

مَشْرِحٌ

كِتَابُ سَبْعِينَ مِثْقَالًا

لِلْأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عِيسَى

الرُّمَّانِيِّ

(ت ٥٣٨٤ هـ)

تَقْدِيرُ

أ. د. عِيَّادُ عَمَّارُ السَّيِّدِي

أَسَاطِدُ النَّحْوِ وَالْفَرْبِ بِجَامِعَةِ أَمْدُ الْقُرْنِ

دِرَاسَةُ وَتَحْقِيقُ

أ. د. شَرِيفُ عَبْدِ الْكَرِيمِ النُّجَّارِ

أَسَاطِدُ النَّحْوِ وَالْفَرْبِ بِجَامِعَةِ أَمْدُ الْقُرْنِ

دارُ السَّيِّدِ

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة



دارُ النشر والتوزيع

شرح كتاب سيدي

رأبى الحسن عالى بن عيسى

الرّمانيّ

(ت ٣٨٤ هـ)

تقدّمه

أ.د. عياد عبد البقي

أستاذ النحْو والصّرف بجامعة أمّ القرى

دراسة وتحقيق

أ.د. شريف عبد الكريم النّجار

أستاذ النحْو والصّرف بجامعة أمّ القرى

المجلد الثالث

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة



دار عمار للنشر والتوزيع

كافة حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة

لِلنَّاشِرِ

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

لصاحبها

عبدلغادر محمود البكار

الطبعة الأولى

١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر لإعداد الهيئة المصرية العامة لدار

الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية



البريد الإلكتروني: info@daralsalam.com

مكتبتنا على الإنترنت: www.daralsalam.com

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١م هي عضو الجائزة تشويجاً لعقد ثالث مضى في صناعة النشر حينها.

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة: القاهرة: ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت -

الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر.

هاتف: ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٨٧ - فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)

المكتبة: فرع الأزهر: ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف: ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)

المكتبة: فرع مدينة نصر: ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع

مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف: ٢٠٨٠٢٨٧٦ - فاكس: ٢٠٨٠٢٦٨٠ (٢٠٢ +)

المكتبة: فرع الإسكندرية: ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطي بجوار جمعية الشبان المسلمين -

هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ - فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)

بريدياً: القاهرة: ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩

فَهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ

١٠٦٣	باب الابتداء
١٠٦٨	باب خبر المبتدأ الذي يقع موقع ما هو هو
١٠٦٩	وباب الخبر الذي يحذف بدلالة ما بقي من الكلام عليه
١٠٧٤	باب المبتدأ الذي يحذف ويبقى الخبر
١٠٧٦	وباب الحروف الخمسة التي تعمل في الاسم والخبر
١٠٩٥	باب حذف الظرف الذي هو خبرٌ في (إِنَّ) وأخواتها
١١٠٣	باب المحمول على اسم (إِنَّ) تارةً، وموضعها تارةً
١١٠٩	باب التابع الذي يستوي فيه الأحرف الخمسة
١١١٣	باب المحمول على الحال بعد الأحرف الخمسة
١١٢٥	باب (كَمْ)
١١٤٥	باب ما جرى مجرى (كَمْ) في الاستفهام
١١٥٢	باب تمييز المقادير
١١٥٨	باب التمييز الذي يجري مجرى تمييز المقادير
١١٦٢	باب (نِعَمْ) و (بَشَسَ)
١١٧٦	باب النداء
١١٨٨	باب صفة المبهم المنادى
١٢٠٤	باب صفة المنادى التي يصلح فيها المدح والتعظيم
١٢٢١	باب الاسم الذي تتبع حركته حركة الصفة
١٢٢٧	باب تكرير المضاف في النداء
١٢٣٥	باب إضافة المنادى إلى المتكلم
١٢٤٣	باب نداء المضاف إلى مضافٍ إلى ياء المتكلم

- ١٢٤٤ وباب النداء على جهة الاستغاثة
- ١٢٤٧ وباب النداء الذي تلحق فيه اللام للمدعو له
- ١٢٥٥ باب الندبة
- ١٢٦١ باب ألف الندبة التي تتبع ما قبلها
- ١٢٦٢ وباب ما يمتنع فيه ألف الندبة
- ١٢٦٨ باب ما يمتنع فيه الندبة
- ١٢٦٩ وباب الاسم المعطوف الذي بمنزلة الموصول في الندبة والنداء
- ١٢٧٥ باب حروف النداء
- ١٢٧٧ وباب الجاري على طريقة النداء من غير أن يكون منادى
- ١٢٨٣ باب الاختصاص الذي يجوز على طريقة النداء في النصب
- ١٢٩٥ باب الترخيم
- ١٢٩٩ باب ترخيم ما آخره هاء التأنيث
- ١٣٠٦ باب ترخيم ما فيه الهاء على (يا حَارِ)
- ١٣١٣ باب الترخيم على (يا حَارُ)
- ١٣٢٢ باب ترخيم ما آخره زائدان زيدا معًا
- ١٣٢٤ وباب ترخيم الاسم الذي قبل آخره زائد يكون معه بمنزلة واحد
- ١٣٢٨ باب ترخيم ما قبل آخره زائد بمنزلة الأصلي
- ١٣٢٩ وباب ترخيم ما قبل آخره زائد متحرك ليس بملحق
- ١٣٣٤ باب ترخيم ما يرد إليه بعد الحذف حرف
- ١٣٣٧ باب ترخيم ما يحرك فيه الحرف لالتقاء الساكنين
- ١٣٤١ باب ترخيم الاسم المركب من اسمين
- ١٣٤٦ باب الترخيم في ضرورة الشعر
- ١٣٥٤ باب النفي بـ (لا)
- ١٣٥٩ باب النفي بلام الإضافة

- ١٣٧١ باب النفي الذي يثبت فيه التنوين
- ١٣٧٢ وباب النفي الذي يوصف فيه المنفي
- ١٣٧٧ باب النفي الذي لا تكون الصفة فيه إلا منونةً
- ١٣٧٨ وباب النفي الذي لا تسقط فيه النون لإقحام اللام
- ١٣٨١ باب النفي الذي يجري الاسم فيه على الموضع
- ١٣٩٠ باب النفي الذي تلغى فيه (لا) عن العمل
- ١٤٠١ باب النفي الذي لا يصلح أن يعطف فيه إلا على الموضع
- ١٤٠٢ وباب النفي الذي لا تغير فيه (لا) الاسم عن حاله التي كان عليها
- ١٤١٧ باب الاستثناء
- ١٤١٨ وباب الاستثناء بـ (إلا)
- ١٤٢٢ باب الاستثناء الذي يكون المستثنى فيه بدلاً من الأول
- ١٤٣٠ باب الاستثناء الذي يحمل المستثنى فيه على الموضع
- ١٤٣٥ باب الاستثناء الذي يكون المستثنى فيه نصباً في النفي
- ١٤٣٦ وباب الاستثناء المنقطع الذي يحتمل المتصل
- ١٤٤٧ باب الاستثناء المنقطع الذي لا يحتمل المتصل
- ١٤٥٥ باب الاستثناء الذي يقع فيه (أن) بعد (إلا)
- ١٤٥٦ وباب الاستثناء من موجب
- ١٤٦٠ باب الاستثناء الذي يكون (إلا) فيه بمنزلة (غير) في الصفة
- ١٤٦٨ باب الاستثناء الذي تقدم فيه المستثنى
- ١٤٧٤ باب الاستثناء المقدم الذي يعطف عليه
- ١٤٧٥ وباب الاستثناء الذي يكرر فيه المستثنى
- ١٤٨٢ باب الاستثناء الذي يتبدأ فيه ما بعد (إلا)
- ١٤٨٣ وباب الاستثناء بـ (غير)
- ١٤٨٨ باب الاستثناء الذي يحمل المعطوف فيه على التأويل

١٤٨٩	وباب الاستثناء الذي يحذف فيه المستثنى
١٤٩٦	باب الاستثناء بـ (ليس) و (لا يكون)
١٥٠٢	أبواب علامة المضممر
١٥٠٥	باب علامة المضممر المرفوع المنفصل
١٥١٣	باب مواقع علامة الإضمار المنفصل المرفوع
١٥١٦	وباب علامة المضممر المنصوب
١٥٢٣	باب مواقع (إِيَّأ) في الإضمار
١٥٣١	باب الإضمار فيما جرى مجرى الفعل
١٥٣٢	وباب الإضمار الذي يجوز في الشعر
١٥٣٣	وباب إضمار المجرور
١٥٣٧	باب إضمار المفعولين في الفعل الذي يتعدى إلى اثنين
١٥٤٣	باب ما يمتنع من الضمير المتصل
١٥٤٦	باب إضمار المتكلم
١٥٥١	باب ضمير المجرور الذي يقع موقع ضمير المرفوع
١٥٥٨	باب إشرأك المظهر للمضممر
١٥٦٢	باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله
١٥٧١	باب حروف الجر التي لا يجوز فيها الإضمار
١٥٧٢	وباب التوكيد بالمضممر
١٥٧٨	باب البدل بالضمير
١٥٨٢	باب علامة الإضمار التي تكون فصلاً
١٥٨٩	باب ما يمتنع فيه الفصل

بَابُ الْإِبْتِدَاءِ (*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْإِبْتِدَاءِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْإِبْتِدَاءِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً وَالْخَبَرُ مَعْرِفَةً؟ فَلِمَ اسْتَحَالَ هَذَا؟

وَمَا الْمُبْتَدَأُ؟ وَهَلْ هُوَ الْأِسْمُ الَّذِي هُوَ الْأَوَّلُ فِي الْمَرْتَبَةِ قَبْلَ كُلِّ عَامِلٍ لَفْظِيٍّ؟ وَلِمَ قِيلَ: هُوَ الْأَوَّلُ فِي الْمَرْتَبَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِيُفَرِّقَ بَيْنَ مَا هُوَ أَوَّلُ فِي الذِّكْرِ وَبَيْنَ مَا هُوَ أَوَّلُ فِي الْمَرْتَبَةِ، وَإِنْ كَانَ مُؤَخَّرًا فِي الذِّكْرِ؟

وَلِمَ وَجَبَ فِي الْإِبْتِدَاءِ أَنْ يَعْمَلَ الرَّفْعُ فِي شَيْئَيْنِ: الْأِسْمِ وَالْخَبَرِ، وَلَمْ يَجْزْ أَنْ يَعْمَلَ الْفِعْلُ الرَّفْعَ فِي شَيْئَيْنِ مُنْفَصِلَيْنِ؟

وَلِمَ لَا بُدَّ لِلْمُبْتَدَأِ مِنْ خَبَرٍ، وَلَا بُدَّ لِلْخَبَرِ مِنْ مُبْتَدَأٍ؟

وَمَا الْخَبَرُ؟ وَمَا قِسْمَتُهُ؟ وَلِمَ عَمِلَ^(١) الْإِبْتِدَاءُ فِي الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ الْمُبْتَدَأُ، وَلَمْ يَعْمَلْ فِي الْخَبَرِ الَّذِي لَيْسَ هُوَ الْمُبْتَدَأُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ جُمْلَةٌ أَوْ بِمَنْزِلَةِ الْجُمْلَةِ فِي أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ عَامِلُ الْأِسْمِ؟

وَلِمَ جَازَ: (عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ) عَلَى رَفْعٍ (مُنْطَلِقٌ) بِالْإِبْتِدَاءِ، وَلَمْ يَجْزَ: (عَبْدُ اللَّهِ يَنْطَلِقُ) عَلَى رَفْعٍ (يَنْطَلِقُ) بِالْإِبْتِدَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ عَامِلَ الْأِسْمِ لَا يَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ؟ وَلِمَ لَا يَعْمَلُ عَامِلُ الْأِسْمِ فِي الْفِعْلِ، وَلَا عَامِلُ الْفِعْلِ فِي الْأِسْمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ عَامِلَ الْأِسْمِ لَا يَفْتَضِي الْفِعْلَ، وَلَا عَامِلُ الْفِعْلِ يَفْتَضِي الْأِسْمَ، وَكُلُّ عَامِلٍ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ إِلَّا فِيمَا يَفْتَضِيهِ وَيُرْتَبُّهُ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ؟

(*) العنوان في الكتاب ١٢٦/٢: «هذا باب الابتداء».

(١) في د: (يعمل).

وَلَمْ جَازَ: (أَقَائِمُ أَخَوَاكَ؟)، وَلَمْ يَجُزْ: (قَائِمُ أَخَوَاكَ)، وَلَمْ يَجُزْ: (قَائِمُ زَيْدٌ) عَلَى التَّقْدِيمِ^(١) وَالتَّأْخِيرِ، وَلَمْ يَجُزْ عَلَى تَرْتِيبِ الْكَلَامِ؟
وَلَمْ جَازَ: (تَمِيمِيَّيْ أَنَا)، وَ(مَشْنُوهُ مَنْ يَشْنُوكَ)، وَ(أَرْجُلُ عَبْدُ اللَّهِ؟)، وَ(خَزُّ صَفَّتِكَ) عَلَى تَقْدِيمِ الْخَبَرِ، وَالْعَامِلُ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ؟
وَلَمْ لَا يَجُوزُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ إِلَّا مَبْنِيًّا عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ أَصْلَهُ صِفَةٌ أَخَذَ مِنَ الْمَصْدَرِ لِيَكُونَ ثَابِتًا بَعْدَ الْمَوْصُوفِ؟
وَلَمْ جَازَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، وَلَمْ يَجُزْ: (ضَارِبٌ أَنَا زَيْدًا)؟ فَلَمْ جَازَ فِي الْفِعْلِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُعْتَمِدٍ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ مَعَ أَنَّهُ يُوصَفُ بِهِمَا جَمِيعًا؟
وَلَمْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ أَحَقَّ بِالْمَعْرِفَةِ وَالْخَبَرُ أَحَقَّ بِالنِّكَرَةِ؟

الْجَوَابُ

[١٣٨] الَّذِي يَجُوزُ فِي الْإِبْتِدَاءِ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ الَّذِي هُوَ الْمُبْتَدَأُ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِي مَا لَيْسَ هُوَ الْمُبْتَدَأُ؛ لِأَنَّهُ جُمْلَةٌ، أَوْ بِمَنْزِلَةِ الْجُمْلَةِ فِي أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ:
- فَالْجُمْلَةُ لَا يَعْمَلُ فِيهَا الْإِبْتِدَاءُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَمِلَ^(٢) بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ، وَامْتَنَعَ لِذَلِكَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا عَامِلٌ آخَرُ.
- وَأَمَّا الْفِعْلُ فَلَا يَعْمَلُ فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ؛ لِأَنَّ عَامِلَ الْاسْمِ لَا يَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ.
- وَأَمَّا الظَّرْفُ فَقَدْ عَمِلَ فِيهِ عَامِلٌ مَحْذُوفٌ، وَمَنَعَ ذَلِكَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ.
وَالْمُبْتَدَأُ يُذَكَّرُ لِلْبَيَانِ عَمَّا يَعْلَمُهُ الْمُخَاطَبُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْمَعْلُومُ طَرِيقًا إِلَى الْمَجْهُولِ لِيَجْلِيَ عَنْهُ، فَلَا يَكُونُ الْمَجْهُولُ طَرِيقًا إِلَى الْمَعْلُومِ.
وَالْمُبْتَدَأُ: الْاسْمُ الَّذِي هُوَ الْأَوَّلُ فِي الْمَرْتَبَةِ قَبْلَ كُلِّ عَامِلٍ لَفْظِيٍّ. وَإِنَّمَا قِيلَ: (أَوَّلُ فِي الْمَرْتَبَةِ) لِيُفَرِّقَ بَيْنَ مَا هُوَ أَوَّلُ فِي اللَّفْظِ، وَمَوْضِعُهُ التَّأْخِيرُ،
(١) فِي د: (التقدير).
(٢) فِي د: (عملت).

وَبَيْنَ مَا هُوَ أَوَّلُ يَسْتَحِقُّ التَّقْدِيمَ، وَإِنْ كَانَ مُؤَخَّرًا فِي اللَّفْظِ عَلَى الْإِتْسَاعِ^(١).
 وَالْإِبْتِدَاءُ يَعْمَلُ الرَّفْعَ فِي شَيْئَيْنِ: الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ الَّذِي هُوَ هُوَ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ
 فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّهُ مُعْتَمِدُ الْكَلَامِ، فَالْمُبْتَدَأُ مُعْتَمِدُ الْبَيَانِ، وَالْخَبَرُ مُعْتَمِدُ
 الْفَائِدَةِ. وَالرَّفْعُ عَلَامَةٌ فِي الْأِسْمِ لِمُعْتَمِدِ الْكَلَامِ، وَلَا يَجِبُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ؛
 لِأَنَّ الْمَفْعُولَ فَضْلَةٌ فِي الْكَلَامِ، وَإِنَّمَا الْفَاعِلُ مُعْتَمِدُ الْبَيَانِ، فَلَهُ الرَّفْعُ؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.
 وَلَا بُدَّ لِلْمُبْتَدَأِ مِنْ خَبَرٍ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُبْتَدَأُ لِيُعْقَدَ بِهِ مَوْضِعُ الْفَائِدَةِ، وَلَا بُدَّ
 لِلْمُبْتَدَأِ مِنْ خَبَرٍ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الْفَائِدَةِ الَّذِي [لَا ^(٢)] يَنْكَشِفُ إِلَّا بِمَا هُوَ مَعْلُومٌ
 عِنْدَ الْمُخَاطَبِ، وَهُوَ الْمُبْتَدَأُ، وَالْخَبَرُ مُعْتَمِدُ الْفَائِدَةِ الْمُتَعَقِّدِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ،
 وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ: اسْمٌ هُوَ الْأَوَّلُ، وَفِعْلٌ، وَظَرْفٌ، وَجُمْلَةٌ.
 وَتَقُولُ: (عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ)، فَيَرْتَفِعُ (مُنْطَلِقٌ) بِالْإِبْتِدَاءِ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ يَصْلُحُ
 أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ عَامِلُ الْأِسْمِ، وَلَا يَجُوزُ: (عَبْدُ اللَّهِ يَنْطَلِقُ) عَلَى أَنْ يَعْمَلَ [فِي]^(٣)
 (يَنْطَلِقُ) الْإِبْتِدَاءُ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ، وَعَامِلُ الْأِسْمِ لَا يَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ. وَإِنَّمَا لَمْ يَعْمَلْ
 عَامِلُ الْأِسْمِ فِي الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ لَا يَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا يَقْتَضِيهِ وَيُرْتَّبُهُ عَلَى
 وَجْهِ دُونَ وَجْهِهِ، وَالْإِبْتِدَاءُ لَا يَقْتَضِي الْفِعْلَ، وَإِنَّمَا يَقْتَضِي مَعْنَى الْأِسْمِ، وَيَجُوزُ
 أَنْ يَقَعَ الْفِعْلُ ذَلِكَ الْمَوْقِعَ، كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَقْتَضِي فِعْلًا، وَإِنَّمَا يَقْتَضِي مَعْنَى
 الْأِسْمِ فِي: (ظَنَنْتُ زَيْدًا أَخَاكَ)، وَيَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْفِعْلُ مَوْقِعَ الْأِسْمِ، تَقُولُ:
 [ظَنَنْتُ]^(٤) زَيْدًا يَقُومُ).

وَتَقُولُ: (أَقَائِمُ أَخَوَاكَ؟) فَيَرْتَفِعُ (قَائِمٌ) بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ (أَخَوَاكَ) بِفِعْلِهِمَا،
 وَهُمَا سَدًّا مَسَدٌ [خَبَرٌ]^(٥) الْإِبْتِدَاءِ، وَجَارَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ مُعْتَمِدٌ عَلَى شَيْءٍ
 قَبْلَهُ. وَلَا يَجُوزُ: (قَائِمُ أَخَوَاكَ)؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ لَا يَعْتَمِدُ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ.
 وَكَذَلِكَ يَجُوزُ: (قَائِمٌ زَيْدٌ) عَلَى [ظ ١٣٨] التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى
 تَرْتِيبِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ.

وَيَجُوزُ: (تَمِيمِيٌّ أَنَا)، و (مَشْنُوٌّ مَنْ يَشْنُوْكَ)، و (خَزْ صُفْتُكَ) عَلَى التَّقْدِيمِ
وَالتَّأْخِيرِ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ لَهُ عَامِلٌ مُتَصَرِّفٌ؛ لَأَنَّهُ لَمَّا قَوِيَ عَامِلُهُ بِأَنَّهُ يَعْمَلُ
عَمَلَيْنِ، وَهُوَ مَعْنَى يَقْتَضِي مُعْتَمَدَ الْكَلَامِ، وَكَانَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُصَرِّفَ لِمَنْ
يَمْنَعُهُ ذَلِكَ ضَعْفُهُ، كَمَا أَنَّ مَا آخِرُهُ الْأَلْفُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ لَا يَدْخُلُهُ
الْإِعْرَابُ، وَلَمْ يَمْنَعُهُ ضَعْفُهُ، وَإِنَّمَا مَنَعَهُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ فِيهِ، فَحُكْمُهُ
حُكْمُ الْمُعْرَبِ فِي التَّمَكِّنِ، حَتَّى لَوْ ثُنِيَ أَوْ جُمِعَ لَوَجَبَ مَا يَجِبُ لِلْمُتَمَكِّنِ،
وَكَذَلِكَ الْإِبْتِدَاءُ عَامِلٌ قَوِيٌّ بِأَنَّهُ مَعْنَى يَقْتَضِي مُعْتَمَدَ الْكَلَامِ، وَيَعْمَلُ فِي شَيْئَيْنِ
بِحَقِّ الْأَصْلِ، فَلَمْ يَصْرِ فِيهِ مَعَ هَذَا إِلَّا تَمَكَّنَ تَصَرُّفِهِ، وَجَازَ تَقْدِيمُ مَعْمُولِهِ
عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَلَمْ يَلْزَمْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ إِذَا كَانَ لَا يَتَصَرَّفُ.

وَأَسْمُ الْفَاعِلِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُبْتَدَأَ [بِهِ] ^(١) إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُعْتَمِدًا عَلَى شَيْءٍ
قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً جَارِيَةً عَلَى مَوْصُوفٍ، فَلَهُ هَذَا بِحَقِّ الْأَصْلِ،
وَلَهُ الْمَوْقِعُ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ مُعْتَمِدًا عَلَى مَا قَبْلَهُ بِحَقِّ الشَّبَهِ، فَإِذَا خَرَجَ عَنْ ^(٢)
هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ لَمْ يَجْزْ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ بِحَقِّ الْأَصْلِ، وَلَا بِحَقِّ الشَّبَهِ.

وَتَقُولُ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، فَتَذْكُرُ الْفِعْلَ أَوَّلًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مُعْتَمِدًا
عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ، وَلَا يَجُوزُ: (ضَارِبٌ أَنَا زَيْدًا) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ
يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مُعْتَمِدًا عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْفِعْلُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَمْ
يُؤْخَذْ مِنَ الْمَصْدَرِ لِيُوصَفَ بِهِ أَحَدٌ ^(٣) لَتَلْزَمَهُ الْفَائِدَةُ، وَإِنْ صَلَحَ أَنْ يُوصَفَ
بِهِ مَعَ أَنَّهُ عَامِلٌ بِحَقِّ الْأَصْلِ، وَالْعَامِلُ لَهُ التَّقْدِيمُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ اسْمُ الْفَاعِلِ.
وَالْمُبْتَدَأُ أَحَقُّ بِالْمَعْرِفَةِ، وَالْخَبَرُ أَحَقُّ بِالنَّكِرَةِ؛ لَأَنَّهُ يَصَحُّ أَنْ تَكُونَ
أَخْبَارًا كَثِيرَةً عَنْ مُخْبَرٍ وَاحِدٍ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

٤٧١ مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في د: (إلى)، وكذا هو في الأصل: (إلى)، إلا أنه صَوَّبَ فِي الْحَاشِيَةِ.

(٣) في د: (مع أحد).

مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتَتِي^(١)

وَقَقَوْلِكَ: (هُوَ حُلُوٌّ حَامِضٌ)، وَلَا يَصْلُحُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْمُخْبَرِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْأَخْبَارَ تَطْلُبُ مَا يُجَلِّي عَنْ وَجْهِ الْفَائِدَةِ فِيهَا؛ إِذْ كَانَتْ لِلْفَائِدَةِ، وَكَانَ الْمَعْلُومُ مِنَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ يُجَلِّي عَنْ وَجْهِ الْفَائِدَةِ فِي تِلْكَ الْأَخْبَارِ الْكَثِيرَةِ، فَهِيَ تَطْلُبُهُ وَتُقْتَضِيهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمُخْبَرُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ اقْتَضَتْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ لَهُ خَبَرٌ عَلَى حَيَالِهِ، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ الْمَعَانِي الْكَثِيرَةَ تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ لِلشَّيْءِ الْمَعْرُوفِ؛ لِأَنَّهَا تُعْقَدُ بِمَعْنَى اسْمِهِ، فَيُجَلِّي عَنْ وَجْهِ الْفَائِدَةِ فِيهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْأَشْيَاءُ الْمَعْرُوفَةُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُطْلَبُ فِيهَا أَنْ تُعْقَدَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، بَلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا لَهُ مَعْنَى يَصْلُحُ أَنْ تُعْقَدَ بِهِ، وَتُبْنَى [١٣٩] عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْفَائِدَةَ تَصِحُّ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ الَّتِي شَرَحْنَا؛ لِيَكُونَ الْمَعْلُومُ طَرِيقًا إِلَى الْمَجْهُولِ، وَلَا يَكُونَ الْمَجْهُولُ طَرِيقًا إِلَى الْمَعْلُومِ.



بَابُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي يَقَعُ مَوْقِعَ مَا هُوَ هُوَ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ [مَا] ^(١) هُوَ هُوَ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي يَقَعُ فِي مَوْقِعِ مَا هُوَ هُوَ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مَا هُوَ هُوَ إِلَّا وَفِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَيْهِ؟

وَلِمَ وَجَبَ أَنْ الْأَصْلُ فِي الْخَبَرِ مَا هُوَ الْأَوَّلُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَدُورُ فِي الْخَبَرِ وَالِاسْتِخْبَارِ، وَيَصْلُحُ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ، كَمَا يُخْبَرُ عَمَّا هُوَ هُوَ مِنَ الْمُبْتَدَأِ، وَيَقْتَضِيهِ الْعَامِلُ مِنَ الْابْتِدَاءِ بِعَمَلِهِ فِيهِ، فَهُوَ الْأَصْلُ الَّذِي يُرْجَعُ إِلَيْهِ، وَيَنْعَقِدُ ^(٢) بِالْمُبْتَدَأِ مِنْ غَيْرِ ضَمِيرٍ يَرْجِعُ، إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ يَقَعَ الظَّرْفُ مَوْقِعَ خَبَرِ ^(٣) الْمُبْتَدَأِ؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ يَقَعَ الْفِعْلُ مَوْقِعَ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ؟

فَلِمَ جَازَ أَنْ تَقَعَ الْجُمْلَةُ مَوْقِعَ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ فِيهِ الْفَائِدَةَ، وَالْمَطْلُوبُ بِالْخَبَرِ مَا فِيهِ الْفَائِدَةُ، وَالْمَطْلُوبُ بِالْمُبْتَدَأِ مَا هُوَ لِلْبَيَانِ عَمَّا يَعْلَمُهُ الْمُخَاطَبُ، فَإِذَا انْعَقَدَ مَا لَا يَعْلَمُهُ بِمَا يَعْلَمُهُ صَحَّتِ الْفَائِدَةُ، وَانْكَشَفَ وَجْهُهَا؟

وَمَا حُكْمُ: (فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ)، و (ثُمَّ زَيْدٌ)، و (هَاهُنَا عَمْرُو)؟ وَلِمَ كَانَ عَلَى

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ١٢٨: « هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل ود: (ينعقد) بلا واو العطف.

(٣) قوله: (خبر) ساقط من د.

الْخَبَرِ الْمُقَدَّمِ؟ وَلِمَ كَانَ التَّقْدِيمُ فِي الظَّرْفِ أَقْوَى مِنْهُ فِي الْأَسْمِ، حَتَّى كَانَ:
(فِيهَا زَيْدٌ) أَقْوَى مِنْ: (قَائِمٌ زَيْدٌ)؟

وَمَا حُكْمُ: (أَيْنَ زَيْدٌ؟)؟ وَمَا خَبَرُ (زَيْدٍ)؟ وَكَيْفَ يَكُونُ الْأَسْتِفْهَامُ بِـ (أَيْنَ)
هُوَ الْخَبَرُ، وَكَذَلِكَ: (كَيْفَ عَبْدُ اللَّهِ؟)؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ اسْتِفْهَامًا؟ وَلِمَ
جَازَ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا^(١)، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الْخَبَرِ فِي التَّأْخِيرِ؟

بَابُ الْخَبَرِ الَّذِي يُحَذَفُ

بِدَلَالَةِ مَا بَقِيَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْخَبَرِ الَّذِي يُحَذَفُ بِدَلَالَةِ مَا بَقِيَ عَلَى
مَا أُلْقِيَ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْخَبَرِ الَّذِي يُحَذَفُ بِدَلَالَةِ^(٢) مَا أُبْقِيَ عَلَى مَا أُلْقِيَ؟
وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحَذَفَ إِلَّا الْعَامُّ فِي بَابِ (لَوْ لَا) دُونَ الْخَاصِّ؟

وَمَا حُكْمُ: (لَوْ لَا عَبْدُ اللَّهِ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا)؟ وَمَا الْمَحْذُوفُ مِنْهُ؟ وَمَا تَقْدِيرُهُ؟

وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ [ظ ١٣٩] مَحْذُوفًا مَعَ دَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَى الْمَعْنَى؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ: (لَكَانَ كَذَا وَكَذَا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ جَوَابٌ مُنْعَقِدٌ

بِمَعْنَى الْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهُ؟ وَلِمَ صَارَتْ (لَوْ لَا) تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمِ؟ وَمَا نَظِيرُ

ذَلِكَ مِنْ جَوَابِ الْجَزَاءِ بِالْفِعْلِ تَارَةً وَبِالْفَاءِ تَارَةً؟ وَلِمَ لَا يَكُونُ الْجَوَابُ إِلَّا

(١) فِي د: (مَخْبِرًا).

(*) الْعَنْوَانُ فِي الْكِتَابِ ٢/ ١٢٩: « هَذَا بَابٌ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ يَضْمُرُ فِيهِ مَا يُبْنَى عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: (لِدَلَالَةِ)، وَكَذَا فِي د.

مُنْعَقِدًا بِمَا فِيهِ الْفَائِدَةُ؟

وَمَا حُكْمُ: (لَوْلَا الْقِتَالُ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا)؟ وَمَا تَقْدِيرُ الْمَحْذُوفِ ^(١) فِيهِ؟

وَمَا حُكْمُ: (لَوْلَا اللَّهُ لَهْلَكَ الْعِبَادُ)؟ وَمَا تَقْدِيرُ الْمَحْذُوفِ فِيهِ؟

وَمَا نَظِيرُ الْمَحْذُوفِ مِنْ قَوْلِهِمْ: (إِمَّا لَا)؟ وَلِمَ قَدَرَهُ عَلَى قَوْلِهِ ^(٢): إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَ هَذَا فافْعَلْ كَذَا وَكَذَا؟ وَلِمَ جَاَزَ حَذْفُ الْجَزَاءِ وَجَوَابِهِ مِنْ (إِنْ) فِي هَذَا الْكَلَامِ؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (حِينَئِذٍ وَاسْمَعْ الْآنَ)، أَوْ عَلَى: (اسْمَعْ حِينَئِذٍ الْآنَ)؟ وَلِمَ صَارَ التَّقْدِيرُ الْأَوَّلُ أَوْلَى؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (مَا أَغْفَلَهُ عَنْكَ، شَيْئًا) ^(٣)؟ وَمَا مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ؟ وَلِمَ فَسَرَهُ بِقَوْلِهِ ^(٤): أَيْ: دَعِ الشَّكَّ ^(٥)؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (هَلْ مِنْ طَعَامٍ؟)؟ وَمَا تَقْدِيرُ الْمَحْذُوفِ فِيهِ؟ وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ (مِنْ طَعَامٍ) فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مُبْتَدَأٍ، مِنْ قَوْلِهِمْ: (مَا أَتَانِي مِنْ رَجُلٍ)؟ وَلِمَ جَرَى جَوَابُهُ مُجَرَّاهُ فِي قَوْلِهِ: (مَا مِنْ طَعَامٍ)؟

* * *

الْجَوَابُ [عَنِ الْبَابِ الْأَوَّلِ] ^(٦)

الَّذِي يَجُوزُ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ مَا هُوَ أَنْ يَكُونَ شَيْئًا فِيهِ الْفَائِدَةُ، وَضَمِيرُ الْمُبْتَدَأِ؛ أَمَّا الْفَائِدَةُ فَلَأَنَّ الْخَبَرَ لَا يَصِحُّ حَتَّى تَكُونَ فِيهِ فَائِدَةٌ. وَأَمَّا الضَّمِيرُ فليَعْقِدْ ^(٧) الْخَبَرَ بِالْمُبْتَدَأِ، أَوْ لَيْسَتْ تَصِحُّ فَائِدَةٌ ^(٨)، فَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ تَعْقُدْهُ بِشَيْءٍ يَعْلَمُهُ الْمُخَاطَبُ لَمْ تَكُنْ فِيهِ فَائِدَةٌ فِي شَيْءٍ مِنْ

(١) فِي د: (الْمَحْذُوفِ).

(٢) سَبِيوِي ١٢٩/٢.

(٣) سَبِيوِي ١٢٩/٢.

(٤) مِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ. انْظُرْهُ فِي الْمُسْتَقْصَى ٣١٣/٢.

(٥) الْكَلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: (وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَا أَغْفَلَهُ) سَاقَطَ مِنْ د.

(٦) مَا بَيْنَ الْعَقُوفِينَ زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ. (٧) فِي الْأَصْلِ: (فَلْيَعِدْ بَانْعَادِ).

(٨) قَوْلُهُ مِنْ: (وَأَمَّا الضَّمِيرُ فَلْيَعْقِدْ) لَيْسَ فِي د، وَفِي الْأَصْلِ فِي الْحَاشِيَةِ.

الْكَلَامِ إِلَّا بِعَقْدٍ مَا لَا يَعْلَمُهُ الْمُخَاطَبُ بِمَا يَعْلَمُهُ^(١)؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مَا يَعْلَمُهُ فَقَطْ فَلَا فَائِدَةَ لَهُ فِي إِعْلَامِهِ مَا يَعْلَمُهُ.

وَإِنْ كَانَ مَوْضِعُ الْفَائِدَةِ فَقَطْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعْقَدَ بِمَعْلُومٍ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ لَمْ تَصِحَّ الْفَائِدَةُ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (أَحْمَدُ قَادِمٌ) عِنْدَ مَنْ لَا يَعْرِفُ (أَحْمَدَ)، فَهَذَا قَدْ عَقِدَ مَوْضِعُ الْفَائِدَةِ بِمَا لَا يَعْلَمُهُ الْمُخَاطَبُ، فَلَمْ تَكُنْ فِيهِ فَائِدَةٌ، وَأَمَّا الضَّمِيرُ فَلْيُعْقَدِ الْخَبَرُ بِالْمُبْتَدَأِ، أَوْ لَيْسَتْ^(٢) تَصِحُّ فَائِدَةٌ.

وَالْأَصْلُ فِي الْخَبَرِ مَا هُوَ الْمُبْتَدَأُ؛ لِأَنَّهُ دَائِرٌ فِي تَصَارِيفِ الْكَلَامِ مِنَ الِاسْتِخْبَارِ وَالْخَبَرِ عَنْهُ، كَمَا يُخْبَرُ عَنِ الْمُبْتَدَأِ، وَطَلَبِ الْعَامِلِ لَهُ لِيَعْمَلَ فِيهِ، وَاسْتِغْنَائِهِ عَنْ عَائِدٍ فِيهِ تَفْسِيرُ الْجُمْلَةِ بِهِ، كَقَوْلِكَ: (يَا زَيْدُ نِعَمَ الرَّجُلُ)، وَلَا قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (يَا زَيْدُ صَالِحًا)، وَلَا قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ.

وَالظَّرْفُ يَقَعُ مَوْقِعَ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ إِذَا كَانَ فِيهِ فَائِدَةٌ وَعَائِدٌ إِلَى الْمُبْتَدَأِ، وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ وَالْجُمْلَةُ.

وَتَقُولُ: (فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ)، و (ثُمَّ زَيْدٌ)، و (هَاهُنَا عَمْرُو)، فَتَكُونُ عَلَى الْخَبَرِ الْمُقَدَّمِ، وَهُوَ ظَرْفٌ تَامٌّ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا.

وَالْتَقْدِيمُ فِي الظَّرْفِ أَقْوَى مِنَ التَّقْدِيمِ فِي الْاسْمِ، مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: (قَائِمٌ زَيْدٌ)؛ لِأَنَّ الْاسْمَ يُوْهِمُ أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالظَّرْفُ لَا يَكُونُ إِلَّا خَبَرًا.

وَتَقُولُ: (أَيْنَ زَيْدٌ؟) [١٤٠]، و (كَيْفَ عَمْرُو؟) فَهَذَا عَلَى الْخَبَرِ الْمُقَدَّمِ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الْفَائِدَةِ، وَإِذَا كَانَ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَنْ غَيْرِ اسْتِفْهَامٍ صَحَّ تَقْدِيمُهُ فِي الِاسْتِفْهَامِ عَلَى لُزُومِ مَا كَانَ يَجُوزُ، وَلَمْ يَمْتَنِعْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُهُ التَّأْخِيرُ إِلَّا أَنَّهُ عَرَضٌ عَارِضٌ يَمْنَعُهُ مِنْ مَوْضِعِهِ، فَإِذَا زَالَ الْعَارِضُ رَجَعَ إِلَى مَوْضِعِهِ. وَنَظِيرُ ذَلِكَ: (أَيَّهِمْ ضَرَبْتَ؟) مَوْضِعُهُ التَّأْخِيرُ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ، إِلَّا أَنَّهُ عَرَضٌ فِيهِ حَرْفُ الِاسْتِفْهَامِ فَمَنْعَهُ مِنْ مَوْضِعِهِ إِلَى

مَوْضِعُ يَضْلُحُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ كَمَا يَضْلُحُ فِي قَوْلِكَ: (زَيْدًا ضَرَبْتُ)، وَالْخَبَرُ فِي: (أَيَّنَ زَيْدٌ؟) هُوَ فِي مَا دَلَّ عَلَيْهِ (أَيَّنَ) مِمَّا يُسْتَفَادُ، كَمَا أَنَّهُ فِي قَوْلِكَ: (أَفِي الدَّارِ زَيْدٌ؟) فِيمَا دَلَّ عَلَيْهِ مِمَّا يُسْتَفَادُ، فَهَذَا تَقْدِيرُهُ.

الْجَوَابُ عَنْ بَابِ الْخَبَرِ الَّذِي يُحْذَفُ بِدَلَالَةِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْخَبَرِ الَّذِي يُحْذَفُ لِدَلَالَةِ مَا أُبْقِيَ عَلَى مَا أُلْقِيَ حَذْفُ الْخَبَرِ الْعَامِّ فِي (لَوْ لَا)، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْخَاصِّ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ يَحْتَمِلُهُ، وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى الْعَامِّ؛ فَلِذَلِكَ جَازَ حَذْفُهُ.

وَتَقُولُ: (لَوْ لَا عَبْدُ اللَّهِ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا)، وَتَقْدِيرُهُ: لَوْ لَا عَبْدُ اللَّهِ بِالْمَكَانِ الَّذِي هُوَ بِهِ لَكَانَ كَذَا، وَكَذَا الْخَبَرُ الْعَامُّ، وَلَوْ قُلْتَ: (لَوْ لَا عَبْدُ اللَّهِ فِي الدَّارِ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا) لَمْ يَجْزُ حَذْفُهُ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ خَاصٌّ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: (لَكَانَ كَذَا وَكَذَا) هُوَ الْخَبَرُ؛ لِأَنَّهُ جَوَابٌ لِمَعْنَى جُمْلَةٍ فِيهَا الْفَائِدَةُ، عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ: (لَوْ لَا عَبْدُ اللَّهِ فِي دَارِكَ لَا تَيْتُكَ)، ف (لَوْ لَا) تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمِ؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ مُنْعَقِدٌ بِمَعْنَى جُمْلَةٍ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، وَ (لَوْ) تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ مُنْعَقِدٌ بِمَعْنَى جُمْلَةٍ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ. وَنَظِيرُهُ جَوَابُ الْجَزَاءِ إِذَا كَانَ فِعْلًا، كَقَوْلِكَ: (إِنْ تَأْتَنِي أُكْرِمُكَ فَأَنْتَ كَرِيمٌ).

وَتَقُولُ: (لَوْ لَا الْقِتَالُ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا)، وَتَقْدِيرُهُ: لَوْ لَا الْقِتَالُ بِالْمَكَانِ الَّذِي تَعْلَمُ أَيُّهَا الْمُخَاطَبُ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا، فَهَذَا مَرْدُودٌ إِلَى عِلْمِ الْمُخَاطَبِ، وَهُوَ أَخْصَصُ مِنَ الْأَوَّلِ، يَدُلُّكَ^(١) عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُعْنَى بِهِ قِتَالٌ فِي بِلَادِ الرُّومِ أَوْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْبِلَادِ النَّائِيَةِ عَنْ حَضْرَةِ الْمُتَكَلِّمِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى قِتَالٍ فِي مَوْضِعٍ يَعْلَمُهُ الْمُخَاطَبُ عَلَى أَمْرِ مَخْصُوصٍ.

وَتَقُولُ: (لَوْلَا اللَّهُ لَهْلَكَ الْعِبَادُ)، وَتَقْدِيرُهُ: لَوْلَا اللَّهُ بِالصِّفَةِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا مِنْ أَنَّهُ قَادِرٌ حَكِيمٌ لَهْلَكَ الْعِبَادُ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ فِي الْحَذْفِ قَوْلُهُمْ: (إِمَّا لَا)، أَيْ: أَفْعَلْ هَذَا إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَهُ مِمَّا^(١) طُلِبَ مِنْكَ، فَحُذِفَ الشَّرْطُ وَالْجَوَابُ، وَذُكِرَتْ (إِنْ)، وَعُوضَ مِنَ الْمَحْذُوفِ [ظ ١٤٠: (مَا)]، وَصَارَتِ الْحَالُ دَلِيلًا عَلَى الْمُرَادِ، وَكَثُرَ حَتَّى صَارَ كَالْمَثَلِ.

وَنَظِيرُ الْمَحْذُوفِ فِي هَذَا الْبَابِ أَيْضًا قَوْلُهُمْ: (حِينَئِذٍ وَاسْمِعِ الْآنَ)، وَإِنْ شِئْتَ كَانَ عَلَى: (اسْمِعِ حِينَئِذٍ الْآنَ)، وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ؛ لِئَلَّا يَصِيرَ بِمَنْزِلَةِ الْمَكْرَرِ.

وَنَظِيرُ الْمَحْذُوفِ أَيْضًا قَوْلُهُمْ: (مَا أَغْفَلَهُ عَنْكَ، شَيْئًا)، فَمَعْنَى^(٢) هَذَا الْكَلَامِ يُقَالُ لِمَنْ تَعَلَّقَ قَلْبُهُ بِإِنْسَانٍ يُؤَمِّلُهُ، فَقَالَ لَهُ الْعَالِمُ بِحَالِهِ: مَا أَغْفَلَهُ عَنْكَ دَعِ شَيْئًا هَذِهِ صِفَتُهُ، لَا يُعَلِّقُ قَلْبُكَ بِهِ.

وَنَظِيرُهُ أَيْضًا قَوْلُهُمْ: (هَلْ مِنْ طَعَامٍ؟)، أَيْ: فِي زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ، وَالْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَرْفُوعٍ، كَمَا أَنَّ [(رَجُلٍ)]^(٣) مِنْ^(٤) قَوْلِهِمْ: (مَا أَتَانِي مِنْ رَجُلٍ) فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَرْفُوعٍ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ، فَصَارَ دُخُولُ (مِنْ) لَا اسْتِغْرَاقَ الْجِنْسِ، وَكَذَلِكَ جَوَابُهُ إِذَا قُلْتَ: (مَا مِنْ طَعَامٍ) بِحَذْفِ الْخَبَرِ فِيهِ، وَالِاسْمُ مَجْرُورٌ بِـ (مِنْ) عَلَى طَرِيقِ اسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ.



(١) فِي د: (بِمَا).

(٢) فِي د: (بِمَعْنَى).

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٤) فِي الْأَصْلِ وَد: (أَنْ).

بَابُ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي يُحْذَفُ وَيَبْقَى الْخَبَرُ^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي يَبْقَى خَبَرُهُ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمُبْتَدَأِ الَّذِي يُحْذَفُ وَيَبْقَى الْخَبَرُ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟
وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ لِلدَّلِيلِ لَا يَكُونُ حَاضِرًا لِلْمُخَاطَبِ الَّذِي يُغْنِي عَنْهُ؟ وَمَا الدَّلِيلُ الْمُغْنِي عَنْ ذِكْرِ الْمُبْتَدَأِ؟ وَهَلْ يَنْقَسِمُ بِانْتِقَاسِ الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ؟ وَمِنْ أَيِّ وَجْهِ دَلَّتِ الْحَاسَّةُ عَلَيْهِ؟ وَهَلْ^(١) ذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ إِذْرَاكِ خَاصَّةٍ، لَا مِنْ جِهَةٍ إِذْرَاكِ نَفْسِهِ؟

وَمَا فِي رُؤْيَةِ شَخْصٍ مِنْ بَعِيدٍ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ زَيْدٌ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِخَاصَّةٍ لَهُ فِي طَوْلِهِ، وَشَخْصِهِ^(٢)، وَلِبَسَتِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ شَمَائِلِهِ، وَإِنْ لَمْ يُرَ وَجْهُهُ، فَيُعْلَمُ ضَرُورَةُ أَنَّهُ زَيْدٌ؛ إِذْ طَرِيقُ الدَّلَالَةِ خِلَافَ طَرِيقِ الضَّرُورَةِ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ إِيجَابِ الْحَاسَّةِ بِعِلْمِ الشَّيْءِ ضَرُورَةً، وَبَيْنَ إِيجَابِ الْحَاسَّةِ بِعِلْمِ الْحَاسَّةِ بِالدَّلَالَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ^(٣) إِذَا كَانَ الَّذِي يُحْسُّ هُوَ الَّذِي يَعْلَمُ وَقَعَ الْعِلْمُ بِاضْطِرَارٍ، وَإِذَا كَانَ الَّذِي يُحْسُّ إِنَّمَا هُوَ خَاصَّةٌ لِلَّذِي يَعْلَمُ، هِيَ غَيْرُهُ، وَقَعَ الْعِلْمُ بِهِ مِنْ جِهَةٍ دَلَّالَتِهَا عَلَيْهِ، كَالَّذِي ذَكَرْنَا مِنْ رُؤْيَةِ شَخْصِهِ، لَا رُؤْيَةِ وَجْهِهِ، فَإِذَا رُئِيَ الْوَجْهُ فَالْعِلْمُ بِهِ ضَرُورَةً، وَإِذَا رُئِيَ الشَّخْصُ مِنْ بَعِيدٍ الَّذِي يَخْتَصُّهُ صَارَ عَلَامَةً عَلَيْهِ، وَكَانَ الْعِلْمُ بِهِ، فَهَذَا الدَّلِيلُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الظَّرْفُ الْمُعْلَمُ

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ١٣٠: « هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبني عليه مظهرًا ».

(١) في د: (وعلى).

(٢) في الأصل ود: (وضخمه).

(٣) في الأصل ود: (أنه).

بِعَلَامَةٍ، إِذَا رُئِيَ الْعَلَامَةُ دَلَّتْ عَلَى مَا فِيهِ [و ١٤١]، فَعِلِمَ مَا فِيهِ بِدَلَالَتِهَا،
وَإِذَا رُئِيَ مَا فِيهِ عِلِمَ مَا فِيهِ^(١) ضَرُورَةً؟

وَمَا حُكْمُ مَنْ رَأَى شَخْصًا يَخْتَصُّ فِي سَمَائِلِهِ بِزَيْدٍ، وَقَدْ رَأَهُ مِنْ بَعِيدٍ؟ فَهَلْ لَهُ أَنْ
يَقُولَ: (زَيْدٌ)، أَيْ: هَذَا زَيْدٌ، أَوْ: الَّذِي أَرَى زَيْدٌ، أَوْ: الَّذِي قَدْ أَقْبَلَ زَيْدٌ؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ
يُحَدِّثَ هَذَا الْمُبْتَدَأُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ فِي الْحَالِ لِلْمُخَاطَبِ مَا يَقُومُ مَقَامَ الذِّكْرِ
لَهُ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى هَذِهِ الْخَاصَّةِ الَّتِي هِيَ لِزَيْدٍ، فَصَارَتْ الْإِشَارَةُ تُغْنِي عَنْ (هَذَا)، وَلَا
تُغْنِي عَنْ ذِكْرِ زَيْدٍ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا انْفَرَدَ لَمْ يُفِيدَ حَتَّى إِذَا انْعَقَدَ بِذِكْرِ زَيْدٍ أَفَادَ؟

وَمَا حُكْمُ مَنْ سَمِعَ صَوْتًا، فَصَارَ الصَّوْتُ عِلَامَةً تَدُلُّ عَلَى صَاحِبِ الصَّوْتِ؟
فَهَلْ لَهُ أَنْ يَقُولَ: (عَبْدُ اللَّهِ)، أَيْ: الْمُصَوِّتُ، فَهَذَا الصَّوْتُ عَبْدُ اللَّهِ؟ وَهَلْ
ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ مِنْ خَاصَّةِ^(٢) ذَلِكَ الصَّوْتِ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَلَا يَعْلَمُ الْمُخَاطَبُ إِلَّا
أَنَّهُ صَوْتُ، وَإِذَا قَالَ: (عَبْدُ اللَّهِ) دَلَّهُ عَلَى مَعْنَى: الْمُصَوِّتُ عَبْدُ اللَّهِ، كَمَا دَلَّهُ فِي
الْأَوَّلِ عَلَى مَعْنَى: صَاحِبُ الشَّخْصِ عَبْدُ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ مِنْ خَاصَّةِ عَبْدِ اللَّهِ،
وَلَا يَعْلَمُ الْمُخَاطَبُ إِلَّا أَنَّهُ شَخْصٌ فَقَطْ، فَهَكَذَا تَصِحُّ الدَّلَالَةُ؟

وَمَا حُكْمُ مَنْ مَسَّ جَسَدًا يَخْتَصُّ بِلَيْسِنِهِ، أَوْ بِخُشُونَتِهِ، أَوْ غِلْظِهِ، أَوْ لُطْفِهِ،
فَصَارَ عِلَامَةً عَلَى (عَبْدِ اللَّهِ)، أَنْ يَقُولَ لِلْمُخَاطَبِ: (عَبْدُ اللَّهِ) عَلَى مَعْنَى:
صَاحِبُ هَذَا الْجَسَدِ عَبْدُ اللَّهِ؟ وَلِمَ جَازَ ذَلِكَ، وَصَحَّتِ الْفَائِدَةُ بِهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؟
وَهَلْ يَجْرِي ذَلِكَ فِي شَمِّ رَائِحَةٍ، فَتَقُولُ: (الْمِسْكُ)؟ وَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي هَذَا،
وَرِيحُ الْمِسْكِ مَعْلُومٌ عِنْدَ سَائِرِ الْعُقَلَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ قَدْ خَالَطَهُ
غَيْرُهُ، أَوْ أَنَّ رَائِحَةَ ثَلْتَيْسٍ بِهِ، فَتَقُومُ مَقَامَهُ، أَوْ يَكُونُ الْمُتَكَلِّمُ قَدْ أَدْرَكَهُ إِثْمٌ إِذْ
قَالَ غَيْرُهُ، وَإِذَا قَالَ: (هَذِهِ رَائِحَةُ الْمِسْكِ) أَفَادَ الْمُخَاطَبَ عِلْمَ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ؟
وَهَلْ يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ إِذَا ذَاقَ طَعَامًا أَنْ يَقُولَ: (الْعَسَلُ)؟ وَمَا وَجْهُ الْفَائِدَةِ
فِيهِ، وَهُوَ أَنَّهُ ذَاقَ جُزْءًا مِنْهُ، فَصَارَ عِلَامَةً عَلَى أَنَّ مَا فِيهِ عَسَلٌ، لَا مَا يَلْتَبِسُ
بِالْعَسَلِ مِمَّا يُشَبِّهُهُ، وَلَيْسَ بِهِ؟

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (خَاصَّتِهِ).

(١) قَوْلُهُ: (عِلِمَ مَا فِيهِ) سَاقِطٌ مِنْ د.

وَهَلْ يَجُوزُ إِذَا حَدَّثَ إِنْسَانٌ عَنْ شَمَائِلِ رَجُلٍ، فَصَارَ آيَةً لَهُ عَلَى مَعْرِفَةِ أَنْ يَقُولَ: (عَبْدُ اللَّهِ)؟ وَمَا وَجْهُ الْفَائِدَةِ فِي هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ كَانَ صَاحِبَ هَذِهِ الشَّمَائِلِ، أَوْ صَاحِبُ هَذِهِ الصِّفَةِ عَبْدُ اللَّهِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ إِذَا قَالَ قَائِلٌ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاحِمٍ لِلْمَسَاكِينِ بَارٌّ بِوَالِدَيْهِ) أَنْ تَقُولَ: (فُلَانٌ)؟ وَمَا وَجْهُ الْفَائِدَةِ فِيهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ^(١) هَذِهِ الصِّفَةُ الَّتِي تَجْمَعُ الْأُمُورَ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ صِفَةُ فُلَانٍ، كَمَا أَنشَدَ مُنْشِدٌ بِحَضْرَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه:
 ٤٧٢ مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَحِذْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٍ^(٢)

[١٤١] فَقَالَ^(٣): «رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ»، أَي: ذَاكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟

بَابُ الْحُرُوفِ الْخَمْسَةِ

الَّتِي تَعْمَلُ فِي الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْأَحْرَفِ الْخَمْسَةِ الَّتِي تَعْمَلُ فِي الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْأَحْرَفِ الْخَمْسَةِ الَّتِي تَعْمَلُ فِي الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ؟ [وَمَا]^(٤)

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (أَنْ).

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الطُّوِيلِ، وَهُوَ لِلْحَطِيطَةِ فِي دِيْوَانِهِ ١٦١، وَانْظُرِ الْعَيْنَ ١٨٧/٢، وَسَيَبُوه ٨٦/٣، وَمَا يَنْصَرِفُ ٨٨، وَالْجَمْلُ لِلزَّجَاجِيِّ ٢١٤، وَابْنُ السِّيرَافِيِّ ٧٧/٢، وَأُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١٢/٣، وَالْمَحْكَمُ ٢/٢٨٦، وَابْنُ عَيْشٍ ٦٦/٢، وَالْمَحْصُولُ ٦٣٨، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ٤/١٢٠، وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٢/٢٧٣، وَالْمَقْتَضِبُ ٦٥/٢، وَمِجَالِسُ ثَعْلَبٍ ٢/٣٩٩، وَقَوْلُهُ: (مَتَى تَأْتُهُ) مُكَرَّرٌ فِي الْأَصْلِ وَد. وَتَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ: تَسْتَدَلُّ عَلَيْهَا بِنَظَرٍ ضَعِيفٍ.

(٣) هَذَا قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه لَمَّا سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ هَذَا الْبَيْتَ. انْظُرِ الْبَيَانَ وَالتَّبْيِينَ ١/٢٢٧، وَالْعَقْدَ الْفَرِيدَ ٦/١٤٢.

(*) الْعِنَانُ فِي الْكِتَابِ ١٣١/٢: «هَذَا بَابُ الْحُرُوفِ الْخَمْسَةِ الَّتِي تَعْمَلُ فِيهَا بَعْدَهَا كَعَمَلِ الْفِعْلِ فِيهَا بَعْدَهُ».

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَيْهَا، وَلَا ^(١) عَلَى اسْمِهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا، وَيَتَقَدَّمَ عَلَى اسْمِهَا، وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا؟

وَلِمَ عَمِلْتُ هَذِهِ الْأَحْرُفُ؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ الْعَمَلُ لَهَا بِحَقِّ الشَّبَهِ، لَا بِحَقِّ الْأَصْلِ؟
وَلِمَ لَا يَعْمَلُ الْحَرْفُ رَفْعًا وَلَا نَصْبًا إِلَّا بِحَقِّ الشَّبَهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الرَّفْعَ فِي الْأَصْلِ لِلْفَاعِلِ، وَالنَّصْبَ لِلْمَفْعُولِ، وَكَيْسَ كَذَلِكَ الْجَرُّ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَالْحَرْفُ يَعْمَلُ الْجَرَّ بِحَقِّ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ الْمُوجِبُ لِلِإِضَافَةِ؟
وَمَا نَظِيرُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا مِنْ (عَشْرِينَ) وَأَخَوَاتِهَا؟

وَمِنْ أَيْنَ كَانَتْ فِي مَرْتَبَتِهَا مِنْ ضَعْفِ الْعَمَلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا لَا تَتَصَرَّفُ كَمَا يَتَصَرَّفُ الْفِعْلُ؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنَّهَا هِيَ الْعَامِلَةُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ [لِأَنَّهَا] ^(٢) الْمُفْتَضِيَّةُ لِلْمَعْمُولِ ^(٣)، الْمُرْتَبَةُ لَهُ فِي مَوْقِعٍ دُونَ مَوْقِعِ؟
وَهَلْ كُلُّ مُفْتَضٍ لِلثَّانِي مُرْتَبٌّ لَهُ فِي مَرْتَبَةٍ دُونَ مَرْتَبَةٍ، عَلَى جِهَةِ الْإِتْبَاعِ، فَهَذَا عَامِلٌ فِيهِ؟

وَمَا أَخَوَاتُ (إِنَّ) مَعَهَا؟ [وَهَلْ] ^(٤) هِيَ الْحُرُوفُ الَّتِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا مِمَّا بُنِيَ آخِرُهُ عَلَى الْفَتْحِ؟ وَمَا قَسَمْتُهَا؟

وَلِمَ عَمِلْتُ (إِنَّ)، وَ(كَأَنَّ)، وَ(لَكِنَّ)، وَ(لَيْتَ)، وَ(لَعَلَّ) عَمَلَيْنِ، وَلَمْ يَجْزْ أَنْ يَعْمَلَ (عِشْرُونَ) وَأَخَوَاتُهَا عَمَلَيْنِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا أَزَالَتْ الْإِبْتِدَاءَ الْعَامِلَ فِي شَيْئَيْنِ لَا مَحَالَةَ؟

وَلِمَ اخْتَلَفَ عَمَلُهَا، وَلَمْ يَخْتَلِفْ عَمَلُ الْإِبْتِدَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِالْفِعْلِ الَّذِي يَرْفَعُ، وَيَنْصِبُ الْمَفْعُولَ؟

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(١) في الأصل: (لا).

(٣) في الأصل ود: (للمفعول).

وَهَلَا عَمِلْتَ فِي الْأَسْمِ الرَّفْعَ، وَفِي الْخَبَرِ النَّصْبَ؛ إِذَا أَوَّلَ أَشْبَهُ بِالْفَاعِلِ^(١)
بِأَوَّلِيَّتِهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ تُخَالِفَ بِعَمَلِهَا؛ لِيُؤْذَنَ بِأَنَّهُ وَجَبَ بِحَقِّ
الشَّيْءِ، لَا بِحَقِّ الْأَصْلِ؟

وَمَا حُكْمُ: (إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ)؟ وَلِمَ جَازَ وَلَمْ يَجُزْ: (إِنَّ مُنْطَلِقٌ زَيْدًا)؟
وَمَا نَظِيرُهَا مِنْ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا فِي الدُّخُولِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْمُزِيلَةِ لِلابْتِدَاءِ
الْعَامِلِ فِي الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ؟

وَلِمَ جَازَ: (كَانَ أَخَاكَ عَبْدُ اللَّهِ) عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَلَمْ يَجُزْ: (كَانَ
أَخُوكَ عَبْدُ اللَّهِ) عَلَى ذَلِكَ؟

وَلِمَ جَازَ الْإِضْمَارُ فِي الْفِعْلِ، وَلَمْ يَجُزِ الْإِضْمَارُ فِي الْحَرْفِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ
الْعَمَلَ لِلْفِعْلِ بِحَقِّ الْأَصْلِ، فَجَازَ أَنْ [١٤٢] يَعْمَلَ فِي الْمُسْتَتِرِ، وَالَّذِي ظَهَرَتْ
لَهُ عِلَالَةٌ؛ لِأَنَّهُ يَعْمَلُ بِحَقِّ الْأَصْلِ، وَلَمْ يَخْلُ^(٢) مِنَ الْعَمَلِ، وَيَعْمَلُ فِي^(٣)
شَيْئَيْنِ وَأَكْثَرٍ، فَلَمَّا اجْتَمَعَتْ فِيهِ هَذِهِ الْأَسْبَابُ اقْتَضَى أَنْ يَكُونَ لَهُ مِنَ
الْعَمَلِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِ مِنَ الْعَوَامِلِ، فَعَمَلَ فِي الْمُسْتَتِرِ وَالظَّاهِرِ؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ؟
وَمَا نَظِيرُ ذَلِكَ مِنْ (لَيْسَ)، وَ (مَا)، فَ (لَيْسَ) بِمَنْزِلَةِ (كَانَ) فِي الْإِضْمَارِ
فِيهَا، وَ (مَا) بِمَنْزِلَةِ (إِنَّ) فِي تَرْكِ الْإِضْمَارِ فِيهَا؟

وَمَا حُكْمُ: (إِنَّ زَيْدًا الظَّرِيفَ مُنْطَلِقٌ)؟ وَلِمَ وَجَبَ رَفْعُ (مُنْطَلِقٍ)؟
وَعَلَى أَيِّ وَجْهِ يَجُوزُ نَصْبُهُ؟

وَمَا حُكْمُ: (إِنَّ فِيهَا زَيْدًا قَائِمًا)؟ وَلِمَ جَازَ تَقْدِيمُ (فِيهَا) مُلَغًى وَخَبَرًا؟
وَمَا حُكْمُ: (إِنَّ خَلْفَكَ زَيْدًا)؟ وَلِمَ لَا تَعْمَلُ (إِنَّ) فِي (خَلْفَكَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ
قَدْ عَمِلَ الْاسْتِقْرَارُ، وَلَا يَعْمَلُ فِي الشَّيْءِ عَامِلَانِ؟ وَمَا مَوْضِعُ (خَلْفَكَ)؟ وَلِمَ وَجَبَ
فِيهِ الرَّفْعُ، فَلَفْظُهُ نَصْبٌ؟ وَمَا نَظِيرُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِكَ: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ)؟

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (يَخْلُو).

(١) فِي د: (الْفَاعِل).

(٣) فِي د: (أَوْ).

وَمَا حُكْمُ: (إِنَّ بَكَ زَيْدًا مَأْخُودٌ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ نَصْبُ (مَأْخُودٍ) عَلَى الْحَالِ فِي هَذَا، وَفِي: (إِنَّ لَكَ زَيْدًا وَاقِفٌ)؟ هَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الظُّرُوفَ لَا يُوقَفُ عَلَيْهَا عَلَى احْتِمَالِ الْأَخْذِ وَالْوُقُوفِ، فَصَارَتْ ظُرُوفًا نَاقِصَةً لَا يُسَكَّتُ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: ([إِنَّ] ^(١) لَكَ زَيْدًا) ^(٢) فَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى اخْتِصَاصِ الْمَلِكِ وَمَا يُشَبِّهُهُ مِنْ أَنَّهُ مُوَفَّرٌ عَلَيْكَ، وَلَا يَحْتَمِلُ مَعْنَى: لَكَ زَيْدٌ وَاقِفٌ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ: (إِنَّ فِيكَ زَيْدًا لَرَاغِبٌ) إِلَّا بِالرَّفْعِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِسَبَبَيْنِ ^(٣)، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُوجِبُ الرَّفْعَ، أَحَدُهُمَا أَنَّ الظَّرْفَ نَاقِصٌ. وَالْآخَرُ أَنَّ اللَّامَ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْحَالِ، وَلَوْ قُلْتَ: (إِنَّ خَلْفَكَ زَيْدًا لَرَاغِبٌ) لَمْ يَجْزِ إِلَّا الرَّفْعُ أَيْضًا، وَإِنْ كَانَ الظَّرْفُ تَامًا؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمَّ بِلَابِلُهُ

وَلِمَ جَازَ: (إِنَّ خَلْفَكَ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)، وَلِمَ يَجْزِ: (إِنَّ الْيَوْمَ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)؟

وَمَا حُكْمُ: (إِنَّ الْيَوْمَ فِيهِ زَيْدٌ ذَاهِبٌ)؟ وَمَا خَبَرُ (إِنَّ)؟ وَمَا اسْمُهَا؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ نَصْبُ (الْيَوْمَ) عَلَى الظَّرْفِ فِي هَذَا؟

وَمَا حُكْمُ: (إِنَّ زَيْدًا لَفِيهَا قَائِمًا)؟ وَلِمَ جَازَ هَذَا وَلِمَ يَجْزِ: (إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمًا

فِيهَا)؟ فَلِمَ لَا تَدْخُلُ اللَّامُ عَلَى الْفَضْلَةِ فِي الْكَلَامِ؟

وَلِمَ جَازَ: (إِنَّ زَيْدًا لَفِيهَا قَائِمٌ)، وَلِمَ يَجْزِ دُخُولُهَا عَلَى الْحَالِ، كَمَا جَازَ

دُخُولُهَا عَلَى الظَّرْفِ الْمُغْلَى إِذَا تَقَدَّمَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْإِغَاءَ يُوجِبُ دُخُولَ اللَّامِ

عَلَى الْخَبَرِ فِي التَّقْدِيرِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يُذَكَّرْ؟

فَلِمَ جَازَ: (إِنَّ زَيْدًا لَبِكَ مَأْخُودٌ)، وَلِمَ يَجْزِ: (إِنَّ زَيْدًا مَأْخُودٌ لَبِكَ)؟

(٢) فِي د: (إِذَا قُلْتَ إِنَّ زَيْدًا).

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةً مِنَ الْجَوَابِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (لَعَلْتَيْنِ).

وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ مُلْغَى^(١) صَارَتْ اللَّامُ دَاخِلَةً عَلَى (مَأْخُودٍ) فِي التَّقْدِيرِ، وَالْحَالُ [ظ ١٤٢] لَا يُلْغَى، وَالظَّرْفُ مَرَّةً مُعْتَمَدٌ، وَمَرَّةً مُلْغَى، وَالْحَالُ لَا يَكُونُ هَكَذَا؛ لِأَنَّهَا إِذَا صَارَتْ خَبَرًا انْقَلَبَ حُكْمُهَا فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ، وَالْعَامِلِ، وَالْإِعْرَابِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الظَّرْفُ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ أَبِي زُبَيْدٍ:

إِنَّ امْرَأً خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتُهُ عَلَى التَّنَائِي لِعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

وَهَلْ يَلْزَمُ مِنْ: (إِنْ زِيدًا فِيهَا لَقَائِمًا): (فِيهَا زِيدٌ لَقَائِمًا)؟ وَمِنْ أَيْنَ لَزِمَ هَذَا، وَاللَّامُ تُؤَخَّرُ فِي بَابِ (إِنْ)، وَلَا تُؤَخَّرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى مَا هُوَ فَضْلَةٌ فِي الْكَلَامِ، فَلَوْ جَازَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى غَيْرِ الْمُعْتَمَدِ مِنَ الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ لَجَازَ هَذَا، وَلَا تَدْخُلُ عَلَى ذَلِكَ الظَّرْفِ الْمُلْغَى؛ لِأَنَّهُ فِي التَّقْدِيرِ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يُذْكَرْ، وَلَيْسَ بِزِيَادَةٍ فِي الْفَائِدَةِ، كَمَا تَكُونُ الْحَالُ، وَإِنَّمَا هُوَ زِيَادَةٌ فِي الْبَيَانِ إِذَا كَانَ مُلْغَى؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (إِنْ بِكَ زِيدٌ مَأْخُودٌ)؟ وَلِمَ جَازَ هَذَا فِي قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ [ابن] ^(٢) صَرِيمِ الشُّكْرِيِّ^(٣):

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

وَهَلْ حَذَفَ ضَمِيرًا يَعُودُ إِلَى مَذْكُورٍ؟

وَقَوْلِ الْآخَرِ:

وَوَجْهُ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

وَمَا الضَّمِيرُ الْمَحْذُوفُ مِنْ قَوْلِهِ: (كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ)؟ أَهوَ ضَمِيرٌ

يَعُودُ إِلَى مَذْكُورٍ أَمْ ضَمِيرٌ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ؟

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيهما السياق.

(١) في الأصل ود: (يلغى).

(٣) هو باعث بن صريم الشُّكْرِيِّ، شاعر جاهلي، فارس شجاع أحد بني غبر. انظر ترجمته في شرح

ديوان الحماسة للتبريزي ٢٠٦/١.

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زِنْجِي عَظِيمُ الْمَشَاوِرِ

وَمَا الضَّمِيرُ الْمَحذُوفُ مِنْ قَوْلِهِ: (وَلَكِنْ زِنْجِي)؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ النَّصْبُ:

(وَلَكِنْ زِنْجِيًّا عَظِيمُ الْمَشَاوِرِ)؟ وَلِمَ كَانَ النَّصْبُ أَكْثَرَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ حَذْفَ الْخَبَرِ أَوْجَهُ، مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ [محمد: ٢١]، أَيْ: طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ أَمْثَلُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَمَا كُنْتُ ضَفَاطًا وَلَكِنْ طَالِبًا أَنَاخَ قَلِيلًا فَوْقَ ظَهْرِ سَبِيلِ

وَمَا الْمَحذُوفُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ؟ وَلِمَ قَدَّرَهُ عَلَى^(١)؟ وَلَكِنْ طَالِبًا مُنِيحًا أَنَا؟

وَلِمَ حَسَنَ الرَّفْعِ مَعَ التَّخْفِيفِ [و١٤٣]، وَضَعُفَ [مَعَ] ^(٢) التَّثْقِيلِ حَتَّى جَرَى مَجْرَى: (مَا أَنْتَ صَالِحًا وَلَكِنْ طَالِحٌ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَعَشَى:

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ

وَلِمَ وَجَبَ فِي (أَنَّ) ضَمِيرُ الْهَاءِ؟ وَهَلَا جَازَ تَرْكُ ذَلِكَ مَعَ التَّخْفِيفِ، كَمَا جَازَ

فِي (إِنَّ) الْمَكْسُورَةَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْحَذْفَ فِي الْمَكْسُورَةِ يُدْخِلُهَا فِي حُرُوفِ الْابْتِدَاءِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْحَذْفُ فِي الْمَفْتُوحَةِ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ، فَالْحَذْفُ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ الْعَوَظِ يُخِلُّ بِالاسْمِ^(٣)، وَلَا يُخِلُّ بِحَرْفِ الْابْتِدَاءِ، وَقِيَاسُ (كَأَنَّ) قِيَاسُ (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةِ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِضْمَارِ^(٤) الْهَاءِ فِيهَا؟

وَمَا حُكْمُ: (لَيْتَمَا زَيْدًا مُنْطَلِقٌ)؟ وَلِمَ جَازَ فِي (مَا) الْإِلْغَاءُ^(٥)؟ وَكَيْفَ

الْعَامِلُ؟

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في الأصل ود: (إظهار).

(١) سيبويه ١٣٦/٢.

(٣) في د: (الاسم).

(٥) في الأصل: (للإلغاء)، وكذا في د.

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ^(١)

وَلِمَ اخْتَارَ رُؤْبَةً فِي هَذَا الرَّفْعِ عَلَى (مَا) الْكَافَّةِ^(٢)؟ وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ عَلَى: (مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ) [البقرة: ٢٦]^(٣)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى: (إِنَّمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)؟ وَهَلْ تَكُونُ (مَا) فِي الرَّفْعِ بِمَعْنَى (الَّذِي)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَاَنْظُرْ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ وَقَوْلِ الْمَرَارِ الْفَقْعَسِيِّ:

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ وَهَلْ يَجُوزُ: (إِنْ زَيْدٌ^(٤) لَذَاهِبٌ)، و (إِنْ عَمَرُو لَخَيْرٌ مِنْكَ)؟ وَلِمَ لَزِمَتْ اللَّامُ فِيهِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق: ٤]، ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس: ٣٢]، وَقَوْلِهِ: ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَتْسِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٢]؟ وَلِمَ وَلِيَهَا الْفِعْلُ مِنْ غَيْرِ عَوْضٍ، وَلِمَ يَحْسُنُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي (أَنْ)، وَقَوْلِهِ: ﴿ وَإِنْ تَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ [الشعراء: ١٨٦]؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (إِنْ عَمَرَا لَمُنْطَلِقٌ)؟ وَلِمَ جَازَ فِي قِرَاءَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: (وَإِنْ كُلًّا لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)^(٥)، وَنَظِيرُهُ مِنْ:

(١) جاء في الأصل ود: (فيا ليتها)، وانظر تخريج البيت في الجواب.

(٢) في الأصل ود: (للكَافَةِ).

(٣) قراءة الرفع في (بعوضة) هي قراءة رؤبة في مختصر ابن خالويه ١٢، والمحتسب ١/ ٦٤.

(٤) في الأصل ود: (زَيْدًا).

(٥) اختلف في: (وَإِنْ كُلًّا) و (لَمَّا) في [يس: ٣٢] و [الطارق: ٤]: فالحرميان نافع وابن كثير بتخفيف نون

(إِنْ) وميم (لَمَّا) هنا على إعمال (إِنْ) المخففة، وقرأ أبو عمرو والكسائي ويعقوب وخلف عن

نفسه بتشديد (إِنْ) وتخفيف (لَمَّا) بإعمال (إِنْ) المشددة، وقرأ ابن عامر وحفص وحمزة وأبو جعفر =

..... كَأَنْ تُذَيِّهَ حُقَّانِ

وَلَمْ جَازَ مَعَ التَّخْفِيفِ الْعَمَلُ وَتَرَكُ الْعَمَلَ عَلَى وَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ؟

* * *

الْجَوَابُ عَنْ بَابِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي يُحَذَفُ

وَيَبْقَى الْخَبَرُ

[ط ١٤٣] الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمُبْتَدَأِ الَّذِي يُحَذَفُ وَيَبْقَى الْخَبَرُ أَنْ يَكُونَ دَلِيلٌ يَخْلُفُ الْمَحذُوفَ وَيَقُومُ مَقَامَهُ، فَيَجُوزُ ذَلِكَ لِلإِجَابِ مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ بِالْمَعْنَى. وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ كَلِمَةٍ لِدَلِيلٍ لَا يَحْضُرُ الْمُخَاطَبَ فِي حَالِ الْخِطَابِ، وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ أَنْ يَطْلُبَهُ وَيُسْتَخْرِجَهُ حَتَّى يَعْلَمَ بِهِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَمْ يَقُمْ مَقَامَ الْكَلَامِ الْمَحذُوفِ لَوْ ذُكِرَ لِأَخْضَرَ الْمَعْنَى لِلنَّفْسِ فِي الْحَالِ، وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى طَلْبِهِ حَتَّى يَحْضُرَ النَّفْسَ، فَيَدُلُّ حِينَئِذٍ عَلَى مَدْلُولِهِ، فَمِثْلُ هَذَا لَا يَكُونُ خَلْفًا مِنَ الْكَلَامِ الْمَحذُوفِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ مَحذُوفًا مَعَ وُجُودِ الدَّلِيلِ الَّذِي يُغْنِي عَنْهُ، وَيَقُومُ مَقَامَهُ^(١).

وَالدَّلِيلُ الَّذِي يُغْنِي عَنِ الْمَحذُوفِ هُوَ خَاصَّةٌ لِلشَّيْءِ، مُشَاهِدَةٌ فِي الْحَالِ، مُنْعَقِدَةٌ بِمَعْنَاهُ، أَوْ صِفَةٌ تَقُومُ ذَلِكَ الْمَقَامَ، وَلَا يَخْرُجُ مِنْ هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ شَيْءٌ مِنَ الدَّلَالَةِ الَّتِي تَقُومُ مَقَامَ الْمَحذُوفَاتِ.

وَالْحَوَاسُّ خَمْسٌ: حَاسَّةُ الْبَصَرِ، وَالسَّمْعِ، وَالْأَنْفِ، وَالْفَمِ، وَالْمَسِّ^(٢)، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا إِذَا وَقَعَتِ الْمُشَاهِدَةُ بِهَا لِخَاصَّةِ الشَّيْءِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ صَحَّ الْحَذْفُ الَّذِي تَقُومُ هَذِهِ الْخَاصَّةُ مَقَامَهُ فِي إِظْهَارِ الْمَعْنَى. وَالكَلِمَةُ الْمَحذُوفَةُ كَهَذِهِ الْخَاصَّةِ فِي إِظْهَارِ الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ لَهُ، فَإِذَا أَغْنَتْ عَنِ الْكَلِمَةِ حُذِفَتِ الْكَلِمَةُ،

= بتشديدهما ف (إِنَّ) على حالها، وقرأ أبو بكر بتخفيف النون وتشديد الميم جعل (إِنَّ) نافية، و (لَمَّا) كـ (إِلَّا). انظر هذه القراءات في السبعة ٣٣٩، والمبسوط ٣٣٩، وتفسير البحر المحيط ٢٦٦/٥، وتحرير التيسير ٤٠٨، وإتحاف فضلاء البشر ٤٠٠/٢.

(١) في ذ: (مقام). (٢) في الأصل ود: (والسرة).

واجْتَزَى بِدَلَالَةِ الْخَاصَّةِ مِنَ الْكَلِمَةِ؛ إِذْ كَانَتْ تُظْهِرُ الْمَعْنَى إِظْهَارَ الْكَلِمَةِ أَوْ كَدَّ.
وإن رَأَى^(١) الرَّائِي شَخْصًا مِنْ بَعِيدٍ عَلَى خَاصَّةٍ لَهُ فِي طُولِهِ وَشَخْصِهِ
وَلِبَسَتِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ شَمَائِلِهِ الَّتِي قَدْ عَلِمَ أَنَّهَا خَاصَّةٌ لَهُ، وَبِأَنْ لَمْ يَرَ
وَجْهَهُ، وَكَانَ بِحَضْرَتِهِ^(٢) مَنْ يَرَى تِلْكَ الْخَاصَّةَ، وَلَا يَعْلَمُ أَنَّهَا خَاصَّةٌ لِكَذَا، وَهُوَ
يَعْرِفُ زَيْدًا، وَلَا يَعْلَمُ أَنَّ تِلْكَ الْخَاصَّةَ لِرَيْدٍ، فَيَقُولُ لَهُ هَذَا الْقَائِلُ: (زَيْدٌ)،
أَيُّ: صَاحِبُ هَذِهِ الْهَيْئَةِ زَيْدٌ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ طَرِيقِ الْاضْطِرَّارِ وَطَرِيقِ الْاسْتِدْلَالِ فِي هَذَا هُوَ أَنَّ الْاضْطِرَّارَ إِلَى
عِلْمِ الشَّيْءِ يَقَعُ مَعَ مُشَاهَدَتِهِ، وَأَمَّا مُشَاهَدَةُ خَاصَّةٍ لَهُ مِنْ غَيْرِ مُشَاهَدَةٍ وَجْهِهِ
فَتَكُونُ الْخَاصَّةُ الْمُشَاهَدَةُ دَلِيلًا عَلَيْهِ، وَلَا تَكُونُ الْمُشَاهَدَةُ لَهُ دَلِيلًا عَلَيْهِ؛
لَأَنَّهَا تَقَعُ ضَرُورَةً، كَمَا تَقَعُ الْمُشَاهَدَةُ، وَهَذَا لَيْسَ مِنْ دَلَالَةِ الْكَلِمَةِ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ؛
لَأَنَّ دَلَالَةَ الْكَلِمَةِ أَنَّهَا تُظْهِرُ مَعْنَاهَا عِنْدَ إِدْرَاكِهَا، ثُمَّ تَظْهَرُ الْخَاصَّةُ عِنْدَ إِدْرَاكِهَا،
فَيَكُونُ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى الشَّيْءِ الَّذِي لَمْ يُدْرِكْ، فَأَمَّا^(٣) مَا أُدْرِكُ وَعِلْمُ الْإِدْرَاكِ فَلَيْسَ
أَحَدُهُمَا دَلِيلًا عَلَى الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ الْعِلْمُ مَعَ الْمُشَاهَدَةِ فِي حَالٍ^(٤) وَاحِدَةٍ، مِنْ
غَيْرِ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا يَظْهَرُ فِيهِ الْآخَرُ، كَمَا يَظْهَرُ الْمَعْنَى بِالْكَلَامِ.

وَيُوضَّحُ ذَلِكَ أَنَّ الْعُقَلَاءَ يَسْتَوُونَ فِي الْمُشَاهَدَةِ، وَعِلْمُ الْمُشَاهَدَةِ^(٥)،
وَلَا يَسْتَوُونَ فِي عِلْمِ مَا لَا يُشَاهَدُ مِمَّا يَظْهَرُ، وَالْمُشَاهِدِ، فَمَنْ اسْتَدَلَّ مِنْهُمْ عِلْمَ،
وَمَنْ لَمْ يَسْتَدِلَّ لَمْ يَعْلَمْ [١٤٤]، وَهَكَذَا مَنْزِلَةُ الدَّلِيلِ.

وَيُوضَّحُ هَذَا أَيْضًا أَنَّ آنِيَّةَ^(٦) فِيهَا أَشْيَاءٌ مُخْتَلِفَةٌ، وَآنِيَّةَ^(٧) [فِيهَا أَشْيَاءٌ]^(٨)
مُتَّفِقَةٌ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عِلَامَةٌ تَخْتَصُّ بِمَا فِيهِ، فَإِذَا رُئِيَتِ الْعِلَامَةُ دَلَّتْ
عَلَى مَا فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يُشَاهَدْ، وَلَوْ^(٩) فُتِحَتِ الْآنِيَّةُ، فَحَصَلَتِ الْمُشَاهَدَةُ لِمَا فِيهَا،

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَاتَّ أَرَأَى).

(٢) فِي د: (يَحْضُرُ).

(٣) فِي د: (وَأَمَّا).

(٤) فِي د: (الْحَالِ).

(٥) قَوْلُهُ: (وَعِلْمُ الْمَشَاهِدَةِ) لَيْسَ فِي د.

(٦) فِي الْأَصْلِ وَد: (إِلَيْهِ).

(٧) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَالْآنِيَّةُ).

(٨) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٩) فِي د: (وَلَمْ).

وَوَقَعَ الْعِلْمُ بِالْمُشَاهَدَةِ لَمْ تَكُنِ الْمُشَاهَدَةُ ذَلِيلًا حِينَئِذٍ، فَهَذَا بَيِّنٌ فِي الْفَرْقِ
بَيْنَ عِلْمِ الضَّرُورَةِ وَعِلْمِ الدَّلَالَةِ.

وَلِلْقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: (زَيْدٌ) إِذَا رَأَى هَيْئَةً تَخْصُ زَيْدًا، وَرَأَاهَا الْمُخَاطَبُ، وَلَمْ
يَذَرِ أَنَّهَا تَخْصُ زَيْدًا، فَيَقُولَ: (زَيْدٌ)، أَيْ: صَاحِبُ الْهَيْئَةِ زَيْدٌ، وَهَذَا زَيْدٌ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْذَفَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ جَمِيعًا إِذَا ظَهَرَتْ مِثْلُ هَذِهِ الْهَيْئَةِ؛
لَأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْمُخَاطَبُ الْمَعْنَى بِهَا؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَا يَذَرِي أَنَّ هَذِهِ الْهَيْئَةَ مُخْتَصَّةٌ
بِزَيْدٍ، وَكَذَلِكَ لَوْ عَرَفَ الْهَيْئَةَ بِالْمُشَاهَدَةِ^(١)، وَأَنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِإِنْسَانٍ، وَلَمْ يَعْرِفْ
زَيْدًا بِالْصَّفَةِ لَمْ^(٢) يَجْزَأَنْ يَقُولَ لَهُ: (زَيْدٌ)؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قِيلَ لَهُ: صَاحِبُ
الْهَيْئَةِ زَيْدٌ، وَهُوَ لَا يَعْرِفُ زَيْدًا، فَلَا يُفِيدُهُ هَذَا الْكَلَامُ شَيْئًا، وَيَكُونُ كَلَامًا فَاسِدًا؛
لَأَنَّ وَضْعَ (زَيْدٍ) لِلْبَيَانِ عَمَّا يَعْلَمُهُ الْمُخَاطَبُ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُهُ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا.

وَمَنْ سَمِعَ صَوْتًا، فَصَارَ عَلَامَةً عِنْدَهُ لِصَاحِبِ الصَّوْتِ، جَازَ أَنْ يَقُولَ: (زَيْدٌ)،
أَيْ: صَاحِبُ الصَّوْتِ زَيْدٌ، وَالْأَصْوَاتُ تَخْتَلِفُ اخْتِلَافًا بَيِّنًا، حَتَّى يُفَرِّقَ بَيْنَ صَوْتِ
الرَّعْدِ^(٣)، وَصَوْتِ صَهِيلِ الْفَرَسِ، وَنَهْيِ الْجِمَارِ، وَأَذَانِ الْإِنْسَانِ وَدُعَائِهِ مَنْ يَدْعُو،
وغير ذلك من الأصوات المختلفة، فَإِذَا سَمِعَ وَطَأً قَدْ تَقَرَّرَ فِي نَفْسِهِ بِالْعَادَةِ الْجَارِيَةِ
أَنَّهُ وَطْءُ زَيْدٍ، جَازَ أَنْ يَقُولَ: (زَيْدٌ)، أَيْ: صَاحِبُ الْوَطْءِ زَيْدٌ، فَعَلَى هَذِهِ الشَّرِيطَةِ
يَصْلُحُ حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ أَوْ حَذْفُ الْخَبَرِ، بِحَسَبِ الْخَلْفِ الَّذِي يَقُومُ مَقَامَهُ مِنَ الدَّلِيلِ.

وَقَدْ بَانَ وَجْهُ الْفَائِدَةِ لِلْمُخَاطَبِ، وَإِنْ كَانَ يَرَى الْهَيْئَةَ الدَّالَّةَ عَلَى زَيْدٍ،
وَيَعْرِفُ زَيْدًا، وَهُوَ أَنَّهُ يُذَكِّرُ لَهُ (زَيْدٌ) لِلْبَيَانِ عَنْ مَوْضِعِ الْفَائِدَةِ أَنَّهُ
صَاحِبُ لِهَذِهِ الْهَيْئَةِ الْمُشَاهَدَةِ، فَقَدْ صَحَّتْ لَهُ الْفَائِدَةُ بِمِثْلِ مَا يَصِحُّ لَوْ ذُكِرَ
الْمَحْذُوفُ؛ إِذِ الْهَيْئَةُ تَقُومُ مَقَامَ الْكَلِمَةِ الْمَحْذُوفَةِ.

وَكَذَلِكَ سَبِيلُ مَنْ مَسَّ جَسَدًا، فَكَانَ عَلَامَةً لَهُ عَلَى الْمُخْتَصِّ بِهِ، مِنْ جِهَةِ لِسْنِهِ
وُخْشُونَتِهِ أَوْ لُطْفِهِ أَوْ غِلْظِهِ، فَلَهُ أَنْ يَقُولَ: (زَيْدٌ)، أَيْ: صَاحِبُ هَذَا الْجَسَدِ زَيْدٌ.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَلَا لِم).

(١) فِي د: (بِالْمُشَاهَدَةِ).

(٣) فِي د: (صَوْتُ الرَّعْدِ وَصَوْتُ الرَّعْدِ) مَكْرَر.

وَكَذَلِكَ شَمَّ رَائِحَةً تَذُلُّهُ عَلَى رَائِحَةٍ: (الْمِسْكُ)، أَي: هَذَا الْمِسْكُ، وَالْفَائِدَةُ مُتَوَجِّهَةٌ فِيهِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ مُلْتَبِسٌ بِغَيْرِهِ مِمَّا يَشْتَبِهُ بِهِ، وَقَدْ يَضْعُفُ إِدْرَاكُ بَعْضِ النَّاسِ لَهُ، فَإِذَا أَخْبَرَ الْمُخْبِرُ بِهِ وَقَعَتِ الْفَائِدَةُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ.

وَكَذَلِكَ إِذَا ذَاقَ طَعْمًا، فَلَهُ أَنْ يَقُولَ: (الْعَسَلُ)، أَي: طَعْمُهُ طَعْمُ الْعَسَلِ.

وَيَجُوزُ إِذَا حَدَّثَ إِنْسَانٌ عَنْ شَمَائِلِ رَجُلٍ وَصِفَتِهِ أَنْ يَقُولَ: (عَبْدُ اللَّهِ)، كَقَوْلِ [١٤٤ ظ] قَائِلٍ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاحِمٍ لِلْمَسَاكِينِ بَارٌّ بِوَالِدَيْهِ)، فَيَقُولُ السَّامِعُ: (فَلَانٌ)، فَيُفِيدُ أَنَّ صَاحِبَ الصِّفَةِ فَلَانٌ، وَلَمْ يَكُنْ يَذَرِ الْقَائِلُ فَلَانًا، فَعَلَى هَذَا تَقَعُ الْفَائِدَةُ؛ لِدَلَالَةِ الْخَاصَّةِ وَالصِّفَةِ الَّتِي تَقُومُ مَقَامَ الْكَلِمَةِ ^(١) الْمَحذُوفَةِ.

الجواب [عن الباب الثاني]

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْأَحْرُفِ الْخَمْسَةِ الَّتِي تَعْمَلُ فِي الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ أَنْ تَنْصِبَ الْأَسْمَ وَتَرْفَعَ الْخَبَرَ؛ لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي مِنْ جِهَةٍ أَنَّهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا، وَآخِرُهَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَلَيْهَا، وَلَا عَلَى اسْمِهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ لَا يَتَصَرَّفُ، وَإِنَّمَا جَازَ تَقْدِيمُ الظَّرْفِ عَلَى الْأَسْمِ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى الْمَعْنَى، كَثِيرٌ فِي الْكَلَامِ، فَقُدِّمَ عَلَى طَرِيقِ الْإِتْسَاعِ.

وَإِنَّمَا عَمِلْتُ بِحَقِّ الشَّبهِ، لَا بِحَقِّ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ الرَّفْعَ فِي أَصْلِ الْمَوْضُوعِ لِلْفَاعِلِ، وَالنَّصْبَ لِلْمَفْعُولِ، وَالْحَرْفُ ^(٢) لَا يُوجِبُ فَاعِلًا وَلَا مَفْعُولًا؛ فَلِهَذَا كَانَ عَمَلُهُ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ بِحَقِّ الشَّبهِ، وَأَمَّا حُرُوفُ الْجَرِّ فَتَعْمَلُ بِحَقِّ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ الْجَرَّ لِلِإِضَافَةِ، وَحُرُوفُ الْجَرِّ تُوجِبُ الْإِضَافَةَ ^(٣).

وَنَظِيرُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا (عِشْرُونَ) وَأَخَوَاتُهَا فِي أَنَّهَا تَعْمَلُ بِحَقِّ الشَّبهِ مِنْ غَيْرِ مَعْنَى الْفِعْلِ الْمُتَصَرِّفِ، فَيَضْعُفُ عَمَلُهَا، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُهَا عَلَيْهَا.

(١) فِي الْأَصْلِ: (الصِّفَةِ)، وَكَذَا فِي د.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَالْحَذَفِ).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (لِلِإِضَافَةِ).

وإنَّما وَجَبَ أَنَّها هي العامِلَةُ؛ لِأَنَّها الْمُقْتَضِيَةُ لِلْمَعْمُولِ، الْمُرتَبَةُ لَهُ في مُرتَبَتِهِ.
وَأَخَوَاتُ (إِنَّ) مَعَهَا، هي الحُرُوفُ الخَمْسَةُ الَّتِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا،
مِمَّا بُنِيَ آخِرُهُ عَلَى الفَتْحِ، وهي: (أَنَّ)، و (كَأَنَّ)، و (لَكِنَّ)، و (لَيْتَ)،
و (لَعَلَّ). تَعْمَلُ عَمَلَيْنِ؛ لِأَنَّها أَزَالَتِ الْابْتِدَاءَ الَّذِي يَعْمَلُ في شَيْئَيْنِ، وَوَقَعَتْ
مَوْقِعَهُ عَلَى شَبِّهِ الْفِعْلِ في اللَّفْظِ، فَعَمِلَتْ كَعَمَلِ الْفِعْلِ في الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ،
وَحُولَفَ بِعَمَلِهَا كَمَا حُولِفَ بِهَا في نَفْسِهَا، فَعَمِلَتْ في الْاسْمِ النَّصْبَ، وَفي الْخَبَرِ
الرَّفْعَ؛ لِيُؤْذَنَ ذَلِكَ أَنَّها عَمِلَتْ بِحَقِّ الشَّبِّهِ اللَّفْظِيِّ. وَلَمْ يَجِبْ مِثْلُ ذَلِكَ في
(مَا)؛ لِأَنَّها عَمِلَتْ بِحَقِّ الشَّبِّهِ في الْمَعْنَى، مِنْ جِهَةِ أَنَّها نَفْيٌ، كَمَا أَنَّ (لَيْسَ)
نَفْيٌ، وهي لِلْحَالِ، كـ (لَيْسَ) سَوَاءً.

وَتَقُولُ: (إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ) فَتَنْصِبُ (زَيْدًا) بِأَنَّهُ^(١) اسْمٌ (إِنَّ)، وَتَرْفَعُ
(مُنْطَلِقٌ) بِأَنَّهُ خَبَرٌ (إِنَّ)، وَلَا يَجُوزُ: (إِنَّ مُنْطَلِقَ زَيْدًا)؛ لِأَنَّ خَبَرَ (إِنَّ)
لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى اسْمِهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا.

وَنَظِيرُ (إِنَّ) في الدُّخُولِ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَإِزَالَةِ الْابْتِدَاءِ (كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا،
إِلَّا أَنَّ (كَانَ) فِعْلٌ يُرْتَبُ الْمَعْمُولُ بِحَسَبِ مَا يَجِبُ لِلْفِعْلِ مِنْ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ
وَتَأْخِيرِ الْمَفْعُولِ.

وَتَقُولُ: (كَانَ أَخَاكَ عَبْدُ اللَّهِ) عَلَى تَقْدِيمِ الْخَبَرِ، وَلَا يَجُوزُ: (كَأَنَّ أَخَاكَ
عَبْدَ اللَّهِ) عَلَى تَقْدِيمِ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ (كَأَنَّ) حَرْفٌ لَا يَتَصَرَّفُ.

وَالْفِعْلُ يَجُوزُ الْإِضْمَارُ فِيهِ، وَلَا يَجُوزُ الْإِضْمَارُ في الْحَرْفِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يُلْزَمُهُ
الْعَمَلُ في الْفَاعِلِ [١٤٥]، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْذَفَ، وَلَا يُلْغَى كَمَا تُلْغَى (إِنَّمَا)،
و (أَنَّمَا)، وَلَا يُحْذَفُ الْفِعْلُ فَارِعًا، كَمَا يُحْذَفُ حَرْفُ الْجَرِّ، فَالْعَمَلُ لَهُ لَازِمٌ عَلَى
كُلِّ حَالٍ، وَإِذَا وَجَبَ لَهُ هَذَا، وَاسْتُغْنِيَ عَنْ إِظْهَارِهِ وَجَبَ أَنْ يُضْمَرَ^(٢) لَا مَحَالَةَ،
فَلِذَلِكَ أُضْمِرَ فِيهِ الضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ، وَلَمْ يَجُزْ في غَيْرِهِ، مَعَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ أَقْوَى الْعَوَامِلِ

(١) في الأصل ود: (فإنه).

(٢) في الأصل ود: (يضمن).

وَجَبَ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْمُسْتَتِرِ وَالظَّاهِرِ، وَلَمْ يَجِبْ مِثْلُ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ.

وَنَظِيرُ (إِنَّ) فِي هَذَا (مَا) الْحِجَازِيَّةُ، وَنَظِيرُ (كَانَ) فِي الْإِضْمَارِ ^(١) (لَيْسَ).
وَتَقُولُ: (إِنَّ زَيْدًا الظَّرِيفَ مُنْطَلِقٌ) إِذَا جَعَلْتَ (الظَّرِيفَ) صِفَةً وَجَبَ رَفْعُ
(مُنْطَلِقٌ) عَلَى الْخَبَرِ، فَإِنْ جَعَلْتَ (الظَّرِيفَ) خَبَرًا انْصَبْتَ (مُنْطَلِقًا) عَلَى الْحَالِ.
وَتَقُولُ: (إِنَّ فِيهَا زَيْدًا قَائِمًا) إِذَا كَانَ (فِيهَا) ^(٢) خَبَرًا، فَإِنْ جَعَلْتَهُ ظَرْفًا
مُلغًى وَجَبَ رَفْعُ (قَائِمٍ)، فَتَقُولُ: (إِنَّ فِيهَا زَيْدًا قَائِمًا).

وَتَقُولُ: (إِنَّ خَلْفَكَ زَيْدًا) فَتَنْصِبُ (زَيْدًا) بِأَنَّهُ اسْمٌ (إِنَّ)، وَلَا يَعْمَلُ
فِي (خَلْفَكَ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَمِلَ فِيهِ الْاسْتِقْرَارُ الْمَحْذُوفُ، وَلَكِنْ مَوْضِعُهُ رَفْعٌ.
وَنَظِيرُ ذَلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ)، فَذَ (يَقُولُ) لَفْظُهُ ^(٣) رَفْعٌ، وَمَوْضِعُهُ
جَرٌّ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِلٍ ذَاكَ.

وَتَقُولُ: (إِنَّ بِكَ زَيْدًا مَأْخُوذٌ)، لَا يَجُوزُ فِي (مَأْخُوذٍ) إِلَّا الرَّفْعُ؛ لِأَنَّ (بِكَ)
ظَرْفٌ نَاقِصٌ؛ إِذْ لَوْ قُلْتَ: (إِنَّ بِكَ زَيْدًا) لَمْ يَحْتَمِلِ الْأَخْذَ ^(٤)، وَكَذَلِكَ: (إِنَّ لَكَ
زَيْدًا وَاقِفٌ)؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (إِنَّ لَكَ زَيْدًا) لَمْ يَحْتَمِلِ الْوُقُوفَ، وَإِنَّمَا يَكُونُ
عَلَى مَعْنَى آخَرَ، خِلَافُ مَعْنَى وَقُوفِهِ لَكَ، وَهُوَ مَعْنَى الْمَلِكِ، أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ
مِنْ أَنَّهُ مُوَفَّرٌ عَلَيْكَ، كَأَنَّهُ مِلْكُكَ، فَبِهَذَا يُعْتَبَرُ الظَّرْفُ النَاقِصُ مِنَ الظَّرْفِ
التَّامِّ، وَذَلِكَ أَنَّ الظَّرْفَ التَّامَّ إِذَا وُصِلَ بِالْحَالِ لَمْ يَنْقَلِبْ مَعْنَاهُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ زِيَادَةً
فِي الْفَائِدَةِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِمًا)، فَقَوْلُكَ: (قَائِمًا) لَمْ يَنْقَلِبْ مَعْنَى:
(زَيْدٌ فِي الدَّارِ)، وَلَوْ قُلْتَ: (زَيْدٌ لَكَ وَاقِفٌ) لَانْقَلَبَ عَنْ مَعْنَى: (زَيْدٌ لَكَ)،
فَمِنْ هَاهُنَا صَارَ نَاقِصًا حَتَّى تَذْكُرَ: (وَاقِفٌ).

وَتَقُولُ: (إِنَّ فِيكَ زَيْدًا لَرَاغِبٌ)، فَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ
لَا مَ ابْتِدَاءً لَا تَدْخُلُ عَلَى الْحَالِ. وَالْآخَرُ أَنَّ (فِيكَ) ظَرْفٌ نَاقِصٌ. وَلَوْ قُلْتَ: (إِنَّ
خَلْفَكَ زَيْدًا لَرَاغِبٌ) امْتَنَعَ النَّصْبُ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ، وَهُوَ أَنَّ اللَّامَ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْحَالِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (الظَّرِيفَ)، وَعَلَيْهِ شَطْبٌ فِي د.

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (إِضْمَارَ).

(٤) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْآخَرَ).

(٣) فِي د: (لَفْظُهُ).

قَالَ الشَّاعِرُ:

٤٧٣ فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلُهُ^(١)

فَلَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ؛ لِأَنَّ (بِحُبِّهَا) ظَرْفٌ نَاقِصٌ.

وَتَقُولُ: (إِنَّ خَلْفَكَ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)، وَلَا يَجُوزُ: (إِنَّ الْيَوْمَ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)؛ لِأَنَّ ظُرُوفَ الزَّمَانِ لَا تَتَضَمَّنُ الْجُثْثَ.

وَتَقُولُ: (إِنَّ الْيَوْمَ فِيهِ زَيْدٌ ذَاهِبٌ)، فَتَنْصِبُ (الْيَوْمَ) [ظه ١٤] بِأَنَّهُ اسْمٌ (إِنَّ)، وَتَرْفَعُ (زَيْدٌ ذَاهِبٌ) بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ (إِنَّ)، وَالْعَائِدُ إِلَى الْاسْمِ الضَّمِيرُ فِي (فِيهِ).

وَتَقُولُ: (إِنَّ زَيْدًا لَفِيهَا قَائِمًا)، وَلَا يَجُوزُ: (إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمًا فِيهَا)؛ لِأَنَّ اللَّامَ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ فِي الْكَلَامِ، وَإِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ وَالْخَبَرِ الْمُلغَى إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الْخَبَرِ؛ لِأَنَّهَا فِي التَّقْدِيرِ دَاخِلَةٌ عَلَى الْخَبَرِ، فَتَقُولُ: (إِنَّ زَيْدًا لَفِيهَا قَائِمٌ)؛ لِأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ: (إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ) عَلَى الْإِغَاءِ (فِيهَا)، وَالْحَالُ لَا يُلغَى؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْخَبَرِ فِي الْفَائِدَةِ، وَالظَّرْفُ يُلغَى حَتَّى يَصِيرَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يُذَكَّرِ الْإِتْسَاعُ فِيهِ، كَمَا جَازَ أَنْ يُقَدَّمَ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَدَّمَ مَا كَانَ غَيْرَ ظَرْفٍ بِالْإِغَاءِ^(٢) حَتَّى يَصِيرَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يُذَكَّرْ، كَتَقْدِيمِهِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يَصْلُحُ فِي غَيْرِهِ أَنْ يُقَدَّمَ، وَكُلُّ ذَلِكَ لِمَا يَجِبُ لَهُ مِنَ الْإِتْسَاعِ فِيهِ بِمَا لِغَيْرِهِ.

وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ:

٤٧٤ إِنَّ أَمْرًا خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ^(٣)

(١) البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو من شواهد الكتاب ٢/ ١٣٤، والأصول ١/ ٢٠٥، وإيضاح الشعر ٢٧٣، ٣٠١، والحجة للفراسي ٣/ ٤١١، ٤/ ١٦، ٣١٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢، ٣٤٨، والمقرب ١٦٦، وشرح الرضي ٤/ ٤٦، والتذيل ٥/ ٣٧.

(٢) في الأصل ود: (فالعادة).

(٣) البيت من البسيط، وهو لأبي زيد الطائي في ديوانه ٧٨، وانظر سيبويه ٢/ ١٣٤، والأصول ١/ ٢٤٥، وابن السيرافي ١/ ٢٨٧، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٥، وابن يعيش ٨/ ٦٥، والمحصول =

فَأَدْخَلَ اللَّامَ عَلَى الظَّرْفِ الْمُلغَى، مُقَدِّمًا عَلَى الْخَبَرِ، وَهَذَا شَاهِدٌ فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ الظَّرْفِ مُلغَى مَعَ دُخُولِ اللَّامِ عَلَيْهِ.

وَيَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ: (إِنَّ زَيْدًا فِيهَا لَقَائِمًا) جَوَازُ: (فِيهَا زَيْدٌ لَقَائِمًا) إِذْ كَانَتْ اللَّامُ تُزَحَلُّ فِي بَابِ (إِنَّ)، وَلَا تُزَحَلُّ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ، وَإِنَّمَا لَزِمَ لِأَنَّ اللَّامَ قَدْ وَقَعَتْ فِي غَيْرِ مَوْقِعِهَا الَّذِي يَصْلُحُ فِيهِ، وَهُوَ دُخُولُهَا عَلَى الْاسْمِ، وَإِذَا كَانَتْ مُزَحَلَّةً فَعَلَى الْخَبَرِ دُونَ مَا هُوَ فَضْلَةٌ فِي الْكَلَامِ مِنَ الْحَالِ، وَلَا يَلْزَمُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الظَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ يُلْغَى حَتَّى يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ مَا كَمْ يُذَكَّرُ، كَمَا يُقَدَّمُ عَلَى الْاسْمِ فِي مَوْضِعٍ لَا يَصْلُحُ فِي غَيْرِهِ أَنْ يُقَدَّمَ، فَقِيَاسُهُ فِي الْإِلْغَاءِ كَقِيَاسِهِ فِي التَّقْدِيمِ، وَهُوَ أَمْرٌ يُخَصُّهُ بِوَجْهِ لَيْسَ لِغَيْرِهِ مِنَ الْإِشْتِمَالِ عَلَى الْمَعْنَى، وَالْكَثْرَةِ فِي الْكَلَامِ.

وَتَقُولُ: (إِنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ) عَلَى حَذْفِ الْهَاءِ، بِتَقْدِيرِ: إِنَّهُ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ، فِي قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ، وَفِي حَذْفِ الْهَاءِ ضَعْفٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَغْنَى عَنْ ذِكْرِهَا اقْتَضَى ذَلِكَ الْاسْتِغْنَاءَ عَنْهَا رَأْسًا؛ إِذِ الْمَعْنَى يَصِحُّ بِمَا أَبْقِيَ مِنَ الْكَلَامِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ حَذْفِهَا، فَمِنْ هَاهُنَا ضَعْفُ الْحَذْفِ، إِلَّا أَنَّهُ جَازٌ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ يُقَدَّرُ تَقْدِيرَ الْمَذْكُورِ، فَلَهُ هَذِهِ الْمَنْزِلَةُ.

وَقَالَ ابْنُ صَرِيمٍ^(١) الْيَشْكُرِيُّ:

٤٥٥ وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَنَيْتُ تَعْطُوإِلَى وَارِقِ السَّلَمِ^(٢)

= لابن إياز ١/ ٥٩٢، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٥٥، وهو بلا نسبة في المقتصد ١/ ٤٥٥، والإنصاف ١/ ٤٠٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧، والمساعد ١/ ٣١٩، والتذيل ٥/ ١٠٢. (١) في الأصل ود: (خریم).

(٢) البيت من الطويل، وقد نسب لأكثر من شاعر: فهو لعلاء بن أرقم اليشكري في المنتخب لكراع النمل ٧٧٧. ونُسب لأرقم بن علباء اليشكري في ابن السيرافي ١/ ٣٦٦. وهو لابن صريم اليشكري في سيبويه ٢/ ١٣٤، والأصول ١/ ٢٤٥، والتكت للأعلم ١/ ٥١٣، وابن يعيش ٨/ ٨٣. وهو لابن أصرم اليشكري في الفاخر ٢/ ٤٤٤. وقيل: هو لباعث اليشكري في المقاصد النحوية ٢/ ٨٣، وقيل: هو باعث ابن صريم اليشكري في لسان العرب (قسم). ونسب إلى كعب بن أرقم اليشكري في لسان العرب (قسم). ونُسب لراشد بن شهاب اليشكري في سمط اللآلي ٨٢٩، ونسب لزيد بن أرقم في الإنصاف =

فَحَذَفَ الصَّمِيرَ الَّذِي يَعُودُ إِلَى مَذْكُورٍ؛ لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرٍ: كَأَنَّهَا ظَبِيَّةٌ.
وَقَالَ الْآخَرُ:

٤٧٦ وَوَجْهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حُقَّانٌ^(١)

[١٤٦٠] فهذا يَصْلُحُ فِيهِ صَمِيرُ الْمَذْكُورِ وَصَمِيرُ الْمَجْهُولِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ.
وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ^(٢):

٤٧٧ فَلَوْ كُنْتَ صَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيَّ عَظِيمَ الْمَشَافِرِ^(٣)

فَحَذَفَ صَمِيرَ الْمُخَاطَبِ، وَتَقْدِيرُهُ: وَلَكِنَّكَ زَنْجِيٌّ، وَالنَّصْبُ: (وَلَكِنَّ زَنْجِيًّا عَظِيمَ الْمَشَافِرِ) أَكْثَرُ، عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَكِنَّ زَنْجِيًّا عَظِيمَ الْمَشَافِرِ لَا يَعْرِفُ قَرَابَتِي. وَإِنَّمَا كَانَ حَذْفُ الْخَبَرِ أَوْجَهُ فِي هَذَا لِأَنَّ (لَكِنَّ) إِذَا عَمِلَتْ فِي الْأِسْمِ اقْتَضَتْ الْخَبَرَ بِأَتَمِّ مِمَّا تَقْتَضِي الْأِسْمَ إِذَا لَمْ تَعْمَلْ فِيهِ؛ لِأَنَّهَا تَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ الْمُلَغَى مِنَ الْعَمَلِ إِذَا رُفِعَ مَا بَعْدَهَا، وَنَظِيرُهُ^(٤) فِي حَذْفِ الْخَبَرِ: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ [محمد: ٢١]، أَي: طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ أَمْثَلُ.

= ٢٠٢/١. ونسب للشكري في البديع في علم العربية ٥٦٢/١. وهو بلا نسبة في البصريات ٦٥٣/١، وسر صناعة الإعراب ٦٨٣/٢، وأمالى ابن السجري ١٧٨/٢، والمخصص ٢١٥/٤. وفي البيت روايات: قوله: (ويوم) روي بالرفع والنصب والجر، وروي: (تلاقينا)، وروي: (إلى ناضر السلم) و (ناظر)، وقوله: (ظبية) روي بالحركات الثلاث. وتوافينا: أتينا، والمقسم: المحسن، وتعطو: تتناول، والسلم: نوع من الشجر.

(١) البيت من الهزج، أو مجزوء الوافر، قائله مجهول، وهو من شواهد سيبويه ١٣٥/٢، ١٤٠، ومعاني الأخفش ٣٧٠، والأصول ٢٦/١، والحجة للفارسي ٣٨٦/٤، والبصريات ٥٥٥/١، والمحتسب ٩/١، والمنصف ١٢٨/٣ والنكت للأعلم ٥١٤/١، وابن عيش ٨٢/٨، وشرح الرضي ٣٧٠/٤، والارتشاف ١٢٧٨/٣، والمقاصد الشافية ٤٠٨/٢، ٤٠٩. وجاء في بعض المصادر برواية: (وصدر مشرق النحر)، و (ثدييه حقان).

(٢) في الأصل ود: (وقول).

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (الصاوي) ٤٨١، وانظر سيبويه ١٣٦/٢، والأصول ٢٤٧/١، والمنتخب ٦٤٣، وجمهرة اللغة ١٣١٢، والتبصرة والتذكرة ٢٠٧/١، وتحصيل عين الذهب ٢٨٦، والنكت للأعلم ٥١٤/١. وهو بلا نسبة في المنصف ١٢٩/٣، والإنصاف ١٤٨/١.

(٤) في الأصل ود: (فنظيره).

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٤٧٨ فَمَا كُنْتُ ضَفَاطًا وَلَكِنْ طَالِبًا أَنَاخَ قَلِيلًا فَوْقَ ظَهْرِ سَبِيلٍ^(١)
فَحَذَفَ الْخَبَرَ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَكِنْ طَالِبًا مُنِيحًا أَنَا.

وَالرَّفْعُ يَحْسُنُ مَعَ التَّخْفِيفِ، وَيُضَعَّفُ مَعَ التَّثْقِيلِ؛ لِأَنَّهَا مَعَ التَّثْقِيلِ عَلَى الصَّيْغَةِ الَّتِي يَجِبُ لَهَا الْعَمَلُ تُشَبِّهُ الْفِعْلَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ التَّخْفِيفُ، فَيَحْسُنُ الرَّفْعُ مَعَ التَّخْفِيفِ، كَمَا يَحْسُنُ: (مَا أَنْتَ صَالِحًا، وَلَكِنْ طَالِحٌ) بِمَعْنَى: وَلَكِنْ أَنْتَ طَالِحٌ.
وَقَالَ الْأَعْشَى:

٤٧٩ فِي فِتْيَةِ كَسِيفٍ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ^(٢)

فَفِي (أَنْ) ضَمِيرُ الْهَاءِ؛ لِتَجْرِي عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ حَالُهَا مِنْ لُزُومِ مَعْنَى الْمَصْدَرِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (إِنْ) الْمُخَفَّفَةُ؛ لِأَنَّهَا إِذَا خُفِّفَتْ أُخْرِجَتْ إِلَى أَنْ تُصِيرَ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ، فَلَمْ يَجِبْ لَهَا أَنْ تَعْمَلَ فِي مُظْهَرٍ وَلَا مُضْمَرٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (أَنْ) لِمَا يَلْحَقُهَا مِنَ الْاِخْتِلَالِ فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ بِتَرْكِ^(٣) الْعَمَلِ رَأْسًا حَتَّى لَا تَعْمَلَ فِي مُظْهَرٍ وَلَا مُضْمَرٍ. وَقِيَاسُ (كَأَنَّ) قِيَاسُ (أَنْ) الْمَفْتُوحَةِ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِضْمَارِ

(١) البيت من الطويل، وهو للفقيمي في البيان والتبيين ١/ ٤٩٢، ٥٣٨ برواية:

وما كنت نواماً ولكن نائراً

.....

وهو للأخضر بن هبيرة في ابن السيرافي ١٦/ ٢، وهو لمورق بن قيس في فرحة الأديب ١٣٢. وهو بلا نسبة في سيبويه ١٣٦/ ٢، والمخصص ٢٠١/ ٢، وتحصيل عين الذهب ٢٨٧، والنكت للأعلم ١/ ٥١٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥/ ٢، ١٧. وجاء في الأصل: (كما كنت).

(٢) البيت من البسيط، وهو للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه ٥٩، وانظر سيبويه ١٣٧/ ٢، ١٣٧/ ٣، ٧٤، ١٦٤، ٤٥٤، والأصول ١/ ٢٣٩، والمسائل المثورة ٢٤٠، وابن السيرافي ٨٧/ ٢، والمحاسب ١/ ٣٠٨، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٦١، وتحصيل عين الذهب ٢٨٧، والنكت للأعلم ١/ ٥١٥، ٥١٦. ونسب للأعشى المازني عبد الله بن الأعور. انظر المقاصد النحوية ٧٦/ ٢. والبيت بلا نسبة في معاني الأخفش ٢٩٩، والمقتضب ٩/ ٣، ومنازل الحروف للرماني ٤٦، والخصائص ٢/ ٤٤١. وورد في

ديوان الأعشى برواية:

أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل

في فتية كسيوف الهند قد علموا

(٣) في د: (وبترك).

الهاء فيها؛ لأنها لا تخرج إلى حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ، كَمَا تَخْرُجُ (إِنَّ)، و (لَكِنَّ)، لَوْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا (مَا) كَافَّةً لَهَا لِحْسَنَ ذَلِكَ فِيهَا؛ لِأَنَّ (مَا) حَرْفٌ يُؤْذِنُ بِإِخْرَاجِهَا إِلَى أَصْلِهَا فِي تَرْكِ الْعَمَلِ، فَأَمَّا التَّخْفِيفُ فَلَا يَلْزَمُ فِيهِ مِثْلُ هَذَا؛ لِمَا يَقَعُ فِيهِ مِنَ الْإِخْلَالِ^(١) بِالْحَذْفِ وَتَرْكِ الْعَمَلِ، مَعَ أَنَّهَا لَيْسَ عَلَى مَعْنَى حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ. وَتَقُولُ: (لَيْتِمَا زَيْدًا مُنْطَلِقٌ)، فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَا) صِلَةً، دُخُولُهَا كَخُرُوجِهَا، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ كَافَّةً، كَمَا قَالَ النَّابِغَةُ: [ظ ١٤٦]

٤٨٠ قَالَتْ أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ^(٢)

هكذا أَنشده رُؤْبَةً بِالرَّفْعِ عَلَى (مَا) الْكَافَّةِ^(٣)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ أَيْضًا عَلَى قَوْلِهِ: (مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ) [البقرة: ٢٦]، أَي: الَّذِي هُوَ بَعُوضَةٌ، وَقَدْ يَجُوزُ عَلَى: مَثَلًا شَيْئًا بَعُوضَةٌ.

وَتَقُولُ: (إِنَّمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) فَهَذِهِ كَافَّةٌ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٤٨١ تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَاَنْظُرْ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ^(٤)

فهذه (مَا) الْكَافَّةُ، لِحَقَّتْ (لَعَلَّ) كَمَا تَلْحَقُ (لَيْتَ).

(١) فِي د: (الِاخْتِلَالِ).

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِلنَّابِغَةِ فِي دِيْوَانِهِ ٢٤، وَانْظُرْ جَمْلَ الْخَلِيلِ ١٢٠، ١٨٩، وَسِيبُوه ١٣٧/٢، وَالْخَصَائِصُ ٤٦٠/٢، وَابْنُ السِّيرَافِيِّ ٢٦/١، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ ٢١٥/١، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٣٩٧/٢، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٨٧، وَقَوَاعِدُ الْمَطَارِحَةِ لِابْنِ إِيَّازٍ ٢٤٥. وَهُوَ بَلَا نِسْبَةٍ فِي الْأَصُولِ ٢٣٣/١، وَالْمَسَائِلُ الشَّيْرَازِيَّاتِ ٤٩٧/٢، وَإِيضَاحُ الشَّعْرِ ٤٧٣، وَشَرْحُ اللَّامِ لِابْنِ بَرَهَانَ ٧٦/١، وَشَرْحُ الرَّضِيِّ ٣٣٨/٤. وَقَدْ جَاءَ فِي الْأَصْلِ وَد: (فِيَا لَيْتِمَا)، وَالمَثْبُتُ رَوَايَةُ سِيبُوه وَالدِّيْوَانُ وَمَصَادِرُ الْبَيْتِ، فَلَمْ أَجِدْ مَصْدَرًا ذَكَرَ رَوَايَةَ الرَّمَانِيِّ.

(٣) انْظُرْ سِيبُوه ١٣٧/٢، وَالْأَصُولُ ٢٣٣/١، وَشَرْحُ السِّيرَافِيِّ ٤٦٨/٢.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ مَنْسُوبٌ لِابْنِ كِرَاعٍ فِي سِيبُوه ١٣٨/٢، وَالْأَصُولُ ٢٣٣/١، وَالْأَزْهِيَّةُ ٨٩، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ٥٦٠/٢، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٨٨، وَابْنُ يَعِيشَ ٥٤/٨، ٥٨. وَهُوَ لِدَجَاجَةِ ابْنِ عَبْدِ الْقَيْسِ فِي ابْنِ السِّيرَافِيِّ ٤/٢، وَفَرَحَةُ الْأَدِيبِ ١٢٤. وَهُوَ بَلَا نِسْبَةٍ فِي الصَّاهِلِ وَالشَّاحِجِ ٤٢٠، وَقَوَاعِدُ الْمَطَارِحَةِ ٢٤٤.

وَقَالَ الْمَرَّارُ الْفَقْعَسِيُّ:

٨٢: أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَغَامِ الْمُخْلِسِ^(١)

ف (مَا) هَاهُنَا كَافَّةٌ، وَمَا بَعْدَهَا جُمْلَةٌ، مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ.

وَتَقُولُ: (إِنْ زَيْدًا لَذَاهِبٌ)، و (إِنْ عَمْرًا^(٢) لَخَيْرٌ مِنْكَ)، وَلَا بُدَّ مِنَ اللَّامِ لِلْفَرْقِ^(٣) بَيْنَ (إِنْ) الَّتِي بِمَعْنَى الْجَحْدِ، وَبَيْنَ (إِنْ) الْمُؤَكَّدَةِ، كَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿ إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ [الملك: ٢٠]، أَيْ: مَا الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ، فَأَمَّا الْمُؤَكَّدَةُ فَقَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق: ٤]، ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس: ٣٢]، ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَنَاقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٢]. وَإِنَّمَا حَسُنَ أَنْ يَلِيَهَا الْفِعْلُ مِنْ غَيْرِ عَوْضٍ، وَلَمْ يَحْسُنْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي (أَنْ)؛ لِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ قَدْ حُذِفَ مِنْهَا الْهَاءُ، فَلَا يَجْتَمِعُ^(٤) عَلَيْهَا حَذْفُ الْهَاءِ وَحَذْفُ التَّوْنِ، وَأَنْ يَلِيَهَا مَا لَمْ يَكُنْ يَصْلُحُ قَبْلَ أَنْ يَلِيَهَا. وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَذِبِينَ ﴾ [الشعراء: ١٨٦] عَلَى مَا بَيَّنَّا. وَتَقُولُ: (إِنْ عَمْرًا لَمُنْطَلِقٌ) فَتُعْمَلُهَا مُحْخَفَةً؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ إِذَا حُذِفَ لَمْ يَبْطُلْ عَمَلُهُ، كَقَوْلِكَ: (لَمْ يَكْ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا). وَأَمَّا تَرْكُ الْعَمَلِ فَلِخُرُوجِهَا عَنِ الصَّيْغَةِ الَّتِي وَجَبَ بِهَا الْعَمَلُ.

وَفِي قِرَاءَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: (وَإِنْ كَلَّا لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)^(٥) عَلَى الْإِعْمَالِ لَهَا مُحْخَفَةً؛ لِلْعِلَّةِ الَّتِي بَيَّنَّا. وَنَظِيرُهُ:

كَأَنَّ ثَدْيِيهِ حُقَانٌ

عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ، وَذَلِكَ جَائِزٌ عَلَى عِلَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، غَيْرِ مُتَنَاقِضَتَيْنِ، كَالْعِلَّةِ فِي سُلُوكِ هَذَا الطَّرِيقِ؛ لِأَنَّهُ مُؤَدِّ إِلَى الْغَرَضِ، لَا يُعْلَمُ أَوَّلَى مِنْهُ، فَالْعِلَّةُ فِي سُلُوكِ هَذَا الطَّرِيقِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ آمَنٌ^(٦)، يُؤَدِّي إِلَى الْغَرَضِ.

(١) مَرَّ الْبَيْتَ سَابِقًا. انْظُرْ تَخْرِيجَ الشَّاهِدِ رَقْمَ (٢٨).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (عَمْرٌ). (٣) فِي د: (الْفَرْقُ).

(٤) فِي د: (يَجْمَعُ). (٥) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَإِنْ كُلُّ).

(٦) فِي د: (أَمْرٌ).

بَابُ حَذْفِ الظَّرْفِ

الَّذِي هُوَ خَبَرٌ فِي (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا(*)

[١٤٧] الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي حَذْفِ الظَّرْفِ الَّذِي هُوَ خَبَرٌ فِي (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي حَذْفِ الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ ظَرْفٌ فِي (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا حَذْفُ^(١) الظَّرْفِ دُونَ غَيْرِهِ مِمَّا يَكُونُ خَبَرًا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِقُوَّةِ الظَّرْفِ فِي خَبَرِ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا حَتَّى جَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْأَسْمِ، وَلَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُ غَيْرِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ، وَكَذَلِكَ جَازَ حَذْفُهُ فِي بَابِ (إِنَّ)، وَلَمْ يَجْزِ حَذْفُ غَيْرِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ؛ لِمَا لَهُ مِنَ الْمَنْزِلَةِ الَّتِي لَيْسَتْ لِغَيْرِهِ مِنَ الْخَبَرِ؟ وَمَا حُكْمُ: (إِنَّ مَا لَا وَإِنَّ عَدَدًا)؟ وَلِمَ جَازَ حَذْفُ الْخَبَرِ فِي هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ مَا يُفْتَخَرُ^(٢) بِمِثْلِهِ، وَاقْتَضَى إِضَافَتُهُ إِلَى مَنْ يُفْتَخَرُ لَهُ بِهِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ لَنَا مَا لَا وَإِنَّ لَهُمْ عَدَدًا^(٣)؟

وَهَلْ يَجُوزُ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: (هَلْ لَكُمْ أَحَدٌ إِنَّ النَّاسَ أَلْبَّ عَلَيْكُمْ) [أَنْ يَقُولَ]^(٤): (إِنَّ زَيْدًا وَإِنَّ عَمْرًا)؟ وَلِمَ جَازَ الْحَذْفُ فِي هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِدَلَالَةِ السُّؤَالِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَيْهِ وَاقْتِضَائِهِ لَهُ، إِذَا طَلَبَ بِالسُّؤَالِ ذِكْرَ مَنْ هُوَ لَهُمْ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي حَرْبٍ أَوْ نَائِبَةٍ، فَلَمَّا قَالَ: (إِنَّ زَيْدًا وَإِنَّ عَمْرًا) دَلَّ عَلَى أَنَّ لَنَا زَيْدًا وَأَنَّ لَنَا عَمْرًا، يَذْكُرُ اثْنَيْنِ مَشْهُورَيْنِ بِالنَّجْدَةِ وَالْمُعَاوَنَةِ

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ١٤١: «هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة».

(١) في الأصل ود: (حرف). (٢) في الأصل ود: (ما يمتحن)، وكذا في الجواب.

(٣) في الأصل ود: (مالا)، وكذا يقتضي السياق. (٤) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

في النَّائِبَةِ، وهو أَيْضًا عَلَى طَرِيقِ الْاِفْتِخَارِ بِمَنْ ذَكَرَ؟^(١) [ظ ١٤٧].

[الجزء الحادي والعشرون من شرح كتاب سيبويه، إملأه أبي الحسن علي بن عيسى النخوي رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ]^(٢)
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تَعْسِرْ^(٣)

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَعَشَى:

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًّا وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَى مَهَلًا

وَمَا دَلِيلُ الْمَحْذُوفِ فِيهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ ذِكْرٌ مَا يُفْتَخَرُ بِمِثْلِهِ، وَكَأَنَّهُ قَالَ:
إِنَّ لَنَا مَحَلًّا وَإِنْ لَنَا مُرْتَحَلًّا؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ: (إِنْ غَيْرَهَا إِبِلًا وَشَاءَ)؟ وَبِمِ انتَصَبَ: (إِبِلًا وَشَاءَ)؟
وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَلَى التَّمْيِيزِ؟ وَمَا دَلِيلُ الْمَحْذُوفِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ مَا رُئِيَ
مِمَّا يُفْتَخَرُ بِمِثْلِهِ مِنْ أَمْلَاكِ نَفْسِهِ، فَقَالَ الْقَائِلُ: (إِنْ غَيْرَهَا إِبِلًا وَشَاءَ)،
أَيُّ: إِنَّ لَنَا غَيْرَهَا مِنَ الْإِبِلِ وَالشَّاءِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

وَمَا دَلِيلُ الْمَحْذُوفِ؟ وَهَلْ هُوَ ذِكْرٌ مَا يَتَمَنَّى مِثْلَهُ، فَدَلَّ عَلَى إِضَافَتِهِ
إِلَيْهِمْ، وَتَقْدِيرُهُ: يَا لَيْتَ لَنَا أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا؟ وَهَلَّا قَالَ: (رَوَّاجِعْ) وَلَمْ يَحْتَجْ
إِلَى خَبَرٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ تَمَنَّى أَيَّامَ الصَّبَا أَنْ تَكُونَ لَهُ، وَجَعَلَ (رَوَّاجِعْ) عَلَى

(١) بعده في الأصل: «هذا آخر المجلد الرابع، وهو آخر العشرين مِنْ تَجَزئة الأصل، ويتلوه في المجلد الخامس الذي أوله الجزء الحادي والعشرون: وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَعَشَى: إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًّا؟ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ وَسَلِّمْ وَسَلَامًا. وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنَعْمَ الْوَكِيلُ» وكتب الناسخ بعد ذلك بيتين من الشعر هما:

كُتِبَتْ وَقَدْ أَيْقَنْتَ يَوْمَ كُتِبَتْهُ بَأَنَّ يَدِي تَفْنَى وَيَبْقَى كِتَابُهَا
وَأَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ سَأَلَهَا غَدًا فَيَا لَيْتَ شَعْرِي مَا يَكُونُ جَوَابُهَا

وجاء بعده: «علقه الراجي رحمة ربه تعالى محمد بن علي بن أبي المعالي بن العجمي».

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي تجزئة الأصل الموجودة في نسخة فيض الله.

(٣) قوله: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تَعْسِرْ) ليس في د.

الحال، فَضْلَةٌ فِي الْكَلَامِ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَلَا مَاءً بَارِدًا)؟ وَمَا دَلِيلُ الْمَحْذُوفِ؟ وَهَلْ هُوَ ذِكْرُ مَا يَتَمَنَّى مِثْلَهُ، وَجَعَلَ (بَارِدًا) صِفَةً، وَلَوْ جَعَلَهُ خَبَرًا لَاسْتَغْنَى عَنِ الْحَذْفِ، وَلَكِنْ دَلَّ عَلَى تَمَنِّي الْمَاءِ الْبَارِدِ لَهُمْ، وَلَمْ يُرِدْ تَمَنِّي بُرُودَةِ الْمَاءِ فِي الْمَعْنَى، فَلَمْ يَجْعَلْهُ خَبَرًا؟ وَلَمْ قُدِّرْ عَلَى: يَا لَيْتَ لَنَا أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا، وَلَمْ يُقَدَّرْ عَلَى: يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا أَقْبَلْتَ رَوَّاجِعًا، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الظَّرْفَ أَجْرَى فِي الْبَابِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِالْمَحْذُوفِ؟

وَلَمْ كَانَ: (أَلَا مَاءً بَارِدًا) عَلَى تَقْدِيرِ (لَنَا) أَوْلَى مِنْ تَقْدِيرِ عِنْدَنَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عِنْدَهُمْ وَلَيْسَ لَهُمْ لَمْ يَنْتَفِعُوا بِهِ كَانْتِفَاعِهِمْ إِذَا كَانَ لَهُمْ؟

وَمَا حُكْمُ: (إِنْ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدًا)؟ وَلَمْ جَازَ: (إِنْ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدٌ)؟ وَلَمْ أَدْخَلَ هَذَا فِي هَذَا الْبَابِ، وَلَيْسَ فِيهِ حَذْفُ الظَّرْفِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ الْخَبَرِ لِلْوُجُوهِ، كَمَا يَحْتَمِلُهُ^(١) الْخَبَرُ الْمَحْذُوفُ مَعَ (إِنْ فِيهِ) حَذْفَ الْاسْتِقْرَارِ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؟ وَلَمْ كَانَ الْوَجْهَ مَعَ رَفْعِ (قَرِيبٍ): (إِنْ زَيْدًا قَرِيبٌ مِنْكَ) أَوْ (بَعِيدٌ مِنْكَ)؟ وَلَمْ جَازَ: (إِنْ بَعِيدًا مِنْكَ زَيْدٌ) عَلَى جَعْلِ الْاسْمِ نَكِرَةً، وَالْخَبَرِ مَعْرِفَةً؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

وَإِنْ شَفَاءَ عُبْرَةٍ مُهْرَاقَةٍ فَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ

[١٤٨] فَمَا اسْمُ (إِنْ)؟ وَمَا خَبَرُهَا؟ وَهَلْ حَسُنَ هَذَا لِأَنَّهُ أَخْبَرَ فِيهِ^(٢) عَنِ النَّكِرَةِ بِالنَّكِرَةِ؟ وَمَا^(٣) فِي هَذَا مِنَ الشَّاهِدِ لَهُ عَلَى جَوَازِ: (إِنْ بَعِيدًا مِنْكَ زَيْدٌ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ أَنْ يُخْبَرَ عَنِ النَّكِرَةِ بِالنَّكِرَةِ جَازَ أَنْ يُخْبَرَ عَنِ النَّكِرَةِ الْمُقَرَّبَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِالْمَعْرِفَةِ، وَلَوْ امْتَنَعَ هَذَا لِامْتِنَاعِ الْإِخْبَارِ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (يَحْتَمِلُ)، وَكَذَا مِنَ الْجَوَابِ.

(٢) قَوْلُهُ: (مَا) لَيْسَ فِي د.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (مَنْهُ).

عَنِ النَّكِرَةِ رَأْسًا، وَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ عَنِ النَّكِرَةِ بِالنَّكِرَةِ أَحْسَنُ، فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ فِيمَا هُوَ أَدْوَنُ فِي الْحُسْنِ، مِنْ جِهَةٍ أَنَّ النَّكِرَةَ قَدْ جُعِلَتْ عَلَى جِهَةِ الْبَيَانِ عَمَّا يَعْلَمُهُ الْمُخَاطَبُ، وَخَرَجَتْ عَنْ أَنْ تَكُونَ لِلْفَائِدَةِ؟

وَلَمْ قُلْ: (إِنَّ بَعِيدًا مِنْكَ زَيْدًا) عَلَى أَنْ يَكُونَ (بَعِيدٌ) ظَرْفًا، وَلَمْ يَقُلْ: (إِنَّ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدًا) عَلَى الظَّرْفِ؟

وَلَمْ جَازَ: (إِنَّ قُرْبَكَ زَيْدًا)، وَلَمْ يَجُزْ: (إِنَّ بُعْدَكَ زَيْدًا)؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (إِنَّ بَدَلَكَ زَيْدًا)، وَ (إِنَّ بَدَلَكَ زَيْدٌ)؟ وَلَمْ جَازَ فِي الْبَدَلِ أَنْ يَكُونَ مَرَّةً بِمَنْزِلَةِ الظَّرْفِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: إِنَّ مَكَانَكَ زَيْدًا، وَمَرَّةً بِمَنْزِلَةِ الْبَدِيلِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: إِنَّ بَدِيلَكَ زَيْدٌ؟

وَمَا حُكْمُ: (إِنَّ أَلْفًا فِي دَرَاهِمِكَ بِيضٌ)؟ وَلَمْ جَازَ: (بِيضٌ)، وَ (بِيضًا) بِالنَّصْبِ عَلَى الصِّفَةِ تَارَةً، وَبِالرَّفْعِ عَلَى الْخَبَرِ تَارَةً؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى؟ وَلَمْ حَسَنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأَخِيرِ فِي الظَّرْفِ هَاهُنَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لَا تَصَالِهِ بِالْأَعْرَفِ؟ وَمَا حُكْمُ: (إِنَّ أَسَدًا فِي الطَّرِيقِ رَابِضًا)؟ وَلَمْ جَازَ: (رَابِضًا) بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ؟ وَلَمْ حَسَنَ الْإِخْبَارِ عَنِ النَّكِرَةِ فِي هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِقُوعِ الْفَائِدَةِ مِنْ جِهَةِ اتِّصَالِ الْخَبَرِ بِالْمَعْرِفَةِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي حَذْفِ الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ ظَرْفٌ فِي بَابِ (إِنَّ) إِذَا كَانَ قَدْ ذُكِرَ مَا يُفْتَخَرُ بِمِثْلِهِ، أَوْ يُتَمَنَّى مِثْلُهُ، أَنْ يُحذفَ حَرْفُ الْإِضَافَةِ الَّذِي عَلَى مَعْنَى الْخَبَرِ؛ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ مَا يُفْتَخَرُ بِمِثْلِهِ اقْتَضَى إِضَافَتَهُ إِلَى مَنْ يَلِيقُ بِهِ مِمَّنْ ذُكِرَ، أَوْ يَكُونُ يُضَافُ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ بِحَسَبِ مُقْتَضَى الْكَلَامِ. وَلَا يَجُوزُ فِي هَذَا إِلاَّ حَذْفُ حَرْفِ الْإِضَافَةِ مَعَ مَا اتَّصَلَ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ؛ لِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا يَفْتَضِيهِ الْإِفْتِحَارُ مِنَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمُفْتَخِرِ.

وَالْوَجْهَ الْآخَرَ: أَنَّ الظَّرْفَ لَمَّا قَوِيَ حَتَّى جَاَزَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْاسْمِ فِي بَابِ (إِنَّ) كَانَتْ تِلْكَ الْقُوَّةُ الَّتِي جَوَّزَتْ تَقْدِيمَهُ تَقْتَضِي لَهُ جَوَازَ حَذْفِهِ بِمَا لَيْسَ لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ.

وَتَقُولُ: (إِنَّ مَا لَا وَإِنَّ وَلَدًا وَإِنَّ عَدَدًا)، وَتَقْدِيرُهُ: إِنَّ لَنَا مَا لَا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ مَا يُفْتَخَرُ بِمِثْلِهِ اقْتَضَى إِضَافَتَهُ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ وَذَرِيَّتِهِ^(١) مِنْ عَشِيرَتِهِ وَآلِهِ. وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: (هَلْ لَكُمْ أَحَدٌ إِنْ النَّاسَ أَلْبَ عَلَيْكُمْ؟)، فَقَالَ: (إِنَّ زَيْدًا وَإِنَّ عَمْرًا) جَاَزَ [ظ ١٤٨] حَذْفُ الْخَبَرِ؛ لِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا دَلَّ عَلَيْهِ السُّؤَالُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُ اقْتَضَى ذِكْرَ مَنْ لَهُمْ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي النَّائِبَةِ.

وَالْوَجْهَ الْآخَرَ: أَنَّهُ ذِكْرَ مَنْ يُفْتَخَرُ بِمِثْلِهِ.

وَقَالَ الْأَعْشَى:

٤٨٢ إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًّا وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَى مَهَلًا^(٢)

فَدَلِيلُ الْمَحْذُوفِ ذِكْرُهُ مَا يُفْتَخَرُ بِمِثْلِهِ، فَدَلَّ عَلَى إِضَافَتِهِ إِلَيْهِمْ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ لَنَا مَحَلًّا.

وَتَقُولُ: (إِنَّ غَيْرَهَا إِبِلًا وَشَاءً)، فـ (إِبِلًا وَشَاءً) نَصْبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَدَلِيلُهُ الْمُبْهَمُ الَّذِي تَقَدَّمَ، يَقْتَضِي ذِكْرَ (مِنْ)، فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ لَنَا غَيْرَهَا مِنَ الْإِبِلِ وَالشَّاءِ، وَذَلِكَ^(٣) أَنَّهُ رَأَى بَقْرًا أَوْ نَحْوَهُ مِنَ الْمَالِ الَّذِي يُفْتَخَرُ بِهِ، فَقَالَ: إِنَّ لَنَا^(٤) مَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (إِنَّ غَيْرَهَا إِبِلًا وَشَاءً).

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَذَرِيَّة).

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْمُنْسَرَحِ، وَهُوَ لِلْأَعْشَى فِي دِيَوَانِهِ ٢٣٣، وَانْظُرِ الْعَيْنَ ٢٦/٣، وَسِيبُوه ١٤١/٢ بِرَوَايَةٍ: (مَا مَضَى)، وَالْمَقْتَضِبُ ٤/١٣٠، وَالْأَصُولُ ١/٢٤٧، وَالْخَصَائِصُ ٢/٣٧٣، وَالْمَحْتَسَبُ ١/٣٤٩، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٨٩. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي إِضْاحِ الشَّعْرِ ٥٣٣، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ١٥/٢، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ٤/٣٧٦.

(٤) قَوْلُهُ: (لَنَا) لَيْسَ فِي د.

(٣) فِي د: (فَذَلِكَ).

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٤٨٤ يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا^(١)

فهذا عَلَى مَعْنَى: يَا لَيْتَ لَنَا أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا، وَلَوْ قَالَ: (رَوَّاجِعُ) بِالرَّفْعِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى مَحذُوفٍ، وَلَكِنَّهُ كَانَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمُعْتَمِدَ إِذَا رُفِعَ عَلَى تَمَنِّي رُجُوعِ أَيَّامِ الصَّبَا، وَإِذَا نُصِبَ فَالْمُعْتَمِدُ عَلَى أَيَّامِ الصَّبَا أَنْ تَكُونَ لَهُمْ؛ فَلِذَلِكَ جَعَلَ (رَوَّاجِعَ) عَلَى الْحَالِ، فَضَلَّةً فِي الْكَلَامِ.

وَتَقُولُ: (أَلَا مَاءَ بَارِدًا)، فِهَذَا عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَلَا مَاءَ بَارِدًا لَنَا، وَلَوْ رُفِعَ (بَارِدٌ) عَلَى أَنْ تَجْعَلَهُ خَبَرًا جَارًا، وَلَكِنَّ الْمَعْنَى عَلَى تَمَنِّي الْمَاءِ الْبَارِدِ أَنْ يَكُونَ لَهُ، وَلَمْ يَتَمَنَّ بِرُودَةِ الْمَاءِ فِي الْمَعْنَى. وَإِنَّمَا لَمْ يُقَدَّرْ:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

عَلَى: أَقْبَلْتَ رَوَّاجِعَا فِي اللَّفْظِ، وَقُدِّرَ عَلَى: لَنَا رَوَّاجِعَا؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ أَجْرَى فِي الْبَابِ، وَأَوَّلَى بِأَنْ يَكُونَ هُوَ الْمَحذُوفَ. وَكَذَلِكَ: (أَلَا مَاءَ بَارِدًا) قُدِّرَ عَلَى: (لَنَا)، وَلَمْ يُقَدَّرْ عَلَى (عِنْدَنَا)؛ لِأَنَّهُ أَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى؛ إِذْ لَوْ^(٢) كَانَ عِنْدَهُمْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ لَمْ يَكُنْ انْتِفَاعُهُمْ بِهِ كَانَتْفَاعُهُمْ إِذَا كَانَ لَهُمْ، فَهُوَ أَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى.

وَتَقُولُ: (إِنَّ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدًا)، فَتَجْعَلُ (قَرِيبًا مِنْكَ) ظَرْفًا، وَيَكُونُ (زَيْدًا) اسْمَ إِنَّ. وَيَجُوزُ: (إِنَّ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدٌ) عَلَى أَنْ يَكُونَ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ، وَيَكُونُ (زَيْدٌ) هُوَ الْخَبَرُ. وَإِنَّمَا أُدْخِلَ فِي هَذَا الْبَابِ لَاحْتِمَالِ الْخَبَرِ لِلْوُجُوهِ،

(١) البيت من الرجز، ونُسب إلى العجاج في طبقات فحول الشعراء ٧٨/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٩٠/٢، وليس في ديوانه. ونسب إلى رؤبة في ابن يعيش ١٠٤/١، والمقاصد الشافية ٣١٠/٢، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ٢٣٤، وسيبويه ١٤٢/٢، والأصول ٢٤٨/١، والمسائل المثورة ٧٩، والنكت للأعلم ٥١٧/١، وتحصيل عين الذهب ٢٨٩، وابن يعيش ٨٤/٨، وشرح الرضي ٣٣٤/٤.

(٢) في د: (أو).

كَمَا يَحْتَمِلُهُ الْخَبَرُ الْمَحْذُوفُ الَّذِي عُقِدَ بِهِ الْبَابُ.

وَالْوَجْهُ مَعَ رَفْعِ (قَرِيبٍ) أَنْ تَقُولَ: (إِنَّ زَيْدًا قَرِيبٌ مِنْكَ)؛ لِأَنَّ (زَيْدًا) مَعْرِفَةٌ، وَ (قَرِيبٌ مِنْكَ) نَكِرَةٌ. وَإِنَّمَا جَازَ: (إِنَّ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدٌ)، وَ (إِنَّ بَعِيدًا مِنْكَ زَيْدٌ) عَلَى جَعْلِ الْأَسْمِ نَكِرَةً وَالْخَبَرِ مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّهُ قَرُبٌ ^(١) مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِقَوْلِهِ: (مِنْكَ).

وَقَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ [١٤٩]:

٤٨٥ وَإِنْ شَفَاءَ عَبْرَةٍ مُهْرَاقَةٍ فَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ ^(٢)

فهذا خبرٌ عَنِ النَّكِرَةِ بِالنَّكِرَةِ، وَفِيهِ شَاهِدٌ عَلَى جَوَازِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّ (شَفَاءً) قَدْ جُعِلَ لِلْبَيَانِ، وَإِنْ كَانَ نَكِرَةً، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ يَجُزِ الْإِخْبَارُ عَنْهُ، فَإِذَا قَرَّبَتِ النَّكِرَةَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَجُعِلَتِ لِلْبَيَانِ حَسُنَ الْإِخْبَارُ عَنْهَا ^(٣) بِالْمَعْرِفَةِ، وَإِنْ كَانَ الْإِخْبَارُ عَنِ الْمَعْرِفَةِ أَحْسَنَ.

وَالْقِيَاسُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الْأَوَّلُ: مَا مَنَزَلَتْهُمَا فِي الْقُوَّةِ وَاحِدَةً، أَعْنِي الْمَقِيسَ وَالْمَقِيسَ عَلَيْهِ.

الثَّانِي: مَا مَنَزَلَةُ الْمَقِيسِ فِيهِ أَقْوَى، فَجَوَازُهُ أَلْزَمُ وَأَثَبْتُ.

الثَّالِثُ: مَا السَّبَبُ ^(٤) الَّذِي جَازَ لِأَجْلِ الْحُكْمِ فِي الْأَصْلِ الْمَقِيسِ عَلَيْهِ أَقْوَى، فَهَذَا لَا يَلْزَمُ فِيهِ الْأَدْوَنُ الْأَضْعَفُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَعْنَى آخَرٌ يَفْتَضِي ذَلِكَ لَهُ، كَهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْخَبَرِ عَنِ النَّكِرَةِ بِالنَّكِرَةِ، وَالْخَبَرِ عَنِ النَّكِرَةِ الْمُقَرَّبَةِ

(١) فِي د: (قَرِيب).

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الطُّوِيلِ، وَهُوَ لَامِرُ الْقَيْسِ فِي دِيَوَانِهِ ٩، وَانْظُرْ سَبِيحِي ١٤٢/٢، وَالْأَصُولُ ٢٢٩/٣، وَسِرْ صَنَاعَةُ الْإِعْرَابِ ٢٥٧/١، وَالزَّاهِرُ ٣٠٦/١، وَابْنُ السِّيرَافِيِّ ٣٠٢/١، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٨٩. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ الرِّضِيِّ ٢٠٦/٤، ٣٧٩، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٤٠٥/١، وَمَغْنِي اللَّيْلِ ٤٥٩، ٦٢٧. وَهُوَ فِي الدِّيَوَانِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَصَادِرِ بِرَوَايَةِ: (شَفَائِي)، وَفِي الدِّيَوَانِ: (عَبْرَةٌ إِنْ سَفَحْتَهَا).

(٣) الْكَلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: (فَإِذَا قَرَبْتَ النَّكِرَةَ) مَكْرَرٌ فِي الْأَصْلِ وَد.

(٤) فِي د: (السَّبَب).

مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِالْمَعْرِفَةِ، عَلَى مَا شَرَحْنَا.

وَقَوْلُكَ: (إِنَّ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدًا) أَقْوَى فِي الظَّرْفِ مِنْ: (إِنَّ بَعِيدًا مِنْكَ زَيْدًا)؛ لِأَنَّ (قَرِيبًا) تَقَعُ بِهِ الْفَائِدَةُ، كَمَا تَقَعُ بِقَوْلِكَ: (إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا)، فَأَمَّا: (بَعِيدًا) فَتَقِلُّ فِيهِ الْفَائِدَةُ، وَتَضَعُفُ فِي الظَّرْفِ؛ لِبُعْدِ^(١) الْمَطْلَبِ، فَضَعُفَ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ الْمَكَانِ. فَأَمَّا: (إِنَّ قُرْبَكَ زَيْدًا) فَيَجُوزُ، وَلَا يَجُوزُ: (إِنَّ بُعْدَكَ زَيْدًا)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا ضَعُفَ فِي الصِّفَةِ الَّتِي تَقُومُ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ، وَكَانَ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي يَقُومُ مَقَامَ الْمَكَانِ الْمَوْصُوفِ أَبْعَدَ امْتِنَاعٍ.

وَتَقُولُ: (إِنَّ بَدَلَكَ زَيْدًا) عَلَى الظَّرْفِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: إِنَّ مَكَانَكَ زَيْدًا، وَتَقُولُ: (إِنَّ بَدَلَكَ زَيْدًا) عَلَى مَعْنَى: إِنَّ بَدِيلَكَ زَيْدًا، فَالْبَدَلُ يَحْتَمِلُ مَعْنَى الظَّرْفِ وَالصِّفَةِ. وَتَقُولُ: (إِنَّ أَلْفًا فِي دَرَاهِمِكَ بَيْضٌ) بِالرَّفْعِ عَلَى الْخَبَرِ، وَ (إِنَّ أَلْفًا فِي دَرَاهِمِكَ بَيْضًا) بِالنَّصْبِ عَلَى الصِّفَةِ، فَتَكُونُ الْفَائِدَةُ فِي الظَّرْفِ، وَإِذَا رُفِعَ كَانَتْ الْفَائِدَةُ فِي (بَيْضٍ).

وَيَقْوَى التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ فِي الظَّرْفِ؛ لِاتِّصَالِهِ بِالْمَعْرِفَةِ، كَمَا يَقْوَى إِذَا قُلْتَ: (فِي الدَّارِ رَجُلٌ)، وَ (لَكَ مَالٌ).

وَتَقُولُ: (إِنَّ أَسَدًا فِي الطَّرِيقِ رَابِضًا) بِالنَّصْبِ عَلَى الصِّفَةِ، وَ (رَابِضٌ) بِالرَّفْعِ عَلَى الْخَبَرِ، وَإِنَّمَا جَازَ الْإِخْبَارُ عَنِ النَّكِرَةِ فِي هَذَا الْوُقُوعِ الْفَائِدَةِ بِهِ، مِنْ جِهَةِ اتِّصَالِ الْخَبَرِ بِالْمَعْرِفَةِ، فَلَمَّا تَخَصَّصَتِ الْجُمْلَةُ بِدَلَالَتِهَا عَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَى عِلْمِهِ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَيَجُوزُ أَلَّا يَكُونَ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ، صَحَّتِ الْفَائِدَةُ. وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَكُنِ الْخَبَرُ عَنِ النَّكِرَةِ لِيَصَحَّ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (رَجُلٌ فِي مَكَانٍ) لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا فَائِدَةً، وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ: (رَجُلٌ فِي الدُّنْيَا) لَجَرَى مَجْرَى (رَجُلٌ فِي مَكَانٍ) فِي أَنَّهُ لَمْ يُخَصَّصْ بِمَعْرِفَةٍ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ [ظ ١٤٩]، وَيَحْتَمِلُ أَلَّا يَكُونَ، فَمِثْلُ هَذَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ.

بَابُ الْمَحْمُولِ عَلَى اسْمِ (إِنَّ) تَارَةً، وَمَوْضِعِهَا تَارَةً^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْمَحْمُولِ عَلَى اسْمِ (إِنَّ) تَارَةً، وَمَوْضِعِهَا تَارَةً، مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَحْمُولِ عَلَى اسْمِ (إِنَّ) تَارَةً، وَمَوْضِعِهَا تَارَةً؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَسْتَوِيَ الْأَحْرُفُ الْخَمْسَةُ فِي الْحَمْلِ عَلَى الْمَوْضِعِ؟
وَمَا حُكْمُ: (إِنَّ زَيْدًا ظَرِيفٌ وَعَمْرُو)؟ وَلِمَ جَازَ رَفْعُ (عَمْرُو) وَنَصْبُهُ، وَلَمْ يَجْزُ
مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (لَيْتَ زَيْدًا ظَرِيفٌ وَعَمْرًا)؟
وَلِمَ جَازَ الرَّفْعُ بِالْحَمْلِ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَلَمْ يَحْسُنْ بِالْحَمْلِ عَلَى الْمُضْمَرِ^(١)
حَتَّى يُؤَكَّدَ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾
[التوبة: ٣]؟ وَلِمَ اخْتِيرَ الرَّفْعُ هَاهُنَا فِي: (وَرَسُولُهُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَذَلُّ عَلَى
حَقِيقَةِ الْمَعْنَى فِي أَنَّ الرَّسُولَ بَرِيءٌ مِنْهُمْ اتِّبَاعًا لِأَمْرِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ، وَلَمْ
تَكُنْ بَرَاءَةُ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ مِنْهُمْ اتِّبَاعًا لِأَمْرِ أَحَدٍ، فَاخْتَلَفَ وَجْهُ الْإِعْرَابِ
لِلإِشْعَارِ^(٢) بِاخْتِلَافِ الْمَعْنَى؟

وَلِمَ حَسُنَ: (إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ هُوَ وَعَمْرُو) بِالْعَطْفِ عَلَى الْمُضْمَرِ، وَلَمْ يَجْزُ:
(إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ وَعَمْرُو) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؟

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ١٤٤: « هذا باب ما يكون محمولاً على إن فيشاركه فيه الاسم الذي وليها
ويكون محمولاً على الابتداء ».

(١) في د: (الضمير).

(٢) في د: (للإعراب الإشعار).

وَمَا فِي التَّأْكِيدِ مِمَّا يُوجِبُ حُسْنَ الْعَطْفِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧]؟ وَلِمَ حُمِلَ الرَّفْعُ عَلَى: وَالْبَحْرُ هَذَا أَمْرُهُ، وَلِمَ يُحْمَلُ عَلَى الْمَوْضِعِ؟ وَلِمَ جَازَتْ الْوَاوُ فِي الْحَالِ، وَهِيَ وَאוُ الْعَطْفِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ رُؤْبَةَ:

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجُودَ وَالْحَرِيفَا

يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا

وَلِمَ جَرَتْ (لَكَنَّ) مَجْرَى (إِنَّ) فِي الْحَمْلِ عَلَى الْمَوْضِعِ وَغَيْرِهِ، وَلِمَ تَجَرَّ:
(كَأَنَّ)، و (لَيْتَ)، و (لَعَلَّ) ذَلِكَ الْمَجْرَى؟

وَمَا حُكْمُ: (إِنَّ زَيْدًا فِيهَا وَعَمْرُو)؟ وَلِمَ جَاَزَ حَمْلُ (عَمْرُو) عَلَى الضَّمِيرِ
الَّذِي فِي الظَّرْفِ؟ وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ فِيهِ ضَمِيرًا مِنْ قَوْلِهِمْ: (إِنَّ الْقَوْمَ فِيهَا
أَجْمَعُونَ)، و (إِنَّ إِخْوَتَكَ فِيهَا كُلُّهُمْ)؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (إِنَّ قَوْمَكَ عَرَبٌ أَجْمَعُونَ)؟ وَلِمَ جَاَزَ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ جَرِيرٍ:

إِنَّ الْخِلَافَةَ وَالنُّبُوَّةَ فِيهِمْ وَالْمَكْرُمَاتُ وَسَادَةٌ أَطْهَارُ

[١٥٠] وَلِمَ اخْتِيرَ الرَّفْعُ فِي (الْمَكْرُمَاتِ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَذَلُّ عَلَى الْمَعْنَى
فِي أَنَّ فِيهِمْ كَرَمَ الطَّبَاعِ مَعَ كَرَمِ الْحَيَاءِ مِنَ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ بِالْخِلَافَةِ وَالنُّبُوَّةِ، فَاخْتَلَفَ
وَجْهُ الْإِعْرَابِ لِلْإِشْعَارِ بِاخْتِلَافِ الْمَعْنَى، وَلَيْسَ كَوْنُ الْمَدْحِ لَهُمْ مِنْ وَجْهِهِ مُخْتَلِفَةً؟
وَمَا حُكْمُ: (إِنَّ زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ نَفْسُهُ)، و (إِنَّ عَمْرًا فِيهَا نَفْسُهُ)؟ وَلِمَ حَسُنَ نَصْبُ
(نَفْسِهِ) عَلَى تَأْكِيدِ الْمُظْهَرِ، وَلِمَ يَحْسُنُ رَفْعُهُ عَلَى تَأْكِيدِ الْمُضْمَرِ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ
حَمْلُ نَفْسِهِ عَلَى مَوْضِعِ (إِنَّ)، كَمَا جَاَزَ الْعَطْفُ عَلَى مَوْضِعِ (إِنَّ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ
يَجْرِي مَجْرَى تَأْكِيدِ الْجُمْلَةِ بِالْمُفْرَدِ، وَذَلِكَ فَاسِدٌ؟ وَلِمَ جَاَزَ تَأْكِيدُ الْجُمْلَةِ

بِالْجُمْلَةِ، وَلَمْ يَجْزُ تَأْكِيدُ الْجُمْلَةِ بِالْمُفْرَدِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ التَّأْكِيدَ بِمَنْزِلَةِ التَّكْرِيرِ،
فَلَا يَكُونُ تَكْرِيرُ الْمُفْرَدِ تَكْرِيرًا لِلْجُمْلَةِ، كَمَا لَا يَكُونُ تَكْرِيرُ الْجُمْلَةِ تَكْرِيرًا
لِلْمُفْرَدِ، فَلَا يَجُوزُ: (إِنَّ زَيْدًا فِيهَا نَفْسُهُ) عَلَى مَوْضِعِ (إِنَّ) لِهَذِهِ الْعِلَّةِ؟

وَمَا حُكْمُ: (لَا وَبَلْ)، و (لَا بَلْ) ^(١) فِي الْعَطْفِ؟ وَلِمَ جَرَتْ مَجْرَى الْوَاوِ مَعَ
مُخَالَفَتِهَا لَهَا فِي مَعْنَى الشَّرَكَةِ؟ فَلِمَ جَازَ: (إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ لَا عَمْرًا) عَلَى حَدِّ: (إِنَّ
زَيْدًا مُنْطَلِقٌ وَعَمْرًا)؟ وَلِمَ جَازَ: (إِنَّ زَيْدًا فِيهَا لَا بَلْ عَمْرُو) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ عَلَى
مَا جَازَ فِي الْوَاوِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَحْمُولِ عَلَى اسْمِ (إِنَّ) تَارَةً، وَمَوْضِعُهَا تَارَةً أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ
بِالْعَطْفِ، فَيُعْطَفُ ^(٢) الْاسْمُ عَلَى الْاسْمِ بِالنَّصْبِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ بِالرَّفْعِ عَلَى
مَوْضِعِ (إِنَّ)؛ لِأَنَّ الْمَوْضِعَ مَوْضِعُ ابْتِدَاءٍ، فَكَأَنَّ الْحَرْفَ لَمْ يُذَكَّرْ، وَالْاسْمُ
مُبْتَدَأٌ؛ إِذِ الْمَعْنَى وَاحِدٌ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَسْتَوِيَ الْأَحْرُفُ الْخَمْسَةُ فِي الْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ مِنْهَا
مَا يُوَافِقُ مَعْنَى الْابْتِدَاءِ، وَمِنْهَا مَا يُخَالِفُهُ. فَالَّذِي يُوَافِقُ مَعْنَى الْابْتِدَاءِ (إِنَّ)،
و (لَكِنْ)، وَذَلِكَ أَنَّ ^(٣) (لَكِنْ)، وَإِنْ كَانَتْ تَعْقِدُ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ، فَإِنَّهَا لَا تَقْلِبُ
الْمَعْنَى؛ إِذْ كَانَ: (مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ لَكِنْ عَمْرًا خَارِجٌ) بِمَنْزِلَةِ: (عَمْرُو خَارِجٌ) فِي
الْفَائِدَةِ، لَمْ يَنْقَلِبِ الْمَعْنَى بِ (لَكِنْ)؛ فَلِهَذَا كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ (إِنَّ). وَأَمَّا (كَيْتَ)،
و (لَعَلَّ)، و (كَأَنَّ) فَلَا يَجُوزُ فِيهَا الْحَمْلُ عَلَى الْمَوْضِعِ؛ لِانْقِلَابِ الْمَعْنَى بِهَا
عَنْ حَدِّهِ فِي الْابْتِدَاءِ.

وَتَقُولُ: (إِنَّ زَيْدًا ظَرِيفٌ وَعَمْرُو)، فَتَرْفَعُ (عَمْرًا) بِالْعَطْفِ عَلَى مَوْضِعِ
(إِنَّ)، وَيَجُوزُ: (عَمْرًا) بِالْعَطْفِ عَلَى اسْمِ (إِنَّ)، وَيَجُوزُ فِي الرَّفْعِ وَجْهٌ آخَرُ،

(٢) كَذَا فِي د، وَفِي الْأَصْلِ: (بِعَطْفِ).

(١) فِي د: (لَا بَلْ) بَلَا وَاو.

(٣) قَوْلُهُ: (أَنْ) مَكْرَرٌ فِي د.

وهو العطف على الضمير الذي في: (ظريف)، إلا أنه يَضَعُ حَتَّى يُؤَكِّدَ، فتَقُولُ: (إِنَّ زَيْدًا ظَرِيفٌ هو وعَمْرُو)، وإنما ضَعَفَ؛ لأنه يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ المَحذُوفِ في أَنَّهُ لَمْ تُذَكَّرْ لَهُ عَلامَةٌ، والمَحذُوفُ لَا يَتَّبَعُهُ شَيْءٌ، فإذا وَكَّدَ بِالضَّمِيرِ صَارَ ذَلِكَ لَهُ بِمَنْزِلَةِ إِظْهَارِ العَلامَةِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ، فَحَسُنَ العَطفُ حِينَئِذٍ عَلَيْهِ [ظ ١٥٠].

وتَقُولُ: (كَيْتَ زَيْدًا ظَرِيفٌ وعَمْرًا)، ولا يَحْسُنُ الرِّفْعُ بِالعَطفِ عَلَى مَوْضِعِ (كَيْتَ)؛ لِلْعِلَّةِ الَّتِي بَيَّنَّا.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]، فهذا شَاهِدٌ فِي العَطفِ عَلَى المَوْضِعِ، والاختِيارُ هَاهُنَا الرِّفْعُ؛ لَأَنَّهُ أَذَلُّ عَلَى المَعْنَى فِي أَنَّ الرُّسُولَ بَرِيءٌ مِنْهُمْ اتِّبَاعًا لِأَمْرِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ ذَلِكَ، وَلَمْ يَبْرَأِ اللَّهُ^(١) جَلَّ وَعَزَّ مِنْهُمْ اتِّبَاعًا^(٢) لِأَمْرِ أَحَدٍ^(٣)، فَاخْتَلَفَ وَجْهُ الإِعْرَابِ لَهُ، لِلإِيدَانِ بِاخْتِلَافِ المَعْنَى.

وَيَحْسُنُ: (إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ هو وعَمْرُو) بِالعَطفِ عَلَى المُضْمَرِ، وَلَا يَحْسُنُ: (إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ وعَمْرُو) عَلَى هَذَا الوجْهِ؛ لِأَنَّ التَّأَكِيدَ إِذَا كَانَ فِيهِ إِظْهَارُ المَعْنَى بِالْعَلامَةِ المَوْجُودَةِ صَارَ المُوَكَّدُ الَّذِي لَمْ يُنْطَقْ بِعَلامَتِهِ بِمَنْزِلَةِ مَا نُطِقَ بِعَلامَتِهِ، فَحَسُنَ العَطفُ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ عَطفٌ مَذْكُورٌ عَلَى مَذْكُورٍ، وَصَحَّ العَطفُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَأَكِيدِهِ؛ لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ عَطفٍ مَذْكُورٍ عَلَى غَيْرِ مَذْكُورٍ؛ إِذْ لَمْ يُنْطَقْ بِعَلامَتِهِ.

وفي^(٤) التَّنْزِيلِ: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧]، فَنَصَبُ (البَحْرِ) بِالعَطفِ عَلَى اسْمِ (إِنَّ)، فَأَمَّا رَفْعُهُ فَعَلَى أَنَّ الوَاوَ لَيْسَتْ لِلْعَطفِ، وَلَكِنَّهَا وَאוُ الحَالِ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا وعَمْرُو قَائِمًا)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَطفًا عَلَى المَوْضِعِ مِنْ قَبْلِ أَنَّ الحَرْفَ الَّذِي هُوَ (أَنَّ) لَيْسَ فِي مَوْضِعِ ابْتِدَاءٍ، دُخُولُهُ كَخُرُوجِهِ فِي المَعْنَى إِلَّا بِمَقْدَارِ

(١) في الأصل: (يبرأ في الله).
(٢) في الأصل: (يتبع).
(٣) قوله ابتداء من: (ولم يبرأ) ليس في د.
(٤) في الأصل ود: (ففي).

التأكيد، وذلك أنه مع ما بعده اسم بمنزلة المصدر، ومع ذلك فإن الكلام ما تم، والعطف على الموضع لا يصلح إلا بعد تمام الكلام؛ لأنه حمل على التأويل في عطف مفرد على جملة، أو جملة على مفرد^(١). وإنما جاز أن تكون الواو للحال؛ لأنه لما احتيج إلى حرف يعقد الجملة الثانية بالأولى على معنى الحال، وكانت الواو تعقد الثاني بالأول على معنى العطف، كانت أحق شيء بهذا الموضع؛ لأنها أقرب الأشياء منه.
وقال^(٢) رُؤبة:

٤٨٦ إن الربيع الجود والخريف

يدأ أبي العباس والصيُوف^(٣)

فهذا معطوف على اللفظ في اسم (إن).

وتقول: (إن زيداً فيها وعمرو)، فيجوز رفع (عمرو) على الضمير الذي [في] ^(٤) (فيها)، وفيه ضعف، والأجود: (إن زيداً فيها هو وعمرو)، والدليل على أن في الظرف ضميراً قولهم: (إن القوم فيها أجمعون)، و (إن إخوانك فيها كلهم) بمنزلة قولك: (إن قومك عرب أجمعون)، ففي (عرب) ضمير، و (كل) بـ (أجمعين).

وقال جرير:

٤٨٧ إن الخلافة والنبوّة فيهم
والمكرّمات وسادة أطهار^(٥)

(١) قوله: (على جملة، أو جملة على مفرد) ساقط من د.

(٢) قوله: (وقال) ساقط من د.

(٣) هذا من الرجز، وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٧٩، وانظر سيبويه ١٤٥ / ٢، والأصول ٢٥٠ / ١، والتبصرة والتذكرة ٢٠٩ / ١، والنكت للأعلم ٥١٨ / ١، وتحصيل عين الذهب ٢٩٠. وهو للعجاج في الدرر ٤٨٠ / ٢. وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في المقتضب ١١١ / ٤، وأخبار أبي القاسم الزجاجي ٢٥، وشرح الكافية الشافية ٥١٠ / ١، والتذيل ١٩٠ / ٥، والهمع ٢٣٩ / ٣.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في جمل الخليل ١٥٥، وليس في ديوانه. وهو لجرير في سيبويه =

[١٥١] فهذا شاهدٌ في الحَمَلِ عَلَى المَوْضِعِ، وهو الاختِيَارُ؛ لِأَنَّهُ أَدُلُّ عَلَى المَعْنَى بِأَنَّ لَهُم كَرَمَ الطَّبَاعِ وَكَرَمَ الحَيَاءِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ مَدْحٌ مِنْ وَجْهَيْنِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَائِمٌ بِنَفْسِهِ؛ فَلِهَذَا كَانَ اخْتِلَافُ الإِعْرَابِ أَحْسَنَ، وَإِنْ جَازَ اتَّفَاقُهُ.

وَتَقُولُ: (إِنَّ زَيْدًا يَقُولُ^(١) ذَلِكَ نَفْسُهُ)، وَ (إِنَّ عَمْرًا فِيهَا نَفْسُهُ) بِالنَّصْبِ عَلَى تَأْكِيدِ اسْمِ (إِنَّ)، وَلَا يَحْسُنُ بِالرَّفْعِ عَلَى تَأْكِيدِ الضَّمِيرِ؛ لِأَنَّ (نَفْسَهُ) لَمَّا كَانَ يَلِي العَوَامِلَ ضَعُفَ التَّأْكِيدُ بِهِ لِلضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (أَجْمَعُونَ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَلِي العَوَامِلَ، فَهُوَ يَطْلُبُ المُؤَكَّدَ بِأَشَدِّ مِنْ طَلَبِ (نَفْسِهِ)؛ فَلِهَذَا حَسَنَ فِي (أَجْمَعِينَ) تَأْكِيدُ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ بِهِ، وَلَمْ يَحْسُنْ تَأْكِيدُهُ بِهِ (نَفْسِهِ).

وَلَا يَجُوزُ حَمْلُ: (نَفْسِهِ) عَلَى مَوْضِعِ (إِنَّ)؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الجُمْلَةِ، وَلَا تُؤَكَّدُ الجُمْلَةُ بِالمُفْرَدِ، وَلَا المُفْرَدُ بِالجُمْلَةِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ التَّكْرِيرِ، وَلَا يَقُومُ تَكْرِيرُ المُفْرَدِ مَقَامَ تَكْرِيرِ الجُمْلَةِ؛ لِأَنَّ المُفْرَدَ لِلْبَيَانِ وَالجُمْلَةَ لِلْفَائِدَةِ، وَلَكِنْ يَصْلُحُ تَأْكِيدُ جُمْلَةٍ بِجُمْلَةٍ، كَمَا يَصْلُحُ تَأْكِيدُ مُفْرَدٍ بِمُفْرَدٍ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَجُزْ: (إِنَّ عَمْرًا فِيهَا نَفْسُهُ) بِالرَّفْعِ عَلَى مَوْضِعِ (إِنَّ).

وَحُكْمُ (لَا وَبَل)، وَ (لَا بَل) فِي العَطْفِ حُكْمُ الوَاوِ، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ المَعَانِي مِنْ أَجْلِ أَنَّ النَّقِيضَ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَدِّ نَقِيضِهِ، فَالنَّفْيُ عَلَى حَدِّ الإِثْبَاتِ، وَالْإِضْرَابُ عَلَى حَدِّ الإِيجَابِ؛ وَلِهَذَا جَازَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا) وَ (مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا)، فَ (لَا) نَفْيٌ يَجْرِي عَلَى حَدِّ الإِثْبَاتِ، وَ (بَل) إِضْرَابٌ عَلَى حَدِّ الإِيجَابِ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ دَفْعُ ذَلِكَ المَعْنَى بِعَيْنِهِ مِنَ الكَلَامِ.



= ١٤٥/٢، والنكت للأعلم ٥١٨/١، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٤٨/٢، والتذييل ١٩١/٥، وتمهيد القواعد ١٣٨٧/٣. وجاء في بعض المصادر: (وسادة أبطالا).
(١) قوله: (إن زيدا يقول) ساقط من د.

بَابُ التَّابِعِ الَّذِي يَسْتَوِي فِيهِ الْأَحْرُفُ الْخَمْسَةُ^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي التَّابِعِ الَّذِي يَسْتَوِي فِيهِ الْأَحْرُفُ الْخَمْسَةُ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي التَّابِعِ الَّذِي يَسْتَوِي فِيهِ الْأَحْرُفُ الْخَمْسَةُ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَجْرِيَ الصِّفَةُ عَلَى مَوْضِعِ (إِنَّ)، كَمَا جَرَى الْمَعْطُوفُ عَلَى مَوْضِعِ (إِنَّ)؟

وَمَا حُكْمُ: (إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقُ الْعَاقِلِ اللَّبِيبِ)؟ وَلِمَ جَازَ فِي: (الْعَاقِلِ) ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: الرَّفْعُ عَلَى الْجَوَابِ لِمَنْ قَالَ: (مَنْ هُوَ؟)، وَالرَّفْعُ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْمُضْمَرِ، وَالنَّصْبُ عَلَى صِفَةِ اسْمِ (إِنَّ)، وَلِمَ يَجُزِ الرَّفْعُ عَلَى مَوْضِعِ (إِنَّ)؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَ الْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨] [ظ ١٥١] بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فِي: (عَلَامٌ)؟

وَلِمَ جَازَ الْفَصْلُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بِالْخَبَرِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا فِي الْمَرْتَبَةِ الْخَامِسَةِ مِنَ الْإِتِّصَالِ بِالْأَوَّلِ؛ إِذْ^(١) أَشَدُّهَا اتِّصَالًا اتِّصَالُ بَعْضِ الْأِسْمِ بِبَعْضٍ، ثُمَّ اتِّصَالُ الزِّيَادَةِ عَلَى الْحُرُوفِ الْأُصُولِ^(٢)، ثُمَّ اتِّصَالُ الْأِسْمِ الْمُرَكَّبِ، ثُمَّ اتِّصَالُ الْمُضَافِ، ثُمَّ اتِّصَالُ الصِّفَةِ؟ وَإِنَّمَا كَانَ اتِّصَالُ الْإِضَافَةِ أَشَدَّ مِنْ اتِّصَالِ الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ يَقَعُ مَوْقِعَ حَرْفٍ مِنَ الْأِسْمِ، وَهُوَ التَّنْوِينُ،

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ١٤٧: «هذا باب ما تستوي فيه الحروف الخمسة».

(١) في د: (والأصول).

(٢) في الأصل ود: (إذا).

وإِنَّمَا كَانَ اتِّصَالُ الْمُرَكَّبِ أَشَدَّ مِنْ اتِّصَالِ الْمُضَافِ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ مَوْقِعَ التَّنْوِينِ،
وَيُبْنَى مَعَ حُرُوفِ الْأَسْمِ، فَيَصِيرُ مِنْهُ كِبَاءٌ بَعْضُ حُرُوفِهِ بِبَعْضٍ.
وَلَمْ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ مَعَ الْمَوْصُوفِ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي التَّابِعِ الَّذِي يَسْتَوِي فِيهِ الْأَحْرُفُ الْخَمْسَةُ أَنْ يَتَّبَعَ الْأَسْمَ
عَلَى جِهَةِ الصِّفَةِ لَهُ. وَيَجُوزُ فِيهِ أَنْ يُرْفَعَ عَلَى جَوَابِ: (مَنْ هُوَ؟). وَيَجُوزُ
أَنْ يُرْفَعَ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْخَبَرِ، وَذَلِكَ فِي: (إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقُ الْعَاقِلِ
الْلَّيْبِ).

وإِنَّمَا جَازَ أَنْ يُبَدَلَ مِنَ الضَّمِيرِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ هُوَ، وَيَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ الْعَامِلُ
الَّذِي عَمِلَ فِي الضَّمِيرِ لَوْ رَفَعْتَ الضَّمِيرَ فَقُلْتَ: (أَمُنْطَلِقُ الْعَاقِلِ؟)، أَوْ قُلْتَ:
(يَنْطَلِقُ الْعَاقِلُ)؛ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ مَنَعَكَ أَنْ تَرْفَعَهُ مِنَ الْكَلَامِ حَاجَةً الْأَسْمِ إِلَى
الْعَائِدِ فِي خَبَرِهِ؛ لِأَنَّ (مُنْطَلِقُ) فِيهِ كَقَوْلِكَ: (يَنْطَلِقُ الْعَاقِلُ).

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَرْفَعَ (الْعَاقِلُ) عَلَى مَوْضِعِ (إِنْ)؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ مُفْرَدَةٌ،
وَمَوْضِعُ (إِنْ) بِمَنْزِلَةِ الْجُمْلَةِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِالْمُفْرَدِ مَعْنَى الْجُمْلَةِ؛
لِأَنَّ فِيهِ الْفَائِدَةَ، فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يُوصَفَ بِالْمَعْرِفَةِ، وَلَا بِالنِّكَرَةِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ
مُبَيِّنَةٌ عَمَّا صَرَّحَ بِذِكْرِهِ دُونَ مَا كَانَ مُضْمَّنًا فِي الْجُمْلَةِ مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ بِذِكْرِ
يُصَرِّحُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ صِفَةٍ مَا لَمْ يُوجَدْ، وَذَلِكَ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ لَا تَتَّبَعُ مَا لَمْ
يُوجَدْ شَيْءٌ، وَإِنَّمَا تَتَّبَعُ الصِّفَةُ مَا قَدْ وُجِدَ، حَتَّى يَكُونَ إِعْرَابُهَا كِإِعْرَابِهِ؛
فَلِهَذَا لَمْ تَتَّبَعِ الصِّفَةُ مَوْضِعَ الْجُمْلَةِ.

وَأَمَّا الْعَطْفُ فَيَجُوزُ فِيهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عَطْفُ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ، كَمَا يَصْلُحُ
عَطْفُ مُفْرَدٍ عَلَى مُفْرَدٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ عَقْدِ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ، وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ لَهُ مَوْضِعٌ، كَقَوْلِكَ: (قَامَ زَيْدٌ وَذَهَبَ عَمْرُو)، فَالْجُمْلَةُ الْأُولَى لَا مَوْضِعَ
لَهَا، وَقَدْ عُطِفَ عَلَيْهَا بِجُمْلَةٍ لَا مَوْضِعَ لَهَا، فَلَمَّا صَحَّ هَذَا فِي الْعَطْفِ صَحَّ

أَنْ يُعْطَفَ عَلَى مَوْضِعِ الْجُمْلَةِ، عَلَى تَقْدِيرِ ظُهُورِ عَمَلِ الْعَامِلِ فِيهَا، وَصَحَّ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى مَا يَقُومُ مَقَامَ الْجُمْلَةِ مِنَ الْحَرْفِ مَعَ الْأِسْمِ، وَلَمْ يَصْلُحْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الصِّفَةِ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّ الْحَرْفَ مَعَ الْأِسْمِ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ مَعَ الْأِسْمِ؛ لِأَنَّهُ مُشَبَّهٌ بِهِ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْجُمْلَةِ فِي أَنَّهُ لَا تُوصَفُ.

وفي التَّنْزِيلِ [و١٥٢]: ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمُ الْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨] بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فِي (عَلَامُ) ^(١): فَالرَّفْعُ عَلَى وَجْهَيْنِ: عَلَى الْجَوَابِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: هُوَ عَلَامُ الْغُيُوبِ لِلْبَيَانِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الصِّمِيرِ فِي (يَقْذِفُ). وَيَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى اسْمِ (إِنَّ)، وَلَا يَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى مَوْضِعِ (إِنَّ)؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْجُمْلَةِ. وَلَا تُوصَفُ الْجُمْلَةُ بِالْمُفْرَدِ، وَلَا مَا كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْجُمْلَةِ.

وإِنَّمَا جَازَ الْفَصْلُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بِالْخَبَرِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَرْتَبَةِ الْخَامِسَةِ فِي الْإِتِّصَالِ، وَذَلِكَ أَنَّ أَشَدَّ الْإِتِّصَالِ لِبَعْضِ حُرُوفِ الْأِسْمِ بِبَعْضٍ، كَاتِّصَالِ (جَع) مَعَ ^(٢) مَا بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِكَ: (جَعْفَرٍ). ثُمَّ اتِّصَالُ حَرْفِ الزِّيَادَةِ فِي الْأِسْمِ، كَاتِّصَالِ التَّاءِ بِمَا قَبْلَهَا مِنْ: (عَنْكَبُوتٍ). ثُمَّ اتِّصَالُ الْأِسْمِ الْمُرَكَّبِ كَ (خَمْسَةَ عَشَرَ). ثُمَّ اتِّصَالُ الْمُضَافِ، نَحْوُ: (عَلَامُ زَيْدٍ). ثُمَّ اتِّصَالُ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ.

وإِنَّمَا وَجَبَ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ مَعَ الْمَوْصُوفِ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهُا مُبَيَّنَةٌ لِلْمَوْصُوفِ بَيَانَ التَّخْصِيصِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْخَبَرُ، وَلَا الْحَالُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُذَكَّرُ لِلْفَائِدَةِ، وَتُذَكَّرُ الصِّفَةُ لِبَيَانِ الْمَوْصُوفِ لَا لِلْفَائِدَةِ عَمَّا لَا يَعْلَمُهُ الْمُخَاطَبُ، وَلَكِنْ لِلْبَيَانِ عَمَّا يَعْلَمُهُ حَتَّى تُعْقَدَ الْفَائِدَةُ بِهِ، فَيَكْمُلَ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ.

وإِنَّمَا صَارَ اتِّصَالُ بَعْضِ الْحُرُوفِ الْأُصُولِ بِبَعْضٍ أَشَدَّ؛ لِأَنَّهُا لَزِمَةٌ فِي نَفْسِهَا، وَتَصْرِيفُهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ حُرُوفُ الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَلْزَمُ فِي تَصْرِيفِهَا؛ وَلِذَلِكَ

(١) الرفع قراءة الجمهور. وأما النصب فهي من القراءات الشواذ، وهي قراءة عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق الحضرمي. انظر مختصر ابن خالويه ١٢٣، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٥٤.

(٢) كتبت الكلمتان في الأصل ود: (جمع).

جَازَ: (العَنْكَبَاءُ)، و (عُنَيْكِبٌ)، و (عَنَاكِبُ) في الجَمْعِ. وكذلك الزِّيَادَةُ في: (أَفْعَلُ) [فَائِنَهَا] ^(١) وَإِنْ لَزِمَتْ فِي هَذَا الْبِنَاءِ فَإِنَّهَا لَا تَلْزَمُ فِي التَّصْرِيفِ، كَقَوْلِكَ: (أَكْرَمَ)، ثُمَّ تُحذفُ الْهَمْزَةُ، فَتَقُولُ: (كُرْمَ)، وكذلك: (الْكِرَامَةُ) تَذْهَبُ فِيهِ الْهَمْزَةُ.

وإنَّما وَجَبَ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ فِي الْمَرْتَبَةِ الْخَامِسَةِ مِنْ مَرَاتِبِ الْإِتِّصَالِ؛ لِأَنَّ الْأَغْلَبَ عَلَى الْأِسْمِ أَنْ يَجْرِيَ فِي الْكَلَامِ بِغَيْرِ صِفَةٍ، وَإِنَّمَا يَتَبَيَّنُ الْمَوْصُوفُ فِي الْمَعْرِفَةِ عَلَى جِهَةِ إِزَالَةِ الْأَشْتِرَاكِ الْعَارِضِ، وَيَجْرِي فِي النِّكَرَةِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لِلتَّخْصِصِ، وَلَمْ تَحْتَجْ فِيهَا إِلَى أَنْ تُعَاقَبَ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْأِسْمِ، كَمَا احْتِيجَ فِي الْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ غَيْرُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَالثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ فِي الصِّفَةِ.



(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

بَابُ الْمَحْمُولِ عَلَى الْحَالِ بَعْدَ الْأَحْرَفِ الْخَمْسَةِ(*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْمَحْمُولِ عَلَى الْحَالِ بَعْدَ الْأَحْرَفِ الْخَمْسَةِ
مِمَّا لَا يَجُوزُ. [ظ ١٥٢].

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَحْمُولِ عَلَى الْحَالِ بَعْدَ الْأَحْرَفِ الْخَمْسَةِ؟ وَمَا الَّذِي
لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْحَالِ مَعَ امْتِنَاعِ الْعَامِلِ الَّذِي عَمِلَ فِي الْأِسْمِ
أَنْ يَعْمَلَ فِي الْحَالِ؟

وَمَا حُكْمُ: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [المؤمنون: ٥٢]؟ وَلِمَ جَازَ: ﴿أُمَّةً
وَاحِدَةً﴾ عَلَى الْحَالِ، وَجَازَ بِالرَّفْعِ فِي: (وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً) ^(١)؟
فَعَلَامَ يَنْتَصِبُ: (أُمَّتُكُمْ)؟ وَلِمَ قَدَّرَهُ بِقَوْلِهِ ^(٢): (إِنَّ أُمَّتَكُمْ كُلَّهَا أُمَّةً وَاحِدَةً)؟
وَهَلْ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْبَيَانِ عَنْ: (هذه)، فَتَارَةً تُذَكِّرُ لِلْبَيَانِ، وَتَارَةً تُذَكِّرُ
لِلْفَائِدَةِ، وَيَخْتَلِفُ الْإِعْرَابُ لِذَلِكَ؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ تَكُونَ (أُمَّتُكُمْ) بِالنَّصْبِ عَلَى
عَطْفِ الْبَيَانِ، وَلَمْ يَجْزَ أَنْ تَكُونَ عَلَى الصِّفَةِ؟

وَمَا حُكْمُ: (إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ مُنْطَلِقٌ)؟ وَلِمَ جَازَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فِي: (مُنْطَلِقٌ)؟
وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى؟

(*) العنوان في الكتاب ١٤٧/٢: «هذا بابٌ ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا صار ما قبله مبنياً على الابتداء».

(١) النصب قراءة الجمهور. وقرأ الحسن وابن أبي إسحاق والأشهب العقيلي وأبو حيوة وابن أبي عتبة
والجعفي وهارون عن أبي عمرو والزعفراني: (أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً) برفع الثلاثة. انظر المحتسب
٢/٦٥، وانظر معاني الفراء ٢/٢١٠، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٧٩، وتفسير البحر المحيط ٦/٣١٣.
(٢) سيبويه ٢/١٤٨.

وَمَا حُكْمُ: (لَيْتَ هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا)، و (لَعَلَّ هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا)، و (كَأَنَّ هَذَا بَشَرٌ مُنْطَلِقًا)؟ وهل يَجُوزُ: (لَيْتَ هَذَا زَيْدًا قَائِمًا)؟ وَلِمَ جَازَ؟

وَمَا حُكْمُ: (إِنَّ الَّذِي فِي الدَّارِ أُخُوكَ قَائِمًا)؟ وهل يَجُوزُ: (إِنَّ الَّذِي فِي الدَّارِ أُخَاكَ قَائِمًا)؟ وَلِمَ جَازَ؟ و (إِنَّ هَذَا [١] أُخَاكَ مُنْطَلِقًا)، و (إِنَّ الَّذِي رَأَيْتُ أُخَاكَ ذَاهِبًا)؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ يَكُونَ: (أُخَاكَ) بَدَلًا مِنْ (الَّذِي)، وَلِمَ يَجُزْ أَنْ تَكُونَ صِفَةً لَهُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَسَدِيِّ:

إِنَّ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رَزَامَا خُوَيْرَبَيْنِ^(٢) يَنْفُقَانِ الْهَامَا

فَلِمَ امْتَنَعَ فِي هَذَا الْحَالِ؟ وَلِمَ حَمَلَهُ الْخَلِيلُ عَلَى الشَّتْمِ، وَلَوْ كَانَ حَالًا لَوَجَبَ أَنْ يَقُولَ: (خُوَيْرَبَا)؟ وهل ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْحَالُ مِثْلَهُ وَالاسْمُ مُوَحَّدًا؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ قَائِمِينَ)، وَهَذَا مُحَالٌ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَمِنْ عَمَلِ الْجُرَّافِ أَمْسٍ وَظُلْمِهِ وَعُدْوَانِهِ أَغْتَبْتُمُونَا بِرَاسِمِ

أَمِيرِي عَدَاءٍ إِنْ حَبَسْنَا عَلَيْهِمَا بَهَائِمَ مَالٍ أَوْ دِيَاً بِالْبَهَائِمِ

فَلِمَ امْتَنَعَ فِي هَذَا الْحَالِ؟ وهل ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنْ حُمِلَ عَلَى: (بِرَاسِمِ) حُمِلَ الاثنانِ عَلَى الواحدِ، وَإِنْ حَمَلْتُهُ عَلَى (الْجُرَّافِ)، و (بِرَاسِمِ) أَغْمَلْتُ عَامِلَيْنِ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ؛ فَلِذَلِكَ امْتَنَعَ الْحَالُ، وَوَجَبَ أَنْ يُسْتَأْنَفَ بِالنَّصْبِ عَلَى الشَّتْمِ؟ وَمَا حُكْمُ: (فِيهَا رَجُلٌ وَقَدْ أَتَانِي آخَرُ كَرِيمِينَ)؟ وَلِمَ امْتَنَعَ فِي هَذَا الْحَالِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ [١٥٣]:

وَلَكِنِّي اسْتَبَقَيْتُ أَعْرَاضَ مَا زِنْ وَأَيَّامَهَا مِنْ مُسْتَنْبِرٍ وَمُظْلِمِ

أَنَاسًا بِشَغْرِ لَا تَزَالُ رِمَاحُهُمْ شَوَارِعَ مِنْ غَيْرِ الْعَشِيرَةِ فِي الدِّمِ

(١) ما بين المعقوفين زيادة من الكتاب ١٤٩/٢. (٢) في الأصل ود: (خويرة بين).

وَلِمَ امْتَنَعَ فِي هَذَا الْحَالِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (مَرَرْتُ بِغُلَامِ الْقَوْمِ رَجُلًا كِرَامًا)، فَلَا يَكُونُ الْعَامِلُ فِي (الْقَوْمِ) عَامِلًا فِي هَذَا؛ لِأَنَّ (غُلَامًا) لَا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ. وَشَرَطُ الْعَامِلِ فِي الْحَالِ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْأِسْمِ؛ فَلِذَلِكَ حَمَلُهُ عَلَى الْمَدْحِ وَالْتَعْظِيمِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ عَمْرِو بْنِ شَأْسٍ الْأَسَدِيِّ:

وَلَمْ أَرِ لَيْلَى بَعْدَ يَوْمٍ تَعَرَّضْتُ لَنَا بَيْنَ أَثْوَابِ الطَّرَافِ مِنَ الْأَدَمِ
كِلَابِيَّةً وَبُرِّيَّةً حَبْتَرِيَّةً نَأْتُكَ وَخَانَتْ بِالْمَوَاعِيدِ وَالذَّمَمِ
أُنَاسًا عَدَى عُلَّقْتُ فِيهِمْ وَلَيْسَنِي طَلَبْتُ الْهَوَى فِي رَأْسِ ذِي زَلَّتِ أَشْمُ

فَلِمَ امْتَنَعَ هَذَا مِنَ الْحَالِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ جَرَى عَلَى مَذْلُولٍ عَلَيْهِ غَيْرِ مَذْكُورٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْحَالُ إِلَّا عَلَى مَذْكُورٍ يَعْمَلُ فِيهَا مَا عَمِلَ فِيهِ، فَصَارَ (أُنَاسًا) ^(١) نَصَبًا ^(٢) عَلَى تَعْظِيمِ الْأَمْرِ، كَمَا قَالَ ^(٣)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

ضَنَنْتُ بِنَفْسِي حِقْبَةً ثُمَّ أَصْبَحْتُ لِبِنْتِ عَطَاءٍ بَيْنُهَا وَجَمِيعُهَا
ضَبَابِيَّةً مُرِّيَّةً حَابِسِيَّةً مُنِيفًا بِنَعْفِ الصَّنْدَلَيْنِ رَضِيعُهَا

فَلِمَ امْتَنَعَ فِي هَذَا الْحَالِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (أَصْبَحْتُ) بِمَنْزِلَةِ (كَانَتْ) النَّاقِصَةِ فِي أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: لِبِنْتِ عَطَاءٍ بَيْنُهَا وَجَمِيعُهَا فِي الصَّبَاحِ، فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ الصَّبَاحُ ^(٤) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فِي الْحَالِ، وَلَمْ يَعْمَلِ الظَّرْفُ فِي قَوْلِهِ: (لِبِنْتِ عَطَاءٍ)؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ الْكَلَامَ الْأَوَّلَ فِي قَوْلِهِ: (ضَبَابِيَّةً مُرِّيَّةً) ^(٥) عَلَى تَعْظِيمِ الْأَمْرِ، وَلَمْ يُرَدْ أَنْ يُعِيدَ أَنَّهَا ضَبَابِيَّةً مُرِّيَّةً، وَلَكِنْ ذَكَرَ هَذَا لِلْبَيَانِ عَنْ تَعْظِيمِ شَأْنِهَا؟

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (لِبَاسًا).

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (أَنْصَبًا).

(٣) فِي د: (كَمَالٍ)، وَقَوْلُهُ: (قَالَ) غَيْرُ مَوْجُودَةٍ.

(٤) فِي د: (فَلَا يَصْلُحُ الصَّبَاحُ الصَّبَاحَ).

(٥) فِي الْأَصْلِ وَد: (أُنَاسًا عَدَى)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

أَنَا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمَ السَّعْدِيْنَ

وَلَمْ امْتَنِعَ الْحَالُ فِي هَذَا؟

وَمَا حُكْمُ: (إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا)؟ وَلَمْ حَمَلَهُ عَلَى الْإِغَاءِ (كَانَ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ [١٥٣]:

فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتَ دِيَارَ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ

وَلَمْ قَبِّحَ: (إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ رَجُلًا)؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (إِنَّ فِيهَا كَانَ زَيْدٌ)؟

وَلَمْ جَازَ عَلَى: (إِنَّهُ)؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (إِنَّ أَفْضَلَهُمْ كَانَ زَيْدٌ)؟ وَلَمْ جَازَ عَلَى: (كَانَهُ زَيْدٌ)، و (إِنَّ زَيْدًا

ضَرَبْتُ) عَلَى حَذْفِ الضَّمِيرِ عَلَى: (إِنَّهُ زَيْدًا ضَرَبْتُ)، فَيَجُوزُ فِي الْأَوَّلِ عَلَى حَذْفِ

الضَّمِيرِ، وَعَلَى: (إِنَّهُ زَيْدًا ضَرَبْتُ)، فَيَجُوزُ فِي الْأَوَّلِ عَلَى: إِنَّهُ أَفْضَلُهُمْ كَانَ زَيْدٌ؟

وَمَا تَأْوِيلُ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَيَكَاذِبُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]؟ وَلَمْ

حَمَلَهُ عَلَى أَنَّهُ: (وَيَ) مَفْضُولَةٌ مِنْ (كَانَهُ) ^(١)؟ وَمَا مَعْنَاهُ؟ وَلَمْ جَعَلَهُ عَلَى

التَّشْبِيهِ لِتَفْخِيمِ مَا يُذَكَّرُ بَعْدَهُ؟ وَلَمْ حَمَلَهُ الْمُفَسِّرُونَ ^(٢) عَلَى: أَلَمْ تَرَ أَنَّهُ؟

وَلَمْ أَدْخَلَ هَذَا ^(٣) فِي هَذَا الْبَابِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تَشْبِيهُ بِهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا أَحْكَامٌ

مُشْكِلَةٌ فِي الْأَحْرُفِ الْخَمْسَةِ، كَمَا تَشْكُلُ فِي الْحَالِ الْجَارِيَةِ عَلَى هَذِهِ الْأَحْرُفِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ ^(٤):

سَأَلَتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَتَانِي قَلَّ مَالِي وَقَدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرٍ

(١) سيبويه ٢ / ١٥٤.

(٢) في الأصل ود: (على المفسرون).

(٣) قوله: (هذا) ليس في د.

(٤) هو زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزى، أمه جيداء، تزوج بها عمرو بن نفيل، وهي امرأة أبيه

نفيل بن عبد العزى، فولدت زيد بن عمرو بن نفيل، وكانت ولدت الخطاب أبا عمر بن الخطاب. انظر

ترجمته في الأغاني ٣ / ١١٧، والخزانة ٦ / ٣٧٨.

وَيَ كَانَ مِنْ يَكُنْ لَهُ نَسَبٌ يُحْ بَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرٍّ
وما وجه قول بعض العرب^(١): (إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ)، و (إِنَّكَ وَزَيْدٌ
ذَاهِبَانِ)؟ وَلِمَ حَمَلَهُ عَلَى الْغَلَطِ^(٢)، كَالْغَلَطِ فِي:

..... ولا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

وما تأويل قوله جَلَّ وَعَزَّ: (وَالصَّابِثُونَ) فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ
ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ وَالنَّصَارَى﴾ [المائدة: ٦٩]؟ وَلِمَ حَمَلَهُ عَلَى التَّقْدِيمِ
وَالتَّأخِيرِ^(٣)، كَأَنَّهُ قَالَ: (وَالصَّابِثُونَ كَذَلِكَ) بَعْدَ انْقِضَاءِ الْكَلَامِ؟
وما الشاهد في قول الشاعر:

وإِلَّا فاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

وهل هذا شاهد في الآية؟ وهل هو على التقديم والتأخير، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّا
بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ وَأَنْتُمْ كَذَلِكَ؟

الجواب

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَحْمُولِ عَلَى الْحَالِ بَعْدَ الْأَحْرَفِ الْخَمْسَةِ أَنَّهُ إِذَا جَاءَ بَعْدَ
تَمَامِ الْجُمْلَةِ فِي (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى الْفِعْلِ نَصْبُ النَكِرَةِ عَلَى
الْحَالِ؛ لِأَنَّ مَنْزِلَتَهُ كَمَنْزِلَةِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ إِذَا دَلَّ الْأِسْمُ بِالْبِنْيَةِ الَّذِي
فِيهِ، أَوِ الظَّرْفُ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ.

ولا يجوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْحَالِ إِلَّا الَّذِي عَمِلَ فِي الشَّيْءِ الَّذِي هِيَ حَالٌ لَهُ؛
لِأَنَّ مَنْزِلَتَهَا مِنْهُ كَمَنْزِلَةِ [١٥٤] الْخَبَرِ مِنَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ؛ إِذْ كَانَتْ تُذَكِّرُ لِزِيَادَةِ
الْفَائِدَةِ فِيهِ، كَمَا يُذَكِّرُ الْخَبَرُ لِلْفَائِدَةِ فِيهِ، فَإِنْ عَمِلَ فِي الْمُخْبَرِ عَنْهُ الْابْتِدَاءُ^(٤)

(١) انظر القول في سيبويه ١٥٥/٢، والأصول ٢٥٢/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٣/٢،
وشرح السيرافي ٤٨٢/٢.

(٢) سيبويه ١٥٥/٢.

(٣) في الأصل ود: (للابتداء)، وكذا يقتضي السياق.

عَمِلَ فِي الْخَبَرِ الْابْتِدَاءُ، وَإِنْ عَمِلَ فِيهِ (إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا عَمِلَ فِي خَبَرِهِ، وَكَذَلِكَ (كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا، وَ (ظَنَنْتُ) وَأَخَوَاتُهَا، فَلَا نَعْقَادُ فِي هَذَا بِالْعَامِلِ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ؛ وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِغُلَامٍ الزَّيْدَيْنِ قَائِمَيْنِ) عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الزَّيْدَيْنِ الْمُضَافُ، وَهُوَ (غُلَامٌ)، وَلَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَلَا هُوَ كَحَرْفِ الْجَرِّ فِي الْوَصْلَةِ إِلَى إِعْمَالِ الْفِعْلِ؛ وَلِهَذَا جَازَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرًا)؛ لِأَنَّ مَوْضِعَ (بِزَيْدٍ) نَصْبٌ، فَعَطَفْتُ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَلَمْ يَجْزَ: (مَرَرْتُ بِغُلَامٍ زَيْدٍ وَعَمْرًا) عَلَى الْعَطْفِ عَلَى مَوْضِعِ (زَيْدٍ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَوْضِعٌ غَيْرُ لَفْظِهِ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [المؤمنون: ٥٢] بِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ، وَيَجُوزُ: (وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً) بِالرَّفْعِ عَلَى الْخَبَرِ، وَنَصْبِ (أُمَّتُكُمْ) عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى الصِّفَةِ مِنْ قَبْلِ أَنَّ الْمُبْهَمَ لَا يُوصَفُ إِلَّا بِمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، فَإِذَا رُفِعَ: (أُمَّتُكُمْ) فِيهِ الْفَائِدَةُ، وَإِذَا نُصِبَ فَهُوَ لِلْبَيَانِ، وَالْفَائِدَةُ فِي (أُمَّةٍ وَاحِدَةٍ).

وَتَقُولُ: (إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ مُنْطَلِقٌ) عَلَى أَنْ يَكُونَ (الرَّجُلُ) صِفَةً لـ (هَذَا)، وَ (مُنْطَلِقٌ) خَبَرٌ (إِنَّ). وَيَجُوزُ: (إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ مُنْطَلِقًا) عَلَى أَنْ يَكُونَ (الرَّجُلُ) خَبَرٌ (إِنَّ)، وَ (مُنْطَلِقٌ) حَالًا. فَكِلَا الْوَجْهَيْنِ جَائِزٌ حَسَنٌ، إِلَّا أَنَّ الْفَائِدَةَ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ تَكُونُ^(١) فِي (الرَّجُلِ)، وَلَا تَكُونُ الْفَائِدَةُ فِي الْوَجْهِ الْآخَرِ فِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ لِلْبَيَانِ عَنْ (هَذَا)، وَالْفَائِدَةُ فِي: (مُنْطَلِقٌ).

وَتَقُولُ: (لَيْتَ هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا)، وَ (لَعَلَّ هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا)، وَ (كَأَنَّ هَذَا بَشَرٌ مُنْطَلِقًا)، فَكُلُّ هَذَا يَجْرِي مَجْرَى: (إِنَّ هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا).

وَتَقُولُ: (لَيْتَ هَذَا زَيْدًا قَائِمًا)، فَيَكُونُ (زَيْدًا) عَطْفَ بَيَانٍ، وَالْخَبَرُ (قَائِمًا). وَتَقُولُ: (إِنَّ الَّذِي فِي الدَّارِ أَخُوكَ قَائِمًا)، فَيَكُونُ (الَّذِي فِي الدَّارِ) اسْمَ (إِنَّ)، وَ (أَخُوكَ) الْخَبَرُ، وَ (قَائِمًا) عَلَى الْحَالِ.

(١) الكلام من قوله: (الرجل خبر) ساقط من د.

وَيَجُوزُ: (إِنَّ الَّذِي فِي الدَّارِ أَخَاكَ قَائِمٌ) عَلَى أَنْ يَكُونَ (أَخَاكَ) عَطْفَ بَيَانٍ،
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لـ (الَّذِي)؛ لِأَنَّ (أَخَاكَ) أَخَصُّ مِنْهُ.
وكَذَلِكَ تَقُولُ: (إِنَّ الَّذِي رَأَيْتُ أَخَاكَ ذَاهِبٌ) عَلَى الْبَدَلِ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى الصِّفَةِ.
وَقَالَ الْأَسَدِيُّ:

٤٨٨ إِنَّ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رَزَامَا

خُوَيْرَبَيْنِ يَنْفُقَانِ الْهَامَا^(١)

فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: (خُوَيْرَبَيْنِ) عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ الْمُشْنَى
حَالًا لِلوَاحِدِ، لَوْ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ قَائِمِينَ) كَانَ مُحَالًا، فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ بِهَا
أَحَدَهُمَا، فَلَوْ كَانَ حَالًا لَقَالَ: (خُوَيْرَبَا) لِيَجْرِيَ الْوَاحِدُ عَلَى الْوَاحِدِ^(٢)، وَهُوَ
عَلَى [ظ ١٥٤] الشَّمِّ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَعْنِي خُوَيْرَبَيْنِ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٤٨٩ أَمِنْ عَمَلِ الْجُرَّافِ أَمْسٍ وَظَلْمِهِ وَعُدْوَانِهِ أَعْتَبْتُمُونَا بِرَاسِمِ

أَمِيرِي عَدَاءٍ إِنْ حَبَسْنَا عَلَيْهِمَا بَهَائِمَ مَالٍ أَوْ دِيَاً بِالْبَهَائِمِ^(٣)

فهذا لَا يَكُونُ عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ حُمِلَ عَلَى: (بِرَاسِمِ) كَانَ قَدْ حُمِلَ
الْمُشْنَى عَلَى الْمُوَحَّدِ، وَإِنْ حُمِلَ عَلَى عَمَلِ (الْجُرَّافِ) كَانَ كَذَلِكَ، وَإِنْ حُمِلَ
عَلَيْهِمَا لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ عَامِلَانِ قَدْ عَمِلَا فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ،
فَلَيْسَ يَجُوزُ عَلَى الْحَالِ، وَلَكِنْ عَلَى الدَّمِّ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَعْنِي أَمِيرِي عَدَاءٍ.

(١) هذا من الرجز، وهو لرجل من بني أسد في سبويه ١٤٩/٢، وتحصيل عين الذهب ٢٩١، والنكت
للأعلم ٥٢٠. وهو بلا نسبة في مجاز القرآن ١٧٥/٢، والمقتضب ٣١٥/٤، وجمهرة اللغة ٢٨٨،
والمخصص ٤٥٨/٣، وأمالى ابن الشجري ٧٦/٣، وقواعد المطارحة ٤٧٣.

(٢) قوله: (على الواحد) ساقط من د.

(٣) البيتان من الطويل، وهما لعبد الرحمن بن جهيم أحد بني الحارث بن سعد من بني أسد في
ابن السيرافي ٣٦٩/١، والخزانة ١٩٦/٢ - ١٩٧. وبلا نسبة في سبويه ١٥٠/٢، والمحكم ٣٩١/٧،
وتحصيل عين الذهب ٢٩٢، والنكت للأعلم ٥٢٠/١.

وَتَقُولُ: (فِيهَا رَجُلٌ وَقَدْ أَتَانِي آخِرُ كَرِيمَيْنِ)، فهذا لَا يَجُوزُ عَلَى الْحَالِ؛ لِلْعِلَّةِ
الَّتِي بَيَّنَّا فِي نَظِيرِهِ، وَلَكِنْ عَلَى الْمَدْحِ بِتَقْدِيرِ: أَغْنِي كَرِيمَيْنِ.
وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

٤٩٠ وَلَكِنِّي اسْتَبَقَيْتُ أَعْرَاضَ مَازِنٍ وَأَيَّامَهَا مِنْ مُسْتَنِيرٍ وَمُظْلِمٍ
أُنَاسًا بِشَغْرِ لَا تَزَالُ رِمَاحُهُمْ شَوَارِعَ مَنْ غَيْرِ الْعَشِيرَةِ فِي الدَّمِ^(١)

فهذا لَا يَجُوزُ عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّ (أَعْرَاضَ مَازِنٍ) لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا هُوَ
كَقَوْلِكَ: خَوَاصُّ مَازِنٍ، فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى التَّعْظِيمِ وَالْمَدْحِ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ
بِغِلَامِ الْقَوْمِ رِجَالًا كِرَامًا)، فَلَا يَكُونُ الْعَامِلُ فِي الْقَوْمِ عَامِلًا فِي هَذَا.
وَقَالَ عَمْرُو بْنُ شَاسٍ الْأَسَدِيُّ:

٤٩١ وَلَمْ أَرُ لَيْلَى بَعْدَ يَوْمٍ تَعَرَّضْتُ لَنَا بَيْنَ أَثْوَابِ الطَّرَافِ مِنَ الْأَدَمِ
كِلا بَيَّةً وَبُرِيَّةً حَبْتَرِيَّةً نَأْتُكَ وَخَانَتْ بِالْمَوَاعِيدِ وَالذَّمَمِ
أُنَاسًا عِدَى عُلِقْتُ فِيهِمْ وَلَيْتَنِي طَلَبْتُ الْهَوَى فِي رَأْسِ ذِي زَلْقٍ أَشَمَّ^(٢)

فهذا لَا يَكُونُ عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ مَا يَكُونُ حَالًا مِنْهُ، وَإِنَّمَا دَلَّ عَلَيْهِ
بِصَفَةِ غَيْرِهِ فِي قَوْلِهِ:

كِلا بَيَّةً وَبُرِيَّةً حَبْتَرِيَّةً

فَدَلَّ عَلَى النَّاسِ الَّذِينَ هِيَ مِنْهُمْ، وَلَكِنَّهُ يَنْتَصِبُ عَلَى تَعْظِيمِ الْأَمْرِ،
كَأَنَّهُ قَالَ: أَغْنِي أُنَاسًا عِدَى.

(١) البيتان من الطويل، وهما للفرزدق في ديوانه ٤٩٩/٢ برواية: (أناس)، وانظر سيبويه ١٥١/٢،
وابن السيرافي ٣٥١/١، وتحصيل عين الذهب ٢٩٢، والنكت للأعلم ٥٢١/١. وهما بلا نسبة في
شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٢٥. في الأصل: (بشغراً).

(٢) الأبيات من الطويل، وهي لعمر بن شأس في شعره ٨١ برواية: (حترية)، وانظر سيبويه ١٥١/٢،
وابن السيرافي ٣٠٦/١، والنكت للأعلم ٥٢١/١، وتحصيل عين الذهب ٢٩٣. وهي لمضرس
الأسدي في فرحة الأديب ١٩. وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٢٦.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٤٩٢ ضَبَنْتُ بِنَفْسِي حَقْبَةً ثُمَّ أَصْبَحْتُ لِبْنَتِ عَطَاءٍ بَيْنُهَا وَجَمِيعُهَا
ضَبَابِيَّةٌ مُرِّيَّةٌ حَابِسِيَّةٌ مُنِيحًا بِنَعْفِ الصَّنْدَلَيْنِ رَضِيعُهَا^(١)

[١٥٥] فهذا لا يَكُونُ عَلَى الْحَالِ مِنْ: (أَصْبَحْتُ)؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِفِعْلٍ حَقِيقِيٍّ، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ: (هِيَ لِبْنَتِ عَطَاءٍ فِي الصَّبَاحِ). ولا يَكُونُ فِي قَوْلِهِ: (لِبْنَتِ عَطَاءٍ) مِنَ الظَّرْفِ^(٢)؛ لِاجْتِمَاعِ سَبَبَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَدْ عَظَّمَ الْأَمْرَ، وَفَخَمَ الشَّأْنَ بِذِكْرِ هَذِهِ الصِّفَاتِ فِي قَوْلِهِ:

ضَبَابِيَّةٌ مُرِّيَّةٌ حَابِسِيَّةٌ

فَاقْتَضَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلْفَائِدَةِ فِي: (بِنْتِ عَطَاءٍ)، وَلَكِنْ لِتَعْظِيمِ الْأَمْرِ مَعَ الْوَجْهِ الْآخِرِ، وَهُوَ الْعُدُولُ بِهِ عَنْ: (أَصْبَحْتُ) الَّذِي يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الْفِعْلِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِعْلًا حَقِيقِيًّا، فَصَارَ الْأَظْهَرُ فِيهِ الْقَطْعُ عَنِ الْأَوَّلِ عَلَى تَعْظِيمِ الْأَمْرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَعْنِي ضَبَابِيَّةً، وَضَعُفَ أَنْ يُحْمَلَ الْكَلَامُ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي الْحَشْوِ فِي قَوْلِهِ: (لِبْنَتِ عَطَاءٍ)، وَلَوْ حَمَلَهُ حَامِلٌ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَمْتَنِعْ، كَمَا تَقُولُ: (أَصْبَحَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِمًا)، فَيَعْمَلُ فِيهِ الظَّرْفُ.

وَقَالَ رُؤْبَةُ:

٤٩٣ أَنَا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمَ السَّعْدِينَا^(٣)

فهذا لا يَكُونُ عَلَى الْحَالِ؛ لَأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ.

(١) البيتان من الطويل، والقائل مجهول، وهما من شواهد سيبويه ١٥٢/٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٢٦، وشرح السيرافي ٤٧٩/٢، والمحكم ٢٨٨/٨، وتحصيل عين الذهب ٢٩٤، والنكت للأعلم ٥٢٢/١. وفي الأصل ود: (منيخًا)، وهي رواية السيرافي شرحه أيضًا، ورواية سيبويه: (منيخًا).

(٢) الكلام من قوله: (في الصباح) ساقط من د.

(٣) الرجز لرؤبة في ديوانه ٩١، وانظر سيبويه ١٥٣/٣، ٣٩٦، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٧/٥، وتحصيل عين الذهب ٢٩٤، والنكت ٥٢٢/١. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٩٢/٢، والمقتضب ٢٢٣/٢، وسر صناعة الإعراب ٤٦٠/٢، وابن يعيش ٤٦/١.

وَتَقُولُ: (إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا) عَلَى الْإِلْغَاءِ (كَانَ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ زَيْدًا، كَمَا قَالَ الْفَرَزْدَقُ:

٩٤؛ فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتَ دِيَارَ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ^(١)

وَلَا يَجُوزُ: (إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ رَجُلًا)؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ.

وَتَقُولُ: (إِنَّ فِيهَا كَانَ زَيْدٌ) فَيَجُوزُ عَلَى: إِنَّهُ فِيهَا كَانَ زَيْدٌ، عَلَى إِضْمَارِ مَحذُوفٍ، وَإِلْغَاءِ (كَانَ)، بِتَقْدِيرٍ: إِنَّهُ فِيهَا زَيْدٌ. وَيَجُوزُ عَلَى إِعْمَالِ (كَانَ) فِي الْخَبَرِ الْمُقَدَّمِ، وَرَفْعِ (زَيْدٍ) بِـ (كَانَ)، فَفِيهِ وَجْهَانِ. وَتَقُولُ: (إِنَّ أَفْضَلَهُمْ كَانَ زَيْدٌ)، فَفِيهَا وَجُوهٌ:

الْأَوَّلُ: عَلَى الْإِلْغَاءِ (كَانَ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (إِنَّ أَفْضَلَهُمْ زَيْدٌ).

الثَّانِي: عَلَى إِعْمَالِ (كَانَ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (إِنَّ أَفْضَلَهُمْ كَانَهُ زَيْدٌ).

الثَّالِثُ: عَلَى الْإِضْمَارِ فِي (إِنَّ) الْمَحذُوفِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (إِنَّهُ أَفْضَلُهُمْ كَانَ زَيْدٌ)، فَتَجْعَلُ (أَفْضَلَهُمْ) خَبَرَ (كَانَ).

الرَّابِعُ: (إِنَّ أَفْضَلَهُمْ كَانَ^(٢) زَيْدٌ)، عَلَى: (إِنَّهُ أَفْضَلُهُمْ زَيْدٌ)، وَتُلْغَى (كَانَ). وَالْخَامِسُ: (إِنَّ أَفْضَلَهُمْ كَانَ زَيْدًا)، عَلَى: (إِنَّهُ أَفْضَلُهُمْ كَانَ زَيْدًا، فَيَكُونُ زَيْدٌ) خَبَرَ (كَانَ) وَاسْمًا مُضْمَرًّا فِيهَا.

فهذه خَمْسَةُ أَوْجُهٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَتَقُولُ: (إِنَّ زَيْدًا ضَرَبْتُ) فَيَجُوزُ عَلَى حَذْفِ الْهَاءِ مِنْ: (ضَرَبْتَهُ)، وَنَصْبِ: (زَيْدٍ) بِأَنَّهُ اسْمٌ (إِنَّ)، وَيَجُوزُ نَصْبُ زَيْدٍ بِـ (ضَرَبْتُ)، عَلَى: (إِنَّهُ زَيْدًا ضَرَبْتُ).

(١) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه ٥٢٩/٢، وانظر جمل الخليل ١٥٠، وسيبويه ١٥٣/٢، والمقتضب ١١٦/٤، والجمل للزجاجي ٤٩، وشرح الرضي ١٩٢/٤. وهو بلا نسبة في مجاز القرآن ٧/٢، والبصريات ٥٠١/١، والشيرازيات ٣٩٠، والنكت للأعلم ٥٢٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٩/١، وأسرار العربية ١٣٤، والمحصل لابن إياز ٤١٤/١، والمساعد ١٢٦٩. ورواية أكثر المصادر: (إذا مررت ديار)، وكذا رواية الديوان.

(٢) الكلام من قوله: (الرابع) ساقط من د.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَيَكَاذِبُونَ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، فَحَمَلَهُ عَلَى (وَيَ) مَفْضُولَةً مِنْ: (كَأَنَّهُ)؛ لِأَنَّ (وَيَ) لِلتَّنْيِيزِ، كَأَنَّهُمْ تَنَبَّهُوا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى الْعَظِيمِ الشَّانِ، فَتَكَلَّمُوا بِمَا^(١) يَدُلُّ عَلَى عِظَمِ شَأْنِهِ لَمَّا تَنَبَّهُوا عَلَيْهِ، وَأَرَادُوا أَنْ يُدِلُّوا السَّامِعَ [ظ ١٥٥] عَلَى عِظَمِ شَأْنِ مَا تَنَبَّهُوا عَلَيْهِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ^(٢): الْمَعْنَى فِيهِ: أَلَمْ تَرَ أَنَّهُ. وَهُوَ يُؤْوَلُ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ تَنْبِيْهُ عَلَى مَخْرَجِ الِاسْتِفْهَامِ.

وَقَدَّرَهُ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ عَلَى^(٣): وَيَكْ لَأَنَّهُ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ، كَأَنَّهُ قَالَ: أُلْزِمْتُ التَّنْبِيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ عَلَى حَاجَتِكَ إِلَى التَّنْبِيْهِ عَلَى هَذَا، وَهُوَ وَجْهٌ حَسَنٌ أَيْضًا.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ^(٤):

٤٩٥ سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَيْتَانِي قَلَّ مَالِي وَقَدْ جِئْتُ مَانِي بِنُكْرٍ
وَيَ كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحِبُّ بَبٌ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعْشُ عَيْشَ ضُرٍّ^(٥)

(١) في د: (ما).

(٢) ذكر رأيهم سيويه في الكتاب ١٥٤/٢، وابن السراج في الأصول ٢٥١/١. ونقله الطبري عن قتادة، انظر تفسير الطبري ٦٣٤/١٩. وهو ما رجحه.

(٣) هذا رأي الأخفش، قال في الخصائص ١٧٠/٣: «وذهب أبو الحسن فيه إلى أنه: وَيَكْ أنه لا يفلح الكافرون أراد: ويك، أي: أعجب أنه لا يفلح الكافرون، أي: أعجب لسوء اختيارهم، (ونحو ذلك)، فعلق (أن) بما في (ويك) من معنى الفعل، وجعل الكاف حرف خطاب بمنزلة كاف ذلك وهنالك». وانظر ابن يعيش ٧٧/٤.

(٤) في د: (عمرو بن زيد بن مقبل)، وفي الأصل: (زيد بن عمرو بن مقبل)، وكذا في السؤال.

(٥) البيتان من الخفيف، وهما لزيد بن عمرو بن نفيل في سيويه ١٥٠/٢، والأصول ٢٥٢/٣، ٤٧٠، وتحصيل عين الذهب ٢٩٥، والنكت للأعلم ٥٢٤/١. وهما منسوبان لنبية بن الحجاج السهمي في ابن السيرافي ٣٠/٢. وجاء البيت الثاني منسوباً لسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل في البيان والتبيين ١/١٩٩، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٨٦/٢. وهما بلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥٧/٤، وشرح القصائد للأنباري ٣٦٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٨/٤. وجاء البيت الثاني منفرداً بلا نسبة في مجالس ثعلب ١/٣٢٢، والمحاسب ١٥٥/٢، وحروف المعاني ٦٨، الخصائص ١٦٩/٣، وابن يعيش ٧٦/٤، وشرح الرضي ١٢٥/٣.

فَقَوْلُهُ: (وَيَكُنْ) يَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ: (إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ)، و (إِنَّكَ وَزَيْدٌ قَائِمَانِ)، فَحَمَلَهُ عَلَى الْغَلَطِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَظْهَرَ فِيهِ الْغَلَطُ.
فَأَمَّا:

٤٩٦..... وَلَا سَابِقَ شَيْئًا.....^(١)

فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْقَصْدِ؛ لِتَقْدِيرِ أَنَّهُ ذَكَرَ الْبَاءَ فِي الْخَبَرِ الْأَوَّلِ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا أَيْضًا عَلَى التَّقْدِيرِ أَنَّهُ قَالَ: (هُم أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ)، و (أَنْتَ وَزَيْدٌ قَائِمَانِ)، وَفِيهِ بَعْدٌ، وَلَكِنْ لَيْسَ يَمْتَنِعُ عَلَى ضَعْفِهِ فِي الْكَلَامِ.
فَأَمَّا قَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَى﴾ [المائدة: ٦٩] فَعَلَى التَّقْدِيرِ وَالتَّأْخِيرِ، كَأَنَّهُ قِيلَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْآيَةِ: (وَالصَّابِغُونَ كَذَلِكَ)، ثُمَّ قَدَّمَ ذِكْرَهُمْ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ؛ لِيَكُونُوا مَعَ نُظَرَائِهِمْ فِي الذِّكْرِ، وَإِنْ كَانُوا مُؤَخَّرِينَ عَنْهُمْ فِي التَّقْدِيرِ، وَيُحْسِنُ هَذَا انْفِرَادُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ بِأَنََّّهُمْ أُجْرُوا مُجْرَاهُمْ، وَلَيْسَ لَهُمْ كِتَابٌ مَعْرُوفٌ، كَمَا لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَحَسُنَ أَنْ يُعَامَلُوا فِي اللَّفْظِ هَذِهِ الْمُعَامَلَةَ؛ لِمَا لَهُمْ مِنَ الْحَالِ بَيْنَ الْحَالَيْنِ، فَهُوَ مَعَهُمْ فِي الْحُكْمِ، وَهُمْ مُؤَخَّرُونَ عَنْهُمْ بِأَنََّّهُمْ لَيْسُوا أَهْلُ^(٢) كِتَابٍ كَهَؤُلَاءِ.
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٤٩٧ وَإِلَّا فَاغْلُمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ^(٣)

فهذا شاهد في الآية، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّا بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ وَأَنْتُمْ كَذَلِكَ.

(١) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم (١٥٧).

(٢) في الأصل: (أكهل)، وكذا في د.

(٣) البيت من الوافر، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه ١٦٥، وانظر سيبويه ١٥٦/٢، وابن السيرافي ٣١/٢، وابن يعيش ٦٩/٨ - ٧٠. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفرّاء ٣١١/١، ومعاني الزجاج ١٩٣/٢، والأصول ٢٥٣/١، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢/٢، والتبصرة والتذكرة ٢١٠/١، والنكت للأعلم ٥٢٥/١، وتحصيل عين الذهب ٢٩٧، وشرح الرضي ٣٥١/٤، ٣٥٢، والموشح ٧١٦، والتذييل ١٩٥/٥.

بَابُ (كَمْ) (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي: (كَمْ) مِنَ الْإِعْمَالِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي: (كَمْ) مِنَ الْإِعْمَالِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْخَبَرِ وَلَا الِاسْتِفْهَامِ [١٥٦] إِلَّا فِي صَدْرِ الْكَلَامِ؟
وَلِمَ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي نَكِرَةٍ؟
وَلِمَ وَجَبَ أَنَّهَا اسْمٌ فِي الِاسْتِفْهَامِ وَالْخَبَرِ؟ وَمَا دَلِيلُ ذَلِكَ مِنْ كَوْنِهَا فَاعِلَةً،
وَمَفْعُولَةً، وَظَرْفًا يَدْخُلُ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ، وَمُبْتَدَأَةً لِيُخْبَرَ عَنْهَا فِي قَوْلِكَ:
(كَمْ دِرْهَمًا لَكَ؟)

وَلِمَ لَا تُصَرَّفُ تُصَرَّفُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَسَائِرِ الْمَوَاقِعِ الَّتِي
يَقَعُ فِيهَا يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ؟

وَلِمَ وَجَبَ أَنْ تَعْمَلَ النِّصْبَ فِي الِاسْتِفْهَامِ، وَالْجَرِّ فِي الْخَبَرِ؟
وَلِمَ كَانَ أَصْلُهَا الِاسْتِفْهَامَ، وَإِنَّمَا خَرَجَتْ إِلَى الْخَبَرِ عَنْهُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا أَغْلَبُ
عَلَى الِاسْتِفْهَامِ، وَالْحَاجَةُ إِلَيْهَا فِي الِاسْتِفْهَامِ ^(١) صُرُورِيَّةٌ؛ إِذْ كَانَتْ عَدَدًا مُبْهَمًا،
يَحْتَمِلُ الْجَوَابُ كُلَّ ضَرْبٍ مِنْهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْخَبَرُ؛ لِأَنَّهَا فِيهِ تَكْثِيرُ الْعَدَدِ؟
وَمَا حُكْمُ: (كَمْ لَكَ؟)؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ ^(٢) مَوْضِعُهَا هُنَا رَفْعٌ؟

وَمَا الْمُفَسَّرُ؟ وَلِمَ جَازَ حَذْفُهُ؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ تَعْمَلَ فِي النِّصْبِ فِي الْوَاحِدِ، وَلَمْ يَجْزِ فِي الْجَمْعِ؟

(*) العنوان في الكتاب ١٥٦/٢: «هذا باب كَمْ».

(١) قوله: (والحاجة إليها في الاستفهام) ساقط من د.

(٢) قوله: (أن) مكرر في الأصل.

وَلَمْ جَازَ أَنْ تَعْمَلَ فِي النَّكِرَةِ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ تَعْمَلَ فِي الْمَعْرِفَةِ؟

وَلَمْ جَازَ أَنْ تَعْمَلَ فِي الْمُفَسِّرِ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ تَعْمَلَ فِي غَيْرِهِ؟

وَلَمْ جَازَ أَنْ تَعْمَلَ مَعَ الْفَضْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَعْمُولِهَا، وَلَمْ يَجُزْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي:
(عِشْرِينَ) وَأَخَوَاتِهَا؟

وَلَمْ وَجَبَ أَنَّهَا فِي الْأَسْتِفْهَامِ بِمَنْزِلَةِ عَدَدٍ فِيهِ نُونٌ، وَهِيَ فِي الْخَبَرِ بِمَنْزِلَةِ عَدَدٍ
فِيهِ تَنْوِينٌ؟

وَلَمْ جَازَ: (كَمْ لَكَ دِرْهَمًا؟)، وَلَمْ يَجُزْ: (كَمْ لَكَ الدَّرْهَمُ؟)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ
بِمَنْزِلَةِ (عِشْرِينَ دِرْهَمًا)؟ وَلَمْ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَحذُوفًا مِنْ قَوْلِكَ: (عِشْرُونَ مِنْ
الدَّرَاهِمِ)؟

وَلَمْ جَازَ: (كَمْ لَكَ مِنَ الدَّرَاهِمِ؟)، و: (كَمْ لَكَ مِنْ دِرْهَمٍ؟)، وَلَمْ يَجُزْ:
(عِشْرُونَ مِنْ دِرْهَمٍ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي: (كَمْ) بِمَنْزِلَةِ (لِلَّهِ دَرُّهُ مِنْ فَارِسٍ)
تَدْخُلُ (مِنْ) لِتُفَرِّقَ بَيْنَ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ، فَلَمَّا جَازَ أَنْ يُفَصَّلَ بِالظَّرْفِ بَيْنَ
(كَمْ) وَالْمُفَسِّرِ احْتِاجَتْ إِلَى (مِنْ) لِتُفَرِّقَ بَيْنَ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ^(١)؟

وَلَمْ جَازَ: (كَمْ لَكَ دِرْهَمًا؟)، وَلَمْ يَجُزْ: (العِشْرُونَ لَكَ دِرْهَمًا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ
لِأَنَّ (كَمْ) لَمَّا مُيِّعَتْ أَنْ تَتَصَرَّفَ تَصَرَّفَ الْعِشْرِينَ بِالْإِبْهَامِ الَّذِي فِيهَا كِبَاهِمُ
الْحُرُوفِ عُوضَتْ مِنْ ذَلِكَ تَقْدِيمَ الظَّرْفِ عَلَى الْمُفَسِّرِ، فَجَازَ: (كَمْ لَكَ الْيَوْمَ
دِرْهَمًا؟) وَلَمْ يَجُزْ: (ثَلَاثُونَ لَكَ الْيَوْمَ دِرْهَمًا)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا^(٢)

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى

وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُوهُ دِيلًا

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَبْجُولِ

(١) الكلام من قوله: (فلما جاز) ساقط من د.

(٢) في الأصل ود: (حولا كمالا)

وقول جريـر:

فِي خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيْلَةً لَا أُسْتَطِيعُ عَلَى الْفِرَاشِ رُقَادِي
وَلِمَ وَجَبَ أَنَّ هَذَا ضَرُورَةٌ؟ وَلِمَ كَانَ: (كَمْ رَجُلًا أَتَاكَ؟) أَقْوَى مِنْ: (كَمْ أَتَاكَ
رَجُلًا؟)؟

وَلِمَ كَثُرَ حَذْفُ الْمُفَسِّرِ [ظ ١٥٦] فِي (كَمْ)، وَلِمَ يَكْثُرُ فِي (عِشْرِينَ) وَأَخَوَاتِهَا؟
وَهَلْ ذَلِكَ لِإِفْضَاءِ (كَمْ) الْبَيَانَ مِنَ الْمُجِيبِ؟

وَهَلْ ^(١) يَجُوزُ (كَمْ مِثْلُهُ لَكَ؟)؟ وَلِمَ جَازَ؟ و (كَمْ خَيْرًا مِنْهُ لَكَ؟)، و (كَمْ
غَيْرُهُ لَكَ؟)؟ وَلِمَ جَازَ التَّمْيِيزُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الْجِنْسِ؛ إِذْ (غَيْرُ) لَيْسَ
فِيهِ مَعْنَى الْجِنْسِ، فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يُفَسَّرَ بِهِ الْعَدَدُ عَلَى الْحَقِيقَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ
لَأَنَّهُ صِفَةٌ قَامَتْ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ عَلَى التَّفْسِيرِ؟
وَهَلْ يَجُوزُ فِي: (عِشْرِينَ) وَأَخَوَاتِهَا مِثْلُ ذَلِكَ؟ وَلِمَ جَازَ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (كَمْ غَيْرُهُ [لَكَ؟])، و (كَمْ ^(٢) مِثْلُهُ لَكَ؟) ^(٣)؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى
الْحَذْفِ، أَيْ: كَمْ غَيْرُهُ [لَكَ، وَكَمْ] ^(٤) مِثْلُهُ لَكَ مِنَ الدَّرَاهِمِ، أَوْ مِنَ الثِّيَابِ،
أَوْ مِنَ الْخَيْلِ، أَوْ مَا أَشَبَّ ذَلِكَ مِنَ الْأَجْنَاسِ الَّتِي يُفَسَّرُ بِهَا الْعَدَدُ؟
وَلِمَ جَازَ: (كَمْ غِلْمَانٌ لَكَ؟)، وَلِمَ يَجُزْ: (كَمْ غِلْمَانًا لَكَ؟)؟ وَهَلْ يَجُوزُ:
(كَمْ لَكَ غِلْمَانًا؟) عَلَى الْحَالِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (كَمْ عَبْدُ اللَّهِ مَاكِثٌ؟) وَمَا الْمُفَسِّرُ؟ وَلِمَ قُدِّرَ عَلَى: كَمْ يَوْمًا
عَبْدُ اللَّهِ مَاكِثٌ؟ وَمَا مَوْضِعُ (كَمْ) فِي هَذَا؟ و (كَمْ عَبْدُ اللَّهِ عِنْدَكَ؟) عَلَى:
كَمْ يَوْمًا عَبْدُ اللَّهِ عِنْدَكَ؟

(١) فِي د: (وَهُوَ).

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةً يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ، وَهُوَ مِنَ الْجَوَابِ.

(٣) الْعِبَارَةُ فِي د: (وَهَلْ يَجُوزُ كَمْ غَيْرُهُ مِثْلَهُ لَكَ).

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةً يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

وَمَا جَوَابُ: (كَمْ الطَّرِيقُ الَّذِي سِرْتُ فِيهِ؟) وَلِمَ كَانَ: (فَرَسَخٌ) أَوْ (فَرَسَخَانِ) بِالرَّفْعِ؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِكَ: (كَمْ رَجُلًا ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ؟)؟ وَلِمَ جَاَزَ نَضْبُ (رَجُلٍ) عَلَى الْمَفْعُولِ وَعَلَى التَّمْيِيزِ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؟ وَمَا جَوَابُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؟ وَلِمَ كَانَ جَوَابُهُ: (عِشْرِينَ رَجُلًا) فِي التَّمْيِيزِ، وَ (عِشْرِينَ مَرَّةً) فِي الْمَفْعُولِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (كَمْ زَيْدًا ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ؟)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَى الْمَفْعُولِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (كَمْ أَرْضُكَ؟)؟ وَمَا الْمَحْذُوفُ؟ وَلِمَ كَانَ تَقْدِيرُهُ: كَمْ جَرِيًّا أَرْضُكَ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (كَمْ غُلْمَانٌ لَكَ؟) ^(١) وَلِمَ جَاَزَ؟ وَمَا الْمُفَسِّرُ؟ وَهَلْ هُوَ عَلَى تَقْدِيرِ: كَمْ غُلَامًا غُلْمَانُكَ؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ: (عَلَى كَمْ جِذْعٌ بَيْتُكَ مَبْنِيٌّ)؟ وَلِمَ جَاَزَ الْجَرْ فِي قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ (مِنْ) كَأَنَّهُ قَالَ: عَلَى كَمْ مِنْ جِذْعٍ، وَصَارَتْ (عَلَى) عَوَضًا، فَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا: كَمْ جِذْعٌ عِنْدَكَ؛ لِأَنَّهُ لَا عَوَضَ فِيهِ؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (لَا هَا لِلَّهِ لَا أَفْعَلُ)، وَ (أَلَلَهُ ^(٢) لَتَفْعَلَنَّ)؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي: (كَمْ) نَضْبُ الْمُفَسِّرِ فِي الِاسْتِفْهَامِ، وَجَرَّهُ فِي الْخَبَرِ؛ لِأَنَّهَا فِي الِاسْتِفْهَامِ بِمَنْزِلَةِ عَدَدٍ فِيهِ نُونٌ، وَفِي الْخَبَرِ بِمَنْزِلَةِ عَدَدٍ فِيهِ تَنوينٌ، كَقَوْلِكَ: (عِشْرُونَ دِرْهَمًا)، وَ (ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ).

وَإِنَّمَا كَانَتْ فِي الِاسْتِفْهَامِ أَحَقُّ بِالْعَدَدِ الَّذِي فِيهِ نُونٌ؛ لِأَنَّ النُّونَ أَقْوَى بِالْحَرَكَةِ، فَجُعِلَتْ لِمَا هُوَ أَقْوَى، بِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَهُوَ الِاسْتِفْهَامُ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ فِي

(١) قوله: (وهل يجوز: كم غلمان لك؟) ساقط من د.

(٢) في الأصل: (لأله لتفعلن)، وكذا في الجواب، والكتاب ١٦١ / ٢.

الاستعمال، وأغلب مع شدة الحاجة إليه؛ لما فيه من معنى العدد المبهمة الذي يتسع
المجيب أن يجيب بأي ضرب شاء منه، فيكون مطابقاً للسؤال بـ (كم)، فالحاجة
إليها في الاستفهام ضرورية. وليس كذلك [١٥٧] الخبر؛ لأنها فيه للتكثير،
والتكثير^(١) قد يكون بغيرها؛ فلهذا كان الأصل فيها الاستفهام، وهو الذي
خرجت عنه إلى الخبر، فلا يجوز في الاستفهام إلا النصب؛ لهذه العلة التي شرخنا.
ولا تكون في الخبر والاستفهام إلا في صدر الكلام؛ أما الاستفهام فلا أن فيها
معنى الألف التي يستفهم بها، وأما في الخبر فلا أنها لما نقلت عن الاستفهام
إليه تركت في الصدر لتؤذن بالنقل. ووجه آخر، وهو أنها نقيضة (رب)،
و (رب) لها صدر الكلام؛ لأنها تقليل يجري مجرى النفي بـ (ما)،
و (كم) في الخبر تكثير جرى على طريق النقيض.

و (كم) اسم في الموضعين؛ لأنها تكون فاعلة، ومفعولة، وظرفاً يدخل
عليه حرف الجر، ومبتدأة يخبر عنها.

وتقول: (كم درهمًا لك؟)، فـ (كم) مبتدأة، وخبرها (لك)، و (درهم)
نصب على التمييز.

ولا تصرف (كم) تصرف يوم وليلة في التعريف والتنكير، وسائر
المواقع التي تقع فيها يوم وليلة؛ لأنها غير متمكنة بالإبهام الذي فيها
كإبهام الحروف، وكل حرف مبهمة؛ لأنه لا يقوم بنفسه في البيان عن معناه،
فلما قاربت (كم) إبهام الحروف، وإن كان معناه في نفسها لم تمكن؛ وذلك
أنك إذا قلت: (كم رجلاً عندك؟) احتمل كل ضرب من ضروب العدد على
التفصيل، واقتضى مبيئاً عنه، فهذا استبهمت استبهاً الحروف. وكذلك
في الخبر؛ لأنها لتكثير العدد على طريق الإبهام الذي لا يقوم بنفسه في البيان
عن المعنى، وصار فيها مبالغة لهذه العلة.

(١) قوله: (والتكثير) ليس في د.

وَتَقُولُ: (كَمْ لَكَ؟) عَلَى حَذْفِ الْمُفَسِّرِ؛ لِطَلَبِ الْبَيَانِ مِنَ الْمُجِيبِ.
وَيَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ النَّصْبَ فِي الْوَاحِدِ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْجَمْعِ، كَمَا لَا يَجُوزُ:
(عِشْرُونَ دَرَاهِمَ).

وَيَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ فِي النَّكَرَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّ الْمُفَسِّرَ
وَاحِدٌ وَقَعَ مَوْقِعَ آحَادٍ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا لَهُ مِثْلُ اسْمِهِ، فَلَا يَكُونُ
إِلَّا نَكْرَةً؛ لِلأَشْتِرَاكِ الَّذِي وَجَبَ بِهِ.

وَيَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ فِي الْمُفَسِّرِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ فِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ
عَلَيْهِ وَتَقْتَضِيهِ، وَلَا يَعْمَلُ الْعَامِلُ إِلَّا فِيمَا يَقْتَضِيهِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ.

وَيَجُوزُ^(١) أَنْ تَعْمَلَ مَعَ الْفَضْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُفَسِّرِ بِالظَّرْفِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ
تَعْمَلَ: (عِشْرُونَ) وَأَخَوَاتُهَا مِثْلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُفَسِّرَ لَمَّا كَانَ يَكْثُرُ حَذْفُهُ
مَعَهَا جَازَ أَنْ تَقَعَ فِي آخِرِ الْكَلَامِ مَوْقِعَ الْأَسْتِذْرَاكِ لِلْبَيَانِ، وَلَمْ يَجِبْ مِثْلُ ذَلِكَ
فِي: (عِشْرِينَ)، فَيَجُوزُ: (كَمْ لَكَ دِرْهَمًا؟)، وَلَا يَجُوزُ: (عِشْرُونَ لَكَ دِرْهَمًا).

وَلَا يَجُوزُ: (كَمْ لَكَ الدَّرَاهِمُ؟)؛ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، وَإِنَّمَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُفَسِّرُ
وَاحِدًا فِي مَوْضِعِ جَمِيعِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَهُ مِثْلُ [ظ ١٥٧] اسْمِهِ، كَقَوْلِكَ:
(عِشْرُونَ مِنَ الدَّرَاهِمِ)، فَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ حَرْفُ الْجَرِّ، وَهُوَ
(مِنْ)؛ لِيَدُلَّ عَلَى التَّبْعِيضِ، وَاسْمُ الْجِنْسِ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْعَدَدَ مِنْهُ، إِلَّا أَنَّهُ
حُذِفَ حَرْفُ الْإِضَافَةِ وَلَفْظُ (الْجَمِيعِ)، وَلَمْ يَجْزِ إِلَّا حَذْفُهُمَا مَعًا، وَذَكَرَهُمَا
مَعًا؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ انْعَقَدَا انْعِقَادًا وَاحِدًا فِي الْحَاجَةِ إِلَيْهِمَا، أَوْ الْأَسْتِغْنَاءِ عَنْهُمَا.

وَتَقُولُ: (كَمْ لَكَ مِنَ الدَّرَاهِمِ؟)، وَ (كَمْ لَكَ مِنْ دِرْهَمٍ؟)، وَلَا يَجُوزُ:
(عِشْرُونَ مِنْ دِرْهَمٍ)، وَإِنَّمَا جَازَ فِي (كَمْ) لِلْفَرْقِ بَيْنَ التَّمْيِيزِ وَالْحَالِ، كَمَا
جَازَ فِي قَوْلِكَ: (لِلَّهِ دَرَّةٌ مِنْ فَارِسٍ)، وَ (لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا)، وَلَمْ تَدْخُلْ لِتَبْعِيضِ

(١) قوله: (ويجوز) مكرر في الأصل.

(٢) الكلام ابتداء من هذه الورقة إلى قوله: (أمس إنما هو لقيته بالأمس) ساقط من د.

الْجِنْسِ، كَقَوْلِكَ: (عِشْرُونَ مِنَ الدَّرَاهِمِ)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الظَّرْفَ لَمَّا صَلَحَ أَنْ يَتَقَدَّمَ
 الْمُفَسِّرَ فِيمَا اقْتَضَى جَوَازَ هَذَا، فَيَجُوزُ: (كَمْ لَكَ دِرْهَمًا؟)، وَلَا يَجُوزُ: (الْعِشْرُونَ
 لَكَ دِرْهَمًا؟)؛ لِأَنَّ (كَمْ) لَمَّا مُنِعَتْ أَنْ تَتَصَرَّفَ التَّصَرَّفَ الَّذِي لَهَا بِحَقِّ الْأَسْمِيَّةِ
 عَوَّضَتْ جَوَازَ تَقْدِيمِ الظَّرْفِ، فَهَذِهِ عِلَّةٌ سَبَوِيَّةٌ^(١)، وَقَدْ ذَكَرْتُ لَكَ أَوَّلًا عِلَّةً
 أُخْرَى، وَهِيَ أَنَّ الْمُفَسِّرَ لَمَّا كَانَ يُحَذَفُ مَعَهَا صَلَحَ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الِاسْتِدْرَاكِ،
 وَلَمْ يَصْلُحْ ذَلِكَ فِي: (عِشْرِينَ) وَأَخَوَاتِهَا.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٤٩٨ عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُوهُ دِيلًا^(٢)

فَقَدَّمَ الظَّرْفَ عَلَى الْمُفَسِّرِ ضُرُورَةً، وَكَذَلِكَ قَوْلُ جَرِيرٍ:

٤٩٩ فِي خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيْلَةً لَا أَسْتَطِيعُ عَلَى الْفِرَاشِ رُقَادِي^(٣)

وَتَقُولُ: (كَمْ رَجُلًا أَتَاكَ؟)، فَيَكُونُ أَقْوَى مِنْ: (كَمْ أَتَاكَ رَجُلًا؟)؛ لِأَنَّ
 الْمُفَسِّرَ وَقَعَ فِي مَوْقِعِهِ.

وَتَقُولُ: (كَمْ مِثْلَهُ لَكَ؟)، وَ (كَمْ غَيْرُهُ لَكَ؟)، فَيَجُوزُ عَلَى حَذْفِ الْمُوصُوفِ
 وَإِقَامَةِ الصِّفَةِ مُقَامَهُ؛ لِأَنَّ: (غَيْرُهُ) لَيْسَ بِجِنْسٍ يَصْلُحُ أَنْ يُفَسَّرَ بِهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ،
 وَلَكِنْ تَقْدِيرُهُ: كَمْ رَجُلًا غَيْرُهُ لَكَ؟، أَوْ كَمْ دِرْهَمًا؟، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ.

(١) سَبَوِيَّة ١٥٨/١.

(٢) الْبَيْتَانِ مِنَ الْمُتَقَارِبِ، وَهُمَا لِلْعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ فِي دِيَوَانِهِ ١٢٧، وَإِيضًا شَوَاهِدُ الْإِيضَاحِ ١/٢٦٠،
 وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَغْنِيِّ لِلْسَيُوطِيِّ ٩٠٨/٢. وَهُمَا بِلَا نِسْبَةٍ فِي جَمَلِ الْخَلِيلِ ١٢٥، وَسَبَوِيَّة ١٥٨/٢،
 وَمَجَالِسُ ثَعْلَبِ ٤٢٤، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٢٩٧، وَالنَّكْتُ لِلْأَعْلَمِ ١/٥٢٨. وَانْظُرِ الْبَيْتَ الْأَوَّلَ
 مَنْسُوبًا فِي الْعَيْنِ ٥/٣٧٩. وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَقْتَضَبِ ٣/٥٥، وَالْأَصُولُ ١/٣١٦، وَابْنُ بَيْعِشٍ ٤/١٣٠،
 وَشَرَحَ التَّسْهِيلَ لِابْنِ مَالِكٍ ٢/٤١٩. وَانْظُرِ الْبَيْتَ الثَّانِي بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْحُجَّةِ لِلْفَارِسِيِّ ٢/٤٣١،
 وَمُقَايِيسُ اللُّغَةِ ٤/٢٣٩ بِرَوَايَةٍ: (أَحْنُ إِلَيْكَ حَنِينُ الْعَجُولِ).

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ، وَهُوَ لَجَرِيرٍ فِي دِيَوَانِهِ ٥٠٧. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَقْتَضَبِ ٣/٥٦، وَشَرَحَ الْجَمْلَ
 لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢/٣٥، وَضُرَائِرُ الشَّعْرِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٠٣، وَالْهَمْعُ ٢/٣٤٩.

وَتَقُولُ: (كَمْ غُلْمَانٌ لَكَ؟) عَلَى حَذْفِ الْمُفَسِّرِ، وَتَقْدِيرُهُ: كَمْ غُلَامًا غُلْمَانُكَ؟
وَلَا يَجُوزُ: (كَمْ غُلْمَانًا لَكَ؟)، كَمَا لَا يَجُوزُ: (عِشْرُونَ غُلْمَانًا لَكَ)، وَيَجُوزُ:
(كَمْ لَكَ غُلْمَانًا؟) عَلَى الْحَالِ.

وَتَقُولُ: (كَمْ عَبْدُ اللَّهِ مَاكِثٌ؟) كَأَنَّكَ قُلْتَ: كَمْ يَوْمًا عَبْدُ اللَّهِ مَاكِثٌ؟
وَتَقُولُ: (كَمْ الطَّرِيقُ الَّذِي سِرْتُ فِيهِ؟) فَجَوَابُهُ: (فَرَسَخٌ أَوْ فَرَسَخَانِ) بِالرَّفْعِ.
وَتَقُولُ: (كَمْ رَجُلًا ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ؟) فَيَجُوزُ عَلَى وَجْهَيْنِ: التَّمْيِيزُ
وَالْمَفْعُولُ، فَجَوَابُ التَّمْيِيزِ: (عِشْرِينَ رَجُلًا) [و١٥٨]، وَجَوَابُ الْمَفْعُولِ:
(عِشْرِينَ مَرَّةً).

وَتَقُولُ: (كَمْ زَيْدًا ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ؟) عَلَى حَذْفِ الْمُفَسِّرِ، لَا غَيْرُ، وَجَوَابُهُ:
(عِشْرِينَ مَرَّةً).

وَتَقُولُ: (كَمْ أَرْضُكَ؟) عَلَى حَذْفِ الْمُفَسِّرِ بِتَقْدِيرِ: كَمْ جَرِيبًا أَرْضُكَ؟
وَتَقُولُ: (عَلَى كَمْ جِذْعٍ بَيْتُكَ مَبْنِيٌّ؟) عَلَى قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ، وَهُوَ عَلَى
حَذْفِ (مِنْ)، وَجَعَلَ (عَلَى) عِوَضًا كَأَنَّكَ قُلْتَ: عَلَى كَمْ مِنْ جِذْعٍ. وَلَا يَجُوزُ
عَلَى هَذَا: (كَمْ جِذْعٍ عِنْدَكَ) بِمَعْنَى: كَمْ مِنْ جِذْعٍ؛ لِأَنَّهُ لَا عِوَضَ فِيهِ، كَمَا أَنَّكَ
تَقُولُ: (اللَّهُ لَا فَعْلَنَ)، فَإِنْ عَوَّضْتَ قُلْتَ: (لَا هَا اللَّهُ لَا فَعْلَنَ) بِالْجَرِّ،
وَكَذَلِكَ: (اللَّهُ لَتَفَعْلَنَ)، وَلَا يَجُوزُ الْجَرُّ مِنْ غَيْرِ عِوَضٍ.

* * *

تَمَامُ الْبَابِ الْمَذْكُورِ قَبْلُ

وَلَمْ صَارَتْ: (كَمْ) فِي الْخَبَرِ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا تَعْمَلُ فِيهِ (رُبَّ)؟ وَلَمْ وَجَبَ
أَنَّ: (كَمْ) اسْمٌ وَ (رُبَّ) حَرْفٌ؟ وَمَا دَلِيلُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ^(١): (كَمْ رَجُلٍ
أَفْضَلُ مِنْكَ؟) وَلَا يَجُوزُ: (رُبَّ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ؟)

(١) انظر القول في سيبويه ١٦١/٢، والأصول ٣١٨/١، وشرح السيرافي ٤٨٦/٢. وهو من حكاية
يونس عن العرب.

وَلِمَ جَازَ فِي قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ النَّصْبُ بِـ (كَمْ) فِي الْخَبَرِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ
يَجْعَلُونَهَا بِمَنْزِلَةِ عَدَدٍ فِيهِ نُونٌ؟ وَأَيُّ الْقَوْلَيْنِ أَقْيَسُ؟ وَهَلْ الْجَرُّ بِهَا فِي الْخَبَرِ
أَوْ لِيَ لِلْفَرْقِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ يَزِيدَ بْنِ صَبَّةَ^(١):

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسَرَّةُ وَالْفَتَاءُ
وَقَوْلِ الْآخَرِ:

أَنْعَتُ عَيْرًا مِنْ حَمِيرِ خَنْزَرَةٍ

فِي كُلِّ عَيْرٍ مَائَتَانِ كَمَرَةٍ

وَهَلْ يَجُوزُ عَلَى هَذَا: (ثَلَاثَةُ أَثَوَابًا)؛ لِأَنَّ هَذِهِ النُّونَ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

وَلِمَ جَازَ بِالنَّصْبِ؟ وَكَمْ وَجْهًا يَجُوزُ فِي الْبَيْتِ؟ وَمَا مَوْضِعُ (كَمْ) مِنْ رَفْعٍ
(عَمَّةٍ)؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ النَّصْبُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ، كَأَنَّهُ
قَالَ: كَمْ حَلَبَةً عَمَّا تُكَ قَدْ حَلَبْتَ عَلَيَّ عِشَارِي؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى
نَصْبِ (عَمَّةٍ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ: (قَدْ حَلَبْتَ عَلَيَّ عِشَارِي)؟

وَهَلْ يَجُوزُ مَذْهَبُ بَعْضِهِمْ فِي أَنَّ (كَمْ) عَلَى كُلِّ حَالٍ مُنَوَّنةٌ، وَلَكِنَّ الَّذِينَ
جَرُّوا فِي الْخَبَرِ أَضْمَرُوا (مِنْ)، كَمَا يُضْمَرُونَ: (رُبَّ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ هَذَا
الْمَذْهَبُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يُحْذَفُ وَيَبْقَى عَمَلُهُ إِلَّا مَعَ عَوَضٍ مِنْهُ
إِلَّا عَلَى الشَّدُوذِ الَّذِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِمْ: (لَا هِ أَبُوكَ)؟

وَهَلْ يَجُوزُ مَا جَوَّزَهُ الْخَلِيلُ فِي قَوْلِهِمْ: (لَقِيْتُهُ^(٢) [ظ ١٥٨] أَمْسٍ): إِنَّمَا

(١) يزيد بن صبة مولى لثقيف، واسم أبيه مقسم، وضبة أمه، كان منقطعاً إلى الوليد بن يزيد في حياة أبيه
متصلاً به لا يفارقه، شاعر إسلامي. انظر ترجمته في الأغاني ١٠٩/٧.

(٢) توقف السقط الموجود في د عند هذا اللفظ.

هُوَ لَقِيْتُهُ بِالْأَمْسِ، وَلَكِنَّهُ حُذِفَ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ هَذَا عَلَى الْحَذْفِ؟ وَهَلْ يُفْسِدُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ^(١): (ذَهَبَ أَمْسٍ بِمَا فِيهِ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْعَنْبَرِيِّ:

وَجَدَاءَ مَا يُرْجَى بِهَا ذُو قَرَابَةٍ لِعَظْفٍ وَمَا يَخْشَى السَّمَاءَ رَبِّبُهَا وَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

وَمِثْلِكَ بِكُرٍّ أَقْدَ طَرَقْتُ وَثِيْبًا فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُغِيلٍ وَقَوْلِ الْآخَرِ:

وَمِثْلِكَ رَهْبَى قَدْ تَرَكْتُ رَذِيَّةً ثَقَلْتُ عَيْنَيْهَا إِذَا مَرَّ طَائِرٌ

وَمَا حُكْمُ: (كَمْ) إِذَا فُصِّلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَسْمِ بِحَشْوٍ؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهَا الْحَمْلُ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَقْدَرُهَا مُنَوَّةً؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ زُهَيْرٍ:

تَوْؤُمُ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مُحْدُوْدِيًا غَارُهَا وَقَالَ الْقُطَامِيُّ:

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتِمِلُ

وَهَلْ يَجُوزُ: (كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلٌ عَلَى عَدَمٍ)؟ وَمَا مَوْضِعُ (كَمْ) فِي هَذَا الْوَجْهِ؟ وَلِمَ قَدَّرَهُ عَلَى: كَمْ مَرَّةً؟^(٢)

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ذِي الرَّمَّةِ:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيْغَالِهِنَّ بَنَا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ

وَهَلْ يَجُوزُ عَلَى هَذَا: (كَمْ فِيهَا رَجُلٍ)؟

(١) من أمثال العرب. انظره في مجمع الأمثال ١/ ٢٧٥.

(٢) سيبويه ٢/ ١٦٥.

وقول الآخر:

فَكَمْ^(١) قَدْ فَاتَنِي بَطْلُ كَمِيٍّ وَيَاسِرُ فِتْيَةٍ سَمَحَ هُضُومُ

وهل هذا على حذف المُفسّر؟

وما الشاهد في قول الأعشى:

إِلَّا عُلالَةً أَوْ بُدَا هَةَ قَارِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةِ

ولم حمّله على الفصل^(٢)؟ ولم حمّله أبو العباس على الحذف؟

وما الشاهد في قول الشاعر:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَى وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

[١٥٩] ولم جاز الجرّ مع الفصل؟ وهل يجوز فيه الرّفْع والتّصْبُ؟ ولم جاز؟

وما الشاهد في قوله:

كَمْ فِيهِمْ مَلِكٌ أَغْرَّ وَسُوقَةٍ حَكَمَ بِأَرْدِيَةِ الْمَكَارِمِ مُحْتَبِي

وقول الآخر:

كَمْ فِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدِّسِيعَةِ مَا جِدَّ نَفَاعِ

وما حُكْمُ: (كَمْ أَتَانِي، لا رَجُلٌ ولا رَجُلَانِ)؟ ولم وَجَبَ حَمْلُ (لا رَجُلٌ)

على مَا عَمِلَ فِي (كَمْ)، ولم يَجُزْ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا تَعَمَّلُ فِيهِ (كَمْ)؟ وهل ذلك

لأنّه لا يُفَسِّرُ بِالنَّفْيِ؛ إذ النّفْيُ لا يُبَيِّنُ الْعَدَدَ بَيَانَ الْجِنْسِ؟ وهل سَبِيلُ ذَلِكَ

كَسَبِيلِ: (كَمْ عَبْدٌ لَكَ، لا عَبْدٌ ولا عَبْدَانِ)؟

ولم جاز: (كَمْ أَثْوَابٌ عِنْدَكَ) بِالْجَمْعِ فِي الْخَبَرِ، ولم يَجُزْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي

الاسْتِفْهَامِ؟ وهل ذلك لأنّه بِمَنْزِلَةِ: (لَهُ عَشْرُونَ، لا عَبْدًا ولا عَبْدَيْنِ)؟

وما حُكْمُ جَوَابِ مَنْ قَالَ: (كَمْ لَكَ عَبْدًا؟)؟ ولم^(٣) وَجَبَ أَنْ يَقُولَ: (عَبْدَانِ)

(١) في الأصل ود: (كم)، وكذا في الكتاب، واقتضاء عروض البيت.

(٢) في الأصل ود: (لم).

(٣) سيبويه ١٦٦/٢.

أَوْ (ثَلَاثَةُ أَعْبِيدَ)؟

وَلِمَ صَارَ تَفْسِيرُ الْعَدَدِ عَلَى السَّائِلِ؟ وَهَلْ يَلْزَمُ مِنْ جَوَابِ: (كَمْ عَبْدًا لَكَ؟) إِذَا قَالَ الْمَسْئُولُ: (عَبْدًا) أَوْ (عَبْدَيْنِ) عَلَى مَا عَمِلْتَ فِيهِ (كَمْ)، أَنْ يَصِيرَ الْمَسْئُولُ سَائِلًا؟ وَلِمَ وَجَبَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ (كَمْ) مُضْمَرَةً؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (كَمْ غُلَامًا لَكَ ذَاهِبٌ؟) وَلِمَ جَازَ عَلَى أَنْ يَكُونَ (لَكَ) صِفَةً (غُلَامٍ)، وَظَرْفًا لِلذَّهَابِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (كَمْ مَأْخُودٌ بِكَ) عَلَى حَذْفِ الْمُفْسِّرِ؟ وَ (كَمْ رَجُلٌ لَكَ) عَلَى الْخَبَرِ؟ وَلِمَ جَازَ: (كَمْ رَجُلٌ لَكَ صَالِحٌ)، وَلَمْ يَجْزِ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (رُبَّ؟)

الْجَوَابُ

وَكَمْ فِي الْخَبَرِ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا تَعْمَلُ فِيهِ: (رُبَّ)؛ لِأَنَّهَا نَقِضَتْهَا، فَ (رُبَّ) لِلتَّقْلِيلِ، وَ (كَمْ) لِلتَّكْثِيرِ، وَهَذَا^(١) يُوجِبُ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ فِي الْخَبَرِ، وَأَنْ تَعْمَلَ فِي النِّكَرَةِ دُونَ الْمَعْرِفَةِ، وَأَنْ يَجُوزَ عَمَلُهَا فِي الْجَمْعِ، كَمَا جَازَ فِي (رُبَّ) فِي الْخَبَرِ.

وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ أَنْ تَعْمَلَ (رُبَّ) إِلَّا فِي نِكْرَةٍ؛ لِأَنَّهَا تَقْلِيلٌ جَمَاعَةٌ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَهُ مِثْلُ اسْمٍ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا نِكْرَةً؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَكَذَلِكَ: (كَمْ) فِي الْخَبَرِ، لَوْ قُلْتَ: (رُبَّ أَثْوَابٍ عِنْدَكَ) كُنْتَ قَدْ قَلَلْتَ جَمَاعَةً، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا (أَثْوَابٌ)، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (كَمْ أَثْوَابٍ عِنْدَكَ) فَقَدْ كَثَّرْتَ جَمَاعَةً، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا أَثْوَابٌ؛ فَلِهَذَا صَلَحَ فِيهَا مَعْنَى النِّكَرَةِ، وَلَمْ يَصْلُحْ مَعْنَى الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ لِلشَّيْءِ بِعَيْنِهِ مِنْ غَيْرِ شَرِكَةٍ.

وَ (كَمْ) اسْمٌ، وَ (رُبَّ) [ظ ١٥٩] حَرْفٌ؛ لِأَنَّ (كَمْ) لِلْعَدَدِ، وَمَعْنَاهَا فِي نَفْسِهَا؛ وَلِذَلِكَ صَلَحَ أَنْ تَكُونَ فَاعِلَةً، وَمَفْعُولَةً، وَظَرْفًا، وَمُبْتَدَأَةً لِيُخْبَرَ عَنْهَا،

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَهَلْ).

وَلَمْ يَجْزْ^(١) مِثْلُ ذَلِكَ فِي (رُبَّ)؛ لَأَنَّهَا تَقْلِيلٌ عَدَدٍ، مَعْنَاهَا فِيمَا اتَّصَلَتْ بِهِ. وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ: (كَمْ رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ)، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ: (رُبَّ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ).

وَيَجُوزُ فِي قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ النَّصْبُ بِـ (كَمْ) فِي الْخَبَرِ، وَ[الْجَرُّ]^(٢) أَحْسَنُ؛ لِأَنَّهُ يَتَبَيَّنُ الِاسْتِفْهَامُ مِنَ الْخَبَرِ بِالنَّصْبِ فِي الِاسْتِفْهَامِ، وَالْجَرُّ فِي الْخَبَرِ، فَهَذَا أَحْسَنُ وَأَوْلَى. وَإِنَّمَا أَجْزَأُ الْوَجْهَ الْآخَرَ عَلَى أَنْ يَصْحَبَ الْكَلَامَ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى فِي الْكَلَامِ الْقَائِمِ بِنَفْسِهِ فِي الْبَيَانِ عَنْ مَعْنَاهُ أَحْسَنُ إِذَا اسْتَوَتْ الْأَحْوَالُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَإِنَّمَا قُلْنَا: (إِذَا اسْتَوَتْ الْأَحْوَالُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ)؛ لِثَلَاثٍ يَعْتَرِضُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ مَا يُحَذِّفُ لِلِإِجْزَاءِ اتِّكَالًا عَلَى دَلَالَةِ الْحَالِ، فَقَدْ يَكُونُ هَذَا لِإِجْزَائِهِ أَحْسَنَ، وَإِنْ كَانَ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ فِي الْبَيَانِ عَنْ مَعْنَاهُ دُونَ الْحَالِ الَّتِي صَحِبَتْهُ، وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ لِثَلَاثٍ يَتَكَرَّرُ ذِكْرُ الْكَلِمَةِ تَكَرُّبًا يُمَلُّ، وَيَتَعَيَّبُ بِهِ الْكَلَامُ، فَلَا تَسْتَوِي الْأَحْوَالُ لِهَذِهِ الْعِلَلِ، فَأَمَّا إِذَا اسْتَوَتْ الْأَحْوَالُ فَالْكَلَامُ الَّذِي يَقُومُ بِنَفْسِهِ فِي الْبَيَانِ عَنْ مَعْنَاهُ أَحْسَنُ.

وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ ضَبَّةَ:

٥٠٠. إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرَّةُ وَالْفَتَاءُ^(٣)

فَهَذَا عَلَى إثْبَاتِ النُّونِ وَنَصْبِ الْمُفَسِّرِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ النُّونَ تَجْرِي مَجْرَى التَّنْوِينِ؛ لِأَنَّهَا عَوَضٌ مِنْهَا، وَهِيَ عَارِضَةٌ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمِ عَلَى وَاحِدِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ نُونُ: (عَشْرِينَ)؛ لِأَنَّهَا لَازِمَةٌ لَيْسَتْ جَارِيَةً عَلَى الْوَاحِدِ، وَيَجُوزُ عَلَى هَذَا: (ثَلَاثَةُ أَثْوَابًا).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(١) في الأصل ود: (يجوز).

(٣) مر البيت سابقًا. انظر تخريج الشاهد رقم (٢١٨). وقد نسب في الموضع السابق للربيع بن ضبع الفزاري.

وَقَالَ الْآخَرُ:

٥٠١ أَنْعَتْ عَيْرًا مِنْ حَمِيرِ خَنْزَرَةٍ

فِي كُلِّ عَيْرٍ مَائَتَانِ كَمَرَةٌ^(١)

فَأَثَبَتِ الثُّونَ وَنَصَبَ الْمُفْسِّرَ.

وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

٥٠٢ كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فِدْعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي^(٢)

فهذا شاهدٌ في النَّصْبِ بِـ (كَمْ) في الخبرِ، مَسْمُوعٌ هكذا من الْفَرَزْدَقِ وَغَيْرِهِ. وَيَجُوزُ فِي هَذَا الْبَيْتِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ^(٣):

- الْجَرُّ عَلَى [الْخَبَرِ]^(٤)، هَذَا الْأَكْثَرُ، وَمَا هُوَ أَحْسَنُ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

- وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى حَذْفِ الْمُفْسِّرِ [١٦٠]، كَأَنَّهُ قَالَ: كَمْ مَرَّةً عَمَّةٌ لَكَ؟

وَمَوْضِعُ (كَمْ) إِذَا رَفَعَ (عَمَّةٌ) نَصْبٌ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَعِشْرِينَ مَرَّةً عَمَّةٌ لَكَ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي. وَفِي الْوَجْهَيْنِ الْآخَرَيْنِ مَوْضِعُهَا رَفْعٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَعِشْرُونَ عَمَّةً قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي.

وَلَا يَجُوزُ مَذْهَبُ بَعْضِهِمْ فِي أَنَّ (كَمْ) عَلَى كُلِّ حَالٍ مُنَوَّنةٌ^(٥)، إِلَّا أَنَّ الَّذِي

(١) هذا من الرجز، قائله مجهول، وهو من شواهد سيبويه ٢٠٨/١، ١٦٢/٢، والمخصص ١٩٨/٥، وعلل النحو ٥١٣، وتحصيل عين الذهب ٢٩٨، وضرورة الشعر للقرظي ٢١٦، وابن يعيش ١٤/٦، واللسان (خنزر). وهناك رجز شبيه به منسوب إلى الأعور بن براء الكلابي، وهو في ابن السيرافي ١٧٦/١، وفرحة الأديب ٦٦:

أَنْعَتْ أَعْيَارًا وَرَدْنَ أَحْمَرَ

وَكُلَّ عَيْرٍ مَبْطُنٌ بَعِشْرَهُ

فِي كُلِّ عَيْرٍ أَرْبَعُونَ كَمَرَهُ

(٢) البيت من الكامل، وقد مرَّ سابقًا. انظر الشاهد رقم (٤٣٩).

(٣) الوجه الأول هو النصب على لغة تميم، وهو الشاهد في البيت كما ذكر.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) هذا قول لبعضهم في سيبويه ١٦٢/٢، والمقتضب ٦١/٣، وشرح السيرافي ٤٨٦/٢.

جَرُّوا فِي الْخَبَرِ أَضْمَرُوا (مِنْ)، كَمَا يُضْمَرُونَ (رُبَّ) مِنْ قَبْلِ أَنْ إِضْمَارَ الْجَارِ
مَعَ إِعْمَالِهِ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِعَوَضٍ مِنَ الْجَارِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ نَادِرٌ، لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ،
وَحَذْفُهُ يَجْرِي مَجْرَى حَذْفِ حَرْفٍ مِنْ نَفْسِ الْأِسْمِ؛ فَلِذَلِكَ ضَعُفَ، وَلَمْ يَجْزِ
إِلَّا عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ الَّذِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِمْ: (لَا أَبُوكَ)، فَهَذَا قَدْ حُذِفَ
مِنْهُ لَامُ الْجَرِّ وَلَامُ الْمَعْرِفَةِ؛ لِكَثْرَتِهِ فِي الْكَلَامِ، وَأَنَّهُ لَا نَظِيرَ لَهُ فِيمَا
يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِمَّا يَكْثُرُ فِي الْكَلَامِ.

وَجَوَّزَ الْخَلِيلُ فِي قَوْلِهِمْ: (لَقِيتُهُ أُمْسٍ) أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُهُ: لَقِيتُهُ
بِالْأُمْسِ^(١)، وَلَكِنَّهُ حُذِفَ. وَضَعَفَ ذَلِكَ سَبَبُوهُ بِقَوْلِهِمْ: (ذَهَبَ أُمْسٍ)^(٢)
بِمَا فِيهِ^(٣)، وَقَدْ حُكِيَ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكُسْرِ^(٤)، وَهَذَا هُوَ
الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ حَذْفَ حَرْفِ الْجَرِّ يَضْعُفُ عَلَى مَا بَيَّنَّا مَعَ قَوْلِهِمْ: (ذَهَبَ أُمْسٍ
بِمَا فِيهِ).

وَقَالَ الْعَنْبَرِيُّ:

٥٠٢. وَجَدَاءٌ مَا يُرْجَى بِهَا ذُو قَرَابَةٍ لِعَظْفٍ وَمَا يَخْشَى السُّمَاءَ رَبِيبُهَا^(٥)

فَحَذَفَ (رُبَّ)، وَجَعَلَ الْوَاوَ عَوَضًا مِنْهَا، وَكَذَلِكَ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:

٥٠٤. وَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَثِيْبًا فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُغِيلٍ^(٦)

(١) سيبويه ١٦٢/٢ - ١٦٣.

(٢) سيبويه ١٦٤/٢.

(٣) سيبويه ١٦٣/٢.

(٥) البيت من الطويل، وهو للعنبري في سيبويه ١٦٣/٢، ٤٩٨/٣، وتحصيل عين الذهب ٢٩٩. وهو بلا نسبة في الكامل ١٠١/٣، والمخصص ٧٢/٤، والنكت للأعلم ٥٢٨/١.

(٦) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٢، وانظر سيبويه ١٦٣/٢، والزاهر ٢٣٢/١، وتحصيل عين الذهب ٢٩٩، والمخصص ٨٩/٥، وشرح الكافية الشافية ٨٢١/٢، ومنهج السالك ٧٩٧. وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ٤٧٤/٣، ٤٣٦/٤، والمحصل ٧١٢. وقد جاء في بعض المصادر برواية: (محول)، وهي رواية الديوان. ورواية كتاب سيبويه: (ومثلك بكراً قد طرقت وثيباً)، والغيل: اللبن الذي تُرْضَعُهُ الْمَرْأَةُ وَلَدَهَا وهي تجامع، وأَغْيَلْتَهُ: سَقْتَهُ الْغَيْلَ، الَّذِي هُوَ لَبَنُ الْمَاتِيَةِ أَوْ لَبَنُ الْحُبْلَى، فَهِيَ مُغِيلٌ وَمُغِيلٌ.

وَقَوْلِ الْآخِرِ:

٥٠٥ وَمِثْلِكَ رَهْبَى قَدْ تَرَكْتُ رَذِيَّةً تُقَلِّبُ عَيْنَيْهَا إِذَا مَرَّ طَائِرٌ^(١)

وَقَدْ رُوِيَ بِالنَّصْبِ وَالْجَرِّ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ.

و (كَمْ) إِذَا فُصِّلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَسْمِ بِحَشْوٍ حُمِلَتْ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يُقَدِّرُهَا مُنَوَّنَةً؛ لِأَنَّ الْفَصْلَ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ.

وَقَالَ زُهَيْرٌ:

٥٠٦ تَوْمٌ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مُحْدُوذِيًا غَارُهَا^(٢)

وَقَالَ الْقَطَامِيُّ:

٥٠٧ كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِفْتَارِ أَحْتَمِلُ^(٣)

وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ (نَالَنِي). وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْجَرُّ لِلْفَصْلِ بِمَا لَيْسَ بِظَرْفٍ. وَمَوْضِعُ (كَمْ) إِذَا [ظ ١٦٠] رُفِعَ (فَضْلٌ) نَصْبٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: كَمْ مَرَّةً نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلٌ؟ وَمَوْضِعُهَا عَلَى الْوَجْهِ الْآخِرِ رَفْعٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَعِشْرُونَ فَضْلًا نَالَنِي مِنْهُمْ؟

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي الريس الثعلبي في ابن السيرافي ٥/٢. وهو لبعض الأعراب في البيان والتبيين ٥٣١/١. وهو بلا نسبة في سيبويه ١٦٤/٢، والمحكم ٣١٠/٤، وتحصيل عين الذهب ٣٠٠، والنكت للأعلم ٥٢٩/١.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لزهير بن أبي سلمى في جمل الخليل ١٢٤، وسيبويه ١٦٥/٢، والأصول ٣١٩/١، وتحصيل عين الذهب ٣٠٠، والنكت للأعلم ٥٢٩/١، وابن يعيش ١٣١/٤، والمقاصد الشافية ٣٠٨/٦، وليس في ديوانه. وقيل: هو لكعب بن زهير، انظر شرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٩٧. وقيل: هو للأعشى، انظر المحتسب ١٣٨/١. وهو بلا نسبة في الإيضاح العسدي ٢٣٩، والإنصاف ٣٠٦/١، وشرح عمدة الحافظ ٥٣٥/١، والموشح ٤٤٠.

(٣) البيت من البسيط، وهو للقطامي في ديوانه ٣٠، وانظر سيبويه ١٦٥/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٠١، والنكت للأعلم ٥٣٠/١، وابن يعيش ١٣١/٤. وهو بلا نسبة في المقتضب ٦٠/٣، وأمالى ابن الحاجب ٣٨٣/١، والبدیع في علم العربية ٦٥٣/١، والتبيين ٤٣٠، وشرح الرضي ١٥٦/٣، والموشح ٤٣٩، والمساعد ١١١/٢، ١١٣. وقد جاء في كثير من مصادره برواية: (أجتمل) بالجيم المعجمة، ورواية الخوارزمي في التخمير: (أحتول).

وَقَالَ ذُو الرِّمَّةِ:

٥٠٨ كَانَ أَصْوَاتٌ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا وَأَوَّخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ^(١)
فِيَجُوزُ عَلَى هَذَا: (كَمْ فِيهَا رَجُلٍ)، وَلَا يَجُوزُ: (كَمْ أَكْرَمَنِي رَجُلٍ)، وَلَا:
(كَمْ ضَرَبْتُ رَجُلٍ).
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٥٠٩ فَكَمْ قَدْ فَاتَنِي بَطْلٌ كَمِيٍّ وَيَاسِرُ فِتْنَةٍ سَمَحَ هَضُومٌ^(٢)
فهذا عَلَى حَذْفِ الْمُفَسِّرِ.
وَقَالَ الْأَعْشَى:

٥١٠ إِلَّا عُلالَةً أَوْ بُدَا هَةَ قَارِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةِ^(٣)
فهذا عِنْدَ سِبْوَئِهِ عَلَى الْفَصْلِ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِلَّا عُلالَةً قَارِحٍ أَوْ بُدَاهَةً^(٤).
وَحَمَلَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ عَلَى الْحَذْفِ^(٥)، وَكِلَاهُمَا جَائِزٌ.
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٥١١ كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَى وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ^(٦)

(١) مر البيت سابقًا. انظر تخريج الشاهد رقم (١٧٥).

(٢) البيت من الوافر، وهو للأشهب بن رميلة في ابن السيرافي ٧/٢، وفرحة الأديب ١٨٨. وهو بلا نسبة في سيبويه ١٦٦/٢، والمقتضب ٦٢/٣، وتحصيل عين الذهب ٣٠١، والنكت للأعلم ١/٥٣٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٩. وفي الأصل ود: (كم)، وكذا في الكتاب، وجملة من المصادر، واقتضاء عروض البيت.

(٣) مر البيت سابقًا. انظر تخريج الشاهد رقم (١٨٢).

(٤) سيبويه ١٦٦/٢. (٥) المقتضب ٤/٢٢٨.

(٦) البيت من الرمل، وهو لأنس بن زنيم في الحلل (إمام) ١٧٧، والمقاصد النحوية ٣/٤٥٥. ونسب لعبد الله بن كزيب في الحماسة البصرية ١٠/٢. وهو لأبي الأسود الدؤلي في شمس العلوم ٩/٥٧١٠. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ٩٧، وسيبويه ١٦٧/٢، والمقتضب ٦١/٣، والأصول ١/٣٢٠، والجمل للزجاجي ١٣٦، والتعليقة للفارسي ٣٠٧، والمسائل المثورة ٨٢، وابن السيرافي ٢/٤٤، وتحصيل عين الذهب ٣٠٢، والنكت للأعلم ١/٥٣٠، وابن يعيش ٤/١٣٢، والتبيين للعكبري ٤٣٠، وشرح الرضي ٣/١٥٥.

فهذا عَلَى جَرِّ الْمُفَسِّرِ مَعَ الْفَضْلِ بِالظَّرْفِ، وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ عَلَى مَا بَيْنَا قَبْلَ.

وَقَالَ آخَرُ:

٥١٢ كَمْ فِيهِمْ مَلِكٌ أَغَرَّ وَسُوقَةٌ حَكَمَ بِأَرْذِيَةِ الْمَكَارِمِ مُحْتَبِي^(١)

فهذا عَلَى جَرِّ الْمُفَسِّرِ مَعَ الْفَضْلِ بِالظَّرْفِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ:

٥١٣ كَمْ فِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ سَيِّدٌ ضَخَمَ الدَّسِيعَةَ مَا جَدِ نَفَاعِ^(٢)

وَتَقُولُ: (كَمْ أَتَانِي، لَا رَجُلٌ وَلَا رَجُلَانِ) بِالرَّفْعِ عَلَى حَمْلِهِ عَلَى مَا عَمِلَ فِي (كَمْ)، وَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى عَمَلِ (كَمْ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُفَسِّرُ الْعَدَدَ بِالنَّفْيِ، لَا يَجُوزُ: (عِشْرُونَ لَا دِرْهَمًا)؛ لِأَنَّ الْعَدَدَ يَفْتَضِي مُبَيَّنًا لَهُ بِالْجِنْسِ، وَالنَّفْيُ لَيْسَ كَذَلِكَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّصِلَ بِهِ النَّفْيُ عَلَى التَّفْسِيرِ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّصِلَ الْمَفْعُولُ بِالْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَلَا يَقْتَضِيهِ، فَلَا يَنْعَقِدُ بِهِ، فَكَذَلِكَ النَّفْيُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْعَدَدُ، وَلَا يَقْتَضِيهِ، وَإِنَّمَا يَقْتَضِي مَا يُبَيِّنُ مِنْ أَيِّ جِنْسٍ هُوَ، وَالنَّفْيُ لَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَقَدْ ضُرِبَ لِهَذَا مَثَلٌ يَدُلُّ عَلَى^(٣) قُبْحِهِ، فَقِيلَ^(٤): هُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَالَ لِلطَّبَّيْبِ:

(١) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ٦١ / ١ برواية: (كم في من ملك)، وانظر ابن السرياني ٣٤٨ / ١. وهو بلا نسبة في سيبويه ١٦٧ / ٢، وتحصيل عين الذهب ٣٠٢، والنكت للأعلم ٥٣١ / ١، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٣، والمقاصد الشافية ٣٠٩ / ٦.

(٢) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ابن يعيش ١٣٢ / ٤، والمقاصد النحوية ٤٥٤ / ٣، والخزانة ٤٧٦ / ٦، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في سيبويه ١٦٨ / ٢، والمقتضب ٦٢ / ٣، وتحصيل عين الذهب ٣٠٣، والنكت للأعلم ٥٣١ / ١، والإنصاف ٣٠٤، وشرح الكافية الشافية ١٧٠٩ / ٤، وشرح الرضي ١٥٦ / ٣، والموشح ٤٤١.

(٣) قوله: (على) ساقط من د.

(٤) هذا مثل منقول في محاوراة مع ثعلب. قال ياقوت في معجم الأدباء ٥٤٤ / ٢: « حدث الصولي قال: كنا عند أبي العباس أحمد بن يحيى، فقال له رجل: (المسجد) هذا المعروف، فما المصدر؟ قال: مصدره (السجود)، قال: فعرفني ما لا يجوز من ذا، فقال: لا يقال: (مسجد)، وضحك، وقال: هذا يطول إن وصفنا ما لا يجوز، وإنما يوصف الجائز ليدل على أن غيره لا يجوز. ومثل ذلك أن ابن ماسويه وصف لإنسان دواء ثم قال له: كل الفروج وشيئا من الفاكهة، فقال: أريد أن تخبرني بالذي لا أكل، =

أَيَّ شَيْءٍ لَا أَكُلُ؟ فَقَالَ لَهُ: أَوَّلُ الْأُمُورِ لَا تَأْكُلْنِي وَلَا حِمَارِي، ثُمَّ تَنْظُرُ بَعْدَ ذَلِكَ فِيمَا لَا تَأْكُلُ، فِهَذَا مَعْنَى فَاسِدٌ [١٦١] مَرْدُودٌ، وَهُوَ نَظِيرُ التَّفْسِيرِ بِالنَّفْيِ.

وَتَقُولُ: (كَمْ عَبْدٌ لَكَ، لَا عَبْدٌ وَلَا عَبْدَانِ)، فَتَرْفَعُ^(١) عَلَى مَوْضِعِ (كَمْ)، وَلَا يَجُوزُ الْجَرْ عَلَى مَا عَمِلْتَ فِيهِ (كَمْ)؛ لِأَنَّهُ عَلَى التَّكْثِيرِ، وَ (كَمْ) هِيَ الَّتِي أَوْجَبَتْ التَّكْثِيرَ، فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَيْهَا، كَمَا يُحْمَلُ عَلَيْهَا فِي الِاسْتِفْهَامِ، إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: (كَمْ عَبْدًا لَكَ؟)، فَيَقُولُ الْمُجِيبُ: (عَبْدَانِ أَوْ ثَلَاثَةُ أَعْبِدٍ) بِالرَّفْعِ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ: (عَبْدٌ)، وَلَا يَجُوزُ بِالنَّصْبِ عَلَى الْمُفْسَّرِ؛ لِمَا بَيَّنَّا؛ وَلِأَنَّهُ يَصِيرُ الْمَسْئُولُ سَائِلًا؛ إِذْ يُقَدَّرُ الْعَامِلُ فِي كَلَامِهِ، وَهُوَ (كَمْ)، فَلَا يَصْلُحُ مِثْلُ هَذَا بِالْحَمْلِ عَلَى مَا عَمِلْتَ فِيهِ: (كَمْ)^(٢). [ظ ١٦١].

[الجزء الثاني والعشرون من شرح كتاب سيبويه، إملأه أبي الحسن علي بن عيسى النخوي رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ^(٣)
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، رَبِّ تَمِّمْ بِجُودِكَ^(٤)]

وَتَقُولُ: (كَمْ أَثْوَابٍ عِنْدَكَ) بِالْجَمْعِ فِي الْخَبَرِ، وَلَا يَجُوزُ: (كَمْ أَثْوَابًا عِنْدَكَ؟) فِي الِاسْتِفْهَامِ، كَمَا لَا تَقُولُ: (أَعِشْرُونَ أَثْوَابًا عِنْدَكَ؟).

وَتَقُولُ: (كَمْ لَا رَجُلٌ عِنْدَكَ وَلَا رَجُلَانِ)، وَلَا يَجُوزُ بِالنَّصْبِ فِي الِاسْتِفْهَامِ، وَلَا الْخَبَرِ عَلَى إِعْمَالِ (كَمْ)؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّهُ لَا يُفَسَّرُ الْعَدَدُ بِالنَّفْيِ؛ لِأَنَّهُ يُقْتَضِي جِنْسًا يُمَيِّزُهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَالنَّفْيُ لَيْسَ بِجِنْسٍ يُمَيِّزُهُ مِنْ غَيْرِهِ، فَلَوْ قُلْتَ: (لَكَ عِشْرُونَ لَا عَبْدًا وَلَا عَبْدَيْنِ) لَمْ يَجُزْ، وَتَفْسِيرُ الْعَدَدِ عَلَى

= فقال: لا تأكلني ولا حماري ولا غلامي، واجمع كثيرًا من القراطيس وبكر إليّ، فإن هذا يكثر إن وصفته

لك. وانظر الوافي بالوفيات ١٥٨/٨.

(١) في د: (رفع).

(٢) بعده في الأصل: (يتلوه إن شاء الله تعالى: وتقول: كم أثواب عندك. الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا. وحسبنا الله ونعم الوكيل).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي تجزئة الأصل الموجودة في نسخة فيض الله.

(٤) قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بجودك) ليس في د.

السَّائِلِ فِي الْأَصْلِ لِيَقَعَ جَوَابُ الْمَسْئُولِ عَلَى حَدِّ مَا سَأَلَ عَنْهُ السَّائِلُ.

و (كَمْ) لَا تَعْمَلُ مُضْمَرَةً؛ لِضَعْفِهَا عَنْ مَنَزَلَةِ الْفِعْلِ الَّذِي يَعْمَلُ مُضْمَرًا.
وَتَقُولُ: (كَمْ غُلَامًا لَكَ ذَاهِبٌ؟) عَلَى أَنَّ (لَكَ) صِفَةُ (غُلَامٍ)، وَ (ذَاهِبٌ)
خَبَرٌ (كَمْ). وَيَجُوزُ: (كَمْ غُلَامًا لَكَ ذَاهِبًا؟) عَلَى صِفَةِ (غُلَامٍ) بِ (ذَاهِبٍ)،
وَيَجُوزُ عَلَى الْحَالِ مِمَّا فِي (لَكَ).

وَتَقُولُ: (كَمْ مَأْخُودٌ بِكَ) عَلَى حَذْفِ الْمُفَسِّرِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (كَمْ مَرَّةً
مَأْخُودٌ بِكَ). وَتَقُولُ: (كَمْ رَجُلٌ لَكَ) عَلَى الْخَبَرِ.

وَيَجُوزُ: (كَمْ رَجُلٌ لَكَ صَالِحٌ) عَلَى حَذْفِ الْمُفَسِّرِ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي
(رُبَّ)؛ لِأَنَّهُ حَرْفٌ لَا يُخْبَرُ عَنْهُ.



بَابُ مَا جَرَى مَجْرَى (كَمْ)

في الاستفهام (*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِيمَا جَرَى مَجْرَى (كَمْ) فِي الاسْتِفْهَامِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِيمَا يَجْرِي مَجْرَى (كَمْ) فِي الاسْتِفْهَامِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا الَّذِي يَجْرِي مَجْرَى (كَمْ) فِي الاسْتِفْهَامِ؟ وَهَلْ هُوَ عَدَدٌ مُبْهَمٌ مُرَكَّبٌ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى (كَمْ) فِي الْخَبَرِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُرَكَّبٌ بِمَنْزِلَةِ: (أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا)، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ عَدَدٍ فِيهِ نُونٌ، كَمَا صَارَ (أَحَدَ عَشَرَ)؟ وَمَا حُكْمُ: (لَهُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا)؟ وَلِمَ وَجَبَ نَصْبُ الْمُفَسِّرِ فِيهِ وَلَمْ يَجْزُ جَرُّهُ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ: (لَهُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا)، وَبَيْنَ: (لَهُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا)؟ وَمِنْ أَيْنَ دَخَلَهُ الْإِبْهَامُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ أَصْلَهُ (ذَا)، وَ (ذَا) مُبْهَمٌ، إِلَّا أَنَّهُ هَاهُنَا لِلْعَدَدِ خَاصَّةٌ؟ وَهَلْ كَافُ التَّشْبِيهِ أَخْرَجَهُ إِلَى الْإِخْتِصَاصِ بِالْعَدَدِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: لَهُ كَذَا الْعَدَدُ دِرْهَمًا، فَهُوَ مُبْهَمٌ؛ لِإِحْتِمَالِهِ كُلِّ ضَرْبٍ مِنْ ضُرُوبِ الْعَدَدِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقُومَ بِنَفْسِهِ فِي الْبَيَانِ عَنْ مَعْنَاهُ، حَتَّى يَأْتِيَ مَا يُفَسِّرُهُ؟ وَمِنْ [١٦٢] أَيْنَ دَخَلَهُ مَعْنَى الْكِنَايَةِ حَتَّى صَارَ بِمَنْزِلَةِ: (فَلَانِ)، وَبِمَنْزِلَةِ: (كَانَ مِنَ الْأَمْرِ ذِيَّةً وَذِيَّةً)، وَ (ذِيَّتَ وَذِيَّتَ)، وَ (كَيْتَ وَكَيْتَ)؟

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ١٧٠: « هذا باب ما جرى مجرى كم من الاستفهام ».

(١) في الأصل ود: (وكذا)، وكذا يقتضي السياق.

وَمَا الْكِنَايَةُ؟ وَهَلْ هِيَ صِيغَةٌ مُبْهَمَةٌ مُضْمَنَةٌ بِمَعْنَى غَيْرِهَا مِنَ الْكَلَامِ؟ وَلِمَ جَارَ أَنْ تَكُونَ الْكِنَايَةُ فِي الْمُظْهَرِ وَالْمُضْمَرِ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؟ وَهَلْ الْكِنَايَةُ فِي الْمُضْمَرِ كَالْكِنَايَةِ فِي الْمُظْهَرِ، إِلَّا أَنَّ الْمُضْمَرَ بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنَ الْأَسْمِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمُظْهَرُ؟

وَهَلْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ: (لَهُ عَدَدٌ ذَا دِرْهَمًا)، أَوْ بِمَنْزِلَةِ: (لَهُ كَالْعَدَدِ دِرْهَمًا)، إِلَّا أَنَّ الْكَافَ كِنَايَةٌ عَنِ الْعَدَدِ؛ لِأَنَّهَا لِلتَّشْبِيهِ، فَمَا أَشَبَّهَ الْعَدَدَ عَدَدٌ؛ فَلِهَذَا كُنِيَ بِهَا عَنِ الْعَدَدِ؟

وَمَا حُكْمُ: (كَأَيِّنَ رَجُلًا)؟ وَلِمَ صَارَ بِمَنْزِلَةِ: (كَمْ رَجُلًا؟) فِي التَّكْثِيرِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (أَيًّا) لِتَفْصِيلِ الْعَدَدِ عَلَى الْإِبْهَامِ، إِذَا لَمْ يُصَفْ، وَدَخَلَتِ الْكَافُ كَمَا دَخَلَتْ فِي (كَذَا)؛ لِتَدُلَّ عَلَى الْعَدَدِ الْمُبْهَمِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: عَدَدُ التَّفْصِيلِ الَّذِي يُفْهَمُ بِهِ (أَيُّ)؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (كَأَيِّنَ قَدْ أَتَانِي رَجُلًا)؟ وَلِمَ جَارَ الْفَضْلُ بَيْنَ الْمُفَسِّرِ وَبَيْنَ (كَأَيِّنَ) بِالْفِعْلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ (كَمْ)؟ وَلِمَ كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهِمَا (مِنْ)، وَلَمْ يَجِبْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (كَمْ)؟

وَهَلْ هِيَ أَحَقُّ بِالْحَرْفِ الَّذِي يَدْخُلُ لِلتَّفْسِيرِ؛ لِشِدَّةِ الْإِبْهَامِ بِالنَّقْلِ وَالتَّرْكِيبِ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَكَايِنَ مِنْ قَرْيَةٍ﴾ [الحج: ٤٨]؟ وَهَلْ كُلُّ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ بِ (مِنْ) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ عَمْرِو بْنِ شَأْسٍ:

وَكَايِنَ رَدَدْنَا عَنْكُمْ مِنْ مُدَجِّجٍ يَحِيءُ أَمَامَ الْأَلْفِ يَزِيدِي مُقَنَّنَا

وَمِنْ أَيْنَ صَارَ (كَأَيِّنَ) كَالْمِثْلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ اسْتَعْمِلَ فِي أَوَّلِ حَالِهِ مَعَ دَلِيلٍ صَحْبِهِ يُنْبِئُ عَنْ أَنَّ الْكَافَ لِلْعَدَدِ، ثُمَّ كَثُرَ كَمَا يَكْثُرُ الْمِثْلُ، فَيَجْرِي عَلَى الْحَدِّ الْأَوَّلِ مَعَ الْاسْتِغْنَاءِ عَنِ السَّبَبِ الَّذِي صَحِبَ الْكَلَامَ الْأَوَّلَ؟

وَمَا حُكْمُ: (وَلَا سَيِّمًا زَيْدٍ)؟ وَلِمَ دَخَلَ: (لَا سَيِّمًا زَيْدٍ) فِي هَذَا الْبَابِ؟

وَهَلْ ذَلِكَ لِلزُّومِ التَّوَكُّيدِ بِـ (مَا) كَلَزُومِهِ بِـ (مِنْ)؟

وَمَا التَّوَكُّيدُ الَّذِي يَلْزَمُ؟ وَمَا التَّوَكُّيدُ الَّذِي لَا يَلْزَمُ؟ وَهَلْ الَّذِي يَلْزَمُ هُوَ الَّذِي يَصِيرُ عَوَضًا مِنْ ذَهَابِ شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ؟

وَلِمَ أَجَازَ حَذْفَ (مِنْ)، وَ (مَا) مِنْ (كَأَيِّنْ)، وَ (لَا سِيَّمَا)؟

وَلِمَ أَجَازَ فِي (كَأَيِّنْ) الْجَرَّ بِهَا عَلَى إِضْمَارِ (مِنْ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِقُوَّةِ ذِكْرِ (مِنْ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؟ وَلِمَ خَالَفَ فِي هَذَا أَبُو الْعَبَّاسِ، وَقَالَ: حَرَفُ الْجَرِّ لَا يُضْمَرُ؟

وَمَا نَظِيرُ: (كَأَيِّنْ) فِي التَّرْكِيبِ مِنْ قَوْلِهِمْ: (كَأَنَّ)؟ وَلِمَ وَجَبَ [ظ ١٦٢] فِي (كَأَنَّ) أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا كَانَتْ لِتَشْبِيهِ مَا قَبْلَهَا بِمَا بَعْدَهَا، فَنُقِلَتْ بِالتَّرْكِيبِ إِلَى شَبِيهِ الْأَسْمِ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ بِالْخَبَرِ فِي قَوْلِكَ: (كَأَنَّ زَيْدًا الْأَسَدَ)، فَهِيَ ^(١) قَبْلُ تُشَبَّهُ مَا قَبْلَهَا بِمَا بَعْدَهَا، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ كَالْأَسَدِ)؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِيمَا يَجْرِي مَجْرَى (كَمْ) فِي الاسْتِفْهَامِ تَفْسِيرُهُ بِالنَّكِرَةِ الْمَنْصُوبَةِ؛ لِأَنَّهُ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ. وَلَا يَجُوزُ يَجْرِي مَجْرَاهَا فِي الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ التَّرْكِيبَ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ، كَمَا يَمْنَعُ فِي: (أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا)، وَأَخَوَاتِهِ. وَالَّذِي يَجْرِي مَجْرَى (كَمْ) فِي الاسْتِفْهَامِ عَدَدٌ مُبْهَمٌ مُرَكَّبٌ.

وَتَقُولُ: (لَهُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا)، فَتَنْصِبُ الْمُفَسَّرَ، وَلَا يَجُوزُ جَرُّهُ؛ لِأَنَّ الْعَدَدَ مُرَكَّبٌ، وَإِذَا قُلْتَ: (لَهُ كَذَا كَذَا^(٢) دِرْهَمًا) فَقَدْ وَقَعَ الْإِقْرَارُ بِـ (أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا)، وَإِذَا قُلْتَ: (لَهُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا) فَقَدْ وَقَعَ الْإِقْرَارُ بِـ (أَحَدٍ وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَدَدًا مُبْهَمًا^(٣) يُكْنَى بِهِ عَنِ الْعَدَدِ الْمَوْضِحِ قُدِّرَ عَلَى أَقَلِّ

(١) فِي د: (وَهِيَ). (٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَكَذَا)، وَهَذَا مَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

(٣) قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَدَدًا مُبْهَمًا) سَاقِطٌ مِنْ د.

مَا يُفَسِّرُ تَفْسِيرَ الْمُرَكَّبِ مَعَ اسْمٍ آخَرَ، أَوْ نُونٍ مُتَحَرِّكَةٍ، وَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُوجَّهَ عَلَى مَعْنَى: أَحَدَ عَشَرَ وَأَحَدَ عَشَرَ دَرَهَمًا، فَيَكُونُ الْإِقْرَارُ بِاثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ دَرَهَمًا؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُقَدَّرَ بِأَقْلَ الْعَدَدَيْنِ الَّذِي يُفَسِّرُ بِالنِّكَرَةِ الْمَنْصُوبَةِ.

وإِنَّمَا دَخَلَهُ مَعْنَى الْإِبْهَامِ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ [(ذَا)] ^(١) الَّذِي يَصْلُحُ لِكُلِّ حَاضِرٍ، وَيَحْتَاجُ إِلَى إِشَارَةٍ تَصْحُبُهُ، تَبَيَّنَ عَنْ مَعْنَاهُ، فَصَارَ لِلْعَدَدِ مُدْخَلًا عَلَيْهِ بِاحْتِمَالِهِ فِي أَصْلِهِ لَهُ، وَدَخَلَتِ الْكَافُ لِلتَّقْرِيبِ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ، وَذَلِكَ إِبْهَامٌ عَلَى إِبْهَامٍ.

وَالْكَافُ أَذْنَتْ بِمَعْنَى الْكِنَايَةِ؛ لِأَنَّهَا تَقْرِبُ مِنَ الْمَعْنَى الَّذِي كُنِيَ عَنْهُ، وَالْمَعْنَى الَّذِي كُنِيَ عَنْهُ تَحْقِيقٌ، فَصَارَ الْمُبْهَمُ مِنَ الْعَدَدِ كِنَايَةً عَنِ الْمَوْضَحِ مِنْهُ كَالْكِنَايَةِ بِـ (فُلَانٍ) عَنِ الْاسْمِ الْعَلَمِ، وَكَالْكِنَايَةِ بِـ (ذَيْتَ وَذَيْتَ) عَنِ الْحَدِيثِ الْمُبَيَّنِّ.

وَالْكِنَايَةُ صِيغَةٌ مُبْهَمَةٌ مُضْمَنَةٌ بِمَعْنَى غَيْرِهَا مِنَ الْكَلَامِ، وَهِيَ فِي الْمُضْمَرِ وَالْمُظْهَرِ سَوَاءٌ إِلَّا بِمِقْدَارِ أَنَّ الْمُضْمَرَ كَالْجُزْءِ مِنَ الْكَلِمَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمُظْهَرُ.

وَتَقْدِيرُ: (لَهُ كَذَا وَكَذَا دَرَهَمًا) : لَهُ كَالْعَدَدِ دَرَهَمًا، فَهَكَذَا قَدَرَهُ سَيَبَوِيهِ ^(٢)، كَأَنَّهُ قَالَ: لَهُ كَذَا الْعَدَدُ دَرَهَمًا، وَحَذَفَ الصِّفَةَ، وَقَدَرَهُ ابْنُ السَّرَّاجِ، فَقَالَ ^(٣): هُوَ بِمَنْزِلَةِ: لَهُ عَدَدٌ ذَا دَرَهَمًا؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ الْكَافَ الَّتِي لِلتَّشْبِيهِ وَقَعَتْ عَلَى الْعَدَدِ، كَقَوْلِكَ: هَذَا الْعَدَدُ مُشَبَّهُ لِهَذَا الْعَدَدِ، فَالْمُشَبَّهُ عَدَدٌ. وَالتَّقْدِيرُ الْأَوَّلُ أَوْضَحُ.

وَتَقُولُ: (كَأَيِّنُ رَجُلًا)، فَهَذَا عَدَدٌ مُرَكَّبٌ؛ لِأَنَّ (أَيًّا) لِتَفْصِيلِ الْعَدَدِ، وَدَخَلَتِ الْكَافُ عَلَيْهِ، كَمَا دَخَلَتْ عَلَى (ذَا) لِتُبَيِّنَ أَنَّ [١٦٣] الْعَدَدُ كَالْعَدَدِ

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل ود، وهو من السؤال ومقتضى السياق.

(٢) هذا تقدير الخليل. قال في الكتاب ١٧١/٢: « وقال الخليل رحمته الله: كأنهم قالوا: له كالعدد درهماً، وكالعدد من قرية. فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به ».

(٣) الأصول ١/ ٣٢٠.

الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ (أَيُّ)، وَصَارَ فِيهِ إِبْهَامٌ؛ لِأَنَّهُ قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ، وَرُكِّبَ مَعَ الْكَافِ؛ لِتَوْذِنِ بِالْتَّقْرِيبِ، وَصَارَ لِلتَّكْثِيرِ مِنْ أَجْلِ الْإِبْهَامِ الَّذِي فِيهِ لِلْعَدَدِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْكَثِيرَ مِنَ الْعَدَدِ مُبْهَمٌ، وَالْقَلِيلَ مِنْهُ أَقْرَبُ إِلَى التَّبْيِينِ، وَقَدْ عُمِلَ لَفْظُهَا بِمَا يَقْتَضِي الْإِبْهَامَ، فَصَارَتْ أَحَقُّ بِالتَّكْثِيرِ؛ لِأَنَّ الْمُبْهَمَ مِنَ اللَّفْظِ لِلْمُبْهَمِ مِنَ الْعَدَدِ، وَهُوَ الْكَثِيرُ، وَمَا لَا نِهَايَةَ لَهُ.

وَتَقُولُ: (كَأَيِّنْ قَدْ أَتَانِي رَجُلًا) فَتَفْصِلُ بَيْنَ الْمُفَسِّرِ وَبَيْنَ (كَأَيِّنْ) بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ (كَمْ) فِي صِحَّةِ الْفَصْلِ إِذَا قُلْتَ: (كَمْ قَدْ أَتَانِي رَجُلًا؟)، وَلَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ (كَمْ) فِي لُزُومِ (مِنْ)؛ لِأَنَّهَا أَشَدُّ إِبْهَامًا مِنْ (كَمْ) بِالتَّرْكِيبِ الَّذِي فِيهَا، وَالنَّقْلِ، فَهِيَ أَحَقُّ بِالْحَرْفِ الَّذِي يَقْتَضِي التَّفْسِيرَ، وَهُوَ (مِنْ).

فَأَمَّا الْفَصْلُ فَهِيَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ (كَمْ)؛ لِأَنَّهَا مِنْ أَجْلِ إِبْهَامِهَا أَشَدُّ طَلَبًا لِلْمُفَسِّرِ، كَمَا أَنَّ (كَمْ) لَمَّا كَانَتْ مُبْهَمَةً بِمَا لَيْسَ فِي: (عَشْرِينَ دِرْهَمًا) كَانَتْ أَشَدَّ طَلَبًا لِلْمُفَسِّرِ مِنْ: (عَشْرِينَ)، فَجَارَ الْفَصْلُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ؛ لِأَنَّهَا تَطْلُبُهُ، وَإِنْ تَبَاعَدَ مِنْهَا، وَلَمْ يَجْزُ فِي: (عَشْرِينَ)؛ لِأَنَّهَا أَنْقَضَ مِنْهَا فِي طَلَبِ الْمُفَسِّرِ، وَإِنْ كَانَ الْجَمِيعُ يَطْلُبُهُ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَنْزِلَتُهُ، وَسَاغَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَطْلُبُهُ عَلَى تَقْدِيرِ تَمَامِهِ فِي نَفْسِهِ، وَطَلَبِهِ لَهُ بَعْدَ تَمَامِهِ، وَلَوْ كَانَ نَاقِصًا فِي نَفْسِهِ لَمْ يَجْزُ الْفَصْلُ، كَمَا لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ (الَّذِي) وَصِلَتِهِ بِمَا لَيْسَ مِنْهُ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرِيبٍ﴾ [الحج: ٤٨]، فَهَذَا شَاهِدٌ فِي الْوَجْهِ الْأَجْوَدِ الْمُخْتَارِ، وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَ فِي سَائِرِ الْقُرْآنِ.

وَقَالَ عَمْرُو بْنُ شَاسٍ:

٥٤هـ وَكَأَيِّنْ رَدَدْنَا عَنْكُمْ مِنْ مُدَجِّجٍ يَجِيءُ أَمَامَ الْأَلْفِ يَزِيدِي مُقْنَعًا^(١)

(١) البيت من الطويل، وهو لعمر بن شأس في شعره ٣٢ برواية: (من متوج)، وانظر سيبويه ١٧٠/٢، والبغداديات ٣٩٣، وابن السيرافي ٣٤٣/١، وسر صناعة الإعراب ٣٠٦/١ برواية: (وكاء)، وتحصيل عين الذهب ٣٠٣. وهو بلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٧٦/١، والحجة للفارسي ٨٠/٣، ٢٩٩/٦، والارتشاف ٧٩٢.

فهذا شاهدٌ في الفصلِ بالفعلِ، ودُخُولِ (مِنْ) .

قَالَ سِبْيَوِيهِ^(١): « وَصَارَ: (كَأَيِّنْ) كَالْمَثَلِ »، أَي: إِنَّهُ اسْتُعْمِلَ فِي أَوَّلِ حَالِهِ مَعَ دَلِيلٍ صَحْبَهُ يُوضِّحُ عَنْ مَعْنَاهُ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى اسْتُغْنِيَ عَنْ ذَلِكَ الدَّلِيلِ بِنَفْسِهِ، كَمَا اسْتُغْنِيَ: (أَطَرِّي إِنَّكَ نَاعِلَةٌ)^(٢) عَنْ أَنْ يَكُونَ لِمُؤَنَّثٍ، كَمَا كَانَ قَبْلُ، وَصَارَ فِي الثَّانِي بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الْقَائِلِ: إِنَّ هَذَا كَالْأَوَّلِ، فَكَذَلِكَ: (كَأَيِّنْ) .

وَصَحَبَتْهُ (مِنْ) لِلتَّأْكِيدِ، كَمَا صَحَبَتْ (مَا) فِي (لَا سِيَّمَا) لِلتَّأْكِيدِ، وَلَزِمَتْ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ عَوَضًا مِمَّا كَانَ قَدْ صَحَبَ الْكَلَامَ مِنَ الْحَالِ، كَمَا صَارَتْ عَوَضًا مِنْ شَيْءٍ يُنْبِئُ عَنِ الْمُبَالَغَةِ فِي: (لَا سِيَّمَا زَيْدٌ) . فَالتَّأْكِيدُ اللَّازِمُ هُوَ الَّذِي يَصِيرُ عَوَضًا مِنْ ذَهَابِ شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ . وَيَجُوزُ حَذْفُ (مِنْ)، وَ (مَا)؛ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ حَتَّى كَأَنَّهُ قَدْ حُذِفَ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ .

وَأَجَازَ سِبْيَوِيهِ مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ^(٣): (كَأَيِّنْ رَجُلٌ) عَلَى: كَأَيِّنْ مِنْ رَجُلٍ، وَأَبَاهُ [١٦٣] أَبُو الْعَبَّاسِ^(٤)؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يُضْمَرُ؛ فَوَجْهُ قَوْلِ سِبْيَوِيهِ أَنَّ (مِنْ) لَمَّا قَوِيَتْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ صَارَتْ مَحذُوفَةً بِمَنْزِلَتِهَا مَذْكُورَةً، وَذَهَبَ أَبُو الْعَبَّاسِ إِلَى مَا تَقْتَضِيهِ النُّظَائِرُ فِي الْقِيَاسِ .

وَ (كَأَيِّنْ) فِي التَّرْكِيبِ بِمَنْزِلَةِ: (كَأَنَّ)، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ (كَأَنَّ) مُرَكَّبَةٌ أَنَّهَا مَنْقُولَةٌ عَنْ تَشْبِيهِ مَا قَبْلَهَا بِمَا بَعْدَهَا إِلَى تَشْبِيهِ مَا بَعْدَهَا مِنْ مَعْنَى الْأَسْمِ بِمَعْنَى الْخَبَرِ، فَالْأَوَّلُ قَوْلُكَ: (زَيْدٌ كَالْأَسَدِ)، وَالثَّانِي قَوْلُكَ: (كَأَنَّ زَيْدًا الْأَسَدُ)؛ وَلِهَذَا لَمْ يَعْمَلْ فِيهَا عَامِلٌ، وَصَارَ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ، كَمَا هُوَ لِأَخَوَاتِهَا مِنْ (إِنَّ)، وَ (لَيْتَ)، وَ (لَعَلَّ) .

(١) سيبويه ١٧١ / ٢ .

(٢) المثل: (أَطَرِّي فَإِنَّكَ نَاعِلَةٌ) . انظره في المستقصى ٢٢١ / ١، ومجمع الأمثال ٤٣٠ / ١ .

(٣) سيبويه ١٧١ / ٢ .

(٤) انظر رأي المبرد في شرح السيرافي ٤٩٥ / ٢ . وليس في كتابه المقتضب .

وَذَكَرَ سَيَّوِيهِ: (ذَيْتٌ وَذَيْتٌ)، و (كَيْتٌ وَكَيْتٌ) بِالْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ^(١)، وَيَجُوزُ أَنْ يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ وَالْكَسْرِ، إِلَّا أَنَّ الْفَتْحَ أَجُودُ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ.

فَأَمَّا: (ذِيَّةٌ وَذِيَّةٌ)، و (كِيَّةٌ وَكِيَّةٌ) فَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الْفَتْحُ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَسْمِ الْمُرَكَّبِ مِنْ: (خَمْسَةَ عَشَرَ)، و (شَعْرَ بَعْرَ)؛ وَلِذَلِكَ بُنِيَ عَلَى الْحَرَكَةِ، وَمَا قَبْلَ آخِرِهِ مُتَحَرِّكٌ.

وَفِيهِ عِلَّةٌ أُخْرَى، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ بُنِيَ عَلَى السُّكُونِ لَلَزِمَتْهُ الْهَاءُ كَمَا تَلَزَمُ فِي الْوَقْفِ؛ وَذَلِكَ إِبْطَالُ لِتَاءِ التَّأْنِيثِ. وَهَذِهِ الْعِلَّةُ عَنِ الْمَازِنِيِّ^(٢).



(١) سيبويه ٢/ ١٧٠.

(٢) هذا ما نقله السيرافي عن المبرد في شرحه ٢/ ٤٩٥. وانظر المقتضب ٣/ ١٨٣.

بَابُ تَمْيِيزِ الْمَقَادِيرِ (*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي تَمْيِيزِ الْمَقَادِيرِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي تَمْيِيزِ الْمَقَادِيرِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ جَازَ تَمْيِيزُ الْمَقَادِيرِ بِالنَّصْبِ، وَلَمْ يَجْزُ بِالْجَرِّ^(١)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُضَافَ بِمَنْزِلَةِ النُّونِ، وَيُشَبِّهُ الْأِسْمَ الْمُرَكَّبَ فِي (أَحَدَ عَشَرَ) وَأَخَوَاتِهِ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَفْسِيرُهُ بِالْمُضَافِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا)؟ وَلِمَ كَانَ الْقِيَاسُ نَصْبَ الْمُفَسِّرِ هَاهُنَا مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَ مُنَوَّنٌ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ: (مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا) وَبَيْنَ: (مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابٍ)؟ وَهَلْ الْإِضَافَةُ فِي هَذَا عَلَى غَيْرِ وَجْهِ التَّمْيِيزِ، وَالْوَجْهُ النَّصْبُ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ الْأَوَّلَ قَدْ اِمْتَنَعَ مِنَ التَّفْسِيرِ بِالْإِضَافَةِ، وَيُوضَّحُ ذَلِكَ: (لَهُ مِثْلُهُ عَبْدًا)، فَلَيْسَ فِي هَذَا إِلَّا النَّصْبُ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَكَذَلِكَ: (مَا فِي النَّاسِ مِثْلُهُ فَارِسًا)، وَ(عَلَيْهَا مِثْلُهَا زُبْدًا)؟ وَلِمَ كَانَ هَذَا مِنْ تَمْيِيزِ الْمَقَادِيرِ؟

وَمَا قِسْمَتُهَا؟ وَهَلِ الْمِقْدَارُ مِثَالُ يُسَوِّي^(٢) بَيْنَ غَيْرِهِ وَبَيْنَهُ فِي مَعْنَى؟ وَمِنْ أَيْنَ دَخَلَ الْمِثْلُ مَعْنَى الْمِقْدَارِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْمُسَاوَاةِ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمِثْلِ وَالْمُسَاوِي؟ وَهَلْ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْمُسَاوِي لَا يَقْتَضِي أَنْ يَسُدَّ مَسَدَّ مَا سَاوَاهُ، وَإِنَّمَا يَجْتَمِعُ^(٣) مَعَهُ فِي مَعْنَى؛ إِذْ كَانَ الْعُودُ الْأَحْمَرُ مُسَاوِيًا

(*) العنوان في الكتاب ١٧٢ / ٢: « هذا باب ما ينصب نصب كم إذا كانت منونة في الخبر والاستفهام وذلك ما كان من المقادير ».

(١) قوله: (بالجر) ليس في د.

(٢) في د: (يستوي).

(٣) في د: (يحتمل).

[١٦٤] لِلْأَبْيَضِ فِي الْمِقْدَارِ، وَكَذَلِكَ الْحَدِيدُ مُسَاوٍ لِلذَّهَبِ فِي الْمِقْدَارِ، فَأَمَّا الْمُمَاطِلُ عَلَى الْإِطْلَاقِ فَهُوَ الَّذِي يُسَدُّ مَسَدَّ غَيْرِهِ، حَتَّى لَوْ شُوهِدَ لَمْ يُفْصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ؟

وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ: (لِي مِثْلُهُ مِنَ الْعَبِيدِ)، وَ (لِي مِثْلُهُ مِنَ الْعَسَلِ)، وَ (مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ مِنَ السَّحَابِ)، وَإِنَّهُ إِنَّمَا حُذِفَ تَخْفِيفًا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ يَفْتَضِي أَنَّ الْأَوَّلَ مِنْ جِنْسٍ كَذَا، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ دُخُولَ (مِنْ) هُوَ الْأَصْلُ؟

وَلِمَ وَجَبَ النَّصْبُ فِي التَّمْيِيزِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الْمَفْعُولَ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْأِسْمَ الْأَوَّلَ قَدْ تَمَّ مَعَ اقْتِضَائِهِ لِلْمُفَسِّرِ؟

وَمَا الْعَامِلُ فِي (عَبْدٍ) فِي قَوْلِكَ: (لِي مِثْلُهُ عَبْدًا)؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ: (عِشْرِينَ دِرْهَمًا)؟

وَلِمَ صَارَ: (لِي مِثْلُهُ) مُبْهَمًا^(١)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْوُجُوهَ الْمُخْتَلِفَةَ، كَمَا يَحْتَمِلُ (عِشْرُونَ) الْأَجْنَاسَ الْمُخْتَلِفَةَ، فَيَحْتَمِلُ: (لِي مِثْلُهُ مِنَ الْعَبِيدِ)، وَ (لِي مِثْلُهُ مِنَ الْفُرْسَانِ)، وَ (لِي مِثْلُهُ مِنَ الْأَجْوَادِ)، وَ (لِي مِثْلُهُ مِنَ الشُّجْعَانِ)؟

وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ^(٢): «وَالدَّرْهَمُ لَيْسَ بِالْعِشْرِينَ، وَلَا مِنْ اسْمِهِ»؟ وَهَلْ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ مُتَمَمًّا لَهُ تَتْمِيمَ الثَّانِي فِي: (خَمْسَةَ عَشَرَ)؟

وَمَا حُكْمُ: (عَلَيْهِ شَعْرٌ كَلْبَيْنِ دَيْنًا)؟ وَمِنْ أَيْنَ دَخَلَهُ مَعْنَى الْمِقْدَارِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ تَكَثِيرٌ فِي مِقْدَارِ شَعْرِ كَلْبَيْنِ؟

وَمَا حُكْمُ: (لِي مِلءُ الدَّارِ خَيْرًا مِنْكَ)، وَ (لِي خَيْرٌ مِنْكَ عَبْدًا)، وَ (لِي مِلءُ الدَّارِ أَمْثَالُكَ)؟

(١) فِي د: (بَيْنَهُمَا).

(٢) سَبُوحُهُ ١٧٢/٢ - ١٧٣.

وَهَلْ يَجُوزُ: (لي مِلءُ الدَّارِ رَجُلًا)؟ وَلَمْ جَازَ أَنْ يَقَعَ الْوَاحِدُ مَوْقَعَ الْجَمِيعِ، وَجَازَ: (لي مِلءُ الدَّارِ رَجُلًا) بِالْجَمِيعِ، وَلَمْ يَجُزْ: (عِشْرُونَ رَجُلًا)؟ وَهَلْ ^(١) ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَدَدَ قَدْ أَوْضَحَ أَنَّ رَجُلًا لَيْسَ عَلَى مَعْنَى الْوَاحِدِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (لي مِلءُ الدَّارِ رَجُلًا)؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَمْلَأَهَا رَجُلٌ وَاحِدٌ؟

وَلَمْ جَازَ: (ثَلَاثَةُ أَثَوَابًا)، وَلَمْ يَجُزْ: (عِشْرُونَ أَثَوَابًا) ^(٢)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا نَوَّنَ (ثَلَاثَةً)، وَالْأَصْلُ ^(٣) فِيهِ الْإِضَافَةُ، تُرِكَ عَلَى مُوجِبِ الْإِضَافَةِ فِي الْجَمْعِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (عِشْرُونَ)؟

وَمَا حُكْمُ: (لَا كَزَيْدٍ فَارِسًا)؟ وَلَمْ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْفَارِسُ هُوَ الَّذِي ذَكَرْتَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (لَا فَارِسَ كَزَيْدٍ فَارِسًا)؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ كَعْبِ بْنِ جُعَيْلٍ:

لَنَا مِرْفَدٌ سَبْعُونَ أَلْفَ مُدَجِّجٍ فَهَلْ فِي مَعَدٍّ فَوْقَ ذَلِكَ مِرْفَدًا

وَهَلْ هُوَ عَلَى حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ، كَأَنَّهُ قَالَ: فَهَلْ فِي مَعَدٍّ مِرْفَدٌ فَوْقَ ذَلِكَ مِرْفَدًا؟ وَلَمْ جَازَ حَذْفُ هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِإِدْلَالَةِ التَّفْسِيرِ عَلَيْهِ مَعَ بَقِيَّةِ الْخَبَرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: فَهَلْ مِرْفَدٌ فِي مَعَدٍّ فَوْقَ ذَلِكَ مِرْفَدًا؟

وَمَا حُكْمُ: (تَاللَّهِ رَجُلًا)؟ وَمَا الْمَحْذُوفُ مِنْهُ؟ وَلَمْ قَدَرُهُ ^(٤): مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ رَجُلًا؟ وَعَلَامَ نَصَبَ: (رَجُلًا) [ظ ١٦٤]؟ أَهْوَى عَلَى الْمَفْعُولِ أَمْ عَلَى التَّمْيِيزِ؟ وَلَمْ وَجَبَ أَنَّهُ عَلَى التَّمْيِيزِ مَعَ أَنَّ (رَأَيْتُ) يَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي تَمْيِيزِ الْمَقَادِيرِ تَفْسِيرُهَا بِالنَّكِرَةِ الْمَنْصُوبَةِ. وَلَا يَجُوزُ تَفْسِيرُهَا بِالْمُضَافِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ مَنَعَ مِنَ الْإِضَافَةِ، كَمَا مَنَعَتِ النُّونُ مِنَ

(٢) قوله: (ولم يجز عشرون أثوابًا) ساقط من د.

(٤) سيبويه ١٧٤/٢.

(١) في د: (وعلى).

(٣) في د: (فالأصل).

الإِضَافَةِ، فَاسْتَمَرَّ الْقِيَاسُ عَلَى هَذَا، وَمَنْعَ^(١) ذَلِكَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْإِسْمِ الْمُرَكَّبِ فِي (أَحَدَ عَشَرَ).

وَتَقُولُ: (مَا فِي السَّمَاءِ قَدَرُ رَاحَةٍ سَحَابًا)، فَتَنْصِبُ (سَحَابًا) عَلَى التَّمْيِيزِ، وَلَوْ أَضَفْتَ فَقُلْتَ: (مَا فِي السَّمَاءِ قَدَرُ رَاحَةٍ سَحَابٍ) لَمْ يَكُنْ عَلَى طَرِيقِ التَّمْيِيزِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَمَرَّ فِيهِ بِالنَّصْبِ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (عِشْرُو رَجُلٍ) فَلَيْسَ عَلَى طَرِيقِ التَّمْيِيزِ، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ: (عِشْرُوكَ).

وَتَقُولُ: (لِي مِثْلُهُ عَبْدًا)، فَلَا يَكُونُ فِي هَذَا إِلَّا النَّصْبُ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى الضَّمِيرِ، وَكَذَلِكَ: (مَا فِي النَّاسِ مِثْلُهُ فَارِسًا)، وَ (عَلَيْهَا مِثْلُهَا زُبْدًا)، كُلُّ هَذَا عَلَى التَّمْيِيزِ.

وَالْمِقْدَارُ هُوَ مِثَالُ يُسَوِّي غَيْرَهُ بِهِ فِي مَعْنَى، وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: مَكِيلٌ، وَمَوْزُونٌ، وَمَمْسُوحٌ، وَمَعْدُودٌ. وَدَخَلَ (الْمِثْلُ) مَعْنَى الْمِقْدَارِ مِنْ جِهَةِ الْمُسَاوَاةِ، إِلَّا أَنَّ الْمُسَاوَاةَ لِلْمِثْلِ فِي الْمُشَاهَدَةِ وَالْمِقْدَارِ فِي مَعْنَى مَخْصُوصٍ كَالَّذِي ذَكَرْنَا مِنَ الْوِزْنِ وَأَخَوَاتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَسُدَّ أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ مَسَدَّ الْآخَرِ فِي الْمُشَاهَدَةِ.

وَالْأَصْلُ: لِي مِثْلُهُ مِنَ الْعَبِيدِ، وَلِي مِلْؤُهُ مِنَ الْعَسَلِ، وَمَا فِي السَّمَاءِ قَدَرُ رَاحَةٍ مِنَ السَّحَابِ، وَإِنَّمَا حُذِفَ تَخْفِيفًا، وَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ دُخُولُ (مِنْ)؛ لِأَنَّ الْمِقْدَارَ الْمُبْهَمَ يَقْتَضِي أَنَّهُ مِنْ جِنْسٍ دُونَ جِنْسٍ. وَإِنَّمَا وَجَبَ النَّصْبُ فِي التَّمْيِيزِ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الْمَفْعُولَ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْإِسْمَ الْأَوَّلَ قَدْ تَمَّ مَعَ اقْتِضَائِهِ لِلْمُفَسِّرِ.

وَإِذَا قُلْتَ: (لِي مِثْلُهُ عَبْدًا) ف (مِثْلُهُ) هُوَ الْعَامِلُ؛ لِأَنَّهُ الْمُقْتَضِي لِلْمُفَسِّرِ، وَ (مِثْلُهُ) مُبْهَمٌ؛ لِاحْتِمَالِهِ الْوُجُوهَ الْمُخْتَلِفَةَ مِنْ جِهَةِ مِثْلِهِ مِنَ الْعَبِيدِ، أَوِ الْفُرْسَانِ، أَوِ الشُّجْعَانِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَمَعَ)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ، وَمَا فِي السُّؤَالِ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «وَالذَّرْهَمُ لَيْسَ بِالْعَشْرِينَ، وَلَا مِنْ اسْمِهِ» أَنَّهُ لَيْسَ دَاخِلًا فِيهِ كَدُخُولِ الثَّانِي فِي الْأَوَّلِ مِنْ: (أَحَدَ عَشَرَ)، وَلَا هُوَ تَابِعٌ لَهُ فِي إِعْرَابِهِ. وَتَقُولُ: (عَلَيْهِ شَعْرٌ كُلْبَيْنِ دَيْنًا)، فَهَذَا تَمْيِيزٌ دَخَلَهُ مَعْنَى الْمِقْدَارِ لِلتَّكْثِيرِ^(١) بِهِ فِي مِقْدَارِ شَعْرِ كُلْبَيْنِ. وَتَقُولُ: (لِي مِلُّ الدَّارِ خَيْرًا مِنْكَ)، فـ (مِلُّ الدَّارِ) مِقْدَارٌ يُقَدَّرُ بِهِ غَيْرُهُ، وَ (خَيْرًا مِنْكَ) تَمْيِيزٌ.

و (لِي خَيْرٌ مِنْكَ عَبْدًا)، فـ (خَيْرٌ مِنْكَ) مُبْهَمٌ يَفْتَضِي التَّفْسِيرَ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ عَلَى مَعْنَى: لِي خَيْرٌ مِنْكَ مِنَ الْعَبِيدِ، أَوْ مِنَ الرِّجَالِ، أَوْ مِنَ الْفُرْسَانِ. وَتَقُولُ: (لِي مِلُّ الدَّارِ أَمْثَالُكَ)، فَيَجُوزُ: (أَمْثَالُكَ) بِالْجَمْعِ، وَ (مِثْلُكَ) بِالتَّوْحِيدِ، وَكَذَلِكَ: (لِي مِلُّ الدَّارِ رَجُلًا)، وَ (رَجَالًا)، وَإِنَّمَا جَازَ [١٦٥] بِالتَّوْحِيدِ؛ لِأَنَّهُ تَمْيِيزٌ كَالْتَمْيِيزِ بِ (عَشْرِينَ دِرْهَمًا)، وَجَازَ بِالْجَمْعِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُلْبَسُ، فَيَتَوَهَّمُ أَنَّهُ رَجُلٌ وَاحِدٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (عَشْرُونَ رَجُلًا)؛ لِأَنَّ الْعَدَدَ قَدْ بَيَّنَّهُ.

فَأَمَّا: (ثَلَاثَةُ أَثْوَابًا) فَجَازَ بِالْجَمْعِ^(٢) مَعَ تَقَدُّمِ الْعَدَدِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الْإِضَافَةُ، فَلَمَّا فُصِّلَ بِالتَّنْوِينِ تَرِكَ عَلَى الْجَمْعِ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ الْإِضَافَةُ. وَتَقُولُ: (لَا كَزَيْدٍ فَارِسًا)، وَالتَّفْدِيرُ: لَا فَارِسَ كَزَيْدٍ فَارِسًا. وَمِثْلُهُ قَوْلُ كَعْبِ بْنِ جُعَيْلٍ:

هَاهُ لَنَا مِرْفَدٌ سَبْعُونَ أَلْفَ مُدَجِّجٍ فَهَلْ فِي مَعَدٍّ فَوْقَ ذَلِكَ مِرْفَدًا^(٣)

(١) فِي د: (التَّكْثِيرُ).

(٢) قَوْلُهُ: (بِالْجَمْعِ) لَيْسَ فِي د.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِكَعْبِ بْنِ جُعَيْلٍ فِي سَبْيُوهِ ٢/ ١٧٣، ٢٩٤، وَابْنُ السِّرَافِيِّ ٢/ ٣٥، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٠٤، وَالنَّكَتُ لِلْأَعْلَمِ ١/ ٥٣٤. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي جَمَلِ الْخَلِيلِ ٤٦، وَشَرَحَ أَبْيَاتُ سَبْيُوهِ لِلنَّحَاسِ ١٢٩، وَالمَسَائِلُ الْمَشْهُورَةُ ١٠٢، وَإِبْضَاحُ الشَّعْرِ ٣٣٨، وَابْنُ يَعِيشَ ٢/ ١١٤، وَالمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ٣/ ٥٤٦. وَالمِرْفَدُ: الْجَيْشُ، الْمُدَجَّجُ بِالسَّلَاحِ: يَلْبَسُ السَّلَاحَ، يَصِفُ الشَّاعِرُ جَيْشَ قَبِيلَتِهِ. الشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ نَصَبُ مِرْفَدٍ عَلَى التَّمْيِيزِ وَإِضْمَارِ الْمَفْسَرِ، كَأَنَّهُ أَرَادَ: فَهَلْ مِرْفَدٌ فِي مَعَدٍّ فَوْقَ ذَلِكَ.

فهذا عَلَى حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ، كَأَنَّهُ قَالَ: فَهَلْ مَرَفَدٌ فِي مَعَدٍّ فَوْقَ ذَلِكَ مَرَفَدًا،
وَجَارَ حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ؛ لِدَلَالَةِ التَّفْسِيرِ عَلَيْهِ.

وَتَقُولُ: (تَاللَّهِ رَجُلًا)، فَتَنْصِبُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَإِنْ كَانَ التَّقْدِيرُ: تَاللَّهِ مَا
رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ رَجُلًا؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْمُسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ، وَ (رَجُلًا)
نَصَبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، لَا عَلَى الْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّ الْبَابَ عَلَيْهِ، وَ (كَالْيَوْمِ) مُبَهَمٌ
يَقْتَضِي التَّمْيِيزَ.



بَابُ التَّمْيِيزِ

الَّذِي يَجْرِي مَجْرَى تَمْيِيزِ الْمَقَادِيرِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي التَّمْيِيزِ الَّذِي يَجْرِي مَجْرَى تَمْيِيزِ الْمَقَادِيرِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي التَّمْيِيزِ الَّذِي يَجْرِي مَجْرَى تَمْيِيزِ الْمَقَادِيرِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ التَّمْيِيزُ إِلَّا فِي مُبْهَمٍ يَفْتَضِي التَّبْيِينَ بِالْجِنْسِ^(١)؟ وَمَا الْمُبْهَمُ الَّذِي يَفْتَضِي التَّبْيِينَ بِالْجِنْسِ؟ وَهَلْ هُوَ الْمُحْتَمِلُ لِلْجِنْسِ؟ وَمَا الْمُبْهَمُ الَّذِي يَفْتَضِي التَّبْيِينَ بِالْجِنْسِ؟ وَهَلْ هُوَ الْمُحْتَمِلُ لِلْوُجُوهِ الْمُخْتَلِفَةِ مِمَّا لَا تَتِمُّ فَائِدَتُهُ إِلَّا بِتَبْيِينِهِ؟

وَمَا حُكْمُ: (وَيْحَهُ رَجُلًا)؟ وَمِنْ أَيْنَ أَشْبَهَ الْمَقَادِيرَ (وَيْحَهُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِمَا يَفْتَضِيهِ مِنْ مِقْدَارِ الدَّمِّ أَوِ الْمَدْحِ فِي قَوْلِكَ: (لِلَّهِ دَرَّةٌ رَجُلًا)، فَالْمَذْكُورُ عَلَى مِقْدَارٍ مِنَ الْمَدْحِ أَوِ الدَّمِّ، وَهُوَ مُبْهَمٌ يَفْتَضِي التَّبْيِينَ فِي أَيِّ جِهَةٍ مَدْحٍ إِذَا قُلْتُ: (لِلَّهِ دَرَّةٌ مِنَ الرَّجَالِ)، فَهُوَ مُفْضَلٌ فِي الرَّجَالِ، أَوْ مُذَمَّمٌ فِي الرَّجَالِ؟

وَمَا حُكْمُ: (حَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا)؟ وَمِنْ أَيْنَ دَخَلَهُ مَعْنَى الْمَدْحِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِكِفَايَتِهِ فِي كُلِّ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، فَعَلَى ذَلِكَ يُقَالُ: (حَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا)؟ وَلِمَ لَا يَكُونُ النَّصْبُ فِي (رَجُلٍ) عَلَى تَمْيِيزِ الْمَقَادِيرِ، لَا عَلَى شَبِّهِ تَمْيِيزِ الْمَقَادِيرِ [ظ ١٦٥]؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْمِقْدَارِ مِثَالُ يُسَاوِي بِهِ غَيْرُهُ بِمَا يَنْفِي الزِّيَادَةَ وَالنُّقْصَانَ،

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ١٧٤: « هذا باب ما ينتصب انتصاب المقادير ».

(١) في د: (للجنس).

فَلَيْسَ^(١) فِي هَذَا مِقْدَارٌ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا فِيهِ شَبَهُ الْمِقْدَارِ بِتَعَاظُمِ الْمَدْحِ
أَوِ الذَّمِّ، وَالتَّعَاظُمُ يَقْتَضِي زِيَادَةَ مِقْدَارٍ عَلَى مِقْدَارٍ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (وَيْحَهُ فَارِسًا) أَوْ (حَافِظًا) عَلَى التَّعَجُّبِ مِنْ حَالِهِ فِي الْفُرُوسِيَّةِ
أَوْ الْحِفْظِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ عَبَّاسِ بْنِ مُرْدَاسٍ:

وَمُرَّةٌ يَحْمِيهِمْ إِذَا مَا تَبَدَّدُوا وَيُطْعَنُهُمْ شَرًّا فَأَبْرَحَتْ فَارِسًا

وَهَلْ قَوْلُهُ: (فَأَبْرَحَتْ فَارِسًا) مَدْحٌ؟ وَمِنْ أَيْنَ صَارَ: (أَبْرَحَتْ) مَدْحًا؟
وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى: خَرَجَتْ إِلَى الْأَمْرِ الْمُنْكَشِفِ الْوَاضِحِ فِي عِظَمِ الْفُرُوسِيَّةِ؟
وَهَلْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ: (كَفَى بِكَ فَارِسًا)، فَهَذَا مِنَ الْكِفَايَةِ فِي الْفُرُوسِيَّةِ، وَذَلِكَ مِنْ
ظُهُورِ الْفُرُوسِيَّةِ بِالْأَمْرِ الْبَاهِرِ الْوَاضِحِ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ: (كَفَيْتَ فَارِسًا) وَبَيْنَ: (كَفَى بِكَ فَارِسًا)؟ وَهَلِ الْمَعْنَى
وَاحِدٌ إِلَّا بِمِقْدَارِ التَّوَكِيدِ الَّذِي أَوْجَبَهُ دُخُولُ الْبَاءِ، كَقَوْلِكَ: (كَفَى بِاللَّهِ)؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَعْشَى:

فَأَبْرَحْتَ رَبًّا وَأَبْرَحْتَ جَارًا

وَلَمْ جَازَ التَّمْيِيزُ فِي: (أَكْرِمَ بِهِ رَجُلًا)، وَهُوَ تَعَجُّبٌ، كَقَوْلِكَ: (مَا أَكْرَمَ زَيْدًا)؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي التَّمْيِيزِ الَّذِي يَجْرِي مَجْرَى تَمْيِيزِ الْمَقَادِيرِ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ
الْمُتَقَدِّمُ مُبْهَمًا يَقْتَضِي التَّبْيِينَ بِالْجِنْسِ جَازَ أَنْ يُفَسَّرَ بِالنَّكِيرَةِ الْمَنْصُوبَةِ
عَلَى شَبهِ تَمْيِيزِ الْمَقَادِيرِ. وَلَا يَجُوزُ التَّمْيِيزُ حَتَّى يَكُونَ الْأَوَّلُ مُبْهَمًا بِمَا يَتَعَاظَمُ
وَيَقْتَضِي التَّبْيِينَ بِالْجِنْسِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْوَجْهَ هُوَ الَّذِي بِهِ أَشْبَهَ تَمْيِيزَ الْمَقَادِيرِ.

وَالْمُبْهَمُ هُوَ الْمُحْتَمِلُ لِلْوُجُوهِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي جِنْسٍ مِنَ الْأَجْنَاسِ، فَإِذَا ذُكِرَ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (فَكَسَر).

الْجِنْسُ أَزَالَ الْإِبْهَامَ وَأَوْضَحَ الْمَعْنَى.

وَتَقُولُ: (وَيْحَهُ رَجُلًا)، و (لَلَّهِ دَرَّةٌ رَجُلًا)، ففي هذا شَبَهُ الْمَقَادِيرِ؛ لِأَنَّ الْمَدْحَ وَالذَّمَّ وَالتَّعَجُّبَ مِمَّا يَتَعَاظَمُ بِزِيَادَةِ مِقْدَارٍ عَلَى مِقْدَارٍ، وَإِنَّمَا أَصْلُ الْمِقْدَارِ مِثَالٌ يُسَاوِي بِهِ غَيْرُهُ بِمَا يَنْفِي الزِّيَادَةَ وَالنُّقْصَانَ، فَالْمِثَالُ الْمَوْضُوعُ لِهَذَا مِقْدَارًا، وَهُوَ الْأَصْلُ فِيهِ، وَمَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ مِقْدَارٌ عَلَى طَرِيقِ الشَّبهِ بِهِ فَالْمَقَادِيرُ فِي الْمَعَانِي مُشَبَّهَةٌ بِالْمَقَادِيرِ الْمَوْضُوعَةِ مِنْ نَحْوِ الْمَوَازِينِ وَالْمَكَايِلِ وَمَا يُمَسَّحُ بِهِ مِنَ الذَّرَاعِ وَنَحْوِهِ.

وَيُوضَّحُ مَعْنَى التَّمْيِيزِ فِيهِ دُخُولُ (مِنْ)، كَقَوْلِكَ: (لَلَّهِ دَرَّةٌ مِنَ الرِّجَالِ)، و (وَيْحَهُ مِنَ الرِّجَالِ)، فَهُوَ مُفَضَّلٌ فِي الرِّجَالِ أَوْ مُذَمَّمٌ [١٦٦] فِيهِمْ. وَتَقُولُ: (حَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا)، فَهَذَا مَدْحٌ جَلِيلٌ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى كِفَايَةِ فِي الرِّجَالِ فِي كُلِّ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ.

وَتَقُولُ: (وَيْحَهُ فَارِسًا) أَوْ (حَافِظًا) عَلَى التَّعَجُّبِ مِنْ حَالِهِ فِي الْفُرُوسِيَّةِ أَوْ الْحِفْظِ، فَهَذَا عَلَى ذِكْرِ الْمَعْنَى الَّتِي مُدِحَ بِهِ، وَهُوَ الْفُرُوسِيَّةُ أَوْ الْحِفْظُ، وَكَذَلِكَ: (لَلَّهِ دَرَّةٌ ذَابًّا عَنِ الْحَرِيمِ)، فَقَدْ ذَكَرْتَ فِعْلَهُ الَّذِي يَسْتَحِقُّ بِهِ الْمَدْحَ. وَإِذَا قُلْتَ: (لَلَّهِ دَرَّةٌ رَجُلًا)، فَلَمْ تَذْكُرْ فِعْلَهُ الَّذِي يَسْتَحِقُّ بِهِ الْمَدْحَ، وَلَكِنْ دَلَلْتَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مُفَضَّلٌ فِي الرِّجَالِ، وَلَهُ الْفَضِيلَةُ بِالْفِعْلِ الَّذِي يَكُونُ لِلرِّجَالِ، وَلَكِنَّهُ مُبْنَاهُ بِالذَّلَالَةِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِفْصَاحٍ بِهِ.

وَقَالَ عَبَّاسُ بْنُ مُرْدَاسٍ:

٥١٦ ومُرَّةٌ يَحْمِيهِمْ إِذَا مَا تَبَدَّدُوا وَيَطْعَنُهُمْ شَرًّا فَأَبْرَحَتْ فَارِسًا^(١)

(١) البيت من الطويل، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ٩٤، برواية: (وقرة يحمهم). وانظر سيبويه ١٧٤/٢، والأصمعيات ٢٠٦، والأصول ٣٠٩/١، وابن السيرافي ٣٥٢/١، وتحصيل عين الذهب ٣٠٥، والنكت للأعلم ٣٥٥/١، والمقاصد الشافية ٥٤٥/٣. وهو بلا نسبة في المقتضب ١٥١/٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٢٩.

فَهَذَا مَدْحٌ؛ لِخُرُوجِهِ إِلَى الْأَمْرِ الْمُنْكَشِفِ الْوَاضِحِ فِي الْفُرُوسِيَّةِ، كَأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ إِلَى مِثْلِ الْبَرَّاحِ الْوَاسِعِ.

وَتَقُولُ: (كَفَى بِكَ^(١) فَارِسًا)، وَهُوَ بِمَعْنَى: (كَفَيْتَ فَارِسًا)، إِلَّا أَنَّ الْبَاءَ دَخَلَتْ تَوْكِيدًا، وَمَوْضِعُ (بِكَ) رَفْعٌ كَقَوْلِكَ: (كَفَى بِاللَّهِ)، أَيْ: كَفَى اللَّهُ. وَقَالَ الْأَعَشَى:

..... ٥١٧ فَأَبْرَحْتَ رَبًّا وَأَبْرَحْتَ جَارًا^(٢)

فَهَذَا مَدْحٌ، وَقَدْ نُصِبَتْ النِّكَرَةُ فِيهِ عَلَى التَّمْيِيزِ.

وَتَقُولُ: (أَكْرَمَ بِهِ رَجُلًا) فَتَنْصِبُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَإِنْ كَانَ: (أَكْرَمَ بِهِ) تَعَجُّبًا؛ لِأَنَّ التَّعَجُّبَ مِمَّا يَتَعَاظَمُ، فَفِيهِ مَعْنَى الْمِقْدَارِ، وَلَوْ قُلْتَ: (مَا أَكْرَمَ زَيْدًا رَجُلًا) لَجَازَ عَلَى هَذَا الْحَدِّ مِنَ التَّمْيِيزِ.



(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (بِاللَّهِ) وَهُوَ غَلَطٌ، وَكَذَا فِي السُّؤَالِ وَسِيَاقِ الْكَلَامِ.

(٢) هَذَا عَجَزَ بَيْتٍ مِنَ الْمُتْقَارِبِ، وَتَمَامُهُ:

تَقُولُ ابْنُ سَنِي حِينَ جَدَّ الرَّحِيحِ لَأَبْرَحْتَ رَبًّا وَأَبْرَحْتَ جَارًا

وَهُوَ لِلْأَعَشَى فِي دِيْوَانِهِ ٤٩، وَانْظُرِ الْعَيْنَ ٣/٢١٦، وَسِيبُوه ٢/١٧٥، وَالنَّوَادِرَ ٢٥٢، وَتَهْذِيبَ اللُّغَةِ ٢٠/٥، وَالْأَصُولَ ١/٣٠٩، وَجُمْهُرَةَ اللُّغَةِ ١/٥٦، ٢٧٥، وَتَحْصِيلَ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٠٥، وَالنَّكَتَ لِلْأَعْلَمِ ٣٥٥/١، وَشَرْحَ الرُّضِيِّ ٢/٧٣. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ أَيْيَاتِ سِيبُوهِ لِلنَّحَاسِ ١٣٠، وَالْحَلِيبِيَّاتِ ٢٧٤، وَالْمَخْصَصَ ٣/٣٧٠.

بَابُ (نِعَمَ) وَ (بَشَسَ) (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي (نِعَمَ) وَ (بَشَسَ) مِنَ الْإِعْمَالِ وَالْإِضْمَارِ
مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي (نِعَمَ) وَ (بَشَسَ) مِنَ الْإِعْمَالِ وَالْإِضْمَارِ؟ وَمَا الَّذِي
لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ (نِعَمَ) إِلَّا فِي الْجِنْسِ الْمُعَرَّفِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، أَوِ النَّكِرَةِ
الْمُفَسَّرَةِ؟

وَلِمَ جَازَ فِيهَا الْإِضْمَارُ قَبْلَ الذَّكْرِ، وَلَمْ يَجْزِ مِثْلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ فِعْلٍ؟
وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَصَرَّفَ (نِعَمَ)، وَ (بَشَسَ) تَصَرَّفَ الْأَفْعَالِ، وَهِيَ فِعْلٌ؟
وَلِمَ وَجَبَ أَنَّهَا فِعْلٌ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا يَصْلُحُ أَنْ يُضْمَرَ فِيهَا كَمَا يُضْمَرُ فِي الْفِعْلِ
مِنْ نَحْوِ: (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا؟

وَمَا حُكْمُ: (نِعَمَ رَجُلًا عَبْدُ اللَّهِ)؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَنْتَصِبَ نَصْبُ: (حَسْبُكَ
بِهِ رَجُلًا عَبْدُ اللَّهِ)، وَ (وَيَحَهُ رَجُلًا)، وَ (رَبُّهُ رَجُلًا)؟

وَلِمَ لَا^(١) [ظ ١٦٦] يَجُوزُ إِظْهَارُ الْمُضْمَرِ فِي (نِعَمَ) وَ (بَشَسَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ
لِأَنَّهُ يَبْطُلُ الْمَعْنَى الَّتِي لِأَجْلِهِ صَحَّ الْإِضْمَارُ قَبْلَ الذَّكْرِ عَلَى شَرِيطَةِ
التَّفْسِيرِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُظْهِرَ لَمْ يَحْتَاجَ إِلَى تَفْسِيرٍ، وَبَطُلَ مِنْهُ مَعْنَى التَّفْخِيمِ
بِالْإِضْمَارِ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى تَفْسِيرٍ؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ^(٢): (إِنَّهُ كِرَامٌ قَوْمُكَ)، وَ (إِنَّهُ ذَاهِبَةٌ أَمْتُكَ)؟

(*) العنوان في الكتاب ١٧٥ / ٢: « هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً ».

(١) قوله: (لا) مكرر في الأصل ود.

(٢) انظر القول في سيبويه ١٧٦ / ٢، وشرح السيرافي ١٠ / ٣.

وَمَا حُكْمُ: (نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ)؟ وَلِمَ جَارَ وَلَمْ يَجْزُ: (نِعْمَ أَخُوكَ عَبْدُ اللَّهِ)؟
وَعَلَامَ يَرْتَفِعُ (عَبْدُ اللَّهِ)؟ وَلِمَ جَارَ فِي رَفْعِهِ وَجَهَانٍ؟ وَمَا هُمَا؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (عَبْدُ اللَّهِ نِعْمَ الرَّجُلُ)؟ وَلِمَ جَارَ، وَلَيْسَ فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ
خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ عَائِدٌ^(١) إِلَيْهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: عَبْدُ اللَّهِ نِعْمَ الرَّجُلُ الَّذِي
هُوَ مُبْتَهَمٌ، فِي الْجُمْلَةِ مَا يَقُومُ مَقَامَ الْعَائِدِ؛ لِأَنَّ (عَبْدُ اللَّهِ) مِنْ (الرَّجُلِ)،
فَقَدْ قَامَ مَقَامَ الْعَائِدِ فِي قَوْلِكَ: (الرَّجُلُ ذَهَبَ) هُوَ بِمَنْزِلَةِ: (ذَهَبَ الرَّجُلُ)؛
لَأَنَّهُ مَعْلُومٌ بِدَلَالَةِ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَحَدُ الرَّجَالِ؟

وَمَا نَظِيرُ: (نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ) مِنْ قَوْلِهِمْ: (أَزِيدًا ضَرَبْتُهُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ
لَأَنَّهُ مُضْمَرٌ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (قَوْمُكَ نِعْمَ صِغَارُهُمْ وَكِبَارُهُمْ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ كَمَا يَجُوزُ: (قَوْمُكَ
نِعْمَ الصِّغَارُ وَنِعْمَ الْكِبَارُ)، وَ (قَوْمُكَ^(٢) نِعْمَ الْقَوْمُ)؟

وَلِمَ لَا تَعْمَلُ (نِعْمَ) إِلَّا فِي الْجِنْسِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْمَدْحِ،
وَفِي نَقِيضِهَا مِنْ مَعْنَى الذَّمِّ، فَتَدُلُّ عَلَى مُفْضَلٍ مِنْ فُضْلَاءَ، أَوْ عَلَى فُضْلَاءَ،
أَوْ مُحَقَّرٍ مِنْ مُحَقَّرِينَ، أَوْ عَلَى مُحَقَّرِينَ^(٣)، وَنَظِيرُهَا: (أَفْعَلُ مِنْكَ) فِي تَضَمُّنِ
مُفْضَلٍ عَلَى فَاضِلٍ، إِذَا قُلْتَ: (أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ) فَفِيهِ شَرِكَةٌ فِي الْفَضْلِ، وَهَذَا
الْمَوْصُوفُ أَعْلَى فِي الْفَضْلِ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ تَعْمَلْ إِلَّا فِي جِنْسٍ قَدْ اشْتَرَكُوا^(٤) فِي
الْفَضْلِ، وَهَذَا الْمَذْكُورُ أَحَدُهُمْ، وَهُوَ بَائِنٌ مُفْضَلٌ، قَدْ اشْتَهَرَ مِنْهُمْ، وَإِذَا كَانَ
(نِعْمَ) يَدُلُّ عَلَى مُبَالَغَةٍ فِي الْمَدْحِ فَهُوَ بَائِنٌ بِالْفَضْلِ الْجَلِيلِ مِنْ مُفْضَلِينَ؟

وَمَا نَظِيرُ قَوْلِكَ: (عَبْدُ اللَّهِ نِعْمَ الرَّجُلُ) مِنْ قَوْلِهِمْ: (عَبْدُ اللَّهِ فَارِهِ الْعَبْدِ)؟
وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ هَاهُنَا عَلَى تَعْرِيفِ الْجِنْسِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُخَاطَبٌ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (عَلَيْهِ)، وَكَذَا يَقْتَضِي سِيَاقُ الْكَلَامِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (قَوْمُكَ) دُونَ حَرْفِ الْعُطْفِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (مُحَقَّرِينَ). (٤) فِي د: (أَشْرَكُوا).

بِهِ مَنْ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ عَهْدٌ فِي عَبْدٍ لِعَبْدِ اللَّهِ، وَهِيَ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ لِلْجِنْسِ أَوْ لِلْعَهْدِ، إِذَا كَانَتْ مُعْرِفَةً؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُفَسَّرَ الْمُضْمَرُ فِي (نِعَمَ) بِمَعْرِفَةٍ؛ إِذِ الْمُضْمَرُ مَعْرِفَةٌ، فَتَفْسِيرُهُ بِالْمَعْرِفَةِ أَشْكَلُ بِهِ؟ فَلَمْ لَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا: (نِعَمَ الرَّجُلُ) بِالنَّصَبِ عَلَى التَّفْسِيرِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُبْهَمٌ يَفْتَضِي التَّفْسِيرَ بِالنِّكَرَةِ؛ لِأَنَّهَا وَاحِدٌ كَمَا أَنَّ وَاحِدًا فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنْ كَانَ مُخْرَجُهُ مُخْرَجَ الْجِنْسِ، فَحَمْلُهُ عَلَى الْمَعْنَى أَحَقُّ بِهِ، مَعَ أَنَّ النِّظَائِرَ كُلَّهَا تَشْهَدُ بِهِ فِي: (حَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا)، وَ (وَيْحَهُ رَجُلًا)، وَ (رُبَّهُ رَجُلًا)؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ فِي قَوْلِكَ: (عَبْدُ اللَّهِ نِعَمَ رَجُلًا) أَنْ يَكُونَ فِي (نِعَمَ) ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى (عَبْدِ اللَّهِ)؟ وَهَلْ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ جَوَازُ: (نِعَمَ عَبْدٌ [١٦٧] لِلَّهِ رَجُلًا)، وَ (نِعَمَ أَنْتَ رَجُلًا)، وَهَذَا لَا يَجُوزُ بِإِجْمَاعٍ؟

وَمَا حُكْمُ الضَّمِيرِ فِي (نِعَمَ) فِي تَأْكِيدِهِ؟ فَهَلْ يَجُوزُ: (نِعَمَ هُوَ رَجُلًا)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَكَّدَ بِالْمُضْمَرِ كَمَا يُؤَكَّدُ غَيْرُهُ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ اقْتِضَاءَهُ لِلتَّفْسِيرِ أَشَدُّ مِنْ اقْتِضَائِهِ لِلتَّأْكِيدِ، بَلْ لَا يَقْتَضِي التَّأْكِيدَ؛ لِأَنَّ التَّأْكِيدَ بِمَنْزِلَةِ التَّكْرِيرِ بَعْدَ التَّمَامِ، وَالتَّفْسِيرُ قَدْ قَامَ مَقَامَ الْمُتَمِّمِ لَهُ، فَهُوَ يَقْتَضِي التَّفْسِيرَ، وَلَا يَصِحُّ فِيهِ التَّأْكِيدُ؛ لِأَنَّ تَفْسِيرَ الْمُفْرَدِ يَقُومُ مَقَامَ نَفْسِهِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُؤَكَّدَ حَتَّى يُذْكَرَ نَفْسُهُ، وَذَكَرَ تَفْسِيرَهُ بِمَنْزِلَةِ ذِكْرِ نَفْسِهِ، فَلَا مَعْنَى لِتَأْكِيدِهِ؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (عَبْدُ اللَّهِ) تَفْسِيرًا لِلْمُضْمَرِ فِي (نِعَمَ)، فَيَجُوزُ عَلَى هَذَا: (نِعَمَ عَبْدُ اللَّهِ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ التَّفْسِيرَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِنِكَرَةِ مَنْصُوبَةٍ عَلَى الْقِيَاسِ الَّذِي بَيْنَا؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ يَقْتَضِي أَنْ يُفَسَّرَ بِوَاحِدٍ مِنَ الْجِنْسِ؟

وَمَا حُكْمُ: (نِعَمَتِ الْمَرْأَةُ)، وَ (نِعَمَ الْمَرْأَةُ)؟ وَلَمْ كَانَ الْحَذْفُ فِي (نِعَمَتِ) أَكْثَرَ مِنْهُ فِي: (ذَهَبَ الْمَرْأَةُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ؟

وَمَا حُكْمُ الضَّمِيرِ فِي (نِعَمَ) فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ؟

وَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ قَوْلِكَ: (نِعْمُوا^(١) رِجَالًا)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِلَّا: (قَوْمُكَ نِعَمَ رِجَالًا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ التَّفْسِيرَ يُغْنِي عَنِ التَّثْنِيَةِ بِالْجَمْعِ، كَمَا يُغْنِي عَنِ التَّأَكِيدِ، وَالَّذِي يُغْنِي عَنِ الشَّيْءِ بِمَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ؟

وَمَا نَظِيرُ تَرْكِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ فِي (نِعَمَ) مِنْ قَوْلِهِمْ: (مَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمًا) عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَخِيرٍ﴾ [النمل: ٨٧]؟ وَلِمَ لَزِمَ الْحَذْفُ فِي هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلإِيجَازِ الَّذِي يُغْنِي عَنِ ذِكْرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؟ وَلِمَ لَزِمَ الْحَذْفُ فِي: (خُذْ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ؟

وَمَا أَصْلُ (نِعَمَ)، و (بِئْسَ)؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ (نِعَمَ) و (بِئْسَ)؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ؟

وَلِمَ لَا يَتَصَرَّفُ (نِعَمَ) و (بِئْسَ)؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (هَذِهِ الدَّارُ نِعْمَتُ الْبَلَدِ)؟ وَلِمَ جَازَ وَالْبَلَدُ مُذَكَّرٌ؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (مَنْ كَانَتْ أُمُّكَ؟) و (مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ؟)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ بَعْضِ السَّعْدِيِّينَ:

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ يُعَفِّيهَا الْمَوْرُ

وَالدَّجْنُ يَوْمًا وَالْعَجَاجُ الْمَهُمُورُ

لِكُلِّ رِيحٍ فِيهِ ذَيْلٌ مَسْمُورُ

فَلِمَ قَالَ: (فِيهِ) وَالضَّمِيرُ يَعُودُ إِلَى الدَّارِ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ جَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ الْمَكَانِ؟

وَمَا حُكْمُ: (حَبَّذَا)؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (حَبَّ الشَّيْءِ)، و (ذَا) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، وَهُوَ مَعَ (حَبَّ) بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ:

(يَا ابْنَ عَمٍّ) فِي بِنَاءِ الْعَامِلِ مَعَ الْمَعْمُولِ، حَتَّى صَارَ بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ؟
وَمَا دَلِيلُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ [١٦٧]: (حَبَّذَا هِنْدُ)، وَلَا تَقُولُ: (حَبَّذَهُ)؟
وَهَلْ لُزُومُهُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهُ صَارَ كَالْمَثَلِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الرَّاعِي:

فَأَوْمَأْتُ إِيمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرِ وَلِلَّهِ عَيْنَا حَبْتَرِ أَيُّمَا فَتَى

وَلِمَ اِرْتَفَعَ: (أَيُّمَا)؟ وَهَلْ هُوَ عَلَى مَعْنَى: (أَيُّمَا فَتَى هُوَ)؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ
يَكُونَ (أَيُّمَا) صِفَةً لِلتَّكْرَرِ، وَحَالًا لِلْمَعْرِفَةِ، وَاسْتِفْهَامًا مَبْنِيًّا عَلَيْهَا،
وَمَبْنِيَّةً عَلَى غَيْرِهَا، كَقَوْلِكَ: (أَيُّمَا فَتَى رَجُلٌ عِنْدَكَ)، وَ (أَيُّمَا فَتَى زَيْدٌ)؟
وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرًا لِلْعَدَدِ، وَلَا فِي الِاسْتِثْنَاءِ؟ فَلِمَ لَا يَجُوزُ:
(عِشْرُونَ أَيُّمَا رَجُلٍ)، وَلَا: (أَتُونِي إِلَّا أَيُّمَا رَجُلٍ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي
التَّكْرُمِ إِذَا لَمْ يَكُنْ اسْتِفْهَامًا يَدُلُّ عَلَى تَعْظِيمِ الْأَمْرِ فِي الْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ،
كَقَوْلِكَ: (مَرَزْتُ بِكَرِيمٍ أَيُّمَا كَرِيمٍ)، وَ (بَلَّيْتُمُ أَيُّمَا لَيْثٍ)، فَدَخَلَهُ مَعْنَى
الِإِبْهَامِ لِلتَّفْخِيمِ، وَ (عِشْرُونَ) يَفْتَضِي مُفَسِّرًا لِلْبَيَانِ لَهَا، فَلَمْ يَجْزُ فِيمَا
مُعْتَمَدُهُ الْإِبْهَامُ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْتَضِيهِ، وَإِنَّمَا تَقْتَضِي مَا هُوَ لِلْبَيَانِ، لَا مَا
هُوَ لِلِإِبْهَامِ، كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ يَقْتَضِي مَا هُوَ لِلْبَيَانِ، لَا مَا هُوَ لِلْفَائِدَةِ، وَكَذَلِكَ
الِاسْتِثْنَاءُ يَقْتَضِي مَا هُوَ لِلْبَيَانِ، لَا مَا هُوَ لِلِإِبْهَامِ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزُ: (عِشْرُونَ
أَيُّمَا رَجُلٍ)، وَلَا: (أَتُونِي إِلَّا أَيُّمَا رَجُلٍ)؟

وَمَا نَظِيرُ: (أَيُّمَا فَتَى) مِنْ قَوْلِهِمْ: (سُبْحَانَ اللَّهِ مَنْ هُوَ)؟ وَهَلْ هَذَا
اسْتِفْهَامٌ فِيهِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ؟

وَمَا حُكْمُ (أَحَدٍ)، وَ (كَرَّابٍ)، وَ (أَرَمٍ)، وَ (كَتَيْعٍ)، وَ (عَرِيبٍ) فِي
الْوَاجِبِ؟ وَلِمَ لَا يَقَعْنَ فِي الْوَاجِبِ، وَلَا فِي تَفْسِيرِ (نِعَمٍ) وَأَخَوَاتِهَا، وَلَا
حَالًا، وَلَا اسْتِثْنَاءً؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُمَا لَأَعَمُّ الْعَامِّ عَلَى الْجُمْلَةِ وَالتَّفْصِيلِ، فَلَا
تَصَحُّ فِيهَا هَذِهِ الْأَحْكَامُ؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ؛ إِذِ الْحَالُ لَا يَكُونُ أَعَمُّ الْعَامِّ عَلَى الْجُمْلَةِ

والتفصيل؛ لأنها حال من معرفة، أو ما جرى مجرى المعرفة، وكذلك لا يجوز:
(ليس عندي عشرون أحداً)؛ لأن العدد يقتضي أن يفسر بواحد من الجنس،
ولا يفسر بالمُبهم الذي هو لأعمّ العام في الجملة والتفصيل؟

ولم جاز: (ما في الناس مثله أحد)، ولم يجوز: (ما عندي عشرون أحداً)،
وجاز: (ما مررت بمثلك أحد) على البدل، ولم يجوز على طريق الصفة؟

وما حكم: (لي عسل ملء جرة)، و (عليه دين شعير كلبين)؟ ولم كان
الوجه فيه الرفع على طريق الوصف؟ ولم جاز فيه النصب كنصب: (عليه
مائة بيضا)؟

ولم جاز: (لي مثله عبد) على الصفة والبدل، ولم يجوز مثل ذلك في:
(عليها مثلها زبد) إلا على البدل دون الصفة؟ وهل ذلك لأن (زبداً) [١٦٨]
اسم جنس، والعبد صفة، كقولك: (هذا رجل عبد)؟

الجواب

الذي يجوز أن تعمل فيه (نعم) اسم الجنس المعروف بالالف واللام. ولا
يجوز أن تعمل فيه إذا كان للعهد، ولا في غيره من الاسم العلم المضاف إلى
المضمر؛ لأنها للمدح بذكر فاضل من فضلاء قد اشتهروا في الفضل، وبأن من
بينهم شهرته، فصرح بذكره بالفضل، ولم يصرح بذكر غيره، بل دل
عليه بذكر الجنس الذي هو مبهم.

ويعمل في المضمر على شريطة التفسير، وهذا المضمر هو الجنس، أضمر
على شريطة التفسير، وفسر بالواحد من الجنس المنكر لموافقته لمعنى
الجنس، ومعنى التوحيد للمذكور بالمدح. ولا يجوز أن يفسر بالجنس المعروف
لمخالفته لمعنى المذكور بالمدح، مع اقتضاء النظائر أن يكون نكرة يفسر به
المضمر، كما يفسر في قولهم: (حسبك به رجلاً)، و (ويحه رجلاً)، و (رُبّه
رجلاً)، و (عشرون رجلاً)، فالتمييز كله بالنكرة.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ فِي (نِعْمَ) ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى مَذْكُورٍ؛ لِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي الْجِنْسِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، أَوْ مُظْهِرًا يَسْتَغْنِي عَنِ التَّفْسِيرِ، وَلَوْ عَمِلَتْ فِي ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى مَذْكُورٍ لَخَرَجَ عَنْ حَدِّ الْجِنْسِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَعُودُ إِلَى جِنْسٍ، كَمَا يَخْرُجُ الضَّمِيرُ عَنْ حَدِّ النِّكَرَةِ، وَإِنْ عَادَ إِلَى نِكَرَةٍ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ لِهَذَا الْمَذْكُورِ بَعَيْنُهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا أُضْمِرَ فِيهَا عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ؛ لِأَنَّ الِاعْتِمَادَ عَلَى الْمُفَسِّرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ إِلَى مَا تَقَدَّمَ، فَيَقْتَضِي أَنَّهُ يَخُصُّ الْمَذْكُورَ دُونَ غَيْرِهِ، كَمَا لَوْ عَادَ إِلَى نِكَرَةٍ لَكَانَ مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّهُ يَخُصُّ الْمَذْكُورَ دُونَ غَيْرِهِ، فَيَخْرُجُ بِذَلِكَ عَنْ حَدِّ النِّكَرَةِ؛ فَلِذَلِكَ يَخْرُجُ عَنْ حَدِّ الْجِنْسِ الَّذِي قَدْ وَضِعَ لِيَدُلَّ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ يَخُصُّ الشَّيْءَ بَعَيْنُهُ عَلَى غَيْرِ طَرِيقَةِ الْجِنْسِ، وَلَكِنْ عَلَى طَرِيقِ عَائِدِ الذَّكَرِ^(١)، وَمَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَفْتَضِي أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ إِلَى مَا لَيْسَ بِجِنْسٍ، وَيُوْهَمُ فِي الْجِنْسِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْعَهْدِ إِذَا تَقَدَّمَ الذَّكَرُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا بُنِيَ عَلَى (نِعْمَ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُوْهَمُ الْفَسَادَ؛ مِنْ أَجْلِ لُزُومِهَا لِلْعَمَلِ فِي الْجِنْسِ، فَقَدْ بَانَ بِهَذَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ فِي (نِعْمَ) ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى مَذْكُورٍ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ فِيهَا عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ؛ لِتَفْخِيمِ شَأْنِ الْمَذْكُورِ بِالْمَدْحِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ تَحْرِيكِ نَفْسِ الْمُخَاطَبِ عَلَى التَّأَهُبِ لِمَا يَأْتِي مِنَ النِّكَرَةِ^(٢) لِعَظِيمِ شَأْنِهِ، وَهَذَا أَيْضًا يَفْتَضِي أَنْ يُلْزَمَ هَذَا الْإِضْمَارُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ سَبِيلُ (كَانَ)، وَ (لَيْسَ) مِنْ قَبْلِ أَنْ الَّذِي يُضْمَرُ فِيهَا عَلَى مَعْنَى الْحَدِيثِ وَالْخَبَرِ، ثُمَّ يُفَسَّرُ بِالْجُمْلَةِ، وَلَيْسَتْ [ط ١٦٨] مِمَّا يَخْتَصُّ الْعَمَلَ فِي الْجِنْسِ لِتَفْخِيمِ الشَّأْنِ، كَمَا يَخْتَصُّ (نِعْمَ) وَ (بِئْسَ)؛ فَلِهَذَا جَازَ فِي (كَانَ)، وَ (لَيْسَ) الضَّمِيرُ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ، وَجَازَ فِيهَا الضَّمِيرُ الَّذِي يَعُودُ إِلَى مَذْكُورٍ، وَلَمْ يَجْزُ فِي (نِعْمَ) وَ (بِئْسَ) إِلَّا الضَّمِيرُ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ

(٢) كذا في د، وفي الأصل: (النكر).

(١) في د: (النكر).

فِعْلٌ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ أَحَقُّ بِهِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْظِيمِ الشَّانِ فِي الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ.
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَصَرَّفَ (نِعَمَ) وَ (بِئْسَ)؛ لِتَضَمُّنِهَا مَا لَيْسَ لَهَا فِي أَصْلِهَا مِنْ
أَنَّ الْفَاعِلَ مَادِحٌ أَوْ ذَامٌ، وَهِيَ عَلَى لَفْظِ الْمَاضِي؛ لِأَنَّ الْمَدْحَ إِنَّمَا يَكُونُ بِمَا قَدْ
وَقَعَ مِنْ فِعْلِ الْمَمْدُوحِ، وَكَذَلِكَ الذَّمُّ إِنَّمَا يَكُونُ بِمَا وَقَعَ مِنْ فِعْلِ الْمَذْمُومِ.

وَهِيَ فِعْلٌ؛ لِأَنَّهُ يُضْمَرُ فِيهَا، وَلَا يُضْمَرُ إِلَّا فِي الْفِعْلِ.

وَيَعْمَلُ الرَّفْعَ فِي الْجِنْسِ، كَمَا يَعْمَلُ الْفِعْلُ، إِذَا قُلْتَ: (سَعِدَ الرَّجُلُ)،
أَوْ (شَقِيَ الرَّجُلُ).

وَتَقُولُ: (نِعَمَ رَجُلًا عَبْدُ اللَّهِ)، فَتَنْصِبُ (رَجُلًا) عَلَى التَّمْيِيزِ لِلْمُضْمَرِ
فِي: (نِعَمَ)؛ لِأَنَّهَا فِي تَقْدِيرِ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ الَّذِي يَقْتَضِي مَذْكُورًا آخَرَ،
فَالْتَّمِيزُ مُشَبَّهٌ لِلْمَفْعُولِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ الْمُضْمَرِ فِي (نِعَمَ) وَ (بِئْسَ)؛ لِأَنَّهُ يَبْطُلُ الْمَعْنَى الَّذِي مِنْ
أَجْلِهِ صَحَّ الْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ مِنْ تَحْرِيكِ نَفْسِ الْمُخَاطَبِ عَلَى التَّأَهُبِ لِمَا
يَأْتِي مِنَ التَّنْكِيرِ^(١)؛ وَلَئِنَّهُ لَوْ ظَهَرَ الْمُضْمَرُ أَغْنَى عَنِ التَّفْسِيرِ؛ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ
لِتَفْسِيرِ الْمُفَسِّرِ، فَبَطُلَ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مُضْمَرٌ يَظْهَرُ، وَصَارَ الْكَلَامُ عَلَى
طَرِيقِ التَّعَاقُبِ لِلْجِنْسِ الْمُعَرَّفِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَالْإِضْمَارِ. وَنَظِيرُهُ قَوْلُ
الْعَرَبِ: (إِنَّهُ كِرَامٌ قَوْمُكَ)، وَ (إِنَّهُ ذَاهِبَةٌ أَمْتُكَ).

وَيَجُوزُ: (نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، وَلَا يَجُوزُ: (نِعَمَ زَيْدٌ)؛ لِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي
الْجِنْسِ. وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ: (نِعَمَ أَخُوكَ)، وَلَا: (نِعَمَ الرَّجُلُ)، إِذَا كَانَ الْأَلِفُ
وَاللَّامُ لِمَعْنَاهُ، فَهِيَ مَقْصُورَةٌ عَلَى الْجِنْسِ خَاصَّةً.

وَتَقُولُ: (عَبْدُ اللَّهِ نِعَمَ الرَّجُلُ) فَيَجُوزُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْجُمْلَةِ ضَمِيرٌ
يَعُودُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا مُنِعَ (نِعَمَ) ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى مَذْكُورٍ مُتَقَدِّمٍ
طَلَبَ مَا يَعْقِدُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ فِيهَا بِالْمُبْتَدَأِ الَّذِي قَبْلَهَا مِنْ جِهَةِ الظَّاهِرِ الَّذِي

(١) فِي الْأَصْلِ: (النَّكَرَ). وَفِي ذ: (التَّنْكَرَ)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

هو الأوَّل، ولا يَجُوزُ عَلَى هذا: (عَبْدُ اللَّهِ قَامَ الرَّجُلُ)؛ لِأَنَّ (قَامَ) يَصْلُحُ فِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى مَذْكُورٍ.

وَنَظِيرُ: (نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ): (أَزِيدًا صَرَبْتُهُ) فِي أَنَّهُ مُضْمَرٌ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ لِلِاسْتِغْنَاءِ بِتَفْسِيرِهِ عَنْهُ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُفَسَّرَ الْمُفَسَّرُ، فَلَا يَجُوزُ: (أَصْرَبْتُ زَيْدًا صَرَبْتُهُ)، وَلَا: (نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ) عَلَى التَّفْسِيرِ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: (قَوْمُكَ نِعْمَ الصَّغَارُ وَنِعْمَ الْكِبَارُ)، وَلَا يَجُوزُ: (قَوْمُكَ نِعْمَ صَغَارُهُمْ وَنِعْمَ كِبَارُهُمْ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجِنْسٍ، وَ (نِعْمَ) لَا يَعْمَلُ إِلَّا فِي الْجِنْسِ. وَنَظِيرُهَا: (أَفْضَلُ الْقَوْمِ)؛ لِاشْتِرَاكِهِمْ فِي الْفَضْلِ، وَإِنَّهُ بَائِنٌ مِنْهُمْ بِمَنْزِلَةٍ أَعْلَى فِي الْمَدْحِ، فَهُوَ مُضْمَرٌ بِهَذَا [١٦٩]، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يُضَافَ إِلَى مَنْ لَيْسَ أَحَدُهُمْ، كَمَا يُضَافُ بِ (مِنْكَ).

وَنَظِيرُ قَوْلِكَ: (عَبْدُ اللَّهِ نِعْمَ الرَّجُلُ) قَوْلُهُمْ: (زَيْدٌ فَارِهِ الْعَبْدِ) فِي أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لِلْجِنْسِ، لَا لِلْعَهْدِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ مُخَاطَبٌ^(١) بِهِ مَنْ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ عَهْدٌ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَكَّدَ الضَّمِيرُ فِي (نِعْمَ)؛ لِأَنَّ تَفْسِيرَهُ يَقُومُ مَقَامَ ذِكْرِ نَفْسِهِ، فَلَوْ أُكِّدَ قَبْلَ تَفْسِيرِهِ لَكَانَ بِمَنْزِلَةِ تَأْكِيدِهِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِهِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَكَّدَ بَعْدَ تَفْسِيرِهِ؛ لِأَنَّ التَّفْسِيرَ قَدْ أَغْنَى عَنْهُ بِمَا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِتَأْكِيدِهِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا يُسْتَعْنَى عَنْهُ بِمَا لَا وَاحِدَ^(٢) لَهُ، فَهُوَ لَعَوٌّ فِي الْاعْتِمَادِ عَلَيْهِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُفَسَّرَ الْمُضْمَرُ فِي (نِعْمَ) بِالنَّكِرَةِ الْمَنْصُوبَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُفَسَّرَ بِالْعَلَمِ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ، فَيَجُوزُ: (نِعْمَ رَجُلًا عَبْدُ اللَّهِ)، وَلَا يَجُوزُ: (نِعْمَ عَبْدُ اللَّهِ) عَلَى أَنْ يَكُونَ (عَبْدُ اللَّهِ) مُفَسَّرَ الْمُمَيِّزِ^(٣)؛ لِأَنَّهُ

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَاحِدٌ).

(١) فِي د: (يَخَاطَبُ).

(٣) فِي د: (الْتِمِيزُ).

لَا يُوَافِقُ مَعْنَاهُ؛ إِذْ لَيْسَ مَعْنَى (عَبْدُ اللَّهِ) مَعْنَى (الرَّجُلِ)، وَإِنْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ تَضَمَّنَ الْإِنْسَانَ وَالْغُلَامَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَلَا يُفَسِّرُهُ: (عَبْدُ اللَّهِ)، وَيُفَسِّرُهُ (إِنْسَانٌ)، وَ (غُلَامٌ)؛ لِأَنَّهُ يُوَافِقُ لِمَعْنَاهُ، وَلَا يُوَافِقُهُ مَعْنَى (عَبْدِ اللَّهِ).

وَيُوضِّحُ ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يُضْمَرُ (الْعَالِمُ)، فَيُفَسِّرُهُ (عَالِمٌ)، إِذَا قُلْتَ: (نِعَمَ عَالِمًا عَبْدُ اللَّهِ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (نِعَمَ الْعَالِمِ عَبْدُ اللَّهِ)، وَلَا يُفَسِّرُ (الْعَالِمِ) (عَبْدُ اللَّهِ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُوَافِقُ مَعْنَاهُ، كَمَا يُوَافِقُهُ النَّكِيرَةُ الْمُوَحَّدَةُ مِنْ جُمْلَةِ الْجِنْسِ؛ فَلِهَذَا جَازَ أَنْ يُفَسَّرَ بِالنَّكِيرَةِ الْمُنْصُوبَةِ، وَلَمْ يَجْزَ أَنْ يُفَسَّرَ بِالْعَلَمِ.

وَتَقُولُ: (نِعَمَتِ الْمَرْأَةُ)، وَ (نِعَمَ الْمَرْأَةُ)، فَيَحْسُنُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا، وَلَا يَحْسُنُ: (قَامَ الْمَرْأَةُ)؛ لِأَنَّ (نِعَمَ) لَمَّا ^(١) لَمْ تَتَصَرَّفْ حَسَنَ إِسْقَاطِ عِلَامَةِ التَّانِيثِ مِنْهَا؛ لِمُشَاكَلَةِ حَالِهَا فِي امْتِنَاعِ التَّصَرُّفِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (قَامَ الْمَرْأَةُ).

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُشْنَى الضَّمِيرُ، وَلَا يُجْمَعُ فِي (نِعَمَ) وَ (بِشَ)؛ لِأَنَّ الْاعْتِمَادَ عَلَى مُفَسِّرِهِ فِي نَفْسِهِ، فَهُوَ أَجْدَرُّ أَنْ يُعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي تَشْنِيَّتِهِ وَجَمْعِهِ، وَفِي ذَلِكَ تَوَاطُؤٌ لِلتَّفْسِيرِ بِهِ، وَأَنَّ الْاعْتِمَادَ عَلَيْهِ فِي الْبَيَانِ عَنِ الضَّمِيرِ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَجْزَ أَنْ يُشْنَى وَلَا يُجْمَعُ، فَتَقُولُ: (قَوْمُكَ نِعَمَ رِجَالًا)، وَ (أَخَوَاكَ نِعَمَ رِجَالَيْنِ)، وَلَا يُشْنَى وَلَا يُجْمَعُ، فَالْتَّفْسِيرُ قَدْ أَغْنَى عَنِ التَّشْنِيَةِ وَالْجَمْعِ فِي الضَّمِيرِ بِمَا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَصِحُّ، كَمَا لَا يَصِحُّ إِيجَادُ الْمَوْجُودِ؛ لِاسْتِغْنَائِهِ بِوُجُودِهِ عَنْ أَنْ يُوجَدَهُ مُوجِدٌ فِي حَالِ بَقَائِهِ.

وَنَظِيرُهُ: (مَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمًا) فِي الْاسْتِغْنَاءِ عَنِ الضَّمِيرِ فِي كُلِّهِمْ حَتَّى صَارَ (كُلُّ) مَعْرِفَةً، وَامْتِنَاعَ أَنْ يُوصَفَ بِالنَّكِيرَةِ، وَلَمْ يَصْلُحْ إِضَافَتُهُ إِلَى الضَّمِيرِ مَعَ الْاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ، وَكَذَلِكَ: ﴿وَكُلُّ أُنثَى دَخِيرِينَ﴾ [النمل: ٨٧].

[ظ ١٦٩].

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (كَمَا)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

وَنَظِيرُهُ لُزُومُ الْحَذْفِ فِي: (خُذْ)، و (كُلْ)؛ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، مَعَ الْإِيجَازِ الَّذِي فِيهِ.

وَأَصْلُ (نِعَمَ)، و (بِئْسَ): (نِعَمَ)، و (بِئْسَ)؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْوِزْنُ الَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ؛ إِذْ هُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَبْنِيَةٍ فِي الثَّلَاثِيَّةِ: [(فَعَلَ)]^(١)، و (فَعَلَ)، و (فَعَلَ). وَيَجُوزُ فِيهِ: (نِعَمَ)؛ لِأَجْلِ حَرْفِ الْحَلَقِ، كَمَا يُقَالُ: (شَهِدَ). وَيَجُوزُ الْإِسْكَانُ، فَتَقُولُ: (نَعَمْ)، كَمَا تَقُولُ: (شَهِدَ). وَيَجُوزُ: (نِعَمْ) عَلَى الْإِسْكَانِ مِنَ الْأَصْلِ، كَمَا تَقُولُ: (شَهِدَ) فِي مَعْنَى (شَهِدَ).

وَتَقُولُ: (هَذِهِ الدَّارُ نِعْمَتُ الْبَلَدِ)، فَتَوَثَّنُ (الْبَلَدَ)؛ لِوُقُوعِهِ عَلَى الدَّارِ، كَمَا تَقُولُ: (مَنْ كَانَتْ^(٢) أَمَّاكَ ؟)، و (مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ ؟)، وَقَالَ بَعْضُ السَّعْدِيِّينَ:

٥١٨ هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ يُعَفِّيهَا الْمَوْرُ

وَالدَّجْنُ يَوْمًا وَالْعَجَاجُ الْمَهْمُورُ

لِكُلِّ رِيحٍ فِيهِ ذَيْلٌ مَسْعُورُ^(٣)

فَقَالَ: (فِيهِ)؛ لِأَنَّ (الدَّارَ) تَقَعُ عَلَى الْمَكَانِ.

وَحُكْمُ: (حَبَّذَا عَبْدُ اللَّهِ) يَجْرِي مَجْرَى: (نِعَمْ رَجُلًا عَبْدُ اللَّهِ) فِي الْمَدْحِ، إِلَّا أَنَّ (حَبَّ) مَعَ (ذَا) مُرَكَّبٌ بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، و (ذَا) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ،

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٢) في د: (كانك).

(٣) الأبيات من الرجز، وهي لبعض السعديين في سبويه ١٨٠ / ٢، وتحصيل عين الذهب ٣٠٦. وهي لحميد الأرقط في ابن السيرافي ٣٩ / ٢. وهي بلا نسبة في المنصف ٢٨٩ / ١، والمخصص ٤١٤ / ٢، ١٣٢ / ٥. واللسان (بلد)، (ذيل). وفي نوادر أبي زيد أرجوزة فيها أبيات شبيهة بهذه وهي بلا نسبة، ونسبها المحقق لمنظور بن مرثد، والأبيات التي في النوادر ٥٧١:

هل تعرف الدار بأعلى القُور

غيرها نأج الرياح والمُور

والبيت الثالث الشاهد ليس موجودًا في أرجوزة النوادر.

كَأَنَّكَ قُلْتَ: (حَبَّ الشَّيْءُ).

وَيَجُوزُ أَنْ يُفَسَّرَ، وَيُتْرِكَ تَفْسِيرُهُ؛ لِأَنَّ (ذَا) اسْمٌ مُبْهَمٌ قَدْ ظَهَرَ الذَّكْرُ بِهِ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي (نِعَم)؛ لِأَنَّهُ مُضْمَرٌ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ لَفْظٌ يَقُومُ مَقَامَ الظَّاهِرِ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَفْسِيرِهِ.

وَنَظِيرُهُ: (يَا ابْنَ عَمٍّ) فِي بِنَاءِ الْعَامِلِ مَعَ الْمَعْمُولِ حَتَّى صَارَا بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ؛ وَلِذَلِكَ قِيلَ: (حَبَّذَا هُنْدُ)، وَلَمْ يَجْزْ: (حَبَّذِهِ)؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ لَا يَخْلُصُ لـ (ذَا) مِنْ أَجْلِ تَرْكِيبِهِ مَعَ (حَبَّ)، وَلَيْسَ التَّأْنِيثُ لَهُمَا، فَاِمْتَنَعَ مِنْ هَذِهِ الْعَلَامَةِ مَعَ اخْتِلَافِ مَعْنَى الْفِعْلِ وَالْإِسْمِ، فَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَتَّفَقَا فِي التَّأْنِيثِ، وَمَعَ أَنَّهُ قَدْ صَارَ كَالْمَثَلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (خَمْسَ عَشْرَ امْرَأَةً)؛ لِأَنَّ هَذَا كُلَّهُ عَدَدٌ بِمَنْزِلَةِ: (عَشْرِينَ امْرَأَةً)؛ لِأَنَّهُ تَضَاعَيْفُ الْعَدَدِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ لَهُ وَاحِدٌ، فَلَيْسَ التَّرْكِيبُ فِيهِ كَالتَّرْكِيبِ فِي: (حَبَّذَا).

وَقَالَ الرَّاعِي:

٥١٩ فَأَوْمَأَتْ إِيمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ وَلِلَّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيُّمَا فَتًى^(١)

ف (أَيُّمَا فَتًى؟) اسْتَفْهَامٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَيُّمَا فَتًى هُوَ؟ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرًا لِلْعَدَدِ، وَلَا غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ مُبْهَمٌ، لَا يَصْلُحُ أَنْ يُفَسَّرَ بِهِ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَصْلُحُ أَنْ يُفَسَّرَ بِمَا هُوَ لِلْبَيَانِ حَتَّى يَظْهَرَ مَعْنَاهُ فِي نَفْسِهِ [و ١٧٠]، وَيُبَيِّنُ بِهِ غَيْرُهُ مِنَ الْعَدَدِ، وَالَّذِي تَقَدَّمَ، أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ مِمَّا يَقْتَضِي التَّفْسِيرَ، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَشْنَى بِهِ، فَلَا يَجُوزُ: (عَشْرُونَ أَيُّمَا رَجُلٍ)، وَلَا: (أَتَانِي الْقَوْمُ إِلَّا أَيُّمَا رَجُلٍ)؛ لِلإِبْهَامِ الَّذِي فِيهِ، وَإِنَّمَا يُسْتَشْنَى بِمَا هُوَ لِلْبَيَانِ لِتَخْصِصِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ بِمَا فِيهِ مِنَ الْبَيَانِ، وَلَا يُسْتَشْنَى بِمَا هُوَ

(١) البيت من الطويل، وهو للراعي النميري في ديوانه ٣، وانظر سيبويه ٢/ ١٨٠، وابن السيرافي ١/ ٢٩٦، وتحصيل عين الذهب ٣٠٦. وجاء بلا نسبة في شرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٠٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢١، وشرح الرضي ٤/ ٢٣٤، والارتشاف ٢/ ١٠٣٧، والمقاصد الشافية

لِلإِبْهَامِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَفْتَضِي مُنَاقَضَةً مَطْلُوبِ الْعَدَدِ، وَالِاسْتِثْنَاءِ إِذْ يَطْلُبُ مَا هُوَ لِلْبَيَانِ، لَا مَا هُوَ لِلإِبْهَامِ^(١).

وَيَجُوزُ فِي: (أَيِّمَا) أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ، وَحَالًا مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَاسْتِفْهَامًا مُبْتَدَأً، وَمَبْنِيًّا عَلَى الْمُبْتَدَأِ؛ لِأَنَّ الإِبْهَامَ يَصْلُحُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، فَالْصِّفَةُ لِلنَّكِرَةِ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِكَرِيمٍ أَيِّمَا كَرِيمٍ)، وَ (بَلِيٍّ أَيِّمَا لَيْيَمٍ)، فَدَخَلَهُ مَعْنَى تَفْخِيمِ الشَّانِ مِنْ أَجْلِ الإِبْهَامِ، وَاحْتَمَلْتَ ذَلِكَ الصِّفَةَ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَقَعُ بِالْجُمْلَةِ الَّتِي فِيهَا الْفَائِذَةُ عَلَى طَرِيقِ الْإِتْسَاعِ فِي الْكَلَامِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَيِّمَا كَرِيمٍ) عَلَى الْحَالِ، فَيَجْرِي مَجْرَى الصِّفَةِ فِي الإِبْهَامِ؛ لِتَفْخِيمِ الشَّانِ. فَأَمَّا الِاسْتِفْهَامُ فَكَقَوْلِكَ: (أَيُّ رَجُلٍ أَخُوكَ؟)، وَ (أَيُّ الْقَوْمِ رَاكِبٌ؟)، وَالِاسْتِفْهَامُ مُبْهَمٌ؛ لَطَلَبِ الْبَيَانِ مِنَ الْمُجِيبِ.

وَنَظِيرُ: (أَيِّمَا فَتَى) قَوْلُهُمْ: (سُبْحَانَ اللَّهِ مَنْ هُوَ) وَ (مَا هُوَ)؟ وَهَذَا اسْتِفْهَامٌ فِيهِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ.

وَحُكْمُ (أَحَدٍ)، وَ (كَرَّابٍ)، وَ (أَرَمٍ)، وَ (كَتَيْعٍ)، وَ (عَرِيبٍ) أَلَّا يَقَعْنَ فِي الْوَاجِبِ؛ لِأَنَّهَا لِأَعَمِّ الْعَامِّ فِي الْجُمْلَةِ وَالتَّفْصِيلِ، وَلَا تَقَعُ لِتَفْسِيرِ الْعَدَدِ، وَلَا غَيْرِهِ مِنْ (نِعَمَ) وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّ التَّفْسِيرَ بِوَاحِدٍ مَنْكُورٍ، وَلَا يَصْلُحُ أَنْ يُفَسَّرَ بِ (أَحَدٍ) لِلْعُمُومِ الَّذِي فِيهِ عَلَى الْجُمْلَةِ وَالتَّفْصِيلِ، وَإِنَّمَا يَفْتَضِي أَنْ يُفَسَّرَ بِالْوَاحِدِ مِنَ الْجِنْسِ فَقَطْ، وَلَا تَقَعُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَخْصُ، وَلَا فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهَا حَالٌ مِنْ وَاحِدٍ أَوْ جَمْعٍ مُجْمَلٍ فَقَطْ.

وَلَا يَجُوزُ: (عِنْدِي عِشْرُونَ أَحَدًا)؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (عِنْدِي عِشْرُونَ وَاحِدًا فَقَطْ)، وَ (عِشْرُونَ اثْنَيْنِ فَقَطْ)، وَ (عِشْرُونَ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ فَقَطْ)، وَهَذَا مُحَالٌ فِي الْإِيجَابِ. وَكَذَلِكَ سَبِيلُهُ فِي النَّفْيِ؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي عَلَى تَفْذِيرِ الْإِيجَابِ، إِذَا قُلْتَ: (لَيْسَ عِنْدِي عِشْرُونَ أَحَدًا)؛ لِأَنَّ النَّفْيَ إِنَّمَا هُوَ لاسْتَفْرَارِهِمْ عِنْدَكَ؛

(١) الكلام من قوله: (لأن ذلك يقتضي) ساقط من د.

لَا لِمُفَسِّرٍ: (عَشْرِينَ)، وَإِنَّمَا يَقْتَضِي الْعَدَدُ أَنْ يُفَسَّرَ بِوَاحِدٍ مِنَ الْجِنْسِ، وَلَيْسَ (أَحَدٌ) وَاحِدًا مِنَ الْجِنْسِ.

وَتَقُولُ: (مَا فِي النَّاسِ مِثْلُهُ أَحَدٌ)، فَيَصِحُّ هَاهُنَا لِتَعْلُقِهِ بِالنَّفْيِ الْعَامِّ عَلَى الْجُمْلَةِ وَالتَّفْصِيلِ. وَكَذَلِكَ: (مَا مَرَزْتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٍ) عَلَى طَرِيقِ الْبَدَلِ.

وَتَقُولُ: (لِي عَسَلٌ مِلْءُ جَرَّةٍ)، وَ (عَلَيْهِ دَيْنٌ شَعْرُ كَلْبَيْنِ)، فَالْوَجْهُ فِيهِ الرَّفْعُ؛ لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ تَبَعُ نَكِرَةً عَلَى طَرِيقِ الصِّفَةِ الْمُبَيِّنَةِ لَهُ [ظ ١٧٠]، وَيَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى التَّمْيِيزِ، فَتَقُولُ: (لِي عَسَلٌ مِلْءُ جَرَّةٍ)، وَ (عَلَيْهِ دَيْنٌ شَعْرُ كَلْبَيْنِ)، كَمَا تَقُولُ: (عَلَيْهِ مَائَةٌ بَيْضًا) فَتَنْصِبُهُ عَلَى الْحَالِ، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ فِي قَوْلِكَ: (شَعْرُ كَلْبَيْنِ).

وَتَقُولُ: (لِي مِثْلُهُ عَبْدٌ)، فَيَجُوزُ عَلَى الصِّفَةِ وَالْبَدَلِ، فَإِذَا قُلْتَ: (عَلَيْهَا مِثْلُهَا زُبْدٌ) لَمْ يَجُزْ إِلَّا عَلَى الْبَدَلِ دُونَ الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ (زُبْدًا) اسْمُ جِنْسٍ، وَ (الْعَبْدُ) صِفَةٌ كَقَوْلِكَ: (هَذَا رَجُلٌ عَبْدٌ).



بَابُ النَّدَاءِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي النَّدَاءِ مِنَ الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّدَاءِ مِنَ الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي الْمُضَافِ صِفَةٌ كَانَتْ أَوْ مُنَادَى إِلَّا النَّصْبُ؟ وَهَلَا جَازَ فِيهِ
الرَّفْعُ إِذَا كَانَ صِفَةً، كَمَا يَجُوزُ فِيمَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ كُلُّ
مُنَادَى فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ؟

وَلِمَ وَجَبَ بِنَاءُ الْمُفْرَدِ الْمُعْرِفَةِ؟ وَلِمَ بُنِيَ عَلَى الْحَرَكَةِ؟ وَلِمَ بُنِيَ عَلَى
الضَّمَّةِ خَاصَّةً؟

وَمَا الْعَامِلُ فِي الْمُنَادَى؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنََّّهُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَثْرُوكِ إِظْهَارُهُ؟
وَمَا تَقْدِيرُ الْمَحذُوفِ فِيهِ؟

وَمَا مَعْنَى اعْتِلَالِ الْخَلِيلِ فِي نَصْبِ: (يَا أَخَانَا)، و (يَا رَجُلًا صَالِحًا) بِطَوْلِ
الْكَلَامِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ طَوْلَ الْاسْمِ بِالْإِضَافَةِ، وَلِحَاقَ التَّنْوِينِ فِي النِّكَرَةِ
يُخْرِجُهُ مِنْ شَبهِ الْكِنَايَةِ، وَيَرْدُّهُ إِلَى الْأَصْلِ فِي النَّدَاءِ؟

وَمَا وَجْهُ تَشْبِيهِهِ بِ (قَبْلُ)، و (بَعْدُ)، و (مِنْ قَبْلِكَ)، و (مِنْ بَعْدِكَ)؟
وَهَلْ ذَلِكَ لِخُرُوجِهِ عَنِ التَّمَكُّنِ بِشَبِّهِ مَا يَجِبُ لَهُ الْبِنَاءُ فِي إِفْرَادِهِ وَرُجُوعِهِ
إِلَى أَصْلِهِ فِي إِضَافَتِهِ؟

وَمَا حُكْمُ: (يَا زَيْدُ)، و (يَا عَمْرُ)؟ وَلِمَ بُنِيَ؟

وَمَا حُكْمُ: (يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ)؟ وَلِمَ جَازَ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ فِي الصِّفَةِ؟ وَلِمَ جَازَ
رَفْعُ صِفَةِ الْمَبْنِيِّ فِي هَذَا، وَلَمْ يَجْزُ فِي: (لَقِيتُهُ أَمْسَ الْأَحَدِثِ) إِلَّا الْحَمْلُ

عَلَى الْمَوْضِعِ دُونَ اللَّفْظِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَزِيدُ أَخَا وَرَقَاءَ إِنْ كُنْتُ ثَائِرًا فَقَدْ عَرَضْتَ أَخْنَاءَ حَقٍّ فَخَاصِمِ

وَمِنْ أَيْنَ لَزِمَ لَوْ جَازَ رَفْعُ الْمُضَافِ فِي الصَّفَةِ: (يَا أَخُونَا)؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنَّ هَذَا لَحْنٌ؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (إِنَّ أَمْسَكَ قَدْ مَضَى)؟

وَمَا حُكْمُ: (يَا زَيْدُ نَفْسَهُ)، و (يَا تَمِيمُ كُلَّكُمْ)، و (يَا قَيْسُ كُلَّهُمْ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ؟

وَلِمَ جَازَ: (يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ)، و (أَجْمَعِينَ) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى: (أَعْنِي)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلزُّومِ^(١) التَّأْكِيدِ بِهِ مَعَ أَنَّهُ فِي [١٧١]
الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ مَرَاتِبِ التَّأْكِيدِ، عَلَى تَرْتِيبِ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]؟

وَمَا حُكْمُ: (يَا أَخَانَا زَيْدًا)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ بِـ (زَيْدٍ) إِلَّا النَّصْبُ فِي هَذَا؟ وَلِمَ جَازَ: (يَا أَخَانَا زَيْدُ) بِالضَّمِّ عَلَى الْبَدَلِ؟ وَلِمَ كَانَ: (يَا أَخَانَا زَيْدًا) أَكْثَرَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ ذِكْرَهُ لِلْبَيَانِ أَغْلَبَ مِنْ ذِكْرِهِ عَلَى مَعْنَى نِدَاءَيْنِ فِي الْبَدَلِ؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (مَا زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقٌ) فِي الرَّدِّ إِلَى الْأَصْلِ لِمَا حَدَثَ مِمَّا يَفْتَضِي الرَّدَّ إِلَى الْأَصْلِ؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ: (أَتَقُولُ) مِنْ رَدِّهِ إِلَى الْأَصْلِ فِي الْحِكَايَةِ لِمَا صَارَ خَبَرًا؟

وَمِنْ أَيْنَ صَارَ: (يَا زَيْدُ) بِمَنْزِلَةِ: (حَوْبٍ) فِي الْبِنَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِخُرُوجِهِمَا إِلَى مَا يَفْتَضِي الْبِنَاءَ؟

وَمَا حُكْمُ: (يَا زَيْدُ زَيْدُ الطَّوِيلِ)؟ وَلِمَ جَازَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ: (يَا زَيْدُ زَيْدًا الطَّوِيلِ)؟

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (لِلنَّوْمِ).

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ رُؤْبَةِ:

إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطِرْنَ سَطْرًا

لِقَائِلْ: يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا

وَكَمْ وَجْهًا يَجُوزُ فِي قَوْلِهِ: (نَصْرُ نَصْرًا)؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ تِسْعَةُ أَوْجِهٍ؟ فَمَا عِلَّةُ كُلِّ وَجْهِ مِنْهَا؟

وَمَا حُكْمُ: (يَا زَيْدُ وَعَمْرُو)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالضَّمِّ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ: (يَا زَيْدُ وَعَبْدَ اللَّهِ) إِلَّا بِالنَّصْبِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (يَا زَيْدُ أَوْ عَمْرُو)؟ وَلِمَ جَازَ؟ وَمَنْ الْمُنَادَى مِنْهُمَا؟ وَهَلْ هُوَ أَحَدُهُمَا فِي غَيْرِ عَيْنِهِ؟ وَهَلْ يَكُونُ الْمُجِيبُ هُوَ السَّابِقُ بِالْإِجَابَةِ؟ وَهَلْ يَكُونَانِ إِذَا أَجَابَا فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ عَلَى مَنَزِلَةٍ سَوَاءٍ فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُجِيبٌ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (يَا زَيْدُ لَا عَمْرُو)؟ وَلِمَ جَازَ مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ: (يَا زَيْدُ) يَكْفِي فِي أَنَّهُ هُوَ الْمُنَادَى دُونَ غَيْرِهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِتَأْكِيدِ أَنَّهُ الْمُنَادَى دُونَ عَمْرُو؛ لِثَلَاثَتِهِمْ أَنَّ فِي الْكَلَامِ مَحْذُوفًا يُوجِبُ نِدَاءَ عَمْرُو، أَوْ يُتَوَهَّمُ الْغَلَطُ بِوَضْعِهِ مَوْضِعَ عَمْرُو؟

وَلِمَ كَانَ الْأَكْثَرُ الْأَجُودَ: (يَا زَيْدُ وَالنَّصْرُ)؟ وَلِمَ جَازَ: ﴿يَجِبَالِ أَوْيِ مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠]، مَعَ أَنَّ الْأَجُودَ رَفَعَ الْمَعْطُوفَ عَلَى الْمُنَادَى الْمَضْمُونِ إِذَا كَانَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ أَوَّلُ الْكَلَامِ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا﴾ [سبأ: ١٠]، أَيْ: وَآتَيْنَاهُ الطَّيْرَ، فَأَمَّا قِرَاءَةُ الْأَعْرَجِ^(١) بِالرَّفْعِ: «وَالطَّيْرُ» فَعَلَى الْعَطْفِ عَلَى الْجِبَالِ؟ وَلِمَ جَازَ: (يَا عَمْرُو وَالْحَرْتُ) بِالْحَمَلِ عَلَى اللَّفْظِ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ:

(١) الأعرج هو عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود المدني، تابعي جليل، أخذ القراءة عرضًا عن أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهما، روى القراءة عنه عرضًا نافع بن أبي نعيم، نزل إلى الإسكندرية فمات بها سنة سبع عشرة ومائة، وقيل: سنة تسع عشرة. انظر ترجمته في غاية النهاية ١/ ٣٨١.

(يَا الْحَرِثُ)؟ وهل ذلك لَأَنَّ الْمُفْرَدَ الْمَعْرِفَةَ إِذَا كَانَ مُنَادَى فَهُوَ مَضْمُومٌ،
وإِنَّمَا يُسْتَعْنَى عَنِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ بِتَغْرِيفِ النَّدَاءِ^(١)، فَكَأَنَّهُ قَالَ: (وَيَا حَارِثُ)؟
ولِمَ لَا يُنَادَى مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ؟ وهل يَلْزَمُ مَنْ قَالَ: (يَا زَيْدُ وَالنَّضْرُ)
فَيَنْصِبُ؛ لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ^(٢) أَنْ يَقُولَ: (كُلُّ نَعْجَةٍ وَسَخَلَتْهَا بِدِرْهِمٍ)؛
لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ: (وَكُلُّ سَخَلَتْهَا)؟
وهل يَلْزَمُهُ أَنْ يَقُولَ:

أَيُّ فَتَى هَيْجَاءَ أَنْتَ وَجَارَهَا

وَأَنْ يَقُولَ: (رُبَّ رَجُلٍ وَأَخَاهُ) [ظ ١٧١]؟

ولِمَ ذَهَبَ ابْنُ السَّرَّاجِ إِلَى أَنَّ هَذَا لَا يَلْزَمُ؛ لَأَنَّ الْمُنَادَى مَوْضِعُهُ نَصْبٌ،
وَلَا مَوْضِعٌ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي: (كُلُّ نَعْجَةٍ وَسَخَلَتْهَا)؟ وَمَا الصَّوَابُ فِي
ذَلِكَ؟ وهل قَوْلُ الْخَلِيلِ فِيهِ صَوَابٌ؛ لَأَنَّهُ أَلْزَمُ عَلَى الْعِلَّةِ، وَلَوْ قَدَّرَهَا
فَقَالَ^(٣): «لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ: يَا النَّضْرُ» عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُحْمَلُ عَلَى اللَّفْظِ،
فَحُمِلَتْ عَلَى التَّأْوِيلِ بِالْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَأَعْمَلْتَ عَامِلَ الْمَوْضِعِ الَّذِي
لَا يَظْهَرُ لَتَوَجَّهَ قَوْلُ ابْنِ السَّرَّاجِ؟

وَمَا حُكْمُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ وَزَيْدُ)، و (يَا هَذَا الرَّجُلُ وَعَبْدَ اللَّهِ)؟ وَلِمَ وَجَبَ
حَمْلُهُ عَلَى: (أَيُّ)، وَلَمْ يَجْزُ حَمْلُهُ عَلَى الرَّجُلِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ رُؤْبَةَ:

يَا دَارَ عَفْرَاءَ وَدَارَ الْبَخْدَنِ

وهل ذلك عَلَى أَنَّهُ حَمَلَ الْمَعْطُوفَ عَلَى الْمُنَادَى الْأَوَّلِ؛ لَأَنَّ الثَّانِي مُنَادَى
وَلَمْ يَجْزُ حَمْلُهُ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ مُنَادَى؟

(٢) بعده في د: (بالنظر)، وهو في الأصل عليه شطب.

(١) في الأصل ود: (والنداء).

(٣) سيبويه ١٧٣/٢.

وَمَا حُكْمُ: (يَا هَذَا الْجُمَّةَ)، و (يَا زَيْدُذَا الْجُمَّةَ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ؟

الجواب

الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّدَاءِ مِنَ الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ بِنَاءِ الْأَسْمِ الْمُفْرَدِ الْمَعْرِفَةِ عَلَى الضَّمِّ، وَإِعْرَابُ مَا سِوَاهُ مِنَ الْمُضَافِ، وَالنَّكِرَةِ، وَالْمَوْصُولِ.

وَأَصْلُ كُلِّ مُنَادَى النَّصْبُ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ مُنَادَى إِلَّا أَنَّهُ بُنِيَ الْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ؛ لِأَنَّهُ^(١) أَشْبَهَ الْكِنَايَةَ الَّتِي هِيَ أَحَقُّ بِالْخِطَابِ فِي سَائِرِ الْكَلَامِ، إِلَّا فِي النَّدَاءِ خَاصَّةً، وَوَجْهُ الشَّبَهِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: الْمُفْرَدُ، وَالْمَعْرِفَةُ، وَالْمُخَاطَبَةُ، فَلَمَّا بَعَدَ الْمُضَافُ بِأَنَّ^(٢) الْكِنَايَةَ لَا تُضَافُ، وَلَا تَكُونُ نَكِرَةً، وَلَا مَوْصُولَةً اتَّصَلَ الْعَامِلُ بِالْمَعْمُولِ فِيهِ، جَرَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ عَلَى أَصْلِهَا فِي النَّصْبِ.

وَلَا يَجُوزُ رَفْعُ الْمُضَافِ أَصْلًا فِي النَّدَاءِ، وَإِنْ كَانَ صِفَةً، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى تَقْدِيرِ الْمُفْرَدِ فِي الصِّفَةِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

٥٠ يَا صَاحِبَ دَا الضَّامِرِ الْعَنَسِ^(٣)

تَقْدِيرُهُ: الضَّامِرَةُ عَنْسُهُ^(٤).

فَأَمَّا: (يَا زَيْدُ أَخَانَا)، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا النَّصْبُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى تَقْدِيرِ الْمُفْرَدِ، وَلَوْ جَازَ رَفْعُهُ لَجَازَ: (يَا أَخُونَا)، وَهَذَا لَحْنٌ، وَإِنَّمَا لَزِمَ جَوَازُهُ لِأَنَّ الصِّفَةَ تَصْلُحُ

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (بَأَنَّهُ).

(١) فِي د: (لَا).

(٣) صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الْكَامِلِ، عَجْزُهُ:

وَالرَّحْلُ ذِي الْأَنْسَاعِ وَالْحِلْسِ

وَهُوَ لَخَالِدُ بْنُ الْمَهَاجِرِ فِي الْأَغَانِي ١٦/ ٢١٠. وَهُوَ لَخَزَرُ بْنُ لَوْذَانَ السُّدُوسِي فِي سَبِيهِ ٢/ ١٩٠، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٠٨، وَابْنُ يَعِيشَ ٢/ ٨. وَانْظُرِ النِّسْبَةَ إِلَى الْاِثْنَيْنِ فِي الْخَزَانَةِ ٢/ ٢٣٣. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَقْتَضَبِ ٤/ ٢٢٣، وَمَجَالِسُ ثَعْلَبِ ١/ ٢٧٥، ٢/ ٤٤٥، وَالْأَصُولُ ١/ ٣٣٩، وَمَجَالِسُ الْعُلَمَاءِ ١١١، وَإِيضًا الشُّعْرُ ٣٨٣، وَالْخَصَائِصُ ٣/ ٣٠٢، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ ١/ ٣٤٥، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ١/ ٣٧٠. (٤) فِي الْأَصْلِ وَد: (عَنَّهُ).

أَنْ تَقُومَ مَقَامَ الْمُوصُوفِ، فَاَلْمَانِعُ مِنْ رَفْعِهِ مَوْضِعُ الْمُوصُوفِ هُوَ الْمَانِعُ مِنْ رَفْعِهِ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ، وَهُوَ الْإِضَافَةُ الْحَقِيقِيَّةُ.

وَأَمَّا مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَيَجُوزُ رَفْعُهُ فِي الصِّفَةِ، كَقَوْلِكَ: (يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ)؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ مَوْضِعُ الْمُوصُوفِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا رَفْعًا، وَإِنَّمَا يُسْتَعْنَى عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ بِتَغْرِيفِ النَّدَاءِ، فَتَقُولُ: (يَا طَوِيلُ).

وَإِنَّمَا بُنِيَ الْمُنَادَى عَلَى الْحَرَكَةِ؛ لِأَنَّ لَهُ أَصْلًا فِي التَّمَكُّنِ يُسْتَعْمَلُ، كَقَوْلِكَ: (يَا حَكَمُ). وَبُنِيَ عَلَى الضَّمَّةِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أُخْرِجَ عَنِ الْإِعْرَابِ بُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ لَا تَكُونُ لَهُ فِي حَالِ الْإِعْرَابِ؛ لِأَنَّهَا أَدَلُّ [و١٧٢] عَلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ.

وَالْعَامِلُ فِي الْمُنَادَى مَحْذُوفٌ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ، وَهُوَ مُهْمَلٌ فِي الِاسْتِعْمَالِ، وَتَفْسِيرُهُ: يَا أَعْنِي عَبْدَ اللَّهِ، أَوْ يَا أُنَادِي عَبْدَ اللَّهِ، إِلَّا أَنَّهُ عَلَى فِعْلٍ مِنَ النَّدَاءِ، وَلَيْسَ بِخَبَرٍ، وَهُوَ مُهْمَلٌ لِلِاسْتِغْنَاءِ بِحَرْفِ النَّدَاءِ عَنْهُ، وَهَذَا مَذْهَبُ سَيَوِيهِ^(١). وَأَمَّا ابْنُ السَّرَّاجِ فَيَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمُنَادَى هُوَ حَرْفُ^(٢) النَّدَاءِ؛ لِأَنَّهُ^(٣) أَغْنَى عَنِ فِعْلِ^(٤)، وَكِلَا الْمَذْهَبَيْنِ مُتَوَجِّهٌ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَمَعْنَى اغْتِلَالِ الْخَلِيلِ فِي نَضْبِ: (يَا أَخَانَا)، وَ (يَا رَجُلًا صَالِحًا) بِطُولِ الْأِسْمِ^(٥) أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مُضَافًا، فَطَالَ بِالْإِضَافَةِ خَرَجَ عَنْ شَبِّهِ الْكِنَايَةِ، وَكَذَلِكَ لَمَّا طَالَ بِثُبُوتِ التَّنْوِينِ؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ، خَرَجَ عَنْ شَبِّهِ الْكِنَايَةِ، وَهُوَ يُشَبُّهُ (قَبْلُ)، وَ (بَعْدُ) فِي أَنَّهُ يُعْرَبُ فِي النَّكْرَةِ وَالْإِضَافَةِ، وَيُبْنَى فِي الْمَعْرِفَةِ وَالْإِفْرَادِ، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْعِلَلُ، فَقَدْ اتَّفَقَتِ الْأَحْكَامُ فِي هَذَا، وَاتَّفَقَا أَيْضًا فِي أَنَّ ذَلِكَ لِلْخُرُوجِ عَنِ التَّمَكُّنِ بِشَبِّهِ مَا يُوجِبُ الْبِنَاءَ.

وَتَقُولُ: (يَا زَيْدُ) وَ (يَا عَمْرُو) فَتَبْنِيهِ كِبْنَاءِ: (يَا حَكَمُ)، وَلَمْ يُبْنَ عَلَى

(٢) فِي د: (حذف).

(٤) الْأُصُولُ ١/ ٤١، ٣٣٣.

(١) سَيَوِيهِ ٢/ ١٨٢.

(٣) قَوْلُهُ: (لأنه) لَيْسَ فِي د.

(٥) سَيَوِيهِ ٢/ ١٨٢.

الْحَرَكَةُ لِاتِّبَاعِ السَّاكِنِينَ فِي: (يَا زَيْدُ)، و (يَا عَمْرُو)؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ دُخُولُهُ فِي هَذَا الْبَابِ وَخُرُوجُهُ سَوَاءٌ، بِدَلِيلِ: (يَا حَكَمُ)، و (يَا أَحْمَدُ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَتَقُولُ: (يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ)، و (الطَّوِيلُ) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، أَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى اللَّفْظِ، وَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى الْمَوْضِعِ.

وَلَا يَجُوزُ فِي: (لَقِيْتُهُ أَمْسِ الْأَحَدُ) الصِّفَةُ عَلَى اللَّفْظِ، كَمَا جَازَ فِي: (يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ طَرَادَ الصَّمِّ فِي كُلِّ مُنَادَى مَعْرِفَةٍ، فَصَارَ الْحَرْفُ بِمَنْزِلَةِ الْعَامِلِ لِهَذِهِ الصَّمَّةِ، وَأَشْبَهَ صَمَّةَ الْإِعْرَابِ، فَجَازَ أَنْ تَتَّبَعَهُ الصِّفَةُ عَلَى اللَّفْظِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (أَمْسِ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ بَابٌ يَطْرُدُ فِيهِ الْبِنَاءُ عَلَى الْكَسْرِ، وَكَذَلِكَ سَبِيلُ مَا لَا يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّ حَرَكَتَهُ بِالْفَتْحِ فِي حَالِ الْجَرِّ عَارِضَةٌ فِيهِ؛ إِذْ يُعَاقِبُهَا الْحَرَكَةُ بِالضَّمِّ، وَهُوَ فِي النَّصْبِ عَلَى الْأَصْلِ، فَصَارَتْ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ فِي حَالِ الْجَرِّ عَارِضَةً لِهَذِهِ الْمُعَاقَبَةِ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزُ إِلَّا: (مَرَزْتُ بَعْثَمَانَ الطَّوِيلِ) عَلَى الْمَوْضِعِ دُونَ اللَّفْظِ؛ إِذْ حَرَكَتُهُ عَارِضَةٌ، وَالْعَارِضُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ)؛ لِأَنَّ حَرَكَتَهُ بِالضَّمِّ لَيْسَ بِعَارِضَةٍ فِيهِ فِي حَالِ النَّدَاءِ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

ه١ أَرِيدُ أَحَا وَرَقَاءَ إِنْ كُنْتَ نَائِرًا فَقَدْ عَرَضْتُ أَخْنَاءَ حَقٍّ فَخَاصِمٍ^(١)

فَهَذَا شَاهِدٌ فِي نَصْبِ الْمُضَافِ فِي صِفَةِ الْمُنَادَى، وَلَا يَجُوزُ غَيْرُهُ. وَنَظِيرُهُ: (إِنْ أَمْسَكَ قَدْ مَضَى)^(٢)؛ لِأَنَّهُ رُدُّ إِلَى الْإِعْرَابِ فِي حَالِ الْإِضَافَةِ، وَكَانَ مَبْنِيًّا فِي حَالِ الْإِفْرَادِ.

وَتَقُولُ: (يَا زَيْدُ نَفْسَهُ)، و (يَا تَمِيمُ كُلَّكُمْ) [ظ ١٧٢]، و (يَا قَيْسُ كُلَّهُمْ)

(١) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيحِيهِ ١٨٣/٢، وَاللَّمْعُ ١٠٨، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ ٣٤١/١، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٠٧، وَالنَّكَتُ لِلْأَعْلَمِ ٥٣٩/١، وَالْمَحْكَمُ ١٨/٤، وَابْنُ يَعِيشَ ٤/٢، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٤٠٣/٣، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ٣٠٦/٥.

(٢) قَوْلُهُ: (مَضَى) عَلَيْهِ طَمَسٌ فِي الْأَصْلِ، وَكَذَا فِي السُّؤَالِ وَد.

بِالنَّصْبِ عَلَى الْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ لَيْسَ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ، كَمَا هُوَ فِي: (يَا زَيْدُ الْحَسَنُ الْوَجْهَ)؛ إِذْ تَقْدِيرُهُ: يَا زَيْدُ الْحَسَنُ وَجْهَهُ.

وَتَقُولُ: (يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ)، و (أَجْمَعِينَ) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، لِأَنَّهُ صِفَةُ الْمُنَادَى الْمُفْرَدِ، فَتَارَةً يُحْمَلُ عَلَى اللَّفْظِ، وَتَارَةً عَلَى الْمَوْضِعِ، وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى (أَعْنِي)، كَمَا يَجُوزُ فِي (الطَّوِيلِ) وَنَحْوِهِ مِنَ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ (أَجْمَعِينَ) لَا يَلِي الْعَوَامِلَ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّلَاثَةِ مِنْ مَرَاتِبِ التَّأْكِيدِ؛ إِذِ الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى لِلْمُؤَكَّدِ، وَالثَّانِيَّةُ لِلتَّأْكِيدِ بِ (كُلِّهِمْ)، وَالثَّلَاثَةُ لِلتَّأْكِيدِ بِ (أَجْمَعَ) عَلَى مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠].

وَتَقُولُ: (يَا أَخَانَا زَيْدًا) بِالنَّصْبِ عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ، وَيَجُوزُ: (يَا أَخَانَا [زَيْدٌ] ^(١)) بِالضَّمِّ عَلَى الْبَدَلِ، وَالنَّصْبُ أَكْثَرُ فِي: (يَا أَخَانَا زَيْدًا) فِي كَلَامِ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّ ذِكْرَهُ لِلْبَيَانِ أَغْلَبُ مِنْ ذِكْرِهِ عَلَى تَقْدِيرِ نِدَاءَيْنِ. وَنَظِيرُهُ: (مَا زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقٌ) فِي الرَّدِّ إِلَى الْأَصْلِ، لَمَّا حَدَثَ فِي الْكَلَامِ مَا يَفْتَضِي الرَّدَّ إِلَى الْأَصْلِ، فَكَذَلِكَ لَمَّا حَدَثَ ^(٢) مَا يَفْتَضِي رَدَّ (زَيْدٍ) إِلَى الْأَصْلِ فِي النَّصْبِ مِنْ ذِكْرِهِ لِلْبَيَانِ عَنِ الْمُنَادَى رَدَّ إِلَيْهِ. وَنَظِيرُهُ أَيْضًا: (أَتَقُولُ زَيْدًا خَارِجًا؟)، فَإِذَا جِئْتَ بِهِ عَلَى الْخَبَرِ قُلْتَ: (تَقُولُ: زَيْدٌ خَارِجٌ)، فَרَدَدْتَهُ إِلَى الْأَصْلِ، لَمَّا زَالَ الِاسْتِفْهَامُ الَّذِي يَفْتَضِي أَنَّهُ بِمَعْنَى: (أَتَظُنُّ) رَدَّ إِلَى الْحِكَايَةِ الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ.

وَنَظِيرُ: (يَا زَيْدُ) قَوْلُهُمْ فِي الصَّوْتِ: (حَوْبِ) فِي أَنَّهُمَا اسْمَانِ قَدْ أَخْرَجَهُمَا عَنْ حَقِّ الْأَسْمِيَّةِ مِنَ الْإِعْرَابِ إِلَى الْبِنَاءِ، فَاتَّفَقَا فِي الْخُرُوجِ إِلَيْهِ، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْعِلَلُ عَلَى مَا بَيْنَنَا فِي عِلَّةِ الْمُنَادَى، فَأَمَّا (حَوْبِ) فَعِلَّتُهُ أَنَّهُ صَوْتُ يَفْتَضِي الْحِكَايَةَ كَحِكَايَةِ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ مِنْ غَيْرِ حَرَكَاتِ الْمَعَانِي.

(٢) فِي د: (حَذَفَ).

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةً مِنَ السُّوَالِ.

وَتَقُولُ: (يَا^(١) زَيْدُ زَيْدُ الطَّوِيلُ) عَلَى الْبَدَلِ، ثُمَّ الصِّفَةِ بِمَا فِيهِ الْأَلِفُ
وَاللَّامُ، وَيَجُوزُ: (يَا زَيْدُ زَيْدًا الطَّوِيلُ) عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ.
وَقَالَ رُؤْبَةُ:

هههٗ إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطِرْنَ سَطِرَا

لِقَائِلٍ: يَا نَصْرُ نَصْرَ نَصْرَا^(٢)

فهذا يَجُوزُ فِيهِ تِسْعَةُ أَوْجُهٍ: نَصَبُهُمَا جَمِيعًا، وَرَفْعُهُمَا جَمِيعًا بِالتَّنْوِينِ،
وَرَفْعُ الْأَوَّلِ وَنَصَبُ الثَّانِي، وَنَصَبُ الْأَوَّلِ وَرَفْعُ الثَّانِي، وَضَمُّهُمَا جَمِيعًا عَلَى
الْبِنَاءِ، وَضَمُّ الْأَوَّلِ وَإِعْرَابُ الثَّانِي بِالنَّصْبِ، وَضَمُّ الْأَوَّلِ وَإِعْرَابُ الثَّانِي
بِالرَّفْعِ، وَضَمُّ الثَّانِي وَإِعْرَابُ الْأَوَّلِ بِالنَّصْبِ، وَضَمُّ الثَّانِي وَإِعْرَابُ الْأَوَّلِ
بِالرَّفْعِ. وَالْعِلَلُ فِي ذَلِكَ تَرْجِعُ إِلَى الضَّمِّ عَلَى الْبَدَلِ، وَالْإِعْرَابُ بِالرَّفْعِ
عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ عَلَى اللَّفْظِ، وَالْإِعْرَابُ [١٧٣] بِالنَّصْبِ عَلَى عَطْفِ
الْبَيَانِ عَلَى الْمَوْضِعِ، ثُمَّ تَخْتَلِفُ الْقِسْمَةُ فِي الْأَوَّلِ^(٣) وَالثَّانِي عَلَى مَا بَيَّنَّا،
وَالْأَصْلُ فِي الْعِلَلِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٍ: الْبَدَلُ، وَعَطْفُ الْبَيَانِ عَلَى اللَّفْظِ، وَعَطْفُ
الْبَيَانِ عَلَى الْمَوْضِعِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: (كَيَا).

(٢) الْبَيَانُ مِنَ الرِّجْزِ، وَهُمَا لِرُؤْبَةِ فِي مَلْحَقِ دِيَوَانِهِ ١٧٤، وَانْظُرْ سَبِيحِيهِ ١٨٥ / ٢، وَمَجَازُ الْقُرْآنِ
٢ / ٢٣٠، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ ١ / ٣٤٨، وَالنَّكَتُ لِلْأَعْلَمِ ١ / ٥٣٩، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٠٧. وَقِيلَ:
نَسَبَتْهُ لِرُؤْبَةِ غَلَطٌ، وَفِيهِ تَصْحِيفٌ وَالرَّوَايَةُ:

يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا

بِالضَّادِ الْمُعْجَمَةِ. وَنَصْرٌ هَذَا هُوَ حَاجِبُ نَصْرِ بْنِ سَيَّارٍ، بِالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ. انْظُرْ خَزَانَةُ الْأَدَبِ ٢ / ٢١٩،
وَتَاجُ الْعُرُوسِ (نَصْر).

وَهُوَ الَّذِي الرِّمَةُ فِي شَرْحِ شَذُورِ الذَّهَبِ ٥٨٥، وَلَيْسَ فِي دِيَوَانِهِ. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْعَيْنِ ٧ / ٢١٠،
وَالْمَقْتَضِبُ ٤ / ٢٠٩، وَالْأَصُولُ ١ / ٣٣٥، وَالْإِيضَاحُ الْعَضْدِيُّ ٢٩٣، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٣ / ١١٩١،
وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١ / ٢٩٦.

وَالْأَسْطَارُ جَمْعُ سَطَرٍ، وَهُوَ الْخَطُّ، وَنَصْرٌ هُوَ نَصْرُ بْنُ سَيَّارٍ أَمِيرُ خِرَاسَانَ، وَقِيلَ: هُوَ حَاجِبُ نَصْرِ بْنِ
سَيَّارٍ، وَقِيلَ اسْمُهُ نَصْرٌ بِالصَّادِ، وَلَيْسَ بِالصَّادِ.

(٣) فِي د: (الْأَوَّلَى).

وَتَقُولُ: (يَا زَيْدُ وَعَمْرُو)، لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالضَّمِّ، وَ (يَا^(١) زَيْدُ وَعَبْدَ اللَّهِ) لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالنَّصْبِ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ.

وَتَقُولُ: (يَا زَيْدُ أَوْ عَمْرُو)، فَتَعْطِفُ بِ (أَوْ)، وَالْمُنَادَى أَحَدُهُمَا، فَأَيُّهُمَا سَبَقَ إِلَى الإِجَابَةِ فَهُوَ مُطِيعٌ، وَإِنْ أَجَابَا جَمِيعًا فِي حَالٍ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُطِيعٌ، وَإِنْ أَجَابَ أَحَدُهُمَا وَأَمْسَكَ الْآخَرُ لَمْ يَكُنْ عَاصِيًّا؛ لِأَنَّ هَذَا يَجْرِي مَجْرَى الْعَرَضِ عَلَى الْكِفَايَةِ الَّتِي إِذَا قَامَ بِهَا الْبَعْضُ سَقَطَ عَنِ الْبَعْضِ الْآخَرِ، كَجِهَادِ الْمُشْرِكِينَ، وَحَمْلِ الْجَنَازَةِ، وَرَدِّ السَّلَامِ، وَمَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى.

وَتَقُولُ: (يَا زَيْدُ لَا عَمْرُو) فَتَعْطِفُ بِ (لَا) عَلَى مَعْنَى التَّأْكِيدِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُتَوَهَّمُ فِي دُعَائِهِ مَا يَقْتَضِي دُعَاءَ عَمْرٍو مَعَهُ، وَقَدْ يُتَوَهَّمُ الْغَلْطُ، فَيَزُولُ هَذَا وَشِبْهُهُ بِالتَّأْكِيدِ، وَبَيِّنُ ذَلِكَ قَوْلُ الرَّجُلِ: (يَا زَيْدُ) وَجَمَاعَةٌ مِنْ عَبِيدِهِ حُضُورٌ، فَرَبَّمَا تَوَهَّمْ غَيْرُهُ أَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَهُ، فَسَارَعَ إِلَى الْجَوَابِ، فَإِذَا قَالَ: (لَا عَمْرُو) بَيَّنَّ أَنَّهُ لَيْسَ يُرِيدُ إِلَّا دُعَاءَ زَيْدٍ خَاصَّةً.

وَتَقُولُ: (يَا زَيْدُ وَالنَّضْرُ)، فَتَرْفَعُ الْمَعْطُوفَ، وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ؛ لِأَنَّهُ أَشْكَلُ بِالْكَلَامِ. فَأَمَّا: ﴿يَجَالُ أَوْي مَعَهُ، وَالطَّيْرُ﴾ [سبأ: ١٠] بِالنَّصْبِ فَلَيْسَ بِالْعَظْفِ عَلَى الْمُنَادَى، وَلَكِنْ عَلَى أَوَّلِ الْكَلَامِ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا﴾ [سبأ: ١٠]، وَآتَيْنَاهُ الطَّيْرَ، فَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى نُصِبَ، وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْأَعْرَجِ: (وَالطَّيْرُ)^(٢) فَهُوَ وَجْهٌ جَيِّدٌ بِالْعَظْفِ عَلَى الْمُنَادَى، فَكُلُّ ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الْأَجُودِ الْأَحْسَنِ فِي الْكَلَامِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجِيءَ شَيْءٌ فِي الْقُرْآنِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَذَوْنِ فِي الْحُسْنِ، بَلْ جَمِيعُهُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَعْلَى فِي الْحُسْنِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُنَادَى مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلْاِسْتِغْنَاءِ عَنْهُمَا بِتَعْرِيفِ النَّدَاءِ،

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (يَا) بِغَيْرِ وَو، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٢) هِيَ قِرَاءَةُ الْأَعْرَجِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هَرَمَزٍ، وَعَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو فِي مُخْتَصَرِ ابْنِ خَالَوَيْهِ ١٢٢. وَهِيَ قِرَاءَةُ السَّلْمِيِّ، وَأَبِي يَحْيَى، وَأَبِي نُوفَلٍ، وَيَعْقُوبُ، وَابْنُ أَبِي عُبَلَةَ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةٍ فِي تَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٢٥٣/٧.

وهو من الاستغناء اللازم الذي ^(١) يَكُونُ خِلَافَهُ مِمَّا ^(٢) لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ عَلَى وَجْهِ،
وَفِعْلُ مَا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ عَلَى وَجْهِ لَا يَجُوزُ. وَكَذَلِكَ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى مَا يَسْتَعْنِي
مَعْنَى صِفَتِهِ عَنْهُ لَا وَجْهَ لَهُ كإِضَافَةِ الْمَوْجُودِ أَوْقَاتًا كَثِيرَةً إِلَى مُوجِدٍ أَوْجَدَهُ
فِي كُلِّ تِلْكَ الْأَوْقَاتِ الْمُتَّصِلَةِ، فَهَذَا لَا وَجْهَ لَهُ؛ لَا سِتِغْنَاءَ بِوُجُودِهِ فِي تِلْكَ
الْأَوْقَاتِ عَنْ مُوجِدٍ لَهُ. وَكَذَلِكَ اسْتِغْنَاءُ ^(٣) الْقَدِيمِ بِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مَوْجُودًا عَنْ
جَاعِلٍ جَعَلَهُ لَمْ يَزَلْ مَوْجُودًا. كُلُّ هَذَا مِنَ الاسْتِغْنَاءِ الَّذِي لَا يَصِحُّ خِلَافُهُ
أَصْلًا. فَكَذَلِكَ الاسْتِغْنَاءُ عَنْ تَعْرِيفِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ بِتَعْرِيفِ النَّدَاءِ اسْتِغْنَاءٌ
لَا زِمَ، لَا يَصِحُّ خِلَافُهُ [ظ ١٧٣] أَصْلًا ^(٤)؛ وَلِذَلِكَ كَانَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

٥٢٣ فَيَا الْغَلَامَانَ اللَّذَانِ فَرًّا

إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا ^(٥)

مِنَ الشَّاذِّ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اخْتِيجَ إِلَيْهِ فِي الضَّرُورَةِ، فَأَمَّا فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ
فَلَا وَجْهَ لَهُ.

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْاِخْتِيَارَ: (يَا زَيْدُ وَالنَّضْرُ) بِالنَّضْبِ ^(٦)؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ: (يَا النَّضْرُ)،
فَيَلْزِمُهُ أَنْ يَقُولَ: (كُلُّ نَعْجَةٍ وَسَخَلَتْهَا بِدِرْهِمٍ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ: (وَكُلُّ
سَخَلَتْهَا)، وَيَلْزِمُهُ أَنْ يَقُولَ:

٥٢٤ أَيُّ فِتْنَى هَيْجَاءٍ أَنْتَ وَجَارَهَا ^(٧)

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (الَّتِي)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٢) فِي د: (بِمَا). (٣) فِي د: (الاسْتِغْنَاءُ).

(٤) الْكَلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: (فَكَذَلِكَ الْاسْتِغْنَاءُ عَنْ تَعْرِيفِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ) مَكْرَرٌ فِي الْأَصْلِ وَد.

(٥) هَذَا مِنَ الرِّجْزِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمُقْتَضِبِ ٢٤٣/٤، وَالْأَصُولُ ٣٧٣/١،
وَاللَّامَاتُ ٥٠، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ ٣٥٥/١، وَعِلَلُ النَّحْوِ ٣٤٢، وَالْإِنْصَافُ ٣٣٦/١، وَالْبَابُ لِلْعَكْبَرِيِّ
٣٣٥/١، وَابْنُ عِيْشٍ ٩/٢، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٣٠٨، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٩٠/٢، وَشَرْحُ
الرُّضِيِّ ٣٨٣/١.

(٦) هَذَا اخْتِيَارُ أَبِي عَمْرٍو وَعَيْسَى بْنِ عَمْرِو وَيُونُسَ وَالْجَرْمِيِّ وَالْمَبْرَدِ. انْظُرِ الْمُقْتَضِبَ ٢١٢/٤ - ٢١٣،
وَالْأَصُولُ ٣٣٦/١.

(٧) مَرَّ الْبَيْتُ سَابِقًا. انْظُرِ تَخْرِيجَ الشَّاهِدِ رَقْمَ (٤٢١).

و (رَبِّ رَجُلٍ وَأَخَاهُ). وَذَهَبَ ابْنُ السَّرَّاجِ إِلَى أَنَّ هَذَا لَا يَلْزَمُ^(١)؛ لِأَنَّ الْمُنَادَى مَوْضِعُهُ نَصْبٌ، وَلَا^(٢) مَوْضِعٌ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي: (كُلُّ نَعْجَةٍ وَسَخْلَتِهَا)، وَالصَّوَابُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الْخَلِيلِ^(٣)؛ لِأَنَّهُ إِلْزَامٌ عَلَى عِلَّةٍ، وَلَوْ قَيَّدَ هَذَا الْمُعْتَلُّ مَعْنَاهُ بِأَنْ قَالَ: لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ: (يَا النَّصْرُ) بِمَا يَقْتَضِي الْحَمْلَ عَلَى اللَّفْظِ. وَيَقْتَضِي الْحَمْلَ عَلَى الْمَوْضِعِ؛ لِيَكُونَ مَحْمُولًا عَلَى التَّأْوِيلِ الَّذِي لَا يَلْزَمُ فِيهِ وَقُوعُ الثَّانِي مَوْقِعَ الْأَوَّلِ، لَمْ يَلْزَمْ هَذَا عَلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَتَقُولُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ وَزَيْدُ)، و (يَا هَذَا الرَّجُلُ وَعَبْدَ اللَّهِ) بِالْحَمْلِ عَلَى (يَا أَيُّ)، وَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى (الرَّجُلِ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ: (يَا أَيُّهَا زَيْدُ). وَقَالَ رُؤْبَةُ:

٥٢٥ يَا دَارَ عَفْرَاءَ وَدَارَ الْبَخْدَنِ^(٤)

فَهَذَا شَاهِدٌ فِي أَنَّ عَطْفَ الثَّانِي لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْمُنَادَى دُونَ الْمُصَافِ، وَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى الْمُصَافِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنَادَى.

وَتَقُولُ: (يَا هَذَا ذَا الْجُمَّةِ)، و (يَا زَيْدُ ذَا الْجُمَّةِ)، لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ صِفَةُ الْمُفْرَدِ بِالْمُصَافِ الَّذِي لَيْسَ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ.



(١) الأصول ٣٠٨/٢، وانظر التعليقة للفراسي ٣٣٤/١.

(٢) قوله: (لا) ليس في د. (٣) سيبويه ١٨٧/٢.

(٤) هذا من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه ١٦١، وانظر سيبويه ١٨٨/٢، وابن السيرافي ٣١٨/١، وفرحة الأديب ٩٦، والمخصص ٢٥٨/١، وتحصيل عين الذهب ٣٠٨. وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ١١١٦، والمحكم ٣٤٣/٥. واللسان (بخدن)، والبخدن بكسر الباء وفتحها: الجارية الناعمة. وفي الديوان يروى برفع (دار البخدن).

بَابُ صِفَةِ الْمُبْهَمِ الْمُنَادَى (*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي صِفَةِ الْمُبْهَمِ الْمُنَادَى مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي صِفَةِ الْمُبْهَمِ الْمُنَادَى؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
 وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ الْمُبْهَمُ إِلَّا بِالْجِنْسِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا عَرَضَ
 فِيهِ تَنْكِيرٌ يُخَوِّجُ إِلَى صِفَتِهِ بَطَلَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى الْجِنْسِ؟
 وَمَا حُكْمُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، و (يَا أَيُّهَا الرَّجُلَانِ)، و (يَا أَيُّهَا الْمَرْأَتَانِ)؟
 وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي صِفَةِ (أَيِّ) إِلَّا الرَّفْعُ؟
 وَلِمَ جَازَ: (يَا هَذَا الطَّوِيلَ)، و (الطَّوِيلَ) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، وَلَمْ يَجْزِ مِثْلُ
 ذَلِكَ فِي (أَيِّ)؟

وَلِمَ جَازَ: (يَا هَذَا)، وَلَمْ يَجْزِ: (يَا أَيُّهَا)، وَكِلَاهُمَا مُبْهَمٌ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (أَيًّا)
 اسْمٌ نَاقِصٌ جُعِلَ وَصْلَةً إِلَى نِدَاءٍ مَا [و ١٧٤] فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، فَلَمْ^(١) يَجْزِ حَمْلُهُ
 عَلَى الْمَوْضِعِ قَبْلَ تَمَامِ الْاسْمِ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ عَلَى التَّأْوِيلِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ التَّمَامِ، كَمَا
 أَنَّ تَفْسِيرَ الْجُمْلَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ التَّمَامِ، وَلَا يَجِبُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْمُفْرَدِ؛ لِأَنَّهُ
 قَدْ تَبَيَّنَ بِمَا هُوَ بَعْضُ لَهُ، كَمَا أَنَّ بَعْضَ حُرُوفِ الْاسْمِ إِذَا اتَّصَلَ بِبَعْضٍ بَانَ الْمَعْنَى،
 وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ الْمُفْرَدَ لَا يَتِمُّ بِهِ فَائِدَةٌ، وَالْجُمْلَةُ يَتِمُّ بِهَا فَائِدَةٌ؛ فَلِذَلِكَ فُسِّرَ
 النَّاقِصُ مِنَ الْمُفْرَدِ، وَلَمْ يُفَسَّرِ النَّاقِصُ مِنَ الْجُمْلَةِ؟^(٢). [ظ ١٧٤] ^(٣) [و ١٧٥].

(*) العنوان في الكتاب ١٨٨ / ٢: « هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا ولا يقع في موقعه غير المفرد ».

(١) قوله: (فلم) ليس في د.

(٢) بعده في الأصل: (يتلوه إن شاء الله تعالى: ويقول، وما المُبْهَمُ الَّذِي يَصْلَحُ أَنْ يُوصَفَ بِالْجِنْسِ؟
 والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين وحسبنا
 الله ونعم الوكيل).

(٣) هذه ورقة فارغة في الأصل.

الجزء الثالث والعشرون من شرح كتاب سيبويه، إملأه أبي الحسن علي بن عيسى النخوي رحمه الله عليه [ظ ١٧٥]
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ^(١)

وَمَا الْمُبْهَمُ الَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يُوصَفَ بِالْجِنْسِ؟ وَهَلْ هُوَ الْأَسْمُ الَّذِي يَصْلُحُ لِكُلِّ حَاضِرٍ مِمَّا يَتَعَرَّفُ بِالْإِشَارَةِ؟

وَمَا قِسْمَتُهُ؟ وَهَلْ هُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: حَاضِرٌ قَرِيبٌ، نَحْوُ: (ذَا)، وَحَاضِرٌ بَعِيدٌ، نَحْوُ: (ذَلِكَ)، وَحَاضِرٌ بَيْنَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ، نَحْوُ: (ذَاكَ)؟

وَلِمَ وَجَبَ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ أَنْ (أَيًّا) مُبْهَمٌ يَصْلُحُ أَنْ يُوصَفَ بِالْجِنْسِ فِي النَّدَاءِ، وَلَمْ يَجُزْ فِي غَيْرِهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُنَادَى حَاضِرٌ يَصْلُحُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا، وَيَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ بَعِيدًا، وَيَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ، وَهُوَ مِمَّا يَتَعَرَّفُ بِالْإِشَارَةِ؛ وَلِذَلِكَ وَصِفَ بِالْمَعْرِفَةِ، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي حَدِّ الْمُبْهَمَةِ الَّتِي تُوصَفُ بِالْجِنْسِ؟

وَمَا حُكْمُ: (يَا هَذَا الرَّجُلُ)، و(يَا هَذَانِ الرَّجُلَانِ)؟ وَلِمَ رُفِعَ الْوَصْفُ فِي هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ نُزِّلَ تَنْزِيلَ^(٢): (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)؟

وَلِمَ لَزِمَتْ (هَا) مَعَ قَوْلِكَ: (أَيُّ)، وَلَمْ تَلْزَمْ (ذَا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (أَيًّا) أَحَقُّ بِ(هَا) الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ، وَإِشَارَةِ التَّعْرِيفِ مِنْ (ذَا)؛ لِأَنَّ (أَيًّا) تَكُونُ عَلَى وُجُوهِ: مِنْهَا النَّدَاءُ، وَمِنْهَا الْجَزَاءُ، وَمِنْهَا الِاسْتِفْهَامُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (ذَا)؟

وَلِمَ جَازَ: (يَا هَذَا الرَّجُلُ) عَلَى الصِّفَةِ، وَلَمْ يَجُزْ: (يَا زَيْدُ الرَّجُلُ) عَلَى الصِّفَةِ؟^(٣)

وَلِمَ جَازَ: (يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ)، و(يَا هَذَا الطَّوِيلُ) فَاجْتَمَعَا فِي غَيْرِ الْجِنْسِ مِنَ الْوَصْفِ، وَافْتَرَقَا فِي الْجِنْسِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أُقِيمَتِ الصِّفَةُ مُقَامَ الْمَوْصُوفِ

(١) الكلام من قوله: (الجزء الثالث والعشرون) ليس في د.

(٢) في الأصل: (نزِيل) وكذا في د.

(٣) قوله: (ولم يجوز يا زيد الرجل على الصفة) ساقط من د.

في: (يَا هَذَا الطَّوِيلُ) وَجَرَتْ عَلَى أَصْلِهَا فِي: (يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ)؟

وَلَمْ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ صِفَةً الْمُبْهَمَةِ مَعَهَا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ عَلَى مَا هُوَ أَشَدُّ اتِّصَالًا مِنْ صِفَةِ الْعَلَمِ بِهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ صِفَةَ الْمُبْهَمِ مُكَمَّلٌ لِمَعْنَاهُ بِمَا يَسْتَغْنِي عَنْهُ صِفَةُ الْعَلَمِ، فَصَارَ مَعَهُ بِمَنْزِلَةِ الْعَلَمِ وَحْدَهُ؛ إِذْ كَانَ مُكَمَّلًا لِلْمَعْنَى الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْعَلَمُ وَحْدَهُ؟

وَلَمْ جَازَ: (يَا زَيْدَانِ الطَّوِيلُ وَالْقَصِيرُ) عَلَى الصِّفَةِ، وَلَمْ يَجُزْ: (يَا هَذَانِ الطَّوِيلُ وَالْقَصِيرُ) عَلَى الصِّفَةِ أَصْلًا؟

وَلَمْ جَازَ: (يَا زَيْدُ ذَا الْجُمَّةِ)، وَلَمْ يَجُزْ: (يَا هَذَا ذَا الْجُمَّةِ) عَلَى الصِّفَةِ، وَلَا: (يَا أَيُّهَا ذَا الْجُمَّةِ) أَصْلًا؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ابْنِ لَوْذَانَ السَّدُوسِيِّ^(١):

يَا صَاحِبِ يَا ذَا الضَّامِرِ الْعَنَسِ

وَلَمْ جَازَ وَصَفُ الْمُبْهَمِ بِالْمُضَافِ فِي هَذَا، وَلَمْ يَجُزْ: (يَا ذَا غُلَامِ الرَّجُلِ) عَلَى الصِّفَةِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ابْنِ الْأَبْرَصِ^(٢):

يَا ذَا الْمُخَوْفُنَا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ حُجْرٍ تَمَنَّى صَاحِبِ الْأَخْلَامِ

وَلَمْ جَازَ: (يَا ذَا الْحَسَنِ الْوَجْهِ) عَلَى الصِّفَةِ عِنْدَ سَيِّوِيهِ، وَلَمْ يَجُزْ عِنْدَ ابْنِ السَّرَاجِ عَلَى الصِّفَةِ، وَلَكِنْ عَلَى: (أَنْتَ [١٧٦] الْحَسَنُ الْوَجْهِ)؟

(١) هُوَ خُزَرِ بْنِ لَوْذَانَ السَّدُوسِيِّ، أَحَدُ بَنِي عَوْفِ بْنِ سَدُوسٍ، كَانَ لَهُ فَرَسٌ يُقَالُ لَهَا: الشَّيْطُ، وَهِيَ بِنْتُ النِّعَامَةِ فَرَسُ الْحَارِثِ بْنِ عَبَادٍ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّهُ مِنْ قَدَمَاءِ الشُّعْرَاءِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الْمُؤْتَلَفِ لِلْأَمْدِيِّ ١٠٢، وَانْظُرْ أَمَالِي الْقَالِي ٣/ ١٨٨، وَالْحَيَوَانُ ٤/ ٣٦٣.

(٢) هُوَ عُبَيْدُ بْنُ الْأَبْرَصِ بْنِ حَنْتَمِ بْنِ عَامِرٍ، مِنْ مَضَرَ، شَاعِرٌ فَحَلٌ فَصِيحٌ مِنْ شُعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، مِنْ الْمَعْمَرِينَ وَشَهِدَ مَقْتَلَ حَجْرِ أَبِي أَمْرِئِ الْقَيْسِ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الشُّعْرِ وَالشُّعْرَاءِ ١/ ٢٥٩، وَالْأَغَانِي ٨٥/ ٢٢.

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ: (يَا هَذَا الْحَسَنُ الْوَجْهَ) وَبَيْنَ: (يَا هَذَا ذَا الْجُمَّةِ) فِي
التَّعْرِيفِ؟ وَهَلْ تَعْرِيفُ أَحَدِهِمَا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَتَعْرِيفُ الْآخَرِ بِالْمُضَافِ؟
فَلِذَلِكَ جَرَى: (الْحَسَنُ الْوَجْهَ) مَجْرَى الْمُفْرَدِ؟

وَلِمَ صَارَ بِمَنْزِلَةِ: (يَا هَؤُلَاءِ الْعِشْرُونَ رَجُلًا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ:
يَا ذَا الْحَسَنُ وَجْهًا؟

وَهَلْ قِيَاسُ: (يَا هَذَا الْحَسَنُ الْوَجْهَ) قِيَاسُ: (يَا هَؤُلَاءِ الْعِشْرُونَ رَجُلًا)؟
وَلِمَ بَعُدَ النَّصْبُ فِيهِ، وَحَسُنَ الرَّفْعُ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (يَا زَيْدُ الْحَسَنُ الْوَجْهَ) عَلَى الصِّفَةِ؟ وَلِمَ كَانَ فِي الْعَلَمِ عَلَى
قِيَاسِهِ فِي الْمُبْهَمِ مَعَ أَنَّ الْمُبْهَمَ أَخْرَجَ إِلَى الصِّفَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ:
يَا زَيْدُ الْحَسَنُ؟

وَلِمَ كَانَ قِيَاسُ: (يَا زَيْدُ ذُو الْجُمَّةِ) كَقِيَاسِ: (يَا هَذَا ذُو الْجُمَّةِ)؟ وَهَلْ
ذَلِكَ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ الْحَقِيقِيَّةَ يَمْتَنَعَانِ فِيهَا عَلَى عِلَّةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ أَنَّهُ يَصِيرُ
بِمَنْزِلَةِ: (يَا ذُو الْجُمَّةِ)، وَهُوَ لَحْنٌ إِذَا وُجِّهَ عَلَى النَّدَاءِ؟

وَلِمَ جَازَ: (يَا هَذَا زَيْدٌ) وَ (زَيْدًا) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَبِالْتَّنْوِينِ، وَلَمْ يَجْزُ:
(يَا أَيُّهَا زَيْدٌ) لَا بِالرَّفْعِ، وَلَا بِالنَّصْبِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (يَا هَذَانِ زَيْدٌ وَعَمْرُو)، وَ (زَيْدًا وَعَمْرًا) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ؟ وَلِمَ جَازَ
عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ، وَلَمْ يَجْزُ عَلَى الصِّفَةِ؟

وَلِمَ كَثُرَ: (يَا هَذَا زَيْدٌ) فِي كَلَامِ طَيِّبٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ اخْتَارُوا الْبَدَلَ لَمَّا
امْتَنَعَتِ الصِّفَةُ، فَجَعَلُوا الْبَدَلَ كَافِيًا مِنَ الصِّفَةِ فِي الْبَيَانِ؟

وَمَا فِي امْتِنَاعِ إِقَامَةِ الصِّفَةِ مُقَامَ الْمَوْصُوفِ فِي: (يَا زَيْدُ الْحَسَنُ الْوَجْهَ)
مِمَّا يُقَوِّي الرَّفْعَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ: (يَا زَيْدُ ذَا الْجُمَّةِ) وَبَيْنَهُ؛ إِذْ
يَجُوزُ: (يَا ذَا الْجُمَّةِ)، فَتَأْتِي الصِّفَةُ عَلَى صِيغَتِهَا، وَلَا يَصْلُحُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي:
(الْحَسَنُ الْوَجْهَ)؟

وَمَا حُكِّمَ صِفَةَ الْمُبْهَمَةِ إِذَا وُصِفَتْ بِمُضَافٍ، أَوْ عُطِفَ عَلَيْهَا؟ وَلِمَ وَجَبَ فِي الْمُضَافِ وَالْمَعْطُوفِ الرَّفْعُ مَعَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مَوْقَعُهَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَامِلَ يَعْمَلُ فِيهِ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِهِ عَلَى غَيْرِ تَقْدِيرِ إِيقَاعِهِ مَوْقِعَ الْأَوَّلِ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ: (يَا زَيْدُ ذَا الْجُمَّةِ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ امْتَنَعَ فِيهِ الرَّفْعُ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا تَبَاعُدُهُ مِنْ شَبِّهِ الْكِنَايَةِ بِالْإِضَافَةِ، وَالْآخَرُ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ مَوْقِعَ الْمَوْصُوفِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَضْبًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (يَا هَذَا الرَّجُلُ ذُو الْجُمَّةِ)؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ صِفَةً لِمَرْفُوعٍ فَلَا مُعْتَبَرَ بِتَبَاعُدِهِ مِنْ شَبِّهِ الْكِنَايَةِ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنْزِي

وَلِمَ جَازَ رَفْعُ الْمُضَافِ فِي هَذَا، وَلَمْ يَجْزُ: (يَا زَيْدُ ذُو التَّنْزِي)، وَلَا: (يَا هَذَا ذُو التَّنْزِي)؟

وَمَا حُكِّمَ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ زَيْدُ أَقْبَلِ)؟ وَلِمَ جَازَ بِالرَّفْعِ وَالتَّنْوِينِ، وَلَمْ يَجْزُ فِيهِ النَّضْبُ؟

وَمَا حُكِّمَ: (يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ ذُو الْجُمَّةِ)؟

وَلِمَ جَازَ رَفْعُ الْمُضَافِ [ظ ١٧٦] إِذَا كَانَ صِفَةَ الصِّفَةِ، وَلَمْ يَجْزُ إِذَا كَانَ صِفَةَ الْأَوَّلِ إِلَّا بِالنَّضْبِ؟

وَلِمَ جَازَ: (يَا هَذَا الرَّجُلُ ذَا الْجُمَّةِ) عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ لـ (هَذَا)، وَلَمْ يَجْزُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ذَا الْجُمَّةِ) عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ لـ (أَيُّ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ: (يَا أَيُّهَا ذَا الْجُمَّةِ)، وَيَجُوزُ: (يَا هَذَا ذَا الْجُمَّةِ)؟

وَهَلْ يَجُوزُ^(٢): (يَا أَيُّهَا^(٣) الرَّجُلُ)؟ وَلِمَ جَازَ عَلَى أَنْ يَكُونَ (ذَا) مُبْهَمًا وَصِفَ بِهِ مُبْهَمٌ، وَ (الرَّجُلُ) صِفَةً لـ (ذَا)؟

(٢) بعده في ذ: (على عطف البيان).

(١) قوله: (ذَا) ليس في د.

(٣) في د: (هذا).

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ:

أَلَا أَيُّهَذَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الْحَيَّ عَاهِدُ

وَلَمْ جَاَزَ: (يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ ذَا الْجُمَّةِ) و (ذُو الْجُمَّةِ) بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ،
وَلَمْ يَجْزُ: (يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ ذَا الْجُمَّةِ) إِلَّا بِالنَّصْبِ؟

وَمَا حُكْمُ: (يَا زَيْدُ النَّاكِي^(١) الْعَدُوَّ وَذَا الْفَضْلِ)؟ وَلَمْ جَاَزَ فِي (ذَا الْفَضْلِ) وَجَهَانِ عَلَى مَعْنَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ: النَّصْبُ بِالْعَطْفِ عَلَى الصِّفَةِ، فَيَكُونُ الْمُنَادَى وَاحِدًا، وَالنَّصْبُ بِالْعَطْفِ عَلَى الْمُنَادَى، فَيَكُونُ عَلَى نِدَاءِ اثْنَيْنِ؟

وَمَا حُكْمُ: (يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ ذُو الْجُمَّةِ)؟ وَلَمْ جَاَزَ بِالرَّفْعِ عَلَى صِفَةِ الطَّوِيلِ، وَلَمْ يَجْزُ: (يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ وَذَا الْجُمَّةِ) إِلَّا بِالنَّصْبِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ فِي مِثْلِ حَالِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ شَرِيكُهُ فِي الْمَعْنَى، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةَ لِوَاحِدٍ، فَلَيْسَ فِي الْوَاحِدِ شَرِكَةٌ^(٢) بَيْنَ اثْنَيْنِ، كَمَا فِي الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي صِفَةِ الْمُبْهَمِ الْمُنَادَى أَنْ يُوصَفَ بِالْجِنْسِ الَّذِي فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ. وَلَا يَجُوزُ وَصْفُهُ بِغَيْرِ الْجِنْسِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَرَضَ فِيهِ تَنْكِيرٌ بَطَلَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى الْجِنْسِ، فَكُمِّلَ بِالْجِنْسِ حَتَّى يَصِيرَ بِمَنْزِلَةِ الْعَلَمِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْجِنْسِ، وَإِنْ عَرَضَ فِيهِ تَنْكِيرٌ.

وَتَقُولُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، و (يَا أَيُّهَا الرَّجُلَانِ)، و (يَا أَيُّهَا الْمَرْأَتَانِ)، فَتَصِفُ (أَيًّا) بِالْجِنْسِ؛ لِأَنَّهُ مُبْهَمٌ كَأَنَّهُمَا (هَذَا)، و (ذَلِكَ)، وَتَلْزِمُهُ الصِّفَةَ؛ لِأَنَّهُ نَاقِصٌ، جُعِلَ وَضْلَةٌ إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَدَلِيلُ

(١) كَذَا فِي الْكِتَابِ ١٩٣/٢، وَفِي الْأَصْلِ وَد: (النَّادِي).

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (شَرِيكُهُ).

نُقْصَانِهِ أَنَّهُ لَا يُسَكَّتُ عَلَيْهِ، فَلَا يُقَالُ: (يَا أَيُّهَا)، كَمَا قَدْ يَجُوزُ: (يَا هَذَا)، وَلَا يَجُوزُ فِي صِفَتِهِ إِلَّا الرَّفْعُ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الْمُنَادَى فِي الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا ذُكِرَ (أَيُّ) وَصْلَةً إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ.

وَتَقُولُ: (يَا هَذَا الطَّوِيلُ) و (الطَّوِيلُ) بِالرَّفْعِ وَالتَّنْصِبِ؛ لِأَنَّ (هَذَا) وَإِنْ كَانَ مُبْهَمًا يَصْلُحُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ، كَمَا يُسَكَّتُ عَلَى (زَيْدٍ) فِي قَوْلِكَ: (يَا زَيْدُ)، فَتَجْرِي صِفَتُهُ عَلَى قِيَاسِ صِفَةِ زَيْدٍ وَنَحْوِهِ، وَذَلِكَ إِذَا عُرِفَ جِنْسُ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِ (هَذَا)، إِلَّا أَنَّهُ عَرَضَ تَنْكِيرٌ فِي صِفَتِهِ، كَقَوْلِكَ: (يَا هَذَا) وَبِحَضَرَتِكَ إِنْسَانًا^(١) يَصْلُحُ خِطَابُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِ (هَذَا)، إِلَّا أَنْ أَحَدَهُمَا طَوِيلٌ، وَالْآخَرُ قَصِيرٌ [١٧٧]، فَيَجْرِي مَجْرَى إِنْسَانَيْنِ، اسْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا زَيْدٌ، إِلَّا أَنْ أَحَدَهُمَا طَوِيلٌ وَالْآخَرُ قَصِيرٌ.

وَتَقُولُ: (يَا هَذَا الطَّوِيلُ)، كَمَا تَقُولُ: (يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ)، فَأَمَّا إِنْ عَرَضَ التَّنْكِيرُ الَّذِي تَبْطُلُ فِيهِ دَلَالَةُ الْمُبْهَمِ عَلَى الْجِنْسِ، فَلَا يَجُوزُ فِي صِفَتِهِ إِلَّا الرَّفْعُ، كَمَا لَمْ يَجْزِ فِي صِفَةِ: (أَيُّ) إِلَّا الرَّفْعُ.

فَإِذَا عَرَضَ فِي الْحَاضِرِ تَنْكِيرٌ [لَا]^(٢) تَبْطُلُ [فِيهِ]^(٣) الدَّلَالَةُ عَلَى الْجِنْسِ، وَذَلِكَ أَنْ يَحْضَرَ مَنْ يَصْلُحُ أَنْ يُنَادَى بِ (يَا رَجُلُ)، و (يَا إِنْسَانُ)، و (يَا غُلَامُ)، و (يَا شَخْصُ)، وَمَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى مِمَّا قَدْ يَصْلُحُ أَنْ يُنَادَى بِهِ، أَوْ حَضَرَ وَاحِدٌ يَصْلُحُ أَنْ يُنَادَى بِنَحْوِ هَذَا، وَيَصْلُحُ أَنْ يُنَادَى عَلَى طَرِيقِ الذَّمِّ بِ (يَا حِمَارُ)، و (يَا بَهِيمَةً) وَمَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى، فَلَا يَجُوزُ فِي صِفَتِهِ بِالْجِنْسِ إِلَّا الرَّفْعُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، وَإِنْ كَانَ الْحَاضِرُ وَاحِدًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَرَضَ مَا يُدْخِلُ هَذَا الْوَاحِدَ فِي الْأَجْنَاسِ مِنْ حِمَارٍ أَوْ بَهِيمَةٍ، أَوْ كَلْبٍ، أَوْ خِنْزِيرٍ، أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ، فَيَكُونُ الْمُتَكَلِّمُ بِإِدْخَالِهِ فِي هَذِهِ الْأَجْنَاسِ قَدْ أَوْجَبَ رَفْعَ الْجِنْسِ، كَمَا لَوْ حَضَرَ جَمَاعَةٌ، وَقَدْ بَطَلَتْ دَلَالَةُ الْمُبْهَمِ عَلَى الْجِنْسِ، فَهَذَا

مُسْتَمِرٌّ عَلَى قِيَاسِ الْأَصْلِ الَّذِي بَيَّنَّا.

والمُبْهَمُ الَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يُوصَفَ بِالْجِنْسِ هو الاسمُ الَّذِي يَصْلُحُ لِكُلِّ حَاضِرٍ مِمَّا يَتَعَرَّفُ بِالْإِشَارَةِ. وهو يَنْقَسِمُ بِانْقِسَامِ الْحَاضِرِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: حَاضِرٌ قَرِيبٌ، نَحْوُ: (هذا)، وَحَاضِرٌ بَعِيدٌ، نَحْوُ: (ذَلِكَ)، وَحَاضِرٌ بَيْنَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ، نَحْوُ: (ذَاكَ)؛ لِأَنَّ الْكَافَ مَعَ الْكَلَامِ فِي: (ذَلِكَ) لِحَاجَةِ الْبَعِيدِ إِلَى الْبَيَانِ بِهِمَا، وَالْكَافُ وَحْدَهَا لِحَاجَةِ الَّذِي فِي الْوَسْطِ بَيْنَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ إِلَيْهَا، وَ (ذَا) فِي الْقَرِيبِ لاسْتِغْنَائِهِ عَنِ الْكَافِ وَاللَّامِ بِقُرْبِهِ. وَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ بِالْكَافِ غَيْرَ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِ (ذَا) فَفِيهِ بَيَانٌ لَهُ مِنْ جِهَةِ تَنْبِيهِ الْمُخَاطَبِ عَلَيْهِ بِكَافِ الْخِطَابِ.

فَعَلَى هَذَا الْأَصْلِ الَّذِي بَيَّنَّا تَكُونُ (أَيُّ) فِي النَّدَاءِ مِنَ الْمُبْهَمِ الَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يُوصَفَ بِالْجِنْسِ، وَلَا يَكُونُ فِي غَيْرِهِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا لِلْحَاضِرِ الَّذِي يَتَعَرَّفُ بِالْإِشَارَةِ، كَمَا أَنَّ (ذَا) لِلْحَاضِرِ الَّذِي يَتَعَرَّفُ بِالْإِشَارَةِ؛ فَلِهَذَا جَازَ أَنْ يُوصَفَ فِي النَّدَاءِ بِالْجِنْسِ، وَلَمْ يَجْزْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْجَزَاءِ، وَلَا الْاسْتِفْهَامِ^(١)، وَغَيْرِهِ مِمَّا تَتَصَرَّفُ فِيهِ (أَيُّ).

وَتَقُولُ: (يَا هَذَا الرَّجُلُ)، وَ (يَا هَذَانِ الرَّجُلَانِ) بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّكَ لَمَّا وَصَفْتَهُ بِالْجِنْسِ نَزَلَ تَنْزِيلُ^(٢): (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) فِي أَنَّهُ قَدْ عَرَضَ فِيهِ مَا يُبْطِلُ دَلَالَتَهُ عَلَى الْجِنْسِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا وَصَفْتَهُ بِالْمُشْتَقِّ مِنْ نَحْوِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ.

وَيَلْزَمُ (أَيًّا) هَاءُ التَّنْبِيهِ؛ لِأَنَّهُ أَحَقُّ مِنْ (ذَا) بِالتَّنْبِيهِ؛ إِذْ كَانَ إِنَّمَا يَجِبُ التَّنْبِيهِ [ظ ١٧٧] لِـ (ذَا) مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مُبْهَمٌ، وَفِي (أَيُّ)^(٣) مِنَ الْإِبْهَامِ مِثْلُ مَا فِي (ذَا)، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ نَاقِصٌ، فَالْإِبْهَامُ وَالنُّقْصَانُ جَمِيعًا أَحَقُّ بِالتَّنْبِيهِ

(٢) في الأصل: (تنزيل)، وكذا في د.

(١) في د: (استفهام).

(٣) قوله: (أي) ليس في د.

مِمَّا هُوَ مُبْهِمٌ فَقَطُّ؛ فَلِهَذَا لَزِمَتْ ^(١) عَلَامَةُ التَّنْبِيهِ (أَيَّا) فِي النَّدَاءِ، وَلَمْ تَلْزَمْ (ذَا)، وَإِنْ غَلَبَتْ عَلَيْهِ أَشَدُّ مِنْ غَلَبَتِهَا عَلَى الْمُضْمَرِ فِي: (هَا أَنَا ذَا أَكْلُمُكَ)؛ لِأَنَّ الْمُبْهِمَ أَحَقُّ بِعَلَامَةِ التَّنْبِيهِ مِنَ الْمُضْمَرِ؛ إِذِ الْمُضْمَرُ أَخْصَصَ مِنْهُ، فَهُوَ أَعْرَفُ مِنَ الْمُبْهِمِ، وَهُوَ لِلْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَالْغَائِبِ يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ شَبِيهُ الْمُبْهِمِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ صِيغَتَهُ تَصْلُحُ لِكُلِّ مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِشَارَةٍ تُبَيِّنُ عَنْ مَعْنَاهُ، فَضَعُفُ عَلَامَةِ التَّنْبِيهِ فِيهِ عَنْ مَنْزِلَةِ مَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُنَبَّهَ فِيهِ عَلَى الْإِشَارَةِ الَّتِي تُبَيِّنُهُ.

فَحَصَلَ مِنْ ذَلِكَ ثَلَاثُ مَرَاتِبَ:

- مَرْتَبَةُ الْمُبْهِمِ النَّاقِصِ، لَا بُدَّ لَهُ مِنْ عَلَامَةِ التَّنْبِيهِ، كَقَوْلِكَ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ).

- وَمَرْتَبَةُ الْمُبْهِمِ فَقَطُّ، تَغْلِبُ عَلَيْهِ عَلَامَةُ التَّنْبِيهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَنْفَرِدَ عَنْهَا ^(٢)، كَقَوْلِكَ: (هَذَا)، وَ (ذَا).

- وَمَرْتَبَةُ الْمُضْمَرِ، تَجُوزُ فِيهِ عَلَامَةُ التَّنْبِيهِ، وَلَا تَغْلِبُ عَلَيْهِ.

وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ فَلَا تَصْلُحُ فِيهِ عَلَامَةُ التَّنْبِيهِ كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَدْ جَاءَ)، فَلَا وَجْهَ لِأَنْ تَقُولَ: (هَازَيْدٌ قَدْ جَاءَ)، كَمَا يَجُوزُ فِيمَا ذَكَرْنَا قَبْلَ لِلْعَلَلِ الَّتِي بَيَّنَّا، إِلَّا أَنْ يَجْرِيَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ الِاسْتِعَارَةِ الَّتِي لَا تَجْرِي عَلَى الْأَصُولِ الصَّحِيحَةِ إِلَّا عَلَى طَرِيقِ اسْتِعَارَةِ الشَّيْءِ لِغَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ.

وَتَقُولُ: (يَا هَذَا الرَّجُلُ) عَلَى الصِّفَةِ، وَلَا يَجُوزُ: (يَا زَيْدُ الرَّجُلُ) عَلَى الصِّفَةِ. وَتَقُولُ: (يَا هَذَا الطَّوِيلُ) عَلَى الصِّفَةِ، كَمَا تَقُولُ: (يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ) عَلَى الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ الْمُشْتَقَّةَ تَقْتَضِي الْمُبْهِمَ كَمَا ^(٣) تَقْتَضِي فِي الْعَلَمِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصِّفَةُ بِالْجِنْسِ.

(٢) فِي ذ: (عَنْ).

(١) فِي ذ: (أَلْزَمَتْ).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (مَا).

وَصِفَةُ الْمُبْهَمِ مَعَهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهَا مُكَمَّلَةٌ لَهُ بِدَلَالَتِهِ عَلَى الْجِنْسِ، حَتَّى يَكُونَ مَعَهَا كَالْعَلَمِ وَحَدُّهُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْجِنْسِ، فَهِيَ أَشَدُّ اتِّصَالًا مِنْ صِفَةِ الْعَلَمِ بِهِ، كَمَا أَنَّ بَعْضَ حُرُوفِ الْأَسْمِ أَشَدُّ اتِّصَالًا بِهِ مِنْ صِفَتِهِ.

وَتَقُولُ: (يَا زَيْدَانِ الطَّوِيلُ وَالْقَصِيرُ) عَلَى الصِّفَةِ، وَلَا يَجُوزُ: (يَا هَذَانِ الطَّوِيلُ وَالْقَصِيرُ) عَلَى الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ صِفَةَ الْمُبْهَمَةِ لَمَّا كَانَتْ أَشَدَّ اتِّصَالًا مِنْ صِفَةِ الْعَلَمِ صَارَتْ مَعَ الْمُبْهَمِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، فَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَدْخُلَ فِيهَا حَرْفُ الْعَطْفِ، وَلَكِنْ يَجُوزُ عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ. فَأَمَّا: (يَا أَيُّهَا الطَّوِيلُ وَالْقَصِيرُ) فَلَا يَجُوزُ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لـ (أَيُّ) مِنْ صِفَةٍ، وَعَطْفُ الْبَيَانِ لَيْسَ بِصِفَةٍ، وَإِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا يَصْلُحُ أَنْ يُسَكَّتَ عَلَيْهِ، فَلَوْ قُلْتَ: (يَا هَذَا زَيْدٌ) عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ جَازٌ، وَلَوْ قُلْتَ: (يَا أَيُّهَا زَيْدٌ) عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ لَمْ يَجْزِ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّ [١٧٨] (أَيُّ) نَاقِصٌ، لَا بُدَّ لَهُ مِنْ صِفَةٍ مُكَمَّلَةٍ.

وَتَقُولُ: (يَا زَيْدٌ ذَا الْجُمَةِ)، وَلَا يَجُوزُ: (يَا هَذَا ذَا الْجُمَةِ) عَلَى الصِّفَةِ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّ الْمُبْهَمَ إِنَّمَا يُوصَفُ بِالْجِنْسِ، وَلَكِنْ يَجُوزُ عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ. فَأَمَّا: (يَا أَيُّهَا ذَا الْجُمَةِ) فَلَا يَجُوزُ أَصْلًا؛ لِأَنَّ الْمُبْهَمَ لَا يُوصَفُ بِالْمُضَافِ، وَلَا يَصْلُحُ فِيهِ عَطْفُ الْبَيَانِ؛ لِأَنَّهُ نَاقِصٌ، لَا بُدَّ لَهُ مِنْ صِفَةٍ مُكَمَّلَةٍ.

وَقَالَ ابْنُ لُؤْدَانَ السَّدُوسِيُّ:

٥٢٦ يَا صَاحِبِ يَا ذَا الضَّامِرِ الْعَنَسِ (١)

فهذا على الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ إِضَافَتَهُ غَيْرُ حَقِيقِيَّةٍ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى تَقْدِيرِ الْمُنْفَصِلِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: يَا ذَا الضَّامِرِ عَنْهُ.

وَلَا يَجُوزُ: (يَا ذَا غُلَامِ الرَّجُلِ) عَلَى الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ إِضَافَةٌ حَقِيقِيَّةٌ.

وَقَالَ ابْنُ الْأَبْرَصِ:

٥٢٧ يَا ذَا الْمُخَوُّفُنَا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ حُجْرٍ تَمَنَّى صَاحِبِ الْأَحْلَامِ^(١)

فَوَصَفَ الْمُبْهَمَ بِمَا إِصَافَتُهُ غَيْرُ حَقِيقِيَّةٍ؛ لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ الْمُتَفَصِّلِ، وَبِمَنْزِلَةِ الْمُفْرَدِ مِنَ الْإِصَافَةِ؛ إِذْ لَمْ يُعْتَدَّ بِهَا، فَلَمْ تُعَرَّفْ، وَلَمْ تَمْنَعْ مِنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ مَعَهَا، وَمِنْ صِفَةِ النَّكْرَةِ بِالْمُضَافِ فِيهَا، وَمِنْ الْحَالِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، فَجَرَتْ أَحْكَامُهَا عَلَى أَحْكَامِ الْمُتَفَصِّلِ، وَجَرَتْ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى ذَلِكَ الْقِيَاسِ.

وَتَقُولُ: (يَا ذَا الْحَسَنِ الْوَجْهِ) عَلَى الصِّفَةِ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ^(٢)، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ ابْنِ السَّرَّاجِ عَلَى الصِّفَةِ^(٣)؛ لِأَنَّ الْمُبْهَمَ لَا يُوصَفُ بِالْمُضَافِ إِصَافَةً [غَيْرَ]^(٤) حَقِيقِيَّةٍ، وَهَذِهِ الْإِصَافَةُ الَّتِي لَيْسَتْ حَقِيقِيَّةً لَا تَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ الْقِيَاسِ؛ إِذْ هِيَ إِصَافَةٌ تَذْهَبُ التَّنْوِينَ، كَمَا تَذْهَبُ الْحَقِيقِيَّةُ، فَلِذَلِكَ^(٥) يُمْنَعُ صِفَةُ الْمُبْهَمِ بِهَا. وَوَجْهُ مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ أَنَّ الْغَالِبَ مِنْ أَحْكَامِ الْحَقِيقِيَّةِ قَدْ انْتَفَى بِالْإِصَافَةِ الَّتِي لَيْسَتْ حَقِيقِيَّةً، فَحَمَلُهُ عَلَى الْغَالِبِ أَوْلَى بِهِ مَعَ أَنَّهُ يُجُوزُ: (يَا أَيُّهَا الضَّامِرُ الْعَنَسِ)، وَهَذَا لَا يَتَوَجَّهُ إِلَّا عَلَى صِفَةِ الْمُبْهَمِ بِهَذَا الْمُضَافِ. وَفِيهِ حُجَّةٌ لِسَيَبَوِيهِ عَلَى مَنْ حَمَلَ: (يَا ذَا الْحَسَنِ الْوَجْهِ) عَلَى مَعْنَى الِاسْتِثْنَاءِ بِتَقْدِيرِ: يَا ذَا أَنْتَ الْحَسَنُ الْوَجْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ فِي: (يَا أَيُّهَا الْحَسَنُ الْوَجْهِ) مِثْلُ هَذَا، فَهُوَ جَائِزٌ بِإِجْمَاعٍ، فَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ فِي صِفَةِ الْمُبْهَمِ بِمَا إِصَافَتُهُ غَيْرُ حَقِيقِيَّةٍ.

وَتَقُولُ: (يَا هَذَا الْحَسَنُ الْوَجْهِ)، وَلَا يَجُوزُ: (يَا هَذَا ذَا الْجُمَّةِ) عَلَى الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ (ذَا الْجُمَّةِ) عَلَى إِصَافَةِ حَقِيقِيَّةٍ، يَتَعَرَّفُ الْأَوَّلُ فِيهَا بِالثَّانِي، وَلَيْسَ

(١) البيت من الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ١١٣، وانظر سيبويه ١٩١/٢، وابن السيرافي ٣٨١/١، وتحصيل عين الذهب ٣٠٩، وأمالى ابن الشجري ٨١/٣. وهو بلا نسبة في التبصرة والتذكرة ٣٤٥/١، وشرح الرضي ١/٣٦٢، ٣٧٠، والارتشاف ٢١٩٧.

(٢) سيبويه ١٩٠/٢ - ١٩١. (٣) الأصول ٣٨/٢، وانظر ٣٣٩/١.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) في الأصل ود: (فكذلك).

كَذَلِكَ: (الْحَسَنُ الْوَجْهِ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَرَّفُ بِالِإِضَافَةِ، وَإِنَّمَا يَتَعَرَّفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، فَكَذَلِكَ جَرَى: (الْحَسَنُ الْوَجْهِ) مَجْرَى الْمُفْرَدِ، وَلَمْ يَجْرَ: (غُلَامُ الرَّجُلِ) [١٧٨] و (ذُو الْجُمَّةِ) مَجْرَى الْمُفْرَدِ.

وَتَقُولُ: (يَا هَؤُلَاءِ الْعَشْرُونَ رَجُلًا)، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ: (يَا ذَا الْحَسَنِ وَجْهًا)، وَالنَّصْبُ فِيهِ بَعِيدٌ كَبُعْدِهِ فِي: (يَا هَؤُلَاءِ الرَّجَالُ)؛ لِأَنَّ الْمَنْصُوبَ مُنْفَصِلٌ لَا يُعْتَدُّ بِهِ، كَمَا لَا يُعْتَدُّ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَإِنْ كَانَتْ زِيَادَةٌ عَلَى الْأَسْمِ.

وَتَقُولُ: (يَا زَيْدُ الْحَسَنِ الْوَجْهِ)، فَيَجْرِي مَعَ الْعَلَمِ عَلَى قِيَاسِهِ مَعَ الْمُبْهِمِ، وَإِنْ كَانَ الْمُبْهِمُ أَحْوَجَ إِلَى الصِّفَةِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُفْرَدِ، وَالْمُفْرَدُ^(١) فِيهِمَا عَلَى مَنْزِلَةِ سَوَاءٍ.

وَلَا يَجُوزُ: (يَا زَيْدُ ذُو الْجُمَّةِ)، كَمَا لَا يَجُوزُ: (يَا هَذَا ذُو الْجُمَّةِ)؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ الْحَقِيقِيَّةَ تَمْنَعُ مِنْ صِفَةِ الْأَوَّلِ بِهَا فِيهِمَا عَلَى مَنْزِلَةِ سَوَاءٍ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ: (يَا ذُو الْجُمَّةِ)، وَهَذَا لَحْنٌ فِي النَّدَاءِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُضَافٍ مُنَادَى فَهُوَ نَصْبٌ عَلَى أَصْلٍ مَا يَجِبُ لِلْمُنَادَى.

وَتَقُولُ: (يَا هَذَا زَيْدٌ) و (زَيْدًا)^(٢) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ. وَلَا يَجُوزُ: (يَا أَيُّهَا زَيْدٌ) بِالرَّفْعِ، وَلَا النَّصْبُ؛ لِأَنَّ (أَيًّا) نَاقِصٌ، لَا بُدَّ لَهُ مِنْ صِفَةٍ، وَعَطْفُ الْبَيَانِ لَيْسَ بِصِفَةٍ، وَإِنَّمَا يَجْرِي مَجْرَى الصِّفَةِ فِي أَنَّهُ مُبَيِّنٌ لِلأَوَّلِ، وَلَيْسَ عَلَى حَدِّ الصِّفَةِ؛ إِذِ الصِّفَةُ مُشْتَقَّةٌ لِلْبَيَانِ عَنِ الْمَذْكُورِ بِمَا لَوْ كَانَ لِغَيْرِهِ لَجَرَتْ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْعَلَمُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ لَوْ وَافَقَهُ غَيْرُهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ لَمْ يَجِبْ لَهُ اسْمُهُ، فَهَذَا عَلَى خِلَافِ مَعْنَى الصِّفَةِ وَحَقِيقَتِهَا، و (أَيُّ) تَطْلُبُ صِفَةً عَلَى حَقِيقَةِ الصِّفَةِ وَمَعْنَاهَا، فَمُعْتَمَدُ الصِّفَةِ هُوَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهُ عَلَى مَعْنَى لَوْ كَانَ لِغَيْرِهِ لَجَرَى عَلَيْهِ

(١) قوله: (والمفرد) ليس في د.

(٢) قوله: (وزيدًا) ليس في د.

كَمَا يَجْرِي عَلَى هَذَا الْمَوْصُوفِ، فَهُوَ عَلَى: (الرَّجُلُ) عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ، لَوْ كَانَ مَعْنَى (رَجُلٍ) لِغَيْرِ هَذَا الْمَذْكُورِ لَجَرَى عَلَيْهِ قَوْلُنَا: (الرَّجُلُ)؛ فَلِهَذَا جَازَ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) عَلَى مُعْتَمَدِ الصِّفَةِ، وَلَمْ يَجْزْ: (يَا أَيُّهَا زَيْدٌ)؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ لَهُ مُعْتَمَدُ الصِّفَةِ، وَكُلُّ مَا قُدِّرَ عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ فَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ الْبَيَانِ بِالْعِلْمِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ الَّذِي يُبَيِّنُ بِهِ كَالْبَيَانِ بِالصِّفَةِ، وَلَيْسَ بِصِفَةٍ.

وَتَقُولُ: (يَا هَذَا زَيْدٌ وَعَمْرُو)، و (زَيْدًا وَعَمْرًا) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى الصِّفَةِ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَقَدْ كَثُرَ: (يَا هَذَا زَيْدٌ) فِي كَلَامِ طَبِيعِي عَلَى الْبَدَلِ الَّذِي يُغْنِي عَنْ عَطْفِ الْبَيَانِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ لَا يَصْلُحُ أَنْ يُوصَفَ بِ (زَيْدٍ)، وَيَصْلُحُ أَنْ يُبَدَلَ مِنَ الْأَوَّلِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَيَكْفِي مِنْ بَيَانِ الصِّفَةِ، افْتَضَى أَنْ يُخْتَارَ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَيُقَوِّي الرَّفْعَ فِي: (يَا زَيْدُ الْحَسَنُ الْوَجْهَ) أَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يَقَعُ مَوْقِعَ الْأَوَّلِ عَلَى صِيغَتِهِ، كَمَا يَقَعُ: (يَا زَيْدُ ذَا الْجُمَّةِ) إِذَا قُلْتَ: (يَا ذَا الْجُمَّةِ).

وَصِفَةُ الْمُبْهَمِ إِذَا وُصِفَتْ بِمُضَافٍ، أَوْ عُطِفَ عَلَيْهَا عَطْفَ بَيَانٍ يَجِبُ لَهَا الرَّفْعُ، وَإِنْ لَمْ تَقَعْ مَوْقِعَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ يَعْمَلُ فِي الصِّفَةِ فِي مَوْضِعِهَا [١٧٩] عَلَى خِلَافِ عَمَلِهِ فِي الْبَدَلِ؛ إِذْ تَقْدِيرُهُ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الْأَوَّلِ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا رَفْعُ الْمُضَافِ فِي: (يَا زَيْدُ ذَا الْجُمَّةِ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ فِي هَذَا سَبَبَانِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقْتَضِي الْمَنْعَ مِنْ جَوَازِ الرَّفْعِ فِيهِ؛ أَحَدُهُمَا: بُعْدُهُ بِالْإِضَافَةِ مِنْ شَبِّهِ الْكِنَايَةِ. وَالْآخَرُ: إِجْرَاؤُهُ عَلَى أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الْمَوْصُوفِ عَلَى قِيَاسِ نَظَائِرِهِ. فَلَمَّا اجْتَمَعَ هَذَانِ السَّبَبَانِ فِيهِ امْتَنَعَ رَفْعُهُ، وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ: (يَا ذُو الْجُمَّةِ)، و (يَا أَخُونَا) فِي الْامْتِنَاعِ؛ لِأَنَّ التَّبَاعُدَ مِنْ شَبِّهِ الْكِنَايَةِ بِالْإِضَافَةِ، وَمَا يَقْتَضِيهِ قِيَاسُ النَّظَائِرِ مِنْ إِقَامَةِ الصِّفَةِ مُقَامَ

الْمَوْصُوفِ قَدْ صَيَّرَهُ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ فِي الْقُبْحِ وَالرَّفْضِ لِحَوَازِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ صِفَةُ الْمُبْهَمِ إِذَا وُصِفَ بِالْمُضَافِ؛ لِأَنَّ صِفَةَ الْمُبْهَمِ مُعْرَبَةٌ، لَا يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى مُرَاعَاةِ شَبِّهِ الْكِنَايَةِ، كَقَوْلِكَ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ذُو الْجُمَةِ).

وَلَيْسَ كَذَلِكَ صِفَةُ الْعَلَمِ فِي قَوْلِكَ: (يَا زَيْدُ ذَا الْجُمَةِ)؛ لِأَنَّهَا صِفَةُ مَبْنِيٍّ عَلَى الضَّمِّ، يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى مُرَاعَاةِ شَبِّهِ الْكِنَايَةِ حَتَّى تَجْرِيَ الصِّفَةُ عَلَى الضَّمِّ كَمَا جَرَى الْمَوْصُوفُ؛ فَلِهَذَا جَازَ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ذُو الْجُمَةِ)، وَلَمْ يَجْزُ: (يَا زَيْدُ ذُو الْجُمَةِ) عَلَى الصِّفَةِ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٥٢٨ يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنْزِي^(١)

فَهَذَا جَائِزٌ حَسَنٌ، وَلَا يَجُوزُ: (يَا زَيْدُ ذُو التَّنْزِي)، وَلَا: (يَا هَذَا ذُو التَّنْزِي).
وَتَقُولُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ زَيْدٌ أَقْبَلُ)، فَلَيْسَ فِي (زَيْدٍ) إِلَّا الرَّفْعُ عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ لِلرَّجُلِ، وَ (الرَّجُلُ) مَرْفُوعٌ، وَلَا يَكُونُ عَلَى (أَيٍّ)؛ لِمَا بَيَّنَّا.
وَتَقُولُ: (يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ ذُو الْجُمَةِ) بِالرَّفْعِ عَلَى صِفَةِ الطَّوِيلِ، فَإِنْ جَعَلْتَهُ صِفَةً لَزَيْدٍ لَمْ يَجْزُ إِلَّا النَّصْبُ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي تَقْدَمُ.
وَتَقُولُ: (يَا هَذَا الرَّجُلُ ذُو الْجُمَةِ) عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ لـ (أَيٍّ)؛ لِأَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ لَا يَكُونُ إِلَّا لِمَا يَصْلُحُ الشُّكُوتُ عَلَيْهِ، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ: (يَا أَيُّهَا الْجُمَةِ)^(٢)، كَمَا يَجُوزُ: (يَا هَذَا ذَا الْجُمَةِ) عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ.

وَيُوضَّحُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ذَا الْجُمَةِ) عَلَى صِفَةِ هَذَا الْمُبْهَمِ؛ لِأَنَّهُ وَصْلَةٌ إِلَيْهِ، فَإِذَا ذُكِرَ، وَاحْتِيجَ إِلَى الْبَيَانِ كَانَ

(١) هذا من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه ٦٣. وانظر ابن السيرافي ٣١٩/١، والتبصرة والتذكرة ٣٤٤/١، والمحكم ٥٤١/٥، وابن يعيش ١٣٨/٦. وهو بلا نسبة في سيبويه ١٩٣/٢، والمقتضب ٢١٨/٤، والأصول ٣٣٧/١، والبصريات ٦٨١. وتحصيل عين الذهب ٣٠٩، وأمالى ابن الشجري ٣٧٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣١٩.

(٢) في د: (يا أيها ذو الجمّة).

الْبَيَانُ لِلْمُعْتَمِدِ لَا لِمَا هُوَ وَضَلَّةٌ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَغْنَى عَنْهُ بَعْدَ مَا يُذَكَّرُ
الْجِنْسُ الَّذِي هُوَ وَضَلَّةٌ إِلَيْهِ، وَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يُذَكَّرْ، فَيَجِيءُ مِنْ ذَلِكَ
صِفَةً مَا لَمْ يُذَكَّرْ، وَهَذَا مُحَالٌ.

وَتَقُولُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، فَتَصِفُ الْمُبْهَمَ بِمُبْهَمٍ هُوَ أَظْهَرُ مِنْهُ، ثُمَّ
تَصِفُ الْمُبْهَمَ الثَّانِي بِ(الرَّجُلِ)، وَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ (الرَّجُلُ) صِفَةً لـ (أَيِّ)
فِي هَذَا؛ لِأَنَّهُ وَضَلَّةٌ إِلَى نِدَاءِ الْمُبْهَمِ الَّذِي هُوَ أَظْهَرُ مِنْهُ، فَلِئِمَّا (الرَّجُلُ)
صِفَةً لـ (ذَا) فِي قَوْلِكَ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، لَا صِفَةً لـ (أَيِّ) فِي هَذَا.
وَقَالَ ذُو الرَّمَّةِ [ظ ١٧٩]:

٥٢٩ أَلَا أَيُّهَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الْحَيَّ عَاهِدٌ^(١)

عَلَى مَا بَيَّنَّا فِي: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ).

وَتَقُولُ: (يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ ذَا الْجُمَّةِ)، وَ(ذُو الْجُمَّةِ) بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ، فَإِنْ
قُلْتَ: (يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ ذَا الْجُمَّةِ) لَمْ يَجْزِ إِلَّا بِالنَّصْبِ؛ لِأَنَّكَ إِنْ حَمَلْتَهُ
عَلَى (الطَّوِيلِ) فَهُوَ نَصْبٌ؛ لِأَنَّهُ صِفَةُ الْمَنْصُوبِ، وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى (زَيْدٍ)
فَهُوَ نَصْبٌ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ وَصِفَ بِهِ الْمُنَادَى.

وَتَقُولُ: (يَا زَيْدُ النَّاكِي الْعَدُوَّ وَذَا الْفَضْلِ) بِالنَّصْبِ عَلَى وَجْهَيْنِ
مُخْتَلِفَيْنِ؛ لِأَنَّكَ إِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى صِفَةِ الْمُنَادَى فَهُوَ نَصْبٌ كَنَصْبِ صِفَتِهِ،
وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى أَنَّهُ مُنَادَى غَيْرُ الْأَوَّلِ فَهُوَ نَصْبٌ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ عِطْفَ عَلَى
مُنَادَى، فَعَلَى كِلَا الْوَجْهَيْنِ يَجِبُ لَهُ النَّصْبُ.

وَتَقُولُ: (يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ ذُو الْجُمَّةِ) بِالرَّفْعِ عَلَى صِفَةِ (الطَّوِيلِ)،

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٣٧٨ برواية:

أَلَا أَيُّهَا الرِّسْمُ الَّذِي غَيْرَ الْبَلَى

وانظر البيت منسوباً في سيبويه ١٩٣/٢، والزاهر ٤٠٨/٢، وابن السيرافي ٣٣٣/١، وتحصيل عين
الذهب ٣١٠. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢١٩/٤، ٢٥٩، وشرح القصائد للأنباري ٧٧، والمحتسب
٦٩/٢، وأمالى ابن الشجري ٤١١/٢، وابن يعيش ٧/٢.

وَلَا يَجُوزُ: (يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ وَذَا الْجُمَّةِ) إِلَّا بِالنَّصْبِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ قَدْ أُوجِبَ أَنَّ الثَّانِيَّ فِي مِثْلِ حَالِ الْأَوَّلِ، وَفِي مَوْقِعِهِ لَوْ ذُكِرَ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ.

وَلَوْ قُلْتُ: (يَا زَيْدُ ذَا الْجُمَّةِ) لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْبًا، فَكَذَلِكَ يَجِبُ بِالشَّرِكَةِ فِي الْمَوْضِعِ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مَنْصُوبًا، كَمَا لَوْ وَقَعَ مَوْضِعَ الْأَوَّلِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَنْصُوبًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصِّفَةُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا شَرِكَةٌ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهَا مِنْ صِفَةٍ وَاحِدٍ، وَلَيْسَ فِي الْوَاحِدِ شَرِكَةٌ.



بَابُ صِفَةِ الْمُنَادَى الَّتِي يَصْلُحُ فِيهَا الْمَدْحُ وَالتَّعْظِيمُ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي صِفَةِ الْمُنَادَى الَّتِي يَصْلُحُ فِيهَا الْمَدْحُ
وَالْتَّعْظِيمُ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي ذَلِكَ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَجْرِيَ عَلَى الْمُنَادَى مَعَ اخْتِلَافِ عَمَلِ الْعَامِلِ؟
وَمَا حُكْمُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ وَعَبْدَ اللَّهِ الْمُسْلِمِينَ الصَّالِحِينَ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ
يَجْرِيَ فِي هَذَا عَلَى الْمُنَادَى؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ يُنْصَبَ عَلَى الْمَدْحِ؟
وَلِمَ جَازَ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلَانِ الْمُسْلِمَانِ الصَّالِحَانِ) عَلَى إِجْرَاءِ صِغَةِ الْمَدْحِ
عَلَى الْمُنَادَى؟

وَلِمَ صَارَ اخْتِلَافُ الْعَمَلَيْنِ بِمَنْزِلَةِ اخْتِلَافِ الْعَامِلَيْنِ حَتَّى صَارَ الْأَوَّلُ
بِمَنْزِلَةِ: اسْمَعْ مَا سَرَّ أَبَاكَ وَأَحَبَّ أَخُوكَ الْمُسْلِمِينَ الصَّالِحِينَ؟
وَمَا حُكْمُ: (يَا زَيْدُ وَعَمْرُو الطَّوِيلَيْنِ)؟ وَلِمَ جَازَ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ فِي الصِّفَةِ
بِإِجْرَائِهَا عَلَى الْمَوْصُوفِ، وَلَمْ يَنْتَصِبْ عَلَى طَرِيقِ الْمَدْحِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ
بِمَنْزِلَةِ: (يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ)؟

وَمَا صِفَةُ الْمَدْحِ؟ وَمَا صِفَةُ [١٨٠] الذَّمِّ؟ وَهَلْ صِفَةُ الْمَدْحِ هِيَ الْوَصْفُ
لِلشَّيْءِ بِالْجَمِيلِ عَلَى جِهَةِ التَّعْظِيمِ؟ وَهَلْ صِفَةُ الذَّمِّ هِيَ الْوَصْفُ لِلشَّيْءِ
بِالْقَبِيحِ عَلَى جِهَةِ التَّخْفِيرِ؟ وَهَلْ تَخْرُجُ الصِّفَةُ بِالطَّوِيلِ عَنِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ؟

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ١٩٤: « هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ عَلَى الْمَدْحِ وَالتَّعْظِيمِ أَوْ الشَّمِّ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ
وصفًا للأول ولا عطفًا عليه ».

وَمَا حُكْمُ: (يَا هَؤُلَاءِ وَزَيْدُ الطَّوَالِ)؟ وَلِمَ جَازَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فِي الصِّفَةِ عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ، وَلِمَ يَجُزُّ عَلَى جِهَةِ الصِّفَةِ التَّابِعَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ صِفَةَ الْمُبْهَمَةِ لَا تَفْصِلُهَا وَأَوُّ الْعَطْفِ؛ لِأَنَّهَا مَعَ الْمُبْهَمَةِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ؟

وَمَا حُكْمُ: (يَا هَذَا وَيَا هَذَانِ الطَّوَالِ)؟ وَلِمَ جَازَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ، وَلِمَ يَجُزُّ عَلَى الصِّفَةِ التَّابِعَةِ؟

وَمَا حُكْمُ: (يَا هَؤُلَاءِ الطَّوَالِ)؟ وَلِمَ جَازَ عَلَى الصِّفَةِ التَّابِعَةِ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الصِّفَةِ التَّابِعَةِ وَبَيْنَ عَطْفِ الْبَيَانِ؟ وَهَلْ الصِّفَةُ التَّابِعَةُ أَشَدُّ اتِّصَالًا بِالْمَوْصُوفِ مِنْ عَطْفِ الْبَيَانِ؛ لِأَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ بِمَنْزِلَةِ مَا يُبَيِّنُ بِهِ الشَّيْءُ بِكَلَامٍ آخَرَ لَيْسَ مِنَ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصِّفَةُ؛ لِأَنَّهَا مُتَمِّمَةٌ لِبَيَانِ الْأِسْمِ فِيمَا بُنِيَ عَلَيْهِ الْكَلَامُ، فَهُوَ فِي الصِّفَةِ عَلَى تَقْدِيرِ بَيَانِ النَّاقِصِ، وَفِي عَطْفِ الْبَيَانِ عَلَى تَقْدِيرِ بَيَانٍ تَامٍّ يَقَعُ فِيهِ بَيَانٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، فَتَدَبَّرْ هَذَا؛ لِيُظْهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَعَطْفِ الْبَيَانِ؟

وَهَلْ مَنْزِلَةُ عَطْفِ الْبَيَانِ كَمَنْزِلَةِ التَّأْكِيدِ فِي أَنَّهُ يُجِيءُ بَعْدَ تَمَامِ الْمَعْنَى، ثُمَّ يُتَكَرَّرُ لِلتَّمَكِينِ، فَكَذَلِكَ عَطْفُ الْبَيَانِ يُجِيءُ بَعْدَ تَمَامِ الْمَعْنَى، ثُمَّ يُوَضَّحُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ: (مَرَرْتُ بِأَخِيكَ زَيْدٌ) عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ وَبَيْنَ^(١): (مَرَرْتُ بِأَخِيكَ الطَّوِيلِ)^(٢) عَلَى الصِّفَةِ؟ وَهَلْ هُوَ فِي الصِّفَةِ نَاقِصٌ لِلِاشْتِرَاكِ الَّذِي عَرَضَ فِيهِ، وَفِي عَطْفِ الْبَيَانِ تَامٌّ فِي التَّقْدِيرِ، إِلَّا أَنَّهُ زَيْدٌ بَيَانًا، كَمَا يُزَادُ بَيَانًا لِتَأْكِيدِهِ، وَكَأَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ مُسْتَدْرَكٌ بِهِ بَعْدَ مَا بُنِيَ الْأِسْمُ عَلَى التَّمَامِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ الْوَجْهُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِيكَ)، فَتَبَدُّأً بِالْأَعْرَفِ، ثُمَّ تُتْبَعُهُ الْأَنْقَاصُ فِي التَّعْرِيفِ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ جَاءَ بَعْدَ مَا بُنِيَ الْكَلَامُ

(١) الكلام من قوله: (مررت بأخيك زيد) ساقط من د.

(٢) قوله: (الطويل) مكرر في الأصل.

عَلَى التَّمَامِ فِي: (مَرَرْتُ بِأَخِيكَ)، ثُمَّ اسْتَدْرِكُ بِذِكْرِ زَيْدٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ^(١) الصِّفَةُ؛ وَلِهَذَا كَانَتْ صِفَةُ الْمُبْهَمَةِ مَعَهَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَلَمْ يَكُنْ عَطْفُ الْبَيَانِ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ، حَتَّى جَازَ: (يَا هَؤُلَاءِ وَزَيْدُ الطَّوَالِ) عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ، وَلَمْ يَجْزُ عَلَى الصِّفَةِ؟

وَمَا حُكْمُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ وَزَيْدُ الرَّجُلَيْنِ الصَّالِحِينَ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى الْمُنَادَى، وَالْعَامِلِ وَاحِدٌ، وَكُلُّهُ عَلَى الرَّفْعِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَن رَفَعَ الرَّجُلُ رَفْعَ إِعْرَابٍ، وَضَمَّ زَيْدٍ ضَمَّ بِنَاءٍ، فَرَفَعُهُمَا مُخْتَلِفٌ، فَلَا يَجْتَمِعَانِ فِي الصِّفَةِ، وَلَكِنْ لَوْ قُلْتَ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ وَالْغُلَامُ الْمُسْلِمَانِ الصَّالِحَانِ) جَازَ الرَّفْعُ عَلَى الصِّفَةِ؛ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا عَلَى رَفْعِ الْإِعْرَابِ [ظ ١٨٠] فَالْعِلَّةُ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْأَوَّلُ اخْتِلَافُ وَجْهِ الْعَمَلَيْنِ؛ لِأَنَّ ضَمَّ (الرَّجُلِ) ضَمَّ إِعْرَابٍ، وَضَمَّ (زَيْدٍ) ضَمَّ بِنَاءٍ، فَقَدْ اخْتَلَفَ وَجْهُ الْعَمَلَيْنِ، وَكُلَّمَا اخْتَلَفَ فِيهِ الْعَامِلَانِ، أَوْ اخْتَلَفَ وَجْهُ الْعَمَلَيْنِ، فَإِنَّ الصِّفَةَ لَا تَجْرِي عَلَيْهِ؟

وَلِمَ جَازَ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ذُو الْجُمَةِ)، وَلَمْ يَجْزُ: (يَا زَيْدُ ذُو الْجُمَةِ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَن الْأَوَّلَ مَرْفُوعٌ تَبِعَ مَرْفُوعًا، وَالثَّانِي مَرْفُوعٌ مُضَافٌ لَا يَتَّبِعُ مَبْنِيًّا عَلَى الضَّمِّ؟

وَمَا حُكْمُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) فِي الصِّفَةِ أَوْ الصَّلَةِ؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ (الرَّجُلُ) صِفَةً لـ (أَيٍّ) عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوِيهِ، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ صَلَةً؛ لِأَنَّهُ نَاقِصٌ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الصَّلَةَ لَا تَتَّبِعُ الْمَوْصُولَ؛ إِذْ كَانَ كُلُّ مَوْصُولٍ فَهُوَ مَبْنِيٌّ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ بَعْضِ الْأَسْمِ، فَلَيْسَ لَهُ إِعْرَابٌ تَتَّبِعُهُ الصِّفَةُ فِيهِ، وَ (أَيٍّ) فِي النَّدَاءِ مَرْفُوعٌ تَتَّبِعُهُ الصِّفَةُ كَمَا تَتَّبِعُ (ذَا)؛ لِأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ مَرْفُوعٍ إِذَا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِذَا الرَّجُلِ)، فَالْناقصُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى يَسْتَحِقُّ الصَّلَةَ، وَالْناقصُ فِي الْمَعْنَى دُونَ

اللفظ يَسْتَحِقُّ الصِّفَةَ الْمُكْمَلَةَ لِبَيَانِهِ؛ فَلِهَذَا صَحَّ مَذْهَبُ سِبَوَيْهِ، وَلَمْ يَصَحَّ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ؟

وَمَا حُكْمُ نِدَاءٍ مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي اسْمِ (اللَّهِ) خَاصَّةً؟ وَلَمْ أَذْخُلْ هَذَا فِي الْبَابِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الصِّفَةِ الَّتِي تَمْتَنِعُ^(١) أَنْ تَجْرِيَ عَلَى النِّدَاءِ، وَعَقْدُ الْبَابِ عَلَى بَيَانِ الصِّفَةِ الَّتِي تَمْتَنِعُ أَنْ تَجْرِيَ عَلَى النِّدَاءِ مِنَ الصِّفَةِ الَّتِي لَا تَمْتَنِعُ أَنْ تَجْرِيَ عَلَى النِّدَاءِ، فَمَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ بِمَنْزِلَةِ الصِّفَةِ الَّتِي تَمْتَنِعُ أَنْ تَجْرِيَ عَلَى النِّدَاءِ؛ فَلِهَذَا أَذْخَلَهُ سِبَوَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْبَابِ النَّظِيرُ وَالنَّقِيضُ، وَالشَّيْبَةُ^(٢) الْمُلتَسِّسُ بِهِ لِيُفْصَلَ مِنْهُ؟

وَلَمْ جَازَ: (يَا أَللَّهُ اغْفِرْ لِي)^(٣)، وَلَمْ يَجْزُ: (يَا الرَّحْمَنُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ قَدْ صَارَتْ بَدَلًا مِنْ حَرْفٍ مِنْ نَفْسِ الْأَسْمِ، فَجَرَتْ مَجْرَاهُ، فَكَمَا^(٤) يَجُوزُ: (يَا إِلَهِي) يَجُوزُ: (يَا أَللَّهُ)، فَأَمَّا: (يَا رَحْمَنُ) فَتَذْهَبُ فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ لِلتَّعْرِيفِ بِحَرْفِ النِّدَاءِ، حَتَّى يُسْتَعْنَى عَنِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَلَا يُسْتَعْنَى فِي قَوْلِكَ: (يَا أَللَّهُ)؛ لِأَنَّهَا تَقُومُ مَقَامَ الْهَمْزَةِ الْأَصْلِيَّةِ، فَصَارَتْ الْأَلِفُ وَاللَّامُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ؛ وَلِذَلِكَ جَازَ: (يَا أَللَّهُ) وَلَمْ يَجْزُ: (يَا الَّذِي قَالَ ذَاكَ)؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي هَذَا بَدَلًا مِنْ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ، وَإِنْ كَانَتْ لَازِمَةً؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (يَا أَيُّهَا الَّذِي قَالَ ذَاكَ)؟ وَلَمْ جَازَ أَنْ يُوصَفَ (أَيُّ) فِي النِّدَاءِ^(٥) بِالْأَسْمِ الْمَوْصُولِ، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يُوصَفَ بِالْأَسْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَلَا الْمُضَافِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ يُوجِبُ تَفْصِيلَ الصِّفَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَوْصُولُ، فَالْمَعْطُوفُ أَبْعَدُ مِنْ تَقْدِيرِ الْأَسْمِ الْوَاحِدِ لِلتَّفْصِيلِ^(٦) الَّذِي فِيهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ [١٨١] الْمَوْصُولُ؛ فَلِهَذَا جَازَ: (يَا أَيُّهَا الَّذِي قَالَ)، وَلَمْ يَجْزُ:

(١) فِي د: (تَمَنَعُ).

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَالْتَنِيهِ).

(٣) فِي سِبَوَيْهِ ٢/ ١٩٥: (اغْفِرْ لَنَا).

(٤) فِي الْأَصْلِ وَد: (فَلَمَّا).

(٥) فِي د: (التَّفْصِيلُ).

(٦) فِي د: (تَمَنَعُ).

(٣) فِي سِبَوَيْهِ ٢/ ١٩٥: (اغْفِرْ لَنَا).

(٤) فِي الْأَصْلِ: (الْبِنَاءُ).

(٥) فِي د: (التَّفْصِيلُ).

(يَا أَيُّهَا الطَّوِيلُ وَالْقَصِيرُ)؛ لَأَنَّ هَذَا تَفْصِيلٌ يَخْرُجُ عَنْ تَقْدِيرِ الْأَسْمِ الْوَاحِدِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمُؤْصُولُ؟

وَمَا نَظِيرُ الْهَمْزَةِ الَّتِي صَارَتْ الْأَلِفُ وَاللَّامُ بَدَلًا مِنْهَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ فِي (أُنَاسٍ) وَ (النَّاسِ)؟ وَلِمَ جَاَزَ فِي (نَاسٍ) وَ (النَّاسِ)، وَلَمْ يَجُزْ فِي اسْمِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ ذَهَابُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلِمَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (نَاسٌ) وَ (النَّاسُ)؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ جِنْسٍ لِحَقِّهِ ذَلِكَ بِحَقِّ اسْمِ الْجِنْسِ؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِكَ: (اللَّهُمَّ) فِي النَّدَاءِ؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ الْمِيمُ عَوْضًا مِنْ (يَا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا مُعَاقِبَةٌ لَهَا، لِازِمَةٌ لِلنَّدَاءِ، بِمَنْزِلَةِ: (يَا اللَّهُ)؟ وَلِمَ زِيدَتْ (١) الْمِيمُ فِي آخِرِ الْأَسْمِ دُونَ أَنْ تُزَادَ فِي مَوْضِعِ مَا هِيَ بَدَلٌ مِنْهُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِثَلَاثِ يَوْمٍ أَنَّهَا مِنْ أَدَوَاتِ النَّدَاءِ، وَلِيُخْلَصَ مَعْنَى الْعَوْضِ فِيهَا عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَدَوَاتِ النَّدَاءِ؟ وَلِمَ وَجَبَ زِيَادَةُ مِيمٍ مَشْدُودَةٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِيُشَاكَلَ بِهَا مِنْ جِهَةِ حَرْفَيْنِ هُمَا بَدَلٌ مِنْ حَرْفَيْنِ؟

وَمَا حُكْمُ صِفَةِ الْأَسْمِ فِي: (اللَّهُمَّ) (٢)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ غَيَّرَ فِي النَّدَاءِ إِلَى مَا يَمْنَعُ مِنَ الْحَاجَةِ إِلَى الصِّفَةِ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ صَارَ فِي حُكْمِ الصَّوْتِ بِدُخُولِ الْمِيمِ الْمُشَدَّدَةِ، وَهِيَ صَوْتُ دَخَلَ فِي الْأَسْمِ، فَقَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ سَبَبَانِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقْتَضِي الْامْتِنَاعَ مِنَ الصِّفَةِ، كَمَا يَقْتَضِي: (يَا هُنَا) الْامْتِنَاعَ مِنَ الصِّفَةِ؛ لِدُخُولِ الصَّوْتِ فِيهِ، مَعَ اخْتِصَاصِهِ بِمَا يُغْنِي عَنِ الصِّفَةِ؛ إِذْ هُوَ كِنَايَةٌ مَعْرِفَةٌ، وَلَوْ كَانَ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَى الصِّفَةِ لَمْ يَكُنْ كِنَايَةً، وَلَكَانَ التَّصْرِيحُ أَحَقَّ بِهِ أَوَّلًا ثُمَّ الصِّفَةُ؟

وَلِمَ خَالَفَ فِي ذَلِكَ أَبُو الْعَبَّاسِ؟ وَهَلْ وَجْهُ قَوْلِهِ (٣): «إِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: يَا اللَّهُ»؟

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (الدَّهْم).

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (يَدَت).

(٣) الْمُقْتَضِبُ ٤ / ٢٣٩.

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٦]؟ وَلِمَ كَانَ عِنْدَ أَبِي الْعَبَّاسِ عَلَى الصِّفَةِ، وَعِنْدَ سَيِّبَوَيْهِ عَلَى: (يَا)؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَّمَتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالذَّلِّ عَنِّي^(١)
وَهَلْ هُوَ مُشَبَّهٌ بِقَوْلِهِمْ: (يَا أَلَّهُ) مِنْ جِهَةِ لُزُومِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ؟

وَلِمَ جَازَ: (يَا خَبَاثَ)، و (يَا لَكَاعَ)، و (يَا فَسَاقِ) فِي النِّدَاءِ، وَلَمْ يَجْزُ فِي غَيْرِهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِقُوَّةِ التَّغْيِيرِ فِي النِّدَاءِ، حَتَّى جَازَ فِيهِ التَّرْخِيمُ، وَلَمْ يَجْزُ فِي غَيْرِهِ؛ فَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ يُعَدَلَ فِيهِ مَا لَا يُعَدَلُ فِي غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَعْدُولٌ عَنْ: (يَا فَاسِقَةً)، و (يَا خَبِيثَةً)، و (يَا لَكَعَاءَ)، فَلَا يَجُوزُ: (جَاءَ نَبِيَّ خَبَاثَ)، وَلَا: (جَاءَ نَبِيَّ لَكَعُ)، وَلَا: (فُسُقُ)؟

وَلِمَ جَازَ: (يَا نَوْمَانُ)، و (يَا هَنَاهُ) [ظ ١٨١]، و (يَا فُلُ) فِي النِّدَاءِ، وَلَمْ يَجْزُ فِي غَيْرِهِ؟ وَلِمَ أَدْخَلَ هَذَا فِي هَذَا الْبَابِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ نَظِيرُ مَا يَمْتَنِعُ مِنَ الصِّفَةِ فِي النِّدَاءِ، فَهَذَا يَمْتَنِعُ إِلَّا فِي النِّدَاءِ؟

وَلِمَ جَازَ فِي الْمَبْنِيِّ إِذَا نُكِّرَ التَّنْوِينُ، مِنْ نَحْوِ: (هَذَا عَمْرَوَيْهِ وَعَمْرَوَيْهِ آخِرُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ التَّنْوِينَ أَغْلَبَ عَلَى الْأَسْمِ النَّكِرَةِ مِنْهُ عَلَى الْمَعْرِفَةِ، فَذُلَّ عَلَى تَنْكِيرِ الْأَسْمِ بِهِ؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ؟ وَلِمَ أَدْخَلَ نِدَاءَ النَّكِرَةِ فِي هَذَا الْبَابِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ إِلَّا بِالتَّنْوِينِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ذِي الرِّمَّةِ:

أَدَارًا بِحُزْوَى هَجَّتْ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقَّرُ

وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالتَّنْوِينِ؟

وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ وَصَفَهُ بِالنَّكِرَةِ؟

وَقَوْلِ تَوْبَةَ بِنِ حُمَيْرٍ^(١):

لَعَلَّكَ يَا تَيْسًا نَزَا فِي مَرِيرَةٍ مُعَذَّبٌ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا
وَقَالَ عَبْدُ يَغُوثَ^(٢):

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلَا تَلَاقِيَا
وَلَمْ جَاَزَ فِي مِثْلِ هَذَا النَّصْبِ بِالتَّنْوِينِ وَالضَّمِّ، وَلَمْ يَجْزُ فِي الْأَوَّلِ؟
وَقَوْلِ الطَّرِمَاحِ^(٣):

يَا دَارُ أَقْوَتَ بَعْدَ إِضْرَامِهَا عَامًا وَمَا يَغْنِيكَ مِنْ عَامِهَا
وَلَمْ جَاَزَ: (يَا دَارُ) وَبَعْدَهُ (أَقْوَتُ)؟ فَعَلَى أَيِّ وَجْهِ يَتَّصِلُ (أَقْوَتُ) بِهِ؟
وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى الْإِتِّصَالِ فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ؟ وَلَمْ جَاَزَ مِثْلُ هَذَا؟ وَهَلْ هُوَ
عَلَى تَقْدِيرِ نَدَاءِ الدَّارِ بِقَوْلِهِ: يَا دَارُ، ثُمَّ الْإِقْبَالِ عَلَى إِنْسَانٍ يُحَدِّثُهُ بِحَالِهَا،
وَمَا كَانَ مِنْ تَغْيِيرِهَا؟
وَقَوْلِ الْأَخْوَصِ:

يَا دَارُ حَسَرَهَا الْبَلَى تَحْسِيرًا وَسَفَتْ عَلَيْهَا الرِّيحُ بَعْدَكَ مُورًا
وَقَوْلِ رَجُلٍ مِنْ مُرَادٍ:
أَلَا يَا بَيْتُ بِالْعَلْيَاءِ بَيْتُ وَلَوْ لَا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ

(١) هو توبة بن الحمير العقيلي العامري، أبو حرب، شاعر أموي، من عُشَاق العرب المشهورين، كان يهوى ليلَى الأخيلية، ولم يوافق أبوها على زواجه منها، فبقي يُشَبِّبُ بها، وتوفي سنة خمس وثمانين. انظر ترجمته في الأغاني ١١/ ٢١٠، والأعلام ٨٩/ ٢.

(٢) عبد يغوث بن صلاة بن ربيعة، من بني الحارث بن كعب، من قحطان، وقيل بل هو عبد يغوث ابن الحارث بن وقاص بن صلاة، كان شاعرًا من شعراء الجاهلية فارسًا سيدًا لقومه. انظر ترجمته في الأغاني ١٦/ ٣٥٤، والأعلام ٤/ ١٨٧.

(٣) هو الطرماح بن حكيم بن الحكم بن نفر بن قيس بن جحدر بن ثعلبة أبو نقر وأبو ضبيئة الطائي الشاعر الشامي المولد والمنشأ كوفي الدار خارجي المذهب، والطرماح الطويل وجده قيس بن جحدر له صحيفة، حدث عن الحسن بن علي بن أبي طالب. انظر ترجمته في تاريخ مدينة دمشق ٢٤/ ٤٦٥، والأغاني ١٢/ ٤٣، وخزانة الأدب ٨/ ٧٤.

وَهَلْ هَذَا عَلَى خِلَافِ الْأَوَّلِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْأَوَّلَ أَقْبَلَ فِيهِ عَلَى غَيْرِ الدَّارِ يُحَدِّثُهُ عَنْهَا، وَهَذَا لَمْ يُقْبَلْ فِيهِ عَلَى غَيْرِ الْبَيْتِ، وَلَكِنَّهُ قَطَعَ النَّدَاءَ، وَاسْتَأْنَفَ بِالْحَدِيثِ لَهُ فَقَالَ:

..... بِالْعَلَيَاءِ بَيْتٌ وَلَوْلَا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ

مُخَاطِبًا لِلْبَيْتِ بَعْدَ مَا نَادَاهُ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ صِفَةً؟

وَقَوْلِ الْأَخْوَصِ [١٨٢]:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

فَلِمَ جَازَ بِالرَّفْعِ وَالتَّنْوِينِ فِي الضَّرُورَةِ؟ وَهَلَّا رَدَّهُ التَّنْوِينُ فِيهَا إِلَى الْأَصْلِ، كَمَا يَرَدُّ: (مَرَزْتُ بِإِسْحَاقٍ قَبْلُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِقُوَّةِ الضَّمِّ بِاطْرَادِهِ فِي النَّدَاءِ، حَتَّى جَازَ أَنْ يُوصَفَ بِصِفَةِ مَرْفُوعَةٍ؟

وَلِمَ جَازَ فِي قَوْلِ عَيْسَى: (يَا مَطَرًا) بِالنَّصْبِ فِي الضَّرُورَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ شَبَّهَهُ بِقَوْلِهِمْ: (يَا رَجُلًا) فِي النِّكَرَةِ؟ وَلِمَ أَجَازَهُ سِبْوَئِهِ فِي الْقِيَاسِ مَعَ قَوْلِهِ^(١): «لَمْ نَسْمَعْ عَرَبِيًّا يَقُولُهُ»؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي صِفَةِ الْمُنَادَى الَّتِي يَصْلُحُ فِيهَا الْمَدْحُ وَالتَّعْظِيمُ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَامِلُ، أَوِ الْعَمَلُ، أَوْ وَجْهُ الْعَمَلِ، الِاسْتِثْنَاءُ بِالرَّفْعِ، وَالنَّصْبُ عَلَى: (أَعْنِي). وَلَا تَجُوزُ صِفَةُ الْمُنَادَى الَّتِي تَكُونُ تَابِعَةً عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ عَمَلَانِ مِنَ الْإِعْرَابِ مُخْتَلِفَانِ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ عَامِلَانِ مُخْتَلِفَانِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُصُ لِأَحَدِهِمَا، فَيَنْعَقِدُ بِهِ، وَيَكُونُ مَبْنِيًّا عَلَيْهِ عَلَى شَرْطِ عَمَلِ الْعَامِلِ فِي الْمَعْمُولِ، وَكَذَلِكَ إِذَا اخْتَلَفَ وَجْهُ الْعَمَلِ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ اخْتِلَافِ الْعَمَلِ.

وَتَقُولُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ وَعَبْدَ اللَّهِ الْمُسْلِمِينَ الصَّالِحِينَ) فَتَنْصِبُ الصِّفَةَ عَلَى الْمَدْحِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ تَابِعَةً لِلْمُنَادَى لِاخْتِلَافِ الْعَمَلَيْنِ؛ إِذَا الْأَوَّلُ مَضْمُومٌ، وَالثَّانِي مَنْصُوبٌ.

وَتَقُولُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلَانِ الْمُسْلِمَانِ الصَّالِحَانِ)، فَتَرْفَعُ الصِّفَتَيْنِ عَلَى الْإِثْبَاعِ لِلْمَوْصُوفِ؛ لِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ تَبِعَ مَرْفُوعًا.

وَتَقُولُ: (يَا زَيْدُ وَعَمْرُو الطَّوِيلَيْنِ) بِالنَّصْبِ، وَالرَّفْعُ عَلَى الصِّفَةِ التَّابِعَةِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى الْمَدْحِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي (الطَّوِيلِ) مَدْحٌ وَلَا ذَمٌّ، وَإِنَّمَا صِفَةُ الْمَدْحِ هِيَ الصِّفَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْجَمِيلِ عَلَى جِهَةِ التَّعْظِيمِ، وَصِفَةُ الذَّمِّ هِيَ الْوَصْفُ بِالْقَبِيحِ عَلَى جِهَةِ التَّحْقِيرِ.

وَتَقُولُ: (يَا هَؤُلَاءِ زَيْدُ الطَّوَالِ)، وَلَا يَجُوزُ عَلَى الصِّفَةِ التَّابِعَةِ، وَلَكِنْ عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ صِفَةَ الْمُبْهَمِ لَا يَفْصُلُهَا وَأُو الْعَطْفِ، وَيَجُوزُ بِالنَّصْبِ عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ.

وَتَقُولُ: (يَا هَذَا وَيَا هَذَانِ الطَّوَالُ) فَهَذَا عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ عِنْدَ سِبْوَیْهِ^(١)؛ لِأَنَّ مَعْنَى (يَا) الثَّانِيَةَ كَمَعْنَى الْأُولَى، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ عِنْدَ ابْنِ السَّرَّاجِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ (يَا) عَلَى التَّكْرِيرِ^(٢)؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَغَايَرَ الْعَامِلَانِ جَرَى مَجْرَى اخْتِلَافِ الْعَامِلَيْنِ فِي أَنَّهُ لَا يَخْلُصُ عَمَلٌ أَحَدُهُمَا إِلَّا [أَنْ] ^(٣) يُنْمَعَ مِنْ عَمَلِ الْآخَرِ؛ إِذْ لَا يَكُونُ فِي الْأَسْمِ عَمَلَانِ [ظ ١٨٢] مُخْتَلِفَانِ، وَلَا عَمَلَانِ مُتَّفَقَانِ، وَسِبْوَیْهِ يُجِيزُهُ إِذَا اتَّفَقَ الْمَعْنَى فِي الْعَامِلَيْنِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ لَفْظُهُمَا، كَقَوْلِكَ: (ذَهَبَ زَيْدٌ وَانْطَلَقَ عَمْرُو الْعَاقِلَانِ)، وَلَا يُجِيزُهُ ابْنُ السَّرَّاجِ، وَيُجِيزُ: (انْطَلَقَ زَيْدٌ وَانْطَلَقَ عَمْرُو الْعَاقِلَانِ) عَلَى التَّكْرِيرِ.

وَتَقُولُ: (يَا هَؤُلَاءِ الطَّوَالُ) فَيَكُونُ عَلَى الصِّفَةِ التَّابِعَةِ، كَمَا تَقُولُ:
(يَا هَذَا الطَّوِيلُ).

وَالْفَرْقُ بَيْنَ عَطْفِ الْبَيَانِ وَالصِّفَةِ أَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ يَقَعُ مَوْقِعَ الاسْتِذْرَاكِ
بَعْدَ التَّمَامِ، وَالصِّفَةُ تَقَعُ مَوْقِعَ النَّاقِصِ فِي الْمَعْنَى حَتَّى يَتِمَّ بِمَعْنَى الصِّفَةِ،
فَالْمُتَكَلِّمُ يَبْنِي كَلَامَهُ عَلَى الصِّفَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَذْكُرَ الْأِسْمَ نَاقِصًا؛
إِذْ لَا يُفْهَمُ بِهِ الْمَعْنَى. وَأَمَّا عَطْفُ الْبَيَانِ فَإِنَّمَا هُوَ لِلإِضْاحِ بَعْدَ التَّمَامِ، وَالذَّلِيلُ
عَلَى أَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ يَقَعُ مَوْقِعَ الاسْتِذْرَاكِ قَوْلُهُمْ: (مَرَرْتُ بِأَخِيكَ
زَيْدٍ) عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ، وَلَوْ كَانَ عَلَى مَعْنَى الصِّفَةِ لَوَجَبَ تَقْدِيمُ زَيْدٍ،
كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِيكَ)؛ لِأَنَّهُ الْأَعْرَفُ، فَإِنَّمَا وَقَعَ مُتَأَخِّرًا لِلْاسْتِذْرَاكِ
بِهِ بَعْدَ التَّمَامِ.

وَأَمَّا: (مَرَرْتُ بِأَخِيكَ الطَّوِيلِ) فَعَلَى الصِّفَةِ؛ لِمَا لَا يَكْفِي فِيهِ: (مَرَرْتُ
بِأَخِيكَ) حَتَّى يُوصَفَ بِالطَّوِيلِ؛ وَلِهَذَا كَانَتْ صِفَةُ الْمُبْهَمَةِ مَعَهَا كَالشَّيْءِ
الوَاحِدِ؛ إِذْ هِيَ بِمَنْزِلَةِ النَّاقِصِ فِي الْمَعْنَى عَنْ أَنْ يَدُلَّ عَلَى الْجِنْسِ، وَلَمْ يَكُنْ
عَطْفُ الْبَيَانِ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ؛ لِأَنَّهُ مُنْفَصِلٌ مِنَ الْأَوَّلِ، بِمَنْزِلَةِ كَلَامٍ مُتَكَلِّمٍ
آخَرَ بَيْنَ هَذَا الْكَلَامِ، فَتَقُولُ: (يَا هَؤُلَاءِ وَزَيْدُ الطَّوَالِ) عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ،
وَلَا يَجُوزُ عَلَى الصِّفَةِ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ زَيْدُ الرَّجُلَيْنِ الصَّالِحَيْنِ)، فَلَا يَجُوزُ عَلَى الصِّفَةِ
التَّابِعَةِ، وَلَا عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ؛ لِاخْتِلَافِ وَجْهِ الْعَمَلِ؛ إِذِ الضَّمَّةُ الْأُولَى ضَمَّةُ
إِعْرَابٍ، وَالثَّانِيَّةُ ضَمَّةُ بِنَاءٍ.

وَتَقُولُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ وَالْغُلَامُ الْمُسْلِمَانِ الصَّالِحَانِ) عَلَى الصِّفَةِ
التَّابِعَةِ؛ لِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ تَبِعَ مَرْفُوعًا.

وَتَقُولُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ذُو الْجَمَّةِ)، وَلَا يَجُوزُ: (يَا زَيْدُ ذُو الْجَمَّةِ)؛ لِأَنَّ
الْمُضَافَ صِفَةً لِلرَّجُلِ، وَهُوَ مُعْرَبٌ مَرْفُوعٌ وَصِفَ بِمَرْفُوعٍ، وَلَا يَجُوزُ فِي

صِفَةُ الْمُنَادَى الْمَضْمُونِ إِلَّا نَصَبُ الْمُضَافِ، عَلَى مَا بَيَّنَّا قَبْلُ.

وَتَقُولُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) عَلَى أَنَّ (الرَّجُلَ) صِفَةُ (أَيِّ) عَلَى مَذْهَبِ سَيِّوِيهِ^(١)، وَصِلَةُ (أَيِّ) عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ^(٢). وَالصَّوَابُ مَذْهَبُ سَيِّوِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَتَّبِعُ الصَّلَاةُ الْمُؤْصُولَ فِي الْإِعْرَابِ، وَإِنَّمَا هَذَا مِنْ شَرْطِ الصَّفَةِ، وَقَدْ تَبَعْتُ (أَيًّا)، فَهُوَ بِالصَّفَةِ [١٨٣] أَحَقُّ مِنْهُ بِالصَّلَاةِ، مَعَ أَنَّ الْأِسْمَ الْمُؤْصُولَ لَا بُدَّ فِي صَلَاتِهِ مِنْ عَائِدٍ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ فِي: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) عَائِدٌ، وَإِنَّمَا الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ عَلَى شَرْطِ الصَّفَةِ، فَالِنَاقِصُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى يَسْتَحِقُّ الصَّلَاةَ، وَالنَّاقِصُ فِي الْمَعْنَى فَقَطْ يَسْتَحِقُّ الصَّفَةَ، وَ(أَيِّ) نَاقِصٌ فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ، فَهُوَ يَسْتَحِقُّ الصَّفَةَ، وَ(الَّذِي) نَاقِصٌ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، فَهُوَ يَسْتَحِقُّ الصَّلَاةَ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ إِعْرَابُ (أَيِّ)، أَوْ إِجْرَاؤُهَا كِإِجْرَاءِ الْمُتَمَكِّنِ فِي قَوْلِكَ: (يَا حَكَمٌ)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (الَّذِي).

وَلَا يَجُوزُ نِدَاءُ مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ حَرْفُ تَعْرِيفٍ عَلَى حَرْفٍ تَعْرِيفٍ، كَمَا لَا يَدْخُلُ فِعْلٌ عَلَى فِعْلٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْتَضِيهِ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ الْفِعْلُ وَالْحَرْفُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ^(٣).

وَيَجُوزُ: (يَا اللَّهُ اغْفِرْ لِي)؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ لَيْسَتْ لِلتَّعْرِيفِ فِي هَذِهِ الْحَالِ، وَإِنَّمَا هِيَ لِلْعَوَظِ مِنَ الْهَمْزَةِ الْمَحْذُوفَةِ، فَكَمَا يَجُوزُ: (يَا إِلَهِي) كَذَلِكَ يَجُوزُ: (يَا اللَّهُ). وَإِنَّمَا ذَكَرَ سَيِّوِيهِ هَذَا فِي هَذَا الْبَابِ^(٤)؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ مِنَ الْمُنَادَى، كَمَا تَمْتَنِعُ صِفَةُ الْمُنَادَى إِذَا اخْتَلَفَ الْعَمَلُ، فَهُوَ نَظِيرُ مَا عَقَدَ بِهِ الْبَابَ، وَالْبَابُ يَدْخُلُ فِيهِ النَّظِيرُ، وَالنَّقِیْضُ، وَالشَّبِيهُ الْمُلتَبَسُ بِهِ، وَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَلَا أَنْ يَخْرُجَ عَنْهُ مَا هُوَ

(١) سيبويه ١٩٥/٢.

(٢) انظر رأيه في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٩/١، وشرح الرضي ٣٧٦/١، والارتشاف ٢١٩٦/٤.

(٣) قوله: (وإنما يدخل الفعل والحرف على ما يقتضيه) مكرر في د.

(٤) سيبويه ١٩٥/٢.

منه؛ لَأَنَّ ذَلِكَ تَخْلِيْطٌ وَفَسَادٌ فِي التَّرْتِيْبِ.

وَلَا يَجُوزُ: (يَا الرَّحْمَنُ) كَمَا جَازَ: (يَا أَللَّهُ)؛ لَأَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ لَيْسَتْ بِعَوَضٍ مِنْ حَرْفٍ مِنْ نَفْسِ الْأِسْمِ فِي قَوْلِكَ: (الرَّحْمَنُ).

وَلَا يَجُوزُ: (يَا الَّذِي قَالَ ذَاكَ)، وَإِنْ لَزِمَتِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَقُومُ فِيهِ مَقَامَ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ، كَمَا قَامَتْ فِي قَوْلِكَ: (يَا أَللَّهُ).

وَتَقُولُ: (يَا أَيُّهَا الَّذِي قَالَ ذَاكَ)، فَيُوصَفُ الْمُبْهَمُ بِالْمَوْصُولِ، وَلَا يُوصَفُ بِمَا فِيهِ وَאוُ الْعَطْفِ، وَلَا بِالْمُضَافِ؛ لِأَنَّ الْمَوْصُولَ تَتَّصِلُ حُرُوفُهُ كَاتِّصَالِ حُرُوفِ الْأِسْمِ الْوَاحِدِ فِي مِثْلِ حُرُوفِ (جَعْفَرٍ) فِي النُّقْصَانِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى حَتَّى يَكْمُلَ الْأِسْمُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَعْطُوفُ لِلتَّفْصِيلِ الَّذِي فِيهِ بِوَائِ الْعَطْفِ، وَلَا هُوَ كَالْمُضَافِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمَيْنِ فِي الْإِضَافَةِ تَامٌ فِي اللَّفْظِ، وَإِنْ نَقَصَ فِي الْمَعْنَى، فَيُعَدُّ مِنْ تَقْدِيرِ الْأِسْمِ الْوَاحِدِ، فَلَا يَجُوزُ: (يَا أَيُّهَا الطَّوِيلُ وَالْقَصِيرُ)، وَلَا: (يَا أَيُّهَا ذُو الْجَمَّةِ)، وَيَجُوزُ: (يَا أَيُّهَا الَّذِي قَالَ ذَاكَ).

وَنَظِيرُ الْهَمْزَةِ الَّتِي صَارَتْ الْأَلِفُ وَاللَّامُ بَدَلًا مِنْهَا قَوْلُهُمْ: (أُنَاسٌ) وَ (النَّاسُ)، إِلَّا أَنَّ هَذَا يَجُوزُ فِيهِ (نَاسٌ) وَ (النَّاسُ)؛ لِأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي اسْمِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ عَلَمٌ، وَإِنَّمَا حَمَلَهُ سَبَبُوهُ عَلَى الْحَذْفِ فِي (أُنَاسٍ) وَ (النَّاسِ) لَا تَتَّفَاقُ الْمَعْنَى فِي الْمَفْهُومِ^(١)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ سَبِيلُ أَصْلِهِ عَلَى مَنْ حَمَلَهُ عَلَى (نَاسٍ، يَنُوسُ)؛ لِأَنَّ (النَّوَسَ) مُخَالَفٌ لِلْإِنْسِ فِي الْمَفْهُومِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (النَّاسُ) [ظ ١٨٣] وَ (أُنَاسٌ)؛ لَا تَتَّفَاقُهُمَا فِي مَفْهُومِ الْمَعْنَى إِلَّا بِتَغْرِيفِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، فَكَانَ هَذَا أَقْرَبَ إِلَى أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ لِلاتِّفَاقِ فِي مُعْتَمَدِ الْمَعْنَى.

وَتَقُولُ: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي) فَالْمِيمُ فِيهِ بَدَلٌ مِنْ (يَا)، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي النَّدَاءِ، وَإِنَّمَا زِيدَتِ الْمِيمُ فِي آخِرِ الْأِسْمِ دُونَ أَوَّلِهِ؛ لِئَلَّا

يُوْهِمَ ذَلِكَ أَنَّهَا مِنْ أَدَوَاتِ النَّدَاءِ^(١)، وَجُعِلَتْ عَلَى حَرْفَيْنِ لِتَشَاكِلَ مَا هِيَ عَوَضٌ مِنْهُ، وَلَمْ يَجُزْ زِيَادَتُهَا فِي حَشْوِ الْأَسْمِ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ فِي حَشْوِ الْأَسْمِ تُوجِبُ تَغْيِيرَ الْمَعْنَى عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ.

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ: (يَا اللَّهُ أَمَّنًا بِخَيْرٍ)، وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ^(٢) فَإِنَّهُ يَفْسُدُ ذَلِكَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: حَذْفُ (يَا) الَّذِي لَا يَجُوزُ ذِكْرُهُ مَعَ الْأَسْمِ عَلَى الْأَصْلِ مِنْ غَيْرِ عَوَضٍ.

وَالثَّانِي: كَثْرَةُ الْحَذْفِ، وَإِذَا تَوَجَّهَ الْأَمْرُ عَلَى مَا يَكْثُرُ فِيهِ الْحَذْفُ أَوْ يُقِلُّ، وَاسْتَوَتْ الْحَالُ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، فَمَا يَقِلُّ هُوَ الصَّوَابُ. وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: ادِّعَاءُ زِيَادَةِ مَعْنَى فِي الْأَسْمِ، لَيْسَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ. فَالصَّوَابُ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَسَيَبَوِيهِ.

وإِنَّمَا زِيدَتِ الْمِيمُ فِي هَذَا الْأَسْمِ دُونَ الزِّيَادَةِ فِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ فِي النَّدَاءِ مَعَ اخْتِصَاصِهِ بِمَا لَيْسَ لِغَيْرِهِ، مِمَّا لَا يَصْلُحُ أَنْ يُدْعَى بِهِ إِلَّا اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ غَيْرُهُ؛ وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْمَالِكُ لِكُلِّ شَيْءٍ يَصْلُحُ أَنْ يَمْلَكَ.

وَحُكْمُ قَوْلِكَ: (اللَّهُمَّ) أَلَّا يُوصَفَ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ^(٣)؛ لِأَنَّهُ قَدْ اتَّصَلَ بِهِ صَوْتُ لَيْسَ بِأَسْمٍ، وَلَا فِعْلٍ، وَلَا حَرْفٍ يَدُورُ فِي الْمَوَاقِعِ، فَلِئِمَّا هُوَ صَوْتُ اتَّصَلَ بِهِ، فَصَارَ فِي حُكْمِهِ فِي أَنَّهُ لَا يُوصَفُ؛ إِذِ الْأَصْوَاتُ كُلُّهَا لَا تُوصَفُ مَعَ أَنَّهُ قَدْ أَشْبَهَ الْمُضْمَرَ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذِكْرُ هَذِهِ الزِّيَادَةِ فِي: (اللَّهُمَّ) إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُعْرَفَ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ السَّبَبَيْنِ يَقْتَضِي أَنْ يُوصَفَ.

وَخَالَفَهُ فِي ذَلِكَ أَبُو الْعَبَّاسِ فَقَالَ^(٤): إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ؛ وَوَجْهُ قَوْلِهِ أَنَّ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْبَاءُ).

(٢) مَعَانِي الْفَرَّاءِ ١/ ١٨٤، وَانْظُرْ رَأْيَهُ فِي الْأَصُولِ ١/ ٣٣٨، وَشَرْحُ السِّرَافِيِّ ١/ ١٨٤.

(٤) الْمُقْتَضَبُ ٤/ ٢٣٩.

(٣) سَيَبَوِيهِ ٢/ ١٩٦.

الْمِيمَ لَمَّا كَانَتْ عَوْضًا مِنْ يَاءٍ، وَكَانَ يَجُوزُ: (يَا أَلْلَهُ الْكَرِيمَ) جَازَ: (اللَّهُمَّ الْكَرِيمُ اغْفِرْ لِي) عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ.

وَجَوَابُهُ عَلَى مَذْهَبِ سَيَوِيهِ أَنَّ الْمِيمَ لَيْسَتْ حَرْفَ نِدَاءٍ، وَإِنَّمَا هِيَ عَوْضٌ بِصَوْتٍ قَدْ صَارَ بِهِ الْأَسْمُ فِي حُكْمِ الصَّوْتِ فِي أَنَّهُ لَا يُوصَفُ، وَصَارَ فِي حُكْمِ الْمُضْمَرِ فِي أَنَّهُ لَا يُوصَفُ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَقَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٦] عَلَى نِدَاءَيْنِ عِنْدَ سَيَوِيهِ^(١)، وَعَلَى الصَّفَةِ عِنْدَ أَبِي الْعَبَّاسِ^(٢).
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٥٢٠ مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَمَّمْتُ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالِدَلِّ عَنِّي^(٣)

فَجَازَ فِي الضَّرُورَةِ: (يَا الَّتِي) تَشْبِيهَا بِقَوْلِهِمْ: (يَا أَلْلَهُ) مِنْ جِهَةِ لُزُومِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ مَعَ نُقْصَانِ الْأَسْمِ إِلَّا بِالصَّلَةِ، كُنُقْصَانِهِ فِي هَذَا بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ^(٤).

وَتَقُولُ: (يَا خَبَاثَ)، و (يَا لِكَاعَ)، و (يَا فَسَاقِ) عَلَى الْعَدَلِ [١٨٤] عَنْ الْخَبِيثَةِ، وَاللِّكْعَاءِ، وَالْفَاسِقَةِ، وَلَا يَجُوزُ هَذَا الْعَدَلُ إِلَّا فِي النِّدَاءِ؛ لِقُوَّةِ النَّدَاءِ عَلَى التَّغْيِيرِ، فَلَا يَجُوزُ: (جَاءَ تَنِي خَبَاثَ)، وَلَا: (لُكْعَ)، وَلَا: (فُسُقُ)، وَلَا: (لِكَاعَ)، وَلَا: (فَسَاقِ). وَإِنَّمَا بُنِيَ عَلَى الْكُسْرِ لِيَجْرِيَ الْمَعْدُولُ عَلَى

(١) سيبويه ١٩٧/٢. (٢) المقتضب ٢٣٩/٤.

(٣) البيت من الوافر، قائله مجهول، وهو من شواهد سيبويه ١٩٧/٢ برواية: (بالود عني)، والمقتضب ٢٤١/٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٣٢، واللامات ٥٠، وتصحيح الفصح ١٩٥/١، وتحصيل عين الذهب ٣١٠، واللباب ١/٣٣٥، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٨/٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٦٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٠/٢.

(٤) المقصود بحذف الهمزة من لفظ الجلالة، فسيبويه يرى أن الأصل: (إلاه) فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام عوضًا منها، فهذا من قياس نداء الاسم الموصول المعروف على نداء لفظ الجلالة. ولسيبويه رأيان في أصل لفظ الجلالة، هذا أحدهما، وهو في كتابه ١٩٥/٢. والثاني أن أصله: (لاه) (يليه)، ثم أدخلت الألف واللام، وهو في كتابه ١١٥/٢. وانظر حذف الهمزة في لفظ الجلالة في المقتضب ٢٤٠/٤، والأصول ١١٣/٢ - ١١٤، واللباب ٣٣٦.

(فَعَالٍ) عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، فِيمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عُدِلَ عَنْ مُؤَنَّثٍ؛ إِذِ الْكُسْرَةُ مِنْ عِلَامَاتِ التَّأْنِيثِ.

وَتَقُولُ: (يَا نَوْمَانُ)، و (يَا هَنَاهُ)، و (يَا فُلُ)، وَلَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا اخْتَصَّ بِهِ النَّدَاءُ؛ لِلإِذَانِ بِقُوَّةِ التَّغْيِيرِ فِيهِ.

وَتَقُولُ: (هَذَا عَمْرَوِيهِ وَعَمْرَوِيهِ آخِرُ)، فَتُنَوِّنُ فِي النَّكِرَةِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ أَنْ يَكُونَ فِي النَّكِرَةِ مِنْهَا التَّنْوِينُ، وَفِي الْمَعْرِفَةِ تَرْكُ التَّنْوِينِ، فَدَلَّ عَلَى النَّكِرَةِ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تَتَمَكَّنُ بِالتَّنْوِينِ قِيَاسًا عَلَى ذَلِكَ الْأَصْلِ؛ إِذِ التَّنْوِينُ يَدُلُّ عَلَى التَّنْكِيرِ فِي الْغَالِبِ، وَالْغَالِبُ كَاللَّازِمِ.

وَتَقُولُ: (يَا رَجُلًا أَقْبَلَ) فَتَنْصِبُ النَّكِرَةَ فِي النَّدَاءِ عَلَى أَصْلٍ مَا يَجِبُ لِلْمُنَادَى؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَعُدَ عَنْ شَبِّهِ الْكِنَايَةِ بِالتَّنْكِيرِ. وَأَدْخَلَهُ سِبْوَِيهِ فِي هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ الْمُنَادَى فِيهِ إِلَّا مِنَ التَّنْوِينِ وَالتَّنْصِبِ^(١)، كَمَا يَمْتَنِعُ مِنَ الصِّفَةِ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَمَلُ.

وَقَالَ ذُو الرَّمَّةِ:

٥٢١ أَدَارًا بِحُزْوَى هَجَّتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقَّرُقُ^(٢)

فَنَصَبَ^(٣) (دَارًا) عَلَى النَّكِرَةِ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَهَا بِنَكِرَةٍ.

وَقَالَ تَوْبَةُ بْنُ الْحُمَيْرِ:

٥٢٢ لَعَلَّكَ يَا تَيْسًا نَزَا فِي مَرِيرَةٍ مُعَذَّبٌ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا^(٤)

فَنَصَبَ (تَيْسًا)؛ لِأَنَّهُ وَصَفَهُ بِالْفِعْلِ، وَهُوَ نَكِرَةٌ.

(٢) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم (٣٢٩).

(١) سيبويه ١٩٩/٢.

(٣) في الأصل ود: (فتنصب).

(٤) البيت من الطويل، وهو لتوبة بن الحمير في سيبويه ٢٠٠/٢، وابن السيرافي ١٧/٢، وتحصيل عين الذهب ٣١١، والمقاصد الشافية ٥/٢٦٥. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/٢٠٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٣٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٥٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٣/٢.

وَقَالَ عَبْدُ يَغُوثَ:

٥٢٢ فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَلَا تَلَاقِيَا^(١)
فَنَصَبَ (رَاكِبًا)؛ لِأَنَّهُ عَنَى وَاحِدًا مِنَ الرُّكْبَانِ، وَلَمْ يَعْنِ رَاكِبًا بِعَيْنِهِ.
وَقَالَ الطَّرِمَاحُ^(٢):

٥٢٤ يَا دَارُ أَقْوَتَ بَعْدَ إِضْرَامِهَا عَامًا وَمَا يَعْنِيكَ مِنْ عَامِهَا^(٣)
فَلَمْ يَجْعَلْ: (أَقْوَتَ) صِفَةً لِدَارٍ، وَلَكِنَّهُ نَادَاهَا بِعَيْنِهَا، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى
إِنْسَانٍ يُخْبِرُهُ بِحَالِهَا، فَقَالَ: أَقْوَتَ وَكَانَ مِنْ أَمْرِهَا كَيْتَ وَكَيْتَ، وَهُوَ مُتَّصِلٌ
فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ حَدِيثِهَا، وَهُوَ مُنْقَطِعٌ فِي اللَّفْظِ.
وَقَالَ الْأَخْوَصُ:

٥٢٥ يَا دَارُ حَسَرَهَا الْبَلَى تَحْسِيرًا وَسَفَتْ عَلَيْهَا الرِّيحُ بَعْدَكَ مُورًا^(٤)
[ظ ١٨٤] فَبِهَذَا كَالْأَوَّلِ فِي أَنَّهُ لَمْ يَصِفِ الدَّارَ بِتَحْسِيرِهَا^(٥)، وَلَكِنَّهُ نَادَاهَا بِعَيْنِهَا،
ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى إِنْسَانٍ يُخْبِرُهُ بِشَأْنِهَا.

(١) البيت من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في سيبويه ٢/ ٢٠٠، وقيل: (ابن صلاء الحارثي)، وانظر تحصيل عين الذهب ٣١١، والنكت للأعلم ١/ ٥٥١، وابن يعيش ١/ ١٢٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٩٧. ويروى لمالك بن الربيع، انظر تحصيل عين الذهب ٣١١، والنكت للأعلم ١/ ٥٥١. وهو بلا نسبة في مجاز القرآن ١/ ٣١٦، والمقتضب ٤/ ٢٠٤، والأصول ١/ ٣٣١، ٣٦٩، والجمال للزجاجي ١٤٨، وشرح الرضي ١/ ٣٥٧.
(٢) في د: (الطرح).

(٣) البيت من السريع، وهو للطرماع في ديوانه ٢٤٧، وانظر سيبويه ٢/ ٢٠١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٨٩، وابن السيرافي ١/ ٣١٧، والمحكم ٢/ ٣٦٧، والفائق ٢/ ١٧٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٥٤، والمقاصد الشافية ٥/ ٢٦٧. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٣٣، والتمام ٨٢.

(٤) البيت من الكامل، وهو للأحوص في ديوانه ١٦٤، وانظر سيبويه ٢/ ٢٠١، والتمام ٧٦، وتحصيل عين الذهب ٣١٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٥٥٥. وهو للحارث بن خالد المخزومي في التعليقات والنوادر للهجري ٥٨٥، وابن السيرافي ١/ ٣٦٤. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٣٣.

(٥) في الأصل: (بحسرها)، وفي د: (تحسرها).

وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ مُرَادٍ:

٥٢٦ أَلَا يَا بَيْتُ بِالْعَلْيَاءِ بَيْتُ وَلَوْلَا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ^(١)

فَلَيْسَ هَذَا كَمَا أَوَّلَ؛ لِأَنَّهُ نَادَى الْبَيْتَ بِعَيْنِهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِ بِخَطَابِهِ فَقَالَ: (بِالْعَلْيَاءِ بَيْتُ)، وَإِنَّمَا حَمَلَنِي عَلَى إِيْيَانِي إِيَّاكَ حُبُّ أَهْلِكَ، لَا أَنَّكَ بَيْتُ؛ لِأَنَّ لِي بِالْعَلْيَاءِ بَيْتًا. وَلَمْ يُنَادِ بَيْتًا بِالْعَلْيَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ نَادَى ذَلِكَ لَنَكَّرَهُ، لَا أَقْبَلَ عَلَى غَيْرِهِ يُحَدِّثُ بِشَأْنِ الْبَيْتِ، وَلَكِنَّهُ عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَقَالَ الْأَخْوَصُ:

٥٢٧ سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ^(٢)

فَنَوْنٌ مُضْطَرٌّ، وَتَرَكَ الْأِسْمَ مَضْمُومًا؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا احتَاجَ إِلَيْهِ؛ لِأَجْلِ الضَّرُورَةِ عَلَى قِيَاسِ الْمَرْفُوعِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ إِذَا نَوْنُهُ مُضْطَرٌّ؛ لِأَنَّ هَذَا الضَّمَّ كَالرَّفْعِ فِي اطِّرَادِهِ، فَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ، وَعَلَيْهِ كَلَامُ الْعَرَبِ، إِلَّا أَنَّ عِيسَى قَدْ أَجَارَ النَّصْبَ^(٣)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا طَالَ الْأِسْمُ بِالتَّنْوِينِ رَدَّهُ إِلَى الْأَصْلِ، كَمَا يَرُدُّهُ إِذَا طَالَ بِالْإِضَافَةِ وَالصَّلَةِ؛ وَلِهَذَا أَجَارَهُ سَبْيُوِيهِ فِي الْقِيَاسِ^(٤)، وَإِنْ كَانَتْ الْعَرَبُ لَا تَتَكَلَّمُ بِهِ إِلَّا بِالرَّفْعِ.

(١) البيت من الوافر، وهو لعمر بن قنّاس (قنّاس) في سيبويه ٢/٢٠١، وابن السيرافي ١/٣٦٧، وتحصيل عين الذهب ٣١٣، والمقاصد الشافية ٥/٢٦٧. وهو للسّمُوَال في ملحقات ديوانه ١٢١، وانظر قواعد المطارحة ٤٢٠. وقال في إيضاح شواهد الإيضاح ٥٥٣: «هذا البيت لعمر بن قنّاس، ويروى لهائى المرادي، ويروى: لتأبط شراً». وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٣٣، والتكملة ٣٣٤، والبصريّات ٥٥٩، ٥٦١، والمحتسب ١/٢٥٠، والتمام ٧٦، والمحكم ٩/٥٢٦.

(٢) البيت من الوافر، وهو للأخوص في ديوانه ٢٣٧، وانظر سيبويه ٢/٢٠٢، والمقتضب ٤/٢١٤، ٢٢٤، والأصول ١/٣٤٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٣٣، والجمل للزجاجي ١٥٤، والبصريّات ٥٨٩، وابن السيرافي ٢/٤٠، والتبصرة والتذكرة ١/٣٥٥، وتحصيل عين الذهب ٣١٤، وأمالى ابن الشجرى ٢/٩٦، والمقاصد الشافية ٥/٢٨١. وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ١/٧٤، والأزهية ١٦٤، والمحتسب ٢/٩٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٥٢.

(٣) انظر رأيه في سيبويه ٢/٢٠٣، والأصول ١/٣٤٤.

(٤) سيبويه ٢/٢٠٣.

بَابُ الْأِسْمِ الَّذِي تَتَّبِعُ حَرَكَتُهُ حَرَكََةَ الصِّفَةِ (*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْأِسْمِ الَّذِي تَتَّبِعُ حَرَكَتُهُ حَرَكََةَ الصِّفَةِ فِي النَّدَاءِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْأِسْمِ الَّذِي تَتَّبِعُ حَرَكَتُهُ حَرَكََةَ الصِّفَةِ فِي النَّدَاءِ؟
وَمَا الَّذِي لَا^(١) يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَّبِعَ إِلَّا إِذَا وَقَعَ (ابْنُ) صِفَةً بَيْنَ عِلْمَيْنِ؟
وَلِمَ جَازَ أَنْ يَتَّبِعَ الْأَوَّلُ الثَّانِيَّ فِي هَذَا، وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَّبِعَ الثَّانِي الْأَوَّلَ،
وهو الْأَغْلَبُ فِي الْكَلَامِ وَالْأَكْثَرُ؟ وَهَلِ الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْإِتْبَاعَ يَجِبُ لِلْأَقْوَى،
فَإِذَا تَأَخَّرَ الْأَقْوَى تَبِعَهُ الْمُتَقَدِّمُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ إِتْبَاعُ الْأَقْوَى الْأَمَكْنِ فِيمَا
لَهُ الْحُكْمُ؟

وَلِمَ جَازَ: (هَذَا امْرُؤٌ)، و (رَأَيْتُ امْرَأً)، و (مَرَرْتُ بِامْرِئٍ) عَلَى إِتْبَاعِ
الْأَوَّلِ الثَّانِي؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الثَّانِيَّ أَقْوَى بِمَا يَجِبُ لَهُ مِنَ الْحَرَكََةِ بِالْعَامِلِ،
فَتَبِعَ الْأَضْعَفُ لِلْأَقْوَى، وَإِنْ كَانَ مُتَقَدِّمًا فِي الذِّكْرِ، وَكَانَ فِي هَذَا تَوَاطُؤَةً
لِمَا يَجْرِي فِي الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ؟

وَلِمَ جَازَ: (هَذَا ابْنٌ)، و (رَأَيْتُ ابْنًا) عَلَى الْإِتْبَاعِ، وَلَمْ [١٨٥] يَجُزْ
مِثْلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ اسْمٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْإِتْبَاعَ فِيهِ لِلْإِيْذَانِ بِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ
يَتَّبِعَ الْأَضْعَفُ الْأَقْوَى؟

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ٢٠٣: « هذا باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد ».

(١) قوله: (لا) ليس في د.

وَلَمْ كَانَ (أَمْرُو)، و (أَبْنُم) أَحَقَّ بِهَذَا الْإِتْبَاعِ مِنْ غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَسْمَاءِ؟
 وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُمَا مَوْضِعُ تَغْيِيرٍ بِمَا يَلْحَقُ الْهَمْزَةُ مِنَ التَّلْيِينِ، وَزِيَادَةِ الْمِيمِ
 فِي (أَبْنِمِ) مَعَ دُخُولِ أَلِفِ الْوَصْلِ فِي أَوَّلِ الْأِسْمِ، وَمَوْضِعُ التَّغْيِيرِ أَحَقُّ بِهِ؛
 لِأَنَّهُ يُؤَنَسُ بِهِ مَعَ مَا فِيهِ مِنْ تَقْوِيَةِ الْأِسْمِ بِالْإِتْبَاعِ الَّذِي فِيهِ؟
 وَلَمْ جَارَ: (يَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو)، وَلَمْ يَجْزُ: (يَا زَيْدُ ابْنُ أَخِينَا)؟

وَلَمْ جَارَ: (يَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو) عَلَى تَرْكِ الْإِتْبَاعِ، وَلَمْ يَجْزُ مِثْلُ ذَلِكَ
 فِي (أَمْرِي)، و (أَبْنِمِ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُنْفَصَلَ أَحْمَلُ لِتَرْكِ ذَلِكَ؛
 لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ: (يَا زَيْدُ) ثُمَّ يُسْتَدْرَكُ بِالصِّفَةِ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَصِحُّ فِي
 (أَبْنِمِ)، و (أَمْرِي)؛ لِأَنَّ آخِرَهُ لَيْسَ مُنْفَصِلًا مِنْهُ كَانْفَصَالِ الصِّفَةِ، فَيُقَدَّرُ
 عَلَى الْأُسْتِدْرَاكِ بِهَا بَعْدَ اسْتِيفَاءِ الْأِسْمِ حَقَّهُ بِمَا يَجِبُ لَهُ فِي النَّدَاءِ؟
 وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْحَرَمَازِيِّ^(١):

يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْدِرِ بْنِ الْجَارُودِ

وَقَوْلِ الْعَجَّاجِ:

يَا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرٍ فَتَى مُضَرٍّ^(٢)

وَلَمْ جَارَ: (هَذَا زَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) فِي الصِّفَةِ، وَلَمْ يَجْزُ فِي الْخَبَرِ إِلَّا: (هَذَا
 زَيْدُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ)؟

وَلَمْ سَقَطَتِ الْأَلِفُ فِي الْخَطِّ إِذَا جَرَتْ الصِّفَةُ عَلَى الْإِتْبَاعِ، وَلَمْ تَسْقُطْ إِذَا
 جَرَتْ عَلَى الْخَبَرِ؟

وَلَمْ جَارَ: (هَذِهِ هِنْدُ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ) فَيَمْنُ صَرَفَ؟

وَمَا قِيَاسُ مَنْ قَالَ: (يَا زَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) إِذَا قَالَ فِي الْخَبَرِ: (هَذَا زَيْدُ

(١) الكذاب الحرمازي، هو عبد الله بن الأعور، أعشى بني حرماز، ويقال عنه: أعشى بني مازن، وكان
 مخضرمًا أدرك الجاهلية والإسلام. انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢/ ٦٧٣، والمؤتلف والمختلف ١٦.

(٢) سيبويه ٢/ ٢٠٤، والرواية فيه: «يَا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرٍ لَا مُنْتَظَرٌ».

ابنُ عَبْدِ اللَّهِ؟ فَلَمْ حَذَفَ التَّنْوِينَ فِي هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ مَعَ كَثَرَةِ صِفَتِهِ بِـ (ابْنِ) الْمُضَافِ إِلَى الْعَلَمِ؟ وَلَمْ جَازَ حَذْفُ التَّنْوِينَ فِي هَذَا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَلَمْ يَجْزُ حَذْفُهُ مِنْ قَوْلِكَ: (هَذَا زَيْدٌ الطَّوِيلُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ مَعَ كَثَرَةِ الاسْتِعْمَالِ؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (لَدْ^(١) الصَّلَاةُ)، وَلَا يَقُولُونَ: (لَدْ^(٢) صَلَاةُ الظُّهْرِ) بِالْحَذْفِ، كَمَا يُحَذَفُ فِي هَذَا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ حَذْفِ: (لَمْ يَكْ)، و (لَا أَذِرْ)، و (لَمْ أَبْلُ) لِكَثَرَةِ الاسْتِعْمَالِ؟ وَمَا قِيَاسُهُ فِي قَوْلِهِمْ: (هَذِهِ هِنْدُ بِنْتُ فُلَانٍ)؟ وَلَمْ تَبْتَ التَّنْوِينَ فِي هَذَا الْقِيَاسِ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَلَى قِيَاسِ: (يَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو)؟

وَلَمْ جَازَ: (هَذَا زَيْدُ ابْنِ أَخِينَا) بِالتَّنْوِينِ وَإِثْبَاتِ الْأَلِفِ، وَلَمْ يَجْزُ بِالْحَذْفِ؟ وَمَا مَوْضِعُ: (أُمُّ) فِي قَوْلِهِمْ: (يَا بَنَ أُمُّ)؟ وَلَمْ وَجَبَ أَنْ مَوْضِعُهُ جَرٌّ مَعَ تَرْكِيبِ الْأَسْمِ الثَّانِي مَعَ الْأَوَّلِ، وَلَمْ يَجِبْ ذَلِكَ فِي كُلِّ مُرَكَّبٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَاهُ عَلَى الْإِصَافَةِ، فَالْمَبْنِي فِي مَوْضِعِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْأَسْمِ الَّذِي [ظ ١٨٥] تَتَّبِعُ حَرَكَتُهُ حَرَكَةَ الصِّفَةِ فِي النَّدَاءِ وَجِهَانٍ: أَحَدُهُمَا: فَتُحْ الْأَسْمُ الْأَوَّلُ إِذَا وَقَعَ (ابْنُ) صِفَةً بَيْنَ عِلْمَيْنِ، فَيُفْتَحُ عَلَى جِهَةٍ^(٣) إِتِّبَاعِ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي، كَقَوْلِكَ: (يَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو)، وَإِنَّمَا جَازَ أَنْ تُتَّبِعَ الْأَوَّلُ لِلثَّانِي؛ لِأَنَّ الثَّانِي أَقْوَى بِأَنَّ حَرَكَتَهُ حَرَكَةُ إِغْرَابٍ، وَالْأَوَّلُ أَضْعَفُ بِأَنَّ حَرَكَتَهُ حَرَكَةُ بِنَاءٍ، فَتَبِعَ الْأَضْعَفُ لِلْأَقْوَى، وَإِنْ كَانَ مُتَقَدِّمًا فِي الذِّكْرِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (لَهُ).

(١) فِي الْأَصْلِ: (لَهُ).

(٣) فِي الْأَصْلِ: (الْجِهَةُ).

وَيَجُوزُ تَرْكُ الْإِتْبَاعِ، فَتَقُولُ: (يَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو)؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ مُنْفَصِلٌ مِنَ الْأَوَّلِ، فَيَجِيءُ الْأَوَّلُ عَلَى اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ مِنَ الْحَرَكَةِ، ثُمَّ يُسْتَدْرَكُ بِالثَّانِي.

وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَا يَتَّبِعُ فِيهِ الْأَوَّلُ لِلثَّانِي؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَلَا يَصْلُحُ فِيهِ مَا يَصْلُحُ فِي الْمُنْفَصِلِ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (هَذَا امْرُؤٌ)، و (رَأَيْتُ امْرَأً)، و (مَرَرْتُ بِامْرِئٍ)، وَكَذَلِكَ: (ابْنُ) عَلَى إِتْبَاعِ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ الثَّانِي حَرَكَةٌ تَجِبُ بِعَامِلٍ لِمَعْنَى، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ لَهُ مِثْلُ هَذَا، فَتَبَعَ الْأَضْعَفُ لِلْأَقْوَى، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَطْرُدَ هَذَا فِي الْأَسْمِ الْوَاحِدِ؛ لِأَنَّهُ لِلتَّوْطِئَةِ لِمَا يَأْتِي مِنَ الْإِتْبَاعِ فِي الْكَلِمَتَيْنِ، وَيَكْفِي فِي التَّوْطِئَةِ الْحَرْفُ وَالْحَرْفَانِ.

وَكَانَ بِهَذَا أَحَقُّ؛ لِأَنَّهُ مُوَضَّعٌ تَغْيِيرٍ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: زِيَادَةُ الْمِيمِ وَالْآخَرُ أَلِفُ الْوَصْلِ، وَمَا يَلْحَقُ فِي الْهَمْزَةِ مِنَ التَّخْفِيفِ؛ فَلِهَذَا كَانَ أَوْلَى بِالتَّغْيِيرِ عَلَى طَرِيقِ الْإِتْبَاعِ.

وَتَقُولُ: (يَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو)، فَلَا يَجُوزُ: (يَا زَيْدُ ابْنِ أَخِينَا)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ (ابْنُ) صِفَةً بَيْنَ عِلْمَيْنِ. وَإِذَا وَقَعَ صِفَةً بَيْنَ عِلْمَيْنِ جَازَ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ: الْإِتْبَاعُ فِي النَّدَاءِ، وَحَذْفُ التَّنْوِينِ فِي الْخَبَرِ، وَحَذْفُ أَلِفِ الْوَصْلِ فِي الْخَطِّ، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِلزُّومِ أَنْ يَكُونَ لَهُ اسْمٌ عَلَمٌ، وَلِأَنَّهُ اسْمٌ عَلَمٌ، مَعَ أَنَّهُ الْأَغْلَبُ الْأَكْثَرُ فِي الاسْتِعْمَالِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ (ابْنَ أَخِينَا) لَا يَلْزَمُ فِي كُلِّ إِنْسَانٍ وَابْنِ رَجُلٍ لَا يَكْثُرُ فِي الاسْتِعْمَالِ كَثَرَةُ (ابْنِ زَيْدٍ)، فَلَمَّا حَصَلَتْ لَهُ هَذِهِ الْمَنْزِلَةُ اقْتَضَى هَذِهِ الْأَحْكَامَ الَّتِي بَيَّنَّا.

وَقَالَ الْحَرَمَازِيُّ:

٥٢٨ يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ^(١)

(١) البيت من الرجز، وهو للكذاب الحرمازي، أعشى مازن في الصباح المنير ٢٨٨، وانظر =

فَأَتَّبَعَ الْأَوَّلَ لِلثَّانِي عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَقَالَ الْعَجَّاجُ:

٥٣٩ يَا عَمَرَ بْنَ مَعْمَرٍ فَتَى مُضَرٍّ^(١)

وَقِيَاسُ مَذْهَبٍ مَنْ قَالَ: (يَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو) أَنْ يَقُولَ: (هَذَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو)، فَتُحَذَفُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ مَعَ كَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، وَلَا يُحَذَفُ [فِي] ^(٢): (هَذَا زَيْدُ الطَّوِيلِ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكْثُرِ اسْتِعْمَالُهُ، كَمَا كَثُرَ فِي (ابْنِ) الَّذِي هُوَ صِفَةٌ بَيْنَ عِلْمَيْنِ.

فَأَمَّا مَنْ قَالَ: (يَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو) فَإِنَّهُ يَقُولُ: (هَذَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو)، وَلَا يُحَذَفُ التَّنْوِينُ؛ لِاتِّقَاءِ [١٨٦] السَّاكِنِينَ، وَلَكِنَّهُ جَعَلَ الثَّانِي مَعَ الْأَوَّلِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، فَيَجِيءُ عَلَى هَذَا الثَّانِي: (هَذِهِ هِنْدُ بِنْتُ عَمْرٍو) فَيَمْنُ صَرَفَ (هِنْدًا)، وَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ: (هَذِهِ هِنْدُ بِنْتُ عَمْرٍو)؛ لِأَنَّ الثَّانِي مُتَحَرِّكٌ.

وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُمْ: (لَدْ الصَّلَاةِ)، فَتُحَذَفُ النُّونُ؛ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ مَعَ كَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، فَإِذَا قَالَ: (لَدُنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ) لَمْ يُحَذَفْ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ: (لَمْ يَكْ)، و (لَا أَدْرِ)، و (وَلَمْ أَبْلْ)، فَيُحَذَفُ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ إِلَى حَدٍّ لَا يُخِلُّ بِهِ الْحَذْفُ. فَإِذَا لَقِيَ سَاكِنٌ لَمْ يُحَذَفْ، نَحْوُ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١]، لَا يَجُوزُ فِي مِثْلِ هَذَا: (لَمْ يَكِ الَّذِينَ)؛

= سيبويه ٢/٢٠٣، وابن السيرافي ١/٣٢١، وتحصيل عين الذهب ٣١٤. وهو لرؤية في ملحقات ديوانه ١٧٢، وانظر مجاز القرآن ١/٣٩٩، والصحاح (سردق). وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/٢٣٢، والأصول ١/٣٤٥، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٢٦، والتبصرة والتذكرة ١/٣٤٢، وابن يعيش ٢/٥، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٧.

(١) البيت من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ٩٦، وانظر سيبويه ٢/٢٠٤، وجمهرة اللغة ١/٥١٠، وابن السيرافي ١/٣٢١، والتبصرة والتذكرة ١/٣٤٢، وتحصيل عين الذهب ٣١٥، والمقاصد الشافية ٥/٢٧٦. وهو في كثير من المصادر برواية: (معمر لا منتظر)، وهي رواية سيبويه ٢/٢٠٤، ورواية الديوان.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

لَأَنَّهَا إِنَّمَا تُحَذَفُ إِذَا كَانَتْ ضَعِيفَةً بِالسُّكُونِ، فَإِذَا قَوِيَتْ بِالْحَرَكَةِ لَمْ تُحَذَفْ؛
لَأَنَّ حَذْفَ الْمُتَحَرِّكِ يُخِلُّ بِالْكَلِمَةِ مَا لَا يُخِلُّ بِهَا حَذْفُ السَّاكِنِ؛ إِذَا كَانَ حَذْفُ
الْمُتَحَرِّكِ بِمَنْزِلَةِ حَذْفِ حَرْفَيْنِ.

وَتَقُولُ: (هَذَا زَيْدٌ ابْنُ أَخِينَا) بِإِثْبَاتِ التَّنْوِينِ وَالْفِ الْوَصْلِ، لَا غَيْرُ؛ لِأَنَّهُ
لَمْ يَقَعْ (ابْنُ) صِفَةً بَيْنَ عِلْمَيْنِ.

وَمَوْضِعُ (أُمُّ) فِي قَوْلِهِمْ: (يَا ابْنَ أُمِّ) جَرٌّ، وَلَا يَجِبُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي
كُلِّ مُرَكَّبٍ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ فِي هَذَا عَلَى مَعْنَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَقَدْ وَقَعَ
الْمَبْنِيُّ مَوْقِعَ الْمُعْرَبِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ فَلِهَذَا كَانَ مَوْضِعُهُ جَرًّا، وَلَمْ يَجِبْ
مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (خَمْسَةُ عَشَرَ) وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَعْنَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ،
وَأِنَّمَا مَعْنَاهُ: خَمْسَةُ وَعَشْرَةٌ، فَالاسْمُ الْمُرَكَّبُ بِكَمَالِهِ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ إِذَا قُلْتَ:
(مَرَرْتُ بِخَمْسَةِ عَشَرَ رَجُلًا)، وَفِي مَوْضِعِ رَفْعٍ إِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي خَمْسَةُ
عَشَرَ رَجُلًا)، وَفِي مَوْضِعِ نَصْبٍ مِنْ قَوْلِكَ: (رَأَيْتُ خَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلًا)،
فَعَلَى هَذَا قِيَاسُ هَذَا الْبَابِ.



بَابُ تَكَرِيرِ الْمُضَافِ فِي النَّدَاءِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي تَكَرِيرِ الْمُضَافِ فِي النَّدَاءِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي ^(١) يَجُوزُ فِي تَكَرِيرِ الْمُضَافِ فِي النَّدَاءِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُبْنَى إِذَا تَرَكَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ، وَلَا أَنْ يُنَوَّنَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ
الإِضَافَةَ فِي النَّيَّةِ؟

وَمَا حُكْمُ: (يَا زَيْدَ زَيْدَ عَمْرٍو) ^(٢)، و (يَا زَيْدَ زَيْدَ أَخِينَا)، و (يَا زَيْدَ زَيْدَنَا)؟
وَمَا الْمُفْحَمُ مِنَ الْأَسْمَنِ، الثَّانِي أَمْ الْأَوَّلُ؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنَّهُ الثَّانِي؟ وَلِمَ جَازَ
هَذَا الْإِفْحَامُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِتَمَكِينِ الْمَعْنَى فِي النَّفْسِ بِالتَّكَرِيرِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ جَرِيرٍ:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يَلْقَيْنَكُمْ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ
وَقَوْلِ بَعْضِ وَلَدِ جَرِيرٍ:

يَا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبُلِ

[ظ ١٨٦] وَمَا مَعْنَى الْإِفْحَامِ؟ وَهَلْ هُوَ إِدْخَالُ الْكَلِمَةِ فِي الْكَلَامِ عَلَى تَقْدِيرِ
الطَّرْحِ؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (لَا أَبَا لَكَ)؟ وَهَلْ اللَّامُ مُفْحَمَةٌ كَإِفْحَامِ الْأَسْمِ
الثَّانِي فِي: (يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ)؟
وَهَلْ الْإِفْحَامُ كُلُّهُ لِتَمَكِينِ الْمَعْنَى فِي النَّفْسِ بِتَكَرِيرِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ،

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ٢٠٥: « هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر ».

(١) في د: (والذي)، وقوله: (ما) ليس في د. (٢) في د: (حكم زيد عمرو).

فَثُبُوتُ الْأَلْفِ فِي: (لَا أَبَاكَ) دَلِيلٌ عَلَى الْإِضَافَةِ، وَاللَّامُ دَلِيلٌ عَلَى
 الْإِضَافَةِ، فَقَدْ كُرِّرَ الدَّلِيلُ عَلَى الْإِضَافَةِ بِحَرْفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، كَمَا كُرِّرَ
 الدَّلِيلُ عَلَى الْمُنَادَى بِاسْمَيْنِ مُتَّفَقَيْنِ فِي: (يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ)؟
 وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي تَرَكَتْ قَوْمِي سُدىً^(١)

وَمَا وَجْهُ التَّكْرِيرِ فِي هَذَا؟ وَهَلْ هُوَ تَكْرِيرُ الدَّلِيلِ عَلَى الْإِضَافَةِ بِشَيْئَيْنِ
 مُخْتَلِفَيْنِ، فَنَضَبُ (بُؤْسَ) مَعَ تَرْكِ التَّنْوِينِ دَلِيلٌ عَلَى الْإِضَافَةِ،
 وَلِحَاقُ اللَّامِ فِي قَوْلِهِ: (لِلْحَرْبِ) دَلِيلٌ عَلَى الْإِضَافَةِ، فَقَدْ دَلَّ عَلَى مَذْلُولٍ
 وَاحِدٍ، وَهُوَ الْإِضَافَةُ بِوَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ؟

وَلَمْ جَازَ عَلَى: (يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ) فِي الْخَبَرِ لَوْ قَالَهُ الشَّاعِرُ مُضْطَرًّا:
 (هَذَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُكَرَّرَ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى يَكُونُ عَلَى
 صِغَةٍ وَاحِدَةٍ؟

وَلَمْ جَازَ: (يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ)؟ وَهَلْ جَوَّازُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ لَيْسَ بِمُضَافٍ،
 كَقَوْلِكَ: (يَا تَيْمَ أَخَانَا)؟

وَمَا قِيَاسُهُ فِي الْخَبَرِ؟ وَهَلْ هُوَ: (هَذَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ) بِالتَّنْوِينِ، وَقِيَاسُ
 الْأَوَّلِ بِتَرْكِ التَّنْوِينِ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (هَذَا تَيْمَ أَخُونَا)؟

وَلَمْ جَازَ: (يَا طَلْحَةَ أَقْبِلْ)؟ وَهَلْ هُوَ عَلَى إِقْحَامِ الْهَاءِ الْمَذْكُورَةِ بَعْدَ
 الْمُقَدَّرَةِ فِي الْأِسْمِ؟ وَلَمْ وَجَبَ فِيهَا الْفَتْحُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا صَارَتْ آخِرَ
 الْأِسْمِ فِي التَّرْخِيمِ، فَشُبِّهَتْ بِالْحَاءِ فِي: (يَا طَلْحَ أَقْبِلْ)؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
 قَدْ صَارَ آخِرَ الْأِسْمِ فِي التَّرْخِيمِ، وَكُلُّ اسْمٍ مُؤَنَّثٍ بِالْهَاءِ فَآخِرُهُ مَفْتُوحٌ فِي
 التَّرْخِيمِ، كَقَوْلِكَ: (يَا طَلْحَ)، و (يَا حَمَزَ)، و (يَا سَلَمَ)؟

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَد، وَرَوَايَةُ سَبِيوِيهِ ٢/٢٠٧: (يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ) دُونَ أَنْ يَكْمَلَ الْبَيْتَ.

وَهَلْ يَجُوزُ اعْتِلَالُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ فَتَحَةَ الْهَاءِ فِي: (يَا طَلْحَةَ أَقْبِلْ) مِنْ أَجْلِ أَنَّ بَعْدَهَا هَاءٌ مُقَدَّرَةٌ، وَكُلُّ هَاءٍ تَأْنِيثٌ فَمَا قَبْلَهَا مَفْتُوحٌ؟

وَهَلْ يَدْخُلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْمُقَحَّمَةَ هِيَ الْأُولَى؛ لِأَنَّهَا الْمَذْكُورَةُ، وَالَّتِي كَانَتْ فِي (طَلْحَةَ) مَحذُوفَةً، وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمُقَحَّمُ الْحَرْفَ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ مُكَرَّرٌ عَلَى الْأَوَّلِ، وَقَدْ يَتَوَجَّهُ أَنْ يَكُونَ الزَّائِدُ هُوَ الْأَوَّلُ تَوَاطُئًا لِلثَّانِي، فَيَصِحُّ عَلَى ذَلِكَ هَذَا الْاعْتِلَالُ، وَالْاعْتِلَالُ الْأَوَّلُ اعْتِلَالُ سَبَبِيَّهِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ الذَّبْيَانِيِّ:

كَلَيْنِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ

[و١٨٧] وَلِمَ صَارَ الرَّفْعُ فِي: (طَلْحَةَ)، وَ: (يَا تَيْمُ تَيْمُ عَدِيٍّ) أَقْيَسَ؟

وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَجْرَى فِي النَّظَائِرِ، وَإِنْ كَانَ النَّصْبُ جَائِزًا حَسَنًا؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ الْإِفْحَامُ إِلَّا فِي النَّدَاءِ وَالنَّفْيِ بِ (لَا) عَلَى مَا بَيَّنَّا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ النَّدَاءَ أَحَقُّ بِالتَّغْيِيرِ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ يُؤْنَسُ بِالتَّغْيِيرِ؛ لِذَهَابِ التَّنْوِينِ، وَجَوَازِ التَّرْخِيمِ، وَإِخْرَاجِ الْأَسْمِ عَنِ الْإِعْرَابِ إِلَى الْبِنَاءِ؛ وَلِأَنَّهُ أَوَّلُ لِلْكَلَامِ وَمِفْتَاحُ لَهُ، فَهُوَ أَحْمَلُ لِلْحَذْفِ؛ لِلإِيجَازِ فِيهِ، وَمَا جَرَى مَجْرَى الْحَذْفِ فِي التَّغْيِيرِ؟

وَلِمَ جَازَ: (أُمَاتٌ)، وَ (أُمَهَاتٌ) فِي الْجَمْعِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ فِي (أُمٌ)، فَقَوِيَتْ عَلَى التَّغْيِيرِ بِمَا يَفْتَضِي التَّفْخِيمَ مِنَ الزِّيَادَةِ فِي اللَّفْظِ الَّتِي تُؤْذَنُ بِزِيَادَةٍ فِي الْمَعْنَى؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (يَا طَلْحَةَ الْحَسَنُ الْوَجْهِ) بِالرَّفْعِ؟ وَلِمَ جَازَ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ ضَمَّةٌ تَجْرِي عَلَيْهَا الصَّفَةُ؟^(١)

وَهَلْ يَجُوزُ: (يَا سَلَمَ الْكَرِيمِ)؟ وَلِمَ جَازَتْ الصَّفَةُ مَعَ التَّرْخِيمِ، وَهُوَ يُؤْذَنُ

(١) الكلام من قوله: (وهل يجوز يا طلحة) ساقط من د.

بِالْبَيَانِ الَّذِي يُغْنِي عَنِ الْوَصْفِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْاسْتِدْرَاكِ بِالصِّفَةِ،
أَوْ تَكُونُ الصِّفَةُ عَلَى جِهَةِ الْمَدْحِ؟

وهَلْ: (يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِي) عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِتَقْدِيرِ: يَا تَيْمَ
عَدِي تَيْمَ عَدِي؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؟ وَهَلْ هُوَ لِأَنَّ لِحَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ
حُكْمًا فِي الْعَرَبِيَّةِ يَجْرِي عَلَى قِيَاسِ: ﴿ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [الروم: ٤] إِذَا
قُدِّرَ عَلَى تَرْكِ بَعْضِ الْأَسْمِ أَوْ عَلَى قِيَاسِ: ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾
[يس: ٣٢] إِذَا قُدِّرَ عَلَى أَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ
بَعْضُ الْأَسْمِ، فَيَجِبُ لَهُ التَّنْوِينُ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي تَكْرِيرِ الْمُضَافِ فِي النَّدَاءِ النَّصْبُ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ؛ لِأَنَّهُ عَلَى
مَعْنَى الْإِضَافَةِ، وَإِنَّمَا كُرِّرَ، فَحُكْمُ الْإِضَافَةِ لَا زِمَ لَهُ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُضَمَّ، وَلَا أَنْ
يُنَوَّنَ، كَمَا لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْمُضَافِ.

وَتَقُولُ: (يَا زَيْدَ زَيْدَ عَمْرٍو)، و (يَا زَيْدَ زَيْدَ أَخِينَا)، و (يَا زَيْدَ زَيْدَنَا) فَتَنْصِبُ
الْأَوَّلَ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ كُرِّرَ، وَالْمَعْنَى: يَا زَيْدَنَا.

وَالْمُقْحَمَ بَيْنَ الْأَسْمَيْنِ هُوَ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ الْمُكْرَرُ، وَإِنَّمَا الْمُكْرَرُ مِنَ الْكَلَامِ
مَا يُذَكَّرُ ثَانِيًا، لَا يُذَكَّرُ أَوَّلًا، وَإِنَّمَا جَازَ^(١) هَذَا الْإِقْحَامُ لِتَمَكُّينِ الْمَعْنَى فِي
النَّفْسِ بِالتَّكْرِيرِ.

وَقَالَ جَرِيرٌ:

٤٠. يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِي لَا أَبَا لَكُمْ لَا يَلْقَيْنَكُمْ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ^(٢)
فَأَقْحَمَ الثَّانِي، عَلَى مَا بَيَّنَّا.

(١) قوله: (جاز) ساقط من د.

(٢) البيت من البسيط، وقد مر سابقًا. انظر الشاهد رقم (٥٦).

وَقَالَ بَعْضُ وَلَدِ جَرِيرٍ [ظ ١٨٧]:

هـ١ يَا زَيْدَ زَيْدَ السَّعْمَاتِ الذَّبَلِ^(١)

عَلَى الإِقْحَامِ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَكُونُ ضَرُورَةً؛ لِأَنَّهُ لَوْ ضُمَّ الْأَوَّلُ عَلَى غَيْرِ
الإِضَافَةِ لَمْ يَنْكَسِرِ الشَّعْرُ.

وَالِإِقْحَامُ ذِكْرُ الْكَلِمَةِ عَلَى تَقْدِيرِ الطَّرْحِ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُمْ: (لَا أَبَا لَكَ)،
فَاللَّامُ مُفَحَّمَةٌ كِإِقْحَامِ الْأَسْمِ الثَّانِي فِي: (يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ).

وَالِإِقْحَامُ كُلُّهُ لِتَمَكِينِ الْمَعْنَى فِي النَّفْسِ بِتَكْرِيرِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ؛
لَأَنَّهُ لَا وَجْهَ لَهُ إِلَّا هَذَا، فَقَدْ كُرِّرَ الدَّلِيلُ عَلَى الإِضَافَةِ فِي: (لَا أَبَا لَكَ)؛
إِذْ ثُبُوتُ الْأَلِفِ دَلِيلٌ عَلَى الإِضَافَةِ، وَاللَّامُ فِي (لَكَ) [دَلِيلٌ عَلَى]^(٢)
الإِضَافَةِ، فَهُمَا دَلِيلَانِ عَلَى مَذْلُولٍ بِحَرْفَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ، كَمَا كُرِّرَ الدَّلِيلُ
عَلَى الْمُنَادَى بِأَسْمَيْنِ مُتَّفَقَيْنِ فِي: (يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ).

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

هـ٢ بُؤْسٌ لِلْحَرْبِ الَّتِي تَرَكَتْ قَوْمِي سُدىً^(٣)

(١) البيت من الرجز، وهو لعمر بن لُجَأ في الكامل ٣/ ١٦٠. وهو مما حدا به عبد الله بن رواحة رضي الله عنه في مؤتة في الصاهل والشاحج ٣٨٦، ونسب إليه في ابن السيرافي ٢/ ٤٢، وأساس البلاغة (عمل)، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٨٥٤، والخزانة ٢/ ٣٠٣، ونفى البغدادي نسبته إلى غيره. وهو في ديوانه ١٥٢. وهو لزيد بن الأرقم في فرحة الأديب ١٣٤. وهو لبعض ولد جرير في سبويه ٢/ ٢٠٦، وتحصيل عين الذهب ٣١٦، وابن يعيش ٢/ ١٠. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢٣٠، واللامات ١٠٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٣٢، وشرح الرضي ١/ ٣٨٥.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) البيت من مجزوء الرمل، وهو في العروض لابن السراج ٤٣١ (مجلة آداب بغداد)، والعمدة لابن رشيقي ٢/ ٣٠٢، والقسطاس في علم العروض ٧٨، ومفتاح العلوم ٥٤٧. وقد جاءت الرواية في هذه المصادر: (بؤس للحرب) دون (يا) النداء، و (غادرت قومي)، والموجود في سبويه قوله: (يا بؤس للحرب) في ٢/ ٢٠٧، ورواية الرمانى (يا بؤس) وهنا مشكلة، وهي أن البيت على رواية المصادر من مجزوء الرمل، ولا يتأتى هذا على رواية الرمانى؛ ولذلك حذفت (يا) النداء ليستقيم الوزن، وتبقى (يا) النداء مقدرة.

فهذا عَلَى إِقْحَامِ الْأَوَّلِ، وَتَكْرِيرِ الدَّلِيلِ بِشَيْئَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ؛ إِذِ النَّصْبُ بغيرِ تَنْوِينِ دَلِيلٌ عَلَى الإِضَافَةِ فِي (بُؤْس) ^(١)، وَاللَّامُ فِي (الْحَرْبِ) دَلِيلٌ عَلَى الإِضَافَةِ.

وَقِيَاسُ: (يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ) فِي الْحَبَرِ: (هَذَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ)؛ لِأَنَّهُ تَكْرِيرٌ؛ وَقِيَاسُ: (يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ) فِي الْحَبَرِ: (هَذَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ)؛ لِأَنَّهُ مُنْفَصِلٌ بِمَنْزِلَةٍ: (هَذَا تَيْمَ أَخُونَا)، فَعَلَى ذَلِكَ جَازَ: (يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ) كَأَنَّهُ قِيلَ: (يَا تَيْمَ أَخَانَا).

وَتَقُولُ: (يَا طَلْحَةَ أَقْبِلْ) بِالنَّصْبِ عَلَى الإِقْحَامِ، وَهُوَ تَكْرِيرُ هَاءِ التَّأْنِيثِ كَتَكْرِيرِ الْمُضَافِ؛ إِلَّا أَنَّهَا مَحْذُوفَةٌ لِلتَّرْخِيمِ، مُقَدَّرَةٌ بِتَقْدِيرِ الْمَذْكُورِ. وَإِنَّمَا فُتِحَتْ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ آخِرَ الْاسْمِ فِي الْمُرْخَمِ الَّذِي فِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ، وَقِيَاسُ نَظَائِرِهِ كُلُّهَا عَلَى الْفَتْحِ فِي: (يَا طَلْحَ)، وَ (يَا حَمَزَ)، وَبَابِهِ، فَحُمَلَ عَلَى قِيَاسِ نَظَائِرِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ أَحَقَّ بِهِ؛ لِيَدُلَّ بِهِ عَلَى مَعْنَى الإِقْحَامِ مَعَ التَّرْخِيمِ لِلتَّخْفِيفِ، فَقَدْ جُمِعَ التَّمَكِينُ لِلْمَعْنَى فِي النَّفْسِ مَعَ التَّخْفِيفِ بِالتَّرْخِيمِ.

وَفِيهِ عِلَّةٌ أُخْرَى؛ وَهُوَ أَنَّ الْفَتْحَةَ فِي: (يَا طَلْحَةَ أَقْبِلْ) إِنَّمَا وَجَبَتْ لِأَجْلِ أَنَّ بَعْدَهَا هَاءٌ مُقَدَّرَةٌ، وَكُلُّ هَاءٍ تَأْنِيثٍ فَهِيَ يُفْتَحُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا أَنَّ الْمُفْحَمَةَ لَمَّا وَقَعَتْ مَوْقِعَ الَّتِي كَانَتْ فِي الْاسْمِ أَوَّلًا اخْتِيجَ إِلَى أَنَّ تُقَدَّرَ الْمَحْذُوفَةُ فِي مَوْضِعِ فَارِغٍ لَهَا بَعْدَ هَذِهِ الْهَاءِ، وَهُوَ مَوْضِعُ يَصْلُحُ أَنْ تَجْتَمِعَ مَعَهَا، وَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ تُقَدَّرَ فِي مَوْضِعِ مَشْغُولٍ عَنْهَا إِلَّا بِكَثْرَةِ تَغْيِيرِ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَهُوَ تَأْخِيرُ هَذِهِ وَذِكْرُ تِلْكَ، وَإِذَا جَازَ أَنْ تَقَعَ الْمُفْحَمَةُ غَيْرَ مَوْقِعِهَا عَلَى جِهَةِ الاسْتِعَارَةِ [و ١٨٨] جَازَ أَنْ تَقَعَ الَّتِي لَيْسَتْ مُفْحَمَةً غَيْرَ مَوْقِعِهَا عَلَى جِهَةِ الاسْتِعَارَةِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (يَا بُؤْس).

والاعتِلَالُ الْأَوَّلُ اعْتِلَالُ سَيَّوِيهِ^(١)، والاعتِلَالُ الثَّانِي حَكَاةُ لَنَا
ابْنُ شَقِيرٍ^(٢).

وَقَالَ النَّابِغَةُ الذَّبْيَانِيُّ:

هه٤٢ كَلِمَتِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ^(٣)

فهذا عَلَى الْإِفْحَامِ، وَلَا ضَرُورَةَ فِيهِ.

وَالرَّفْعُ فِي: (يَا تَيْمُ تَيْمُ عَدِيٍّ)، و (يَا طَلْحَةَ) أَقْسُ؛ لِأَنَّهُ أَجْرَى فِي
النَّظَائِرِ، وَإِنْ كَانَ التَّصَبُّ جَائِزًا حَسَنًا.

وَلَا يَجُوزُ الْإِفْحَامُ إِلَّا فِي النَّدَاءِ وَالنَّفْيِ بِ (لَا)؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ تَغْيِيرٍ
بِإِخْرَاجِ الْأِسْمِ عَنِ الْإِعْرَابِ إِلَى الْبِنَاءِ^(٤)، وَإِذْهَابِ التَّنْوِينِ، وَجَوَازِ التَّرْخِيمِ
فِي النَّدَاءِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مِفْتَاحُ الْكَلَامِ لِيُقْبَلَ عَلَيْكَ الْمُخَاطَبُ، فَتَذْكُرُ لَهُ
مَا يُرِيدُ مَعَ كَثْرَتِهِ فِي^(٥) الْكَلَامِ، فَجَازَ فِيهِ التَّغْيِيرُ كَمَا جَازَ فِي: (أُمَّاتٍ)،
و (أُمَّهَاتٍ)، إِلَّا أَنَّهُ تَغْيِيرٌ بِالزِّيَادَةِ لِتَفْخِيمِ الْمَعْنَى.

وَتَقُولُ: (يَا طَلْحَةَ الْحَسَنُ) فَتَرْفَعُ الصِّفَةَ عَلَى اللَّفْظِ الْمُقَدَّرِ عَلَى الضَّمِّ؛
لَأَنَّ الْمُقَدَّرَ بِمَنْزِلَةِ الْمَذْكُورِ.

وَتَقُولُ: (يَا سَلَمَ الْكَرِيمِ) فَتَصِفُ الْمُرَحَّخَ مَعَ أَنَّ التَّرْخِيمَ يُؤْذَنُ بِاسْتِغْنَاءِ

(١) سيبويه ٢٠٧/٢.

(٢) هو أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرّج بن شقير، أبو بكر النحويّ، كان فقيهاً معتزليّاً بارعاً،
من تلاميذه أبو الحسن الكرخي وأبو طاهر الدباس، من كتبه المحلى، والمذكر والمؤنث، والمقصور
والممدود، مات سنة سبع عشرة وثلاثمائة. انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٨٩/٤، وتاريخ الإسلام
٢٣/٥٢٣، وبغية الوعاة ١/٣٠٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو للنابغة في ديوانه ٤٠، وانظر العين ١/١٣٧، وسيبويه ٢/٢٠٧، ٣/٣٨٢،
واللامات ١٠٢، والحجة للفراسي ٦/٧١، وابن السيرافي ١/٢٩٨، وتحصيل عين الذهب ٣١٦،
والنكت للأعلم ١/٥٥٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٦٩. وهو بلا نسبة في البغداديات ٥٠١،
وشرح اللّمع لابن برهان ١/٢٩٢، والبدیع في علم العربيّة ١/٤٢٠.

(٤) في الأصل ود: (العناء). (٥) قوله: (في) ليس في د.

الاسم عَنْ مُبَيِّنٍ مِنْ غَيْرِهِ، إِلَّا أَنْ الصِّفَةَ جَازَتْ؛ لَأَنَّهَا تَقَعُ مَوْقِعَ الاسْتِذْرَاكِ
بِالْبَيَانِ بِهَا إِذَا جَرَتْ عَلَى الْإِثْبَاعِ، وَيَصْلُحُ فِي هَذَا أَنْ يَكُونَ لِلْمَدْحِ، فَتَرْفَعُ
عَلَى الْإِنْفِصَالِ مِنَ الْأَوَّلِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (أَنْتَ الْكَرِيمُ).

وَتَقُولُ: (يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ) عَلَى غَيْرِ الْحَذْفِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى
الْحَذْفِ بِتَقْدِيرِ: يَا تَيْمَ عَدِيٍّ تَيْمَ عَدِيٍّ؛ لِأَنَّ حَذْفَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لَهُ حُكْمٌ فِي
الْعَرَبِيَّةِ كَحُكْمِ: ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] إِذَا كَانَ عَلَى تَقْدِيرِ بَعْضِ
الاسم، وَإِذَا كَانَ عَلَى تَقْدِيرِ الدَّلِيلِ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ
بَعْضُ الاسمِ نُونَ كَمَا يُنَوَّنُ فِي: ﴿وَلِنْ كُلِّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢]،
﴿وَكُلُّ أُنثَى دَخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧].



بَابُ إِضَافَةِ الْمُنَادَى إِلَى الْمُتَكَلِّمِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي إِضَافَةِ الْمُنَادَى إِلَى الْمُتَكَلِّمِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي إِضَافَةِ الْمُنَادَى إِلَى الْمُتَكَلِّمِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِنْبَاتُ يَاءِ الْإِضَافَةِ فِي الْمُنَادَى إِلَّا عَلَى ضَعْفٍ؟

وَمَا وَجْهُ إِجْرَائِهَا مُجْرَى التَّنْوِينِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تُعَاقِبُهُ فِي الْكَلَامِ؟

وَلِمَ جَازَ مَعَ إِنْبَاتِهَا فِي الْمُنَادَى؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا كَثَبَاتِ الْمُضَافِ، وَإِنْ

عَاقَبَ التَّنْوِينُ، إِلَّا أَنَّهُ يُجْتَزَأُ بِالْكَسْرِ مِنْهَا فِي غَيْرِ النَّدَاءِ، فَالنَّدَاءُ [ظ ١٨٨]
أَحَقُّ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُؤَضَعٌ حَذْفٍ وَتَخْفِيفٍ؟

وَلِمَ كَانَ الْوَجْهُ: (يَا قَوْمُ، لَا بَأْسَ عَلَيْكُمْ)، وَ: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]

بِحَذْفِ الْيَاءِ؟^(١) [١٨٩].

الْجُزْءُ الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ مِنْ سَرْحِ كِتَابِ سَبْيُوهِ، إِمْلَاءُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عِيسَى التَّحَوِّي رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ [ظ ١٨٩]
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، اللَّهُمَّ أَعِنِّ^(٢)

وَلِمَ جَازَ: (يَا رَبُّ اغْفِرْ لِي)، وَ (يَا قَوْمُ لَا تَفْعَلُوا)؟

وَلِمَ قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو فِي رَوَايَةِ الْيَزِيدِيِّ^(٣) وَغَيْرِهِ: ﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفَ

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ٢٠٩: « هذا باب إضافة المنادى إلى نفسك ».

(١) بعده في الأصل: (يتلوه إن شاء الله تعالى: وتقول: يا رب اغفر لي، والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه أجمعين الطيبين الطاهرين وحسبنا الله ونعم الوكيل).

(٢) الكلام من قوله: (الجزء الرابع والعشرون) ليس في د.

(٣) يحيى بن المبارك أبو محمد اليزيدي، سكن بغداد، وحدث عن أبي عمرو والخليل، وعنهما أخذ العربية، وكان أحد القراء الفصحاء العالمين بلغة العرب والنحو. أدب المأمون، وهو الذي خلف أبا عمرو ابن العلاء في القراءة. صنف مختصراً في النحو، والمقصود والممدود، النقط والشكل، والنوادر. مات بخراسان سنة ثنتين ومائتين عن أربع وسبعين سنة. انظر البلغة ١/ ٨١، ووفيات الأعيان ٦/ ١٨٣، وبغية الوعاة ٢/ ٣٤٠.

عَلَيْكُمْ ﴿ [الزخرف: ٦٨] بِالْيَاءِ^(١)، و: ﴿يَعْبَادُ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦] بحذف الياء^(٢)،
وَرَوَى سَيِّوْنِيهِ أَنَّهُ أَثْبَتَهَا أَيضًا فِي: ﴿يَا عِبَادِي فَاتَّقُونِ﴾^(٣)، وَالْأَوَّلُ أَشْهَرُ عَنْ
أَبِي عَمْرٍو؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى الْقُرَشِيِّ^(٤):

فَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحْدَكَ

لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ

فَلَمْ أَثْبَتَ الْيَاءَ فِي: (يَا إِلَهِي)؟

وَهَلْ يَجُوزُ إِبْدَالُ يَاءِ الْإِضَافَةِ أَلِفًا؟ وَلَمْ جَاَزَ ذَلِكَ؟ وَكَمْ وَجْهًا يَجُوزُ فِي
يَاءِ الْإِضَافَةِ فِي النَّدَاءِ؟ وَلَمْ جَاَزَ الْحَذْفُ وَالْإِثْبَاتُ لَهَا سَاكِئَةً وَمَفْتُوحَةً،
وَالْبَدَلُ مِنْهَا أَلِفًا؟

وَلَمْ جَاَزَ: (يَا رَبًّا تَجَاوَزَ)، و (يَا غَلَامًا لَا تَفْعَلْ)؟ وَلَمْ كَانَ الْوَقْفُ عَلَى الْهَاءِ
فِي: (يَا رَبَّاهُ)، و (يَا غَلَامَاهُ)؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (يَا أَبَاهُ)، و (يَا أُمَّاهُ)^(٥)؟ وَلَمْ جَاَزَ: (يَا أَبَاهُ)، و (يَا أَبَتِ
لَا تَفْعَلْ)، و (يَا أَبَتَاهُ)، و (يَا أُمَّتَاهُ)؟ وَلَمْ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْهَاءُ مِثْلَ الْهَاءِ
فِي (عَمَّةٍ)، و (خَالَةٍ)؟

(١) قرأ نافع، وابن عامر، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ﴾ بالياء
في الوقف والوصل، وفتحها عاصم في رواية أبي بكر. وحذفها ابن كثير وحفص وحمزة والكسائي، في
الوصل والوقف. انظر السبعة ٥٠١ - ٥٠٢، والحجة للفراسي ١٥٧/٦، وحجة القراءات ٦٥٣، وانظر
رواية اليزيدي في الحجة للفراسي ١٥٧/٦، وحجة القراءات ٦٥٣.

(٢) الياء فيها محذوفة عند جميع القراء. انظر إبراز المعاني ٣٠٤، وقال السخاوي في جمال القراء
٧٥٩: «يوقف على جميع ذلك بغير ياء اتباعاً للخط إجماعاً».

(٣) سيبويه ٢/٢١٠.

(٤) هو عبد الله بن عبد الأعلى ابن أبي عمرة، مولى بني شيبان، وشعره كثير وعامته في الزهد. انظر
ترجمته في سمط اللآلي ٩٦٣.

(٥) قوله: (ويا أماه) ليس في د.

وَهَلْ يَجُوزُ: (يَا أُمَّةً لَا تَفْعَلِي)؟ وَمَا فِي قَوْلِهِمْ: (يَا أُمَّةً)، و (يَا أَبَةً) فِي الْوَقْفِ مِنَ الدَّلِيلِ؟ وَلَمْ لَزِمَتْ هَذِهِ الْهَاءُ فِي النَّدَاءِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ خَاصَّةً؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْعَوَضِ مِنْ حَذْفِ الْيَاءِ مَعَ تَفْخِيمِ الْأِسْمِ؟ وَلَمْ قَلَّ قَوْلُهُمْ: (يَا أَبَاهُ)، و (يَا أُمَّاهُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُوضِعُ تَفْخِيمٍ مَعَ مَا لَحِقَ الْأَبَ مِنَ النِّقْصِ بِالْحَذْفِ؟

وَمَا نَظِيرُهُ فِي الْعَوَضِ مِنْ قَوْلِهِمْ: (أَيْنُقُّ) لَمَّا حَذَفُوا الْوَاوَ عَوَّضُوا مِنْهَا الْيَاءَ؟

وَمَا نَظِيرُ ذَلِكَ فِي الْأَخْتِصَاصِ مِنْ قَوْلِهِمْ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ فِي: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) لِلْوُضْلَةِ إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَفِي: (يَا أَبَتَاهُ)، و (يَا أُمَّتَاهُ) لِتَفْخِيمِ شَأْنِ الْمَدْعُوِّ مَعَ الْعَوَضِ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا فِي غَيْرِ النَّدَاءِ؟ وَلَمْ لَزِمَتْ (هَآ) فِي: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (أَيَّآ) مُبْهَمٌ نَاقِصٌ يَحْتَاجُ إِلَى هَاءٍ لِلتَّنْبِيهِ بِأَوْكَدٍ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُبْهَمُ فَقَطُّ فِي (هَذَا)، و (هَٰذَاكَ)، و (هَؤُلَاءِ)؟

وَلَمْ دَخَلَتْ الْهَاءُ فِي الْأَبِ، وَهُوَ مُذَكَّرٌ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِقِيَاسِ نَظِيرِهِ مِمَّا تَدْخُلُ فِيهِ لِتَفْخِيمِ شَأْنِهِ، مِنْ نَحْوِ: (رَجُلٍ عَلَامَةٍ) و (نَسَابَةٍ)؟

وَلَمْ جَازَ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْمَذْكُورُ لَهُ الْأِسْمُ الْمُؤَنَّثُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ دَخَلَهُ مَعْنَى الْفَرْعِ مِنْ وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ؟ وَلَمْ جَازَ^(١) أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْمُؤَنَّثُ لَهُ الْأِسْمُ الْمَذْكُورُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْمَذْكُورَ مِنْ وَجْهِهِ يَفْتَضِي أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَاهُ؟

وَلَمْ جَازَ: (رَجُلٌ رُبْعَةٌ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلْمُبَالَغَةِ فِي الْاِعْتِدَالِ، و (غُلَامٌ يَفْعَةٌ) [يَفْعَةٌ]^(٢) لِقُوَّةِ الِازْتِفَاعِ إِلَى حَالِ الشَّبَابِ^(٣)؟

(١) بعده في تكرير للعبارة السابقة، وهي: « الْمُؤَنَّثُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ دَخَلَهُ مَعْنَى الْفَرْعِ مِنْ وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ؟ وَلَمْ جَازَ ».

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي من الكتاب ٢/ ٢١٢.

(٣) في الأصل: (للشباب).

وَلَمْ جَازَ: (هَذَا نَفْسٌ)، و (ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ) بِالتَّذْكِيرِ مَعَ تَأْنِيثِ الْأَسْمِ؟
وَهَلْ ذَلِكَ لَوْقُوعِهِ عَلَى مُذَكَّرٍ حَقِيقِيٍّ، فَغَلَبَ عَلَيْهِ التَّذْكِيرُ فِي [١٩٠]
هَذِهِ الْحَالِ؟ وَلَمْ جَازَ: (هَذَا عَيْنُ الْقَوْمِ)، و (جَاءَ عَيْنُهُمْ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ
رَجُلٌ بَصِيرٌ بِعَيْنِهِ؛ لِأَنَّهُ رَبِيتُهُمْ؟

وَلَمْ جَازَ: (أَبَوَانِ) لِلأَبِ وَالْأُمِّ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلتَّغْلِيْبِ، كَالتَّغْلِيْبِ فِي
قَوْلِهِمْ: (وَالِدَانِ)، وَكَقَوْلِهِمْ: (شَخْصَانِ) لِلأَبِ وَالْأُمِّ، فَجَازَ ذَلِكَ فِي الْجِنْسِ
الَّذِي يَعُمُّ، كَمَا جَازَ فِي الشَّيْءِ الَّذِي يَعُمُّ؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ: (أَبَه) فِي الْمُذَكَّرِ إِلَّا فِي النَّدَاءِ؟

وَلَمْ جَازَ: (امْرَأَةٌ عَدْلٌ) بِتَّذْكِيرٍ ^(١) الصِّفَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِضَعْفِ التَّأْنِيثِ
فِي الْمَصْدَرِ؛ إِذْ لَا يَكُونُ فِيهِ تَأْنِيثٌ حَقِيقِيٍّ فِي الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى؟ وَهَلْ ذَلِكَ
لِأَنَّهُ جِنْسٌ يَعُمُّ؟ وَهَلْ وَجَبَ لِلْجِنْسِ الَّذِي يَعُمُّ اسْمُ الْمُذَكَّرِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أَصْلٌ
يَجْرِي عَلَى الشَّبهِ بَيْنَ أَحَادِهِ بِالْمَعْنَى الَّذِي يَجْمَعُهُ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (يَا أُمَّ لَا تَفْعَلِي)؟ وَلَمْ جَازَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ: (يَا طَلْحَ
أَقْبَلِ)؟ وَلَمْ جَازَ حَذْفُهَا مَعَ أَنَّهَا عَوْضٌ مِنْ يَاءِ الْإِضَافَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِكَثْرَةِ
نِدَاءِ الْأَبِ وَالْأُمِّ فِي الْكَلَامِ، كَمَا جَازَ: (يَا صَاحِبِ) فِي تَرْخِيمِ غَيْرِ الْعَلَمِ،
وَلَمْ يَجُزْ فِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ كَثُرَ إِلَى حَدٍّ لَا يُخِلُّ بِهِ الْحَذْفُ؟

الجواب

الَّذِي يَجُوزُ فِي إِضَافَةِ الْمُنَادَى إِلَى الْمُتَكَلِّمِ أَرْبَعَةٌ أَوْجُهٌ: الْأَجُودُ مِنْهَا
حَذْفُ يَاءِ الْإِضَافَةِ، ثُمَّ إِثْبَاتُهَا سَاكِنَةً، وَيَجُوزُ إِثْبَاتُهَا مَفْتُوحَةً، وَيَجُوزُ
إِبْدَالُهَا أَلِفًا. وَإِنَّمَا كَانَ الْأَجُودُ حَذْفُهَا فِي النَّدَاءِ لِاجْتِمَاعِ ثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ: أَنَّهَا
مُعَاقِبَةٌ لِلتَّنْوِينِ. وَأَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي الْأَسْمِ كَدُخُولِهِ، لَا تَقُومُ بِنَفْسِهَا، وَأَنَّ النَّدَاءَ

مَوْضِعُ حَذْفٍ وَتَخْفِيفٍ لِمَا لَا يُحَذَفُ فِي غَيْرِهِ، فَإِذَا كَانَ يُحَذَفُ فِي غَيْرِهِ كَانَ فِيهِ أُولَى.

وَيَجُوزُ ثَبَاتُهَا سَاكِنَةً؛ لِأَنَّ ثَبَاتَهَا هُوَ الْأَصْلُ، وَسُكُونُهَا لِلتَّخْفِيفِ. وَيَجُوزُ ثَبَاتُهَا مُتَحَرِّكَةً عَلَى أَصْلِهَا فِي الْمَوْضُوعِ، عَلَى قِيَاسِ نَظِيرِهَا مِنْ كَافِ الْمُخَاطَبِ مِنْ: (ضَرَبَكَ)، و (مَرَبَكَ).

وَيَجُوزُ قَلْبُهَا^(١) أَلِفًا لِلتَّخْفِيفِ بِحَرْفٍ مُنَاسِبٍ لَهَا هُوَ أَحَفُّ مِنْهَا، مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ يَقَعُ فِيهَا، وَلَا يَجُوزُ إِثْبَاتُهَا فِي الْمُنَادَى إِلَّا عَلَى ضَعْفٍ مِنْ أَجْلِ الْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَا.

وَتَقُولُ: (يَا قَوْمُ لَا بَأْسَ عَلَيْكُمْ)، و: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦] بِحَذْفٍ^(٢) الْيَاءِ عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: (يَا رَبُّ اغْفِرْ لِي) فهذا اسمٌ يَقْتَضِي الإِضَافَةَ، فَإِذَا أُطْلِقَ فَالإِضَافَةُ فِي الْمَعْنَى خَاصَّةٌ^(٣)، كَأَنَّهُ قِيلَ: يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ اغْفِرْ لِي، وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ فَهُوَ عَلَى الإِضَافَةِ الْخَاصَّةِ لِحَاجَّتِهِ إِلَى رَبِّهِ بِمَا لَا يَدْخُلُ فِيهِ غَيْرُهُ، فَكِلَا الْوَجْهَيْنِ حَسَنٌ.

وَكَذَلِكَ إِذَا قِيلَ: (يَا قَوْمُ لَا تَفْعَلُوا)، كَأَنَّهُ قِيلَ: يَا قَوْمَنَا، وَإِذَا قِيلَ: (يَا قَوْمُ لَا تَفْعَلُوا) فَهُوَ عَلَى الإِضَافَةِ الْخَاصَّةِ.

وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو فِي الرَّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي قَرَأْنَا بِهَا عَلَى ابْنِ مُجَاهِدٍ^(٤) وَغَيْرِهِ مِنْ شُيُوخِنَا: ﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [الزخرف: ٦٨] بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ، وَقَرَأَ: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦] بِالْحَذْفِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ [ظ ١٩٠] هُوَ لَاءِ الْمُخَاطَبِينَ قَدْ عَمِلُوا مَا آمَنُوا بِهِ، فَجَاءَ هَذَا الْكَلَامُ عَلَى طَرِيقِ الْبَشَارَةِ لَهُمْ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (قِيلَهَا).

(٢) فِي د: (فَحَذَفَ).

(٣) فِي الْأَصْلِ: (غَاصَّة).

(٤) ابْنُ مُجَاهِدٍ، هُوَ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى، أَخَذَ عَنْهُ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْقُرْنِ الرَّابِعِ عِلْمَ الْقِرَاءَاتِ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ وَثَلَاثِمِئَةً. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي غَايَةِ النِّهَايَةِ ١/ ١٤٢.

والتَّشْرِيفُ بِتَحْقِيقِ الإِضَافَةِ إِلَى رَبِّهِمْ، كَمَا يُقَالُ: (وَبَيْتَ اللَّهِ) فَيُضَافُ إِلَى اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ، وَقِيلَ فِي حَمْرَةَ: (أَسَدُ اللَّهِ) عَلَى التَّشْرِيفِ، وَكَذَلِكَ خَالِدُ ابْنُ الْوَلِيدِ: (سَيْفُ اللَّهِ)، فَتَحْقِيقُ الإِضَافَةِ هَاهُنَا [أَنَّهَا لَيْسَتْ] ^(١) كَرَهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ. فَأَمَّا: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦] فَلَيْسَ فِيهِ مِثْلُ ذَلِكَ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَوْضِعُ تَشْرِيفٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مَوْضِعُ أَمْرٍ بِالتَّقْوَى، وَقَدْ رَوَى سَيَوْنِيهِ: ﴿يَا عِبَادِي فَاتَّقُونِ﴾، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الرُّوَايَةُ مَشْهُورَةً عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَالْوَجْهُ مَا بَدَأْنَا بِهِ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْقُرَشِيُّ:

لَمَّا فَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحَدَا

لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ ^(٢)

فَيَجُوزُ فِي قَوْلِهِ: (يَا إِلَهِي) وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ عَلَى تَفْخِيمِ الشَّأْنِ الَّذِي يَجْرِي مَجْرَى التَّشْرِيفِ. وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ عَلَى الْأَصْلِ.

وَتَقُولُ: (يَا رَبَّاجَاوَزْ)، و (يَا غُلَامًا لَا تَفْعَلْ) عَلَى إِبْدَالِ يَاءِ الإِضَافَةِ أَلِفًا، فَإِذَا وَقَفْتَ قُلْتَ: (يَا رَبَّاهُ)، و (يَا غُلَامَاهُ)، فَوَقَفْتَ عَلَى الْهَاءِ لِبَيَانِ الْأَلْفِ؛ لِأَنَّهَا تَخْفَى بَعْدَ مَخْرَجِهَا، وَضَعْفِ اعْتِمَادِهَا. فَإِذَا وَصَلْتَ اسْتَغْنَيْتَ عَنِ الْهَاءِ بِحَرْفِ الْوَصْلِ، وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ: (يَا أَبَاهُ)، و (يَا أُمَّاهُ).

وَتَقُولُ: (يَا أَبَاهُ)، و (يَا أَبَتِ لَا تَفْعَلْ)، و (يَا أَبَتَاهُ)، و (يَا أُمَّتَاهُ)، فَتَكُونُ هَذِهِ الْهَاءُ كَالْهَاءِ فِي: (عَمَّةٍ)، و (خَالَةٍ).

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) هذا من الرجز، وهو لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي في سيبويه ٢/ ٢١٠، وابن السيرافي ٢/ ٤٣، وتحصيل عين الذهب ٣١٧، وابن يعيش ٢/ ١١، والمقاصد الشافية ٤/ ٦٠. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢٤٧، والمنصف ٢/ ٢٣٢، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٦٤، والهمع ٢/ ٥١٢.

وَيَجُوزُ: (يَا أُمَّة لَا تَفْعَلِي)، كَمَا يَجُوزُ: (يَا خَالَةً)، وَقَوْلُهُمْ: (يَا أَبَاهُ)،
و (يَا أُمَّة) فِي الْوَقْفِ مَعَ قَلْبِهَا تَاءٌ فِي الْوَصْلِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْهَاءِ
فِي: (عَمَّةٍ)، و (خَالَةٍ).

وهذه الهاء تَلَزَمُ فِي النَّدَاءِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ
الْعَوَاضِ مِنْ حَذْفِ الْيَاءِ مَعَ تَفْخِيمِ الْأِسْمِ.

وإنَّمَا قُلَّ قَوْلُهُمْ: (يَا أَبَاهُ)، و (يَا أُمَّة)؛ لِأَنَّ الْعَوَاضَ مَعَ التَّفْخِيمِ أَوْلَى
مَعَ مَا لَحِقَ الْأَبَ مِنَ النِّقْصِ بِالْحَذْفِ.

وَنَظِيرُهُ فِي الْعَوَاضِ: (أَيْنُقُّ)، وَالْأَصْلُ: (أَنُوقُ)، حُذِفَتِ الْوَاوُ، وَعَوِضَ
مِنْهَا حَرْفٌ هُوَ أَحْفُ مِنْهَا فِي مَوْضِعِ الْفَاءِ؛ لِيَقَعَ فِي مَوْضِعِ السَّاكِنِ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالنَّدَاءِ قَوْلُهُمْ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، فَجَازَ فِيهِ
(أَيُّ) لِلْوُضْلَةِ إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، كَمَا جَازَ: (يَا أَبَتَاهُ)،
و (يَا أُمَّتَاهُ) فِي النَّدَاءِ خَاصَّةً لِلْعَوَاضِ مَعَ تَفْخِيمِ الشَّانِ.

وَلَزِمَتْ (هَا) فِي: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)؛ لِأَنَّ (أَيًّا) مُبْهَمٌ نَاقِصٌ، فَهُوَ أَحَقُّ
بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ مِنْ (هَذَا)، و (هَؤُلَاءِ) الَّذِي هُوَ مُبْهَمٌ فَقَطُّ.

وَدَخَلَتِ الْهَاءُ فِي (أَبَاهُ)، وَهُوَ مُذَكَّرٌ عَلَى قِيَاسِ مَا يَدْخُلُ فِيهِ لِتَفْخِيمِ
شَأْنِهِ، مِنْ نَحْوِ: (رَجُلٌ عَلَامَةٌ)، و (نَسَابَةٌ).

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْمَذْكُورُ لَهُ الْأِسْمُ الْمُؤَنَّثُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ [١٩١]
يَدْخُلُهُ مَعْنَى التَّقْرِيعِ الْمُشْبِهِ لِلتَّأْنِيثِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْمُوَثَّقُ
لَهُ الْأِسْمُ الْمَذْكُورُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُشْبِهُ الْمَذْكُورَ مِنْ وَجْهِ يَفْتَضِي لَهُ التَّذْكِيرَ.

وَتَقُولُ: (رَجُلٌ رُبْعَةٌ) بِالتَّأْنِيثِ لِلْمُبَالَغَةِ فِي الْاِعْتِدَالِ، و (غُلَامٌ يَفْعَةٌ)
لِقُوَّةِ الْاِبْتِدَاءِ بِالْاِزْتِفَاعِ^(١) إِلَى حَالِ الشَّبَابِ.

(١) فِي د: (بِالْتَفَاعِ).

وَتَقُولُ: (هَذَا نَفْسٌ)، و (ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ) بِالتَّذْكِيرِ مَعَ تَأْنِيثِ الْأَسْمِ؛ لِأَنَّهُ يَعُمُّ عَلَى طَرِيقِ الْجِنْسِ، فَإِذَا جَرَى عَلَى الْمُذَكَّرِ خَاصَّةً ذُكِّرَ عَلَى التَّغْلِيبِ لِلْمُذَكَّرِ الْحَقِيقِيِّ.

وَتَقُولُ: (هَذَا عَيْنُ الْقَوْمِ)، و (جَاءَ عَيْنُهُمْ) لِلرَّجُلِ الَّذِي هُوَ رِئِيسُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ كَأَنَّهُمْ يُبْصِرُونَ بِعَيْنِهِ.

وَتَقُولُ: (أَبَوَانِ) لِلْأُمِّ وَالْأَبِ عَلَى تَقْدِيرِ (أَبٍ وَأَبَةٍ)، كَقَوْلِكَ: (وَالِدٌ وَوَالِدَةٌ)، ثُمَّ تَقُولُ: (وَالِدَانِ) عَلَى التَّغْلِيبِ، وَكَقَوْلِهِمْ: (شَخْصَانِ) لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، فَجَارَ ذَلِكَ فِي الْجِنْسِ الَّذِي يَعُمُّ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ الْجِنْسَ هُوَ الْأَصْلُ. وَالْآخَرُ أَنَّ أَحَادَهُ مُتَشَابِهَةٌ بِالْمَعْنَى الَّذِي يَعُمُّ الْجِنْسَ.

وَلَا يَجُوزُ: (أَبُهُ) فِي الْمُذَكَّرِ إِلَّا فِي النَّدَاءِ خَاصَّةً؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنَ الْعَوَظِ وَتَفْخِيمِ الشَّانِ.

وَتَقُولُ: (امْرَأَةٌ عَذْلٌ) بِتَذْكِيرِ الصِّفَةِ؛ لِضَعْفِ التَّأْنِيثِ فِي الْمَصْدَرِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ التَّأْنِيثُ الْحَقِيقِيُّ، كَمَا يَكُونُ فِي الْجِنْسِ وَالْعَلَمِ، مِنْ نَحْوِ: (امْرَأَةٌ)، و (عَنَاقٍ)، و (نَاقَةٍ)، و (هِنْدٍ)، و (دَعْدٍ)، و (زَيْنَبَ)، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَتَقُولُ: (هَذَا فَرَسٌ)، فَتُذَكِّرُ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ يَعُمُّ، فَإِذَا وَقَعَ عَلَى الْمُؤَنَّثِ ذُكِّرَ عَلَى التَّغْلِيبِ.

وَتَقُولُ: (يَا أُمَّ لَا تَفْعَلِي) فَتُرَخِّمُ بِحَذْفِ الْهَاءِ، كَمَا تَقُولُ: (يَا طَلْحَ أَقْبِلْ)، وَإِنَّمَا جَارَ ذَلِكَ مَعَ أَنَّهَا عَوَظٌ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ إِلَى حَدٍّ لَا يُخِلُّ بِهِ الْحَذْفُ، كَمَا جَارَ: (يَا صَاحِ) فِي غَيْرِ الْعَلَمِ؛ لِمِثْلِ هَذِهِ الْعِلَّةِ.

بَابُ نِدَاءِ الْمُضَافِ إِلَى مُضَافٍ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ (*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي نِدَاءِ الْمُضَافِ إِلَى مُضَافٍ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي نِدَاءِ الْمُضَافِ إِلَى مُضَافٍ إِلَى [يَاءِ] ^(١) الْمُتَكَلِّمِ؟
وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ حَذْفُ يَاءِ الْإِضَافَةِ عَلَى قُوَّةِ حَذْفِهَا مِنَ الْمُنَادَى؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَتِهِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ؛ إِذْ هُوَ مَوْضِعٌ تَثَبُّتٌ فِيهِ التَّنْوِينُ، لَوْ لَمْ تَكُنِ الْيَاءُ؟ وَهَلْ يَقْوَى ضَرْبًا مِنَ الْقُوَّةِ لِأَنَّ النَّدَاءَ مَوْضِعٌ تَخْفِيفٍ؟ وَهَلْ يَنْفَصِلُ ذَلِكَ لِأَنَّ مَوْضِعَ التَّخْفِيفِ الَّذِي يَلْحَقُ فِيهِ التَّرْخِيمُ هُوَ الْمُنَادَى، لَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي النَّدَاءِ؟

وَمَا حُكْمُ: (يَا ابْنَ أَخِي)، و (يَا ابْنَ أَبِي)؟ وَلِمَ تَثَبُّتٌ فِيهِ الْيَاءُ، وَفِي [١٩١]: (يَا غُلَامَ غُلَامِي)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ أَبِي زُبَيْدٍ:

يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَّيْتَنِي لِأَمْرِ شَدِيدٍ

وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ: (يَا ابْنَ أُمِّ)، و (يَا ابْنَ عَمٍّ)؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ يُبْنَى مَعَ الْأَوَّلِ بِنَاءً: (خَمْسَةَ عَشَرَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ دَخَلَ فِي الْأَوَّلِ حَتَّى صَارَ كَبَعْضِ حُرُوفِهِ [فِي مِثْلِ] ^(٢) دُخُولِ الثَّانِي فِي الْأَوَّلِ مِنْ: (خَمْسَةَ عَشَرَ)، فَصَارَتْ

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ٢١٣: « هذا باب ما تضيف إليه ويكون مضافاً إليك قبل المضاف إليه ».

(١، ٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

النُّونُ فِي: (يَا ابْنَ) كَالْعَيْنِ فِي (عَمَّ)، وَصَارَتْ الْمِيمُ كَالنُّونِ فِي الْبِنَاءِ؛ لِلإِبْدَانِ بِدُخُولِ الثَّانِي فِي الْأَوَّلِ عَلَى شِدَّةِ اتِّصَالٍ: (خَمْسَةَ عَشَرَ)، وَهَذَا يَجْعَلُهُ بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ الْأَوَّلِ مِنْ حُرُوفِ الْأَسْمِ، وَالْحَرْفُ الْأَوَّلُ مَبْنِيٌّ؟

وَلَمْ جَازَ: (يَا ابْنَ أُمَّ)، وَلَمْ يَجُزْ: (يَا ابْنَ أَبَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ فِي: (يَا ابْنَ أُمَّ) حَتَّى صَارَ كَأَسْمٍ وَاحِدٍ، وَكَذَلِكَ: (يَا ابْنَ عَمَّ) جَازَ لِكَثْرَتِهِ، وَلَمْ يَجُزْ: (يَا ابْنَ أَخَ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ هَذَا الْحَدَّ مِنَ الْكَثْرَةِ؟

وَلَمْ جَازَ: (يَا ابْنَ أُمَّ)، وَ (يَا ابْنَ عَمَّ)؟ وَلَمْ أَجَازَهُ عَلَى وَجْهَيْنِ^(١)؛ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَمَّا صَارَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ^(٢)، وَجَبَ فِيهِ الْحَذْفُ كَمَا يَجِبُ فِي: (يَا أَحَدَ عَشَرَ أَقْبِلُوا)، وَ (يَا زَيْدَ أَقْبِلْ). وَالْوَجْهُ الْآخَرُ أَنَّهُ جَازَ الْحَذْفُ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ إِلَى حَدٍّ لَا يُخِلُّ بِهِ الْحَذْفُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ أَبِي النَّجْمِ:

يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي

وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَجْرَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ مُجْرَى الْمُنَادَى فِي قَلْبِ الْيَاءِ أَلْفًا؛ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ؟

بَابُ النَّدَاءِ عَلَى جِهَةِ الاسْتِغَاثَةِ(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي النَّدَاءِ عَلَى جِهَةِ الاسْتِغَاثَةِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّدَاءِ عَلَى جِهَةِ الاسْتِغَاثَةِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ كَسْرُ لَامِ الْإِضَافَةِ فِي الاسْتِغَاثَةِ، كَمَا تُكْسَرُ فِي غَيْرِهِ؟ وَهَلْ

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (الوَاحِد).

(١) سَبْيُوهِ ٢/ ٢١٤.

(*) الْعِنَانُ فِي الْكِتَابِ ٢/ ٢١٥: «هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ النَّدَاءُ فِيهِ مُضَافًا إِلَى الْمُنَادَى بِحَرْفِ الْإِضَافَةِ».

ذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ وَالْمُسْتَغَاثِ لَهُ مَعَ رَدِّ اللَّامِ إِلَى الْأَصْلِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ مُهْلَهْلٍ:

يَا لَبَكْرٍ انْشُرُوا لِي كَلِيبًا يَا لَبَكْرٍ أَيَنْ أَيَنْ الْفِرَارُ

وَلَمْ جَارَ أَنْ يَسْتَغِيثَ بِهِمْ مَعَ تَهْجِينِهِ لَهُمْ بِالْفِرَارِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ
التَّقْرِيعِ، كَقَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]؟

وَمَا مَعْنَى^(١): «اسْتَغَاثَ بِهِمْ لَهُمْ»؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي التَّقْرِيعَ
[١٩٢] هَذَا الْمَعْنَى مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى ضَعْفِهِمْ، كَأَنَّهُ^(٢) قَالَ: أَغِيثُوا أَنْفُسَكُمْ،
فَلَيْسَ فِيكُمْ فَضْلٌ لِغَيْرِكُمْ وَلَا تَفِرُّوا؛ اسْتَطَالَةً عَلَيْهِمْ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ أُمَيَّةَ بْنِ أَبِي عَائِدٍ الْهُذَلِيِّ:

[أَلَا] (٣) يَا لَقَوْمٍ لَطِيفِ الْخَيَالِ أَرْقَ مِنْ نَارِحٍ ذِي دَلَالٍ

وَهَلْ هَذَا يُبَيِّنُ حَالَ اللَّامِ فِي الْمُسْتَغَاثِ بِهِ وَالْمُسْتَغَاثِ لَهُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ قَيْسِ بْنِ ذَرِيحٍ^(٤):

تَكَنَّفَنِي الْوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَأَشِيِّ الْمُطَاعِ

وَلَمْ وَجَبَ فَتُحِ اللَّامِ فِي: (يَا لَلَّهِ)، وَلَمْ يَجْزُ كَسْرُهَا، وَجَارَ: (يَا لِلنَّاسِ)،
و (يَا لِلنَّاسِ) بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

يَا لَقَوْمٍ مَنْ لِلْعُلَا وَالْمَسَاعِي يَا لَقَوْمٍ مَنْ لِلنَّدَى وَالسَّمَاحِ

(٢) فِي الْأَصْلِ: (كَانُوا)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(١) سَبِيوِيه ٢/ ٢١٥.

(٣) قَوْلُهُ: (أَلَا) لَيْسَ فِي الْأَصْلِ وَد.

(٤) هُوَ قَيْسُ بْنُ ذَرِيحِ بْنِ سَنَةَ بْنِ حِذَافَةَ، أَبُو يَزِيدَ اللَّيْثِي، مِنْ بَادِيَةِ الْحِجَازِ، كَانَ يَشِيبُ بِأَمِّ عَمْرٍو لُبْنَى
بِنْتُ الْحَبَابِ الْكَعْبِيَّةِ، وَتَزَوَّجَ بِهَا، ثُمَّ افْتَرَقَا، وَقِيلَ: إِنَّهُمَا مَاتَا عَلَى افْتِرَاقِهِمَا، مَاتَ سَنَةُ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ
لِلْهِجْرَةِ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الْأَغَانِي ٩/ ٢١٠، وَتَارِيخَ الْإِسْلَامِ ٥/ ٢٠٩، وَسَمَطُ اللَّالِي ٩/ ٢١٠،
وَالْأَعْلَامُ ٥/ ٢٠٥.

يَا لِعَظَافِنَا وَيَا لِرِيَّاحٍ وَأَبِي الْحَشْرِجِ الْفَتَى الْوَضَّاحِ^(١)
وَلِمَ جَازَ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْجَمِيعِ فِي الِاسْتِغَاثَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ
تُعَظَّمُ الْجَمَاعَةُ، كَمَا يُعَظَّمُ الْوَاحِدُ الرَّئِيسُ، فَيُسْتَعَاثُ بِهَا كَمَا يُسْتَعَاثُ بِهِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ:

لِحُطَّابٍ لَيْلَى يَا لَبْرُثْنَ مِنْكُمْ أَدَلُّ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ الْمَقَانِبِ
وَلِمَ جَازَ فِي لَامِ الِاسْتِغَاثَةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى التَّعَجُّبِ فِي هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِإِعْظَمِ
الشَّأْنِ فِيهِمَا؟

وَمَا شَاهِدُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (يَا لَلْعَجَبِ)، وَقَوْلِهِمْ عِنْدَ رُؤْيَا مَا يُتَعَجَّبُ
مِنْهُ: (يَا لِلَّهِ)؟

وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ^(٢): « (يَا لَبْرُثْنَ)، أَيُّ: مِثْلُكُمْ دُعِيَ لِلْعَظَائِمِ؟ » وَهَلْ
ذَلِكَ لِأَنَّ التَّعَجُّبَ مِمَّا عَظُمَ شَأْنُهُ وَخَفِيَ سَبَبُهُ؟

وَلِمَ جَازَ: (يَا لَلْمَاءِ) عَلَى التَّعَجُّبِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا رُئِيَ مَاءٌ كَثِيرٌ
دُعِيَ عَلَى التَّعَجُّبِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: تَعَالَى يَا مَاءُ فَإِنَّهُ مِنْ أَيَّامِكَ وَزَمَانِكَ؟

وَلِمَ جَازَ: (يَا لَلدَّوَاهِي)، وَهِيَ لَا تُطْلَبُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلَى التَّعَجُّبِ مِنْ
عَظَمِهَا، كَأَنَّهُ قِيلَ: تَعَالَيْنِ، فَإِنَّهُ لَا يُسْتَنْكَرُ لَكُنْ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَحْيَانِكُنَّ^(٣)؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (يَا لَزَيْدٍ) مِنْ غَيْرِ اسْتِغَاثَةٍ، وَلَا تَعَجُّبٍ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ؟
وَهَلْ يَجُوزُ فِي الِاسْتِغَاثَةِ غَيْرُ (يَا) مِنْ حُرُوفِ النِّدَاءِ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ؟
وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (يَا) أُمُّ حُرُوفِ النِّدَاءِ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ حَذْفُهَا فِي بَابِ الِاسْتِغَاثَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِثَلَا ثَلَاثِينَ بِلَامِ
التَّوَكِيدِ مَعَ أَنَّهُ مَوْضِعُ مَدِّ الصَّوْتِ؟

(١) الرواية في سيبويه ٢/٢١٧: (الفتى النفاح).

(٢) سيبويه ٢/٢١٧.

(٣) في الأصل ود: (أحيانك)، وكذا في الجواب.

وَلِمَ جَازَ: (يَا لَبَكْرٍ)، وَلِمَ يَجُزْ: (هَيَا لَبَكْرٍ)، ولا: (أَيَا لَبَكْرٍ)؟ وهل ذلك لَأَنَّهُ لَمَّا [ظ ١٩٢] ضَعُفَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ لَزِمَتْ مَوَاضِعُهَا مِنَ النَّدَاءِ، وَلَمْ تَخْرُجْ إِلَى التَّقْرِيعِ مِنْهُ، لِأَنَّ (أَيَا)، و (هَيَا) لِلْبَعِيدِ فِي الْمَوْضُوعِ، كَمَا أَنَّ الْأَلْفَ لِلْقَرِيبِ خَاصَّةً، و (يَا) لِلْجَمِيعِ، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَانَتْ أُمَّا؟

وَهَلْ يَجُوزُ اجْتِمَاعُ لَامِ الْإِصَافَةِ مَعَ أَلِفِ النَّدْبَةِ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنََّّهُمَا يَتَعَاقَبَانِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُغْنِي عَنْ صَاحِبِهِ؟ فَلِمَ جَازَ: (يَا عَجَبَاهُ)، و (يَا بَكْرَاهُ) عَلَى الْإِسْتِغَاثَةِ أَوْ التَّعَجُّبِ، وَلَمْ يَجُزْ بِاللَّامِ مَعَ الْأَلْفِ؟ وَمَا نَظِيرُ ذَلِكَ مِنْ مُعَاقَبَةِ يَاءِ (الْجَحَاجِيحِ) لِهَاءِ (الْجَحَاجِحَةِ)، وَالْأَلْفُ فِي (يَمَانٍ) لِلْيَاءِ فِي (يَمَنِي)؟

بَابُ النَّدَاءِ

الَّذِي تَلَحَّقَ فِيهِ اللَّامُ لِلْمَدْعُوِّ لَهُ^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي النَّدَاءِ الَّذِي تَلَحَّقَ فِيهِ اللَّامُ لِلْمَدْعُوِّ لَهُ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّدَاءِ الَّذِي تَلَحَّقَ فِيهِ اللَّامُ لِلْمَدْعُوِّ لَهُ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُفْتَحَ اللَّامُ فِي الْمَدْعُوِّ لَهُ وَإِنْ وَلِيَتْ (يَا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَوْضِعِ الْمُنَادَى، وَإِنَّمَا الْمُنَادَى مُحذُوفٌ؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِ الْعَرَبِ: (يَا لِلْعَجَبِ)، و (يَا لِلْمَاءِ)؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ: (يَا لِلْعَجَبِ)، و (يَا لِلْمَاءِ)؟

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ٢١٨: «هذا باب ما تكون اللام فيه مكسورة لأنه مدعو له ها هنا وهو غير مدعو».

وَهَلْ يَجُوزُ: (يَا وَيْلَ لَكَ)، و (يَا وَيْحَ لَكَ)؟ وَلِمَ جَازَ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ قَيْسِ بْنِ ذَرِيحٍ:

فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَأْشِيِّ الْمُطَاعِ

و:

يَا لِقَوْمِي لِفِرْقَةِ الْأَحْبَابِ^(١)

وَمَا الْمُضَافُ؟ وَمَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي (يَا لَبَكْرٍ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى
إِضَافَةِ النَّدَاءِ إِلَى بَكْرٍ بِاللَّامِ، وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ، وَلَكِنْ هُوَ مَذْلُوعٌ عَلَيْهِ؟
وَمَا الْمُضَافُ؟ وَمَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي (لِلْوَأْشِيِّ الْمُطَاعِ)؟ وَهَلْ الْمُنَادَى
مُضَافٌ إِلَى الْوَأْشِيِّ بِاللَّامِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

يَا لَعَنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمِ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ
وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ^(٢): «فَ (يَا) لَغَيْرِ اللَّعْنَةِ»؟

* * *

الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الْأَوَّلِ

الَّذِي يَجُوزُ فِي نَدَاءِ الْمُضَافِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَى [يَاءٍ]^(٣) الْمُتَكَلِّمِ إِثْبَاتُ
يَاءِ الْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَتِهِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا، كَمَا يُحَذَفُ فِي
الْمُنَادَى؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ تَثَبُّتٌ فِيهِ التَّنْوِينُ.
وَلَا يَقَعُ فِيهِ التَّخْفِيفُ بِالتَّرْخِيمِ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ مُتَّصِلًا بِالْمُنَادَى قَوِيَّ
ضَرْبًا مِنَ الْقُوَّةِ؛ لِأَنَّ النَّدَاءَ مَوْضِعٌ تَخْفِيفٍ فِي الْجُمْلَةِ.
وَتَقُولُ: (يَا ابْنَ أَخِي)، و (يَا ابْنَ أَبِي) بِإِثْبَاتِ يَاءِ الْإِضَافَةِ، و (يَا غُلَامَ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (يَا لِقَوْمِ)، وَكَذَا رَوَاةُ سَيَبَوِيهِ ٢/٢١٩.

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٢) سَيَبَوِيهِ ٢/٢٢٠.

غلامي)؛ لَأَنَّهُ [و١٩٣] عَلَى قِيَاسِ غَيْرِ النَّدَاءِ.

وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ:

ههـ يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَيْتَنِي لِأَمْرِ شَدِيدٍ^(١)

فَأَتَى بِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْحَسَنِ فِي الْقِيَاسِ.

وَتَقُولُ: (يَا ابْنَ أُمِّ)، و (يَا ابْنَ عَمِّ) فَتَبْنِيهِ؛ لِشِدَّةِ الْإِتِّصَالِ، حَتَّى صَارَ كَأَسْمٍ وَاحِدٍ بِنَاءً (خَمْسَةَ عَشَرَ)، فَصَارَتِ التُّونُ فِي: (يَا ابْنَ أُمِّ) بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ فِي وَسْطِ الْأَسْمِ، وَكَذَلِكَ: (يَا ابْنَ عَمِّ)، وَدَخَلَ الْأَسْمُ الثَّانِي فِي الْأَوَّلِ حَتَّى صَارَ آخِرُهُ كَسَائِرِ حُرُوفِهِ، فَصَارَ الْحَرْفُ الْأَخِيرُ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ فِي وَسْطِ الْكَلِمَةِ، كَمَا صَارَ التُّونُ مِنْ (ابْنٍ) بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ، وَجَرِيًا مَجْرَى وَاحِدًا، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ، حَتَّى صَارَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ.

وَيَجُوزُ: (يَا ابْنَ أُمِّ)، وَلَا يَجُوزُ: (يَا ابْنَ أَبٍ)؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ تِلْكَ الْكَثْرَةُ حَتَّى يَصِيرَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ: (يَا ابْنَ عَمِّ)، وَلَا يَجُوزُ: (يَا ابْنَ أَخٍ)؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ تِلْكَ الْمَنْزِلَةَ.

وَتَقُولُ: (يَا ابْنَ أُمِّ)، و (يَا ابْنَ عَمِّ) بِحَذْفِ يَاءِ الْإِضَافَةِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَمَّا صَارَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ جَرَى مَجْرَى: (يَا زَيْدٍ) فِي حَذْفِ يَاءِ الْإِضَافَةِ.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّهُ لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ إِلَى حَدٍّ لَا يُخِلُّ بِهِ الْحَذْفُ، كَمَا لَا يُخِلُّ بِهِ الْبِنَاءُ^(٢) مَعَ الْأَوَّلِ جَازَ فِيهِ حَذْفُ يَاءِ الْإِضَافَةِ.

(١) البيت من الخفيف، وهو لأبي زيد الطائي في سيبويه ٢/٢١٣، برواية: (لدهر شديد)، والحجة للفراسي ٤/٩٠، وتحصيل عين الذهب ٣١٧، وأمالى ابن الشجري ٢/٢٩٤، ٣٨٤. وهو بلا نسبة في مجاز القرآن ٢/٢٥، والمقتضب ٤/٢٥٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٧٣، وابن يعيش ٢/١٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٥. وقد جاء البيت في ديوانه ٤٨ برواية:

يَا ابْنَ حَسَنَاءِ شَقِيقَ نَفْسِي يَا لِحَالَجِ خَلَيْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدٍ

(٢) في د: (للبناء).

وَقَالَ أَبُو النَّجْم:

٥٤٦ يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجِعِي^(١)

فهذا عامَل المُضَافَ إِلَيْهِ مُعَامَلَةَ الْمُنَادَى فِي قَلْبِ الْيَاءِ أَلْفًا؛ لِكَثْرَةِ
الاسْتِعْمَالِ، فَقَالَ: (يَا ابْنَةَ عَمَّا).

الْجَوَابُ عَنْ بَابِ النَّدَاءِ عَلَى جِهَةِ الاسْتِغَاثَةِ

الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ فَتْحُ لَامِ الْإِضَافَةِ، وَلَا يَجُوزُ كَسْرُهَا لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُسْتَعَاثِ
بِهِ وَالْمُسْتَعَاثِ لَهُ مَعَ الرَّدِّ إِلَى الْأَصْلِ.
وَقَالَ مُهْلَهْلُ:

٥٤٧ يَا لَبَكْرٍ انْشُرُوا لِي كُلِّبًا يَا لَبَكْرٍ أَيِّنَ أَيِّنَ الْفِرَارِ^(٢)

فهذه لَامُ الاسْتِغَاثَةِ، وَإِنْ هَجَنَهُمْ بِقَوْلِهِ: (أَيِّنَ أَيِّنَ الْفِرَارِ)؛ لِأَنَّهُ عَلَى
جِهَةِ الاسْتِطَالَةِ عَلَيْهِمْ بِاسْتِغَاثَتِهِمْ لَهُمْ، أَيُّ: لَيْسَ فِيكُمْ فَضْلٌ لِغَيْرِكُمْ،
فَأَغِيثُوا أَنْفُسَكُمْ، وَلَا تَفِرُّوا.

وَقَالَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي عَائِدِ الْهُذَلِيِّ:

٥٤٨ أَلَا يَا لَقُومَ لَطِيفِ الْخَيَالِ أَرْقَ مِنْ نَارِجِ ذِي دَلَالِ^(٣)

(١) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي في ديوانه ٢٥٩، وانظر سيبويه ٢/ ٢١٤، وتحصيل عين الذهب ٣١٨، والنكت للأعلم ٥٥٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٩٥، وابن يعيش ٢/ ١٢، والمقاصد الشافية ٥/ ٣٤١. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢٥٢، وضرورة الشعر للقرظ ٢٣٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢٦، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٨٩.

(٢) البيت من المديد، وهو لمهلل بن ربيعة في ديوانه ٣٥، وانظر سيبويه ٢/ ٢١٥، واللامات ٨٧، وابن السيرافي ١/ ٣١٦، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٥٩، وتحصيل عين الذهب ٣١٨، والنكت للأعلم ٥٦٠. وهو بلا نسبة في العين ٨/ ١٧، ومنازل الحروف للرماني ٢١، والخصائص ٣/ ٢٢٩، والارتشاف ٤/ ٢٢١٢، والمساعد ٢/ ٥٢٩.

(٣) البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٤٩٤، وانظر سيبويه ٢/ ٢١٦، وابن السيرافي ١/ ٣١٦، وتحصيل عين الذهب ٣١٩، والمقاصد الشافية ٥/ ٣٦٩. وهو بلا نسبة في الحجة للفراسي ٤/ ١٢١، والصحاح (طيف).

[ظ ١٩٣] فَبَيَّنَ الْمُسْتَغَاثَ بِهِ مِنَ الْمُسْتَغَاثِ لَهُ بِفَتْحِ اللَّامِ الْأُولَى، وَكَسْرِ الثَّانِيَةِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ قَيْسِ بْنِ ذَرِيحٍ:

٤٤٩ تَكَنَّفَنِي الْوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَأْشِيِّ الْمُطَاعِ^(١)
وَتَقُولُ: (يَا لِلَّهِ) عَلَى الْاسْتِغَاثَةِ بِاللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ فِي أَمْرٍ قَدْ حَزَبَ، وَتَقُولُهُ عَلَى وَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ إِذَا رَأَيْتَ أَمْرًا عَظِيمًا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ قُلْتَ: (يَا لِلَّهِ) عَلَى التَّعْظِيمِ لِلَّهِ عِنْدَ ذَلِكَ الْأَمْرِ الْعَجَبِ. فَأَمَّا: (يَا لِلنَّاسِ) فَيَجُوزُ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ؛ لِأَنَّهُمْ مِمَّنْ يُسْتَغَاثُ بِهِمْ وَلَهُمْ.
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٥٥٠ يَا لِقَوْمٍ مِّنَ الْعُلَا وَالْمَسَاعِي يَا لِقَوْمٍ مِّنَ اللَّندَى وَالسَّمَاحِ
يَا لِعَطَافِنَا وَيَا لِرِيَّاحِ وَأَبِي الْحَشْرِجِ الْفَتَى الْوَضَّاحِ^(٢)
فَاسْتَغَاثَ بِالْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَعْظُمُ شَأْنُهُمْ بِمَا يَصْلُحُ أَنْ يُسْتَغَاثَ بِهِمْ، كَمَا يَعْظُمُ شَأْنُ الرَّئِيسِ فَيُسْتَغَاثُ بِهِ، وَيَكُونُ غَيْرُهُ تَبَعًا لَهُ.
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٥٥١ لَخُطَّابُ لَيْلَى يَا لَبْرُثْنٍ مِنْكُمْ أَدْلُ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ الْمَقَانِبِ^(٣)

(١) البيت من الوافر، وهو لقيس بن ذريح في ديوانه ٩٣، وانظر سيبويه ٢/٢١٦، ٢١٩، واللامات ٨٨، وابن السيرافي ١/٣٦٩، وتحصيل عين الذهب ٣١٩، والنكت للأعلم ١/٥٦١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١١٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٠٩. وينسب البيت إلى حسان بن ثابت في المقاصد النحوية ٣/٢٥٢، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في العين ٨/٣٦٠، والجمل للزجاجي ١٦٦، وابن يعيش ١/١٣١، ورصف المباني ٢١٩.

(٢) البيتان من الخفيف، لم أقف على القائل، وهو من شواهد سيبويه ٢/٢١٧، والمقتضب ٤/٢٥٧، واللامات ٨٨، وتحصيل عين الذهب ٣٢٠، والنكت ٥٦١، وابن يعيش ١/١٣١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٤١٠، وشرح الرضي ١/٣٥٢. وجاء في سيبويه ٢/٢١٧، وبعض المصادر: (الفتى النفاح).

(٣) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الملوخ في ديوانه ٦١، وانظر المحكم ١٠/٢٢٦. وهو لقرار الأسدي في سيبويه ٢/٢١٧. ولقران الأسدي في ابن السيرافي ٢/١٩، ومجمع الأمثال ٢/٣٣٣. وهو لأنس بن مدر في تاج العروس (سلك). وهو بلا نسبة في الأصول ١/٣٥٣، وجمهرة اللغة ١/٣٧٤، =

فَأَتَى بِاللَّامِ عَلَى جِهَةِ التَّعَجُّبِ فِي قَوْلِهِ: (يَا لُبْرُثْنِ)، كَأَنَّهُ قَالَ:
فِي أَنْ مِنْكُمْ يُدْعَى لِلْعَظَائِمِ، لَمَّا عَظَّمَهُمْ تَعْظِيمًا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ.

وَأِنَّمَا جَازَ فِي لَامِ الاسْتِغَاثَةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى التَّعَجُّبِ لِعِظَمِ الشَّأْنِ
فِيهِمَا، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (يَا لَلْعَجَبِ)، و (يَا لِلْمَاءِ)، فَلَيْسَ هَذَا
مِمَّا يُسْتَغَاثُ بِهِ، وَلَكِنْ لَمَّا رَأَى هَذَا الْقَائِلُ مَاءً كَثِيرًا يُتَعَجَّبُ مِنْ مِثْلِهِ عَظْمًا
وَكَثْرَةً قَالَ: (يَا لِلْمَاءِ)، كَأَنَّهُ قَالَ: تَعَالَى يَا مَاءُ فَإِنَّهُ مِنْ أَزْمَانِكَ وَأَحْيَانِكَ.

وَقَالُوا: (يَا لِلدَّوَاهِي) لَمَّا رَأَوْا الدَّوَاهِيَ حَاضِرَةً دُعِيَتْ كَأَنَّهُ قِيلَ:
تَعَالَيْنِ فَإِنَّهُ مِنْ أَحْيَانِكَ لَمَّا قَدْ حَضَرَ مِنْكُمْ، عَلَى طَرِيقِ التَّعَجُّبِ مِنْ كَثْرَةِ
الدَّوَاهِي الْكَائِنَةِ فِي ذَلِكَ الْحِينِ.

وَلَا يَجُوزُ فِي الاسْتِغَاثَةِ إِلَّا (يَا) دُونَ غَيْرِهَا مِنْ حُرُوفِ النَّدَاءِ؛ لِأَنَّهَا أُمُّ
حُرُوفِ النَّدَاءِ، فَهِيَ تَدُورُ فِي جَمِيعِ بَابِهِ مِنَ الاسْتِغَاثَةِ وَالتَّعَجُّبِ وَالنُّدْبَةِ.
وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا فِي الاسْتِغَاثَةِ، لِثَلَا ثَلَاثِ لَامٍ بِاللَّامِ الْاِبْتِدَاءِ مَعَ أَنَّهُ
مَوْضِعُ مَدِّ الصَّوْتِ.

وَلَا يَجُوزُ اجْتِمَاعُ لَامِ الاسْتِغَاثَةِ مَعَ أَلِفِ النُّدْبَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
يُغْنِي عَنِ الْآخَرِ، فَتَقُولُ: (يَا عَجَبَاهُ)، و (يَا بَكْرَاهُ) عَلَى الاسْتِغَاثَةِ
وَالْتَّعَجُّبِ، وَلَا تَجُوزُ اللَّامُ مَعَ هَذِهِ الزِّيَادَةِ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ مَا يَجْرِي عَلَى الْمُعَاقَبَةِ لَمَّا يُحَذَفُ عَلَى جِهَةِ الْعَوَضِ^(١) مِنْهُ.

[١٩٤].

الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الثَّالِثِ

الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّدَاءِ الَّذِي تَلَحَّقُ فِيهِ اللَّامُ لِلْمَدْعُوِّ لَهُ كَسْرُ اللَّامِ، وَإِنْ

= وتحصيل عين الذهب ٣٢٠، والنكت ٥٦٢، وابن يعيش ١/ ١٣١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤١٠،
والمقرب ١/ ١٨٣.

(١) في الأصل ود: (الغرض).

وَلَيْتَ حَرْفَ النَّدَاءِ، وَلَا يَجُوزُ فَتَحُّهَا؛ لِأَنَّ الْمُنَادَى مَحذُوفٌ، وَهِيَ عَلَى قِيَاسِ كَوْنِهَا فِي غَيْرِ النَّدَاءِ.

وَتَقُولُ: (يَا لِلْعَجَبِ)، و (يَا لِلْمَاءِ)، فَتَحْذِفُ الْمُنَادَى كَأَنَّكَ قُلْتَ: يَا قَوْمَ لِلْعَجَبِ وَلِلْمَاءِ، وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ: (يَا وَيْلُ لَكَ)، و (يَا وَيْحُ لَكَ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: يَا إِنْسَانُ وَيْلُ لَكَ.
وَقَالَ قَيْسُ بْنُ ذَرِيحٍ:

..... ٥٥٢ فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَأْشِيِّ الْمُطَاعِ^(١)

وَقَالَ:

٥٥٣ يَا لِقَوْمِي لِفِرْقَةِ الْأَحْبَابِ^(٢)

فَبَيَّنَ أَنَّ الْمَدْعُوَّ لَهُ تُكْسَرُ فِيهِ لَامُ الْإِضَافَةِ.

وَالْمُضَافُ فِي: (يَا لَبَكْرٍ) هُوَ النَّدَاءُ أُضِيفَ إِلَى بَكْرٍ بِاللَّامِ. وَأَمَّا الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي: (لِلْوَأْشِيِّ الْمُطَاعِ) فَهُوَ الْمُنَادَى الْمَدْعُوُّ أُضِيفَ إِلَى الْمَدْعُوِّ لَهُ بِاللَّامِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى.
وَقَالَ:

٥٥٤ يَا لَعَنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ^(٣)

(١) مر البيت سابقاً. انظر الشاهد رقم (٥٤٩).

(٢) صدر بيت من الخفيف، عجزه:

ونزول المشيبِ دار الشبابِ

ولم أقف على قائله، وهو من شواهد سيبويه ٢/٢١٩، وتحصيل عين الذهب ٣٢١، والنكت ٥٦٣، والهمع ٢/٧١، والدرر ١/٣٩٤. والبيت بكماله في شرح الكافية لابن فلاح اليميني (رسالة) ٥٠٧. وفي الأصل ود: (لقوم)، وكذا رواية سيبويه.

(٣) البيت من البسيط، لم أقف على قائله. وهو بلا نسبة في سيبويه ٢/٢١٩، والأصول ١/٣٥٤، واللامات ٣٧، والحجة للفارسي ٥/٣٨٤، والتبصرة والتذكرة ١/٣٦٠، وابن السيرافي ٢/٤٥، وتحصيل عين الذهب ٣٢١، وأمالي ابن السجري ٢/٦٩، وابن يعيش ٢/٢٤، والإنصاف ١١٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٣٧، وقواعد المطارحة ٤٢٥.

قَالَ: « فَا (يَا) لِغَيْرِ اللَّعْنَةِ »، أَيُّ: هِيَ لِلْمُنَادَى الْمَحْذُوفِ، كَأَنَّهُ قَالَ:
يَا قَوْمِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَنَصَبَ؛ لِأَنَّهُ نِدَاءٌ مُضَافٌ.



بَابُ النُّدْبَةِ*

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي النُّدْبَةِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي النُّدْبَةِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِيهَا حَذْفُ حَرْفِ^(١) النَّدَاءِ، كَمَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهَا؟ وَلِمَ جَازَ لِحَاقِ
أَلِفِ النُّدْبَةِ فِي آخِرِ الْأِسْمِ وَحَذْفُهَا؟ وَلِمَ جَازَتِ النُّدْبَةُ بِـ (يَا) أَوْ (وَا)^(٢)،
وَلَمْ تَجْزُ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ حُرُوفِ النَّدَاءِ؟ وَلِمَ تَبَعَ مَا قَبْلَ أَلِفِ النُّدْبَةِ^(٣)
الْأَلِفَ فِي الْأِسْمِ الظَّاهِرِ، وَلَمْ يَتَّبِعْهُ فِي الْمُضْمَرِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي الظَّاهِرِ
لَا يُلْبَسُ كَمَا يُلْبَسُ فِي الْمُضْمَرِ؟

وَمَا حُكْمُ: (وَازِيدَاهُ)^(٤) فِي النُّدْبَةِ؟ وَلِمَ زِيدَتْ فِيهِ الْأَلِفُ؟ وَلِمَ زِيدَتْ
فِيهِ الْهَاءُ؟

وَمَا حُكْمُهُ إِذَا كَانَ مُضَافًا إِلَى [يَاءٍ]^(٥) الْمُتَكَلِّمِ؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ: (وَازِيدَاهُ)
عَلَى إِذْهَابِ عِلَاقَةِ الْإِضَافَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَلِفَ يُفْتَحُ مَا قَبْلَهَا فِي الْأِسْمِ
الظَّاهِرِ، وَكَانَ قَبْلَ الْإِضَافَةِ: (وَازِيدُ) فَفَتَحَتْ الْمَكْسُورَ، كَمَا يُفْتَحُ
الْمُضْمُومُ فِي: (وَازِيدُ)؟

وَمَا قِيَاسُ ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ أَثْبَتَ الْيَاءَ سَاكِنَةً، فَقَالَ: (يَا غُلَامِي)،
وَقَرَأَ: ﴿يَا عَبَادِي﴾ [الزخرف: ٦٨]؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ وَجْهَانِ:
الْحَذْفُ وَالْإِثْبَاتُ؟ وَهَلَّا وَجَبَ الْإِثْبَاتُ لثَلَاثِ يَلْتَبَسُ بِغَيْرِ الْمُضَافِ؟

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ٢٢٠: «هذا باب الندبة».

(١) في الأصل ود: (حرف حذف). (٢) في د: (وأو).

(٣) في الأصل ود: (التنبيه). (٤) في الأصل ود: (ويا زيدا).

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ يَرْتَفِعُ فِيهِ اللَّبْسُ بِشَهْرَةِ حَالِ الْمَنْدُوبِ، حَتَّى جَازَ فِي: (وَازَيْدُ): (وَازَيْدَاهُ)؟

وَمَا قِيَاسُ ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَقُولُ: (يَا غُلَامِي أَقْبِلْ)؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ إِثْبَاتُ الْيَاءِ لَا غَيْرُ؟ وَهَلْ يَجُوزُ [١٩٤ ظ] : (وَاعْلَامِيهِ) بِحَذْفِ أَلِفِ النَّدْبَةِ؟ وَلِمَ جَازَ؟ وَلِمَ لَحِقَتْ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ابْنِ قَيْسٍ الرُّقِيَّاتِ:

تَبْكِيهِمْ دَهْمَاءُ مُغَوْلَةٍ وَتَقُولُ سَلَمَى وَارَزَيْتِيهِ

وَلِمَ جَازَ فِي النَّدْبَةِ: (وَازَيْدُ)، و (وَازَيْدُ)، و (وَازَيْدِي) بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ؟ وَلِمَ حَسُنَ الْإِثْبَاتُ فِي النَّدْبَةِ بِمَا لَمْ يَحْسُنْ فِي غَيْرِهِ مِنَ النَّدَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ زِيَادَةٌ وَتَفْخِيمٌ؟

وَمَا حُكْمُ: (وَانْقِطَاعَ ظَهْرِيَاهُ) ^(١)؟ وَلِمَ قَوِيَ فِيهِ إِثْبَاتُ يَاءِ الْإِضَافَةِ فِي: (وَانْقِطَاعَ ظَهْرِي) ^(٢)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنَادَى؟ وَلِمَ ذَهَبَتْ الْهَاءُ فِي الْوَصْلِ؟

وَمَا حُكْمُ: (وَاعْلَامَ زَيْدَاهُ)؟ وَلِمَ ذَهَبَ التَّنْوِينُ فِيهِ؟ وَهَلَّا حُرِّكَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَجْلِ الزِّيَادَةِ الَّتِي لَحِقَتْ لِلنَّدْبَةِ مَعَ طَلَبِ الْاسْتِخْفَافِ ^(٣) فِي النَّدَاءِ، فَصَارَتْ مُعَاقِبَةً؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (وَاعْلَامَ زَيْدٍ)؟ وَلِمَ جَازَ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ رُؤْبَةَ:

فَهِيَ تَرْتِي يَا أَبِي وَابْنِيمَا ^(٤)

وَلِمَ جَازَ ^(٥): (يَا أَبَا وَابْنَامَا) مَعَ اخْتِلَافِ ذَلِكَ فِي الْقَافِيَةِ، وَقَدْ مَنَعَ مِنْهُ

(١، ٢) فِي الْأَصْلِ: (وَانْقِطَاعَ ظَهْرِيَاهُ).

(٣) فِي د: (الاستحقاق). (٤) فِي سَبْيُوهِ ٢/ ٢٢٣: (فَهِ تَنَادِي).

(٥) الْكَلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: (وَلَمْ جَازَ) إِلَى (فَأُثْبِتَ) سَاقِطٌ مِنْ د، وَسَاشِيرٌ إِلَى ذَلِكَ فِي الْمَوْضِعِ الْآخِرِ.

أَبُو الْعَبَّاسِ؟ فَمَا وَجْهُ قَوْلِ سَيِّوِيهِ فِيهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُنْشِدُهُ بِالْيَاءِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُنْشِدُهُ بِالْأَلِفِ عَلَى طَرِيقِ التَّمَثُّلِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَذْكُرَ شَيْئًا مِنَ الْقَصِيدَةِ الَّتِي هُوَ فِيهَا، وَلَا يَذَرِي كَيْفَ هُوَ فِي الْقَصِيدَةِ، فَيُنْشِدُهُ عَلَى مَا يَجُوزُ فِي لُغَتِهِ؟ وَمَا وَجْهُ الْحِكَايَةِ فِيهِ؟

وَمَا حُكْمُ يَاءِ الْإِضَافَةِ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ فِي النُّذْبَةِ؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ: (وَأَغْلَامِيَّاهُ)، و (وَأَقَاضِيَّاهُ)، و (وَأَغْلَامِيَّيَّ)، و (وَأَقَاضِيَّيَّ)؟ وَلِمَ لَا بُدَّ مِنْ^(١) تَحْرِيكِ يَاءِ الْإِضَافَةِ فِي: (وَأُمُثْنَيَّاهُ)؟ وَهَلَا حُذِفَتْ كَمَا تُحْذَفُ أَلِفُ (مُثْنَيَّ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا أَلِفُ النُّذْبَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تَثْبُتُ فِي: (مُثْنَيَّ) قَبْلَ لِحَاقِ أَلِفِ النُّذْبَةِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي النُّذْبَةِ لِحَاقُ أَلِفِ النُّذْبَةِ فِي آخِرِ الْأِسْمِ مَعَ الْهَاءِ فِي الْوُقُوفِ، وَحَذْفُهَا فِي الْوَصْلِ. وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ فِي النُّذْبَةِ، كَمَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ مُوَضَّعٌ مَدَّ الصَّوْتِ مَعَ أَنَّ النُّذْبَةَ فَرَعٌ عَلَى بَابِ النَّدَاءِ، فَلَا يَقْوَى فِيهِ الْحَذْفُ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَلْحَقَ مِنْ أَدَوَاتِ النَّدَاءِ إِلَّا (يَا)؛ لِأَنَّهَا أُمُّ حُرُوفِ النَّدَاءِ، أَوْ (وَا)؛ لِأَنَّهَا لِبَابِ النُّذْبَةِ خَاصَّةٌ. وَمَا قَبْلَ أَلِفِ النُّذْبَةِ يَتَّبِعُ الْأَلِفَ بِالْفَتْحِ فِي الْأِسْمِ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَبِسُ، وَلَا يَتَّبَعُهُ فِي الْمُضْمَرِ؛ لِأَنَّهُ يَلْتَبِسُ الْمُدَّكَّرُ بِالْمُؤَنَّثِ، وَالتَّثْنِيَّةُ بِالْجَمْعِ.

وَتَقُولُ: (وَأَزِيدَاهُ) فَتُلْحِقُ (وَا)؛ لِأَنَّهَا تَخُصُّ النُّذْبَةَ، وَالْأَلِفَ؛ لِأَنَّهَا عَلَامَةٌ النُّذْبَةِ مَعَ مَدِّ الصَّوْتِ بِهَا، وَتُلْحِقُ الْهَاءَ فِي الْوَقْفِ لِبَيَانِ الْأَلِفِ؛ فَإِذَا وَصَلَتْ أَسْقَطْتَهَا لِلَاِسْتِغْنَاءِ عَنْهَا بِحَرْفِ الْوَصْلِ.

(١) قوله: (من) مكرر في الأصل.

وَإِذَا كَانَ الْمَنْدُوبُ مُضَافًا إِلَى الْمُتَكَلِّمِ جَازَ [١٩٥] فِيهِ وَجْهَانِ:
(وَازِيدَاهُ)، و (وَازِيدِيَاهُ)^(١)، أَمَّا: (وَازِيدَاهُ) عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: (وَازِيدِ)؛
فَلَأَنَّ الْأَلِفَ تَفْتَحُ الْمَكْسُورَ كَمَا تَفْتَحُ الْمَضْمُومَ.

وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يُثَبِّتُ الْيَاءَ سَاكِنَةً، فَيَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ: الْحَذْفُ
وَالِإِثْبَاتُ؛ أَمَّا الْإِثْبَاتُ فَلِأَنَّهَا رُدَّتْ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى حَرَكَتِهَا، إِلَى
أَصْلِهَا، وَأَمَّا الْحَذْفُ فَلِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فِي مَوْضِعٍ لَا يُلْبِسُ، وَهُوَ مَوْضِعُ
اسْتِخْفَافٍ؛ وَلِذَلِكَ جَازَ فِي: (وَازِيدِ)؛ (وَازِيدَاهُ)؛ لِأَنَّ الْمَنْدُوبَ مِنْ شَأْنِهِ
أَنْ يُشْتَهَرَ حَالُهُ.

وَمَنْ أَثَبَّتَ الْيَاءَ مُتَحَرِّكَةً لَمْ يَجْزَ عَلَى مَذْهَبِهِ إِلَّا إِثْبَاتُهَا فِي النُّدْبَةِ.
وَقَالَ ابْنُ قَيْسٍ الرُّقِّيَّاتِ:

ههه تَبْكِيهِمْ دَهْمَاءُ مُغُولَةٌ وَتَقُولُ سَلَمَى وَارَزِيَّتِيَه^(٢)

فَالْحَقَّ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ؛ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ.

وَيَجُوزُ فِي النُّدْبَةِ: (وَازِيدُ)، و (وَازِيدِ)، و (وَازِيدِي)، و (وَازِيدِي)
بِفَتْحِ الْيَاءِ، كُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ حَسَنٌ؛ لِأَنَّ النُّدْبَةَ مَوْضِعُ تَفْخِيمٍ، وَمَدَّ الصَّوْتِ.
وَتَقُولُ: (وَانْقِطَاعٌ^(٣) ظَهْرِيَاهُ)، فَتُثَبِّتُ الْيَاءَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنَادَى، وَإِنَّمَا هُوَ
مُضَافٌ إِلَيْهِ، فَتُثَبِّتُ فِيهِ الْيَاءَ، كَمَا تُثَبِّتُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْكَلَامِ.
وَتَقُولُ: (وَاعْلَامَ زِيدَاهُ)، فَتَحْذِفُ التَّنْوِينَ؛ لِأَنَّ عَلَامَةَ النُّدْبَةِ صَارَتْ

(١) فِي الْأَصْلِ: (وَازِيدَاهُ)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ، وَهُوَ لَابْنِ قَيْسِ الرُّقِّيَّاتِ فِي دِيَوَانِهِ ٩٩ بِرَوَايَةٍ: (تَبْكِي لَهُمْ أَسْمَاءُ.... وَتَقُولُ
لِيلِي)، وَانْظُرْ سَبْيُوهِ ٢/ ٢٢١، وَتَصْحِيحُ الْفَصِيحِ ٤١٣، وَابْنُ السِّيَرَانِيِّ ١/ ٣٨٥، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ
١/ ٣٦٣، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٢٢، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لَابْنِ مَالِكٍ ٣/ ٤١٤، وَهُوَ بِلَانِسْبَةِ فِي الْمَقْتَضَبِ
٤/ ٢٧٢، وَشَرْحُ أَيْبَاتِ سَبْيُوهِ لِلنَّحَّاسِ ١٣٦، وَالحِجَّةُ لِلْفَارْسِيِّ ١/ ٢١٢، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لَابْنِ عَصْفُورٍ
٢/ ١٢٧، وَالْإِرْتِشَافُ ٢٢١٥.

(٣) فِي الْأَصْلِ: (وَانْقِطَاعٌ).

مُعَاقِبَةً لَهُ؛ لِأَنَّهَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، كَمَا أَنَّهُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَهِيَ زِيَادَةٌ فِي آخِرِ الْأَسْمِ، كَمَا أَنَّ التَّنْوِينَ كَذَلِكَ مَعَ الْأَسْتِخْفَافِ الَّذِي فِيهِ.
وَتَقُولُ: (وَأَغْلَامَ زَيْدٍ) فَتُسْقِطُ أَلِفَ النُّدْبَةِ، كَمَا تُسْقِطُهَا مِنَ الْمُنْدُوبِ،
إِذَا قُلْتَ: (وَأَزَيْدُ).
وَقَالَ رُؤْبَةُ:

٥٥١ فَهِيَ تَرْتِي يَا أَبِي وَابْنِي^(١)

فَأَثْبَتَ^(٢) يَاءَ الْإِضَافَةِ فِي النُّدْبَةِ. وَيَجُوزُ: (يَا أَبَا وَابْنَامَا) حَكَاهُ
سَيَوِيهِ عَلَى أَنَّهُ مَسْمُوعٌ عَلَى الْوَجْهَيْنِ^(٣)، وَلَمْ يُجْزَأْ أَبُو الْعَبَّاسِ إِلَّا: (يَا أَبِي
وَابْنِيمَا)^(٤)؛ لِأَجْلِ الْقَافِيَةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْيَاءَ رَدَفٌ، وَالْمِيمَ حَرْفُ الرَّوِيِّ،
وَالْأَلِفَ وَضَلٌّ، وَلَا يَجُوزُ مَعَ الْيَاءِ الْأَلِفُ فِي الرَّدَفِ، وَلَكِنْ قَدْ يَجُوزُ الْوَاوُ
مَعَ الْيَاءِ، وَهَذَا كَمَا قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ، إِلَّا أَنَّ وَجْهَ قَوْلِ سَيَوِيهِ عَلَى أَنَّ الَّذِي
رَوَى (وَابْنِي مَا) عَرَفَ الْقَصِيدَةَ، فَأَنشَدَهُ عَلَى مَا تَوَجَّبُهُ الْقَافِيَةُ، وَمَنْ رَوَى:
(وَابْنَامَا) فَإِنَّهُ تَمَثَّلَ بِهِ، وَلَمْ يَعْلَمْ كَيْفَ هُوَ فِي الْقَصِيدَةِ؛ لِأَنَّهُ رَوَاهُ وَحْدَهُ
عَلَى مَا تَوَجَّبُهُ لُغَتُهُ.

وَحُكْمُ يَاءِ الْإِضَافَةِ إِذَا قَبْلَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ أَنْ تَثْبُتَ فِي النُّدْبَةِ، فَتَقُولُ:
(وَأَغْلَامِيَاهُ)، وَ (وَأَقَاضِيَاهُ)؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ ثَابِتَةً قَبْلَ النُّدْبَةِ، فَجَرَتْ عَلَى
ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ [١٩٥ هـ] إِذَا كَانَ قَبْلَهَا أَلِفٌ فِي قَوْلِكَ: (وَأُمُّثْنَايَاهُ)، وَلَمْ يَجْزَأْ

(١) هذا من الرجز وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٨٣، وانظر سيبويه ٢/ ٢٢٣، برواية: (فهي تنادي)،
والحجة للغارسي ٤/ ٣٩١، والمحكم ١٠/ ١٨٩، وتحصيل عين الذهب ٣٢٢، وابن يعيش ٢/ ١٢،
والمقاصد الشافية ٥/ ٤٠٢. وهو بلا نسبة في العين ٨/ ٢٥٣، والمقتضب ٤/ ٢٧٢، وشرح أبيات
سيبويه للنحاس ١٣٦، والتعليقة للغارسي ١/ ٣٥٨، وابن السيرافي ٢/ ٢٣. وفي المقتضب ينشد على
وجهين: (تَرْتِي يَا أَبِي وَابْنِيمَا)، و (بَابَا وَابْنِيمَا).

(٢) الكلام من قوله: (ولم جاز) في السؤال بعد الرجز إلى هنا ساقط من د.

(٣) سيبويه ٢/ ٢٢٣.

(٤) المقتضب ٤/ ٢٧٢، وفيه جواز إنشاده على وجهين: (تَرْتِي يَا أَبِي وَابْنِيمَا)، و (بَابَا وَابْنِيمَا).

أَنْ تُحَذَفَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَتِهَا فِي غَيْرِ النُّذْبَةِ، فَأَمَّا أَلِفُ (مُثْنَى) فَتُحَذَفُ فِي النُّذْبَةِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَلَا تُقْلَبُ إِلَى الْيَاءِ الْمُتَحَرِّكَةِ لَا سِتِّقَالَ ذَلِكَ مَعَ أَنَّهُ مَوْضِعٌ يَرْتَفِعُ فِيهِ الْإِلْبَاسُ.



بَابُ أَلِفِ النُّدْبَةِ الَّتِي تَتَّبَعُ مَا قَبْلَهَا(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي أَلِفِ النُّدْبَةِ التَّابِعَةِ لِمَا قَبْلَهَا مِمَّا لَا^(١) يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي أَلِفِ النُّدْبَةِ التَّابِعَةِ لِمَا قَبْلَهَا؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ تَتَّبَعَ فِي الْمُضْمَرِ دُونَ الْمُظْهَرِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِمَا يَلْزَمُ مِنَ
الْإِتِّبَاسِ فِي الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ، وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ؟

وَمَا النُّدْبَةُ فِي ظَهْرِهِ؟ وَلِمَ وَجَبَ: (وَظَهْرُهُو)، وَفِي الْمُؤَنَّثِ: (وَظَهْرَهَا)؟
وَمَا النُّدْبَةُ إِلَى (ظَهْرِهِمْ)؟ وَلِمَ وَجَبَ: (وَظَهْرُهُمُو)، وَفِي التَّثْنِيَةِ:
(وَظَهْرُهُمَا)؟ وَلِمَ حُذِفَتِ الْأَلِفُ مِنْهُ؟ وَمَا قِيَاسُهُ مِنْ: (وَأَمْثَنَاهُ)؟

وَمَا النُّدْبَةُ فِي: (غُلَامِكِ)؟ وَلِمَ وَجَبَ: (وَغُلَامَكِيهِ)، وَفِي الْمَذْكَرِ:
(وَغُلَامَكَاهُ)؟

وَمَا النُّدْبَةُ فِي: (انْقِطَاعَ ظَهْرِهِ)؟ وَلِمَ وَجَبَ: (وَانْقِطَاعَ^(٢) ظَهْرُهُو)،
أَوْ: (وَانْقِطَاعَ^(٣) ظَهْرِهِيهِ)؟

وَمَا النُّدْبَةُ فِي قَوْلِكَ: (أَبُو عَمْرِي)؟ وَلِمَ وَجَبَ: (وَأَبَا عَمْرِيَاهُ) عَلَى
لَحَاقِ الْعَلَامَةِ فِي (عَمْرُو) مَعَ أَنَّ الْمَنْدُوبَ هُوَ الْأَبُ؟ فَلِمَ جَازَ ذَلِكَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ
لِأَنَّ الْمُضَافَ وَالْمُضَافَ إِلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ، فَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ تَلْحَقَ
الْعَلَامَةُ إِلَّا فِي آخِرِ الْأِسْمِ؟

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ٢٢٤: «هذا باب ما تكون ألف الندبة فيه تابعة لما قبلها».

(٢، ٣) في الأصل ود: (أو وانقطاع).

(١) قوله: (لا) ساقط من د.

وَلَمْ جَازَ: (أَبُو عَمْرٍو) عَلَى لِحَاقِ الْيَاءِ فِي: (عَمْرُو)، وَإِنَّمَا الْمُضَافُ إِلَيْكَ هُوَ الْأَبُّ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ (عَمْرُو) تَمَامَ الْأِسْمِ صَارَ كَأَنَّهُ لَكَ، كَمَا تَقُولُ: (يَا أَبَا عَمْرٍو)؟

وَمَا فِي امْتِنَاعٍ: (هَذَا أَبُو النَّضْرِكَ)، وَ (هَذِهِ ثَلَاثَةُ الْأَثْوَابِكَ) مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الثَّانِيَّ كَأَنَّهُ الْمُضَافُ إِلَى الْمُخَاطَبِ فِي الْحَقِيقَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ يَتَعَرَّفُ بِهِ، وَلَوْ كَانَتْ إِضَافَةٌ لَفُطِيَّةٌ لَمْ يَتَعَرَّفْ، وَلَجَازَ: (هَذَا أَبُو النَّضْرِكَ)، وَ (هَذِهِ ثَلَاثَةُ الْأَثْوَابِكَ)؟

بَابُ مَا يَمْتَنِعُ فِيهِ أَلْفُ النُّدْبَةِ(*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَمْتَنِعُ فِيهِ أَلْفُ النُّدْبَةِ مِمَّا لَا يَمْتَنِعُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَمْتَنِعُ فِيهِ أَلْفُ النُّدْبَةِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَمْتَنِعُ؟ وَلَمْ [١٩٦] ذَلِكَ؟

وَلَمْ امْتَنَعَتْ مِنَ الصِّفَةِ، وَلَمْ تَمْتَنِعْ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؟

وَلَمْ جَازَ: (وَازِيدَا الظَّرِيفُ)، وَ (الظَّرِيفَ) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ مَعَ لِحَاقِ أَلْفِ النُّدْبَةِ الْمَوْصُوفِ دُونَ الصِّفَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الظَّرِيفَ لَيْسَ بِمُنَادَى، وَلَا دَاخِلٍ فِي اسْمِ الْمُنَادَى عَلَى مُعَاقَبَةِ حَرْفٍ مِنْهُ، فَيَجِبُ لَهُ مِثْلُ حُكْمِهِ؟

وَهَلْ يَلْزَمُ مَنْ أَلْحَقَ الصِّفَةَ عَلَامَةَ النُّدْبَةِ أَنْ يَقُولَ: (وَازِيدَا أَنْتَ الْفَارِسُ الْبَطْلَاهُ)؟ وَهَلْ وَجْهُ هَذَا الْإِلْزَامِ أَنَّ الثَّانِيَّ هُوَ الْأَوَّلُ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُنَادَى، وَلَا دَاخِلٍ فِي اسْمِ الْمُنَادَى؟ وَهَلَّا انفصلَ ذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الصِّفَةَ وَالْمَوْصُوفَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْجُمْلَةُ مَعَ الْأِسْمِ الْمُنَادَى؟ وَهَلْ يَرُدُّ

إِلَى الْإِلْزَامِ أَنَّ الثَّانِيَّ هُوَ الْأَوَّلُ، وَإِنْ انفَصَلَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ فِي الْجُمْلَةِ، كَمَا أَنَّ الثَّانِيَّ فِي الصِّفَةِ هُوَ الْأَوَّلُ مَعَ جَوَازِ الْإِنْفِصَالِ بِالْخَبَرِ، فَجَوَازُ الْإِنْفِصَالِ بِالْخَبَرِ يَقْتَضِي الْمَنْعَ مِنْ لِحَاقِ الْعَلَامَةِ، كَمَا أَنَّ الْإِنْفِصَالِ بِالاسْمِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ يَقْتَضِي الْمَنْعَ مِنْ لِحَاقِ الْعَلَامَةِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَوْكَدَ مِنَ الْآخَرِ، كَمَا يَكُونُ ذَمُّ الظَّالِمِ بِالْقَتْلِ أَوْكَدَ مِنْ ذَمِّ الظَّالِمِ بِالْغَضَبِ، وَأَحَدُهُمَا لَا زِمَ مِنَ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ الْمُقْتَضَى فِيهِمَا وَاحِدٌ، فَمَنْ أَعْطَى ذَمَّ الظَّالِمِ بِالْقَتْلِ لَزِمَهُ ذَمُّ الظَّالِمِ بِغَضَبِ الْمَالِ؟

وَمَا النُّدْبَةُ فِي: (أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ)؟ وَلِمَ جَازَ: (وَأَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ)، وَفِي: (عَبْدُ الْقَيْسِ): (وَأَعْبَدَ قَيْسَاهُ)، وَ (وَأَعْبَدَ الْقَيْسَاهُ)؟ وَمَا فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ: (عَبْدٌ) وَ (أَمِيرٌ) مَعَ إِرَادَةِ الْإِضَافَةِ، وَيَجُوزُ: (زَيْدٌ) مَعَ إِرَادَةِ الصِّفَةِ، وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ مِنَ الدَّلِيلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا نُونَ الْأَوَّلُ بَطَلَتْ^(١) نِيَّةُ الْإِضَافَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي الصِّفَةِ، فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى الْمُعَاقَبَةِ لِمَا هُوَ حَرْفٌ مِنَ الْاسْمِ، فَأَلَفَ النُّدْبَةُ لِآخِرِ الْاسْمِ، وَآخِرُ الْاسْمِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ؟

وَمَا وَجْهُ قَوْلِ يُونُسَ: (وَأَزِيدُ الظَّرِيفَاهُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ رَأَى الصِّفَةَ وَالْمَوْصُوفَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ؟ وَلِمَ زَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ هَذَا خَطَأٌ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِآخِرِ الْاسْمِ، وَإِنَّمَا تَلَحُّقُ أَلِفُ النُّدْبَةِ فِي آخِرِ الْاسْمِ، وَإِنَّمَا تُشَبِّهُ آخِرَ الْاسْمِ مِنْ وَجْهِ لَا يَقْوَى بِهِ الْحُكْمُ كَحُكْمِ آخِرِ الْاسْمِ، كَمَا يَقْوَى الْمُضَافُ إِلَيْهِ؟

وَمَا النُّدْبَةُ فِي: (قَنْسَرِينَ)؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ: (وَأَقْنَسُرُونَاهُ)؟

وَمَا النُّدْبَةُ فِي رَجُلٍ اسْمُهُ: (اثنَا عَشَرَ)؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ: (وَاِثْنَا^(٢) عَشْرَاهُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ وَاجِبٌ مِمَّا هُوَ أَوْكَدُ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَشَدُّ اتِّصَالًا

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَبَطَلَتْ)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٢) فِي د: (وَإِثْنَا).

بِالْأَوَّلِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؟

وَمَا النُّدْبَةُ فِي رَجُلٍ يُسَمَّى: (ضَرَبُوا) [ظ ١٩٦]؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ:
(وَاضْرِبُوهُ)، وَفِي: (ضَرَبَا)، (وَاضْرِبَاهُ)، وَفِي: (غَلَامِهِمْ) إِذَا سُمِّيَ بِهِ:
(وَاعْلَامُهُمْ)، وَفِي: (غَلَامِهِمَا)، (وَاعْلَامُهُمَا)؟ فَلِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ
أَلِفُ النُّدْبَةِ تَابِعَةً فِي التَّسْمِيَةِ، كَمَا تَتَّبِعُ فِي غَيْرِهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِيُظْهِرَ مَا
سُمِّيَ بِهِ مِنْ تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ، أَوْ مُذَكَّرٍ، أَوْ مُؤَنَّثٍ؟

* * *

الْجَوَابُ عَنْ بَابِ أَلِفِ النُّدْبَةِ

الَّتِي تَتَّبِعُ مَا قَبْلَهَا

الَّذِي يَجُوزُ فِي أَلِفِ النُّدْبَةِ أَنْ تَتَّبِعَ حَرَكَةَ الْمُضْمَرِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ
الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ، وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتَّبِعَ حَرَكَةَ الْمُظْهِرِ؛
لَأَنَّ الْمُظْهِرَ بِالْبَيَانِ الَّذِي فِيهِ مِنْ جِهَةِ ظُهُورِهِ، لَا يَقَعُ فِيهِ التَّبَاسُّ لِقُوَّةِ
بَيَانِهِ.

وَالنُّدْبَةُ فِي (ظَهَرِهِ)، (وَاضْهَرُّهُ)، وَفِي الْمُؤَنَّثِ: (وَاضْهَرِّهَا)، وَفِي
(ظَهَرِهِمْ)، (وَاضْهَرُّهُمْ)، فَيَمَنْ قَالَ: (رَأَيْتُ ظَهَرَهُمْ قَبْلُ)، وَمَنْ قَالَ:
(رَأَيْتُ ظَهَرَهُمْ قَبْلُ)؛ لِأَنَّكَ تَرُدُّ الضَّمَّةَ، كَمَا تَرُدُّهَا فِي: (رَأَيْتُ ظَهَرَهُمْ
الْيَوْمَ).

وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ: (وَاضْهَرُّهُمَا)، فَتَحْذِفُ الْأَلِفَ، كَمَا تَحْذِفُهَا مِنْ:
(وَامْتَنَاهُ) لِلْمُعَاقَبَةِ مَعَ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

وَالنُّدْبَةُ فِي: (غَلَامِكِ) لِلْمُؤَنَّثِ: (وَاعْلَامِكِي)، وَفِي الْمُذَكَّرِ:
(وَاعْلَامَكَ).

وَالنُّدْبَةُ فِي: (انْقِطَاعِ ظَهَرِهِ)، (وَانْقِطَاعِ ^(١) ظَهَرِهِ)، (وَانْقِطَاعِ ^(٢))

ظَهَرِهِ (عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ فِي: (مَرَرْتُ بِظَهْرِهِ قَبْلُ)، و (مَرَرْتُ بِظَهْرِهِ قَبْلُ).

وَالنُّدْبَةُ فِي: (أَبِي عَمْرِي): (وَأَبَا عَمْرِيَاهُ) عَلَى لَحَاقِ الْعَلَامَةِ فِي (عَمْرِي)، وَإِنْ كَانَ الْمَذْهَبُ هُوَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ دَاخِلٌ فِي الْأَسْمِ الْأَوَّلِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُفْصَلَ بِأَلِفِ النُّدْبَةِ، كَمَا لَا يُفْصَلُ بِالظَّرْفِ وَالْخَبَرِ. وَكَذَلِكَ تَقُولُ: (يَا أَبَا عَمْرِي) فَتُلْحِقُ الْيَاءَ فِي (عَمْرٍ)، وَالْمُضَافُ فِي الْمَعْنَى هُوَ الْأَوَّلُ.

وَفِي امْتِنَاعٍ: (هَذَا أَبُو النَّضْرِكَ)، و (هَذِهِ ثَلَاثَةُ الْأَثَوَابِكِ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الثَّانِيَّ كَأَنَّهُ الْمُضَافُ إِلَى الْمُخَاطَبِ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ يَتَعَرَّفُ بِهِ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَتَعَرَّفْ بِهِ لَجَازَتْ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَلَيْسَتْ إِضَافَةٌ لَفْظِيَّةً؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ لَفْظِيَّةً لَاجْتَمَعَتْ مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، كَمَا تَجْتَمِعُ فِي: (الْحَسَنِ الْوَجْهِ)، و (الضَّارِبِ الرَّجُلِ).

الْجَوَابُ عَنْ بَابِ مَا يَمْتَنِعُ فِيهِ أَلِفُ النُّدْبَةِ

الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ امْتِنَاعُ أَلِفِ النُّدْبَةِ مِنْ كُلِّ مُنْفَصِلٍ مِنَ الْأَوَّلِ مِمَّا يَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ خَبَرٍ، فَلَا تُلْحَقُ الصِّفَةُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَلَا مَا الثَّانِي فِيهِ هُوَ الْأَوَّلُ إِذَا بُنِيَ عَلَى مُخْبَرٍ عَنْهُ. وَلَا يَمْتَنِعُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَمِنَ الْمُرَكَّبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَنْفَصَلَ بِظَرْفٍ أَوْ خَبَرٍ.

وَتَقُولُ: (وَازِيدَا الظَّرِيفُ)^(١)، و (الظَّرِيفَ)، فَتُلْحِقُ أَلِفَ النُّدْبَةِ الْأَسْمَ، وَلَا تُلْحِقُهَا الصِّفَةَ، وَتُجَرِّي الصِّفَةَ عَلَى حُكْمِ اللَّفْظِ إِنْ شِئْتَ، أَوْ [١٩٧] الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ فِي حُكْمِ الْمَضْمُونِ، وَإِنْ انْفَتَحَ لِأَلِفِ النُّدْبَةِ.

وَيَلْزَمُ مَنْ أَلْحَقَ الصِّفَةَ عَلَامَةَ النُّدْبَةِ أَنْ يَقُولَ: (وَ زَيْدًا أَنْتَ الْفَارِسُ الْبَطْلَاهُ)؛ لِأَنَّهُ أَلْحَقَ الْعَلَامَةَ الثَّانِيَ الَّذِي هُوَ الْأَوَّلُ، مَعَ جَوَازِ الْإِنْفِصَالِ بغيرِهِ مِنَ الْكَلَامِ، وَلَا يَعِصُمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الصِّفَةَ وَالْمَوْصُوفَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، فَأَمَرُهَا أَوْكَدُ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الصَّحِيحَةَ مِنْ جَوَازِ الْإِنْفِصَالِ بِالظَّرْفِ وَالْخَبَرِ تَقْتَضِي اسْتِوَاءَ الْحُكْمِ فِيهِمَا فِي الْجَوَازِ أَوِ الْامْتِنَاعِ^(١)، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَوْكَدَ.

وَالنُّدْبَةُ فِي: (أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ): (وَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ)، وَفِي: (عَبْدِ الْقَيْسِ): (وَ عَبْدَ الْقَيْسَاهُ).

وَإِذَا امْتَنَعَ: (عَبْدٌ)، أَوْ (أَمِيرٌ) مَعَ إِرَادَةِ الْإِضَافَةِ، وَلَمْ يَمْتَنِعْ مَعَ إِرَادَةِ الصِّفَةِ، فِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى دُخُولِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْاسْمِ الْمُضَافِ الْأَوَّلِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ ذِكْرَ التَّنْوِينِ قَدْ أَبْطَلَ الْإِضَافَةَ؛ لِإِبْطَالِ الْمُعَاقَبَةِ. وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّ فِيهِ الْإِيذَانَ بِأَنَّهُ لَا يُذَكَّرُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، فَلَوْ ذُكِرَ لَنَاقَضَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصِّفَةُ، فَأَلْفُ النُّدْبَةِ لِآخِرِ الْاسْمِ، وَآخِرُ الْاسْمِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بِمُعَاقَبَتِهِ حَرْفًا مِنْهُ يَمْنَعُ أَنْ يُفْصَلَ عَنْهُ.

وَيُؤَسِّسُ يَقُولُ: (وَ زَيْدُ الظَّرِيفَاهُ)^(٢)، فَيُلْحَقُ أَلْفُ النُّدْبَةِ فِي الصِّفَةِ، وَهُوَ خَطَأً عِنْدَ الْخَلِيلِ^(٣)؛ لِمَا بَيَّنَّا، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الصِّفَةَ وَالْمَوْصُوفَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، إِلَّا أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ هَكَذَا فَإِنَّهُ مِمَّا لَا يَمْنَعُ أَلْفَ النُّدْبَةِ أَنْ تَلْحَقَ الْأَوَّلَ، كَمَا لَا يَمْنَعُ مِنَ الْفَضْلِ بِالظَّرْفِ وَالْخَبَرِ.

وَالنُّدْبَةُ فِي: (قِنْسَرِينَ): (وَاقِنْسُرُونَاهُ)، وَفِي رَجُلٍ اسْمُهُ: [اثنَا عَشَرَ]: (وَ ا[اثنَا عَشْرَاهُ])^(٤)، وَهُوَ فِي هَذَا أَوْكَدُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَعَ مُعَاقَبَةِ

(٢، ٣) سيبويه ٢/ ٢٢٦.

(١) فِي د: (وَالْامْتِنَاعِ).

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَهُوَ مَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

التَّنْوِينَ، مَبْنِيٍّ مَعَهُ، حَتَّى يَكُونَ كَبَعْضِ حُرُوفِهِ.

وَالنُّدْبَةُ فِي رَجُلٍ يُسَمَّى (ضَرْبُوا): (وَاضْرِبُوهُ)، وَفِي (ضَرْبَا): (وَاضْرَبَاهُ)،
 وَفِي (غُلَامِهِمْ) إِذَا سُمِّيَ بِهِ (وَاضْرِبُوهُ)، وَفِي (غُلَامِهِمَا): (وَاضْرَبَاهُمَا)،
 تَتَّبِعُ أَلْفَ النُّدْبَةِ فِي التَّسْمِيَةِ كَمَا يَتَّبِعُ فِي غَيْرِهَا؛ لِيُظْهَرَ مَا سُمِّيَ بِهِ
 مِنْ تَشْنِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ، أَوْ مُذَكَّرٍ أَوْ مُؤَنَّثٍ.



بَابُ مَا يَمْتَنِعُ فِيهِ النُّدْبَةُ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَمْتَنِعُ فِيهِ النُّدْبَةُ مِمَّا لَا يَمْتَنِعُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَمْتَنِعُ فِيهِ النُّدْبَةُ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَمْتَنِعُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ امْتَنَعَتْ مِنَ الْمُبْهَمِ الَّذِي هُوَ مَعْرِفَةٌ؟ وَهَلَا كَانَ التَّعْرِيفُ الَّذِي فِيهِ قَدْ أَظْهَرَهُ إِظْهَارَ الْعَلَمِ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ النُّدْبَةُ؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ يَجْتَمَعَ الْإِبْهَامُ مَعَ التَّعْرِيفِ؟ وَهَلِ الْإِبْهَامُ فِيهِ مِنْ جِهَةٍ [ظ ١٩٧] أَنَّهُ لَا يَقْوَى بِنَفْسِهِ فِي الْبَيَانِ عَنْ مَعْنَاهُ، وَالتَّعْرِيفُ مِنْ جِهَةٍ مَا صَحِبَهُ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى الشَّيْءِ بِعَيْنِهِ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ: (وَإِذَا كَانَ) (هَذَا) مَعْرِفَةً؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ عَنْ مَعْنَى يُعْذَرُ مِنْ أَجْلِهِ الْمُتَفَجِّعُ عَلَيْهِ؟

وَلِمَ جَازَ: (وَإِذَا كَانَ) مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى مِنْ مَعَانِي الصِّفَاتِ يُعْذَرُ لِأَجْلِهِ بِالتَّفَجُّعِ عَلَيْهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَلَمَ يَدُلُّ عَلَى مَعَانِي الصِّفَاتِ، كَمَا يَدُلُّ (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) عَلَى مَعْنَى النَّبِيِّ، وَكَمَا يَدُلُّ (مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ) عَلَى مَعْنَى رَسُولِ اللَّهِ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ: (وَإِذَا كَانَ ظَرِيفًا) مَعَ أَنَّ فِيهِ مَعْنَى يُعْذَرُ بِالتَّفَجُّعِ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُعْذَرُ بِالتَّفَجُّعِ عَلَى مَا هُوَ نَكِيرَةٌ، لَمْ يُوجَّهْ التَّفَجُّعُ إِلَيْهِ بِعَيْنِهِ، فِيمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اسْمُهُ؛ لِأَنَّ خَلْطَهُ بِغَيْرِهِ يُضْعِفُ التَّفَجُّعَ عَلَيْهِ، حَتَّى لَا يُعْتَدَّ بِهِ، وَاخْتِصَاصُهُ بِعَيْنِهِ يُقْوِي التَّفَجُّعَ عَلَيْهِ، كَمَا أَنَّ دَمَ إِنْسَانٍ بِطَرِيقِ النُّكْرَةِ، عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ مِنْ جُمْلَةِ النَّاسِ يُضْعِفُ الدَّمَ، حَتَّى

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ٢٢٧: «هذا باب ما لا يجوز أن يندب».

يَصِيرَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يَقَعْ إِذْ لَا يُلْحَقُهُ بِذَلِكَ غَمٌّ وَلَا عَيْبٌ يُوجَّهُ إِلَيْهِ، وَلَا مَعْنَى يَصْرِفُ الْوُجُوهَ عَنْهُ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يَقَعْ؟

وَلَمْ لَا بُدَّ فِي كُلِّ نُدْبَةٍ مِنْ شَيْئَيْنِ: تَعْرِيفٌ لِلشَّيْءِ بِعَيْنِهِ، وَمَعْنَى يَحْسُنُ أَنْ يُتَفَجَّعَ لِأَجْلِهِ فِي دَلَالَةِ اسْمِهِ؟

وَهَلِ النُّدْبَةُ إِظْهَارُ مُصِيبَةٍ قَدْ وَقَعَ صَاحِبُهَا فِي عَظِيمٍ، وَأَصَابَهُ جَسِيمٌ؟
وَهَلْ يَجُوزُ: (وَأَمَّنْ فِي الدَّارَاهِ)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ هَذَا كَمَا جَازَ: (وَأَمَّنْ حَفَرَ زَمَزَمَاهُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ مَنْ حَفَرَ زَمَزَمَ مَعْرُوفٌ بِعَيْنِهِ، وَهُوَ عَلَى مَعْنَى مِنَ الْجَلَالَةِ يُتَفَجَّعُ عَلَيْهِ لِأَجْلِهِ؟

وَلَمْ صَارَ الْمُبْهَمُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الْقَائِلِ: (وَأَمَّنْ لَا يَعْنِينِي أَمْرُهُو)؟
وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ اِكْتَفَى بِالتَّعْرِيفِ فَقَطْ فِي النُّدْبَةِ لَجَازَ هَذَا؛ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، وَلَكِنْ يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةٍ وَمَعْنَى يَصْلُحُ أَنْ يُتَفَجَّعَ لِأَجْلِهِ، فَلَيْسَ فِي الْمُبْهَمِ دَلَالَةٌ عَلَى مَعْنَى يَصْلُحُ أَنْ يُتَفَجَّعَ لِأَجْلِهِ، وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً؟

بَابُ الْأَسْمِ الْمَعْطُوفِ

الَّذِي بِمَنْزِلَةِ الْمَوْصُولِ فِي النُّدْبَةِ وَالنِّدَاءِ (*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ الَّذِي بِمَنْزِلَةِ الْمَوْصُولِ فِي النِّدَاءِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ الَّذِي بِمَنْزِلَةِ الْمَوْصُولِ فِي النِّدَاءِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلَمْ ذَلِكَ؟

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ٢٢٨: «هذا باب يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحدٍ مطوّلٍ وآخر الاسمين مضموم إلى الأول بالواو».

وَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى غَيْرِهِ مِنَ الْمَعْطُوفِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ [١٩٨]
لَأَنَّهُ قَدْ انْعَقَدَ الثَّانِي مَعَ الْأَوَّلِ انْعِقَادَ الْأَسْمِ الْوَاحِدِ؟

وَمَا حُكْمُ: (ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثِينَ) فِي النَّدْبَةِ؟ وَلَمْ جَازَ: (وَإِثْنَانٌ وَثَلَاثِينَ؟)
وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ بِالْإِقْبَالِ عَلَيْهِمْ بِأَعْيَانِهِمْ، وَفِيهِ مَعْنَى يُتَفَجَّعُ
عَلَيْهِمْ لِأَجْلِهِ، بِكَثْرَةِ عَدَدِهِمْ؟

وَمَا حُكْمُهُ فِي النَّدَاءِ مِنْ غَيْرِ نُدْبَةٍ؟ وَلَمْ جَازَ: (يَا ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثِينَ)،
وَلَمْ يَجْزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (يَا زَيْدُ وَعَمْرُو؟) وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثِينَ)
بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ لِهَذَا الْعَدَدِ، كَقَوْلِكَ: (ثَلَاثَةٌ عَشَرَ)، وَإِنَّمَا مَنَعَتِ النُّونُ
بِقُوَّتِهَا أَنْ يُبْنَى بِنَاءَ (ثَلَاثَةٌ عَشَرَ)، فَيُقَالُ: (ثَلَاثَةٌ ثَلَاثِينَ)، فَهُوَ عَلَى ذَلِكَ
الْمَعْنَى مِنْ كَوْنِهِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، وَإِنْ دَخَلَهُ حَرْفُ الْعَطْفِ، كَمَا هُوَ مُقَدَّرٌ
فِي: (ثَلَاثَةٌ عَشَرَ)؟

وَلَمْ جَازَ: (يَا زَيْدُ وَيَا عَمْرُو) عَلَى نِدَاءَيْنِ، وَلَمْ يَجْزُ: (يَا ثَلَاثَةٌ وَيَا ثَلَاثُونَ)
عَلَى نِدَاءَيْنِ فِي هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِاخْتِلَافِهِمْ بِمَا لَا يَتَمَيَّزُ الثَّلَاثَةُ مِنَ الثَّلَاثِينَ
مِنْهُمْ؟ وَهَلْ لَوْ تَمَيَّزَ الثَّلَاثَةُ^(١) بِمَكَانِهِمْ مِنَ الثَّلَاثِينَ حَتَّى يَكُونَ هَؤُلَاءِ يَمْنَةً،
وَأُولَئِكَ يَسْرَةً، بِفَضْلِ بَيْنِهِمْ، قَدْ تَبَاعَدَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ عَنِ الْأُخْرَى،
لَجَازَ: (يَا ثَلَاثَةٌ وَيَا ثَلَاثُونَ أَقْبِلُوا)؟

وَمَا حُكْمُهُمْ فِي: (ثَلَاثَةٌ عَشَرَ) إِذَا انْفَصَلُوا هَذَا الْانْفِصَالُ؟ فَهَلْ يَجُوزُ:
(يَا ثَلَاثَةٌ وَيَا عَشْرُ؟) وَلَمْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى: (ثَلَاثَةٌ عَشَرَ)؟ وَهَلْ امْتِنَاعُهُ
لَأَنَّهُ قَدْ اسْتَعْنَى عَنِ الْوَاوِ فِيهِ، كَمَا يَسْتَعْنِي إِذَا قُلْتُ: (يَا ثَلَاثَةٌ وَيَا ثَلَاثُونَ)
عَنِ الْوَاوِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى (ثَلَاثِينَ) بِدُخُولِ الْوَاوِ عَلَى حَرْفِ النَّدَاءِ، فَإِنَّمَا يَجُوزُ
عَلَى أَنَّهُ نُودِيَ ثَلَاثَةٌ عَلَى حِيَالِهِمْ، وَنُودِيَ عَشْرَةٌ عَلَى حِيَالِهِمْ، وَيَصْلُحُ أَنْ
يُجْمَعَ هَذَا، فَيُقَالُ: (نُودِيَ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ)، كَمَا يُضْرَبُ ثَلَاثَةٌ فِي وَقْتٍ، وَيُضْرَبُ

عَشْرَةٌ فِي وَقْتٍ، ثُمَّ يُجْمَعُ ذَلِكَ، فَيُقَالُ: (ضَرِبَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ)؟

وَلَمْ جَازَ: (يَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ) بِمَنْزِلَةِ: (يَا ضَارِبًا رَجُلًا) مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَ عَامِلٌ فِي الثَّانِي، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (ثَلَاثَةً وَثَلَاثُونَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَمَلَ يَعْقِدُ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ عَقْدَ الْأَسْمِ الْوَاحِدِ، فَعَقْدَ الْوَاحِدِ [(ثَلَاثِينَ) فِي]^(١): (ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ) بِالْأَوَّلِ عَقْدَ (خَمْسَةَ عَشَرَ)، وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ (خَمْسَةً) فِي (عَشَرَ)؟

وَلَمْ وَجَبَ: (يَا خَيْرًا مِنْكَ) بِالنَّصْبِ، مَعَ أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (يَا ضَارِبَ رَجُلٍ) عَلَى أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ فِي: (يَا آخَا رَجُلٍ) أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً، كَمَا جَازَ فِي: (يَا ضَارِبَ رَجُلٍ) أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْإِضَافَةَ حَقِيقِيَّةٌ، وَتِلْكَ لَفْظِيَّةٌ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ؟

* * *

الْجَوَابُ [عَنِ الْبَابِ الْأَوَّلِ]^(٢)

الَّذِي يَمْتَنِعُ فِيهِ النَّدْبَةُ الْمُبْهَمُ، وَالنَّكِرَةُ؛ لِأَنَّ الْمُبْهَمَ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى يُعْذَرُ الْمُتَفَجِّعُ لِأَجْلِهِ، وَأَمَّا النَّكِرَةُ [ظ ١٩٨] فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَّهْ التَّفَجُّعُ بِالْمَعْنَى إِلَى الشَّيْءِ بَعَيْنِهِ الَّذِي هُوَ أَهْلٌ أَنْ يُتَفَجَّعَ عَلَيْهِ، فَيَصِيرُ التَّفَجُّعُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يَكُنْ، كَمَا أَنَّ الدَّمَ لِلنَّكِرَةِ، وَهُوَ وَاحِدٌ مِنْ جُمْلَةِ النَّاسِ، لَمْ يُوجَّهْ الدَّمُ إِلَيْهِ بَعَيْنِهِ، لَا يَشِينُ ذَلِكَ الَّذِي هُوَ مُسْتَحَقُّ لَهُ، وَلَا يَعُمُّهُ، وَلَا يَصْرِفُ الْوُجُوهَ عَنْهُ، وَلَا يَحْطُّ مِنْ مَنْزِلَتِهِ، فَيَصِيرُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يَقَعْ، فَكَذَلِكَ التَّفَجُّعُ عَلَى مَا هُوَ نَكِرَةٌ لَا يُعْرَفُ، فَقَدْ بَانَ عَلَيْهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو ما يقتضيه السياق.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها منهج الرماني.

وَيَجُوزُ نُدْبَةُ الْعَلَمِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ذِكْرُ الْمَعْنَى الَّذِي يُعْذَرُ بِالتَّفَجُّعِ عَلَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى مَعْنَى صِفَتِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ عَلَمٌ عَلَيْهِ، كَمَا يَدُلُّ الْأِسْمُ الْعَلَمُ فِي (مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) أَنَّهُ نَبِيٌّ، فَعَلَى هَذَا جَازَ فِي الْعَلَمِ، وَلَمْ يَجُزْ فِي الْمُبْهَمِ، وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ بَتَّعِينَ^(١) الشَّيْءِ بِعَيْنِهِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، وَلَا يَحْسُنُ التَّفَجُّعُ عَلَيْهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ هُوَ عَلَى خِلَافِ هَذِهِ الصِّفَةِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ رُؤْيَا إِنْسَانٍ بِعَيْنِهِ حَتَّى قَدْ عُرِفَ بِمَعْرِفَةٍ تَخْصُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعْلَمَ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا، فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يُتَفَجَّعَ عَلَيْهِ، وَهَذِهِ مَنْزِلَتُهُ، كَمَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يُحْمَدَ أَوْ يُذَمَّ، وَلَا أَنْ يُعْظَمَ، وَلَا أَنْ يُحَقَّرَ حَتَّى تُعْرَفَ مَنْزِلَتُهُ؛ فَلِهَذِهِ الْعِلَّةِ جَازَ أَنْ يَجْتَمَعَ الْإِبْهَامُ مَعَ التَّعْرِيفِ، فَيَجُوزُ: (وَأَزِيدَاهُ)، وَلَا يَجُوزُ^(٢): (وَأَهْذَاهُ)؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّ هَذَا مُبْهَمٌ، وَ(زَيْدٌ) عَلَمٌ.

وَلَا يَجُوزُ: (وَأَرْجُلًا ظَرِيفًا)، وَإِنْ ذُكِرَ مَعْنَى يَحْسُنُ أَنْ يُتَفَجَّعَ لِأَجْلِهِ؛ لِأَنَّهُ نَكِيرَةٌ يَقَعُ التَّفَجُّعُ عَلَيْهِ مَوْقِعَ اللَّغْوِ، كَمَا يَقَعُ الذَّمُّ لِرَجُلٍ مِنَ النَّاسِ لَا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ مَوْقِعَ اللَّغْوِ الَّذِي لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ. وَإِنَّمَا النُّدْبَةُ عَلَامَةٌ لِمُصِيبَةٍ فِي خَطْبٍ عَظِيمٍ وَأَمْرٍ جَسِيمٍ، فَإِذَا لَمْ تَدُلَّ الْعَلَامَةُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى خَرَجَتْ عَنْ هَذَا الْحَدِّ.

وَلَا يَجُوزُ: (وَأَمِنْ فِي الدَّارَةِ)؛ لِأَنَّهُ مُبْهَمٌ، وَلَكِنْ يَجُوزُ: (وَأَمِنْ حَفَرَزَمَ مَاهُ)؛ لِأَنَّ هَذَا قَدْ دَلَّ عَلَى أَمْرٍ كَبِيرٍ يَحْسُنُ أَنْ يُتَفَجَّعَ لِأَجْلِهِ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ بِعَيْنِهِ.

وَلَوْ جَازَ: (وَأَهْذَاهُ) مَعَ إِبْهَامِهِ لَجَازَ: (وَأَمِنْ لَا يَعْنِينِي أَمْرُهُ)؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ بِعَيْنِهِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ لَا يَعْنِيهِ أَمْرُهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَعْنِيهِ أَمْرُهُ، فَلَا يَحْسُنُ التَّفَجُّعُ عَلَيْهِ؛ لِاحْتِمَالِ ذَلِكَ، كَمَا لَا يَحْسُنُ التَّفَجُّعُ عَلَيْهِ مَعَ الْقَطْعِ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا يَقْتَضِيَانِ رَفْضَ التَّفَجُّعِ عَلَى مَا هَذِهِ مَنْزِلَتُهُ.

(٢) قوله: (وأزيداه ولا يجوز) ساقط من د.

(١) في د: (بتغيير).

الجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ الَّذِي بِمَنْزِلَةِ الْمُضَوَّلِ فِي النَّدَاءِ النَّصْبُ، وَلِحَاقُ
عَلَامَةِ النَّدْبَةِ فِي الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ مَعَ الْأَوَّلِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ [١٩٩]، وَإِنْ كَانَ
مَعْطُوفًا عَلَيْهِ.

وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَعْطُوفٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَلَحَ تَفْصِيلُ النَّدَاءِ لَهُ، كَمَا يَصْلَحُ:
(يَا زَيْدُ وَيَا عُمَرُ)، وَلَمْ يَكُنِ الثَّانِي مَعَ الْأَوَّلِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، فَلَمْ يَجِبْ
مَا وَجَبَ فِي الْمَعْطُوفِ الَّذِي يَصِيرُ الثَّانِي فِيهِ مَعَ الْأَوَّلِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ
لِلْعَدَدِ، فَتَقُولُ: (يَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ أَقْبِلُوا).

وَتَقُولُ فِي النَّدْبَةِ: (وَآ ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ)، وَلَا يَجُوزُ فِي (زَيْدٍ وَعُمَرُ)
مِثْلُ هَذَا؛ لِمَا بَيَّنَّا، وَصَارَ: (ثَلَاثَةً وَثَلَاثُونَ) بِمَنْزِلَةِ: (ثَلَاثَةَ عَشَرَ)؛ لِأَنَّ
الْأَصْلَ فِيهِ: (ثَلَاثَةً وَعَشْرَةً) حُذِفَتِ الْوَائِي، وَجُعِلَ الْاسْمُ الثَّانِي مَعَ الْأَوَّلِ
بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، وَكَذَلِكَ كَانَ يَجِبُ فِي كُلِّ مَا بَيْنَ الْعَقْدَيْنِ، كَمَا وَجَبَ
فِيمَا بَيْنَ الْعَشْرَةِ وَالْعِشْرِينَ، فَكَانَ يَجِبُ فِيمَا بَيْنَ الْعِشْرِينَ وَالثَّلَاثِينَ مِثْلُ
ذَلِكَ، وَمَا بَيْنَ الثَّلَاثِينَ وَالْأَرْبَعِينَ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ، إِلَّا أَنَّهُ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ
مَانِعٌ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، وَهُوَ قُوَّةُ التَّوْنِ بِحَرَكَتِهَا عَنْ أَنْ تُحْدَفَ، كَمَا تَقْوَى
فَتُمْنَعُ بِقُوَّتِهَا أَنْ تُحْدَفَ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، فَعُدِلَ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ عَنِ الْاسْمِ
الْمُرَكَّبِ مِنْ جِهَةِ حُكْمِ اللَّفْظِ، وَالْمَعْنَى فِيهِ كَالْمَعْنَى فِي: (ثَلَاثَةَ عَشَرَ) فِي
أَنَّهُ كُلُّهُ عَدَدٌ يَصْلَحُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ الْاسْمُ الْوَاحِدُ.

وَيَجُوزُ: (يَا زَيْدُ وَيَا عُمَرُ) عَلَى نِدَاءَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ: (يَا ثَلَاثَةً وَيَا ثَلَاثُونَ) عَلَى
نِدَاءَيْنِ، إِذَا كَانُوا مُخْتَلِطِينَ، وَلَكِنْ لَوْ كَانَ (الثَّلَاثَةُ) فِي جِهَةٍ، وَ (الثَّلَاثُونَ)
فِي جِهَةٍ أُخْرَى مُنْفَصِلَةً عَنْ تِلْكَ الْجِهَاتِ لَجَازَ: (يَا ثَلَاثَةً وَيَا ثَلَاثُونَ أَقْبِلُوا)
عَلَى نِدَاءَيْنِ.

وَلَا يَجُوزُ فِي: (ثَلَاثَةَ عَشَرَ): (يَا ثَلَاثَةً وَيَا عَشْرًا أَقْبِلُوا)؛ لِأَنَّ هَذَا اسْمٌ

مُرَكَّبٌ، قَدْ مَنَعَ التَّرْكِيبُ مِنْ أَنْ يُفْصَلَ بِحَرْفِ النَّدَاءِ وَبِغَيْرِهِ، وَلَكِنْ يَجُوزُ فِي: (ثَلَاثَةٌ وَعَشْرَةٌ) إِذَا كَانَ أَحَدُ الْقِسْمَيْنِ فِي جِهَةٍ مُنْفَصِلَةٍ عَنِ الْجِهَةِ الَّتِي فِيهَا الْقِسْمُ الْآخَرُ أَنْ تَقُولَ: (يَا ثَلَاثَةٌ وَيَا عَشْرَةٌ أَقْبِلُوا).

و (ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ) يَتَّصِلُ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ كاتِّصَالِ: (ضَارِبٍ رَجُلًا)، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا عَامِلًا فِي الثَّانِي، وَالْآخَرُ لَيْسَ بِعَامِلٍ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِهِ فِي السَّبَبِ الَّذِي يَعْقِدُ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ حَتَّى يَصِيرَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، فَأَحَدُهُمَا يَعْقِدُهُ الْعَمَلُ، وَالْآخَرُ يَعْقِدُهُ حَرْفُ الْعَطْفِ عَقْدًا يَخْلِطُهُ بِهِ حَتَّى يَكُونَ مَعَهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، كَمَا يُقَالُ: (هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ) فَتَعْقِدُهُ الصِّفَةُ حَتَّى يَصِيرَ بِمَنْزِلَةِ: (هَذَا مُزٌّ).

وَتَقُولُ: (يَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ) بِالنَّصْبِ؛ لِأَنَّهُ مَوْصُولٌ بِمَعْمُولِهِ، كَمَا تَقُولُ: (يَا ضَارِبًا فِي الدَّارِ).

وَتَقُولُ: (يَا ضَارِبَ رَجُلٍ) عَلَى أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، كَمَا يَتَعَرَّفُ: (يَا إِنْسَانُ). وَلَا يَجُوزُ: (يَا أَخَا رَجُلٍ) عَلَى أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ إِضَافَةٌ حَقِيقِيَّةٌ يَتَعَرَّفُ الْأَوَّلُ فِيهَا بِالثَّانِي الْمَعْرِفَةِ، وَيَتَنَكَّرُ بِالثَّانِي النَّكِرَةِ، فَيَكْتَسِي مِنَ الثَّانِي تَنْكِيرَهُ [ظ ١٩٩]، كَمَا يَكْتَسِي مِنْهُ تَعْرِيفُهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْمُنْفَصِلِ فِي قَوْلِكَ: (يَا ضَارِبًا رَجُلًا).



بَابُ حُرُوفِ النَّدَاءِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي حُرُوفِ النَّدَاءِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي حُرُوفِ النَّدَاءِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
 وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَسْتَوِيَ فِي وَقْعٍ بَعْضُهَا مَوْقِعَ بَعْضٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ مِنْهَا مَا
 وُضِعَ لِلْبَعِيدِ، وَمِنْهَا مَا وُضِعَ لِلْقَرِيبِ، وَمِنْهَا مَا وُضِعَ لِلْجَمِيعِ؟
 وَكَمْ حُرُوفُ النَّدَاءِ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَحْرَفِ الْخَمْسَةِ الَّتِي هِيَ لِلنَّدَاءِ:
 (يَا)، و (أَيَا)، و (هَيَا)، و (أَيُّ)، و (أَلِفٌ)؟
 وَلِمَ وَجَبَ أَنْ (يَا) أُمَّ حُرُوفِ النَّدَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تَدُورُ فِي جَمِيعِ وُجُوهِهِ؟
 وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ:

٥٥٧ أَحَارِبُ بْنُ عَمْرِو كَأَنِّي خَمِرُ (١)

وَلِمَ جَازَ الْمَدُّ فِي الْأَحْرَفِ الْأَرْبَعَةِ، وَلَمْ يَجْزُ فِي الْأَلِفِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا
 مَوْضُوعَةٌ لِلْقَرِيبِ مَعَ إِخْلَاطِهَا مِنْ حَرْفِ الْمَدِّ؟
 وَلِمَ كَانَ (أَيَا)، و (هَيَا) لِلْبَعِيدِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لَهُ مَعَ
 تَمَكِينِ حَرْفِ الْمَدِّ فِيهَا بِالْيَاءِ وَالْأَلِفِ؟

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ٢٢٩ » هذا باب الحروف التي ينبه بها المدعو «.

(١) صدر بيت من المتقارب، عجزه:

يعدو على المَرءِ مَا يَأْتَمُرُ

وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٥٣، وانظر المحكم ٥/ ١٨٥، وأما لي ابن الشجري ٢/ ٣٠٢. وهو
 للنمر بن تولب في ذيل ديوانه ١٤٤، وانظر تهذيب اللغة ١٥/ ٢١١. وهو لربيعة بن جشم في مجاز
 القرآن ٢/ ١٠٠، والمعاني الكبير لابن قتيبة ٣/ ١٢٥٩. وهو لربيعة بن جعشم في الخزانة ١/ ٣٧٤،
 وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٦٣٥. وهو بلا نسبة في المقضب ٤/ ٢٣٤، وغريب القرآن
 لابن قتيبة ٣٣٠، والهمع ٣/ ٢٣٥.

وَلِمَ كَانَتْ (أَيُّ) لِلْوَسْطِ بَيْنَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لَهُ مِنْ غَيْرِ تَمْكِينِ حَرْفِ الْمَدِّ فِيهَا؛ إِذْ هُوَ عَلَى يَأٍ سَاكِنَةٍ، وَالْمَدُّ لَا يُمَكِّنُ إِلَّا بِحَرْفِ الْمَدِّ الَّذِي مَا قَبْلَهُ؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ تُسْتَعْمَلَ الَّتِي لِلْمَدِّ فِي مَوْضِعِ الْأَلِفِ، وَلِمَ يَجُزُّ أَنْ تُسْتَعْمَلَ^(١) الْأَلِفُ فِي مَوْضِعِ الَّتِي^(٢) لِلْمَدِّ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا مَدَّ فِي الْهَمْزَةِ؛ إِذْ لَمْ يَكُنْ حَرْفَ مَدٍّ، وَإِنَّمَا تَنْزَلُ الْقَرِيبُ مَنْزِلَةَ الْغَافِلِ، أَوْ مَنْزِلَةَ الْمُؤَكِّدِ عِنْدَهُ الْأَمْرُ، فَيَجُوزُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ أَنْ يُنَادَى بِحَرْفِ الْمَدِّ؟

وَلِمَ جَازَ حَذْفُ (يَا) مِنَ النَّدَاءِ فِي الْعَلَمِ، وَلِمَ يَجُزُّ فِي النَّكِيرَةِ، وَلَا الْمُبْهَمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الَّذِي كَانَ نَكِيرَةً فَتَعَرَّفَ بِالنَّدَاءِ قَدْ حُذِفَ مِنْهُ: (يَا أَيُّهَا)، وَكَذَلِكَ الْمُبْهَمِ، فَلَمْ يُجْمَعْ عَلَيْهِ حَذْفَانِ^(٣): حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ، وَحَذْفُ الْمَعْرِفِ الَّذِي يَصِيرُ حَرْفُ النَّدَاءِ عَوَضًا عَنْهُ؟

فَلِمَ جَازَ: (زَيْدُ أَقْبَلِ)، وَلِمَ يَجُزُّ: (رَجُلٌ أَقْبَلِ)، وَلَا: (هَذَا تَعَالَ) عَلَى حَذْفِ حَرْفِ النَّدَاءِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا افْعَلْ) عَلَى حَذْفِ حَرْفِ النَّدَاءِ؟ وَلِمَ جَازَ وَلِمَ يَجُزُّ فِي الْمُبْهَمِ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْعَجَّاجِ:

جَارِي لَا تُسْتَنْكِيرِي عَذِيرِي

وَلِمَ جَازَ فِي الضَّرُورَةِ حَذْفُ (يَا) مِنَ النَّكِيرَةِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: (اِفْتَدِ مَخْنُوقٌ)^(٤)، وَ (أَصْبَحَ لَيْلٌ)^(٥)،

(١) بعده في الأصل ود: (الْأَلِفُ فِي مَوْضِعِ الْأَلِفِ، وَلِمَ يَجُزُّ أَنْ تُسْتَعْمَلَ)، وهو تكرار.

(٢) قوله: (في موضع التي) مكرر في الأصل ود.

(٣) في الأصل: (حرفان).

(٤) هو مثل. انظره في المستقصى ١/ ٢٦٥، ومجمع الأمثال ٢/ ٧٨.

(٥) انظر قصة المثل في جمهرة الأمثال ١/ ١٩٣، والمستقصى ١/ ٢٠٠.

و (أَطْرِقْ كَرَا) ^(١) [و ٢٠٠] ؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ فِي الْكَلَامِ لِلإِيذَانِ بِقُوَّةِ تَعْرِيفِ النَّدَاءِ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي الْمُسْتَعَاثِ بِهِ حَذْفُ (يَا)، كَمَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمُنَادَى؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ هُوَ أَحَقُّ بِمَدِّ الصَّوْتِ مَعَ أَنَّهُ فَرْعٌ عَلَى أَصْلِ النَّدَاءِ؟ وَهَلْ يَجْرِي التَّعَجُّبُ ذَلِكَ الْمَجْرَى فِي: (يَا لِلنَّاسِ)، و (يَا لَلْمَاءِ)؟ وَهَلِ الْمُسْتَعَاثُ بِهِ بِمَنْزِلَةِ الْغَافِلِ عَنِ الْإِبْدَةِ ^(٢) النَّازِلَةِ، أَوِ الْمُتَرَاخِي عَنْهَا؟ وَلِمَ لَزِمَتِ النُّدْبَةُ (يَا) و (وَا) دُونَ غَيْرِهِمَا مِنْ أَدَوَاتِ النَّدَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (يَا) أُمُّ حُرُوفِ النَّدَاءِ، فَهِيَ لَازِمَةٌ فِي كُلِّ وُجُوهِهِ، وَأَمَّا (وَا) فَلِأَنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِالنُّدْبَةِ؛ لِتَدُلَّ عَلَيْهَا خَاصَّةً، مَعَ أَنَّ النُّدْبَةَ مَوْضِعٌ مَدِّ الصَّوْتِ الْمُنْدُوبِ فِي أَبْعَدِ الْبُعْدِ بِهَلَاكِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ أَنَّ النُّدْبَةَ مِمَّا يَتَرْتَمُونَ فِيهَا، فَيَلْزَمُهَا ^(٣) الْمَدُّ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

بَابُ الْجَارِي عَلَى طَرِيقَةِ النَّدَاءِ

مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مُنَادَى ^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْجَارِي عَلَى طَرِيقَةِ النَّدَاءِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مُنَادَى مِمَّا لَا يَجُوزُ.

(١) هذا يضرب مثلاً للرجل الحقيير إذا تكلم في الموضع الجليل لا يتكلم فيه أمثاله، وأصله بيتان من الرجز، هما:

أَطْرَقَ كَرَا أَطْرَقَ كَرَا

إِنَّ النِّعَمَ فِي الْقَرْيِ

انظر المثل في جمهرة الأمثال ١/ ١٩٤، والمستقصى ١/ ٤٥، ٢٢١.

(٢) «الآبدية: الداهية، وجاء بآبدية، أي بكلمة أو خصلة وحشية منكرة، واشتقاقه من الأوابد، وهي الوحش» شرح مقامات الحريري للشريشي ٣/ ٤٠١.

(٣) قوله: (فيلزمها) ساقط من د.

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ٢٣١: «هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفًا له».

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْجَارِي عَلَى طَرِيقَةِ النَّدَاءِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
 وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ (يَا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنِدَاءٍ، وَإِنَّمَا هُوَ
 عَلَى مَعْنَى الْاِخْتِصَاصِ، كَاِخْتِصَاصِ الْمُنَادَى بِمَعْنَى النَّدَاءِ؟
 وَمَا نَظِيرُهُ مِنَ التَّسْوِيَةِ الَّتِي تَجْرِي عَلَى طَرِيقَةِ الاسْتِفْهَامِ فِي: (مَا أَذْرِي
 أَفَعَلَ أَمْ لَمْ يَفْعَلْ)؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ: (أَمَّا أَنَا فَأَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، وَ (نَحْنُ نَفْعَلُ كَذَا
 وَكَذَا أَيُّهَا الْقَوْمُ)؟ وَهَلْ (الرَّجُلُ) وَ (الْقَوْمُ) فِي هَذَا عَلَى مَعْنَى الْمُخَاطَبِ أَمْ عَلَى
 مَعْنَى الْمُتَكَلِّمِ؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى الْمُتَكَلِّمِ الَّذِي يَخْتَصُّ نَفْسَهُ
 بِذَلِكَ الْأَمْرِ؟ وَمَا دَلِيلُهُ مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعِصَابَةُ)^(١)؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ: (عَلَى الْمَضَارِبِ الْوَضِيعَةِ أَيُّهَا الْبَائِعُ)^(٢)؟ وَهَلْ الْبَائِعُ فِي
 هَذَا هُوَ نَفْسُ الْمُتَكَلِّمِ؟ وَلِمَ جَازَ هَذَا الْاِخْتِصَاصُ مَعَ دَلَالَةِ: (إِنَّا)، وَ (نَحْنُ)
 عَلَيْهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْبَيَانِ أَنَّهُ يُلْزَمُهُ بِأَنَّهُ بَائِعٌ، وَقَدْ يَجِيءُ عَلَى
 التَّأَكِيدِ تَوَاطُؤُهُ لِهَذَا الْبَيَانِ فِي قَوْلِكَ: (أَنَا أَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)؟
 وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ لِلَّذِي هُوَ مُقْبَلٌ عَلَيْهِمْ: (كَانَ الْأَمْرُ كَذَا يَا أَبَا فَلَانٍ)؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى طَرِيقَةِ النَّدَاءِ فِي: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعِصَابَةُ)
 [ظ ٢٠٠]، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى حَرْفِ النَّدَاءِ فِي: (يَا أَيُّهَا الْعِصَابَةُ)؟
 وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَوْفِ مَعْنَى النَّدَاءِ؛ إِذْ هُوَ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ وَطَلَبِ
 الْإِجَابَةِ، وَإِنَّمَا هَذَا الْبَابُ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ فَقَطُّ؟

* * *

(١) انظر القول في سيبويه ٢/ ٢٣٢، والمقتضب ٣/ ٢٩٨، والأصول ١/ ٣٦٧، ٣٧٠، والمخصص ١/ ٣١٤.

(٢) انظر القول في سيبويه ٢/ ٢٣٢، والمقتضب ٣/ ٢٩٩، والمقاصد الشافية ٥/ ٤٦٨.

وُجُوهِهِ مِنْ أَصْلِهِ وَفَرَعِهِ، فَأَصْلُهُ النَّدَاءُ الْمُجَرَّدُ، وَفَرَعُهُ نِدَاءُ الْمُسْتَعَاثِ بِهِ وَنِدَاءُ الْمُنْدُوبِ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا مِنَ الْمُسْتَعَاثِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَحَقُّ بِمَدِّ الصَّوْتِ؛ لِلْاجْتِهَادِ فِي الِاسْتِغَاثَةِ مَعَ أَنَّهُ يَطْلُبُ الْإِجَابَةَ وَكُشِفَ الْبَلِيَّةَ، فَهُوَ مَوْضِعُ تَحْقِيقٍ وَتَوْكِيدٍ، وَكَذَلِكَ التَّعَجُّبُ يُلْزِمُهُ (يَا)؛ لِأَنَّهُ قَدْ دَخَلَهُ مَعَ النَّدَاءِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ، فَلَمْ يَصْلُحْ فِيهِ الْحَذْفُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا زَادَ الْمَعْنَى اقْتَضَى زِيَادَةَ اللَّفْظِ أَوْ تَمَامَهُ.

وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ (يَا)، أَوْ (وَآ) مِنَ النَّدْبَةِ؛ لِأَنَّهَا مَوْضِعُ اجْتِهَادٍ فِي مَدِّ الصَّوْتِ لِلْبَيَانِ عَنْ عَظِيمِ مَا نَزَلَ مِنَ الْمُصِيبَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ^(١) النَّدْبَةَ مَوْضِعُ تَرْتُّمٍ، عَلَى طَرِيقِ التَّحْزِينِ، فَلَا يَصْلُحُ فِيهَا الْحَذْفُ.

الْجَوَابُ عَنْ بَابِ الْجَارِيِّ عَلَى طَرِيقِ النَّدَاءِ مَنْ غَيْرُ أَنْ يَكُونَ مُنَادَى

الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ إِجْرَاؤُهُ عَلَى طَرِيقِ النَّدَاءِ فِي (أَيُّهَا)، وَنَصْبُ الْمُضَافِ، وَلَا يَجُوزُ إِدْخَالُ حَرْفِ النَّدَاءِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُنَادَى، وَإِنَّمَا هُوَ مُشَبَّهٌ لِلْمُنَادَى فِي الْاِخْتِصَاصِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ دَلَالَةَ التَّضَمُّنِ مِنْ غَيْرِ إِفْصَاحٍ بِذِكْرِ الْاِخْتِصَاصِ، فَوَجَبَ لَهُ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْاِخْتِصَاصِ، وَلَمْ يَجِبْ لَهُ حَرْفُ^(٢) النَّدَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُنَادَى.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ إِجْرَاءُ الْكَلَامِ عَلَى طَرِيقِ الِاسْتِفْهَامِ مِنْ غَيْرِ اسْتِفْهَامٍ لِلتَّسْوِيَةِ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا الِاسْتِفْهَامُ، كَقَوْلِكَ: (قَدْ عَلِمْتُ أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمَرُو؟)، وَ (مَا أَذْرِي أَفَعَلَ أَمْ لَمْ يَفْعَلْ؟)، إِلَّا أَنَّ هَذَا أَتَى بِصِيغَةِ الِاسْتِفْهَامِ عَلَى التَّمَامِ. وَالْمُخْتَصَّ أَتَى بِطَرِيقَةِ النَّدَاءِ مِنْ غَيْرِ تَمَامٍ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الطَّرِيقَةِ مِنْ غَيْرِ حَرْفِ النَّدَاءِ، وَلَيْسَ [٢٠١] كَذَلِكَ الِاسْتِفْهَامُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (حَذَف).

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (إِنْ).

وَتَقُولُ: (أَمَّا أَنَا فَأَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، فـ (أَيُّهَا الرَّجُلُ) هُوَ الْمُتَكَلِّمُ، لَا الْمُخَاطَبُ، عَلَى جِهَةِ اخْتِصَاصِهِ بِالْفِعْلِ الَّذِي ذَكَرَ لَهُ تَخْفِيفًا لِذَلِكَ وَتَوْكِيدًا، وَدَلِيلُهُ: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّتُهَا الْعِصَابَةُ) ^(١) [و ٢٠٢].

الجزء الخامس والعشرون من شرح كتاب سيبويه، إملأه أبي الحسن علي بن عيسى النحوي رحمه الله عليه [ظ ٢٠٢]
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّرْ ^(٢)

وَتَقُولُ: (نَحْنُ نَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا أَيُّهَا الْقَوْمُ)، و (عَلَى الْمَضَارِبِ الْوَضِيعَةِ أَيُّهَا الْبَائِعُ)، فَالْبَائِعُ هُوَ الْمُتَكَلِّمُ، وَإِنَّمَا جَارَ ذَلِكَ مَعَ قَوْلِهِ: (إِنَّا) عَلَى طَرِيقِ التَّوَكِيدِ؛ لِثَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ يَدْخُلُ مَعَهُ فِي خَبَرِهِ غَيْرُهُ مِمَّنْ يَتَّبَعُهُ وَيُؤَافِقُهُ عَلَى رَأْيِهِ، فَحَقَّقَ الْاِخْتِصَاصُ بِهَذَا الْأَمْرِ.

وَنَظِيرُهُ قَوْلُكَ لِمَنْ ^(٣) هُوَ مُقْبِلٌ عَلَيْكَ قَرِيبٌ مِنْكَ مُنِصِتٌ لَكَ: (يَا أَبَا فَلَانِ)، فَهَذَا تَحْقِيقٌ لِتَوَجُّيهِ الْخِطَابِ إِلَيْهِ؛ لِثَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْخِطَابِ غَيْرُهُ مِمَّنْ حَضَرَ، أَوْ قَدْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يُوجَّهَ الْكَلَامُ إِلَيْهِ، فَيَجُوزُ: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّتُهَا الْعِصَابَةُ)، وَلَا يَجُوزُ: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا [يَا] ^(٤) أَيُّتُهَا الْعِصَابَةُ)؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمُنَادَاةٍ، وَإِنَّمَا هِيَ مُخْتَصَّةٌ بِالْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَ مِنْ طَلَبِ الْمَغْفِرَةِ لَهُ.



(١) بعده في الأصل: (يتلوه إن شاء الله تعالى): وتقول: نحن نفعل كذا وكذا أَيُّهَا الْقَوْمُ. الحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين وسلم تسليمًا كثيرًا، وحسبنا الله ونعم الوكيل).

(٢) الكلام من قوله: (الجزء الخامس والعشرون) ليس في د.

(٣) في الأصل ود: (أين).

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق، وهو من السؤال.

بَابُ الاختِصَاصِ

الَّذِي يَجُوزُ عَلَى طَرِيقَةِ النَّدَاءِ فِي النَّصْبِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الاختِصَاصِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى طَرِيقَةِ النَّدَاءِ فِي النَّصْبِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الاختِصَاصِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى طَرِيقَةِ النَّدَاءِ فِي النَّصْبِ؟
وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، كَمَا امْتَنَعَ مِنَ الْمُنَادَى؛ إِذْ هُوَ عَلَى طَرِيقَةِ النَّدَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الاختِصَاصَ لَيْسَ فِيهِ مَا يُعَرَّفُ الْأِسْمُ مِنْ أَجْلِ امْتِنَاعِ حَرْفِ النَّدَاءِ مِنْهُ، كَمَا بَيَّنَّا قَبْلُ؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ: (إِنَّا مَعَشَرُ الْعَرَبِ نَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا)؟ وَلِمَ انْتَصَبَ (مَعَشَرُ الْعَرَبِ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى (أَعْنِي) وَ(أَخْتَصُّ)، كَمَا يَنْتَصِبُ الْمُضَافُ فِي النَّدَاءِ عَلَى تَقْدِيرِ (أَعْنِي)، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرِ الْعَامِلُ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ الْعَامِلُ فِي الاختِصَاصِ، كَمَا جَازَ أَنْ يَدْخُلَهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْعَامِلِ الَّذِي يُخْرِجُهُ عَنِ طَرِيقَةِ النَّدَاءِ، وَلَا يَسْتَعْنِي عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ لِلْحَاجَةِ إِلَى تَعْرِيفِ الْأِسْمِ؟

وَهَلْ إِظْهَارُ الْعَامِلِ يُخْرِجُهُ إِلَى الْخَبَرِ، كَمَا أَنَّه لَوْ ظَهَرَ الْعَامِلُ فِي النَّدَاءِ لَأَخْرَجَهُ عَنْ حَدِّ النَّدَاءِ إِلَى الْخَبَرِ فِي قَوْلِكَ: (عَبْدَ اللَّهِ) لَوْ قُلْتَ: (أَعْنِي عَبْدَ اللَّهِ) لَبْطَلَ النَّدَاءُ، فَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ: (إِنَّا أَعْنِي مَعَشَرُ الْعَرَبِ) لَخَرَجَ عَنْ حَدِّ الاختِصَاصِ الَّذِي عَلَى طَرِيقَةِ النَّدَاءِ إِلَى الْخَبَرِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ

يُظْهِرَ الْعَامِلُ فِي الْاِخْتِصَاصِ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ فِي النَّدَاءِ؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُهُ [٢٠٣] عَنْ حَدِّهِ، وَلَا يُخْرِجُهُ لِحَاقِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَلَا امْتِنَاعِ حَرْفِ النَّدَاءِ؛ لِأَنَّ مَا بَقِيَ فِيهِ مِنْ خَاصِيَّةِ النَّدَاءِ دَلِيلٌ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى طَرِيقَةِ النَّدَاءِ، وَلَوْ ظَهَرَ الْعَامِلُ لَمْ يَبْقَ مَا يَدُلُّ عَلَى تِلْكَ الطَّرِيقَةِ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ عَمْرِو بْنِ الْأَهْتَمِ^(١):

إِنَّا بَنِي مَنْقَرٍ قَوْمٌ ذَوُو حَسَبٍ فِينَا سَرَاةُ بَنِي سَعْدٍ وَنَادِيهَا
وَمِنْ أَيْنَ دَخَلَهُ مَعْنَى الْاِفْتِخَارِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْاِخْتِصَاصَ بِالذِّكْرِ الَّذِي^(٢)
قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ إِنَّمَا هُوَ لِتَحْقِيرٍ أَوْ تَعْظِيمٍ، فَلَمَّا قَالَ: (إِنَّا) دَلَّ
عَلَى الْمُتَكَلِّمِ، فَصَارَ ذِكْرُهُ (بَنِي مَنْقَرٍ) لِلتَّعْظِيمِ فِي مَفْهُومِ الْكَلَامِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

أَلَمْ تَرَ أَنَا بَنِي دَارِمٍ زُرَّارَةٌ مِنَّا أَبُو مَعْبَدٍ
فَهَذَا عَلَى الْاِفْتِخَارِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ رُؤَبَةَ:

بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ

وَمَا وَجْهَ قَوْلِهِمْ: (نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِضَيْفٍ)^(٣)؟ وَلِمَ جَازَ دُخُولُ
الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي (الْعَرَبِ)، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ الْمُنَادَى عَلَى طَرِيقَتِهِ؟
وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا امْتَنَعَ حَرْفُ النَّدَاءِ الَّذِي يُعَرِّفُهُ لَحِقَتْ الْأَلْفُ
وَاللَّامُ لِلتَّعْرِيفِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ الْاِفْتِخَارُ عَلَى طَرِيقَةِ الْاِخْتِصَاصِ بِمَا
هُوَ نَكِيرَةٌ؟

(١) هو عمرو بن سنان بن سَمَيِّ بن سنان بن خالد بن منقر، من بني تميم. وَسَمَّى أَبُوهُ سنان الْأَهْتَمَ؛ لِأَنَّ
قيس بن عاصم المنقرِيَّ ضربه بقوس فهتم فمه. انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٦١٧/٢.

(٢) في الأصل ود: (لما)، وكذا يقتضي السياق.

(٣) انظر القول في سبويه ٢٣٤/٢، والتعليقة للفارسي ٣٧٥/١.

وَلَمْ وَجَبَ فِيهِ النَّصْبُ، وَلَمْ يَجْزِ الرَّفْعُ، كَمَا يَجُوزُ فِي صِفَةِ الْمُنَادَى
 الْمَضْمُونِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الصِّفَةَ تَبِعَتِ الْمَوْصُوفَ عَلَى شَبِّهِ الْمَرْفُوعِ، وَلَيْسَ
 كَذَلِكَ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ مِنْ غَيْرِ إِتْبَاعٍ، وَلَا وَقُوعِ مَوْقِعِ الْمُنَادَى فِي
 الْخِطَابِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ لِلْإِسْمِ فِي النَّدَاءِ أَنْ يُبْنَى إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً مُفْرَدًا
 مُخَاطَبًا، فَإِذَا بَطَلَ الْخِطَابُ بَطَلَ الْبِنَاءُ؛ لِخُرُوجِهِ عَنْ شَبِّهِ الْمَكْنِيِّ؟

وَلَمْ لَوْ قَالَ شَاعِرٌ: (يَا الْعَرَبُ) لَصَمَّ الْإِسْمَ، كَمَا قَالَ فِي الضَّرُورَةِ:

فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَا

إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا

وَإِذَا قَالَ: (نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِضَيْفٍ) لَمْ يَجْزِ إِلَّا النَّصْبُ، وَكَذَلِكَ
 لَوْ قَالَ: (نَحْنُ الْغُلَامَيْنِ أَشْجَعُ النَّاسِ) عَلَى الْإِخْتِصَاصِ وَالِافْتِخَارِ لَمْ يَجْزِ
 إِلَّا النَّصْبُ؟

وَلَمْ جَازَ دُخُولُ (أَيِّ) وَخِذْهَا مِنْ عِلَامَاتِ النَّدَاءِ، وَلَمْ يَجْزِ دُخُولُ غَيْرِهَا مِنْ
 حُرُوفِ النَّدَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (أَيًّا) وَصَلَتْ إِلَى ذِكْرِ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي
 النَّدَاءِ، يَصْلُحُ أَنْ تُذْكَرَ، وَيَصْلُحُ أَنْ تُشْرَكَ فِي النَّدَاءِ، فَيَقَالُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)،
 وَ (يَا رَجُلًا)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ حُرُوفُ النَّدَاءِ؛ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ لِیُجِيبَ الْمُنَادَى
 الْمُخَاطَبَ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْإِخْتِصَاصِ؛ لِأَنَّهُ لِلْمُتَكَلِّمِ، لَا لِلْمُخَاطَبِ؟

وَلَمْ جَازَ: (إِنِّي أَيُّهَا الرَّجُلُ أَفْعَلُ كَذَا)، وَلَمْ يَجِبَ [ظ ٢٠٣] مِثْلُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ:
 (نَحْنُ أَيُّهَا الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِضَيْفٍ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (أَيًّا) فِي النَّدَاءِ يَصْلُحُ
 أَنْ يُذْكَرَ وَأَنْ يُشْرَكَ، فَجَرَتْ [في] ^(١) الْإِخْتِصَاصِ عَلَى تِلْكَ الطَّرِيقَةِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ لَيْدٍ:

نَحْنُ بَنُو أُمِّ الْبَنِينَ الْأَرْبَعَةِ

فَلِمَ رَفَعَ (بَنُو)؟ وَهَلَّا نَصَبَ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَفْخَرٌ؛ إِذْ هُوَ كَثِيرٌ فِي النَّاسِ أَنْ يَكُونُوا بَنِي أُمِّ الْبَنِينَ، فَلَا مَعْنَى لِلْاِفْتِخَارِ بِهَذَا، فَجَاءَ عَلَى طَرِيقِ الْخَبَرِ، لَا عَلَى طَرِيقِ الْاِفْتِخَارِ؟

وَمَا وَجْهُ قَوْلِهِمْ: (إِنَّا مَعَشَرَ الصَّعَالِيكِ لَا قُوَّةَ بِنَا عَلَى الْمُرُوءَةِ) ^(١)؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى تَصْغِيرِ أَمْرِهِمْ؛ إِذْ يَجْرِي النَّقِيضُ فِي التَّصْغِيرِ وَالتَّعْظِيمِ مَجْرَى وَاحِدًا؟ وَهَلْ يَجُوزُ عَلَى ذَلِكَ: (إِنَّا الْمَسَاكِينَ مَرْحُومُونَ)، وَ (إِنَّا الضُّعَفَاءُ مُعَرَّرُونَ لِلْمَكَارِهِ)؟

وَمَا وَجْهُ قَوْلِهِمْ: (بِكَ اللَّهُ نَرْجُو الْفَضْلَ) ^(٢)، وَ (سُبْحَانَكَ اللَّهُ الْعَظِيمَ) ^(٣)؟ وَهَلْ هَذَا عَلَى اخْتِصَاصِ النَّدَاءِ؟

وَهَلْ أَسْقَطُوا حَرْفَ النَّدَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَوْفِ شُرُوطَهُ فِي الْمَعْنَى، فَلَمْ يَسْتَوْفِ شُرُوطَهُ فِي اللَّفْظِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (إِنِّي هَذَا أَفْعَلُ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ الْاِفْتِخَارُ عَلَى طَرِيقِ الْاِخْتِصَاصِ، لَمَّا قَدْ ذُكِرَ بِمُبْهَمٍ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الْمُخْتَصِّ عُذْرٌ فِي الْاِفْتِخَارِ بِهِ، فَإِذَا أُبْهَمَ بَطَلَ هَذَا الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى يُفْخَرُ بِمِثْلِهِ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ الْاِخْتِصَاصُ بِالنَّكِرَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ نُدْبَةِ النَّكِرَةِ عَلَى الْعِلَّةِ الَّتِي بَيَّنَّا؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ: (إِنَّا قَوْمًا كِرَامًا نَرَى الْجُودَ لَازِمًا) عَلَى الْاِخْتِصَاصِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ تَوَجُّهَ الْاِفْتِخَارِ إِلَى الْمَفْخَرِ بِهِ بَعَيْنُهُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ شَائِعًا يَحْتَمِلُهُ وَغَيْرُهُ؟ وَهَلْ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ: (إِنَّا قَوْمًا نَرَى الْجُودَ وَاجِبًا)؟ وَمِنْ أَيْنَ لَزِمَ هَذَا، وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ: (قَوْمًا) مَا يُفْتَخَرُ بِهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: (قَوْمًا

(١) انظر القول في سبويه ٢/ ٢٣٥، والمفصل ٧٠، والبدیع لابن الجزري ١/ ٤١٢.

(٢) انظر القول في سبويه ٢/ ٢٣٥، والمحکم ٤/ ٣٥٥، وشرح التسهيل لابن مالک ٣/ ٤٣٤، والارتشاف ٥/ ٢٢٤٨.

(٣) انظر القول في سبويه ٢/ ٢٣٥، والمحکم ٤/ ٣٥٥، والارتشاف ٥/ ٢٢٤٨.

كِرَامًا)؟ وهل ذلك لَأَنَّهُ مَذْلُولٌ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (نَرَى الْجُودَ فَضْلًا وَاجِبًا)، فَكَانَ يَلْزَمُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، فَلَا يَحْسُنُ ذَلِكَ حَتَّى يَقَعَ الْإِفْصَاحُ بِالشَّيْءِ بِعَيْنِهِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْاِفْتِخَارِ؟

وَلَمْ كَثُرْ فِي هَذَا الْبَابِ: (بَنُو فُلَانٍ)، و (مَعْشَرٌ) مُضَافَةً، و (أَهْلُ الْبَيْتِ)، و (أَلْ فُلَانٍ)؟ وهل ذلك لَأَنَّ جَمِيعَهُ يَشْرَفُ إِلَى مَا يُتَشَرَّفُ بِهِ وَيُعَظَّمُ؛ لَأَنَّ الْأَبَّ الْأَكْبَرَ مُعَظَّمٌ، وَمَعْشَرُ الْمُسْلِمِينَ مُعَظَّمُونَ، وَأَهْلُ بَيْتِ الرَّسُولِ، وَآلُ النَّبِيِّ عَلَى هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ فِي التَّعْظِيمِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (إِنَّهُمْ فَعَلُوا أَيْتُهَا الْعِصَابَةُ)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْغَائِبِ أَصْلًا؟ وهل ذلك لَأَنَّهُ إِنَّمَا يَجُوزُ فِي الْحَاضِرِ الْمُتَكَلِّمِ؛ لَأَنَّهُ عَلَى طَرِيقَةِ الْحَاضِرِ الْمُنَادِي، فَأَمَّا الْغَائِبُ فَخَارِجٌ عَنِ طَرِيقَةِ [٢٠٤] الْمُنَادِي؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الصَّلْتَانِ الْعَبْدِيِّ^(١):

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلَهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كُلِّبٍ تَوَاضَعُ

فَلَمْ لَا يَكُونُ عَلَى اخْتِصَاصِ النَّدَاءِ؟ وهل يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ أَمْرَانِ: أَنَّهُ نَكْرَةٌ، وَأَنَّ مَعَهُ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ النَّدَاءِ، وَكِلَاهُمَا لَا يَجُوزُ فِي الْمُخْتَصِّ عَلَى طَرِيقَةِ النَّدَاءِ؟ وَلَمْ حَمَلُهُ الْخَلِيلُ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُنَادِي، وَلَكِنْ عَلَى حَذْفِ الْمُنَادِي، كَأَنَّهُ قَالَ: يَا قَائِلَ الشَّعْرِ شَاعِرًا؟ وهل ذلك لَأَنَّ الْاِفْتِخَارَ لَا يَصِحُّ إِلَّا عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ، كَأَنَّهُ لَمَّا نَادَى قَالَ: (حَسْبُكَ بِهِ شَاعِرًا)، فَصَارَ مُفَسِّرًا بِمَنْزِلَةِ هَذَا الْقَوْلِ لَوْ أُفْصِحَ بِهِ فَقِيلَ: (حَسْبُكَ بِهِ شَاعِرًا)؟ وَمَا نَظِيرُهُ فِي الْحَذْفِ مِنْ قَوْلِهِمْ: (تَاللَّهِ رَجُلًا)^(٢) عَلَى مَعْنَى: (تَاللَّهِ لَا أَرَى رَجُلًا كَرَجُلٍ أَرَاهُ

(١) الصلطان العبدى هو قثم بن خبيثة، أحد بني محارب بن عمرو بن وديعة، من عبد القيس، شاعر مشهور وهو الذي فضل جريرا على الفرزدق. انظر ترجمته في سمط اللائى ١ / ٥٣١، والإكمال ٥٦ / ٧، والأعلام ١٩٠ / ٥.

(٢) انظر هذا القول في سيبويه ١٧٤ / ٢، ٢٣٧، ٢٩٣، والأصول ١ / ٤٠٥، وشرح السيرافى ٢ / ٤٩٨، ٤٩٩، ٣ / ٣١، والتعليقة للفارسي ١ / ٣١٧.

اليَوْمَ)؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (يَا لَكَ فَارِسًا)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ شُرَيْحِ بْنِ الْأَخْوَصِ الْكَلْبِيِّ^(١):

تَمَنَّا نِي لِيَلْقَانِي لَقِيطٌ أَعَامَ لَكَ بَنَ صَعْصَعَةَ بَنِ سَعْدٍ
فَمِنْ أَيْنَ دَخَلَهُ مَعْنَى التَّعَجُّبِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ نَبَّهَ بِالنِّدَاءِ عَلَى مَعْنَى
يُتَعَجَّبُ مِنْ مِثْلِهِ بَعْدَ قَوْلِهِ:

تَمَنَّا نِي لِيَلْقَانِي لَقِيطٌ
كَأَنَّهُ قَالَ: يَا عَجَبًا لَهُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَيَّامَ جُمْلٍ خَلِيلًا لَوْ يَخَافُ لَهَا صُرْمًا لَخُولِطَ مِنْهُ الْعَقْلُ وَالْجَسَدُ
وَعَلَامَ نَصَبَ (خَلِيلًا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى اخْتِصَاصِ النَّدَاءِ أَمْ عَلَى: (حَسْبُكَ
بِهَا خَلِيلًا)، ثُمَّ قَالَ:

..... لَوْ يَخَافُ لَهَا صُرْمًا

أَيُّ: لَوْ يَخَافُ هَذَا الْإِنْسَانُ لَهَا صُرْمًا لَخُولِطَ مِنْهُ الْعَقْلُ وَالْجَسَدُ؟
وَلَمْ لَا^(٢) يَكُونُ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (خَلِيلًا) نَكْرَةٌ،
كَأَنَّهُ قَالَ: (أَيَّامَ جُمْلٍ خَلِيلًا لَوْ يَخَافُ خَلِيلُهَا لَهَا صُرْمًا لَخُولِطَ مِنْهُ
الْعَقْلُ وَالْجَسَدُ)؟ وَمَا خَبِرُ (جُمْلٍ)؟ وَهَلْ هُوَ مَذْلُولٌ عَلَيْهِ؛ إِذْ فِيهِ مَعْنَى:
(حَسْبُكَ بِهَا خَلِيلًا)؟

(١) فِي سَبِيحِهِ ٢/ ٢٣٧: «الْأَخْوَصُ بْنُ شُرَيْحِ الْكَلْبِيِّ»، وَذَكَرَ أ. هَارُونَ أَنَّ فِي نَسْخَةٍ مِنْ نَسْخِ
الْكِتَابِ: (الْأَخْوَصُ بْنُ شُرَيْحٍ) بِالْحَاءِ، وَالصُّوَابُ فِي اسْمِهِ مَا ذَكَرَهُ الرَّمَانِي، وَقَدْ جَاءَ اسْمُهُ فِي
مَصَادِرِ الْبَيْتِ كَمَا ذَكَرَ، وَهُوَ: شُرَيْحُ بْنُ الْأَخْوَصِ الْكَلْبِيُّ، أَبُو يَزِيدَ، مِنْ بَنِي سَعْدٍ، هُوَ شَاعِرٌ مِنْ شُعْرَاءِ
الْجَاهِلِيَّةِ وَأَمِيرٌ مِنْ أَمْرَائِهَا وَسَيِّدٌ مِنْ سَادَاتِهَا وَكَانَ أَبُوهُ الْأَخْوَصُ رَئِيسَ بَنِي عَامِرٍ يَوْمَ رَحْرَحَانَ
الثَّانِي. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي شَرْحِ الْحِمَاسَةِ لِلتَّبْرِيزِيِّ ٢/ ٣٢٩.
(٢) فِي د: (وَلَمْ)، وَقَوْلُهُ: (لَا) سَاقِطٌ. وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

الجَوَابُ عَنْ بَابِ حُرُوفِ النِّدَاءِ

الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ إِجْرَاءُ الْحُرُوفِ الَّتِي يُنَادَى بِهَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ: حَرْفٌ لِلْبَعِيدِ، وَحَرْفٌ لِلْقَرِيبِ، وَحَرْفٌ لِلْوَسْطِ بَيْنَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ، وَحَرْفٌ لِلْجَمِيعِ؛ لِيَكُونَ أَمُّ حُرُوفِ النِّدَاءِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ الْحَرْفُ الَّذِي هُوَ لِلْقَرِيبِ فِي مَوْضِعِ الْبَعِيدِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللِّينِ.

وَحُرُوفُ النِّدَاءِ خَمْسَةٌ: (أَيَا)، و (هَيَا)، و (أَيُّ)، وَالْأَلِفُ، و (يَا).

فَ (أَيَا)، و (هَيَا) لِلْبَعِيدِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ مُكِّنَ حَرْفٌ^(١) الْمَدِّ فِيهِ بِالْأَلِفِ وَالْيَاءِ، وَهُمَا حَرْفَا الْمَدِّ، وَإِنَّمَا (هَيَا) عَلَى بَدَلِ الْهَاءِ مِنَ الْهَمْزَةِ؛ لِلْمُنَاسَبَةِ الَّتِي بَيْنَهُمَا بِمَخْرَجِ الْحَرْفِ.

فَأَمَّا (أَيُّ) فَلِلْوَسْطِ بَيْنَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ؛ لِأَنَّ فِيهِ حَرْفَ مَدٍّ لَمْ يُمَكِّنْ تَمَكِينَ (أَيَا)؛ إِذْ لَيْسَ مَا قَبْلَهُ مِنْهُ، وَهُوَ حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَهِيَ الْيَاءُ. وَأَمَّا الْحَرْفُ^(٢) الَّذِي لِلْقَرِيبِ فَالْأَلِفُ، كَقَوْلِكَ: (أَزِيدُ أَقْبِلُ)^(٣)، كَمَا قَالَ ذُو الرِّمَّةِ:

ههه أَدَارًا بِحُزْوِي هَجَّتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الْهُوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَفَّرُ^(٤)

فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مِنْهَا قَرِيبٌ، وَإِنَّمَا وَقَفَ عَلَيْهَا فَقَالَ هَذَا الْقَوْلُ.

وَأَمَّا (يَا) فَهِيَ لِلْجَمِيعِ؛ لِأَنَّ فِيهَا حَرْفِي الْمَدِّ عَلَى أَتَمِّ حَالٍ، مَعَ إِجْازِ لَفْظِهِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِأَنْ يَكُونَ أَمًّا؛ لِتَمَكُّنِهِ مَعَ خَفَّتِهِ.

وَيَجُوزُ أَنْ تُسْتَعْمَلَ الْأَحْرُفُ الَّتِي لِلْبَعِيدِ وَالْوَسْطِ بَيْنَهُمَا فِي مَوْضِعِ الْقَرِيبِ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ: إِمَّا عَلَى تَنْزِيلِ الْمُنَادَى مَنْزِلَةَ الْغَافِلِ عَنْكَ بِضَرْبٍ مِمَّا يُشْغَلُهُ، فَيَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ فِيهِ. وَإِمَّا لِلتَّوَكُّيدِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ مُبَالَغَتِكَ

(١) فِي د: (مَكَّنَ أَنْ حَرْفَ). (٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَأَمَّا الْيَاءُ)، وَهُوَ غَلَطٌ.

(٣) قَوْلُهُ ابْتِدَاءً مِنْ: (مِنْهُ وَهُوَ حَرْفٌ وَاحِدٌ) سَاقَطَ مِنْ د

(٤) مَرَّ الْبَيْتُ سَابِقًا. انْظُرِ الشَّاهِدَ رَقْمَ (٣٢٩)، وَ (٥٣١).

فِي أَتَّكَ مُنَادٍ لَهُ بِخَطَابِكَ إِيَّاهُ دُونَ غَيْرِهِ، إِلَّا أَنْ الْأَغْلَبَ هُوَ مَا بَدَأْنَا بِهِ قَبْلُ.
وَلَا يَجُوزُ فِي الْأَلْفِ أَنْ يَكُونَ لِلْبَعِيدِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا مَدٌّ.

وَيَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ مِنَ الْأَسْمِ الْعَلَمِ؛ لِأَنَّ الْبَيَانَ الَّذِي فِيهِ يَكُونُهُ عِلْمًا
مَعَ الْإِقْبَالِ عَلَيْهِ قَدْ يُسْتَعْنَى بِهِ عَنْ حَرْفِ ^(١) النَّدَاءِ، كَقَوْلِهِمْ: (حَارِبُ بْنُ كَعْبٍ)،
وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، وَفِيهِ: ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدْتَنَا
عَلَى رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤]، وَ: ﴿رَبِّ إِنَّمَنْ أَضَلَّلَن كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦].

وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ مِنَ النَّكِرَةِ، وَلَا الْمُبْهَمِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حُذِفَ مِنْهُ:
(أَيُّهَا)؛ إِذِ الْأَصْلُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، وَ (يَا أَيُّهَا)، فَلَمْ يُجْمَعْ عَلَيْهِ حَذْفُ
حَرْفِ النَّدَاءِ وَحَذْفُ الْوَصْلَةِ إِلَى نِدَائِهِ؛ لِثَلَاثِ خِلَلٍ بِهِ [٢٠١].

وَيَجُوزُ: (مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا حُذِفَ مَعَهُ
(أَيُّهَا)، فَيَصْلُحُ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُخِلُّ بِهِ.
وَقَالَ الْعَجَّاجُ:

٥٥٩ جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي ^(٢)

فَحَذَفَ (يَا) مَعَ النَّكِرَةِ لِلضَّرُورَةِ عَلَى تَشْبِيهِهِ بِالْمَعْرِفَةِ الَّتِي تُحَذَفُ مَعَهُ (يَا).
وَقِيلَ فِي مَثَلِ: (أَفْتَدِ مَخْنُوقُ)، وَ (أَصْبَحَ لَيْلُ)، وَ (أَطْرُقُ كَرَا)،
وَهُوَ قَلِيلٌ نَادِرٌ، وَإِنَّمَا جَازَ لِلْإِيذَانِ بِقُوَّةِ النَّدَاءِ عَلَى التَّغْيِيرِ، مَعَ أَنَّ الْمَثَلَ نَادِرٌ،
فَشَوَّكِلَ بِهِ النَّادِرُ فِي حَذْفِ حَرْفِ النَّدَاءِ.

وَلَا يَجُوزُ فِي الْمُسْتَعَاثِ بِهِ إِلَّا (يَا)؛ لِأَنَّهَا أُمُّ حُرُوفِ النَّدَاءِ، تَدْخُلُ فِي سَائِرِ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (حَذَفَ).

(٢) هَذَا مِنَ الرَّجْزِ، وَهُوَ لِلْعَجَّاجِ فِي دِيوانِهِ ٢٢٧، وَانْظُرِ الْعَيْنَ ٩٣/٢، وَسِيبُوه ٢٣١/٢، ٢٤١،
وَالْمَقْتَضَبَ ٤/٢٦٠، وَالْأَصُولَ ١/٣٦١، وَابْنَ السِّيرَافِي ١/٣١٢، وَالنَّكْتَ لِلْأَعْلَمِ ١/٥٦٨،
وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٢٣، وَشَرَحَ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ لِابْنِ بَرِي ٣٥٥. وَهُوَ لِرُؤْبَةِ فِي مَقَائِيسِ اللُّغَةِ
٣/٢٠٤. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢/٣١٥، وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ الشَّافِيَةَ ٣/١٣٥٢، وَشَرَحَ
الرُّضْيَ ١/٣٤٢.

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

يَا هِنْدُ هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَيْدٍ

وَلِمَ رُفِعَ بِالتَّنْوِينِ:

..... هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَيْدٍ

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ، كَمَا تَقُولُ: (يَا زَيْدُ زَيْدٌ أَقْبَلُ)؟
وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ وَصَفَهَا بِالنَّكِرَةِ، فَصَارَتْ نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ عَطْفُ الْبَيَانِ عَلَى
الْمَعْرِفَةِ بِالنَّكِرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْرِي مَجْرَى الصِّفَةِ؟ وَلِمَ جَعَلَهُ عَلَى: (أَنْتِ هِنْدُ
بَيْنَ خَلْبٍ وَكَيْدٍ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (بَيْنَ خَلْبٍ) إِذَا كَانَ صِفَةً هِنْدٍ فَلَا بُدَّ لَهَا
مِنْ مُبْتَدَأٍ؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُحذُوفٌ؟ وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَعْرِفَةً
عَلَى مَعْنَى [٢٠٤] الْإِقْبَالِ عَلَى غَيْرِهَا مِمَّنْ تُحَدِّثُهُ، فَتَقُولُ: (هِنْدُ هَذِهِ بَيْنَ
خَلْبٍ وَكَيْدٍ)، فَتَكُونُ مَعْرِفَةً عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْاِخْتِصَاصِ عَلَى طَرِيقَةِ النَّدَاءِ فِي التَّنْصِبِ نَصْبُ الْمُضَافِ،
وَمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ عَلَى عَامِلٍ لَا يَظْهَرُ، كَمَا لَا يَظْهَرُ فِي النَّدَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ
ظَهَرَ لَخَرَجَ عَنْ طَرِيقَةِ الْاِخْتِصَاصِ الَّذِي لِلنَّدَاءِ إِلَى مَعْنَى الْخَبَرِ.

وَلَا يَجُوزُ امْتِنَاعُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ مِنَ الْأَسْمِ فِيهِ، كَمَا يَمْتَنِعُ فِي النَّدَاءِ؛
لِأَنَّ الَّذِي كَانَ يُعَرَّفُ الْمُنَادَى مِنْ حَرْفِ النَّدَاءِ قَدْ امْتَنَعَ فِي الْاِخْتِصَاصِ،
فَلَمْ يَكُنْ بُدًّا لِلنَّكِرَةِ مِنْ مُعَرِّفٍ فِيهِ.

وَتَقُولُ: (إِنَّا مَعْشَرَ الْعَرَبِ نَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا)، فَتَنْصِبُهُ كَمَا تَنْصِبُ الْمُضَافَ
فِي النَّدَاءِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ الْعَامِلُ، وَإِنْ^(١) كَانَ تَقْدِيرُهُ: أَعْنِي مَعْشَرَ الْعَرَبِ؛
لِأَنَّهُ لَوْ ظَهَرَ لَخَرَجَ^(٢) عَنْ طَرِيقَةِ النَّدَاءِ إِلَى الْخَبَرِ. وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ لَا يُخْرِجُهُ

(١) قوله: (وإن) ليس في د.

(٢) في د: (يخرج).

عَنْ طَرِيقَةِ النَّدَاءِ أَصْلًا؛ لِأَنَّ مَا بَقِيَ فِيهِ مِنَ الْعَلَامَةِ الَّتِي هِيَ النَّصْبُ مِنْ غَيْرِ
إِظْهَارِ الْعَامِلِ دَلِيلٌ عَلَى طَرِيقَةِ النَّدَاءِ، وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ فِي النَّدَاءِ: (عَبَدَ اللَّهُ)
وَأَظْهَرْتَ الْعَامِلَ فَقُلْتَ: (أَعْنِي عَبْدَ اللَّهِ)، لِأَخْرَجْتَهُ عَنْ حَدِّ النَّدَاءِ.

وَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْأَثَمِ:

٥١٠ إِنَّا بَنِي مَنْقَرٍ قَوْمٌ ذُوو حَسَبٍ فِينَا سَرَاةٌ بَنِي سَعْدٍ وَنَادِيهَا^(١)

فَهَذَا عَلَى الْاِفْتِخَارِ؛ لِأَنَّ مَا ذُكِرَ فِي الْجُمْلَةِ فَإِنَّمَا يُفْرَدُ بِالذِّكْرِ لِلْاِفْتِخَارِ
أَوِ الْاِنْتِقَاصِ الَّذِي قَدْ بَانَ بِهِ مِنَ الْجُمْلَةِ، وَكَذَلِكَ التَّحْقِيرُ أَوْ التَّعْظِيمُ
يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى.

وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

٥١١ أَلَمْ تَرَ أَنَا بَنِي دَارِمٍ زُرَّارَةٌ مِنَّا أَبُو مَعْبَدٍ^(٢)

فَهَذَا اِفْتِخَارٌ بِالْأَبِ الْمُعْظَمِ.

وَقَالَ رُؤَبَةُ:

٥١٢ بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ^(٣)

فَهَذَا اِفْتِخَارٌ مُوجَّهٌ إِلَى ذِكْرِ الْمُعْظَمِ بِعَيْنِهِ.

وَقَالُوا: (نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِضَيْفٍ) فَهَذَا عَلَى الْاِفْتِخَارِ بِمَا لِلْعَرَبِ

مِمَّا^(٤) لَيْسَ لغيرِهِمْ مِنَ الْبَيَانِ الْعَظِيمِ، وَهُوَ مُوجَّهٌ إِلَيْهِمْ بِأَعْيَانِهِمْ عَلَى

(١) البيت من البسيط، وهو لعمر بن الأثم المنقري في شعره ١٠٠، برواية: (بنو)، وانظر سيبويه
٢/ ٢٣٣، وابن السيرافي ٢/ ٣٦، وتحصيل عين الذهب ٣٢٤، والنكت للأعلم ١/ ٥٧١، والمقاصد
الشافية ٥/ ٤٧٢. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ٩٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٣٧، وابن يعيش
١٨/ ٢.

(٢) البيت من المتقارب، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٩٣، وانظر سيبويه ٢/ ٢٣٤، وشرح نقائض
جرير والفرزدق لأبي عبيدة ٣/ ٩٠٨، وتحصيل عين الذهب ٣٢٤، والمقاصد الشافية ٥/ ٤٧٢. وهو
بلا نسبة في جمل الخليل ٩٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٣٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٥٨٨.

(٣) هذا من الرجز، وقد مر الشاهد سابقاً. انظر الشاهد رقم (٤٤٣).

(٤) في د: (بما).

الاختصاصِ لَهُمْ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ عَلَى أَصْلٍ مَا يَجِبُ^(١) فِي النَّدَاءِ
لِلْمُضَافِ وَالْمَوْصُولِ.

وَمَا لَمْ يَقَعْ مَوْقِعَ الْمُنَادَى عَلَى مَعْنَى النَّدَاءِ، وَفِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ فَهُوَ
يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُعْرَبَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَيْسَ مُخَاطَبًا يُشَبِّهُ
الْمَكْنِيَّ، فَلَمَّا خَرَجَ عَنْ شَبِّهِ الْمَكْنِيِّ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُخَاطَبٍ، مَعَ أَنَّ فِيهِ الْأَلِفَ
وَاللَّامَ جَرَى مَجْرَى الْمُضَافِ فِي الْخُرُوجِ إِلَى النَّصْبِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فِي النَّدَاءِ.
وَلَوْ قَالَ شَاعِرٌ: (يَا الْعَرَبُ) لَرَفَعَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ مَوْقِعَ [٢٠٥]
الْمُنَادَى الْمُخَاطَبِ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ مُفْرَدٌ، فَشَبَّهَ الْكِنَايَةَ فِيهِ قَائِمٌ، فَيَجِبُ
أَنْ يُضَمَّ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَإِنْ كَانَتْ ضَمَّتْهُ ضَمَّةٌ إِعْرَابٍ لِدُخُولِ الْأَلِفِ
وَاللَّامِ فِيهِ.

وكَذَلِكَ التَّشْبِيهُ فِي الْاِخْتِصَاصِ مَنْصُوبَةٌ، وَفِي النَّدَاءِ مَرْفُوعَةٌ، كَقَوْلِهِ
فِي الضَّرُورَةِ:

٥١٢ فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ قَرَأَا^(٢)

فَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: (نَحْنُ الْغُلَامَيْنِ أَجَسَرُ النَّاسِ عَلَى عَظِيمَةٍ) لَكَانَ بِالنَّصْبِ.
وَإِنَّمَا جَازَ دُخُولُ (أَيِّ) وَحْدَهَا فِي الْاِخْتِصَاصِ، وَلَمْ يَجْزِ غَيْرُهَا مِنْ أَدَوَاتِ
النَّدَاءِ؛ لِأَنَّهَا وَصْلَةٌ إِلَى ذِكْرِ مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي مَوْقِعٍ لَا يَدْخُلُهُ
الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَيَصْلُحُ ذِكْرُهَا وَتَرْكُهَا فِي النَّدَاءِ، كَقَوْلِكَ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)،
و (يَا رَجُلُ)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ حُرُوفُ النَّدَاءِ؛ لِأَنَّهَا تَطْلُبُ إِقْبَالَ الْمُخَاطَبِ
عَلَيْكَ، فَيَجُوزُ: (إِنِّي أَيُّهَا الرَّجُلُ أَفْعَلُ كَذَا)، وَيَجُوزُ: (إِنِّي الرَّجُلُ أَفْعَلُ
كَذَا)، كَمَا قَالُوا: (نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِضَيْفٍ)، وَلَوْ قِيلَ: (نَحْنُ أَيُّهَا
الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِضَيْفٍ) لَجَازَ.

(١) فِي د: (عَيْب).

(٢) هَذَا مِنَ الرَّجْزِ، وَقَدْ مَرَّ الشَّاهِدُ سَابِقًا. انْظُرِ الشَّاهِدَ رَقْمَ (٥٢٣).

وَقَالَ لَبِيدٌ:

٥١٤ نَحْنُ بَنُو أُمِّ الْبَنِينَ الْأَرْبَعَةِ^(١)

فهذا لا يَجُوزُ إِلَّا بِالرَّفْعِ عَلَى الْخَبَرِ، ولا يَجُوزُ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ الَّذِي عَلَى طَرِيقِ النَّدَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يُفْتَحَرُ بِهِ أَنْ يَكُونُوا بَنِي أُمِّ الْبَنِينَ؛ لِكَثْرَةِ هَذَا فِي النَّاسِ مَعَ اِحْتِمَالِهِ التَّوْضِيعِ، فلا مَعْنَى لِلْاِفْتِخَارِ بِهَذَا.

وَتَقُولُ: (إِنَّا مَعَشَرَ الصَّعَالِيكِ لَا قُوَّةَ بِنَا عَلَى الْمُرُوءَةِ)، فهذا عَلَى تَصْغِيرِ الشَّانِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى طَرِيقِ تَقْيِيزِهِ مِنْ تَعْظِيمِ الشَّانِ. وَعَلَى ذَلِكَ تَقُولُ: (نَحْنُ الْمَسَاكِينُ مَرْحُومُونَ)، و (نَحْنُ الضُّعَفَاءُ مُعَرَّضُونَ لِلْمَكَارِهِ).

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (يَا لَللَّهِ نَرْجُو الْفَضْلَ)، و (سُبْحَانَكَ اللَّهُ الْعَظِيمَ)، فهذا عَلَى اِخْتِصَاصِ النَّدَاءِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُذَكَّرُ فِيهِ حَرْفُ النَّدَاءِ؛ لِيُؤْذَنَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَى اِخْتِصَاصِ النَّدَاءِ دُونَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مُنَادَى.

ولا يَجُوزُ: (إِنِّي هَذَا أَفْعَلُ) عَلَى اِخْتِصَاصِ النَّدَاءِ؛ لِأَنَّهُ مُبْهَمٌ، وَالْمُبْهَمُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يُوجَّهَ الْاِفْتِخَارُ إِلَيْهِ لِلتَّقْصِيرِ بِهِ عَمَّا يُوفِي حَقَّهُ مِنْ تَوَجُّهِهِ إِلَيْهِ بِعَيْنِهِ عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْاِفْتِخَارِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَحْسُنْ فِي النِّكَرَةِ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى جَمْعِ أَمْرٍ مِنْ^(٢) الْبَيَانِ عَنْ مَعْنَى يُفْتَحَرُ بِمِثْلِهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْمُبْهَمِ مَعَ تَوَجُّهِهِ الْاِفْتِخَارِ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ بِعَيْنِهِ؛ لِأَنَّ خِلَافَ ذَلِكَ تَقْصِيرٌ بِهِ^(٣).

وَلَوْ جَازَ: (إِنَّا قَوْمًا كِرَامًا نَرَى الْجُودَ فَضْلًا وَاجِبًا) عَلَى اِخْتِصَاصِ النَّدَاءِ لَجَازَ: (إِنَّا قَوْمًا نَرَى الْجُودَ فَضْلًا لَازِمًا)؛ لِأَنَّهُ إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى دَلَالَةِ مَفْهُومِ

(١) هذا من الرجز، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٣٤١، وانظر جمل الخليل ٩٤، سيبويه ٢/٢٣٥، وشرح القصائد للأنباري ٥٠٧، والزاهر ٢/١٩١، وابن السيرافي ١/٣٥٨، وفرحة الأديب ٩٧، وتحصيل عين الذهب ٣٢٥، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٤٩، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/١٨٨. وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ١/٣٧٤، ٣٧٥.

(٢) في الأصل ود: (جمع أمرين).

(٣) قوله: (بِعَيْنِهِ؛ لِأَنَّ خِلَافَ ذَلِكَ تَقْصِيرٌ بِهِ) ساقط من د، وهو في الأصل موجود في الحاشية.

الْكَلَامِ عَلَى الشَّيْءِ بَعَيْنِهِ جَازَ أَنْ يُقْتَصَرَ أَيْضًا فِي الشَّيْءِ الَّذِي يُفْتَحَرُ بِمِثْلِهِ عَلَى دَلَالَةِ مَفْهُومِ الْكَلَامِ.

وَيَكْثُرُ فِي هَذَا الْبَابِ: (بَنُو فُلَانٍ)، و (مَعْشَرُ كَذَا)، و (أَهْلُ الْبَيْتِ)، و (أُلْ فُلَانٍ)؛ لِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ مُصَافٌ إِلَى الْمُعْظَمِ الشَّانِ فِي مَجْرَى كَلَامِ النَّاسِ. وَلَا يَجُوزُ: (إِنَّهُمْ فَعَلُوا أَيْتَهَا الْعِصَابَةُ)؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى الْمَاضِي [٢٠٥]، وَإِنَّمَا يَجْرِي عَلَى اخْتِصَاصِ^(١) النَّدَاءِ الْمُتَكَلَّمِ؛ لِأَنَّهُ حَاضِرٌ كَحُضُورِ الْمُنَادِي. وَقَالَ الصَّلْتَانُ الْعَبْدِيُّ:

٥١٥ أَيْأَ شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلُهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كُلِّبٍ تَوَاضُعُ^(٢)

فَلَيْسَ هَذَا عَلَى اخْتِصَاصِ النَّدَاءِ؛ لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ، وَلَا عَلَى نِدَاءِ النِّكَرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفْتَحَرُ بِذِكْرِ النِّكَرَةِ الْمُنَادَى، وَلَكِنَّهُ عَلَى حَذْفِ الْمُنَادَى، بِتَقْدِيرِ: يَا قَائِلَ الشَّعْرِ شَاعِرًا، كَأَنَّهُ قَالَ: (حَسْبُكَ بِهِ شَاعِرًا)، فَجَاءَ عَلَى تَفْسِيرِ^(٣) حَالِ الْمُعْظَمِ فِي: (حَسْبُكَ بِهِ)، وَلَمْ يَكُنْ هُوَ الدَّلِيلُ عَلَى الْمُعْظَمِ بَعَيْنِهِ؛ لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ. وَالْحَذْفُ فِيهِ كَقَوْلِهِمْ: (يَا لَكَ فَارِسًا)، كَأَنَّهُ قَالَ: (يَا إِنْسَانَ حَسْبُكَ بِهِ) أَوْ (أَكْرَمَ بِهِ فَارِسًا)، وَكَثْرَةُ الْحَذْفِ فِيهِ كَكَثَرَتِهِ فِي قَوْلِهِمْ: (تَاللَّهِ رَجُلًا)؛ لِأَنَّ دَلَالَةَ الْحَالِ مَعَ مَا تَصْمَنَ مِنْ دَلَالَةِ الْقَوْلِ يُفْهَمُ بِهَا هَذَا الْمَعْنَى.

وَقَالَ شُرَيْحُ بْنُ الْأَحْوَصِ:

٥١٦ تَمَنَّانِي لِيَلْقَانِي لَقِيطُ أَعَامَ لَكَ بَنَ صَعْصَعَةَ بَنِ سَعْدِ^(٤)

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْاِخْتِصَاصُ).

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلصَّلْتَانِ الْعَبْدِيِّ فِي سَبْوَهِ ٢/ ٢٣٧، وَشَرَحَ نَقَائِصُ جَرِيرٍ وَالْفَرَزْدَقُ لِأَبِي عُبَيْدَةَ ٣/ ١١٢٣، وَالْمُقْتَضَبُ ٤/ ٢١٥، وَابْنُ السِّيرَافِيِّ ١/ ٣٩٨، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٢٥، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢/ ٨٦. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي التَّعْلِيقَةِ لِلْفَارَسِيِّ ١/ ٣٧٦، وَالْحِجَّةُ لِلْفَارَسِيِّ ٣/ ٤٨، وَقَوَاعِدُ الْمَطَارِحَةِ ١٥٥، وَشَرَحَ الرَّضِيُّ ١/ ٣٥٥.

(٣) قَوْلُهُ: (تَفْسِيرٌ) لَيْسَ فِي د، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ كَأَنَّ عَلَيْهَا شَطْبًا، وَالصَّحِيحُ ثِبَاتُهَا.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ لِشُرَيْحِ بْنِ الْأَحْوَصِ فِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ لِلْمُفَضَّلِ الضَّبِّيِّ (إِحْسَانُ عَبَّاسٍ) ٧٤، وَالنَّكَتُ لِلْأَعْلَمِ ١/ ٥٧٣. وَهُوَ لِلْأَحْوَصِ بْنِ شُرَيْحِ الْكَلَابِيِّ فِي تَحْصِيلِ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٢٦. وَهُوَ =

فهذا تَعَجَّبُ؛ لِأَنَّهُ نَبَّهَ عَلَى مَعْنَى يُتَعَجَّبُ مِنْ مِثْلِهِ، لَمَّا قَالَ: تَمَنَّانِي
لِيَلْقَانِي لَقِيطٌ، تَعَجَّبَ بِطَرِيقِ النَّدَاءِ، كَأَنَّهُ قَالَ: (يَا عَجَبًا لِدَلِكْ).
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٥١٧ أَيَّامُ جُمْلٍ خَلِيلًا لَوْ يَخَافُ لَهَا ضُرْمًا لَخُولِطَ مِنْهُ الْعَقْلُ وَالْجَسَدُ^(١)

فَلَيْسَ هَذَا عَلَى اخْتِصَاصِ النَّدَاءِ؛ لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ، وَلَكِنَّهُ كَأَنَّهُ قَالَ: أَيَّامُ جُمْلٍ
حَسْبُكَ بِهَا خَلِيلًا لَوْ يَخَافُ خَلِيلَهَا لَهَا ضُرْمًا لَخُولِطَ مِنْهُ الْعَقْلُ وَالْجَسَدُ،
فَعَلَى هَذَا مَعْنَى الْكَلَامِ.
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٥١٨ يَا هِنْدُ هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبِدٍ^(٢)

فهذا لَيْسَ عَلَى النَّدَاءِ عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: (بَيْنَ خَلْبٍ
وَكَبِدٍ) إِمَّا صِفَةً لِهِنْدٍ، فَتَكُونُ نَكِرَةً. وَإِمَّا خَبْرًا، فَتَكُونُ جُمْلَةً. فَخَرَجَ
عَنْ عَطْفِ الْبَيَانِ، كَأَنَّهُ قَالَ لِمَنْ يُحَدِّثُهُ: (هِنْدُ هَذِهِ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبِدٍ).
وَعَلَى الْوَجْهِ الْآخِرِ كَأَنَّهُ قَالَ: أَنْتِ هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبِدٍ، لَا يَصْلُحُ إِلَّا ذَلِكَ
عَلَى صِفَتِهَا بِالنَّكِرَةِ.



= في سيبويه ٢/٢٣٨ للأخوص بالخاء المعجمة، وهو تصحيف. والصواب أنه شريح بن الأخوص،
انظر اسم والده وأخويه في إصلاح المنطق ٤٠١. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٣٧،
وتوضيح المقاصد ٣/١١٣٧، والأشْمُونِي ٣/٧١، والهمع ٢/٧٧، والتصريح (علمية) ٢/٢٥٢.
(١) البيت من البسيط، وهو للأخطل في شعره بتحقيق قباوة ٥٢٤، وانظر سيبويه ٢/٢٣٨، وابن السيرافي
١/٣٥٦، وتحصيل عين الذهب ٣٢٧، وقواعد المطارحة ٣٣٣. وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب
٢/٥٠٨، والانتصار ٨٣.

(٢) هذا من الرجز، مجهول قائله، وهو من شواهد سيبويه ٢/٢٣٩، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٣٧،
والتعليقة للفارسي ١/٣٨٠، وتصحيح الفصيح ٥٣٢، وابن السيرافي ١/٣٦١، والتمام لابن جني ٧٦،
وتحصيل عين الذهب ٣٢٨، والمقاصد الشافية ٥/٦٣٤.

بَابُ التَّرْخِيمِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي التَّرْخِيمِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي التَّرْخِيمِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ التَّرْخِيمُ إِلَّا فِي النَّدَاءِ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ [٢٠٦] تَرْخِيمُ كُلِّ مُنَادَى؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلْإِخْلَالِ بِمَا لَمْ يُغَيِّرْهُ النَّدَاءُ بِالْإِخْرَاجِ مِنَ الْإِعْرَابِ إِلَى الْبِنَاءِ، وَالْإِجْحَافِ بِمَا كَانَ عَلَى أَقْلٍ عِدَّةِ الْأَسْمَاءِ؟

وَمَا التَّرْخِيمُ؟ وَمَا نَظِيرُ التَّرْخِيمِ مِنْ حَذْفِ التَّنْوِينِ، وَحَذْفِ يَاءِ الْإِضَافَةِ فِي النَّدَاءِ؟

وَلِمَ لَا يُرَخَّمُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، وَلَا الصِّفَةُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنَادَى؟

وَلِمَ لَا يُرَخَّمُ الْأِسْمُ الْمُنَوَّنُ فِي النَّدَاءِ؟

وَلِمَ لَا يُرَخَّمُ الْمُضَافُ، وَلَا الْمُسْتَعَاثُ بِهِ؟

وَلِمَ لَا يُرَخَّمُ الْمَنْدُوبُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُجْمَعُ عَلَيْهِ حَذْفُ عَلَامَةِ النُّدْبَةِ، مَعَ حَذْفِ آخِرِ الْأِسْمِ؟ وَلِمَ لَا يُرَخَّمُ مَعَ إِثْبَاتِ عَلَامَةِ النُّدْبَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا كَالْتَّنْوِينِ، مَعَ أَنَّ النُّدْبَةَ مَوْضِعُ تَفْخِيمٍ وَتَعْظِيمٍ، كَالِاسْتِعَاثَةِ؟

وَمَا حُكْمُ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ الْمَحذُوفِ فِي التَّرْخِيمِ؟ وَلِمَ كَانَ الْوَجْهُ أَنْ يُتْرَكَ عَلَى حَالِهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَذَلُّ عَلَى الْمَحذُوفِ مِنْهُ؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ يُضْمَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ صَارَ فِي مَوْقِعِ آخِرِ الْأِسْمِ فِي النَّدَاءِ؟

وَلِمَ جَازَ فِي (حَارِثٍ): (يَا حَارِ) عَلَى أَنَّهُ الْوَجْهُ، وَجَازَ: (يَا حَارُ) عَلَى جَعْلِ

الاسم بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يُحَذَفْ مِنْهُ شَيْءٌ؟

وَمَا تَرْخِيمُ (سَلَمَةَ) عَلَى: (يَا حَارِ)، و (يَا حَارُ)؟ وَمَا تَرْخِيمُ (بُرْثُنِ) عَلَى
الْوَجْهَيْنِ؟ وَمَا تَرْخِيمُ (هَرْقِلِ)؟

الجواب

الَّذِي يَجُوزُ فِي التَّرْخِيمِ حَذْفُ آخِرِ الْاسْمِ فِي النَّدَاءِ مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ،
وَلَا إِجْحَافٍ. وَلَا يَجُوزُ التَّرْخِيمُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ؛ [لَأَنَّهُ] ^(١) مَوْضِعُ تَخْفِيفٍ
وَتَغْيِيرٍ؛ إِذْ هُوَ مِفْتَاحُ كَلَامٍ لِيُقْبَلَ عَلَيْكَ الْمُخَاطَبُ، فَتُخْبِرُهُ، أَوْ تَسْتَخْبِرُهُ،
أَوْ تَأْمُرُهُ، أَوْ تَنْهَاهُ.

وَلَا يَجُوزُ تَرْخِيمُ كُلِّ مُنَادَى؛ لِمَا يَلْحَقُ بِذَلِكَ مِنَ الْإِخْلَالِ أَوْ الْإِجْحَافِ؛ أَمَّا
الْإِخْلَالُ فَلَمَّا قَدْ وَجَبَ لَهُ بَعْلَةٌ صَحِيحَةٌ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى أَصْلِهِ فِي الْإِعْرَابِ،
فَلَوْ رُخِّمَ لِأَخْلَ بِهِ ذَلِكَ؛ لِمُخَالَفَةِ مُقْتَضَى الْعِلَّةِ الصَّحِيحَةِ ^(٢) الَّتِي أَوْجَبَتْ لَهُ
الْإِعْرَابَ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يُرَخِّمَ مَا غَيَّرَهُ النَّدَاءُ بِالْإِخْرَاجِ عَنِ الْإِعْرَابِ إِلَى
الْبِنَاءِ، فَتَطَرَّقَ عَلَيْهِ ذَلِكَ تَغْيِيرُ التَّرْخِيمِ؛ لَأَنَّهُ لَمَّا قَوِيَ عَلَى التَّغْيِيرِ إِلَى
الْبِنَاءِ قَوِيَ عَلَى التَّغْيِيرِ إِلَى التَّرْخِيمِ، وَلَمَّا ضَعُفَ عَنِ التَّغْيِيرِ بِالْإِخْرَاجِ عَنِ
الْإِعْرَابِ ضَعُفَ عَنِ التَّغْيِيرِ بِالْإِخْرَاجِ عَنِ صِغَةِ ^(٣) الْاسْمِ.

وَالتَّرْخِيمُ: حَذْفُ آخِرِ الْاسْمِ لِلتَّخْفِيفِ مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ وَلَا إِجْحَافٍ، فَهَذَا
حَقِيقَةُ التَّرْخِيمِ، وَالْأَصْلُ الَّذِي يَعْمَلُ عَلَيْهِ فِي بَابِهِ. وَنَظِيرُ التَّرْخِيمِ حَذْفُ
التَّنْوِينِ مَعَ الْبِنَاءِ؛ لَأَنَّهُ مَوْضِعُ تَخْفِيفٍ، وَكَذَلِكَ حَذْفُ الْإِضَافَةِ بِمَا لَا يَحْسُنُ
فِي غَيْرِ النَّدَاءِ، وَيَقْوَى كَقُوَّتِهِ فِي النَّدَاءِ.

وَلَا يَجُوزُ تَرْخِيمُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِمُنَادَى، وَكَذَلِكَ الصِّفَةُ
لَا يَجُوزُ تَرْخِيمُهَا؛ لِأَنَّهَا صِفَةُ الْمُنَادَى، وَلَيْسَتْ [ظ ٢٠٦] بِمُنَادَى.

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٢) في د: (الفصيحة).

(٣) كذا في د، وفي الأصل: (صنعة).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ الثَّانِي فِي الصِّفَةِ هُوَ الْأَوَّلُ، فَتُودِي الْأَوَّلُ، فَقَدْ تُودِي الثَّانِي؟

قِيلَ لَهُ: لَا يَجِبُ ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَصِحُّ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُنَادَى بِالصِّغَةِ الَّتِي تُنْبِئُ عَنْ أَنَّهُ الْمُنَادَى، وَإِنَّمَا لَهُ صِغَةُ الصِّفَةِ. وَيُوضَحُ ذَلِكَ دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي الصِّفَةِ وَامْتِنَاعُهَا مِنَ الْمُنَادَى، فَلَيْسَتْ الصِّفَةُ هِيَ الْمُنَادَى بِالصِّغَةِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ الْمَدْعُو، وَعَلَى هَذَا قِيلَ: لَيْسَ بِمُنَادَى. وَلَيْسَ كُلُّ اسْمٍ لِلشَّيْءِ يَنْعَقِدُ بِمَعْنَى النِّدَاءِ، وَإِنَّمَا يَنْعَقِدُ بِهِ مَا وُضِعَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي هُوَ لِلْمُنَادَى عَلَى مَعْنَى النِّدَاءِ، فَلِذَا قِيلَ: لَيْسَ بِمُنَادَى بِهَذَا الْاسْمِ أَوْ هَذَا الْمَعْنَى فَهُوَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعَقَدْ فِيهِ مِنَ الْحَرْفِ. وَلَا يَرْخَمُ الْمُضَافُ، وَلَا الْمُسْتَعَاثُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ جَرَى [عَلَى الْأَصْلِ، وَسَلِمَ مِنَ الْحَذْفِ]^(١) وَإِنْ كَانَ قَدْ عَقِدَ بِاسْمِهِ الْآخِرَ كِنِدَائِهِ بِكُنْيَتِهِ، وَتَرَكَ نِدَائِهِ بِاسْمِهِ، فَهُوَ مُنَادَى بِ (أَبِي عَبْدِ اللَّهِ)، وَلَيْسَ بِمُنَادَى بِ (زَيْدٍ)، فَكَذَلِكَ هُوَ مُنَادَى بِالْاسْمِ، وَلَيْسَ بِمُنَادَى بِالصِّفَةِ.

وَلَا يَجُوزُ تَرْخِيمُ الْاسْمِ الْمُنَوَّنِ فِي النِّدَاءِ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ؛ إِذِ الْعِلَّةُ الَّتِي أُوجِبَتْ زِيَادَتُهُ تَمْنَعُ مِنْ حَذْفِ مَا هُوَ عَلَى أَصْلِهِ فِي الْإِعْرَابِ بِعِلَّةٍ صَحِيحَةٍ، وَالتَّرْخِيمُ يُذْهِبُ الْإِعْرَابَ الَّذِي قَدْ وَجَبَ لِلْاسْمِ، فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ. وَلَا يَجُوزُ تَرْخِيمُ الْمُنْدُوبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ عَلَيْهِ حَذْفُ عَلَامَةِ النُّدْبَةِ، وَحَذْفُ آخِرِهِ، وَلَا تَثْبُتُ عَلَامَةُ النُّدْبَةِ مَعَ التَّرْخِيمِ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ فِي الزِّيَادَةِ وَالْمُعَاقَبَةِ.

وَالْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ الْمَحذُوفِ فِي التَّرْخِيمِ يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ، الْأَجُودُ مِنْهُمَا تَرْكُهُ عَلَى حَالِهِ؛ لِأَنَّهُ أَدْلُّ عَلَى الْمَحذُوفِ مِنْهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يُصَمَّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ مَوْقِعَ آخِرِ الْاسْمِ الَّذِي يَسْتَحِقُّ الصَّمَّ.

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. وكذا من الكتاب ٢ / ٢٤٠.

وَتَرْخِيمُ (حَارِثٍ): (يَا حَارِ)، فهذا الأَجُودُ؛ لِمَا بَيَّنَّا، وَيَجُوزُ: (يَا حَارُ).
وَتَرْخِيمُ (سَلَمَةَ) عَلَى (يَا حَارِ): (يَا سَلَمَ أَقْبِلْ)، وَعَلَى (يَا حَارُ): (يَا سَلَمُ
أَقْبِلْ). وَتَرْخِيمُ (بُرْثْنٍ): (يَا بُرْثُ) ^(١) عَلَى الْوَجْهَيْنِ، وَتَرْخِيمُ (هَرَقْلٍ):
(يَا هَرَقْ أَقْبِلْ) عَلَى (يَا حَارِ)، وَ (يَا هَرَقُ) عَلَى (يَا حَارُ).



(١) في الأصل ود: (يا برثن)، وكذا في الكتاب ٢ / ٢٤١.

بَابُ تَرْخِيمِ مَا آخِرُهُ هَاءُ التَّأْنِيثِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ مَا آخِرُهُ هَاءُ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ مَا آخِرُهُ هَاءُ التَّأْنِيثِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
 وَلِمَ لَا يَجُوزُ حَذْفُ شَيْءٍ مِنَ الزَّوَائِدِ مَعَ هَاءِ التَّأْنِيثِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ
 لَا يَتَّبِعُ الْهَاءَ فِي الْحَذْفِ زَائِدٌ غَيْرُهَا، كَمَا يَتَّبِعُ مَا زِيدَ لِلْمَدِّ آخِرَ الْأِسْمِ
 فِي (عَمَّارٍ) وَبَابِهِ؛ لِأَنَّ التَّابِعَ إِنَّمَا يَتَّبِعُ بِضَعْفِهِ [٢٠٧] مِنْ جِهَةِ سُكُونِهِ
 وَزِيَادَتِهِ، وَمَا قَبْلَ هَاءِ التَّأْنِيثِ مُتَحَرِّكٌ أَبَدًا، وَهَاءُ التَّأْنِيثِ أَحَقُّ بِالْحَذْفِ
 مِنْ كُلِّ زَائِدٍ يَقَعُ آخِرَ الْأِسْمِ، وَإِنَّمَا يَتَّبِعُ مَا هُوَ أَحَقُّ بِالْحَذْفِ لِمَا هُوَ
 أَثْبَتٌ إِذَا حُذِفَ؟

وَلِمَ جَازَ تَرْخِيمُ مَا هُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مَعَ هَاءِ التَّأْنِيثِ؟
 وَلِمَ كَانَتْ هَاءُ التَّأْنِيثِ أَحَقَّ بِالْحَذْفِ فِي التَّرْخِيمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا مُنْفَصِلَةٌ
 بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ ضُمَّ إِلَى اسْمٍ، فَلَا يَلْحَقُ بِحَذْفِهَا ضَعْفُ الْأِسْمِ الْأَوَّلِ، كَمَا
 يَلْحَقُ بِغَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ رُدِّ إِلَى الْأَصْلِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي نَفْسِهِ وَنَظَائِرِهِ؟
 وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْعَجَّاجِ:

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي

وَهَلْ رَحِمَ النَّكِرَةَ، أَمْ كَانَ نَكِرَةً تُعَرَّفُ بِالنِّدَاءِ؟ وَلِمَ وَجَّهَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ
 عَلَى أَنَّهُ شَاهِدٌ فِي تَرْخِيمِ النَّكِرَةِ؟
 وَلِمَ جَازَ: (يَا شَا أَرْجُنِي)، و (يَا ثُبَّ أَقْبِلِي)، وَلِمَ يَجُزُّ تَرْخِيمُ (عُمَرَ)
 وَنَحْوِهِ مِمَّا هُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ؟

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ٢٤١: «هذا باب ما أواخر الأسماء فيه الهاء».

وَهَلْ يَجُوزُ: (يَا سَلَمَةَ أَقْبِلْ)؟ وَلِمَ جَازَ؟

وَمَا شَاهِدُهُ مِنْ قَوْلِ النَّابِغَةِ:

كَلَيْلِي لِيَهْمَ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ

وَمَا هَذِهِ الْهَاءُ الَّتِي فِي قَوْلِهِ: (يَا أُمَيْمَةَ)؟ وَهَلْ هِيَ هَاءُ الْإِفْحَامِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا أُجْرِيَتْ مُجْرَى آخِرِ الْأَسْمِ فِي تَرْخِيمِهِ بَعْدَ ذَهَابِ هَاءِ التَّانِيثِ مِنْهُ، فَعُومِلَتْ مُعَامَلَةَ الْحَاءِ مِنْ (طَلَحَ) إِذَا قُلْتَ: (يَا طَلَحَ أَقْبِلْ)؟

وَمَا وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ: (يَا سَلَمَةَ)، وَ (يَا طَلَحَ) فِي الْوَقْفِ، فَإِذَا وَصَلَ حَذَفَ، فَقَالَ: (يَا سَلَمَ)، وَ (يَا طَلَحَ)؟ وَهَلْ هَذِهِ الْهَاءُ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ فِي الْوَقْفِ، فَإِذَا وَصَلَ الْأَسْمَ سَقَطَتْ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا بِحَرْفِ الْوَصْلِ؟

وَمَا وَجْهُ هَاءِ لِحَاقِ الْإِفْحَامِ مَعَ حَذْفِ هَاءِ التَّانِيثِ لِلتَّرْخِيمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلتَّأَكِيدِ الْمُبِينِ أَنَّ الْمُقَدَّرَ فِي النِّيَّةِ بِمَنْزِلَةِ الْمَذْكُورِ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ تَصَحَّ فِي مَوْضِعِ الْحَذْفِ لِلتَّخْفِيفِ زِيَادَةُ يُسْتَعْنَى عَنْهَا، وَلَكِنْ فِيهَا بَيَانٌ أَنَّ الْمُقَدَّرَ بِمَنْزِلَةِ الْمَذْكُورِ؛ لِتَمَكِينِ هَذَا الْمَعْنَى فِي النَّفْسِ، وَلَوْ لَزِمَتْ الْهَاءُ فِي (يَا طَلَحَ) فِي الْوَقْفِ عِنْدَ بَعْضِ الْعَرَبِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الْمُتَكَلِّمُ بِالْخِيَارِ فِي حَذْفِهَا أَوْ إِثْبَاتِهَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَلْحَقُ فِي الْوَقْفِ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ فَقَطْ، ثُمَّ اجْتَمَعَ مَعَ بَيَانِ الْحَرَكَةِ حَذْفُ يَقْتَضِي الْعَوَاضَ مِنْهُ، كَانَتْ أَلْزَمَ وَأَثْبَتَ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ مِنْهَا فِي: ﴿سُلْطَانِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٩] وَنَحْوِهِ؟

وَهَلْ قِيَاسُ ذَلِكَ كَقِيَاسِ (أَزِمَهُ)؟ وَهَلْ قِيَاسُهُ قِيَاسُ ^(١) (قِهْ)؟ وَلِمَ صَارَ عَلَى [٢٠٧] قِيَاسِ (أَزِمَهُ)، وَلَمْ يَكُنْ بِمَنْزِلَةِ (قِهْ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ فِي (قِهْ) ثَلَاثَةَ أَسْبَابٍ تَقْتَضِي لِحَاقَ هَاءِ التَّانِيثِ: بَيَانُ الْحَرَكَةِ، وَالْحَذْفُ، وَكَوْنُهُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ جَرَى مَجْرَاهُ فِي لُزُومِ الْهَاءِ فِي الْوَقْفِ، وَإِنْ كَانَ السَّبَبُ فِي (قِهْ) أَوْ كَدَ؟

وَمَا حُكْمُ هَاءِ الْوَقْفِ فِي ضَرُورَةِ الشَّاعِرِ عَلَى مَذْهَبِ هَذَا الْفَرِيقِ مِنَ الْعَرَبِ؟ وَلِمَ جَازَ حَذْفُهَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ حَرْفَ الْوَصْلِ عَوَّضَ مِنْهَا؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ابْنِ الْخَرِّع^(١):

كَادَتْ فَرَازَةُ تَشْقَى بِنَا فَأَوْلَى فَرَازَةُ أَوْلَى فَرَازَا
وَقَوْلِ الْقَطَامِيِّ:

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضَبَاعَا
وَقَوْلِ هُدْبَةَ:

عُوجِي عَلَيْنَا وَارْبَعِي يَا فَاطِمَا

وَلِمَ كَانَ تَرْخِيمُ مَا فِيهِ الْهَاءُ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ وَأَقْوَى؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْهَاءَ مِمَّا يَتَغَيَّرُ فِي الْوَصْلِ عَنْ حَالِهِ فِي الْوَقْفِ، فَاقْوَى بِغَيْرِهِ بِالْحَذْفِ؛ لِأَنَّ مَا لَزِمَهُ مِنَ التَّغْيِيرِ يُؤَنَسُ بِمَثَلِهِ فِي الْحَذْفِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ فِي (حَرْمَلَةٍ): (يَا حَرْمَلٌ) فِي الْوَقْفِ مِنْ غَيْرِ هَاءٍ؟ وَلِمَ جَازَ ذَلِكَ؟ وَهَلْ جَوَازُهُ لِأَنَّ الْأِسْمَ لَا يَلْحَقُهُ اخْتِلَالٌ بِتَرْكِ هَاءِ الْوَقْفِ، وَإِنَّمَا هُوَ لِزِيَادَةِ بَيَانِ يَقْوَى سَبَبُهُ، فَإِنْ تَرِكَ فَلَا اسْتِغْنَاءَ بِصِغَةِ الْأِسْمِ فِي الْأَصْلِ، وَإِنْ ذَكَرَ فَلِزِيَادَةِ الْبَيَانِ عَنْ حَرَكَتِهِ الَّتِي كَانَتْ فِيهِ قَبْلَ حَذْفِ هَاءِ التَّانِيثِ؟

وَمَا تَرْخِيمُ (طَائِفِيَّةٍ)؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ: (يَا طَائِفِيَّ أَقْبَلِي)، وَفِي (مَرْجَانَةٍ): (يَا مَرْجَانُ أَقْبَلِي)، وَفِي (رَعَشَنَةٍ): (يَا رَعَشَنُ أَقْبَلِي)، وَفِي (سِعْلَةٍ): (يَا سِعْلَى أَقْبَلِي)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ حَذْفُ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الزَّوَائِدِ مَعَ الْهَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا أُثْبِتَتْ مِنَ الْهَاءِ، وَلَا يَتَّبَعُ الْأُثْبِتُ مَا لَيْسَ بِأُثْبِتَ؟ وَمَا تَرْخِيمُ رَجُلٍ يُسَمَّى: (عَثْمَانَةَ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِيهِ: (يَا عَثْمُ أَقْبَلِ)؟

(١) عوف بن عطية بن الخرع التيمي، من تيم الرباب، وهم: تيم بن عبد مناة بن آد، جاهلي إسلامي. انظر ترجمته في سمط اللالي ٧٢٣.

وَهَلْ يَلْزَمُ مَنْ حَذَفَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الزَّوَائِدِ مَعَ الْهَاءِ أَنْ يَحْذِفَ الْأَصْلِيَّ،
فَيَقُولُ فِي تَرْخِيمِ (فَاطِمَةَ): (يَا فَاطِ لَا تَفْعَلِي)؟ وَلِمَ لَزِمَ ذَلِكَ؟ وَهَلْ لِأَنَّهُ
حَذَفَ الْأَثْبِتَ فَجَعَلَهُ تَابِعًا لِمَا لَيْسَ بِأَثْبِتٍ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ مَا آخِرُهُ الْهَاءُ حَذْفُ الْهَاءِ^(١) عَلَى أَنَّهُ أَقْوَى مِنْ
كُلِّ مَا يُحْذَفُ لِلتَّرْخِيمِ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ ضُمَّ إِلَى اسْمٍ، فَلَا يَلْحَقُ الْاسْمَ
الْمُرَحَّمُ بِحَذْفِهَا وَهَنْ، كَمَا يَلْحَقُ بِغَيْرِهَا.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْذَفَ مَعَهَا شَيْءٌ مِنَ الزَّوَائِدِ الَّتِي قَبْلَهَا؛ لِأَنَّهَا أَثْبِتٌ مِنْهَا، كَمَا
أَنَّ الْأَصْلِيَّ أَثْبِتٌ مِنَ الزَّائِدِ، وَلَا يَتَّبِعُ الْأَثْبِتُ مَا لَيْسَ [٢٠٨] بِأَثْبِتٍ.

وَيَجُوزُ تَرْخِيمُ مَا هُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مَعَ هَاءِ التَّانِيثِ مِنْ قَبْلِ قُوَّةِ
الْحَذْفِ فِي الْهَاءِ، فَلَا يَقَعُ بِالْاسْمِ اخْتِلَالٌ إِذَا حُذِفَتْ؛ لِأَنَّهُ يُرَدُّ إِلَى الْأَصْلِ
الْمُسْتَعْمَلِ فِي النَّفْسِ وَالنَّظَائِرِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْحَرْفُ الْأَصْلِيُّ؛ فَلِهَذَا جَازَ:
(يَا شَا أَرْجُنِي)، و (يَا ثَبَّ أَقْبِلِي) فِي (شَاةٍ)، و (ثَبَّةٍ)، وَلَمْ يَجْزُ فِي
(عُمَرَ): (يَا عُمُ أَقْبِلْ)؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْهَاءِ وَالْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ؛ إِذْ
الْأَصْلِيُّ أَثْبِتٌ مِنَ الزَّائِدِ، وَالزَّائِدُ الَّذِي^(٢) بِمَنْزِلَةِ مَا وَقَعَ فِي حَشْوِ الْاسْمِ،
وَدَخَلَ فِي نَيْتِهِ أَثْبِتٌ مِنَ الزَّائِدِ الَّذِي عَلَى تَقْدِيرِ الْمُتَفَصِّلِ مِنْهُ.

وَقَالَ الْعَجَّاجُ:

٥١٩ جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي^(٣)

فَهَذَا رَحِمَ مَا كَانَ نَكِيرَةً يُعَرَّفُ بِالنِّدَاءِ. وَتَأَوَّلَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ عَلَى إِجَازَةٍ
سَيَّوِيهِ تَرْخِيمَ النَّكِيرَةِ^(٤)، وَخَالَفَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ^(٥): لَا يَجُوزُ تَرْخِيمُ

(١) قوله: (الهاء) ليس في د.

(٢) في الأصل ود: (التي).

(٣) مر الرجز سابقاً. انظر الشاهد رقم (٥٥٩).

(٤) سيبويه ٢/ ٢٤١.

(٥) جوازه عند المبرد في البيت من الضرورة، قال في المقتضب ٤/ ٢٦١: «والنكرة أصلها لا يجوز هذا فيها».

النَّكِرَةِ، وَلَيْسَ فِي هَذَا خِلَافٌ عِنْدِي، وَإِنَّمَا هُوَ سُوءٌ تَأْوِيلٌ؛ لِأَنَّ سَيِّوِيَهُ إِنَّمَا أَرَادَ النَّكِرَةَ الَّتِي تَتَعَرَّفُ بِالنَّدَاءِ، وَيُوضَّحُ ذَلِكَ إِطْلَاقُ سَيِّوِيَهُ فِي الْبَابِ الَّذِي تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَرْخِيمُ مَا فِيهِ التَّنْوِينُ، وَالنَّكِرَةُ الَّتِي لَمْ تَتَعَرَّفْ بِالنَّدَاءِ تُنَوَّنُ، فَلَا تَرْخِيمُ فِيهَا.

وَيَجُوزُ: (يَا سَلَمَةَ أَقْبِلْ) عَلَى هَاءِ الْإِفْحَامِ، وَقَالَ النَّابِغَةُ:

٥٧٠ كَلَيْبِنِي لَهُمَّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ (١)

وَإِنَّمَا فُتِحَتْ هَاءُ الْإِفْحَامِ؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ آخِرَ الْأَسْمِ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْتُوحًا بَعْدَ حَذْفِ هَاءِ التَّأْنِيثِ، فَعُومِلَتْ مَعَامَلَةَ الْآخِرِ، فَهَاءُ الْإِفْحَامِ مَفْتُوحَةٌ أَبَدًا فِي النَّدَاءِ. وَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهَا فُتِحَتْ لِأَنَّ تَقْدِيرَ هَاءِ التَّأْنِيثِ بَعْدَهَا، فَهِيَ تَفْتَحُهَا فِي التَّقْدِيرِ، كَمَا تَفْتَحُهَا لَوْ ذُكِرَتْ بَعْدَهَا، كَأَنَّهَا (٢) تُذَكَّرُ عَلَى طَرِيقِ التَّكْرِيرِ لَهَا (٣).

(١) مر البيت سابقاً. انظر الشاهد رقم (٥٤٣). وقد مر البيت بكماله في السؤال.

(٢) في د: (كأئمة).

(٣) في فتح الهاء آراء كثيرة، فسيبويه أن الشاعر قد رَخَّمَ الاسم أولاً، فهو عنده في الأصل: (يَا أُمَيْمَةَ)، ثُمَّ أَفْحَمَ التَّاءَ، وَهِيَ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهَا، وَذَلِكَ لِتَأْكِيدِ التَّأْنِيثِ، فَأَصْبَحَ التَّقْدِيرُ: (يَا أُمَيْمَةَ)، ثُمَّ فَتَحَ التَّاءَ إِنْبَاعًا لِفَتْحَةِ مَا قَبْلَهَا، فَصَارَ: (يَا أُمَيْمَةَ)، وَمَنْ أَخَذَ بِرَأْيِهِ اخْتَلَفُوا فِي تَحْدِيدِ التَّاءِ، فَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ التَّاءَ هِيَ نَفْسُهَا الَّتِي حُذِفَتْ فِي التَّرْخِيمِ، وَأَنَّهُمْ زَادُوهَا بَعْدَ التَّرْخِيمِ لِيُعْلَمَ أَنَّهَا هِيَ الْمَحْذُوفَةُ لِلتَّرْخِيمِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الشَّاعِرَ حَذَفَ التَّاءَ الْمَضْمُومَةَ وَأَتَى بِتَاءٍ أُخْرَى، وَبَنَاءٌ عَلَى هَذَا يَكُونُ الْإِفْحَامُ عِنْدَ سَيِّوِيهِ إِفْحَامَ التَّاءِ الْجَدِيدَةِ بَيْنَ الْيَمِيمِ وَتَاءِ التَّأْنِيثِ الْمَقْدَرَةِ الَّتِي حُذِفَتْ لِلتَّرْخِيمِ. وَلِلْفَارِسِيِّ فِي (أُمَيْمَةَ) رَأْيَان: الْأَوَّلُ: أَنَّ التَّاءَ زَائِدَةٌ، وَفُتِحَتْ إِنْبَاعًا لِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا. وَالثَّانِي: أَنَّ التَّاءَ أَفْحَمَتْ بَيْنَ الْيَمِيمِ وَفُتِحَتْهَا، فَالْفَتْحَةُ الَّتِي عَلَى التَّاءِ هِيَ فَتْحَةُ الْيَمِيمِ، ثُمَّ فُتِحَتْ الْيَمِيمُ إِنْبَاعًا لِمَا بَعْدَهَا، وَهِيَ حَرَكَةُ التَّاءِ. وَذَهَبَ ابْنُ كَيْسَانَ إِلَى أَنَّهُ مُرَخَّمٌ، وَأَنَّ هَذِهِ التَّاءَ هِيَ الْمُبْدَلَةُ مِنْ هَاءِ التَّأْنِيثِ الَّتِي تَلَحَقُ فِي الْوَقْفِ، وَحُرِّكَتْ بِالْفَتْحِ إِنْبَاعًا لِحَرَكَةِ الْيَمِيمِ مِنْ الْأَسْمِ الْمُرَخَّمِ. انظر المسألة في سيبويه ٢/٢٠٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٢٨، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٧٦٧، وشرح اللمع لابن برهان ١/٢٩٢، والمساعد ٢/٥٥٧، وتوضيح المقاصد ٣/١١٣١.

وإنما جاء زيادة هاء الإقحام في موضع الحذف والتخفيف للتأكيد المبيِّن أنَّ المُقدَّرَ بمنزلة المذكور.

وبعض العرب يقول: (يا سلمه)، و (يا طلحه) في الوقف، فإذا وصل حذف؛ لأنَّ هذه الهاء لبيان الحركة مع العوض من المحذوف؛ ولذلك لم يكن في الحذف وتركه على التخيير؛ لاجتماع السببين اللذين قد ثبتت^(١) بأحدهما في: ﴿سُلْطَانِيَّة﴾ [الحاقة: ٢٩] ونحوه.

وقياسها كقياس (ارمه) في أنها لبيان الحركة مع العوض من المحذوف. فأما (قه) فهو أوكد سبباً؛ لأنه مع ذلك على حرف واحد. ويجوز في ضرورة الشاعر حذف هاء الوقف؛ لأنَّ حرف الوصل عوض منها، كما قال ابن الخرع:

٥٧١ كَادَتْ فَزَارَةٌ تَشْقَى بِنَا فَأُولَى فَزَارَةٌ أُولَى فَزَارَا^(٢)
وَقَالَ الْقُطَامِيُّ:

٥٧٢ قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا^(٣)
وَقَالَ هُدْبَةُ بْنُ خَشْرَمٍ [ظ ٢٠٨]:

٥٧٣ عُوْجِي عَلَيْنَا وَارْبَعِي يَا فَاطِمَا^(٤)

(١) في د: (ثبت).

(٢) البيت من المتقارب، وهو لابن الخرع عوف بن عطية في المفضليات ٤١٦، وسيبويه ٢/٢٤٣، والأصول ١/٣٦٢، وابن السيرافي ٢/٣٦، وتحصيل عين الذهب ٣٢٨، والمقاصد الشافية ٥/٣١، ٤٤٦. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٣٨.

(٣) هذا صدر بيت عجزه: (ولا يك موقف منك الوداع). وقد مر العجز سابقاً. انظر تخريج الشاهد رقم (٣١٥).

(٤) هذا من الرجز، وهو لزيادة بن زياد في الشعر والشعراء ٢/٦٨٠، وابن السيرافي ١/٣١١. وهو لزائدة بن زياد في تحصيل عين الذهب ٣٢٩، والنكت ٥٧٧. وهو لهذبة بن خشرم في سيبويه ٢/٢٤٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٣٨، والمحكم ٩/٢٦٩، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٠٨، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٣٥.

وَتَرْخِيمُ مَا فِيهِ الْهَاءُ أَكْثَرُ وَأَقْوَى؛ لِأَنَّ الْهَاءَ تَتَغَيَّرُ، فَتَكُونُ فِي الْوَصْلِ عَلَى خِلَافِ حَالِهَا فِي الْوَقْفِ، فَيُؤْنَسُ ذَلِكَ بِالْحَذْفِ، وَلَا يُوحَشُ كَأَيِّحَاشِ حَذْفِ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ.

وَيَجُوزُ: (يَا حَرَمَل) فِي الْوَقْفِ مِنْ غَيْرِ هَاءِ السَّكْتِ؛ لِأَنَّ صِغَةَ الْاسْمِ يَجُوزُ أَنْ يُسْتَعْنَى بِهَا دُونَ زِيَادَةِ الْبَيَانِ عَنْ حَرَكَتِهِ، وَإِنْ قَوِيَ سَبَبُهُ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ لَا يَخْتَلُّ بِذَلِكَ.

وَتَقُولُ فِي تَرْخِيمِ (طَائِفِيَّة) : (يَا طَائِفِيَّ أَقْبِلِي)، وَفِي (سِعْلَةٍ) : (يَا سِعْلَى أَقْبِلِي)، وَكَذَلِكَ كُلُّ زَائِدٍ قَبْلَ الْهَاءِ. وَكَذَلِكَ فِي رَجُلٍ يُسَمَّى (عُمَانَةً) : (يَا عُمَانَ أَقْبِلْ).

وَلَا يَجُوزُ الْحَذْفُ فِي شَيْءٍ مِنَ الزَّوَائِدِ قَبْلَ الْهَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّبَعُ الْأَثْبَتُ مَا لَيْسَ بِأَثْبَتٍ، وَيَلْزَمُ مَنْ حَذَفَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الزَّوَائِدِ أَنْ يَحْذِفَ الْأَصْلِيَّ، فَيَقُولُ فِي (فَاطِمَةَ) : (يَا فَاطِ أَقْبِلِي)، وَإِنَّمَا لَزِمَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْأَثْبَتَ تَابِعًا لِمَا لَيْسَ بِأَثْبَتٍ، فَلَزِمَهُ فِي كُلِّ مَا هُوَ أَثْبَتٌ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُ أَقْوَى مِنْ بَعْضٍ فِي الثُّبُوتِ.



بَابُ تَرْخِيمِ مَا فِيهِ الْهَاءُ عَلَى (يَا حَارِ) (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ الْأِسْمِ الَّذِي فِيهِ الْهَاءُ عَلَى:
(يَا حَارِ) مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ الْأِسْمِ الَّذِي فِيهِ الْهَاءُ عَلَى: (يَا حَارِ)؟ وَمَا الَّذِي
لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ تَرْخِيمُهُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ لِقُوَّةِ حَذْفِ الْهَاءِ؟

وَلِمَ كَانَ تَرْخِيمُ مَا فِيهِ الْهَاءُ أَقْوَى مِنْ غَيْرِهِ؟

وَلِمَ قَوِيَ فِيهِ الْمَذْهَبَانِ فِي: (يَا حَارِ) و (يَا حَارُ) مِمَّا لَيْسَ لِغَيْرِهِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ عَنَتْرَةَ الْعَبْسِيِّ:

يَدْعُونَ عَنَتْرَ وَالرَّمَا حَ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ بِئْرٍ فِي لَبَانِ الْأَذْهَمِ

وَلِمَ جَازَ: (عَنَتْرُ) بِالضَّمِّ عَلَى وَجْهَيْنِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَعْفُرٍ^(١):

وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ لَيْسَلْبَنِي نَفْسِي أَمَالِ بْنِ حَنْظَلِ

وَلِمَ جَازَ تَرْخِيمُ (حَنْظَلَةَ) فِي غَيْرِ النَّدَاءِ عَلَى: (يَا حَارُ)، وَلِمَ يَجُزُّ عَلَى:

(يَا حَارِ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ مَنْ رَخَّمَ عَلَى (يَا حَارِ) فَقَدْ جَعَلَ الْأِسْمَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ٢٤٥: « هذا بابٌ يكون فيه الاسم بعدما يحذف منه الهاء بمنزلة اسم يتصرف في الكلام لم يكن فيه هاء قط ».

(١) هو أبو نهشل، وأبو الجراح النهشلي التميمي، من أهل العراق، شاعر متقدم فصيح، من شعراء الجاهلية، ليس بالمكثر، جعله ابن سلام في الطبقة الثامنة. انظر أخباره في الأغاني ١٣ / ١٧، والأعلام ٣٣٠ / ١.

يُحَذَفُ مِنْهُ شَيْءٌ فَاقْتَضَى لَهُ ذَلِكَ أَنْ يَجْرِيَ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ؛ إِذْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا
لَمْ يُحَذَفْ مِنْهُ شَيْءٌ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ رُؤْبَةَ [٢٠٩]:

إِمَّا تَرَبِّنِي الْيَوْمَ أَمْ حَمَزِي

قَارَبْتُ بَيْنَ عُنُقِي وَجَمَزِي

وَلَمْ جَازَ: (أَمْ حَمَزٍ) بِالْكَسْرِ، وَلَمْ يَجُزْ: (أَمْ حَمَزٍ) بِالْفَتْحِ عَلَى حَرَكَةِ الْأَصْلِ،
كَمَا يَجُوزُ فِي الْمُنَادَى: (يَا حَمَزُ)، و (يَا حَمَزُ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ذِي الرَّمَّةِ:

دِيَارَ مَيَّةَ إِذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ

وَلَمْ جَازَ فِي قَوْلِهِ: (مَيٌّ) أَنْ تَكُونَ عَلَى التَّرْخِيمِ فِي الضَّرُورَةِ، وَجَازَ أَنْ
يَكُونَ عَلَى تَسْمِيَّتِهَا (مَيًّا) مِنْ غَيْرِ ضَّرُورَةٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الضَّرُورَةَ
قَدْ ثَبَتَتْ بِالْقِيَاسِ وَالِاسْتِعْمَالِ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ أَجْرَاهَا عَلَى ذَلِكَ؛ إِذْ
لَيْسَ فِيهِ قُبْحٌ، وَإِنْ ضَعُفَ عَنْ مَنْزِلَةِ غَيْرِهِ؟

وَلَمْ جَازَ: (يَا فُلٌ) عَلَى حَذْفِ حَرْفَيْنِ، فَبَقِيَ الْأِسْمُ فِيهِ عَلَى أَقَلِّ مِنْ
ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى التَّرْخِيمِ، وَلَكِنْ عَلَى تَغْيِيرِ النَّدَاءِ
الَّذِي يَكُونُ تَارَةً بِالنُّقْصَانِ وَتَارَةً بِالزِّيَادَةِ، كَقَوْلِهِمْ: (يَا هَنَاهُ)، و (يَا نَوْمَانُ)؟
وَمَا فِي امْتِنَاعِهِمْ أَنْ يَقُولُوا: (يَا فُلَا) مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ (يَا فُلٌ) بِمَنْزِلَةِ
(دَمٍ) فِي الْحَذْفِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلزُّومِ الْحَذْفِ فِيهِمَا مِنْ غَيْرِ جَوَازِ الرَّدِّ
إِلَى الْأَصْلِ؛ إِذْ الْأَصْلُ فِي تَرْخِيمِ (فُلَانٍ): (يَا فُلَا)، فَلَمْ يُرَدِّ إِلَى الْأَصْلِ
فِي (يَا فُلَا) كَمَا لَمْ يُرَدِّ (دَمٌ) إِلَى الْأَصْلِ فِي (دَمِي)؟

وَهَلْ يَجُوزُ فِي الْمَرْأَةِ: (يَا فُلَّةٌ)؟ وَلَمْ جَازَ ذَلِكَ؟ وَهَلْ هُوَ لِقَوَّةِ هَذَا
الْحَذْفِ لِلزُّومِ حَتَّى صَارَتْ هَاءُ التَّانِيثِ تَلْحَقُ اللَّامَ فِيهِ كَمَا تَلْحَقُ

الْحَرْفُ^(١) الْأَصْلِيُّ؟ وَمَا الَّذِي اقْتَضَى لَهُ هَذَا مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ كِنَايَةٌ^(٢)؟
وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْكِنَايَةَ عَلَى نُقْصَانٍ بَيَانٍ فاقْتَضَى لَهُ نُقْصَانُ الْأِسْمِ؛
لِيُؤْذَنَ بِنُقْصَانِ الْبَيَانِ^(٣)؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْكِنَايَةِ فِي قَوْلِهِمْ: (يَا هَاهَا) وَبَيْنَهَا فِي قَوْلِهِمْ: (يَا فُلُ)
حَتَّى زِيدَ فِي أَحَدِهِمَا وَنُقِصَ فِي الْآخَرِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ: (هَنْ) نَاقِصٌ
لَمْ يَحْتَمِلِ النُّقْصَانَ فِي النَّدَاءِ، فَصَارَتْ الزِّيَادَةُ عَلَى اللَّفْظِ الْكَثِيرِ الْاسْتِعْمَالُ
بِالنُّقْصَانِ بِمَنْزِلَةِ النُّقْصَانِ فِي الْأِسْمِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى نَقْصِ الْبَيَانِ، وَلَيْسَ
كَذَلِكَ: (فُلَانُ)؛ لِأَنَّهُ تَامٌّ يَحْتَمِلُ النُّقْصَانَ فِي الْأِسْمِ لِنُقْصَانِ الْبَيَانِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ أَبِي النَّجْمِ:

فِي لُجَّةٍ أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ فُلٍ

وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا اسْتَعْمَلَهُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ أَجْرَاهُ عَلَى قِيَاسِ مَا لَمْ يُحْدَفْ
مِنْهُ شَيْءٌ، وَهُوَ فِي هَذَا أَقْوَى مِمَّا فِيهِ الْهَاءُ؛ لِأَنَّ الْحَدْفَ لَهُ أَلْزَمُ؟
وَلَمْ لَا يَجُوزُ: (يَا فُلُ أَقْبِلْ) كَمَا يَجُوزُ: (يَا حَمْزُ أَقْبِلْ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ
بِمَنْزِلَةِ: (دَمٍ) فِي لُزُومِ الْحَدْفِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ [ظ ٢٠٩]: (يَا حَمْزُ)؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ الْأِسْمِ الَّذِي فِيهِ الْهَاءُ عَلَى: (يَا حَارٍ) حَذْفُ الْهَاءِ عَلَى
أَنَّهُ أَقْوَى فِي ذَلِكَ مِنْ كُلِّ مَا لَيْسَتْ فِيهِ الْهَاءُ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ لَمَّا كَانَتْ تَتَغَيَّرُ فِي
الْوَصْلِ عَنْ حَالِهَا فِي الْوَقْفِ آتَسَ ذَلِكَ بِتَغْيِيرِ التَّرْخِيمِ، وَطَرَّقَ إِلَيْهِ.
وَلَا يَجُوزُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى هَذِهِ الْقُوَّةِ، تَرْخِيمُهُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ إِلَّا ضَرُورَةً؛
لِأَنَّهُ إِنَّمَا اقْتَضَى لَهُ ذَلِكَ قُوَّةُ النَّدَاءِ عَلَى التَّرْخِيمِ مَعَ قُوَّتِهِ بِالتَّغْيِيرِ، فَإِذَا

(١) في الأصل: (حرف الأصلي)، وفي د: (حرف الأصل).

(٢) قوله: (كناية) طمس جزء منها، وكذا في د.

(٣) قوله: (البيان) طمس جزء منها، وكذا في د.

خَرَجَ عَنِ النَّدَاءِ كَانَ الْأَصْلُ أَحَقَّ بِهِ.
وَقَالَ عَنَتْرَةُ الْعَبْسِيُّ:

٥٧٤ يَدْعُونَ عَنَتْرُ وَالرِّمَاحُ كَأَنَّهَا
أَشْطَانُ بِشْرِ فِي لَبَانِ الْأَدْهَمِ^(١)

فَيَجُوزُ فِي: (عَنْتَرٍ) وَجَهَانٍ:

أَحَدُهُمَا: التَّرْخِيمُ عَلَى: (يَا عَنْتَرَ).

وَالْآخَرُ: إِجْرَاؤُهُ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ تُسَمِّيهِ عَنْتَرًا مِنْ غَيْرِ هَاءٍ فِي سَائِرِ
الْمَوَاضِعِ.

وَقَالَ الْأَسُودُ بْنُ يَغْفَرٍ:

٥٧٥ وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ
لِيَسْلُبَنِي عِزِّي أَمَالِ بْنِ حَنْظَلٍ^(٢)

فَرَحَّمَ (حَنْظَلَةً) فِي غَيْرِ النَّدَاءِ عَلَى: (يَا حَارُّ)، وَجَارَ ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ،
وَلَمْ يَجْزْ عَلَى: (يَا حَارٍ)؛ لِأَنَّ مَنْ يَقُولُ: (يَا حَارُّ) إِنَّمَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ
يَجْعَلُهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ لَمْ يُحْدَفْ مِنْهُ شَيْءٌ، وَهَذَا يُطَرِّقُ عَلَيْهِ أَنْ يَجْرِيَ فِي غَيْرِ
النَّدَاءِ، كَمَا جَرَى^(٣) فِي النَّدَاءِ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يُحْدَفْ مِنْهُ شَيْءٌ.

وَقَالَ رُؤْبَةُ:

٥٧٦ إِمَّا تَرِينِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمْزِي

(١) البيت من الكامل، وهو لعنترة العبسي في ديوانه ١٨٢، وانظر سيبويه ٢/٢٤٦، ٢٤٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٤١٦، وشرح القصائد السبع ٣٥٩، وتحصيل عين الذهب ٣٣٠، وأمالى ابن الشجري ٢/٣١٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٦٣، والمقاصد الشافية ٥/٤٥٠، ٤٥٥. وهو بلا نسبة في المحتسب ١/١٠٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفر في سيبويه ٢/٢٤٦، برواية: (ليسلبني حقي). وجاء في السؤال برواية: (نفسى)، والنوادر ٤٤٨، وابن السيرافي ١/٣١٤، وتحصيل عين الذهب ٣٣٠، والتبصرة ١/٣٧٤، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٦. وهو بلا نسبة في الجمل للزجاجي ١٧٤، والمخصص ٤/٣٢٠، وأمالى ابن الشجري ١/١٩٣، ٢/٣١٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٢٦.

(٣) في د: (يجري).

قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمْرِي^(١)

فَرَحَّمْ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ.

وَجَارَ: (أَمَّ حَمَزَ)^(٢) بِالْكَسْرِ عَلَى (يَا حَارِ)، وَلَمْ يَجْزْ: (أَمَّ حَمَزَ) بِالْفَتْحِ عَلَى (يَا حَارِ)، وَإِنْ كَانَ أَقْوَى الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ حُذِفَ مِنْهُ^(٣) شَيْءٌ، وَمَا لَمْ يُحْذَفْ مِنْهُ شَيْءٌ فَهُوَ يَجْرِي فِي النَّدَاءِ وَغَيْرِ النَّدَاءِ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ. وَقَالَ ذُو الرَّمَّةِ:

٥٧٧ دِيَارَ مَيَّةَ إِذْ مَيَّ تُسَاعِفُنَا وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ^(٤)

وَيَجُوزُ فِي قَوْلِهِ: (مَيَّ) وَجْهَانِ عَلَى أَصْلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ عَلَى أَنَّ اسْمَهَا (مَيَّةَ)، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَى تَرْخِيمِ الضَّرُورَةِ. وَالْآخَرُ عَلَى أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا (مَيًّا)، فَلَا يَجُوزُ عَلَى الضَّرُورَةِ، وَلَكِنْ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ الَّذِي يَفْتَضِي إِجْرَاءَ الْأَسْمِ هَذَا الْمُجْرَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَلَمْ جَارَ مَعَ تَوَجُّهِ الْكَلَامِ عَلَى غَيْرِ الضَّرُورَةِ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الضَّرُورَةِ؟

قِيلَ لَهُ: لِأَنَّهُ عَلَى أَصْلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ بِمَنْزِلَةِ لُغَتَيْنِ تَدَاخَلَتَا، فَلَا يَكُونُ عَلَى إِحْدَى اللَّغَتَيْنِ [٢١٠ و] إِلَّا ضَرُورَةً، وَعَلَى اللَّغَةِ الْأُخْرَى إِلَّا غَيْرَ ضَرُورَةٍ. وَهَذَا يَصْلُحُ فِي الشَّعْرِ، وَلَوْ جَاءَ مِثْلُهُ فِي غَيْرِ الشَّعْرِ لَمْ يَحْمَلْهُ إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ ضَرُورَةٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي لَيْسَ بِشَعْرِ لَا تَجُوزُ فِيهِ الضَّرُورَةُ أَصْلًا.

(١) البيتان من الرجز، وهما لرؤبة بن العجاج في ديوانه ٦٤٤، وانظر سيبويه ٢/٢٤٧، والمقتضب ٤/٢٥١، وتحصيل عين الذهب ٣٣١، والمقتضب ٤/٢٥١، وابن السيرافي ١/٣١٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٣٢، وابن يعيش ٦/٩، والمقاصد الشافية ٥/٤١٢، ٤٥١. وهو بلا نسبة في المسائل المنثورة ٢٣٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٠٩.

(٢) في د: (حمزي). (٣) في د: (اسم واحد ومنه).

(٤) مر البيت سابقاً. انظر الشاهد رقم (٢٦٣).

وَتَقُولُ: (يَا فُلُ)، وَإِنَّمَا جَارَ ذَلِكَ عَلَى تَغْيِيرِ النَّدَاءِ الْمُؤَذِّنِ بِقُوَّتِهِ عَلَى التَّغْيِيرِ، لَا عَلَى التَّرْخِيمِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَقُولُ عَرَبِيٌّ: (يَا فُلَا)، وَلَوْ كَانَ عَلَى التَّرْخِيمِ لَجَارَ فِيهِ الْوَجْهَانِ، كَمَا يَجُوزُ: (يَا حَارِ)، و (يَا حَارُ).

وَقَدْ وَقَعَ فِي الْكِتَابِ^(١): «لَا يَقُولُ عَرَبِيٌّ (يَا فُلَا) بِالْأَلِفِ»، وَوَجْهُ الِاسْتِشْهَادِ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى التَّغْيِيرِ الْعَارِضِ الَّذِي لَا يَجْرِي مَجْرَى الْحَذْفِ فِي: (دَم) لَجَارَ رَدُّهُ إِلَى الْأَصْلِ فِي التَّرْخِيمِ، فَكَانَ يَجُوزُ [رَدُّهُ]^(٢) إِلَى: (يَا فُلَا)، فَلَمَّا امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ كَمَا يَمْتَنِعُ مِنْ (دَمِي) بِالرَّدِّ إِلَى الْأَصْلِ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ حَذَفُ لَزِمَ كَالْحَذْفِ فِي (دَم). وَالشَّاهِدُ الْأَوَّلُ أَبْيَنُ، وَكِلَاهُمَا دَلِيلٌ.

وَإِنَّمَا جَارَ هَذَا النُّقْصَانُ^(٣) فِي: (يَا فُلُ)؛ لِأَنَّهُ كِنَايَةٌ عَلَى نُقْصَانِ بَيَانٍ، فَاقْتَضَى لَهُ نُقْصَانُ الْأِسْمِ لِيُؤْذِنَ بِنُقْصَانِ الْبَيَانِ، وَلَا^(٤) يَلْزُمُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (يَا هَنَاهُ)^(٥)؛ لِأَنَّهُ نَاقِصٌ قَبْلَ النَّدَاءِ فِي قَوْلِهِمْ: (هَنُ)، فَلَمْ يَحْتَمِلِ النُّقْصَانُ، وَغَيْرَ تَغْيِيرًا يُؤْذِنُ بِنُقْصَانِ الْبَيَانِ بِمَا لَحِقَهُ مِمَّا يُخْرِجُهُ عَنِ الطَّرِيقَةِ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا فِي أَكْثَرِ الِاسْتِعْمَالِ.

وَتَقُولُ لِلْمَرَأَةِ: (يَا فُلَةً)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَزِمَ الْحَذْفُ صَارَ اللَّامُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ آخِرِ الْأِسْمِ فِي لَحَاقِ الْعَلَامَاتِ.

وَقَالَ أَبُو النَّجْمِ:

٥٧٨ فِي لُجَّةٍ أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ فُلٍ^(٦)

(١) العبارة موجودة في إحدى نسخ الكتاب. انظر سيبويه ٢/ ٢٤٨ الهامش.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٣) في الأصل ود: (لنقصان).

(٤) قوله: (لا) ليس في د. (٥) في الأصل ود: (هنا).

(٦) هذا من الرجز، وهو لأبي النجم في ديوانه ٣٥٥، وانظر سيبويه ٢/ ٢٤٨، ٤٥٢، والأصول ١/ ٣٤٩، والجمل للزجاجي ١٦٤، وابن السيرافي ١/ ٢٩٣، وتحصيل عين الذهب ٣٣٢، والنكت للعلم ٥٧٩. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢٣٨، والمسائل المثورة ٢٣٧، وأمالى ابن الشجري ٢/ ٣٣٧، وابن يعيش ١/ ٤٨، وشرح الرضي ١/ ٤٣٠.

فَأَجَاذَهُ^(١) لِلضَّرُورَةِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ، وَهُوَ أَقْوَى مِمَّا فِيهِ الْهَاءُ؛ لِأَنَّ الْحَذْفَ لَهُ الْإِلْزَامُ.

وإِنَّمَا لَمْ يَجْزُ: (يَا فُل) بِالْفَتْحِ، كَمَا يَجُوزُ: (يَا حَمَزَ أَقْبَل)^(٢)؛ لِلزُّومِ الْحَذْفِ لَهُ كَمَا يَلْزَمُ فِي: (دَم)، وَلَا يَلْزَمُ: (حَمَزَة) الْحَذْفُ، وَإِنَّمَا هُوَ تَرْخِيمٌ يَجْرِي فِي النَّدَاءِ خَاصَّةً، وَيَجُوزُ فِيهِ الْإِثْمَامُ.



(١) قوله: (فأجازاه) مطموس في الأصل، وكذا في د، وهو في د: (فأجازاه).
 (٢) قوله: (يا حمز أقبل) مطموس في الأصل، وساقط من د، وكذا في السؤال.

بَابُ التَّرْخِيمِ عَلَى (يَا حَارُ) (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي التَّرْخِيمِ عَلَى (يَا حَارُ) مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي التَّرْخِيمِ عَلَى (يَا حَارُ)؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي الْمُعْتَلِّ اللَّامِ عَلَى (يَا حَارُ) مَا يَجُوزُ عَلَى (يَا حَارِ)؟
وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُجْعَلُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ لَمْ يُحْدَفْ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يُضَمُّ آخِرُهُ
كَمَا يُضَمُّ مَا لَمْ يُحْدَفْ مِنْهُ شَيْءٌ؟

وَمَا تَرْخِيمُ (قَمَحْدُوَّة) عَلَى: (يَا حَارُ)؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ:
(يَا قَمَحْدِي)، وَعَلَى (يَا حَارِ): (يَا قَمَحْدُ)^(١) أَقْبَلُ؟

وَمَا تَرْخِيمُ: (رَعُوم) اسْمَ رَجُلٍ، عَلَى الْأَصْلَيْنِ؟ وَلِمَ وَجَبَ [ظ ٢١٠] فِي
أَحَدِهِمَا: (يَا رَعِي)، وَعَلَى الْآخَرِ (يَا رَعُو)؟

وَمَا تَرْخِيمُ (قَطَوَانَ)؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ (يَا قَطَا)، و (يَا قَطَوَ)، عَلَى الْأَصْلَيْنِ
الْمُخْتَلِفَيْنِ؟

وَمَا تَرْخِيمُ (طِفَاوَةَ)؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ (يَا طِفَاءَ)، و (يَا طِفَاوْ أَقْبَلُ)؟
وَلِمَ كَانَ التَّرْخِيمُ عَلَى (يَا حَارِ) أَكْثَرَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَدُلُّ عَلَى الْأَصْلِ
بِتَرْكِ الْحَرْفِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْحَذْفِ، مَعَ أَنَّ الْحَذْفَ عَارِضٌ؟ وَلِمَ جَازَ
الْوَجْهَ الْآخَرَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِإِسْكَالِ نَظَائِرِهِ فِي النَّدَاءِ بِضَمِّ آخِرِهِ، وَإِنْ كَانَ^(٢)
قَدْ انْفَصَلَ مِنْهُ بِالْحَذْفِ^(٣) الَّذِي وَقَعَ فِيهِ، فَجَازَ حِرْصًا عَلَى طَلَبِ الْمُشَاكَلَةِ؟

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ٢٤٩: « هذا بابٌ إذا حذفت منه الهاء وجعلت الاسم بمنزلة ما لم تكن فيه الهاء أبدلت حرفًا مكان الحرف الذي يلي الهاء ».

(١) قول: (قَمَحْدُو) .

(٢) قول: (قَمَحْدُو) .

(٣) قول: (الحذف) .

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْعَجَّاجِ:

فَقَدْ رَأَى الرَّأُؤُونَ غَيْرَ الْبُطْلِ

أَنْكَ يَا مُعَاوِيَا ابْنَ الْأَفْضَلِ

وَلَمْ جَازَ فِي هَذَا أَنْ يُحَذَفَ مَعَ الْهَاءِ غَيْرُهَا، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْأُصُولِ الْمُطَرِّدَةِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَالتِّي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهَا الْكَلَامُ فِي الْقِيَاسِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدَرَهُ تَقْدِيرَ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ الْهَاءُ؛ لِلإِذَانِ بِقُوَّةِ حَذْفِ الْهَاءِ حَتَّى كَأَنَّ الْاسْمَ لَمْ يُحَذَفْ مِنْهُ شَيْءٌ، وَهَذَا عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ؛ لِلإِذَانِ بِهَذَا الْمَعْنَى؟

وَمَا تَرْخِيمُ (حَيَوَة) عَلَى الْأَصْلَيْنِ؟ وَلَمْ وَجَبَ فِيهِ: (يَا حَيَو)، و (يَا حَيَو)، وَلَمْ يَجُزْ قَلْبُ الْوَائِيَاءِ، كَمَا فَعَلْتُ^(١) فِي قَوْلِهِ: (لَوَيْتُ يَدَهُ لَيًّا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا الْاسْمَ قَدْ أَظْهَرَ فِيهِ الْوَائِيَاءُ؛ لِلإِذَانِ بِحُرُوفِ الْأَصْلِ، فَالْعِلَّةُ فِيهِ فِي حَالِ التَّرْخِيمِ كَالْعِلَّةِ قَبْلَ التَّرْخِيمِ؟

وَلَمْ جَازَ: (يَا طَلْحُ أَقْبَلُ) فِي (طَلْحَة)، وَلَمْ يَجُزْ: (يَا خَبِيثُ أَقْبَلِي)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْهَاءَ فِي هَذَا لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُؤَنَّثِ وَالْمُذَكَّرِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحَذَفَ عَلَى: (يَا حَارُ)، وَهُوَ صِفَةٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يُحَذَفَ عَلَى: (يَا حَارُ) وَالْاسْمُ عَلَمٌ؟

وَلَمْ كَانَ تَرَكَ الْحَذْفِ فِيمَا لَيْسَتْ فِيهِ الْهَاءُ أَكْثَرَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ مِنَ الْإِخْلَالِ بِالْاسْمِ: بِحَذْفِ التَّنْوِينِ، وَإِذْهَابِ الْإِعْرَابِ، وَحَذْفِ حَرْفٍ مِنْ نَفْسِ الْاسْمِ، فَهَذَا كَالْإِجْحَافِ بِهِ، فَقَلَّ فِي الْكَلَامِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ؟ وَلَمْ جَازَ مَعَ هَذَا الْإِجْحَافِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلتَّخْفِيفِ مِنْ غَيْرِ إِجْحَافٍ لِلْبَيَانِ الَّذِي يَقَعُ فِي الْحَالِ لِلْمُخَاطَبِ مِنَ الْإِقْبَالِ عَلَيْهِ وَالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ؟

وَلَمْ كَانَ التَّرْخِيمُ فِي: (حَارِثُ)، و (مَالِكُ)، و (عَامِرُ) أَغْلَبَ مِنْهُ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِكثَرَةِ التَّسْمِيَةِ بِهَا عَلَى مَنْزِلَةِ تَزِيدُ عَلَى غَيْرِهَا؟

(١) فِي د: (يَقْلَبُ).

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ مُهْلِلِ بْنِ رَبِيعَةَ:

يَا حَارٍ لَا تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا إِنَّا ذَوُو السَّوَرَاتِ وَالْأَحْلَامِ
وَقَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ [و ٢١١]:

أَحَارٍ تَرَى بَرْقًا أَرِيكَ وَمِیْضُهُ كَلَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ
وَقَوْلِ الْأَنْصَارِيِّ:

يَا مَالٍ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَقِفُوا

وَقَوْلِ النَّابِغَةِ:

فَصَالِحُونَا جَمِيعًا إِنْ بَدَا لَكُمْ وَلَا تَقُولُوا لَنَا أَمْثَالَهَا عَامٍ
وَلِمَ جَاَزَ التَّرْخِيمُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مَعَ أَنَّهَا أَحَقُّ بِهِ؛ لِكَثْرَتِهَا؟
وَهَلْ ذَلِكَ لِلتَّخْفِيفِ مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ بِالْأَسْمِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ يَزِيدِ بْنِ مُخَرَّمٍ^(١):

فَقُلْتُمْ تَعَالَى يَا يَزِيْزِ بْنِ مُخَرَّمٍ فَقُلْتُ لَكُمْ إِنِّي حَلِيفُ صَدَاءٍ
وَقَوْلِ مَجْنُونِ بْنِ عَامِرٍ^(٢):

أَلَا يَا لَيْلٍ إِنْ خُيِّرْتُ فِينَا بِنَفْسِي فَاَنْظُرِي أَيْنَ الْخِيَارُ؟
وَقَوْلِ أَوْسِ بْنِ حَجَرٍ:

٥٧٩ تَنَكَّرْتُ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لَمِي^(٣)

(١) هو يزيد بن مخرم الحارثي، يعرف بابن فكهة وهي جدته أم أبيه، جاهلي كثير الشعر. انظر ترجمته في معجم الشعراء للمرزباني ٤٩٤.

(٢) قيس بن الملوح بن مزاحم العامري، شاعر غزل، من أهل نجد، لم يكن مجنوناً، وإنما لقب بذلك لهيامه في حب ليلي بنت سعد التي نشأ معها إلى أن كبرت وحجبها أبوها، فهم على وجهه ينشد الأشعار. انظر ترجمته في الأغاني ٣/٢، والأعلام ٥/٢٠٨.

(٣) صدر بيت من الطويل، عجزه:

وَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

لِنِعْمِ الْفَتَى تَعَشَوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ
فَلِمَ جَاَزَ تَرْخِيمُ: (مَالٍ) فِي غَيْرِ النَّدَاءِ؟

وَقَوْلِ رَجُلٍ مِنْ بَنِي مَازِنٍ:

عَلَيَّ دِمَاءُ الْبُذْنِ إِنْ لَمْ تُفَارِقِي أَبَا حَرْدَبٍ لَيْلًا وَأَصْحَابَ حَرْدَبٍ
وَقَوْلِ طَرْفَةَ:

أَسْعَدَ بَنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا وَذُو الرَّأْيِ مَهْمَا يَقُلْ يَصْدُقِ

وَلِمَ لَا يَجُوزُ تَرْخِيمُ اسْمٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ لَيْسَتْ فِيهِ الْهَاءُ؟ وَهَلْ
ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ^(١) الْمَطْلُوبُ بِالتَّرْخِيمِ تَخْفِيفَ الْاسْمِ، وَكَانَتْ الثَّلَاثَةُ
أَخَفَ الْأَسْمَاءِ وَأَمَكْنَهَا وَأَكْثَرَهَا اسْتِعْمَالًا لَمْ يَجْزُ أَنْ يُرَخِّمَ؛ لِأَنَّهُ الْأَخَفُ،
وَتَرْخِيمُهُ يُخْرِجُهُ عَنِ الْمَطْلُوبِ بِالتَّرْخِيمِ، وَهُوَ التَّخْفِيفُ، إِلَى الْإِخْلَالِ بِهِ،
وَالْإِخْلَالُ ثَقِيلٌ عَلَى الطَّبَاعِ فِي الْكَلَامِ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ تَرْخِيمُ غَيْرِ الْاسْمِ الْعَلَمِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ هَاءُ التَّائِيثِ؟ وَهَلْ
ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَلَمَ أَكْثَرُ، فَهُوَ أَحَقُّ بِأَنْ يُخَفَّفَ؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (زَيْدُ
ابْنِ عَمْرٍو)، وَلَا يَجُوزُ: (هَذَا زَيْدُ ابْنِ أَخِينَا)؟

وَهَلْ يَلْزَمُ مَنْ رَخَّمَ غَيْرَ الْعَلَمِ أَنْ يَقُولَ فِي تَرْخِيمِ (مُسْلِمِينَ): (يَا مُسْلِمُ
أَقْبِلُوا)؟

وَلِمَ جَاَزَ: (يَا صَاحِ)، وَلَمْ يَجْزُ: (يَا رَاكِ)، وَكِلَاهُمَا غَيْرُ عَلَمٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ
لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ (صَاحِبٍ)، فَجَاَزَ، كَمَا جَاَزَ: (لَمْ يَكُ)، وَ(لَمْ أَدِرْ)، وَ(لَمْ أُبَلْ)؟

= وهو لأوس بن حجر في ديوانه ١١٧، وانظر سيبويه ٢/٢٥٤، وابن السيرافي ١/٣٠٨، وتحصيل عين
الذهب ٣٣٥، وأمالى ابن الشجري ٢/٣٠٤، والمقاصد الشافية ٥/٤٢٤، واللمحة في شرح الملح
٢/٦٣٥. وهو بلا نسبة في المحصول ٢/٦٧٦، وقواعد المطارحة ١٣٩.
(١) قوله: (لأنه لما كان) عليه طمس في الأصل. وفي د: (لأنه لكان).

الجواب

الذي يجوز في الترخيم على: (يا حار) إجرأ المعتل مجراه لو لم يحدف منه شيء في الكلام، فما كان يجب أن يُعَلَّ (١) [٢١١] بالقلب إلى الياء، أو إلى الألف، أو الهمزة، أُجْري على ذلك المجري؛ لأنه قد جعل بمنزلة اسم لم يحدف منه شيء. وأما على: (يا حار) فيترك على حاله؛ لأنه ينوى فيه الحرف المحذوف، فكأنه موجود في الاسم، فلا يُغيّرُ بأكثر من الحذف.

ولا يجوز أن يسوّى بينهما؛ لاختلاف التقدير فيهما؛ إذ أحدهما على تقدير اسم لم يحدف منه شيء، يُضمّ آخره كضم ما لم يحدف منه شيء. والآخر على تقدير المحذوف، يُترك آخره على حاله، فعلى هذا قياس المعتل اللام. وترخيم (قَمْحِدَوَة) على (يا حار) : (يا قَمْحِدي)، وعلى (يا حار) : (يا قَمْحِدْ أَقْبِل)، وكذلك ترخيم (رَعُوم) اسم رجل: (يا رعي) على (يا حار)، و (يا رعو) على (يا حار)، وترخيم (قَطَوَان) : (يا قَطَا)، و (يا قَطَو أَقْبِل) على الأصلين. وترخيم (طُفَاوَة) : (يا طُفَاء أَقْبِل)، و (يا طُفَاو أَقْبِل) على الأصلين؛ لأنه بمنزلة: (شَقَاوَة) إذا حذفت منه الهاء، فليس فيه إلّا: (شَقَاء) .

والترخيم على: (يا حار) أكثر؛ لأنه أدل على الأصل، ويجوز الترخيم على: (يا حار) للمشاكلة بينه وبين نظائره في النداء، بضم آخره كضمها.

وقال العجاج:

٥٨٠ فَقَدْ رَأَى الرَّأُوْنَ غَيْرَ الْبُطْلِ

أَنَّكَ يَا مُعَاوِيَةَ ابْنَ الْأَفْضَلِ (٢)

(١) في د: (بعد).

(٢) هذا من الرجز، وهما للعجاج في ديوانه ١٨٦، وانظر سيبويه ٢/ ٢٥٠، وابن السيرافي ١/ ٣٩٥، وتحصيل عين الذهب ٣٣٢، والنكت للأعلم ١/ ٥٨٠. وهو بلا نسبة في البصريات ٣٤١، والخصائص ٣/ ٣١٦، وقواعد المطارحة ٣٢٠. والأبيات في مدح يزيد بن معاوية، والرواية في الديوان:

أَنَّكَ يَا يَزِيدُ يَا بَنَ الْأَفْضَلِ

وإنما جازَ حَذْفُ الياءِ مِنْ (مُعَاوِيَةَ)؛ لِإِيْذَانِ بَأَنَّ لِلْهَاءِ مَنْرَلَةً لَيْسَتْ لِغَيْرِهَا فِي قُوَّةِ الْحَذْفِ حَتَّى إِنَّ الْاسْمَ يَصِيرُ مَعَ حَذْفِهَا بِمَنْرَلَةٍ مَا لَمْ يُحَذَفْ مِنْهُ شَيْءٌ، فَعَلَى هَذَا جَازَ تَرْخِيمُهُ بَعْدَ حَذْفِ الْهَاءِ بِأَنَّهُ بِمَنْرَلَةٍ اسْمٍ لَمْ يَرْخَمْ، فَرُخِمَ بِحَذْفِ الْيَاءِ.

وَتَرْخِيمُ (حَيَوَة): (يَا حَيَوَ)، و (يَا حَيَوُ) عَلَى الْأَصْلَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ بِأَكْثَرِ مِنَ الضَّمِّ؛ لِأَنَّ هَذَا الْاسْمَ قَدْ ظَهَرَتْ فِيهِ الْوَاوُ؛ لِإِيْذَانِ بِالْأَصْلِ، فَهُوَ يَجْرِي عَلَى ذَلِكَ فِي سَائِرِ الْمَوَاقِعِ مِنْ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ وَمُضَافٍ، وَيُرَخَّمُ^(١) عَلَى قِيَاسٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ لَازِمَةٌ لَهُ.

وَتَقُولُ: (يَا طَلُحَ أَقْبِلْ)، وَلَا يَجُوزُ فِي (خَيْثَةَ): (يَا خَيْثُ أَقْبِلِي)؛ لِأَنَّ الْهَاءَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُذَكَّرِ^(٢) وَالْمُؤَنَّثِ فِي الْمَعْنَى، فَلَوْ جَازَ هَذَا لَجَازَ: (هَذِهِ خَيْثُ قَدْ أَقْبَلَتْ)، وَهَذَا خَطَأً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (طَلْحَةُ)؛ لِأَنَّ الْهَاءَ فِيهِ لِتَأْنِيثِ الْاسْمِ فَقَطْ، فَلَا يُخِلُّ بِالْمَعْنَى حَذْفُهَا، وَلَا بِالْاسْمِ؛ لِأَنَّهُ حَرْفٌ^(٣) زَائِدٌ يَجْرِي مَجْرَى مَا زِيدَ لِتَكْثِيرِ الْاسْمِ، فَهُوَ يُحَذَفُ^(٤) فِي حَالِ التَّقْلِيلِ وَالتَّخْفِيفِ.

وَتَرْكُ الْحَذْفِ فِيمَا لَيْسَتْ فِيهِ الْهَاءُ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ مِنَ الْإِخْلَالِ بِالْاسْمِ بِحَذْفِ^(٥) التَّنْوِينِ وَإِذْهَابِ الْإِعْرَابِ، وَحَذْفِ حَرْفٍ مِنْ نَفْسِ الْاسْمِ، وَلَكِنَّهُ جَائِزٌ؛ لِمَا يَكُونُ فِي النَّدَاءِ مِنَ الْبَيَانِ بِالْإِقْبَالِ عَلَى الْمُنَادِي، وَالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ، فَيَصِيرُ ذَلِكَ تَخْفِيفًا لَا يُخِلُّ بِالْاسْمِ، وَيَجُوزُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَالتَّرخِيمُ فِي (حَارِثٍ) [و٢١٢]، و (مَالِكٍ)، و (عَامِرٍ) أَكْثَرُ؛ لِكَثْرَةِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فِي الِاسْتِعْمَالِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تُسَمِّي بِهَا أَكْثَرَ.

وَقَالَ مُهْلَهْلُ بْنُ رَبِيعَةَ:

ه٨١ يَا حَارٍ لَا تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا إِنَّا ذَوُو السَّوَرَاتِ وَالْأَحْلَامِ^(٦)

(١) كذا في د، وفي الأصل: (ومرخم).

(٢) في الأصل: (المذكور).

(٣) في الأصل ود: (حذف).

(٤) في د: (محذوف).

(٥) في د: (فحذف).

(٦) البيت من الكامل، وهو لمهلل في ديوانه ٧٨، وانظر سيبويه ٢/٢٥١، والأصمعيات ١٥٦، =

وَقَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:

٥٨٢ أَحَارِ تَرَى بَرْقًا أَرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ^(١)

وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ:

٥٨٢ يَا مَالِ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَقِفُوا^(٢)

وَقَالَ الذَّبْيَانِيُّ:

٥٨٤ فَصَالِحُونَا جَمِيعًا إِنْ بَدَا لَكُمْ وَلَا تَقُولُوا لَنَا أَمْثَالَهَا عَامٍ^(٣)

وَيَجُوزُ التَّرْخِيمُ فِي غَيْرِ^(٤) هَذِهِ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ تَخْفِيفٌ مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ، وَإِنْ كَانَ فِي تِلْكَ أَكْثَرُ.

= وابن السيرافي ٤١/٢، والتبصرة والذكرة ٣٦٦/١، والنكت للأعلم ٥٨١/١، وتحصيل عين الذهب ٣٣٣، وابن يعيش ٢٢/٢، والمقاصد الشافية ٤٢٢/٥. وينسب إلى شرحيل بن مالك في ابن السيرافي ٢٦/٢. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٣٩، وتصحيح الفصح ٢٢٠. (١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٢٤، وانظر سيبويه ٢٥٢/٢، والصحاح (ومض)، وتحصيل عين الذهب ٣٣٤، وأمالي ابن الشجري ٣١٥/٢، وابن يعيش ٨٩/٩، وضرائر الشعر ١٥٨، والمقاصد الشافية ٤٢٣/٥. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٣٤/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٨/١، والإنصاف ٦٨٤.

(٢) عجز بيت من المنسرح، صدره:

إِنْ بُجِيرًا عَبْدٌ لَغِيرِكُمْ

وهو في بعض المصادر صدر بيت عجزه:

تُؤْتُونَ فِيهِ الْوَقَاءَ مُعْتَرِفًا

وهو لعمر بن امرئ القيس الخزرجي في ابن السيرافي ١٢/٢، وفرحة الأديب ١٦٧، وتنقيح الألباب ١٨١، والمقاصد الشافية ٦٩/٦، وهو لعمر بن الإطنابة الأنصاري في تحصيل عين الذهب ٤٢٣، وانظر تنقيح الألباب ١٨١، والمقاصد الشافية ٦٩/٦. وهو للأنصاري في سيبويه ٢٥٢/٢، ٩٦/٣، والنكت ٧٥٠. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ٢١٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٣٩.

(٣) البيت من البسيط، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ٨٢، وانظر سيبويه ٢٥٢/٢، وابن السيرافي ٢٠١/٢، والتبصرة ٣٦٦/١، وتحصيل عين الذهب ٣٣٤، والنكت للأعلم ٥٨١/١، وأمالي ابن الشجري ٣٠٣/٢، وتوجيه اللمع ٣٣٢، والمقاصد الشافية ٤٢٣/٥. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١٦٢، والبغداديات ٤٥٠.

(٤) في الأصل ود: (غيره)، وكذا يقتضي السياق.

وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ مُخَرَّمٍ:

٥٨٥ هـ فَقُلْتُ تَعَالَ يَا يَزِيَّ بْنَ مُخَرَّمٍ فَقُلْتُ لَكُمْ إِنِّي حَلِيفُ صُدَاءٍ^(١)

وَقَالَ مَجْنُونُ بَنِي عَامِرٍ:

٥٨٦ هـ أَلَا يَا لَيْلَ إِن خُيِّرْتُ فِينَا بِنَفْسِي فَأَنْظِرِي أَئِنَّ الْخِيَارَ^(٢)

فهذه شواهد في غير الأسماء التي كثرت في التسمية.

وَقَالَ أَمْرُ الْقَيْسِ:

٥٨٧ هـ لَعْنَمُ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ^(٣)

فَرَحَّمْ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ عَلَى: (يَا حَارِ).

وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي مَازِنٍ:

٥٨٨ هـ عَلَيَّ دِمَاءُ الْبُذْنِ إِنْ لَمْ تُفَارِقِي أَبَا حَرْدَبٍ لَيْلًا وَأَصْحَابَ حَرْدَبٍ^(٤)

أَرَادَ (لَيْلَى)، فَرَحَّمْ، وَصَرَفَ، كَأَنَّهُ تُسَمَّى^(٥) بِ (لَيْلٍ)، وَلَيْسَ هَذَا عَلَى

(١) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن مخرم في سيبويه ٢/٢٥٣، وابن السيرافي ٢/٢٥، وتحصيل عين الذهب ٣٣٥، والمقاصد الشافية ٥/٤١٥، والخزانة ٢/٣٧٨. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٤٠، وأمالى ابن الشجري ٢/٣٠٤، وشرح الرضي ١/٣٩٩.

(٢) البيت من الوافر، وهو لمجنون بني عامر قيس بن الملوخ في ديوانه ٩٦ والرواية فيه:

أَلَا يَالَيْلُ إِنْ مُلِّكْتُ فِينَا خِيَارَكَ فَأَنْظِرِي لِمَنْ الْخِيَارُ

وانظر سيبويه ٢/٢٥٣، وتحصيل عين الذهب ٣٣٥، والمقاصد الشافية ٥/٤٢٣، وانظر ابن السيرافي ٢/١٦. وهو ينسب للبخري الجعدي في ابن السيرافي ٢/١٦، واللسان (حظ). وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة ٤/٢٦٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٤٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٤٢، وانظر سيبويه ٢/٢٥٤، وابن السيرافي ١/٣٠٤، وفرحة الأديب ٩٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٢٩، وضرائر الشعر ١٣٦، وتذكرة النحلة ٤٢٠، والمقاصد الشافية ٥/٤٥٨. وهو بلا نسبة في ابن عقيل ٣/٢٩٥، وتوضيح المقاصد ٣/١١٤٦، والهمع ٢/٧٥.

(٤) البيت من الطويل، وهو لمالك بن الربيع في ابن السيرافي ١/٣٦٨، وفرحة الأديب ١٨٦. وهو لرجل من بني مازن في سيبويه ٢/٢٥٥، والمقاصد الشافية ٥/٤٥٩. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٤٠، والمحكم ٤/٧٢، وأمالى ابن الشجري ٢/٣١٦، ٣١٩.

(٥) في د: (سمي).

تَرْخِيمٍ: (حَرْدَبَةٌ)؛ لَأَنَّهُ فِي ذِكْرِ تَرْخِيمٍ مَا لَيْسَ فِيهِ الْهَاءُ.
وَقَالَ طَرْفَةُ:

٥٨٩ أَسْعَدَ بَنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا وَذُو الرَّأْيِ مَهْمَا يَقُلْ يَصْدُقُ^(١)

وَلَا يَجُوزُ تَرْخِيمُ مَا هُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ لَيْسَتْ فِيهَا الْهَاءُ؛ لَأَنَّهُ أَخَفُّ
الْأَبْنِيَّةِ، وَأَكْثَرُهَا، وَأَمَكْنُهَا، فَلَمَّا بَلَغَ مِنَ التَّخْفِيفِ إِلَى الْأَعْلَى فِي الْخِفَّةِ الَّذِي
لَيْسَ فَوْقَهُ مَا هُوَ أَعْلَى مِنْهُ صَارَ تَرْخِيمُهُ لَا يَجُوزُ؛ لَأَنَّهُ يَصِيرُ ثَقِيلًا عَلَى الطَّبَاعِ
بِإِخْرَاجِ الْمُتَمَكِّنِ عَنِ الْبِنَاءِ الَّذِي هُوَ أَمَكْنُ كِإِخْرَاجِهِ لَوْ جُعِلَ عَلَى
حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَلَيْسَ التَّخْفِيفُ كُلُّهُ بِالْحَذْفِ؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ بَكْثَرَةُ الاسْتِعْمَالِ،
وَقَدْ يَكُونُ بِالتَّمَكِّنِ الَّذِي يَخْفُ النُّطْقُ بِهِ عَلَى الطَّبَاعِ [ظ ٢١٢].

وَلَا يَجُوزُ تَرْخِيمُ غَيْرِ الْأَسْمِ الْعَلَمِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ الْهَاءُ؛ لَأَنَّ الْعَلَمَ أَكْثَرُ،
فَهُوَ بِالتَّخْفِيفِ أَحَقُّ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (هَذَا زَيْدٌ بَنُ عَمْرٍو) بِحَذْفِ
التَّنْوِينِ؛ لِوُقُوعِ (ابْنِ) صِفَةٍ بَيْنَ عِلْمَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ: (هَذَا زَيْدٌ ابْنُ أَخِينَا)
إِلَّا بِالتَّنْوِينِ؛ لِأَنَّ (أَخَانَا) لَيْسَ بِعَلَمٍ.

وَيَلْزَمُ مَنْ رَخَّمَ غَيْرَ الْعَلَمِ أَنْ يَقُولَ فِي تَرْخِيمِ (مُسْلِمِينَ): (يَا مُسْلِمُ أَقْبِلُوا).
فَإِنْ قَالَ: هَذَا مُلْبِسٌ.

قِيلَ لَهُ: وَتَرْخِيمُ الثَّلَاثِيِّ يُخْلُ بِالْأَسْمِ، فَإِذَا صَارَ الْإِخْلَالُ لِلتَّخْفِيفِ جَازَ
الْإِلْبَاسُ؛ لِمَا يَصْحَبُهُ مِنَ الْبَيَانِ الَّذِي يَنْفِيهِ عَنِ الْأَسْمِ.

وَيَجُوزُ: (يَا صَاحِبُ)؛ لِكْثَرَةِ اسْتِعْمَالِ (صَاحِبٍ)، وَلَا يَجُوزُ فِي (رَاكِبٍ):
(يَا رَاكٍ)؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَكْثُرْ اسْتِعْمَالُهُ إِلَى ذَلِكَ الْحَدِّ، كَمَا يَجُوزُ: (لَمْ يَكْ) فِي
(لَمْ يَكُنْ)، وَلَا يَجُوزُ فِي (لَمْ يَحِنْ): (لَمْ يَحِ).

* * *

(١) البيت من المتقارب، وهو لطرفة في ديوانه ١٧٥ بشرح الأعلام، وانظر ابن السيرافي ٤٣/٢، والنكت
٥٨٣/١. وفي سيبويه ٢/٢٥٥، وتحصيل عين الذهب ٣٣٦: (وهو مصنوع على طرفة)، وهو فيها لبعض
العبادين. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٤٠، والمقاصد الشافية ٥/٤٢٦، ٤٥٩، ٤٦١.

بَابُ تَرْخِيمِ مَا آخِرُهُ زَائِدَانِ زِيدًا مَعًا^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ الْأَسْمِ الَّذِي آخِرُهُ زَائِدَانِ زِيدًا مَعًا مِمَّا لَا^(١) يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ الْأَسْمِ الَّذِي آخِرُهُ زَائِدَانِ مَعًا؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْدَفَ الزَّائِدُ الْأَخِيرُ دُونَ الْأَوَّلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُمَا زِيدَا مَعًا، فَحْدِفَا مَعًا؛ لاصْطِحَابِهِمَا عَلَى اللَّزُومِ فِي الْحَذْفِ وَالثَّبُوتِ؟

وَمَا تَرْخِيمُ (عُثْمَانٍ)، وَ (مَرْوَانَ)؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ: (يَا عُثْمَ أَقْبِلْ)، وَفِي (مَرْوَانَ): (يَا مَرْوَا أَقْبِلْ)؟

وَمَا تَرْخِيمُ: (أَسْمَاءَ)، وَ (حَمْرَاءَ)؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ: (يَا أَسْمَ أَقْبِلِي)^(٢)، وَ (يَا حَمْرَ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

يَا مَرْوَا إِنَّ مَطِئَتِي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الْحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَنَاسِ
وَقَوْلِ الرَّاجِزِ:

يَا نُعْمَ هَلْ تَخْلِفُ لَا تَدِينُهَا

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ٢٥٦: «هذا باب ما يحذف من آخره حرفان لأنهما زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد زائد».

(١) قوله: (لا) ساقط من د.

(٢) في الأصل ود: (أقبل)، وكذا في الجواب.

وَقَوْلٍ لِّبَيْدٍ:

يَا أَسْمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَرٌ

وَمَا نَظِيرُ الزَّائِدِينَ مَعًا مِنْ يَأْيِ النَّسَبَةِ؟

وَمَا عَلَامَةُ الْجَمْعِ وَالتَّثْنِيَةِ؟

وَمَا الزَّائِدَانِ اللَّذَانِ زِيدَا مَعًا؟ وَمَا الزَّائِدَانِ اللَّذَانِ زِيدَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ؟
وَهَلْ ذَلِكَ مَا يَتَعَاقَبُ عَلَى الْحَرْفِ الزَّائِدِ، فَيَثْبُتُ تَارَةً، وَيُحَذَفُ تَارَةً، نَحْوُ:
(عَلَقَاةٌ) ^(١)، و (عَلَقَى)، و (أَرْطَاةٌ) ^(٢)، و (أَرْطَى)؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ زِيدَتْ لِلإِلْحَاقِ،
فَهِىَ تَجْرِي مَجْرَى الْأَصُولِ، وَالْهَاءُ زِيدَتْ لِلتَّأْنِيثِ عَلَى أَنْ تَذْهَبَ فِي التَّذْكِيرِ،
وَكَذَلِكَ: (رَعْشَانُ) اسْمُ رَجُلٍ، النُّونُ فِي (رَعْشَنِ) أَثْبَتَتْ مِنْ عَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ؛
لَأَنَّهَا تَتَعَاقَبُ عَلَيْهَا؟

وَمَا تَرْخِيمُ رَجُلٍ اسْمُهُ (مُسْلِمُونَ)؟ وَلِمَ وَجَبَ حَذْفُ [٢١٣] الْوَاوِ
وَالنُّونِ؟

وَلِمَ لَوْ كَانَتْ الْوَاوُ قَدْ لَزِمَتْ حَتَّى تَكُونَ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ، ثُمَّ
لِحَقَّتْهَا زِيَادَةٌ لَمْ تَكُنْ حَرْفَ الإِعْرَابِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَجْرِي مَجْرَى
(أَرْطَاةٍ) فِي أَنَّ حَرْفَ الإِعْرَابِ الزَّائِدَ الَّذِي لِحَقَّ، وَقَدْ بَطَلَ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ
حَرْفَ إِعْرَابٍ؟

وَلِمَ وَجَبَ فِي تَرْخِيمِ رَجُلٍ اسْمُهُ (مُسْلِمَانِ): (يَا مُسْلِمَ أَقْبَلْ)؟

وَمَا تَرْخِيمُ رَجُلٍ اسْمُهُ (بَنُونَ)؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ: (يَا بَنُو) بِطَرَحِ النُّونِ
وَحَدِّهَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِثَلَاثَةِ الْأَسْمَاءِ عَلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ؟ وَمَا تَرْخِيمُهُ
عَلَى: (يَا حَارُّ)؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ: (يَا بَنِي)؟

(١) قال في المخصص ٤ / ٤٧٥: «والعَلَقَى: نَبْتُ وَقَدْ يُنَوَّنُ وَاحِدَتَهُ عَلَقَاةٌ».

(٢) قال في أدب الكاتب ٥٦: «أَرْطَاةٌ: وَاحِدَةُ الْأَرْطَى، وَهِيَ شَجَرٌ».

بَابُ تَرْخِيمِ الْأَسْمِ الَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ زَائِدٌ يَكُونُ مَعَهُ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدٍ^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ الْأَسْمِ الَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ زَائِدٌ
يَكُونُ مَعَهُ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ الْأَسْمِ الَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ زَائِدٌ يَكُونُ مَعَهُ بِمَنْزِلَةِ
حَرْفٍ وَاحِدٍ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحَذَفَ الْآخِرُ دُونَ الزَّائِدِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا وَجَبَ حَذْفُ
الزَّائِدَيْنِ مَعًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَثْبَتَ مِنَ الْآخِرِ، ثُمَّ وَجَبَ حَذْفُ الْأَصْلِيِّ الَّذِي
هُوَ أَثْبَتٌ، فَوَاجِبٌ أَنْ يَتَّبَعَهُ الزَّائِدُ الَّذِي لَيْسَ بِأَثْبَتٍ، مَعَ أَنَّهُ سَاكِنٌ مَيِّتٌ،
وَلَيْسَ يَتَّبِعُ الزَّائِدُ فِي الْحَذْفِ إِلَّا وَهُوَ سَاكِنٌ مَيِّتٌ؟

وَمَا تَرْخِيمُ (مَنْصُورٍ)، و (عَمَّارٍ)، و (شَمْلَالٍ)^(١)، و (عَنْتَرِيْسٍ)^(٢) اسْمَ
رَجُلٍ؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ: (يَا مَنْصُورٌ)^(٣) أَقْبَلُ، و (يَا عَمَّ)، و (يَا شَمْلَلُ)،
و (يَا عَنْتَرِ أَقْبَلُ)؟

وَهَلَا جَازَ حَذْفُ الزَّائِدَيْنِ مَعًا؛ لِمُشَاكَلَةِ حَالِ الْحَذْفِ لِحَالِ الثُّبُوتِ؟ وَلِمَ يَجِبُ
مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْأَصْلِيِّ مَعَ الزَّائِدِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ^(٤) لِقُوَّةِ الْأَصْلِيِّ عَلَى الزَّائِدِ^(٥) فِي
حَذْفِهِ مَعَهُ، وَحَذْفِهِ عَلَى انْفِرَادِهِ، فَهَذَا نَظِيرُ تِلْكَ الْعِلَّةِ فِي الْحَذْفِ؟

(*) قوله: (زَائِدٌ يَكُونُ مَعَهُ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدٍ) ليس في د. والعنوان في الكتاب ٢/ ٢٥٩: «هذا بابٌ يكون
فيه الحرف الذي من نفس الاسم وما قبله بمنزلة زائد وقع وما قبله جميعاً».

(١) قال في المخصص ١/ ٣٠٧: «شَمْلَلُ: أَسْرَعَ ومنه اشتقاق ناقة شَمْلَالٍ وَشَمْلِيلٍ».

(٢) قال في العين ٢/ ٣٢٩: «وَالْعَنْتَرِيْسُ: الناقة الوثيقة، وقد يوصف به الفرس».

(٣) في الأصل ود: (منصو)، وكذا في الكتاب ٢/ ٢٥٩.

(٤) قوله: (ذلك) ساقط من د. (٥) في د: (زائد).

الجَوَابُ [عَنِ الْبَابِ الْأَوَّلِ]^(١)

الَّذِي يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ الْأَسْمِ الَّذِي آخِرُهُ زَائِدَانِ زِيدَا مَعًا حَذْفُهُمَا مَعًا، كَمَا زِيدَا مَعًا. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحَذَفَ الْآخِرُ مِنْهُمَا فَقَطْ؛ لِأَنَّهُمَا لَمَّا اصْطَحَبَا فِي الثُّبُوتِ عَلَى اللَّزُومِ اصْطَحَبَا فِي الْحَذْفِ عَلَى اللَّزُومِ.

وَتَقُولُ فِي تَرْخِيمِ (عُثْمَانَ): (يَا عُثْمَ أَقْبِلْ)، وَفِي (مَرْوَانَ): (يَا مَرْوَا)، وَفِي (أَسْمَاءَ): (يَا أَسْمَ أَقْبِلِي)، وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

٥٩٠ يَا مَرْوَانِ مَطِئَتِي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الْحَبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَنَاسِ^(٢)

فَرَحَمَ (مَرْوَانَ) بِحَذْفِ الْأَلِفِ وَالنُّونِ، وَقَالَ الرَّاجِزُ:

٥٩١ يَا نَعَمَ هَلْ تَحْلِفُ لَا تَدِينُهَا^(٣)

فَحَذَفَ الْأَلِفَ وَالنُّونَ مِنْ (نُعْمَانَ). وَقَالَ لَيْسِدُ [ظ ٢١٣]:

٥٩٢ يَا أَسْمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلْفِيٌّ وَمُنْتَظَرٌ^(٤)

فَحَذَفَ الْأَلِفَيْنِ مِنْ (أَسْمَاءَ).

وَتَرْخِيمُ رَجُلٍ اسْمُهُ (مُسْلِمِيٌّ): (يَا مُسْلِمِ أَقْبِلْ)، عَلَى حَذْفِ يَاءِ النِّسْبَةِ؛ لِأَنَّهُمَا زَائِدَانِ زِيدَا مَعًا، وَكَذَلِكَ رَجُلٌ اسْمُهُ (مُسْلِمَانِ): (يَا مُسْلِمِ أَقْبِلْ)، وَفِي رَجُلٍ اسْمُهُ (مُسْلِمُونَ): (يَا مُسْلِمِ أَقْبِلْ).

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها نهج المؤلف. (٢) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم (٨).

(٣) هذا من الرجز، قائله مجهول، وهو من شواهد سيبويه ٢/٢٥٧، والنكت للأعلم ١/٥٨٥، وتوجيه اللمع لابن الخباز ٣٣٤، وقواعد المطارحة ١٣٧، والمقاصد الشافية ٥/٤٣١. وجاءت الرواية في سيبويه ٣/٥١٤، وخزانة الأدب ١١/٣٨٥، برواية: (هَلْ تَحْلِفُنْ يَا نَعَم).

(٤) البيت من البسيط، وهو لأبي زبيد الطائي في ملحق ديوانه ١٥١، وانظر ابن السيرافي ١/٢٩٠، والمقاصد الشافية ٥/٤٣٢. وهو للبيد بن ربيعة ملحق ديوانه ٣٦٤، وانظر سيبويه ٢/٢٥٨، والنكت للأعلم ١/٥٨٥، وتحصيل عين الذهب ٣٣٨، وأمالى ابن الشجري ٢/٣١٤، وتوجيه اللمع ٣٣٣. وانظر نسبه للثنتين في التصريح ٤/١٠٤. وهو بلا نسبة في شرح اللمع لابن برهان ١/٢٨٩، والمحصول ٢/٦٧٤، وقواعد المطارحة ١٣٧.

وَكُلُّ زَائِدَيْنِ زِيدَا مَعًا فَلَا أَوَّلَ مِنْهُمَا سَاكِنٌ، وَكُلُّ زَائِدَيْنِ لَمْ يَزِدَا دَا^(١) مَعًا فَإِنَّ
الثَّانِي يَتَعَاقَبُ عَلَى الْأَوَّلِ كَتَعَاقَبِ الْهَاءِ عَلَى (أَرْطَاةٍ)، و (أَرْطَى).

وَتَقُولُ فِي تَرْخِيمِ رَجُلٍ اسْمُهُ (رَعَشَانٍ): (يَا رَعَشَنَ أَقْبِلْ)، فَلَا يُحْدَفُ
النُّونُ الزَّائِدُ مِنْ (رَعَشَنٍ)؛ لِأَنَّهَا أَثْبَتَتْ مِنْ عَلَامَةِ التَّشْنِيَةِ.

وَلَوْ كَانَتْ الْوَاوُ فِي (مُسْلِمُونَ) زِيدَتْ أَوَّلًا، ثُمَّ لَحِقَتْهَا الزَّائِدَةُ الثَّانِيَةُ لَمْ تَكُنْ
حَرْفَ الْإِعْرَابِ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَجْرِي مَجْرَى (أَرْطَى)، و (أَرْطَاةٍ).

وَتَقُولُ فِي تَرْخِيمِ رَجُلٍ اسْمُهُ (بَنُونَ): (يَا بَنُو أَقْبِلْ)، فَلَا يُحْدَفُ
الْوَاوُ؛ لِأَنَّ يَبْقَى الْأَسْمُ عَلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَمَنْ قَالَ: (يَا حَارُ)
قَالَ: (يَا بَنِي)؛ لِيُوقِعَ الْوَاوُ فِي آخِرِ الْأَسْمِ وَقَبْلَهَا ضَمَّةٌ.

الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ

فِي تَرْخِيمِ الْأَسْمِ الَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ زَائِدٌ

الْأَسْمُ الَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ زَائِدٌ يَكُونُ مَعَهُ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ يُحْدَفُ الْآخِرُ
مَعَ الزَّائِدِ فِي التَّرْخِيمِ. وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْآخِرِ دُونَ الزَّائِدِ؛ لِأَنَّهُ سَاكِنٌ مَيِّتٌ،
وَقَدْ^(٢) جَاوَزَ الْأَصْلِيُّ الَّذِي هُوَ أَثْبَتٌ مِنْهُ، فَلَزِمَ أَنْ يَتَّبِعَهُ فِي الْحَذْفِ،
كَمَا يَتَّبِعُ الزَّائِدُ الَّذِي بَعْدَهُ زَائِدٌ فِي الْحَذْفِ، فَيَاتَّبَاعُ الْأَصْلِيُّ أَحَقُّ
مِنْ إِتِّبَاعِ الزَّائِدِ.

وَتَقُولُ فِي تَرْخِيمِ (مَنْصُورٍ): (يَا مَنْصُ^(٣) أَقْبِلْ)، وَفِي (عَمَّارٍ): (يَا عَمَّ)،
وَفِي (شِمْلَالٍ): (يَا شِمْلَ)، وَفِي (عَنْتَرِيْسٍ): (يَا عَنْتَرِ) إِذَا كَانَ اسْمُ رَجُلٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلَّا جَاَزَ حَذْفُ الزَّائِدَيْنِ مَعًا لِيُشَاكِلَ^(٤) حَالَ الْحَذْفِ حَالَ
الْثُبُوتِ؟ وَلَمْ يَجِبْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْأَصْلِيِّ مَعَ الزَّائِدِ؟

(١) فِي د: (يَزِدَادُ).

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (مَنْصُ)، وَكَذَا فِي الْكِتَابِ ٢/٢٥٩.

(٣) فِي د: (شَاكِلُ).

(٤) فِي د: (قَدْ) بَلَا وَو.

قِيلَ لَهُ: يَجِبُ ذَلِكَ لِقُوَّةِ الْأَصْلِيِّ عَلَى الزَّائِدِ، حَتَّى يُحْذَفَ الزَّائِدُ عَلَى
 جِهَةِ الْإِتْبَاعِ وَالْإِنْفِرَادِ، وَلَا يَكُونُ مِثْلُ هَذَا فِي الْأَصْلِيِّ، كَقَوْلِكَ فِي الْإِتْبَاعِ:
 (يَا مَنْصُ) ^(١)، وَفِي الْإِنْفِرَادِ: (هَذَا نَصْرُ)، فَيُحْذَفُ الزَّائِدُ عَلَى الْإِنْفِرَادِ فِي
 التَّصَرُّفِ وَيَبْقَى الْأَصْلِيُّ، فَهَذَا نَظِيرُ تِلْكَ الْعِلَّةِ فِي إِجَابِ الْحُكْمِ.



(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (مَنْصُو)، وَكَذَا فِي الْكِتَابِ ٢/٢٥٩.

بَابُ تَرْخِيمِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ زَائِدٌ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِيِّ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ زَائِدٌ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِيِّ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ زَائِدٌ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِيِّ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ حَذْفُ الزَّائِدِ مَعَ الْأَصْلِيِّ؛ إِذْ قَدْ حُذِفَ مَا هُوَ أَثْبَتُ مِنْهُ؟ وَهَلْ [٢١٤] ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُلْحَقَ لَمَّا كَانَ فِي حُكْمِ الْأَصْلِيِّ لَمْ يَتَّبِعْ فِي الْحَذْفِ، كَمَا لَا يَتَّبِعُ الْحَرْفُ الْأَصْلِيُّ؟

وَمَا تَرْخِيمُ (قَنَوْرٍ) ^(١)؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ: (يَا قَنَوْرَ أَقْبِلْ)، وَفِي (هَبَيْخٍ) ^(٢): (يَا هَبَيَّ أَقْبِلْ)؟

وَمَا دَلِيلُ أَنَّ الْمُلْحَقَ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِيِّ مِنْ صَرْفِ (أَزْطَى)، وَ (مِعْزَى)، وَمِنْ لَحَاقِ الزَّوَائِدِ لِلْمُلْحَقِ، كَمَا تَلَحَّقَ الْأَصْلِيُّ فِي قَوْلِهِمْ: (جِلْوَاخٍ) ^(٣)، وَ (جِرْيَالٍ) ^(٤)،

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ٢٦٠: « هذا بابٌ تكون الزوائد فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرف ».

(١) قال في تاج العروس (قنر): « الْقَنَوْرُ كَهَبَيْخٍ: الشَّدِيدُ الضَّخْمُ الرَّأْسِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَقِيلَ: الْقَنَوْرُ: الشَّرْسُ الصَّعْبُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ».

(٢) الْهَبَيْخُ كَعَمَلَسٍ: الْأَحْمَقُ الْمُشْتَرَحِي وَمَنْ لَا خَيْرَ فِيهِ. وَالْهَبَيْخُ أَيْضًا: الْوَادِي الْعَظِيمُ وَالنَّهْرُ الْكَبِيرُ. انظر المحكم ٤/ ١١٤، والمخصص ١/ ٢٧١.

(٣) في د: (جاواخ). قال في تاج العروس (جلخ): « وَالْجِلْوَاخُ بِالْكَسْرِ: الْوَادِي الْوَاسِعُ الضَّخْمُ الْمَمْتَلِئُ الْعَمِيقُ ».

(٤) قال في الصحاح (جرل): « الْجِرْيَالُ: الْخَمْرُ، وَهُوَ دُونَ السُّلَافِ فِي الْجُودَةِ. وَيُقَالُ: جِرْيَالُ الْخَمْرِ: لَوْنُهَا ».

فَالْوَاوُ فِي مَوْضِعِ الدَّالِ مِنْ (سِرْدَاخِ) ^(١)، وَكَذَلِكَ الْيَاءُ؟

وَهَلْ (قَنَوْرُ) بِمَنْزِلَةِ (فَدَوْكَسِ) ^(٢)، وَ (خَفَيْدِدِ) ^(٣) فِي الْإِلْحَاقِ بِـ (سَفَرَجَلِ)، وَبِمَنْزِلَةِ (سَمَيْدَعِ) ^(٤)؟

وَهَلْ يَلْزَمُ لَوْ حُذِفَ مِنْ (سَمَيْدَعِ) حَرْفَانِ أَنْ يُحْذَفَ مِنْ (مُهَاجِرِ) حَرْفَانِ، فَيُقَالُ: (يَا مُهَا أَقْبَلُ)؟ وَمِنْ أَيْنَ لَزِمَ هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ حَذَفُ حَرْفَيْنِ أَصْلِيَيْنِ مِمَّا هُوَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِجْحَافٌ بِالْأَسْمِ مِنْ جِهَةِ حَذْفِ حَرْفَيْنِ أَصْلِيَيْنِ؟

بَابُ تَرْخِيمِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ زَائِدٌ مُتَحَرِّكٌ لَيْسَ بِمُلْحَقٍ ^(*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ زَائِدٌ مُتَحَرِّكٌ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ زَائِدٌ مُتَحَرِّكٌ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْمُتَحَرِّكِ الزَّائِدِ قَبْلَ آخِرِ الْأَسْمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِقَوْتِهِ

(١) السَّرْدَاخُ: جَمَاعَةُ الطَّلْحِ، الْوَاحِدَةُ: سِرْدَاخَةٌ. وَنَاقَةُ سِرْدَاخٍ وَسِرْتَاخٌ: كَرِيمَةٌ، وَقِيلَ: طَوِيلَةٌ. انظر العين ٣/ ٣٣٢، وجمهرة اللغة ١٢٠٢.

(٢) قَالَ فِي الْقَامُوسِ الْمَحِيط (فَدَكْسُ): «الْفَدَوْكَسُ: الْأَسَدُ، وَالرَّجُلُ الشَّدِيدُ».

(٣) قَالَ فِي تَاجِ الْعُرُوسِ (خَفْدُ): «الْخَفَيْدُ: الظَّلِيمُ الْخَفِيفُ، وَقِيلَ: هُوَ الطَّوِيلُ السَّاقَيْنِ؛ وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِهِ لِسُرْعَتِهِ».

(٤) السَّمَيْدَعُ: الشُّجَاعُ، وَالذُّبُّ يُقَالُ لَهُ: السَّمَيْدَعُ لِسُرْعَتِهِ، وَالرَّجُلُ الْخَفِيفُ فِي حَوَائِجِهِ سَمَيْدَعٌ مِنْ ذَلِكَ. وَالسَّمَيْدَعُ أَيضًا: السَّيْفُ. انظر اللسان (سَمَدَعُ)، وَتَاجُ الْعُرُوسِ (سَمَدَعُ).

(*) الْعِنَانُ فِي الْكِتَابِ ٢/ ٢٦١: «هَذَا بَابُ تَكُونِ الزَّوَائِدِ فِيهِ أَيْضًا بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ».

بِالْحَرَكَةِ، فَيَمْتَنِعُ أَنْ يَتَّبَعَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ حَيٌّ قَوِيٌّ بِالْحَرَكَةِ؟

وَمَا تَرْخِيمُ (حَوْلَايَا) ^(١) اسْمَ رَجُلٍ، أَوْ (بَرْدَرَايَا) ^(٢)؟ وَلَمْ وَجَبَ فِيهِ:
(يَا حَوْلَايَ أَقْبَلْ)، و (يَا بَرْدَرَايَ أَقْبَلْ)؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الزَّائِدِ الَّذِي قَبْلَ أَلِفِ التَّائِيثِ وَبَيْنَ الزَّائِدِ الَّذِي يَكُونُ
مَعَ الْأَلِفِ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ مَا يَكُونُ مَعَ غَيْرِهِ مِنَ الْحُرُوفِ
بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ، لَا يَكُونُ إِلَّا سَاكِنًا؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ يَصْلُحُ أَنْ يَتَّبَعَ الْمُتَحَرِّكَ؛
لِضَعْفِهِ؟

وَلَمْ صَارَ الْأَلِفُ فِي (حَوْلَايَا) بِمَنْزِلَةِ الْهَاءِ فِي (دِرْحَايَةِ) ^(٣)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ
إِلْزَامَهُ الْحَرَكَةَ يُوجِبُ أَنَّهُ مُنْفَصِلٌ مِنَ الزَّائِدِ؛ لَا سِتْغْنَائِهِ عَنْهُ بِحَرَكَتِهِ؛ إِذِ
الْمُتَحَرِّكُ يَسْتَغْنِي عَنِ السَّاكِنِ، وَلَا يَسْتَغْنِي السَّاكِنُ عَنِ الْمُتَحَرِّكِ؟

وَمَا فِي قَوْلِهِمْ: (سَعِيلِيَّةٌ) ^(٤) مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْأَلِفَ فِي (سَعْلَاةٍ)
لَيْسَتْ مَعَ الْهَاءِ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ
وَاحِدٍ لَجَرَتْ مَجْرَى: (سُرَيْحِينَ) فِي السُّكُونِ؟

وَمَا فِي قَوْلِهِمْ: (حَوْلَايِي) كَقَوْلِكَ فِي (دِرْحَايَةِ): (دِرْحَائِي) مِنَ الدَّلِيلِ
عَلَى أَنَّ الْأَلِفَ لَيْسَتْ مَعَ الزَّائِدِ الَّذِي قَبْلَهَا بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ
لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَعَهُ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُحذفَا جَمِيعًا قُلِبَ
الثَّانِي كَمَا يُقْلَبُ فِي (خُنْفَسَاوِي)؟

* * *

(١) قال في معجم البلدان ٢ / ٣٢٢: « حَوْلَايَا: بفتح الحاء، وسكون الواو، وبعد الياء ألف: قرية كانت بنواحي النهر وان خربت الآن ».

(٢) في معجم البلدان ١ / ٣٧٧: « بَرْدَرَايَا: بفتح الدال والراء، وبين الألفين ياء: موضع أظنه بالنهر وان من أعمال بغداد ».

(٣) قال في تاج العروس (درج): « رَجُلٌ دِرْحَايَةٌ، بالكسر: كثير اللَّحْم، قَصِيرٌ، سَمِينٌ، بَطِينٌ، لَثِيمٌ الخَلْقَةِ، وهو فَعْلَايَةٌ ».

(٤) في المختصص ١ / ٣٥٠: « امرأة سَعْلَاةٌ: صَخَابَةٌ ».

الجَوَابُ [عَنْ الْبَابِ الْأَوَّلِ] ^(١)

الَّذِي يَجُوزُ فِي تَرْخِيمٍ مَا قَبْلَ آخِرِهِ زَائِدٌ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِ حَذْفُ آخِرِهِ دُونَ الزَّائِدِ؛ لِأَنَّهُ [ظ ٢١٤] مُلْحَقٌ، وَالْمُلْحَقُ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِيِّ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحذفَ الْبَتَّةُ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُحذفَ الْأَصْلِيُّ؛ لِقُوَّتِهِ بِأَنَّهُ أَصْلِيٌّ، أَوْ بِمَنْزِلَتِهِ، فَلَا يَتَّبَعُ غَيْرُهُ فِي الْحذفِ.

وَتَرْخِيمٌ (قَنَوْرٌ): (يَا قَنَوًّا أَقْبِلْ) عَلَى حَذْفِ الرَّاءِ فَقَطْ. وَتَرْخِيمٌ (هَبِيخٌ): (يَا هَبِيَّ أَقْبِلْ) عَلَى حَذْفِ الْخَاءِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُلْحَقَ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِيِّ صَرْفٌ (أَرْطَى)، وَامْتِنَاعٌ صَرْفٌ (عَلَقَى) إِذَا كَانَتْ أَلْفُهَا لِلتَّائِيثِ. وَدَلِيلٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّ الْمُلْحَقَ تَلَحُّقُهُ الزِّيَادَةُ، كَمَا تَلَحُّقُ الْأَصْلِيِّ، نَحْوُ: (جِلْوَاخٌ)، وَ (جِرْيَالٍ)، فَقَدْ لَحِقَتْ الْأَلْفُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ، كَمَا لَحِقَتْ الدَّالُّ مِنْ (سِرْدَاخِ).

وَ (قَنَوْرٌ) بِمَنْزِلَةِ (فَدَوْكَسٍ)، وَ (هَبِيخٌ) بِمَنْزِلَةِ (سَمِيدَعٍ) فِي الْإِلْحَاقِ بِ (سَفَرْجَلٍ)، إِلَّا أَنَّ (قَنَوْرٌ)، وَ (هَبِيخٌ) خَرَجَا مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْخَمْسَةِ، وَ (فَدَوْكَسٍ)، وَ (سَمِيدَعٍ) خَرَجَا مِنَ الْأَرْبَعَةِ إِلَى الْخَمْسَةِ.

وَيَلْزَمُ مِنْ حَذْفِ حَرْفَيْنِ مِنْ (سَمِيدَعٍ) مِثْلُ ذَلِكَ مِنْ (مُهَاجِرٍ)؛ لِأَنَّهُ حَذْفُ حَرْفَيْنِ أَصْلِيَّيْنِ مِمَّا هُوَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ إِجْحَافٌ بِالْأَسْمِ؛ إِذْ حَذْفُ حَرْفٍ هُوَ أَقَلُّ مَا يُخَفَّفُ بِهِ الْأَسْمُ، فَلَا يُجَحَفُ، فَإِذَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ أَجْحَفَ.

الجَوَابُ عَنْ تَرْخِيمٍ مَا قَبْلَ آخِرِهِ زَائِدٌ مُتَحَرِّكٌ

الَّذِي يَجُوزُ فِي تَرْخِيمٍ مَا قَبْلَ آخِرِهِ زَائِدٌ مُتَحَرِّكٌ حَذْفُ الْآخِرِ فَقَطْ.

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها نهج المؤلف.

وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْمُتَحَرِّكِ؛ لِقُوَّتِهِ بِالْحَرَكَةِ، فَلَا يَتَّبِعُ وَهُوَ حَيٌّ قَوِيٌّ، كَمَا يَتَّبِعُ الْمَيْتُ الضَّعِيفُ سُكُونِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اخْتَمَلَ ذَلِكَ الزَّائِدُ؛ لِضَعْفِهِ مِنْ جِهَةِ سُكُونِهِ، فَإِذَا خَرَجَ الزَّائِدُ^(١) بِحَرَكَتِهِ، أَوْ كَوْنِهِ مُلْحَقًا بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ امْتَنَعَ لِقُوَّتِهِ أَنْ يَتَّبِعَ.

وَتَرْخِيمُ (حَوْلَايَا) اسْمُ رَجُلٍ: (يَا حَوْلَايَا أَقْبِلْ)^(٢)، وَكَذَلِكَ (بَرْدَرَايَا): (يَا بَرْدَرَايَا تَعَالَ).

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الزَّائِدِ الَّذِي قَبْلَ الْأَلِفِ وَهُوَ مَعَهَا بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ وَبَيْنَ هَذَا الزَّائِدِ أَنَّ الَّذِي يَكُونُ مَعَهَا بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ عَلَى حَالٍ ضَعْفٍ يَصْلُحُ أَنْ يَتَّبِعَهَا فِي الْحَرْفِ، وَلَا يَكُونُ عَلَى حَالٍ قُوَّةٍ، فَيَقُومُ بِنَفْسِهِ، وَلَا يَكُونُ مَعَهَا بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَالْأَلِفُ فِي (حَوْلَايَا) بِمَنْزِلَةِ الْهَاءِ فِي (دِرْحَايَةِ) فِي الْاِمْتِنَاعِ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ؛ أَمَّا الْهَاءُ فَلِأَنَّهَا لَا تَكُونُ أَصْلًا مَعَ مَا قَبْلَهَا بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَأَمَّا الْأَلِفُ فَلِأَنَّ الزَّائِدَ الَّذِي قَبْلَهَا قَوِيٌّ بِالْحَرَكَةِ، فَقَدْ امْتَنَعَ عَلَيْهَا أَنْ يَكُونَ مَعَهَا بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ^(٣).

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُتَحَرِّكَ أَقْوَى مِنَ السَّاكِنِ أَنَّ السَّاكِنَ لَا يَسْتَغْنِي عَنْ الْمُتَحَرِّكِ، حَتَّى إِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُنْطَقَ بِهِ سَاكِنًا إِلَّا وَمَعَهُ مُتَحَرِّكٌ، وَلَيْسَ يَخْتَاجُ الْمُتَحَرِّكُ إِلَى السَّاكِنِ.

وَقَوْلُهُمْ: (سَعِيلِيَّةٌ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْهَاءَ لَيْسَتْ مَعَ الزَّائِدِ الَّذِي قَبْلَهَا [٢١٥] بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَجَرَتْ مَجْرَى: (سُرِيحِينَ) فِي سُكُونِ مَا قَبْلَهُ.

وَقَوْلُهُمْ: (حَوْلَايِي) كَمَا قَالُوا فِي (دِرْحَايَةِ): (دِرْحَايِي) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَلِفَ لَيْسَتْ مَعَ الزَّائِدِ الَّذِي^(٤) قَبْلَهَا بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ،

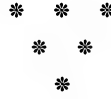
(٢) فِي د: (وَلايَا قَبْل).

(١) قَوْلُهُ: (الزَّائِدُ) مَطْمُوسٌ فِي الْأَصْلِ وَد.

(٤) قَوْلُهُ: (الَّذِي) سَاقِطٌ مِنْ د.

(٣) الْكَلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: (وَأَمَّا الْأَلِفُ) سَاقِطٌ مِنْ د.

وَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُحَذَفَا جَمِيعًا لِقُلُبِ الثَّانِي كَمَا يُقْلَبُ فِي (خُنْفَسَاوِيٍّ)، وَلَمْ
يَجْزُ حَذْفُهُ دُونَ مَا هُوَ مَعَهُ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ.



بَابُ تَرْخِيمِ مَا يُرَدُّ إِلَيْهِ بَعْدَ الْحَذْفِ حَرْفٌ^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ مَا يُرَدُّ إِلَيْهِ بَعْدَ الْحَذْفِ حَرْفٌ
مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ مَا يُرَدُّ إِلَيْهِ بَعْدَ الْحَذْفِ حَرْفٌ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟
وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا تَرْخِيمُ رَجُلٍ اسْمُهُ (قَاضُونَ)؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ: (يَا قَاضِي) بِرَدِّ الْبَاءِ؟
وَهَلَّا كَانَ بِمَنْزِلَةِ: ﴿ قُرْ أَلَيْلَ ﴾ [المزل: ٢] فِي أَنَّهُ لَا يُرَدُّ الْمَحذُوفُ؛ لِزَوَالِ مَا لَهُ
حُذْفٌ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ التَّقَاءَ السَّاكِنَيْنِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ عَارِضٌ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ الْأُولَى
أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا السَّاكِنُ الَّذِي فِي الْكَلِمَةِ الثَّانِيَةِ، مَعَ أَنَّ الْقِيَاسَ فِيمَا وَجَبَ
مِنَ الْحُكْمِ لِعِلَّةٍ أَنْ يَزُولَ بِزَوَالِ الْعِلَّةِ، وَمَعَ أَنَّ الْمَحذُوفَ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ،
وَهُوَ مَوْضِعٌ لَا يَقْوَى عَلَى التَّغْيِيرِ؛ لِقُوَّةِ لَامِ الْفِعْلِ، فَبِاجْتِمَاعِ^(١) هَذِهِ الْأَسْبَابِ
انْفَصَلَ: ﴿ قُرْ أَلَيْلَ ﴾ مِنْ هَذَا الْبَابِ؟^(٢)

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ٢٦٢: « هذا باب ما إذا طرحت منه الزائدتان اللتان بمنزلة زيادة واحدة
رجعت حرفاً ».

(١) في د: (فباجتما) .

(٢) بعده في الأصل: (يتلوه إن شاء الله تعالى: وما ترخيم رجل اسمه: ناجي، والحمد لله وحده،
وصلواته على محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ليوم الدين، وحسبنا الله ونعم الوكيل). وبعده
في د: (وكان الفراغ من تعليق شرح كتاب سيبويه يوم الأربعاء المبارك ثامن عشر جمادى الأول من
شهور سنة ١٠٣٣:)

بأن يدي تفنى ويبقى كتابها
فيا ليت شعري ما يكون جوابها
وأمره في الناس أمر عجيب

كتبت وقد أيقنت يوم كتبت
وأعلم أن الله سائلها بعداً
كاتب هذا هذا الخط شخص غريب

[١ و] [١ ظ] . [الجزء السادس والعشرون من شرح كتاب سيبويه، إملأ أبي الحسن علي بن عيسى النحوي رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ] (٣)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، رَبِّ يَسِّرْ بِفَضْلِكَ (٣)

وَمَا تَرْخِيمُ رَجُلٍ اسْمُهُ (نَاجِي) ؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ : (يَا نَاجِي) بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ
مَعَ حَذْفِ يَاءِ النَّسَبِ ؟

وَمَا تَرْخِيمُ رَجُلٍ اسْمُهُ (مُضْطَفُونَ) ؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ : (يَا مُضْطَفَى أَقْبَلْ) ؟
وَمَا الْوَقْفُ فِي : ﴿ عَيْرَ مُحَلِّي الصَّيْدِ ﴾ [المائدة : ١] إِذَا لَمْ يُذَكَّرِ الصَّيْدُ ؟ وَلِمَ كَانَ
(مُحَلِّي) بِيَاءٍ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِبُطْلَانِ السَّاكِنِ الَّذِي حُذِفَ لِأَجْلِهِ، مَعَ أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ
لَامِ الْفِعْلِ ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ مَا يُرَدُّ إِلَيْهِ حَرْفٌ بَعْدَ الْحَذْفِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ حَرْفٌ
قَدْ حُذِفَ فِي الْأِسْمِ لِالتَّعَايُ السَّاكِنِينَ، ثُمَّ بَطَلَ السَّاكِنُ بِالْحَذْفِ رُدَّ حَرْفٌ
الْأَصْلُ لِيَذْهَابِ مَا لِأَجْلِهِ حُذِفَ، إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعِ اللَّامِ الَّذِي يَقْوَى فِيهِ
التَّغْيِيرُ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْرِيَ فِي تَرْكِ الرَّدِّ مَجْرَى : ﴿ قُرْ أَيْلَ ﴾ [المزمّل : ٢] ؛ لِأَنَّ
هَذَا فِي مَوْضِعِ عَيْنِ الْفِعْلِ، وَهُوَ مَوْضِعٌ يَضْعُفُ فِيهِ التَّغْيِيرُ.

نصر من الله وفتح قريب
بأن يدي تفنى ويبقى كتابها
تفكر في يدي وما قد أصابها
وإن عملت شرًّا فإيا طول حسابها
وكتب الخط تحت الأرض مدفونا

يرجو من المولى بجاه الحبيب
كتبت وقد أيقنت يوم كتابتي
فيا قارئ الخط الذي قد كتبت
فإن عملت خيرًا أتجازي بمثله
الخط يبقى زمانًا بعد كاتبه

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين). وبنهاية هذا
الكلام انتهى المجلد الأول من نسخة داماد إبراهيم، ويحوي هذا المجلد مجلدين من نسخة فيض الله.
(١) هذه الصفحة في الأصل تحوي عنوان المجلد الثالث، وفيها: (الثالث من شرح كتاب سيبويه
لأبي الحسن علي بن عيسى النحوي الرماني).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي تجزئة الأصل الموجودة في نسخة فيض الله.

(٣) قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر ولا تعسر) ليس في د.

وَتَقُولُ^(١) فِي تَرْخِيمِ (قَاضُونَ) اسْمَ رَجُلٍ: (يَا قَاضِي أَقْبِلْ)، فَتَرُدُّ الْيَاءَ؛
لِذَهَابِ مَا لِأَجْلِهِ حُذِفَتْ.

وَفِي تَرْخِيمِ رَجُلٍ اسْمُهُ (نَاجِيٌّ): (يَا نَاجِي أَقْبِلْ) فَتَحذفُ يَائِي النَّسَبِ؛
لأنَّهُمَا زِيدَا مَعًا، وَتَرُدُّ الْيَاءَ الَّتِي هِيَ لَامُ الْفِعْلِ، فَتَقُولُ^(٢): (يَا نَاجِي أَقْبِلْ).
وَفِي تَرْخِيمِ رَجُلٍ اسْمُهُ (مُصْطَفَوْنَ): (يَا مُصْطَفَى أَقْبِلْ)، فَتَرُدُّ الْأَلْفَ
الْمَحذُوفَةَ؛ لِذَهَابِ مَا لِأَجْلِهِ حُذِفَتْ.

فَأَمَّا: ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ ﴾ [المائدة: ١] فَلَوْ وُقِفَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الصَّيْدِ
لَكَانَ: ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي ﴾ بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ لَامِ الْفِعْلِ، وَهُوَ مَوْضِعٌ يَقْوَى فِيهِ
التَّغْيِيرُ، عَلَى قِيَاسِ مَا بَيَّنَّا.



بَابُ تَرْخِيمِ مَا يُحَرِّكُ^(١) فِيهِ الْحَرْفُ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ مَا يُحَرِّكُ فِيهِ الْحَرْفُ لِلتَّقَاءِ
السَّاكِنَيْنِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ مَا يُحَرِّكُ فِيهِ الْحَرْفُ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ؟ وَمَا الَّذِي
لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِيمَا لَهُ أَصْلٌ فِي الْحَرَكَةِ إِلَّا أَنْ يُرَدَّ إِلَى أَصْلِهِ؟

وَمَا تَرْخِيمُ رَجُلٍ اسْمُهُ (رَادُّ)؟ وَلِمَ وَجَبَ: (يَا رَادٍ أَقْبَلْ)؟

وَمَا تَرْخِيمُ (مَفَرٍّ) اسْمَ رَجُلٍ؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ: (يَا مَفَرَّ أَقْبَلْ) بِالسُّكُونِ؟

وَمَا تَرْخِيمُ (مُحْمَارٍّ) أَوْ (مُضَارٍّ)؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ: (يَا مُضَارٍّ) وَ (يَا مُضَارَّ)

بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ؟

وَمَا تَرْخِيمُ [و٢] (مُحْمَرٍّ) اسْمَ رَجُلٍ؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ: (يَا مُحْمَرَّ) بِالسُّكُونِ؟

وَهَلْ يَلْزَمُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الرَّائِدَ فِي الْمُضَاعَفِ هُوَ الْأَوَّلُ أَنْ يَحْذِفَهُ مَعَ الثَّانِي

فِي التَّرْخِيمِ؟ وَلِمَ لَا يَلْزَمُ ذَلِكَ؟ وَهَلْ يُبَيِّنُ^(٢) أَنَّهُ لَا يَجْرِي مَجْرَى حُرُوفِ

الْمَدِّ وَاللَّيْنِ أَنَّهُ لَوْ جَرَى مَجْرَاهَا لَجَازَ (مُحْمِمْ) كَمَا يَجُوزُ (مُحْمِمْ)^(٣)،

وَلَجَازَ فِي الْجَمْعِ (مَحَامِمْ) كَمَا يَجُوزُ: (مَحَامِمْ)؟

وَمَا تَرْخِيمُ (إِسْحَارٍّ) اسْمَ رَجُلٍ؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ: (يَا إِسْحَارَّ أَقْبَلْ) بِالْفَتْحِ؟

(١) فِي د: (تَحْرُكُ).

(*) الْعِنَانُ فِي الْكِتَابِ ٢/ ٢٦٣: «بَابُ يَحْرُكُ فِيهِ الْحَرْفُ الَّذِي بَلِيهِ الْمَحْذُوفُ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ».

(٢) فِي د: (تَبَيَّنَ).

(٣) بَعْدَهُ فِي د: (وَاللَّيْنِ أَنَّهُ لَوْ جَرَى مَجْرَاهَا). وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْأَصْلِ، لَكِنْ عَلَيْهِ شَطْبٌ.

وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَلِي الْأَلْفَ الَّتِي مِنْهَا الْفَتْحَةُ، فَجَرَى عَلَى الْإِتْبَاعِ لِيَسْتَمِرَّ
 اللِّسَانُ فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، كَمَا وَقَعَ الْإِتْبَاعُ فِي (لَمْ يَرُدُّ)، و (لَمْ يُرَدِّ)، و (لَمْ
 يَفِرَّ)، وَكَذَلِكَ: (لَمْ يُضَارَّ)، فَلَوْ بُنِيَ (إِسْحَارٌ) لَكَانَ قِيَاسُهُ أَنْ يُبْنَى عَلَى
 الْفَتْحِ، كَمَا بُنِيَ: (لَمْ يُضَارَّ)، وَلَوْ اِخْتِيجَ إِلَى تَسْكِينِهِ وَتَحْرِيكِ الْأَوَّلِ
 لَنُقِلَّتِ الْحَرَكَةُ كَمَا نُقِلَتْ فِي (مُدَّ)؟ وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُفْتَحَ (يَا إِسْحَارُ)
 عَلَى فَتْحَةِ اللَّامِ مِنْ قَوْلِكَ: (انْطَلَقَ)، و (لَمْ يَلِدْ)؛ لِأَنَّهُ لَمَا كَانَ مَوْضِعُ يُغَيَّرُ
 فِيهِ لِلتَّخْفِيفِ طُلِبَ لَهُ أَخْفُ الْحَرَكَاتِ، فَالْتَّرَخِيمُ لِلتَّخْفِيفِ، كَمَا أَنَّ التَّسْكِينَ
 فِي (انْطَلَقَ) لِلتَّخْفِيفِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ رَجُلٍ مِنْ أَرْدِ السَّرَاةِ:

أَلَا رَبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

وَلَمْ لَا يَجُوزُ (يَا إِسْحَارِ) كَمَا يَجُوزُ (يَا مُحْمَارِ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (إِسْحَارَ)
 (إِفْعَالٌ) وَقَعَ مُدْغَمًا، لَا أَصْلَ لَهُ فِي الْحَرَكَةِ، كَمَا أَنَّ (الْحُمَرَ) (فُعْلٌ) عَلَى
 ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ (شَرَابٌ) (فَعَالٌ)، لَا أَصْلَ لِرَائِهِ الْأُولَى فِي الْحَرَكَةِ، إِلَّا أَنْ
 مِثْلَ هَذَا يَقَعُ فِي الْعَيْنِ أَكْثَرَ مِنْ وَقُوعِهِ فِي اللَّامِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ مَا يُحَرِّكُ فِيهِ الْحَرْفُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ رَدُّهُ إِلَى
 أَصْلِهِ فِي الْحَرَكَةِ، إِنْ كَانَ لَهُ أَصْلٌ فِيهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ فِيهَا حُرِّكَ
 بِأَقْرَبِ الْحَرَكَاتِ مِنْهُ لِلْإِتْبَاعِ. وَلَا يَجُوزُ فِيمَا لَهُ أَصْلٌ إِلَّا الرَّدُّ إِلَيْهِ؛
 لِأَنَّهُ أَحَقُّ إِذَا اِخْتِيجَ إِلَى حَرَكَتِهِ، فَحَرَكَةُ الْأَصْلِ أَحَقُّ بِهِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ يَنْبَغِي
 أَنْ يَجْرِيَ عَلَى أَصْلِهِ، إِلَّا أَنْ يَعْزِضَ عَارِضٌ يَمْنَعُ مِنْهُ.

وَتَرْخِيمُ: (رَادٌّ) اسْمُ رَجُلٍ: (يَا رَادٍ أَقْبِلْ) بِالْكَسْرِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ؛ إِذْ هُوَ فَاعِلٌ
 مِنْ (رَدَّ)، (يَرُدُّ) فَهُوَ (رَادٌّ).

وَتَرْخِيمُ (مَفَرٍّ) اسْمَ رَجُلٍ: (يَا مَفَرُّ أَقْبِلْ) بِالسُّكُونِ؛ لِأَنَّهُ [ظ ٢] لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْحَرَكَةِ فِي هَذَا؛ إِذْ لَمْ يَلْتَقِ فِيهِ سَاكِنَانِ.

وَتَرْخِيمُ (مُحْمَارٍّ)، أَوْ (مُضَارٍّ) يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ (يَا مُضَارٍ)، وَ (يَا مُضَارٍ) عَلَى (مُضَارٍ) وَ (مُضَارٍ).

فَأَمَّا (مُحْمَرٌّ) فَتَقُولُ فِيهِ: (يَا مُحْمَرُّ) بِالسُّكُونِ؛ لِأَنَّ الَّذِي قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الزَّائِدَ فِي الْمُضَاعَفِ هُوَ الْأَوَّلُ لَمْ يَلْزَمَهُ أَنْ يَحْذِفَهُ مَعَ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللِّينِ الَّتِي تَتَّبِعُ الْأَصْلِيَّ فِي الْحَذْفِ؛ لِقُوَّتِهَا فِي التَّغْيِيرِ، وَشَبَّهَهَا بِالْحَرَكَاتِ الَّتِي تَتَعَاقَبُ عَلَى الْحَرْفِ، وَلَوْ لَزِمَ ذَلِكَ لَجَازَ فِي تَصْغِيرِ (مُحْمَرٍّ): (مُحْمِرٌّ)، كَمَا يَجُوزُ فِي (مُحْمَارٍّ): (مُحْمِيرٌّ)، وَلَجَازَ فِي الْجَمْعِ (مَحَامِرٌّ) كَمَا يَجُوزُ (مَحَامِيرٌّ)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ زِيَادَةَ التَّضْعِيفِ تَجْرِي مَجْرَى الْحَرْفِ الصَّحِيحِ.

وَتَرْخِيمُ (إِسْحَارٍّ) اسْمَ رَجُلٍ: (يَا إِسْحَارُّ أَقْبِلْ) بِالْفَتْحِ، تُحَرِّكُهُ بِاقْرَبِ الْحَرَكَاتِ مِنْهُ، وَالْأَلْفُ كَالْفَتْحَةِ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَةَ مِنْهَا، فَالِإِتْبَاعُ أَحَقُّ بِهَذَا، كَمَا يَقُولُونَ: (لَمْ يُضَارَّ) فَيَفْتَحُونَ عَلَى الْإِتْبَاعِ، وَبَيْنَ الْحَرْفَيْنِ حَرْفٌ سَاكِنٌ، فَالَّذِي يَلِي الْأَلْفَ أَحَقُّ بِالِإِتْبَاعِ، وَلَوْ بُنِيَ مِثْلُ (إِسْحَارٍّ) لَبُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ؛ لِيَكُونَ عَلَى قِيَاسِ (لَمْ يُضَارَّ)، وَلَوْ اخْتِيجَ إِلَى تَسْكِينِ الثَّانِي وَتَحْرِيكِ الْأَوَّلِ لَنُقِلَتِ الْحَرَكَةُ إِلَى الْأَوَّلِ، عَلَى قِيَاسِ (مُدَّ) فِي نَقْلِ الْحَرَكَةِ. وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّ يُحَرِّكَ بِالْفَتْحِ عَلَى قِيَاسِ (انْطَلَقَ)، وَ (لَمْ يَلِدَ)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَوْضِعَ تَخْفِيفِ طَلَبَ لَهُ أَحَفُ الْحَرَكَاتِ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ التَّرْخِيمَ لِلتَّخْفِيفِ، كَمَا أَنَّ التَّسْكِينَ فِي هَذَا لِلتَّخْفِيفِ. وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَزْدِ السَّرَاةِ:

٥٩٢ أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٌ^(١)

فَسَكَّنَ [الْعَيْنَ] ^(١) مِنْ قَوْلِهِ: (لَمْ يَلِدْهُ)، ثُمَّ فَتَحَ اللَّامَ.

ولا يَجُوزُ فِي (يَا إِسْحَارَ) مَا جَازَ فِي (يَا مُحَمَّارَ) ^(٢)؛ لِأَنَّ هَذَا لَهُ أَصْلٌ رُدَّ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (إِسْحَارَ)؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ مُدْغَمًا فِي أَوَّلِ حَالِهِ، لَا أَصْلَ لِرَائِهِ الْأُولَى فِي الْحَرَكَةِ بِمَنْزِلَةِ: (الْحُمَرِ) وَ (شَرَّابِ)، إِلَّا أَنَّ هَذَا يَقَعُ فِي الْعَيْنِ أَكْثَرَ مِنْهُ فِي اللَّامِ؛ لِأَنَّ التَّضْعِيفَ فِي الْعَيْنِ مِنْ قَوْلِكَ: (فُعِّلَ) يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى التَّكْثِيرِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ اللَّامُ.



= ١٥٨/٣، وتحصيل عين الذهب ٣٣٩. ونُسبَ البيت إلى عَمْرِو الْجَنِّي فِي الْخَزَانَةِ ٢/٢٣٧. وهو بلا نسبة فِي شَرْحِ أَبِيَاتِ سَيَّوِيهِ لِلنَّحَّاسِ ١٨٦، وَالتَّكْمِلَةِ ١٩٠، وَالْخَصَائِصِ ٢/٣٣٣، ٣٣٩، وَشَرْحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٣/١٧٨، وَشَرْحِ الرُّضِيِّ ١/٤٠٨، وَشَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١/٥٠٠. وَجَاءَ فِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ: (عَجِبْتَ لِمَوْلُودَ).

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةُ اقْتِضَائِهَا السِّيَاقَ.

(٢) قَوْلُكَ: (مَحْمَارَ) يَجُوزُ فِيهِ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ؛ لِاحْتِمَالِهِ أَنْ يَكُونَ اسْمُ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (إِسْحَارَ).

بَابُ تَرْخِيمِ الْأَسْمِ الْمُرَكَّبِ مِنْ أَسْمَيْنِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ الْأَسْمِ الْمُرَكَّبِ مِنْ أَسْمَيْنِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ [٣] الْأَسْمِ الْمُرَكَّبِ مِنْ أَسْمَيْنِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ حَذْفُ أَكْثَرِ مِنَ الْأَسْمِ الثَّانِي؟ فَهَلَّا حَذَفَتْ هَاءُ التَّانِيثِ مَعَهُ فِي مِثْلِ: (خَمْسَةَ عَشَرَ)؟

وَمَا تَرْخِيمُ (حَضِرَمَوْتَ)، و(مَعْدِي كَرَبَ)، و(بُخْتَنْصَرَ)، و(مَارَسَرَجِسَ) (١)؟ وَمَا تَرْخِيمُ (خَمْسَةَ عَشَرَ) اسْمَ رَجُلٍ؟

وَمَا تَرْخِيمُ (عَمْرَوِيهِ)؟

وَلِمَ وَجَبَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ حَذْفُ مَا ضُمَّ إِلَى الصَّدْرِ مِنَ الْأَسْمِ الثَّانِي فَقَطُّ، أَوِ الصَّوْتِ فِي (عَمْرَوِيهِ)؟

وَمَا نَظِيرُ ذَلِكَ مِنْ تَحْقِيرِ الصَّدْرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَغْرَضَ لِلْأَسْمِ الثَّانِي، كَقَوْلِكَ: (حُضِيرَمَوْتَ)؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ هَاءِ التَّانِيثِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ فِي الْأَسْمِ، مُنْفَصِلَةٌ بِوُجُودِهَا لَهُ بَعْدَ تَمَامِ صِيغَتِهِ؟

وَمَا نَظِيرُ ذَلِكَ مِنَ النَّسَبِ إِلَى (الضَّرَرِ)، وَحَذْفِ الثَّانِي، فَهُوَ فِي كُلِّ هَذَا

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ٢٦٧: «باب الترخيم في الأسماء التي كل اسم منها من شيئين كانا باثنين فُضِمَ أحدهما إلى صاحبه فجُعلا اسمًا واحدًا».

(١) مَارَسَرَجِسَ: موضع.

يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْهَاءِ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَاءُ التَّأْنِيثِ تُلْحَقُ بِنَاءٍ بِنَاءً؟
 وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تَجِيءُ بَعْدَ تَمَامِ الْاسْمِ، وَالْمُلْحَقُ يَجْرِي مَجْرَى الْأَصُولِ؟
 وَلِمَ لَا يُغَيَّرُ لِهَاءِ التَّأْنِيثِ بِنَاءً، كَمَا يُغَيَّرُ لِأَلِفِ التَّأْنِيثِ الْمَقْصُورَةُ
 وَالْمَمْدُودَةُ، وَكَمَا يُغَيَّرُ لِيَاءِ النِّسْبَةِ فِي مِثْلِ: (حَنْفِيٌّ)، و (نَمْرِيٌّ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ
 لِلإِذَانِ^(١) بِأَنَّهَا تُلْحَقُ بَعْدَ تَمَامِ الْاسْمِ؟

وَهَلْ مَنْزِلَةُ الْاسْمِ الْمُرَكَّبِ كَمَنْزِلَةِ الْمُضَافِ، إِلَّا أَنَّ الْمُرَكَّبَ أَدْخَلَ
 فِي الْأَوَّلِ بِالْبِنَاءِ مَعَهُ حَتَّى صَارَ كَبَعْضِ حُرُوفِهِ، فَالْمُضَافُ دَاخِلٌ فِي الْأَوَّلِ
 بِمُعَاقَبَةِ التَّنْوِينِ الَّذِي هُوَ مِنْهُ، وَالْمُرَكَّبُ دَاخِلٌ فِيهِ بِهَذَا الْوَجْهِ وَالْبِنَاءُ مَعَهُ؟
 وَمَا تَرْخِيمُ (خَمْسَةَ عَشَرَ) اسْمَ رَجُلٍ؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ: (يَا خَمْسَةَ أَقْبَلْ)، وَلِمَ يَجُزُّ
 حَذْفُ الْهَاءِ؛ لِأَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ زَائِدَتَيْنِ زِيدَا مَعًا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْهَاءَ أَثْبَتَ مِنَ الْاسْمِ
 الثَّانِي؛ إِذْ^(٢) كَانَتْ تَثْبُتُ فِي إِفْرَادِهِ وَتَرْكِيبِهِ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ (يَا خَمْسَةَ) فِي
 الْوَقْفِ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ الثَّانِي فِي النَّيَّةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا الْهَاءُ الَّتِي (خَمْسَةَ)، وَقَدْ وَقَفَ
 عَلَيْهَا فِي التَّرْخِيمِ، كَمَا يُوقَفُ عَلَيْهَا إِذَا قُطِعَتْ عَنْ كَلَامٍ بَعْدَهَا؟

وَمَا تَرْخِيمُ (مُسْلِمَتَيْنِ) اسْمَ رَجُلٍ؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ: (يَا مُسْلِمَةً) فِي الْوَقْفِ؟
 وَمَا تَرْخِيمُ رَجُلٍ اسْمُهُ (اثنَا عَشَرَ)؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ: (يَا اثنَا) بِحَذْفِ
 الْأَلِفِ مَعَ (عَشَرَ)؟ وَلِمَ يَجِبُ حَذْفُ الْهَاءِ مَعَ (عَشَرَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (عَشَرَ)
 بِمَنْزِلَةِ النُّونِ، وَالْأَلِفُ مُصَاحِبَةٌ [ظ ٣] لِلنُّونِ؛ لِأَنَّهُمَا زِيدَا مَعًا، فَيُحْذَفَانِ مَعًا،
 كَمَا زِيدَا مَعًا، وَلَيْسَتْ الْهَاءُ بَدَلًا مِنْ حَرْفٍ، هَذِهِ مَنْزِلَتُهُ؟

وَمَا حُكْمُ الْحِكَايَةِ فِي التَّرْخِيمِ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُرَخَّمَ الْحِكَايَةُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ
 لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يُغَيَّرُ النَّدَاءُ، نَحْوُ^(٣): (تَأَبَّطْ شَرًّا)، و (بَرَقْ نَحْرُهُ)، فَفِيهِ
 إِعْرَابٌ لَا يُغَيَّرُ النَّدَاءُ، فَجَرَى مَجْرَى الْمُضَافِ وَالْمَوْصُولِ؟

(٢) فِي د: (إِذَا).

(١) فِي د: (الْإِذَان).

(٣) فِي د: (وَنَحْو).

وَهَلْ يَلْزَمُ عَلَى تَرْخِيمِ الْحِكَايَةِ أَنْ يُرَخِّمَ رَجُلٌ يُسَمَّى:

يَا دَارَ عِبْلَةَ بِالْجَوَاءِ تَكَلِّمِي

وَهَلْ تَرْخِيمٌ مِثْلُ هَذَا يُبْطِلُ مَا لِأَجْلِهِ جَاَزَتْ الْحِكَايَةُ؛ لِأَنَّهُ يُغَيِّرُ الْكَلَامَ عَنْ صُورَتِهِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ الْأِسْمِ الْمُرَكَّبِ حَذْفُ الثَّانِي فَقَطْ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْدَفَ مَعَهُ زَائِدٌ قَبْلَهُ عَلَى طَرِيقِ التَّبَعِ لَهُ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ الَّذِي قَبْلَهُ أَثْبَتَ مِنْهُ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَثْبُتُ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّرْكِيبِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْأِسْمُ الْمُرَكَّبُ، فَتَرْخِيمُ رَجُلٍ اسْمُهُ (خَمْسَةَ عَشَرَ): (يَا خَمْسَةُ أَقْبَلِ)، لَا تُحْدَفُ^(١) الْهَاءُ؛ لِأَنَّهَا أَثْبَتَتْ مِنَ الْأِسْمِ الثَّانِي.

وَتَرْخِيمُ (خَضِرَمَوْتُ): (يَا خَضِرَ أَقْبَلِ)، وَكَذَلِكَ (بُخْتَنْصَرَ)، وَ (مَارَسَرَجِسَ)، وَ (مَعْدِي كَرْبَ) تَجْعَلُهُ^(٢) بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا الصَّدْرُ خَاصَّةً، فَتَقُولُ: (يَا مَعْدِي أَقْبَلِ).

وَتَقُولُ فِي تَرْخِيمِ (عَمْرَوَيْهِ): (يَا عَمْرَ أَقْبَلِ)، فَتَحْدِفُ^(٣) الصَّوْت، كَمَا يُحْدَفُ الْأِسْمُ؛ لِأَنَّهُ صُمِّمَ إِلَى الْأَوَّلِ، كَمَا يُصْمَّمُ الْأِسْمُ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ تَحْقِيرُ الصَّدْرِ فِي (خُضَيْرَمَوْتُ)، كَمَا يُحَقِّرُ مَا فِيهِ الْهَاءُ عَلَى ذَلِكَ الْحَدِّ، كَقَوْلِكَ: (ثُمَيْرَةٌ)، وَ (دُجَيْجَةٌ) فِي: (دَجَاجَةٍ)، وَ (تَمْرَةٍ)، فَالْأِسْمُ بِمَنْزِلَةِ هَاءِ التَّأْنِيثِ فِي اللَّحَاقِ بَعْدَ تَمَامِ الْأِسْمِ الْأَوَّلِ، وَأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ الْمُتَفَصِّلِ، وَلَا يُغَيِّرُ لَهُ الْبِنَاءُ، وَلَا يُلْحَقُ بِنَاءِ بِنَاءٍ؛ لِأَنَّهُ يَجِيءُ بَعْدَ تَمَامِ الْأِسْمِ عَلَى تَقْدِيرِ الْمُتَفَصِّلِ.

(٢) فِي د: (بَجْعَلُهُ).

(١) فِي د: (يَحْدَفُ).

(٣) فِي د: (فِيحْدَفُ).

والمُلْحَقُ يَجْرِي مَجْرَى مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ، وَمَنْزِلَةُ الْأِسْمِ الْمُرَكَّبِ كَمَنْزِلَةِ الْمُضَافِ، إِلَّا أَنَّهُ أَذْخُلُ [مِنْهُ] ^(١) فِي الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ دَخَلَ فِيهِ بَوَجْهَيْنِ: مُعَاقَبَةُ التَّنْوِينِ، وَالْبِنَاءُ. وَدَخَلَ الْمُضَافُ بِوَجْهِ وَاحِدٍ.

وَتَقُولُ فِي الْوَقْفِ: (يَا خَمْسَهُ)، وَلَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَى الْبِنَاءِ، وَإِنْ كَانَ الْمَحذُوفُ لِلتَّرْخِيمِ فِي النِّيَّةِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْوُقُوفِ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ الْمُتَّصِلُ بِهِ فِي النِّيَّةِ قِيَاسُهُمَا وَاحِدٌ [وَ].

وَكَذَلِكَ تَرْخِيمُ (مُسْلِمَتَيْنِ) اسْمَ رَجُلٍ، تَقُولُ ^(٢) فِيهِ: (يَا مُسْلِمَةً)؛ لِأَنَّهَا هَاءُ التَّانِيثِ الَّتِي يَلْزَمُهَا هَذَا الْحُكْمُ فِي الْوَقْفِ.

وَأَمَّا تَرْخِيمُ رَجُلٍ اسْمُهُ (اثْنَا عَشَرَ) فَتَقُولُ فِيهِ: (يَا اثْنًا أَقْبَلَ) بِحَذْفِ الْأَلْفِ مَعَ (عَشَرَ)؛ لِأَنَّ (عَشَرَ) بِمَنْزِلَةِ الثُّنُونِ الْمُصَاحِبَةِ لِلْأَلْفِ فِي أَنَّهُمَا زِيدَا مَعًا، وَتُحَذَفَانِ ^(٣) مَعًا كَمَا زِيدَا مَعًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هَاءُ التَّانِيثِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِبَدَلٍ، [وَهِيَ] ^(٤) مَعَ الْأَوَّلِ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَهِيَ أَثَبْتُ مِنَ الْأِسْمِ الثَّانِي فِي الْمُرَكَّبِ. وَالْحِكَايَةُ لَا تُرَخِّمُ؛ لِأَنَّ التَّرْخِيمَ يُخْرِجُهَا عَمَّا لِأَجْلِهِ جَازَتْ، وَهُوَ تَأْوِيدُهُ الصَّيْغَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا الْكَلَامُ، وَأَيْضًا فَلِأَنَّهَا مُعْرَبَةٌ، لَا يُغَيِّرُهَا النَّدَاءُ بِالإِخْرَاجِ عَنِ الإِعْرَابِ إِلَى الْبِنَاءِ، كَمَا لَا يُغَيِّرُ الْمُضَافُ، وَلَا الْمَوْصُولُ، وَلَا النَّكِيرَةُ، فَقِيَاسُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كُلُّهَا سَوَاءٌ فِي أَنَّهَا لَا تُرَخِّمُ.

وَيَلْزَمُ مَنْ رَخِمَ (تَأَبَّطَ شَرًّا)، أَوْ (بَرَقَ نَحْرُهُ) أَنْ يُرَخِّمَ:

٥٤٤ يَا دَارَ عِبْلَةَ بِالْجَوَاءِ تَكَلِّمِي ^(٥)

(١) ما بين المعقوفين زيادة اقتضاها السياق. (٢) في د: (يقال).

(٣) في د: (ويحذفان). (٤) ما بين المعقوفين زيادة اقتضاها السياق.

(٥) هذا الكلام المحكي صدر بيت من الشعر من الكامل، عجزه:

وعمي صباحا دار عبلة واسلمي

وهو لعنترة في ديوانه ١٤٨، وانظر سيبويه ٢/٢٦٩، وابن السيرافي ١/٣٦٠، وتحصيل عين الذهب ٥٧٢، والمقاصد الشافية ٥/٤١٤.

إِذَا كَانَ اسْمُ رَجُلٍ، وَذَلِكَ فَاسِدٌ، يُبْطَلُ مَا لِأَجْلِهِ جَاذَتْ التَّسْمِيَةُ بِهَذَا الْكَلَامِ عَلَى طَوْلِهِ؛ لِأَنَّ التَّرْخِيمَ يُغَيِّرُهُ عَنْ صِيغَتِهِ، مَعَ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْحَذْفَ الْكَثِيرَ الَّذِي يُجْحَفُ^(١) بِهِ لِيَرُدَّهُ إِلَى طَرِيقَةِ الْاسْمِ الْمُفْرَدِ، فَفَسَدَ لِفْسَادِ مَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ.



(١) فِي د: (يُخَفَّف).

بَابُ التَّرْخِيمِ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي التَّرْخِيمِ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ الشَّاعِرِ فِي الضَّرُورَةِ^(١)؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُرَخِّمَ لِلضَّرُورَةِ عَلَى: (يَا حَارُّ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ:

وَقَدْ وَسَطْتُ مَالِكًا وَحَنْظَلًا

وَقَوْلِ ابْنِ أَحْمَرَ:

أَبُو حَنْشٍ يُؤَرِّقُنَا وَطَلُقُ وَعَمَّارٌ وَأَوْنَةٌ أَثَالَا

وَمَا الْخِلَافُ فِيهِ؟ وَلِمَ حَمَلَهُ عَلَى مَعْنَى^(٢): (أَثَالَةٌ)، وَحَمَلَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ

عَلَى: (يَا أَثَالَةٌ)^(٣)؟ وَمَا الَّذِي يُقَوِّي قَوْلَ سَبِيئِيهِ مِنْ تَفْسِيرِ الْأَصْمَعِيِّ^(٤):

إِنَّ هَؤُلَاءِ مِنْ قَوْمِهِ يَرَاهُمْ فِي النَّوْمِ إِذَا أَغْفَى؛ لِأَنَّهُ يَتَشَوَّقُ إِلَيْهِمْ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ نِدَاءٌ.

وَقَوْلِ جَرِيرٍ:

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أُمَامَا

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ٢٦٩: «باب ما رخصت الشعراء في غير النداء اضطراباً».

(١) كذا في د. وفي الأصل: (مع الضرورة).

(٢) سيبويه ٢/ ٢٧٠. (٣) في د: (يا ثالة).

(٤) هو عبد الملك بن قريب الأصمعي، ويكنى أبا بكر بن عبد الله بن أصمع. كان صاحب علم ومعرفة في النحو واللغة والغريب. أخذ عن عبد الله بن عوف وحماد بن سلمة والخليل بن أحمد. توفي سنة ست عشرة ومائتين. انظر ترجمته في نزهة الألباء ٩٠، وطبقات النحويين واللغويين ١٦٧، وبغية الوعاة ٢/ ١١٢.

وَهَلِ الْخِلَافُ [ط] فِيهِ كَالْخِلَافِ فِي الَّذِي قَبْلَهُ؟ وَلِمَ أُنْشِدَ الْبَيْتَ
الثَّانِي؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ مَفْتُوحٌ، فَقَالَ:

يَشُجُّ بِهَا الْعَسَاقِلُ مُوجِدَاتٌ وَكُلَّ عَرْنَدَسٍ يَنْفِي اللَّغَامَا^(١)
وَقَوْلِ زُهَيْرٍ:

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذْكُرُوا أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ
وَقَوْلِ ابْنِ حَبْنَاءَ^(٢):

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤُوسِهِ أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَعْفُرَ:

أَوْدَى ابْنُ جُلْهَمَ عَبَادُ بَصَرْمَتِهِ إِنَّ ابْنَ جُلْهَمَ أَمْسَى حَيَّةَ الْوَادِي
فَلِمَ لَا يَكُونُ عَلَى تَرْخِيمِ (جُلْهَمَةَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَرَادَ أُمَّهُ، وَالْعَرَبُ
تُسَمِّي الْمَرْأَةَ (جُلْهَمَ) وَالرَّجُلَ (جُلْهَمَةَ)؟ فَلِمَ جَرَى هَذَا عَلَى الْقَلْبِ مِمَّا
يَقْتَضِيهِ التَّأْنِيثُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ جَرَى عَلَى الْعَلَمِ الَّذِي لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى
الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُؤَنَّثِ وَالْمُذَكَّرِ، كَمَا يُسَمَّى الرَّجُلُ: (طَلْحَةَ)، وَالْمَرْأَةُ (دَعْدُ)،
فَيُسَمَّى الْمُذَكَّرُ بِاسْمِ الَّذِي فِيهِ عَلَامَةٌ، وَالْمُؤَنَّثُ بِالاسْمِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ
عَلَامَةٌ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ التَّأْنِيثَ فِيهِ يَكُونُ فِي الْاسْمِ فَقَطْ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ رَجُلٍ مِنْ بَنِي يَشْكُرَ:

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمَرُّهُ مِنْ الثَّعَالِي وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا
وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي هَذَا أَنْ يَكُونَ عَلَى التَّرْخِيمِ، وَالْعَوَاضِ مِنَ الْمَحْذُوفِ؟
وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ التَّرْخِيمَ مَوْضِعُ تَخْفِيفٍ بِالْحَذْفِ لَا يَسْتَحِقُّ عَوَضًا؛ لِمُنَاقَضَتِهِ

(١) فِي الْأَصْلِ: (مِنْجِدَات).

(٢) هُوَ الْمُغِيرَةُ بْنُ حَبْنَاءَ بْنِ عَمْرٍو التَّمِيمِيُّ الْحَنْظَلِيُّ، مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ. وَحَبْنَاءُ لَقِبَ غُلَبَ عَلَى
أَبِيهِ، وَاسْمُهُ جَبْرِ بْنُ عَمْرٍو، وَلَقِبَ بِذَلِكَ لِحَبْنِ كَانَ أَصَابَهُ. هَاجَى زِيَادًا الْأَعْجَمَ. وَحَبْنَاءُ بَفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ
وَسُكُونِ الْمُوحِدَةِ بَعْدَهَا نُونٌ وَأَلْفٌ مَمْدُودَةٌ. الْأَغَانِي ١٣/٩٣، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٨/٥٢٤.

لِعِلَّةِ جَوَازِهِ؟ وَمَا وَجْهُ قَوْلِهِ: (مِنْ الثَّعَالِي)، و (مِنْ أَرَانِيهَا) إِذَا لَمْ يَكُنْ
تَرْخِيمًا؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى الْبَدَلِ؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ يُبَدَلَ الْيَاءُ مِنَ الْبَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ
لَأَنَّ الْبَاءَ مِنْ مَخْرَجِ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ أُخْتُ الْيَاءِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ
وَلِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ

وَلِمَ جَازَ أَنْ يُبَدَلَ الْيَاءُ مِنَ الْعَيْنِ، فَقَالَ: (ضَفَادِي) فِي مَوْضِعِ (ضَفَادِع)؟
وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللِّينِ الَّتِي هِيَ أَحَقُّ بِالزِّيَادَةِ وَالْإِبْدَالِ
إِلَّا الْيَاءُ، فَأَبْدَلَهَا مِنَ الْعَيْنِ، وَإِنْ بَعُدَ مَخْرَجُهَا مِنْهَا؛ لِأَنَّ الْمَدَّ الَّذِي فِيهَا يُقَارِبُ
وَصْلَهَا بِمَخْرَجِ الْعَيْنِ [وه]؟

وَهَلْ يَلْزَمُ مَنْ حَذَفَ لِلتَّرْخِيمِ وَعَوَّضَ فِي هَذَا أَنْ يُجِيزَ الْعَوَّضَ فِي تَرْخِيمِ
(حَارِثِ) عَلَى: (يَا حَارِ)، وَيُجِيزَ: (يَا حَارِ)، وَفِي (مَرْوَانَ): (يَا مَرْوِي)؟ وَهَلْ
لَزِمَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَوَّضَ إِنْ لَمْ يَسْتَحِقَّهُ الْأَصْلُ فَالْفَرْعُ أَجْدَرُ أَنْ لَا يَسْتَحِقَّهُ، فَلَا
وَجْهَ لِلْعَوَّضِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ مَنَعَ مِنْهُ مَانِعٌ فِي الْأَصْلِ، وَالْمَانِعُ مَوْجُودٌ فِي الْفَرْعِ،
وَهُوَ مُنَاقَضَةٌ مَا لِأَجْلِهِ جَازَ التَّرْخِيمُ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ الشَّاعِرِ لِلضَّرُورَةِ حَذْفُ الْهَاءِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ؛
لِقُوَّةِ التَّرْخِيمِ بِإِطْرَادِهِ فِي النَّدَاءِ مَعَ قُوَّةِ حَذْفِ الْهَاءِ؛ لِأَنَّهَا مَوْضِعُ تَغْيِيرٍ،
يَكُونُ حَالُهَا فِي الْوَقْفِ عَلَى خِلَافِ حَالِهَا فِي الْوَصْلِ. فَهَذَا الَّذِي وُجِدَ فِي أَشْعَارِ
الْعَرَبِ، وَكَثُرَ فِيهَا، وَلَوْ جَاءَ فِي غَيْرِ الْهَاءِ لَمْ يَمْتَنِعَ.

وَلَا يَجُوزُ التَّرْخِيمُ إِلَّا عَلَى: (يَا حَارِ)^(١)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ لَهُ فِي النَّدَاءِ طَرِيقَانِ:

(١) قوله: (ولا يجوز الترخيم إلا على يا حار) ساقط من د.

أَحَدُهُمَا يَكُونُ الْأَسْمُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يُحْذَفْ مِنْهُ شَيْءٌ. وَالْآخَرُ لَيْسَ
كَذَلِكَ، كَانَ الْأَسْمُ الَّذِي لَمْ يُحْذَفْ مِنْهُ شَيْءٌ أَحَقُّ بِأَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ غَيْرُ النَّدَاءِ،
فَإِنْ جَاءَ شَيْءٌ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فَهُوَ شَاذٌ فِي الضَّرُورَةِ.
وَقَالَ الرَّاجِزُ:

٥٩٥ وَقَدْ وَسَطْتُ مَالِكًا وَحَنْظَلًا^(١)

فهذا عَلَى مَا يَطْرُدُ فِي الضَّرُورَةِ.

وَقَالَ ابْنُ أَحْمَرَ:

٥٩٦ أَبُو حَنْشٍ يُؤَرِّقُنَا وَطَلُقُ وَعَمَّارٌ وَآوَنَةٌ أَثَالَا^(٢)

فَاخْتَلَفُوا فِي هَذَا، فَذَهَبَ سِبْيَوِيهِ إِلَى أَنَّهُ تَرْخِيمٌ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ عَلَى:
(حَارِ)^(٣)، وَأَبَى ذَلِكَ أَبُو الْعَبَّاسِ، وَقَالَ: إِنَّ الْمَعْنَى: (يَا أَثَالَةً) فَهُوَ تَرْخِيمٌ فِي
النَّدَاءِ^(٤)، وَلَمْ يُجْزِ التَّرْخِيمَ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ عَلَى: (يَا حَارِ). وَفَسَّرَ الْأَصْمَعِيُّ
هَذَا الْبَيْتَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى قَوْلِ سِبْيَوِيهِ، فَقَالَ^(٥): هَؤُلَاءِ مِنْ قَوْمِهِ يَرَاهُمْ فِي
النَّوْمِ إِذَا أَغْفَى؛ لَأَنَّهُ يَتَشَوَّقُ إِلَيْهِمْ.

وَقَدْ بَيَّنَّا فِي الْأَصْلِ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ فِي الْهَاءِ أَنْ يَجِيءَ التَّرْخِيمُ عَلَى:

(١) البيت من الرجز، وهو لغيلان بن حريث في مجاز القرآن ٥٩/١، ومجالس ثعلب ٢٥٤،
وابن السيرافي ٢٨/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٧، وضرائر الشعر للقرظي ٢٣٥. وهو بلا نسبة
في سيبويه ٢٦٩/٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٤٢، والحجة للفارسي ٣٤٩/٥، وتحصيل عين
الذهب ٣٣٩، وأمالي ابن الشجري ١٩٣.

(٢) البيت من الوافر، وهو لابن أحمر في ديوانه ١٢٩، وانظر سيبويه ٢٧٠/٢، وشرح أبيات سيبويه
لنحاس ١٤٢، وضرورة الشعر للسيرافي ٨٥، وابن السيرافي ٣٣٤/١، وأمالي ابن الشجري ١٩٢/١،
والمحكم ١١١/٣، وتحصيل عين الذهب ٣٣٩. وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٧٨/٢، وضرورة
الشعر للقرظي ٢٣٤، والإنصاف ٣٥٤.

(٣) سيبويه ٢٧٠/٢.

(٤) انظر رأيه في شرح السيرافي ٢٠٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٢/٢، والمقاصد الشافية
٤٦٠/٥.

(٥) انظر قول الأصمعي في شرح السيرافي ٢٠٩/١.

(يَا حَارِ)؛ لِقُوَّةِ حَذْفِ الْهَاءِ، فَيَجِيءُ عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ.

وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا^(١) فِي قَوْلِ جَرِيرٍ:

٥٩٧ أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أُمَامًا^(٢)

فَذَهَبَ أَبُو الْعَبَّاسِ إِلَى أَنَّهُ عَلَى: (يَا أُمَامَةً)^(٣)، وَذَهَبَ سِبْيَوِيهِ إِلَى أَنَّهُ عَلَى: (أَضَحَّتْ أُمَامَةٌ [ظه] مِنْكَ شَاسِعَةٌ)^(٤)، وَقَدْ بَيَّنَّا وَجْهَ الْقَوْلِ فِي التَّأْوِيلَيْنِ. وَأَنْشَدَ سِبْيَوِيهِ الْبَيْتَ الثَّانِي^(٥) لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ مَفْتُوحٌ مُطْلَقٌ^(٦)، فَقَالَ:

٥٩٨ يَشُجُّ بِهَا الْعَسَاقِلَ مُوجِدَاتٌ وَكُلَّ عَرْنَدَسٍ يَنْفِي اللَّغَامَا^(٧)

وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يَكُونَ (أُمَامٌ) عَلَى الصَّمِّ، وَإِطْلَاقِ الْقَافِيَةِ.

وَقَالَ زُهَيْرٌ:

٥٩٩ خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمٍ وَادْكُرُوا وَأَوَصِرْنَا وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ^(٨)

(١) فِي د: (إِنهَا).

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ لَجَرِيرٍ فِي دِيَوَانِهِ ٢٢١، بِرَوَايَةٍ:

أَضْبَحَ حَبْلٌ وَضَلِكُمْ رِمَامًا وَمَا عَهْدُ كَعْهَدِكَ يَا أُمَامًا

وَهِيَ رَوَايَةٌ لَا ضَرُورَةَ فِيهَا، وَهِيَ تَوْيِدُ رَأْيِ الْمُبَرَّدِ، وَانْظُرْ سِبْيَوِيهِ ٢/ ٢٧٠، وَابْنُ السِّيرَافِيِّ ١٣/ ٢، وَأُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١/ ١٩٢، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٤٠، وَالنَّكَتُ ٥٩٢، وَضُرَائِرُ الشَّعْرِ ١٣٨. وَهُوَ بَلَا نِسْبَةٍ فِي الْجَمْلِ لِلزَّجَاجِيِّ ١٧٤، وَضَرُورَةُ الشَّعْرِ لِلْقَزَازِ ٢٣٤، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ٢١٧، وَقَوَاعِدُ الْمَطَارِحَةِ ١٣٥، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ١/ ٣٩٥.

(٣) انْظُرْ رَأْيَهُ فِي شَرْحِ السِّيرَافِيِّ ١/ ٢٠٩، وَابْنُ السِّيرَافِيِّ ٢/ ١٤.

(٤) سِبْيَوِيهِ ٢/ ٢٧٠. (٥) سِبْيَوِيهِ ٢/ ٢٧١.

(٦) فِي د: (مَنْطَلَق).

(٧) هَذَا الْبَيْتُ الَّذِي يَلِي الْبَيْتَ السَّابِقَ، وَهُوَ لَجَرِيرٍ فِي سِبْيَوِيهِ ٢/ ٢٧١، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٤٠، وَالنَّكَتُ ٥٩٢، وَالْخَزَانَةُ ٢/ ٣٢٢. وَلَمْ أَجِدْ هَذَا الْبَيْتَ فِي قَصِيدَةِ جَرِيرِ السَّابِقَةِ. وَالْعَسَاقِلُ: لِمَعَانِ السَّرَابِ وَاضْطِرَابِهِ، وَالْمَوْجِدَةُ: النَّاقَةُ الْقَوِيَّةُ، وَالْعَرْنَدَسُ: الْجَمْلُ الشَّدِيدُ، وَاللَّغَامُ: الزَّيْدُ الَّذِي يَطْرَحُهُ الْجَمْلُ لِنَشَاطِهِ. وَفِي الْأَصْلِ وَد: (مَنْجِدَات).

(٨) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لَزُهَيْرِ بْنِ أَبِي سَلْمَى فِي دِيَوَانِهِ ١٦٣، وَانْظُرْ سِبْيَوِيهِ ٢/ ٢٧١، وَالْأَصُولُ ٣/ ٤٥٧، وَابْنُ السِّيرَافِيِّ ١/ ٣١٣، وَالتَّبَصُّرَةُ ٣٧٢، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٤١، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ٢١٦، =

فلا خلاف في هذا أَنَّهُ تَرْخِيمٌ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ لِلضَّرُورَةِ.
وَقَالَ ابْنُ حَبْنَاءَ:

١٠٠ إِنْ ابْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤْيَيْتِهِ أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا^(١)
يُرِيدُ: ابْنَ حَارِثَةَ، فَرَخِمَ^(٢) فِي غَيْرِ النَّدَاءِ لِلضَّرُورَةِ.
وَقَالَ الْأَسْوَدُ بْنُ يَعْفَرُ:

١٠١ أَوْدَى ابْنُ جُلْهَمَ عَبَادٌ بِصِرْمَتِهِ إِنْ ابْنُ جُلْهَمَ أَمْسَى حَيَّةَ الْوَادِي^(٣)
يُرِيدُ بِقَوْلِهِ: (جُلْهَمَ) أُمَّهُ، وَلَا يَجُوزُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ^(٤) تَرْخِيمَ (جُلْهَمَةَ)؛
لَأَنَّ الْعَرَبَ تَسْمِي الْمَرْأَةَ (جُلْهَمَةَ)، وَالرَّجُلَ (جُلْهَمَةَ)، وَوَجْهَ ذَلِكَ أَنَّهُ عَلِمَ
لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُؤَنَّثِ وَالْمُذَكَّرِ، إِلَّا أَنَّهُ سُمِّيَ^(٥) بِهِ الْمَذَكَّرُ بِمَا
فِيهِ عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ التَّأْنِيثَ قَدْ يَكُونُ فِي الْاسْمِ فَقَطُّ.
وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي يَشْكُرَ:

١٠٢ لَهَا أَشَارِيرٌ مِنْ لَحْمٍ تُتَمَرُّهُ مِنْ الثَّعَالِي وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا^(٦)

= وابن يعيش ٢/ ٢٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٨. وهو بلا نسبة في الحجة للفراسي ٢/ ٣٠٣،
وضرورة الشعر للقرظ ٢٣٥، وشرح الرضي ١/ ٣٩٤.

(١) البيت من البسيط، وهو لابن حبناء التميمي في سيبويه ٢/ ٢٧٢، والتبصرة ٣٧٣، وأما
ابن الشجري ١/ ١٩١، وتحصيل عين الذهب ٣٤٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٩. وهو المغيرة
ابن حبناء في ابن السيرافي ١/ ٣٦٧. وهو أوس بن حبناء في الدرر ١/ ٣٩٨. وهو بلا نسبة في الأصول
٣/ ٤٥٨، والحجة للفراسي ٢/ ٣٠٣، وضرورة الشعر للقرظ ٢٣٤، وأسرار العربية ٢١٧، وشرح
الكافية الشافية ٣/ ١٣٧١، وقواعد المطارحة ١٣٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٧٣.
(٢) في د: (فترخم).

(٣) البيت من البسيط، وهو للأسود بن يعفر في سيبويه ٢/ ٢٧٢، والأصول ١/ ٣٦٦، وتحصيل عين
الذهب ٣٤٢. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٤٣، والمحكم ٤/ ٤٧١، والإنصاف
٣٥٢، والخزانة (عرضاً) ٢/ ٢٩٠، ٣٠٥. والصرمة: القطعة من الإبل ما بين الثلاثين إلى الأربعين،
وأمسى حية الوادي: يحمي ناحيته ويتقى منه كما يتقى من الحية.

(٤) العبارة في د: (أن يكون ذلك مع). (٥) في د: (يسمى).

(٦) البيت من البسيط، وهو لأبي كاهل الشكري في غريب الحديث لابن قتيبة ٢/ ٦٣٠، وابن
السيرافي ١/ ٣٩٣. وهو في الدرر ١/ ٣٩٧ لأبي كاهل النمر بن تولب الشكري، قال البغدادي في =

فهذا لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى التَّرخِيمِ والعَوَضِ مِنَ المَحذُوفِ؛ لِأَنَّ التَّرخِيمَ مَوْضِعُ تَخْفِيفِ الحَرْفِ، فلا يَجُوزُ العَوَضُ مِنَ المَحذُوفِ فِيهِ؛ لِمُنَاقَضَتِهِ التَّخْفِيفَ الَّذِي لِأَجْلِهِ جَازَ، وَلَكِنَّهُ عَلَى البَدَلِ، وَإِنَّمَا جَازَ أَنْ يُبَدَلَ ^(١) اليَاءُ مِنَ البَاءِ؛ لِأَنَّ البَاءَ مِنْ مَخْرَجِ الواوِ الَّتِي هِيَ أُخْتُ اليَاءِ. والأَصْلُ فِيهِ: (مِنْ الثَّعَالِبِ)، و (مِنْ أَرَانِيهَا)، فَأَبْدَلَ حَرْفًا لَا تَدْخُلُهُ الكَسْرَةُ، كَمَا لَا تَدْخُلُ الأَلِفَ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

١٠٢ وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ

وَلِضْفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ ^(٢)

يُرِيدُ: لِضَفَادِعَ، فَأَبْدَلَ اليَاءَ مِنَ العَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ حُرُوفِ المَدِّ واللَّيْنِ الَّتِي هِيَ أَحَقُّ بِالزِّيَادَةِ إِلَّا اليَاءُ؛ لِأَنَّهُ اِحْتِيجَ إِلَى حَرْفٍ لَا تَدْخُلُهُ الحَرَكَةُ، وَقَبْلَهُ كَسْرَةٌ، وَمَعَ ذَلِكَ [و٦] فَإِنَّ اليَاءَ بِالمَدِّ الَّذِي فِيهَا تُقَارِبُ الاتِّصَالَ بِمَخْرَجِ العَيْنِ.

وَيَلْزَمُ مَنْ حَذَفَ فِي هَذَا لِلتَّرخِيمِ وَعَوَّضَ أَنْ يُجِيزَ فِي تَرْخِيمِ (حَارِثِ):

= شرح شواهد الشافية ٤/ ٤٤٦: « قيل: هو لأبي كاهل، وقيل للنمر بن تولب الشكري. وجمع بينهما العيني فقال: قائله هو أبو كاهل النمر بن تولب الشكري، وهذا غير جيد منه «، ولم أجد البيت في ديوان النمر بن تولب العكلي. وهو لرجل من بني يشكر في سيبويه ٢/ ٢٧٣، وتحصيل عين الذهب ٣٤٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٦. وهو بلا نسبة في المقتضب ١/ ٢٤٧، ومجالس ثعلب ١٩٠، والأصول ٣/ ٤٦٧، وسر الصناعة ٧٤٢، وجمهرة اللغة ٣٩٥، والتبصرة ٨٣٧، وضرورة الشعر للقرز ٢٧٧، واللباب ٢/ ٣١٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٩٥. (١) في د: (تبدل).

(٢) هذا من الرجز. قال الأعلام في تحصيل عين الذهب ٣٤٣: « ويقال هو مصنوع لخلف الأحمر «، وانظر شرح شواهد شرح الشافية ٤/ ٤٤٣. وهو بلا نسبة في سيبويه ٢/ ٢٧٣، والمقتضب ١/ ٢٤٧، وابن السيرافي ٢/ ٤٥، وسر الصناعة ٢/ ٧٦٢، والمحكم ١/ ٣٣٢، وضرورة الشعر للقرز ٢٧٨، وابن يعيش ١٠/ ٢٤، والممتع ٢٤٩، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٦. والمنهل: المورد، والحوازي: الجماعات، واحداثها حزيقة، فجمعها جمع فاعلة كأن واحداثها حازقة، والجم: جمع جمعة، وهي: معظم الماء ومجمعه، والنقانق: أصوات الضفادع، واحداثها نقنقة.

(يَا حَارِي)، وفي تَرْخِيمِ (مَرْوَانَ): (يَا مَرْوِي)؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ فِي الْأَصْلِ
لِعِلَّةِ مَوْجُودَةٍ فِي الْفَرْعِ، فَإِذَا لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهَا فِي الْفَرْعِ لَزِمَهُ أَلَّا يَلْتَفِتَ
إِلَيْهَا فِي الْأَصْلِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْعَوَضَ مُنَاقِضٌ لِمَا لِأَجْلِهِ جَازَ التَّرْخِيمُ.



بَابُ النَّفْيِ بِ (لَا) (*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي النَّفْيِ بِ (لَا) مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّفْيِ بِ (لَا)؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ إِلَّا فِي نَكْرَةٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تَنْفِي نَفْيًا عَامًّا عَلَى الْجُمْلَةِ وَالتَّفْصِيلِ، كَمَا يَكُونُ فِي (مِنْ) إِذَا دَخَلَتْ لاسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ فِي قَوْلِكَ: (مَا مِنْ رَجُلٍ فِيهَا)؟

وَلِمَ عَمِلْتَ النَّصْبَ فِي النِّكَرَةِ؟ وَلِمَ حُذِفَ التَّنْوِينُ فِيهَا؟ وَمِنْ أَيِّ وَجْهِ صَارَ النَّصْبُ فِيهَا كَالنَّصْبِ فِي (إِنَّ)؟

وَلِمَ بُنِيَتْ مَعَ مَا عَمِلَتْ فِيهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا جَوَابُ (هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ) وَمَا كَانَ عَلَى طَرِيقَتِهِ؟

وَلِمَ وَجَبَ أَنْ (لَا) وَمَا تَعْمَلُ فِيهِ فِي مَوْضِعِ ابْتِدَاءٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا نَقِيضَةٌ (إِنَّ) (١)؟

وَمَا نَظِيرُهَا مِنْ (رُبَّ)، و (كَمْ)؟ وَلِمَ لَا تَعْمَلُ (رُبَّ) إِلَّا فِي نَكْرَةٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى وَاحِدٍ فِي مَوْضِعِ (جَمِيعِ) لِتَدُلَّ عَلَى تَقْلِيلِ الْجَمِيعِ الَّذِي هَذَا وَاحِدُهُ؟ وَهَلْ (كَمْ) نَظِيرُهَا فِي الْخَبَرِ؛ لِأَنَّهَا لَتَكْثِيرِ الْجَمِيعِ الَّذِي النِّكَرَةُ وَاحِدُهُ؟ وَلِمَ خَرَجَتْ (رُبَّ) عَنْ طَرِيقَةِ أَخَوَاتِهَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِمَا تَضَمَّنَتْ مِنَ التَّقْلِيلِ عَلَى جِهَةِ التَّفْصِيلِ (٢)؟

وَمَا نَظِيرُهَا مِنْ (أَيُّهُمْ) فِي مُخَالَفَةِ (الَّذِي) فِي حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ مِنَ الصَّلَاةِ،

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ٢٧٣: « هذا باب النفي بلا ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها ».

(١) قوله: (إِنَّ) ليس في د.

(٢) في د: (التفضيل).

فُبْنِيَتْ بِنَاءَ بَعْضِ الْأَسْمِ لِلْحَذْفِ الَّذِي وَقَعَ فِيهَا عَلَى خِلَافِ مَا يَصْلُحُ فِي أَخَوَاتِهَا؟
وَمَا نَظِيرُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ: (يَا اللَّهُ)؟ وَلِمَ خَالَفَ الْأَسْمَاءُ الَّتِي فِيهَا الْأَلِفُ
وَاللَّامُ فِي النَّدَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا عَوَّضَ مِنْ حَرْفِ أَصْلِيٍّ فِي الْأَسْمِ؟

وَلِمَ بُنِيَ (لَا رَجُلَ) عَلَى الْفَتْحِ، وَلَمْ يُبْنَ عَلَى مَا لَيْسَ لَهُ بِحَقِّ الْإِعْرَابِ،
كَمَا لَزِمَ ذَلِكَ فِي: ﴿ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [الروم: ٤]؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ
شَيْئَيْنِ، وَالْمُرَكَّبُ مُخْتَارٌ لَهُ الْفَتْحُ، عَلَى قِيَاسِ (خَمْسَةَ عَشَرَ)؟

وَمَا نَظِيرُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ: (يَا ابْنَ أُمِّ)، وَإِنَّمَا مَوْضِعُ (أُمِّ) جَرٌّ [ظ ٦]؟

وَلِمَ^(١) وَجَبَ فِيهَا أَنْ تَكُونَ جَوَابًا لِقَوْلِهِ: (هَلْ مِنْ عَبْدٍ أَوْ جَارِيَةٍ)؟

وَلِمَ غَلَبَ عَلَيْهَا حَذْفُ الْخَبَرِ، كَمَا غَلَبَ فِي قَوْلِهِمْ: (مَا مِنْ رَجُلٍ)،
(مَا مِنْ شَيْءٍ)؟ وَمَا تَقْدِيرُهُ فِي الْإِظْهَارِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِكَ: (زَمَانٌ)
أَوْ (مَكَانٌ) بِتَقْدِيرِ: لَا رَجُلٌ فِي مَكَانٍ، وَلَا شَيْءٌ فِي زَمَانٍ؟

وَمَا فِي قَوْلِ أَهْلِ الْحِجَازِ: (لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ) مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ:
(لَا رَجُلَ) فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مُبْتَدَأٍ؟ وَلِمَ^(٢) جَازَ هَذَا وَلَمْ يَجْزُ: (رَبُّ رَجُلٍ أَفْضَلُ
مِنْكَ)؟ وَلِمَ جَازَ: (مَا مِنْ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ)؟

وَمَا حُكْمُ (لَا) فِي الْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَسْمِ الَّذِي تَعْمَلُ فِيهِ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ
ذَلِكَ، كَمَا يَجُوزُ فِي: (إِنَّ)؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ: (هَلْ مِنْ فِيهَا رَجُلٍ)
لَوْ قُلْتُ: (لَا فِيهَا رَجُلٌ)؟

الجواب

الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّفْيِ بـ (لَا) أَنْ تَعْمَلَ النَّصْبَ فِي النِّكَرَةِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ^(٣)،

(١) في الأصل ود: (ولو).

(٢) ذكر الرماني في هذا الموضع مصطلح الإعراب وأراد البناء؛ لأنه سوف يصرح الفقرة الآتية أن
(لا) بنيت مع عملت فيه. وقد فهم ابن إياز أن سيبويه يرى أن اسمها معرب، ونقل ذلك عن الزجاج
والسيرافي، قال في قواعد المطارحة ٨٤: « وَذَهَبَ الزَّجَّاجُ وَالسَّيْرَافِيُّ إِلَى أَنَّهُ مُعْرَبٌ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامُ =

وإِثْمًا عَمِلْتَ النَّصْبَ؛ لِأَنَّهَا نَقِيضَةُ (إِنْ)، وَالنَّقِيضَانِ يَجْرِيَانِ فِي الْإِعْرَابِ
مَجْرَى وَاحِدًا، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، وَ (مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا) .

وَعَمِلْتَ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ؛ لِأَنَّهَا مَعَ مَا عَمِلْتَ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ؛ لِتَدُلُّ عَلَى
أَنَّهَا جَوَابُ (مَا) هَذِهِ، بِمَنْزِلَةِ (مِنْ) [فِي] ^(١) قَوْلِكَ: (هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ)
وَنَحْوِهِ، فَبُنِيَتْ مَعَ مَا عَمِلْتَ فِيهِ ^(٢)، وَلَمْ تُبْنِ (مِنْ) مَعَ مَا عَمِلَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْجَرَّ
يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ وَالْمَعْمُولَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ النَّصْبُ؛ لِأَنَّ
أَكْثَرَ الْكَلَامِ عَلَى أَنَّ النَّاصِبَ وَالْمَنْصُوبَ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ ^(٣)، فَلَمْ يَكُنْ
بُدُّ مِنَ الْبِنَاءِ؛ لِیَدُلُّ أَنَّهُ مَعَ مَا عَمِلَ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ إِلَّا فِي نَكِرَةٍ؛ لِأَنَّهَا نَفْيٌ أَعَمُّ الْعَامِّ عَلَى الْجُمْلَةِ وَالتَّفْصِيلِ،
كَمَا أَنَّ (مِنْ) فِي اسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، فَلَوْ دَخَلَتْ عَلَى مَعْرِفَةٍ
بَعَيْنِهَا لَبْطَلَ مَعْنَاهَا فِي النَّفْيِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ .

و (لا) مَعَ مَا تَعْمَلُ فِيهِ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مُبْتَدَأٍ، كَمَا أَنَّ (إِنْ) بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ،

= سَيَوِيهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: هَذَا بَابُ النَّفْيِ بِـ « لا »، وَ « لا » تَعْمَلُ فِي مَا بَعْدَهَا، فَتَنْصِبُهُ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ .
وَمَا فَهَمَهُ السِّيرَافِيُّ أَنَّهُ إِعْرَابٌ، قَالَ فِي شَرْحِهِ ١٦/٣: « وَالَّذِي عِنْدِي: أَنَّ الْفَتْحَةَ فِي الْاسْمِ بَعْدَ (لا)
إِعْرَابٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَوِيهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ « فَتَنْصِبُهُ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ » فَفَهَمَ مُصْطَلَحُ سَيَوِيهِ أَنَّهُ إِعْرَابٌ، وَبَنَى عَلَى
ذَلِكَ رَأْيَهُ » وَقَالَ فِي الْإِرْتِشَافِ ١٢٩٧/٣: « وَذَهَبَ الْمُحَقِّقُونَ إِلَى أَنَّ (لا) وَمَا رَكِبَ مَعَهَا فِي مَوْضِعِ
الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ الْمَرْفُوعِ خَبَرٌ عَنْهُ، وَلَمْ تَعْمَلْ (لا) فِيهِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ سَيَوِيهِ . » وَهَذَا مَا ذَكَرَهُ
الرَّمَانِيُّ فِي الْفَقْرَةِ الثَّانِيَةِ، وَهُوَ أَنَّ (لا) رَكِبَتْ مَعَ اسْمِهَا، وَصَارَتْ مَعَهُ كَالْاسْمِ الْوَاحِدِ، فَبُنِيَتْ مَعَ مَا
عَمِلَتْ فِيهِ . وَفِي بَنَائِهِ اسْمٌ (لا) وَإِعْرَابُهُ خِلَافٌ، سَيَأْتِي فِي الْفَقْرَةِ التَّالِيَةِ .

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ لَيْسَ فِي الْأَصْلِ وَد، وَهُوَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .
(٢) نَقَلَ السِّيرَافِيُّ خِلَافًا بَيْنَ الْمَبْرَدِ وَالزَّجَاجِ فِي اسْمِ (لا)، وَمُلَخِّصَهُ رَأْيَانُ: الْمَبْرَدُ يَرَى أَنَّ الْفَتْحَةَ
بِنَاءٌ، وَالزَّجَاجُ يَرَاهَا أَنَّهَا إِعْرَابٌ . وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السِّيرَافِيُّ، وَقَالَ: إِنَّهُ مَذْهَبُ سَيَوِيهِ . انْظُرْ شَرْحَ
السِّيرَافِيِّ ١٥/٣ - ١٦ . وَالصَّوَابُ أَنَّ مَذْهَبَ سَيَوِيهِ مَا فَهَمَهُ الرَّمَانِيُّ، وَذَكَرَهُ ابْنُ إِيَازٍ، وَأَبُو حِيَانَ .
وَهُوَ يَرَى أَنَّ « لا » مُبْنِيَةٌ مَعَ اسْمِهَا فِي مَوْضِعِ مُبْتَدَأٍ، وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ هُوَ الْخَبَرُ . وَالْكَوْفِيُّونَ يَرَوْنَ أَيْضًا
أَنَّ اسْمَ لَا مُعْرَبٌ، انْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي الْإِنْصَافِ ٣٦٦/١، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ٢٢٣ - ٢٢٤، وَشَرْحُ الْجَمَلِ
لِابْنِ عَصْفُورٍ ١/٢٧١، وَاللِّبَابُ ١/٢٢٧ - ٢٢٩، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٥٨/٢، وَالْمَحْصُولُ ٦٠٣، وَشَرْحُ
الرُّضِيِّ ٢/١٥٥، وَالْإِرْتِشَافُ ٣/١٢٩٦، وَالْمُسَاعَدُ ١/٣٤٢ .

(٣) الْكَلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: (وَلَيْسَ كَذَلِكَ) سَاقِطٌ مِنْ د .

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ: (لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ)، وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ: (مَا مِنْ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ).

وَلَا يَجُوزُ: (رَبَّ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ)؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا فِعْلٌ، فَلَيْسَ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مُبْتَدَأً.

وَنَظِيرُ (لَا) فِي أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي نَكِرَةٍ (رَبِّ)، وَ (كَمْ)، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْعِلَلُ فَقَدْ اسْتَوَتْ فِي الْحُكْمِ بِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي نَكِرَةٍ، فَعِلَّةُ (رَبِّ) تَقْلِيلُ جُمْلَةٍ يَدُلُّ عَلَيْهَا وَاحِدٌ مَنْكُورٌ؛ إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْجُمْلَةِ لَهُ مِثْلٌ رَسْمِهِ، وَهَذَا شَرْطُ النَّكِرَةِ [٧٠]، وَعِلَّةُ (كَمْ) تَكْثِيرُ جُمْلَةٍ يَدُلُّ عَلَيْهَا وَاحِدٌ مَنْكُورٌ، يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْجُمْلَةِ لَهُ مِثْلٌ رَسْمِهِ^(١)، وَقَدْ خَرَجَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ مِنْ (لَا)، وَ (رَبِّ)، وَ (كَمْ) عَنْ حُكْمِ أَخَوَاتِهَا بِعِلَلٍ تَخْتَصُّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا.

وَكَذَلِكَ (أَيُّهُمْ) إِذَا حُذِفَ الْمُبْتَدَأُ مِنْ صِلَتِهِ فِي قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِأَيُّهِمْ أَفْضَلُ)، خَرَجَ عَنْ حَدِّ (الَّذِي) بِإِطْرَادِ الْحَذْفِ فِيهِ، وَبُنِيَ لِيُؤْذَنَ الْبِنَاءُ بِأَنَّهُ تَرِكَ بَعْضُ الْأَسْمِ، وَبَعْضُ الْأَسْمِ مَبْنِيٌّ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (يَا اللَّهُ) خَالَفَ أَخَوَاتِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي فِيهَا الْأَلِفُ وَاللَّامُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَثْبُتُ فِي النَّدَاءِ، وَتَثْبُتُ فِي: (يَا اللَّهُ)؛ لِأَنَّهَا عَوَظٌ مِنْ حَرْفِ أَصْلِيٍّ، وَهُوَ الْهَمْزَةُ فِي (إِلَهِ)، فَثَبَّتَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، كَمَا تَثْبُتُ فِي الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ فِي الْأَسْمِ إِذَا قُلْتُ: (يَا إِلَهِي).

وَبُنِيَ: (لَا رَجُلٌ) عَلَى الْفَتْحِ، وَلَمْ يُبْنَ عَلَى حَرَكَةٍ لَيْسَتْ لَهُ بِحَقِّ الْإِعْرَابِ، كَمَا يُبْنَى (قَبْلُ) وَ (بَعْدُ)؛ لِأَنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ، فَجَرَى مَجْرَى (خَمْسَةَ عَشَرَ) فِي اخْتِيَارِ الْفَتْحِ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (يَا ابْنَ أُمٍّ)، وَإِنْ كَانَ مَوْضِعُ (أُمٍّ) جَرًّا؛ إِلَّا أَنَّهُ عُدِلَ بِهِ فِي الْبِنَاءِ إِلَى الْفَتْحِ كَمَا بَيَّنَّا.

وَالْغَالِبُ عَلَى النَّفْيِ بِـ (لا) حَذْفُ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ عُمُومَ النَّفْيِ يَقْتَضِي
مَعْنَى الْخَبَرِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ، كَقَوْلِكَ: (لا رَجُلٌ)، أَيُّ: فِي زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ، وَلَمْ
يَجِبْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي (إِنَّ)، بَلِ الْغَالِبُ عَلَيْهَا ذِكْرُ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ الْإِيجَابَ لَا يَدُلُّ
عَلَى مَعْنَى الْخَبَرِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ (لا) وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ (خَمْسَةَ عَشَرَ)
فِي الْبِنَاءِ مَعَهُ، فَلَوْ جَازَ: (لا فِيهَا رَجُلٌ) لَجَازَ: (مَا مِنْ فِيهَا رَجُلٍ)، بَلْ هُوَ
فِي الْمُرَكَّبِ أَقْبَحُ وَأَبْعَدُ مِنَ الصَّوَابِ، كَمَا أَنَّهُ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ بَعْضٍ^(١)
الاسْمِ وَبَعْضٍ أَقْبَحُ مِنْهُ فِي الْمُرَكَّبِ، وَكُلُّ^(٢) ذَلِكَ قَبِيحٌ، لَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ.



(٢) فِي د: (وَهَل).

(١) فِي د: (مِنْ بَعْضٍ).

بَابُ النَّفْيِ بِلَامِ الْإِضَافَةِ(*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي النَّفْيِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّفْيِ بِ (لا)؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَذْهَبَ التَّوْنُ مَعَ لَامِ الْإِضَافَةِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُفَحِّمَةً فِي النَّفْيِ،
أَوِ النَّدَاءِ؟

وَمَا اللَّامُ الْمُفَحِّمَةُ؟ وَهَلْ هِيَ الزَّائِدَةُ عَلَى تَقْدِيرِ الطَّرْحِ؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ تُزَادَ
عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِيَكُونَ الْأِسْمُ فِي حَالِ بَيْنِ الْمُتَفَصِّلِ وَالْمُضَافِ؟
وَهَلِ الْإِضَافَةُ الْمُحْضَةُ بِحَقِّ الْأَصْلِ، وَالانْفِصَالُ الْمُحْضُ بِحَقِّ الْأَصْلِ،
وَالْحَالُ بَيْنَ الْإِضَافَةِ الْمُحْضَةِ وَالانْفِصَالِ بِحَقِّ الشَّبهِ لِلِإِضَافَةِ اللَّفْظِيَّةِ؟
إِذِ اللَّفْظُ عَلَى الْإِضَافَةِ [٧ ظ] الْمُحْضَةِ وَالْمَعْنَى عَلَى الْانْفِصَالِ، فَكَذَلِكَ هَذَا
الْبَابُ اللَّفْظُ عَلَى الْانْفِصَالِ وَالْمَعْنَى عَلَى الْإِضَافَةِ الْمُحْضَةِ؟

وَلِمَ جَازَ فِي^(١): (لَا غَلَامَ لَكَ) الْإِعْرَابُ وَالْبِنَاءُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي إِفْحَامِ
اللَّامِ بِمَنْزِلَةِ: (لَا مِثْلَ زَيْدٍ)؟

وَمَا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: (لَا أَبَا لَكَ)، وَ (لَا غُلَامِي لَكَ) مِنَ الدَّلِيلِ؟
وَلِمَ جَازَ: (لَا أَبَاكَ) فِي مَعْنَى: (لَا أَبَا لَكَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى الْإِضَافَةِ
الْلَفْظِيَّةِ؟

وَمَا نَظِيرُ اللَّامِ مِنْ قَوْلِهِمْ:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ٢٧٦: « باب المنفي المضاف بلام الإضافة ».

(١) قوله: (في) ليس في د.

في الإِفْحَامِ، وَمِنْ قَوْلِهِمْ: (يَا طَلْحَةَ أَقْبِلْ)؟
 وهل الإِفْحَامُ كُلُّهُ بِمَنْزِلَةِ التَّكْرِيرِ للتَّأْكِيدِ؟
 وما الشَّاهِدُ في قَوْلِ النَّابِغَةِ:

كَلِينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٌ
 وَقَوْلِ الْآخَرِ:

يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامِ

وَلَمْ جَاَزَ الإِفْحَامُ فِي النَّفْيِ وَالنَّدَاءِ دُونَ غَيْرِهِمَا مِنَ الْكَلَامِ؟ وَلَمْ صَارَ النَّفْيُ
 مَوْضِعَ تَخْفِيفٍ؟ وَلَمْ صَارَ النَّدَاءُ مَوْضِعَ تَخْفِيفٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِمَا يَلْزَمُهُ مِنْ
 حَرْفِ النَّفْيِ، وَأَنَّ النَّدَاءَ مِفْتَاحُ الْكَلَامِ بِمَا يَقْتَضِي الإِيجَازَ قَبْلَ الدُّخُولِ فِي
 عَرْضِ الْكَلَامِ؟

وَلَمْ جَاَزَ: (لَا مُسْلِمِي لَكَ) عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ اللَّامِ، وَلَمْ يَجُزْ: (لَا مُسْلِمِيكَ)؟
 وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنَ الْمُفَسَّرَاتِ الَّتِي لَا يَصْلُحُ اسْتِعْمَالُهَا لِلْخَلْفِ اللَّازِمِ مِنْهَا؟

وَمَا حُكْمُ: (لَا يَدَيْنِ بِهَا لَكَ)، وَ (لَا يَدَيْنِ الْيَوْمَ لَكَ)؟ وَلَمْ كَانَ الْوَجْهُ فِي هَذَا
 إِثْبَاتِ النَّوْنِ؟ وَهَلَّا كَانَ الْفَصْلُ بِالظَّرْفِ كَالْفَصْلِ بِاللَّامِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ اللَّامَ لَوْ
 طُرِحَتْ اتَّصَلَ الْأِسْمُ عَلَى الْإِضَافَةِ الْمَحْضَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَعَ الْفَصْلِ بِالظَّرْفِ؟
 وَلَمْ صَارَ الْقُبْحُ^(١) فِي: (لَا يَدَيْنِ بِهَا لَكَ) بِمَنْزِلَةِ الْقُبْحِ^(٢) فِي: (لَا مِثْلَ بِهَا
 زَيْدٌ)؟

وَلَمْ جَاَزَ فِي الضَّرُورَةِ: (لَا أَخَاهُذِينَ الْيَوْمَيْنِ)؟
 وما الشَّاهِدُ في قَوْلِ ذِي الرَّمَّةِ:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ

وَمَا نَظِيرُ ثَبَاتِ النَّوْنِ فِي: (لَا يَدَيْنِ بِهَا لَكَ) فِي قَوْلِهِمْ: (كَمْ بِهَا رَجُلًا مُصَابًا)؟

وَمَا وَجْهُ قَوْلِ يُؤْنَسُ فِي: (لَا يَدَيَّ بِهَا لَكَ)، و (كَمْ بِهَا رَجُلٌ مُصَابٌ)؟
 [وَهَلْ]^(١) يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَا يَسْتَعْنِي؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ نَاقِصًا
 اقْتَضَى مُتَمَمًا، كَمَا يَقْتَضِي الْمُضَافُ مُتَمَمًا؟ وَلَمْ خَالَفَهُ سَيَوِيهِ فِي
 هَذَا، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ مَا يَسْتَعْنِي بِهِ الْكَلَامُ، وَمَا لَا يَسْتَعْنِي بِهِ، قُبْحُهُمَا وَاحِدٌ؟
 وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ [٨] الْفَصْلَ قَدْ وَقَعَ بِمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْفَصْلِ بَيْنَ بَعْضِ الْأَسْمِ
 وَبَعْضٍ، فَلَا يَعْصِمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الَّذِي لَا يَسْتَعْنِي أَشْبَهُ بِالْمُضَافِ؟ وَهَلْ مَذْهَبُ
 الْخَلِيلِ وَسَيَوِيهِ فِي هَذَا وَاحِدٌ عَلَى خِلَافِ مَذْهَبِ يُؤْنَسُ؟

وَمَا حُكْمُ: (لَا غَلَامَيْنِ وَلَا جَارِيَتِي لَكَ)؟ وَلَمْ جَازَ فِي الثَّانِي [إِثْبَاتٌ]^(٢)
 الثَّوْنِ وَحَذْفُهَا، وَلَمْ يَجُزْ فِي الْأَوَّلِ إِلَّا إِثْبَاتُهَا؟

وَمَا نَظِيرُ اخْتِصَاصِ (لَا) بِالْإِفْحَامِ دُونَ نَظَائِرِهَا مِنْ حُرُوفِ النَّفْيِ مِنْ
 اخْتِصَاصِ (لَدُنْ) مَعَ (غُدُوَّةٍ)، بِمَا لَيْسَ لِنَظَائِرِ (غُدُوَّةٍ) فِي قَوْلِهِمْ: (لَدُنْ
 غُدُوَّةٌ)، وَلَا يَجُوزُ: (لَدُنْ عَشِيَّةٌ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِكَثْرَةِ (لَدُنْ) مَعَ (غُدُوَّةٍ)
 حَتَّى صَارَتْ تَقْتَضِيهَا اقْتِضَاءُ النَّاصِبِ لِلْمَنْصُوبِ، وَكَثُرَتْ مَعَ (غُدُوَّةٍ) بِمَا
 لَيْسَ لـ (عَشِيَّةٍ)؛ لِأَنَّ (غُدُوَّةً) ابْتِدَاءُ الْأَفْعَالِ فِي غَالِبِ الْأَمْرِ؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (مَلَامِحٌ)^(٣)، و (مَذَاكِيرٌ) عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ وَاحِدَهُ
 (مَلْمَحَةٌ)^(٤)، و (مَذَكَارٌ) مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجُوزَ فِي الِاسْتِعْمَالِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِتَمَكُّينِ
 الْمُقَدَّرَاتِ فِي الْكَلَامِ؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (عَذِيرُكَ) عَلَى طَرِيقَةِ قَوْلِهِمْ: (ضَرْبًا)
 و (ضَرْبَكَ)^(٥)، وَلَا يَجُوزُ تَنْكِيرُ: (عَذِيرُكَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ
 لَمْ يَتِمَّ كُنْ بِالْإِجْرَاءِ عَلَى الْفِعْلِ مَعَ أَنَّهُ كَالْمَثَلِ الَّذِي لَا يُغَيَّرُ، وَذَلِكَ أَنَّ
 الثَّانِي يَقُولُهُ عَلَى حَدِّ مَا قَالَهُ الْأَوَّلُ مِنْ مُصَاحَبَةٍ حَالٍ تَدُلُّ عَلَى الْمُبَالَغَةِ

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل ود، وهو زيادة يقتضيهما السياق.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيهما السياق. (٣) كذا في د. وفي الأصل: (ملاميح).

(٥) في د: (وضربك).

(٤) في الأصل ود: (ملحمة).

في معنى: (اعذر)، فمن هاهنا صار كالمثل؟

ولم لو جاز: (تيم تيم عدي) لم يستقم إلا أن تقول: (ذاهبون)، فتأتي بخبر؟ وما في ذلك من الدليل على أن (لا أبا لك) لا بُدَّ من أن يكون له خبرٌ قد حذف، كأنك قلت: لا أبا لك في مكان؟

وما الشاهد في قول الشاعر، وهو نهار بن توسعة الشكري^(١):

أبي الإسلام لا أب لي سواه إذا افتخروا بقيس أو تميم

وهلا قال: (لا أبا لي)؟ ولم حذف التنوين للبناء مع (لا)، ولم تحذف النون حتى جاز: (لا غلام عندك)، ولا يجوز^(٢): (لا غلامي عندك)؟ وهل ذلك لأن النون أقوى من التنوين بالحركة؟

ولم جاز إقحام اللام، ولم يجرز إقحام (في)، وكلاهما من حروف الإضافة، فجاز: (لا أبا لك)، ولم يجرز: (لا أبا فيها)؟ وهل لأن الإضافة المحضة فيها معنى اللام، وليس فيها معنى (في)؟

وما حكم: (لا غلام وجارية فيها)؟ ولم لا يجوز الثاني إلا بالتنوين؟

وما الشاهد في قول الشاعر:

فلا أب وابناً مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزراً

وكم وجهاً [٨٥] يجوز في: (لا رجل ولا امرأة)؟

وما الشاهد في قول أنس بن العباس^(٣):

لا نسب اليوم ولا خلّة اتسع الفتق على الراتق

(١) هو نهار بن توسعة بن أبي عتبان. من بكر بن وائل، من بني حنتم. وكان أشعر بكر بن وائل بخراسان، هجاء قتيبة بن مسلم. انظر ترجمته في الشعر والشعراء ١/ ٥٢٨، وسمط اللآلي ١/ ٨١٧.

(٢) كذا في د. وفي الأصل: (يجز).

(٣) هو أنس بن العباس بن مرداس السلمي. وقيل: أبو عامر جد العباس. انظر التصريح (علمية)

وَهَلْ يَجُوزُ: (لَيْسَ عَبْدُ اللَّهِ وَلَيْسَ أَخُوهُ فِيهَا)؟

وَلِمَ جَازَ فِي كُلِّ مَا تَعْمَلُ فِيهِ (رُبَّ) أَنْ تَعْمَلَ فِيهِ (لَا)؟

وَمَا حُكْمُ (وَلَا سَيِّمَا زَيْدٌ)؟ وَلِمَ أَدْخَلَهُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (مَا) زَائِدَةٌ تُشَبِّهُ اللَّامَ فِي الْإِفْحَامِ؟

وَلِمَ جَازَ: (وَلَا سَيِّمَا زَيْدٌ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ: وَلَا مِثْلَ شَيْءٍ هُوَ زَيْدٌ، كَقَوْلِهِمْ: (دَعْ مَا زَيْدٌ)، أَيْ: دَعْ شَيْئًا هُوَ زَيْدٌ، وَكَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ بِالرَّفْعِ: (مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ) [البقرة: ٢٦] ^(١)؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (وَلَا سَيِّمَا زَيْدًا)؟ وَلِمَ أَجَازَهُ قَوْمٌ عَلَى مَعْنَى الْاسْتِثْنَاءِ، كَقَوْلِكَ: (إِلَّا زَيْدًا)، كَمَا أَنْشَدُوا:

وَلَا سَيِّمَا يَوْمًا بِدَارَةِ جُلْجُلِ

عَلَى الْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ أَبِي مُحَجَّنِ الثَّقَفِيِّ:

يَا رَبِّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ بَيْضَاءٌ قَدْ مَتَّعْتَهَا بِطَلَاكِ

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّفْيِ بِلَامِ الْإِضَافَةِ إِذَا كَانَتْ مُقْحَمَةً حَذْفُ التَّنْوِينِ، وَالتَّنْوِينِ لِلْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّهَا عَلَى تَقْدِيرِ الطَّرْحِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ مُقْحَمَةً إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَقْوَى ^(٢) فِيهِ التَّغْيِيرُ، كَالنَّفْيِ وَالنِّدَاءِ؛ لِأَنَّ إِفْحَامَهَا إِنَّمَا يَجِبُ لَهَا بِحَقِّ الشَّبهِ، لَا بِحَقِّ الْأَصْلِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْإِضَافَةَ الَّتِي بِحَقِّ الْأَصْلِ تُوجِبُ مَعْنَى خِلَافَ مَعْنَى الْإِضَافَةِ الَّتِي بِحَقِّ الشَّبهِ، وَمَا كَانَ بِحَقِّ الشَّبهِ فَإِنَّمَا اللَّفْظُ فِيهِ عَلَى الْإِضَافَةِ، وَالْمَعْنَى عَلَى الْانْفِصَالِ، فَلَمَّا كَانَ الشَّبَهُ يَقْوَى فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَقْوَى فِيهِ التَّغْيِيرُ أَوْجَبَ الْحُكْمَ، وَلَمَّا كَانَ الشَّبَهُ يَضْعُفُ فِي

(١) قراءة الرفع في (بعوضة) هي قراءة ربيعة في مختصر ابن خالويه ١٢، والمحتسب ٦٤/١.

(٢) في د: (تقوى).

غَيْرِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لَمْ يُوجِبْ حُكْمًا.

وإنما قَوِيَ الشَّبهُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَفْوَى فِيهِ التَّغْيِيرُ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ يُطْلَبُ فِيهِ التَّغْيِيرُ لِلشَّبهِ^(١)، فَيَظْهَرُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُطْلَبُ فِيهِ، وَيَخْفَى فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يُطْلَبُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِ التَّغْيِيرِ.

وَاللَّامُ الْمُقَحَّمَةُ هِيَ الزَّائِدَةُ لِرِيزَادَةِ الْبَيَانِ عَلَى طَرِيقَةِ التَّأْكِيدِ، وَالنِّيَّةُ بِهَا الطَّرْحُ عَلَى أَصْلِ قِيَاسٍ مَا يُزَادُ لِلتَّأْكِيدِ^(٢)، وَلَمَّا كَانَتْ الْإِضَافَةُ بِغَيْرِ حَرْفٍ عَلَى وَجْهَيْنِ: إِضَافَةُ حَقِيقِيَّةً، وَإِضَافَةُ لَفْظِيَّةً، جَاءَتْ الْإِضَافَةُ بِحَرْفٍ عَلَى وَجْهَيْنِ: إِضَافَةُ بِحَقٍّ [٩] الْأَصْلِ، وَإِضَافَةُ بِحَقِّ الشَّبهِ، فَالْإِضَافَةُ بِحَقِّ الْأَصْلِ حَقِيقِيَّةً، وَالْإِضَافَةُ بِحَقِّ الشَّبهِ لَفْظِيَّةً، وَحُكْمُهُمَا مُخْتَلِفٌ. وَالْإِضَافَةُ بِحَقِّ الشَّبهِ حَالٌ^(٣) بَيْنَ الْحَالَيْنِ مِنَ الْإِنْفِصَالِ بِحَقِّ الْأَصْلِ، وَالْإِضَافَةُ بِحَقِّ الْأَصْلِ، وَهَذَا الْقِسْمُ الثَّالِثُ بَيْنَ الْمُنفَصِلِ وَالْمُضَافِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ عَلَى الْإِنْفِصَالِ بِاللَّامِ، وَالتَّقْدِيرُ عَلَى الْإِضَافَةِ بِغَيْرِ لَامٍ، وَإِنْ لَمْ يَجْزِ اسْتِعْمَالُ حَذْفِ اللَّامِ فِي هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الْإِضَافَةِ اللَّفْظِيَّةِ إِذَا كَانَتْ مُقَحَّمَةً، وَلَوْ كَانَ دَلِيلٌ غَيْرُهَا لَجَازَ أَنْ يَسْقُطَ، كَمَا يُقَالُ: (ضَارِبُ زَيْدٍ)، فَيَكُونُ عَلَى الْإِضَافَةِ اللَّفْظِيَّةِ، وَدَلِيلُهُ وَقُوعُ (فَاعِلٍ) مَوْقَعِ (يَفْعَلُ).

وَتَقُولُ: (لَا غُلَامَ لَكَ)، فَيَجُوزُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: ذَهَابُ التَّنْوِينِ لِلْبِنَاءِ، إِذَا كَانَتْ اللَّامُ غَيْرَ مُقَحَّمَةٍ، وَلَكِنْ عَلَى مَعْنَى الْخَبَرِ فِي (لَكَ).

- وَيَجُوزُ ذَهَابُ التَّنْوِينِ لِلْإِضَافَةِ إِذَا كَانَتْ اللَّامُ مُقَحَّمَةً، وَيَكُونُ عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ.

(١) كَذَا فِي د. وَفِي الْأَصْلِ: (لِلشَّبهِ).

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ عِبَارَةٌ مُقَحَّمَةٌ، وَهِيَ: (وَلَمَّا كَانَتْ الْإِضَافَةُ عَلَى قِيَاسٍ مَا يُزَادُ لِلتَّأْكِيدِ).

(٣) فِي د: (كَحَالِ).

وَقَوْلُ الْعَرَبِ: (لَا أَبَا لَكَ)، و (لَا مُسْلِمِي لَكَ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِضَافَةَ بِاللَّامِ عَلَى جِهَةِ الْإِفْحَامِ.

وَيَجُوزُ: (لَا أَبَا) عَلَى مَعْنَى (لَا أَبَا لَكَ)؛ لِأَنَّهُ كَثُرَ حَتَّى فُهِمَ مِنْهُ مَعْنَى الْإِضَافَةِ اللَّفْظِيَّةِ الَّتِي لَا تُعَرَّفُ الْأَوَّلَ بِالثَّانِي، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

١٠٤ أَبَا الْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنْ يَمُوتَ مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي^(١)
وَنَظِيرُ إِفْحَامِ اللَّامِ قَوْلُهُمْ:

١٠٥ يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ^(٢)

وَقَوْلُهُمْ: (يَا طَلْحَةَ أَقْبَلِ)، فَالْإِفْحَامُ كُلُّهُ بِمَنْزِلَةِ التَّكْرِيرِ لِلتَّأْكِيدِ.
وَقَالَ النَّابِغَةُ:

١٠٦ كَلِّبْنِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ^(٣)
وَقَالَ الْآخَرُ:

١٠٧ يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامٍ^(٤)

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي حنيفة النميري في مجاز القرآن ١/ ٣٥٢، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢١١. وهو للأعشى في أمالي ابن الشجري ٢/ ١٢٨، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٤١٤. وهو لعترة في إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٨١. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٧٥، والأصول ١/ ٣٩٠، والحجة للفارسي ٣/ ٣٣٤، والإيضاح العضدي ٢٦٠، والبصريات ١/ ٥٣٦، والخصائص ١/ ٣٤٥، والنكت للأعلم ١/ ٥٩٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٧.
(٢) هذا جزء من بيت من البسيط، وتمامه:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يَلْقَيْنَكُمْ فِي سَوْءَةٍ عُمُرُ

وقد مر سابقاً. انظر الشاهد رقم (٥٦)، و (٥٤٠).

(٣) مر البيت سابقاً. انظر الشاهد رقم (٥٤٣).

(٤) هذا عجز بيت من البسيط، وهو للنابغة في ديوانه ٨٢، وصدره:

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ: خَالُوا بَنِي أَسَدٍ

وانظر البيت في سيبويه ٢/ ٢٧٨، والأصول ١/ ٣٧١، وابن السيرافي ٢/ ٢٠٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٣٢، وتحصيل عين الذهب ٣٤٤، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٧٠٠. وهو بلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٠٦، واللامات ١٠٩، والنكت للأعلم ١/ ٥٩٨، وابن يعيش ٥/ ١٠٤، وشرح الجمل =

وإنما صار النَّفْيُ مَوْضِعَ تَخْفِيفٍ لِمَا يَلْزَمُهُ مِنْ زِيَادَةِ حَرْفِ النَّفْيِ مَعَ
الاسْتِغْنَاءِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكَلَامِ عَنْ ذِكْرِ الْخَبَرِ فِيهِ، كَقَوْلِكَ: (لَا مَلْجَأَ،
وَلَا مَاءَ، وَلَا كَرِيٍّ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَصَارَ النَّدَاءُ مَوْضِعَ تَخْفِيفٍ؛ لِأَنَّهُ مِفْتَاحُ
الْكَلَامِ الَّذِي يُدْخِلُ بِهِ إِلَى الْغَرَضِ مِنَ الْخَبَرِ وَالِاسْتِخْبَارِ، وَالْأَمْرِ، وَالنَّهْيِ،
وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَتَقُولُ: (لَا مُسْلِمِي لَكَ) عَلَى تَقْدِيرٍ: لَا مُسْلِمِيكَ، وَلَا يَجُوزُ هَذَا الْمُقَدَّرُ؛
لَأَنَّهُ لَا دَلِيلَ يَدُلُّ عَلَى التَّنْكِيرِ، كَمَا تَدُلُّ اللَّامُ بِإِيجَابِهَا الْإِنْفِصَالَ حَتَّى
يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ: (ضَارِبِ زَيْدٍ) الَّذِي هُوَ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ [٩٥] فِي:
(ضَارِبُ زَيْدًا).

وَتَقُولُ: (لَا يَدِينُ بِهَا لَكَ)، وَلَا يَجُوزُ إِفْحَامُ اللَّامِ هَاهُنَا لِلْفَضْلِ الَّذِي قَدْ وَقَعَ
بَيْنَ الثَّانِي وَالْأَوَّلِ فِي قَوْلِكَ: (بِهَا). وَكَذَلِكَ: (لَا يَدِينُ الْيَوْمَ لَكَ)، وَيَجُوزُ
مِثْلُ هَذَا فِي الضَّرُورَةِ، كَمَا قَالَ ذُو الرِّمَّةِ:

١٠٨ كَانَ أَصَوَاتٌ مِنْ إِيْغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرِ الْمَيْسِ إِنْقَاضُ الْفَرَارِيجِ^(١)

وَنَظِيرُ الْفَضْلِ فِي هَذَا: (كَمْ بِهَا رَجُلًا مُصَابًا)، فَهُوَ نَظِيرُهُ فِي الْمَنْعِ مِنَ
الْإِضَافَةِ.

وَيُؤَسُّ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ: (لَا يَدِي بِهَا لَكَ)، وَ (كَمْ بِهَا رَجُلٌ مُصَابٌ)^(٢)؛
لَأَنَّ الْكَلَامَ لَا يَسْتَغْنِي، وَوَجْهَ ذَلِكَ أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا كَانَ لَا يَسْتَغْنِي أَشْبَهَ الْمُضَافَ،
فَجَازَ مَعَ الْفَضْلِ، وَإِذَا كَانَ يَسْتَغْنِي لَمْ يَجْزَ مَعَ الْفَضْلِ، كَقَوْلِكَ^(٣): (لَا رَجُلَ
فِيهَا لَكَ).

وَسَيَبْوِيهِ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ مَا يَسْتَغْنِي بِهِ الْكَلَامُ وَمَا لَا يَسْتَغْنِي قُبْحُهُمَا سَوَاءٌ^(٤)،

= لابن عصفور ٢/ ٣٩٤، والارتشاف ٤/ ٢١٨٦.

(١) البيت من البسيط، وقد مر سابقاً. انظر الشاهد رقم (١٧٥)، و (٥٠٨).

(٢) سيبويه ٢/ ٢٨٠ - ٢٨١. (٣) في د: (وكقولك).

(٤) سيبويه ٢/ ٢٨١.

وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ مَا لَا يَسْتَعْنِي لَا يَخْصُ^(١) الْمُضَافَ دُونَ الْمُرَكَّبِ، وَالْمَوْصُولِ،
وَالْمَوْصُوفِ، فَلَيْسَ هُوَ شَيْءٌ لِلإِضَافَةِ خَاصَّةً، فَيَحْتَمِلُ لَهُ الْفَضْلُ؛ إِذْ هُوَ مُشْتَرَكٌ
بَيْنَ الإِضَافَةِ وَغَيْرِهَا. وَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ^(٢) كَمَذْهَبِ سَيَوِيهِ.

وَتَقُولُ: (لَا غُلَامَيْنِ وَلَا جَارِيَتِي لَكَ)، وَإِنْ شِئْتَ: (وَلَا جَارِيَتَيْنِ لَكَ).
فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا ثَبَاتُ النُّونِ.

وَنَظِيرُ اخْتِصَاصِ (لَا) بِالِإِقْحَامِ دُونَ غَيْرِهَا مِنْ حُرُوفِ النَّفْيِ اخْتِصَاصُ
(لَدُنْ) مَعَ (غُدُوَّةٍ)، وَاخْتِصَاصُ (مَلَامِحَ) وَ (مَذَاكِيرُ) بِإِهْمَالِ وَاحِدِهِ،
وَاخْتِصَاصُ (عَذِيرِكَ) بِالْمَعْرِفَةِ دُونَ النَّكِرَةِ، وَكَرَّرَ ذَلِكَ لِعِلَالٍ قَدْ أَشْعَرْنَا
بِهَا فِي السُّؤَالِ.

وَتَقُولُ: (لَا أَبَ لَكَ)، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مَحْذُوفٍ، فَإِنْ قُلْتَ: (لَا أَبَا لَكَ)
فَلَا بُدَّ مِنْ مَحْذُوفٍ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْاسْمِ الْمُفْرَدِ.
وَقَالَ نَهَارُ بْنُ تَوْسَعَةَ:

١٠٩ أَبِي الْإِسْلَامِ لَا أَبَ لِي سِوَاهُ إِذَا فَتَحَرُّوا بِقَيْسٍ أَوْ تَمِيمٍ^(٣)

فهذا عَلَى أَنَّ (لِي) خَبَرٌ، وَلَوْ جَعَلَهُ مُضَافًا لَقَالَ: لَا أَبَا لِي سِوَاهُ.

وَالنُّونُ تُحَذَفُ لِلِإِضَافَةِ، وَلَا تُحَذَفُ لِلْبِنَاءِ؛ لِأَنَّهَا أَقْوَى مِنَ التَّنْوِينِ
بِالْحَرَكَةِ؛ وَلِذَلِكَ تَثَبُّتُ مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَفِي الْوَقْفِ، إِلَّا أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ
لَمَّا كَانَ يَقَعُ مَوْقِعَ التَّنْوِينِ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ حَذْفِ النُّونِ [وَ ١٠] عَلَى الْمُعَاقَبَةِ؛
لِأَنَّ مَوْقِعَهُمَا وَاحِدٌ، لَا يَصْلُحُ أَنْ يَجْتَمِعَا فِيهِ، فَلَا يَجُوزُ: (لَا غُلَامِي عِنْدَكَ)،
كَمَا يَجُوزُ: (لَا غُلَامَ عِنْدَكَ).

(١) كَذَا فِي د. وَفِي الْأَصْلِ: (يَخْصُ). (٢) سَيَوِيهِ ٢ / ٢٨١.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ لِنَهَارِ بْنِ تَوْسَعَةَ الْبِشْكَرِيِّ فِي سَيَوِيهِ ٢ / ٢٨٢، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٤٥،
وَالْمَخْصَصُ ٤ / ١١، وَابْنُ يَعِيشَ ٢ / ١٠٤. وَهُوَ لِسُلَيْمَانَ الْفَارَسِيِّ فِي رِبْعِ الْأَبْرَارِ ٤ / ١٨٧. وَهُوَ لِقِرَادِ
ابْنِ أَقْرَمِ الْفَزَارِيِّ فِي الْحِمَاسَةِ الْبَصْرِيَّةِ ٢ / ٥١. وَهُوَ لِعَيْسَى بْنِ فَاتِكِ الْخَطِيِّ فِي شَعْرِ الْخَوَارِجِ ٥٨.
وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْهَمْعِ ١ / ٥٢٥.

وَأَبُو الْعَبَّاسِ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ التُّونَ لَا يُحْذَفُ لِلْبِنَاءِ^(١)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ تَرْكِيبُ اسْمٍ مَعَ اسْمٍ، مُشْتَى أَوْ مَجْمُوعٌ أَصْلًا فِي الْكَلَامِ، كَمَا وَقَعَ تَرْكِيبُ اسْمٍ مَعَ اسْمٍ مُفْرَدٍ، فَلِئَنَّمَا حُمِلَ هَذَا عَلَى نَظِيرِهِ مِنْ تَرْكِيبِ الْاسْمِ مَعَ الْاسْمِ. وَكِلَا الْعِلَتَيْنِ صَحِيحٌ حَسَنٌ.

وَيَجُوزُ إِقْحَامُ اللَّامِ، وَلَا يَجُوزُ إِقْحَامُ غَيْرِهَا مِنْ حُرُوفِ الْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّهَا تَصْلُحُ لِلتَّأْكِيدِ؛ إِذْ كُلُّ إِضَافَةٍ بَغِيرِ حَرْفٍ فَإِنَّهُ يَصْلُحُ فِيهَا مَعْنَى اللَّامِ، وَإِنْ كَانَ يُوجَدُ مَعَ ذَلِكَ تَعْرِيفٌ، إِذَا لَمْ تَكُنِ الْإِضَافَةُ عَلَى مَعْنَى النَّوعِ مِنَ الْجِنْسِ، فَالْغَالِبُ عَلَى الْإِضَافَةِ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى اللَّامِ؛ فَلِذَلِكَ صَلَحَ أَنْ يَقَعَ بِهَا الْإِقْحَامُ لِلتَّأْكِيدِ، وَلَمْ يَصْلُحْ بِغَيْرِهَا مِنْ حُرُوفِ الْإِضَافَةِ.

وَتَقُولُ: (لَا غُلَامَ وَجَارِيَةَ فِيهَا) بِالتَّنْوِينِ فِي (جَارِيَةِ) لَا غَيْرُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ بِنَاءٌ، وَلَا إِضَافَةٌ. وَقَالَ الشَّاعِرُ:

١١٠ فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا^(٢)

وَتَقُولُ: (لَا رَجُلَ وَلَا امْرَأَةً) فَيَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: النَّصْبُ بِالتَّنْوِينِ إِذَا كَانَتْ (لَا) الثَّانِيَةَ مُوَكَّدَةً، وَالنَّصْبُ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ إِذَا كَانَتْ نَافِيَةً، نَظِيرُهُ الْأُولَى، وَالرَّفْعُ بِالتَّنْوِينِ عَطْفًا عَلَى الْمَوْضِعِ.

وَقَالَ أَنَسُ بْنُ الْعَبَّاسِ:

١١١ لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْفَتْقُ عَلَى الرَّاتِقِ^(٣)

(١) المقتضب ٣٧٦/٤.

(٢) البيت من الطويل، وقد نُسِبَ الْبَيْتُ لِلْفَرَزْدَقِ فِي مُصْبَاحِ الرَّاغِبِ ٢٨٣/١، وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ. وَنَسَبَهُ الْقَيْسِيُّ فِي إِیْضَاحِ شَوَاهِدِ الْإِیْضَاحِ ٢٧٤/١ لِلْكَمِيتِ بْنِ مَعْرُوفٍ، وَقَالَ: « وَيَنْسَبُ لِلْكَمِيتِ الْأَسَدِيِّ ». وَنَسَبَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَبْدِ مَنَاةَ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْإِیْضَاحِ لِابْنِ بَرِّي ٢٠٧. وَذَكَرَ الْبَغْدَادِيُّ فِي خَزَانَةِ الْأَدَبِ ٦١/٤ أَنَّهُ مِنَ الْأَبْيَاتِ الَّتِي لَا يَعْرِفُ قَائِلَهَا. وَهُوَ بِلَا نَسَبَةٍ فِي سَبِيوِيهِ ٢٨٥/٢، وَمَعَانِي الْفَرَاءِ ١٢٠/١، وَالْمَقْتَضَبُ ٣٧٢/٤، وَالْإِغْفَالُ ١١٦/٢، وَالْحَجَّةُ لِلْفَارِسِيِّ ١٨٩/١، وَشَرْحُ اللَّمَعِ لِابْنِ بَرَهَانَ ٩٦/١، وَالتَّنَكُّتُ لِلْأَعْلَمِ ٦٠٠/١، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٤٥، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ ١٦٨/٢. (٣) الْبَيْتُ مِنَ السَّرِيعِ، وَهُوَ لِأَنَسِ بْنِ الْعَبَّاسِ، وَهُوَ أَبُو عَامِرٍ جَدُّ الْعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ فِي سَبِيوِيهِ ٢٨٥/٢، =

وَتَقُولُ: (لَيْسَ عَبْدُ اللَّهِ وَلَيْسَ أَخُوهُ فِيهَا)، فَيَجُوزُ عَلَى حَذْفِ خَبَرِ الْأَوَّلِ، فَكَذَلِكَ: (لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ يَا هَذَا) بِغَيْرِ تَنْوِينٍ.

وَكُلُّ مَا جَازَ أَنْ تَعْمَلَ فِيهِ (رُبَّ) فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ فِيهِ (لَا)؛ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا لِلنَّكِرَةِ؛ أَمَّا (رُبَّ) فَلَا أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْهَا يَقَعُ مَوْقِعَ الْجَمِيعِ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّفْصِيلِ فِي تَقْلِيلِ جُمْلَةٍ، وَاحِدُهَا تِلْكَ النَّكِرَةُ. وَأَمَّا (لَا) فَلَا نَهَا نَفِيٍّ أَعْمَ الْعَامِّ بِوَاحِدٍ يَقَعُ مَوْقِعَ الْجَمِيعِ لِلتَّفْصِيلِ.

وَتَقُولُ: (وَلَا سَيِّمًا زَيْدٌ)؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (وَلَا مِثْلَ زَيْدٍ)، وَ (مَا) فِي هَذَا الْوَجْهِ صِلَةٌ. وَتَقُولُ: (وَلَا سَيِّمًا زَيْدٌ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: وَلَا مِثْلَ شَيْءٍ هُوَ زَيْدٌ، كَقَوْلِكَ [ظ ١٠]: (دَعْ مَا زَيْدٌ)، أَيْ: دَعْ شَيْئًا هُوَ زَيْدٌ. وَيَجُوزُ: (وَلَا سَيِّمًا زَيْدًا) فِيمَا حَكَاهُ الْكُوفِيُّونَ عَلَى مَعْنَى: (إِلَّا زَيْدًا)^(١)، وَأَنْشُدُوا:

١١٢ أَلَا رَبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُمْ صَالِحٌ وَلَا سَيِّمًا يَوْمًا بِدَارَةِ جُلْجُلٍ^(٢)

عَلَى الْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ سَيِّوِيَهُ النَّصَبَ فِي هَذَا^(٣)، وَلَيْسَ بِمُتَمَنِّعٍ^(٤) عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِمْ: (حَاشَا زَيْدًا)، كَأَنَّكَ تُخْرِجُهُ مِنَ الْجُمْلَةِ

= والأصول ٤٠٣/١، ٤٤٦/٣، وابن السيرافي ٨/٢، وفرحة الأديب ١٢٦، وتحصيل عين الذهب ٣٤٦، وابن يعيش ١٠١/٢، وهو بلا نسبة في ضرورة الشعر لابن عصفور ٥٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/١، ٢٧٥/٢. وللبيت رواية أخرى جاءت في سيبويه وبعض المصادر، وهي: (اتسع الخرق على الراقع).

(١) هذا رأي لم ينسب لأحد، ونسبه الرماني هنا للكوفيين. انظر الرأي في قواعد المطارحة ١٧٨، والمحصل ٤٩٥/١. قال في المحصول: « وَاخْتَلَفَ النَّحَاةُ فِي قَوْلِكَ: (قَامَ الْقَوْمُ لَا سَيِّمًا زَيْدًا) بِالنَّصَبِ، فَقَالَ ابْنُ الدَّهَّانِ: لَا أَعْرِفُ لَهُ وَجْهًا، وَقَالَ غَيْرُهُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَجْمُوعٌ (لَا سَيِّمًا) بِمَنْزِلَةِ (إِلَّا) ». وتفصيلها في شرح الكافية الشافية ٧٩٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٨/٢، وشرح الرضي ١٣٥/٢، والارتشاف ١٥٥١/٣. ولم يذكر الأنباري في شرح القصائد شيئاً في رواية النصب. انظر شرح القصائد ٣٢، ٣٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٠، وانظر البغداديات ٣١٧، والبدیع في علم العربية ٢٢١/١، وابن يعيش ٨٦/٢، وشرح الرضي ١٣٥/٢، والارتشاف ١٥٥٠/٣. وهو بلا نسبة في الفصول الخمسون ١٩١، وتعليق الفرائد ١٤٧/٦، وجمع الهوامع ٢٨٦/٢.

(٤) في د: (يمتنع).

(٣) سيبويه ٢٨٦/٢.

الْمَذْكُورَةَ قَبْلَهُ، مُنْزَهَا لَهُ، فَكَذَلِكَ تُخْرِجُ الثَّانِي عَنْ الْجُمْلَةِ الْمَذْكُورَةِ
قَبْلَهُ بِأَنَّهُ قَدْ فَاقَهَا وَزَادَ عَلَيْهَا، كَهَذَا الْبَيْتِ فِيمَا يَقْتَضِيهِ مَعْنَاهُ مِنْ إخراج:
..... يَوْمًا بِدَارَةٍ جُلُجُلٍ

عَنْ الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ بِعِظَمِ شَأْنِهِ عَنْ ذَلِكَ الْحَدِّ.

وَقَالَ أَبُو مِخْجَنٍ الشَّقْفِيُّ:

يَا رَبُّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ بَيْضَاءٌ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقٍ^(١)
فَدَلَّ عَلَى أَنَّ (مِثْلِكَ) نَكِيرَةٌ بِدُخُولِ (رَبُّ) عَلَيْهَا.



بَابُ النَّفْيِ الَّذِي يَثْبُتُ فِيهِ التَّنْوِينُ^(*)

[الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي النَّفْيِ الَّذِي يَثْبُتُ فِيهِ التَّنْوِينُ]^(١) فِي
الاسْمِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّفْيِ الَّذِي يَثْبُتُ فِيهِ التَّنْوِينُ فِي الْاسْمِ؟ وَمَا الَّذِي
لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي الْاسْمِ الْمَوْصُولِ إِلَّا ثَبَاتُ التَّنْوِينِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ
امْتَنَعَ الْبِنَاءُ، كَمَا يَمْتَنِعُ مِنَ الْمَوْصُولِ فِي النَّدَاءِ؟

وَلِمَ جَازَ: (لَا خَيْرًا مِنْهُ لَكَ)، و (لَا حَسَنًا وَجْهَهُ لَكَ)، و (لَا ضَارِبًا زَيْدًا
لَكَ) بِالتَّنْوِينِ، وَلِمَ يَجُزُ بِحَذْفِهِ؟

وَلِمَ ذُكِرَ: (لَا عَشْرِينَ دِرْهَمًا لَكَ) فِي هَذَا الْبَابِ؟ وَلِمَ تَثْبُتُ النُّونُ لِأَنَّهُ
مَوْصُولٌ؛ إِذْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ: (لَا مُسْلِمِينَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِإِيرِي أَنَّهُ بِمَنْزِلَتِهِ فِي أَنَّهُ
مَوْصُولٌ، وَإِنْ كَانَ لَوْ لَمْ يُوصَلْ لَمْ يُحْذَفِ النُّونُ؟

وَمَا حُكْمُ: (لَا أَمْرًا بِالْمَعْرُوفِ لَكَ)؟ وَلِمَ جَازَ بِالتَّنْوِينِ وَتَرَكَ التَّنْوِينِ؟
وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى؟ وَهَلْ أَحَدُهُمَا عَلَى نَفْيِ الْأَمْرَيْنِ بِالْمَعْرُوفِ
خَاصَّةً، وَالْآخَرُ عَلَى نَفْيِ الْأَمْرَيْنِ عَامَّةً بِالْمُنْكَرِ كَانَ أَوْ بِالْمَعْرُوفِ؛
لِأَنَّ أَحَدَهُمَا مُطْلَقٌ، وَالْآخَرُ قَدْ خَصَّصَتْهُ الْإِضَافَةُ؟

وَلِمَ جَازَ: (لَا أَمْرَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِيهَا) بِالتَّنْوِينِ وَتَرَكَ التَّنْوِينِ؟ وَمَا الْفَرْقُ

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ٢٨٧: « هذا باب ما يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية ».

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ود.

بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى؟ وَهَلْ أَحَدُهُمَا عَلَى نَفْيِ أَمْرِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَاصَّةً، وَالْآخَرُ عَلَى نَفْيِ الْأَمْرَيْنِ عَامَّةً، وَيَكُونُ (فِيهَا) [١١] خَبَرًا، وَ (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) مُتَّصِلًا بِهِ؟

وَلَمْ جَازَ: (لَا دَاعِيًا إِلَى اللَّهِ لَكَ) بِالتَّنْوِينِ وَتَرَكِ التَّنْوِينَ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؟ وَهَلْ أَحَدُهُمَا عَلَى نَفْيِ الدَّاعِي إِلَى اللَّهِ خَاصَّةً، وَالْآخَرُ عَلَى نَفْيِ الدَّاعِي عَامًّا؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا مُطْلَقٌ، وَيَكُونُ ذِكْرُ (إِلَى اللَّهِ) عَلَى طَرِيقِ الْبَيَانِ بَعْدَمَا قَدْ وَجَبَ الْبِنَاءُ بِعُمُومِ النَّفْيِ، كَأَنَّهُ قِيلَ بَعْدَمَا قَالَ: (لَا دَاعِي لَكَ) قَالَ: تَدْعُو إِلَى اللَّهِ ﷻ، فَهُوَ عَلَى مَخْرَجِ عُمُومِ النَّفْيِ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَنْ يَدْعُو إِلَى اللَّهِ، وَكَأَنَّهُ قَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ: (لَا دَاعِي لَكَ): (أَغْنِي: إِلَى اللَّهِ)؟

وَمَا نَظِيرُ ذَلِكَ مِنْ: (سَقِيًا لَكَ)؟ وَهَلْ تَقْدِيرُهُ عَلَى الْإِنْفِصَالِ؛ لِكَثْرَةِ مَا يُقَالُ: (سَقِيًا)، وَ (سَقِيًا وَرَعِيًا) مِنْ غَيْرِ (لَكَ)، فَكَأَنَّهُ اسْتَدْرَكَ بِقَوْلِهِ: (لَكَ)؟ فَلَمْ يَجِبْ الْعَمَلُ مَعَ الْاسْتِدْرَاكِ، كَمَا لَا يَجِبُ فِي (ظَنَنْتُ) وَأَخَوَاتِهَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ: (لَا مُغِيرًا عَلَى الْأَعْدَاءِ لَكَ)؟ وَهَلْ جَوَازُ ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِهِ: (لَا مُغِيرَ لَكَ) بِالْوَقْفِ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَسْتَدْرِكُ، فَيَقُولُ: (عَلَى الْأَعْدَاءِ)؟

وَمَا حُكْمُ: (لَا ضَارِبًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ)؟ وَهَلْ يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؟

بَابُ النَّفْيِ

الَّذِي يُوصَفُ فِيهِ الْمَنْفِيُّ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَّ مَا يَجُوزُ فِي النَّفْيِ الَّذِي يُوصَفُ فِيهِ الْمَنْفِيُّ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّفْيِ الَّذِي يُوصَفُ فِيهِ الْمَنْفِيُّ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟
وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الثَّانِيَةِ إِلَّا التَّنْوِينُ؟

وَلِمَ جَازَ فِي صِفَةِ الْمَنْفِيِّ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: النَّصْبُ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ، وَالنَّصْبُ
بِالتَّنْوِينِ، وَالرَّفْعُ بِالتَّنْوِينِ؟ وَلِمَ كَانَ النَّصْبُ بِالتَّنْوِينِ أَكْثَرَ فِي الْكَلَامِ؟

وَمَا حُكْمُ: (لَا غُلَامَ ظَرِيفًا لَكَ)؟ وَلِمَ جَازَ: (وَلَا غُلَامَ ظَرِيفَ لَكَ)؟
وَلِمَ كَانَ الْأَجُودُ النَّصْبُ بِالتَّنْوِينِ، ثُمَّ النَّصْبُ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ، ثُمَّ الرَّفْعُ؟

وَلِمَ جَازَ: (لَا غُلَامَ ظَرِيفًا عَاقِلًا لَكَ) عَلَى الْخِيَارِ فِي الصِّفَةِ الْأُولَى دُونَ
الثَّانِيَةِ؟ وَلِمَ لَا يَكُونُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِخُرُوجِهِ
عَنِ التَّعْدِيلِ، وَلَا يَلْزَمُ فِي الْأَسْمَيْنِ إِذَا جُعِلَا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهُمَا عَلَى
أَقْلٍ مَا يَصِحُّ بِهِ التَّرْكِيْبُ، فَجَرَى الثَّانِي مَجْرَى زِيَادَةِ هَاءِ التَّائِيثِ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي قَوْلِكَ: (لَا غُلَامَ فِيهَا ظَرِيفًا) إِلَّا التَّنْوِينُ؟

وَمَا حُكْمُ التَّكْرِيرِ فِي هَذَا الْبَابِ؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ مَا يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ إِذَا قُلْتَ
[١١ ظ]: (لَا مَاءَ مَاءً بَارِدًا)، و (لَا مَاءَ مَاءً بَارِدًا)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُ إِلَّا التَّنْوِينُ فِي
الْبَارِدِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الصِّفَةِ الثَّانِيَةِ؟ وَهَلْ يَتَوَجَّهُ عَلَى تَرْكِ التَّنْوِينِ
فِيهِ إِذَا كُرِّرَ الْأَوَّلُ بِعَيْنِهِ، وَلَمْ يُقَدِّزْ عَلَى غَيْرِهِ، فَتَقُولُ: (لَا مَاءَ مَاءً بَارِدًا)،
كَمَا تَقُولُ: (إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ)، و (صَرَبْتُ زَيْدًا زَيْدًا) إِلَّا عَلَى تَعْدِيَةٍ (صَرَبْتُ)
إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَلَا عَلَى الْإِتْبَاعِ، وَلَكِنْ عَلَى تَكْرِيرِ الْأَوَّلِ بِعَيْنِهِ فِي التَّقْدِيرِ؟

* * *

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّفْيِ الَّذِي يَثْبُتُ فِيهِ التَّنْوِينُ فِي الْاسْمِ إِذَا كَانَ مَوْصُولًا

بِمَعْمُولٍ فِيهِ النَّصْبُ بِالتَّنْوِينِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ امْتَنَعَ الْبِنَاءُ بِأَنَّ الْمَعْمُولَ مِنْ تَمَامِ الْأَسْمِ الْعَامِلِ، وَلَا يُبْنَى ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ فَتُجْعَلُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، فَسَبِيلُ ذَلِكَ أَنْ يُنَوَّنَ كَمَا يُنَوَّنُ فِي النَّدَاءِ؛ لِأَنَّهُ مَوْصُولٌ بِمَعْمُولِهِ، كَمَا هُوَ مَوْصُولٌ فِي النَّدَاءِ بِمَعْمُولِهِ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِيمَا كَانَ عَلَى مَعْنَى الْخَبَرِ؛ لِأَنَّهُ مُنْفَصِلٌ مِنَ الْأَسْمِ بِأَنَّهُ مَذْكُورٌ لِلْفَائِدَةِ، لَا لِلْبَيَانِ عَنْ مَعْنَى الْأَسْمِ.

وَتَقُولُ^(١): (لَا خَيْرًا مِنْهُ لَكَ)، و (لَا حَسَنًا وَجْهَهُ لَكَ)، و (لَا صَارِبًا زَيْدًا لَكَ) بِالتَّنْوِينِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ؛ لِأَنَّ الثَّانِي لَا يَتَوَجَّهُ إِلَّا عَلَى أَنَّهُ مَعْمُولُ الْأَوَّلِ.

فَأَمَّا: (لَا عَشْرِينَ دِرْهَمًا لَكَ) فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا ذَكَرْنَا فِي أَنَّهُ مَوْصُولٌ، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَتِهِ فِي ذَهَابِ التَّوْنِ.

وَتَقُولُ: (لَا أَمْرًا بِالْمَعْرُوفِ لَكَ)، فَيَجُوزُ بِالتَّنْوِينِ وَتَرْكِ التَّنْوِينِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ أَحَدَهُمَا نَفْيٌ عَامٌّ، وَالْآخَرُ نَفْيٌ خَاصٌّ بِالْمَعْمُولِ؛ إِذَا الْمَعْمُولُ يُخَصَّصُ، كَمَا تُخَصَّصُ الْإِضَافَةُ، وَكَمَا تُخَصَّصُ الصِّفَةُ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَذْكُورٌ لِلْبَيَانِ عَنْ مَعْنَى الْأَسْمِ الْأَوَّلِ. وَإِذَا جُعِلَ مُنْفَصِلًا جَرَى الْأَوَّلُ عَلَى عُمُومِ النَّفْيِ، وَصَارَ^(٢) الْعَامِلُ فِي الثَّانِي عَامِلًا آخَرَ، إِمَّا مَذْكُورٌ أَوْ مَحْذُوفٌ، فَالْمَذْكُورُ كَقَوْلِكَ: (لَكَ) عَلَى مَعْنَى الْخَبَرِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: لَمْ يَسْتَقِرُّ وَالَكَ بِالْمَعْرُوفِ، فَلَيْسَ الْعَامِلُ هُوَ الْأَسْمُ، بَلْ هُوَ عَلَى عُمُومِ النَّفْيِ فِي هَذَا الْوَجْهِ.

وَكَذَلِكَ: (لَا أَمْرَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِيهَا) بِالتَّنْوِينِ وَتَرْكِ التَّنْوِينِ، عَلَى أَنَّ أَحَدَهُمَا عَلَى النَّفْيِ الْعَامِّ؛ لِأَنَّهُ مُطْلَقٌ^(٣)، وَالْآخَرُ عَلَى النَّفْيِ الْخَاصِّ؛ لِأَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِالْمَعْمُولِ الْمُخَصَّصِ لَهُ، وَيَصْلُحُ تَقْدِيمُ^(٤) (يَوْمِ الْجُمُعَةِ) [١٢] عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ مُلْغَى، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (لَا أَمْرَ فِيهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، فَالْخَبَرُ (فِيهَا)، و (يَوْمٌ

(١) في د: (ويقول).

(٢) في د: (صار) بلا واو.

(٣) في د: (منطلق).

(٤) في د: (تقديم).

الْجُمُعَةِ) مُتَّصِلٌ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ فِي الدَّارِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، أَي: يَسْتَقِرُّ فِي الدَّارِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

وَتَقُولُ: (لَا دَاعِي إِلَى اللَّهِ لَكَ)، فَيَجُوزُ بِالتَّنْوِينِ وَتَرْكِ التَّنْوِينِ، فَالتَّنْوِينُ عَلَى الإِعْمَالِ، وَتَرْكُ التَّنْوِينِ عَلَى قَطْعِهِ عَنِ الْعَمَلِ، كَأَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: لَا دَاعِي لَكَ أَصْلًا، ثُمَّ اسْتَدْرَكْتَ بِالْبَيَانِ، فَقُلْتَ: (إِلَى اللَّهِ)، أَي: (أُعْزِي إِلَى اللَّهِ).

وَكَذَلِكَ: (لَا مُغِيرًا عَلَى الْأَعْدَاءِ لَكَ)، يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ مِنَ التَّنْوِينِ وَتَرْكِ التَّنْوِينِ. وَنَظِيرُهُ: (سَقِيًّا لَكَ) فِي أَنَّ (لَكَ) لَيْسَ بِخَبَرٍ، وَلَا مَعْمُولٍ (سَقِيًّا)؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَثُرَ (سَقِيًّا) مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ (لَكَ)، فَإِذَا ذُكِرَ فَكَأَنَّهُ اسْتَدْرَكَ بِهِ بَعْدَمَا قَدْ مَضَى (سَقِيًّا) عَلَى الْإِلْغَاءِ مِنَ الْعَمَلِ.

وَتَقُولُ: (لَا ضَارِبًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَكَ)، فَيَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ عَلَى عُمُومِ نَفْيِ الضَّارِبِينَ، وَعَلَى خُصُوصِ نَفْيِ ضَارِبِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ إِذَا نَصَبْتَ بِالتَّنْوِينِ فَقُلْتَ: (لَا ضَارِبًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَكَ).

وَالْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الثَّانِي

الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّفْيِ الَّذِي يُوصَفُ فِيهِ الْمَنْفِيُّ إِجْرَاءُ الصِّفَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: النَّصْبُ بِالتَّنْوِينِ، وَهُوَ الْأَجُودُ، ثُمَّ النَّصْبُ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ، ثُمَّ الرَّفْعُ بِالتَّنْوِينِ، وَإِنَّمَا كَانَ النَّصْبُ بِالتَّنْوِينِ أَجُودَ لِأَنَّهُ أَشْكَلُ بِالْمَوْصُوفِ، وَأَجْرَى فِي الْبَابِ، وَأَشْبَهُ بِالنَّظِيرِ مِنَ النَّدَاءِ، وَأَبْعَدُ مِنَ الْكُلْفَةِ بِفِكَ الْأِسْمِ مِنْ (لَا) ثُمَّ بِنَائِهِ مَعَ الصِّفَةِ. وَإِنَّمَا جَاَزَ النَّصْبُ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ مَعَ تَكْلُفِ فِكَ [الْأِسْمِ]^(١) مِنْ (لَا)؛ طَلَبًا لِلنَّظِيرِ الْأَكْثَرِ مِنْ بِنَاءِ اسْمٍ مَعَ اسْمٍ مِنْ نَحْوِ: (خَمْسَةَ عَشَرَ). وَجَاَزَ الرَّفْعُ بِالتَّنْوِينِ حَمَلًا عَلَى الْمَوْضِعِ؛ إِذْ كَانَتْ (لَا) مَعَ الْأِسْمِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، مَوْضِعُهُ رَفْعٌ.

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل ود، وكذا ما يقتضي السياق.

ولا يَجُوزُ في الصِّفَةِ الثَّانِيَةِ إِلَّا التَّنْوِينُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُبْنَى ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ فَتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، كَمَا لَا يَجُوزُ فِي الْفَصْلِ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بِالظَّرْفِ إِلَّا التَّنْوِينُ.

وَتَقُولُ: (لَا غُلَامَ ظَرِيفًا لَكَ)، و (لَا غُلَامَ ظَرِيفَ لَكَ)، و (لَا غُلَامَ ظَرِيفَ لَكَ)، فَيَجُوزُ فِيهِ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَإِذَا قُلْتَ: (لَا غُلَامَ ظَرِيفًا عَاقِلًا لَكَ) فَلَيْسَ فِي (عَاقِلٍ) إِلَّا التَّنْوِينُ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّهُ لَا يُبْنَى ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ فَتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ عَنِ التَّعْدِيلِ بِكَثْرَةِ التَّرْكِيبِ، وَلَا يَكُونُ بِأَقْلٍ ^(١) قَلِيلٍ [ظ ١٢] التَّرْكِيبِ خُرُوجًا عَنِ التَّعْدِيلِ.

وَتَقُولُ: (لَا غُلَامَ فِيهَا ظَرِيفًا)، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالتَّنْوِينِ، لِلْفَصْلِ بِالظَّرْفِ. وَحُكْمُ التَّكْرِيرِ كَحُكْمِ الصِّفَةِ عِنْدَهُ، تَقُولُ: (لَا مَاءَ مَاءَ بَارِدًا)، و (لَا مَاءَ مَاءَ بَارِدًا)، فَهَذَا عَلَى أَنَّ ^(٢) الْمُكَرَّرَ الثَّانِي فِي اللَّفْظِ غَيْرُ الْأَوَّلِ، فَلَا يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ عَلَى هَذَا إِلَّا التَّنْوِينُ.

وَقَدْ يَجُوزُ عِنْدِي أَنْ يُكَرَّرَ الْأَوَّلُ بِعَيْنِهِ، كَقَوْلِ الْعَرَبِ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا زَيْدًا) عَلَى أَنَّ الثَّانِي لَيْسَ بِتَابِعٍ لِلأَوَّلِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُكَرَّرٌ لَمْ يَتَعَدَّ الْفِعْلُ فِيهِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ هَذَا فِيمَا اتَّفَقَ فِيهِ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى عَلَى أَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ عَلَى مَعْنَاهُ، فَيَصِحُّ أَنْ يُقَدَّرَ تَقْدِيرَ الشَّيْءِ بِعَيْنِهِ، فَيَجُوزُ عَلَى هَذَا: (لَا مَاءَ مَاءَ بَارِدًا)، وَلَوْ كَرَّرَهُ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّتَيْنِ لَجَازَ أَيْضًا، فَقَالَ: (لَا مَاءَ مَاءَ مَاءَ بَارِدًا) ^(٣)، جَازَ وَحَسَنَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

* * *

(١) فِي د: (نَاقِلٌ).

(٢) فِي د: (لَا مَاءَ مَاءَ) مَرَّتَيْنِ.

(٣) قَوْلُهُ: (عَلَى أَنْ) سَاقِطٌ مِنْ د.

بَابُ النَّفْيِ

الَّذِي لَا تَكُونُ^(١) الصِّفَةُ فِيهِ إِلَّا مُنَوَّنَةً^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي النَّفْيِ الَّذِي لَا تَكُونُ الصِّفَةُ فِيهِ إِلَّا مُنَوَّنَةً مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّفْيِ الَّذِي لَا تَكُونُ الصِّفَةُ فِيهِ إِلَّا مُنَوَّنَةً^(٢)؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا تَكُونُ^(٣) الصِّفَةُ مَعَ الْفَضْلِ إِلَّا مُنَوَّنَةً؟

وَمَا حُكْمُ: (لَا رَجُلَ الْيَوْمِ ظَرِيفًا)، و (لَا رَجُلَ فِيهَا عَاقِلًا)، و (لَا رَجُلَ فِيكَ رَاغِبًا)؟

وَمَا نَظِيرُ ذَلِكَ مِنَ الْفَضْلِ بَيْنَ (خَمْسَةٍ) و (عَشْرٍ)، إِذَا قُلْتَ: (عِنْدِي خَمْسَةٌ جِيَادٍ وَعَشْرَةٌ دُونَ ذَلِكَ)؟

وَمَا حُكْمُ: (لَا مَاءَ سَمَاءٍ لَكَ بَارِدًا)، و (لَا مِثْلَهُ عَاقِلًا)؟ وَلِمَ لَا يَكُونُ الْمُضَافُ مَعَ غَيْرِهِ بِمَنْزِلَةِ (خَمْسَةِ عَشَرَ)؟

وَمَا حُكْمُ: (لَا مَاءَ وَلَا لَبَنَ بَارِدًا)؟ وَلِمَ جَازَ فِي (بَارِدٍ) التَّنْوِينُ وَتَرَكَ التَّنْوِينُ؟

وَمَا حُكْمُ: (لَا لَبَنَ وَلَا مَاءَ حَلِيًّا)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي (حَلِيٍّ) إِلَّا التَّنْوِينُ؟

(١) في د: (الذي تكون).

(*) في الأصل: (مؤنثة)، وكذا في د. والعنوان في الكتاب ٢/ ٢٨٩: « باب لا يكون الوصف فيه إلا منوناً ».

(٢) في د: (تكون).

(٣) في الأصل: (مؤنثة)، وكذا في د.

بَابُ النَّفْيِ

الَّذِي لَا تَسْقُطُ فِيهِ النُّونُ لِإِقْحَامِ اللَّامِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي النَّفْيِ الَّذِي لَا تَسْقُطُ فِيهِ النُّونُ لِإِقْحَامِ اللَّامِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّفْيِ الَّذِي لَا تَسْقُطُ مِنْهُ النُّونُ لِإِقْحَامِ اللَّامِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟ [و ١٣]، وَلِمَ لَا تَسْقُطُ مِنْ صِفَةِ الْمَنْفِيِّ لِإِقْحَامِ اللَّامِ فِي (لَكَ)؟

وَمَا حُكْمُ: (لَا غَلَامَيْنِ ظَرِيفَيْنِ لَكَ)، و (لَا مُسْلِمَيْنِ صَالِحَيْنِ لَكَ)^(١)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِقْحَامُ اللَّامِ فِي هَذَا؟

وَلِمَ جَازَ إِقْحَامُ اللَّامِ مَعَ الْمَنْفِيِّ^(٢)، وَلِمَ يَجُزُّ مَعَ صِفَةِ الْمَنْفِيِّ؟ وَمَا نَظِيرُ ذَلِكَ فِي النَّدَاءِ مِنْ جَوَازِ تَرْخِيمِ الْمُنَادَى دُونَ صِفَتِهِ، وَمِنْ بِنَائِهِ دُونَ بِنَاءِ صِفَتِهِ^(٣)، وَمِنْ لَحَاقِ الزِّيَادَاتِ فِيهِ دُونَ صِفَتِهِ؟ وَلِمَ قَوِيَ التَّغْيِيرُ فِي الْمَنْفِيِّ وَلَمْ يَقَوْ فِي صِفَتِهِ؟

* * *

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّفْيِ الَّذِي لَا تَكُونُ الصِّفَةُ فِيهِ إِلَّا مُنَوَّنَةً أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فَصْلٌ بَيْنَ الْمَنْفِيِّ وَبَيْنَ صِفَتِهِ ثَبَتَ التَّنْوِينُ فِي الصِّفَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ امْتَنَعَ الْبِنَاءُ بِالْفَصْلِ، وَالْبِنَاءُ هُوَ السَّبَبُ الَّذِي لِأَجْلِهِ يَذْهَبُ التَّنْوِينُ، فَإِذَا بَطَلَ السَّبَبُ بَطَلَ

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ٢٩٠: « باب لا تسقط فيه النون وإن وليت لك ».

(١) قوله: (لك) ساقط من د. (٢) في د: (النفي).

(٣) في د: (صفة بنائه).

مُوجِبُهُ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحَذَفَ التَّنْوِينُ مِنَ الصِّفَةِ مَعَ الْفَصْلِ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لَهُ فِي غَيْرِ النَّفْيِ.

وَتَقُولُ: (لَا رَجُلَ الْيَوْمَ ظَرِيفًا)، و (لَا رَجُلَ فِيهَا عَاقِلًا)، و (لَا رَجُلَ فِيهِ رَاغِبًا)، فَلَا بُدَّ مِنْ تَنْوِينِ الصِّفَةِ فِي هَذَا الْفَصْلِ الَّذِي يَمْنَعُ الْبِنَاءَ. وَنَظِيرُ ذَلِكَ فِي الْفَصْلِ فِي (خَمْسَةَ عَشَرَ) إِذَا قُلْتُ: (خَمْسَةُ فِيهَا وَعَشْرَةٌ) فَهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُبْنَى؛ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْأَسْمَيْنِ بِالظَّرْفِ.

وَتَقُولُ: (لَا مَاءَ سَمَاءٍ بَارِدًا)، و (لَا مِثْلَهُ عَاقِلًا)، فَلَيْسَ فِي صِفَةِ الْمُضَافِ إِلَّا التَّنْوِينُ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَمْنَعُ الْبِنَاءَ.

وَتَقُولُ: (لَا لَبَنَ وَلَا مَاءَ بَارِدًا)، فَإِنْ جَعَلْتَ (بَارِدًا) مِنْ صِفَةِ اللَّبَنِ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا التَّنْوِينُ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ مِنْ صِفَةِ الْمَاءِ جَارَ التَّنْوِينِ وَتَرَكُ التَّنْوِينِ. فَإِنْ قُلْتُ: (لَا لَبَنَ وَلَا مَاءَ حَلِيبًا) لَمْ يَجْزِ إِلَّا بِالتَّنْوِينِ؛ لِأَنَّ (حَلِيبًا) مِنْ صِفَةِ الْأَوَّلِ لَا مَحَالَةَ.

الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ

الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّفْيِ الَّذِي لَا يَسْقُطُ مِنْهُ النَّوْنُ لِإِفْحَامِ اللَّامِ أَنَّ اللَّامَ إِذَا جَاءَتْ بَعْدَ صِفَةِ الْمَنْفِيِّ لَمْ يَذْهَبِ النَّوْنُ مِنَ الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ اللَّامَ لَا تَكُونُ إِلَّا مُفَحِّمَةً، إِلَّا مَعَ الْمَنْفِيِّ دُونَ صِفَتِهِ؛ لِأَنَّ الْمَنْفِيَّ هُوَ الَّذِي يَقْوَى فِيهِ التَّغْيِيرُ^(١)، كَمَا يَقْوَى فِي الْمُنَادَى، فَلَا يَجُوزُ فِي صِفَتِهِ مَا يَجُوزُ فِيهِ مِمَّا تُوجِبُهُ قُوَّةُ التَّغْيِيرِ فِي الْمَنْفِيِّ. كَمَا أَنَّهُ فِي النَّدَاءِ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ، يَجُوزُ فِي الْمُنَادَى التَّرْخِيمُ وَالْبِنَاءُ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي صِفَتِهِ، وَيَجُوزُ فِيهِ لِحَاقُ [١٣] الزِّيَادَاتِ مِنْ نَحْوِ: (يَا هَنَاهُ)، و (يَا نَوْمَانُ)، و (يَا زَيْدَاهُ)، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي صِفَتِهِ.

(١) بعده في د: (في المنفي).

وَتَقُولُ: (لَا غُلَامَيْنِ ظَرِيفَيْنِ لَكَ)، و (لَا مُسْلِمَيْنِ صَالِحَيْنِ لَكَ)،
 فَلَا يَجُوزُ سُقُوطُ النَّوْنِ فِي هَذَا؛ لِأَنَّ اللَّامَ لَا تَكُونُ مُقَحَّمَةً مَعَ غَيْرِ الْمَنْفِيِّ،
 وَلَا تُقَحَّمُ مَعَ صِفَتِهِ؛ لِأَنَّهَا عَارِضَةٌ فِي بَابِهِ، فَلَا يَقْوَى قُوَّةُ اللَّامِ فِي بَابِ
 النَّفْيِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْمَنْفِيَّ لَا زِمَّ، فَالْقُوَّةُ الَّتِي تَجِبُ لَهُ لَا زِمَّةٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ
 الصِّفَةُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ لَهَا قُوَّةُ التَّغْيِيرِ؛ إِذْ^(١) كَانَتْ عَارِضَةً، وَالْمَطْلُوبُ
 بِالْإِقْحَامِ مَا لَهُ قُوَّةُ التَّغْيِيرِ فِي النَّفْيِ.



(١) فِي د: (إِذَا).

بَابُ النَّفْيِ

الَّذِي يَجْرِي الْأَسْمُ فِيهِ عَلَى الْمَوْضِعِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي النَّفْيِ الَّذِي يَجْرِي الْأَسْمُ فِيهِ عَلَى الْمَوْضِعِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّفْيِ الَّذِي يَجْرِي (١) فِيهِ الْأَسْمُ عَلَى الْمَوْضِعِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْرِيَ الْأَسْمُ عَلَى مَوْضِعٍ مُعَرَّبٍ، وَلَكِنْ عَلَى التَّأْوِيلِ فِيهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَامِلَ لَا يَعْمَلُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَوْضِعِ، فَمَا ظَهَرَ الْإِعْرَابُ فِي لَفْظِهِ لَمْ يَعْمَلْ فِي مَوْضِعِهِ عَامِلٌ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ذِي الرِّمَّةِ:

بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ لَا عِدَّةَ عِنْدَهَا وَلَا كَرَعَ إِلَّا الْمَغَارَاتُ وَالرَّبْلُ

وَمَا تَقْدِيرُ الْعَامِلِ فِي: (إِلَّا الْمَغَارَاتُ وَالرَّبْلُ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ رَجُلٍ مِنْ مَذْحِجٍ:

هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ (٢)

وَقَوْلِ الْأَسَدِيِّ:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

وَلِمَ لَا يَكُونُ (الْحَدِيدَا) عَطْفًا عَلَى (الْجِبَالِ)، وَإِنَّمَا هُوَ عَطْفٌ عَلَى مَوْضِعِ

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ٢٩١: «باب ما جرى على موضع المنفي».

(١) في د: (لا يجري).

(٢) في د: (لعمرك).

(بِالْجِبَالِ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (الْجِبَالَ) لَيْسَ لَهُ مَوْضِعٌ، وَإِنَّمَا الْمَوْضِعُ لِقَوْلِهِ:
(بِالْجِبَالِ)؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِ الْعَرَبِ^(١): (لَا مَالَ لَهُ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ)؟ وَلِمَ كَانَ عَلَى
مَوْضِعٍ: (لَا مَالَ) لَا عَلَى مَوْضِعٍ (مَالٌ)؟

وَمَا حُكْمُ: (لَا مِثْلَهُ أَحَدٌ)؟ وَلِمَ كَانَ عَلَى الْمَوْضِعِ؟ وَ (لَا كَزَيْدٍ أَحَدٌ)،
وَهَلْ هُوَ عَلَى مَوْضِعٍ (كَزَيْدٍ) أَمْ عَلَى مَوْضِعٍ (وَلَا كَزَيْدٍ) [و١٤]، وَهَلْ
يَجُوزُ النَّصْبُ بِالْحَمَلِ عَلَى (لَا)؟

وَمَا حُكْمُ: (لَا مِثْلَهُ رَجُلٌ)؟ وَمَا تَقْدِيرُ الْعَامِلِ فِيهِ إِذَا رُفِعَ مِنَ الْكَلَامِ الْمُبْدَلُ
مِنْهُ، فَصَارَ: (رَجُلٌ)؟ فَكَيْفَ يَصِحُّ هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى،
كَأَنَّهُ قِيلَ: (لَيْسَ رَجُلٌ)، أَوْ: (رَجُلٌ لَيْسَ هُنَاكَ)، فَيَكُونُ (رَجُلٌ) مَحْمُولًا
عَلَى الْعَامِلِ الَّذِي هُوَ الْابْتِدَاءُ، وَهُوَ الَّذِي عَمَلَ فِي مَوْضِعٍ (لَا مِثْلَهُ)، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا
رُفِعَ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُؤْتَى بِمَا يَدُلُّ عَلَى النَّفْيِ، وَيُسْتَعْنَى عَنْهُ إِذَا ذُكِرَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ؟
وَكَمْ وَجْهًا يَجُوزُ فِي: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)؟

وَلِمَ جَازَ: (لَا مِثْلَهُ رَجُلًا) عَلَى: (لِي مِثْلُهُ غَلَامًا) نَصْبُ التَّمْيِيزِ، أَيْ:
مِنَ الْغِلْمَانِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ذِي الرَّمَّةِ:

هِيَ الدَّارُ إِذْ مَنِيَّ لِأَهْلِكَ جِيرَةً لَيَالِي لَا أَمْثَالَهُنَّ لَيَالِيَا

فَلِمَ كَانَ بِنَصْبِ^(٢) (لَيَالٍ) عَلَى التَّمْيِيزِ؟

وَمَا دَلِيلُهُ مِنْ دُخُولِ (مِنْ) عَلَيْهِ؟

وَلِمَ وَجَبَ أَنَّ (لَا رَجُلٌ) فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مُبْتَدَأٍ؟ وَمَا دَلِيلُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ:
(لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ)؟

(١) انظر قولهم في سيبويه ٢/٢٩٢، والأصول ١/٣٨٦، وشرح السيرافي ٣/٣٠.

(٢) في د: (نصب).

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ: (رُبَّ رَجُلٍ) حَتَّى امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ هَذَا فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مُبْتَدَأٍ، وَجَازَ فِي ذَاكَ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ^(١): (بِحَسْبِكَ قَوْلُ السَّوِّءِ)؟ وَلِمَ جَازَ زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي الْمُبْتَدَأِ؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ زِيَادَتِهَا فِي الْفَاعِلِ فِي قَوْلِهِمْ: (كَفَى بِاللَّهِ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِتَأْكِيدِ انْعِقَادِ مَعْنَى الْفَاعِلِ بِالْفِعْلِ، وَمَعْنَى الْمُبْتَدَأِ بِالْخَبَرِ؛ إِذْ^(٢) كَانَتْ الْبَاءُ تَعْقِدُ الْمَعْنَى بغيرِهِ، وَالْإِحْسَابُ^(٣) مَوْضِعُ مُبَالِغَةٍ وَتَأْكِيدٍ؛ لِأَنَّهُ كِفَايَةٌ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، وَالْبَاءُ الْمُؤَكِّدَةُ تُشْعِرُ بِذَلِكَ، فَهُوَ عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ جَرِيرٍ:

لَا كَالْعَشِيَّةِ زَائِرًا وَمَزُورًا

وَلِمَ لَا يَكُونُ مَحْمُولًا عَلَى الْمَوْضِعِ؟ وَلِمَ حَمَلَهُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِتَقْدِيرِ: لَا أَرَى كَالْعَشِيَّةِ زَائِرًا وَمَزُورًا؟ وَلِمَ لَا يُرْفَعُ عَلَى الْمَوْضِعِ، كَمَا يَجُوزُ: (لَا كَالْعَشِيَّةِ عَشِيَّةً)، وَ (لَا كَزَيْدٍ رَجُلٌ)؟

وَمَا نَظِيرُ الْحَذَفِ^(٤) فِي هَذَا مِنْ قَوْلِهِمْ: (مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ رَجُلًا)، وَ (سُبْحَانَ اللَّهِ رَجُلًا)؟ وَلِمَ لَا^(٥) يَجُوزُ إِظْهَارُ الْعَامِلِ فِي هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلْاِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِمَا صَارَ كَالْمَثَلِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ [ظ ١٤]:

وَيَلِمُّهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ^(٦)

وَلِمَ كَانَ (مَطْلُوبٌ) مَحْمُولًا عَلَى الْمَوْضِعِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

(١) انظر قول العرب في سيبويه ٢/ ٢٩٣، وشرح السيرافي ٣/ ٣٣، واللباب ١/ ١٢٥.

(٢) في د: (إذا).

(٣) في د: (فالأحساب).

(٤) قوله: (لا) ساقط من د.

(٥) في الأصل ود: (العرف).

(٦) في د: (ولا هكذا).

..... فَهَلْ فِي مَعْدِّ فَوْقَ ذَلِكَ مِرْقَدًا

فَلِمَ حَمَلَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ، كَقَوْلِكَ: (لَا أَحَدَ كَزَيْدٍ رَجُلًا)، وَجَوَزَ أَنْ يَكُونَ عَلَى: (لَا مَالَ لَهُ ^(١) قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا) ^(٢)؟

وَلِمَ جَازَ: (لَا عَلَيْكَ)؟ وَمَا دَلِيلُ الْمَحْذُوفِ؟ وَمَا تَقْدِيرُهُ مِنْ: (لَا بَأْسَ عَلَيْكَ)، وَ (لَا شَيْءَ عَلَيْكَ)؟ وَهَلْ هُوَ أَبْلَغُ مِنَ الذِّكْرِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّفْيِ الَّذِي يَجْرِي فِيهِ الْأِسْمُ عَلَى الْمَوْضِعِ [أَنَّهُ ^(٣)] إِذَا تَقَدَّمَ عَامِلَانِ أَحَدُهُمَا يَعْمَلُ فِي اللَّفْظِ، وَالْآخَرُ يَعْمَلُ فِي الْمَوْضِعِ، صَلَحَ حَمْلُ الثَّانِي عَلَى عَامِلِ اللَّفْظِ، وَعَلَى عَامِلِ الْمَوْضِعِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْرَى الْأِسْمُ عَلَى مَوْضِعٍ مُعَرَّبٍ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ لَا يَعْمَلُ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ عَمَلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، فَإِذَا ظَهَرَ الْإِعْرَابُ فِي الْأِسْمِ فَلَا مَوْضِعَ لَهُ، وَلَكِنْ قَدْ يَكُونُ الْمَوْضِعُ لَهُ مَعَ مَا يَتَّصِلُ بِهِ، فَيَصِحُّ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى ذَلِكَ، فَالْحَمْلُ عَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: حَمْلٌ عَلَى اللَّفْظِ، وَحَمْلٌ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَحَمْلٌ عَلَى التَّأْوِيلِ، فَإِذَا ^(٤) كَانَ الْكَلَامُ قَدْ وَقَعَ مَوْضِعَ مَا يُخَالِفُ إِعْرَابَهُ إِعْرَابَ الْمَذْكُورِ، إِلَّا أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ جَازٌ أَنْ يُحْمَلَ الثَّانِي عَلَى إِعْرَابِ الْمُقَدَّرِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْمَذْكُورُ، كَقَوْلِكَ: (لَا أَحَدَ فِيهَا إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ) فهذا يَدُلُّ عَلَى التَّأْوِيلِ؛ لِأَنَّ تَأْوِيلَ (لَا أَحَدَ فِيهَا): (لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ)، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: (لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ).

وَقَالَ ذُو الرَّمَّةِ:

١١٤ بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ لَا عِدَّ عِنْدَهَا وَلَا كَرَعٌ إِلَّا الْمَغَارَاتُ وَالرَّيْلُ ^(٥)

(١) قوله: (له) ليس في د.

(٢) سيبويه ٢/ ٢٩٤.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٤) في الأصل ود: (إذا).

(٥) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٥٤٤ برواية: (سوى العين... عد قريبا)، وانظر =

فَقَوْلُهُ: (وَلَا كَرَعَ) عَطَفَ عَلَى مَوْضِعِ (لَا عِدَّ)، وَقَوْلُهُ: (إِلَّا الْمَغَارَاتُ وَالرَّبْلُ) مَحْمُولٌ عَلَى تَأْوِيلِ: (لَا عِدَّ)؛ لِأَنَّ تَأْوِيلَهُ: لَيْسَ عِدَّ عِنْدَهَا إِلَّا الْمَغَارَاتُ وَالرَّبْلُ^(١).

وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ مَذْحِجٍ:

١١٥ هَذَا لَعْمَرَكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ^(٢)

فَقَوْلُهُ: (وَلَا أَبُ) مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعِ: (لَا أُمَّ).

وَقَالَ الْأَسَدِيُّ:

١١٦ مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(٣)

فهذا مَعْطُوفٌ [١٥٥] عَلَى مَوْضِعِ (بِالْجِبَالِ)، لَا عَلَى (الْجِبَالِ)؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَوْقِعَ^(٤) لَا يَكُونُ الْأِسْمُ فِيهِ إِلَّا مَجْرُورًا.

= سيبويه ٢/ ٢٩١، وابن السيرافي ١/ ٣٣٢، والنكت ١/ ٦٠٣، وتحصيل عين الذهب ٣٤٦، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٤٤. والعين: البقر الوحشية، والأرام: الطباء البيض، والعد: الماء القديم الذي له مادة، والكرع: الماء الذي يكرع، يشرب من الموضع الذي اجتمع فيه، والمغارات: جمع مغارة، وهي: مواضع في الجبال شبه الحجرة والبيوت، تتسع وتضيق، والربل: شجر ينبت في آخر الصيف يبرد الليل وفي أول الشتاء.

(١) الكلام ابتداء من قوله: (محمول على تأويل) ساقط من د.

(٢) البيت من الكامل، وَقَدْ عُرِيَ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ شَاعِرٍ: فهو لرجل من مذحج أو لرجل من عبد مناة، ولرجل من عبد مناف، ولعمرو بن الحارث بن عبد مناة، وللهمام بن مرة، وللفرعل الطائي، ولضمرة بن ضمرة بن جابر، ولهني بن أحمر. وقيل: هو لعمرو بن أحمر الباهلي الكناني، ولزرافة الباهلي، ولعامر ابن جوين ولمنقذ بن مرة، ولعمرو بن طيء، ولرجل من كنانة. انظر سيبويه ٢/ ٢٩٢، وابن السيرافي ١/ ١٥٩، والأزهية ١٨٥، وتحصيل عين الذهب ٣٤٧، وحماسة البحتري ٧٨، والحماسة البصرية ١/ ١٣، والحماسة الشجرية ١/ ٢٥٦، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢/ ٢٠٩، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٧٦، والسَّمط ٢٢٨، ومعجم البلدان ١/ ٩٨، والمقاصد النحوية ٢/ ١٠٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٢١، ٩٢٢. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٧١، والجمل للزجاجي ١٨٧، واللامات ١٠٦، وإعراب القرآن للتخاس ٤/ ٤٣٨، والزاهر ١/ ١٣، والحجة للفراسي ١/ ١٩٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٥. والصغار: الذَّل. وجاء في د: (لعمرك).

(٣) مر البيت سابقاً. انظر تخريج الشاهد رقم (٧٠).

(٤) في د: (الموضع).

وَتَقُولُ: (لَا مَالَ لَهُ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ)، فهذا صِفَةٌ عَلَى الْمَوْضِعِ. وَيَجُوزُ: (لَا مَالَ لَهُ قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا) بِالصِّفَةِ عَلَى اللَّفْظِ، فَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْبَدَلِ لَمْ يَجْزِ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَلَكِنْ عَلَى التَّأْوِيلِ بِتَقْدِيرٍ: لَيْسَ لَهُ مَالٌ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ، حَتَّى يَصِيرَ بِمَنْزِلَةِ: لَيْسَ لَهُ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ.

وَتَقُولُ: (لَا مِثْلَهُ أَحَدٌ)، فَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْبَيَانِ الَّذِي يَجْرِي مَجْرَى الصِّفَةِ جَازَ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْبَدَلِ لَمْ يَجْزِ إِلَّا عَلَى التَّأْوِيلِ، حَتَّى يَصِحَّ التَّقْدِيرُ فِيهِ. وَكَذَلِكَ: (لَا كَزَيْدٍ أَحَدٌ).

وَتَقُولُ: (لَا مِثْلَهُ رَجُلٌ) عَلَى الْبَيَانِ، وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْمَوْضِعِ لَمْ يَجْزِ، وَلَكِنْ عَلَى تَأْوِيلِ الْمَوْضِعِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (لَيْسَ مِثْلُهُ فِيهَا رَجُلٌ).

وَتَقُولُ: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)، فَيَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٍ: النَّصْبُ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ، عَلَى أَنَّ (لَا) نَافِيَةٌ. وَيَجُوزُ بِالتَّنْوِينِ عَلَى أَنَّ (لَا) مُؤَكِّدَةٌ، وَالْأَسْمُ مَعْطُوفٌ عَلَى اللَّفْظِ. وَيَجُوزُ الرَّفْعُ بِالْعَظْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ.

وَتَقُولُ: (لَا مِثْلَهُ رَجُلًا) عَلَى: (لِي مِثْلُهُ غُلَامًا)، فَتَجْعَلُهُ تَمْيِيزًا؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مُبْهَمٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: لِي مِثْلُهُ مِنَ الْغُلَامِ، وَيَحْسُنُ أَنْ يُسْتَفْهَمَ إِذَا قَالَ: (لِي مِثْلُهُ)، فَيُقَالُ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ؛ لِيَتَبَيَّنَ هَذَا الْمُبْهَمُ، فَيَقُولُ: (مِنْ الْغُلَامِ)، أَوْ (مِنَ الرِّجَالِ)، أَوْ (مِنَ الْفُرْسَانِ).

وَقَالَ ذُو الرَّمَّةِ:

١١٧ هِيَ الدَّارُ إِذْ مَيُّ لَأَهْلِكَ جِيرَةٌ لِيَالِي لَا أُمَثَالَهُنَّ لِيَالِيَا^(١)

فُنِصِبَ عَلَى التَّمْيِيزِ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَا أُمَثَالَهُنَّ مِنَ اللَّيَالِي.

(١) البيت من الطويل، وهو لذِي الرَّمَّةِ فِي دِيَوَانِهِ ٤٤٩، وَانْظُرْ سِينَوِيهِ ٢/٢٩٢، وَالمَقْتَضِبُ ٤/٣٦٤، وَالأَصُولُ ١/٣٨٨، ٤٠٤، وَابْنُ السِّيْرَانِي ١/٣٢٨، وَالتَّبَصُّرَةُ ١/٣٩٠، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٤٧، وَالنَّكْتُ ٦٠٣، وَالبَدِيعُ ١/٥٧٣، وَابْنُ يَعِيشَ ٢/١٠٣. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْغُرَّةِ لِابْنِ الدَّهَانَ ١٤٧.

و (لا رَجُل) في مَوْضِعِ اسْمٍ مُبْتَدَأ، ودَلِيلُهُ قَوْلُ الْعَرَبِ ^(١): (لا رَجُل أَفْضَلُ مِنْكَ)، وَأَنَّهُ نَقِيضُ: (إِنَّ رَجُلًا) عَلَى الْإِيجَابِ، فَيَقُولُ الْمُجِيبُ: (لا رَجُل)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ سَبِيلُ: (رُبَّ رَجُلٍ)؛ لِأَنَّ (رُبَّ) حَرْفٌ إِضَافَةٌ، وَحَرْفُ الْإِضَافَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُبْنِيًّا عَلَى الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِيهِ.

وَتَقُولُ: (بِحَسْبِكَ قَوْلُ السَّوِّ)، وَتَزِيدُ الْبَاءَ فِي الْمُبْتَدَأ، كَمَا تَزَادُ فِي الْفَاعِلِ مِنْ قَوْلِهِمْ: (كَفَى بِاللَّهِ)؛ لِأَنَّ الْإِحْسَابَ مَوْضِعُ مُبَالِغَةٍ وَتَأْكِيدٍ؛ لِأَنَّهُ كِفَايَةٌ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، وَهُوَ عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ لِنَادِرِ الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا كَانَ تَأْكِيدًا [ظه ١٥] لِلْإِضَافَةِ؛ إِذْ تَحْصُلُ ^(٢) إِضَافَةُ الْمَعْنَى مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا مَا يَجِبُ مِنْ إِضَافَةِ الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ؛ لِاخْتِصَاصِهِ بِهِ. وَالْآخَرُ: مَا يَجِبُ بِحَرْفِ الْإِضَافَةِ.

وَكَذَلِكَ انْعِقَادُ الْمُبْتَدَأِ بِالْخَبَرِ بِحَقِّ مَا لَهُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، وَالْآخَرُ مِنْ جِهَةِ حَرْفِ الْإِضَافَةِ، فَانْعِقَادُ الْمَعْنَى بِغَيْرِهِ فِي هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا بِحَقِّ مَا يَجِبُ لِلْمُبْتَدَأ. وَالْآخَرُ بِحَقِّ مَا يَجِبُ بِحَرْفِ الْإِضَافَةِ.

وَقَالَ جَرِيرٌ ^(٣):

لا كَالْعَشِيَّةِ زَائِرًا وَمَزُورًا ٦١٨

فهذا لا يَصْلُحُ فِيهِ حَمْلُ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ عَلَى وَجْهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُهُ، وَلَكِنْ يُحْمَلُ عَلَى حَذْفِ الْفِعْلِ، بِتَقْدِيرٍ: لَا أَرَى كَالْعَشِيَّةِ زَائِرًا وَمَزُورًا.

(١) انظر سيبويه ٢/ ٢٩٣.

(٢) في د: (يحصل).

(٣) في د: (جبير).

(٤) عجز بيت من البسيط، وصدرة:

يا صاحبي دنا الرواح فسيروا

والبيت لجريير في ديوانه ٢٢٣، وسيبويه ٢/ ٢٩٣، والأصول ١/ ٤٠٤، والتعليقة للفارسي ٣٩، وابن السيرافي ١/ ٣٩٠، وتحصيل عين الذهب ٣٤٨، والنكت ٦٠٤، وابن يعيش ٢/ ١١٤، والخزانة ٨٦/ ٤. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١١٦، والمقتضب ١/ ٩١، ومجالس ثعلب ٣٢١، والمسائل المنثورة ١٠١، وشرح الرضي ٢/ ١٧٨، والهمع ١/ ٥٢٦.

وَنَظِيرُهُ قَوْلُ الْعَرَبِ^(١): (لَا كَالْيَوْمِ رَجُلًا)، أَي: لَا أَرَى كَالْيَوْمِ رَجُلًا، وَكَذَلِكَ: (تَاللَّهِ رَجُلًا)، وَ (سُبْحَانَ اللَّهِ رَجُلًا)، أَي: لَا أَرَى كَهَذَا رَجُلًا.

وَلَا يَظْهَرُ هَذَا الْعَامِلُ؛ لِلاِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ؛ لِكَثْرَةِ الْاِسْتِعْمَالِ لِهَذَا الْكَلَامِ، حَتَّى ظَهَرَ الْمَعْنَى بِهِ ظُهُورًا لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى ذِكْرِ الْعَامِلِ؛ وَلَئِنَّهُ قَدْ جَرَى كَالْمَثَلِ، وَالْأَمْثَالُ لَا تُغَيَّرُ.

وَيَجُوزُ: (لَا كَالْعَشِيَّةِ عَشِيَّةً)، وَ (لَا كَزَيْدٍ رَجُلٌ) بِالْحَمْلِ عَلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ فِيهِ هُوَ الْأَوَّلُ.

وَقَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:

١١٩ وَيَلِمُّهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ^(٢)

فـ (مَطْلُوبٌ) صِفَةٌ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ التَّمْيِيزِ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَا كَهَذَا^(٣) الَّذِي فِي الْأَرْضِ مِنَ الْمَطْلُوبَاتِ. وَقَالَ جَرِيرٌ:

١٢٠ فَهَلْ فِي مَعَدٍّ فَوْقَ ذَلِكَ مِرْفَدًا^(٤)

فَحَمَلَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ، كَأَنَّهُ قَالَ: فَهَلْ فِي مَعَدٍّ فَوْقَ ذَلِكَ مِنَ الْمَرَاغِدِ. وَتَقُولُ^(٥): (لَا أَحَدَ كَزَيْدٍ رَجُلًا) عَلَى قَوْلِكَ: (مِنْ الرِّجَالِ). وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى قَوْلِهِ: (لَا مَالَ لَهُ قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا).

(١) المذكور في سيبويه ٢/ ٢٩٣: (ما رأيت كاليوم رجلا). ولم أجد هذا القول بلفظه في سيبويه.

(٢) البيت من البسيط، وهو لامرئ القيس في سيبويه ٢/ ٢٩٤، ٤/ ١٤٧، والأصول ١/ ٤٠٥، والنكت ١/ ٦٠٤، وتحصيل عين الذهب ٣٤٨، وهو في ملحق ديوانه ٢٢٧ ينسب إليه وإلى إبراهيم بن بشير الأنصاري. ونُسب في نسخة من نسخ مجاز القرآن إلى إبراهيم بن عمران الأنصاري. انظر مجاز القرآن هامش ١/ ٣٦٥، وانظر تفسير الطبري ١٧/ ٢٦٦. وهو للنعمان بن بشير في تفسير القرطبي ١/ ١٣٦. وهو بلا نسبة في مجاز القرآن ١/ ٣٦٥، والحليات ٤٣، وإيضاح الشعر للفارسي ٣٣٧، والحجة للفارسي ٦/ ٣٤٠، والتمام لابن جني. وجاء في د: (ولا هكذا).

(٣) في د: (هكذا). (٤) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم (٥١٥).

(٥) في د: (ويقول).

وَتَقُولُ^(١): (لَا عَلَيْكَ)، وَالْمَعْنَى: لَا بَأْسَ عَلَيْكَ. وَإِنَّمَا جَاَزَ هَذَا الْحَذْفُ
لَأَنَّهُ لَا يُقَالُ إِلَّا فِي مَوْضِعِ خَوْفٍ، فَيُنْفَى ذَلِكَ بِهَذَا الْقَوْلِ، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ
الذِّكْرِ، وَأَوْجَزُ فِي اللَّفْظِ.



(١) في د: (ويقول).

بَابُ النَّفْيِ

الَّذِي تُلْغَى ^(١) فِيهِ (لَا) عَنِ الْعَمَلِ ^(*)

[الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي النَّفْيِ الَّذِي تُلْغَى فِيهِ (لَا) عَنِ الْعَمَلِ
مِمَّا لَا يَجُوزُ .

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّفْيِ الَّذِي تُلْغَى فِيهِ (لَا) عَنِ الْعَمَلِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟
وَلِمَ ذَلِكَ؟ ^(٢)

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُلْغَى ^(٣) إِلَّا مُكَرَّرَةً؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهَا ^(٤) مُعْمَلَةً وَمُلْغَاةً فِي الْمَعْنَى؟

وَلِمَ كَانَتْ الْمُلْغَاةُ هِيَ الْجَوَابُ لِقَوْلِهِ: (أَغْلَامٌ عِنْدَكَ أَمْ جَارِيَةٌ؟)؟

وَمِنْ أَيْنَ دَلَّتِ الْمُلْغَاةُ عَلَى الْادِّعَاءِ فِي السُّؤَالِ، وَلَمْ [١٦] تَدُلَّ الْمُعْمَلَةُ؟

وَمِنْ أَيْنَ دَلَّتِ الْمُعْمَلَةُ عَلَى الْعُمُومِ، وَلَمْ تَدُلَّ الْمُلْغَاةُ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي تَفْصِيلِ ^(٥) مَا أَجْمَلْتَهُ (أَيُّ) إِلَّا الْأَلْفُ مَعَ (أَمْ) حَتَّى جَرَى

الْجَوَابُ عَلَى ذَلِكَ الْحَدِّ؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [يونس: ٦٢]؟ وَلِمَ رُفِعَ،

وَالْمَعْنَى عَلَى نَفْيِ أَعْمَ الْعَامِّ لِلْخَوْفِ وَالْحَزَنِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَجْلِ الْعَطْفِ بِالْمَعْرِفَةِ؟

(١) في د: (يلغى).

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ٢٩٥: « هذا باب ما لا تُغَيَّرُ فِيهِ لَا الْأَسْمَاءُ عَنْ حَالِهَا الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ لَا ».

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، ومنهج الشارح.

(٣) في د: (يلغى).

(٤) في د: (بينهما).

(٥) في د: (تفصيل).

وَلَمْ لَا تَعْمَلْ (لا) إِلَّا فِي نَكِيرَةٍ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الرَّاعِي:

وَمَا صَرَّمْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلِنَةً لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمْلُ^(١)

[الجزء السابع والعشرون من شرح كتاب سيبويه، إملأء أبي الحسن علي بن عيسى النخوي رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ] [١٦ ظ]
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وبالله التوفيق^(٢)

وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ^(٤) (لا) عَمَل (لَيْسَ)؟ وَلَمْ ذَلِكَ؟ وَلَمْ جَازَ أَنْ تَعْمَلَ
عَمَل (لَيْسَ) فِي النَّكِرَةِ دُونَ الْمَعْرِفَةِ؟ وَلَمْ قَلَّ عَمَلُهَا عَمَل (لَيْسَ)؟ وَهَلْ
ذَلِكَ لَضَعْفِ الشَّبَه؛ إِذْ هُوَ مِنْ جِهَةِ النَّفْيِ فَقَطْ، وَلَيْسَ كَ (مَا)؛ إِذْ هُوَ فِي
(مَا) مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: النَّفْيُ، وَالْحَالُ، وَصَدْرُ الْكَلَامِ، فَلَمْ تَعْمَلْ إِلَّا فِي نَكِيرَةٍ؛
لَأَنَّهُ أَشَبَّهُ بِعَمَلِهَا؛ إِذْ أَجْرِي عَلَى الْأَغْلَبِ فِيهَا؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ
وَلَمْ تَأْوَلَهُ عَلَى: (لَيْسَ لَنَا بَرَاخُ)، و (لا بَرَاخُ لَنَا)؟
وَمَا تَأْوِيلُ:

لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ

وَلَمْ جَازَ أَنْ تَعْمَلَ فِي (هَيْثَمَ) وَهُوَ مَعْرِفَةٌ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ
النَّكِرَةِ، عَلَى تَقْدِيرٍ: لَا مِثْلَ هَيْثَمٍ؟
وَلَمْ جَازَ: (لا بَصْرَةَ لَكُمْ)؟

(١) آخر هذه الصفحة نَهَايَةُ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْكِتَابِ حَسَبَ تَجْزِئَةِ (نسخة فيض الله) وهي نسخة الأصل، وجاء في نهاية الصفحة قوله: (يتلوه إن شاء الله: وهل يجوز أن تعمل لا عمل ليس، والحمد لله وحده). وبعده في د: (يتلوه إن شاء الله).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي تجزئة الأصل الموجودة في نسخة فيض الله.

(٣) قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم وبالله التوفيق) ليس في د.

(٤) في د: (يعمل).

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ابْنِ الزَّبِيرِ الْأَسَدِيِّ^(١):

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِذْنَ وَلَا أُمَيَّةَ بِالْبِلَادِ

وَلَمْ جَازَ أَنْ تَعْمَلَ فِي: (أُمَيَّةَ)، وَهِيَ مَعْرِفَةٌ؟

وَلَمْ جَازَ: (قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ)؟

وَلَمْ يُوجَّهْ فِي كُلِّ هَذَا وَجْهَانِ: حَذْفُ (مِثْلِ)، وَتَقْدِيرُ النَّكِرَةِ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ إِذَا قُدِّرَ (مِثْلُ)، فَنَفْيُ^(٢) الْمِثْلِ لَا يُوجِبُ نَفْيَ النَّفْسِ، وَإِذَا قُدِّرَ عَلَى النَّكِرَةِ، فَنَفْيُ كُلِّ مَا شَارَكَ عَلَى الْعُمُومِ يُوجِبُ نَفْيَ النَّفْسِ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ أَوْلَى مِنْ تَقْدِيرِ (مِثْلِ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَرَطُنْ فَلَا رَدُّ لِمَا بُتَّ وَانْقَضَى وَلَكِنْ بَعُوضٌ أَنْ يُقَالَ عَدِيمٌ

وَهَلْ هَذَا عَلَى مَعْنَى: لَيْسَ رَدُّ لِمَا بُتَّ فَانْقَضَى؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ أَذَنْتْ رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

وَلَمْ كَانَ هَذَا ضَرُورَةً فِي الشُّعْرِ؟

وَمَا حُكْمُ (لَا) إِذَا فُصِّلَتْ^(٣) مِنَ الْأَسْمِ بِحَشْوٍ؟ وَلَمْ لَا يَحْسُنُ ذَلِكَ إِلَّا مَعَ إِعَادَةِ

(لَا)؟

(١) هو عبد الله بن الزبير بن الأشيم بن الأعشى بن بَجْرَةَ بن قيس بن منقذ بن طريف، وَيَنْتَهِي نَسَبُهُ إِلَى أَسَدِ بْنِ خُزَيْمَةَ. وَالزَّبِيرُ يَفْتَحُ الزَّايَّ وَكَسْرُ الْمُوَحَّدَةِ، شَاعِرٌ مَشْهُورٌ، كُوفِيٌّ الْمَنْشَأُ وَالْمَنْزَلُ. وَهُوَ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ وَمِنْ شِيعَتِهِمْ. انظر ترجمته في جمهرة أنساب العرب لابن حزم ١٩٥، والخزانة ٢/ ٢٦٥. بعده في د وحاشية الأصل: (هذا البيت لفضالة بن شريك الأسدي في ابن الزبير الأسدي).

(٢) في د: (فينفي).

(٣) في د: (إذا أفصلت).

وَلِمَ لَا تَكُونُ مَعَ الْفَضْلِ^(١) بِمَنْزِلَةِ (لَيْسَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِعُمُومِ النَّفْيِ مَعَ قَلَّةِ إِجْرَائِهَا مُجَرًى (لَيْسَ)؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ [الصفات: ٤٧]؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ (لَا فِيهَا أَحَدٌ) إِلَّا عَلَى ضَعْفٍ، وَكَذَلِكَ (لَا فِيكَ خَيْرٌ)؟ وَلِمَ لَا تَكُونُ^(٢) فِي هَذَا بِمَنْزِلَةِ (لَيْسَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ [و ١٧] مَعَ الْفَضْلِ، كَمَا لَا تَعْمَلُ مَعَ التَّعْرِيفِ، فَلَيْسَ يَتَوَجَّهُ إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ الْقَبِيحِ؟
وَمَا حُكْمُ^(٣): (لَا أَحَدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ)، وَ (لَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ)؟ وَلِمَ كَانَ ذَلِكَ عَلَى الْخَبَرِ دُونَ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْضِعِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ تَضَعُفُ^(٤) الصِّفَةُ عَلَى الْمَوْضِعِ مِنْ جِهَتَيْنِ: الْحَذْفُ، وَالْحَمْلُ عَلَى الْمَوْضِعِ دُونَ اللَّفْظِ، فَالْخَبَرُ أَوْلَى بِهِ؟

وَمَا^(٥) الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَرَدَّ جَاوِزُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَضْبُوحٌ

وَلِمَ كَانَ (مَضْبُوحٌ) عَلَى الْخَبَرِ دُونَ الْوَصْفِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (لَا أَحَدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ)؟ وَلِمَ جَاوَزَ ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ (لَيْسَ)؟

وَهَلَّا جُعِلَتْ مَعَ مَا بَعْدَهَا كَاسِمٌ وَاحِدٌ مَعَ إِجْرَائِهَا عَلَى (لَيْسَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لَهَا فِي الْبِنَاءِ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ، كَمَا لَهَا إِذَا كَانَتْ جَوَابَ (هَلْ مِنْ رَجُلٍ)؛ وَلِأَنَّهُ إِنَّمَا أُخْرِجَتْ إِلَى (لَيْسَ) لِتَخْرُجَ عَنْ لُزُومِ أَعَمِّ الْعَامِّ، فَلَا يَكُونُ الرَّافِعُ^(٦) فِيهَا كَالنَّاصِبِ؟

وَلِمَ نَقَصْتُ عَنْ لَيْسَ بِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: امْتِنَاعُ الْفَضْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا.

(١) فِي د: (التفصيل).

(٢) فِي د: (يكون).

(٤) فِي د: (يضعف).

(٣) قَوْلُهُ: (حُكْم) سَاقِطٌ مِنْ د.

(٥) فِي د: (وَأَمَّا).

(٦) فِي الْأَصْلِ وَد: (الواقع)، وَكَذَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ ٢/ ٣٠٠: «لَثَلَا يَكُونُ الرَّافِعُ كَالنَّاصِبِ».

وَأَمْتِنَاغُ الْعَمَلِ فِي الْمَعْرِفَةِ. وَأَمْتِنَاغُ الْعَمَلِ إِذَا خَرَجَ الْكَلَامُ إِلَى الْإِيجَابِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي (لا) الْمُلْغَاةُ عَنِ الْعَمَلِ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ عَلَى مَعْنَى السُّؤَالِ: (أَذَا أَمْ ذَا؟)، وَهُوَ السُّؤَالُ الَّذِي يُكْرَرُ فِيهِ مَعْنَى الاسْتِفْهَامِ أَنْ تُكْرَرَ (لا)، وَتُلْغَى عَنِ الْعَمَلِ؛ لِتَكُونَ عَلَى حَدِّ مَا هِيَ ^(١) جَوَابُهُ، فَهَذَا وَجْهُ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي إِذَا وَقَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَسْمِ فَضْلٌ أَنْ تُلْغَى. وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: إِذَا دَخَلَتْ عَلَى مَعْرِفَةٍ أَنْ تُلْغَى ^(٢) مِنَ الْعَمَلِ فِي هَذِهِ الْأَوْجُهِ الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّهَا عَلَى جِهَةٍ لَا تَقْتَضِي لَهَا الْعَمَلَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ مَعَ الْبِنَاءِ الْفَضْلُ، كَمَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ بَعْضِ الْأَسْمِ وَبَعْضٍ. وَلَا يَصِحُّ إِذَا خَرَجَتْ إِلَى مَعْنَى (لَيْسَ) الْفَضْلُ ^(٣)؛ لِضَعْفِ الشَّبَهِ.

وَلَا يَصْلُحُ فِي التَّكْرِيرِ الْعَمَلُ؛ لِأَنَّهَا جَوَابُ مَا لَا يَعْمَلُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ، كَمَا أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ جَوَابُ مَا يَعْمَلُ لَزِمَتْ الْعَمَلَ.

وَلَا يَجُوزُ إِذَا ارْتَفَعَتْ ^(٤) النَّكِرَةُ بَعْدَهَا عَلَى الْإِلْغَائِهَا مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا تَكْرِيرُ (لا)؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ هِيَ الَّتِي تَكُونُ فِيهِ جَوَابَ الاسْتِفْهَامِ الْمُكْرَرِ، وَإِنْ كَانَ لَفْظُ الثَّانِي بِـ (أَمْ)، وَالْأَوَّلِ ^(٥) بِالْأَلِفِ، فَكِلَاهُمَا لِلْاسْتِفْهَامِ، إِلَّا أَنَّهُ خَالَفَ لَفْظَةَ (أَمْ) لِلْأَلِفِ؛ لِتَدَلُّ عَلَى الْعَطْفِ مَعَ الاسْتِفْهَامِ [ظ ١٧]، وَلَيْسَ ^(٦) يُحْتَاجُ فِي النَّفْيِ إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَرْفَ ^(٧) الْعَطْفِ مَوْجُودٌ مَعَهُ، وَلَيْسَ [لَهُ] ^(٨) حَرْفٌ قَدْ تَضَمَّنَ النَّفْيَ وَالْعَطْفَ فِي حَالٍ، كَمَا لِلْاسْتِفْهَامِ حَرْفٌ قَدْ تَضَمَّنَ الْعَطْفَ وَالْاسْتِفْهَامَ فِي حَالٍ؛ لِأَنَّ الاسْتِفْهَامَ فَرَعٌ عَلَى الْخَبَرِ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَتَضَمَّنَ

(١) فِي د: (هُوَ). (٢) فِي د: (يُلْغَى).

(٣) الْكَلَامُ ابْتِدَاءً مِنْ قَوْلِهِ: (كَمَا لَا يَصِحُّ) سَاقِطٌ مِنْ د.

(٤) قَوْلُهُ: (ارْتَفَعَتْ) سَاقِطٌ مِنْ د. (٥) فِي د: (الْأَوَّلُ) بِلَا وَاو.

(٦) فِي د: (فَلَيْسَ). (٧) فِي د: (عَرَفَ).

(٨) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ لَيْسَ فِي النُّسخَتَيْنِ، وَكَذَا مَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

(٩) فِي د: (يَتَضَمَّنُ).

الْحَرْفُ فِيهِ ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ حَرْفَيْنِ فِي الْأَصْلِ، وَالنَّفْيُ خَبَرٌ لَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَا يُقَدَّرُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلٌ.

وَالْمُلْغَاءُ تَدُلُّ عَلَى الْإِدْعَاءِ فِي السُّؤَالِ؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ فِيهَا إِنَّمَا هُوَ تَفْصِيلُ مَا أَجْمَلْتَهُ^(١) (أَيُّ)، كَمَا أَنَّ السُّؤَالَ بِـ (أَيُّ) تَفْصِيلُ مَا أَجْمَلْتَهُ (مَا)، وَجَوَابُ ذَلِكَ جُزْءٌ مِنَ السُّؤَالِ، كَقَوْلِهِ: (أَرْجُلُ عِنْدَكَ أَمْ امْرَأَةٌ؟) (فَجَوَابُهُ: (امْرَأَةٌ) بِهَذَا اللَّفْظِ، أَوْ يَقُولُ: (رَجُلٌ) بِهَذَا اللَّفْظِ).

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، فَتَأْوِيلُهُ عَلَى الْعُمُومِ فِي^(٢) نَفْيِ الْخَوْفِ وَالْحَزَنِ، إِلَّا أَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْخَاصِّ مِنْ أَجْلِ الْعَطْفِ بِالْمَعْرِفَةِ، وَقَدْ يَتَوَجَّهُ فِيهِ الْخُصُوصُ عَلَى أَنَّ الْآخِرَةَ مَوَاطِنُ: مَوْطِنٌ يَنْتَفِي عَنْهُمْ الْخَوْفُ وَالْحُزْنُ، وَمَوْطِنٌ لَا يَنْتَفِي، وَكُلُّ ذَلِكَ قَبْلَ دُخُولِ الْجَنَّةِ، كَمَا قَالَ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج: ٢]، وَعَلَى ذَلِكَ رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ النَّاسَ يُخْشَرُونَ خُفَاءَ عُرَاءٍ غُرْلًا» فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا يَحْتَشِمُ الْمَرْءُ مِنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ لَهَا: ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ يَوْمٌ شَانٌ يُغْنِيهِ﴾^(٤) [عبس: ٣٧]، «أَيُّ: يُشْغِلُهُ عَنْ ذَلِكَ».

وَقَدْ بَيَّنَّا لِمَ (لَا) تَعْمَلُ (لَا) إِلَّا فِي نَكِيرَةٍ، وَهُوَ لِأَنَّهَا تَعْمَلُ عَلَى نَفْيِ أَعْمِ الْعَامِّ، أَوْ شَبَهِهِ^(٥) (لَيْسَ) الَّذِي يَضْعُفُ عَنْ مَنَزَلَةِ (مَا).

(١) فِي د: (احتملته). (٢) فِي د: (وفي).

(٣) فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلنَّسَائِيِّ ٤٥٨/٢ حَدِيثٌ رَقْمُ (٢٢٢١): عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَبْعَثُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حُفَاةَ عُرَاءٍ غُرْلًا»، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَكَيْفَ بِالْعَوْرَاتِ قَالَ: ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ يَوْمٌ شَانٌ يُغْنِيهِ﴾. وَانْظُرِ الْحَدِيثَ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ ١٣٥/٤١ رَقْمُ (٢٤٥٨٨)، وَسَنَنِ التِّرْمِذِيِّ ٤٣٢/٥ بِرَقْمِ (٣٣٣٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَهَنَّاكَ اخْتِلَافُ يَسِيرِ فِي الرِّوَايَاتِ. وَاخْتِلَافُ بَيْنِهَا وَبَيْنَ مَا ذَكَرَهُ الرَّمَانِيُّ.

(٤) قَوْلُهُ: (يُغْنِيهِ) لَيْسَ فِي د. (٥) فِي د: (بشبه).

وقَالَ الرَّاعِي:

١٢١ وَمَا صَرَّمْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلِنَةً لَا نَاقَةً لِي فِي هَذَا وَلَا جَمْلٌ^(١)

فهذا جَوَابُ: أُنَاقَةٌ لَكَ فِي هَذَا أَمْ جَمْلٌ، فَقَالَتْ: لَا نَاقَةً لِي فِي هَذَا وَلَا جَمْلٌ. وَيَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ (لا) عَمَلَ (لَيْسَ)، إِلَّا أَنَّهَا عَلَى نُقْصَانِ خَمْسِ مَرَاتِبَ عَنْ مَرَاتِبِ الْعَوَامِلِ: امْتِنَاعُ الْعَمَلِ مَعَ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ. وَامْتِنَاعُ الْعَمَلِ مَعَ الْفَضْلِ بِالظَّرْفِ الْمُلغَى. وَامْتِنَاعُ الْعَمَلِ مَعَ خُرُوجِ الْخَبَرِ إِلَى الْإِيجَابِ. وَامْتِنَاعُ الْعَمَلِ فِي الْمَعْرِفَةِ. وَقِلَّةُ الْعَمَلِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فِي الْكَلَامِ. وَكُلُّ ذَلِكَ لِيُضَعِّفَ [١٨] الشَّبَهَ عَنْ مَنْزِلَةِ (مَا).

وقَالَ سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ:

١٢٢ مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ^(٢)

فهذا عَلَى مَعْنَى: لَيْسَ بَرَّاحٌ لَنَا، كَأَنَّهُ: لَا بَرَّاحٌ لَنَا. وَحَذَفُ الْخَبَرِ لَيْسَ عَلَى مَعْنَى تَكْرِيرِ الِاسْتِفْهَامِ فِي: (أَرَجُلٌ أَمْ امْرَأَةٌ؟)، وَمَا كَانَ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، وَلَا عَلَى مَعْنَى النَّفْيِ الْعَامِّ عَلَى تَقْدِيرِ جَوَابٍ: (هَلْ مِنْ بَرَّاحٍ؟)؛ فَلِهَذَا تَوَجَّهَتْ عَلَى مَعْنَى (لَيْسَ).

وقَالَ الشَّاعِرُ:

١٢٣ لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ^(٣)

(١) البيت من البسيط، وهو للراعي النميري في ديوانه ١٩٨، وانظر سيبويه ٢/ ٢٩٥، ومجالس ثعلب ١/ ٢٨، وابن السيرافي ١/ ٢٩٥، والنكت للأعلم ١/ ٦٠٥، وتحصيل عين الذهب ٣٤٩، ومجمع الأمثال ٢/ ٢٢٠. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ١/ ٢٤، والأصول ١/ ٣٩٤، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٩٤، وتوجيه اللمع ١٥٧، ١٦٠. وعجز البيت عبارة عن مثل قاله الحارث بن عباد. انظر جمهرة الأمثال ٢/ ٣٩١، ومجمع الأمثال ٢/ ٢٢٠.

(٢) مر البيت سابقًا. انظر تخريج الشاهد رقم (٥٩).

(٣) البيت من الرجز، وهو من الأبيات التي لا يعرف قائلها. انظر سيبويه ٢/ ٢٩٦، والمقتضب ٤/ ٣٦٢، والأصول ١/ ٣٨٢، والمسائل المثورة ١٠٣، والحجة للفارسي ٥/ ١٤٠، وأمالى ابن الشجري ١/ ٣٦٥، وتحصيل عين الذهب ٣٥٠، وابن يعش ٢/ ١٠٢، واللباب ١/ ٢٤٣، وشرح الكافية الشافية =

ففي هذا وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: حَذَفُ (مِثْلٍ)، كَأَنَّهُ قَالَ: لَا مِثْلَ هَيْثُمْ، وَعَامَلِ الْمَعْرِفَةَ مُعَامَلَةَ النَّكِرَةِ؛ لِإِقَامَتِهِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مُقَامَ الْمُضَافِ.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ قَدَّرَ هَيْثُمًا تَقْدِيرَ النَّكِرَةِ، فَأَجْرَاهُ عَلَى تَقْدِيرِ جَمَاعَةٍ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ هَيْثُمْ، وَنَفَى ذَلِكَ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي حَقِيقَةِ مَعْنَى اللَّفْظِ أَنَّ نَفْيَ مِثْلِهِ لَا يُوجِبُ نَفْيَهُ، وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ يَصْحَبُهُ حَتَّى يَظْهَرَ بِهِ انْتِفَاؤُهُ كَانْتِفَاءِ مِثْلِهِ، وَأَمَّا نَفْيُ كُلِّ مُسَمًّى بِهَذَا الْأِسْمِ عَلَى مِثْلِ هَذَا الْمَعْنَى فَيَدْخُلُ فِيهِ نَفْيُهُ، فَهَذَا أَشَدُّ مُطَابَقَةً لِمَعْنَى الْكَلَامِ، وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ عِنْدِي.

وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

١٢٤ أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي حُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلَا أُمِّيَّةَ بِالْبِلَادِ^(١)

وَمِثْلُهُ: (لَا بَصْرَةَ^(٢) لَكُمْ)، و (قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ)، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى فِيهَا عَلَيَّ - رُضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ - بِعَيْنِهِ، وَلَكِنَّ التَّقْدِيرَ يَتَوَجَّهُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ عَلَى مَا بَيَّنَّا فِي (هَيْثُمْ).

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

١٢٥ فَرَطُنْ فَلَا رَدُّ لِمَا بُتَّ وَانْقَضَى وَلَكِنْ بَغُوضٌ أَنْ يُقَالَ عَدِيمٌ^(٣)

= ١ / ٥٣٠. وَنُسِبَ لِبَعْضِ بَنِي دُبَيْرٍ فِي الْخَزَانَةِ ٤ / ٥٢.

(١) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ لَابْنُ الزُّبَيْرِ الْأَسَدِيُّ فِي سَبْيُوهِ ٢ / ٢٩٧، وَالْأَصُولُ ١ / ٣٨٣، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٥٠، وَالنَّكَتُ لِلْأَعْلَمِ ١ / ٦٠٨. وَهُوَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَضَالَةَ يَهْجُو ابْنَ الزُّبَيْرِ فِي الْأَغَانِي ١ / ٢٠. وَهُوَ لِفَضَالَةَ بْنِ شَرِيكَ فِي الْحِمَاسَةِ الْبَصْرِيَّةِ ٢ / ٣٠١. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَقْتَضِبِ ٤ / ٣٦٢، وَالْحِجَّةُ لِلْفَارِسِيِّ ٣ / ٣٤٤، وَالْإِغْفَالُ ١ / ٢٧٢، وَالْمَسَائِلُ الْمَشْتُورَةُ ١٠٣، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لَابْنِ مَالِكٍ ٢ / ٦٦، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ٢ / ١٦٦، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لَابْنِ عَصْفُورٍ ٢ / ٢٧٠. وَقَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ بِرَوَايَةٍ: (فِي الْبِلَادِ).

(٢) فِي د: (بَصِيرَةٌ).

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِمَزَاحِمِ الْعُقَيْلِيِّ فِي دِيَوَانِهِ ١٢٤، وَانْظُرْ سَبْيُوهِ ٢ / ٢٩٨، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ =

فهذا عَلَى مَعْنَى (لَيْسَ)، وَالْعِلَّةُ فِيهِ كَالْعِلَّةِ فِي: (لَا بَرَّاحُ)، إِلَّا أَنَّ هَذَا قَدْ ذُكِرَ فِيهِ الْخَبَرُ.
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

١٢٦ بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ رَكَائِبُهَا إِلَّا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا^(١)
فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ^(٢) فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ مَعْرِفَةً، وَقَدْ وَقَعَ أَيْضًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ (لَا) الْفَصْلُ، فَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَقْتَضِي التَّكْرِيرَ، إِلَّا أَنَّ الشَّاعِرَ تَرَكَهُ ضَرُورَةً، كَأَنَّهُ قَالَ: إِلَّا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا وَلَا إِلَى الْبُقْعَةِ الَّتِي انْتَقَلَتْ عَنْهَا.

وَإِذَا فَصَلَ بَيْنَ (لَا) وَالْإِسْمِ^(٣) النَّكِرَةَ بِحَشْوٍ لَمْ يَجْزُ إِلَّا تَكْرِيرُ (لَا)؛ لِأَنَّهُ الْمَوْضِعُ الَّذِي لَا تَعْمَلُ فِيهِ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ [الصفافات: ٤٧] [ظ ١٨]، فَهَذَا عَلَى النَّفْيِ الْعَامِّ، إِلَّا أَنَّهُ حَرَجٌ^(٤) مَخْرَجُ الْخَاصِّ؛ لِأَجْلِ الْعَطْفِ بِالْمَعْرِفَةِ.
وَلَا يَجُوزُ: (لَا فِيهَا أَحَدٌ) إِلَّا عَلَى ضَعْفٍ؛ لِأَنَّهُ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَقْتَضِي التَّكْرِيرَ^(٥)، وَكَذَلِكَ: (لَا فِيكَ خَيْرٌ)، وَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا فِيكَ خَيْرٌ وَلَا شَرٌّ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

١٢٧ وَأَنْتَ مَلِيحٌ كَلَخِمَ الْحَوَارِ فَلَا أَنْتَ حُلُوٌّ وَلَا أَنْتَ مُرٌّ^(٦)

= الذَّهَبُ ٣٥١، وَالنَّكَتُ ٦٠٧/١. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي الْمَخْصَصِ ٨٤/٤، وَالْمَحْكَمُ ٤١٥/٥، وَاللَّسَانُ (بِغَضٍ).

(١) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، مَجْهُولُ قَائِلِهِ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبْيُوهِ ٢/٢٩٨، وَالْمَقْتَضِبُ ٤/٣٦١، وَالْأَصُولُ ١/٣٩٣، وَشَرَحَ اللَّمْعَ لَابْنُ بَرَّاهَانَ ١/٩١، وَالنَّكَتُ لِلْأَعْلَمِ ١/٦٠٦، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٥١، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢/٥٣١، وَابْدِيعُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ ١/٥٨٣، وَشَرَحَ التَّسْهِيلَ لَابْنُ مَالِكٍ ٢/٦٥، وَشَرَحَ الرُّضِّيَّ ٢/١٦١، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ٢/٤٣٠. وَوَرَدَ فِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ بِرَوَايَةٍ: (بَكَتْ حَزَنًا)، وَ(بَكَتْ أَسْفًا)، وَ(قَضَتْ وَطْرًا).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (لَا الْمِاسْمَ).

(٢) فِي د: (يَعْمَلُ).

(٥) فِي د: (النَّكَرَةُ).

(٤) فِي د: (يَخْرُجُ).

(٦) الْبَيْتُ مِنَ الْمُتَقَارِبِ، وَهُوَ لِلْأَشْعَرِ الرَّقَبَانِ فِي الْحَيَوَانَ ١/٣٦١، وَالْمَحْكَمُ ٩٣/٥. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ =

أَي: لَا يَصْلُحُ لِلخَيْرِ وَلَا الشَّرِّ^(١)، وَهَذَا أَعْظَمُ الذَّمِّ.

وَتَقُولُ^(٢): (لَا أَحَدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ)، وَ (لَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ) عَلَى الْخَبَرِ، لِثَلَا يُحْمَلُ الْكَلَامُ عَلَى الْحَذَفِ مَعَ تَوَجُّهِ التَّمَامِ، وَعَلَى الضَّعْفِ مَعَ تَوَجُّهِ الْقُوَّةِ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

١٢٨ وَرَدَّ جَا زَرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَضْبُوحٌ^(٣)

فَهَذَا مَرْفُوعٌ عَلَى الْخَبَرِ.

وَيَجُوزُ: (لَا أَحَدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ) عَلَى مَعْنَى (لَيْسَ).

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُجْعَلَ^(٤) إِذَا عَمِلْتَ عَمَلٌ (لَيْسَ) مَعَ مَا بَعْدَهَا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا مَا يَقْتَضِي ذَلِكَ، وَقَدْ أُخْرِجَتْ عَنِ الْبِنَاءِ مَعَ الْاسْمِ إِلَى وَجْهِ الرَّفْعِ عَلَى مَعْنَى (لَيْسَ)؛ لِيَخْتَلِفَ اللَّفْظُ بِاخْتِلَافِ الْمَعْنَى، فَلَوْ كَانَ عَلَى الْبِنَاءِ لَمْ يَكُنْ قَدْ اقْتَضَى اخْتِلَافَ الْمَعْنَى، حَتَّى تَصِيرَ^(٥)

= في العين ٢٠٦/٤، ومجالس ثعلب ١٩٨، والزاهر ٢/٢٤٠، والاشتقاق ٤٩١، والإتباع لأبي الطيب ٩٠، ومقاييس اللغة ٣٢٣/٥، والإتباع والمزاوجة ٣٨، والمخصص ١/٤٣٨، ٤/٢١٦. وجاء في بعض المصادر: (سليخ مليخ).

(١) في د: (للشر). (٢) في د: (ويقول).

(٣) البيت من البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٠٥، والمقاصد النحوية ٢/١٢٤، وليس في شرح أشعار الهذليين. وهو مما نسب إلى حاتم الطائي، وليس في ديوانه ٢٩٤ بهذا اللفظ، وهو في ديوانه ملفق من بيتين، هما:

وَرَدَّ جَا زَرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَابِ تَمْلِيحٌ
إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتِ مَلَقَى أَصْرَتَهَا وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَضْبُوحٌ

وانظر البيت منسوباً إلى حاتم في ابن السيرافي ٦/٢، وابن يعيش ١/١٠٧، وشرح التسهيل ٢/٥٧. وهو لرجل من النبيت، والنبيت: حي من الأنصار، واسمه عمرو بن مالك بن الأوس في فرحة الأديب ٦٠، وتحصيل عين الذهب ٣٥٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٢٧١. وهو بلا نسبة في سيبويه ٢/٢٩٩، والمقتضب ٤/٣٧٠، والأصول ١/٣٨٥، والإيضاح العضدي ٢٥٥، والبصريات ١/٤٩٢، والتبصرة ١/٣٩٢، وأمالى ابن الشجري ٢/٥١٢، والنكت للأعلم ١/٦٠٧. ورد جازرهم: صرف قصابهم، وحرافاً: ناقة مهزولة، مصرمة: منقطعة اللبن، ومصبوح: مسقي بالصباح.

(٤) في د: (يجعل). (٥) في د: (يصير).

بِمَنْزِلَةٍ (لَيْسَ) الَّتِي لَا تَكُونُ مَعَ مَا عَمِلْتَ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ، كَمَا
تَكُونُ^(١) (مِنْ) مَعَ مَا عَمِلْتَ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ.

وَقَدْ بَيَّنَّا لَمْ نَقْصَتْ عَنْ (لَيْسَ) فِي الْعَمَلِ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجِهٍ، وَمَا الْأَوْجُهُ،
وَمَا الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ^(٢).



(١) في د: (يكون).
(٢) قد ذكر في السؤال أنها نقصت في العمل من ثلاثة أوجه. وهنا خمسة أوجه. أما الأوجه الثلاثة فقد ذكرها في بداية الجواب (و١٧) من هذا الجزء، وقد ذكر الأوجه الخمسة في (ظ ١٧).

بَابُ النَّفْيِ الَّذِي لَا يَصْلُحُ أَنْ يُعْطَفَ فِيهِ إِلَّا عَلَى الْمَوْضِعِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي النَّفْيِ الَّذِي لَا يُعْطَفُ فِيهِ إِلَّا عَلَى الْمَوْضِعِ
مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّفْيِ الَّذِي لَا يُعْطَفُ فِيهِ عَلَى الْمَوْضِعِ؟ وَمَا الَّذِي
لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟^(١)

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُعْطَفَ^(٢) الْمَعْرِفَةُ فِي النَّفْيِ إِلَّا عَلَى الْمَوْضِعِ؟

وَمَا حُكْمُ: (لَا غُلَامَ لَكَ وَلَا الْعَبَّاسُ)؟ وَمَا تَقْدِيرُهُ؟ وَهَلْ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ
مَعْطُوفٌ عَلَى تَأْوِيلِ الْأَوَّلِ؛ إِذْ تَأْوِيلُهُ: لَيْسَ لَكَ غُلَامٌ وَلَا الْعَبَّاسُ، أَمْ هُوَ
مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعِ: (لَا غُلَامَ لَكَ)؟ وَلِمَ كَانَ الْوَجْهُ عَطْفُهُ عَلَى الْمَوْضِعِ،
وَلَمْ يَجُزْ فِي الْبَدَلِ مِثْلُ ذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (لَا غُلَامَ لَكَ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ
لأنَّ الْبَدَلَ عَلَى تَقْدِيرِ رَفْعِ الْأَوَّلِ وَإِعْمَالِ الْعَامِلِ فِي الثَّانِي، فَإِذَا كَانَ الْعَامِلُ
يَنْتَفِي بِانْتِفَاءِ الْمَعْمُولِ بِطَلِ الْبَدَلِ، وَصَارَ مَحْمُولًا عَلَى التَّأْوِيلِ؛ إِذْ تَأْوِيلُ
الْكَلَامِ: لَيْسَ لَكَ غُلَامٌ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ، فَهَذَا صَحِيحٌ [و ١٩] فِي التَّقْدِيرِ، عَلَى قَوْلِكَ:
(لَيْسَ لَكَ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ)؟

وَهَلْ يَلْزِمُ مَنْ أَعْمَلَ (لَا) فِي الْمَعْرِفَةِ، فَقَالَ: (لَا غُلَامَ لَكَ وَلَا الْعَبَّاسُ) أَنْ
يُعْمَلَ (رَبِّ) فِي الْمَعْرِفَةِ، فَيَقُولُ: (رَبِّ رَجُلٍ لَكَ وَالْعَبَّاسُ)؟ وَلِمَ لَزِمَ ذَلِكَ؟

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ٣٠٠: « باب لا تجوز فيه المعرفة إلا أن تحمّل على الموضع ».

(١) قوله: (وما الذي لا يجوز ولم ذلك) مكرر في الأصل ود.

(٢) في د: (يعطف) .

وَلَمْ جَاَزَ الرَّفْعُ^(١) فِي (لَا) بِالْحَمَلِ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَلَمْ يَجُزْ فِي (رَبِّ)، كَمَا جَاَزَ فِي (لَا)؟ فَمِنْ أَيْنَ اسْتَوِيََا^(٢) فِي ذَلِكَ، وَافْتَرَقَا فِي هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (لَا) مَعَ مَا عَمِلَتْ فِيهِ فِي مَوْضِعِ ابْتِدَاءٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (رَبِّ)؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْمُولَ الْفِعْلِ؟

وَمَا حُكْمُ: (لَا غَلَامَ لَكَ وَلَا أَخُوهُ)؟

وَهَلْ يَلْزَمُ مَنْ قَالَ: (كُلُّ نَعْجَةٍ وَسَخَلَتْهَا بِدِرْهَمٍ) أَنْ يَقُولَ: (لَا رَجُلَ لَكَ وَأَخَاهُ)، كَأَنَّهُ قَالَ: (لَا رَجُلَ لَكَ وَأَخَاهُ)؟ وَلَمْ لَزِمَ هَذَا؟

بَابُ النَّفْيِ

الَّذِي لَا تُغَيِّرُ^(٣) فِيهِ (لَا) الْإِسْمَ

عَنْ حَالِهِ الَّتِي^(٤) كَانَ عَلَيْهَا*

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي (لَا) الَّتِي لَا تُغَيِّرُ الْإِسْمَ عَنْ حَالِهِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّفْيِ الَّذِي لَا تُغَيِّرُ^(٥) فِيهِ (لَا) الْإِسْمَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى اسْمٍ قَدْ عَمَلَ فِيهِ عَامِلٌ قَبْلَ دُخُولِهَا أَنْ تُغَيِّرَهُ عَنْ ذَلِكَ الْجَرِّ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِي الْإِسْمِ الْوَاحِدِ عَامِلَانِ فِي حَالٍ، وَقَدْ وَجَبَ لَهُ عَمَلُ الْأَوَّلِ، فَبَطَلَ عَمَلُ الثَّانِي؟

(١) فِي الْأَصْلِ: (لِلرَّفْعِ)، وَكَذَا فِي د. (٢) فِي د: (اسْتَوَى يَا).

(٣) فِي د: (يَغْيِرُ). (٤) فِي الْأَصْلِ وَد: (الَّذِي).

(*) الْعُنْوَانُ فِي الْكِتَابِ ٣٠١ / ٢: « هَذَا بَابُ مَا إِذَا لَحِقَتْهُ لَا لَمْ تَغْيِرْهُ عَنْ حَالِهِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ تَلْحَقَ ».

(٥) فِي د: (يَغْيِرُ).

وَلَمْ لَا تَعْمَلْ (لا) النَّافِيَّةُ فِي الْفِعْلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَعْمَلُ لِشَبِّهِ^(١)
(إِنَّ) مِنْ حَيْثُ هِيَ نَقِيضُهَا، وَ (إِنَّ) لَا تَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ،
وَالْفِعْلُ لَا يَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ؟

وَلَمْ لَا يَلْزَمُ فِي هَذَا الْبَابِ تَكْرِيرُ (لا) كَمَا يَلْزَمُ فِي غَيْرِهِ، إِذَا أُلْغِيَتْ مِنَ
الْعَمَلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ جَوَابَ مَا يَتَكَرَّرُ فِيهِ حَرْفُ الِاسْتِفْهَامِ؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ: (لا مَرْحَبًا وَلَا أَهْلًا)، وَ (لا كَرَامَةً وَلَا مَسَرَّةً)،
وَ (لا سَلَالًا)، وَ (لا سَقِيًّا وَلَا رَعِيًّا)، وَ (لا هَنِيئًا وَلَا مَرِيئًا)، فَمِنْهَا مَا هُوَ دُعَاءُ
لَهُ، كَقَوْلِكَ: (لا سَلَالًا)، أَيْ: لَا تَسَلُّ، وَمِنْهَا مَا هُوَ دُعَاءُ عَلَيْهِ؟

وَمَا حُكْمُ: (لا سَلَامَ عَلَيْكَ)؟ وَلَمْ رُفِعَ هَذَا وَنُصِبَ الْأَوَّلُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ
جَرَى مَجْرَاهُ قَبْلَ دُخُولِ (لا) مِنْ بِنَاءٍ عَلَى الْفِعْلِ، أَوْ عَلَى الْابْتِدَاءِ؟

وَلَمْ جَازَ الدُّعَاءُ بِالْبِنَاءِ تَارَةً عَلَى الْفِعْلِ، وَتَارَةً عَلَى الْابْتِدَاءِ؟

وَهَلْ الْفِعْلُ بِحَقِّ الْأَصْلِ، وَالْابْتِدَاءُ بِحَقِّ [ظ ١٩] الشَّبِّهِ لِمَا هُوَ ثَابِتٌ لِازِمٌ
عَلَى طَرِيقِ التَّفَاوُلِ، كَانَ السَّلَامُ قَدْ ثَبَتَ وَلَزِمَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَعْنَى الدُّعَاءِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ جَرِيرٍ:

وُنُبِّئْتُ جَوَابًا وَسَكْنًا يَسُبُّنِي وَعَمْرُو بْنُ عَفْرَا لَا سَلَامَ عَلَى عَمْرٍو^(٢)

وَهَلْ فِيهِ مَعْنَى: (لا سَلَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ)؟

وَلَمْ جَازَ: (لا بِكَ السَّوْءُ) عَلَى مَعْنَى الدُّعَاءِ لَهُ فِي: (لا سَاءَكَ اللَّهُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ
مِمَّا خَرَجَ مَخْرَجَ مَا هُوَ لِمَعْنَى، وَهُوَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ الْمَعْنَى؛ لِعِلَّةِ الْمُبَالَغَةِ
بِالتَّفَاوُلِ بِنَفْيِ السَّوْءِ عَنْهُ، لَا مَحَالَةَ؟

وَلَمْ جَازَ: (نَعَمْ وَكَرَامَةً وَمَسَرَّةً وَنُعْمَةً عَيْنٍ)؟ وَمَا دَلِيلُ الْمَحْذُوفِ؟
وَهَلْ الْإِجَابَةُ دَلِيلٌ عَلَى وُقُوعِ الْفِعْلِ، وَالْمَصْدَرُ دَلِيلٌ عَلَى جِنْسِ ذَلِكَ الْفِعْلِ،

وهو: وَأَكْرَمُكَ كَرَامَةً، وَأَسْرَكَ مَسَرَّةً، وَأَنْعَمَكَ نِعْمَةً عَيْنٍ؟ وَهَلْ يَجُوزُ فِي النَّقِيزِ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (وَلَا كَرَامَةً وَلَا مَسَرَّةً وَلَا نِعْمَةً عَيْنٍ)؟

وَلَمْ جَازَ فِي الدُّعَاءِ: (لَا مَرْحَبًا وَلَا أَهْلًا)، وَلَمْ يَجْزُ فِي الْأَمْرِ: (لَا ضَرْبًا)، أَي: لَا اضْرِبْ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الدُّعَاءَ يَخْرُجُ مَخْرَجَ الْخَبَرِ، وَالْمَعْنَى مَعْنَى الدُّعَاءِ، كَقَوْلِكَ: (أَدَامَ اللَّهُ عِزَّكَ)، وَالْأَصْلُ: لِيُدِمَ اللَّهُ عِزَّكَ، وَلِيُطِلَّ اللَّهُ بَقَاءَكَ؛ إِلَّا أَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْخَبَرِ لِلتَّفَاوُلِ بِأَنَّهُ وَاقِعٌ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْأَمْرِ إِلَّا عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ؛ لِأَنَّ مَا يُسْأَلُ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ^(١) فِيهِ فَهُوَ فِي الْأَمْرِ الْكَبِيرِ الَّذِي تَشْتَدُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ فِي غَالِبِ الْأَمْرِ، فَيَقْتَضِي ذَلِكَ التَّفَاوُلَ لَهُ بِالْوَاقِعِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ أَمْرُ الْعِبَادِ؛ إِذْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى مَا يَقْدُرُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ كَبِيرِ الْأَمْرِ وَصَغِيرِهِ؟

وَلَمْ جَازَ: (لَا سَوَاءً) وَلَيْسَ فِيهِ مَعْنَى دُعَاءٍ، وَلَا جَوَابَ سُؤَالٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ جَوَابُ الْإِيجَابِ عَلَى طَرِيقِ النَّقِيزِ، إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: (هُمَا سَوَاءٌ)، فَقُلْتُ: (لَا سَوَاءً)، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: (هَذَانِ سَوَاءً)، فَقُلْتُ: (لَا سَوَاءً)، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ مَا اِرْتَفَعَ عَلَيْهِ (سَوَاءً)؛ لِأَنَّ (لَا) مُعَاقِبَةٌ لَهُ؛ لِتَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ جَوَابُهُ، فَوُقُوعُهَا مَوْقِعَهُ عَلَى طَرِيقِ الْمُعَاقِبَةِ لَهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا نَافِيَةٌ لَهُ، وَقَدْ قَامَتْ مَقَامَهُ فِي تَتْمِيمِ الْكَلَامِ، أَي: بِهَذَا يَتِمُّ وَيَصِحُّ، وَهُوَ النَّفْيُ لَا الْإِيجَابُ، فَمِنْ أَجْلِ هَذَا جَازَ: (لَا سَوَاءً)، وَلَمْ يَجْزُ: (هَذَانِ لَا سَوَاءً)؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي النَّفْيِ أَنْ يَكُونَ بِهِ صِحَّةُ الْكَلَامِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُحْتَاجَ إِلَى طَرِيقِ الْإِيجَابِ؟ وَمَا نَظِيرُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ: (لَا هَا اللَّهُ ذَا)، فَصَارَتْ^(٢) [٢٠٠] (هَا) تَقُومُ مَقَامَ الْوَائِي فِي^(٣) الْجَرِّ، كَمَا صَارَتْ (لَا) تَقُومُ مَقَامَ الْمُبْتَدَأِ فِي صِحَّةِ الْكَلَامِ، وَلَمْ

(١) فِي د: (عَزَّ وَجَلَّ).

(٢) الْكَلَامُ ابْتِدَاءً مِنْ قَوْلِهِ: (فِي التَّقْدِيرِ، عَلَى قَوْلِكَ: لَيْسَ لَكَ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ) إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ مَكْرَرٌ فِي د، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ لَوْحَةٍ كَامِلَةٍ مِنْ نَسْخَةِ فَيْضِ اللَّهِ، وَقَدْ عَرِضَ فِي اللَّوْحَةِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ فِي نَسْخَةِ فَيْضِ اللَّهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ نَاسِخَ نَسْخَةٍ (دَامَاد) لَمْ يَدْرِكْ ذَلِكَ، وَنَسَخَ هَذِهِ اللَّوْحَةَ مَقْدَمَةً ثُمَّ أَعَادَ نَسْخَهَا فِي مَوْضِعِهَا.

(٣) فِي د: (وَفِي).

يَجُزُّ أَنْ يَجْتَمِعَا مِنْ أَجْلِ مَا يَقْتَضِي لَهُمَا أَنْ يَتَعَاقَبَا؟

وَلَمْ جَازَتْ: (لا نَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ) مِنْ غَيْرِ مَعْنَى الدَّعَاءِ، وَلَا الْجَوَابِ؟
وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ صَارَ بَدَلًا مِنْ: (لا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَفْعَلَ) يَقُومُ مَقَامَهُ، وَيُسَدُّ
مَسَدَّهُ، فَجَرَى مَجْرَاهُ فِي تَرْكِ تَكْرِيرِ (لا)؟

وَلَمْ جَارَ فِي (لا)^(١) النَّافِيَةِ أَنْ تَقَعَ فِي حَشْوِ الْكَلَامِ، وَلَا تَمْنَعُ الْعَامِلَ الَّذِي
قَبْلَهَا أَنْ يَعْمَلَ فِيمَا بَعْدَهَا، وَلَمْ يَجُزْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي (مَا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا
تَنْفِي مَعْنَى الْمُفْرَدِ عَلَى طَرِيقِ النَّقِيزِ لِإِجَابِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (مَا)؛
لِأَنَّهَا تَنْفِي مَعْنَى الْجُمْلَةِ، فَلَهَا بِذَلِكَ صَدْرُ الْكَلَامِ؟

وَلَمْ جَازَ: (أَخَذْتُهُ بِلا ذَنْبٍ)، و (غَضِبْتَ مِنْ لا شَيْءٍ)، و (ذَهَبْتُ بلا عِتَادٍ)؟
وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى نَقِيزِ: (أَخَذْتُهُ بِذَنْبٍ)، و (غَضِبْتَ مِنْ شَيْءٍ)، و (ذَهَبْتُ
بِعِتَادٍ)؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ: (غَضِبْتَ لا مِنْ شَيْءٍ)، و (غَضِبْتَ مِنْ لا شَيْءٍ)؟
وَهَلْ ذَلِكَ أَنَّ تَقْدِيرَ: (غَضِبْتَ مِنْ لا شَيْءٍ) تَقْدِيرَ مَا قَدْ جُعِلَ لَهُ مَا يَغْضَبُ
مِنْهُ، عَلَى التَّوَهُّمِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْوَجْهَ الْآخَرُ، كَأَنَّهُ يُقَدَّرُ فِي نَفْسِهِ مَا يَغْضَبُ
مِنْهُ عَلَى التَّوَهُّمِ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ فِي الْحَقِيقَةِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (أَجِئْتَنَا بلا شَيْءٍ)، أَيُّ: خَالِيًا مِنْ شَيْءٍ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَا كَانَ إِلَّا كَلا شَيْءٍ)؟ وَلَمْ جَازَ هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قُدِّرَ عَلَى
التَّوَهُّمِ مَا يُشَبَّهُ بِهِ هَذَا الْحَقِيرُ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ فِي الْحَقِيقَةِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (إِنَّكَ وَلَا شَيْئًا سَوَاءٌ)؟ وَهَلْ هَذَا الْكَلَامُ لَا يَصِحُّ إِلَّا عَلَى
تَقْدِيرِ مُتَوَهُّمٍ، لَيْسَ بِشَيْءٍ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا مُتَعَلَّقُ التَّوَهُّمِ شَيْءٌ فِي
التَّقْدِيرِ الَّذِي يَسْبِقُ إِلَى النَّفْسِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

تَرَكْتَنِي حِينَ لَا مَالٍ أَعِيشُ بِهِ وَحِينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلْبَا

وَهَلْ يَجُوزُ: (حِينَ لَا مَالٌ أَعِيشُ بِهِ) بِالرَّفْعِ؟ وَلَمْ جَازَ عَلَى:

١٢٩ لَا مُسْتَصْرَحٌ^(١)

وَهَلْ يَجُوزُ: (حِينَ لَا مَالٌ أَعِيشُ بِهِ)؟ وَلَمْ جَازَ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

حَنْتَ قَلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَحَنٌ

وَلَمْ جَازَ الْإِصَافَةُ إِلَى (لَا) النَّاصِبَةِ، وَهِيَ فِي مَوْضِعِ ابْتِدَاءٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ
بِمَنْزِلَةِ الْإِصَافَةِ إِلَى الْجُمْلَةِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ جَرِيرٍ [ظ ٢٠]:

مَا بَالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الْحِلْمِ وَالذِّينِ وَقَدْ عَلَاكَ مَشِيبٌ حِينَ لَا حِينَ

وَلَمْ حَمَلٌ (لَا) هَاهُنَا عَلَى الصَّلَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَيْهِ؛ إِذْ عَلَاهُ
الْمَشِيبُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، كَأَنَّهُ قَالَ: (حِينَ حِينَ)؟

فَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا فَارِسٍ)؟ وَلَمْ قُبِحَ ذَلِكَ حَتَّى يَقُولَ:
(وَلَا شُجَاعَ)، وَكَذَلِكَ: (هَذَا زَيْدٌ لَا فَارِسًا لَا شُجَاعًا)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلُولٍ:

وَأَنْتَ^(٢) امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاثُكَ لَا نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ

فَلَمْ جَازَ مِنْ غَيْرِ تَكْرِيرٍ (لَا) فِي الضَّرُورَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ دَلَّ عَلَى

(١) هذا آخر بيت من الرجز، وتمامه:

بِي الْجَحِيمِ حِينَ لَا مُسْتَصْرَحٌ

وهو للعجاج في ديوانه ٤٥٩، وانظر جمهرة اللغة ١/٥٦٢، وغريب الحديث لابن قتيبة ٢/٤٨٢،
وانظر ٣/٢٥٢. وذكر محقق ديوان العجاج أنه ذكر في نسخة الأصل من مخطوطات الديوان أن هذه
القصيدة ليست بمعروفة له. وهو لرؤية في أمالي ابن الشجري ١/٤٣١، ٣٦٤، وشرح أبيات مغني
الليب ٤/٣٧٩، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في الكتاب ٢/٣٠٣، والحجة للفراسي ١/١٩٤،
٢/٢٨٩، والحليبات ٢٨٣، والمسائل المثورة ٩٠، والمقتصد ٢/٨٢٠، والإنصاف ١/٣٦٨.

(٢) في الأصل: (أنت).

مَعْنَى: حَيَاتُكَ لَا نَفْعَ وَلَا ضَرَّ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ حَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ:

أَلَا طِعَانَ وَلَا فُرْسَانَ عَادِيَةً إِلَّا تَجَشُّؤُكُمْ عِنْدَ التَّنَانِيرِ

وَلَمْ عَمَلْتُ فِي الاسْتِفْهَامِ كَعَمَلِهَا فِي الْخَبَرِ، وَقَالُوا فِي مِثْلِ^(١): (أَلَا قِمَاصَ بِالْعَيْرِ)؟

وَمَا حُكْمُ (لا) مَعَ أَلِفِ الاسْتِفْهَامِ إِذَا دَخَلَهُ مَعْنَى التَّمَنِّي^(٢)؟ وَهَلْ ذَلِكَ مَنَزِلَتُهَا إِذَا تَجَرَّدَ الاسْتِفْهَامُ فِيهَا؟ فَلَمْ جَارَ: (أَلَا مَاءَ بَارِدًا)، و (أَلَا مَاءَ بَارِدًا)، و (أَلَا^(٣) أَبَالِي)، و (أَلَا^(٤) غَلَامِي لِي)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيَّنَتْ

وَلَمْ حَمَلَهُ الْخَلِيلُ عَلَى: (أَلَا تُرُونَنِي رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا) عَلَى التَّحْضِيضِ، كَمَا تَقُولُ: (أَلَا خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ)، وَحَمَلَهُ يُؤْنَسُ عَلَى التَّمَنِّي، وَنَوْنٌ مُضْطَرٌّ؟

وَلَمْ حَمَلَ يُؤْنَسُ قَوْلُهُ:

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً

عَلَى الاضْطِرَارِّ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ جَعَلَ (لا) نَظِيرَةَ الْأُولَى فِي أَنَّهَا النَّافِيَةُ كَنَفِي الْأُولَى، لَا عَلَى مَعْنَى الْمُؤَكَّدَةِ الزَّائِدَةِ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَلَا مَاءً وَعَسَلًا بَارِدًا حُلُوا)؟ وَلَمْ لَا تَجُوزُ الصِّفَةُ فِي هَذَا إِلَّا بِالتَّنْوِينِ؟

(١) هذه رواية سيبويه في الكتاب ٣٠٦/٢. وهو من أمثال العرب. جاء برواية: (مَا بِالْعَيْرِ مِنْ قِمَاصٍ)، ويروى (قِمَاصٌ) بالضم والكسر والصحيح الفصيح الكسر. وهو مثل يضرب لمن لم يَبْقَ من جَلَدِهِ شيء. انظر المثل في جمهرة الأمثال ٢٣٧/٢، ومجمع الأمثال ٢٦٨/٢ وهو فيه: (بالعير).

(٢) في الأصل: (النهي). وفي د: (النفي).

(٣، ٤) في الأصل ود: (لا) وكذا في الكتاب ٣٠٧/٢.

وَمَا حُكْمُ: (أَلَا غُلَامٌ أَفْضَلُ مِنْكَ؟) وَلَمْ لَا يَجُوزُ فِي (أَفْضَلُ) الرَّفْعُ عَلَى الْمَوْضِعِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ دَخَلَهُ مَعْنَى التَّمْنَى، عَلَى تَقْدِيرِ: اللَّهُمَّ غُلَامًا، أَيْ: هَبْ لِي غُلَامًا، فَكَأَنَّهُ قَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ أَفْضَلَ مِنْهُ، أَيْ: مِنْ هَذَا الْمُخَاطَبِ؟ وَلَمْ أَجَازْ أَبُو عُثْمَانَ الرَّفْعَ فِي هَذَا، وَلَمْ يَجُزْ عِنْدَ سِبْيَوِيهِ وَأَبِي عُمَرَ الْجَرَمِيِّ^(١)؟

* * *

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّفْيِ [٢١] الَّذِي لَا يُعْطَفُ فِيهِ إِلَّا عَلَى الْمَوْضِعِ إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ عَامِلُ الْمَوْضِعِ، وَلَا يَصْلُحُ فِيهِ عَامِلُ اللَّفْظِ، حُمِلَ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى اللَّفْظِ؛ إِذْ^(٢) كَانَ مِنَ الْعَوَامِلِ^(٣) مَا لَا يَعْمَلُ إِلَّا فِي النَّكِرَةِ، وَمِنْهَا مَا يَعْمَلُ فِي النَّكِرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ، فَإِذَا عُطِفَ وَعَامِلُ اللَّفْظِ لَا يَعْمَلُ إِلَّا فِي النَّكِرَةِ^(٤)، وَعَامِلُ الْمَوْضِعِ^(٥) يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِي النَّكِرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ، حُمِلَتِ الْمَعْرِفَةُ عَلَى الْمَوْضِعِ لَا مَحَالَةَ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ تُحْمَلَ عَلَى عَامِلِ اللَّفْظِ؛ لَامْتِنَاعِهِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ.

وَتَقُولُ: (لَا غُلَامَ لَكَ وَلَا الْعَبَّاسُ)، فَتَعْطِفُ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَلَا يَكُونُ هَذَا الْعَطْفُ مَحْمُولًا عَلَى التَّأْوِيلِ الْخَارِجِ عَنْ حَدِّ الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ يَعْمَلُ فِيهِ الْعَامِلُ وَهُوَ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَدَّرَ^(٦) فِي مَوْضِعِ الْأَوَّلِ، وَلَكِنْ لَا يَصْلُحُ فِي الْبَدَلِ فِي مِثْلِ هَذَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى التَّأْوِيلِ، كَقَوْلِكَ: (لَا أَحَدَ فِيهَا إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ)؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ يُقَدَّرُ عَلَى رَفْعِ الْأَوَّلِ، فَإِذَا ارْتَفَعَ الْمَعْمُولُ فِيهِ مَعَ الْعَامِلِ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ يَعْمَلُ فِي الْبَدَلِ، وَيَصِيرُ الْكَلَامُ عَلَى تَقْدِيرِ: فِيهَا إِلَّا

(١) انظر رأي الجريري في الأصول ٣٩٧ / ١.

(٢) فِي د: (إِذَا). (٣) فِي د: (فِي الْعَوَامِلِ).

(٤) الْكَلَامُ ابْتِدَاءً مِنْ قَوْلِهِ: (وَمِنْهَا مَا يَعْمَلُ) سَاقَطَ فِي د.

(٥) فِي د: (اللَّفْظِ). (٦) فِي د: (تَقْدَرُ).

عَبْدُ اللَّهِ، وَهَذَا فَاسِدٌ، فَإِذَنْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى التَّأْوِيلِ؛ إِذْ تَأْوِيلُهُ: لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ، فَإِذَا رَفَعْتَ الْأَوَّلَ صَارَ: لَيْسَ فِيهَا إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ، فَصَحَّ^(١) تَقْدِيرُ الْبَدَلِ فِي هَذَا.

وَيَلْزَمُ مَنْ أَعْمَلَ (لا) فِي الْمَعْرِفَةِ [فَقَالَ]^(٢): (لَا غُلَامَ لَكَ وَلَا عَبَّاسُ) إِعْمَالِ (رَبِّ) فِي الْمَعْرِفَةِ، فَيَقُولُ: (رَبِّ رَجُلٌ لَكَ وَالْعَبَّاسُ)، وَلَا يَلْزَمُ مَنْ رَفَعَ (الْعَبَّاسُ) بِالْعَطْفِ عَلَى مَوْضِعِ (لا) أَنْ يَرْفَعَهُ بِالْعَطْفِ عَلَى مَوْضِعِ (رَبِّ)؛ إِذْ كَانَتْ (لا) فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مُبْتَدَأً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (رَبِّ)؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ لَا بُدَّ مِنْ^(٣) أَنْ تَكُونَ مَبْنِيَّةً عَلَى الْفِعْلِ.

وَتَقُولُ: (لَا غُلَامَ لَكَ وَلَا أَخُوهُ). وَيَلْزَمُ مَنْ قَالَ: (كُلُّ^(٤) نَعَجَةٍ وَسَخَلَتْهَا بِدِرْهِمٍ) أَنْ يَقُولَ: (لَا رَجُلَ لَكَ وَأَخَاهُ)، كَأَنَّهُ قَالَ: (لَا رَجُلَ لَكَ وَأَخَاهُ)؛ لِأَنَّهُ يُقَدَّرُ فِيهِمَا عَلَى الْإِصَافَةِ اللَّفْظِيَّةِ الَّتِي الْمَعْنَى فِيهَا عَلَى الْإِنْفِصَالِ.

الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الَّذِي يَلِي هَذَا

الَّذِي يَجُوزُ فِي النَّفْيِ الَّذِي لَا تُغَيَّرُ فِيهِ (لا) الْاسْمَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ قَدْ عَمِلَ فِي الْاسْمِ عَامِلٌ، ثُمَّ دَخَلَتْ (لا) لِيَتَنَفَّى عَلَى حَدِّ ذَلِكَ الْعَامِلِ، وَجَبَ فِيهَا الْإِلْغَاءُ وَتَرَكُ التَّكْرِيرِ الَّذِي يَلْزَمُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ [ظ ٢١]؛ لِأَنَّ الْاسْمَ لَمَّا كَانَ قَدْ عَمِلَ فِيهِ الْفِعْلُ^(٥) أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْعَوَامِلِ^(٦)، وَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ عَامِلٌ آخَرُ، أُلْغِيَ (لا) عَنِ الْعَمَلِ بِالرَّدِّ إِلَى أَصْلِهَا؛ إِذْ^(٧) كَانَتْ إِنَّمَا

(١) فِي د: (فَيَصَحَّ).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ لَيْسَ فِي الْأَصْلِ، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٣) قَوْلُهُ: (مَنْ) لَيْسَ فِي د.

(٤) قَوْلُهُ: (كُلُّ) سَاقِطٌ مِنْ د. (٥) فِي د: (الْمَوْضِعُ الْفِعْلُ).

(٦) قَوْلُهُ: (لَمَّا كَانَ قَدْ عَمِلَ فِيهِ الْفِعْلُ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْعَوَامِلِ) مَكْرَرٌ فِي الْأَصْلِ وَد.

(٧) فِي د: (إِذَا).

تَعْمَلُ بِحَقِّ الشَّبَهِ، وَلَمْ يَجْزْ أَنْ يُلْغَى الْفِعْلُ، وَلَا الْابْتِدَاءُ؛ إِذْ^(١) كَانَتْ تَعْمَلُ بِحَقِّ الْأَصْلِ.

وَلَمْ يَلْزَمْ التَّكْرِيرُ، كَمَا لَا يَلْزَمْ فِي الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِي الْأِسْمِ قَبْلَ دُخُولِ (لَا)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جَوَابِ مَا يَجِبُ فِيهِ تَكْرِيرُ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ.

وَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ تَعْمَلَ (لَا) فِي الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ^(٢) بِ (إِنَّ)، وَ (مِنْ) الَّتِي لِعُمُومِ اسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ، فَهِيَ ك (إِنَّ) مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا نَقِیْضُهَا، وَالنَّقِیْضُ عَلَى حَدِّ نَقِیْضِهِ، وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ (مِنْ) فِي اسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا لَا تَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ (إِنَّ) بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ لَا يَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ، وَ (مِنْ) مِنْ حُرُوفِ الْإِضَافَةِ، وَالْإِضَافَةُ لَا تَكُونُ إِلَى الْفِعْلِ فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ يُذَكَّرُ لِلْبَيَانِ عَنِ الْمُضَافِ الْأَوَّلِ، وَالْفِعْلُ لِلْفَائِدَةِ، وَلَا إِضَافَةَ إِلَيْهِ فِي الْحَقِيقَةِ.

وَتَقُولُ: (لَا مَرْحَبًا وَلَا أَهْلًا)، وَ (لَا كَرَامَةً وَلَا مَسَرَّةً)، وَ (لَا سَلَالًا)، وَ (لَا سَقِيًّا وَلَا رَعِيًّا)، وَ (لَا هَنِيئًا وَلَا مَرِيئًا)، فَكُلُّ هَذَا فِيهِ مَعْنَى الدُّعَاءِ، إِلَّا أَنَّ مِنْهُ مَا هُوَ لِلْمَذْكُورِ، كَقَوْلِكَ: (لَا سَلَالًا)، أَيْ: لَا تَشَلُّ، وَمِنْهُ مَا هُوَ عَلَيْهِ. وَالدُّعَاءُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْحَقِيقَةِ بِالْفِعْلِ، فَحَالَ الدُّعَاءِ قَدْ دَلَّتْ عَلَى الْفِعْلِ، وَالْمَصْدَرُ قَدْ^(٣) دَلَّ عَلَى جِنْسِ الْفِعْلِ، وَنَصْبُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ.

وَتَقُولُ: (لَا سَلَامَ عَلَيْكَ)، وَفِيهِ مَعْنَى الدُّعَاءِ، إِلَّا أَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْكَائِنِ الثَّابِتِ عَلَى طَرِيقِ التَّفَاوُلِ، فَإِذَا نُصِبَ^(٤) الْمَصْدَرُ فِي الدُّعَاءِ فَذَاكَ لَهُ بِحَقِّ الْأَصْلِ، وَإِذَا رُفِعَ فَذَاكَ لَهُ بِحَقِّ الشَّبَهِ لِمَا هُوَ كَائِنٌ ثَابِتٌ عَلَى طَرِيقِ التَّفَاوُلِ، كَأَنَّ السَّلَامَ قَدْ ثَبَتَ لَهُ وَلَزِمَ، وَإِنْ كَانَ فِي حَقِيقَةِ الْمَعْنَى يُطْلَبُ وَقُوعُهُ لَهُ

(٢) فِي د: (مُشَبَّه).

(٤) فِي د: (نَصَبْتَ).

(١) فِي د: (إِذَا).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَقَدْ).

مِنَ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ.

وَقَالَ جَرِيرٌ:

١٣٠ وَنُبِئْتُ جَوَابًا وَسَكَنَّا يَسْبُنِي وَعَمَرُو بَنُ عَفْرَا لَا سَلَامٌ عَلَى عَمَرُو^(١)

كَأَنَّهُ قَالَ: لَا سَلَامٌ لِلَّهِ عَلَيْهِ.

وَتَقُولُ: (لَا بِكَ السَّوْءُ)، ففِيهِ مَعْنَى: لَا سَاءَكَ^(٢) اللَّهُ.

وَتَقُولُ: (نَعَمْ وَكَرَامَةً وَمَسَرَّةً وَنُعْمَةً عَيْنٍ)، فهذا في الإِجَابَةِ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ، كَأَنَّهُ قَالَ: نَعَمْ، وَأَكْرِمَكَ كَرَامَةً [٢٢] وَأَسْرَكَ مَسَرَّةً، وَأَنْعَمَكَ نُعْمَةً عَيْنٍ، وَدَلِيلُ الْمَحْذُوفِ الإِجَابَةِ إِلَى مَا طُلِبَ مِنَ الْفِعْلِ، إِلَّا أَنَّهُ عَلَى حَالِ الإِكْرَامِ، وَلَوْ قَالَ: (وَلَا كَرَامَةً وَلَا مَسَرَّةً وَلَا نُعْمَةً عَيْنٍ) لَجَرَى ذَلِكَ الْمَجْرَى عَلَى جِهَةِ التَّفْصِيرِ.

وَتَقُولُ فِي الدُّعَاءِ: (لَا مَرْحَبًا وَلَا أَهْلًا)، وَلَا يَجُوزُ فِي الْأَمْرِ: (لَا ضَرْبًا) بِمَعْنَى: لَا أَضْرِبْ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ لَهُ صِغَةً، وَلِلنَّهْيِ صِغَةً، فَمُنِعَتْ صِغَةُ الْأَمْرِ مِنْ دُخُولِ (لَا)؛ لِتَخْلَصَ لِصِغَةِ النَّهْيِ، فَيُدَلُّ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ غَيْرُ النَّهْيِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الدُّعَاءُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ بَغَيْرِ صِغَةِ الْأَمْرِ؛ لِمَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى التَّفَاوُلِ بِالْكَائِنِ الثَّابِتِ، كَقَوْلِكَ: (أَعَزَّكَ اللَّهُ)، وَ (أَطَالَ اللَّهُ بِقَاءَكَ)، فَهَذَا دُعَاءٌ، وَمُخْرِجُهُ مُخْرِجُ الْخَبَرِ عَمَّا كَانَ.

وَتَقُولُ: (لَا سَوَاءً)، فَتَرْفَعُ؛ لِأَنَّهُ عَلَى جَوَابِ الإِجَابِ فِي قَوْلِهِمْ: (هُمَا سَوَاءٌ). وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (هَذَانِ لَا سَوَاءً)؛ لِأَنَّ (لَا) قَدْ وَقَعَتْ مَوْقِعَ الْمُبْتَدَأِ عَلَى طَرِيقِ الْمُعَاقَبَةِ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ النَّفْيَ فِيهِ عَلَى الصَّحَّةِ،

(١) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ٤٢٥، وانظر سيبويه ٢/ ٣٠١، والزاهر ١/ ١٠٥، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٩٣، والنكت للأعلم ١/ ٦٠٩، وتحصيل عين الذهب ٣٥٣. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٨١، والحجة للفارسي ٤/ ٣٦٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٤. وجاء في بعض المصادر برواية: (جوابًا وسلماً).

(٢) في د: (أسئك).

فَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ مَا ارْتَفَعَ عَلَيْهِ (سَوَاءٌ)؛ لِأَنَّ (لَا) مُعَاقِبَةٌ لَهُ؛ لِتَدَلُّ عَلَى أَنَّهَا جَوَابُهُ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (لَا هَا اللَّهُ)، ف (ها) لِلتَّنْبِيهِ^(١)، وَالْوَاوُ لِلْقَسَمِ، وَقَدْ وَقَعَ حَرْفُ التَّنْبِيهِ^(٢) مَوْقِعَ حَرْفِ الْقَسَمِ عَلَى الْمُعَاقِبَةِ، كَمَا وَقَعَتْ (لَا) مَوْقِعَ الْمُبْتَدَأِ فِي الْجَوَابِ عَلَى طَرِيقِ الْمُعَاقِبَةِ.

وَتَقُولُ: (لَا نَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ)، فَتَرْفَعُ، وَلَا يَلْزَمُكَ تَكْرِيرٌ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: لَيْسَ يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَفْعَلَ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا يَنْبَغِي لَكَ ذَلِكَ؛ وَإِنَّمَا جَازَ فِي (لَا) النَّافِيَةِ أَنْ تَقَعَ فِي حَشْوِ الْكَلَامِ، وَلَمْ يَجْزُ فِي (مَا)؛ لِأَنَّ (لَا) تَدْخُلُ عَلَى الْمُفْرَدِ، وَ (مَا) لِلجُمْلَةِ.

وَتَقُولُ: (أَخَذْتُهُ بِلَا ذَنْبٍ)، وَ (غَضِبْتَ مِنْ لَا شَيْءٍ)، وَ (ذَهَبْتُ بِلَا عَتَادٍ)، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ: (غَضِبْتَ لَا مِنْ شَيْءٍ) أَنَّهُ إِذَا دَخَلَتْ (مِنْ) عَلَى (لَا) فَهُنَاكَ مُقَدَّرٌ يُغْضَبُ مِنْهُ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِذَا أُبْدِئَتْ (لَا) فَقِيلَ: (غَضِبْتَ لَا مِنْ شَيْءٍ) فَقَدْ تَجَرَّدَ الْغَضَبُ مِنْ شَيْءٍ فِي الْحَقِيقَةِ إِذَا قُلْتَ: (لَا مِنْ شَيْءٍ).

وَتَقُولُ: (أَجِئْتَنَا بِلَا شَيْءٍ)، أَيُّ: خَالِيًا، وَيَجُوزُ: (أَجِئْتَنَا لَا بِشَيْءٍ)^(٣) عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: (مَا كَانَ إِلَّا كَلَا شَيْءٍ)، فَهَذَا لَا يَصِحُّ إِلَّا بِمُقَدَّرٍ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا كَانَ إِلَّا كَمُقَدَّرٍ^(٤) مُتَوَهِّمٍ، لَيْسَ بِشَيْءٍ فِي الْحَقِيقَةِ.

وَكَذَلِكَ: (إِنَّكَ وَلَا شَيْئًا سَوَاءٌ)، وَلَوْ لَا^(٥) التَّقْدِيرُ لاسْتَحَالَ هَذَا الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ السَّوَاءَ^(٦) لَا يَكُونُ إِلَّا بَيْنَ شَيْئَيْنِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: (شَيْءٍ)، وَكَذَا فِي د.

(١، ٢) فِي د: (لِلتَّنْبِيهِ).

(٤) قَوْلُهُ: (كَمُقَدَّرٍ) مُكَرَّرٌ فِي الْأَصْلِ.

(٦) قَوْلُهُ: (السَّوَاءُ) لَيْسَ فِي د.

(٥) فِي د: (وَلَوْ).

وَقَالَ^(١) الشَّاعِرُ [ظ ٢٢]:

١٢١ تَرَكْتَنِي حِينَ لَا مَالٍ أَعِيشُ بِهِ وَحِينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلِبَا^(٢)

فهذا عَلَى الْقَائِهَا فِي حَشْوِ الْكَلَامِ، وَيَجُوزُ: (حِينَ لَا مَالٍ أَعِيشُ بِهِ) عَلَى (لَا) الْعَامِلَةِ، وَيَجُوزُ: (حِينَ لَا مَالٍ أَعِيشُ بِهِ) عَلَى مَعْنَى (لَيْسَ).
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

١٢٢ حَنْتَ قَلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَحَنَ^(٣)

فَجَاءَ بِهَا عَلَى النَّافِيَةِ^(٤) الْعَامِلَةِ^(٥)، وَهِيَ فِي مَوْضِعِ جُمْلَةٍ؛ وَلِذَلِكَ جَاَزَ إِضَافَةُ (حِينَ) إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ.
وَقَالَ جَرِيرٌ:

١٢٣ مَا بَالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الْحِلْمِ وَالذِّينِ وَقَدْ عَلَاكَ مَشِيبُ حِينَ لَا حِينَ^(٦)

فهذا عَلَى (لَا) الَّتِي هِيَ صِلَةٌ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: حِينَ حِينَ؛ لِأَنَّ الشَّيْبَ وَقَعَ فِي ذَلِكَ الْحِينِ.

(١) فِي د: (قَالَ) بِلَا وَاو.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِأَبِي الطَّفِيلِ فِي سَبِيوِهِ ٣٠٣/٢، وَشَرَحَ السِّيرَافِيُّ ٤٠/٣، وَالْمَسَائِلُ الْمُنْتَوَرَةُ ١٠٦. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْحِجَّةِ لِلْفَارِسِيِّ ١٦٨/١، وَأُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٣٦٣/١، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٥٣، وَالنَّكَتُ لِلْأَعْلَمِ ٦١٠/١، وَشَرَحَ الرُّضِيُّ ١٦٢/٢، وَالْهَمْعُ ٢٣٣/٢.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الرِّجْزِ، وَقَدْ نَسَبَهُ سَبِيوِيُّهُ لِلْعَجَاجِ، أَنْظَرَ سَبِيوِيَهُ ٣٠٤/٢ وَلَيْسَ فِي دِيَوَانِهِ، وَذَكَرَ الْبَغْدَادِيُّ أَنَّهُ مِنْ أَيْيَاتِ سَبِيوِيَهُ الَّتِي لَا يَعْرِفُ قَائِلَهَا. أَنْظَرَ الْخَزَانَةَ ٤٣/٤. وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمَقْتَضِبِ ٣٥٨/٤، وَالْأَصُولُ ٣٨٠/١، وَالْأَغْفَالُ ١١٧/٢، وَالْحِجَّةُ لِلْفَارِسِيِّ ٦٦/٢، وَالْمَسَائِلُ الْمُنْتَوَرَةُ ١٠٧، وَأُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٣٦٤/١، وَالنَّكَتُ ٦١٠/١، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٥٣، وَشَرَحَ الرُّضِيُّ ١٦٤/٢، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٧٨/٢.

(٤) فِي د: (الْعَامِلِيَّة).

(٥) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْقَافِيَّة).

(٦) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لَجَرِيرٍ فِي دِيَوَانِهِ ٥٥٧، وَأَنْظَرَ سَبِيوِيَهُ ٣٠٥/٢، وَالْحِجَّةُ لِلْفَارِسِيِّ ١٦٤/١، وَالْمَسَائِلُ الْمُنْتَوَرَةُ ١٠٨، وَابْنُ السِّيرَافِيِّ ١٢٩/٢، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٥٤، وَالنَّكَتُ ٦١١/١، وَأُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٣٦٤/١. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي التَّعْلِيقَةِ لِلْفَارِسِيِّ ٤١/٢، وَشَرَحَ الرُّضِيُّ ١٦٣/٢، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٧٨/٢، وَالْهَمْعُ ١٤٢/٢.

وَتَقُولُ: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ لَا فَارِسٍ وَلَا شَجَاعَ)، وَلَا يَجُوزُ: (لَا فَارِسٍ) حَتَّى تَصِلَهُ بِمَنْفِيٍّ آخَرَ؛ لِأَنَّهُ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَفْتَضِي التَّكْرِيرَ. وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلُولٍ:

١٢٤ وَأَنْتَ أَمْرٌ مِمَّا خُلِقْتَ لِعَيْرِنَا حَيَاتُكَ لَا نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ^(١)

فهذا عَلَى الصَّرُورَةِ، وَافْتَصَرَ^(٢) عَلَى نَفْيِ الْمُفْرَدِ بِالرَّفْعِ مِنْ غَيْرِ تَكْرِيرٍ، وَكَأَنَّهُ قَدَّرَ التَّكْرِيرَ عَلَى: حَيَاتُكَ لَا نَفْعٌ وَلَا ضَرٌّ. وَقَالَ حَسَّانُ:

١٢٥ أَلَا طِعَانَ وَلَا فُرْسَانَ عَادِيَةً إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ.....^(٣)

فَأَجْرَى الْاسْتِفْهَامَ عَنِ الْمَنْفِيِّ مُجْرَى الْخَبَرِ، وَقَالُوا فِي مَثَلٍ: (أَلَا قُمَاصَ بِالْعَيْرِ).

وَحَقُّ (لَا) مَعَ أَلِفِ الْاسْتِفْهَامِ إِذَا دَخَلَهُ مَعْنَى التَّمْنَى أَنْ تُجْرَى عَلَى مُجَرَّدِ الْخَبَرِ عَنِ النَّفْيِ، فَتَقُولُ: (أَلَا مَاءَ بَارِدًا)، و (أَلَا مَاءَ بَارِدٍ)، و (أَلَا^(٤) أَبَا

(١) البيت من الطويل، وهو ينسب للضحاك بن هنام الرقاشي. انظر الاشتقاق ٣٥٠، وابن السيرافي ٣٦٣/١. ونسب لرجل من بني سلول. انظر سيبويه ٣٠٥/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٥٤، وابن يعيش ١١٢/٢. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٦٠/٤، والتبصرة والتذكرة ٣٩٤/١، والأزهية ٢٣٩، والنكت للأعلم ٦١١/١، وشرح الرضي ١٦١/٢، والمساعد ٣٤٦/١. في الأصل: (أنت). (٢) في د: (اقتصر).

(٣) البيت من البسيط، وتمام البيت:

..... إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ عِنْدَ التَّنَانِيرِ

وهو لحسان بن ثابت في سيبويه ٣٠٦/٢، والجمل للزجاجي ٢٤٠، وتحصيل عين الذهب ٣٥٥، والنكت للأعلم ٦١٣/١، وشرح الرضي ١٧١/٢، وهو في ديوانه ٢١٥ (برقوقي). وهو أيضا لخداش ابن زهير في ابن السيرافي ١٠/٢، وفرحة الأديب ٢٠٨. وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٠/٢، والارتشاف ١٣١٦، ٢٣٦٥. ويروى: (ألا جفان)، و (ألا طعان ولا فرسان). ورواية الديوان وبعض المصادر هي: (ألا طعان ألا فرسان)، و (حول التنانير). وقوله: (إلا تجشؤكم) ليس في د.

(٤) في الأصل ود: (لا)، وكذا في الكتاب ٣٠٧/٢.

لي)، و (أَلَا^(١) غَلَامِي لِي).

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

١٣٦ أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبَيَّتُ^(٢)

فهذا عَلَى التَّحْضِيضِ عِنْدَ الْخَلِيلِ^(٣)، كَأَنَّهُ قَالَ: هَلَّا تُرُونَنِي رَجُلًا؛ لَأَنَّ (أَلَا) قَدْ تَكُونُ^(٤) بِمَعْنَى (هَلَّا) فِي التَّحْضِيضِ، كَمَا تَقُولُ: (أَلَا خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ). وَأَمَّا يُؤْنَسُ فَحَمَلَهُ عَلَى التَّمَنِّي، وَنُونٌ مُضْطَرًا^(٥)؛ لَأَنَّ التَّمَنِّيَ أَغْلَبُ عَلَى هَذَا الْبَابِ.

وَحَمَلَ يُؤْنَسُ قَوْلَهُ:

١٣٧ لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً^(٦)

عَلَى الْاضْطِرَارِ^(٧)؛ لَأَنَّهُ جَعَلَ (لَا) الثَّانِيَةَ نَظِيرَةَ الْأُولَى، فَلَزِمَ ذَلِكَ. وَلَهُ وَجْهٌ يُخْرِجُهُ عَنِ الْاضْطِرَارِ، وَهُوَ أَنَّ تَكُونَ (لَا) الْمُؤَكَّدَةَ لِلنَّفْيِ، فَلَا يَكُونُ مُضْطَرًا؛ لَأَنَّ دُخُولَهَا وَخُرُوجَهَا حِينَئِذٍ وَاحِدٌ، وَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ [و٢٣]:

١٣٨ فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ^(٨)

وَتَقُولُ: (أَلَا مَاءٌ وَعَسَلًا بَارِدًا حُلُومًا)، فَلَا^(٩) يَجُوزُ فِي الصَّفَةِ إِلَّا التَّنْوِينُ؛ لِلْفَصْلِ بَيْنَهَا^(١٠) وَبَيْنَ الْمَوْصُوفِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (لَا)، وَكَذَا فِي الْكِتَابِ ٣٠٧/٢.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، لِعَمْرُو بْنِ قُنْعَاسٍ الْمَرَادِيِّ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ لِلْسَّيْطَوِيِّ ٢١٥، وَالْخَزَائِنَةُ ٥٠/٣. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي سَبِيحِهِ ٣٠٨/٢، وَالْأَصُولُ ٣٩٨/١، وَالْمَسَائِلُ الْمُنْتَوَرَةُ ١١١، وَالْأَزْهِيَّةُ ١٦٤، وَالنَّكَتُ لِلْأَعْلَمِ ٦١٣، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٥٥، وَابْنُ يَعِيشَ ١٠١/٢، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ٥٣٣/١، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٨٠/٢.

(٤) فِي د: (يَكُونُ).

(٣) سَبِيحُهُ ٣٠٨/٢.

(٦) تَقْدِمُ تَخْرِيجَ هَذَا الْبَيْتِ. انْظُرِ الشَّاهِدَ رَقْمَ (٦١١).

(٥) سَبِيحُهُ ٣٠٨/٢.

(٨) تَقْدِمُ تَخْرِيجَ هَذَا الْبَيْتِ. انْظُرِ الشَّاهِدَ رَقْمَ (٦١٠).

(٧) سَبِيحُهُ ٣٠٩/٢.

(١٠) فِي د: (بَيْنَهُمَا).

(٩) فِي د: (وَلَا).

وَتَقُولُ: (أَلَا غُلَامٌ أَفْضَلُ مِنْكَ) بِالنَّصْبِ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَهُ مَعْنَى الدُّعَاءِ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِمْ: (اللَّهُمَّ غُلَامًا)، أَيُّ: هَبْ لِي غُلَامًا، فَكَذَلِكَ فِيهِ مَعْنَى: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ أَفْضَلَ مِنْهُ. فَهَذَا لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ عِنْدَ سَيَوِيهِ^(١) وَأَكْثَرِ النَّحْوِيِّينَ إِلَّا الْمَازِنِيَّ^(٢)، فَإِنَّهُ أَجَازَ فِيهِ الرَّفْعَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ اللَّفْظُ عَلَى مُخْرَجٍ مَعْنَى، وَهُوَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ الْمَعْنَى فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكَلَامِ، فَأَجَازَهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

وَالصَّوَابُ فِيهِ مَذْهَبُ سَيَوِيهِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَا ذَكَرَهُ أَبُو عُثْمَانَ عَلَى مَا ذَكَرَ فَإِنَّهُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَلَا يَتَجَاوَزُ بِهِ مَا اسْتُعْمِلَ عَلَى طَرِيقَةِ الْمُغَيَّرِ عَنْ أَصْلِهِ وَحَقِيقَتِهِ إِلَى نَادِرٍ فِي بَابِهِ.



(١) سيبويه ٣٠٩/٢.

(٢) انظر رأي المازني في الأصول ٣٩٧/١، والتعليقة للفارسي ٤٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٣٤/١.

بَابُ الاستِثْنَاءِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الاستِثْنَاءِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الاستِثْنَاءِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا أَصْلُ حُرُوفِ الاستِثْنَاءِ؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ فِيهَا (إِلَّا)؟ وَلِمَ وَجَبَ أَلَّا يُسْتَشْنَى إِلَّا بِحَرْفٍ فِي الْأَصْلِ؟

وَمَا الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يُسْتَشْنَى بِهِ سِوَى (إِلَّا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ [أَنْ] ^(١) مَا كَانَ فِيهِ مَعْنَى (إِلَّا) فَجَائِزٌ أَنْ يُسْتَشْنَى بِهِ، وَمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَعْنَى (إِلَّا) فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَشْنَى؟

وَمَا الاستِثْنَاءُ؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنَّهُ كَحُرُوفِ الْجَرِّ فِي التَّقْدِيرِ؟ وَلِمَ عَمِلَ حَرْفُ الْجَرِّ، وَلَمْ يَعْمَلْ حَرْفُ الاستِثْنَاءِ، وَكِلَاهُمَا لِلتَّعْدِيَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ مَعَ أَنَّهُ لِلتَّعْدِيَةِ هُوَ لِلإِضَافَةِ الَّتِي يَجِبُ لَهَا ضَرْبٌ مِنَ الإِعْرَابِ فِي أَصْلِ الْقِسْمَةِ؟

وَمِنْ أَيْنَ صَارَ فِي (غَيْرِ) وَ (سِوَى) مَعْنَى (إِلَّا)؟ وَمَا الْوَجْهُ الَّذِي يَجْتَمِعَانِ فِيهِ؟ وَمَا الْوَجْهُ الَّذِي يَفْتَرِقَانِ فِيهِ؟

وَمِنْ أَيْنَ صَارَ (لَا يَكُونُ)، وَ (لَيْسَ)، وَ (عَدَا)، وَ (خَلَا) مَعْنَى (إِلَّا)؟

وَمِنْ أَيْنَ صَارَ فِي: (حَاشَا) مَعْنَى (إِلَّا)؟ وَهَلَّا كَانَ أَصْلًا فِي الاستِثْنَاءِ؛ إِذْ هُوَ حَرْفٌ فِيهِ مَعْنَى الاستِثْنَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ عَنْ مَعْنَى الاستِثْنَاءِ، فَيَرْجِعُ إِلَى أَصْلِهِ مِنْ حُرُوفِ الإِضَافَةِ، وَلَيْسَ يَجِبُ ^(٢) لِحَرْفِ الاستِثْنَاءِ

(*) العنوان في الكتاب ٣٠٩ / ٢: « هذا باب الاستثناء ».

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وكذا يقتضي السياق.

(٢) قوله: (يجب) ليس في د.

الْعَمَلُ، وَإِنَّمَا هُوَ مُسَلِّطٌ لِلْعَامِلِ كَتَسْلِيْطِ حُرُوفِ الْاِشْتِرَاكِ؟

وَلِمَ الْاِشْتِرَاكُ فِي (خَلَا) بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ كَوُقُوعِهِ فِي (عَلَى) بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ ^(١) [ظ ٢٣]، فَإِذَا تَصَرَّفَ عَلَى طَرِيقَةِ (فَعَلَ، يَفْعَلُ) فَهُوَ فِعْلٌ، وَإِذَا جَرَّ الْأِسْمَ فَهُوَ حَرْفٌ إِضَافَةٌ عَلَى قِيَاسِ (عَلَى)؟

بَابُ الْاِسْتِثْنَاءِ بـ (إِلَّا) (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْاِسْتِثْنَاءِ بـ (إِلَّا) مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْاِسْتِثْنَاءِ بـ (إِلَّا)؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟ وَمَا (إِلَّا) الْمُسَلِّطَةُ؟ وَمَا الْمُلْغَاءَةُ؟ وَلِمَ جَازَ فِيهَا التَّسْلِيْطُ وَالْإِلْغَاءُ؟ وَهَلِ الْمُسَلِّطَةُ هِيَ الْوَاقِعَةُ فِي الْإِيجَابِ، وَالْمُلْغَاءَةُ هِيَ الْوَاقِعَةُ فِي النَّفْيِ، عَلَى تَقْدِيرِ تَفْرِيعِ الْعَامِلِ؟

وَمَا نَظِيرُ الْمُلْغَاءَةِ مِنْ قَوْلِهِمْ: (لَا مَرْحَبًا) و (لَا سَلَامٌ عَلَيْكَ)؟ وَلِمَ كَانَ الْإِيجَابُ أَحَقَّ بِالتَّسْلِيْطِ عَلَى الْعَمَلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ فِيهِ تَفْرِيعُ الْعَامِلِ، كَمَا يَصْلُحُ فِي النَّفْيِ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟ وَلِمَ صَارَتْ مُلْغَاءَةً فِي: (مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ)، و (مَا لَقِيتُ إِلَّا زَيْدًا)، و (مَا مَرَزْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ) ^(٢)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي: (سَارَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا) تَفْرِيعُ الْعَامِلِ؟

* * *

الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الْأَوَّلِ ^(٣)

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْاِسْتِثْنَاءِ مِنَ الْحُرُوفِ مَا فِيهِ مَعْنَى إِخْرَاجِ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ؛

(١) بعده في د قوله: (كوقوعه في على بين الحرف والفعل)، وهو موجود في الأصل لكن عليه شطب.

(*) العنوان في الكتاب ٣١٠ / ٢: « باب ما يكون استثناء بـ (إلا) ».

(٢) قوله: (ما مرزئت إلا بزيد) ليس في د.

(٣) قوله: (بزید) ليس في د.

لأنَّ الاستِثْنَاءَ عَلَى هذا الْمَعْنَى، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ إِلَّا بِالْحَرْفِ؛
لأنَّه لِتَعْدِيَةِ الْفِعْلِ، كَمَا أَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لِلتَّعْدِيَةِ، وَكَمَا أَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ
لِلتَّعْدِيَةِ، إِلَّا أَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ مَعَ ذَلِكَ عَامِلٌ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْإِضَافَةِ الَّتِي يَجِبُ
لَهَا ضَرْبٌ مِنَ الْإِعْرَابِ فِي أَصْلِ الْقِسْمَةِ.

وَأَصْلُ حُرُوفِ الْاسْتِثْنَاءِ (إِلَّا)؛ لِأَنَّهُ حَرْفٌ لَا زِمَ لِمَعْنَى الْاسْتِثْنَاءِ، فَأَمَّا
مَا كَانَ مِنْ غَيْرِهِ فِيهِ مَعْنَى (إِلَّا) فَجَائِزٌ أَنْ يُسْتَشْنَى بِهِ، وَمَا لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى
(إِلَّا) فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَشْنَى بِهِ، وَكُلُّ مَا يُسْتَشْنَى بِهِ سِوَى (إِلَّا) فَهُوَ تَفْرِيعٌ
عَلَيْهَا، فَمِنْ ذَلِكَ (غَيْرُ)، وَ (سِوَى)، يَجُوزُ أَنْ يُسْتَشْنَى بِهِمَا إِذَا كَانَ فِيهِمَا
مَعْنَى (إِلَّا)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَشْنَى بِهِمَا إِذَا خَرَجَا عَنْ ذَلِكَ.

وَإِنَّمَا دَخَلَ (غَيْرُ) مَعْنَى (إِلَّا) لِأَنَّهَا مِمَّا يَلْزَمُهُ الْإِضَافَةُ، وَيَكُونُ الثَّانِي
فِيهِ عَلَى خِلَافِ مَعْنَى الْأَوَّلِ، فَإِذَا جَرَى عَلَى كَلَامٍ قَبْلَهُ يُوجِبُ أَنَّ الْفِعْلَ لِمَا
بَعْدَ (إِلَّا)، وَأَنَّ الْأِسْمَ الْمُضَافَ خَارِجٌ مِنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى صَارَ حِينَئِذٍ بِمَنْزِلَةِ
(إِلَّا) فِي إِخْرَاجِ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ بِلَايَجَابٍ أَوْ نَفْيٍ، وَإِذَا اسْتُؤْنِفَ الْكَلَامُ بِهِ بَطَلَ
مَعْنَى الْاسْتِثْنَاءِ [٢٤]، كَقَوْلِكَ: (غَيْرُ زَيْدٍ عِنْدِي).

وَكَذَلِكَ (سِوَى)؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ (غَيْرُ) فِيمَا ذَكَرْنَا، فَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ الَّتِي جَرَتْ
مَجْرَى (إِلَّا) فِي الْاسْتِثْنَاءِ.

وَأَمَّا (لَيْسَ)، وَ (لَا يَكُونُ)، وَ (خَلَا)، وَ (عَدَا)، فَهِيَ أَفْعَالٌ يَدْخُلُهَا
مَعْنَى (إِلَّا)، فَيُسْتَشْنَى بِهَا، وَتَخْرُجُ عَنْهَا بِالرُّجُوعِ إِلَى أَصْلِهَا، فَلَا يُسْتَشْنَى بِهَا،
وَإِنَّمَا دَخَلَهَا مَعْنَى (إِلَّا) إِذَا اتَّصَلَتْ بِإِيجَابٍ قَبْلَهَا، وَنَفَتْ مَا بَعْدَهَا، فَصَارَتْ
كَ (إِلَّا) فِي إِيجَابٍ مَا قَبْلَهَا وَنَفْيٍ مَا بَعْدَهَا، فَإِذَا اسْتُؤْنِفَ الْكَلَامُ بِهَا بَطَلَ أَنْ
يُسْتَشْنَى بِهَا؛ لِأَنَّهَا قَدْ خَرَجَتْ عَنْ مَعْنَى (إِلَّا)، وَكَانَ ذَلِكَ لَهَا بِحَقِّ الْأَصْلِ فِيهَا.

وَ (حَاشَا) حَرْفٌ يَكُونُ فِيهِ مَعْنَى الْاسْتِثْنَاءِ إِذَا اتَّصَلَ بِإِيجَابٍ مَعْنَى لِمَا
قَبْلَهُ، وَتَنْزِيهِ مَا بَعْدَهُ عَنْهُ، فَصَارَ يَدُلُّ عَلَى الْإِيجَابِ وَالنَّفْيِ عَلَى طَرِيقَةٍ

(إِلَّا)، ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَصْلًا فِي حُرُوفِ الاستِثْنَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَجُرُّ، وَحَرْفُ الاستِثْنَاءِ لَا يَجِبُ لَهُ الْعَمَلُ، وَقَدْ تَقُولُ: (حَاشَا زَيْدٌ أَنْ يَدْخُلَ فِي هَذَا الْأَمْرِ الْقَبِيحِ)، فَيَخْرُجُ بِهَذَا عَنْ جِهَةِ الاستِثْنَاءِ؛ لِأَنَّكَ نَفَيْتَ عَنْهُ الدُّخُولَ فِي هَذَا الْأَمْرِ فَقَطْ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَوْجِبَهُ لِأَحَدٍ يَكُونُ هُوَ خَارِجًا عَنْهُمْ، فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِأَصْلٍ فِي الاستِثْنَاءِ.

والاشْتِرَاكُ فِي (حَلَا) بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ كَالِاشْتِرَاكِ فِي (عَلَى) بَيْنَهُمَا^(١)، فَإِذَا تَصَرَّفَ فَقِيلَ: (حَلَا)، (يَخْلُو) فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ (عَلَا)، (يَعْلُو) فِي أَنَّهُ فِعْلٌ، وَإِذَا جَرَّ الْأِسْمَ وَلَمْ يَتَصَرَّفْ فَقِيلَ: (حَلَا زَيْدٌ) فَهُوَ كَ (عَلَى زَيْدٍ) فِي أَنَّهُ حَرْفٌ إِضَافَةٌ يَجُرُّ، وَمَعْنَاهُ فِيمَا دَخَلَ عَلَيْهِ.

الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الاستِثْنَاءِ بِ (إِلَّا) إِجْرَاؤُهُ عَلَى وَجْهَيْنِ: التَّسْلِيْطُ وَالْإِلْغَاءُ، فَالتَّسْلِيْطُ فِي الْإِيجَابِ، كَقَوْلِكَ: (سَارَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا). وَالْإِلْغَاءُ فِي النَّفْيِ؛ لِأَنَّهُ يَصْلُحُ فِيهِ تَفْرِيعُ الْعَامِلِ لِمَا بَعْدَ (إِلَّا)، كَقَوْلِكَ: (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ)، وَ (مَا صَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا)، وَ (مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ)، فَالْعَامِلُ بِمَنْزِلَتِهِ لَوْ لَمْ تَكُنْ (إِلَّا) مَعَهُ، فَهِيَ مُلْغَاءٌ مِنَ الْإِعْرَابِ، دُخُولُهَا كَخُرُوجِهَا فِيهِ، إِلَّا أَنَّهَا بِمَعْنَاهَا^(٢) فِي إِخْرَاجِ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ. فَالْمُسْلَطَةُ هِيَ الْوَاقِعَةُ فِي الْإِيجَابِ، وَالْمُلْغَاءُ هِيَ الْوَاقِعَةُ فِي النَّفْيِ عَلَى تَفْرِيعِ الْعَامِلِ.

وَنَظِيرُ الْمُلْغَاءِ قَوْلُهُ: (لَا مَرَحَبًا)، وَ (لَا سَلَامًا) فَهِيَ [ظ ٢٤] مُلْغَاءٌ هَاهُنَا مِنَ الْعَمَلِ، وَتَسْلِيْطُ الْعَامِلِ، وَهِيَ عَلَى أَصْلِهَا فِي النَّفْيِ، فَكَذَلِكَ (إِلَّا)، هِيَ مُلْغَاءٌ مِنَ التَّسْلِيْطِ، وَهِيَ عَلَى مَعْنَاهَا فِي الاستِثْنَاءِ.

وَإِنَّمَا كَانَ الْإِيجَابُ أَحَقَّ بِالتَّسْلِيْطِ عَلَى الْعَمَلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِيهِ أَعْمُ الْعَامِّ،

(١) فِي د: (مَا بَيْنَهُمَا).

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (لِمَعْنَاهَا).

وإنما يصح فيه الوسائط، وهي على معانٍ كثيرةٍ إذا تُركتْ لم يدُلَّ الفعلُ على شيءٍ منها، فأما النفي فيصح فيه أعمُّ العامِّ، وهو معنى واحدٌ يدُلُّ الفعلُ المنفيُّ عليه، ولا يُعارضُ هذا أخصُّ الخاصِّ في الإيجاب؛ لأنَّ أخصَّ الخاصِّ لا يُستثنى منه.

وإنما كانت (إلا) للتَّعْدِيَةِ في: (سارَ القومُ إلا زَيْدًا)؛ لأنَّكَ لو قُلْتَ: (سارَ القومُ زَيْدًا) لم يكنْ لَهُ مَعْنَى، كَمَا لو قُلْتَ: (مَرَرْتُ زَيْدًا) لم يكنْ لَهُ مَعْنَى، فإذا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) صَارَ لَهُ مَعْنَى، فَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (سارَ القومُ إلا زَيْدًا) صَارَ لَهُ مَعْنَى.



بَابُ الاستِثْنَاءِ

الَّذِي يَكُونُ الْمُسْتَثْنَى فِيهِ بَدَلًا مِنَ الْأَوَّلِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الاستِثْنَاءِ الَّذِي يَكُونُ الْمُسْتَثْنَى فِيهِ بَدَلًا عَنِ الْأَوَّلِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الاستِثْنَاءِ الَّذِي يَكُونُ الْمُسْتَثْنَى فِيهِ بَدَلًا مِنَ الْأَوَّلِ؟
وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ الْبَدَلُ إِلَّا مِنَ الْمَوْجُودِ دُونَ الْمُقَدَّرِ؟ وَلِمَ جَازَ الْبَدَلُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقَعَ الثَّانِي مَوْقِعَ الْأَوَّلِ فِي التَّقْدِيرِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ مَوْقِعَهُ فِي الْمَرْتَبَةِ^(١) الَّتِي لَهُ مِنَ الْعَامِلِ؛ إِذْ لَوْ فُرِّغَ الْعَامِلُ لَعَمِلَ فِيهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَإِنْ لَمْ يَلِ الْعَامِلُ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ)، و (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا عَمْرًا)، و (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ)؟ وَمَا دَلِيلُ صِحَّةِ الْبَدَلِ فِي هَذَا؟ وَهَلْ دَلِيلُهُ تَفْرِيعُ الْعَامِلِ فِي: (مَا لَقِيتُ إِلَّا زَيْدًا)، و (مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ)^(٢)؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا أَتَانِي الْقَوْمُ إِلَّا عَمْرُو)، و (مَا فِيهَا الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ)، و (لَيْسَ فِيهَا الْقَوْمُ إِلَّا أَخُوكَ)، و (مَا مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا أَخِيكَ)؟

وَلِمَ جَازَ فِي (الْقَوْمِ) مَا جَازَ فِي (أَحَدٍ) مَعَ^(٣) أَنَّ (أَحَدٌ) لَأَعْمُ الْعَامِّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (الْقَوْمُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ صِحَّةَ الْبَدَلِ فِيهِمَا عَلَى قِيَاسٍ وَاحِدٍ، وَإِنْ انفَصَلَا مِنْ جِهَةِ الْحَذْفِ، فَجَازَ حَذْفُ (أَحَدٍ)، وَلَمْ يَجْزُ حَذْفُ (الْقَوْمِ)؟

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ٣١١: « هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلًا مما نفى عنه ما أدخل فيه ».

(١) في د: (الرتبة).

(٢) في الأصل ود: (وما الثاني إلا زيدًا).

(٣) قوله: (مع) ليس في د.

وَهَلْ يَلْزَمُ مَنْ قَالَ: (مَا أَتَانِي الْقَوْمُ إِلَّا أَبَاكَ)؛ لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْإِجَابِ فِي:
 (أَتَانِي الْقَوْمُ إِلَّا أَبَاكَ)^(١) أَنْ يَقُولَ: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ [النساء: ٦٦]^(٢)،
 وَأَنْ يَرُدَّ مَا هُوَ مَسْمُوعٌ^(٣) عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ^(٤) فِي: (مَا^(٥) أَتَانِي الْقَوْمُ إِلَّا
 عَبْدُ اللَّهِ)؟ وَهَلْ يَلْزَمُهُ إِلَّا يُجِيزُ: (مَا أَتَانِي [٢٥هـ] أَحَدٌ)، كَمَا لَا^(٦) يَجُوزُ:
 (أَتَانِي أَحَدٌ)؛ إِذْ قَدْ جَعَلَ النَّفْيَ فِي هَذَا عَلَى حَدِّ الْإِجَابِ؟ وَهَلْ يَلْزَمُهُ إِذَا
 اعْتَلَّ^(٧) بِأَنَّ الْأَوَّلَ جَمْعٌ يَنْفَصِلُ مِنْ (أَحَدٍ)؛ إِذْ (أَحَدٌ) لَيْسَ بِجَمْعٍ، فَيَصْلُحُ
 بَدَلُ الْأِسْمِ الَّذِي لَيْسَ بِجَمْعٍ مِنَ الْأِسْمِ الَّذِي لَيْسَ بِجَمْعٍ، أَنْ يَمْتَنِعَ الْبَدَلُ فِي:
 ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ﴾ [النور: ٦]، وَأَنْ يَجُوزَ فِي: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا قَدْ
 قَالَ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ)؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ وَاحِدًا، فَيَلْزَمُهُ هَذَا الْفَسَادُ عَلَى الْعِلَّةِ الْفَاسِدَةِ؟
 وَمَا حُكْمُ: (مَا فِيهِمْ أَحَدٌ اتَّخَذْتُ عِنْدَهُ يَدًا إِلَّا زَيْدٌ)؟

وَلِمَ جَازَ: (مَا فِيهِمْ خَيْرٌ إِلَّا زَيْدٌ)؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ)؟ وَلِمَ لَا يَكُونُ إِلَّا جَرًّا
 عَلَى الْبَدَلِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا)؟ وَلِمَ جَازَ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ،
 وَلَمْ يَجُزْ: (مَا صَرَبْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا) بِالرَّفْعِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ:

فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا
 فَلِمَ جَازَ بِالرَّفْعِ؟

(١) قوله: (لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْإِجَابِ فِي: (أَتَانِي الْقَوْمُ إِلَّا أَبَاكَ) مكرر في الأصل ود.

(٢) النصيب قراءة ابن عامر، وباقي السبعة بالرفع. انظر السبعة ٢٣٥، والحجة للفارسي ١/ ١٢٤،
 وحجة القراءات ٢٠٦.

(٣) في د: (ممنوع).

(٤) في د: (عن ابن أبي الصلا).

(٥) قوله: (ما) ليس في د.

(٦) قوله: (لا) ليس في د.

(٧) في د: (اعتدل).

وَلَمْ جَازَ: (مَا أَظُنُّ أَحَدًا يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدًا) و (زَيْدٌ)^(١) بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ،
و (مَا عَلِمْتُ)^(٢) أَحَدًا يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدًا) و (زَيْدٌ) بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ؟ وَلَمْ كَانَ
الِاخْتِيَارُ النَّصْبَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَجْرَى فِي قِيَاسِ النِّظَائِرِ؛ إِذْ يَجُوزُ فِي
كُلِّ فِعْلٍ مِنْ (ضَرَبْتُ) وَنَحْوِهِ، وَلَا يَجُوزُ الرَّفْعُ فِي مِثْلِ هَذَا إِلَّا فِي الْأَفْعَالِ
الَّتِي تُلْغَى؟ وَمَا نَظِيرُهُ فِي الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى مِنْ قَوْلِهِمْ: (قَدْ عَرَفْتُ
زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ)؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَا أَظُنُّ أَحَدًا فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ بِالْحَمْلِ عَلَى
التَّأْوِيلِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: (مَا فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ فِيمَا)^(٣) أَظُنُّ؟
وَمَا حُكْمُ: (لَا أَحَدَ مِنْهُمْ اتَّخَذْتُ عِنْدَهُ يَدًا إِلَّا زَيْدٌ)؟ وَلَمْ جَازَ بِالْجَرِّ،
وَالرَّفْعِ عَلَى مَوْضِعِ (لَا أَحَدَ)، وَلَمْ يَجْزُ بِالنَّصْبِ عَلَى لَفْظِ: (أَحَدٌ)؟
وَلَمْ كَانَ (رَأَيْتُ) مِنْ رُؤْيَا الْعَيْنِ بِمَنْزِلَةِ (ضَرَبْتُ)؟
وَمَا فِي قَوْلِهِمْ: (مَا رَأَيْتُهُ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ)، و (مَا أَظُنُّهُ يَقُولُ ذَاكَ
إِلَّا عَمْرُو)؟ وَهَلْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى الْقَوْلِ؛ إِذْ لَيْسَ قَبْلُهُ مَا يَصْلُحُ
أَنْ يُبَدَلَ مِنْهُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا أَظُنُّ هَذَا الْأَمْرَ يَقُولُهُ إِلَّا عَمْرُو، بِمَنْزِلَةِ: (مَا
يَقُولُهُ إِلَّا عَمْرُو)؟

وَمَا حُكْمُ: (أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ)؟ وَلَمْ وَجَبَ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى
التَّأْوِيلِ فِي قَوْلِكَ: (مَا أَحَدٌ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
بَدَلًا مِنْ (أَقَلُّ) فِي الْحَقِيقَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا ارْتَفَعَ [ظه ٢٥] مِنَ الْكَلَامِ
ارْتَفَعَ الْعَامِلُ مَعَهُ، فَلَمْ يَبْقَ مَا يَعْمَلُ فِي (زَيْدٍ)؟

وَلَمْ وَجَبَ أَنْ: (قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ) لَا يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا
مِنْ (الرَّجُلِ) فِي (قَلَّ)، وَلَكِنْ (قَلَّ رَجُلٌ) فِي مَوْضِعِ (أَقَلُّ رَجُلٍ)، وَهُوَ

(٢) في د: (عملت).

(١) قوله: (وزيد) ليس في د.

(٣) في الأصل ود: (فما).

مَحْمُولٌ عَلَى التَّأْوِيلِ؟

وَهَلْ يَجْرِي (أَقْلُ مَنْ)، و (قَلَّ مَنْ) مَجْرَى (رَجُلٍ) فِي هَذَا إِذَا كَانَتْ (مَنْ) نَكْرَةً؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

رُبَّ مَا تَكَرَّرَ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ رِلَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعَقَالِ

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ الَّذِي يَكُونُ الْمُسْتَثْنَى ^(١) فِيهِ بَدَلًا مِنَ الْأَوَّلِ إِذَا وَقَعَ فِي النَّفْيِ، وَكَانَ يَصْلُحُ تَفْرِيعُ الْعَامِلِ لِلثَّانِي، أَنْ يُبَدَلَ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ، كَأَنَّهُ قَدْ فُرِّغَ لَهُ فِي التَّقْدِيرِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُبَدَلَ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ الْمُقَدَّرِ إِذَا كَانَ مَحْذُوفًا؛ لِأَنَّهُ يَتَّبَعُهُ بِأَنْ يُحْتَذَى بِالثَّانِي عَلَى مِثَالِ الْأَوَّلِ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ مُقَدَّرٌ يُقْطَعُ عَلَيْهِ، فَإِذَا حُصِرَ صَحَّ الْقَطْعُ عَلَيْهِ، وَإِذَا لَمْ يُحْصَرْ لَمْ يَصَحَّ أَنْ يُقْطَعَ عَلَيْهِ، وَإِنْ عَمِلَ الْعَامِلُ عَلَى مَا يُوَافِقُ ذَلِكَ الْمُقَدَّرَ، فَإِنَّمَا هُوَ يَعْلَمُهُ، لَا أَنَّهُ قُطِعَ عَلَى مُقَدَّرٍ مِنَ الْمَقَادِيرِ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ التَّوَابِعِ.

وَإِنَّمَا جَازَ الْبَدَلُ وَإِنْ لَمْ يَقَعْ الثَّانِي مَوْقِعَ الْأَوَّلِ الَّذِي يَلِي الْعَامِلَ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَهُ فِي تَفْرِيعِ الْعَامِلِ لَهُ فِي التَّقْدِيرِ.

وَتَقُولُ: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ)، و (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا عَمْرًا)، و (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ)، فَهَذَا كُلُّهُ عَلَى الْبَدَلِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى تَفْرِيعِ الْعَامِلِ لِلثَّانِي، كَقَوْلِكَ: (مَا لَقِيتُ إِلَّا زَيْدًا)، و (مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ).

وَتَقُولُ: (مَا أَتَانِي الْقَوْمُ إِلَّا عَمْرُو)، و (مَا فِيهَا الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ)، و (لَيْسَ فِيهَا الْقَوْمُ إِلَّا أَخُوكَ)، و (مَا مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا أَخِيكَ)، فَيَجُوزُ فِي (الْقَوْمِ)

مَا جَازَ فِي (أَحَدٍ). وَقَدْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ الْمُتَقَدِّمِينَ^(١)، فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ (الْقَوْمَ) يَجْرِي أَمْرُهُمْ مَجْرَى الْإِيجَابِ، وَفُرِّقَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ (أَحَدٍ) بِعِلَلٍ ثَلَاثٍ^(٢):

فَمِنْهُمْ مَنْ اعْتَلَّ^(٣) فِي ذَلِكَ بِأَنَّ (أَحَدًا) عَلَى مَعْنَى أَعْمَ الْعَامِّ الَّذِي لَوْ تَرَكَ لَكَانَ النَّفْيُ يَدُلُّ عَلَيْهِ فِي قَوْلِكَ: (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْقَوْمُ. فَأَلْزَمَهُ سَيَبَوِيهِ أَنْ يَنْصَبَ: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] عَلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ الَّتِي أَوْجَبَتْ عِنْدَهُ: (مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا).

وَالْعِلَّةُ [٢٦] الثَّانِيَةُ^(٤): أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُبَدَلَ الْأِسْمُ الَّذِي لَيْسَ بِجَمْعٍ مِنَ الْأِسْمِ الَّذِي لَيْسَ بِجَمْعٍ فِي: (أَحَدٍ)، وَلَا يَصْلُحُ فِي: (الْقَوْمِ). فَأَلْزَمَهُ عَلَى

(١) هذا قولٌ لبعضهم لم يسمهم سيبويه، وهو في كتابه ٣١١/٢، وانظر شرح السيرافي ٤٩/٣، والحجة للفارسي ١٦٩/٣، قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢٨٤/٢: «وحكى سيبويه عمن لم يسمه أن المنفي إذا جاز في لفظه الإيجاب لم يجز فيه إلا النصب على الاستثناء نحو ما أتاني القوم إلا أباك، لأنه بمنزلة أتاني القوم إلا أباك».

(٢) انظر العلل الثلاث في سيبويه ٣١١/٢، وشرح السيرافي ٤٩/٣، والحجة للفارسي ١١٩/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨٤/٢، والاستغناء ١١٢.

(٣) انظر سيبويه ٣١١/٢، وشرح السيرافي ٤٩/٣، وقال الفارسي في الحجة ١٦٨/٣ - ١٦٩ موضحةً هذه العلة: «قال أبو علي: الوجه في قولهم: ما أتاني أحد إلا زيد، الرفع، وهو الأكثر الأشيع في الاستعمال، والأقيس، فقوته من جهة القياس أن معنى: ما أتاني أحد إلا زيد، وما أتاني إلا زيد واحد فكما اتفقوا على: ما أتاني إلا زيد، على الرفع، وكان: ما أتاني أحد إلا زيد، بمنزلة..... وأما من نصب فقال: ما جاءني أحد إلا زيداً، فإنه جعل النفي بمنزلة الإيجاب، وذلك: أن قوله: ما جاءني أحد، كلام تام. كما أن: جاءني القوم، كذلك، فنصب مع النفي، كما نصب مع الإيجاب من حيث اجتماعهما في أن كل واحد منهما كلام تام..... قال سيبويه: ومن قال: أقول: ما أتاني القوم إلا أباك، لأنه بمنزلة قولي: أتاني القوم إلا أباك، فإنه ينبغي له أن يقول: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦].»

(٤) انظر سيبويه ٣١١/٢ - ٣١٢، وشرح السيرافي ٤٩/٣، والمقاصد الشافية ٣٥٧/٣، ونقل الفارسي في الحجة ١٧٠/٣: «قال أبو عمر: قوله: ولو كان هذا من قبل الجماعة لما قلت: ﴿وَلَرَّيْكَنَ مُمْ شَهْدَةً إِلَّا أَنْفُسُكُمْ﴾ [النور: ٦] يعني: أن قوماً يقولون: إذا أخرجت واحداً من جماعة، أو قليلاً من كثير فهو نصب، إن كان ما قبله نفيًا أو إيجابًا، وهذا خطأ». وقال في الهمع ٢٥٤/٢: «وزعم بعض النحويين أن الإتيان يختص بما يكون به المستثنى منه مفردًا وقد رد عليه سيبويه بقوله تعالى: ﴿وَلَرَّيْكَنَ مُمْ شَهْدَةً إِلَّا أَنْفُسُكُمْ﴾ (فشهداء) جمع وقد أبدل منه».

هَذَا سَيَبَوِيهِ إِلَّا يُجَوِّزُ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦]؛ لِأَنَّ (الشُّهَدَاءَ) جَمْعٌ هُوَ أَعْمٌ، وَ (الْأَنْفُسُ) أَخْصَصُ، بِمَنْزِلَةِ الْوَاحِدِ مِنَ الْكُلِّ.

وَالْعِلَّةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ النَّفْيَ فِي: (الْقَوْمِ) عَلَى حَدِّ الْإِيجَابِ، عَلَى أَصْلٍ مَا يَجِبُ فِي النَّفْيِ مِنْ قَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، وَ (مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا). فَالزَّمَهُ عَلَى هَذَا إِلَّا يُجَيِّزُ: (مَا قَامَ أَحَدٌ)، كَمَا لَا يُجَوِّزُ: (قَامَ أَحَدٌ) ^(١).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا عَلَّتُكُمْ فِي جَوَازِ الْبَدَلِ مِنَ (الْقَوْمِ) فِي: (مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ)؟

قِيلَ لَهُ: إِنَّهُ عَلَى قِيَاسِ الْبَدَلِ فِي جَمِيعِ الْكَلَامِ إِذَا كَانَ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ، أَوْ بَعْضُ الْأَوَّلِ، كَقَوْلِكَ: (رَأَيْتُ قَوْمَكَ نَاسًا مِنْهُمْ)، أَوْ كَانَ الْمَعْنَى مُشْتَمِلًا عَلَيْهِ، فَلَمَّا كَانَ (زَيْدٌ) بَعْضُ الْقَوْمِ، وَالْمَعْنَى مُشْتَمِلٌ عَلَيْهِ، جَازَ الْبَدَلُ فِيهِ عَلَى قِيَاسِ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْأَبْدَالِ، وَجَرَى فِي بَابِهِ مَجْرَى (أَحَدٍ)، وَحَكَى أَبُو عَمْرٍو: (مَا أَتَانِي الْقَوْمُ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ) ^(٢)، فَهَذَا كَلَامُ الْعَرَبِ يُجَوِّزُ (الْقَوْمَ) وَمَا أَشَبَّهُهُ مُجْرَى (أَحَدٍ) ^(٣). وَقَدْ ذَكَرْنَا الشَّاهِدَ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْقُرْآنِ. وَتَقُولُ: (مَا فِيهِمْ أَحَدٌ اتَّخَذْتُ عِنْدَهُ يَدًا إِلَّا زَيْدٌ)، عَلَى الْبَدَلِ مِنْ (أَحَدٍ)، وَيَجَوِّزُ: (إِلَّا زَيْدٌ) عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْهَاءِ فِي (عِنْدَهُ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: إِلَّا عِنْدَ زَيْدٍ.

وَتَقُولُ: (مَا فِيهِمْ خَيْرٌ إِلَّا زَيْدٌ) إِذَا كَانَ (الْخَيْرُ) هُوَ (زَيْدٌ). وَتَقُولُ: (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ)، عَلَى الْبَدَلِ مِنْ (أَحَدٍ). وَتَقُولُ: (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدًا) بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ، فَيَجَوِّزُ

(١) سيبويه ٣١١/٢.

(٢) انظر قول أبي عمرو في سيبويه ٣١١/٢، وشرح السيرافي ٤٩/٣، والحجة للفارسي ١٧٠/٣، ٣٧١/٤.

(٣) في الأصل ود: (محرى عبد الله).

هذا في الأفعال التي تُلغى من (عَلِمْتُ) وأخواتها، ولا يجوز في الأفعال التي لا تُلغى، فلا يجوز: (مَا صَرَبْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ) بالرفع على البدل مما في (يَقُولُ)؛ لأنه ليس بمنزلة: (مَا يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ)، كما أنه في (عَلِمْتُ) بهذه المنزلة، كأنك قلت: (مَا يَقُولُهُ إِلَّا زَيْدٌ فيما أعلم)، وكذلك: (مَا أَظُنُّ أَحَدًا يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ)؛ لأنه بمنزلة: (مَا يَقُولُهُ إِلَّا زَيْدٌ فيما أظنُّ).

وقال عدي بن زيد:

١٢٩ في ليلة لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها^(١)

فأبدل مما في (يحكي)، كأنه قال: لا يحكي علينا إلا كواكبها فيما نرى. والاختيار النصب؛ لأنه أجرى في قياس النظائر [٢٦ ظ]؛ إذ يجوز في كل فعل من (صَرَبْتُ) ونحوه.

ونظيره في الحمل على المعنى: (قد^(٢) عرفت زيد أبو من هو).

وتقول: (لا أحد منهم اتخذ عنده يدًا إلا زيدٌ)، على البدل من الهاء في: (عنده)، ويجوز الرفع على البدل من موضع: (لا أحد) بالحمل على التأويل، ولا يجوز النصب على (أحد)؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة.

وقول العرب: (ما أظنه يقول ذاك إلا عمرو)، يدل^(٣) على إلغاء الظن أن الاعتماد على القول، كأنه قال: (ما يقول ذاك إلا عمرو)^(٤).

(١) البيت من المنسرح، وهو لعدي بن زيد في سيبويه ٣١٢/٢، والأصول ٢٩٥/١، والحجة للفارسي ٣٧٣/٤، وابن السيرافي ١٦٨/٢، والتبصرة ٣٧٦/١، وتحصيل عین الذهب ٥٢١، وشرح الرضي ٩٣/٢، وهو في ملحقات ديوانه ١٩٤. وهو لأحيحة بن الجلاح في الحماسة البصرية ١٨٧/٢. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/٤٠٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٤٤، والنكت للأعلم ٦١٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٨٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٥.

(٢) في الأصل ود: (وقد). (٣) في د: (ويدل).

(٤) في د: (زيد).

وَتَقُولُ: (أَقَلُّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (مَا رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ)^(١)، و (مَا أَحَدٌ يَقُولُهُ إِلَّا عَمْرُو)، فهذا مَحْمُولٌ عَلَى التَّأْوِيلِ. وَكَذَلِكَ: (قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ)، لَا يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يُبَدَلَ مِنْ (رَجُلٍ)؛ لِأَنَّ (قَلَّ) لَا يَعْمَلُ فِي الْأَسْمِ الْعَلَمِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى التَّأْوِيلِ، كَأَنَّهُ قَالَ: (مَا أَحَدٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ)، فَقَدْ أَفْصَحَ سَبْيُوهُ بِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِبَدَلٍ مِنْ: (رَجُلٍ)^(٢)، وَإِنَّمَا هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى التَّأْوِيلِ، وَأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ (أَقَلُّ رَجُلٍ)، وَبِمَنْزِلَةِ: (مَا أَحَدٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ).

وَسَبِيلُ (مَنْ) سَبِيلُ (رَجُلٍ) إِذَا كَانَ نَكْرَةً، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

١٤٠ رَبُّ مَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمِّ رِلَهُ فَرْجَةً كَحَلِّ الْعِقَالِ^(٣)

وَعَلَى ذَلِكَ قَالَ الشَّاعِرُ:

١٤١ فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا^(٤)



(١) الكلام من قوله: (وتقول: أقل) ساقط من د.

(٢) سببويه ٣١٤/٢. (٣) مر البيت سابقاً. انظر الشاهد رقم (٤٦٣).

(٤) مر البيت سابقاً. انظر الشاهد رقم (٤٦٠).

بَابُ الاستِثْنَاءِ

الَّذِي يُحْمَلُ الْمُسْتَثْنَى فِيهِ عَلَى الْمَوْضِعِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الاستِثْنَاءِ الَّذِي يُحْمَلُ الْمُسْتَثْنَى فِيهِ عَلَى الْمَوْضِعِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الاستِثْنَاءِ الَّذِي يُحْمَلُ الْمُسْتَثْنَى فِيهِ عَلَى الْمَوْضِعِ؟
وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ الْحَمْلُ عَلَى الْمَوْضِعِ إِلَّا إِذَا تَقَدَّمَ عَامِلَانِ فِي هَذَا الْبَابِ؟
وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ حَمْلُهُ إِلَّا عَلَى اللَّفْظِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَى الْمَوْضِعِ؟
وَمَا الَّذِي يَجُوزُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا أَتَانِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ)، و (مَا رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا)؟
وَلِمَ لَا يَكُونُ مِثْلُ هَذَا إِلَّا عَلَى الْمَوْضِعِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ)؟ وَكَيْفَ يُحْمَلُ عَلَى الْمَوْضِعِ
فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ بِالرَّفْعِ، وَالْمَوْضِعُ مَوْضِعُ نَصْبٍ، وَقَدْ امْتَنَعَ الْحَمْلُ
عَلَى اللَّفْظِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى التَّأْوِيلِ [٢٧]، لَا عَلَى الْمَوْضِعِ
وَالْلَّفْظِ، كَقَوْلِكَ: (لَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا^(١) يُعْبَأُ بِهِ)؟

وَمَا حُكْمُ: (لَسْتُ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ هَذَا إِلَّا عَلَى
الْمَوْضِعِ؟

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ٣١٥: «باب ما حُمِلَ عَلَى مَوْضِعِ الْعَامِلِ فِي الْأِسْمِ وَالْأِسْمِ لَا عَلَى مَا عَمِلَ
فِي الْأِسْمِ، وَلَكِنْ الْأِسْمُ وَمَا عَمِلَ فِيهِ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَرْفُوعٍ أَوْ مَنْصُوبٍ».
(١) قوله: (لا) ليس في د.

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

يَا ابْنِي لُبَيْنَى لَسْتُ مَابِيْدٍ إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضْدُ

وَمَا حُكْمُ: (لَا أَحَدَ فِيهَا إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ)^(١)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ^(٢) مِثْلُ هَذَا إِلَّا عَلَى

تَأْوِيلِ الْمَوْضِعِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا أَتَانِي مِنْ أَحَدٍ لَا عَبْدُ اللَّهِ وَلَا زَيْدٌ)؟ وَلِمَ لَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا

عَلَى الْمَوْضِعِ؟

وَمَا حُكْمُ: (لَا أَحَدَ رَأَيْتُهُ إِلَّا زَيْدٌ)؟ وَلِمَ لَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا عَلَى تَأْوِيلِ

الْمَوْضِعِ؟ وَلِمَ اسْتَوَى الْخَبَرُ وَالصَّفَةُ فِي (رَأَيْتُهُ)؟ وَهَلَّا حُمِلَ عَلَى الْهَاءِ

فِي (رَأَيْتُهُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُسْتَشْنَى إِنَّمَا هُوَ مِمَّا وَقَعَ حَرْفُ النَّفْيِ عَلَيْهِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ)، و (مَا عَلِمْتُ^(٣) أَنَّ فِيهَا إِلَّا زَيْدًا)؟ وَلِمَ

لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمُسْتَشْنَى فِي هَذَا كَقَوْلِكَ: (مَا إِلَّا زَيْدٌ فِيهَا)، و (مَا عَلِمْتُ

أَنَّ إِلَّا زَيْدًا فِيهَا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِضَعْفِ الْعَامِلِ مَعَ أَنَّ أَصْلَ الْاسْتِثْنَاءِ تَقْدِيمُ

الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ وَتَأْخِيرُ الْمُسْتَشْنَى؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (إِنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَاكَ)؟ وَلِمَ ضَعْفَ وَقَبْحَ؟

وَمَا نَظِيرُهُ فِي الْجَوَازِ مِنْ قَوْلِهِمْ: (قَدْ عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ)؟

وَهَلْ يَجُوزُ عَلَى هَذَا: (إِنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدًا)، و (رَأَيْتُ أَحَدًا

لَا يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدًا)؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ: (مَا أَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا يَقُولُ

ذَاكَ)؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ: (إِلَّا زَيْدًا) بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ الْابْتِدَاءُ بِحَرْفِ الْاسْتِثْنَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَخْصُ مَا مُخْرِجُهُ

مُخْرِجُ الْعُمُومِ مِمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ عَلَى جِهَةِ التَّقْيِيدِ لَهُ، وَلَا يَكُونُ تَقْيِيدًا لَهُ

قَبْلَ أَنْ يُوجَدَ؟

(٢) فِي د: (لَا يَكُونُ).

(١) بَعْدَهُ فِي د: (وَلَا زَيْدَ).

(٣) فِي د: (عَمِلْتُ).

الجواب

الَّذِي يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ الَّذِي يُحْمَلُ الْمُسْتَشْنَى فِيهِ^(١) عَلَى الْمَوْضِعِ إِذَا تَقَدَّمَ عَامِلَانِ، أَحَدُهُمَا يَعْمَلُ فِي الْمَوْضِعِ. وَالْآخَرُ يَعْمَلُ فِي اللَّفْظِ، وَكَانَ الْمُسْتَشْنَى يَصِحُّ عَلَى عَامِلِ الْمَوْضِعِ فِي الْمَعْنَى حُمِلَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ يَصِحُّ عَلَى عَامِلِ اللَّفْظِ حُمِلَ عَلَيْهِ، وَإِنْ صَحَّ عَلَى الْأَمْرَيْنِ جَازَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

وَلَا يَجُوزُ الْحَمْلُ عَلَى الْمَوْضِعِ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا إِذَا تَقَدَّمَ عَامِلَانِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يُذْهَبُ بِهِ إِلَى [أَنَّ] ^(٢) الِاسْتِثْنَاءَ مِنْ مَبْنِيٍّ مَوْضِعُهُ رَفْعٌ أَوْ نَصْبٌ، كَقَوْلِكَ: (مَا جَاءَنِي أَوْلَئِكَ إِلَّا زَيْدٌ)، فَلَيْسَ هَذَا غَرَضُ الْبَابِ [ظ ٢٧]، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى مَا بَيَّنَّا مِنْ حُكْمِ عَامِلَيْنِ: عَامِلِ مَوْضِعٍ، وَعَامِلِ لَفْظٍ، إِذَا جَاءَ الِاسْتِثْنَاءُ بَعْدَهُمَا.

وَالَّذِي لَا يَجُوزُ حَمْلُهُ إِلَّا عَلَى اللَّفْظِ هُوَ الَّذِي لَا يَنْعَقِدُ إِلَّا بِعَامِلِ اللَّفْظِ، كَقَوْلِكَ: (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ)، فَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى اللَّفْظِ. وَالَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْمَوْضِعِ هُوَ الَّذِي لَا يَنْعَقِدُ إِلَّا بِعَامِلِ الْمَوْضِعِ، كَقَوْلِكَ: (مَا أَتَانِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ). وَالَّذِي يَصْلُحُ عَلَى اللَّفْظِ وَالْمَوْضِعِ هُوَ الَّذِي يَنْعَقِدُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، كَقَوْلِكَ: (مَا أَحَدٌ أَتَخَذْتُ عِنْدَهُ يَدًا إِلَّا زَيْدٌ)، وَ(إِلَّا زَيْدٍ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (إِلَّا عِنْدَ زَيْدٍ).

وَتَقُولُ: (مَا أَتَانِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ)، وَ(مَا رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا)، فَلَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا عَلَى الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ (مِنْ) الَّتِي لَا اسْتِغْرَاقَ الْجِنْسِ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَعْرِفَةِ، وَلَا فِي الْوَاجِبِ.

وَتَقُولُ: (مَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ)، فَهَذَا عَلَى الْمَوْضِعِ فِي مَذْهَبِ

(١) قوله: (فيه) ليس في د.

(٢) ما بين المعقوفين من د. وليس في الأصل.

بَنِي تَمِيمٍ، فَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْحِجَازِ فَلَا يَصِحُّ عَلَى اللَّفْظِ، وَلَا عَلَى الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَدْخُلُ الْبَاءُ الزَّائِدَةُ فِي الْوَاجِبِ، وَمَا بَعْدَ (إِلَّا) وَاجِبٌ. وَلَا يَصْلُحُ عَلَى الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ (بِشْيٍ) فِي مَوْضِعِ نَضْبٍ، وَلَا يُحْمَلُ مَرْفُوعٌ عَلَى مَنْصُوبٍ، وَلَكِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى تَأْوِيلِ الْمَوْضِعِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: (لَا أَنْتِ بِشْيٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ).

وَتَقُولُ: (لَسْتُ بِشْيٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ)، فَهَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَى الْمَوْضِعِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: (لَسْتُ شَيْئًا إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ)، كَقَوْلِ^(١) الشَّاعِرِ:

١٤٢ يا ابْنِي لُبَيْنَى لَسْتُمَا بَيْدٍ إِلَّا يَدَا لَيْسَتْ لَهَا عَضْدُ^(٢)

وَتَقُولُ: (لَا أَحَدَ فِيهَا إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ)، فَهَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَى تَأْوِيلِ الْمَوْضِعِ، بِتَقْدِيرِ عَامِلٍ آخَرَ، كَقَوْلِكَ: (لَيْسَ أَحَدٌ فِيهَا إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ).

وَتَقُولُ: (مَا أَتَانِي مِنْ أَحَدٍ لَا عَبْدُ اللَّهِ وَلَا زَيْدٌ)، فَهَذَا لَا يَصْلُحُ إِلَّا عَلَى الْمَوْضِعِ، كَقَوْلِكَ: (مَا أَتَانِي لَا عَبْدُ اللَّهِ وَلَا زَيْدٌ).

وَتَقُولُ: (لَا أَحَدَ رَأَيْتُهُ إِلَّا زَيْدٌ)، فَهَذَا عَلَى تَأْوِيلِ الْمَوْضِعِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (لَيْسَ أَحَدٌ رَأَيْتُهُ إِلَّا زَيْدٌ)، وَلَا يَصْلُحُ حَمْلُ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْهَاءِ فِي: (رَأَيْتُهُ)؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ خَبَرًا فَهُوَ فِي مَوْضِعِ (مُنْطَلِقٍ)، إِذَا قُلْتَ: (لَيْسَ أَحَدٌ مُنْطَلِقًا إِلَّا زَيْدٌ)، فَلَا يُحْمَلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمِ الَّذِي دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ^(٣) النَّفْيِ؛ لِتَخْصِيصِهِ، وَإِنْ جَعَلْتَ (رَأَيْتُهُ) صِفَةً فَهُوَ مَعَ الْأَوَّلِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا [٢٨] يُخَصَّصُ الْأَوَّلُ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (قَوْل).

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ، وَهُوَ لَأَوْسُ بْنُ حَجْرٍ فِي دِيْوَانِهِ ٢١، وَانْظُرْ ابْنَ السِّيْرَانِي ٨٠/٢، وَهُوَ أَيْضًا لَطَرْفَةٌ فِي دِيْوَانِهِ ٤١، وَانْظُرْ ابْنَ بَيْعِشٍ ٩٠/٢ - ٩١. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي سَبِيْوِهِ ٣١٧/٢، وَمَعَانِي الْفَرَاءِ ١٠٩/٢، وَالْمَقْتَضِبُ ٤/٤٢١، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٥٧، وَالنَّكَتُ لِلْأَعْلَمِ ٦١٩/١، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١/٢٩٣، ٢/٣٧٥.

(٣) فِي د: (خَوْف).

وَتَقُولُ: (مَا فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ)، و (مَا عَلِمْتُ أَنَّ فِيهَا إِلَّا زَيْدًا)، وَلَا يَجُوزُ
تَقْدِيمُ الْمُسْتَشْنَى؛ لِاجْتِمَاعِ سَبَبَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: ضَعْفُ الْعَامِلِ؛ لِأَنَّهُ حَرْفٌ لَا يَتَصَرَّفُ.

وَالْآخَرُ: ضَعْفُ مَا قَامَ مَقَامَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ عَنْ أَنْ يَتَقَدَّمَ ^(١) عَلَيْهِ الْمُسْتَشْنَى.
فَلَمَّا اجْتَمَعَ الضَّعْفَانِ لَزِمَ طَرِيقَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَمْ يَصْلُحْ فِيهِ التَّقْدِيمُ
وَالتَّأخيرُ.

وَتَقُولُ ^(٢): (إِنَّهُ لَا يَقُولُ ذَلِكَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ)، فَإِنْ قَدَّمْتَ (أَحَدًا) فَقُلْتَ:
(إِنْ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا) قُبِحَ؛ لِأَنَّكَ أَوْقَعْتَ ^(٣) (أَحَدًا) فِي الْوَاجِبِ،
وَإِنَّمَا حَقُّهُ ^(٤) أَنْ يَكُونَ فِي النَّفْيِ وَغَيْرِ الْوَاجِبِ، وَلَكِنْ قَدْ أَجَازُوهُ عَلَى ضَعْفِهِ؛
لَأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي مَعْنَى النَّفْيِ، كَمَا جَازَ: (قَدْ عَرَفْتُ زَيْدًا ^(٥) أَبُو مَنْ هُوَ)؛ لِأَنَّهُ
دَاخِلٌ فِي مَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ، فَكَذَلِكَ هَذَا دَاخِلٌ فِي مَعْنَى النَّفْيِ.

وَتَقُولُ: (مَا أَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا)، فَيَجُوزُ مِثْلُ هَذَا التَّقْدِيمِ ^(٦)
حَرْفِ النَّفْيِ.

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِحَرْفِ الِاسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّهُ تَقْيِيدُ مَا خَرَجَ مَخْرَجَ الْعُمُومِ،
وَلَا يَجُوزُ تَقْيِيدُ شَيْءٍ لَمْ يُوجَدْ بَعْدُ؛ فَلِهَذَا لَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِحَرْفِ الِاسْتِثْنَاءِ
أَصْلًا، وَلَكِنْ إِذَا تَقَدَّمَ كَلَامٌ قَامَ مَقَامَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ صَلَحَ أَنْ يُؤْتَى بِحَرْفِ
الِاسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَا تَقَدَّمَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، فَصَلَحَ هَذَا فِي مِثْلِ: (مَا
لِي إِلَّا أَبَاكَ صَدِيقٌ)؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: (مَا لِي) قَدْ يَقُومُ مَقَامَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ،
فَتَقُولُ: (مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (مَا لِي أَحَدٌ إِلَّا أَبُوكَ)؛ فَلِهَذَا
صَلَحَ التَّقْدِيمُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَلَمْ يَجْزِ الْإِبْتِدَاءُ بِحَرْفِ الِاسْتِثْنَاءِ.

(١) فِي د: (يَاقِدْ).

(٢) فِي د: (فَنَقُولُ).

(٣) فِي د: (لِأَنَّكَ إِذَا وَقَفْتَ).

(٤) فِي الْأَصْلِ وَد: (حَقُّهَا).

(٥) فِي الْأَصْلِ وَد: (زَيْدًا).

(٦) فِي د: (التَّقْدِيمِ).

بَابُ الاستِثْنَاءِ

الَّذِي يَكُونُ الْمُسْتَثْنَى فِيهِ نَصْبًا فِي النَّفْيِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الاستِثْنَاءِ الَّذِي يَكُونُ الْمُسْتَثْنَى فِيهِ نَصْبًا فِي النَّفْيِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الاستِثْنَاءِ الَّذِي يَكُونُ الْمُسْتَثْنَى فِيهِ نَصْبًا فِي النَّفْيِ؟
وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى النَّصْبِ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ؟
وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلَى طَرِيقَةِ الإِيجَابِ فِي الإِثْبَانِ بَعْدَ التَّمَامِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا)، و (مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا)، و (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا)؟ وَلِمَ وَجَبَ النَّصْبُ فِي جَمِيعِ هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا^(١) بَطُلَ الْبَدَلُ^(٢)، وَجَاءَ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ صَارَ كَالِإِيجَابِ فِي تَسْلِيْطِ (إِلَّا) الْعَامِلِ عَلَى مَا بَعْدَهَا؟

وَلِمَ شُبِّهَ بِ (إِلَّا) [ظ ٢٨] فِي مَعْنَى (لَكِنْ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الانْقِطَاعَ فِي الاستِثْنَاءِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ التَّمَامِ؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ: (إِنَّ لِفُلَانٍ وَاللَّهِ مَا لَا إِلَّا أَنَّهُ شَقِيٌّ)؟ فَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُنْقَطِعًا، وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ مُوجِبٍ؟ وَمَا تَقْدِيرُهُ إِذَا رُدَّ إِلَى أَصْلِ الاستِثْنَاءِ فِي إِخْرَاجِ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ: إِنَّ لِفُلَانٍ حَالًا تَوْجِبُ السَّعَادَةَ فِي كُلِّ أَحَدٍ إِلَّا فِيهِ بِالشَّقْوَةِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا، أَوْ: إِنَّ لِفُلَانٍ حَالًا تَوْجِبُ السَّعَادَةَ

(*) العنوان في الكتاب ٣١٩/٢: « هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً ».

(١) كذا في د. وفي الأصل: (إذ).

(٢) في د: (المبدل).

لِكُلِّ أَحَدٍ إِلَّا لَهُ لِشَقَائِهِ، أَوْ: إِنَّ لِفُلَانٍ حَالًا يَسْعَدُ بِهَا كُلُّ أَحَدٍ إِلَّا هُوَ بِشَقَائِهِ، أَوْ: إِلَّا إِيَّاهُ بِشَقَائِهِ، وَلَوْ لَا أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ الْمَذْكُورَ يَدُلُّ عَلَى الْكَلَامِ الْمُقَدَّرِ لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُقَدَّرَ بِهِ؟ وَمَا مَوْضِعُ: (أَنَّهُ شَقِيٌّ)؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنَّهُ نَصَبٌ؟ وَمَا الْعَامِلُ فِيهِ؟ وَهَلْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى التَّأْوِيلِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: مَا لَهُ مِنْ مَالِهِ شَيْءٌ إِلَّا الشَّقَاءُ، أَوْ قِيلَ: إِنَّ لِفُلَانٍ وَاللَّهِ مَا لَا يُسْعَدُ بِمِثْلِهِ كُلُّ أَحَدٍ إِلَّا صَاحِبُ الشَّقَاءِ، وَحُذِفَ الْمُضَافُ، وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، فَكَانَ نَصَبًا مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، وَكُلُّ هَذِهِ التَّقْدِيرَاتِ يَدُلُّ عَلَيْهَا الْكَلَامُ الْمَذْكُورُ، إِلَّا أَنْ بَعْضُهَا أَقْرَبُ مِنْ بَعْضٍ، وَهَذَا الْأَخِيرُ أَقْرَبُهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا حَذْفُ الْمُضَافِ، وَصِفَةُ الْمَالِ فِي قَوْلِكَ: (يَسْعَدُ بِهِ كُلُّ أَحَدٍ)، وَالْكَلَامُ عَلَى حَالِهِ، وَالتَّقْدِيرُ الْآخَرُ عَلَى أَنَّهُ كَلَامٌ وَقَعَ مَوْضِعَ كَلَامٍ غَيْرِهِ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ (إِنَّ) فِي الْمُسْتَثْنَى؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا مَعْنَى يُخَصِّصُ^(١)، فَلَوْ قُلْتَ: (إِنَّ الْمَالَ لِفُلَانٍ إِلَّا دِزْهَمًا) لَمْ تَكُنْ إِلَّا هِيَ الْعَامِلَةَ؛ لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ مُخَصِّصٌ مِنَ الْمَالِ عَلَى مَعْنَى الْمَلِكِ، لَا عَلَى مَعْنَى التَّأْكِيدِ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالنَّصْبِ فِي: (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا) فِي الْمَعْنَى؟ وَهَلْ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ مِنْ جِهَةِ الْمُعْتَمَدِ، فَهُوَ فِي الْبَدَلِ عَلَى أَنَّ الْمُعْتَمَدَ الْبَيَانَ عَلَى (زَيْدٍ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ)، وَفِي النَّصْبِ يَكُونُ فَضْلَةً فِي الْكَلَامِ، وَالْمُعْتَمَدُ (أَحَدٌ) عَلَى جِهَةِ النَّفْيِ؟

بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ

الَّذِي يَحْتَمِلُ الْمُتَّصِلَ^(*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ الَّذِي يَحْتَمِلُ الْمُتَّصِلَ

(١) فِي د: (تَخْصِيصٌ).

(*) الْعِنَانُ فِي الْكِتَابِ ٢/ ٣١٩: « هَذَا بَابٌ يَخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ لِأَنَّ الْآخِرَ لَيْسَ مِنَ النَّوْعِ الْأَوَّلِ وَهُوَ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ ».

مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ [٢٩] الْمُنْقَطِعِ الَّذِي يَحْتَمِلُ الْمُتَّصِلُ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْمُتَّصِلُ حَتَّى يَكُونَ الثَّانِي مِمَّا يُحْمَلُ عَلَى الْأَوَّلِ، كَقَوْلِهِمْ:

تَحِيَّةُ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ

عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا)؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَالرَّفْعُ عَلَى مَذْهَبِ بَنِي تَمِيمٍ؟ وَلِمَ كَانَ الْاِخْتِيَارُ النَّصْبُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُنْقَطِعَ لَا يَأْتِي إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، فَأَشْبَهَ لِذَلِكَ الْإِجَابَ؟
وَكَيْفَ يَرْجِعُ إِلَى أَصْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ [نَفَى] ^(١) أَنْ يَكُونَ بِهَا أَحَدٌ، أَوْ مَا ^(٢) يَتَّبِعُ الْأَحْدِينَ ^(٣)، فَكَأَنَّهُ قَالَ: (مَا بِهَا شَيْءٌ إِلَّا حِمَارًا) ^(٤)، أَوْ: (مَا بِهَا حَيَوَانٌ إِلَّا حِمَارٌ)، فَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا نَصْبًا عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَإِنَّمَا رَفَعَ بَنُو تَمِيمٍ؛ لِأَنَّهُمْ قَدَّرُوا الْأَوَّلَ كَأَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ لِلْاعْتِمَادِ عَلَى الثَّانِي، وَفِيهِ وَجْهَانِ: إِنْ جَعَلْتَ الْحِمَارَ إِنْسَانًا ذَلِكَ الْمَوْضِعَ جَازَ الرَّفْعُ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ جَمِيعًا، وَإِنْ لَمْ تَجْعَلْهُ كَذَلِكَ فَالنَّصْبُ عَلَى أَهْلِ الْحِجَازِ، وَالرَّفْعُ عَلَى مَذْهَبِ بَنِي تَمِيمٍ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ أَبِي ذُوَيْبٍ الْهُذَلِيِّ:

فَإِنْ تُمَسِّ فِي قَبْرِ بَرَهْوَةَ ثَاوِيًا أَنْيْسُكَ أَصْدَاءُ الْقُبُورِ تَصِيحُ

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ، وَهُوَ مِمَّا يُفْهَمُ مِنْ سِيَاقِ الْجَوَابِ.

(٢) فِي د: (وَمَا).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْآخَرِينَ)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ظَاهِرٌ.

(٤) كَذَا فِي د. وَفِي الْأَصْلِ: (حِمَارًا). (٥) فِي د: (بَنِي).

فَجَعَلَ الْأَصْدَاءَ أَنْيْسَهُ، كَمَا يُجْعَلُ الْحِمَارُ أَنْيْسَ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ؟
وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (مَا لِي عِتَابٌ إِلَّا السَّيْفُ)، و (مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرٌ)؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ الذُّبْيَانِيِّ^(١):

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلِيَاءِ فَالْسَّنَدِ
ثُمَّ قَالَ:

..... وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

..... إِلَّا أَوَارِيَّ لَايًّا
.....

بِالرَّفْعِ عَلَى مَذْهَبِ بَنِي تَمِيمٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ الْأَوَارِيَّ أَنْيْسُ
ذَلِكَ الرَّبْعِ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَقَدْ أُنْشِدَ بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْآخَرِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ:

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَلْيَسُ
وَلَمْ جَازَ عَلَى وَجْهَيْنِ، وَكِلَاهُمَا بَدَلٌ؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ: (مَا لَهُ عَلَيْهِ سُلْطَانٌ إِلَّا التَّكْلُفَ)؟ وَهَلْ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ابْتِغَاءَ الظَّنِّ ﴾ [النساء: ١٥٧]؟
وَهَلْ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ؟ وَهَلْ تَقْدِيرُهُ: مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عَقْدٍ يَعْمَلُونَ
عَلَيْهِ إِلَّا [ظ ٢٩] ابْتِغَاءَ الظَّنِّ^(٣)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي^(٤): ﴿ وَإِنْ شَأْنُ نَعْرِفَهُمْ فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُفْقَدُونَ ﴾^(٤٣) إِلَّا رَحْمَةً
مِنَّا ﴿ [يس: ٤٣، ٤٤]؟ وَهَلْ فِيهِ مَعْنَى: لَا نَنْفَعُ لَهُمْ إِلَّا رَحْمَةً؟

(١) في د: (الريلغي).

(٢) جاءت الآية في الأصل ود: (وما)، وكذا في المصحف.

(٣) الكلام من قوله: (وهل يجوز فيه الرفع) مكرر في الأصل ود. وجاء قوله: (اتباع) في الأصل:
(اتباع) في الأول، وفي الثاني: (اتباع).

(٤) في د: (في قول).

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ:

حَلَفْتُ يَمِينًا غَيْرَ ذِي مَثْنَوِيَّةٍ وَلَا عِلْمَ إِلَّا حُسْنَ ظَنٍّ بِصَاحِبِ
كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَا عَقْدَ يُعْمَلُ عَلَيْهِ إِلَّا حُسْنَ ظَنٍّ؟

وَلَمْ جَازَ الرَّفْعُ فِي جَمِيعِ ذَا عَلَى مَذْهَبِ بَنِي تَمِيمٍ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ابْنِ الْأَيْهَمِ التَّغْلِبِيِّ^(١):

لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَ قَيْسٍ عِتَابٌ غَيْرُ طَعْنِ الْكُلَى وَضَرْبِ الرَّقَابِ
وَهَلْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ: إِلَّا طَعْنُ الْكُلَى؟ وَلَمْ نَصَبْهُ أَهْلَ الْحِجَازِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْحَارِثِ بْنِ عُبَادٍ^(٢):

وَالْحَرْبُ لَا يَبْقَى لِحَا حِمَاهَا التَّخَيُّلُ وَالْمِرَاحُ
إِلَّا الْفَتَى الصَّبَّارُ فِي النَّـ جَدَاتِ وَالْفَرَسُ الْوَقَاحُ
وَمَا تَقْدِيرُهُ؟ وَلَمْ كَانَ عَلَى تَقْدِيرِ: إِلَّا مِرَاحُ الْفَتَى الصَّبَّارِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ:

لَمْ يَغْذُهَا الرَّسْلُ وَلَا أَيْسَارُهَا إِلَّا طَرِيَّ اللَّحْمِ وَاسْتَجْزَارُهَا^(٣)
كَأَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَغْذُهَا غِذَاءٌ إِلَّا طَرِيَّ اللَّحْمِ^(٤)؟
وَقَوْلِهِ:

عَشِيَّةَ لَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا الْمَشْرِفِيُّ الْمُصَمَّمُ

(١) عمرو بن الأيهم بن الأفلت التغلبي: شاعر، من نصارى تغلب، وهو من شعراء صدر الإسلام. من سكان الجزيرة الفراتية. كان معاصراً للأخطل، ومات الأخطل قبله. انظر ترجمته في سمط اللآلي ١/ ١٨٤، والأعلام ٥/ ٧٤.

(٢) الحارث بن عباد بن قيس بن ثعلبة البكري، أبو منذر: حكيم جاهلي. كان شجاعاً، من السادات، شاعراً، انتهت إليه إمرة بني ضبيعة وهو شاب، وفي أيامه كانت حرب (البسوس) فاعتزل القتال. انظر ترجمته في الأعلام ٢/ ١٥٦.

(٣) في الأصل ود: (طري الفحم)، وكذا البيت في مظاته.

(٤) في الأصل ود: (الفحم).

كَأَنَّهُ قَالَ: لَا تُغْنِي السَّلَاحُ إِلَّا الْمَشْرِفِيُّ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَا أَتَانِي زَيْدٌ إِلَّا عَمَرُو)؟ وَلِمَ جَازَ؟ وَهَلْ تَقْدِيرُهُ: (مَا أَتَانِي إِلَّا عَمَرُو) إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ زَيْدًا لِلْبَيَانِ عَمَّنْ لَمْ ^(١) يَأْتِهِ، كَأَنَّهُ قَالَ: (مَا أَتَانِي زَيْدٌ وَلَا غَيْرُهُ إِلَّا عَمَرُو)؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَا أَعَانَهُ إِخْوَانُكُمْ إِلَّا إِخْوَانُهُ)؟ وَهَلْ هَذَا عَلَى نَفْيِ
الإِخْوَانِ وَتَبَعِهِمْ؟

* * *

الجواب عن الباب الأول

الَّذِي يَجُوزُ فِي الاستِثْنَاءِ الَّذِي يُحْمَلُ عَلَى النَّصْبِ فِي النَّفْيِ إِذَا كَانَ الاستِثْنَاءُ قَدْ أَتَى بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ النَّصْبُ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ عَلَى طَرِيقَةِ الْمُوجِبِ إِذَا ^(٢) لَمْ يُقَدَّرْ فِيهِ الْبَدَلُ فَإِنَّ الْأِسْمَ الثَّانِي لَا يَتَّصِلُ بِالْأَوَّلِ إِلَّا بِ (إِلَّا)، فَصَارَ كَالْمُوجِبِ فِي تَسْلِيطِ الْعَامِلِ عَلَى مَا بَعْدَ (إِلَّا) بِمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَتَسَلَّطْ عَلَيْهِ.

وَلَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ قَبْلَ تَمَامِ الْكَلَامِ عَلَى طَرِيقَةِ الْمُوجِبِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ [٣٠ و] قَدْ فُرِّغَ الْعَامِلُ لَهُ، فَيَعْمَلُ فِيهِ عَلَى أَنَّ (إِلَّا) كَانَتْ أَوْ لَمْ تَكُنْ، فَهُوَ عَامِلٌ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مُفَرَّغٌ لَهُ.

وَتَقُولُ: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا)، وَ (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا)، وَ (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا)، فَالنَّصْبُ فِي جَمِيعِ هَذَا عَلَى طَرِيقَةِ الْمُوجِبِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُقَدَّرْ فِيهِ الْبَدَلُ صَارَتْ (إِلَّا) هِيَ الَّتِي تَصِلُ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ، وَهُوَ يُشْبِهُ الاستِثْنَاءَ الْمُنْقَطِعَ فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (إِنَّ لِفُلَانٍ وَاللَّهِ مَالًا إِلَّا أَنَّهُ شَقِيٌّ) فَمَوْضِعُ (أَنَّهُ شَقِيٌّ) نَصْبٌ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مُقَدَّرٌ، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ لِفُلَانٍ مَالًا لَا يَسْعُدُ بِهِ صَاحِبُهُ إِلَّا صَاحِبَ الشَّقَاءِ الَّذِي قَدْ ذُكِرَ، وَعَلَى هَذَا يَرْجِعُ إِلَى أَصْلِ الاستِثْنَاءِ فِي إِخْرَاجِ

(٢) فِي ذ: (إِذ).

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (لَمَنْ).

بَعْضٍ مِنْ كُلِّ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ فِيهِ (إِنَّ)؛ لِأَنَّ (إِلَّا) إِنَّمَا تُخَصِّصُ عَلَى أَنْ تَنْفِي عَنْ الثَّانِي مَا وَجَبَ لِلأَوَّلِ، أَوْ تُوجِبُ لَهُ مَا انْتَفَى عَنِ الْأَوَّلِ، فَلَمَّا كَانَتْ (إِنَّ) لَيْسَ لَهَا مَعْنَى يَصِحُّ فِي هَذَا؛ إِذْ مَعْنَاهَا التَّوَكِيدُ، لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُسْتَشْنَى مِنْهَا، وَإِنَّمَا اسْتُشْنِيَ عَلَى مَعْنَى نَفْيِ السَّعَادَةِ بِالمَالِ الَّذِي تَحَصَّلَ بِهِ لغيرِهِ، فَهَذَا مَعْنَى الْكَلَامِ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ عَلَى نَفْيِ التَّوَكِيدِ^(١) الَّذِي حَصَلَ لِلْمَعْنَى الْأَوَّلِ، وَلَهُ ضَرْوُبٌ مِنَ التَّقْدِيرَاتِ، يَدُلُّ هَذَا الْكَلَامُ عَلَيْهَا، إِلَّا أَنْ أَقْرَبَهَا وَأَحْسَنَهَا مَا ذَكَرْنَا. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالنَّصْبِ فِي: (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا) أَنَّ النَّصْبَ عَلَى أَنَّ مُعْتَمَدَ الْبَيَانِ (أَحَدٌ)، وَالرَّفْعُ عَلَى الْبَدَلِ يَكُونُ عَلَى أَنَّ مُعْتَمَدَ الْبَيَانِ (زَيْدٌ).

الجواب عن الباب الثاني

الَّذِي يَجُوزُ فِي الاستثناء المنقطع المُحْتَمَلِ لِلْمُتَّصِلِ إِذَا كَانَ الثَّانِي^(٢) مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْأَوَّلِ، إِلَّا أَنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ: النَّصْبُ عَلَى الانْقِطَاعِ، وَالبَدَلُ عَلَى أَنَّ الثَّانِي يَصْلُحُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْأَوَّلِ عَلَى طَرِيقِ الاتِّسَاعِ لِلْمُبَالَغَةِ فِي التَّشْبِيهِ، كَقَوْلِهِمْ:

تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ^(٣) ١٤٢

(٢) فِي د: (لِلثَّانِي).

(١) فِي د: (التَّأَكِيد).

(٣) عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الْوَافِرِ، وَصَدْرُهُ:

وَخَيْلٌ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِخَيْلٍ

وَهُوَ لِعَمْرُو بْنِ مَعْدِي كَرَبٍ فِي دِيْوَانِهِ ١٤٩ مِنْ الشَّعْرِ الْمُخْتَلَطِ، وَانْظُرْ سَبْيُوهُ ٥٠/٣، (وَالظَّاهِرُ لِي أَنَّهُ فِيهِ مِنْ وَضْعِ النَّاسِخِ)، وَابْنُ السِّيرَافِيِّ ١٨٧/٢، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ ٣٨٠/١، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٦٠. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي سَبْيُوهِ ٣٢٣/٢، وَالمَقْتَضَبُ ٢/٢٠، ٤/٤١٣، وَالْخَصَائِصُ ٣٦٨/١، وَالنَّكَتُ لِلْأَعْلَمِ ٦٢٦/١، وَابْنُ يَعِيشَ ٨٠/٢، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ١٩٧/٤. قَالَ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخَزَانَةِ ٢٦٥/٩: «وَهَذَا الْبَيْتُ نَسَبُهُ شَرَّاحُ أَبْيَاتِ الْكِتَابِ وَغَيْرُهُمْ إِلَى عَمْرُو بْنِ مَعْدِي يَكْرَبُ الصَّحَابِيَّ وَلَمْ أَرَهُ فِي شِعْرِهِ».

وهذا عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْحِجَازِ، فَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيُبدِلُونَ عَلَى تَقْدِيرِ تَفْرِيعِ الْعَامِلِ، كَأَنَّهُ ^(١) لَمْ يُذْكَرِ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا جَازَ أَنْ يُشْرَكَ وَيُعْتَمَدَ عَلَى الثَّانِي فِي تَفْرِيعِ الْعَامِلِ جَازَ أَنْ يُذْكَرَ عَمَّنْ نَفِي عَنْهُ الْفِعْلُ بَعْضُ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ الْبَيَانِ، وَيُعْتَمَدُ ^(٢) عَلَى الثَّانِي كَأَنَّهُ لَمْ يُذْكَرِ الْأَوَّلُ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى طَرِيقَةِ الْمُتَّصِلِ حَتَّى يَكُونَ الثَّانِي مِمَّا يَصْلُحُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْأَوَّلِ فِي مَذْهَبِ أَهْلِ الْحِجَازِ [٣٠ ظ]، وَإِنْ جَازَ ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ بَنِي تَمِيمٍ ^(٣).

الجزء الثامن والعشرون من شرح كتاب سبويه، إملأه أبي الحسن علي بن عيسى النخوي رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ [٣١]
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ^(٤)

وَتَقُولُ: (مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا) عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ؛ لِأَنَّ الثَّانِي مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْأَوَّلِ، فَإِنْ جَعَلْتَهُ أُنَيْسَ ذَلِكَ الْمَكَانِ عَلَى الْاِتِّسَاعِ قُلْتَ: (مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا)، فَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَرْفَعُونَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، كَأَنَّ الْأَوَّلَ لَمْ يُذْكَرْ. وَالِاخْتِيَارُ النَّصْبُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ لَا يَأْتِي إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ أَشْبَهَ الِاسْتِثْنَاءَ مِنْ مُوجِبٍ.

وَأَمَّا رُجُوعُهُ إِلَى أَصْلِ الِاسْتِثْنَاءِ فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ عَلَى نَفِي الْأَحْدِينَ وَمَا يَتَّبِعُهُمْ صَارَ كَأَنَّهُ قَالَ: مَا فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا حِمَارٌ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ كُلَّ شَيْءٍ يَكُونُ فِي الدَّيَارِ يَتَّبِعُ الْأَحْدِينَ فِي أَنَّهُ يَنْتَفِي عَنْهَا بِانْتِفَائِهِمْ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِلِاسْتِثْنَاءِ مَعْنَى عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ جَمِيعًا، لِأَنَّ بَنِي تَمِيمٍ وَإِنْ قَدَّرُوهُ عَلَى مَعْنَى: مَا فِيهَا إِلَّا حِمَارٌ، فَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مَذْلُومٌ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى جِهَةِ الْحَذْفِ.

(١) في د: (كأنهم).

(٢) في الأصل ود: (يعتمد).

(٣) بعده في الأصل: (وتقول: ما فيها أحد إلا حمارًا، والحمد لله وحده، وصلى على محمد وآله).

وقوله: (وتقول: ما فيها أحد إلا حمارًا) عبارة مكررة في الجزء الذي يلي هذا الجزء.

(٤) الكلام من قوله: (الجزء الثامن) ليس في د.

وَقَالَ أَبُو ذُوَيْبٍ الْهَذَلِيُّ:

١٤٤ فَإِنْ تُمَسِّ فِي قَبْرِ بَرَهْوَةَ ثَاوِيًا أَنْيْسُكَ أَصْدَاءُ الْقُبُورِ تَصِيحُ^(١)
فَحُمِلَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ عَلَى الْإِتْسَاعِ، وَمِثْلُهُ: (مَا لِي عِتَابٌ إِلَّا السَّيْفُ)،
و (مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرٌ).

وَقَالَ النَّابِغَةُ الذُّبْيَانِيَّةُ:

١٤٥ يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسَّنَدِ
ثُمَّ قَالَ:

..... وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا أَوَارِيَّ لَأَيًّا^(٢)

بِالرَّفْعِ عَلَى مَذْهَبِ بَعْضِ بَنِي تَمِيمٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَمَّا أَهْلُ الْحِجَازِ
فَيَنْصُبُونَ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ بِأَنَّ الثَّانِي مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْأَوَّلِ،
وَيُجِيزُونَ الرَّفْعَ عَلَى أَنَّهُ جَعَلَ الْأَوَارِيَّ أَنْيْسَ ذَلِكَ الرَّبْعِ، كَمَا قَالَ الْآخَرُ:
١٤٦ وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ١٥٠، وانظر سيبويه ٢/ ٣٢٠،
وابن السيرافي ٢/ ١٨٤، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٠، وتحصيل عين الذهب ٣٥٧، والنكت للأعلم
١/ ٦٢٤، والمحكم ٤/ ٤٢٠، وتوجيه اللمع ٢١٩، وقواعد المطارحة ١٦٩، وشرح الرضي ٢/ ٨٥. وهو
بلا نسبة في المسائل المثورة ٦١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦٦، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٦٤.
(٢) هذه أبيات ثلاثة من البسيط، وهي من معلقة للنابغة الذبياني، وجاءت متتالية في ديوانه ١٤، وهي
بتمامها:

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسَّنَدِ أَفَوْتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبَدِ
وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانَا أَسْأَلُهَا عَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَأَيًّا مَا أَبَيَّنْهَا وَالتُّوِي كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ

وانظر الشاهد على الاستثناء منسوبًا في سيبويه ٢/ ٣٢١، ومعاني الفراء ١/ ٢٨٨، ٤٨٠، والمقتضب
٤/ ٤١٤، وابن السيرافي ٢/ ٦٦، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٠، وتحصيل عين الذهب ٣٥٨، والنكت
للأعلم ٦٢٤، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٩١، وقواعد المطارحة ١٨٢. وهو بلا نسبة في
الأصول ١/ ٢٩٢، والإيضاح العضدي ٢٣١، والمحصل ٤٨١.

إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ^(١)

وَتَقُولُ: (مَا لَهُ عَلَيْهِ سُلْطَانٌ إِلَّا التَّكَلُّفُ) بِالنَّصْبِ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ، وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى أَنَّ^(٢) سُلْطَانَهُ هُوَ التَّكَلُّفُ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاءُ الظَّنِّ ﴾ [النساء: ١٥٧]^(٣)، كَأَنَّهُ قِيلَ: مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ شَيْءٍ يُعْمَلُ عَلَيْهِ إِلَّا الظَّنُّ.

وَفِيهِ: ﴿ وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُقَدَّرُونَ ﴾^(٤) إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا [يس: ٤٣]، ٤٤، كَأَنَّهُ قِيلَ: مَا لَهُمْ شَيْءٌ يَنْتَفِعُونَ بِهِ إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا. وَقَالَ النَّابِغَةُ:

١٤٧ حَلَفْتُ يَمِينًا غَيْرَ ذِي مَشْنُونِيَّةٍ وَلَا عِلْمٍ إِلَّا حُسْنَ ظَنِّ بِصَاحِبِ^(٥)

كَأَنَّهُ [ظ ٣١] قَالَ: لَا شَيْءٍ يُعْمَلُ عَلَيْهِ إِلَّا حُسْنَ ظَنٍّ.

وَالرَّفْعُ فِي جَمِيعِ هَذَا جَائِزٌ عَلَى مَذْهَبِ بَنِي تَمِيمٍ.

وَقَالَ ابْنُ الْأَيْهَمِ التَّغْلِبِيُّ:

١٤٨ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَ قَيْسٍ عِتَابٌ غَيْرُ طَعْنِ الْكُلَى وَضَرْبِ الرِّقَابِ^(٥)

(١) البيتان من الرجز، وهما لجران العود عامر بن الحرث في ديوانه ٥٣، وانظر ابن السيرافي ١٤٠/٢. وهو بلا نسبة في سيبويه ٣٢٢/٢، ومعاني القرآن للقرطبي ٢٨٨/١، ٤٧٩، والمقتضب ٤/١٤٤، ومجالس ثعلب ٣١٦، ٤٥٢، وعلل النحو ١٩٦، وتحصيل عين الذهب ١٤٨، ٥٢٤، والنكت للأعلم ١/٦٢٥، وابن يعيش ٧٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٨٦، وشرح الرضي ٤/٢٩٦. ويروى: (بسائبا) بدل (بلدة)، وهي رواية الديوان. واليعافير أولاد الأطباء، واحدها يعفور، والعيس: بقر الوحش. (٢) في د: (أنه).

(٣) جاءت الآية في الأصل: (بالتباع)، وكذا في المصحف.

(٤) البيت من الطويل، وهو للنابغة في ديوانه ٤١، وانظر سيبويه ٣٢٢/٢، وابن السيرافي ٦٣/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٦٥، والمقاصد الشافية ٣/٣٦١. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ١٢٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٨. وجاء في بعض المصادر: (بغائب).

(٥) البيت من الخفيف، وهو لعمر بن الأيهم التغلبي في سيبويه ٣٢٣/٢، وابن السيرافي ٥٠/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٦٠. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ١/١٢٤، والمقتضب ٤/٤١٣، والغرة لابن الدهان ٢/٤٩٨، وابن يعيش ٢/٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٧، والتذييل ٨/٢٣٠.

كَأَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ إِلَّا طَعْنُ الْكُلَى، وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَنْصُبُونَهُ
عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ.
وَقَالَ الْحَارِثُ بْنُ عَبَّادٍ:

١٤٩ وَالْحَرْبُ لَا يَبْقَى لِحَا جِمِهَا التَّخْيِيلُ وَالْمِرَاحُ
إِلَّا الْفَتَى الصَّبَّارُ فِي النَّـ جَدَاتِ وَالْفَرَسُ الْوَقَاحُ^(١)
كَأَنَّهُ قَالَ: إِلَّا تَخْيِيلُ الْفَتَى الصَّبَّارِ وَمَرَاحُهُ.
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

١٥٠ لَمْ يَغْذُهَا الرَّسْلُ وَلَا أَيْسَارُهَا
إِلَّا طَرِيَّ اللَّحْمِ وَاسْتِجْزَارُهَا^(٢)
كَأَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَغْذُهَا غِذَاءٌ إِلَّا طَرِيَّ اللَّحْمِ.
وَقَالَ:

١٥١ عَشِيَّةَ لَا تُغْنِي الرَّمَاحُ مَكَانَهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا الْمَشْرِفِيُّ الْمُصَمَّمُ^(٣)
كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَا شَيْءٌ مِنَ السَّلَاحِ إِلَّا الْمَشْرِفِيُّ.

(١) البيتان من مجزوء الكامل، وهما للحارث بن عباد في سيبويه ٣٢٤/٢، وابن السيرافي ١٦٩/٢،
والتبصرة والتذكرة ٣٨٢/١، وتحصيل عين الذهب ٣٦٠، والمقاصد الشافية ٣٦٢/٣. وهما لسعد بن
مالك في الأغاني ٥١/٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٥٦ - ٣٥٧. وهما بلا نسبة في معاني
القرآن وإعرابه ٢٠١/٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٤٥، والزاهر ١٠٥/١ - ١٠٦، وجمهرة اللغة
٥٦٢، والمحلى ٢٧٨، وشرح الرضي ٨٦/٢.

(٢) البيتان من الرجز، وهما لغيلان بن حريث في ابن السيرافي ١١٥/٢. وبلا نسبة في سيبويه ٣٢٤/٢،
وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٤٦، وتحصيل عين الذهب ٣٦١، والنكت للأعلم ٦٢٧/١، والمقاصد
الشافية ٣٦٣/٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو لضرار بن الأزور في فرحة الأديب ١١٤ - ١١٥ بروي: (المصمم)
مرفوعاً. وهو للحصين بن الحمام المري في المفضليات ٦٥، والتذكرة الحمدونية ٣٦٦/٥ بروي:
(المصمما) منصوباً. وهو بلا نسبة في سيبويه ٣٢٥/٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٤٦، والمحلى
٢٧٨، وتحصيل عين الذهب ٣٦٢، والنكت للأعلم ٦٢٧/١، وشرح الرضي ٨٦/٢.

وَتَقُولُ: (مَا أَتَانِي زَيْدٌ إِلَّا عَمْرُو)، فِهَذَا صَحِيحٌ عَلَى مَذْهَبِ بَنِي تَمِيمٍ،
كَأَنَّهُ قَالَ: (مَا أَتَانِي إِلَّا عَمْرُو)، وَذَكَرَ (زَيْدًا) لِيُبَيِّنَ أَنَّهُ مِمَّنْ لَمْ يَأْتِهِ.
وَكَذَلِكَ: (مَا أَعَانَهُ إِخْوَانُكُمْ إِلَّا إِخْوَانُهُ)، كَأَنَّهُ قَالَ: مَا أَعَانَهُ إِلَّا إِخْوَانُهُ،
وَذَكَرَ (إِخْوَانَكُمْ)؛ لِأَنَّهُ مِمَّنْ لَمْ يُعْنَهُ.



بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ الْمُتَّصِلَ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ
الْمُتَّصِلَ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ الْمُتَّصِلَ؟ وَمَا الَّذِي
لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي هَذَا الِاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ حَمْلُ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ
لأنَّه غَيْرُهُ، مِمَّا لَمْ يَقْرُبْ مِنْ شَبْهِهِ بِهِ، حَتَّى يَكُونَ فِي أَعْلَى مَرَاتِبِ الْأَشْبَهِ؟
وَمَا تَأْوِيلُ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود:
٤٣]؟ وَلِمَ قَدَّرَ (إِلَّا) فِي هَذَا الْبَابِ بِـ (لَكِنْ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ الثَّانِي
عَلَى الْأَوَّلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْصُومَ لَيْسَ هُوَ الْعَاصِمَ، وَلَا هُوَ أَشْبَهُ بِهِ عَلَى
[٣٢] مَا يَقْتَضِي حَذْفُ أَدَاةِ التَّشْبِيهِ؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ يُسْتَثْنَى الْمَعْصُومُ مِنْ
الْعَاصِمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَنْتَفِي بِإِنْتِفَائِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا عَاصِمَ فَلَا مَعْصُومَ؟
وَهَلْ يَجِيءُ عَلَى ذَلِكَ: (لَا ضَارِبَ الْيَوْمَ إِلَّا مَنْ جَنَى)؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس:
٩٨]؟ فَلِمَ جَازَ أَنْ يُسْتَثْنَى (قَوْمَ يُونُسَ) مِنَ الْقَرْيَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا فِي
تَأْوِيلِ: فَلَوْلَا كَانَتْ أَهْلُ قَرْيَةٍ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْمُتَّصِلُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ
قَوْمَ يُونُسَ لَا يُحْمَلُونَ عَلَى الْقَرْيَةِ، فَيُقَالُ: الْقَرْيَةُ قَوْمُ يُونُسَ؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةَ يَنَهُوتَ عَنِ الْفَسَادِ فِي

الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ ﴿١١٦﴾ [هود: ١١٦]؟ وَلِمَ حُمِلَ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْتَدَ بِالْقَلِيلِ مِنَ الْمُفْسِدِينَ الَّذِينَ تَقَدَّمُوا الَّذِينَ لَا يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ؛ وَلِذَلِكَ نَصَبَ: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ فَصَارَ كَأَنَّهُ قَدْ أَطْلَقَ لَفْظَ النَّفْيِ^(١)؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزُ فِيهِ الْمُتَّصِلُ؟

وَمَا تَأْوِيلُ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [الحج: ٤٠]؟ وَهَلْ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ: الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ سَبَبٍ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِلَّا قَوْلُهُمْ: رَبُّنَا اللَّهُ؟ وَلِمَ لَا يَحْتَمِلُ الْمُتَّصِلُ؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ: (لَا تَكُونَنَّ مِنْ^(٢) فُلَانٍ فِي شَيْءٍ إِلَّا سَلَامًا بِسَلَامٍ)؟ وَهَلْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ: لَا يَكُنْ أَمْرُكَ مَعَهُ [فِي]^(٣) شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ إِلَّا سَلَامًا بِسَلَامٍ^(٤)؟
وَمَا حُكْمُ: (مَا زَادَ إِلَّا مَا نَقَصَ)؟ وَلِمَ كَانَ مُنْقَطِعًا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى: وَلَكِنْ نَقَصَ، وَلَوْ كَانَ مُتَّصِلًا لَكَانَ عَلَى خِلَافِ هَذَا الْمَعْنَى، وَلَوْ وَجَبَ [لَكَانَ الْمَعْنَى]^(٥): مَا زَادَ شَيْئًا إِلَّا النَّاقِصَ، كَأَنَّهُ [قَالَ]^(٦): نَقَصَ الْمَاءُ ثُمَّ زَادَ مِقْدَارَ النُّقْصَانِ، وَلَيْسَ هَذَا مَعْنَى الْكَلَامِ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ^(٧): مَا زَادَ وَلَكِنْ^(٨) نَقَصَ؟ وَكَذَلِكَ: (مَا نَفَعَ إِلَّا مَا ضَرَّ)، لَوْ حُمِلَ عَلَى مُوجِبِ الصَّيْغَةِ لَكَانَ: مَا نَفَعَ إِلَّا الضَّارَّ، أَيْ: نَفَعَ فِي شَيْءٍ، وَضَرَّ فِي شَيْءٍ، وَلَيْسَ هَذَا مَعْنَى الْكَلَامِ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ: مَا نَفَعَ أَضْلًا، وَلَكِنْ ضَرَّ؟

وَلِمَ جَازَ: (مَا نَفَعَ لَكِنْ ضَرَّ)، وَلَمْ يَجْزُ: (مَا نَفَعَ إِلَّا ضَرَّ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ

(١) فِي د: (الْمُنْفِي).

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (فِي)، وَكَذَا فِي الْكِتَابِ ٣٢٦/٢، وَالْجَوَابُ.

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ، وَهِيَ مِنَ الْقَوْلِ السَّابِقِ.

(٤) فِي د: (سَلَامًا سَلَامًا).

(٥) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ لِتَمَامِ الْمَعْنَى.

(٦) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٨) فِي د: (وَلَكِنْ).

(٧) فِي د: (مَعْنَاهُ).

(إِلَّا) تَقْتَضِي فِي الْمُنْقَطِعِ، كَمَا تَقْتَضِي فِي الْاِسْتِثْنَاءِ مِنْ مُوجِبٍ أَنْ يَكُونَ
بَعْدَهَا اسْمٌ مُخَصَّصٌ لِلأَوَّلِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا إِذَا كَانَتْ مُلْغَاةً، كَقَوْلِكَ:
(مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا قَدْ قَامَ)، وَ (مَا زَيْدٌ إِلَّا يَضْحَكُ)؛ فَلِهَذَا لَمْ يَجْزُ بَغْيَرِ
(مَا) [٣٢؟]

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سُيُوفُهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكِتَابِ
وَهَلْ حَمَلُهُ عَلَى الْمُتَّصِلِ يُوجِبُ أَنْ مَا مَدَحَهُمْ بِهِ عَيْبٌ؟ وَمَا وَجْهُ
رُجُوعِهِ إِلَى أَصْلِ الْاِسْتِثْنَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: لَا عَيْبَ فِيهِمْ، وَلَا
فِي شَيْءٍ مِنَ التُّهَمِ إِلَّا الْفُلُولُ فِي السُّيُوفِ مِنْ قِرَاعِ الْكِتَابِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ
بِعَيْبٍ فِيهِمْ؟
وَقَوْلِ النَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ:

فَتَى كَمَلْتَ خَيْرَاتُهُ غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادٌ فَلَا يُبْقِي مِنَ الْمَالِ بَاقِيَا
وَمَا وَجْهُ رُجُوعِهِ إِلَى أَصْلِ الْاِسْتِثْنَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى: كَمَلْتَ
خَيْرَاتُهُ فِي نَفْسِهِ وَجَمِيعِ أُمُورِهِ إِلَّا ذَهَابَ مَالِهِ بِالْجُودِ؟
وَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

وَمَا سَجَنُونِي غَيْرَ أَنِّي ابْنُ غَالِبٍ وَأَنْتِي مِنَ الْأَثَرَيْنِ غَيْرِ الزَّعَانِفِ
وَلِمَ صَارَ هَذَا الْاِسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعًا؟ وَهَلْ هُوَ عَلَى تَقْدِيرِ: إِلَّا لَأَنْتِي
ابْنُ غَالِبٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: وَمَا سَجَنُونِي ^(١) لَأَمْرٍ يُوجِبُ السَّجْنَ إِلَّا
أَنْتِي ابْنُ غَالِبٍ، وَهَذَا لَا يُوجِبُ السَّجْنَ، فَبِهَذَا كَانَ مُنْقَطِعًا؟ وَمَا وَجْهُ رُجُوعِهِ
إِلَى أَصْلِ الْاِسْتِثْنَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى: وَمَا سَجَنُونِي لَأَمْرٍ مِنَ
الْأُمُورِ إِلَّا أَنْتِي ابْنُ غَالِبٍ؟

وَقَوْلِ عَنْرِ بْنِ دِجَاجَةَ^(١):

مَنْ كَانَ أَشْرَكَ فِي تَفَرُّقِ فَالِجٍ فَلَبُونُهُ جَرِبَتْ مَعًا وَأَغْدَتْ
إِلَّا كَنَاشِرَةَ الَّذِي ضَيَّعْتُمْ كَالْغُضَنِ فِي غُلُوَائِهِ الْمُتَنَبَّتِ

وَمَا وَجْهَ رُجُوعِهِ إِلَى أَصْلِ الاستِثْنَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْبَيْتُ الْأَوَّلُ مِنْ أَنَّ حَالَكُمْ فِي الْإِشْرَاكِ فِي تَفَرُّقِ فَالِجٍ كَحَالِ نَاشِرَةِ الَّذِي ضَيَّعْتُمْ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: مَا حَالُكُمْ فِي ذَلِكَ الْإِشْرَاكِ الْمُنْكَرِ إِلَّا كَحَالِ نَاشِرَةِ الَّذِي ضَيَّعْتُمْ؟ وَقَوْلِهِ:

لَوْلَا ابْنُ حَارِثَةَ الْأَمِيرِ لَقَدْ أَغْضَيْتَ مِنْ شَتْمِي عَلَى رَغَمِ
إِلَّا كَمُعْرِضِ الْمُحَسَّرِ بِكَرْهُ عَمْدًا يُسَبِّبُنِي عَلَى الظُّلْمِ

وَمَا وَجْهَ رُجُوعِهِ إِلَى أَصْلِ الاستِثْنَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ فِي الْبَيْتِ مِنْ أَنَّهُ كَانَ يَرْغَمُ لِشْتَمِهِ إِيَّاهُ لَوْلَا الْأَمِيرُ، وَمَا كَانَ يَكُونُ فِي ذَاكَ إِلَّا كَمُعْرِضِ الْمُحَسَّرِ بِكَرْهُ؟ [و ٣٣].

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الاستِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ الْمُتَّصِلَ إِذَا كَانَ الثَّانِي غَيْرَ الْأَوَّلِ مِمَّا لَا يَصْلُحُ أَنْ يُحْمَلَ بِالشَّبهِ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مُنْقَطِعًا نَصْبًا أَبَدًا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى تَقْدِيرِ الْمُتَّصِلِ، إِلَّا أَنْ يَصْلَحَ حَمْلُهُ عَلَى الْأَوَّلِ؛ إِمَّا بِالْحَقِيقَةِ، وَإِمَّا بِالشَّبهِ.

وَقَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣] ^(٢) استِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْصُومَ غَيْرُ الْعَاصِمِ. وَوَجْهَ رُجُوعِهِ إِلَى أَصْلِ

(١) هو عنز بن دجاجة بن العتر، وقيل: عتر بن دجاجة. ونسبه في شعره دجاجة بن العتر. انظر فرحة الأديب ١٢٢.

(٢) في الأصل ود: (ولا عاصم).

الاستِثْنَاءُ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةٍ: لَا مَعْصُومَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَفَى الْعَاصِمُ
انْتَفَى الْمَعْصُومُ، كَقَوْلِكَ: (لَا عَاصِمَ)، فِهَذَا يَدُلُّ عَلَى: (لَا مَعْصُومَ)،
فَالِاسْتِثْنَاءُ مِنْ مَذْلُولِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: لَا مَعْصُومَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ
رَحِمَ، وَيَجُوزُ عَلَى ذَلِكَ: (لَا قَاتِلَ الْيَوْمِ إِلَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ قِصَاصٌ بِقَتْلِهِ).

وَقَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنْتَ فَنَفَعَهَا إِيْمَنُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾
[يونس: ٩٨]، فِهَذَا مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّ قَوْمَ يُونُسَ غَيْرُ الْقَرْيَةِ، وَوَجْهُ رُجُوعِهِ إِلَى
الْمُتَّصِلِ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةٍ: فَلَوْلَا كَانَ أَهْلُ قَرْيَةٍ ءَامَنُوا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ، وَلَمْ يَجْزْ^(١)
فِي مِثْلِ هَذَا الْمُتَّصِلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْمَلُ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ.

وَقَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةَ يَنْهَوْنَ عَنِ
الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَجَعْنَاهُ مِنْهُمْ ﴾ [هود: ١١٦]، فِهَذَا اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ؛
لَأَنَّهُ لَمْ يُعْتَدَ بِالْقَلِيلِ فِي كَثِيرِهِ مَنْ كَانَ لَا يَنْهَى عَنِ الْفَسَادِ، حَتَّى صَحَّ أَنْ
يُطْلَقَ مَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ لِلتَّغْلِيْبِ
بِالتَّكْثِيرِ^(٢)؛ وَلِذَلِكَ نَصَبَ: (إِلَّا قَلِيلًا) عَلَى الْإِنْقِطَاعِ، وَلَمْ يُرْفَعْ عَلَى
الْبَدَلِ مِنْ قَوْلِهِ: (أُولُوا بَقِيَّةً).

وَقَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا
اللَّهُ ﴾ [الحج: ٤٠]، فَلَوْ حُمِلَ عَلَى الْمُتَّصِلِ لَمْ يَصْلُحْ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةٍ: الَّذِينَ
أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ ذَنْبٍ إِلَّا قَوْلُهُمْ: رَبُّنَا اللَّهُ، فَيَصِيرُ هَذَا ذَنْبَهُمْ،
وَلَيْسَ بِذَنْبٍ، فَهُوَ مُنْقَطِعٌ، وَوَجْهُ رُجُوعِهِ إِلَى أَصْلِ الْاسْتِثْنَاءِ أَنَّهُ
بِمَنْزِلَةٍ: الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ سَبَبٍ إِلَّا قَوْلُهُمْ: رَبُّنَا اللَّهُ، كَأَنَّهُ
قِيلَ: لَيْسَ لِإِخْرَاجِهِمْ سَبَبٌ إِلَّا هَذَا.

وَقَوْلُ الْعَرَبِ: (لَا تَكُونَنَّ مِنْ فُلَانٍ فِي شَيْءٍ إِلَّا سَلَامًا بِسَلَامٍ)، كَأَنَّهُ قِيلَ:

(١) فِي الْأَصْلِ: (وَلَمْ يَجْزْ لَا يَجُوزُ)، وَعَلَى (لَا يَجُوزُ) عِلَامَةُ شَطْبٍ. وَفِي د: (وَلَمْ لَا يَجُوزُ).

(٢) فِي د: (بِالْكَوْنِ).

لَا يَكُنْ أَمْرُكَ مِنْ فُلَانٍ فِي شَيْءٍ إِلَّا سَلَامًا بِسَلَامٍ، فَهَذَا وَجْهُ الْإِتِّصَالِ، وَأَمَّا الْإِنْقِطَاعُ فَلَأَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ مَا يُسْتَثْنَى مِنْهُ سَلَامٌ بِسَلَامٍ ^(١) [ظ ٣٣].

وَقَوْلُهُمْ: (مَا زَادَ إِلَّا مَا نَقَصَ) اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ؛ لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: مَا زَادَ أَضْلًا لَكِنْ نَقَصَ، فَلَيْسَ فِي هَذَا إِخْرَاجُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ. وَوَجْهُ رُجُوعِهِ إِلَى أَصْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: هُوَ عَلَى حَالِهِ إِلَّا الْإِثْمَانِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ، فَهَذَا وَجْهُ الْإِتِّصَالِ.

وَقَوْلُهُمْ: (مَا نَفَعَ إِلَّا مَا ضَرَّ) اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: مَا نَفَعَ أَضْلًا لَكِنْ ضَرَّ، وَوَجْهُ رُجُوعِهِ إِلَى أَصْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: هُوَ عَلَى حَالِهِ إِلَّا الضَّرَّ الَّذِي وَقَعَ مِنْهُ، وَلَوْ لَا (مَا) لَمْ يَصْلُحِ الْإِسْتِثْنَاءُ هَاهُنَا، وَإِنْ كَانَ يَصْلُحُ فِي (لَكِنْ)؛ لِأَنَّ (لَكِنْ) حَرْفٌ عَطْفٍ، وَ (إِلَّا) حَرْفٌ اسْتِثْنَاءٍ يَفْتَضِي مَعْنَى الْأِسْمِ الَّذِي يُخْرِجُ بَعْضًا مِنْ كُلِّ إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي تَكُونُ مُلْغَاةً. وَقَالَ النَّابِغَةُ:

١٥٢ وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سُوِّفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكِتَابِ ^(٢)

فَهَذَا اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّ الْفُلُولَ لَا عَيْبَ فِيهِمْ، وَوَجْهُ الْإِتِّصَالِ فِيهِ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَا عَيْبَ فِي شَيْءٍ مِنْهُمْ، وَلَا مِنْ التُّهَمِ إِلَّا فُلُولٌ سَيَفِيهِمْ مِنْ قِرَاعِ الْكِتَابِ.

وَقَالَ النَّابِغَةُ الْجَعْدِيُّ:

١٥٣ فَتَى كَمُلْتَ خَيْرَاتُهُ غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادٌ فَلَا يُبْقِي مِنَ الْمَالِ بَاقِيَا ^(٣)

(١) قوله ابتداء من: (فهذا وجه الاتصال) مكرر في الأصل.

(٢) البيت من الطويل، وهو للنابغة في ديوانه ٤٤، وانظر العين ٣١٦/٨، وسيبويه ٣٢٦/٢، وإصلاح المنطق ٢٥، وابن السيرافي ٦٤/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٦٢، والنكت للأعلم ٦٢٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٢/٣، والمقاصد الشافية ٥٨٩/٣. وهو بلا نسبة في شرح الرضي ٨٨/٢، ومغني اللبيب ١٥٥، والهمع ٢٧٧/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ١٨٨، وانظر سيبويه ٣٢٧/٢، وابن السيرافي =

فهذا استثناءٌ مُنْقَطِعٌ، لَا يَصْلُحُ أَنْ يُسْتَشْنَى مِنْ كَمَالِ خَيْرَاتِهِ فِي نَفْسِهِ إِلَّا عَلَى الذَّمِّ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا هُوَ: كَمَلْتُ خَيْرَاتَهُ فِي نَفْسِهِ وَجَمِيعِ أُمُورِهِ إِلَّا الْمَالَ^(١) الَّذِي أَتْلَفُهُ بِجُودِهِ، فهذا وَجْهٌ رُجُوعِهِ إِلَى أَصْلِ الاستثناءِ، وَهُوَ عَيْبٌ فِي الْمَالِ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ يَدِ الْجَوَادِ، وَلَيْسَ فِي الْجَوَادِ عَيْبٌ، كَمَا أَنَّ كَوْنَهُ فِي يَدِ الْجَوَادِ فَضِيلَةٌ لِلْمَالِ، وَحُصُولُهُ فِي يَدِ الْبَخِيلِ نَقِصَةٌ لِلْمَالِ. وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ^(٢):

١٥٤ وَمَا سَجَنُونِي غَيْرَ أَنِّي ابْنُ غَالِبٍ وَأَنْتِي مِنَ الْأَثَرَيْنِ غَيْرِ الزَّعَانِفِ^(٣)

فهذا استثناءٌ مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَهُ مَا يَخْرُجُ عَنْهُ، وَوَجْهٌ رُجُوعِهِ إِلَى الْمُتَّصِلِ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: وَمَا سَجَنُونِي لِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ إِلَّا أَنِّي ابْنُ غَالِبٍ. وَقَالَ عَنَزُ بْنُ دِجَاجَةَ:

١٥٥ مَنْ كَانَ أَشْرَكَ فِي تَفَرُّقٍ فَالِجٍ فَلَبُونُهُ جَرِبَتْ مَعًا وَأَعْدَتْ
إِلَّا كَنَاشِرَةَ الَّذِي ضَيَّعْتُمْ كَالْغُضَنِ فِي غُلُوائِهِ الْمُتَنَبِّتِ^(٤)

فهذا استثناءٌ مُنْقَطِعٌ [و٣٤]؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ قَبْلَهُ مَا يَخْرُجُ عَنْهُ الْمُسْتَشْنَى، وَوَجْهٌ رُجُوعِهِ إِلَى أَصْلِ الاستثناءِ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: مَا كَانَتْ حَالُكُمْ فِي الْإِشْرَاكِ فِي

= ١٥٦/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٦٨٤، والنكت للأعلم ١/ ٦٣٠، وتحصيل عين الذهب ٣٦٢. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٤٦، وشرح الرضي ٢/ ٨٨، والهمع ٢/ ٢٨٦. وجاء البيت في الأصل: (كملت له خبراته).

(١) في الأصل ود: (الحال). (٢) في د: (الفرقد).

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٧٢، وانظر سيبويه ٢/ ٣٢٧، ومعاني الأخفش ١/ ١٢٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٤٦، وابن السيرافي ٢/ ١١٠، وتحصيل عين الذهب ٣٦٢، والنكت للأعلم ٦٣٠، والانتصار لابن ولاد ١٦٣، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٦٦.

(٤) البيتان من الكامل، وهو لعنزن دجاجة في سيبويه ٢/ ٣٢٨، وتحصيل عين الذهب ٣٦٤، والنكت للأعلم ٦٣٢. وهو في ابن السيرافي ٢/ ١٦٤ عَنَزُ بْنُ دِجَاجَةَ بِالتَّاء. وقيل: اسمه: (دجاجة بن العتر). وقد ينسب الشاهد لمعاوية بن كاسر المازني. ونسب للأعشى في المخصص ٥/ ٤٧. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٤١٦، والأصول ١/ ٢٩٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٦٩، وسر الصناعة ١/ ٣١١، والمحلى لابن شقير ١٢٢، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٧٨.

تَفَرَّقَ فَالِجٌ إِلَّا كَحَالِ نَاشِرَةِ الَّذِي ضَيَّعْتُمْ، فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَذْلُولِ الْكَلَامِ
الْأَوَّلِ، [لا] ^(١) عَلَى لَفْظِهِ، بَلْ هُوَ مُنْقَطِعٌ مِنْ لَفْظِهِ.
وَقَالَ:

١٥٦ لَوْلَا ابْنُ حَارِثَةَ الْأَمِيرِ لَقَدْ أَغْضَيْتَ مِنْ شَتْمِي عَلَى رَغَمِ
إِلَّا كَمُعْرِضِ الْمُحَسَّرِ بِكْرَهُ عَمْدًا يُسَبِّبُنِي عَلَى الظُّلْمِ ^(٢)

فهذا استثناءٌ مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ قَبْلَهُ مَا يَخْرُجُ عَنْهُ الْمُسْتَثْنَى، وَهُوَ
يَرْجِعُ إِلَى أَصْلِ الاستثناءِ بِمَذْلُولِ الْكَلَامِ الَّذِي تَقَدَّمَ؛ إِذْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ: مَا حَالُكَ
فِي الْإِغْضَاءِ مِنْ شَتْمِي عَلَى رَغَمِ، لَوْلَا الْأَمِيرُ، إِلَّا كَحَالِ مُعْرِضِ الْمُحَسَّرِ بِكْرَهُ،
فهذا وَجْهُ الاتِّصَالِ.



(١) ما بين المعقوفين يقتضيه السياق.

(٢) البيتان من الكامل، وهو للناطقة الجعدي في ديوانه ١٦٨ - ١٦٩، وانظر ابن السيرافي ١٥٤ / ٢ -
١٥٥، وفرحة الأديب ٢٠٥، وتحصيل عين الذهب ٣٦٥، والنكت للأعلم ٦٣٢ / ١. والشاهد بلانسية
في سيبويه ٣٢٩ / ٢، والمقتضب ٤ / ١٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٤٧، وسر الصناعة ٣١١ / ١،
ورصف المباني ٢٧٩.

بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ (أَنْ) بَعْدَ (إِلَّا) (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ (أَنْ) بَعْدَ (إِلَّا) مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ (أَنْ) بَعْدَ (إِلَّا)؟ وَمَا الَّذِي (١)
لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ (أَنْ) بَعْدَ (إِلَّا) فِي الْمَوْجِبِ إِلَّا وَفِيهَا مَعْنَى النَّفْيِ؟
وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي (إِلَّا) أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا عَلَى خِلَافِ مَا قَبْلَهَا فِي
الِإِيجَابِ وَالنَّفْيِ؟

وَلِمَ جَازَ الِاسْتِثْنَاءُ بِـ (أَنْ)، وَلَيْسَتْ عَلَى مَعْنَى إِخْرَاجِ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ؟ وَهَلْ
ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَرْجِعُ فِي التَّأْوِيلِ إِلَى إِخْرَاجِ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا أَتَانِي إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا كَذَا وَكَذَا)؟ وَهَلْ يَرْجِعُ فِي التَّقْدِيرِ
إِلَى: مَا أَتَانِي شَيْءٌ إِلَّا قَوْلُهُمْ كَذَا وَكَذَا؟

وَمَا مَوْضِعُ (أَنْ) فِي قَوْلِكَ: (مَا مَنَعَنِي إِلَّا أَنْ يَغْضَبَ عَلَيَّ فَلَانٌ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرُ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ

وَلِمَ جَازَ فِي (غَيْرِ) الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ؟ وَهَلِ النَّصْبُ عَلَى الْبِنَاءِ مِنْ أَجْلِ
أَنَّهُ مُبْهَمٌ، أُضِيفَ إِلَى مَا أَصْلُهُ الْبِنَاءُ؟ وَلِمَ جَازَ بِنَاءُ مِثْلِ هَذَا، وَلَمْ يَجْزِ الْبِنَاءُ

(*) العنوان في الكتاب ٣٢٩ / ٢: «هذا باب ما تكون فيه أَنْ وأن مع صلتها بمنزلة غيرهما من الأسماء».

(١) في د: (وبالذي).

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَثِيبَ

بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ مِنْ مُوجِبٍ (*)

[ظ ٣٤] [الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ مِنْ مُوجِبٍ مِمَّا لَا يَجُوزُ.]

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ مِنْ مُوجِبٍ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟ [١]
وَلِمَ لَا يَجُوزُ؟ [٢] الِاسْتِثْنَاءُ مِنْ مُوجِبٍ إِلَّا بِالنَّصْبِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ فِيهِ تَفْرِيعُ الْعَامِلِ لِمَا بَعْدَ (إِلَّا)، كَمَا يَصْلُحُ فِي النَّفْيِ؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَا يَتَسَلَّطُ الْعَامِلُ عَلَيْهِ إِلَّا بِ (إِلَّا)؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حُرُوفِ الْجَرِّ فِي تَسْلِيطِ الْعَامِلِ عَلَى مَا بَعْدَهَا؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ مُسَلَّطَةً عَامِلَةً، وَلَمْ يَجِبْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي (إِلَّا)؟

وَمَا حُكْمُ: (أَتَانِي الْقَوْمُ إِلَّا أَبَاكَ)، و (مَرَزْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا أَبَاكَ)، و (الْقَوْمُ فِيهَا إِلَّا أَبَاكَ)؟ وَمَا الْعَامِلُ فِي (أَبِيكَ)؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ مِنْ مُوجِبٍ الْبَدَلُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ الْبَدَلُ جَازَ تَفْرِيعُ الْعَامِلِ لِمَا بَعْدَ (إِلَّا)؛ إِذِ الْمُبْدَلُ مِنْهُ عَلَى تَقْدِيرِ الطَّرْحِ مِنَ الْكَلَامِ؟

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ٣٣٠: «هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلّا نصباً لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره».

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل ود. وهو مما يقتضيه منهج الرماني في شرحه، وما يقتضيه الجواب أيضاً.

(٢) في د: (ولم لم يجوز).

وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ: (مَا فِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا قَدْ قَالَ ذَاكَ إِلَّا زَيْدًا)، وَلِمَ ^(١) كَانَ هَذَا اسْتِثْنَاءً مِنْ مُوجِبٍ مَعَ دُخُولِ حَرْفِ النَّفْيِ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى: قَدْ قَالُوا ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا؟

* * *

الجواب عن الباب الأول

الَّذِي يَجُوزُ فِي الاسْتِثْنَاءِ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ (أَنْ) بَعْدَ (إِلَّا) أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ وَتَقْدِيرِهِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْمُوجِبِ إِلَّا عَلَى مَعْنَى النَّفْيِ؛ لِأَنَّ (إِلَّا) لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا عَلَى خِلَافِ مَا قَبْلَهَا فِي الْإِيجَابِ وَالنَّفْيِ، كَمَا أَنَّ (لَكِنْ) بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ، إِلَّا أَنْ (إِلَّا) تَخْتَصُّ بِإِخْرَاجِ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (لَكِنْ)، وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَرْجِعَ فِي التَّأْوِيلِ إِلَى أَصْلِ الاسْتِثْنَاءِ مِنْ إِخْرَاجِ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ التَّقْدِيرَاتُ فِي ذَلِكَ.

وَتَقُولُ: (مَا أَتَانِي إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا ذَاكَ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا أَتَانِي شَيْءٌ إِلَّا قَوْلُهُمْ ذَاكَ.

وَتَقُولُ: (مَا مَنَعَنِي إِلَّا أَنْ يَغْضَبَ عَلَيَّ فُلَانٌ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا مَنَعَنِي إِلَّا غَضَبُ فُلَانٍ عَلَيَّ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

١٥٧ لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرُ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالَ ^(٢)

(١) قوله: (ولم) ليس في د.

(٢) البيت من البسيط، ونُسب البيت لأكثر من شاعر. فهو لأبي قيس بن الأسلت في خزانة الأدب ٣/ ٣٧٦. ونُسب لأبي قيس بن رفاعة في ابن السيرافي ٢/ ١٨٠، وابن يعيش ٣/ ٨٠، ٨/ ١٣٥. ونُسب للشَّمَخ في المحاجة بالمسائل النحوية ١٤٠، وليس في ديوانه، وهو لرجل من كثانة في الكتاب ٢/ ٣٢٩، وتحصيل عين الذهب ٣٦٦. وهو بلا نسبة في معاني الفراء ١/ ٣٨٣، والأصول ١/ ٢٧٦، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٣٥ برواية: (هتفت حمامة في سحوق)، والمسائل المثورة ٦٨، وجمهرة اللغة ٣/ ١٣١٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٧، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٣٢٣، وأمالى ابن السجري ١/ ٦٩، والنكت للأعلم ١/ ٦٣٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٢٢. والأوقال: جمع وقل، وهو ثمر الدوم اليابس.

فَيَجُوزُ فِي (غَيْرِ) الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ؛ أَمَّا الرَّفْعُ فَلَأَنَّهُ فَاعِلٌ (يَمْنَعُ)،
وَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى الْبِنَاءِ؛ لِأَنَّهُ مُبْنِيٌّ أَضِيفَ إِلَى مَبْنِيٍّ، أَصْلُهُ الْبِنَاءُ، وَعَلَى
ذَلِكَ يَجْرِي الْقِيَاسُ فِي كُلِّ مُبْنِيٍّ أَضِيفَ إِلَى مَبْنِيٍّ أَصْلُهُ الْبِنَاءُ. وَلَا يَجُوزُ إِذَا
أُضِيفَ إِلَى مَبْنِيٍّ أَصْلُهُ الْإِعْرَابُ أَنْ يُبْنَى، لَوْ قُلْتُ: (لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبُ مِنْهَا
غَيْرُكَ) لَمْ يَجْزْ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّهُ أَضِيفَ إِلَى مَبْنِيٍّ أَصْلُهُ الْإِعْرَابُ، وَعَلَى
ذَلِكَ قَوْلُ النَّابِغَةِ [٣٥]:

١٥٨ عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ^(١)

فَبَنَى (حِينَ)؛ لِأَنَّهُ أَضَافَهُ^(٢) إِلَى مَبْنِيٍّ أَصْلُهُ الْبِنَاءُ، إِلَّا أَنَّ الْاِخْتِيَارَ فِي
مِثْلِ هَذَا الْبِنَاءِ؛ لَا طَرَادَ إِضَافَةِ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ فِيهِ، فَالْإِضَافَةُ بِكَثَرَتِهَا فِيهِ
تُقَوَّى مَا تَقْتَضِيهِ، وَهِيَ بِقِلَّتِهَا^(٣) فِي الْحَرْفِ تُضَعِّفُهُ عَنْ هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ.

الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الثَّانِي

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْاِسْتِثْنَاءِ مِنْ مُوجِبِ النَّصْبِ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ عَلَى مَعْنَى
الْمُسْتَثْنَى، إِلَّا أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَثْنَى إِلَّا بِوَسِيطَةِ (إِلَّا)، وَلَوْ دَلَّ
بِحَقِيقَةِ مَعْنَاهُ لَعَمِلَ فِيهِ، كَمَا يَعْمَلُ: (اسْتَشْنَيْتُ زَيْدًا)، وَ (أَسْتَشْنِي زَيْدًا)،
فَلَا يَجُوزُ الْاِسْتِثْنَاءُ مِنْ مُوجِبٍ إِلَّا بِالنَّصْبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ فِيهِ تَفْرِيعُ الْعَامِلِ لِمَا
بَعْدَ (إِلَّا)، وَلَا تَكُونُ (إِلَّا) فِيهِ إِلَّا مُسْلِطَةً لِلْعَامِلِ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ فِي التَّقْدِيرِ.
وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حُرُوفِ الْجَرِّ، وَإِنْ اجْتَمَعَا فِي التَّسْلِيطِ أَنَّ حُرُوفَ
الْجَرِّ عَامِلَةٌ؛ لِأَنَّهَا عَلَى مَعْنَى الْإِضَافَةِ، وَالْجَرُّ فِي أَصْلِ قِسْمَةِ الْمَوْضُوعِ^(٤)
لِلْإِضَافَةِ، كَمَا أَنَّ الرَّفْعَ لِلْفَاعِلِ وَمَا أَشْبَهَ الْفَاعِلِ، وَالنَّصْبُ لِلْمَفْعُولِ وَمَا أَشْبَهَ
الْمَفْعُولَ، فَكَذَلِكَ الْجَرُّ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ وَمَا أَشْبَهَهُ.

(١) مر الشاهد سابقاً. انظر تخريج البيت رقم (٢٢٨).

(٢) قوله: (أضافه) مكرر في د.

(٣) في د: (فقلتها).

(٤) في د: (الموضع).

ولا يَجُوزُ فِي الاسْتِثْنَاءِ مِنْ مُوجِبِ الْبَدَلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَاَزَ الْبَدَلُ جَاَزَ تَفْرِيعُ الْعَامِلِ لِمَا بَعْدَ (إِلَّا)، وَلَيْسَ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْإِيجَابِ؛ لِأَنَّهُ يُضَمَّنُ الْكَلَامُ بِمَذْلُولٍ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ النَّفْيُ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ إِذَا أُطْلِقَ عَلَى أَعَمِّ الْعَامِّ، وَلَيْسَ يُعَارِضُ هَذَا أَنَّ الْإِيجَابَ إِذَا أُطْلِقَ يَدُلُّ عَلَى أَخَصِّ الْخَاصِّ؛ لِأَنَّ أَخَصَّ الْخَاصِّ لَا يُسْتَشْنَى مِنْهُ شَيْءٌ، نَحْوُ: (زَيْدٍ) و (عَمْرٍو)، مَعَ ^(١) أَنَّ أَخَصَّ الْخَاصِّ يَنْقَسِمُ قِسْمَةً تُبْطِلُ دَلَالََةَ الْفِعْلِ عَلَيْهِ، حَتَّى يَكُونَ مُسْتَعْنَى عَنْهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (أَحَدٌ)؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَنْفِيَّ إِذَا أُطْلِقَ فِي الْاسْتِثْنَاءِ دَلَّ عَلَيْهِ دَلَالَةٌ تُوجِبُ أَنَّهُ مُسْتَعْنَى عَنْ ذِكْرِهِ، وَلَيْسَ فِي الْإِيجَابِ مِثْلُ هَذَا.

وَتَقُولُ: (أَتَانِي الْقَوْمُ إِلَّا أَبَاكَ)، و (مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا أَبَاكَ)، و (الْقَوْمُ فِيهَا إِلَّا أَبَاكَ)، فَالْعَامِلُ فِيهِ مَعْنَى الْاسْتِقْرَارِ الَّذِي ^(٢) الظَّرْفُ ^(٣) خَلْفَ مِنْهُ، وَقَدْ عَمِلَ مَعْنَى الْاسْتِقْرَارِ فِي الْمَعْرِفَةِ هَاهُنَا.

وَتَقُولُ: (مَا فِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا قَدْ قَالَ ذَاكَ إِلَّا زَيْدًا)، فَهَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنْ مُوجِبٍ؛ إِذِ الْمَعْنَى: قَدْ قَالُوا [ظه ٣٥] كُلُّهُمْ ذَاكَ إِلَّا زَيْدًا.



(٢) فِي د: (فِي الَّذِي).

(١) فِي د: (وَمَعَ).

(٣) فِي د: (انْصَرَفَ).

بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ

الَّذِي يَكُونُ (إِلَّا) فِيهِ بِمَنْزِلَةٍ (غَيْرِ) فِي الصِّفَةِ(*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ الَّذِي تَكُونُ (إِلَّا) فِيهِ بِمَنْزِلَةٍ (غَيْرِ) فِي الصِّفَةِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ الَّذِي تَكُونُ (إِلَّا) فِيهِ بِمَنْزِلَةٍ (غَيْرِ)؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بِمَنْزِلَةٍ (غَيْرِ) ^(١) حَتَّى تَجْرِيَ عَلَى مَوْصُوفٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا مُدْخَلَةٌ عَلَى بَابِ الصِّفَةِ بِالشَّبهِ وَالْوَصْفِ لـ (غَيْرِ) بِحَقِّ الْأَصْلِ، وَلـ (إِلَّا) بِحَقِّ الشَّبهِ، فَلَمْ تَقْوِ ^(٢) عَلَى أَنْ تَقُومَ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ، وَقَوِيَتْ (غَيْرِ) عَلَى ذَلِكَ، تَقُولُ: (مَا جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ)، فَتَكُونُ (غَيْرِ) قَدْ قَامَتْ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ، وَلَا يَجُوزُ: (مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ) عَلَى أَنْ (إِلَّا) قَامَتْ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ، وَلَكِنْ عَلَى تَفْرِيعِ الْعَامِلِ؟

وَمَا حُكْمُ: (لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٌ لَغَلَبْنَا)، فَـ (إِلَّا) فِي هَذَا صِفَةٌ بِمَنْزِلَةٍ: لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ غَيْرُ زَيْدٍ لَغَلَبْنَا؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ: (لَوْ كَانَ مَعَنَا إِلَّا زَيْدٌ لَهْلَكْنَا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةٍ الِاسْتِثْنَاءِ مِنْ مُوجِبٍ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، كَقَوْلِكَ: (سَارَ إِلَّا زَيْدٌ)، فَهَذَا مُحَالٌ، وَلَوْ قُلْتَ: (سَارَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ) جَازَ عَلَى الصِّفَةِ، وَلَا يَجُوزُ: (سَارَ إِلَّا زَيْدٌ) عَلَى الصِّفَةِ، وَلَا عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ؟

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ٣٣١: «هذا باب ما يكون فيه إلّا وما بعده وصفًا بمنزلة مثل وغير».

(٢) في د: (تقوى).

(١) قوله: (بمنزلة غير) ساقط من د.

وَلِمَ خَالَفَ فِي ذَلِكَ أَبُو الْعَبَّاسِ؟ فَأَجَارَ: (لَوْ كَانَ مَعَنَا إِلَّا زَيْدٌ لَهَلَكْنَا)؟
 وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ شَبَّهَ بِالنَّفْيِ، وَلَا يُشَبِّهُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِيهِ أَعَمُّ الْعَامِّ عَلَى
 الْجُمْلَةِ وَالتَّفْصِيلِ، كَمَا يَصِحُّ فِي النَّفْيِ، وَيُوضَّحُ أَنَّهُ مُوجِبٌ أَنَّهُ يَجِبُ عَنْهُ
 الْجَوَابُ بِتَقْدِيرِ الْإِجَابِ، كَقَوْلِكَ: (لَوْ كَانَ زَيْدٌ هَاهُنَا لَسُرَرْنَا^(١) بِهِ)،
 فَالْسُرُورُ عَنْ مَعْنَى مُوجِبٍ فِي التَّقْدِيرِ، لَا عَنْ مَنَفِيٍّ؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهًا أَلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]؟ وَلِمَ^(٢) جَارَ
 الرَّفْعُ عَلَى الصِّفَةِ، وَلَمْ يَجْزِ عَلَى الْبَدَلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى
 الْبَدَلِ لَجَارَ: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)، وَلَجَارَ: (سَارَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ)
 عَلَى الْبَدَلِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ النَّصْبُ فِي مِثْلِ هَذَا، فَتَقُولُ: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهَةٌ
 إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)، وَ (لَوْ سَارَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا لَتَعَذَّرَ عَلَيْهِمُ الْأَمْرُ)؟
 وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ذِي الرَّمَّةِ:

أُنِخَتْ فَالْقَتَ بِلْدَةٍ فَوْقَ بِلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا

وَلِمَ لَا يَكُونُ مِثْلُ هَذَا عَلَى الْبَدَلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُوجِبُ جَوَازَ: (قَلِيلٌ
 بِهَا إِلَّا بُغَامُهَا) [٣٦] وهذا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَوْجِبِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى
 الصِّفَةِ، كَأَنَّهُ قَالَ: (قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ غَيْرُ بُغَامِهَا)؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]؟ وَلِمَ
 لَا يَكُونُ عَلَى الْبَدَلِ مَعَ أَنَّهُ يَجُوزُ: لَا يَسْتَوِي غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ^(٣) وَالْمُجَاهِدُونَ^(٤)؟
 وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الصِّفَةَ أَحَقُّ بِـ (غَيْرِ) إِذَا جَرَتْ عَلَى مَوْصُوفٍ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ
 صِفَةً لَهُ، كَمَا هُوَ فِي قَوْلِكَ: (جَاءَنِي زَيْدٌ الْكَرِيمُ)، وَلَا يَصْلُحُ فِيهِ الْبَدَلُ مَعَ
 تَوَجُّهِ الصِّفَةِ، وَأَنَّهُ لِهَذَا الْكَلَامِ يَحَقُّ الْأَصْلُ، فَلَا وَجْهَ لِلْعُدُولِ عَنْهُ بِغَيْرِ سَبَبٍ؟

(١) فِي د: (لَسَرْنَا).

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَلَمَّا).

(٣) الْعِبَارَةُ مِنْ قَوْلِهِ: (وَلَمْ لَا يَكُونُ) مَكْرَرَةٌ فِي الْحَاشِيَةِ.

(٤) قَوْلُهُ: (وَالْمُجَاهِدُونَ) عَلَيْهِ شَطْبٌ فِي د.

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلٍ لَبِيدٍ:

وَإِذَا جُوزِيَتْ قَرْضًا فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى غَيْرُ الْجَمَلِ
وَلَمْ لَا يَجُوزُ فِي هَذَا أَنْ يَكُونَ عَلَى الْبَدَلِ الَّذِي يَجُوزُ فِي (إِلَّا)؟ وَهَلْ
ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُوجِبٌ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الصِّفَةِ، أَوِ الْإِسْتِثْنَاءِ^(١) الَّذِي تَكُونُ فِيهِ
(إِلَّا) مُسَلِّطَةً لِلْعَامِلِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ:

لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى الْيَوْمَ غَيْرُهُ وَقَعُ الْحَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكْرُ
فَمَا الْمَوْصُوفُ بِـ (إِلَّا) هَاهُنَا؟ وَلَمْ كَانَ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لـ (غَيْرِ)، كَقَوْلِكَ:
لَوْ كَانَ غَيْرِي غَيْرُ الصَّارِمِ الذَّكَرِ غَيْرُهُ وَقَعُ الْحَوَادِثُ، فَـ (غَيْرُ) الثَّانِيَّةُ
صِفَةٌ لِلأُولَى؟ وَهَلْ يَجُوزُ فِي مِثْلِ هَذَا النَّصْبُ؛ إِذِ الْمَعْنَى: لَوْ كَانَ شَيْءٌ غَيْرِي
إِلَّا الصَّارِمِ الذَّكَرِ غَيْرُهُ وَقَعُ الْحَوَادِثُ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ)؟ وَلَمْ جَازَ عَلَى الصِّفَةِ وَالْبَدَلِ؟ وَمَا
الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي الْبَدَلِ قَدْ أَثْبَتَ إِتْيَانَ زَيْدٍ،
وَفِي الصِّفَةِ أَبْهَمَهُ، وَلَمْ يُثَبِّتْهُ، كَمَا أَنَّهُ فِي قَوْلِكَ: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ مِثْلُ
زَيْدٍ) لا^(٢) يُوجِبُ أَنَّ (زَيْدًا) قَدْ أَتَى، وَلَا أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ) عَلَى الصِّفَةِ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؟ وَمَا
نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (أَجْمَعُونَ) فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ تَأْكِيدًا إِلَّا تَابِعًا، كَمَا لَا
يَكُونُ صِفَةً إِلَّا تَابِعًا؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ عَمْرِو بْنِ مَعْدِي كَرِبَ:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ
وَلَمْ لَا يَكُونُ الرَّفْعُ فِي قَوْلِهِ: (الْفَرَقْدَانِ) إِلَّا عَلَى الصِّفَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ

(١) فِي د: (وَالِاسْتِثْنَاءِ).

(٢) فِي د: (إِلَّا).

لَأَنَّهُ بَعْدَ مُوجِبٍ؟

وَقَوْلِ الشَّمَاخِ:

وَكُلُّ خَلِيلٍ غَيْرُ هَاضِمٍ نَفْسِهِ لَوْضِلٍ خَلِيلٍ صَارِمٍ أَوْ مُعَارِزٍ

[٣٦٥] وَلَمْ لَا يَجُوزُ: (إِلَّا الْفَرْقَدَانِ) عَلَى جِهَةٍ: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْفَرْقَدَانِ)؟
وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَوْضُولَ لَا يُحذفُ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَمِدُ الْبَيَانِ الَّذِي تُذَكَّرُ الصَّلَةُ
لِأَجْلِهِ، وَهِيَ مُتَمِّمَةٌ لَهُ تَتِمِّمُ النَّاقِصَ، وَلَيْسَ الْمَوْضُولُ كَالصَّفَةِ فِي هَذَا؛
لِأَنَّ الصَّفَةَ عَلَى تَقْدِيرِ التَّمَامِ، فَيُضْلَحُ أَنْ تَقُومَ الصَّفَةُ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ،
وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُومَ الصَّلَةُ^(١) مَقَامَ الْمَوْضُولِ؛ لِأَنَّهُ نَاقِصٌ يَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ
عَنْهُ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْاسْتِثْنَاءِ الَّذِي تَكُونُ (إِلَّا) فِيهِ بِمَنْزِلَةِ (غَيْرِ) أَنْ
يَتَّبَعَ الْأِسْمَ بَعْدَهَا مَا قَبْلَهَا فِي الْإِعْرَابِ، كَمَا تَتَّبِعُ الصَّفَةُ الْمَوْصُوفَ^(٢).
وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَجْرِيَ (إِلَّا) مَجْرَى (غَيْرِ) إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَوْصُوفُ مَذْكُورًا؛ لِأَنَّهَا
تَضْعُفُ عَنْ أَنْ تَقُومَ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ لَهَا بِحَقِّ الشَّبهِ، وَهُوَ
لِـ (غَيْرِ) بِحَقِّ الْأَصْلِ؛ فَلِذَلِكَ جَازَ: (مَا جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ) عَلَى الصَّفَةِ،
وَلَمْ يَجْزِ^(٣): (مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ) عَلَى الصَّفَةِ، وَلَكِنْ عَلَى تَفْرِيعِ الْعَامِلِ.

وَتَقُولُ: (لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٌ لَغَلِبْنَا)^(٤)، فـ (إِلَّا) هَاهُنَا صِفَةٌ، كَأَنَّكَ
قُلْتَ: لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ غَيْرُ زَيْدٍ لَغَلِبْنَا، وَلَا يَجُوزُ هَذَا عَلَى الْبَدَلِ؛ لِأَنَّهُ
بَعْدَ مُوجِبٍ، لَوْ قُلْتَ: (لَوْ كَانَ مَعَنَا إِلَّا زَيْدٌ لَغَلِبْنَا) كَانَ فَاسِدًا كَفَسَادِ:
(سَارَ إِلَّا زَيْدٌ)؛ لِأَنَّ الْمُوجِبَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَلَكِنْ
يَجُوزُ: (سَارَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ) عَلَى الصَّفَةِ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

(١) فِي د: (الصِّفَةِ).

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْمَوْصِف).

(٣) فِي د: (جَاز).

(٤) قَوْلُهُ: (إِلَّا زَيْدٌ لَغَلِبْنَا) لَيْسَ فِي د.

١٥٩ وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ^(١)
فهذا على الصِّفَةِ، ولا يَجُوزُ فِيهِ الْبَدَلُ، ولا في نَظَائِرِهِ؛ لَأَنَّهُ بَعْدَ
مُوجِبٍ.

وخالَفَ في ذَلِكَ أَبُو الْعَبَّاسِ فَأَجَازَ: (لَوْ كَانَ مَعَنَا إِلَّا زَيْدٌ لَغُلِبْنَا)، وَشَبَّهَهُ
بِالنَّفْيِ^(٢)، وَالصَّوَابُ فِيهِ^(٣) مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ؛ لِأَنَّ هَذَا مُوجِبٌ، وَالدَّلِيلُ عَلَى
ذَلِكَ الْفَرْقُ بَيْنَ: (لَوْ كَانَ عِنْدَنَا زَيْدٌ لَسِرَرْنَا) وَبَيْنَ: (لَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَنَا
زَيْدٌ لَسِرَرْنَا)^(٤)، فَإِذَا قُدِّرَ تَقْدِيرُ الْإِيجَابِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْإِيجَابِ، كَمَا أَنَّهُ
إِذَا قُدِّرَ تَقْدِيرُ النَّفْيِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ النَّفْيِ، وَيُوضَّحُ ذَلِكَ أَنَّ أَعْمَ الْعَامِّ يَصِحُّ
فِي تَقْدِيرِ النَّفْيِ، كَمَا يَصِحُّ فِي الْقَطْعِ عَلَى النَّفْيِ، وَيَمْتَنِعُ فِي تَقْدِيرِ الْإِيجَابِ،
كَمَا يَمْتَنِعُ فِي الْقَطْعِ عَلَى الْإِيجَابِ، فَلَوْ قُلْتُ: (لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَنَا أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ
لَغُلِبْنَا)، فـ (أَحَدٌ) هَاهُنَا هِيَ الَّتِي تَقَعُ فِي النَّفْيِ. وَيَجُوزُ فِيهِ: (لَوْ لَمْ يَكُنْ

(١) البيت من الوافر، وهو لعمر بن معدى كرب في ديوانه ١٧٨، وانظر سيبويه ٣٣٤/٢، ومجاز
القرآن ١/١٣١، وتحصيل عين الذهب ٣٦٧، والنكت للأعلم ١/٦٣٧، وابن يعيش ٨٩/٢. وهو
للأعشى في جمل الخليل ١٧٧، ٣١٨. وهو لحضرمي بن عامر في ابن السيرافي ٥٩/٢. وقيل: هو
لسوار بن المضرب. انظر النكت للأعلم ١/٤٣٧، وتحصيل عين الذهب ٣٦٧. وهو بلا نسبة في معاني
الأخفش ١١٦، والمقتضب ٤/٤٠٠، والشيرازيات ٢/٥٢٩، وإيضاح الشعر للفارسي ٤٦٦، والزاهر
٢/٣٩٢، وشرح الرضي ٢/١٢٩، ١٣١. والفرقدان: نجمان قريان من القطب.

(٢) رأي سيبويه في كتابه ٢/٣٣١، وَقَدْ جَاءَتْ نِسْبَةُ تَشْبِيهِهِ بِالنَّفْيِ لِأَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ، فِي الْأَصُولِ
١/٣٠١-٣٠٢، قَالَ: «قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ رحمته الله: (لَوْ كَانَ مَعَنَا إِلَّا زَيْدٌ لَغُلِبْنَا) أَجْوَدُ كَلَامٍ وَأَحْسَنُهُ،
وَالدَّلِيلُ عَلَى جَوْذَرِهِ أَنَّهُ يَمْنَزِلُكَ النَّفْيَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ)». وَلَمْ أَجِدْ هَذَا
النَّصَّ عِنْدَ الْمُبَرِّدِ. وَقَدْ اعْتَمَدَ ابْنُ وَلاَدٍ فِي الْإِنْتِصَارِ ١٦٦ - ١٦٩ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ السَّرَّاجِ،
وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمُبَرِّدَ قَدْ تَابَعَ سِيبَوَيْهِ فِي أَنَّ قَوْلَهُ: (إِلَّا اللَّهُ) وَصَفٌ لَا بَدَلُ. قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي
شرح التسهيل ٢/٢٩٩: «وَحَكَى ابْنُ السَّرَّاجِ أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدَ قَالَ: «لَوْ كَانَ مَعَنَا إِلَّا زَيْدٌ أَجْوَدُ كَلَامٍ
وَأَحْسَنُهُ»، وَكَلَامُ الْمُبَرِّدِ فِي الْمَقْتَضَبِ مِثْلُ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا كَلَامُ الْمُبَرِّدِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِكَلَامِ
سِيبَوَيْهِ وَلِكَلَامِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ فِي كِتَابِهِ». وَقَدْ قَبِلَ مَا نَسَبَ ابْنُ السَّرَّاجِ إِلَى الْمُبَرِّدِ ابْنُ وَلاَدٍ وَرَدَّ
عليه. وَقَبْلَهُ أَيْضًا أَبُو عَلِيٍّ الشَّلُوبِينُ قَبُولَ رَاضٍ بِهِ. وَأَمَّا ابْنُ خُرُوفٍ فَأَنكَرَ ثُبُوتَ ذَلِكَ عَنِ الْمُبَرِّدِ وَأَنكَرَ
عَلَى ابْنِ وَلاَدٍ الْإِسْتِغَالَ بِرَدِّ مَا لَمْ يَصِحَّ ثُبُوتُهُ.»

(٤) في الأصل ود: (لسرنا).

(٣) قوله: (فيه) ليس في د.

مَعْنَا إِلَّا زَيْدٌ لَعَلِّبْنَا (عَلَى الْبَدَلِ، فَأَمَّا:) (لَوْ كَانَ مَعَنَا أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ لَعَلِّبْنَا)،
فَلَا يَكُونُ (أَحَدٌ) هَاهُنَا إِلَّا بِمَعْنَى [و٣٧] (وَاحِدٌ)، وَلَا يَصْلُحُ فِيهِ الْبَدَلُ، كَمَا
لَا يَصْلُحُ فِي الْقَطْعِ عَلَى الْإِجَابِ.

وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢] فَهُوَ عَلَى
الصِّفَةِ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْبَدَلُ؛ لِأَنَّ الَّذِي قَبْلَهُ مُوجِبٌ، وَلَكِنْ يَصْلُحُ فِي مِثْلِهِ
الاسْتِثْنَاءُ بِالنَّصْبِ، كَالِاسْتِثْنَاءِ مِنْ مُوجِبٍ، وَذَلِكَ عَلَى قِيَاسٍ: (سَارَ الْقَوْمُ
إِلَّا زَيْدٌ) بِمَعْنَى ^(١): سَارَ الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ، فَإِنْ اسْتِثْنَيْتَ عَلَى غَيْرِ جِهَةٍ
الصِّفَةِ قُلْتَ: (سَارَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا). وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْبَدَلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي
الْمُوجِبِ تَفْرِيعُ الْعَامِلِ، فَلَا يَجُوزُ: (سَارَ إِلَّا زَيْدٌ)، لَا عَلَى الصِّفَةِ، وَلَا عَلَى
الِاسْتِثْنَاءِ.

وَقَالَ ذُو الرُّمَّةِ:

١١٠. أُنِخْتُ فَأَلَقْتُ بَلَدَةً فَوْقَ بَلَدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا ^(٢)

فَهَذَا عَلَى الصِّفَةِ، كَأَنَّهُ قَالَ: (غَيْرُ بُغَامِهَا)، وَلَا يَكُونُ عَلَى الْبَدَلِ؛
لَأَنَّهُ بَعْدَ مُوجِبٍ.

وَقَوْلُ اللَّهِ ﷻ: ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾ [النساء: ٩٥]
عَلَى الصِّفَةِ وَلَا يَحْسُنُ فِيهِ الْبَدَلُ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ إِذَا جَاءَتْ فِي مَوْضِعِهَا بَعْدَ ذِكْرِ
الْمَوْصُوفِ كَانَتْ بِمَعْنَى الصِّفَةِ أَحَقَّ مِنْهَا بِمَعْنَى الْبَدَلِ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ
الْعَاقِلِ)، فَلَا يَحْسُنُ فِي مِثْلِ هَذَا الْبَدَلُ، وَلَكِنْ قَدْ يَجُوزُ: (غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ) عَلَى
الِاسْتِثْنَاءِ الَّذِي يَجْرِي مَجْرَى الْاسْتِثْنَاءِ مِنْ مُوجِبٍ، وَالرَّفْعُ أَحْسَنُ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (مَعْنَى)، وَكَذَا مَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِذِي الرُّمَّةِ فِي دِيْوَانِهِ ٣٥٠، وَانْظُرْ سَيَبَوِيه ٣٣٢/٢، وَشَرَحَ آيَاتُ سَيَبَوِيه
لِلنَّحَاسِ ١٤٧، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٦٧، وَالنَّكَتُ لِلْأَعْلَمِ ٦٣٥/١. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي مَعَانِي
الْأَخْفَشِ ١/١٢٣، وَالْمَقْتَضِبِ ٤/٤٠٩، وَالْأَصُولُ ١/٢٨٦، وَشَرَحَ التَّسْهِيلُ لِابْنِ مَالِكٍ ٢/٣٠٠،
وَشَرَحَ الرُّضْيِيُّ ٢/١٢٩، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ١٠٠.

وَقَالَ لَبِيدٌ:

١١١ وَإِذَا جُوزِيتَ قَرْصًا فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى غَيْرُ الْجَمَلِ^(١)

فهذا على الصِّفَةِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ مُوجِبٍ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

١١٢ لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى الْيَوْمَ غَيْرُهُ وَقَعُ الْحَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكْرُ^(٢)

فهذا على الصِّفَةِ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَوْ كَانَ غَيْرِي غَيْرُ الصَّارِمِ الذَّكْرُ غَيْرُهُ وَقَعُ الْحَوَادِثُ، وَلَوْ نَصَبَ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ لَجَازَ؛ إِذِ الْمَعْنَى: لَوْ كَانَ شَيْءٌ إِلَّا الصَّارِمَ الذَّكْرَ غَيْرُهُ وَقَعُ الْحَوَادِثُ.

وَتَقُولُ: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ)، فَيَجُوزُ فِي هَذَا الْبَدَلِ وَالصِّفَةِ؛ لِأَنَّهُ فِي النَّفْيِ، وَقَدْ ذُكِرَ قَبْلَهُ مَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفًا، إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْبَدَلِ أَنَّ الْبَدَلَ يُوجِبُ إِثْبَاتَ الْفِعْلِ لِمَا بَعْدَ (إِلَّا)، وَالصِّفَةُ لَا تُوجِبُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ [٣٧]: (جَاءَنِي مِثْلُ زَيْدٍ).

وَتَقُولُ: (مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ)، فَلَا يَجُوزُ هَذَا عَلَى الصِّفَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ قَبْلَهُ مَوْصُوفٌ. وَنَظِيرُهُ: (أَجْمَعُونَ) فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا تَابِعًا، وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مِنْ غَيْرِ مَتَّبِعٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَامِلِ، فَهُوَ نَظِيرُهُ فِي حُكْمِهِ، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْعِلَّةُ فِيهِمَا.

(١) البيت من الرمل، وهو للبيد في ديوانه ١٧٩، وانظر سيبويه ٣٣٣/٢، والأصول ٢٨٦/١، ٣٠١، والحجة للفراسي ١٧٩/٣، والحليات ٢٦٤، وابن السيرافي ٥٣/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٦٧، والنكت للأعلم ٦٣٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠١/٢. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤١٠/٤، ومجالس ثعلب ٤٤٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٤٧، والتعليقة للفراسي ٦٣/٢، والغرة لابن الدهان ٨٥٨.

(٢) البيت من البسيط، وهو للبيد في ديوانه ٦٢، وانظر سيبويه ٣٣٣/٢، وتهذيب اللغة ٣٠٥/١٥، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٤٨، وابن السيرافي ٥٧/٢. وهو بلا نسبة في أخبار أبي القاسم الزجاجي ١٥١، والحجة للفراسي ١٨٠/٣، والمسائل المثورة ٦٢، وتحصيل عين الذهب ٣٦٨، والنكت للأعلم ٦٣٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠١/٢.

وَقَالَ عَمْرُو بْنُ مَعْدِي كَرَبَ:

١١٣ وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ^(١)

فهذا عَلَى الصِّفَةِ؛ لَأَنَّهُ بَعْدَ مُوجِبٍ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّمَّاحِ:

١١٤ وَكُلُّ خَلِيلٍ غَيْرُهُاضِمٍ نَفْسِهِ لَوْضِلٍ خَلِيلٍ صَارِمٍ أَوْ مُعَارِزٍ^(٢)

فـ (غَيْرُ) صِفَةٌ (كُلُّ)، وَلَا يَصْلُحُ فِي مِثْلِ هَذَا النَّصْبِ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ فِي الْمَوْجِبِ.

وَلَا يَجُوزُ: (إِلَّا الْفَرَقْدَانِ) عَلَى: إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْفَرَقْدَانِ؛ لِأَنَّ (أَنْ) مَوْصُولَةٌ^(٣)، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْمَوْصُولِ؛ لَأَنَّهُ مُعْتَمِدُ الْبَيَانِ، تُتِمَّمُهُ^(٤) الصَّلَةُ تَمَامِ النَّاقِصِ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ إِذَا كَانَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ.



(١) مر تخريج البيت سابقاً. انظر البيت رقم (٦٥٩).

(٢) البيت من الطويل، وقد مر سابقاً. انظر الشاهد رقم (٤٦٥).

(٣) في الأصل ود: (مفصلة). (٤) في د: (تتمه).

بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ الَّذِي تَقَدَّمَ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ الَّذِي تَقَدَّمَ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى
مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ الَّذِي تَقَدَّمَ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟
وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَى فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، كَمَا جَازَ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَى
الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ تَقْيِيدٌ لِمَا دَلَّ أَوَّلُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ بِاقْتِضَائِهِ لَهُ،
وإنْ لَمْ يُذَكَّرِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا فِيهَا إِلَّا أَبَاكَ أَحَدٌ)، و (مَا لِي إِلَّا أَبَاكَ صَدِيقٌ)؟ فَلِمَ جَازَ
النَّصْبُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ بِطَرِيقَةِ الْمُوجِبِ، وَلَمْ يَجُزِ الْبَدَلُ؟

وَلِمَ لَا يَتَقَدَّمُ الْبَدَلُ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لَهُ، مُقَدَّرٌ
بِهِ، وَالْمُقَدَّرُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ حُضُورِ الْمُقَدَّرِ بِهِ؟ وَهَلَا كَانَ الْوَجْهُ الرَّفْعُ فِي
الْأَوَّلِ، وَجَعَلَ (أَحَدٌ) بَدَلًا مِنْهُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُسْتَثْنَى
الْأَخْصُ مِنَ الْأَعْمِ، و (أَحَدٌ) أَعْمٌ، فَهُوَ الْمُقَدَّمُ الَّذِي يُسْتَثْنَى مِنْهُ؟

وَلِمَ صَارَ الْوَجْهُ الضَّعِيفُ فِي التَّأْخِيرِ هُوَ الْقَوِيُّ الَّذِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ فِي
التَّقْدِيمِ^(١)؟ وَمَا نَظِيرُ ذَلِكَ مِنْ تَقْدِيمِ [٣٨] صِفَةِ النَّكِيرَةِ؟

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ٣٣٥: « هذا باب ما يقدم فيه المستثنى ».

(١) في د: (التقديم).

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ^(١):

النَّاسُ أَلْبَّ عَلَيْنَا فِيكَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَرَزُّ

وَهَلَّا امْتَنَعَ التَّقْدِيمُ؛ لِمَا يُوجِبُ مِنَ الْحَمْلِ عَلَى الْوَجْهِ الضَّعِيفِ؟ وَهَلْ

ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَبْطُلُ سَبَبُ الضَّعْفِ فِي التَّقْدِيمِ، وَهُوَ اقْتِضَاءُ الْإِتْبَاعِ؟

وَهَلْ يَجْرِي مَجْرَى (أَحَدٍ) فِي هَذَا: (مَا لِي إِلَّا أَبَاكَ صَدِيقٌ)؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا أَبُوكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ)، وَ (مَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا

عَمْرُو خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ)؟ وَلِمَ جَازَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ إِذَا تَأَخَّرَتْ صِفَةُ الْأَوَّلِ؟

وَمَا مَذْهَبُ أَبِي عُمَانَ فِي هَذَا؟ وَلِمَ اخْتَارَ النَّصْبَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فَرَّ مِنْ

أَنْ يُوصَفَ مَا لَا يُعْتَدُّ بِهِ فِي الْكَلَامِ، كَمَا لَا يُعْتَدُّ بِالْمُبْدَلِ مِنْهُ، فَإِذَا نُصِبَ

بَطُلَ أَنْ يَكُونَ لَا يُعْتَدُّ بِهِ، وَحُسِّنَتِ الصِّفَةُ لَهُ؟

وَهَلْ يُقَوَّى قَوْلُ سِيبَوَيْهِ أَنَّ الصِّفَةَ وَقَعَتْ مَوْقِعَ الْمُسْتَدْرَكِ بِهِ بَعْدَ مَا

مَضَى الْبَدَلُ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَنْ لِي إِلَّا زَيْدٌ صَدِيقًا)؟ وَلِمَ حَمَلَ (صَدِيقًا) عَلَى الْحَالِ؟

وَهَلْ هُوَ عَلَى تَفْرِيعِ الْعَامِلِ لـ (زَيْدٍ) حَتَّى عَمَلَ فِيهِ عَلَى جِهَةِ الْخَبَرِ، وَجَاءَتْ

الْحَالُ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ؟

وَمَا وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِهِمْ^(٢): (مَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا خَيْرٌ مِنْكَ)، وَ (مَا

لِي إِلَّا زَيْدًا صَدِيقٌ)^(٣)؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ تَأْخِيرَ الصِّفَةِ بِمَنْزِلَةِ تَأْخِيرِ

الْمَوْصُوفِ؛ إِذِ الصِّفَةُ وَالْمَوْصُوفُ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ؟

(١) كعب بن مالك بن عمرو بن القين، الأنصاري السلمي (بفتح السين واللام) الخزرجي: صحابي، من أكابر الشعراء. من أهل المدينة. اشتهر في الجاهلية، وكان في الإسلام من شعراء النبي صلى الله عليه وآله، وشهد أكثر الوقائع. انظر ترجمته في الأغاني ١٦/ ٢٤٠، والأعلام ٥/ ٢٢٨.

(٢) انظر قولهم في الكتاب ٢/ ٣٣٧.

(٣) في الكتاب ٢/ ٣٣٧: (مالي أحدٌ إلا زيدًا صديق)، وقوله: (أحد) ليس في النسختين، ولم يذكره أيضًا في الجواب.

وَمَا وَجْهَ قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ^(١): (مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ أَحَدٌ)، و (مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِهِ أَحَدٍ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ بِ (أَحَدٍ)؟
وَلَمْ جَازَ: (مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ صَدِيقًا)؟ وَهَلْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ: (لِي أَبُوكَ صَدِيقًا)،
وَبِمَنْزِلَةِ: (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا أَيْبُكَ خَيْرًا مِنْهُ)؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْكَلْحَبَةِ^(٢):

..... وَلَا أَمْرَ لِلْمَعْصِيِّ إِلَّا مُضِيْعًا

وَهَلْ هُوَ عَلَى: (فِيهَا رَجُلٌ قَائِمًا)، وَيَجُوزُ عَلَى قَوْلِكَ: (لَا أَحَدَ فِيهَا إِلَّا زَيْدًا)؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَنْ لِي إِلَّا زَيْدٌ صَدِيقٌ) عَلَى أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) بَدَلًا مِنْ (مَنْ)، وَيَكُونَ (صَدِيقٌ) خَبَرَ الْاِبْتِدَاءِ؟ وَهَلْ يَجِيءُ عَلَى هَذَا: (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ) فِي أَنْ الْبَدَلَ قَبْلَ الْوَصْفِ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ الْخَبَرِ؟

الْجَوَابُ

[٣٨ ظ] الَّذِي يَجُوزُ فِي الْاسْتِثْنَاءِ الَّذِي يُقَدَّمُ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى النَّصْبُ عَلَى طَرِيقَةِ الْاسْتِثْنَاءِ مِنْ مُوجِبٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ فِي التَّأْخِيرِ: الْبَدَلُ وَالنَّصْبُ عَلَى طَرِيقَةِ الْاسْتِثْنَاءِ مِنْ مُوجِبٍ، فَلَمَّا تَقَدَّمَ بَطَلَ الْبَدَلُ، وَبَقِيَ الْوَجْهَ الْآخَرُ.

وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ^(٣) الْاسْتِثْنَاءِ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُ تَقْيِيدٌ لِمَا قَبْلَهُ، وَلَا يَصِحُّ التَّقْيِيدُ لِمَا لَمْ يُوجَدْ، وَلَا يُعَارِضُ هَذَا تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ إِذَا كَانَ يَجُوزُ^(٤) تَرْكُهُ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ فَتَأْخِيرُهُ أَجُوزُ،

(١) رواه يونس عن العرب في سيبويه ٣٣٧/٢.

(٢) هو هبيرة بن عبد الله بن عبد مناف بن عرين التميمي البربوعي العربي: شاعر جاهلي، من فرسان تميم وساداتها. يقال له «فارس العرادة» وهي فرسه. ويعرف بالكَلْحَبَةِ. انظر ترجمته في الأعلام ٧٦/٨.

(٣) في د: (تقدم). (٤) في د: (لا يجوز).

وَقَدْ صَارَ الْكَلَامُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ ذِكْرِهِ فِي التَّقْدِيمِ.

وَتَقُولُ: (مَا فِيهَا إِلَّا أَبَاكَ أَحَدٌ)، و (مَا لِي إِلَّا أَبَاكَ صَدِيقٌ) فَتَنْصِبُ
الِاسْتِثْنَاءَ الْمُقَدَّمَ عَلَى طَرِيقَةِ الْمُوجِبِ، وَلَا يَجُوزُ الْبَدَلُ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ
يُحْتَذَى فِيهِ عَلَى مِثَالِ الْمُقَدَّمِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْوَجْهَ الرَّفْعَ عَلَى جَعْلِ (أَحَدٍ) بَدَلًا مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ فِي ذَلِكَ
اسْتِثْنَاءٌ الْأَعْمَ مِنَ الْأَخْصِ، وَفِي هَذَا قَلْبٌ مَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ؛ إِذْ (أَحَدٌ)
أَعْمٌ، فَلَا يَصْلُحُ: (مَا مَرَزْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ أَحَدٍ)، عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

وَجَارَ الْوَجْهَ الضَّعِيفُ فِي التَّأخِيرِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَطَلَ سَبَبُ الضَّعْفِ، وَهُوَ مَا
يَقْتَضِي الْإِثْبَاعَ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ مِنْ تَقْدِيمِ صِفَةِ النَّكِرَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

١١٥ لِمَيَّةٌ مُوحِشًا طَلَّلُ^(١)

فَهَذَا عَلَى الْحَالِ، وَقَدْ كَانَتْ تَضَعُفُ فِي التَّأخِيرِ؛ لِاقْتِضَاءِ النَّكِرَةِ أَنْ
تَتَّبِعَهَا الصِّفَةُ النَّكِرَةُ، فَلَمَّا تَقَدَّمَ بَطَلَ سَبَبُ الضَّعْفِ، وَصَارَ لَا يَجُوزُ غَيْرُ
الْحَالِ، فَالِاسْتِثْنَاءُ الْمُقَدَّمُ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ.

وَقَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ:

١١٦ النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيكَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَنَا وَزُرُ^(٢)

فَهَذَا عَلَى تَقْدِيمِ الْاسْتِثْنَاءِ.

وَتَقُولُ: (مَا لِي إِلَّا أَبَاكَ صَدِيقٌ)، فَ (صَدِيقٌ) يَجْرِي مَجْرَى (أَحَدٍ) فِي
أَنَّهُ الْأَعْمُ.

(١) مر تخريج البيت سابقاً. انظر الشاهد رقم (٦١). وجاء في د: (موحش).

(٢) البيت من البسيط، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٠٩، وانظر سيبويه ٣٣٦/٢، والتبصرة
والتذكرة ٣٧٧/١، وتحصيل عين الذهب ٣٦٩، والنكت للأعلم ٦٣٩/١، والغرة لابن الدهان
٥٠٤، وابن يعيش ٧٩/٢، والمقاصد الشافية ٣/٣٧١. وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٢٠٠، وانظر
ابن السيرافي ١٦٧/٢، وتذكرة النحاة ٧٣٥. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٩٧/٤، والزاهر ٣٠٩/١،
والمحلى لابن شقير ٢٧٨، ومقاييس اللغة ١٢٩/١، والإنصاف ٢٢٤/١.

وَتَقُولُ: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا أَبُوكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ)، و (مَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا عَمْرُو خَيْرٍ مِنْ زَيْدٍ)، فَسَبَوْنِيهِ يُجِيزُ فِي هَذَا الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ عَلَى مَنَزَلَةٍ وَاحِدَةٍ^(١)، وَالْمَازِنِي يَخْتَارُ النَّصْبَ^(٢)؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ بِمَنَزَلَةٍ مَا لَيْسَ فِي الْكَلَامِ، فَلَا يَحْسُنُ أَنْ تَصِفَهُ صِفَةً [٣٩] تَقُومُ مَقَامَ التَّوَكِيدِ، أَوْ أَكْثَرُ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يَجْعَلُهُ بِمَنَزَلَةٍ مَا لَا يُعْتَدُّ بِهِ، وَيُلْزِمُهُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ لَوْ^(٣) أَتَى بِالصِّفَةِ فِي مَوْضِعِهَا لَكَانَ الْوَجْهَ النَّصْبُ أَيْضًا، كَقَوْلِكَ: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ إِلَّا أَبَاكَ).

وَيَقْوِي مَذْهَبَ سَبَوْنِيهِ أَنَّ الصِّفَةَ تَقَعُ مَوْقِعَ الِاسْتِدْرَاكِ بَعْدَ مَا مَضَى صَدْرُ الْكَلَامِ عَلَى الْبَدَلِ، فَيَحْسُنُ هَذَا، وَلَا يَعْتَرِضُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَهُ أَبُو عَثْمَانَ. وَتَقُولُ: (مَنْ لِي إِلَّا زَيْدٌ صَدِيقًا) عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ قَدْ تَمَّ فِي قَوْلِكَ: (مَنْ لِي إِلَّا زَيْدٌ).

وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ: (مَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا خَيْرٌ مِنْكَ)، و (مَا لِي إِلَّا زَيْدًا^(٤) صَدِيقٌ)؛ لِأَنَّهُ إِذَا آخَرَ الصِّفَةَ صَارَ بِمَنَزَلَةٍ تَأْخِيرِ الْمَوْصُوفِ؛ إِذِ الصِّفَةُ وَالْمَوْصُوفُ بِمَنَزَلَةٍ شَيْءٍ وَاحِدٍ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا قَدَّمَ الْمَوْصُوفَ صَارَ بِمَنَزَلَةٍ تَقْدِيمِ الصِّفَةِ؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، فَكِلَا الْوَجْهَيْنِ جَائِزٌ.

وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ: (مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ أَحَدٌ)، و (مَا مَرَزْتُ بِمِثْلِهِ أَحَدٌ)، فَيُبْدِلُ الْأَعَمَّ مِنَ الْأَخْصِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُسْتَدْرَكُ بِهِ^(٥)، كَأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: (مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ)، ثُمَّ اسْتَدْرَكَ بِقَوْلِهِ: (أَحَدٌ)؛ لِيَدُلَّ عَلَى مِثْلِ

(١) سيبويه ٣٣٦/٢.

(٢) المقتضب ٣٩٩/٤، والتعليقة للفارسي ٦٦/٢، وشرح السيرافي ٨١/٣. وقال في همع الهوامع ٢٥٨/٢: « واختلف النقل عن المازني، فالمشهور عنه موافقة سيبويه، ونقل ابن عصفور عنه أنه يختار النصب، ولا يوجبه لأن المبدل منه منوي الطرح فلا ينبغي أن يوصف بعد ذلك، ونقل عنه أيضًا أنه يوجب النصب ويمنع الإبدال، فحصل عنه ثلاثة أقوال ».

(٤) في د: (زيد).

(٣) قوله: (لو) ليس في د.

(٥) قوله: (به) ليس في د.

الْمَعْنَى إِذَا قَالَ ^(١): (مَا لِي أَحَدٌ إِلَّا أَبُوكَ).

وَتَقُولُ: (مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ صَدِيقًا) عَلَى الْحَالِ، بِمَنْزِلَةِ: (لِي أَبُوكَ صَدِيقًا)،
وَبِمَنْزِلَةِ: (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا أَبِيكَ خَيْرًا مِنْهُ).
وَقَالَ الْكَلْحَبَةُ:

٦١٧ وَلَا أَمْرَ لِلْمَعْصِيِّ إِلَّا مُضَيِّعًا ^(٢)

فَجَاءَ بِالْحَالِ مِنَ النَّكِرَةِ. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهَا مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْمَعْصِيِّ، وَيَجُوزُ
أَنْ يَكُونَ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، كَقَوْلِكَ: (لَا أَحَدَ فِيهَا إِلَّا زَيْدًا).
وَتَقُولُ: (مَنْ لِي إِلَّا زَيْدٌ صَدِيقٌ) عَلَى الْبَدَلِ مِنْ (مَنْ)، وَجَعَلَ (صَدِيقٌ)
خَبَرَ الْإِبْتِدَاءِ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ: (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ) فِي أَنَّ
الْصِّفَةَ بَعْدَ الْبَدَلِ، كَمَا أَنَّ الْخَبَرَ بَعْدَ الْبَدَلِ فِي الْأَوَّلِ.



(١) فِي د: (إِذَا قَالَ).

(٢) عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ، صَدْرُهُ:

أَمَرْتَكُمْ أَمْرِي بِمَنْعَرَجِ الْوَلَّى

وَهُوَ لِلْكَلْحَبَةِ الْيَرْبُوعِيِّ فِي سَبِيحِهِ ٣٣٧/٢، وَالْمُفَضَّلِيَّاتِ ٣٢، وَالنَّوَادِرُ لِأَبِي زَيْدٍ ٤٣٥، وَابْنُ السَّرِيفِيِّ
١٥١/٢، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٦٩، وَالنَّكَتُ لِلْأَعْلَمِ ٦٣٩/١. وَهُوَ لِابْنِ الْكَلْحَبَةِ فِي فَرَحَةِ الْأَدِيبِ
١١٩. وَهُوَ بِالنِّسْبَةِ فِي الْجَيْمِ ٢٢٤/٣، وَالصَّاهِلِ وَالشَّاحِحِ ٥٠٦، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ١١٢/٢.

بَابُ الاسْتِثْنَاءِ الْمُقَدَّمِ الَّذِي يُعْطَفُ عَلَيْهِ^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الاسْتِثْنَاءِ الْمُقَدَّمِ الَّذِي يُعْطَفُ عَلَيْهِ
مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الاسْتِثْنَاءِ الْمُقَدَّمِ الَّذِي يُعْطَفُ عَلَيْهِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟
وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ [ظ ٣٩] الْمُقَدَّمِ بِالرَّفْعِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ
الْكَلَامُ عَلَى التَّأْوِيلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُعْطَفُ مَرْفُوعٌ عَلَى مَنْصُوبٍ إِلَّا عَلَى
طَرِيقِ الْحَمْلِ عَلَى التَّأْوِيلِ؟

وَلِمَ جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ مِنَ الْحَمْلِ عَلَى تَأْوِيلِ الْأَوَّلِ، وَالرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ
وَحَذْفِ الْخَبَرِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا لِي إِلَّا زَيْدًا صَدِيقٌ وَعَمْرًا)، و (عَمْرُو)؟ وَلِمَ جَازَ:
(وَزَيْدٌ)؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ^(١) الرَّفْعِ عَلَى تَقْدِيرِ: (وَزَيْدٌ لِي) وَبَيْنَ الرَّفْعِ عَلَى
تَقْدِيرِ أَنْ الْأَوَّلَ كَأَنَّهُ قِيلَ فِيهِ: (مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ وَزَيْدٌ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ
فِي أَحَدِهِمَا عَلَى خَبَرٍ وَاحِدٍ، وَفِي الْآخَرِ عَلَى خَبَرَيْنِ؟

وَمَنْ الَّذِي أَجَازَ الْوَجْهَيْنِ فِي هَذَا عَلَى الْإِطْرَادِ؟ وَلِمَ حَكَاهُ^(٢) سَيَّوِيهِ عَنْ
يُونُسَ وَالْخَلِيلِ^(٣)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِمَا فِي الرَّفْعِ مِنَ الْإِشْكَالِ، فَبَيَّنَّ أَنَّهُ مَذْهَبُ
يُونُسَ وَالْخَلِيلِ؟

(*) العنوان في الكتاب ٣٣٨ / ٢: « هذا باب ما تكون فيه في المستثنى الثاني بالخيار ».

(١) في د: (من بين). (٢) في د: (واحكاه).

(٣) سيوييه ٣٣٨ / ٢.

بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ الَّذِي يُكْرَرُ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ الَّذِي يُكْرَرُ فِيهِ الِاسْتِثْنَاءُ
مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ الَّذِي يُكْرَرُ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟
وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ الرَّفْعُ فِيهِمَا إِذَا كَانَ الثَّانِي غَيْرَ الْأَوَّلِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا)؟ وَلِمَ جَازَ رَفْعُ الْأَوَّلِ، وَنَصْبُ الثَّانِي،
وَنَصْبُ الْأَوَّلِ، وَرَفْعُ الثَّانِي، وَلَمْ يَجْزِ رَفْعُهُمَا جَمِيعًا، وَلَا نَصْبُهُمَا جَمِيعًا؟

وَلِمَ لَا يَكُونُ الثَّانِي بَدَلًا مِنَ الْأَوَّلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ غَيْرُهُ مِمَّا لَيْسَ الْمَعْنَى
مُشْتَمِلًا عَلَيْهِ، وَ (مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ) لَيْسَ (زَيْدٌ) فِيهِ غَيْرَ (أَحَدٍ)،
وَلَكِنَّهُ بَعْضُهُ، وَالبَعْضُ يُبَدَّلُ مِنَ الْكُلِّ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا أَتَانِي إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بِشْرًا أَحَدٌ)؟ وَلِمَ قُدِّرَ أَحَدُهُمَا عَلَى
الْبَدَلِ الْمُقَدَّمِ، وَلَمْ يَجْزِ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْآخِرِ؟ وَهَلْ وَجْهُ نَصْبِهِ عَلَى طَرِيقَةِ
الِاسْتِثْنَاءِ مِنْ مُوجِبٍ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى الْبَدَلِ الْمُقَدَّمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُبَدَّلُ
مِنْ (أَحَدٍ) إِلَّا وَاحِدٌ، كَوُ^(١) قُلْتُ: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا عَمْرُو إِلَّا بِشْرٌ)^(٢) لَمْ يَصْلُحْ
عَلَى الْبَدَلِ فِي الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ الْبَدَلُ بِالْأَوَّلِ صَارَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يُذْكَرْ،
وَامْتَنَعَ أَنْ يُبَدَّلَ مِنْهُ الثَّانِي، فَلِهَذَا قَدَّرَهُ هَذَا التَّقْدِيرَ؟

(*) العنوان في الكتاب ٣٣٨ / ٢: « هذا باب ثنية المستثنى ».

(٢) في د: (وإلا بشر).

(١) قوله: (لو) ليس في د.

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْكُمَيْتِ [٤٠]:

فَمَالِي إِلَّا اللَّهُ لَا رَبَّ غَيْرَهُ وَمَالِي إِلَّا اللَّهُ غَيْرَكَ نَاصِرُ
 وهل في هذا دليلٌ على أنه^(١) بِمَنْزِلَةِ الْمَعْطُوفِ؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ تَكُونَ (إِلَّا)
 بِمَنْزِلَةِ حَرْفِ الْعَطْفِ فِي هَذَا، كَأَنَّهُ قَالَ: (مَا لِي إِلَّا اللَّهُ وَإِيَّاكَ نَاصِرُ)؟
 وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ حَرْفِ الْعَطْفِ وَبَيْنَ (إِلَّا) فِي هَذَا حَتَّى جَازَ: (مَا أَتَانِي إِلَّا
 زَيْدٌ وَعَمْرُو)، وَلَمْ يَجْزُ: (مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرُو)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (إِلَّا)
 تُوجِبُ أَنَّ الثَّانِي فَضْلَةٌ فِي الْكَلَامِ، كَالْمَفْعُولِ، وَالْوَاوُ تُوجِبُ الشَّرْكَاءَ فِي فِعْلِ
 الْفَاعِلِ، وَ (إِلَّا) تَقَعُ مَوْقِعَ الاسْتِدْرَاكِ الَّذِي يُقَيِّدُ بِهِ الْكَلَامُ مِمَّا لَوْ لَمْ يُقَيِّدْ
 بِهِ (إِلَّا) لَمْ يَصَحْ؛ إِذْ قَوْلُكَ: (مَا لِي إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا أَحَدٌ) لَوْ أُطْلِقَ الْقَوْلُ
 فِيهِ فَقِيلَ: (مَا لِي إِلَّا زَيْدًا أَحَدٌ) لَاخْتَلَّ الْمَعْنَى اخْتِلَالًا مَا لَمْ يُقَيِّدْ، وَهُوَ فِي
 الْوَاوِ يَخْتَلُّ اخْتِلَالًا مَا^(٢) أُفْرِدَ عَنِ الشَّرْكَاءِ، وَهُوَ عَلَيْهَا؟
 وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ حَارِثَةَ بْنِ زَيْدٍ الْغُدَانِيِّ^(٣):

يَا كَعْبُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ مَضْضٍ يَا كَعْبُ لَمْ يَبْقَ مِنَّا غَيْرُ أَجْسَادٍ
 إِلَّا بِقِيَّاتٍ أَنْفَاسٍ تُحْشِرُجُهَا كَرَّاحِلٍ رَائِحٍ أَوْ بَاكِرٍ غَادِي
 فَلَمْ رَفَعَ الْأَوَّلَ وَالثَّانِي؟ وَلِمَ جَعَلَهُ سِبْوَئِهِ عَلَى تَفْسِيرٍ^(٤): لَمْ يَبْقَ مِنَّا
 مِثْلُ أَجْسَادٍ؟ وَهَلْ يَقَعُ الثَّانِي عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْأَوَّلِ أَمْ عَلَى الصِّفَةِ؟

(١) فِي د: (اللَّهُ).

(٢) كَذَا الْعِبَارَةُ فِي الْأَصْلِ، وَفِي الْأَصْلِ جُزْءٌ مِنَ الْكَلَامِ فِي الْحَاشِيَةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ النَّاسِخَ فِي (د) لَمْ
 يَنْظُرَ إِلَى الْحَاشِيَةِ؛ وَلِذَلِكَ جَاءَتْ الْعِبَارَةُ فِيهَا مُضْطَرِبَةً، وَهِيَ: «إِلَّا عَمْرًا أَحَدٌ لَمْ يَبْقَ وَهُوَ فِي الْوَاوِ
 يَخْتَلُّ اخْتِلَالًا مَا لَوْ أُطْلِقَ الْقَوْلُ فِيهِ فَقَيِّدَهُ مَا لِي إِلَّا زَيْدٌ أَحَدٌ».

(٣) هُوَ حَارِثَةُ بْنُ بَدْرِ بْنِ حَصِينِ التَّمِيمِيِّ الْغُدَانِيِّ: تَابِعِي، مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ، وَلَهُ
 أَخْبَارٌ فِي الْفَتْوحِ، وَأَخْبَارٌ مَعَ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَزِيَادٍ وَغَيْرِهِ فِي الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الْأَعْلَامِ
 ١٥٨/٢.

(٤) سِبْوَئِهِ ٢/٣٤٠.

وما الشاهد في قول الفرزدق:

مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ دَارُ الْحَلِيفَةِ إِلَّا دَارُ مَرْوَانَ

وَكَمْ وَجْهًا يَجُوزُ فِي هَذَا الْبَيْتِ؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَوْجِهٍ: رَفَعُهُمَا جَمِيعًا، [وَنَصَبُهُمَا جَمِيعًا] ^(١)، وَرَفَعَ الْأَوَّلَ وَنَصَبُ الثَّانِي، وَرَفَعَ الثَّانِي وَنَصَبُ الْأَوَّلِ؟ وَلِمَ إِذَا كَانَتْ (غَيْرُ) بِمَنْزِلَةِ (إِلَّا) فِي الْإِسْتِثْنَاءِ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ نَصَبِ أَحَدِهِمَا؟ وَلِمَ حَكَاهُ عَنْ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ ^(٢)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُوَضَّعٌ إِشْكَالٍ؟

وَلِمَ جَازَ: (مَا لِي غَيْرُ زَيْدٍ إِلَّا عَمْرُو)، وَلَمْ يَجْزَ: (مَا لِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرُو) ^(٣)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (إِلَّا) لَا تَكُونُ صِفَةً بِمَنْزِلَةِ (مِثْلٍ)، إِلَّا أَنْ يُذْكَرَ قَبْلَهَا مَوْصُوفٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (غَيْرُ)؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا ^(٤)أَبُو عَبْدِ اللَّهِ)؟ وَلِمَ جَازَ رَفَعُهُمَا جَمِيعًا، وَلَمْ يَجْزَ: (مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرُو)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلَ جَرَتْ مَجْرَى التَّكْرِيرِ لِلتَّوَكِيدِ، وَ[ذَلِكَ] ^(٥) كَقَوْلِ الْعَرَبِ: (رَأَيْتُ زَيْدًا زَيْدًا)؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ [ظ ٤٠]:

مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ

إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ ^(٦)

فَلِمَ رَفَعَهُمَا جَمِيعًا؟

* * *

الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الْأَوَّلِ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُقَدَّمِ الَّذِي يُعْطَفُ عَلَيْهِ وَجْهَانِ: النَّصَبُ

(١) هذه زيادة يقتضيها السياق. وهي من الجواب. (٢) سيبويه ٢/ ٣٤١.

(٣) الكلام من قوله: (وهل ذلك لأنه موضع إشكال) مكرر في د.

(٤) الكلام من قوله: (مثل إلا) مكرر في د. (٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٦) جاء آخر البيت في الأصل: (وإلا عمله)، وكذا في الكتاب ٢/ ٣٤١، والجواب.

وَالرَّفْعُ، أَمَّا النَّصْبُ فَلَأَنَّهُ عَطْفٌ مَنْصُوبٌ عَلَى مَنْصُوبٍ، وَأَمَّا الرَّفْعُ فَلَأَنَّهُ حَمْلٌ عَلَى تَأْوِيلِ الْمَرْفُوعِ بَوَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْأَوَّلَ فِي تَأْوِيلِ مَرْفُوعٍ.

وَالْآخَرُ: أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ قَدْ دَلَّ الْكَلَامُ الْأَوَّلُ عَلَى خَبَرِهِ، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ خَبَرَيْنِ، وَالْأَوَّلُ خَبَرٌ وَاحِدٌ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُقَدَّمِ بِالرَّفْعِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ الْكَلَامُ عَلَى التَّأْوِيلِ؛ لِأَنَّ مَا ظَهَرَ فِيهِ النَّصْبُ، فَلَيْسَ لَهُ مَوْضِعٌ يُحْمَلُ الثَّانِي عَلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي تَأْوِيلِ كَلَامٍ آخَرَ يُحْمَلُ الثَّانِي عَلَيْهِ.

وَتَقُولُ: (مَا لِي إِلَّا زَيْدًا صَدِيقٌ وَعَمْرًا)، (وَعَمْرُو)؛ أَمَّا النَّصْبُ فَلَأَنَّهُ عَطْفٌ مَنْصُوبٌ عَلَى مَنْصُوبٍ، وَأَمَّا الرَّفْعُ فَلَأَنَّهُ حَمْلٌ عَلَى التَّأْوِيلِ؛ لِأَنَّ تَأْوِيلَ الْأَوَّلِ: (مَا لِي صَدِيقٌ إِلَّا زَيْدٌ).

وَقِيَاسُ الرَّفْعِ حَكَاهُ سِبْوَينُهُ عَنْ يُوسُفَ وَالْخَلِيلِ^(١)، فَبَيَّنَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ إِشْكَالٍ.

الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الثَّانِي

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الَّذِي يُكْرَّرُ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى رَفْعُ أَحَدِهِمَا وَنَصْبُ الْآخَرِ، وَإِنْ كَانَا^(٢) فِي مَعْنَى الْفَاعِلِ.

وَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُمَا جَمِيعًا، كَمَا يَجُوزُ بِالْوَاوِ؛ لِأَنَّ^(٣) (إِلَّا) لَيْسَتْ حَرْفَ عَطْفٍ، وَإِنَّمَا تُوجِبُ تَقْيِيدَ الْكَلَامِ بِمَا يُصَحِّحُ الْمَعْنَى، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْعُولِ الَّذِي يَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ فِي أَنَّهُ فَضْلَةٌ فِيهِ، وَالْوَاوُ تُوجِبُ الشَّرْكَاءَ فِي الْعَامِلِ، وَلَا يَجِبُ بِهَا التَّقْيِيدُ، لَا مَحَالَةَ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (سَارَ الْقَوْمُ وَزَيْدٌ)، فَتَرَكْتَ الْمَعْطُوفَ،

(٢) فِي د: (كَانَ).

(١) سِبْوَينُهُ ٢/ ٣٣٨.

(٣) فِي د: (وَلَأَنَّ).

فَقُلْتُ: (سَارَ الْقَوْمُ) لَصَحَّ الْكَلَامُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (إِلَّا)، لَوْ قُلْتُ: (سَارَ الْقَوْمُ)،
وَالْمَعْنَى عَلَى: (سَارَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا) لَمْ يَصَحَّ؛ لَأَنَّكَ تَرَكْتَ تَقْيِيدَهُ بِمَا يَصَحُّ
الْمَعْنَى، فِهَذَا فِي (إِلَّا) لَزِمَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْوَائِي.

وَتَقُولُ: (مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا)، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدًا
إِلَّا عَمْرًا)، وَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُمَا جَمِيعًا؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّ أَحَدَهُمَا عَلَى تَقْدِيرِ الْمَفْعُولِ
الَّذِي هُوَ فَضْلَةٌ فِي الْكَلَامِ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْبَدَلُ مِنَ الْأَوَّلِ [٤١]؛ لِأَنَّهُ غَيْرُهُ
مِمَّا لَيْسَ الْمَعْنَى مُشْتَمِلًا عَلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ نَضْبُهُمَا جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُ يَبْقَى الْفِعْلُ
مِنْ غَيْرِ فَاعِلٍ، وَلَكِنْ تَرْفَعُ أَيُّهُمَا شِئْتَ، وَتَنْصِبُ الْآخَرَ.

وَتَقُولُ: (مَا أَتَانِي إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بِشْرًا أَحَدًا)، فـ (بِشْرٌ) عَلَى تَقْدِيرِ الْبَدَلِ
الْمُقَدَّمِ، وَ (عَمْرًا) عَلَى تَقْدِيرِ ^(١)الاستثناء مِنْ مُوجِبٍ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (مَا
أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا بِشْرٌ إِلَّا عَمْرًا)، ثُمَّ قَدَّمْتَ (عَمْرًا) فِي هَذَا الْكَلَامِ فَصَارَ: (مَا
أَتَانِي إِلَّا عَمْرًا أَحَدٌ إِلَّا بِشْرٌ)، ثُمَّ قَدَّمْتَ ^(٢)(بِشْرًا) أَيْضًا ^(٣)فَصَارَ: (مَا أَتَانِي
إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بِشْرًا أَحَدًا)، وَلَوْ قُلْتَ: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بِشْرٌ) عَلَى
الْبَدَلِ لَمْ يَجْزُ فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي؛ لَأَنَّكَ ^(٤)إِذَا أَبَدَلْتَ الْأَوَّلَ صَارَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ
فِي تَقْدِيرِ الْمُنتَفِي، فَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُبَدَلَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ.
وَقَالَ الْكُمَيْتُ:

١١٨ فَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ لَا رَبَّ غَيْرَهُ وَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ غَيْرَكَ نَاصِرُ ^(٥)

كَأَنَّهُ قَالَ: (إِلَّا اللَّهُ إِلَّا إِيَّاكَ نَاصِرُ)، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا نَضْبُهُمَا جَمِيعًا عَلَى التَّقْدِيرِ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (تَقْدِيمِ). وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ. (٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي د: (وَقَدْ قَدَّمْتَ).

(٣) فِي الْأَصْلِ: (عَمْرًا)، وَكَذَا فِي د. وَقَوْلُهُ: (أَيْضًا) لَيْسَ فِي الْأَصْلِ.

(٤) فِي د: (كَأَنَّكَ).

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلْكُمَيْتِ فِي دِيْوَانِهِ ١٩٧، وَانْظُرْ سَبْيُوِيَه ٣٣٩/٢، وَالتَّبَصُّرَةُ ٣٧٨، وَتَحْصِيلُ
عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٧٠، وَالنَّكَتُ لِلْأَعْلَمِ ١/٦٤١، وَابْنُ يَعِيشَ ٢/٩٣، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ٣/٣٨٣. وَهُوَ بَلَا
نِسْبَةٍ فِي الْمَقْتَضَبِ ٤/٤٢٤، وَالجَمَلُ لِلزَّجَاجِيِّ ٢٣٨، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢/٢٦٥. وَقَدْ جَاءَ
فِي النُّسخَتَيْنِ: (وَمَا لِي إِلَّا غَيْرُكَ).

الَّذِي بَيَّنَّا.

وَإِنَّمَا خَرَجْتَ (إِلَّا) إِلَى مُقَارَبَةِ مَعْنَى الْوَاوِ فِي هَذَا؛ لِأَنَّهُ يُقَيَّدُ بِالْوَاوِ فِي النَّفْيِ، كَمَا يُقَيَّدُ بِ (إِلَّا). فَأَمَّا الْإِيجَابُ فَيَخْتَلِفُ حُكْمُهُمَا فِيهِ، فَيَجُوزُ: (مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ وَعَمْرُو)، وَلَا يَجُوزُ: (مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرُو)؛ لِأَنَّ (إِلَّا) لِلتَّقْيِيدِ فِي هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْفَضْلَةِ فِي الْكَلَامِ، وَلَا تُوجِبُ شَرْكَةً. وَقَالَ حَارِثَةُ بْنُ بَدْرٍ الْغَدَانِيُّ:

يَا كَعْبُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ مَضْضٍ يَا كَعْبُ لَمْ يَبْقَ مِنَّا غَيْرُ أَجْسَادِ

إِلَّا بَقِيَّاتُ أَنْفَاسٍ تُحْشِرُجُهَا كَرَّاحِلٍ رَائِحٍ أَوْ بَاكِيرٍ غَادِيٍّ^(١)

فَرَفَعَهُمَا جَمِيعًا، وَلَوْ كَانَ مَوْضِعُ (غَيْرِ) (إِلَّا) لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ؛ لِمَا بَيَّنَّا، وَلَكِنْ جَعَلَ: (غَيْرُ أَجْسَادٍ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ صِفَةً بِمَنْزِلَةِ: (مِثْلُ أَجْسَادٍ)، وَأَبْدَلَ الثَّانِي مِنْهُ، أَوْ جَعَلَهُ وَصْفًا لَهُ. وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ دَارُ الْخَلِيفَةِ إِلَّا دَارُ مَرْوَانَ^(٢)

فَقَدْ سُمِعَ بِرَفْعِهِمَا جَمِيعًا، عَلَى هَذَا الَّذِي بَيَّنَّا مِنْ جَعْلِ (غَيْرِ) بِمَنْزِلَةِ (مِثْلِ). وَمَنْ جَعَلَهَا بِمَنْزِلَةَ (إِلَّا) فِي الْإِسْتِثْنَاءِ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ نَصْبِ أَحَدِهِمَا. وَيَجُوزُ فِي الْبَيْتِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ: رَفْعُهُمَا [٤١ ظ] جَمِيعًا، وَنَصْبُهُمَا جَمِيعًا، وَرَفْعُ الْأَوَّلِ وَنَصْبُ الثَّانِي، وَنَصْبُ الْأَوَّلِ وَرَفْعُ الثَّانِي:

(١) البيتان من البسيط، وهما لحارثة بن بدر في سيبويه ٣٤٠/٢، وابن السيرافي ١٦٦/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٧٠، والنكت للأعلم ٦٤١/١. ونسبه ابن السيرافي أيضًا لحسان بن بشر بن عباد. في ابن السيرافي ١٦٦/٢. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٤٩.

(٢) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في سيبويه ٣٤٠/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٧١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/٢، والمقاصد الشافية ٣٨٠/٣، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في معاني الفراء ٩٠/١، والمقتضب ٤٢٥/٤، والأصول ٣٠٣/١، والغرة لابن الدهان ٥١٩، وتذكرة النحاة ٥٩٦. وروي البيت بقافية: (مروانا).

- أَمَّا رَفْعُهُمَا جَمِيعًا فَقَدْ بَيَّنَّا وَجْهَهُ.

- وَأَمَّا نَصْبُهُمَا جَمِيعًا فَعَلَى طَرِيقَةِ الِاسْتِثْنَاءِ مِنْ مُوَجَّبٍ.

- وَأَمَّا رَفْعُ الْأَوَّلِ وَنَصْبُ الثَّانِي فَعَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ صِفَةٌ (دَارٍ)، والثَّانِي عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ مِنْ مُوَجَّبٍ.

- وَأَمَّا نَصْبُ الْأَوَّلِ وَرَفْعُ الثَّانِي ^(١) فَعَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ مُوَجَّبٍ، والثَّانِي بَدَلٌ مِنْ (دَارٍ).

وَتَقُولُ: (مَا لِي غَيْرُ زَيْدٍ إِلَّا عَمْرُو)، وَلَا يَجُوزُ: (مَا لِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرُو)؛ لِأَنَّ ^(٢) (إِلَّا) لَا تَكُونُ صِفَةً إِلَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ مَوْصُوفٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (غَيْرُ)؛ لِأَنَّهَا يَجُوزُ أَنْ تَقُومَ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ مَعَ تَرْكِ ذِكْرِهِ.

وَتَقُولُ: (مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ)، فَتَرْفَعُهُمَا جَمِيعًا؛ لِأَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ، وَهُوَ يَجْرِي مَجْرَى التَّكْرِيرِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا زَيْدٌ)، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

٦٧١ مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ

إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ ^(٣)

ف (رَسِيمُهُ)، و (رَمْلُهُ) هُوَ (عَمَلُهُ)، فَالثَّانِي فِيهِ هُوَ الْأَوَّلُ؛ فَلِذَلِكَ جَازَ رَفْعُهُمَا جَمِيعًا.

* * *

(١) العبارة في الأصل ود: (رفع الأول ونصب الثاني).

(٢) في د: (لأن).

(٣) البيتان من الرجز، والقائل مجهول، وهما من شواهد سيبويه ٣٤١ / ٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٤٩، وتحصيل عين الذهب ٣٧١، والنكت للأعلم ٦٤٢ / ١، وشرح الكافية الشافية ٧١٢ / ٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦ / ٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٧ / ٢، ووصف المباني ١٧٤، والمقاصد الشافية ٣٨٠ / ٣، والمقاصد النحوية ٣٤٥ / ٢.

بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ

الَّذِي يُبْتَدَأُ فِيهِ مَا بَعْدَ (إِلَّا) (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ الَّذِي يُبْتَدَأُ فِيهِ مَا بَعْدَ (إِلَّا) مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ الَّذِي يُبْتَدَأُ فِيهِ مَا بَعْدَ (إِلَّا)؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الِاسْتِثْنَاءُ يُبْتَدَأُ فِيهِ مَا بَعْدَ (إِلَّا) ^(١) إِلَّا فِي النَّفْيِ دُونَ الْإِيجَابِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَدْخُلُهُ مَعْنَى أَعْمَ الْعَامِّ، ثُمَّ يَقَعُ الِاخْتِصَاصُ؛ وَلِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ مِنْ مُوجِبٍ بِمَنْزِلَةِ مَفْعُولٍ (ضَرَبْتُ) وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ مِمَّا لَا يَكُونُ إِلَّا مُفْرَدًا دُونَ جُمْلَةٍ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ)؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ: (مَرَرْتُ بِقَوْمٍ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُمْ)، وَبَيْنَ: (مَا مَرَرْتُ بِقَوْمٍ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُمْ)؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِ الْعَرَبِ: (وَاللَّهِ لَا فَعَلَنْ كَذَا وَكَذَا إِلَّا حِلُّ ذَلِكَ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا)؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الِاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعًا بِمَعْنَى: (وَلَكِنْ حِلُّ ذَلِكَ) ^(٢) أَنْ أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا [و٤٢]؟ وَهَلْ هَذَا الِاسْتِثْنَاءُ عَلَى مَعْنَى: تَحِلُّهُ الْيَمِينِ بِإِيقَاعِ أَقْلٍ الْقَلِيلِ مِمَّا يُخْلَفُ عَلَيْهِ؟

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ٣٤٢: «هذا باب ما يكون مبتدأ بعد إلا».

(١) قوله ابتداءً من: (وما الذي لا يجوز) ساقط من د.

(٢) في الأصل ود: (وذلك).

وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ: (وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ ^(١) إِلَّا أَنْ تَفْعَلَ)؟ وَلِمَ لَا يَكُونُ (أَنْ تَفْعَلَ) هَاهُنَا عَلَى مَعْنَى الْجُمْلَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْتِثْنَاءٌ بِالْمُفْرَدِ؟ وَمَا وَجْهُ رُجُوعِهِ إِلَى أَصْلِ الِاسْتِثْنَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (وَاللَّهِ لَا يَقَعُ مِنِّي فِعْلٌ إِلَّا فِعْلٌ مُنْعَقِدٌ بِفِعْلِكَ لِكَذَا)؟

وَمَا وَجْهُ رُجُوعِ: (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ) إِلَى أَصْلِ الِاسْتِثْنَاءِ فِي إِخْرَاجِ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ؟ وَهَلْ وَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (مَا مَرَرْتُ بِإِنْسَانٍ إِلَّا إِنْسَانٌ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ)؟

وَمَا وَجْهُ رُجُوعِ: (وَاللَّهِ لَا فَعَلَنْ كَذَا وَكَذَا إِلَّا جُلَّ ذَلِكَ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا) إِلَى أَصْلِ الِاسْتِثْنَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (وَاللَّهِ لَا فَعَلَنْ كَذَا إِلَّا مَا لَا يَقَعُ مِنْهُ لِتَحَلَّةِ الْيَمِينِ)؟

بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ بِ (غَيْرِ) (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ بِ (غَيْرِ) مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ بِ (غَيْرِ)؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ وَفُوعُ الْمُبْتَدَأِ بَعْدَ (غَيْرِ)، كَمَا يَجُوزُ بَعْدَ (إِلَّا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (غَيْرًا) لَا يُضَافُ إِلَّا ^(٢) إِلَى الْمُفْرَدِ عَلَى الْإِضَافَةِ الْحَقِيقِيَّةِ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَتَانِي الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ)؟

وَلِمَ أَعْرَبَ (غَيْرِ) بِإِعْرَابِ الْاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ (إِلَّا) فِي الِاسْتِثْنَاءِ؟ وَهَلْ

(١) فِي د: (لَا أَفْعَلُ).

(*) الْعِنَانُ فِي الْكِتَابِ ٢/ ٣٤٣: « هَذَا بَابُ (غَيْرِ) ».

(٢) قَوْلُهُ: (إِلَّا) لَيْسَ فِي د.

ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا دَلَّ عَلَى مَعْنَى التَّعْدِيَةِ إِلَيْهِ عَمِلَ الْفِعْلُ فِيهِ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ دَلَّ (زَيْدٌ) عَلَى مَعْنَى الاستِثْنَاءِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ (إِلَّا) لَجَازَ: (أَتَانِي الْقَوْمُ زَيْدًا)، وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ: (أَتَانِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا)؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ: (أَتَانِي الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ) بِالرَّفْعِ عَلَى الصِّفَةِ، وَبَيْنَهُ بِالنَّصْبِ عَلَى الاستِثْنَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ أَنَّ الرَّفْعَ لَا يُوجِبُ أَنَّ زَيْدًا لَمْ يَحِمْ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (أَتَانِي الْقَوْمُ مِثْلُ زَيْدٍ)؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ)؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ عَلَى الاستِثْنَاءِ، وَبَيْنَهُ عَلَى الصِّفَةِ؟ وَهَلْ هُوَ فِي الصِّفَةِ بِمَنْزِلَةِ: (مَا أَتَانِي مِثْلُ زَيْدٍ) فِي احْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) قَدْ أَتَى، وَاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مَا أَتَى^(١)؟

وَهَلْ كُلُّ مَوْضِعٍ جَازَ فِيهِ الاستِثْنَاءُ بِـ (إِلَّا) فَإِنَّهُ يَجُوزُ بِـ (غَيْرٍ) إِلَّا أَنْ يَقَعَ بَعْدَ إِلَّا مُبْتَدَأً وَخَبَرٌ، وَإِنَّمَا يَصْلُحُ فِي الْمَفْرَدِ الَّذِي يُخْرِجُ بَعْضًا مِنْ كُلِّ [ظ ٤٢]، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ الاسْمِ الْمُبْتَدَأِ بَعْدَ^(٢) (إِلَّا)؛ لِأَنَّهُ يَفْسُدُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ؟

وَمَا مَعْنَى: (أَتَانِي غَيْرُ عَمْرٍو)؟ وَهَلْ يَصْلُحُ فِي هَذَا الْكَلَامِ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَتَاهُ عَمْرٍو؟ وَلِمَ ذَلِكَ، مَعَ دَلَالَتِهِ فِي غَالِبِ أَمْرِهِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَأْتِهِ؟

وَمَا مَعْنَى: (مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ)؟ وَهَلْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى طَرِيقِ الصِّفَةِ، وَيَقُومُ مَقَامَ الاستِثْنَاءِ؟ وَلِمَ جَازَ ذَلِكَ؟ وَهَلْ لِقَرَابَةِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهَا إِذَا تَقَارَبَتْ تَدَاخَلَتْ؟

* * *

الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الْأَوَّلِ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الاستِثْنَاءِ الَّذِي يُبْتَدَأُ^(٣) فِيهِ مَا بَعْدَ (إِلَّا) إِذَا كَانَ الاستِثْنَاءُ

(٢) فِي د: (وَبَعْدَ).

(١) فِي د: (أَتَانِي).

(٣) فِي د: (يَبْتَدُوا).

يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى الْجُمْلَةِ فِي النَّفْيِ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ (إِلَّا) مُبْتَدَأً وَخَبَرٌ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْإِيجَابِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَفْعُولٍ: (ضَرَبْتُ) وَنَحْوِهِ فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُفْرَدًا، إِذَا كَانَتْ (إِلَّا) فِيهِ لِتَعْدِيَةِ الْفِعْلِ عَلَى جِهَةِ إِخْرَاجِ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ.

وَتَقُولُ: (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ)، فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ صِفَةٍ (أَحَدٍ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِإِنْسَانٍ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ)، ثُمَّ أَدْخَلْتَ (إِلَّا) لِمَعْنَى الْاِخْتِصَاصِ، فَقُلْتَ: (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ).

وَالْفَرْقُ بَيْنَ: (مَرَرْتُ بِقَوْمٍ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُمْ) وَبَيْنَ: (مَا مَرَرْتُ بِقَوْمٍ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُمْ) أَنَّ الْأَوَّلَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ مَرَّ بِقَوْمٍ آخَرِينَ، هُمْ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ، وَلَا يَحْتَمِلُهُ الْكَلَامُ الثَّانِي.

وَقَوْلُ الْعَرَبِ: (وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا وَكَذَا إِلَّا حِلُّ ذَلِكَ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا)، فَهَذَا الْاِسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعٌ بِمَعْنَى: لَكِنْ حِلُّ ذَلِكَ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا، وَوَجْهُ رُجُوعِهِ إِلَى أَصْلِ الْاِسْتِثْنَاءِ أَنَّ فِيهِ مَعْنَى: لَيَقَعَنَّ فِعْلُ كَذَا إِلَّا مَا لَا يَقَعُ مِنْهُ لِتَحِلَّةِ الْيَمِينِ.

وَقَوْلُهُمْ: (وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ إِلَّا أَنْ تَفْعَلَ)، فَهَذَا فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ بَابِ الْاِسْتِثْنَاءِ بِالْاِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَعْنَى الْجُمْلَةِ، وَوَجْهُ رُجُوعِهِ إِلَى أَصْلِ الْاِسْتِثْنَاءِ أَنَّ فِيهِ مَعْنَى: وَاللَّهِ لَا يَقَعُ مِنِّي فِعْلٌ إِلَّا فِعْلٌ مُنْعَقِدٌ بِفِعْلِكَ، وَوَجْهُ رُجُوعِهِ: (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ) إِلَى أَصْلِ الْاِسْتِثْنَاءِ أَنَّ فِيهِ مَعْنَى: (مَا مَرَرْتُ بِإِنْسَانٍ إِلَّا إِنْسَانٍ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ).

الْجَوَابُ [و٤٣] عَنْ الْبَابِ الثَّانِي

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْاِسْتِثْنَاءِ بـ (غَيْرِ) أَنْ تُعْرَبَ بِإِعْرَابِ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ (إِلَّا) إِذَا كَانَ مُفْرَدًا، وَلَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ ابْتِدَاءً وَخَبَرًا؛ لِأَنَّ (غَيْرًا) لَا تُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ، كَمَا لَا تُضَافُ (مِثْلُ)؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي الْمَفْرَدَ، كَمَا تَقْتَضِيهِ (مِثْلُ).

وَتَقُولُ: (أَتَانِي الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ)، فهذا بِمَنْزِلَةِ: (أَتَانِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا).
وَوَجَبَ ^(١) الإِعْرَابُ لِـ (غَيْرٍ) الَّذِي يَكُونُ مُسْتَشْنَى؛ لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ
اسْمًا يَدُلُّ عَلَى تَعْدِي الْفِعْلِ عَمَلٍ فِيهَا، كَمَا أَنَّهُ إِذَا دَلَّ الْفِعْلُ عَلَى التَّعْدِيَةِ
عَمِلَ فِي الْاسْمِ ^(٢)، فَإِنْ لَمْ يَدُلَّ الْمَعْمُولُ وَلَا الْعَامِلُ عَلَى التَّعْدِيَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ
وَسِيطَةِ حَرْفٍ؛ وَلِذَلِكَ ^(٣) قَالَ سَيِّوِيهِ: لَوْ دَلَّ (زَيْدٌ) عَلَى التَّعْدِيَةِ بِمَعْنَى
الاسْتِثْنَاءِ لَجَازَ: (سَارَ الْقَوْمُ زَيْدًا) ^(٤)، فَلَمَّا كَانَتْ (غَيْرٌ) تَدُلُّ عَلَى
الاسْتِثْنَاءِ، اسْتَغْنَتْ عَنِ الْحَرْفِ، وَعَمِلَ فِيهَا الْفِعْلُ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ مِمَّا يَدُلُّ الْمَعْمُولُ فِيهِ عَلَى الْعَامِلِ قَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿فَضْرِبَ
الرِّقَابَ﴾ [محمد: ٤]، أَي: اضْرِبُوا الرِّقَابَ، وَكَذَلِكَ: (سَقِيَا وَرَعِيَا)، أَي: سَقَاكَ
وَرَعَاكَ، وَالْمَعْمُولُ فِي هَذَا يَدُلُّ عَلَى الْعَامِلِ، فَكَذَلِكَ (غَيْرٌ) مَعْمُولٌ يَدُلُّ عَلَى
تَعْدِيَةِ الْعَامِلِ فِي مَعْنَى الْاسْتِثْنَاءِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ: (أَتَانِي الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ) بِالرَّفْعِ عَلَى الصِّفَةِ، وَبَيْنَهُ
بِالنَّصْبِ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ أَنَّ الصِّفَةَ لَا تُوجِبُ أَنَّ (زَيْدًا) قَدْ أَتَى، وَلَا أَنَّهُ
لَمْ يَأْتِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (أَتَانِي الْقَوْمُ مِثْلَ زَيْدٍ).

وَكَذَلِكَ: (مَا أَتَانِي غَيْرَ زَيْدٍ) إِذَا كَانَ عَلَى الصِّفَةِ أَوِ الْاسْتِثْنَاءِ، فَلَا اسْتِثْنَاءَ
يُوجِبُ أَنَّهُ قَدْ أَتَى زَيْدٌ، كَمَا يُوجِبُهُ فِي: ([مَا] ^(٥) أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ)، وَلَيْسَ
كَذَلِكَ الصِّفَةُ إِذَا جَرَتْ عَلَى أَصْلِهَا، وَلَكِنْ قَدْ تَكْفِي مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ.

وَكُلُّ مَوْضِعٍ جَازَ فِيهِ الْاسْتِثْنَاءُ بِـ (إِلَّا) فِي الْمُفْرَدِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ بِـ (غَيْرٍ)،
وَلَا يَجُوزُ فِي الْجُمْلِ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

(١) فِي د: (وَجَبَ).

(٢) فِي د: (وَكَذَلِكَ).

(٤) سَيِّوِيهِ ٣٤٣/٢، وَفِيهِ: « وَلَوْ جَازَ أَنْ تَقُولَ: أَتَانِي الْقَوْمُ زَيْدًا، تَرِيدُ الْاسْتِثْنَاءَ وَلَا تَذْكُرُ إِلَّا لَمَّا كَانَ
إِلَّا نَصْبًا ».

(٥) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ لَيْسَ فِي النُّسخَتَيْنِ، وَكَذَا يَقْتَضِي سِيَاقُ الْكَلَامِ.

وَقَدْ تَقُولُ: (أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ) عَلَى جِهَةِ الصَّفَةِ، وَيَكْفِي مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ؛
لَأَنَّهُ فِي غَالِبِ الْأُمُورِ قَدْ جَرَى عَلَى هَذَا، فَإِنْ صَحِبَهُ دَلِيلٌ جَازٌ أَنْ يَرْجَعَ
إِلَى مُوَجِّبِ الصَّيْغَةِ فِي الْأَصْلِ، وَإِنَّمَا جَازَ مِثْلُ هَذَا لِتَقَارُبِ الْمَعَانِي، وَهِيَ
إِذَا تَقَارَبَتْ تَدَاخَلَتْ.



بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ

الَّذِي يُحْمَلُ الْمَعْطُوفُ فِيهِ عَلَى التَّأْوِيلِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ الَّذِي يُحْمَلُ الْمَعْطُوفُ فِيهِ عَلَى التَّأْوِيلِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ الَّذِي يُحْمَلُ الْمَعْطُوفُ فِيهِ [ظ ٤٣] عَلَى التَّأْوِيلِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَوْضِعِ الْمُعْرَبِ مَعَ جَوَازِ الْحَمْلِ عَلَى تَأْوِيلِهِ؟
وَمَا حُكْمُ: (مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو)؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ الْجَرُّ وَالرَّفْعُ؟
وَلِمَ كَانَ الْجَرُّ الْوَجْهَ؟
وَمَا نَظِيرُ الرَّفْعِ مِنْ قَوْلِهِ:

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ، مَعَ أَنْ لِلأَوَّلِ مَوْضِعًا فِيهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ سَبِيلُ (غَيْرٍ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ اسْمٌ مُفْرَدٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَّا كَانَ رَفْعًا؟
وَلِمَ لَا يَكُونُ الرَّفْعُ فِي الْمَعْطُوفِ؛ لِأَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى (غَيْرٍ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُحِيلُ الْمَعْنَى، فَيَصِيرُ عَلَى مَعْنَى: (مَا أَتَانِي عَمْرٍو) بِمَنْزِلَةِ: (مَا أَتَانِي مِثْلُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو)؟

وَلِمَ وَجَبَ أَنْ تَأْوِيلُ: (مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ) هُوَ: (مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ)،
و (مَا) فِي قَوْلِهِمْ: (مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ إِلَّا عَمْرٍو) مِنَ الدَّلِيلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ تَكُنْ (غَيْرٌ) فِي مَعْنَى (إِلَّا) لَمْ يُعْطَفْ عَلَيْهَا ب (إِلَّا)، كَمَا لَا يَجُوزُ:

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ٣٤٤: « هذا باب ما أُجري على موضع غير لا على ما بعد غير ».

(مَا أَتَانِي مِثْلَ زَيْدٍ وَإِلَّا عَمَرُو)؟

بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ

الَّذِي يُحَذَفُ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى (*)

[الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ الَّذِي يُحَذَفُ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى]^(١) مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ الَّذِي يُحَذَفُ فِيهِ^(٢) الْمُسْتَثْنَى؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ الْحَذْفُ، إِلَّا وَقَدْ يَجِبُ [أَنْ يَكُونَ فِي]^(٣) الْكَلَامِ دَلِيلٌ يَقُومُ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ فِي إِفْهَامِ الْمَعْنَى؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ: (لَيْسَ غَيْرُ)، و (لَيْسَ إِلَّا)؟ وَلِمَ قُدِّرَ عَلَى: (لَيْسَ غَيْرُ ذَاكَ)، و (لَيْسَ إِلَّا ذَاكَ)؟ وَمَا دَلِيلُ الْمَحْذُوفِ وَهَلْ هُوَ^(٤) حَالٌ يَقْتَضِي لُزُومَ أَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ، فَيُقَالُ: لَيْسَ إِلَّا فِي حَالِ اقْتِضَاءِ لُزُومِ أَمْرٍ لَا يَنْفَكُ مِنْهُ، فَيُفْهَمُ مَعْنَى الْكَلَامِ، وَكَأَنَّهُ مُؤَكَّدٌ لِمَا قَدْ دَلَّتْ عَلَيْهِ الْحَالُ، مِنْ أَنَّ ذَلِكَ الْأَمْرَ لَا بُدَّ مِنْهُ؛ وَلِهَذَا قُدِّرَ بِ (لَيْسَ إِلَّا ذَاكَ)؛ لِأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى مَا قَدْ دَلَّتْ الْحَالُ عَلَيْهِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَا مِنْهُمَا مَاتَ حَتَّى رَأَيْتُهُ فِي حَالٍ كَذَا وَكَذَا)؟ وَمَا دَلِيلُ الْمَحْذُوفِ فِيهِ؟ وَهَلْ هُوَ حَالٌ ذَكَرَ اثْنَيْنِ، يُفْصَلُ أَحَدُهُمَا بِ (مِنْ) فِي قَوْلِهِ: (مَا مِنْهُمَا)، فَيَقْتَضِي: مَا مِنْهُمَا أَحَدٌ إِلَّا بِصِفَةِ كَذَا؟

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ٣٤٤: « هذا باب يُحذف المستثنى فيه استخفافاً ».

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل ود، وهو مما يقتضيه السياق.

(٢) قوله: (فيه) ليس في د. (٣) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في الأصل ود: (وهو هو)، وكذا يقتضي السياق.

وَمَا تَأْوِيلُ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ [النساء: ١٥٩]؟
 وَهَلْ دَلِيلُ الْمَحْذُوفِ حَالٌ ذَكَرَ أَهْلَ الْكِتَابِ مَعَ فَضْلِ بَعْضِهِمْ بِ (مِنْ)،
 فَيَقْتَضِي ذَلِكَ: وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَحَدٌ إِلَّا [٤٤] لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ؟
 وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ:

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقِيْشٍ يُقَعِّعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ
 وَمَا دَلِيلُ الْمَحْذُوفِ؟ وَهَلْ هُوَ ذِكْرُ جَمَالٍ، قَدْ فَصَّلَ بَعْضُهَا بِ (مِنْ)،
 لِيَصِفَهُ بِالصِّفَةِ الَّتِي ذَكَرَ، فَاقْتَضَى ذَلِكَ: كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقِيْشٍ جَمَلٌ
 يُقَعِّعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ؟
 وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ:

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْثِمِ
 يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمِ
 وَمَا دَلِيلُ الْمَحْذُوفِ فِيهِ؟ وَهَلْ هُوَ مَا يَقْتَضِيهِ حَرْفُ النَّفْيِ مِنَ الْأَسْمِ الْعَامِّ إِذَا
 أُطْلِقَ، كَمَا يَقْتَضِي فِي قَوْلِكَ: (مَا فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ)، فَيَقْتَضِي لِيُوصَفَ بِالصِّفَةِ
 الَّتِي ذُكِرَتْ فِي الْبَيْتِ فَتَقْدِيرُهُ: لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْثِمِ أَحَدٌ يَفْضُلُهَا؟
 وَهَلْ يَجُوزُ: (لَوْ أَنَّ زَيْدًا هَاهُنَا)؟ وَلَمْ جَارَ عَلَى حَذْفِ الْجَوَابِ؟ وَمَا دَلِيلُهُ؟
 وَهَلْ هُوَ حَالٌ تَفْخِيمِ الشَّأْنِ فِي خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ حَذْفُ الْجَوَابِ أَبْلَغَ
 فِي مِثْلِ هَذَا؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (لَيْسَ أَحَدٌ)؟ وَمَا دَلِيلُ الْمَحْذُوفِ فِيهِ؟ وَهَلْ هُوَ حَالٌ طَلَبِ
 إِنْسَانٍ هُنَاكَ، فَقِيلَ: (لَيْسَ أَحَدٌ)، أَيْ: لَيْسَ أَحَدٌ هَاهُنَا؟
 وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ابْنِ مُقْبِلٍ:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْنَعِي الْعَيْشَ أَكْذَحُ
 وَمَا دَلِيلُ الْمَحْذُوفِ فِيهِ؟ وَهَلْ هُوَ حَالٌ ذَكَرَ تَارَتَيْنِ، قَدْ فَصَّلَتْ إِحْدَاهُمَا

بِ (مِنْ) ، فَاقْتَضَى : إِلَّا تَارَتَانِ مِنْهُمَا تَارَةٌ أَمُوتُ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَوْلُهُ : (وَأُخْرَى أَبْتَغِي الْعَيْشَ أَكْدَحُ) دَلِيلٌ عَلَى تَقَدُّمِ ذِكْرِ (تَارَةٍ) فِي التَّقْدِيرِ وَالْمَفْهُومِ ؟ وَهَلْ يَجُوزُ : (هَذَا الَّذِي أَمْسِ) ؟ وَمَا دَلِيلُ الْمَحْذُوفِ فِيهِ ؟ وَهَلْ هُوَ حَالٌ فِعْلٌ لَهُ أَمْسٍ قَدْ اشْتَهَرَ ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ : (هَذَا الَّذِي فَعَلَ أَمْسٍ) ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْعَجَّاجِ :

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتِي

وَمَا دَلِيلُ الْمَحْذُوفِ فِيهِ ؟ وَهَلْ هُوَ حَالٌ حَدُوثِ أُمُورٍ عِظَامٍ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : بَعْدَ اللَّتْيَا حَدَثَتْ مِنْ تِلْكَ الْأُمُورِ ؟

* * *

الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الْأَوَّلِ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الاسْتِثْنَاءِ الَّذِي يُحْمَلُ الْمَعْطُوفُ فِيهِ عَلَى التَّأْوِيلِ وَجِهَانِ : أَحَدُهُمَا الْحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ ، وَالْآخَرُ الْحَمْلُ عَلَى مَعْنَى كَلَامٍ يُخَالِفُ الْمَذْكُورَ فِي الْإِعْرَابِ وَيُؤَافِقُهُ فِي الْمَعْنَى . وَلَا يُجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَوْضِعِ مُفْرَدٍ مُعْرَبٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَوْضِعَ لَهُ غَيْرَ مَا ظَهَرَ فِي لَفْظِهِ [ظ ٤٤] ؛ إِذْ كَانَ ^(١) لَا يَقَعُ مَوْقَعُهُ اسْمٌ مُفْرَدٌ إِلَّا ظَهَرَ فِيهِ مِثْلُ ذَلِكَ الْإِعْرَابِ .

وَتَقُولُ : (مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو) ، فَيَجُوزُ فِي (عَمْرٍو) وَجِهَانِ : الْجَرُّ بِالْعَطْفِ عَلَى اللَّفْظِ وَالرَّفْعُ بِالْعَطْفِ عَلَى تَأْوِيلِ الْكَلَامِ ؛ إِذْ تَأْوِيلُهُ : (مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ وَعَمْرٍو) ، فَالْجَرُّ الْوَجْهُ ؛ لِأَنَّهُ ^(٢) أَشْكَلُ فِي اللَّفْظِ مَعَ ^(٣) اتِّفَاقِ الْمَعْنَى . فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ ^(٤)

..... ١٧٢

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد : (لَا) .

(١) فِي د : (إِذَا كَانَ) .

(٣) فِي د : (مَعْنَى) .

(٤) الْبَيْتُ بِتَمَامِهِ :

فهذا عَطَفَ عَلَى الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَ (بِالْجِبَالِ) نَصَبٌ؛ إِذْ لَوْ وَقَعَ مَوْقَعُهُ مُفْرَدٌ مُعَرَّبٌ لَظَهَرَ النَّصَبُ، وَإِنَّمَا الْحَمْلُ عَلَى التَّأْوِيلِ مُشَبَّهٌ لِهَذَا مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ حَمْلٌ عَلَى غَيْرِ صَرِيحِ اللَّفْظِ، إِلَّا أَنَّهُ يَنْفَصِلُ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي بَيَّنَّتْ لَكَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى (غَيْرٍ)؛ لِأَنَّهُ يَنْقَلِبُ الْمَعْنَى، فَيُوجِبُ أَنْ عَمَرًا لَمْ يَأْتِ، كَمَا يُوجِبُهُ فِي: (مَا أَتَانِي مِثْلُ زَيْدٍ وَلَا عَمْرٍو).

وَقَوْلُ الْعَرَبِ: (مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَإِلَّا عَمْرٍو) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ فِي مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ حَتَّى صَحَّ أَنْ يُعْطَفَ بِهِ (إِلَّا)؛ إِذْ لَا يَجُوزُ: (مَا أَتَانِي مِثْلُ زَيْدٍ^(١) وَإِلَّا عَمْرٍو)، و (مَا أَتَانِي غُلَامٌ زَيْدٌ وَإِلَّا عَمْرٍو)، فَهَذَا يَفْسُدُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمَ مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ.

الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الثَّانِي

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الَّذِي يُحْذَفُ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى إِذَا^(٢) ظَهَرَ دَلِيلٌ يَقُومُ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ فِي الْإِفْهَامِ، جَازَ حَذْفُهُ. وَلَا يَجُوزُ إِذَا لَمْ يَكُنْ دَلِيلٌ يَقُومُ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ فِي الْإِفْهَامِ؛ لِأَنَّهُ^(٣) لَا يَعْمَلُ عَلَى كَلَامٍ لَا يُفْهَمُ لَهُ مَعْنَى. وَتَقُولُ: (لَيْسَ غَيْرُ)، و (لَيْسَ إِلَّا)، وَتَقْدِيرُهُ: لَيْسَ غَيْرَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ إِلَّا ذَلِكَ، وَدَلِيلُ الْمَحْذُوفِ حَالٌ تَقْتَضِي لُزُومَ أَمْرٍ، لَا بُدَّ مِنْهُ، فَيَقُولُ الْقَائِلُ: (لَيْسَ إِلَّا)، فَيَتَحَقَّقُ ذَلِكَ الْأَمْرُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَتَكُونُ الْحَالُ الَّتِي ذَكَرْنَا قَدْ قَامَتْ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ فِي: لَيْسَ إِلَّا ذَلِكَ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ.

وَمِمَّا حُذِفَ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ: (مَا مِنْهُمَا مَاتَ حَتَّى رَأَيْتُهُ فِي حَالٍ كَذَا وَكَذَا)، فَدَلِيلُهُ ذِكْرُ شَيْئَيْنِ قَدْ فُصِّلَ أَحَدُهُمَا بِهِ (مِنْ)؛ لِيُوصَفَ بِصِفَةٍ

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَنْسِجْ

وقد تقدم تخريجه. انظر الشاهد رقم (٧٠).

(٢) في د: (إذ).

(١) قوله: (زيد) ليس في د.

(٣) في د: (كأنه).

خَاصَّةً، فَاقْتَضَى ذَلِكَ: مَا مِنْهُمَا ^(١) أَحَدٌ مَاتَ حَتَّى كَانَ كَذَا.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ [النساء: ١٥٩]، وَدَلِيلُ
الْمَحْذُوفِ فَضْلُ (مِنْ) بَعْضِ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَاقْتَضَى ذَلِكَ: وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ
أَحَدٌ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ.

وَقَالَ النَّابِغَةُ [٤٥]:

١٧٣ كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقِيْشٍ يُقَعِّعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشْنٍ ^(٢)

وَدَلِيلُ الْمَحْذُوفِ فَضْلُ (مِنْ) بَعْضِ الْجَمَالِ؛ لِيُوصَفَ بِالْصِّفَةِ الَّتِي ذُكِرَتْ،
فَاقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى: كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقِيْشٍ يُقَعِّعُ خَلْفَ
رِجْلَيْهِ بِشْنٍ ^(٣).

الْجُزْءُ التَّاسِعُ وَالْعِشْرُونَ مِنْ شَرْحِ كِتَابِ سَبِيوَيْهِ، إِمْلاؤه أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عِيسَى النَّخْوِيِّ [ظ ٤٥]
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ ^(٤)

وَقَالَ ^(٥) الشَّاعِرُ:

١٧٤ لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْشَمِ

يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمٍ ^(٦)

(١) في د: (بينهما).

(٢) البيت من الوافر، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٢٦، وانظر سيبويه ٣٤٥/٢، وابن السيرافي
٧٠/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٧٢، والنكت للأعلم ٦٤٦/١. وهو بلا نسبة في المقتضب ١٣٨/٢،
والأصول ١٧٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٧/١، وسر صناعة الإعراب ٢٩٣، والمخصص
٢٩٠/١، وقواعد المطارحة ٥٠٣، وشرح الرضي ١٣/٣.

(٣) بعده في الأصل: «يتلوه: وقال الشاعر: لو قلت في قومها لم تيشم. والحمد لله وحده، وصلى الله
على محمد وآله وصحبه».

(٤) الكلام من قوله: (الجزء التاسع والعشرون) ليس في د.

(٥) في د: (يتلوه وقال).

(٦) البيتان من الرجز، وهما لحكيم بن مُعَيَّةَ الرُبَيْعِي فِي الْخَزَانَةِ ٦٢/٥. ولأبي الأسود الحماني في
ابن يعش ٦١/٣. وقيل: هو لحميد الأرقط في الدرر ٣٧٣/٢. وهما بلا نسبة في سيبويه ٣٤٥/٢،
ومعاني الفراء ٢٧١/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٩، ٥٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٤٩/٤ =

فَدَلِيلُ الحَذْفِ حَرْفُ النَّفْيِ الَّذِي يَقْتَضِي الاسمَ العامَّ مع الصِّفَةِ التي تَقْتَضِي المَوْصُوفَ، وذلك عَلَى قِيَاسٍ: (مَا فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ) فِي دَلَالَتِهِ عَلَى (أَحَدٍ) الَّتِي يَقُومُ مَقَامُ اللَّفْظِ^(١) بِهِ، فَتَقْدِيرُهُ: لَوْ قُلْتُ^(٢) مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْثَمَ أَحَدٌ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمٍ.

وَتَقُولُ: (لَوْ أَنَّ زَيْدًا هَاهُنَا) عَلَى حَذْفِ الجَوَابِ فِي حَالِ تَفْخِيمِ الشَّانِ، كَمَا تَقُولُ: (لَوْ أَنَّ عَلِيًّا بَيْنَ الصَّفَيْنِ) فِهَذَا فِي تَعْظِيمِ شَأْنِهِ فِي الْفَتَاءِ، فَإِذَا ذَكَرْتَ جَبَانًا مَشْهُورًا بِالْجُبْنِ، فَقُلْتُ: (لَوْ كَانَ فُلَانٌ بَيْنَ الصَّفَيْنِ) لَفُهِمَ الْمَعْنَى أَنَّهُ^(٣): لَكَادَتْ نَفْسُهُ أَنْ تَخْرُجَ، أَوْ لَذَهَبَ عَقْلُهُ مِنْ جَزَعِهِ، أَوْ لَوَلَّى مُذْبِرًا لَا يُلَوِي عَلَى شَيْءٍ، فِهَذَا فِي ضِدِّ تِلْكَ الْحَالِ.

وَتَقُولُ: (لَيْسَ أَحَدٌ)، فَدَلِيلُ المَحْذُوفِ حَالُ طَلَبِ إِنْسَانٍ هُنَاكَ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: لَيْسَ أَحَدٌ هَاهُنَا.

وَقَالَ ابْنُ مُقْبِلٍ:

١٧٥ وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَغِي الْعَيْشَ أَكْذَحُ^(٤)
وَدَلِيلُ المَحْذُوفِ ذِكْرُ تَارَتَيْنِ، ثُمَّ^(٥) فَصَلَّهُمَا بِ (مِنْ)؛ لِيُوصَفَ الْمَفْصُولُ، فَاقْتَضَى ذَلِكَ: فَمِنْهُمَا تَارَةٌ أَمُوتُ، وَبَيْنَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (وَأُخْرَى).
وَتَقُولُ: (هَذَا الَّذِي أُمْسِ)، وَدَلِيلُ المَحْذُوفِ اشْتِهَارُ إِنْسَانٍ يَفْعَلُ، فَكَأَنَّكَ

= والخصائص ٣٧٢/٢، والمخصص ٢١٥/٤، وتحصيل عين الذهب ٣٧٢، والنكت للأعلم ٦٤٧/١،

وقواعد المطارحة ١٨٤، ٥٠٢، وشرح الرضي ٣٢٥/٢.

(١) الكلام من قوله: (ما في الدار إلا زيداً) مكرر في د.

(٢) قوله: (فتقديره لو قلت) مكرر في د. (٣) قوله: (أنه) ليس في د.

(٤) البيت من الطويل، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ٣٨، وانظر سيبويه ٣٤٦/٢، وابن السيرافي

١٢٠/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٧٢، والنكت للأعلم ٦٤٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٣/٣.

وهو للعجير السلولي في سمط اللآلي ٢٠٥/١، ونسبه لابن مقبل في ٧٧٥/١. وهو بلا نسبة في

معاني القرآن للفراء ٣٢٣/٢، والمحاسب ٢١٢/١، والمحكم ٥٣٠/٩، وشرح الجمل لابن عصفور

٥٨٨/٢، وشرح الرضي ٣٢٥/٢.

(٥) قوله: (ثم) ليس في د.

قُلْتُ: (هذا الذي فَعَلَ أَمْسٍ).

وقَالَ الْعَجَّاجُ:

١٧١ بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتْيَا^(١)

فَحَذَفَ الصَّلَةَ، وَدَلِيلُ الْمَحذُوفِ حُدُوثُ أُمُورٍ عِظَامٍ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: بَعْدَ
اللَّتْيَا حَدَثَتْ مِنَ الْأُمُورِ الْعِظَامِ، وَأَوْضَحَ ذَلِكَ بِالتَّكْرِيرِ لِلتَّأْكِيدِ^(٢)؛ لِأَنَّهُ
لَا يُؤَكِّدُ إِلَّا مَا عَظُمَ شَأْنُهُ.



(١) البيت من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ٢٦٧، وانظر سيبويه ٣٤٧/٢، ٤٨٨/٣، وابن السيرافي ٨٤/٢، والمقاصد الشافية ٤٦٨/١، وهو بلا نسبة في العين ١٤٣/٨، والمقتضب ٢٨٩/٢، والنوادر لأبي زيد ٣٧٦، والأصول ٢٧٤/٢، وإيضاح الشعر للفارسي ٤٦٨، وأمالى ابن السجري ٣٤ - ٣٥، وابن يعيش ١٤٠/٥، ومغني اللبيب ٨١٦.
(٢) في د: (وللتأكيد).

بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ بِـ (لَيْسَ) وَ (لَا يَكُونُ) (*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ بِـ (لَيْسَ) وَ (لَا يَكُونُ) مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ بِـ (لَيْسَ)، وَ (لَا يَكُونُ) ^(١)؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي (لَيْسَ) وَ (لَا يَكُونُ) فِي الْإِسْتِثْنَاءِ؟ وَلِمَ لَا بُدَّ فِيهِمَا مِنْ ضَمِيرٍ؟ وَمَا نَظِيرُ ذَلِكَ فِي: (حَسْبُكَ) مِنْ أَنَّهُ لَا يَقَعُ فِيهِ مَعْنَى النَّهْيِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ [٤٦] مُبْتَدَأٌ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟ وَهَلْ هُوَ لِأَنَّ مَعْنَى النَّهْيِ عَارِضٌ فِيهِ، فَلَزِمَ أَقْوَى الْوُجُوهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَيْهِمَا، كَمَا أَنَّ مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ فِي (لَيْسَ) وَ (لَا يَكُونُ) عَارِضٌ فِيهِ، فَلَزِمَ أَقْوَى الْوُجُوهِ الَّذِي يَكُونُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، وَهُوَ الضَّمِيرُ فِيهِ؟

وَلِمَ صَارَ الْمُبْتَدَأُ أَقْوَى الْوُجُوهِ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا الْأِسْمُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُعْتَمَدُ الْبَيَانِ مَعَ أَنَّ لَهُ صَدْرَ الْكَلَامِ؟ فَلِمَ صَارَ الْإِضْمَارُ فِي الْفِعْلِ أَقْوَى الْوُجُوهِ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ خَاصَّةٌ الَّتِي لَا تَكُونُ لِغَيْرِهِ، كَمَا أَنَّ الْجَرَ لَمَّا كَانَ مِنْ خَاصَّةِ الْأِسْمِ كَانَ أَقْوَى فِيهِ؟

وَلِمَ وَجَبَ فِي (لَيْسَ) وَ (لَا يَكُونُ) أَنَّهُمَا لَيْسَا بِأَصْلٍ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ؟ وَمَا وَجْهُ شَبْهِ (لَيْسَ) بِـ (إِلَّا) حَتَّى جَارَ بِهَا الْإِسْتِثْنَاءُ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا أَتَانِي الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا)، وَ (أَتَوْنِي لَا يَكُونُ عَمْرًا)؟

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ٣٤٧: «هذا باب لا يكون وليس وما أشبههما».

(١) الكلام من قوله: (مما لا يجوز) ساقط في د.

وَلَمْ جَاَزَ الِاسْتِثْنَاءُ بِهِمَا بَعْدَ الْإِيجَابِ وَالنَّفْيِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِمُوَافَقَتِهِمَا^(١)
مَعْنَى (إِلَّا) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ إِذْ نَفَى النَّفْيُ إِيْجَابًا، كـ (مَا أَتَانِي الْقَوْمُ) (نَفَى،
و (لَيْسَ زَيْدًا) نَفَى عَنْ بَعْضِهِمْ ذَلِكَ النَّفْيِ، فَصَارَ (زَيْدٌ) عَلَى مَعْنَى الْإِيجَابِ^(٢)؟
وَهَلْ يُشَبِّهُ الْجَوَابَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: (أَتُونِي) صَارَ الْمُخَاطَبُ بِمَنْزِلَةِ
مَنْ قَالَ: (بَعْضُهُمْ زَيْدٌ)؛ لَوْ قُوعِ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: (لَيْسَ بَعْضُهُمْ
زَيْدًا)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُ (بَعْضِهِمْ) فِي الِاسْتِثْنَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلِاسْتِغْنَاءِ
اللَّازِمِ مَعَ وَقُوعِهِ مَوْقِعَ حَرْفٍ لَا يَتَصَرَّفُ، وَلَا لَهُ عَمَلٌ ظَاهِرٌ؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنَ الْإِضْمَارِ فِي: (لَا تَحِينَ ذَاكَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ مَعَ
ضَعْفِ (لَا تَ) أَنْ تَعْمَلَ عَلَى وَجْهَيْنِ، فَكَانَ أَخَفُّ الْوَجْهَيْنِ أَحَقُّ بِأَنْ يُلْزَمَ؟
وَهَلْ يَجُوزُ فِي (لَيْسَ) و (لَا يَكُونُ) الْإِجْرَاءُ عَلَى مَعْنَى الصِّفَةِ؟ وَمَا
دَلِيلُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (أَتَتْنِي امْرَأَةٌ لَا تَكُونُ فُلَانَةً)، و (مَا أَتَتْنِي امْرَأَةٌ
لَيْسَتْ فُلَانَةً)، وَلَوْ كَانَ اسْتِثْنَاءٌ لَمْ يُؤَنَّثْ، كَمَا تَقُولُ: (أَتَتْنِي لَا يَكُونُ
فُلَانَةً)، و (لَيْسَ فُلَانَةً)؟

وَمَا وَجْهُ الِاسْتِثْنَاءِ بِـ (خَلَا)^(٣) و (عَدَا)؟ وَلَمْ جَاَزَ الِاسْتِثْنَاءُ بِـ (عَدَا)
و (خَلَا) وَلَمْ يَجْزِ الْوَصْفُ بِهِمَا، كَمَا جَاَزَ بِـ (لَيْسَ) و (لَا يَكُونُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ
لِضَعْفِهِمَا فِي مَعْنَى النَّفْيِ، فَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُوصَفَ بِهِمَا مَعَ دَلَالَةِ الِاسْتِثْنَاءِ
فِيهِمَا؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِكَ: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ خَلَا زَيْدًا)، و (أَتَانِي الْقَوْمُ عَدَا عَمْرًا)؟
وَلَمْ لَا يَجُوزُ: (مَا أَتَتْنِي امْرَأَةٌ خَلَتْ فُلَانَةً)، [٤٦٦] ولا: (أَتَتْنِي امْرَأَةٌ
عَدَتْ فُلَانَةً)؟

(١) فِي الْأَصْلِ: (لِمُوَافَقَتِهِمَا)، وَكَذَا فِي د.

(٢) الْكَلَامُ ابْتِدَاءً مِنْ قَوْلِهِ: (كَمَا أَتَانِي الْقَوْمُ) سَاقَطَ مِنْ د. وَفِي الْأَصْلِ: (زَيْد).

(٣) فِي د: (بِخِلَافِ).

وَلَمْ جَارَ: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ خَلَا زَيْدًا)، وَلَمْ يَجُزْ: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ جَاوَزَ زَيْدًا) مَعَ مُوَافَقَتِهِ لِـ (خَلَا) فِي الْمَعْنَى، فَهَلَا جَارَ الْاِسْتِثْنَاءُ فِيهِ، كَمَا جَارَ بـ (خَلَا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (خَلَا) أَشَدُّ اقْتِضَاءً لِمَعْنَى النَّفْيِ الَّذِي يُوَافِقُ نَظِيرَهُ مِنْ (لَيْسَ) و (لَا يَكُونُ)؛ إِذْ قَدْ يَصِحُّ (خَلَا) بِأَنْ اِنْتَفَى، وَلَا يَصِحُّ (جَاوَزَ) بِأَنْ اِنْتَفَى^(١)، فَإِنَّمَا هُوَ مُقَارِبٌ فِي الْمَعْنَى؟

وَمَا حُكْمُ: (أَتَانِي الْقَوْمَ مَا عَدَا زَيْدًا)، و (أَتُونِي مَا خَلَا زَيْدًا)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ هَاهُنَا الْجَرُّ، كَمَا يَجُوزُ فِي (عَدَا) و (خَلَا) بِغَيْرِ (مَا) فِي مَذْهَبِ بَعْضِ الْعَرَبِ؟ وَمَا حُكْمُ: (أَتُونِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ)؟ وَلَمْ جَارَ الرَّفْعُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءٌ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ اسْتِثْنَاءٌ عَلَى اسْتِثْنَاءٍ، مَعَ أَنَّهُ فِي صَلَةِ (أَنْ) بِمَنْزِلَةِ: (لَا يَأْتُونَكَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيكَ زَيْدٌ)؟ وَمَا وَجْهَ رُجُوعِهِ إِلَى أَصْلِ الْاِسْتِثْنَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (كَانَ مِنْهُمْ إِيَّانًا إِلَّا إِيَّانَا مِنْ زَيْدٍ)؟

وَمَا فِي امْتِنَاعِ (عَدَا) و (خَلَا) مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ الدَّلِيلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَجُزْ: (أَتُونِي إِلَّا عَدَا زَيْدًا)، وَلَا: (أَتُونِي إِلَّا خَلَا زَيْدًا) دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ لَا يَقَعُ فِيهِ حَرْفُ الْاِسْتِثْنَاءِ؟

وَمَا فِي قَوْلِهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الرَّفْعَ قَدْ دَلَّ عَلَى خُرُوجِهِ عَنْ حَدِّ الْاِسْتِثْنَاءِ؟ وَلَمْ جَارَ فِيهِ النَّصْبُ^(٢)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ وَجَّهَ عَلَى خَبَرِ (تَكُونُ)، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأَمْوَالُ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ؟

وَمَا حُكْمُ (حَاشَا)؟ وَلَمْ وَجَبَ أَنَّهُ حَرْفُ جَرٍّ فِي قَوْلِهِمْ: (ذَهَبَ الْقَوْمُ

(١) قوله: (جاوز بأن انتفى) ليس في د.

(٢) قرأ أبو جعفر، وابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، ويعقوب: ﴿تجارة﴾ رفعًا، وقرأ حمزة، والكسائي، وعاصم، وخلف ﴿تجارة﴾ نصبًا. انظر السبعة ٢٣١، وحجة القراءات ١٩٩، والمبسوط في القراءات العشر ١٧٨.

حَاشَا زَيْدٍ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى إِضَافَةِ انْتِفَاءِ الذَّهَابِ إِلَى زَيْدٍ عَلَى جِهَةِ التَّنْزِيهِ لَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَهَذَا مَعْنَى الْحَرْفِ، وَهُوَ خَارِجٌ مِمَّا دَخَلَ فِيهِ مَا قَبْلَهُ، فَهَذَا مَعْنَى الِاسْتِثْنَاءِ؟

وَمَا وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ: (مَا أَتَانِي الْقَوْمُ خَلَا عَبْدُ اللَّهِ)؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنَّهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ حَرْفٌ جَرٌّ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا عَلَى قِيَاسِ: (عَلَى زَيْدٍ) فِي الْاِشْتِرَاكِ، وَقَدْ أَضَافَتِ الْإِثْنَانِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ عَلَى أَنَّهُ مُوجِبٌ بَعْدَ مَنْفِيٍّ؟

وَلِمَ جَازَ: (أَتُونِي مَا خَلَا عَبْدُ اللَّهِ)، وَلَمْ يَجْزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (أَتُونِي مَا حَاشَا زَيْدٍ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُوصَلُ بِحَرْفٍ جَرٍّ عَلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ؟ [و٤٧].
وَمَا حُكْمُ: (أَتَانِي^(١) الْقَوْمُ سِوَاكَ)؟ وَلِمَ كَانَ اسْتِثْنَاءٌ مَعَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ؟ وَهَلَّا^(٢) جَازَ: (أَتَانِي الْقَوْمُ مَكَانَكَ)، وَ (مَا أَتَانِي أَحَدٌ مَكَانَكَ)، كَمَا جَازَ: (سِوَاكَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (سِوَاكَ) فِيهَا مَعْنَى (غَيْرِكَ)، وَلَيْسَ^(٣) كَذَلِكَ: (مَكَانَكَ)؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ بـ (لَيْسَ) وَ (لَا يَكُونُ) إِذَا وَقَعَ أَحَدُهُمَا مَوْقِعَ (إِلَّا) بَعْدَ كَلَامٍ يَصْلُحُ أَنْ يُسْتَشْنَى مِنْهُ نَصْبُ الْمُسْتَشْنَى عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ، وَالْأَسْمُ مُضْمَرٌ فِي (لَيْسَ) وَ (لَا يَكُونُ). وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ الْمُضْمَرُ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ (بَعْضُهُمْ)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْإِضْمَارُ فِيهِمَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ بِحَسَبِ مَا تَقَدَّمَ بِهِ الذِّكْرُ مِنَ الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ، مَعَ أَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ حَرْفٍ لَا يَتَصَرَّفُ، فَلَمْ يَتَصَرَّفْ فِي عَمَلِهِ بِالْإِضْمَارِ وَالْإِظْهَارِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَدْلُّ عَلَى وَقُوعِهِ مَوْقِعَ (إِلَّا).

(٢) فِي د: (وَهَلْ).

(١) فِي د: (الثَّانِي).

(٣) فِي د: (لَيْسَ) بِلَا وَاءِ الْعُطْفِ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ (حَسْبُكَ) فِي النَّهْيِ؛ لِأَنَّهُ^(١) لَمَّا عَرَضَ فِيهِ مَعْنَى النَّهْيِ لَزِمَ أَقْوَى الْوُجُوهِ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا الْأِسْمُ، وَهِيَ وَجْهُ الْمُبْتَدَأِ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَمَدُ الْبَيَانِ، وَلَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، فَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَتَضَمَّنَ مَعْنَى (إِلَّا) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، كَمَا أَنَّهُ لَمَّا عَرَضَ فِي (لَيْسَ) مَعْنَى الْأَسْتِثْنَاءِ لَزِمَ أَقْوَى الْوُجُوهِ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا الْفِعْلُ، وَهُوَ الْإِضْمَارُ الْمُسْتَقَرُّ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ خَاصَّةِ الْفِعْلِ، فَجَرَى عَلَى قِيَاسِ (حَسْبُكَ) فِي النَّهْيِ مِنْ هَذِهِ الْأَوْجُهَةِ الَّتِي بَيَّنَّا.

و (لَيْسَ) و (لَا يَكُونُ) لَيْسَا بِأَصْلٍ فِي الْأَسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَلْزَمَانِهِ؛ إِذَا يَجُوزُ أَنْ يُبْتَدَأَ^(٢) بِهِمَا، فَيَخْرُجَا عَنْ حُدِّ الْأَسْتِثْنَاءِ بِالرُّجُوعِ^(٣) إِلَى أَصْلِهِمَا، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي (إِلَّا)، وَإِنَّمَا دَخَلَهُمَا مَعْنَى الْأَسْتِثْنَاءِ فِي الْمَوْقِعِ الَّذِي يَصْلُحُ فِيهِ (إِلَّا)؛ لِأَنَّهُمَا عَلَى مَعْنَى النَّفْيِ، فَإِذَا تَقَدَّمَ إِيْجَابُ خَرَجَ الثَّانِي مِمَّا دَخَلَ فِيهِ الْأَوَّلُ، وَإِذَا تَقَدَّمَ نَفْيٌ صَارَ بِمَعْنَى نَفْيِ النَّفْيِ، وَخَرَجَ الثَّانِي مِنْ النَّفْيِ الْأَوَّلِ إِلَى الْإِيْجَابِ.

وَتَقُولُ: (مَا أَتَانِي الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا)، و (أَتَوْنِي لَا يَكُونُ عَمْرًا) عَلَى الْأَسْتِثْنَاءِ.

وَهُوَ يُشَبِّهُ الْجَوَابَ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْمُخَاطَبَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَالَ: (بَعْضُهُمْ زَيْدٌ)؛ لِوُقُوعِ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ، فَكَأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَالَ: (لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا).

وَنَظِيرُ امْتِنَاعِ إِظْهَارِ (بَعْضُهُمْ) مِنَ الْأَسْتِثْنَاءِ امْتِنَاعُ إِظْهَارِ الْأِسْمِ فِي: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]^(٤)، لِلْأَسْتِغْنَاءِ اللَّازِمِ عَنْهُ؛ إِذْ هُوَ عَلَى مَعْنَى: لَا تِ الْحَيْنُ حِينَ مَنَاصٍ [ظ ٤٧] مَعَ ضَعْفِ (لَا تِ) عَنْ أَنْ تَعْمَلَ عَلَى الْإِضْمَارِ وَالْإِظْهَارِ، فَلَزِمَتْ أَحَقُّ الْوَجْهَيْنِ بِهَا مِنْ جِهَةِ الْأَسْتِخْفَافِ، وَالْإِيْذَانِ بِضَعْفِ الْعَمَلِ؛ إِذْ كَانَتْ كَأَنَّهَا لَمْ تَعْمَلْ شَيْئًا لَمَّا اخْتَزِلَ مَعْمُولُهَا.

(٢) فِي د: (يَبْدَأُ).

(١) قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) مُكَرَّرٌ فِي د.

(٤) فِي الْأَصْلِ: (لَا تِ) بَلَا وَو.

(٣) قَوْلُهُ: (بِالرُّجُوعِ) لَيْسَ فِي د.

وَيَجُوزُ فِي (لَيْسَ) وَ (لَا يَكُونُ) الْإِجْرَاءُ عَلَى جِهَةِ الصَّفَةِ، وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُمْ: (أَتَتْنِي امْرَأَةٌ لَا تَكُونُ فُلَانَةً)، وَ (مَا أَتَتْنِي امْرَأَةٌ لَيْسَتْ فُلَانَةً) بِالتَّأْنِيثِ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ صِفَةً لَمْ يَجُزِ التَّأْنِيثُ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ فِي (لَيْسَ) وَ (لَا يَكُونُ) مُذَكَّرٌ.

وَ (خَلَا) وَ (عَدَا) يَجُوزُ الِاسْتِثْنَاءُ بِهِمَا؛ لِشَبَهِهِمَا بِ (لَيْسَ) وَ (لَا يَكُونُ) فِي النَّفْيِ. وَلَا يَجُوزُ الْوَصْفُ بِهِمَا؛ لِضَعْفِهِمَا فِي مَعْنَى النَّفْيِ؛ إِذْ هُمَا عَلَى مَخْرَجِ الْإِيجَابِ وَمَعْنَى النَّفْيِ، فَلَا يَجُوزُ: (أَتَتْنِي امْرَأَةٌ خَلَتْ فُلَانَةً)، وَ (مَا أَتَتْنِي امْرَأَةٌ عَدَتْ فُلَانَةً)؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْوَصْفُ بِهِمَا.

وَإِنَّمَا جَازَ: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ خَلَا زَيْدًا) وَلَمْ يَجُزْ: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ جَاوَزَ زَيْدًا) فِي الِاسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّ (خَلَا) أَشَدُّ افْتِضَاءً لِمَعْنَى النَّفْيِ عَلَى طَرِيقَةِ (لَيْسَ) وَ (لَا يَكُونُ)؛ إِذْ يَصِحُّ (خَلَا) بِأَنْ انْتَفَى، وَلَا يَصِحُّ (جَاوَزَ) بِأَنْ انْتَفَى، فَإِنَّمَا هُوَ مُقَارِبٌ فِي الْمَعْنَى.

وَيَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ بَعْضِ الْعَرَبِ^(١): (أَتُونِي خَلَا زَيْدٌ)، فَإِذَا قُلْتَ: (أَتُونِي مَا خَلَا زَيْدًا) لَمْ يَجُزْ إِلَّا النَّصْبُ؛ لِأَنَّ (مَا) لَا تُوصَلُ عَلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ إِلَّا بِالْفِعْلِ.

وَتَقُولُ: (أَتُونِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ)، فـ (يَكُونُ) هَاهُنَا لَيْسَ بِاسْتِثْنَاءٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ اسْتِثْنَاءٌ عَلَى اسْتِثْنَاءٍ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ امْتِنَاعُ (خَلَا) وَ (عَدَا) مِنْ هَذَا الْمَوْقِعِ، لَا يَجُوزُ: (أَتُونِي إِلَّا عَدَا زَيْدًا)، فَإِنَّمَا هُوَ صِلَةٌ لـ (أَنْ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: وَقَعَ إِيْتِيَانِ الْقَوْمِ إِلَّا كَوْنُ إِيْتِيَانِ زَيْدٍ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] بِالرَّفْعِ عَلَى: إِلَّا أَنْ تَفْعَ تِجَارَةً، وَيَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأَمْوَالُ تِجَارَةً؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ

يَنْتَكُم بِالْبَطْلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَحْكَرَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴿[النساء: ٢٩].

و (حاشا) حَرْفُ جَرٍّ، فِيهِ مَعْنَى الِاسْتِثْنَاءِ، تَقُولُ: (هَلَكَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ)، فَ (زَيْدٌ) مُنْزَعَةٌ عَمَّا دَخَلَ فِيهِ الْقَوْمُ مِنَ الْهَلَاكِ، فَهُوَ حَرْفٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ فِيمَا دَخَلَ عَلَيْهِ.

وَقَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ^(١): (أَتَانِي الْقَوْمُ خَلَا عَبْدُ اللَّهِ) يَجْرِي مَجْرَى (حَاشَا) فِي حَرْفِ الْجَرِّ، وَلَا يَجُوزُ: (أَتُونِي مَا حَاشَا زَيْدٍ)؛ لِأَنَّ (مَا) الَّتِي بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ [٤٨] لَا تُوَصَّلُ بِالْحَرْفِ، وَلَا تُوَصَّلُ إِلَّا بِالْفِعْلِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ.

وَتَقُولُ: (أَتَانِي الْقَوْمُ سِوَاكَ)، فَتَسْتَثْنِي بِقَوْلِكَ: (سِوَاكَ) كَمَا تَسْتَثْنِي بِـ (غَيْرٍ)، إِلَّا أَنَّ (غَيْرًا) لَيْسَ لَهَا إِعْرَابٌ هِيَ أَحَقُّ بِهِ، إِلَّا بِحَسَبِ مَا يُبْنَى عَلَيْهِ مِنَ الْعَامِلِ، وَ (سِوَاكَ) ظَرْفٌ، لَهُ إِعْرَابٌ هُوَ أَحَقُّ بِهِ، فَهُوَ يَلْزَمُهُ، وَيَقَعُ فِيهِ الِاسْتِثْنَاءُ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ مِنْ إِعْرَابِ الظَّرْفِ، وَهُوَ النَّصْبُ فِي كُلِّ حَالٍ، فَتَقُولُ: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ سِوَاكَ)، وَ (أَتَانِي الْقَوْمُ سِوَاكَ)، وَ (مَرَرْتُ بِهِمْ سِوَاكَ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (مَكَانَكَ)، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِي مَكَانِكَ اسْتِثْنَاءٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَعْنَى (غَيْرٍ)، كَمَا أَنَّ (سِوَاكَ) عَلَى مَعْنَى (غَيْرٍ)، فَلَمْ يَدْخُلْهُ الِاسْتِثْنَاءُ لِهَذِهِ.



أَبْوَابُ عَلاَمَةِ الْمُضْمَرِ (*)

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ٣٥٠: « هذا باب مجرى علاماتِ المضمّرين وما يجوز فيهن كلهن ».

بَابُ عَلَامَةِ الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي عَلَامَةِ الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي عَلَامَةِ الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْمُتَّصِلُ مَوْضِعَ الْمُنْفَصِلِ، وَلَا الْمُنْفَصِلُ مَوْضِعَ الْمُتَّصِلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلْاِسْتِغْنَاءِ بِالْمُتَّصِلِ الَّذِي هُوَ أَوْجَزُ عَنِ الْمُنْفَصِلِ، فَلِهَذَا لَمْ يَقَعَ الْمُنْفَصِلُ مَوْضِعَ الْمُتَّصِلِ، وَلَا يَقَعَ الْمُتَّصِلُ مَوْضِعَ الْمُنْفَصِلِ؛ لِأَنَّ الْإِيجَازَ فِيهِ أَوْجَبَ اتِّصَالَهُ بِالْعَامِلِ، حَتَّى يَكُونَ كَبَعْضِ حُرُوفِهِ، وَلَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ فِي الْبَيَانِ عَنْ مَعْنَاهُ؟

وَمَا الْمُتَّصِلُ؟ وَمَا الْمُنْفَصِلُ؟ وَمَا الْمُضْمَرُ؟ وَمَا قِسْمَتُهُ؟ وَمَا الْمُظْهَرُ؟ وَمَا قِسْمَتُهُ؟

وَلِمَ جَازَ فِي الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ وَالْمُنْفَصِلِ؟ وَهَلَّا كَانَ جَمِيعُ الْمُضْمَرِ مُتَّصِلًا أَوْ مُنْفَصِلًا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُضْمَرِ هُوَ الْمُتَّصِلُ؛ لِلْإِيجَازِ الَّذِي فِيهِ، وَإِنَّمَا الْمُنْفَصِلُ فَرَعٌ عَلَيْهِ، لَمَّا احتِيجَ إِلَى دَوْرِهِ فِي الْمَوَاقِعِ ^(١) بِالتَّفْدِيمِ وَالْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَامِلِ أُتِيَ بِهِ عَلَى طَرِيقَةٍ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُبْتَدَأَ ^(٢) بِهِ وَيُوقَفَ عَلَيْهِ لِلْحَاجَةِ إِلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي لَا يَصْلُحُ ^(٣) فِيهَا الْمُتَّصِلُ؟

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ٣٥٠: « هذا باب علامات المضميرين المرفوعين ».

(١) في د: (الواقع).

(٢) في د: (يبدأ).

(٣) في د: (التي يصلح).

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُضْمَرِ وَبَيْنَ الْمَكْنِيِّ؟

وَلَمْ جَازَ أَنْ تَكُونَ الْكِنَايَةُ بِالْأَسْمِ الظَّاهِرِ، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ الْإِضْمَارُ بِالْأَسْمِ الظَّاهِرِ؟

وَهَلِ الْكِنَايَةُ هِيَ الْمُضْمَنَةُ بِالْأَسْمِ الْغَالِبِ [ظ ٤٨] مِنْ غَيْرِ إِفْصَاحٍ؟

وَهَلِ الْإِضْمَارُ كِنَايَةٌ عَنِ الْأَسْمِ بِمَا يَجْرِي مَجْرَى الْجُزْءِ مِنْهُ؟

وَمَا عَلَامَةُ الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ فِي الْمُتَكَلِّمِ ^(١) الْوَاحِدِ؟ وَمَا عَلَامَتُهُ فِي الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمِيعِ؟

وَمَا عَلَامَتُهُ فِي الْمُخَاطَبِ الْوَاحِدِ؟ وَمَا عَلَامَتُهُ فِي الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمِيعِ؟

وَمَا عَلَامَتُهُ فِي الْغَائِبِ الْوَاحِدِ؟ وَمَا عَلَامَتُهُ فِي الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمِيعِ؟

وَمَا عَلَامَةُ الْمُؤَنَّثِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ؟

فَمَا الْعَلَامَةُ الْمُنْفَصِلَةُ فِي هَذِهِ الْأَوْجُهِ؟

وَلَمْ كَانَ عَلَامَةُ الْمَرْفُوعِ الْمُتَكَلِّمِ ^(٢) الْوَاحِدِ (أَنَا)، وَفِي الْمُخَاطَبِ (أَنْتَ)، وَفِي الْغَائِبِ (هُوَ)؟

وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا اجْتَمَعَ الْمُتَكَلِّمُ وَالْمُخَاطَبُ فِي مَعْنَى الْحَاضِرِ كَانَتْ الْعَلَامَةُ لَهُمَا مُتَنَاسِبَةً، فَ (أَنَا) بِغَيْرِ زِيَادَةٍ لِلْمُتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْأَوْجُهِ الثَّلَاثَةِ؛ بِأَنَّهُ الْأَظْهَرُ، ثُمَّ الزِّيَادَةُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الْحُضُورِ وَالْمُخَاطَبَةِ فِي (أَنْتَ)، ثُمَّ الْإِنْفِرَادُ بِعَلَامَةٍ خَارِجَةٍ عَنْ ذَلِكَ لِلْغَائِبِ، وَهِيَ (هُوَ).

وَجُعِلَتِ الْهَمْزَةُ الَّتِي هِيَ أَحَقُّ بِأَوَّلِ الْكَلِمَةِ الَّتِي هِيَ أَحَقُّ بِالْأَصْلِ، وَالَّتِي هِيَ أَظْهَرُ مِنَ الْهَاءِ لِلَّذِي هُوَ أَظْهَرُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ، وَالْهَاءُ الْمُنَاسِبَةُ لَهَا بِأَنَّهَا مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ، إِلَّا أَنَّهَا أَخْفَى لِلَّذِي هُوَ أَخْفَى مِنَ الْغَائِبِ، فَجَرَتْ ^(٣) هَذِهِ

(٢) قوله: (المتكلم) مكرر في د.

(١) في د: (التكلم).

(٣) في د: (فجری).

الْأَشْيَاءُ عَلَى عِلَلٍ صَحِيحَةٍ بِمَا بَيَّنَّا.

وَعَلَامَتُهُ فِي الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ (نَحْنُ)، وَإِنَّمَا جَاَزَ ذَلِكَ وَلَمْ يَجْزُ فِي الْمُخَاطَبِ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَا يَكُونُ إِلَّا وَاحِدًا فِي الْحَقِيقَةِ.

وَعَلَامَتُهُ فِي الْمُخَاطَبِ (أَنْتَ)، وَ (أَنْتُمَا)، وَ (أَنْتُمْ).

وَفِي الْغَائِبِ (هُوَ)، وَ (هُمَا)، وَ (هُم)، وَفِي الْمُؤَنَّثِ الْمُتَكَلِّمِ كَالْمُذَكَّرِ؛ لِأَنَّهُ أَظْهَرَ بِمَا يُغْنِي عَنِ الْفَرْقِ.

وَعَلَامَتُهُ فِي الْمُخَاطَبِ (أَنْتَ)، وَ (أَنْتُمَا) كَالْمُذَكَّرِ؛ لِأَنَّ التَّشْنِيَةَ لَا تَخْتَلِفُ، وَ (أَنْتُنَّ) لِلْجَمِيعِ؟

وَلَمْ لَا يَقَعْ (أَنَا) مَوْضِعَ التَّاءِ فِي^(١) (فَعَلْتُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَجِبُ لِلضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ بِالْعَامِلِ مِنْ شِدَّةِ الْإِتِّصَالِ حَتَّى يُغَيَّرَ لَهُ الْعَامِلُ مَا لَا يَجِبُ لِلْمُنْفَصِلِ؛ فَلِذَلِكَ جَاَزَ: (فَعَلْتُ)، وَلَمْ^(٢) يَجْزُ (فَعَلَ أَنَا)، وَلَا فِي: (فَعَلْنَا): (فَعَلَ نَحْنُ)؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ: (فَعَلَ أَنْتَ) فِي مَوْضِعِ: (فَعَلْتَ)، وَلَا: (فَعَلَ أَنْتُمَا) فِي مَوْضِعِ (فَعَلْتُمَا)، وَلَا: (فَعَلَ أَنْتُنَّ) فِي مَوْضِعِ (فَعَلْتُنَّ)؟

وَلَمْ جَاَزَ (هُوَ) بِالْوَاوِ لِلْمُذَكَّرِ، وَ (هِيَ) بِالْيَاءِ^(٣) لِلْمُؤَنَّثِ؟ فَلِمَ كَانَ الْمُذَكَّرُ أَحَقَّ بِالْوَاوِ؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ (فَعَلَ هُوَ) فِي مَوْضِعِ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ، وَلَا (هُمَا) فِي مَوْضِعِ (ضَرَبَا)، فَلَا يَجُوزُ: (ضَرَبَ هُمَا) [٤٩]، وَلَا (يَضْرِبُ هُمَا)، وَلَا (ضَرَبَ هُمْ) فِي مَوْضِعِ (ضَرَبُوا)، وَلَا (ضَرَبَتْ هِيَ) فِي مَوْضِعِ (ضَرَبَتْ)؟

(١) فِي د: (مَوْضِعِ الثَّانِي).

(٢) كَذَا فِي د. وَفِي الْأَصْلِ: (لَمْ) بِلَا حَرْفِ عَطْفٍ.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْيَاء).

الجواب

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ اخْتِصَاصُهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:
 اخْتِصَاصٌ بِالْمُتَكَلِّمِ، وَاخْتِصَاصٌ بِالْمُخَاطَبِ، وَاخْتِصَاصٌ بِالْغَائِبِ. وَلَا يَجُوزُ
 مِثْلُ هَذَا فِي الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ لَمَّا كَانَ لِلإِيجَازِ عِنْدَ الاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْإِظْهَارِ
 اقْتَضَى هَذَا التَّفْصِيلَ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَغْنَى بِحُضُورِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ عَنِ الْإِظْهَارِ،
 فَيَجِبُ لَهُ الْإِضْمَارُ الَّذِي هُوَ مَوْضُوعٌ عَلَى الْإِيجَازِ. وَيَصِيرُ ذَلِكَ تَطْيِيرَ
 الاسْتِغْنَاءِ بِالْمَذْكُورِ الْمُتَقَدِّمِ عَنِ إِظْهَارِهِ فِيمَا بَعْدُ، فَيَجِبُ أَنْ يُضْمَرَ ضَمِيرًا
 يَعُودُ إِلَيْهِ. فَهَذَا قِيَاسُ هَذِهِ الْأَوْجُهِ الثَّلَاثَةِ بِالْعِلَّةِ الْمُوجِبَةِ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ
 فِي أَنَّهُ يَجِبُ لِلْاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْإِظْهَارِ الْإِضْمَارُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا^(١)؛ فَلِذَلِكَ جَازَ
 التَّفْصِيلُ فِي الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَالْغَائِبِ بِالْعَلَامَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَلَمْ يَجْزِ مِثْلُ
 ذَلِكَ فِي الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ قَدْ لَزِمَ لِلْمُضْمَرِ بِالْعِلَّةِ الَّتِي بَيَّنَّا.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْمُنْفَصِلُ مَوْقِعَ الْمُتَّصِلِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ
 لِلْمُتَّصِلِ بِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيجَازِ، وَتَوْفِيَةِ الْعَامِلِ حَقَّهُ؛ إِذْ كَانَ لَمَّا لَمْ يَعْمَلْ^(٢) فِي
 لَفْظِهِ لَزِمَ مَوْقِعُهُ مِنْهُ، وَلَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُهُ، وَلَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَنَعَ
 لِلْعَامِلِ مِنْ حَقِّهِ؛ إِذْ مِنْ حَقِّ الْعَامِلِ أَنْ يَعْمَلَ فِي لَفْظِ الْأَسْمِ إِذَا امْتَكَنَ ظُهُورُ عَمَلِهِ
 فِيهِ، فَإِذَا لَمْ يُمَكِّنْ لَزِمَ مَوْقِعُهُ مِنْهُ، حَتَّى يَصِيرَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ عَمَلِهِ فِيهِ، وَهُوَ
 إِيجَابُهُ لِلزُّومِ مَوْقِعُهُ مِنْهُ، وَهَذَا شَبِيهُ بِقَوْلِكَ: (ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى)، وَ(كَلَّمَ
 هَذَا ذَاكَ) فِي أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ فِيهِ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ، لَمَّا امْتَنَعَ أَنْ يَعْمَلَ الْعَامِلُ
 فِي لَفْظِهِ أَوْجَبَ أَنْ يَلْزَمَ مَوْقِعُهُ مِنْهُ، فَصَارَ وَفُوعُ الْمُنْفَصِلِ يُنَاقِضُ الْأَصْلَ
 الَّذِي لِأَجْلِهِ جَازَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ فِي إِيجَازِهِ وَتَوْفِيَةِ الْعَامِلِ حَقَّهُ بِلزومِ مَوْقِعِهِ
 مِنْهُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْمُنْفَصِلُ مَوْقِعَ الْمُتَّصِلِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَقَعَ الْمُتَّصِلُ مَوْقِعَ الْمُنْفَصِلِ؛ لِأَنَّهُ يُبْطِلُ حَقَّ الْعَامِلِ،

(٢) فِي د: (يَعْلَم).

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (مِنْهُمَا).

وإِيهَامٌ لِلْفَسَادِ فِي الْفَرْقِ لَوْ جَارَ أَنْ تَقُولَ: (مَا قَامَ إِلَّا إِيَّاكَ) لِأَوْهَمَ أَنَّهُ قَدْ اتَّصَلَ [ظ ٤٩] بِالْعَامِلِ الَّذِي هُوَ (أَنْتَ)، مَعَ أَنَّهُ لَوْ جَارَ أَنْ يَقَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَوْقِعَ صَاحِبِهِ لَمْ يَكُنْ لِمَوْضِعِ مُتَّصِلٍ وَمُنْفَصِلٍ مَعْنَى، وَكَانَ لُزُومُ أَحَدِهِمَا أَحَقُّ بِالِإِضْمَارِ، فَلَمَّا كَانَ مُنَاقِضًا لِمَوْضِعِ مُتَّصِلٍ وَمُنْفَصِلٍ، وَمُخَالِفًا لِأَصْلِ مَا وَجَبَ لَهُ الْإِضْمَارُ بِمَا بَيَّنَّا لَمْ يَجْزِ أَصْلًا فِي الْكَلَامِ.

وَحَقِيقَةُ الْمُضْمَرِ هُوَ الْمَكْنِيُّ عَنِ الشَّيْءِ بِمَا هُوَ كَالْجُزْءِ مِنْ اسْمِهِ، فَإِذَا جَمَعَ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ كَانَ مُضْمَرًا، وَلَوْ انفَرَدَ بِأَحَدِهِمَا لَمْ يَكُنْ مُضْمَرًا؛ إِذِ الْكِنَايَةُ قَدْ تَكُونُ بِالِاسْمِ التَّامِّ، نَحْوُ: (فُلَانٍ) وَ(فُلَانَةٍ)، فَلَيْسَ هَذَا بِمُضْمَرٍ، وَكَذَلِكَ: (كَانَ مِنَ الْأَمْرِ كَيْتَ وَكَيْتَ وَذَيْتَ وَذَيْتَ)، فَهَذَا كِنَايَةٌ، وَلَيْسَ بِمُضْمَرٍ، وَكَذَلِكَ: (هَنْ)، وَ(هَنَةٌ)، فَتَقْيِضُ الْكِنَايَةِ الْإِنْصَاحَ، وَتَقْيِضُ الْإِضْمَارَ الْإِظْهَارَ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى الْفَرْقِ وَاضِحٌ. وَلَوْ كَانَ الْاسْمُ نَاقِصًا لَا كِنَايَةَ فِيهِ لَمْ يَكُنْ مُضْمَرًا، نَحْوُ: (الَّذِي) هُوَ اسْمٌ نَاقِصٌ يَحْتَاجُ إِلَى صِلَةٍ، وَلَيْسَ بِمُضْمَرٍ، كَمَا أَنَّ (فُلَانًا) لَيْسَ بِمُضْمَرٍ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَقِسْمَةُ الْمُضْمَرِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: مَرْفُوعٍ، وَمَنْصُوبٍ، وَمَجْرُورٍ، إِلَّا أَنَّهُ عَلَى طَرِيقِ اخْتِصَاصِ الْاسْمِ بِالْوَجْهِ الْوَاحِدِ مِنْ هَذِهِ الْأَوْجُهَةِ، لَا عَلَى طَرِيقِ الْإِعْرَابِ الْمُتَعَاقِبِ عَلَى الْاسْمِ الْوَاحِدِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُضْمَرٍ فَهُوَ مَبْنِيٌّ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنَ الْاسْمِ، وَذَلِكَ لَا يُنَافِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الرَّفْعِ مِنْ جِهَةِ اخْتِصَاصِهِ بِهِ، لَا مِنْ جِهَةِ إِعْرَابِهِ فِيهِ، وَهَذَا الْاِخْتِصَاصُ الَّذِي يَجْرِي عَلَيْهِ كَالِاخْتِصَاصِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْأَوْجُهَةِ الثَّلَاثَةِ فِي التَّشَاكُلِ، فَأَمْرُهُ يَجْرِي عَلَى مِنْهَاجِ مُنْتَظَمٍ بِمَا هُوَ أَحَقُّ بِهِ، عَلَى مَا بَيَّنَّا مِنْ أَمْرِهِ، وَالْأَوْجُهَةُ الثَّلَاثَةُ: الْمُتَكَلِّمُ، وَالْمُخَاطَبُ، وَالْغَائِبُ. فَمَكْنِيٌّ ظَاهِرٌ لَا يَمْتَنِعُ، وَمُضْمَرٌ ظَاهِرٌ مُمْتَنِعٌ؛ لِأَنَّهُ نَقِيضُهُ^(١)، وَالنَّقِيضَانِ لَا يَصِحَّانِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ.

فَأَمَّا الْمَكْنِيَّ فَلَيْسَ بِنَقِيضِ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ اسْمًا تَامًا فِي الْبَيَانِ عَنْ مَعْنَاهُ، وَتَامًا فِي نَفْسِهِ بِتَمَامِ حُرُوفِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، وَإِذَا كَانَ نَاقِصًا يَتِمُّ بِصَلَتِهِ، وَلَمْ يُكُنْ بِهِ عَنْ شَيْءٍ، فَهُوَ أَيْضًا ظَاهِرٌ؛ إِذِ الْمُضْمَرُّ لَا يَكُونُ إِلَّا مَا جَمَعَ الْكِنَايَةَ وَالنَّقْصَانِ. فَالظَّاهِرُ هُوَ الْمُصَرَّحُ بِمَعْنَاهُ مِنْ غَيْرِ نَقْصَانٍ وَكِنَايَةٍ.

وهذا الباب على ثلاثة أقسام: إِبْهَامٌ وَنَقِيضُهُ الْإِيضَاحُ، وَكِنَايَةٌ وَنَقِيضُهَا [٥٠] الْإِنْصَاحُ، وَإِضْمَارٌ وَنَقِيضُهُ الْإِظْهَارُ. وَأَحْكَامُهَا مُخْتَلِفَةٌ:

- فَكُلُّ مَكْنِيٍّ فَهُوَ مُبْهَمٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مُبْهَمٍ مَكْنِيًّا، وَكَذَلِكَ كُلُّ مُضْمَرٍ مُبْهَمٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مُبْهَمٍ مُضْمَرًا، وَذَلِكَ أَنَّ^(١) الْمُبْهَمَ هُوَ الْمُخْتَمَلُ لِلْوُجُوهِ الْمُخْتَلِفَةِ؛ وَلِذَلِكَ صَارَ نَقِيضُ الْإِيضَاحِ بِالْبَيَانِ الَّذِي يَخُصُّ الْوَجْهَ الْوَاحِدَ، فَالشَّيْءُ مُبْهَمٌ؛ لِأَنَّهُ أَعَمُّ الْعَامِّ، وَهُوَ مُخْتَمَلٌ لِلْوُجُوهِ الْمُخْتَلِفَةِ.

وَمِنْ الْمُبْهَمِ مَا يَصْلُحُ لِلْأَعَمِّ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ فِي الْبَيَانِ عَنْ مَعْنَاهُ دُونَ إِشَارَةٍ تَصَحُّبُهُ، فَدَخَلَهُ^(٢) الْإِبْهَامُ مِنْ وَجْهَيْنِ، نَحْوُ: (هَذَا)، وَ (ذَلِكَ)، وَ (تِلْكَ).

وَمِنْ الْمُبْهَمِ مَا يَكُونُ مُضْمَرًا بِصِلَةٍ تَوْضُحُهُ، كَ (الَّذِي)، وَنَحْوِهِ. فَالْمُبْهَمُ أَعَمُّ هَذِهِ الْأَوْجُهَةِ، وَحَقِيقَتُهُ: الْمُخْتَمَلُ لِلْوُجُوهِ الْمُخْتَلِفَةِ، ثُمَّ قَدْ يَدْخُلُهُ الْإِبْهَامُ بِوُجُوهٍ زَائِدَةٍ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، فَيَتَعَاطَمُ إِبْهَامُهُ، فَبَعْضُ الْمُبْهَمَاتِ أَشَدُّ إِبْهَامًا مِنْ بَعْضٍ.

وَكُلُّ مَكْنِيٍّ فَهُوَ مُبْهَمٌ؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِهِ يَخْتَمَلُ الْوُجُوهَ الْمُخْتَلِفَةَ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُضْمَرٌ بِمَا يَصْرِفُهُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا^(٣) دُونَ غَيْرِهِ، نَحْوُ: (فُلَانٍ)، يَخْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ كِنَايَةً عَنْ (زَيْدٍ) أَوْ (عَمْرٍو)، أَوْ (بَكْرٍ)، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَإِذَا قِيلَ:

(٢) فِي د: (فَدَخَلَ).

(١) فِي د: (لَأَنَّ).

(٣) فِي د: (مِنْهُمَا).

(جاءني فلان) أتى بذلك المُحتمَل، وضمَّن في هذا الكلام بما يؤجَّهه إلى (زيد) بعينه، إن لم يحبَّ المتكلم أن يفصح^(١) بذكره عند من حضر^(٢)، فأراد أن يخصَّ بذلك المخاطب الذي قد تقرَّرت له حال^(٣) يفهم بها ما عني بهذا الاسم، فهو مُبهم؛ لما بيَّنا، وهو كناية لهذا الوجه الآخر.

- وأما المضمر فلا بد من أن يكون فيه كناية، على نحو الكناية بـ (فلان)، وفيه مع ذلك أنه بمنزلة الجزء من اسمه الذي كني به عنه؛ لأنَّ موضوعه يقتضي ذلك، وهو الإيجاز مع توفية العامل حقَّه منه، إذا كان مُتصلاً أو مُنفصلاً، فتدبَّر هذا الذي شرَّحت لك، فإنَّه فقه هذا الباب.

وعلاوة المضمر المرفوع في المتكلم الواحد (أنا)، وفي التثنية والجمع (نحن)، وإنما وقع الاشتراك في (نحن)؛ لأنَّه للمثنى^(٤) بحقَّ الشبه، لا بحقَّ الأصل؛ إذ المتكلم بالكلام الواحد لا يكون أكثر من واحد، وقد يكون المخاطب بالخطاب الواحد أكثر من واحد في الحقيقة، فالتثنية^(٥) للمخاطب. والجمع بحقَّ الأصل، فوجبَّ له [ظ ٥٠] علامة تفصل الواحد من التثنية والجمع على الحقيقة. وكذلك سبيل الغائب، ولم يجب مثل ذلك في المتكلم؛ لأنَّه له بحقَّ الشبه، كأنَّه يتكلم بالكلام الواحد عن نفسه، وعن غيره، فكان الكلام الواحد لهما، فجرى هذا على القياس الصحيح. وعلامة المخاطب الواحد (أنت)، وفي التثنية (أنتم)، وفي الجمع (أنتم).

وعلاوة الغائب (هو)، وفي التثنية (هما)، وفي الجمع (هم). وفي المؤنث (أنت)، وفي التثنية (أنتم)؛ لأنَّ التثنية تجري على

(٢) في د: (خص).

(١) في د: (يفتح).

(٤) في الأصل ود: (للمعنى)، وكذا يقتضي السياق.

(٣) في د: (بحال).

(٥) في د: (فالشبه).

طَرِيقَةً وَاحِدَةً، بِمَا قَدْ بَيَّنَّاهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ ^(١). وَفِي الْجَمْعِ (أَنْتُنَّ).
وإِنَّمَا كَانَ عَلَامَةُ الْمُتَكَلِّمِ (أَنَا) بِالْهَمْزَةِ وَالنُّونِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ أَحَقُّ شَيْءٍ بِأَنْ
تَكُونَ أَوَّلَ الْكَلِمَةِ؛ لِأَنَّهَا أَوَّلُ الْمَخَارِجِ، مَعَ قُوَّتِهَا بِقُوَّةِ الْاعْتِمَادِ لَهَا؛ وَلِذَلِكَ
كَثُرَ زِيَادَتُهَا أَوَّلًا. فَأَمَّا النُّونُ فَأَحَقُّ شَيْءٍ بِأَنْ تَكْثُرَ فِي الْكَلَامِ؛ لِحُسْنِهَا ^(٢) فِي
الْمَسْمُوعِ مَعَ الْعِنَّةِ الَّتِي فِيهَا، فَاخْتِيرَ لِلْمُتَكَلِّمِ أَوَّلَى الْحُرُوفِ بِأَنْ يَكْثُرَ فِي
الْكَلَامِ، ثُمَّ جُعِلَ لِلْمُخَاطَبِ بِعَلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَى الْخِطَابِ؛ لِأَنَّهُمَا يَجْمَعُهُمَا مَعْنَى
الْحُضُورِ، وَالْمُتَكَلِّمُ أَظْهَرُ، فَهُوَ أَحَقُّ بِالْأَصْلِ، وَالْمُخَاطَبُ أَحَقُّ بِزِيَادَةِ الْعَلَامَةِ.

وَأَمَّا (هُوَ) فَاتِي بِالْهَاءِ لِلْمُنَاسَبَةِ بَيْنَهَا ^(٣) وَبَيْنَ الْهَمْزَةِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَخْرَجِهَا،
إِلَّا أَنَّهَا خَفِيَّةٌ، فَجُعِلَتْ لِلْأَخْفَى، وَهُوَ الْغَائِبُ، فَجَرَى هَذَا عَلَى قِيَاسِ صَحِيحٍ،
و (هُوَ) لِلْمُذَكَّرِ، وَ (هِيَ) لِلْمُؤَنَّثِ، وَكَانَ الْمَذْكُورُ أَحَقَّ بِالْوَاوِ؛ لِأَنَّهَا أَوَّلُ لَأَوَّلِ ^(٤)،
وَالْمُؤَنَّثُ أَحَقُّ بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّهَا ثَانٍ لِثَانٍ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ مِنْ وَسَطِ اللَّسَانِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ (أَنَا) مَوْضِعَ التَّاءِ فِي (فَعَلْتُ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ الْمُنْفَصِلُ
مَوْضِعَ الْمُتَّصِلِ؛ لِمَا بَيَّنَّا. وَلَا يَجُوزُ (فَعَلَ نَحْنُ) فِي مَوْضِعِ (فَعَلْنَا)، وَلَا (فَعَلَ
أَنْتَ) فِي مَوْضِعِ (فَعَلْتُ)، وَلَا (فَعَلَ أَنْتُمَا) فِي مَوْضِعِ (فَعَلْتُمَا)، وَلَا: (فَعَلَ
أَنْتُمْ) فِي مَوْضِعِ (فَعَلْتُمْ)، وَلَا (فَعَلَ أَنْتُنَّ) فِي مَوْضِعِ (فَعَلْتُنَّ)، وَعِلَّةُ
جَمِيعِ ذَلِكَ عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ الْمُنْفَصِلُ مَوْضِعَ الْمُتَّصِلِ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ (ضَرَبَ هُمَا) فِي مَوْضِعِ (ضَرَبَا)، وَلَا (يَضْرِبُ هُمْ) فِي
مَوْضِعِ (يَضْرِبُونَ)، فَالْعِلَّةُ وَاحِدَةٌ تُضْبَطُ ^(٥) بِهَا جَمِيعُ هَذِهِ الْأَحْكَامِ، وَقَدْ بَيَّنْتُ
صِحَّةَ هَذِهِ الْعِلَّةِ بِمَا تَقَدَّمَ.

* * *

(١) انظر (١/٥) داماد، و (١/٨٤) فيض.

(٢) في د: (بحسبها).

(٣) في د: (بينهما).

(٤) في د: (أول الأول).

(٥) في د: (تضبط).

بَابُ [٥١] مَوَاقِعِ عِلَامَةِ الإِضْمَارِ الْمُنفَصِلِ المَرْفُوعِ (*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي مَوَاقِعِ عِلَامَةِ الإِضْمَارِ المَرْفُوعِ الْمُنفَصِلِ
مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي مَوَاقِعِ عِلَامَةِ الإِضْمَارِ المَرْفُوعِ الْمُنفَصِلِ؟ وَمَا الَّذِي
لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي مَوَاقِعِ الْمُنفَصِلِ إِلَّا الْمَوْقِعُ الَّذِي لَا يَلِي الْعَامِلَ؟ وَهَلْ
ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُتَّصِلَ لِلْمَوْقِعِ الَّذِي يَلِي الْعَامِلَ بِحَقِّ عَمَلِهِ فِيهِ، حَتَّى يَكُونَ فِي
مَرْتَبَتِهِ مِنْهُ، فَيُوجِبُ لُزُومَ الْمَرْتَبَةِ؛ إِذْ لَمْ يُوجِبْ لَهُ الْعَمَلُ؟
وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي: (كَيْفَ أَنْتَ؟)، و (أَيْنَ هُوَ؟)، و (كَيْفَ أَنَا؟) إِلَّا
الْمُنْفَصِلُ؟

وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ^(١): « لَأَنَّكَ لَا تَقْدِرُ عَلَى التَّاءِ فِي (كَيْفَ أَنْتَ؟) » وَهُوَ
مُمْكِنٌ أَنْ تَقُولَ: (كَيْفَتَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَا يُقْدَرُ عَلَيْهِ؛
بِامْتِنَاعِهِ فِي الاسْتِعْمَالِ الَّذِي يَسْتَوِي فِي عِلْمِهِ جَمِيعُ أَهْلِ اللِّسَانِ، فَمَثَلُ هَذَا
عِلَّةٌ وَضْعِيَّةٌ، فَأَمَّا الْعِلَّةُ الْبُرْهَانِيَّةُ فَمَا ذَكَرْتُ لَكَ أَوَّلًا مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ لِلْعَامِلِ
بِحَقِّ عَمَلِهِ تَرْتِيبُ الْمَعْمُولِ وَإِعْرَابُهُ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْعَمَلِ مِنْ ذَلِكَ الْعَامِلِ،
فَإِذَا امْتَنَعَ أَحَدُهُمَا لَزِمَ الْآخَرُ، وَلَمْ يَجْزِ الْإِتْسَاعُ فِيهِ؛ لِلْإِخْلَالِ الَّذِي يَقَعُ بِهِ مِنْ
مَنْعِ الْعَامِلِ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا، الْإِعْرَابَ الَّذِي يُوجِبُهُ، وَالتَّرْتِيبَ الَّذِي يُوجِبُهُ

(*) العنوان في الكتاب ٣٥٢ / ٢: « باب استعمالهم علامة الإضمار الذي لا يقع موقع ما يضمن في

الفعل إذا لم يقع موقعه ».

(١) سيبويه ٣٥٢ / ٢.

أَيْضًا، فَمَنْعُهُ أَحَدَهُمَا لَا يُخِلُّ بِهِ، وَمَنْعُهُ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا يُخِلُّ بِهِ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَجْزْ: (كَيْفَتْ).

وَلَا يَجُوزُ فِي قَوْلِكَ: (مَا جَاءَ إِلَّا أَنَا): (مَا جَاءَ إِلَّا تُ)، وَهِيَ التَّاءُ الَّتِي فِي (فَعَلْتُ)؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ لِلْعَامِلِ بِحَقِّ عَمَلِهِ، وَ (إِلَّا) لَيْسَتْ بِعَامِلَةٍ، فَلَا سَبِيلَ فِيهَا إِلَّا إِلَى الْمُنْفَصِلِ دُونَ الْمُتَّصِلِ؟

وَلَمْ جَازَ: (نَحْنُ وَأَنْتُمْ ذَاهِبُونَ) ^(١) بِإِضْمَارِ الْمُنْفَصِلِ، وَلَمْ يَجْزْ غَيْرُهُ مِنَ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ؛ إِذْ قَدْ امْتَنَعَ الْمُتَّصِلُ الَّذِي يَجِبُ لِلْعَامِلِ بِحَقِّ عَمَلِهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ وَجَبَ لِلْمَوْضِعِ الَّذِي يُسْتَعْنَى فِيهِ عَنِ الظَّاهِرِ بِحُضُورِ الْمُتَكَلِّمِ أَوِ الْمُخَاطَبِ الْإِضْمَارُ، كَمَا وَجَبَ لِلْمَوْضِعِ الَّذِي يَتَقَدَّمُ فِيهِ الْأَسْمُ الظَّاهِرُ بِالِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الظَّاهِرِ الْإِضْمَارُ، فَقِيَاسُ الْإِسْتِغْنَاءِ بِالْحُضُورِ كَقِيَاسِ الْإِسْتِغْنَاءِ بِتَقَدُّمِ الذَّكَرِ ^(٢)، فَلَمَّا لَمْ يَجْزِ الْإِضْمَارُ الْمُتَّصِلُ [ظ ٥١] وَجَبَ الْمُنْفَصِلُ؛ إِذْ كُلُّ مَوْضِعٍ يُسْتَعْنَى فِيهِ عَنِ الظَّاهِرِ فَوَاجِبٌ لَهُ الْمُضْمَرُّ؟

وَلَمْ جَازَ: (جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَنْتَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ وَآوَ الْعُطْفِ لَيْسَتْ عَامِلَةً، وَإِنَّمَا يُشْرِكُ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي فِي الْعَامِلِ، وَكَذَلِكَ: (فِيهَا أَنْتُمْ) لَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا الْمُنْفَصِلُ، وَ (فِيهَا هُمْ قِيَامًا)؟

وَهَلْ قَوْلُهُمْ: (أَمَّا الْخَبِيثُ فَأَنْتَ)، وَ (أَمَّا الْعَاقِلُ فَهُوَ)، وَهَلْ قِيَاسُ: (كُنَّا وَأَنْتَ ذَاهِبِينَ) ^(٣)، وَ (أَهُوَ هُوَ؟) ^(٤) ذَلِكَ الْقِيَاسُ بِأَنَّهُ وَلِيَّ غَيْرِ عَامِلٍ، فَكُلُّ صَمِيرٍ مَرْفُوعٍ وَلِيٍّ غَيْرِ عَامِلٍ فَهُوَ مُنْفَصِلٌ؟

وَلَمْ وَجَبَ الْمُنْفَصِلُ فِي قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿كَانَهُ هُوَ وَأَوْتَيْنَا الْعِلْمَ﴾

[النمل: ٤٢]؟

(٢) فِي د: (الْمَذْكُر).

(٤) فِي د: (وَأَهُوَ وَهُوَ).

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَاهِبُونَ).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَاهِبِينَ).

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَكَأَنَّهَا هِيَ بَعْدَ غَبِّ كَلَالِهَا أَوْ أَسْفَعُ الْخَدَّيْنِ شَاةُ إِرَانَ
وَلِمَ وَجَبَ: (مَا جَاءَ إِلَّا أَنَا)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ عَمْرِو بْنِ مَعْدِي كَرَبَ:

قَدْ عَلِمْتُ سَلَمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

وَمَا حُكْمُ: (هَا أَنَا ذَا)؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ الْمُنفَصِلُ، و (هَا نَحْنُ أَوْلَاءِ)،
و (هَا هُوَ ذَاكَ)، و (هَا أَنْتَ ذَا)، و (هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءِ)، و (هَا [أَنْتُنَّ]^(١) أَوْلَاءِ)؟
وَلِمَ دَخَلَتْ (هَا) عَلَى الْمُضْمَرِ فِي هَذَا، وَلِمَ تَلَزَمَ الدُّخُولُ عَلَى الْمُبْهَمِ؟ وَلِمَ كَانَتْ
أَحَقَّ بِالْمُبْهَمِ مِنْهَا بِالْمُضْمَرِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُبْهَمَ تُعَرِّفُهُ إِشَارَةُ تَصْحَبِهِ،
فَهُوَ أَحْوَجُ إِلَى عِلَامَةِ التَّنْيِيزِ^(٢) مِنَ الْمُضْمَرِ الَّذِي لَيْسَ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ، مَعَ أَنَّهُ
شَبِيهٌ بِهِ فِي الْإِبْهَامِ، فَقَدْ جَمَعَ (ذَا) الْإِبْهَامَ، وَالْحَاجَةَ إِلَى الْإِشَارَةِ الْمُعَرِّفَةِ،
وَأَمَّا (أَنَا) فَفِيهِ الْإِبْهَامُ فَقَطْ، فَالْمُبْهَمُ أَحْوَجُ إِلَى (هَا) الَّتِي لِلتَّنْيِيزِ؟

وَلِمَ جَازَ: (أَنَا هَذَا)، و (هَذَا أَنَا) مَعَ أَنَّهُمَا مَعْرِفَتَانِ؟ فَمَا فَائِدَتُهُ؟ وَهَلْ
ذَلِكَ لِمَا يَصْحَبُهُ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى مَنْ هُوَ، كَأَنَّهُ إِذَا سَمِعَ كَلَامَهُ هَذَا عَرَفَ مَنْ
هُوَ؛ لِمَعْرِفَتِهِ بِنِعْمَتِهِ، أَوْ يَكُونُ قَدْ طَلَبَهُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَنَا هَذَا الَّذِي تَطْلُبُهُ،
أَوْ مَا^(٣) جَرَى هَذَا الْمَجْرَى، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَائِدَةٌ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا فَقُلْتُ لَهَا هَذَا لَهَا هَا وَذَا لِيَا

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ: (هَذَا لِيَزِيدِهَا وَذَا لِيَا)؟

وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ أَحَقُّ بِـ (هَا) الَّتِي لِلتَّنْيِيزِ [و٥٢] مِنَ الظَّاهِرِ؟

وَلِمَ جَازَ: (إِي هَا اللَّهُ ذَا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (إِي) بِمَنْزِلَةِ الْمُبْهَمِ؟

(١) قوله: (أنتن) ساقط من الأصل ود. وهو من الكتاب ٣٥٣/٢.

(٣) في د: (وما).

(٢) في د: (التنيية).

وَلِمَ جَازَ فِي (هَا أَنْتَ ذَا) أَنْ^(١) تَكُونَ (هَا) مُقَدَّمَةً، وَأَنْ تَكُونَ فِي مَوْقِعِهَا؟
وَهَلْ يَجُوزُ عَلَى أَنَّهَا مُقَدَّمَةٌ (هَا زَيْدُ ذَا)، وَلَا يَجُوزُ عَلَى أَنَّهَا فِي مَوْقِعِهَا
(هَا زَيْدُ ذَا)؟

وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْقِعِهَا مِنْ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿هَتَانِمْ
هَتُولَاءِ﴾ [آل عمران: ٦٦]؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (هَذَا أَنْتَ)؟ وَلِمَ جَازَ؟ وَمَا فَائِدَتُهُ؟ وَهَلْ هُوَ عَلَى الْحَرْفِ
بِتَقْدِيرِ: هَذَا أَنْتَ تَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا، وَكَأَنَّهُ قَالَ: أَنْتَ الْحَاضِرُ الْقَائِلُ كَذَا وَكَذَا؟
وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَتُولَاءِ﴾ [البقرة: ٨٥]، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿هَتَانِمْ
أُولَاءِ﴾ [آل عمران: ١١٩]؟ فَمَا وَجْهُ اخْتِلَافِ مَوْقِعِ (هَا) فِي الْمَوْضِعَيْنِ؟ وَهَلْ
ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَطْفَ أَحَقُّ بِإِخْلَاصِ الْمَعْطُوفِ فِي: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَتُولَاءِ﴾، فَأَمَّا الْمُبْتَدَأُ
فَهُوَ أَحَقُّ بِالتَّنْبِيهِ مِنَ الْمَعْطُوفِ فِي: ﴿هَتَانِمْ أُولَاءِ﴾؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ مُعْتَمَدٌ
الْمَعْنَى فِيهِ عَلَى التَّنْبِيهِ فَقَطُّ مِنْ غَيْرِ إِشْرَاكِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا قَبْلَهُ.

بَابُ عَلَامَةِ الْمُضْمَرِ الْمَنْصُوبِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي عَلَامَةِ الْمُضْمَرِ الْمَنْصُوبِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي عَلَامَةِ الْمُضْمَرِ الْمَنْصُوبِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْمُنْفَصِلُ فِيهِ مَوْقِعَ الْمُتَّصِلِ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ
كَالْمَرْفُوعِ فِي الْبِنَاءِ مَعَ الْعَامِلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يُبْنِ^(٢) مَعَهُ،
فَلَهُ^(٣) مَرَّتَبَتُهُ مِنْهُ؟

(١) فِي ذَا: (وَأَنْ).

(*) الْعِنَانُ فِي الْكِتَابِ ٢/ ٣٥٥: «هَذَا بَابُ عَلَامَةِ الْمُضْمَرِ الْمَنْصُوبِ».

(٢) فِي ذَا: (فَهُوَ).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَدَا: (يُبَيِّن).

وَمَا عَلَامَةُ الْمُضْمَرِ الْمَنْصُوبِ الْمُنفَصِلِ؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ (إِيَّا) فِي الْأَوْجُهِ الثَّلَاثَةِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَالْغَائِبِ^(١)، إِلَّا أَنَّهُ يُبَيِّنُ بِالْعَلَامَاتِ فِي (إِيَّايَ)، وَ (إِيَّاكَ)، وَ (إِيَّاهُ)؟

وَهَلَّا انْفَصَلَ الْغَائِبُ، كَمَا انْفَصَلَ فِي الْمَرْفُوعِ مِنْ قَوْلِكَ: (هُوَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَرْفُوعَ أَوَّلُ. فَهُوَ أَحَقُّ بِتَمَكُّينِ الْعَلَامَةِ، وَالْمَنْصُوبِ فَضْلَةً فِي الْكَلَامِ، فَهُوَ أَنْقَضُ مَرْتَبَةً؟

وَمَا نَظِيرُ (إِيَّاكَ رَأَيْتُ)^(٢) مِنَ الْمُتَّصِلِ؟ وَهَلْ هُوَ (رَأَيْتُكَ)؟ وَمَا نَظِيرُ: (إِيَّاكُمْ رَأَيْتُ) مِنَ الْمُتَّصِلِ، وَ (إِيَّاكُمْ رَأَيْتُ)، وَ (إِيَّاكَ رَأَيْتُ)، وَ (إِيَّاهَا رَأَيْتُ)، وَ (إِيَّاهُ رَأَيْتُ)، وَ (إِيَّاهُمَا رَأَيْتُ)، وَ (إِيَّاهُمْ)، وَ (إِيَّاهُنَّ)، فَمَا نَظِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ مِنَ الْمُتَّصِلِ؟ وَ (إِيَّايَ رَأَيْتُ)، وَ (إِيَّانَا رَأَيْتُ)، فَمَا نَظِيرُهُ مِنَ الْمُتَّصِلِ؟

وَلِمَ جَازَ [ظ ٥٢]: (إِيَّاكَ ضَرَبْتُ)، وَلَمْ يَجْزُ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا وَإِيَّاكَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَنْبَهَ لَهُ حَقُّ التَّفْدِيمِ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ عَلَى الْعَامِلِ، وَغَيْرِهِ، فَاحْتِجَ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ: (إِيَّاكَ ضَرَبْتُ)، كَمَا قَالَ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وَلَيْسَ كَذَلِكَ سَبِيلُ التَّأَخِيرِ الَّذِي تَقَدَّمَ فِيهِ الْمَعْطُوفُ، وَهُوَ مُؤَخَّرٌ؟

* * *

الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الْأَوَّلِ

الَّذِي يَجُوزُ فِي مَوَاقِعِ عَلَامَةِ الْإِضْمَارِ الْمَرْفُوعِ الْمُنفَصِلِ الْمَوْقِعُ الَّذِي لَا يَلِي الْعَامِلَ. وَلَا يَجُوزُ فِي مَوْقِعِ الْمُنفَصِلِ إِلَّا الْمَوْقِعُ الَّذِي لَا يَلِي الْعَامِلَ، لِأَنَّ الَّذِي يَلِي الْعَامِلَ لَهُ بِحَقِّ عَمَلِهِ الْمُتَّصِلُ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ يُوجِبُ^(٣) فِي الْمَعْمُولِ التَّرْتِيبَ وَالْإِعْمَالَ، فَإِذَا مُنِعَ أَحَدُهُمَا لِعِلَّةٍ صَحِيحَةٍ جَازَ، وَإِنْ مُنِعَهُمَا جَمِيعًا لَمْ يَجْزُ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِخْلَالِ بِهِ.

(٢) فِي د: (وَرَأَيْتُ).

(١) فِي د: (الْغَائِبِ) بَلَا وَوَالْعُطْفِ.

(٣) فِي د: (مَوْجِبَ).

وَتَقُولُ: (كَيْفَ أَنْتَ؟)، و (أَيْنَ هُوَ؟)، و (مَنْ أَنَا؟)، فلا يَجُوزُ في هذه المَوَاقِعِ إِلَّا الْمُنْفَصِلُ، قَالَ سَيَبَوِيهِ: «لَأَنَّكَ لَا تَقْدِرُ عَلَى الْمُتَّصِلِ فِيهَا»، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَا يُقْدَرُ عَلَيْهِ فِي الْاِمْتِنَاعِ عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ اللِّسَانِ، لَا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُنْطَقَ بِهِ عَلَى الْفَسَادِ الَّذِي فِيهِ، فَيُقَالُ: (كَيْفَتَ) فِي: (كَيْفَ أَنْتَ؟)، و (إِلَاثَ) فِي: (إِلَّا أَنَا)، وَلَكِنْ ذَلِكَ فَاسِدٌ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ اللِّسَانِ^(١)، لَا يُنْطَقُ بِمِثْلِ هَذَا أَحَدٌ مِنْهُمْ، فَهُوَ بُنِيَ عَلَى عِلَّةٍ صَحِيحَةٍ مِنْ إِجْمَاعِ أَهْلِ اللِّسَانِ. فَأَمَّا الْعِلَّةُ الْبُرْهَانِيَّةُ فَلأنَّهُ يَجِبُ الْمُتَّصِلُ لِلْعَامِلِ بِحَقِّ عَمَلِهِ، عَلَى مَا شَرَحْنَا مِنْ لُزُومِ التَّرْتِيبِ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ إِعْرَابٌ، وَلَا يَصْلُحُ الْاِتِّسَاعُ فِي مِثْلِ هَذَا لِلْإِخْلَالِ بِالْعَامِلِ عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: (نَحْنُ وَأَنْتُمْ ذَاهِبُونَ)، فلا يَجُوزُ فِي هَذَا إِلَّا الْمُنْفَصِلُ دُونَ الظَّاهِرِ وَالْمُتَّصِلِ؛ أَمَّا اِمْتِنَاعُ الْمُتَّصِلِ فَلأنَّهُ لَمْ يَلِ الْعَامِلُ. وَأَمَّا اِمْتِنَاعُ الظَّاهِرِ فَلأنَّهُ الْمَوْضِعُ الَّذِي يُسْتَغْنَى فِيهِ عَنِ الْإِظْهَارِ بِالْحُضُورِ، كَمَا يُسْتَغْنَى بِتَقْدَمِ الذِّكْرِ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ يُسْتَغْنَى فِيهِ عَنِ الظَّاهِرِ فَوَاجِبٌ لَهُ الْمُضْمَرُ.

وَتَقُولُ: (جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَنْتَ)؛ لِأَنَّ الْوَاوَ لَيْسَتْ عَامِلَةً، وَكَذَلِكَ: (فِيهَا أَنْتُمْ)؛ لِأَنَّ (فِيهَا) لَيْسَتْ عَامِلَةً فِي (أَنْتُمْ). و (فِيهَا هُمْ قِيَامًا)؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ [٥٣] يَعْمَلُ فِي الْحَالِ، وَلَا يَعْمَلُ فِي الْأَسْمِ الْمُبْتَدَأِ.

وَتَقُولُ: (أَمَّا الْخَبِيثُ فَأَنْتَ)، و (أَمَّا الْعَاقِلُ فَهُوَ)، وَكَذَلِكَ: (كُنَّا وَأَنْتَ ذَاهِبِينَ)، و (أَهُوَ هُوَ؟)، فَالْقِيَاسُ فِي جَمِيعِ هَذَا وَاحِدٌ؛ لِأنَّهُ وَلِيَ غَيْرَ عَامِلٍ، وَهُوَ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ.

وَكُلُّ ضَمِيرٍ مَرْفُوعٍ وَلِيَ غَيْرَ عَامِلٍ فَهُوَ مُنْفَصِلٌ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ﴾ [النمل: ٤٢].

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

(١) بعده في د: (فأما العلة البرهانية فلأنه يجب المتصل) وهو مكرر.

١٧٧ فَكَانَهَا هِيَ بَعْدَ غِبِّ كَلَالِهَا أَوْ أَسْفَعُ الْخَدَيْنِ شَاةٌ إِرَانٍ^(١)

ف (هي) هُنَا لِلْمُؤَنَّثِ نَظِيرُ (هو) في: ﴿كَأَنَّهُ هُوَ﴾ [النمل: ٤٢] في الْمَذْكُورِ.
وَتَقُولُ: (مَا جَاءَ إِلَّا أَنَا)، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ مَعْدِي كَرَبَ:

١٧٨ قَدْ عَلِمْتُ سَلَمَى وَجَارَتُهَا مَا قَطَرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا^(٢)
لَأَنَّ (إِلَّا) لَيْسَ بِعَامِلٍ.

وَتَقُولُ: (هَا أَنَا ذَا) فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ عَلَى تَقْدِيرٍ: أَنَا هَذَا،
إِلَّا أَنَّهُ قَدْ مَ (هَا) الَّتِي لِلتَّنْيِيزِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْخَلِيلِ^(٣). وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (هَا)
فِي مَوْقِعِهَا^(٤)، لَمْ تُقَدِّمَ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضْمَرِّ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِبْهَامِ، وَذَلِكَ
أَنَّ الْأَسْمَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: مُبْهَمٌ، وَمُضْمَرٌ، وَظَاهِرٌ مُبَيَّنٌ؛ فَالْمُبْهَمُ أَحَقُّ
بِ (هَا) الَّتِي لِلتَّنْيِيزِ؛ لِاجْتِمَاعِ^(٥) أَمْرَيْنِ فِيهِ: الْإِبْهَامُ وَالْإِشَارَةُ الْمُعْرِفَةُ، وَأَمَّا
الْمُضْمَرُّ فَفِيهِ إِبْهَامٌ لَا^(٦) يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى إِشَارَةٍ مُعْرِفَةٍ، ف (هَذَا)، وَ (ذَلِكَ)
أَشَدُّ إِبْهَامًا مِنَ الْمُضْمَرِّ لِحَاجَتِهِ إِلَى الْإِشَارَةِ الْمُعْرِفَةِ مَعَ صَلَاحِ وَقُوعِهِ عَلَى
كُلِّ حَاضِرٍ، ثُمَّ دُخُولُ حَرْفِ التَّنْيِيزِ عَلَى الْمُضْمَرِّ؛ لِأَنَّ فِيهِ ضَرْبًا مِنَ الْإِبْهَامِ
بِصَلَاحِهِ لِكُلِّ مَكْنِيٍّ. ثُمَّ الظَّاهِرُ الْمُبَيَّنُ^(٧) لَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى حَرْفِ التَّنْيِيزِ^(٨)،
وَلَوْ ذَكَرَ فِي بَعْضِ الْكَلَامِ لَكَانَ عَلَى التَّأَكِيدِ.

(١) البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٤٣، وانظر ابن السيرافي ٥٥/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٧٣، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٤٢٥. وهو بلا نسبة في سيبويه ٣٥٣/٢، والتكملة ٣٦٧، والمخصص ٦٨/٥. وَغِبَّ كَلَالِهَا: بعد كلالها، وهو تعبها، وأسفَعُ الخدين: يعني ثورًا، والشاة: الثور الوحشي، والإران: النشاط.

(٢) البيت من السريع، وهو لعمر بن معدى كرب في ديوانه ١٦٧، وانظر سيبويه ٣٥٣/٢، وابن السيرافي ١٨٦/٢، والتبصرة ٤٩٧/١، وفرحة الأديب ١٣٥، وتحصيل عين الذهب ٣٧٤، والنكت للأعلم ٦٥٣/١. وقيل: هو للفرزدق. انظر: التخمير ١٥٠/٢. وهو بلا نسبة في ابن يعيش ١٠٣/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦/٢، والارتشاف ٩٣٣/٢.

(٣) سيبويه ٣٥٤/٢. (٤) انظر هذا الوجه (الثاني) في سيبويه ٣٥٣/٢.

(٥) في د: (لإجماع).

(٦) في د: (ولا).

(٧) في د: (لإجماع).

(٨) في د: (التثنية).

(٩) كذا في د. وفي الأصل: (البين).

وَدَلِيلٌ أَنَّ (هَا) مِنْ قَوْلِكَ: (هَا أَنْتَ ذَا) يَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْقِعِهَا؛ لَمْ تَقْدَمْ عَلَى الْمَوْقِعِ الَّذِي يَلِي فِيهِ (ذَا)، كَمَا قَالَ سَيِّوِيهِ^(١)، قَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ هَتَأَنْتُمْ هَتَوْلَاءَ ﴾ [آل عمران: ٦٦]، فَلَوْ كَانَ عَلَى التَّقْدِيمِ لَمْ تُذَكَّرْ فِي الثَّانِي. وَتَقُولُ عَلَى ذَلِكَ: (هَا نَحْنُ أَلَاءِ)، وَ (هَا هُوَ ذَاكَ)، وَ (هَا أَنْتَ ذَا)، وَ (هَا أَنْتُمْ أَلَاءِ)، وَ (هَا أَنْتُنَّ أَلَاءِ).

وَتَقُولُ: (أَنَا هَذَا)، وَ (هَذَا أَنَا)، وَوَجْهُ الْفَائِدَةِ فِيهِ أَنَّ الْقَائِلَ يَقُولُهُ، فَيُعْرَفُ بِنَعْمَتِهِ مَنْ هُوَ، وَقَدْ يَقُولُهُ [ظ ٥٣] عِنْدَ الطَّلَبِ لِإِنْسَانٍ بِصِفَةٍ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَنَا هَذَا الْمَطْلُوبُ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٦٧٩ وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا
فَقُلْتُ لَهَا هَذَا لَهَا هَذَا لِيَا^(٢)

فهذا عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ مُسْتَقِيمٌ^(٣)؛ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَهَذَا لِيَا، فَأَمَّا عَلَى الْمَذْهَبِ الْآخَرِ فَيَضَعُفُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ بَعْدَ الضَّمِيرِ، وَإِنَّمَا التَّنْيِيةُ^(٤) قَبْلَ الْمُنْبَهِّ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ يَجُوزُ عَلَى طَرِيقِ التَّأَكِيدِ.

وَيَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ^(٥): (هَذَا لِيَزِيدُهَا وَذَا لِيَا) كَأَنَّهُ قَالَ: وَهَذَا لِيَا.

وَتَقُولُ: (إِي هَا اللَّهُ ذَا)، فَيَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّ (إِي) مُبْهَمٌ.

(١) سَيِّوِيهِ ٣٥٣/٢.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلْبَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ فِي شَرْحِ دِيوانِهِ ٣٦٠، ضَمِنَ الْأَبْيَاتَ الَّتِي تَنْسَبُ لِلْبَيْدِ، وَانْظُرْهُ مَنْسُوبًا لَهُ فِي التَّبَصُّرَةِ ٤٩٨، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٧٤، وَابْنُ يَعِيشَ ٨/١١٤، وَالْخَزَانَةُ ٥/٤٦١. قَالَ الْبَغْدَادِيُّ فِي ٥/٤٦٣: « وَنَسَبَهُ الْأَعْلَمُ إِلَى لَبِيدٍ وَكَذَلِكَ نَسَبَهُ الْأَنْدَلِسِيُّ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ إِلَيْهِ. وَأَنَا لَمْ أَرَهُ فِي دِيوانِهِ. وَكَذَلِكَ قَالَ قَبْلِي ابْنُ الْمُسْتَوْفِي فِي شَرْحِ أَبْيَاتِ الْمَفْصَلِ: إِنَّهُ لَمْ يَرَهُ فِي دِيوانِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ ». وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي سَيِّوِيهِ ٣٥٤/٢، وَالْمَقْتَضِبُ ٣٢٣/٢، وَسِرُّ الصَّنَاعَةِ ١/٣٤٤، وَالْمَحَلِيُّ لِابْنِ شَقِيرَةَ ٢٤٤، وَالنَّكَتُ ١/٦٥٤، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ١/٢٤٥.

(٣) سَيِّوِيهِ ٣٥٤/٢.

(٤) سَيِّوِيهِ ٣٥٤/٢.

(٥) فِي د: (الشَّيْئَةُ).

وَيَجُوزُ عَلَى التَّقْدِيمِ: (هَازِيْدُ ذَا).

وَتَقُولُ: (هَذَا أَنْتَ) فَوَجْهُ الْفَائِدَةِ فِيهِ أَنَّهُ يُقَالُ عِنْدَ^(١) الطَّلَبِ لِأَمْرِ، أَوِ الذِّكْرِ بِفِعْلٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: هَذَا الْفَاعِلُ أَنْتَ، أَوْ هَذَا الْقَائِلُ أَنْتَ، أَوْ هَذَا الْمَطْلُوبُ أَنْتَ، حَتَّى تَصِحَّ الْفَائِدَةُ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٨٥]، وَدَخَلَ (هَآ) عَلَى الْمُبْهَمِ، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿هَآأَنْتُمْ أُولَآءِ﴾ [آل عمران: ١١٩] فَدَخَلَ عَلَى الْمُضْمَرِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْإِبْتِدَاءِ الَّذِي هُوَ مُعْتَمِدُ التَّبْيِينِ وَالتَّنْيِيسِ، وَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ فِي مَوْضِعِ النِّكَرَةِ، فَلَمْ يَدْخُلْ فِيهِ، يَغْنِي فِي: ﴿هَآأَنْتُمْ أُولَآءِ﴾؛ لِيُشَاكِلَ بِهِ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ.

الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الثَّانِي

الَّذِي يَجُوزُ فِي عِلَامَةِ الْمُضْمَرِ الْمَنْصُوبِ الْمُنْفَصِلِ (إِيَّآ). وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْفَرِدَ الْغَائِبُ بِعِلَامَةٍ تَخْصُهُ، كَمَا انْفَرَدَ فِي (هُوَ)؛ لِأَنَّ الْمَرْفُوعَ أَوَّلَ، وَهُوَ مُعْتَمِدُ الْبَيَانِ، وَالْمَفْعُولُ فَضْلَةٌ فِي الْكَلَامِ، فَالْمَرْفُوعُ أَحَقُّ بِتَمْكِينِ الْعِلَامَةِ مِنْ جِهَةِ إِخْلَاصِهَا لَهُ مِنَ الْمَنْصُوبِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْمُنْفَصِلُ فِيهِ مَوْقِعَ الْمُتَّصِلِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَالْمَرْفُوعِ فِي الْبِنَاءِ مَعَ الْعَامِلِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يُبَيَّنْ^(٢) مَعَهُ فَلَهُ مَرْتَبَتُهُ مِنْهُ، فَالْمَرْفُوعُ أَحَقُّ بِالْمُتَّصِلِ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا مَرْتَبَتُهُ مِنْهُ. وَالْآخَرُ شِدَّةُ اتِّصَالِهِ حَتَّى يَصْلُحَ أَنْ يَسْتَرَفِيهِ.

وَالْعِلَامَاتُ تَتَعَاقَبُ فِي (إِيَّآ)؛ لِبَيَانِ الْأَوْجْهِ الثَّلَاثَةِ، فَتَقُولُ: (إِيَّايَ)، وَ(إِيَّاكَ)، وَ(إِيَّاهُ).

وَتَقُولُ: (إِيَّاكَ رَأَيْتُ)، فَإِنْ أَخَّرْتَ الْمَفْعُولَ قُلْتَ: (رَأَيْتُكَ).

(٢) فِي د: (يُبَيِّن).

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (عَنهُ).

و (إِيَّاكُمَا رَأَيْتُ)، فَإِنْ أَخَّرْتَ الْمَفْعُولَ قُلْتَ [و٤ هـ]: (رَأَيْتُكُمَا).

وكَذَلِكَ: (إِيَّاكُمْ رَأَيْتُ)، و (رَأَيْتُكُمْ).

و (إِيَّاكَنَّ رَأَيْتُ)، و (رَأَيْتُكَنَّ).

و (إِيَّاهَا رَأَيْتُ)، و (رَأَيْتُهَا).

و (إِيَّاهُ وَإِيَّاهَا رَأَيْتُ)، و (رَأَيْتُهُمَا).

و (إِيَّاهُمْ وَإِيَّاهُنَّ رَأَيْتُ)، و (رَأَيْتُهُمْ)؛ لاختِلاطِ الْمَذْكَرِ بِالْمُؤَنَّثِ.

و (إِيَّايَ رَأَيْتُ)، و (رَأَيْتَنِي).

و (إِيَّانَا^(١) رَأَيْتُ)، و (رَأَيْتَنَا).

وَتَقُولُ: (إِيَّاكَ صَرَبْتُ)، وَلَا يَجُوزُ: (صَرَبْتُ زَيْدًا وَإِيَّاكَ)؛ لِأَنَّ

صَدَرَ الْكَلَامِ يَجِبُ لِلأَنْبَهَةِ الْأَعْظَمِ، كَقَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ

نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وَلَا يَجِبُ فِيمَا ذَكَرَ بَعْدَ الْفِعْلِ عَلَى جِهَةِ تَقْدِيمِ

مَعْمُولٍ عَلَى مَعْمُولٍ.



(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (وإِيَّاي).

بَابُ مَوَاقِعِ (إِيَّأ) فِي الإِضْمَارِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي مَوَاقِعِ (إِيَّأ) مِنَ الإِضْمَارِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي مَوَاقِعِ (إِيَّأ) الَّتِي لِلإِضْمَارِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعًا يَصْلُحُ فِيهِ الْمُتَّصِلُ مِمَّا يَلِي الْعَامِلَ؟ وَهَلْ
ذَلِكَ ^(١) لِأَنَّ هَذَا الْمَوْقِعَ لِلْمُتَّصِلِ، وَهُوَ أَحَقُّ بِهِ؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعًا يَصْلُحُ فِيهِ الْمُتَّصِلُ مِمَّا لَا يَلِي الْعَامِلَ؟ وَهَلْ
ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُتَّصِلَ يَضْعُفُ فِيهِ كَمَا لَمْ يَلِ ^(٢) الْعَامِلَ؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ يَكُونَ لِلْمُتَّصِلِ مَوْقِعٌ لَا يَلِي الْعَامِلَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَامِلَ
الْقَوِيَّ يَكُونُ الْمَعْمُولُ الثَّانِي فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الْأَوَّلِ فِي غَيْرِهِ؛ لِشِدَّةِ اقْتِضَائِهِ لَهُ،
وَاتِّصَالِهِ بِهِ، فَتَصِيرُ الْوَسِيطَةُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يَكُنْ؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ؟
وَلِمَ جَازَ: (إِيَّاكَ رَأَيْتُ)، وَ (إِيَّاكَ أَعْنِي)؟

وَمَا شَاهِدُهُ مِنْ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]؟

وَهَلَّا كَانَ الْمُتَّصِلُ أَحَقَّ بِهَذَا عَلَى: (رَأَيْتُكَ)، وَ (أَعْنِيكَ) إِذَا لَمْ يَتَغَيَّرِ
الْمَعْنَى وَالْمُتَّصِلُ مُمَكِّنٌ فِيهِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ ^(٣) لِأَنَّ لِلْأَنْبِيَاءِ
الْأَعْرَفِ حَقَّ التَّقْدِيمِ، فَلَمْ يَجْزُ أَنْ يُنَمَعَ مِنْ هَذَا مَعَ إِمْكَانِ الْمُنْفَصِلِ؟

وَمَا فِي قَوْلِهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ ﴿وَإِنَّا أَوْلِيَآكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]؟
وَلِمَ لَا يَجُوزُ (إِيَّاكُمْ)، كَمَا يَجُوزُ (ضَرَبْنَاكُمْ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ أَقْوَى

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ٣٥٦: «هذا باب استعمالهم (إيا) إذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا».

(٢) في د: (يلي).

(١) في د: (ذاك).

(٣) قوله: (وهل ذلك) مكرر في د.

العَوَامِلِ، فَصَارَ عَمَلُهُ فِي الثَّانِي كَعَمَلِ غَيْرِهِ فِي الْأَوَّلِ؟

وَلَمْ جَازَ: (إِنِّي وَإِيَّاكَ مُنْطَلِقَانِ)، وَلَمْ يَجُزْ: (إِنَّ إِيَّاكَ مُنْطَلِقٌ)؛ لِضَعْفِ الْعَامِلِ؟

وَلَمْ جَازَ: (مَا رَأَيْتُ إِلَّا إِيَّاكَ)، لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالْمُنْفَصِلِ، وَلَمْ يَكُنْ: (إِيَّاكَ رَأَيْتُ) بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ﴿ضَلَّ مَنْ نَدَعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧]، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

مُبْرَأٌ مِنْ عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَاللَّهُ يَرَعَى أَبَا حَرْبٍ وَإِيَّانَا

[ظ ٥٤] فَلَمْ جَازَ هَذَا، وَلَمْ يَجِبْ: (يَرَعَانَا وَأَبَا حَرْبٍ)؟

وَقَوْلِ الْآخَرِ:

لَعَمْرُكَ مَا خَشِيتُ عَلَى عَدِيٍّ سُيُوفَ بَنِي مُقَيْدَةَ الْحِمَارِ

وَلَكِنِّي خَشِيتُ عَلَى عَدِيٍّ سُيُوفَ الْقَوْمِ أَوْ إِيَّاكَ حَارِ

فَلَمْ جَازَ بِالْمُنْفَصِلِ مَعَ إِمْكَانِ الْمُتَّصِلِ فِي: (خَشِيتُكَ عَلَى عَدِيٍّ أَوْ سُيُوفَ الْقَوْمِ)؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (إِنَّ إِيَّاكَ رَأَيْتُ)؟ وَلَمْ^(١) جَازَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى: إِنَّهُ إِيَّاكَ رَأَيْتُ؟ وَلَمْ ضَعْفَ حَرْفُ الْهَاءِ فِي هَذَا؟

وَلَمْ جَازَ: (إِنَّ أَفْضَلَهُمْ لَقِيتُ) عَلَى وَجْهَيْنِ: إِنَّهُ أَفْضَلَهُمْ لَقِيتُ، وَإِنَّ أَفْضَلَهُمْ لَقِيتُهُ؟

وَمَا حُكْمُ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِي إِيَّاكَ)؟ وَلَمْ جَازَ مَعَ أَنَّهُ مَوْضِعٌ يَصْلُحُ فِيهِ الْمُتَّصِلُ فِي: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ)^(٢) وَ (مِنْ ضَرْبِيهِ)؟

وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ^(٣): «لَمْ تَسْتَحْكِمَ عَلَامَاتُ الْإِضْمَارِ فِيهِ»؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَلَوْ)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٢) سَبِيوِيَه ٢/ ٣٥٨.

(٣) فِي د: (ضَرْبِكَ).

لَيْسَ لَهُ مَنْزِلَةُ الْفِعْلِ فِي قُوَّةِ الْعَمَلِ؛ فَلِذَلِكَ جَاَزَ (ضَرَبِيكَ) وَ (ضَرَبِيهِ)، وَلَمْ يَجْزِ الْمُتَفَصِّلُ؟

وَلَمْ جَاَزَ: (ضَرَبْتَنِي)، وَلَمْ يَجْزِ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرَبِيكَ)، وَلَا: (مِنْ ضَرَبِيكَنِي)، وَلَا: (مِنْ ضَرَبِيهِكَ)؟ فَلَمْ جَاَزَ أَنْ يُبْدَأَ بِالْأَبْعَدِ، وَهُوَ الْغَائِبُ فِي الْفِعْلِ، وَلَمْ يَجْزِ فِي الْمَصْدَرِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ اتِّصَالَ الْفَاعِلِ بِالْفِعْلِ عَلَى خِلَافِ اتِّصَالِ الْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّهُ يُغَيَّرُ لَهُ لَفْظُ الْفِعْلِ، وَلَا يُغَيَّرُ لِلْمَفْعُولِ، وَاتِّصَالُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِالْمَصْدَرِ عَلَى حَدِّ وَاحِدٍ؟

وَمَا حُكْمُ: (كَانَ إِيَّاهُ)؟ وَلَمْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ (كَانَهُ)، وَ (كَانَنِي)، وَ (لَيْسَنِي)، وَ (كَانَكَ)؟ فَلَمْ صَارَ الْمُتَفَصِّلُ فِي هَذَا أَقْوَى؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (كَانَ) لَيْسَ بِفِعْلٍ حَقِيقِيٍّ، فَجَرَى مَجْرَى: (ضَرَبِي إِيَّاكَ)؟

وَمَا حُكْمُ: (أَتُونِي لَيْسَ إِيَّاكَ)، وَ (لَا يَكُونُ إِيَّاكَ)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ الْمُتَّصِلُ هَاهُنَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا ضَعُفَ الْمُتَّصِلُ فِي (كَانَ)، وَانْصَافَ إِلَيْهِ أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْحَرْفِ مِنْ قَوْلِكَ: (إِلَّا) امْتَنَعَ لاجْتِمَاعِ وَجْهَيْنِ مِنْ وَجْهِ الضَّعْفِ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ:

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ عَرِيبًا

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَلَا نَخْشَى رَقِيبًا

وَمَا حُكْمُ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ أَنْتَ)، وَ (مِنْ ضَرَبِكَ هُوَ)؟ وَلَمْ جَاَزَ مَعَ إِمْكَانِ الْمُتَّصِلِ فِي قَوْلِكَ [وهو]: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرَبِكَ زَيْدًا) ^(١)؟

وَمَا حُكْمُ: (قَدْ جِئْتُكَ فَوَجَدْتُكَ أَنْتَ أَنْتَ)؟ وَمَا وَجْهُ الْفَائِدَةِ فِيهِ؟ وَلَمْ قَدَرُهُ ^(٢): فَوَجَدْتُكَ وَجْهَكَ طَلِيقٌ؟ وَهَلْ الْفَائِدَةُ فِيهِ: فَوَجَدْتُكَ أَنْتَ الَّذِي أَعْرِفُ بِالْأَحْوَالِ الَّتِي هِيَ لَكَ، لَمْ تَتَغَيَّرْ عَنْهَا؟

وَهَلْ يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى: (أَنْتَ أَنْتَ)، و (إِنْ فَعَلْتَ هَذَا فَأَنْتَ أَنْتَ)؟
وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ: (النَّاسُ النَّاسُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ بِمَعْنَى: النَّاسُ عَلَى مَا
عُرِفَ مِنْ أَحْوَالِهِمْ لَمْ يَنْقَلِبُوا عَنْهُ؟

وَلِمَ جَازَ: (قَدْ وُلِّيتَ عَمَلًا فَكُنْتَ أَنْتَ إِيَّاكَ)، و (قَدْ جَرَّبْتُكَ
فَوَجَدْتُكَ أَنْتَ إِيَّاكَ)؟ وَهَلْ يَخْتَلِفُ التَّقْدِيرُ وَيَتَّفِقُ الْمَعْنَى؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ تَقُولَ: (أَنْتَ) وَتَسْكُتَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْحَالَ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى:
أَنْتَ كَمَا عَهَدْتُ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (قَدْ جُرَّبْتَ فَكُنْتَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْحَالَ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى:
فَكُنْتَ عَلَى مَا عَهِدَ مِنْكَ، لَمْ تَتَغَيَّرْ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي مَوَاقِعِ (إِيَّا) الَّتِي لِلإِضْمَارِ كُلُّ مَوْضِعٍ لَا يَصْلُحُ فِيهِ الْمُتَّصِلُ،
فَالْمُنْفَصِلُ يَصْلُحُ فِيهِ، وَالْأَصْلُ فِي مَوْضِعِ الْمُتَّصِلِ هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَلِي
الْعَامِلَ، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَقْوَى الْعَوَامِلِ عَمَلًا [الْفِعْلُ]^(١)، فَهُوَ يَكُونُ مَعَهُ الْمُتَّصِلُ، يَلِيهِ، وَيَلِي مَا
يَلِيهِ؛ لِأَنَّ قُوَّتَهُ فِي الْعَمَلِ تَجْعَلُ الثَّانِي بِمَنْزِلَةِ مَا يَلِيهِ.

وَأَضْعَفُ الْعَوَامِلِ الْحَرْفُ الَّذِي يَعْمَلُ بِحَقِّ الشَّبَهِ، فَلَا يَكُونُ الْمُتَّصِلُ إِلَّا
فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَلِيهِ.

وَأَوْسَطُ الْعَوَامِلِ فِي الْمَرْتَبَةِ يَصْلُحُ فِي الثَّانِي الْمُتَّصِلُ فِيهِ وَالْمُنْفَصِلُ،
كَالْمَصْدَرِ، وَ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْمُنْفَصِلُ مَوْضِعًا يَصْلُحُ فِيهِ الْمُتَّصِلُ مِمَّا يَلِي الْعَامِلَ؛
لِأَنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ هُوَ الْأَصْلُ فِيهَا لِلْمُتَّصِلِ، وَهُوَ أَقْوَى مَوَاقِعِهِ، فَلَا يَجُوزُ: (إِنْ

(١) ما بين المعقوفين ليس في النسختين، وكذا يقتضي سياق الكلام.

إِيَّاكَ مُنْطَلِقٌ) عَلَى مَعْنَى: (إِنَّكَ مُنْطَلِقٌ)؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: (إِيَّاكَ رَأَيْتُ)، و (إِيَّاكَ أَعْنِي)، وشاهدُهُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ
نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فَلَوْ قِيلَ: (رَأَيْتُكَ)، و (أَعْنِيكَ) لَمْ يَكُنْ فِيهِ
انْقِلَابُ الْمَعْنَى، وَلَكِنْ فِيهِ مَنَعٌ حَقَّ الْأَنْبَهِ مِنَ التَّقْدِيمِ الَّذِي يَجِبُ لَهُ، فَلَمْ يَجْزُ
مَعَ إِمْكَانِ الْمُنْفَصِلِ.

وَقَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَإِنَّا أَوْلِيَاكُمْ لَعَلَى هُدًى﴾ [سبأ: ٢٤]، فهذا لَا يَصْلُحُ
فِيهِ إِلَّا الْمُنْفَصِلُ؛ لِأَنَّهُ يَلِي ^(١) حَرْفَ الْعَطْفِ، وَلَيْسَ بِعَامِلٍ.
وَيَجُوزُ: (إِنَّا إِيَّاكُمْ) ^(٢)، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (ضَرَبْنَاكُمْ) ^(٣)؛ لِقُوَّةِ
عَمَلِ الْفِعْلِ، وَضَعْفِ عَمَلِ الْحَرْفِ.
وَتَقُولُ: (إِنِّي وَإِيَّاكَ مُنْطَلِقَانِ)، فَلَا يَصْلُحُ إِلَّا [ظه ٥٥] بِالْمُنْفَصِلِ؛ لِأَنَّ الْوَآءَ
لَيْسَتْ عَامِلَةً.

وَتَقُولُ: (مَا رَأَيْتُ إِلَّا إِيَّاكَ)؛ لِأَنَّكَ لَوْ أُتِيَتْ بِالْمُتَّصِلِ انْقَلَبَ الْمَعْنَى فِي
مِثْلِ قَوْلِكَ: (مَا رَأَيْتُكَ)، فَيَصِيرُ عَلَى نَفْيِ رُؤْيَيْتِهِ، وَالْمَعْنَى عَلَى إِنْبَاتِهَا.
وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧]، فَلَا يَكُونُ مِثْلُ هَذَا إِلَّا
بِالْمُنْفَصِلِ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

١٨٠ مُبَرَّأً مِنْ عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَاللَّهُ يَزْعَى أَبَا حَرْبٍ وَإِيَّانَا ^(٤)

فهذا بِمَنْزِلَةِ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا وَإِيَّاكَ)، وَقَدْ بَيَّنْتُ لَكَ أَنَّ: (إِيَّاكَ ضَرَبْتُ)
أَقْوَى مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْاِتِّسَاعُ، وَالتَّقْدِيمُ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ فِيهِ
تَرْتِيبُ الْأَنْبَهِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي هُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الذِّكْرِ.

(١) فِي د: (عَلَى). (٢) فِي د: (وَإِيَّاكُمْ).

(٣) فِي د: (ضَرَبَاكُمْ).

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ، وَانْظُرْهُ فِي سَبِيحِيهِ ٣٥٦/٢، وَالنَّكَتُ لِلْأَعْلَمِ ٦٥٤/١، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٧٥، وَابْنُ يَعِيشَ ٧٥/٣، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ١٥٠/١، وَالْمَوْشَحُ ٣٣٥، وَتَذَكُّرَةُ النِّحَاةِ ٧٢٥. وَهُوَ فِي تَهْمِيدِ الْقَوَاعِدِ ١/٥١٤ بِرَوَايَةٍ: (يَرَعَى أَبَا حَفْصٍ وَبِرْعَانًا).

وَقَالَ الْآخَرُ:

١٨١ لَعَمْرُكَ مَا خَشِيتُ عَلَى عَدِيٍّ سُيُوفَ بَنِي مُقَيَّدَةِ الْحِمَارِ
وَلَكِنِّي خَشِيتُ عَلَى عَدِيٍّ سُيُوفَ الْقَوْمِ أَوْ إِيَّاكَ حَارٍ^(١)

فهذا مَوْقِعُ^(٢) الْمُنْفَصِلِ؛ لِأَنَّهُ وَلِيَ حَرْفَ الْعَطْفِ.

وَتَقُولُ: (إِنَّ إِيَّاكَ رَأَيْتُ)، فَيَجُوزُ عَلَى (إِنَّهُ إِيَّاكَ رَأَيْتُ)، وَلَا يَجُوزُ عَلَى: (إِنَّكَ رَأَيْتُ)؛ لِأَنَّهُ مَوْقِعُ الْمُتَّصِلِ الَّذِي يَلِي الْعَامِلَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا قُدِّرَ عَلَى (إِنَّهُ)؛ لِأَنَّ (إِنْ) حِينَئِذٍ لَا تَعْمَلُ فِي (إِيَّاكَ)، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ (إِيَّاكَ رَأَيْتُ).

وَتَقُولُ: (إِنَّ أَفْضَلَهُمْ لَقِيتُ)، فَيَجُوزُ عَلَى (إِنَّهُ أَفْضَلَهُمْ لَقِيتُ)، عَلَى أَنْ يَكُونَ مَعْمُولَ (لَقِيتُ)، وَيَجُوزُ عَلَى (إِنَّ أَفْضَلَهُمْ لَقِيتُهُ)؛ لِأَنَّ حَذْفَ الْهَاءِ يَتَكَافَأُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

وَتَقُولُ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِي إِيَّاكَ)، وَيَجُوزُ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ)^(٣)؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ فِي أَوْسَطِ الْمَرَاتِبِ، وَلَمْ تَسْتَخْكِمَ عِلَامَاتُ الإِضْمَارِ فِيهِ، كَمَا تَسْتَخْكِمُ فِيمَا لَهُ أَقْرَبُ الْمَرَاتِبِ فِي^(٤) الْعَمَلِ، وَهُوَ الْفِعْلُ؛ وَلِذَلِكَ جَازَ فِي الْفِعْلِ أَنْ يُبْدَأَ بِالْأَبْعَدِ، فَتَقُولُ: (ضَرَبْتَنِي)، وَ (ضَرَبَكَ)، وَ (ضَرَبَنِي)، وَ (أَكْرَمُونِي)، فَتَبْدَأُ بِالْأَبْعَدِ، وَهُوَ الْغَائِبُ، وَلَمْ يَجْزِ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْمَصْدَرِ، إِذَا قُلْتَ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ)^(٥)، وَ (ضَرْبِيهِ)، لَمْ يَجْزِ أَنْ يُبْدَأَ بِالْأَبْعَدِ، فَتَقُولُ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكُنِي)^(٦) وَلَا (ضَرْبِيهِكَ)؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يُغَيِّرُ لَهُ

(١) البيتان من الوافر، وهما لفاخنة بنت عدي في الأغاني ٢٠٦/١١. وفي ابن السيرافي ١٨٥/٢ هما لنانة عدي ابن أخت الحارث بن أبي شؤم. وهما للأسدي في الحيوان ٢١٨/٦ - ٢١٩، وربع الأبرار ٣١٩/١. وهما بلا نسبة في سيبويه ٣٥٧/٢، ومجالس ثعلب ٥٧٤/٢، والخطاطيات ١٦٣، والمحلى لابن شقير ٦٤ - ٦٥، وتحصيل عين الذهب ٣٧٦، والنكت ٦٥٥/١، وأمالى ابن الشجري ٣٠٣/٢.

(٢) في د: (ضربك).

(٣) في د: (موضع).

(٤) في د: (ضربك).

(٥) قوله: (في) ليس في د.

(٦) في د: (ضربكي).

اللفظ في الفاعل، ولا يُغيّر في المصدّر عن حدّ المفعول.

وتقول: (كَانَ إِيَّاهُ)، وهو أَكْثَرُ مِنْ (كَانَهُ)؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِفِعْلٍ حَقِيقِيٍّ، فهو أَقْرَبُ إِلَى الْعَامِلِ الضَّعِيفِ [٥٦]، وهو فِي مَرْتَبَةِ الْمَصْدَرِ؛ لَأَنَّهُمَا جَمِيعًا فِي الْمَنْزِلَةِ الْوُسْطَى مِنَ الْعَمَلِ.

وتقول: (أَتُونِي لَيْسَ إِيَّاكَ)، و (لَا يَكُونُ إِيَّاكَ)، فلا يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ إِلَّا الْمُنْفَصِلُ؛ لَأَنَّهُ كَانَ يَضْعُفُ فِيهِ الْمُتَّصِلُ، ثُمَّ انْضَافَ إِلَيْهِ فِي الِاسْتِثْنَاءِ ضَعْفٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وهو وَقُوعُهُ مَوْقِعَ (إِلَّا)، فَلَمْ يَجْزُ فِيهِ إِلَّا الْمُنْفَصِلُ.

وَقَالَ عُمَرُ^(١) بَنُ أَبِي رَبِيعَةَ:

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ عَرِيبًا

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّا لَكَ وَلَا نَخْشَى رَقِيبًا^(٢)

فهذا لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْمُنْفَصِلِ؛ لَأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الِاسْتِثْنَاءِ.

وتقول: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ أَنْتَ)، فلا يَكُونُ إِلَّا بِالْمُنْفَصِلِ، وَكَذَلِكَ: (مِنْ ضَرْبِكَ هُوَ)؛ لَأَنَّهُ وَلِيَّ غَيْرِ الْعَامِلِ مِمَّا لَا يَصْلُحُ فِيهِ الْمُتَّصِلُ.

وتقول: (قَدْ جِئْتُكَ فَوَجَدْتُكَ أَنْتَ أَنْتَ)، أَي: أَنْتَ عَلَى مَا أَعْرِفُ، لَمْ تَتَغَيَّرْ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ.

وَعَلَى ذَلِكَ تَقُولُ: (أَنْتَ أَنْتَ)، و (إِنْ فَعَلْتَ فَأَنْتَ أَنْتَ)، كَأَنَّهُ قَالَ: فَأَنْتَ الْجَوَادُ عَلَى مَا عَهَدْتُ.

وَعَلَى ذَلِكَ تَقُولُ: (النَّاسُ النَّاسُ)، أَي: النَّاسُ عَلَى مَا عَهِدَ مِنْهُمْ، لَمْ يَتَغَيَّرُوا.

وتقول: (قَدْ وُلِّيتَ عَمَلًا فَكُنْتَ أَنْتَ إِيَّاكَ)، و (قَدْ جَرَّبْتُكَ فَوَجَدْتُكَ

(٢) مر البيتان سابقًا. انظر الشاهد رقم (٤٣).

(١) في د: (عمرو).

أَنْتَ إِيَّاكَ)، فَاَلْمَعْنَى مُتَّفِقٌ، وَالتَّقْدِيرُ مُخْتَلِفٌ؛ لِأَنَّ (أَنْتَ) تَأْكِيدٌ، وَ (إِيَّاكَ) هُوَ الْخَبَرُ فِي هَذَا.

وَتَقُولُ: (قَدْ جُرِّبْتَ فَكُنْتَ كُنْتَ) بِالتَّكْرِيرِ؛ لِلتَّأْكِيدِ عَلَى أَنَّهُ عَلَى مَا عُهُدَ لَمْ يَتَغَيَّرَ.

وَيَجُوزُ: (قَدْ جُرِّبْتَ فَكُنْتَ) بِحَذْفِ الْخَبَرِ عَلَى هَذَا، أَيُّ: فَكُنْتَ عَلَى مَا عُرِفَ، لَمْ يَتَغَيَّرَ.



بَابُ الإِضْمَارِ فِيْمَا جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ^(*)

الْغَرَضُ فِيْهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الإِضْمَارِ فِيْمَا جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ
مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الإِضْمَارِ فِيْمَا جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ؟ وَمَا^(١) الَّذِي
لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَتِرَ فِيْهِ الضَّمِيرُ، كَمَا يَسْتَتِرُ فِي الْفِعْلِ؟

وَمَا الَّذِي يَجْرِي مَجْرَى الْفِعْلِ؟

وَمِنْ أَيِّ وَجْهِ جَرَتْ (إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا، وَ (رُوِيَ) وَأَخَوَاتُهَا مَجْرَى الْفِعْلِ؟
وَمَا فِي أَنَّهَا تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ مَا يُوجِبُ أَنَّهَا بِحَقِّ الشَّبْهِ لِلْفِعْلِ، لَا بِحَقِّ الْأَصْلِ؟

وَمَا حُكْمُ: (عَلَيْكَ زَيْدًا)، وَ (رُوِيَ زَيْدًا) إِذَا كُنِيَ عَنْهُ؟ وَلِمَ كَانَ^(٢) [ظ ٥٦]
الْوَجْهُ (عَلَيْكَ)، وَ (رُوِيَ)؟ وَلِمَ جَازَ: (عَلَيْكَ إِيَّاهُ) وَ (رُوِيَ إِيَّاهُ) عَلَى
ضَعْفٍ؟

وَلِمَ كَانَ الْوَجْهُ (عَلَيْكَ) دُونَ (عَلَيْكَ إِيَّايَ)؟

وَمَا وَجْهُ قَوْلِ الْعَرَبِ^(٣): (عَلَيْكَ بِي)، وَ (عَلَيْكَ بِنَا) عَلَى رَفْضِ (بِي)،
وَ (نَا) مَعَ (عَلَيْكَ)؟ وَمَا فِي هَذَا أَنَّهُ^(٤) وَصُلُ الضَّمِيرِ بِمَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَامِلًا
مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْقَضَ الْمَعْنَى؟

(*) العنوان في الكتاب ٢ / ٣٦٠: « هذا باب الإِضْمَارِ فِيْمَا جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ ».

(١) قوله: (وما) مكرر في د. (٢) قوله: (ولم كان) مكرر في الأصل.

(٣) سيبويه ٢ / ٣٦١، وشرح السيرافي ٣ / ١٢٢، والتذيل ٢ / ١٧٦.

(٤) في الأصل ود: (هذا به).

وَلَمْ جَارَ: (عَلَيْكَ إِيَّاهُ)، وَلَمْ يَجُزْ: (إِنَّ إِيَّاهُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (إِيَّاهُ) فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ مَعَ (عَلَيْكَ)؛ إِذْ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ مَرْفُوعٌ فِي: (عَلَيْكَ)، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ جَوَازُ تَأْكِيدِهِ، وَلَيْسَ مَعَ (إِنَّ) ضَمِيرٌ أَصْلًا؟

وَمَا حُكْمُ: (رَأَيْتُ فِيهَا إِيَّاكَ)؟ وَلَمْ قَبِحَ؟ وَ (رَأَيْتُ الْيَوْمَ إِيَّاكَ)؟ وَهَلْ يَجُوزُ عَلَى هَذَا: (ضَرَبَ^(١) زَيْدٌ إِيَّاكَ)، وَ (إِنَّ^(٢) فِيهَا إِيَّاكَ)؟ وَهَلْ يَلْزَمُ عَلَى هَذَا امْتِنَاعُ: (مَا أَتَانِي إِلَّا أَنْتَ)، وَ (مَا رَأَيْتُ إِلَّا إِيَّاكَ)؟

بَابُ الْإِضْمَارِ الَّذِي يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْإِضْمَارِ الَّذِي يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الْإِضْمَارُ الَّذِي يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ أَنْ يَقَعَ الْمُتَفَصِّلُ مَوْقِعَ الْمُتَّصِلِ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَقَعَ ذَلِكَ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ حُمَيْدٍ الْأَرْقَطِ:

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

وَقَوْلِ الْآخَرِ:

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إِ نَمَانَقُتْلُ إِيَّانَا

(١) فِي د: (ضَمِيرُ ضَرْبٍ). (٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (فِي إِنَّ).

(*) الْعِنَانُ فِي الْكِتَابِ ٢ / ٣٦٢: «هَذَا بَابُ مَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ مِنْ إِيَّاءٍ وَلَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ».

بَابُ إِضْمَارِ الْمَجْرُورِ (*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي إِضْمَارِ الْمَجْرُورِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي إِضْمَارِ الْمَجْرُورِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْمَجْرُورِ إِضْمَارٌ مُنْفَصِلٌ؟

وَلِمَ اسْتَوَتْ عَلَامَةُ إِضْمَارِ الْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ الْمُتَّصِلِ إِلَّا فِي الْإِضَافَةِ

إِلَى نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ، نَحْوُ: (بِي)، و (لِي)، و (عِنْدِي)؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو) إِذَا كَانَ (عَمْرٍو) مُخَاطَبًا؟ وَلِمَ وَجَبَ

فِيهِ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَبِكِ) عَلَى إِعَادَةِ الْجَارِّ، و (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا بِكَ)؟

وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْكَافَ وَأَخَوَاتَهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مُتَّصِلَةً بِالْعَامِلِ؟

* * *

الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الْأَوَّلِ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْإِضْمَارِ فِيمَا جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ،

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَتِرَ فِيهِ الضَّمِيرُ [٥٧] كَمَا يَسْتَتِرُ فِي الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ

خَاصَّةِ الْفِعْلِ الَّتِي تَجِبُ لَهُ بِقُوَّةِ عَمَلِهِ؛ وَهُوَ لَثَلَا يَخْلُو مِنَ الْفَاعِلِ مُظْهِرًا

أَوْ مُضْمَرًا، فَإِذَا اسْتَغْنَى عَنْ إِظْهَارِهِ أُضْمِرَ وَاسْتَتَرَ فِي الْفِعْلِ، حَتَّى يَكُونَ

انْعِقَادُهُ بِهِ عَلَى أَتَمِّ مَا يُمَكِّنُ فِي أَعْلَى مَرْتَبَةِ مِنَ الْانْعِقَادِ الَّذِي لَيْسَ فَوْقَهُ

مَا هُوَ أَعْلَى مِنْهُ. وَقَدْ بَيَّنَّا لِمَ كَانَ أَقْوَى الْعَوَامِلِ.

وَمَا يَجْرِي مَجْرَى الْفِعْلِ فِي الْعَمَلِ إِنَّمَا يَكُونُ لَهُ الْعَمَلُ بِحَقِّ الشَّبَهِ،

فَالضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ يَجُوزُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ عَامِلٌ قَدْ وَلِيَهُ الضَّمِيرُ، وَذَلِكَ فِي بَابِ:

(إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا، وَبَابِ (رُوِيْدَ) وَأَخَوَاتِهَا، مِمَّا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ.

فَإِذَا^(١) قُلْتُ: (عَلَيْكَ زَيْدًا)، أَوْ (رُوِيْدَ زَيْدًا)، ثُمَّ كُنَيْتَ عَنْ زَيْدٍ قُلْتُ: (عَلَيْكَهْ)، وَ (رُوِيْدُهُ). وَيَجُوزُ: (عَلَيْكَ إِيَّاهُ)، وَ (رُوِيْدَ إِيَّاهُ)؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَرْتَبَةِ الْوُسْطَى مِنْ مَرَاتِبِ الْعَوَامِلِ، مَعَ أَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ مَا قَدْ فَصَلَهُ الْفَاعِلُ الَّذِي لَهُ ضَمِيرُ الْمَرْفُوعِ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ: (عَلَيْكَنِي) وَ (عَلَيْكَ إِيَّايَ)، وَالْمُتَّصِلُ أُولَى؛ لِأَنَّهُ عَامِلٌ يَجْرِي مَجْرَى الْفِعْلِ.

وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ: (عَلَيْكَ بِي)، وَ (عَلَيْكَ بِنَا) عَلَى رَفْضِ (نِي)، وَ (نَا) مَعَ (عَلَيْكَ)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا ضَعُفَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ، وَكَانَ لِحَاقِ الْبَاءِ لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى، اخْتَارَهُ؛ لِيَكُونَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ فِيمَا يَقْوَى فِيهِ دُونَ مَا يَضَعُفُ فِيهِ.

وَيَجُوزُ (عَلَيْكَ إِيَّاهُ)، وَلَا يَجُوزُ (إِنَّ إِيَّاهُ)؛ لِأَنَّ (إِيَّاهُ) فِي (عَلَيْكَ إِيَّاهُ) وَقَعَ مَوْقِعًا مُنْفَصِلًا مِنَ الْعَامِلِ فِي التَّقْدِيرِ بِالْفَاعِلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَابُ (إِنَّ)، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مَعَهُ ضَمِيرَ مَرْفُوعٍ مُقَدَّرٍ، جَوَّازُ تَأْكِيدِهِ فِي (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ زَيْدًا).

وَتَقُولُ: (رَأَيْتُ فِيهَا زَيْدًا)، فَإِنْ كُنَيْتَ عَنْهُ بِضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ قُلْتُ: (رَأَيْتُكَ فِيهَا)، وَلَا يَحْسُنُ: (رَأَيْتُ فِيهَا إِيَّاكَ)، وَلَا: (رَأَيْتُ الْيَوْمَ إِيَّاكَ)؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ الْمُتَّصِلَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقْلَبَ الْمَعْنَى، وَلَا يُغَيِّرُهُ عَنْ حَدِّ الْأُولَى؛ فَلِهَذَا قُبِحَ: (رَأَيْتُ فِيهَا إِيَّاكَ)، وَكَذَلِكَ يَقْبُحُ: (ضَرَبَ زَيْدٌ إِيَّاكَ)، وَ (إِنَّ فِيهَا إِيَّاكَ)، وَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا امْتِنَاعُ: (مَا رَأَيْتُ إِلَّا إِيَّاكَ)، وَ (مَا أَتَانِي إِلَّا أَنْتَ)؛ لِأَنَّ هَذَا لَوْ أَتَى فِيهِ بِالْمُتَّصِلِ لَانْقَلَبَ الْمَعْنَى؛ إِذْ يَصِيرُ: (مَا رَأَيْتُكَ)، وَ (مَا أَتَيْتَنِي)، وَكَذَلِكَ لَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ امْتِنَاعُ: (إِيَّاكَ رَأَيْتُ)؛

(١) فِي الْأَصْلِ: (فَإِذَا)، وَكَذَا فِي د.

لَأَنَّهُ يُوجِبُ تَغْيِيرَ الْمَعْنَى عَمَّا هُوَ أَوَّلَى؛ إِذِ الْأَوَّلَى فِي الْأَنَّبَةِ الْأَعْرِفِ
تَقْدِيمُهُ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ [ظ ٥٧] إِذَا أُريدَ الْبَيَانُ عَنْ مَنْزِلَتِهِ.

الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الثَّانِي

الَّذِي يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ مِنَ الْإِضْمَارِ وَفُوعِ الْمُنفَصِلِ مَوْقِعَ الْمُتَّصِلِ.
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْمُنفَصِلُ مَوْقِعَ الْمُتَّصِلِ فِي الْمَجْرُورِ؛ لِأَنَّ الْمَجْرُورَ لَيْسَ
لَهُ مُنفَصِلٌ، كَمَا لِلْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ.
وَقَالَ حُمَيْدُ الْأَرْقَطُ:

١٨٢ إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ^(١)

فَأَوْقَعَ (إِيَّاكَ) مَوْقِعَ الْكَافِ فِي (بَلَغْتَكَ).
وَقَالَ الْآخَرُ:

١٨٤ كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إِ
نَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا^(٢)
فِي مَوْضِعٍ: (نَقْتُلُ أَنْفُسَنَا).

الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الثَّالِثِ

الَّذِي يَجُوزُ فِي إِضْمَارِ الْمَجْرُورِ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ الَّذِي يَكُونُ لِلْمَنْصُوبِ؛
لِلْمُؤَاخَاةِ بَيْنَ الْجَرِّ وَالنَّصْبِ.
وَلَا يَجُوزُ لِلْمَجْرُورِ ضَمِيرٌ مُنفَصِلٌ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْجَارِ
وَالْمَجْرُورِ، وَلَا يُقَدِّمُ عَلَيْهِ.

(١) البيت من الرجز، وهو لحميد الأرقط في سيبويه ٣٦٢/٢، والأصول ١٢٠/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٧٧، وابن يعيش ١٠٢/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٩/١. وهو بلا نسبة في العضديات ٢٨، والمحلى ٦٥، والخصائص ٣٠٧/١، والنكت للأعلم ٦٥٧/١، وأمالى ابن الشجري ٥٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩/٢، ورصف المباني ٢١٧، والارتشاف ٢٤٤٥/٥.
(٢) البيت من الهزج، وقد مر سابقاً. انظر الشاهد رقم (٤٦٦).

وَتَسْتَوِي عَلَامَةُ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ الْمُتَّصِلِ إِلَّا فِي الْإِضَافَةِ إِلَى
 نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ، نَحْوُ: (بِي)، و (لِي)، و (عِنْدِي)، و (صَاحِبِي)، وَيَكُونُ
 فِي الْفِعْلِ قَبْلَهَا نُونٌ لَيْسَلَمَ بِنَاءُ الْفِعْلِ مِنْ لَفْظِ الْجَرِّ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبَنِي)،
 و (يَضْرِبُنِي).

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو)، فَإِنْ كُنَيْتَ عَنْ (عَمْرٍو)، وَهُوَ مُخَاطَبٌ،
 قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَبِكَ)، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَبِهِ)،
 فَأَعَدْتَ حَرْفَ الْجَرِّ حَتَّى يَصِحَّ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ فِي الْمَجْرُورِ.



بَابُ إِضْمَارِ الْمَفْعُولَيْنِ

فِي الْفِعْلِ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي إِضْمَارِ الْمَفْعُولَيْنِ فِي الْفِعْلِ يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي إِضْمَارِ الْمَفْعُولَيْنِ فِي الْفِعْلِ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ؟
وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِيهِمَا الْمُتَفَصِّلُ، وَلَا فِي الْأَوَّلِ مِنْهُمَا؟

وَلِمَ جَازَ فِي الثَّانِي الْمُتَّصِلُ وَالْمُتَفَصِّلُ؟

وَمَا فِي وَقُوعِهِ بَعِيدًا مِنَ الْعَامِلِ بِالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ مَعَ قُوَّةِ نَفُوذِهِ إِلَيْهِ؟ وَهَلْ نَفُوذُهُ إِلَى الْأَوَّلِ أَقْوَى، كَمَا أَنَّ عَمَلَهُ فِي الْفَاعِلِ أَقْوَى؟

وَمَا حُكْمُ (أَعْطَانِيهِ)، وَ (أَعْطَانِيكَ)؟ وَلِمَ جَازَ بِالْمُتَّصِلِ وَالْمُتَفَصِّلِ فِي (أَعْطَانِي إِيَّاهُ)، وَ (أَعْطَانِي إِيَّاكَ)؟

وَلِمَ تَرْتَّبَ الْمَفْعُولُ فِي الضَّمِيرِ هَاهُنَا عَلَى أَنْ يُبْدَأَ بِالْأَقْرَبِ، وَلَا يُبْدَأَ بِالْأَبْعَدِ؟

فَلِمَ قُبِحَ [٥٨] (أَعْطَاهُونِي)، وَحَسُنَ (أَعْطَانِيهِ)؟ وَلِمَ قُبِحَ (أَعْطَاكَنِي)، وَحَسُنَ (أَعْطَانِيكَ)؟

وَمَا وَجْهُ إِجَازَةِ النَّحْوِيِّينَ خِلَافَ التَّرْتِيبِ فِي هَذَا عَلَى الْقِيَاسِ؟ وَمَا الْقِيَاسُ الَّذِي أَوْجَبَ جَوَازَهُ؟

(*) العنوان في الكتاب ٣٦٣/٢: « هذا باب إضمار المفعولين اللذين تعدى إليهما فعل الفاعل ».

وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَجُوزُ بِإِجْمَاعِ (رَأُونِي)، وَ (رَأَيْتَنِي)، عَلَى أَنْ يُبْدَأَ
بِالْأَبْعَدِ إِلَّا أَنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ أَنَّ هُنَاكَ فَاعِلًا وَمَفْعُولًا، وَلَيْسَ فِي هَذَا
إِلَّا مَفْعُولَانِ؟

وَلَمْ حَسُنَ فِي الْمُنْفَصِلِ (أَعْطَاهُ إِيَّاهُ)، وَ (أَعْطَاكَ إِيَّايَ)، وَلَمْ يَحْسُنْ
فِي الْمُتَّصِلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُنْفَصِلَ يَجْرِي مَجْرَى الْأَجْنَبِيِّ فِي التَّقْدِيمِ
وَالتَّأْخِيرِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَامِلِ، فَلَمْ يُطَالَبْ لَهُ الْعَامِلُ بِالتَّرْتِيبِ،
كَمَا يُطَالَبُ فِي الْمُتَّصِلِ؛ إِذِ يُمْنَعُ^(١) مِنْ تَقْدِيمِ الْمُتَّصِلِ عَلَيْهِ، وَلَا يُمْنَعُ^(٢)
مِنْ تَقْدِيمِ الْمُنْفَصِلِ، وَهَذَا هُوَ الْمُطَالَبَةُ بِالتَّرْتِيبِ فِي الْمُتَّصِلِ، فَلَمَّا
طَالَ بِتَرْتِيبِهِ^(٣) فِي الْمَوْقِعِ طَالَ بِتَرْتِيبِهِ فِي الْأَقْرَبِ، وَكَمَا لَمْ^(٤) يُطَالَبْ
بِتَرْتِيبِ^(٥) الْمُنْفَصِلِ فِي الْمَوْقِعِ الَّذِي هُوَ أَوْكَدُ لَمْ يُطَالَبْ بِتَرْتِيبِهِ^(٦) فِي
الْأَقْرَبِ، فَعَلَى هَذَا كَلَامُ الْعَرَبِ، وَمَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ الَّذِي نَخْتَارُهُ، وَلَا يُجُوزُ
غَيْرُهُ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ قَدْ أَجَازَ ذَلِكَ عَلَى الْقِيَاسِ الَّذِي ذَكَرْنَا، وَهُوَ
مَذْهَبُ أَبِي الْعَبَّاسِ، يُخَالِفُ فِيهِ سِيبَوَيْهِ، وَقَدْ بَانَ وَجْهُ الصَّوَابِ فِي ذَلِكَ
أَنَّهُ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ؟

وَلَمْ جَازَ (أَعْطَيْتُكَه)، وَ (أَعْطَاكَه)، وَلَمْ يَجُزْ (أَعْطَيْتَهُوْكَ)،
وَلَا (أَعْطَاهُوْكَ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿فَعَمِيتَ عَلَيْكُمْ أَنْزِلْكُمْ مَكُومَهَا وَأَنْتُمْ لَهَا
كَرِهُونَ﴾ [هود: ٢٨]، فَالْأَقْرَبُ الْمُتَكَلِّمُ، ثُمَّ الْمُخَاطَبُ، ثُمَّ الْغَائِبُ؛ لِأَنَّ
الْمُتَكَلِّمَ أَحْصَى بِكَلَامِهِ مِنَ الْمُخَاطَبِ، وَالْمُخَاطَبُ حَاضِرٌ، كَمَا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ
حَاضِرٌ لِكَلَامِهِ، وَهُوَ أَحْصَى بِهِ فِي أَنَّهُ أَحَقُّ بِإِدْرَاكِهِ، ثُمَّ الْمُخَاطَبُ، ثُمَّ
الْغَائِبُ؟

(٣) فِي د: (تَرْتِيبُهُ).

(٥) فِي د: (تَرْتِيب).

(١، ٢) فِي د: (يُمْنَع).

(٤) قَوْلُهُ: (لَمْ) لَيْسَ فِي د.

(٦) فِي د: (تَرْتِيبُهُ).

وَمَا وَجْهُ إِلْزَامٍ مَنْ أَجَازَ أَنْ يُبْدَأَ بِالْأَبْعَدِ فِي الضَّمِيرِ أَنْ تَقُولَ:
(مَنْحَتْنِي)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ وُضِعَ الْمُتَّصِلُ غَيْرَ مَوْضِعِ الْمُنفَصِلِ،
فَقُبِحَ فِيمَا يُنَافِرُ طِبَاعَ الْمُتَكَلِّمِينَ بِهَذَا اللِّسَانِ؟

وَمَا وَجْهُ اعْتِرَاضِ أَبِي الْعَبَّاسِ بِأَنَّ هَذَا تَشْنِيعٌ كَتَشْنِيعِ ضَعْفِهِ أَهْلُ
الْحَدِيثِ؟ وَهَلْ يُفْسِدُ^(١) ذَلِكَ أَنَّ التَّشْنِيعَ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَا يُنَافِرُ
طَبَعَ الْعَاقِلِ مِنْ غَيْرِ عَادَةٍ سَيِّئَةٍ. وَالْآخَرُ: مَا يُنَافِرُ الطَّبَعَ لِعَادَةٍ [ظ ٥٨]
سَيِّئَةٍ؛ لِأَنَّ (مَنْحَتْنِي نَفْسِي) لَيْسَ بِعَادَةٍ سَيِّئَةٍ بِإِجْمَاعٍ، فَعَلَى هَذَا
مُعْتَبَرُ التَّشْنِيعِ؟

وَمَا حُكْمُ الْمَفْعُولَيْنِ إِذَا اسْتَوَيَا فِي الْمَنْزِلَةِ مِنَ الْأَقْرَبِ أَوْ الْأَبْعَدِ؟ فَلَمْ
جَازَ فِي الْأَبْعَدِ (أَعْطَاهُهَا)، و (أَعْطَاهَا)، وَلَمْ يَجْزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْمُخَاطَبِ
وَالْمُتَكَلِّمِ، حَتَّى تَقُولَ: (أَعْطَاكَ نَفْسَكَ)، أَيْ: خَلَا بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا،
و (أَعْطَانِي نَفْسِي)؟

وَلَمْ كَانَ الْأَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ: (أَعْطَاهُ إِيَّاهُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِكِرَاهَةِ التَّعْقِيدِ
بِالتَّضْعِيفِ لِلْمُتَّصِلِ مِنَ الضَّمِيرِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَقَدْ جَعَلْتَ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَا هَا يَقْرَعُ الْعِظَمَ نَابُهَا

فَلِمَ وَجَبَ أَلَّا تَسْتَحْكِمَ عَلَامَاتُ الْإِضْمَارِ هَاهُنَا، كَمَا لَمْ تَسْتَحْكِمَ فِي:
(عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِي إِيَّاكَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِبُعْدِ الْمَعْمُولِ مِنَ الْعَامِلِ فِي الْمَرْتَبَةِ
الثَّالِثَةِ، وَهُوَ فِي الْمَصْدَرِ لِضَعْفِ الْعَامِلِ عَنْ مَنْزِلَةِ الْفِعْلِ الْحَقِيقِيِّ؟
وَلَمْ جَازَ: (حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ)، و (حَسِبْتَنِي إِيَّاهُ)، وَكَانَ أَقْوَى وَأَكْثَرُ مِنْ:
(حَسِبْتَنِيهِ)، و (حَسِبْتُكَه)؟

وَمَا فِي دُخُولِ (حِسْبْتُ) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، كَدُخُولِ (كَانَ) وَ (لَيْسَ) عَلَيْهِمَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ يُقَرَّبُهُمَا مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي لَيْسَ بِحَقِيقِيٍّ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي إِضْمَارِ الْمَفْعُولَيْنِ فِي الْفِعْلِ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ إِجْرَاءُ الْأَوَّلِ عَلَى الْمُتَّصِلِ، وَإِجْرَاءُ الثَّانِي عَلَى جَوَازِ الْمُتَّصِلِ وَالْمُنْفَصِلِ؛ لِبُعْدِهِ مِنَ الْعَامِلِ بِمَرْتَبَتَيْنِ. وَلَا يَجُوزُ فِي الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ الْمُنْفَصِلُ؛ لِقُرْبِهِ مِنَ الْفِعْلِ بِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ إِلَّا الْفَاعِلُ. فَقُوَّةُ نَفُوذِ الْفِعْلِ إِلَى الْمَعْمُولِ تَجْعَلُ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ بِمَنْزِلَةِ مَا يَلِي الْعَامِلَ.

وَتَقُولُ: (أَعْطَانِيهِ)، وَ (أَعْطَانِيكَ)، وَيَجُوزُ: (أَعْطَانِي إِيَّاهُ)، وَ (أَعْطَانِي إِيَّاكَ).

وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي يَتَرْتَّبُ فِي الْمُتَّصِلِ عَلَى الْأَقْرَبِ فَلِأَقْرَبٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَقْرَبَ الْمُتَكَلَّمُ، ثُمَّ الْمُخَاطَبُ، ثُمَّ الْغَائِبُ، وَإِنَّمَا كَانَ الْمُتَكَلَّمُ أَقْرَبَ؛ لِأَنَّهُ حَاضِرٌ، هُوَ أَخَصُّ بِالْفِعْلِ بِأَنَّهُ أَحَقُّ بِإِذْرَاكِهِ قَبْلَ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْعِبَادِ، ثُمَّ الْمُخَاطَبُ؛ لِأَنَّهُ حَاضِرٌ لِلْكَلامِ، ثُمَّ الْغَائِبُ.

وَإِنَّمَا تَرْتَّبَ بِالْفِعْلِ فِي الْأَقْرَبِ فَلِأَقْرَبٍ، وَلَمْ يَتَرْتَّبْ^(١) الْمُنْفَصِلُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ أَقْوَى عَلَى الْمُتَّصِلِ مِنْهُ عَلَى الْمُنْفَصِلِ؛ إِذْ تَرْتَّبُهُ فِي الْمَوْقِعِ [٥٩] بِمَنْعِهِ إِيَّاهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ، أَوْ أَنْ^(٢) يَفْرَقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، فَكَذَلِكَ تَرْتَّبُهُ فِي الْأَقْرَبِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمُنْفَصِلُ؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى الْأَجْنَبِيِّ فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَالْفَرْقِ، فَلَا يَجُوزُ (أَعْطَاهُونِي)، وَيَجُوزُ: (أَعْطَاهُ إِيَّايَ)، وَ (أَعْطَانِيهِ)، وَلَا يَجُوزُ: (أَعْطَاكَنِي)، وَلَكِنْ: (أَعْطَانِيكَ)، وَ (أَعْطَانِي إِيَّاكَ)، وَ (أَعْطَاكَ إِيَّايَ)، كُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ حَسَنٌ.

(٢) فِي د: (وَأَنْ).

(١) فِي د: (تَرْتَّب).

وقَدْ أَجَارَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ خِلَافَ التَّرْتِيبِ^(١) فِي هَذَا قِيَاسًا عَلَى الضَّمِيرِ
الْمُنْفَصِلِ، وَقَدْ بَيَّنَّا الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا بِمَا يُوجِبُ إِبْطَالَ ذَلِكَ الْقِيَاسِ.
وَتَقُولُ: (أَعْطَيْتُكَهْ)، و (أَعْطَاكَهْ)، وَلَا يَجُوزُ (أَعْطَيْتَهُوْكَ)،
وَلَا (أَعْطَاهُوكَ)؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْكُمُ الْأَنْزُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَاهُونَ﴾ [هود: ٢٨]، فَجَاءَ هَذَا
عَلَى الْأَقْرَبِ، وَهُوَ الْمُتَكَلِّمُ، ثُمَّ الْمُخَاطَبُ، ثُمَّ الْغَائِبُ، وَهُوَ الْقِيَاسُ الْحَسَنُ.
وَيَلْزَمُ مَنْ بَدَأَ بِالْأَبْعَدِ أَنْ يَقُولَ: (مَنْحَتَيْنِي)، وَهَذَا قَبِيحٌ شَنِعٌ فِي
الْأَفْهَامِ الصَّحِيحَةِ مِنْ أَهْلِ هَذَا اللِّسَانِ. وَقَدْ اعْتَرَضَ أَبُو الْعَبَّاسِ فِي هَذَا
بِأَنَّهُ تَشْنِيعٌ يَجْرِي مَجْرَى تَشْنِيعِ ضَعْفِهِ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ^(٢)، وَلَيْسَ الْأَمْرُ
كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّشْنِيعَ الْفَاسِدَ إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى عَادَةِ سَيِّئَةٍ، فَأَمَّا التَّشْنِيعُ الصَّحِيحُ
فَيَرْجِعُ إِلَى اسْتِقْبَاحِ أَفْهَامِ الْعُقَلَاءِ، وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ أَدْرَكَ شَنَاعَتَهُ، وَلَوْ
لَمْ يَكُنْ هَذَا أَصْلًا يُعْمَلُ عَلَيْهِ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى اسْتِحْسَانِ الْعُقَلَاءِ مِنْ أَهْلِ هَذَا
اللِّسَانِ، كَمَا لَا يُلْتَفَتُ إِلَى اسْتِقْبَاحِهِمْ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ.

وَحُكْمُ^(٣) الْمَفْعُولَيْنِ إِذَا اسْتَوَيَا فِي الْمَنْزِلَةِ مِنَ الْأَقْرَبِ أَوِ الْأَبْعَدِ أَنْ يَجُوزَ
أَنْ يُبْدَأَ بِمَا شَاءَ الْمُتَكَلِّمُ مِنْهُمَا إِذَا اخْتَلَفَ لَفْظَاهُمَا، فَأَمَّا إِذَا اتَّفَقَا فَيَقْبَحُ
لِلتَّعْقِيدِ بِتَضْعِيفِ عِلَامَةِ الضَّمِيرِ، فَتَقُولُ: (أَعْطَاهُهَا)، و (أَعْطَاهَا)،
وَالْأَحْسَنُ فِي هَذَا الْمُنْفَصِلِ؛ لِثَلَاثِ يَكُونُ عَلَى التَّعْسُفِ بِالتَّعْقِيدِ^(٤). [ظ ٥٩] ^(٥).

(١) انظر قياس سيبويه وقياس النحاة في خلاف الترتيب في سيبويه ٢/ ٣٦٣ - ٣٦٤، قال: «فهو قبيح، لا تكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه». وانظر الأصول ٢/ ١٢٠، وشرح السيرافي ٣/ ١٢٤، ومنهم المبرد انظر الأصول ٢/ ١٢٠، وابن يعيش ٣/ ١٠٥، والمقاصد الشافية ١/ ٣١٧.

(٢) انظر رأي المبرد في شرح السيرافي ٣/ ١٢٧، والمقاصد الشافية ١/ ٣١٨.

(٣) في د: (وما حكم).

(٤) بعده في الأصل: (والحمد لله وحده، يتلوه إن شاء الله في الجزء الذي يليه: وقال الشاعر: وقد جعلت نفسي، وصلى الله على محمد وآله). وبعده في د: (يتلوه إن شاء الله في الجزء الذي يليه).

(٥) في الأصل هذه الورقة ليس فيها إلا عنوان الجزء، وهو قوله: (الجزء الثلاثون من شرح كتاب سيبويه إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النحوي رحمة الله عليه).

الجزء الثلاثون من شرح كتاب سيبويه، إملأ أبي الحسن علي بن عيسى النحوي رحمه الله عليه [و ٦٠]
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، المُسْتَعَانُ بِالرَّحْمَنِ^(١)

وقال الشاعر:

١٨٥ وقد جعلت نفسي تطيب لضعمة لضعمهماها يقرع العظم نابها^(٢)

فَمَا يَضْعَفُ فِيهِ الْمُتَّصِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: الْمُفْعُولُ الثَّانِي؛ لِبُعْدِهِ مِنَ الْعَامِلِ. وَالْمَصْدَرُ؛ لِضَعْفِ الْعَامِلِ فِي الْمَنْزِلَةِ الْوُسْطَى. وَ (كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ فِعْلًا حَقِيقِيًّا. الْحُكْمُ مُتَّفِقٌ، وَالْعِلَلُ مُخْتَلِفَةٌ.

وَالْأَجُودُ فِي خَبَرٍ (حَسِبْتُ) وَأَخَوَاتُهَا الْمُتَنَفِّصُ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ بَابَ (إِنْ) وَ (كَانَ) فِي الدُّخُولِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ فِعْلًا يَنْفُذُ إِلَى مَفْعُولٍ فِي الْحَقِيقَةِ بِفِعْلِ يُوقَعُهُ^(٣) بِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُخْتَصٌّ بِالْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، فَتَقُولُ: (حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ)، وَ (حَسِبْتُنِي إِيَّاهُ)، فَهَذَا أَقْوَى مِنْ (حَسِبْتَنِيهِ)، وَ (حَسِبْتُكَه).



(١) الكلام من قوله: (الجزء الثلاثون) ليس في د.
(٢) البيت من الطويل، وهو للقيط بن مرة الأسدي في الحماسة البصرية ٩٩/١. وهو لمغلس ابن لقيط في شرح اللمع لابن برهان ١/١١٩، والنكت للأعلم ١/٦٥٩، وتحصيل عين الذهب ٣٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٥١، والمقاصد الشافية ١/٣٢٣. وهو بلا نسبة في سيبويه ٢/٣٦٥، والشيرازيات ٢/٥٩٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩، والمحصول ٤٠٢، وشرح الرضي ٢/٤٤١، والارتشاف ٢/٩٣٦. الضَّغْمُ: العض من غير نهش، والقرع: وصول الناب إلى العظم.
(٣) في ب: (موقعه).

بَابُ مَا يَمْتَنِعُ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الَّذِي يُمْنَعُ مِنْهُ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الَّذِي يَمْتَنِعُ مِنْهُ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ ضَمِيرُ الْمَنْصُوبِ الْمُتَّصِلُ فِيمَا يَتَعَدَّى إِلَى نَفْسِهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِمُخَالَفَتِهِ^(١) الْأُصُولَ الصَّحِيحَةَ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْأَصْلَ تَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى غَيْرِ الْفَاعِلِ، وَأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ لَا يَجْرِي مَجْرَى الْأَجْنَبِيِّ، وَأَنَّهُ هُوَ الْفَاعِلُ عَلَى مَعْنَاهُ؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ عَلَى خِلَافِ مَعْنَاهُ قَبْلَ أَنْ يُبْنَى عَلَى الْفِعْلِ، فَيَجْرِي مَجْرَى الْأَجْنَبِيِّ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدُ الْكَرِيمِ)؟

وَلِمَ جَازَ: (أَضْرَبَ نَفْسَكَ)، وَ (إِيَّاكَ فَاضْرِبْ)، وَلَمْ يَجْزَ: (أَضْرِبْكَ) وَلَا: (أَقْتُلْكَ)، وَلَا: (ضَرَبْتُكَ)؟ وَمَا وَجْهُ الْاِعْتِلَالِ بِالِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْمُتَّصِلِ بِـ (أَقْتُلْ نَفْسَكَ)، وَ (أَهْلَكْتُ نَفْسَكَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ الْاِسْتِغْنَاءِ عَنِ الشَّيْءِ بِمَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ: (أَهْلَكْتُنِي)، وَلَا: (أَهْلَكْنِي)؟ وَلِمَ صَارَ الْاِسْتِغْنَاءُ بِالنَّفْسِ أَوْلَى مِنْ هَذَا الضَّمِيرِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلتَّفْصِيلِ بِذِكْرِ النَّفْسِ بَدَلًا مِنَ التَّعْقِيدِ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ؛ إِذْ الْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ الْفَاعِلِ مَعَ مَا يَدْخُلُ فِيهِ مِنْ إِيهَامِ الْفَسَادِ إِذْ قُلْتَ: (زَيْدٌ ظَلَمَهُ)، فَهَذَا يُوْهِمُ ظُلْمَ غَيْرِهِ، وَلَيْسَ

(*) العنوان في الكتاب ٣٦٦/٢: «هذا باب لا تجوز فيه علامة المضمر المخاطب ولا علامة المضمر المتكلم، ولا علامة المضمر المحدث عنه».

(١) في د: (لمخالفة).

كَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (ظَلَمَ نَفْسَهُ)، و (أَهْلَكَ نَفْسَهُ)؛ فلهذا [ظ ٦٠] الْبَيَانِ صَارَ
أُولَى، وَصَحَّ الِاعْتِلَالُ بِالِاسْتِغْنَاءِ بِمَا هُوَ أُولَى؟

وَمَا حُكْمُ (حَسِبْتُ) وَأَخَوَاتِهَا فِي ضَمِيرِ الْمَنْصُوبِ الْمُتَّصِلِ؟ وَلِمَ جَازَ:
(حَسِبْتُني ذَاهِبًا)، وَلَمْ يَجْزُ: (ضَرَبْتُني)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِاجْتِمَاعِ سَبَبَيْنِ:
أَحَدُهُمَا أَنَّهَا أَفْعَالٌ لَا تَنْفُذُ إِلَى مَفْعُولٍ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهَا الِاخْتِصَاصُ بِالْمَفْعُولِ
مِنْ غَيْرِ وُضُوعِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (رَأَيْتُني خَارِجًا)؟ وَلِمَ جَازَ مِنْ رُؤْيَا الْقَلْبِ، وَلَمْ يَجْزُ مِنْ
رُؤْيَا الْعَيْنِ؟

وَمَا فِي امْتِنَاعِ النَّفْسِ مِنْ (حَسِبْتُ) وَأَخَوَاتِهَا مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ لِلْمُتَّصِلِ؟
وَلِمَ جَازَ: (إِنِّي)، و (لَعَلَّنِي) مَعَ أَنَّ الْأِسْمَ عَلَى تَقْدِيرِ مَفْعُولٍ، هُوَ الْفَاعِلُ
فِي: (إِنِّي أَخُوكَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ فِعْلٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ
حَرْفٌ مُشَبَّهٌ، وَإِذَا احْتَمَلَ ذَلِكَ (حَسِبْتُ)، ف (إِنَّ) أَحْمَلُ لَهُ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الَّذِي يَمْتَنِعُ مِنْهُ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ، وَهُوَ الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّي إِلَى
مَفْعُولٍ، بِنَاءِ الْمُنْفَصِلِ عَلَيْهِ وَالنَّفْسِ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ نَفْسِي)، و (إِيَّايَ
ضَرَبْتُ). وَلَا يَجُوزُ بِنَاءُ الْمُتَّصِلِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ هُوَ الْمَفْعُولُ؛ لِاجْتِمَاعِ
ثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ يُخَالِفُ بِهَا الْأَصُولُ الصَّحِيحَةَ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا غَيْرَ الْآخَرِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ لِاسْمِهِ مَعْنَى خِلَافَ مَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ قَبْلَ أَنْ يُبْنَى
عَلَى الْفِعْلِ.

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَجُوزَ فِيهِ إِذَا بُنِيَ عَلَى فِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ
وَالْفَرْقُ ب (إِلَّا) وَنَحْوِهِ.

فَلَمَّا خَالَفَ ضَمِيرُ الْمَنْصُوبِ الْمُتَّصِلُ الْأُصُولَ الصَّحِيحَةَ مِنْ هَذِهِ الْأَوْجُهَةِ
الثَّلَاثَةِ رُفِضَ، وَاسْتُغْنِيَ عَنْهُ بِمَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ مِنَ النَّفْسِ، وَالْمُنْفَصِلُ عَلَى
مَا بَيَّنَّا قَبْلَ.

وَإِنَّمَا صَارَتِ النَّفْسُ أَوْلَى مِنْهُ لِمُوَافَقَتِهَا الْأَصْلَ فِي الْمَفْعُولِ الَّذِي يَعْمَلُ
فِيهِ الْفِعْلُ الْمُتَصَرِّفُ مَعَ الْبَيَانِ الَّذِي فِي النَّفْسِ بِمَا لَيْسَ فِي الضَّمِيرِ، نَحْوُ:
(زَيْدُ أَهْلَكَ نَفْسُهُ)، وَقَدْ فَسَّرْنَا وَجْهَ الْاِعْتِلَالِ بِالِاسْتِغْنَاءِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ
كُلُّ مَا فِي الْمُسْتَغْنَى عَنْهُ فَهُوَ فِي الْمُسْتَغْنَى بِهِ، إِلَّا أَنْ لِلْمُسْتَغْنَى بِهِ فَضِيلَةٌ
فِيمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَهَذَا يُوجِبُ رَفْضَ الْمُسْتَغْنَى عَنْهُ أَصْلًا.

وَحُكْمُ (حَسِبْتُ) وَأَخَوَاتِهَا أَنْ يَجُوزَ فِيهَا مَا امْتَنَعَ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ؛
لِاجْتِمَاعِ سَبَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا لَا تَنْفُذُ إِلَى الْمَفْعُولِ بِحَادِثٍ يَقَعُ بِهِ.

وَالْآخَرُ [٦١]^(١): اجْتِمَاعُ الْمَفْعُولَيْنِ عَلَى امْتِنَاعِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى أَحَدِهِمَا.

وَأَصْلُ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ إِنَّمَا هُوَ الْإِيْجَازُ، وَمَوْضِعُ الثَّقَلِ بِلُزُومِ الْمَفْعُولَيْنِ
أَحَقُّ بِالِإِيْجَازِ؛ فَلِهَذَا جَازَ: (حَسِبْتُني ذَاهِبًا)، وَ(أَطُنُّني خَارِجًا)، وَلَمْ يَجْزَ:
(صَرَبْتُني) وَلَا: (أَهْلَكْتُني).

وَتَقُولُ: (رَأَيْتُنِي دَاخِلًا) مِنْ رُؤْيَا الْقَلْبِ، وَلَا يَجُوزُ مِنْ رُؤْيَا الْعَيْنِ عَلَى
الْأَصْلِ الَّذِي بَيَّنَّا.

وَفِي امْتِنَاعِ النَّفْسِ مِنْ (حَسِبْتُ) مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَوْضِعُ الْمُتَّصِلِ؛ لِأَنَّهُ
لَوْ كَانَ قَدْ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ بِالنَّفْسِ لَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ (حَسِبْتُ) وَأَخَوَاتِهَا.
وَيَجُوزُ: (إِنَّنِي)، وَ(لَعَلَّنِي)؛ لِأَنَّهُ حَرْفٌ لَيْسَ فِيهِ مَفْعُولٌ يَجِبُ فِي
الْأَصْلِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ الْفَاعِلِ، وَإِذَا جَازَ فِي: (حَسِبْتُ) وَأَخَوَاتِهَا الْمُتَّصِلُ فَهُوَ
فِي (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا أَجُوزُ.

(١) ابتداء من هنا ساقط من د. وينتهي ذلك عند أول وجه الورقة (٦٩) من الأصل.

بَابُ إِضْمَارِ الْمُتَكَلِّمِ (*)

[الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِيهِ إِضْمَارُ الْمُتَكَلِّمِ مِمَّا لَا يَجُوزُ^(١)].

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي إِضْمَارِ الْمُتَكَلِّمِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
وَلِمَ لَا يَكُونُ إِضْمَارُ الْمُتَكَلِّمِ فِي الْفِعْلِ إِلَّا مَعَ النَّونِ؟ وَمَا فِي أَنَّهُ لَا يَدْخُلُهُ
الْجَرُّ مِمَّا يُوجِبُ ذَلِكَ؟

وَلِمَ جَازَ (ضَرَبَنِي)، و (قَتَلَنِي) بِالنُّونِ وَالْيَاءِ، وَلَمْ يَجْزُ فِي الْأِسْمِ إِلَّا
(ضَارِبِي)، و (قَاتِلِي) يِيَاءِ الْإِضَافَةِ وَحْدَهَا؟
وَلِمَ جَازَ (إِنَّنِي)، و (لَعَلَّنِي)، و (إِنِّي)، و (لَعَلِّي)؟ وَمَا الْمَحذُوفُ مِنْ
(إِنِّي)؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنَّهُ النَّونُ الَّتِي تَلِي الْيَاءَ؟ وَلِمَ جَازَ (لَعَلِّي)، وَلَيْسَ فِيهِ
تَضْعِيفٌ يُحَذَفُ لِأَجْلِ النَّونِ؟

وَلِمَ جَازَ (اضْرِبِ الرَّجُلَ)، وَلَمْ^(٢) يَجْزُ (ضَرَبِي) إِلَّا بِزِيَادَةِ النَّونِ؟
وَلِمَ جَازَ (لَيْتِي)؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ زَيْدِ الْخَيْلِ:
كَمُنِّيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي
وَلِمَ جَازَ: (عَنِّي)، و (قَطْنِي)، و (مَنِّي)، و (لَدُنِّي) بِزِيَادَةِ النَّونِ قَبْلَ
يِيَاءِ الْإِضَافَةِ؟

وَلِمَ جَازَ: (مَعِي)، و (لَدِي) فِي (لَدُ)؟

(*) العنوان في الكتاب ٣٦٨/٢: «هذا باب علامة إضمار المنصوب المتكلم والمجرور المتكلم».

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل ود. وهو ما جرت عليه عادة الرماني في أول كل باب، وهو ما يُفهم أيضًا من أول سؤال في هذا الباب ومن عادته في بداية مسائل كل باب.

(٢) في الأصل: (ولا).

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِ قَدِي

.....

وَلِمَ كَانَ (قَدِي) ضَرُورَةً؟

وَمَا حُكْمُ (لَدَى)، و (عَلَى)، و (إِلَى)، وَهَلَّا وَجَبَ لَهُ التَّوْنُ مَعَ يَاءِ
الإِضَافَةِ؛ لِأَنَّ قَبْلَهُ سَاكِنًا؟ وَلِمَ لَا تَكْسِرُ يَاءُ الإِضَافَةِ مَا قَبْلَهَا إِذَا كَانَ يَاءً
مُفْرَدَةً؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تُدْغَمُ فِيهَا، وَتَلْزَمُ الْحَرَكَةُ يَاءَ الإِضَافَةِ؟ وَهَلَّا
جَازَ فِيهِ (لَدَايَ)، كَمَا يَجُوزُ (رَحَايَ)؟

وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ الْيَاءَ مَا يَجِبُ لِنَظِيرِهَا فِي (عَلَيْهِ)، و (لَدَيْهِ)،
و (إِلَيْهِ)، و (عَلَيْكَ)، و (لَدَيْكَ)، و (إِلَيْكَ)؟

وَلِمَ وَجَبَ [ظ ٦١] فِي جَمِيعِ هَذَا أَنْ تَصِيرَ الْأَلْفُ إِلَى الْيَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِشِدَّةِ
الِاتِّصَالِ مِنْ جِهَةِ الضَّمِيرِ، وَاتِّصَالِ الْحَرْفِ بِالْمَجْرُورِ؟

وَمَا قِيَاسُ كَافِ التَّشْبِيهِ إِذَا لَحِقَتْهَا يَاءُ الإِضَافَةِ؟ وَلِمَ وَجَبَ كَسْرُهَا دُونَ
زِيَادَةِ التَّوْنِ مَعَهَا، أَوْ تَرْكِهَا عَلَى حَرَكَتِهَا؟

وَمَا حُكْمُ (قَطُّ)، و (لَدُنْ)، و (عَنْ) فِي يَاءِ الإِضَافَةِ؟ وَمِنْ أَيِّ وَجْهِ
ضَارَعَتْ (خُذْ)، و (زِنْ)؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي إِضْمَارِ الْمُتَكَلِّمِ يَاءُ الإِضَافَةِ وَخِذَهَا فِي الْاسْمِ، وَهَذِهِ
الْيَاءُ مَعَ التَّوْنِ فِي الْفِعْلِ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبَنِي)، و (يَضْرِبُنِي)، وَفِي الْاسْمِ:
(ضَارِبِي). وَالْيَاءُ وَخِذَهَا فِي الْاسْمِ.

وَإِنَّمَا زِيدَتِ التَّوْنُ فِي الْفِعْلِ لِیُحْمَى مِنَ الْكَسْرِ الَّذِي هُوَ نَظِيرُ الْجَرِّ؛ إِذْ
لَا يَدْخُلُ الْفِعْلُ الْجَرُّ أَصْلًا؛ فَلِهَذَا الْعِلَّةُ زِيدَتِ التَّوْنُ، وَإِلَّا فَعَلَامَةُ الْمَجْرُورِ
وَالْمَنْصُوبِ وَاحِدَةٌ، كَمَا هِيَ فِي كَافِ الْمُخَاطَبِ، إِذَا قُلْتَ: (ضَرَبَكَ)،

و (مَرَّ بِكَ)، وكذلك في الغائب: (ضَرَبَهُ)، و (مَرَّ بِهِ)، فَإِنَّمَا زِيدَتْ النُّونُ فِي الْفِعْلِ لِتَقْيِهِ الْكَسْرَ الَّذِي هُوَ نَظِيرُ الْجَرِّ، وَتَقَعُ الْكَسْرَةُ عَلَى النُّونِ الزَّائِدَةِ. وَلَا يَجُوزُ زِيَادَةُ النُّونِ فِي الْأَسْمِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَدْخُلُهُ الْجَرُّ، فَلَيْسَ فِيهِ مَا يَنْبَغُ مِنَ الْكَسْرِ الَّذِي هُوَ نَظِيرُ الْجَرِّ.

وَتَقُولُ: (لَيْتَنِي)، و (لَعَلَّنِي)، فَتُثِبَتِ النُّونُ، كَمَا تُثَبِّتُهَا مَعَ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَحْرُفَ مُشَبَّهَةٌ بِالْفِعْلِ، تَجْرِي مَجْرَاهُ فِي الْعَمَلِ. وَيَجُوزُ (إِنِّي)، و (لَعَلِّي) بِحَذْفِ النُّونِ؛ كَرَاهَةِ التَّضْعِيفِ مَعَ كَثْرَةِ هَذِهِ الْحُرُوفِ فِي الْكَلَامِ، فَأَمَّا (لَعَلِّي) فَحُذِفَتِ النُّونُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهَا مُقَارِبَةٌ لِلَّامِ، وَالْحُرُوفُ الْمُتَقَارِبَةُ تَجْرِي مَجْرَى الْمُتَمَاثِلَةِ فِي هَذَا، وَالنُّونُ الْمَحْذُوفَةُ هِيَ الَّتِي تَلِي يَاءَ الْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ، فَحُذِفَ الزَّائِدُ أَوَّلَى.

وَيَجُوزُ: (اضْرِبِ الرَّجُلَ)؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ عَارِضَةٌ، وَلَا يَجُوزُ: (ضَرَبِي) فِي الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ الَّتِي تَكُونُ مَعَ يَاءِ الْإِضَافَةِ لَيْسَتْ عَارِضَةً؛ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ فِي الْكَلِمَةِ حَتَّى تَصِيرَ كَبَعْضِ حُرُوفِهَا.

وَيَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ (لَيْتَنِي)؛ تَشْبِيهًا بِالْأَسْمِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْحَرْفِ حَرَكَةٌ تَتَكَرَّرُ فِيهِ، كَمَا لَيْسَ لِلْأَسْمِ ذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا جَازَ (قَدِي) فِي (قَدْ)، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

١٨٦ كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتَنِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي^(١)

[٦٢] فَقَالَ: (لَيْتَنِي) عَلَى الضَّرُورَةِ.

(١) البيت من الوافر، وهو لزيد الخيل في ديوانه ١٣٧، وانظر سيبويه ٣٧٠/٢، وابن السيرافي ١٠٥/٢، وفرحة الأديب ١٠٥، وتحصيل عين الذهب ٣٧٨، والنكت للأعلم ٦٦٣/١، وابن يعيش ١٢٣/٣. وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ١٠٦/١، والحجة للفراسي ٣٣٣/٣، والشيرازيات ٧٣/١، وسر الصناعة ٥٥٠/٢، وشرح اللمع لابن برهان ٣٨٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٥/١، وشرح الرضي ٤٣٥/٢. وجاء في بعض المصادر برواية: (ويذهب كل مالي)، و (أُتلف بعض).

وَتَقُولُ: (عَنِّي)، و (قَطْنِي)، و (لَدُنِّي)، و (مَنِّي)، فَتَزِيدُ النُّونَ؛ لِتَقِيَّ السُّكُونَ الَّذِي قَدْ تَمَكَّنَ فِي بِنَاءِ الْأَسْمِ عَلَيْهِ؛ إِذْ أَصْلُ كُلِّ مَبْنِيٍّ السُّكُونُ، كَمَا تَزِيدُ النُّونَ فِي الْفِعْلِ لِتَقِيَّهُ الْكَسْرَ الَّذِي هُوَ نَظِيرُ الْجَرِّ الْمُتَمَتِّعِ مِنْهُ.

وَتَقُولُ: (مَعِي)، و (لَدِي) فِي (مَعَ)، و (لَدُ)؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ الْيَاءِ مُتَحَرِّكٌ فِي غَيْرِ الْفِعْلِ. وَأَمَّا (إِلَى)، و (عَلَى)، و (لَدَى) فَتَقُولُ فِيهَا: (إِلَيَّ)، و (لَدَيَّ)، و (عَلَيَّ)؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْيَاءَ إِذَا صَادَفَتْ يَاءً قَبْلَهَا مُفْرَدَةً لَمْ يَكُنْ لَهَا سَبِيلٌ عَلَيْهَا فِي الْأَسْمَاءِ، نَحْوُ: (مُسْلِمِي) فِي التَّشْيِيعِ، و (مُسْلِمِي) فِي الْجَمْعِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ الْإِذْعَامُ، وَتَحْرِيكُ يَاءِ الْإِضَافَةِ عَلَى أَصْلِهَا بِالْفَتْحَةِ، فَكَذَلِكَ هَذِهِ الْأَحْرَفُ الَّتِي يَلْزَمُهَا فِي الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا يَاءٌ؛ لِشِدَّةِ الْإِتِّصَالِ مِنْ وَجْهَيْنِ: مَا لِلضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ، وَمَا لِحَرْفِ الْجَرِّ مِنْ شِدَّةِ الْإِتِّصَالِ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْفَاعِلِ فِي الْإِتِّصَالِ بِالْفِعْلِ، وَأَنَّهُ أَشَدُّ اتِّصَالًا مِنَ الْمَفْعُولِ؛ فَلِذَلِكَ بُنِيَ مَعَهُ فِي (فَعَلْتُ)، و (فَعَلْتَ)، و (فَعَلْنَ)، وَغَيْرِ لَفْظِهِ بِمَا تَقْتَضِيهِ شِدَّةُ الْإِتِّصَالِ حَتَّى يَصِيرَ كَبَعْضِ حُرُوفِهِ، فَلِهَذَا الْعِلَّةِ غُيِّرَتْ هَذِهِ الْأَحْرَفُ، وَلَمْ يَجِبْ فِيهَا (عَلَايَ)، كَمَا يَجِبُ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ، نَحْوُ: (هُدَايَ)، و (رَحَايَ).

وَقِيَاسُ كَافِ التَّشْبِيهِ إِذَا لَحِقَتْهَا يَاءٌ الْإِضَافَةِ الْكَسْرُ، كَقَوْلِكَ: (مَا أَنْتَ كِي)، وَفَتْحُهَا خَطَأً؛ وَإِنَّمَا كُسِرَتْ لِأَنَّهَا حَرْفٌ مُتَحَرِّكٌ عَلَى قِيَاسِ

(١) الْبَيْتُ مِنَ الرَّجَزِ، وَهُوَ لِحَمِيدِ الْأَرْقَطِ فِي الصَّحَاحِ (خَبَبٌ)، وَالْمَحْكَمُ ١١٥/٦، وَسَمَطُ اللَّالِيِّ ٤٧٥/١. وَهُوَ لِحَمِيدِ بْنِ ثَوْرِ الْهَلَالِيِّ فِي الصَّحَاحِ (لَحَدٌ). وَهُوَ لِأَبِي نُحَيْلَةَ فِي تَحْصِيلِ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٧٨. وَهُوَ لِأَبِي بَجْدَلَةَ فِي ابْنِ عِيْشٍ ١٢٤/٣. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي سَبِيوِيهِ ٣٧١/٢، وَالْأَصُولُ ١٢٢/٢، وَالزَّاهِرُ ٣٣٥/٢، وَإِيضَاحُ الشَّعْرِ ١٧٧، وَالْمَحْتَسَبُ ٢٢٣/٢، وَالنَّكَتُ لِلْأَعْلَمِ ٦٦٣/١، وَالْإِنْصَافُ ١٠٧، وَضُرَائِرُ الشَّعْرِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١١٣.

الْحُرُوفِ الصَّحِيحَةِ إِذَا كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً، وَلَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ الْمَبْنِيِّ عَلَى السُّكُونِ،
نَحْوُ: (قَطُّ)، و(لَدُنْ)، و(عَنْ)؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفَ بِمَنْزِلَةِ (خُذْ)، و(زِنْ)
فِي الْبِنَاءِ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي يَجِبُ لِكُلِّ مَبْنِيٍّ، فَقِيَاسُ هَذِهِ زِيَادَةُ النُّونِ مَعَ
يَاءِ الْإِضَافَةِ؛ لِتَقْيِ السُّكُونِ الْمُتَمَكِّنَ فِي الثُّبُوتِ، وَلَا تُذْهِبُهُ مَعَ تَمَكُّنِهِ فِي
ثُبُوتِهِ.



بَابُ ضَمِيرِ الْمَجْرُورِ الَّذِي يَقَعُ مَوْقِعَ ضَمِيرِ الْمَرْفُوعِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي ضَمِيرِ الْمَجْرُورِ الَّذِي يَقَعُ مَوْقِعَ ضَمِيرِ الْمَرْفُوعِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي ضَمِيرِ الْمَجْرُورِ الَّذِي يَقَعُ مَوْقِعَ ضَمِيرِ الْمَرْفُوعِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟ [٦٢]

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَطْرَدَ مِثْلُ هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لِلِإِشْعَارِ بِمُنَاسَبَةِ الضَّمِيرِ مَعَ الْإِيجَازِ الَّذِي فِيهِ، وَمَعَ الْإِيدَانِ بِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى وُجُوهِ الْإِعْرَابِ؟

وَمَا حُكْمُ (لَوْلَاكَ)، وَ (لَوْلَايَ)؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ الْأَصْلَ (لَوْلَا أَنْتَ)، وَ (لَوْلَا أَنَا)؟ وَمَا مَوْضِعُ الْكَافِ فِي (لَوْلَاكَ)؟ وَمَا وَجْهُ قَوْلِ سَيَبَوِيهِ^(١):
إِنَّ مَوْضِعَهَا جَرٌّ؟ وَلِمَ خَالَفَهُ الْأَخْفَشُ، وَابْنُ السَّرَاجِ، وَقَالَا: مَوْضِعُهَا رَفْعٌ؟
وَلِمَ جَازَ أَنْ يَخْرُجَ (لَوْلَا) إِلَى حُرُوفِ الْجَرِّ، وَلَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الْإِضَافَةِ، وَلَا يَرْجِعُ إِلَى عَامِلٍ فِيهِ، كَمَا تَرْجِعُ حُرُوفُ الْجَرِّ إِلَى عَمَلِ الْفِعْلِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى شَبهِ حَرْفِ الْجَرِّ مِنْ جِهَةِ عَقْدِ الْمَعْنَى فِيهِ بِالْجَوَابِ، وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ فِعْلٌ؟

وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ الْاسْتِقْرَارُ، عَلَى تَقْدِيرِ: لَوْلَاكَ اسْتَقَرَّتْ بِالْمَحَلِّ الَّذِي أَنْتَ بِهِ؛ لِثَلَاثِ أَنْكَسَرِ الْبَابُ فِي حُرُوفِ الْإِضَافَةِ؟

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ٣٧٣: « هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظهر بعده

الاسم ».

(١) سيبويه ٢/ ٣٧٣.

وَمَا فِي قَوْلِهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١] مِنَ الشَّاهِدِ؟
وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْيَاءُ وَالْكَافُ فِي هَذَا عَلَامَةً مُضْمَرٍ مَرْفُوعٍ، وَبَيْنَ
أَنْ تَقَعَ مَوْقِعَ عَلَامَةٍ مُضْمَرٍ مَرْفُوعٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ فِي وَقْعِ كَلِمَةٍ مَوْقِعَ كَلِمَةٍ
أُخْرَى لَا يُفْسِدُ الْمَوْضِعَ؛ لِأَنَّهُ مُضْمَنٌ بِالْذَّلِيلِ، كَمَا يَقَعُ الْمَصْدَرُ مَوْقِعَ
الْحَالِ، وَمَوْقِعَ الصِّفَةِ، وَلَا يَكُونُ حَالًا، وَكَمَا جَازَ:
أَرْسَلَهَا الْعَرَاكَ

عَلَى وَقْعِهِ مَوْقِعَ الْحَالِ، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا، وَهُوَ مُعَرَّفٌ بِالْأَلِفِ وَاللَامِ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ يَزِيدِ بْنِ الْحَكَمِ^(١):
وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى
وَمَا حُكْمُ (عَسَاكَ)؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ الْكَافُ فِي مَوْضِعِ نَضْبٍ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ؟
وَمَا فِي قَوْلِهِمْ: (عَسَانِي) مِنَ الدَّلِيلِ؟
وَلِمَ خَالَفَ الْأَخْفَشُ فِي ذَلِكَ، وَذَهَبَ إِلَى أَنْ الْكَافُ فِي (عَسَاكَ) فِي
مَوْضِعِ رَفْعٍ، وَكَذَلِكَ النُّونُ وَالْيَاءُ فِي (عَسَانِي)؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ رُؤَبَةَ:

يَا أَبْتَاعَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

وَقَوْلِ عِمْرَانَ بْنِ حِطَّانٍ^(٢):

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

(١) هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص بن بشر بن عبد بن دهمان الثقفي، شاعر عالي الطبقة، من أعيان العصر الأموي، من أهل الطائف. سكن البصرة. وولاه الحجاج كورة فارس، ثم عزله قبل أن يذهب إليها. مات سنة خمس ومئة. انظر تاريخ الإسلام ٦ / ٥٠٤، والأعلام ٨ / ١٨١.
(٢) هو عمران بن حطان بن ظبيان، ويكنى أبا شهاب شاعر فصيح من شعراء الشراة ودعاتهم والمقدمين في مذهبهم. وهو أحد رؤوس الخوارج من القعدية بفتحيتين، وقيل: القعدية لَا يَرُونَ الْحَرْبَ وَإِنْ كَانُوا يَزِينُونَهُ. انظر ترجمته في الأغاني ١٨ / ١١٤، والخزانة ٥ / ٣٥٠.

وَمَا نَظِيرُ الشُّذُوذِ [٦٣] فِي ذَا مِنْ قَوْلِهِمْ: (لَدُنْ غُدُوَّةً)، وَ (لَاتَ حِينَ أَوَانٍ)؟

وَلِمَ جَازَ: (مَا أَنْتَ كَأْنَا)، وَ (مَا أَنَا كَأَنْتَ)؟ وَمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ؟ وَهَلْ وَجْهٌ جَوَازُهُ تَنَكُّبُ التَّضْعِيفِ فِي (كَكَ)، فَوْقَ ضَمِيرِ الْمَرْفُوعِ مَوْقِعَ ضَمِيرِ الْمَجْرُورِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَجَرَى نَظِيرُهُ فِي الْمُتَكَلِّمِ مَجْرَاهُ فِي: (وَلَا أَنْتَ كَأْنَا)؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ مُوَافَقَةُ عَلَامَةِ الرَّفْعِ لِلجَرِّ فِي أَصْلِ الْمَوْضُوعِ، كَمَا جَازَ مُوَافَقَةُ عَلَامَةِ النَّصْبِ لِلجَرِّ فِي الْأَصْلِ؟

وَمَا وَجْهٌ إِنْكَارِ سَبَبِيَّةِ لِمَذْهَبِ مَنْ جَعَلَ الْعَلَامَةَ فِي هَذَا مُوَافَقَةً لِعَلَامَةِ الرَّفْعِ مِنْ جِهَةِ كَسْرِ الْبَابِ، وَهُوَ مُطَرِّدٌ؟ وَهَلْ ذَلِكَ إِذَا جَعَلَهُ فِي أَصْلِ الْمَرْفُوعِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي ضَمِيرِ الْمَجْرُورِ الَّذِي يَقَعُ مَوْقِعَ ضَمِيرِ الْمَرْفُوعِ إِجْرَاؤُهُ فِي مَوْقِعٍ لَا يُخِلُّ بِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَرْفُوعِ، وَذَلِكَ بَعْدَ (لَوْلَا)، كَقَوْلِهِمْ: (لَوْلَاكَ)، وَ (لَوْلَايَ)، فَهَذَا الْمَوْقِعُ مَوْقِعُ مَرْفُوعٍ، قَدْ ظَهَرَ أَمْرُهُ بِالْأَسْمِ الظَّاهِرِ فِي: (لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا) مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجُوزَ فِيهِ الْجَرُّ، وَظَهَرَ بِقَوْلِهِمْ: (لَوْلَا أَنْتَ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا)، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، فَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ.

وَإِنَّمَا جَازَ: (لَوْلَاكَ) لِاجْتِمَاعِ سَبَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الْمُنَاسَبَةُ بَيْنَ عَلَامَاتِ الْمُضْمَرِّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: أَحَدُهَا الْإِشْتِرَاكُ فِي الْإِضْمَارِ. وَالثَّانِي الْبَيَانُ عَنِ الْمُخَاطَبِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ مِنَ الْعَائِبِ. وَالثَّلَاثُ أَنَّهَا كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا دَلِيلُ الْإِعْرَابِ، فَإِنَّهَا تَنْحَطُّ عَنْ مَنْزِلَةِ مَا فِيهِ الْإِعْرَابُ، فَأُشْعِرَ بِهِذِهِ الْمُنَاسَبَةَ بَيْنَهَا بِإِيْقَاعِ بَعْضِهَا مَوْقِعَ بَعْضٍ، مِنْ

غَيْرِ إِخْلَالٍ بِالْمَعْنَى. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَطْرَدَ مِثْلُ هَذَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَحَقُّ بِهِ؛ إِذْ كَانَ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا مَا بَيَّنَّا مِنَ الْإِشْعَارِ وَالْإِيْجَازِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي مَوْضِعِ الْكَافِ: فَذَهَبَ الْخَلِيلُ وَيُونُسُ وَسِيبَوَيْهِ إِلَى أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ جَرٍّ^(١). وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ وَبَعْضُ النَّحْوِيِّينَ الْمُتَقَدِّمِينَ^(٢) وَابْنُ السَّرَاجِ^(٣) إِلَى أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ.

وَإِنَّمَا أُوقِعَتْ عَلَامَةُ الْمَجْرُورِ مَوْقِعَ عَلَامَةِ الْمَرْفُوعِ لِمَا بَيَّنَّا عَلَى طَرِيقَةِ الِاسْتِعَارَةِ، كَمَا يَقَعُ الْمَصْدَرُ مَوْقِعَ الْحَالِ فِي قَوْلِهِمْ: (إِنَّمَا أَنْتَ [٦٣ سِيرًا سِيرًا])، وَكَمَا يَقَعُ الْمَصْدَرُ الْمَعْرَفُ فِي:

١٨ أَرْسَلَهَا الْعَرَكَ (٤)

مَوْقِعَ الْحَالِ، وَكُلُّ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ الِاسْتِعَارَةِ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَكَذَلِكَ يَقَعُ ضَمِيرُ الْمَجْرُورِ مَوْقِعَ الْمَرْفُوعِ عَلَى الِاسْتِعَارَةِ، وَيَمْتَنِعُ أَنْ يَقَعَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوضَعَ عَلَى الِاسْتِعَارَةِ بَيْنَ الْمَجْرُورِ وَالْمَرْفُوعِ؛ لِأَنَّهُ لَا مُنَاسَبَةَ بَيْنَ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ يَصْلُحُ لِأَجْلِهَا هَذَا، كَمَا أَنَّ بَيْنَ الْمَجْرُورِ وَالْمَنْصُوبِ مُنَاسَبَةٌ يَصْلُحُ لِأَجْلِهَا اتِّفَاقُ الْعَلَامَةِ، فَأَمَّا أَنْ يُنْقَلَ ضَمِيرُ الْمَجْرُورِ إِلَى مَوْضِعِ ضَمِيرِ الْمَرْفُوعِ فَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ، وَشَوَاهِدُهُ كَثِيرَةٌ.

وَالَّذِي نَخْتَارُهُ فِي هَذَا مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَوْضِعُ الْكَافِ جَرًّا لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ عَامِلًا؛ إِذْ لَا يَجُوزُ الْجَرُّ إِلَّا بِعَامِلِ الْجَرِّ، وَالْحَرْفُ الَّذِي يَعْمَلُ الْجَرَّ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَعْنَى الْإِصَافَةِ، وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَعْمَلَ فِي مَوْضِعِهِ الْفِعْلُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي (لَوْ لَا).

(١) انظر رأي الخليل ويونس وسيبويه في سيبويه ٣٧٣/٢ - ٣٧٤.

(٢) وهو أيضًا رأي الكوفيين وأبي بكر بن السراج والفارسي. انظر رأيه في المقتضب ٧٣/٣، وشرح السيرافي ١٣٧/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧٢/١، والمحصول ٧٠٤/٢، والارتشاف ١٧٥٧/٤.

(٤) مر البيت سابقًا. انظر البيت رقم (٣٥١).

(٣) انظر الأصول ١٢٤/٢.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ الاسْتِقْرَارُ، وَيَكُونَ قَدْ أَصَافَ الْمُخَاطَبَ إِلَى الاسْتِقْرَارِ، كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ بِالْبَصْرَةِ)، فَتُضِيفُهُ إِلَى الاسْتِقْرَارِ بِالْبَصْرَةِ؟

قِيلَ لَهُ: إِنَّ الْبَاءَ يُفْهَمُ مِنْهَا هَذَا الْمَعْنَى فِي الْمُضْمَرِ وَالْمُظْهَرِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (لَوْلَا)؛ لِأَنَّهُ لَا يُفْهَمُ مِنْهَا مَعْنَى الْإِضَافَةِ، كَمَا لَا يُفْهَمُ مِنْ (أَمَّا)، وَلَا مِنْ (هَلْ)، وَلَا مِنْ أَكْثَرِ الْحُرُوفِ مَعْنَى الْإِضَافَةِ، وَيُفْهَمُ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ مَعْنَى الْإِضَافَةِ، وَأَتَتْهَا لِتَعْدِيَةِ الْفِعْلِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي (لَوْلَا).

وَلَا بُدَّ لِمَنْ ذَهَبَ هَذَا الْمَذْهَبُ مِنْ أَنْ يَجْعَلَهَا عَامِلَةً لِلْجَرِّ، وَكَأَنَّهُ يُشَبِّهُهَا بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَفِي ذَلِكَ بُعْدٌ، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ عَقَدَتْ بَعْضَ الْكَلَامِ بَعْضٌ، وَلَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ عَقَدَ الْكَلَامَ بغيرِهِ فَإِنَّهُ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ، كَحُرُوفِ الْعَطْفِ، وَإِنَّمَا يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى أَنْ تَكُونَ لِلتَّعْدِيَةِ^(١)، وَلَوْ صَحَّ هَذَا فِيهَا لَجَازَ فِي الْمُظْهَرِ، كَمَا يَجُوزُ فِي الْمُضْمَرِ؛ إِذِ الْحَالُ وَاحِدَةٌ.

وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ شَاذٌ، إِلَّا أَنَّ الشَّاذَّ إِذَا قَلَّ مَا يَخْرُجُ بِهِ عَنِ الْأَصْلِ، وَكَثُرَ نَظَائِرُهُ فِي جِهَةِ الشُّذُوزِ، كَانَ أَوْلَى بِهِ، فَوُقُوعُ كَلِمَةٍ مَوْقِعَ كَلِمَةٍ كَثِيرٍ، وَإِنْ كَانَ عَلَى طَرِيقِ الشُّذُوزِ، فَأَمَّا جَعْلُ الْحَرْفِ حَرْفَ إِضَافَةٍ، وَلَيْسَ فِيهِ مَعْنَى حَرْفِ الْإِضَافَةِ فَفَاسِدٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنَّ فِيهِ مَعْنَى اللَّامِ إِذَا قُلْتُ: (لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا)، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ: لِأَجْلِ زَيْدٍ لَمْ يَكُنْ كَذَا وَكَذَا. [و٦٤]

قِيلَ لَهُ: لَيْسَ هُوَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، كَمَا أَنَّ (إِذَا)، وَ (إِنْ) لَيْسَ عَلَى مَعْنَى حَرْفِ الْإِضَافَةِ فِي قَوْلِهِ: (إِذَا أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ)، وَ (إِنْ أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ)، وَإِنْ كَانَ جُمْلَةُ الْكَلَامِ يَدُلُّ عَلَى: إِنِّي أَكْرَمْتُكَ لِاتِّْيَانِكَ، فَالْحَرْفُ لَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَرَى مَجْرَى اللَّامِ فِي تَعْدِيَةِ

(١) فِي الْأَصْلِ: (لِلتَّعْدِيلِ)، وَهَذَا مَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ، وَمَا يُفْهَمُ مِنَ السُّؤَالِ السَّابِقِ فِي الْفَقْرَةِ السَّابِقَةِ.

الفِعْلُ إِذَا قُلْتَ: (أَكْرِمُكَ لِإِثْيَانِكَ)، فَكَانَ: (أَكْرِمُكَ إِنْ أَتَيْتَنِي) بِهذه المَنْزِلَةِ مِنْ تَعْدِيَةِ الفِعْلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِالْعَرَبِيَّةِ؛ إِذْ كَانَتْ (إِنْ) إِنَّمَا هِيَ شَرْطٌ تُعَلِّقُ الْأَوَّلَ بِالثَّانِي عَلَى خِلَافِ تَعْلِيْقِ حَرْفِ الْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْإِضَافَةِ يُوجِبُ الْقَطْعَ بِالفِعْلِ الَّذِي وَقَعَ الْمَعْنَى لِأَجْلِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الشَّرْطُ، فَهذه مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٌ، وَدَلَالَتُهَا تَخْتَلِفُ؛ لِتَدُلَّ عَلَى الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ.

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (لَوْ لَا) حَرْفَ إِضَافَةٍ لَزِمَهُ أَنْ يَكُونَ أَنْ يَصْلُحَ أَنْ يَكُونَ [(إِنْ)] ^(١) حَرْفَ إِضَافَةٍ، فَهَذَا مَا لَا إِشْكَالَ فِي فَسَادِهِ.

وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ الْحَكَمِ:

١٨٩ وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوِي ^(٢)

فهذا شَاهِدٌ فِي وُقُوعِ عِلَامَةِ الْمَجْرُورِ مَوْقِعَ عِلَامَةِ الْمَرْفُوعِ.

وَقَالَ رُؤْبَةُ:

١٩٠ يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ ^(٣)

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم الثقفي، أو ابن أم الحكم، أو ليزيد بن أم الحكم، والصواب في اسمه أنه: يزيد بن الحكم بن أبي العاص بن بشر بن عبد بن دهمان الثقفي. وانظر الشاهد منسوبا في سيبويه ٣٧٤/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٩٥/١، وابن السيرافي ٢/٢٠٢، والأزهية ١٧١، والنكت للأعلم ١/٦٦٤، وتحصيل عين الذهب ٣٧٩، والمقاصد الشافية ١/٢٦٢. وهو بلا نسبة في معاني الفراء ٢/٨٥، والحليبات ٣٨، والبصريات ١/٢٨٩، والمنصف ١/٧٢، وشرح اللمع لابن برهان ٢/٦٩٥، وشرح الملوكي ٨٠، وشرح الرضي ٢/٤٤٤، والمحصول ٢/١٠٢٧. وجاء في بعض المصادر برواية: (ومنزلة). وأجرام، جمع جزم: وهو البدن، ومنهوي: سقط.

(٣) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٨١، وسيبويه ٢/٣٧٥، وتحصيل عين الذهب ٣٨٠. وهو للعجاج في تهذيب اللغة ١/٧٩، وليس في ديوانه. ويُنسب لرؤبة بن العجاج وللعجاج في خزائن الأدب ٥/٣٥٢. وينسب أيضا لعمران بن حطان في شرح شواهد الموشح للكرماني (و ٦٤ طهران). وهو بلا نسبة في الأصول ٢/٣٨٧، واللامات ١٣٥، والخصائص ٢/٩٦، وسر صناعة الإعراب ١/٤٠٦، واللباب ٢/٣٧١، والمحصول ٢/٩٧٧، والموشح ٣٤٦، والمساعد ٢/٦٧٩. وروي البيت بالتثنية ودونه.

وَقَالَ عِمْرَانُ بْنُ حِطَّانَ:

١٩١ وَلِي نَفْسُ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي^(١)

فَالْكَافُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عِنْدَ الْأَخْفَشِ، وَفِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عِنْدَ سَيَّبَوِيهِ^(٢)،
وَدَلِيلُهُ: (عَسَانِي)، وَأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَعْمَلُ الْجَرَّ أَصْلًا.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ فِي الشَّدُوذِ: (لَدُنْ غُدُوَّةً)، ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣].

وَاسْتَشْهَدَ الْأَخْفَشُ عَلَى مَذْهَبِهِ بِقَوْلِ الْعَرَبِ: (مَا أَنَا كَأَنْتَ)، وَ (لَا أَنْتَ
كَأَنَا)^(٣)، فَهَذَا شَاهِدٌ بَيِّنٌ، وَعَلَيْهِ تَنْكُبُ التَّضْعِيفُ فِي: (مَا أَنَا كَكَ)،
وَجَاءَ فِي نَظِيرِهِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ عَلَى قِيَاسِهِ.

وَلَا تَجُوزُ مُوَافَقَةُ الْجَرِّ لِلرَّفْعِ فِي أَصْلِ الْمَوْضُوعِ، كَمَا تَجُوزُ مُوَافَقَةُ
النَّصْبِ لِلْجَرِّ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الرَّفْعَ لَا يُنَاسِبُ الْجَرَّ، فَهَذَا الَّذِي أَنْكَرَهُ
سَيَّبَوِيهِ عَلَى مَا قَال، وَهُوَ يَكْسِرُ مَا يَجِبُ أَنْ تُوَضَعَ عَلَيْهِ الْأُصُولُ، وَلَيْسَ
كَذَلِكَ إِذَا وَقَعَتْ كَلِمَةٌ مَوْضِعَ كَلِمَةٍ عَلَى جِهَةِ الِاسْتِعَارَةِ.



(١) البيت من الوافر، وهو لعمر بن الخطاب رضي الله عنه في التفسير الكبير ٧/ ٧٢. وهو لعمران بن حطان في شعر الخواارج ١٥٨، وانظر سيبويه ٢/ ٣٧٥، وإيضاح الشعر ٥٣٢، وابن السيرافي ١/ ٣٦٥، والنكت للأعلم ١/ ٦٦٦، وتحصيل عين الذهب ٣٨٠، وابن يعيش ٧/ ١٢٣، والمقاصد الشافية ١/ ٣٣٠. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/ ٧٢، والعصديات ٦٧، والخصائص ٣/ ٢٥، وشرح الرضي ٢/ ٤٤٧، والموشح ٣٤٧، والارتشاف ٣/ ١٢٣٣.

(٣) المقتضب ٣/ ٧٣، وشرح السيرافي ٣/ ١٣٨.

(٢) سيبويه ٢/ ٣٧٤.

بَابُ إِشْرَاكِ الْمُظْهَرِ لِلْمُضْمَرِ (*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ [ظ ٦٤] فِي إِشْرَاكِ الْمُظْهَرِ لِلْمُضْمَرِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي إِشْرَاكِ الْمُظْهَرِ لِلْمُضْمَرِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِشْرَاكُ الْمُظْهَرِ لِلْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ بِالْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ
تَأْكِيدٍ، إِلَّا عَلَى قُبْحٍ؟ وَلِمَ جَازَ فِي الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ الْمَنْصُوبِ؟
وَمَا حُكْمُ: (رَأْسُكَ وَزَيْدًا)؟ وَلِمَ جَازَ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ، وَ (إِنَّكَ وَزَيْدًا
مُنْطَلِقَانِ)؟

وَلِمَ قُبْحُ: (فَعَلْتُ وَعَبَدْتُ اللَّهَ)، وَ (أَفَعَلْتُ وَعَبَدْتُ اللَّهَ)؟
وَلِمَ غَيْرُ الْفِعْلِ لِلْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ؟ وَمَا فِي شِدَّةِ الْإِتِّصَالِ مِمَّا يُوجِبُ
تَغْيِيرَ الْفِعْلِ؟ وَمَا دَلِيلُهُ مِنْ أَنَّهُ نَظِيرُ اسْتِتَارِهِ فِي الْفِعْلِ؟
وَلِمَ جَرَى الْمُنْفَصِلُ مَجْرَى الْمُظْهَرِ؟
وَلِمَ صَارَتِ التَّاءُ فِي (صَرَبْتُ) بِمَنْزِلَةِ الْأَلِفِ فِي (أَعْطَيْتُ)؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿فَأَذْهَبَ^(١) أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتَلْتَ﴾ [المائدة: ٢٤]، وَ: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]؟

وَلِمَ حَسُنَ بِالتَّأْكِيدِ الْعَطْفُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَحْسُنْ بِغَيْرِ التَّأْكِيدِ؟
وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (قَدْ عَلِمْتَ أَلَّا يَقُولُ ذَاكَ)؟

(*) العنوان في الكتاب ٣٧٧/٢: «باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل وما يقبح أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه».

(١) كذا في الآية الكريمة. وفي الأصل: (أذهب) بلا فاء.

وَلَمْ كَانَ التَّأَكِيدُ فِي الْمُضْمَرِ بِمَنْزِلَةِ الْفَضْلِ فِي هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَجْلِ
الْبَيَانِ بِطُولِ الْكَلَامِ الَّذِي يُخْرِجُ الثَّانِي مِنَ الْحَمْلِ عَلَى مَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يُحْمَلَ
عَلَيْهِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا﴾
[الأنعام: ١٤٨]؟ وَلَمْ حَسَنَ الْعَطْفُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ مِنْ غَيْرِ تَأَكِيدٍ؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتَ وَزُهرُ تَهَادَى كِنَعَاجِ الْمَلَأِ تَعَسَّفَنَ رَمَلًا^(١)
وَيُرَوَى:

كِنَعَاجِ الْمَلَأِ تَعَسَّفَنَ رَمَلًا

وَلَمْ جَازَ فِي الضَّرُورَةِ مِثْلُ هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ شَبَّهَ بِالْمُضْمَرِ الْمُنْفَصِلِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي إِشْرَاكِ الْمُظْهَرِ لِلْمُضْمَرِ إِجْرَاؤُهُ عَلَيْهِ فِي كُلِّ مُضْمَرٍ
إِلَّا الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ الْمَرْفُوعِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ إِلَّا بِالتَّأَكِيدِ؛
لَأَنَّهُ غَيْرَ لَهُ لَفْظُ الْفِعْلِ حَتَّى صَارَ كَبَعْضِ حُرُوفِهِ، وَبَعْضُ حُرُوفِ الْفِعْلِ
لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا عُوْمِلَ بِالتَّغْيِيرِ مُعَامَلَةً بَعْضُ حُرُوفِ الْفِعْلِ عُوْمِلَ
بِالْمُتَنَاعِ مِنَ الْعَطْفِ عَلَيْهِ تِلْكَ الْمُعَامَلَةَ حَتَّى يَجْرِيَ عَلَى قِيَاسِ مُسْتَقِيمٍ،
فَإِذَا أُكِّدَ أَبَانَ التَّأَكِيدُ مَعْنَى الْمُضْمَرِ حَتَّى يَصِيرَ التَّأَكِيدُ [٦٥] كَالْمُنْفَصِلِ؛
لِلْبَيَانِ الَّذِي يُوْجِبُهُ التَّأَكِيدُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَجُزْ فِي الْكَلَامِ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: (رَأْسَكَ وَزَيْدًا)، و (إِنَّكَ وَزَيْدًا مُنْطَلِقَانِ)، فَيَحْسُنُ هَذَا؛ لِأَنَّ
الضَّمِيرَ الْمَنْصُوبَ لَا يُغَيَّرُ لَهُ لَفْظُ الْفِعْلِ، فَجَرَى مَجْرَى الْمُنْفَصِلِ.

وَتَقُولُ: (فَعَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ)، وَيَقْبَحُ: (فَعَلْتُ وَعَبْدُ اللَّهِ)، و (أَفْعَلُ

(١) فِي الْأَصْلِ: (أَقْبَلْتَ وَهَنْدَ وَزَهْرَ).

وَعَبْدُ اللَّهِ؛ لَأَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ.

وَشِدَّةُ الْإِتِّصَالِ تَتَعَاظَمُ، فَيَكُونُ بَعْضُهُ أَشَدَّ اتِّصَالًا مِنْ بَعْضِ بُجُوهِ مَعْقُولَةٍ تَقْتَضِي ذَلِكَ، فَمَا اتَّصَلَ مِنَ الزَّوَائِدِ بِالْكَلِمَةِ بِمَا لَوْ سَقَطَ الزَّائِدُ لَمْ يَكُنْ لِلْكَلِمَةِ مَعْنَى، فَهُوَ أَشَدُّ اتِّصَالًا مِمَّا يَتَعَاقَبُ عَلَيْهَا كَتَعَاقُبِ هَاءِ التَّانِيثِ فِي نَحْوِ: (قَائِمٌ)، و (قَائِمَةٍ)، وَذَلِكَ كَالْوَاوِ فِي (ضُرُوبٍ)، وَالْأَلِفِ فِي (ضَارِبٍ)، فَمَا كَانَ مِنَ الزَّائِدِ فِي حَشْوِ الْكَلِمَةِ فَهُوَ أَشَدُّ اتِّصَالًا مِمَّا كَانَ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ، قَدْ أَتَى بَعْدَ سَلَامَةِ بِنْيَتِهَا، وَخُلُوصِ مَعْنَاهَا عَلَى التَّعَاقُبِ فِي ذَلِكَ الزَّائِدِ.

وَمَا اتَّصَلَ بِالْكَلِمَةِ مِمَّا لَا يَصْلُحُ أَنْ يُوقَفَ عَلَيْهِ، فَهُوَ أَشَدُّ اتِّصَالًا بِهَا مِمَّا يُمَكِّنُ أَنْ يُوقَفَ عَلَيْهِ، كَالْبَاءِ فِي (بَزِيدٍ)، و (مِنْ) [فِي] ^(١) قَوْلِكَ: (مِنْ زَيْدٍ). وَمَا اتَّصَلَ بِالْكَلِمَةِ عَلَى تَغْيِيرِ صِغَتِهَا عَمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ اتِّصَالِهِ فَهُوَ أَشَدُّ اتِّصَالًا مِمَّا اتَّصَلَ بِهَا عَلَى غَيْرِ تَغْيِيرٍ.

فَعَلَى هَذِهِ الْأُصُولِ يُعْمَلُ فِي شِدَّةِ الْإِتِّصَالِ، فَالتَّاءُ فِي (ضَرَبْتُ) بِمَنْزِلَةِ الْأَلِفِ فِي (أَعْطَيْتُ) فِي شِدَّةِ الْإِتِّصَالِ؛ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا لَوْ سَقَطَا لَمْ يَبْقَ لِلْكَلِمَةِ مَعْنَى، فَكَانَا بِهِذَا أَقْرَبَ إِلَى الْحُرُوفِ الْأُصُولِ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿فَإَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتِلَا﴾ [المائدة: ٢٤] ^(٢)، وَ: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، فَهَذَا حَسَنٌ عَلَى الْقِيَاسِ الَّذِي بَيَّنَّا.

وَنَظِيرُهُ: (قَدْ عَلِمْتَ أَلَّا يَقُولُ ذَاكَ)؛ لَأَنَّهُ لَمَّا طَالَ الْكَلَامُ بِحَرْفٍ يُؤْذِنُ بِصِحَّةِ حَمْلِ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ حَسَنَ الْكَلَامِ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فَجَاءَ هَذَا مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدِ الْمُضْمَرِ، وَلَكِنْ فِيهِ مَا يَقُومُ مَقَامَ التَّأْكِيدِ مِنْ (لَا)، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ يَحْسُنُ: (قَدْ عَلِمْتَ أَلَّا يَقُولُ ذَاكَ)؛ لِأَنَّ (لَا) قَدْ

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل. وكذا ما يقتضيه السياق.

(٢) كذا في الآية الكريمة. وفي الأصل: (أذهب) بلا فاء.

فَصَلَّتْ، وَقَامَتْ مَقَامَ الْأَسْمِ فِي هَذَا، فَكَذَلِكَ (لا) فِي الْآيَةِ قَدْ فَصَلَتْ، وَقَامَتْ مَقَامَ الْأَسْمِ فِيهِ.

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَيْبَعَةَ [ط ٦٥]:

١٩٢ قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهُرُ تَهَادَى كِنَعَاكِ الْمَلَأِ تَعَسَّفَنَ رَمَلًا^(١)

فَجَازَ هَذَا فِي ضَرُورَةِ الشَّاعِرِ، وَإِنَّمَا وَجْهُ الْكَلَامِ: (قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ هِيَ وَزُهُرُ تَهَادَى)، وَإِنَّمَا جَازَ فِي الضَّرُورَةِ تَشْبِيهًا بِالْمُضْمَرِ الْمُنْفَصِلِ؛ إِذْ قَدْ اجْتَمَعَا فِي الْإِضْمَارِ وَعَلَامَةِ الْمَرْفُوعِ.



(١) البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة المخزومي في ديوانه ٣٠٥، وانظر ابن السّيرافي ١٠٩/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٨١، والنّكت للأعلم ١/٦٦٧، وابن يعيش ٣/٧٦، وشرح عمدة الحافظ ٢/٦٥٨، والمحصول ٨٩٨، وهو بلا نسبة في سيبويه ٢/٣٧٩، والحجّة للفارسي ٦/١٨٠، والخصائص ٢/٣٨٦، والإنصاف ٢/٤٧٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤١، واللباب ١/٤٣١، ويروى: (كنعاج الفلا) و (زهر) : فتيات مشرقا، (تهادى): تمشي على مهل، (نعاج الملا): بقر الوحش، (تعسفن): مشين على غير هدى.

بَابُ مَا تَرُدُّهُ عَلَامَةُ الْإِضْمَارِ

إِلَى أَصْلِهِ (*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِيمَا تَرُدُّهُ عَلَامَةُ الْإِضْمَارِ إِلَى أَصْلِهِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِيمَا تَرُدُّهُ عَلَامَةُ الْإِضْمَارِ إِلَى أَصْلِهِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُتْرَكَ مَعَ عَلَامَةِ الْإِضْمَارِ عَلَى مَا جَرَى بِهِ الْإِسْتِعْمَالُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تُزِيلُ عِلَّةَ التَّغْيِيرِ عَنِ الْأَصْلِ؟

وَلِمَ جَازَ: (لِعَبْدِ اللَّهِ مَالٌ) بِكُسْرِ اللَّامِ، وَلَمْ يَجْزِ إِلَّا: (لَكَ مَالٌ)، و (لَهُ مَالٌ) بِالْفَتْحِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ زَالَ التَّبَاسُ اللَّامِ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ فِي قَوْلِكَ: (إِنَّ هَذَا لَزَيْدٌ) لَوْ فُتِحَتْ، فَقِيلَ: (إِنَّ هَذَا لَزَيْدٌ)، لَأَلْتَبَسَ الْمَعْنَى، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (إِنَّ هَذَا لَهُ)؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ لَقِيلَ: (إِنَّ هَذَا لَهُ)؟

وَلِمَ فُتِحَتْ لَامُ الْإِضَافَةِ فِي النَّدَاءِ مِنْ قَوْلِهِمْ: (يَا لَبَكْرٍ)؟

وَلِمَ جَازَ: (أَعْطَيْتُكُمْ ذَاكَ) مَعَ الظَّاهِرِ، و (أَعْطَيْتُكُمْوهُ) مَعَ الْمُضْمَرِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ كَرَاهَةَ وَقُوعِ الْوَائِ طَرَفًا فِي الْأِسْمِ قَدْ زَالَتْ؛ إِذْ قَدْ صَارَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ هُوَ آخِرُ الْفِعْلِ مَعَ تَشْبِيهِهِ بغيرِهِ مِمَّا يَرُدُّهُ الْإِضْمَارُ إِلَى أَصْلِهِ، مَعَ أَنَّ الْإِسْتِخْفَافَ الَّذِي كَانَ مَعَ الظَّاهِرِ الَّذِي هُوَ أَكْثَرُ وَأَحَقُّ بِالتَّخْفِيفِ قَدْ زَالَ؛ فَلِهَذَا كَانَ الْقِيَاسُ: (أَعْطَيْتُكُمْوهُ) بِالرَّدِّ إِلَى الْأَصْلِ، وَصَارَ مَا حُكِيَ عَنِ

(*) جاء هذا العنوان في كتاب سيبويه قبل الباب السابق، والعنوان في الكتاب هو نفسه المذكور. انظره في الكتاب ٢/ ٢٧٦، وأضيف إلى العنوان السابق مسائل كثيرة بقيت من الباب السابق.

بَعْضِ الْعَرَبِ مِنْ قَوْلِهِمْ: (أَعْطَيْتُكُمْ) شَاذًا فِي الْقِيَاسِ؟

وَلَمْ جَازَ: (أَعْطَيْتُكُمْ الْيَوْمَ) بِالضَّمِّ، وَلَمْ يَجْزُ بِالْكَسْرِ، عَلَى أَصْلِ الْحَرَكَةِ؛ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ رَدٌّ إِلَى الْأَصْلِ مَعَ إِتِّبَاعِ الضَّمِّ الضَّمُّ؟^(١)

وَلَمْ قَبَحَ: (فَعَلْتَ نَفْسُكَ)، حَتَّى تَقُولَ: (أَنْتَ نَفْسُكَ)؟^(٢) وَلَمْ أَدْخَلَ هَذَا فِي هَذَا الْبَابِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يُؤَكِّدَ الظَّاهِرُ بِالظَّاهِرِ، وَالْمُنْفَصِلُ بِمَنْزِلَةِ الظَّاهِرِ، وَرَدَّهُ التَّأْكِيدُ بِالنَّفْسِ إِلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ الْمُنْفَصِلُ، فَهُوَ يُشْبِهُ هَذَا الْبَابَ بِالرَّدِّ إِلَى الْأَصْلِ؟ [و ٦٦] وَلَمْ حَسَنَ: (فَعَلْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ)، وَلَمْ يَحْسَنَ: (فَعَلْتَ نَفْسُكَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (النَّفْسَ) لَمْ يَتِمَّ كُنْ فِي التَّأْكِيدِ، إِذْ يَجْرِي عَلَى طَرِيقِ اسْمِ الْجِنْسِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكَلَامِ، كَقَوْلِكَ: (نَزَلْتُ بِنَفْسِ الْجَبَلِ)، وَ (إِنَّ نَفْسَ الْجَبَلِ مُقَابِلِي)، فَكَثُرَ كَوْنُهَا تَلِي الْعَامِلَ، فَاحْتَاجَتْ إِلَى التَّأْكِيدِ بِالْمُنْفَصِلِ؟

وَلَمْ جَازَ: ([قُمْتُمْ] ^(٣) كُلُّكُمْ)، وَ (جِئْتُمْ أَجْمَعُونَ) مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدِ الْمُتَّصِلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِتِمَكُّنِ (كُلِّ) وَ (أَجْمَعِينَ) فِي التَّأْكِيدِ؛ إِذْ (أَجْمَعُونَ) لَا يَلِي الْعَوَامِلَ، وَ (كُلُّهُمْ) يَغْلِبُ عَلَيْهِ إِلَّا يَلِي الْعَوَامِلَ؟ وَلَمْ جَازَ: (ذَهَبْتَ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ)، وَ (ذَهَبْتَ أَنْتَ وَأَنَا)، وَلَمْ يَجْزُ: (ذَهَبْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ) إِلَّا عَلَى ضَعْفٍ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الرَّاعِي:

(١) هَذَا السُّؤَالُ هُوَ نِهَآيَةُ الْبَابِ الْمَعْنُونِ فِي كِتَابِ سَبِيوِيهِ ٣٧٦/٢ بِالْعِنُونِ: (بَابُ مَا تَرُدُّهُ عَلَامَةُ الْإِضْمَارِ إِلَى أَصْلِهِ).

(٢) هَذَا السُّؤَالُ هُوَ لَمَّا جَاءَ فِي كِتَابِ سَبِيوِيهِ ٣٧٩/٢، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ تَصِفَ الْمَضْمَرَ فِي الْفِعْلِ بِنَفْسِكَ وَمَا أَشْبَهَهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ تَقُولَ فَعَلْتَ نَفْسُكَ، إِلَّا أَنْ تَقُولَ: فَعَلْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ)، وَهَذَا الْكَلَامُ هُوَ بِدَايَةِ بَقِيَّةِ الْبَابِ السَّابِقِ الْمَعْنُونِ بِعِنُونِ: (بَابُ مَا يَحْسَنُ أَنْ يَشْرَكَ الْمَظْهَرُ الْمَضْمَرَ فِيمَا عَمِلَ وَمَا يَقْبَحُ أَنْ يَشْرَكَ الْمَظْهَرُ الْمَضْمَرَ فِيمَا عَمِلَ فِيهِ).

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ لَيْسَ فِي الْأَصْلِ، وَكَذَا فِي الْجَوَابِ.

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةً دَعَوْا يَا لَكُفِّبٍ وَاعْتَزَبْنَا لِعَامِرٍ

وَمَا حُكْمُ الْعُطْفِ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِ؟

وَلِمَ جَازَ: (ضَرَبْتُكَ وَزَيْدًا)، وَلَمْ يَجْزُ: (مَرَزْتُ بِكَ وَزَيْدًا)، وَلَا: (هَذَا أَبُوكَ وَعَمْرُو) حَتَّى تَقُولَ: (مَرَزْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ)، وَ (هَذَا أَبُوكَ وَأَبُو عَمْرٍو)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا ضَعُفَ فِي الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ لَشِدَّةِ اتِّصَالِهِ، مَعَ أَنَّ لَهُ مُنْفَصِلًا يَجُوزُ أَنْ يُبْنَى عَلَى الْفِعْلِ، كَمَا يُبْنَى الْمُتَّصِلُ، ثُمَّ صَارَ الْأَمْرُ إِلَى الْمَجْرُورِ، وَلَهُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي شِدَّةِ الْإِتِّصَالِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ مُنْفَصِلٌ، حَدَثَ سَبَبٌ آخَرُ يَفْتَضِي الضَّعْفَ، فَلَمْ يَكُنْ بَعْدَ الضَّعْفِ الْأَوَّلِ إِلَّا امْتِنَاعُ الْجَوَازِ، وَهَذَا أَصْلُ يَدُورُ فِي الْعَرَبِيَّةِ؛ إِذَا كَانَ سَبَبٌ يَضْعُفُ لِأَجْلِهِ الْحُكْمَ، ثُمَّ حَدَثَ سَبَبٌ آخَرُ يَضْعُفُ لِأَجْلِهِ امْتِنَاعُ الْحُكْمِ لِاجْتِمَاعِ سَبَبِي الضَّعْفِ؟

وَلِمَ جَازَ: (فَعَلْتَ أَنْتَ وَزَيْدًا)، وَلَمْ يَجْزُ: (مَرَزْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدًا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَجْرُورَ أَشَدَّ اتِّصَالًا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَعَ الْأَوَّلِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ إِذَا عَاقَبَ التَّنْوِينَ الَّذِي هُوَ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ، وَ (فَعَلْتَ) جُمْلَةً، لَيْسَ الضَّمِيرُ بِمُتَمِّمٍ فِيهَا لِلْفِعْلِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُشَبَّهٌ بِالْمُتَمِّمِ مَعَ أَنَّ (أَنْتَ) لَا يُعْتَدُّ بِهِ فِي الْمَجْرُورِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مُنْفَصِلٌ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يُذْكَرْ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُسْتَعَارُ لِلتَّأْكِيدِ فِي مَعْنَى الْمُخَاطَبِ، وَلَا يَظْهَرُ حَالُ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ كَإِظْهَارِ (أَنْتَ) لِلضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ فِي: (فَعَلْتَ)؛ إِذْ يَظْهَرُ أَنَّهُ لِلْمُخَاطَبِ، وَأَنَّهُ لِلْمَرْفُوعِ؟

وَلِمَ جَازَ: (مَرَزْتُ بِكُمْ أَجْمَعِينَ)، وَ (مَرَزْتُ بِهِمْ كُلَّهُمْ)، وَلَمْ يَجْزُ ذَلِكَ فِي الْعُطْفِ، وَكِلَاهُمَا تَابِعٌ لِلأَوَّلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ [٦٦] لِأَنَّ (أَجْمَعِينَ) لَا يَكُونُ إِلَّا تَأْكِيدًا، وَ (كُلَّهُمْ) بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ، فَهُوَ يَجْرِي عَلَى الْمَجْرُورِ وَالْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ، وَالْمُضْمَرِ وَالْمُظْهَرِ؛ لِتَمَكُّنِهِ فِي مَعْنَى التَّأْكِيدِ، وَظُهُورِ تَرْتِيبِهِ مِنَ الْمُؤَكَّدِ، وَأَنَّهُ يَعْمَلُ فِيهِ فِي مَوْضِعِهِ بَعْدَ الْمُؤَكَّدِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعُهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْعُطْفُ؛ لِأَنَّهُ نَظِيرُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي أَنَّ الْمَوْقِعَ الْأَوَّلَ لَهُمَا،

وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْآخَرِ إِلَّا بِمِقْدَارِ السَّبْقِ إِلَيْهِ، وَلَوْ سَبَقَ إِلَيْهِ الْآخَرُ
لَجَازَ، فَهَذَا يَفْرُقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ بِمَا يَفْتَضِي اخْتِلَافَ الْحُكْمِ فِيهِمَا؟

وَلِمَ جَازَ: (مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ)، وَلَمْ يَجْزُ: (فَعَلْتَ نَفْسَكَ)؟ وَهَلْ
ذَلِكَ لِلْحَاجَةِ إِلَى تَأْكِيدِ الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ فِي (بِكَ)، فَلَمْ يَكُنْ سَبِيلٌ إِلَى
إِعَادَةِ الْجَارِ، كَمَا يَكُونُ فِي الْعَطْفِ، وَلَمْ يَجِبْ فِيهِ: (أَنْتَ)؛ لِأَنَّهُ مُسْتَعَارٌ،
وَلَا كَانَ لِإِعَادَةِ الْجَارِ مَعْنَى؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُهُ عَنْ طَرِيقَةِ التَّأْكِيدِ، فَلَمْ يَكُنْ
سَبِيلٌ عَلَى الْأُصُولِ الصَّحِيحَةِ إِلَّا إِلَى هَذَا، وَهُوَ: (مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ)؛ لِلْمَوَاقِفِ
الَّتِي تَمْنَعُ مِنْ إِعَادَةِ الْجَارِ، وَمِنْ إِيْجَابِ التَّأْكِيدِ بِـ (أَنْتَ)، كَمَا يَجِبُ فِي:
(فَعَلْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَبَاكَ أَيُّهُ بِي أَوْ مُصَدَّرٍ مِنْ حُمْرِ الْجِلَّةِ جَابٍ حَشُورٍ
وَقَوْلِ الْآخَرِ:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ
وَلِمَ جَازَ: (فَعَلْتُمْ أَجْمَعُونَ)، وَ (كُلُّكُمْ) مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ بِالْمُنْفَصِلِ،
وَلَمْ يَجْزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْعَطْفِ حَتَّى تَقُولَ: (فَعَلْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدٌ)؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِيمَا تَرُدُّهُ عَلَامَةُ الْإِضْمَارِ إِلَى أَصْلِهِ إِذَا كَانَ قَدْ زَالَ سَبَبُ التَّغْيِيرِ
عَنِ الْأَصْلِ بِعَلَامَةِ الْإِضْمَارِ رَدُّهُ إِلَى أَصْلِهِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُشْرَكَ عَلَى التَّغْيِيرِ؛ لِأَنَّ
الْعِلَّةَ إِذَا بَطَلَتْ بَطَلَ الْحُكْمُ، إِلَّا أَنْ تَخْلُفَهَا عِلَّةٌ أُخْرَى تَقُومُ مَقَامَهَا.

وَتَقُولُ: (هَذَا لِعَبْدِ اللَّهِ)، فَإِذَا جِئْتَ بِعَلَامَةِ الْإِضْمَارِ قُلْتَ: (هَذَا لَهُ)، فَزِدْتَ
اللَّامَ إِلَى أَصْلِهَا مِنَ الْفَتْحِ؛ لِأَنَّ عِلَّةَ التَّغْيِيرِ قَدْ زَالَتْ، وَهِيَ الْإِثْبَاسُ بِلَامِ
الْإِبْتِدَاءِ إِذَا قُلْتَ: (إِنَّ هَذَا لَزَيْدٌ)، فَلَوْ فَتَحْتَهَا قُلْتَ: (إِنَّ هَذَا لَزَيْدٌ) لَا لَتَبَسَ

الْمَعْنَى، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي الضَّمِيرِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: (إِنَّ هَذَا لَهُ)، وَفِي لَامِ الْإِبْتِدَاءِ [و٦٧]: (إِنَّ هَذَا لَهُوَ)، كَمَا تَقُولُ: (إِنَّ هَذَا لَكَ)، وَفِي لَامِ الْإِبْتِدَاءِ: (إِنَّ هَذَا لَأَنْتَ). وَتَقُولُ: (يَا لَبَكْرٍ)، فَتَفْتَحُ لَامَ الْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَوْقِعَ مِنَ النَّدَاءِ لَا تَقَعُ فِيهِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ.

وَتَقُولُ: (أَعْطَيْتُكُمْوهُ) فَتَرُدُّه هَاءُ الْإِضْمَارِ إِلَى أَصْلِهِ؛ إِذِ الْأَصْلُ فِيهِ: (أَعْطَيْتُكُمْ)، وَإِنَّمَا أَزَالَتْ هَاءُ الْإِضْمَارِ سَبَبَ التَّغْيِيرِ عَنِ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ تُكْرَهُ الْوَائِي فِي آخِرِ الْأِسْمِ، وَقَبْلَهَا ضَمَّةٌ، فَلَمَّا لَحِقَتْ هَاءُ الْإِضْمَارِ صَارَتْ آخِرَ الْأِسْمِ، وَزَالَ مَا يَتَكْرَهُ مِنَ الْوَائِي فِي آخِرِ الْأِسْمِ، فَكَانَتْ هَاءُ الْإِضْمَارِ قَدْ أَزَالَتْ سَبَبَ التَّغْيِيرِ، فَرَجَعَ الْكَلَامُ إِلَى أَصْلِهِ.

وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (أَعْطَيْتُكُمْهُ) ^(١)، فَيُشَبِّهُ الْمُضْمَرَ بِالْمُظْهَرِ، كَقَوْلِكَ: (أَعْطَيْتُكُمْ ذَاكَ)، وَهَذَا ضَعِيفٌ فِي الْقِيَاسِ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى قِيَاسِ نَظَائِرِهِ، مِمَّا تَرُدُّه عَلَامَةُ الْإِضْمَارِ إِلَى أَصْلِهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا (أَعْطَيْتُكُمْهُ) بِمَنْزِلَةِ الشَّاذِّ.

وَتَقُولُ: (أَعْطَيْتُكُمْ الْيَوْمَ)، فَتُحَرِّكُ بِالضَّمِّ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، عَلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ أَحَقُّ مِنَ الْكُسْرِ؛ لِأَنَّ رَدَّ حَرَكَةِ الْأَصْلِ أَوْلَى مِنْ اجْتِلَابِ حَرَكَةِ لَمْ تَكُنْ لِلْكَلِمَةِ مَعَ إِتْبَاعِ الضَّمِّ الضَّمَّ.

وَتَقُولُ: (فَعَلْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ)، وَيَقْبُحُ: (فَعَلْتَ نَفْسُكَ)؛ لِأَنَّ (النَّفْسَ) لَمْ تَتِمَّ كُنْ فِي التَّوَكِيدِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَ اسْمِ الْجِنْسِ فِي أَنَّهَا تَلِي الْعَوَامِلَ، فَتَقُولُ: (نَزَلَتْ بِنَفْسِ الْجَبَلِ)، وَ (إِنَّ نَفْسَ الْجَبَلِ مُقَابِلِي). وَإِنَّمَا أَدْخَلَ سَبَبَ فِي هَذَا فِي هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَا تَرُدُّه عَلَامَةُ الْإِضْمَارِ إِلَى الْأَصْلِ؛ إِذِ الْأَصْلُ أَنْ يُؤَكَّدَ الظَّاهِرُ بِالظَّاهِرِ، وَالْمُنْفَصِلُ بِمَنْزِلَةِ

(١) انظر القول عن يونس في سيبويه ٣٧٧/٢، والأصول ١٢٥/١، والخصائص ١٧/٢، والمحكم ٣٥٤/٤، والمخصص ٢٢٩/٤.

الظَّاهِرِ، فَرَدَّهُ التَّأَكِيدُ بِالنَّفْسِ إِلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ الضَّمِيرُ الْمُنْفَصِلُ، وَهُوَ يُشَبِّهُهُ فِي الرَّدِّ إِلَى الْأَصْلِ.

وَتَقُولُ: (قُمْتُمْ كُلُّكُمْ)، و (جِئْتُمْ أَجْمَعُونَ)، فَلَا يُحْتَاجُ فِي هَذَا إِلَى التَّأَكِيدِ بِالْمُنْفَصِلِ؛ لِتَمَكُّنِ (أَجْمَعِينَ)، و (كُلُّكُمْ) فِي التَّأَكِيدِ؛ إِذْ هُوَ مَوْضُوعٌ لَهُ، وَلَا يَلِي الْعَامِلَ.

وَتَقُولُ: (ذَهَبَتْ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ)، و (ذَهَبَتْ [أَنْتَ] ^(١) وَأَنَا)، وَلَا يَجُوزُ: (ذَهَبَتْ وَعَبْدُ اللَّهِ)، و (ذَهَبَتْ وَأَنَا) إِلَّا عَلَى ضَعْفٍ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمَرْفُوعَ قَدْ غَيَّرَ لَهُ لَفْظُ الْفِعْلِ، حَتَّى صَارَ كَبَعْضِ حُرُوفِهِ، فَلَمْ يَحْسُنِ الْعَطْفُ عَلَيْهِ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ، فَإِذَا أُكِّدَ بِالْمُنْفَصِلِ أَظْهَرَهُ، وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمُنْفَصِلِ، فَجَارَ، وَحَسُنَ [ظ ٦٧]، كَمَا قَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿فَإَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتَلَا﴾ [المائدة: ٢٤] ^(٢).

وَقَدْ يَجُوزُ بغيرِ الْمُنْفَصِلِ فِي الشَّعْرِ، قَالَ الرَّاعِي:

١٩٢ فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالْحَيَاةُ عَشِيَّةً دَعَوَا يَا لَكُغِبٍ وَاعْتَزَيْنَا لِعَامِرٍ ^(٣)

فهذا في الكلام لا يصلح، حَتَّى تَقُولَ: (لَحِقْنَا نَحْنُ وَالْحَيَاةُ).

وَلَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِ، مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ سَبَبَانِ: أَحَدُهُمَا شِدَّةُ الْإِتِّصَالِ بِمُعَاقِبَةِ حَرْفٍ مِنَ الْعَامِلِ، كَمُعَاقِبَةِ التَّنْوِينِ. وَالْآخَرُ أَنَّ الْمَعْطُوفَ نَظِيرُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ مِنَ الْعَامِلِ، وَإِنَّمَا يُبْدَأُ بِأَحَدِهِمَا عَلَى طَرِيقِ السَّبْقِ، وَالتَّعَاقُبِ فِي الْمَوْقِعِ

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو من السؤال.

(٢) كَذَا فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ. وَفِي الْأَصْلِ: (اذْهَبْ) بِلَا فَاءٍ.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلرَّاعِي النَّمِيرِيِّ فِي دِيْوَانِهِ ١٣٤، وَالرَّوَايَةُ فِيهِ:

فلما التقت فرساننا ورجالهم دعوا يا لكب واعتزينا لعامر

وَلَيْسَ فِيهِ شَاهِدٌ، وَانْظُرْهُ مَنْسُوبًا فِي سَبِيحِهِ ٣٨٠/٢، وَتَهْذِيبِ اللُّغَةِ ٦٢/٢، وَابْنِ السِّيْرَافِيِّ ٤٩/٢، وَتَحْصِيلِ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٨١. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَحْكَمِ ١٥٢/٢، وَالْغُرَّةِ لِابْنِ الدِّهَانِ ٩٦٠، وَضُرَّائِرِ الشَّعْرِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١٨١.

لَهُمَا جَائِزٌ صَحِيحٌ، وَلَيْسَ لِلْمَجْرُورِ مُنْفَصِلٌ يُعَاقِبُ هَذَا الْمَجْرُورَ الظَّاهِرَ، فَلَمَّا اجْتَمَعَ فِيهِ سَبَبَانِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُضْعِفُ الْحُكْمَ بَطْلَ جَوَازِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَعْدَ الضَّعْفِ إِلَّا امْتِنَاعُ الْجَوَازِ، فَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ)، وَلَا: (هَذَا غَلَامُكَ وَزَيْدٍ)، حَتَّى تَقُولَ: (مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ)، وَ (هَذَا غَلَامُكَ وَغَلَامُ زَيْدٍ).

وَيَجُوزُ: (فَعَلْتَ أَنْتَ وَزَيْدٌ)، وَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ)؛ لِأَنَّ (أَنْتَ) مُسْتَعَارٌ لِلْمَجْرُورِ وَالْمَنْصُوبِ، فَهُوَ لَا يُعْتَدُّ بِهِ، وَتَصِيرُ الْحَقِيقَةُ: (مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ)، وَهِيَ لَا تَجُوزُ مَعَ أَنَّ (أَنْتَ) يُظْهِرُ حَالَ الضَّمِيرِ فِي (فَعَلْتَ) أَتَمَّ الظُّهُورِ؛ إِذْ يُظْهِرُ حَالَهُ فِي الْخِطَابِ، وَفِي الرَّفْعِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ سَبِيلُهُ مَعَ الْمَجْرُورِ وَالْمَنْصُوبِ؛ لِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلْمَرْفُوعِ، وَمُسْتَعَارٌ فِي هَذَيْنِ. وَاتِّصَالَ الْمَجْرُورِ أَشَدُّ؛ لِأَنَّهُ مُعَاقِبٌ لِلتَّنْوِينِ، وَمَعَ الْأِسْمِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، فَالْكَلَامُ نَاقِصٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (فَعَلْتَ)؛ لِأَنَّهُ جُمْلَةٌ، وَالضَّمِيرُ بِمَنْزِلَةِ الْمُنْفَصِلِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِكُمْ أَجْمَعِينَ)، وَ (مَرَرْتُ بِهِمْ كُلَّهُمْ)، فَتُؤَكِّدُ الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا الْعَطْفُ عَلَيْهِ، فَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِكُمْ وَزَيْدٍ)؛ لِأَنَّ (أَجْمَعِينَ) لَا يَكُونُ إِلَّا تَأْكِيدًا، وَلَا يَلِي الْعَوَامِلَ، فَهُوَ يَطْلُبُ الْمُؤَكَّدَ، وَيَقْتَضِيهِ، وَلَا يَتَوَجَّهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَعْطُوفُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُعْطَفُ جُمْلَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ، وَمُفْرَدٌ عَلَى مُفْرَدٍ، وَعَلَى وَجْهِهِ غَيْرُ هَذِهِ، فَلَمْ يَحْتَمِلْ ذَلِكَ الْعَطْفُ، كَمَا احْتَمَلَهُ التَّأْكِيدُ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ)، فَهَذَا حَسَنٌ جَائِزٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (فَعَلْتَ نَفْسِكَ)؛ لِأَنَّ لَهُ طَرِيقًا هُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ هَذَا، وَهُوَ: (فَعَلْتَ أَنْتَ نَفْسِكَ)، فَسَقَطَ [٦٨] هَذَا الطَّرِيقُ بِالطَّرِيقِ الَّذِي هُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ طَرِيقٌ هُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ هَذَا؛ إِذْ (أَنْتَ) فِيهِ مُسْتَعَارٌ، لَا يُعْتَدُّ بِهِ، وَيَرْجِعُ إِلَى أَنَّ الْحَقِيقَةَ بَتَرَكِ ذِكْرِهِ.

وَكَذَلِكَ لَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ: (مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٌ)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (مَرَرْتُ بِهِ
نَفْسِهِ)؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ طَرِيقٌ هُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ هَذَا.
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

١٩٤ أَبَاكَ أَيُّهُ بِي أَوْ مُصَدَّرٍ مِنْ حُمْرِ الْجِلَّةِ جَابٍ حَشُورٍ^(١)
وَقَالَ آخَرُ:

١٩٥ فَالْيَوْمَ قَرَّبَتْ نَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ^(٢)
فهذا شاهدٌ في أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ الْعَطْفُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ مِنْ
غَيْرِ إِعَادَةِ الْجَارِ. وفي النَحْوِيِّينَ مَنْ لَا يُجِيزُهُ فِي الضَّرُورَةِ^(٣)، وَلَا غَيْرِهَا.
وَلَا يُعْرِفُ صِحَّةَ هَذَا الشَّاهِدِ؛ لِأَنَّهُ شَاذٌ فِي الضَّرُورَةِ، لَمْ يَجِئْ إِلَّا فِي هَذَيْنِ

(١) هذا من الرجز، لم أقف على قائله، وهو من شواهد سيبويه ٣٨٢/٢، وغريب الحديث لابن قتيبة ٦٧٦/٣، والمحكم ٥٦٨/١٠، وتحصيل عين الذهب ٣٨٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٧، وتفسير البحر المحيط ١٥٧/٢، والمقاصد الشافية ١٥٨/٥، وتمهيد القواعد ٣٥٠٠/٧.

(٢) البيت من البسيط، وهو لعمر بن معدى كرب في ملحقات ديوانه ١٩٧. وهو بلا نسبة في سيبويه ٣٨٣/٢، والأصول ١١٩/٢، وابن السيرافي ١٩١/٢، والنكت للأعلم ٦٦٩/١، وتحصيل عين الذهب ٣٨٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/١، والمقرب ٣١١، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٣، وشرح الرضي ٣٣٦/٢.

(٣) قال السيرافي في شرحه ١٤٥/٣: «وأما قبح عطف الظاهر المجرور على المضمرة المجرور فليس بين النحويين فيه خلاف». لكن بعض البصريين يذهب إلى إضمار حرف الجر للضرورة. قال ابن فلاح في شرح الكافية ١٣٧ (مخطوط): «وعن الشعر أنه على إضمار الجار للضرورة الشعر، ولولا ذلك لكان لحنًا». ويفهم المنع من كلام ابن السراج في قوله في الأصول ١١٩/٢: «وأما المخفوض فلا يجوز أن يعطف عليه الظاهر لا يجوز أن تقول: مررت بك وزيد لأن المجرور ليس له اسم منفصل يتقدم ويتأخر كما للمنصوب، وكل اسم معطوف عليه فهو يجوز أن يؤخر ويقدم الآخر عليه فلما خالف المجرور سائر الأسماء لم يجز أن يعطف عليه، وقد حكى أنه قد جاء في الشعر». وهذا رأي البصريين، أما الكوفيون فأجازوا العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وذهب إليه يونس، والأخفش، والجرمي، وقطرب، وهو اختيار الشلوبين وابن مالك وأبي حيان. انظر المسألة في الإنصاف ٤٦٣، والإيضاح في شرح المفصل ٤٣٣/١، وابن يعيش ٧٧/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٥٠/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/٣، والمحصول لابن إياز ٨٩٥ - ٨٩٦، وشرح الرضي ٣٣٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٣/١، والارتشاف ٢٠١٣/٤.

الْبَيْتَيْنِ، وَلَيْسَا مَعْرُوفَيْنِ عِنْدَ أَكْثَرِ النَّحْوِيِّينَ.

وَتَقُولُ: (فَعَلْتُمْ أَجْمَعُونَ)، وَلَا يَجُوزُ: (فَعَلْتُمْ وَزَيْدٌ)، حَتَّى تَقُولَ:
 (فَعَلْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدٌ)؛ لِأَنَّ التَّأْكِيدَ لَمَّا كَانَ لَا يَتَوَجَّهُ إِلَّا إِلَى الْمُؤَكِّدِ، وَكَانَ
 لَا يَلِي الْعَامِلَ، طَلَبَهُ، وَاقْتَضَاهُ، حَتَّى أَخْرَجَهُ مَعَ اسْتِتَارِهِ فِي الْفِعْلِ، وَلَيْسَ
 كَذَلِكَ الْعَطْفُ؛ لِمَا بَيَّنَّا قَبْلُ.



بَابُ حُرُوفِ الْجَرِّ الَّتِي لَا يَجُوزُ فِيهَا الْإِضْمَارُ^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ مِنْ حُرُوفِ^(١) الْجَرِّ الَّتِي لَا يَصْلُحُ فِيهَا
الْإِضْمَارُ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ الَّتِي لَا يَصْلُحُ فِيهَا الْإِضْمَارُ؟ وَمَا الَّذِي
لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ الْإِضْمَارُ فِي كَافِ التَّشْبِيهِ، وَلَا (حَتَّى)، وَلَا (مُذْ)؟
وَمَا وَجْهُ اعْتِلَالِهِ بِالْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِغَيْرِهِ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَا يُسْتَعْنَى
عَنْهُ بِغَيْرِهِ لَا يَجُوزُ؟

وَمَا الْمُسْتَعْنَى بِهِ عَنْ كَافِ التَّشْبِيهِ؟ وَمَا الْمُسْتَعْنَى بِهِ عَنْ (حَتَّى)؟ وَمَا
الْمُسْتَعْنَى بِهِ فِي (مُذْ)؟ وَلِمَ صَارَ (مِثْلِي) أَوَّلَى مِنْ (كِي)؟ وَهَلَّا امْتَنَعَ
(مِثْلِي)، وَ (شَبَّهِي) لِلْإِسْتِغْنَاءِ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ يُسْتَعْنَى بِـ (ذَاكَ) عَنْ الْإِضْمَارِ فِي قَوْلِهِمْ: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ ذَاكَ)؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْعَجَّاجِ:

وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

وَقَوْلِهِ:

فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا^(٢)

كَهْ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ٣٨٣: « هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر ».

(٢) في الأصل: (حائل)، وكذا البيت في مظانه.

(١) في الأصل: (الحروف) .

[ظ ٦٨] وَلِمَ جَازَ مِثْلُ هَذَا فِي الضَّرُورَةِ؟ وَمَا قِيَاسُ الْكَافِ لَوْ أُضِيفَتْ إِلَى نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ؟

وَلِمَ جَازَ (كِي)، وَلَمْ يَجْزُ (كَي) فِي شِعْرِ، وَلَا غَيْرِهِ؟

بَابُ التَّوَكِيدِ بِالْمُضْمَرِ (*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي التَّوَكِيدِ بِالْمُضْمَرِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي التَّوَكِيدِ بِالْمُضْمَرِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَكَّدَ الْمُظْهَرُ بِالْمُضْمَرِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ لَمْ يُوضَعْ
لِيَتَّبَعَ عَلَى جِهَةِ التَّأْكِيدِ، فَلَمْ يَنْعَقِدْ بِالْمُظْهَرِ عَلَى جِهَةِ التَّابِعِ، وَجَازَ أَنْ
يَنْعَقِدَ بِالْمُضْمَرِ؛ لِلْمَشَاكِلَةِ الَّتِي بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ بِالِإِضْمَارِ؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ يُؤَكَّدَ بِعَلَامَةِ الْمَرْفُوعِ الْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ، حَتَّى جَرَى ذَلِكَ
فِي (أَنْتَ)، وَ (أَنَا)، وَ (هُوَ)، وَ (نَحْنُ)، وَ (هُمْ)، وَ (هُنَّ)، وَ (هِيَ)،
وَ (أَنْتُمْ)، وَ (هُمَا)، وَ (أَنْتُمَا)، وَ (أَنْتُنَّ)؟

وَلِمَ جَازَ: (مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ)، وَ (مَرَرْتُ بِهِ هُوَ)، وَلَمْ يَجْزُ: (مَرَرْتُ
بِزَيْدٍ هُوَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ وَالْمُتَكَلِّمَ لَا يَكُونَانِ إِلَّا بِعَلَامَةِ
الِإِضْمَارِ، فَلَمْ يَجْزُ أَنْ يُؤَكَّدَا غَائِبًا؛ لِاخْتِلَافِ دَلَالَتِهِمَا، وَالتَّوَكِيدُ يَجِبُ أَنْ
يَكُونَ مُوَافِقًا لِمَعْنَى الْمُؤَكَّدِ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالتَّوَكِيدِ، وَكِلَاهُمَا يَتَّبِعُ بغيرِ حَرْفٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ
مِنْ جِهَةِ أَنَّ لِلصِّفَةِ مَعْنَى خِلَافَ مَعْنَى الْمُوصُوفِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ التَّوَكِيدُ؟

(*) العنوان في الكتاب ٢/ ٣٨٥: « هذا باب ما تكون فيه أنت وأنا ونحن وهو وهي وهم وهن وأنتن وهما وأنتما وأنتم وصفاً ».

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (أَجْمَعُونَ) تَأْكِيدًا لِلنَّكَرَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ
مَعْرِفَةٌ، يُؤَكِّدُ الْعُمُومَ، وَالْعُمُومُ فِي الْأِسْمِ بِالتَّعْرِيفِ؛ لِبُطْلَانِ الْأَشْتِرَاكِ؟
وَمَا وَجْهُ الْقِيَاسِ فِي تَرْكِ تَأْكِيدِ الْمُظْهَرِ بِالْمُضْمَرِ عَلَى تَرْكِ تَأْكِيدِ
النَّكَرَةِ لـ (أَجْمَعِينَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ التَّأْكِيدَ لَهُ حَدٌّ لَا يُتَجَاوَزُ
فِيهِمَا؟

وَلِمَ جَازَ: (مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ)، وَلِمَ يَجُزُ: (مَرَرْتُ بِقَوْمٍ أَجْمَعِينَ)؟
وَهَلْ يَجُوزُ: (رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ)، وَ (رَأَيْتُهُ إِيَّاهُ)؟ وَلِمَ جَازَ عَلَى الْبَدَلِ،
وَلِمَ يَجُزُ عَلَى التَّأْكِيدِ؟

وَلِمَ جَازَ فِي: (فَعَلْتَ أَنْتَ)، وَ (فَعَلَ هُوَ) أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا وَبَدَلًا؟
وَلِمَ جَازَ فِي الْمُضْمَرِ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْمُظْهَرِ، وَلِمَ يَجُزُ أَنْ يَكُونَ
تَأْكِيدًا لَهُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ التَّأْكِيدَ يُرْتَّبُ، كَمَا تُرْتَّبُ الصِّفَةُ، وَلَا يَكُونُ
ذَلِكَ إِلَّا لِمَا وُضِعَ لِلتَّأْكِيدِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِهِ وَبِزَيْدٍ هُمَا) عَلَى التَّأْكِيدِ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ؟ وَمَا
نَظِيرُهُ مِنْ امْتِنَاعٍ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَبِهِ الظَّرِيفَيْنِ)؟

* * *

الْجَوَابُ^(١)

الَّذِي يَجُوزُ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ الَّتِي لَا يَصْلُحُ فِيهَا الْإِضْمَارُ^(٢) [٦٩] إِذَا كَانَتْ
لَا تَتِمَّ كُنْ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ؛ لِلأَشْتِرَاكِ الَّذِي فِيهَا، مَعَ الِاسْتِغْنَاءِ عَنْ اتِّصَالِهَا
بِالضَّمِيرِ بغيرِهَا، أَنْ تَمْتَنِعَ مِنَ الضَّمِيرِ؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ مِنَ الِاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا بِمَا
هُوَ أَوْلَى مِنْهَا، مَعَ اسْتِوَاءِ الْأَحْوَالِ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ.

وَلَا يَجُوزُ الْإِضْمَارُ فِي كَافِ التَّشْبِيهِ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِ (مِثْلِهِ)، وَ (مِثْلِي)،

(١) ترك الرماني عاداته هنا؛ لأنَّه قد جرت العادة أن يقول: (الجواب عن الباب الأول).

(٢) هنا انتهى السقط في د.

و (مِثْلِكَ)، عَلَى مَا بَيَّنَّا. وَلَا يَجُوزُ الْإِضْمَارُ فِي (حَتَّى)؛ لِلاِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِـ (إِلَيْهِ) ^(١). وَلَا يَجُوزُ الْإِضْمَارُ فِي (مُذْ)؛ لِلاِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِالْمُبْهَمِ فِي: (مُذْ ذَاكَ).

وذلك أَنَّ (حَتَّى) مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ حَرْفِ الْجَرِّ، وَحَرْفِ الْعَطْفِ، وَحَرْفِ مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ، فَضَعُفَتْ عَنِ الْعَمَلِ فِي الْمُضْمَرِ، وَعَمِلَتْ فِي الْمُظْهَرِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ. وَكَذَلِكَ (مُذْ) مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْحَرْفِ فِي قَوْلِكَ: (مَا رَأَيْتُهُ مُذَ الْيَوْمِ)، فَهِيَ هَاهُنَا حَرْفٌ، وَ: (مَا رَأَيْتُهُ مُذَ يَوْمَانِ)، فَهِيَ هَاهُنَا أَسْمٌ. وَأَمَّا الْكَافُ فَمُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْحَرْفِ وَالْأَسْمِ، فَإِذَا قُلْتَ: (الَّذِي كَزَيْدٍ عَمَرُو)، فَهَذِهِ حَرْفٌ ^(٢) لَا مَحَالَةَ، وَأَمَّا كَوْنُهَا أَسْمًا فَبِمِثْلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَتَنْتَهُونَ وَلَا يَنْهَى ذَوِي شَطِطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَيْتُ وَالْقُتْلُ ^(٣)

أَي: مِثْلُ الطَّعْنِ.

فَالْمُسْتَغْنَى بِهِ عَنْ كَافِ التَّشْبِيهِ: (مِثْلُ)، وَالْمُسْتَغْنَى بِهِ عَنْ (حَتَّى): (إِلَى) فِي الْإِضْمَارِ، وَالْمُسْتَغْنَى بِهِ فِي (مُذْ): (ذَاكَ)؛ لِأَنَّهُ مُبْهَمٌ، تَصْلُحُ الْإِشَارَةُ بِهِ إِلَى كُلِّ مَعْنَى، كَمَا يَصْلُحُ فِي الْمُضْمَرِ.

وَوَجْهُُ اعْتِلَالِهِ بِالْإِضْمَارِ الَّذِي يَمْنَعُ جَوَازَ الشَّيْءِ هُوَ الْإِضْمَارُ عَنْهُ بِمَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ مَعَ اسْتِوَاءِ الْأَحْوَالِ الدَّاعِيَةِ إِلَيْهِ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ.

وَلَا يَلْزَمُ مِنْ سُقُوطِ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ مِنْ قَوْلِكَ: (سَبَّهِي)، وَ (مِثْلِي)؛ لِلاِسْتِغْنَاءِ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَوْلَى مِنْهُ.

(١) فِي ذ: (عَنْهُ إِلَيْهِ).

(٢) فِي ذ: (حُرُوف).

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِلْأَعْشَى فِي دِيْوَانِهِ ٦٣، بِرَوَايَةٍ: (هَلْ تَنْتَهُونَ وَلَا يَنْهَى)، وَانْظُرِ الْأَصُولَ ١/ ٤٣٩، وَإِضْاحُ الشَّعْرِ لِلْفَارْسِيِّ ٢٨٩، وَالشِّيرَازِيَّاتُ ١/ ١٠٦، وَالْإِضْاحُ الْعُضْدِيُّ ٢٧٣، وَالْمَحْكَمُ ٩/ ٤٣١، وَابْنُ يَعِيشَ ٨/ ٤٣. وَهُوَ بِلاَ نِسْبَةٍ فِي الْمَقْتَضَبِ ٤/ ١٤١، وَالبَصْرِيَّاتُ ١/ ٥٣٧، وَالبَغْدَادِيَّاتُ ٣٩٦، ٥٦٧، وَالحَلَبِيَّاتُ ٢٤٢، وَالْخَصَائِصُ ٢/ ٣٦٨، وَالمَسَاعِدُ ٢/ ٢٧٧. وَجَاءَ بِرَوَايَةٍ: (وَلَنْ يَنْهَى)، (ذُو شَطَطٍ)، (كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ) وَ (هَلْ تَنْتَهُونَ)، وَهِيَ رَوَايَةُ الدِّيْوَانِ.

وَقَالَ الْعَجَّاجُ:

١٤٧ وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا^(١)

وَقَالَ:

١٤٨ فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا

كَهُ وَلَا كَهُنَّ إِلَّا حَاطِلًا^(٢)

فهذا يَجُوزُ في الضَّرُورَةِ عَلَى طَرِيقِ التَّشْبِيهِ بِالْمُظْهَرِ.

وَلَوْ أَضَافَ الْكَافَ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ لَوَجَبَ فِيهِ: (مَا أَنْتَ كِي)، وَلَمْ يَجُزْ: (كِي)؛ لِأَنَّ يَاءَ الْإِضَافَةِ^(٣) لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا أَصْلًا، وَكُلُّ حَرْفٍ مُتَحَرِّكٍ يَكُونُ قَبْلَ يَاءِ الْإِضَافَةِ فَإِنَّهُ يُكْسَرُ لَهَا، فَيُجْرَى فِي الْكَافِ عَلَى ذَلِكَ الْقِيَاسِ [ظ ٦٩].

الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الثَّانِي

الَّذِي يَجُوزُ فِي التَّوَكِيدِ بِالْمُضْمَرِ إِجْرَاؤُهُ بِعَلَامَةِ الْمَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ فِي كُلِّ مُضْمَرٍ مُؤَكَّدٍ، وَإِنَّمَا جَازَ تَأْكِيدُ الْمَجْرُورِ وَالْمَنْصُوبِ بِعَلَامَةِ الْمَرْفُوعِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ مُنْفَصِلٌ، فَأُكِّدَ بِمَا نُقِلَ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَجَرَى فِي الْمَنْصُوبِ عَلَى ذَلِكَ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ نَظِيرُهُ، فَكَانَ

(١) البيت من الرجز، وهو للعجاج في سيبويه ٣٨٤/٢، وابن السيرافي ١٠٤/٢، والتكت للأعلم ١٥١/١، وتحصيل عين الذهب ٣٨٣، وابن يعيش ٤٤/٨، والمقاصد الشافية ٥٨١/٣، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ٦١/١، والأصول ١٢٣/٢، والمخصص ١٢٠/٤، وشرح الرضي ٣٢٦/٤، والموشح ٧٠٢، والارتشاف ١٧١٠/٤. وأُمَّ أوعال: هضبة بعينها، يقول: إِنَّ أُمَّ أوعال كالذنابات وهو اسم مكان أيضًا، أو أقرب إليه منها.

(٢) البيتان من الرجز، وهما لرؤبة في ديوانه ١٢٨، وانظر ابن السيرافي ١٥٧/٢، والمقاصد النحوية ٤٣٦/٢. وهما للعجاج في سيبويه ٣٨٤/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٨٣، وليس في ديوانه. وهما بلا نسبة في الأصول ١٢٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧٤/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٣٠٨، وشرح الرضي ٣٢٦/٤، ورصف المباني ٢٨٠.

(٣) في د: (لأن بالإضافة).

فِي الْمَرْفُوعِ، وَالْمَنْصُوبِ، وَالْمَجْرُورِ عَلَى مِنْهَاجٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى فِيهِ وَاحِدٌ، وَهُوَ تَأْكِيدُ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ، وَلَوْ أُكِّدَ بِعَلَامَةِ الْمَنْصُوبِ لاختَلَفَ فِي الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ، وَإِجْرَاؤُهُ عَلَى قِيَاسِ وَاحِدٍ أَحَقُّ بِهِ، مَعَ الْإِيذَانِ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُعَرَّبٍ، بَلْ هُوَ مَبْنِيٌّ، فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْإِعْرَابِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَكَّدَ الْمُظْهَرُ بِالْمُضْمَرِ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ يُبَيِّنُ الْمُخَاطَبَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، فَيُخَالِفُ الْمُظْهَرَ بِهَذَا الْمَعْنَى، وَالتَّأْكِيدُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا فِي مَعْنَاهُ لِلْمُؤَكَّدِ مَعَ أَنَّ عَلَامَةَ الْمُضْمَرِ لَمْ تَوْضَعْ لِلتَّأْكِيدِ، وَإِنَّمَا هِيَ مُدْخَلَةٌ عَلَى الصِّمِيرِ الْمُتَّصِلِ؛ لِلْمُشَاكَلَةِ بَيْنَهُمَا، فَلَمْ تَقَوْ عَلَى الْمُظْهَرِ، وَلَمْ يَتَجَاوَزْ بِهَا الْمُضْمَرُ؛ لِضَعْفِهَا فِي بَابِ التَّأْكِيدِ، مِنْ حَيْثُ لَمْ تَوْضَعْ لَهُ فِي الْأَصْلِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ) عَلَى التَّأْكِيدِ، وَكَذَلِكَ: (مَرَرْتُ بِهِ هُوَ)، وَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هُوَ)؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ مُخَالَفَةِ التَّأْكِيدِ لِحَالِ الْمُؤَكَّدِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالتَّأْكِيدِ أَنَّ الصِّفَةَ لَهَا مَعْنَى خِلَافُ^(١) مَعْنَى الْمَوْصُوفِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ التَّأْكِيدُ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ التَّكْرِيرِ، فَالْمَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدٌ.

وَنَظِيرُ امْتِنَاعِ تَأْكِيدِ الْمُظْهَرِ بِالْمُضْمَرِ امْتِنَاعُ تَأْكِيدِ النِّكَرَةِ بِـ (أَجْمَعِينَ)؛ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، يُؤَكَّدُ بِهِ الْعُمُومُ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ لَا اشْتِرَاكَ فِيهَا، فَهِيَ تَعُمُّ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ عَلَى طَرِيقِ اسْمِ الْجِنْسِ، أَوِ الْجَمَاعَةِ الْمَعْهُودَةِ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّأْكِيدَ لَهُ حَدٌّ لَا يُتَجَاوَزُ فِيهِمَا.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ)، وَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِقَوْمٍ أَجْمَعِينَ)؛ لِأَنَّ (قَوْمًا) نَكِرَةٌ عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: (رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ)، وَ (رَأَيْتُهُ إِيَّاهُ) عَلَى الْبَدَلِ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى التَّأْكِيدِ؛ لِأَنَّ التَّأْكِيدَ يُرَتَّبُ كَمَا تُرَتَّبُ الصِّفَةُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْبَدَلُ، وَالتَّرْتِيبُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِعَلَامَةٍ وَضْعِيَّةٍ فِي الْأَسْمَاءِ، فَأَمَّا مَا يَلِي الْعَامِلَ

(١) فِي د: (عَلَى خِلَافِ).

فَمُعَلَّقٌ فِي الْأَسْمَاءِ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى عِلَامَةٍ فِي ذَلِكَ.

وَتَقُولُ: (فَعَلْتَ [٧٠] أَنْتَ)، و (فَعَلَ هُوَ)، فَيَجُوزُ عَلَى التَّأْكِيدِ، وَعَلَى
الْبَدَلِ؛ لِأَنَّ الْعِلَامَةَ وَاحِدَةٌ فِي الْمَرْفُوعِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَنْصُوبُ وَالْمَجْرُورُ.
وَلَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِهِ وَبَزَيْدٍ هُمَا) عَلَى التَّأْكِيدِ، كَمَا لَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ
بَزَيْدٍ وَبِهِ الظَّرِيفَيْنِ) عَلَى الصِّفَةِ، لَا بَلْ قَدْ خَلَطْتَ مَا يَصْلُحُ أَنْ يُؤَكَّدَ
بِالْمُضْمَرِ بِمَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يُؤَكَّدَ بِهِ، كَمَا خَلَطْتَ مَا يَصْلُحُ أَنْ يُوصَفَ بِمَا
لَا يَصْلُحُ أَنْ يُوصَفَ، فَامْتَنَعَ التَّأْكِيدُ، كَمَا امْتَنَعَتِ الصِّفَةُ.



بَابُ الْبَدَلِ بِالضَّمِيرِ (*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْبَدَلِ بِالضَّمِيرِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْبَدَلِ بِالضَّمِيرِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
 وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمَعَ الْبَدَلُ بِالضَّمِيرِ مَعَ التَّأْكِيدِ وَالْفَضْلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ
 لِلْاِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِمَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ؟
 وَلِمَ جَازَ: (رَأَيْتُهُ إِيَّاهُ نَفْسَهُ) عَلَى أَنْ (إِيَّاهُ) بَدَلٌ، وَ (نَفْسَهُ) تَأْكِيدٌ،
 وَلَمْ يَجْزْ عَلَى أَنَّهُمَا جَمِيعًا تَأْكِيدٌ؟
 وَلِمَ جَازَ: (ضَرَبْتُهُ إِيَّاهُ قَائِمًا) عَلَى الْبَدَلِ، وَلَمْ يَجْزْ: (أَظُنُّهُ هُوَ خَيْرًا
 مِنْكَ) عَلَى الْبَدَلِ، وَلَا عَلَى التَّأْكِيدِ، وَلَكِنْ عَلَى الْفَضْلِ؟
 وَهَلْ يَجُوزُ: (ضَرَبْتُهُ هُوَ قَائِمًا) عَلَى التَّأْكِيدِ؟
 وَهَلْ يَفْصِلُ ذَلِكَ الْمُظْهَرُ^(١) فِي قَوْلِكَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا هُوَ خَيْرًا مِنْكَ)؛
 لِأَنَّهُ لَا يُؤَكِّدُ الْمُظْهَرُ بِالْمُضْمَرِ، فَهُوَ فَضْلٌ، لَا تَأْكِيدٌ؟
 وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿وَبَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [سبأ: ٦]؟
 وَلِمَ وَجَبَ أَنَّهُ (هُوَ) فِيهِ فَضْلٌ، لَا تَأْكِيدٌ، وَلَا بَدَلٌ؟
 وَلِمَ قَدَّرَ: (رَأَيْتُهُ إِيَّاهُ نَفْسَهُ) بِقَوْلِهِ: (رَأَيْتُ الرَّجُلَ زَيْدًا نَفْسَهُ)؟ وَهَلْ
 ذَلِكَ لِيَتَبَيَّنَ^(٢) الْبَدَلُ مِنَ التَّأْكِيدِ؟
 وَلِمَ لَا يَجُوزُ: (إِنَّكَ أَنْتَ إِيَّاكَ خَيْرٌ مِنْهُ) عَلَى أَنْ (أَنْتَ) تَأْكِيدٌ،
 وَ (إِيَّاكَ) بَدَلٌ؟ وَلِمَ جَازَ: (إِنَّكَ إِيَّاكَ خَيْرٌ مِنْهُ)؟

(*) العنوان في الكتاب ٣٨٧ / ٢: «هذا باب من البدل أيضًا».

(١) في الأصل: (المظهر)، وكذا في د. (٢) في د: (ليبين).

وَهَلْ يَجُوزُ: (أَظْنُهُ خَيْرًا مِنْهُ إِيَّاهُ)، و (إِنَّكَ فِيهَا إِيَّاكَ)؟ وَلِمَ جَازَ؟
 وَلِمَ لَا يَجُوزُ: (أَظْنُهُ هُوَ إِيَّاهُ خَيْرًا مِنْكَ)، وَجَازَ بِأَحَدِهِمَا؟
 وَلِمَ لَا يَجُوزُ: (أَظْنُهُ هُوَ هُوَ أَخَاكَ) عَلَى أَنْ أَحَدَهُمَا تَأْكِيدٌ، وَالْآخَرُ
 فَضْلٌ؟ فَلِمَ صَارَا مُتَعَاقِبَيْنِ، يُجْزَى أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْبَدَلِ بِالضَّمِيرِ إِجْرَاءُ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ؛
 وَذَلِكَ لِأَنَّ الْبَدَلَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُهُ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الْأَوَّلِ فِي مَرْتَبَتِهِ
 مِنَ الْعَامِلِ، وَإِلَّا خَرَجَ [٧٠ ظ] عَنْ حَدِّ الْبَدَلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ التَّأْكِيدُ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ
 إِنَّمَا يَصِلُ إِلَيْهِ بَعْدَ الْمُؤَكَّدِ، لَا مُحَالَةً، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَوْقِعُ الْمُؤَكَّدِ،
 فَالْعَامِلُ يَعْمَلُ فِيهِ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِهِ، فَصَلَحَ مِنْ أَجْلِ هَذَا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى
 تَأْوِيلِ الْمَوْضِعِ، وَإِنْ خَالَفَ اللَّفْظُ؛ لِأَنَّ لَهُ مَا يُقَوْمُهُ فِي مَرْتَبَتِهِ عَلَى
 لُزُومِ ذَلِكَ فِيهِ، فَلَمْ يُخَلَّ بِهِ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ غَيْرِهِ؛ لِلزُّومِ الْمُقَوْمِ لَهُ. وَلَيْسَ
 كَذَلِكَ الْبَدَلُ؛ وَلِهَذَا حُمِيَ مِنْ أَنْ يَجْتَمَعَ التَّأْكِيدُ وَالْبَدَلُ؛ لِئَلَّا يَتَدَاخَلَ
 بِاخْتِلَاطِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ، فَلَا يَظْهَرُ مَعْنَى الْعِلَّةِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي تَفَرُّقُ
 بَيْنَهُمَا؛ لِلطَّفْهِمَا، فَإِذَا جُعِلَا عَلَى التَّعَاقُبِ كَانَ أَبْنَى فِي الْفَرْقِ بَيْنَ عِلَّةِ كُلِّ
 وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَلَوْ جُمِعَا لِأَوْهَمَ ذَلِكَ أَنََّّهُمَا عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فِي التَّأْكِيدِ
 وَالتَّقْدِيرِ؛ لِلإِجْرَاءِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ.

وَتَقُولُ: (رَأَيْتُهُ إِيَّاهُ نَفْسَهُ)، فَتَأْتِي بِقَوْلِكَ: (إِيَّاهُ) عَلَى الْبَدَلِ، وَتَأْتِي
 بِقَوْلِكَ: (نَفْسَهُ) عَلَى التَّأْكِيدِ. وَلَا يَجُوزُ: (رَأَيْتُهُ إِيَّاهُ هُوَ) عَلَى أَنْ يَكُونَ:
 (إِيَّاهُ) بَدَلًا، وَ (هُوَ) تَأْكِيدًا عَلَى قِيَاسِ هَذَا لِلْعِلَّةِ الَّتِي بَيْنَنَا مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ
 أَنْ يَجْزِيََا عَلَى التَّعَاقُبِ، حَتَّى تَظْهَرَ عِلَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ لُطْفِهَا؛ إِذِ
 التَّعَاقُبُ أَشَدُّ اقْتِضَاءً لِذَلِكَ مِنَ الْاجْتِمَاعِ مَعَ أَنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ يُسْتَغْنَى بِضَمِيرِ
 عَنْ ضَمِيرِ بِمَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يُسْتَغْنَى بِضَمِيرِ عَنْ ظَاهِرٍ، فَقَدْ بَانَ أَنَّ مَا

جَازَ مِنْ قَوْلِهِمْ: (رَأَيْتُهُ إِيَّاهُ نَفْسُهُ) لَا يُوجِبُ جَوَازَ: (رَأَيْتُهُ إِيَّاهُ هُوَ) عَلَى
الْبَدَلِ وَالتَّأْكِيدِ.

وَلَا يَجُوزُ فِي: (رَأَيْتُهُ إِيَّاهُ نَفْسُهُ) أَنْ يَكُونَ^(١) جَمِيعًا عَلَى التَّأْكِيدِ؛ لِأَنَّهُ
يُوجِبُ اخْتِلَافَ بَابِ الْبَدَلِ بِبَابِ التَّأْكِيدِ فِي الضَّمِيرِ؛ إِذْ تَأْكِيدُ الضَّمِيرِ
الْمَنْصُوبِ بِعَلَامَةِ الْمَرْفُوعِ، وَالْبَدَلُ مِنْهُ بِعَلَامَةِ الْمَنْصُوبِ، فَلَوْ كَانَ
تَأْكِيدًا لَقِيلَ: (رَأَيْتُهُ هُوَ نَفْسُهُ)، وَكُلُّ مَا أَوْجَبَ تَخْلِيطَ الْبَابِ فَهُوَ
فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ تَخْلِيطَ الْمَعْنَى وَالْعِبَارَاتِ الْمَوْضُوعَةِ لِلْبَيَانِ عَنْهَا يُبْطِلُ إِذْرَاكَهَا
عَلَى حَقِيقَتِهَا، فَوَاجِبٌ أَنْ تُمَيِّزَ الْعِبَارَاتِ، كَمَا وَاجِبٌ أَنْ تُمَيِّزَ الْمَعْنَى؛
لِأَنَّ الْعِبَارَةَ لِلْبَيَانِ، وَالْمَعْنَى تُمَيِّزُ لِحْصَةِ الْإِذْرَاكِ، إِلَّا أَنْ مِنْ ذَلِكَ مَا يَدُقُّ
وَيَجُلُّ، وَالدَّلَائِلُ عَلَيْهِ تُرْتَّبُهُ فِي مَرَاتِبِهِ، وَتَمْنَعُ^(٢) مِنَ التَّخْلِيطِ فِيهِ.

وَتَقُولُ: (ضَرَبْتُهُ إِيَّاهُ قَائِمًا) عَلَى الْبَدَلِ، وَ (ضَرَبْتُهُ هُوَ قَائِمًا) [٧١]
عَلَى التَّأْكِيدِ، وَلَا يَجُوزُ فِي (هُوَ) أَنْ يَكُونَ فَضْلًا هَاهُنَا، كَمَا يَكُونُ فَضْلًا فِي:
(أَظُنُّهُ هُوَ خَيْرًا مِنْكَ).

وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّأْكِيدِ وَالْفَضْلِ أَنَّ الْفَضْلَ يَكُونُ مَعَ الْمُظْهَرِ وَالْمُضْمَرِ،
كَقَوْلِكَ: (أَظُنُّ زَيْدًا هُوَ خَيْرًا مِنْكَ)، وَلَا يَكُونُ التَّأْكِيدُ إِلَّا مَعَ الْمُضْمَرِ؛
لِمَا بَيَّنَّا قَبْلُ فِي أَحْكَامِ الضَّمِيرِ مِنْ مُوَافَقَتِهِ فِي الْبَيَانِ عَنِ الْمُتَكَلِّمِ
وَالْمُخَاطَبِ وَالْغَائِبِ عَلَى تِلْكَ الطَّرِيقَةِ، وَمُخَالَفَتِهِ لِلْمُظْهَرِ فِي هَذَا،
فَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا لِلْمُظْهَرِ؛ إِذْ^(٣) التَّأْكِيدُ يَجْرِي مَجْرَى التَّكْرِيرِ
فِي مُوَافَقَةٍ^(٤) مَعْنَى الثَّانِي لِلأَوَّلِ، وَهَذَا دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَكَّدَ
الْمُظْهَرُ بِالْمُضْمَرِ، وَأَنَّ قَوْلَكَ: (أَظُنُّ زَيْدًا هُوَ خَيْرًا مِنْكَ) لَا يَصْلُحُ إِلَّا
عَلَى الْفَضْلِ، وَقَوْلَكَ: (أَظُنُّهُ هُوَ خَيْرًا مِنْكَ) يَصْلُحُ عَلَى الْفَضْلِ وَالتَّأْكِيدِ.

(٢) فِي د: (وَيَمْنَعُ).

(٤) فِي د: (مُوَافَقَتُهُ).

(١) فِي د: (يَكُونُ).

(٣) فِي الْأَصْلِ: (إِذَا)، وَكَذَا فِي د.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [سبأ: ٦]، ف (هو) في هذا فَضْلٌ، ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا لِلْمُظْهَرِ عَلَى مَا بَيْنًا قَبْلُ، ولا يَكُونُ أَيْضًا بَدَلًا؛ لِأَنَّ (الَّذِي أُنْزِلَ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ، ولا تَكُونُ عَلَامَةُ الْمَرْفُوعِ بَدَلًا مِنَ الْمَنْصُوبِ.

وَتَقْدِيرُ: (رَأَيْتُهُ إِيَّاهُ نَفْسُهُ) تَقْدِيرُ: (رَأَيْتُ الرَّجُلَ زَيْدًا نَفْسُهُ) في أَنَّ الْأَوَّلَ بَدَلٌ، وَالثَّانِي تَأْكِيدٌ.

وَيَجُوزُ: (إِنَّكَ أَنْتَ خَيْرٌ مِنْهُ) عَلَى التَّأْكِيدِ وَالْفَضْلِ. وَيَجُوزُ: (إِنَّكَ إِيَّاكَ خَيْرٌ مِنْهُ) عَلَى الْجَمْعِ بَيْنَ التَّأْكِيدِ وَالْبَدَلِ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا يَكْفِي مِنَ الْآخِرِ عَلَى طَرِيقِ الِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الشَّيْءِ بِمَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ؛ لِتَظْهَرِ عِلَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَلَا يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ تَكْرِيرِ الْمُضْمَرِ.

وَيَجُوزُ: (أَظُنُّهُ خَيْرًا مِنْهُ إِيَّاهُ) عَلَى الْبَدَلِ، وَ (إِنَّكَ فِيهَا إِيَّاكَ) عَلَى الْبَدَلِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْفَضْلُ هَذَا الْمَوْقِعَ. وَلَا يَجُوزُ: (أَظُنُّهُ هُوَ إِيَّاهُ خَيْرًا مِنْكَ) عَلَى الْجَمْعِ بَيْنَ الْفَضْلِ وَالْبَدَلِ، وَلَا: (أَظُنُّهُ هُوَ أَخَاكَ) عَلَى الْجَمْعِ بَيْنَ الْفَضْلِ وَالتَّأْكِيدِ؛ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْ أَحَدِهِمَا بِالْآخِرِ الَّذِي هُوَ أَوْلَى مِنَ الْجَمْعِ الْمُؤَهِّمِ لِلْفَسَادِ، فَأَحَدُ الضَّمِيرَيْنِ يَكْفِي مِنَ الْآخِرِ، فَلَا يَجْتَمِعُ الْفَضْلُ وَالتَّأْكِيدُ، وَلَا الْبَدَلُ وَالتَّأْكِيدُ، وَلَا الْبَدَلُ وَالْفَضْلُ، وَالْعِلَّةُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ وَاحِدَةٌ فِي أَنَّ أَحَدَهُمَا يَكْفِي مِنَ الْآخِرِ، مَعَ مَا فِي الْجَمْعِ مِنْ إِيْهَامِ الْفَسَادِ. [ظ ٧١].



بَابُ عِلَامَةِ الْإِضْمَارِ الَّتِي تَكُونُ فَضْلًا*

[الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي عِلَامَةِ الْإِضْمَارِ الَّتِي تَكُونُ فَضْلًا]^(١)
مِمَّا لَا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي عِلَامَةِ الْإِضْمَارِ الَّتِي تَكُونُ فَضْلًا؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟
وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفَضْلُ إِلَّا بَيْنَ مَعْرِفَتَيْنِ، أَوْ مَا قَارَبَ الْمَعْرِفَةَ مِنَ
النَّكِرَةِ؟

وَلِمَ لَا يَكُونُ الْفَضْلُ إِلَّا بِعِلَامَةِ الْمَرْفُوعِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَرْفُوعَ هُوَ الْأَوَّلُ
وَالْآخِرُ بِالتَّضْرِيْفِ فِي الْوُجُوهِ؟

وَلِمَ لَا يَكُونُ الْفَضْلُ إِلَّا بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ دُونَ الْحَالِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَقْسَامِ الْكَلَامِ؟
وَمَا مَعْنَى الْفَضْلِ الَّذِي لِأَجْلِهِ دَخَلَ فِي الْكَلَامِ؟ وَهَلْ هُوَ لِيُؤْذَنَ بِأَنَّ الْمَذْكُورَ
بَعْدَهُ لِلْفَائِدَةِ عَلَى طَرِيقِ مُعْتَمِدِ الْفَائِدَةِ؟

وَلِمَ جَازَ الْفَضْلُ فِي (حَسِبْتُ) وَأَخَوَاتِهَا، وَفِي: (جَعَلْتُ)، وَلَمْ يَجْزُ فِي:
(ضَرَبْتُ)، وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا؟

وَلِمَ جَازَ الْفَضْلُ فِي (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا، وَفِي (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا؟
وَلِمَ جَازَ: (حَسِبْتُ زَيْدًا هُوَ خَيْرًا مِنْكَ)، وَلَمْ يَجْزُ: (حَسِبْتُ زَيْدًا هُوَ قَائِمًا)؟
وَلِمَ جَازَ: (كَانَ عَبْدُ اللَّهِ هُوَ الظَّرِيفُ)، وَلَمْ يَجْزُ: (كَانَ عَبْدُ اللَّهِ هُوَ ظَرِيفًا)؟
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ

(*) العنوان في الكتاب ٣٨٩/٢: « هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فضلًا ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، كما تقتضيها عادة الرمان في بداية كل باب، وهو ساقط من النسختين.

مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ ﴿ [سبأ: ٦] ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (هو) تَأْكِيدًا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ التَّأْكِيدِ وَالْفَضْلِ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْفَضْلَ يُؤْذَنُ بِأَنَّ الَّذِي بَعْدَهُ مُعْتَمَدُ الْفَائِدَةِ، وَالتَّأْكِيدَ بِمَنْزِلَةِ التَّكْرِيرِ ؟

وَهَلْ يَلْزَمُ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ تَأْكِيدٌ أَنْ يُجِيزَ : (مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ هُوَ نَفْسِهِ) ،
و (إِنْ كَانَ زَيْدٌ لَهُوَ الظَّرِيفَ) ، و : (إِنْ كُنَّا لَنَحْنُ الصَّالِحِينَ) ؟

وَلَمْ لَا تَدْخُلْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى (هُوَ) إِذَا كَانَ تَأْكِيدًا، وَتَدْخُلْ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ فَضْلًا ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِثَلَاثِ جُمَعٍ بَيْنَ تَأْكِيدَيْنِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى الْجَمْعِ بَيْنَ اللَّامِ وَ (إِنْ) فِي التَّأْكِيدِ بِحَرْفَيْنِ قَدْ جُمِعَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٨٠] ؟ وَلَمْ حُذِفَ (الْبُخْلُ) ؟ وَمَا دَلِيلُهُ ؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ؟

وَلَمْ جَاَزَ الْفَضْلُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ؟

وَمَا تَأْوِيلُ : ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ [الكهف: ٣٩] ؟ وَلَمْ جَاَزَ فِي (أَنَا) أَنْ يَكُونَ فَضْلًا وَتَأْكِيدًا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَكَذَلِكَ فِي : ﴿ يَحْدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا [و٧٢] وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ [المزمل: ٢٠] ؟

وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ (هُوَ) وَأَخَوَاتُهَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ اسْمًا مُبْتَدَأً ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ فَضْلًا ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ رُؤْبَةَ^(١) : (أَظُنُّ زَيْدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ) ، وَمَا حَكَاهُ عَيْسَى

(١) انظر قوله في سيبويه ٣٩٢/٢، وشرح السيرافي ١٥٧/٣، والمفصل ١٧٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٩/١.

عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ^(١): (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ) [الزخرف: ٧٦] ^(٢)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ قَيْسِ بْنِ ذُرَيْجٍ:

تُبَكِّي عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكَتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَأَ أَنْتَ أَقْدَرُ

وَمَا حَكَاةُ أَبُو عَمْرٍو مِنْ قَوْلِهِمْ^(٣): (إِنْ كَانَ لَهُوَ الْعَاقِلُ)؟

وَكَمْ وَجْهًا يَحْتَمِلُ قَوْلُهُمْ^(٤): «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يَهُودَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ؟» وَلَمْ جَازَ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْ جِهَةٌ، وَجْهَانِ فِي الرَّفْعِ، وَوَجْهٌ فِي النَّصْبِ؟ وَلَمْ جَازَ عَلَى الْإِضْمَارِ فِي (يَكُونُ)، وَعَلَى رَفْعِ الْأَبَوَيْنِ بِهِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَبْسٍ:

إِذَا [مَا] ^(٥) الْمَرْءُ كَانَ أَبُوهُ عَبْسٌ فَحَسْبُكَ مَا تُرِيدُ إِلَى الْكَلَامِ

وَقَوْلِ الْآخَرِ:

مَتَى مَا يُفْدُ كَسْبًا يَكُنْ كُلُّ كَسْبِهِ لَهُ مَطْعَمٌ مِنْ صَدْرِ يَوْمٍ وَمَأْكَلٌ

وَمَا حُكْمُ: (كَانَ زَيْدٌ أَنْتَ خَيْرٌ مِنْهُ)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ فِي (أَنْتَ) أَنْ يَكُونَ فَضْلًا هَاهُنَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْفَضْلَ يَصْلُحُ أَنْ يَسْقُطَ مِنَ الْكَلَامِ، وَلَا يَتَغَيَّرُ الْمَعْنَى إِلَّا بِمُقْدَارِ الْإِيذَانِ بِمَوْضِعِ الْفَائِدَةِ، وَلَوْ سَقَطَ (أَنْتَ) مِنْ هَذَا الْكَلَامِ

(١) انظر كلام عيسى بن عمر في سيبويه ٣٨٢/٢ - ٣٩٣، وشرح السيرافي ١٥٧/٣.

(٢) هذه قراءة عبد الله بن مسعود في معاني الفراء ٣٧/٣، وإعراب القرآن للنحاس ١٢١/٤. وهي لأبي زيد النحوي في مختصر ابن خالويه ١٣٦. والإجماع في هذه الآية في قراءة السبعة على نصب (الظالمين)، كما سيذكر الرماني في الجواب.

(٣) انظر قوله في سيبويه ٣٩٣/٢.

(٤) هذا حديث نبوي شريف، وهو حديث صحيح، وهو في صحيح البخاري ٩٤/٢ برقم (١٣٥٨)، برواية أبي هريرة، وقد نبه على الرواية التي ذكرها الرماني كثير من العلماء. انظر هذه الرواية في الفائق ١٢٦/٣، وفتح الباري ٢٥٠/٣، وعقود الزبرجد ٣٠/٣ - ٣١.

(٥) ما بين المعقوفين في البيت ساقط من النسختين، وكذا في الجواب ومصادر البيت.

لَا نَقْلِبَ الْمَعْنَى، وَكَذَلِكَ: (كُنْتُ يَوْمَئِذٍ أَنَا خَيْرٌ مِنْكَ)، أَوْ: (كُنْتُ يَوْمَئِذٍ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ)، فَجَمِيعُ هَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالرَّفْعِ؟
وَمَا حُكْمُ: (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ)، وَ (مَا شَأْنُ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي (هُوَ) هَاهُنَا أَنْ يَكُونَ فَضْلًا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَتَى بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، كَمَا تَأْتِي الْحَالُ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي عِلَامَةِ الْإِضْمَارِ الَّذِي يَكُونُ فَضْلًا أَنْ تَكُونَ عِلَامَةُ الْمَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عِلَامَةُ الْمَنْصُوبِ؛ لِأَنَّ الْمَرْفُوعَ هُوَ الْأَصْلُ بِأَنَّ الرَّفْعَ هُوَ أَوَّلٌ، فَهُوَ أَحَقُّ بِأَنْ يَتَصَرَّفَ فِي الْوُجُوهِ مِنْ عِلَامَةِ الْمَنْصُوبِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفَصْلُ إِلَّا بَيْنَ مَعْرِفَتَيْنِ، أَوْ مَا قَارَبَ الْمَعْرِفَةَ مِنَ النَّكِرَةِ؛ لِأَنَّهُ لِلإِثْبَانِ بِأَنَّ الَّذِي بَعْدَهُ مُعْتَمِدُ الْفَائِدَةِ، لَا ^(١) عَلَى جِهَةِ الصِّفَةِ [ظ ٧٢]، وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ، فَيُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِيُؤْذَنَ بِمُعْتَمَدِ الْفَائِدَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ النَّكِرَةُ الْمُجَرَّدَةُ.

وَمَعْنَى الْفَصْلِ قَطْعُ مَا بَعْدَهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ عَلَى جِهَةِ الصِّفَةِ، فَيُفْصَلُ مُعْتَمَدُ الْفَائِدَةِ مِنَ الصِّفَةِ.

وَلَا يَصْلُحُ الْفَصْلُ إِلَّا بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ؛ لِيُؤْذَنَ بِمُعْتَمَدِ الْفَائِدَةِ، فَيَجُوزُ الْفَصْلُ عَلَى هَذَا فِي (حَسِبْتُ) وَأَخَوَاتِهَا، وَفِي (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا، وَفِي (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا، وَفِي الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ يَصْلُحُ فِيهِ مُعْتَمَدُ الْفَائِدَةِ. وَلَا يَجُوزُ فِي: (ضَرَبْتُ) وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُذَكَّرُ بَعْدَهَا مُعْتَمَدُ الْفَائِدَةِ. وَتَقُولُ: (حَسِبْتُ زَيْدًا هُوَ خَيْرًا مِنْكَ)، وَلَا يَجُوزُ: (حَسِبْتُ زَيْدًا هُوَ قَائِمًا)؛

(١) قوله: (لا) ساقط من د.

لَأَنَّ: (قَائِمًا) نَكِرَةٌ مُجَرَّدَةٌ مُخْلِصَةٌ لِمَعْنَى النِّكَرَةِ؛ إِذْ يَصْلُحُ فِيهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (خَيْرٌ مِنْكَ)، و (مِثْلُكَ)، و (شِبْهُكَ)، و (حَسْبُكَ)، و (غَيْرُكَ)، وَمَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى مِمَّا لَا يَدْخُلُهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ.

وَتَقُولُ: (كَانَ عَبْدُ اللَّهِ هُوَ الظَّرِيفَ)، وَلَا يَجُوزُ: (كَانَ عَبْدُ اللَّهِ هُوَ ظَرِيفًا)؛ لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ مُحْضَةٌ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ [سبأ: ٦]، فهذا للفضل، وَقَدْ يَقَعُ بَيْنَ مَعْرِفَتَيْنِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ لَا يُؤَكِّدُ بِالْمُضْمَرِ؛ لِمُخَالَفَةِ الْمُضْمَرِ لَهُ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ مِنَ الْمُخَاطَبِ وَالْغَائِبِ؛ وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ تَأْكِيدًا لَزِمَ عَلَيْهِ فَسَادٌ كَثِيرٌ فِي الْقِيَاسِ، وَمَا لَا تَكَلُّمَ بِهِ الْعَرَبُ، فَكَانَ يَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ هُوَ نَفْسُهُ)، و (إِنْ كَانَ زَيْدٌ لَهوَ الظَّرِيفَ)، و (إِنْ كُنَّا لَنَحْنُ الصَّالِحِينَ)، وَهَذَا كُلُّهُ خَطَأٌ، لَا تَكَلُّمَ بِهِ الْعَرَبُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْقِيَاسِ؛ لِمَا بَيَّنَّا، وَلَوْ كَانَ (هُوَ) تَأْكِيدًا لَمْ يَجْتَمِعْ مَعَ لَامِ التَّأْكِيدِ، كَمَا لَا تَجْتَمِعُ مَعَ (إِنْ) الَّتِي لِلتَّأْكِيدِ، لَا تَقُولُ: (لِإِنْ ^(١) زَيْدًا مُنْطَلِقٌ)، وَإِنَّمَا تَقُولُ: (إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ)، فَتَوَخَّرُ اللَّامُ إِلَى الْخَبَرِ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، وَتَقْدِيرُهُ: الْبُخْلُ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ، فَحُذِفَ (الْبُخْلُ)؛ لِدَلَالَةِ (يَبْخُلُونَ) عَلَيْهِ، كَمَا تَقُولُ الْعَرَبُ ^(٢): (مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ)، فَيُضْمَرُ (الْكَذِبُ)؛ لِدَلَالَةِ (كَذَبَ) عَلَيْهِ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ [الكهف: ٣٩]، فَيَجُوزُ فِي (أَنَا) هَاهُنَا [و٧٣] أَنْ يَكُونَ فَضْلًا وَتَأْكِيدًا عَلَى الْأَصُولِ الصَّحِيحَةِ. وَكَذَلِكَ:

(١) في د: (ليس).

(٢) انظر هذا القول في سيبويه ٢/ ٣٩١، والمقتضب ٢/ ١٣٦، الأصول ٢/ ١٧٦، والخصائص ٣/ ٤٧.

﴿يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٠].

وَكُلُّ مَوْقِعٍ لِلْفَضْلِ إِذَا جُعِلَ اسْمًا مُبْتَدَأً رُفِعَ مَا بَعْدَهُ، وَإِنْ جُعِلَ فَضْلًا تَخَطَّاهُ الْعَامِلُ إِلَى مَا بَعْدَهُ. وَقَدْ سُمِعَ مِنْ رُؤْبَةٍ: (أُظُنُّ زَيْدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ)، فِهَذَا عَلَى الْاسْمِ الْمُبْتَدَأِ، وَحَكَى عَيْسَى عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ) [الزخرف: ٧٦]، فِهَذَا عَلَى الْاسْمِ الْمُبْتَدَأِ، وَهُوَ فِي قِرَاءَتِنَا عَلَى الْفَضْلِ: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦].
وَقَالَ قَيْسُ بْنُ ذَرِيحٍ:

١٩٩ تَبَكِّي عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَأَ أَنْتَ أَقْدَرُ^(١)

فِهَذَا عَلَى الْاسْمِ الْمُبْتَدَأِ، وَحَكَى أَبُو عَمْرٍو: (إِنْ كَانَ لَهُوَ الْعَاقِلُ)، فِهَذَا عَلَى الْاسْمِ الْمُبْتَدَأِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يَهُودَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ» فَفِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ: وَجْهَانِ فِي الرَّفْعِ، وَوَجْهٌ فِي النَّصْبِ، فَأَحَدُ وَجْهَيْ الرَّفْعِ الْإِضْمَارُ فِي (يَكُونَ)، وَالْأَبْتِدَاءُ بِقَوْلِكَ: (أَبَوَاهُ). وَالْوَجْهُ الْآخَرُ أَنْ يَكُونَ (أَبَوَاهُ) مَرْفُوعَيْنِ بِـ (يَكُونَ)، وَ (هُمَا) مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُ^(٢) (هُمَا): (اللَّذَانِ) بِصِلَتِهِ. وَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى أَنْ يَكُونَ (أَبَوَاهُ) اسْمَ (يَكُونَ)، وَ (هُمَا) فَضْلًا، وَ (اللَّذَيْنِ) خَبَرٌ يَكُونُ. فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ.

وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْسٍ:

٧٠٠ إِذَا مَا الْمَرْءُ كَانَ أَبَوُهُ عَبْسٌ فَحَسْبُكَ مَا تُرِيدُ إِلَى الْكَلَامِ^(٣)

(١) البيت من الطويل، وهو لقيس بن ذريح في ديوانه ٧٦، وانظر سيبويه ٣٩٣/٢، والمقتضب ١٠٥/٤، والجمل للزجاجي ١٤٣، وابن السيرافي ١٦٧/١، والتبصرة ١/٥١٤، وفرحة الأديب ٥٨، والمحكم ١٠/٤٤٠، والنكت للأعلم ١/٦٧٥، وتحصيل عين الذهب ٣٨٣، وابن يعيش ٣/١١٢. وهو بلا نسبة في المحلى لابن شقير ١٤٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٦٩. والملا: اسم موضع، والملا: الفضاء المتسع من الأرض.

(٢) في د: (خبر) بلا واو.

(٣) البيت من الوافر، وهو لرجل من بني عبس في سيبويه ٣٩٤/٢، والتبصرة ١/٥١٥، وتحصيل =

فهذا عَلَى الإِضْمَارِ فِي (كَانَ).

وَقَالَ الْآخَرُ:

٧٠١ مَتَى مَا يُفِذْ كَسْبًا يَكُنْ كُلُّ كَسْبِهِ لَهُ مَطْعَمٌ مِنْ صَدْرِيَوْمٍ وَمَأْكَلٌ^(١)

فهذا عَلَى إِعْمَالِ (يَكُنْ) فِيمَا بَعْدَهُ^(٢) [ظ ٧٣]^(٣). [و ٧٤].

الْجُزْءُ الْحَادِي وَالثَّلَاثُونَ مِنْ شَرْحِ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ، إِفْلَاءُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عِيْسَى النَّخْوِيِّ [ظ ٧٤]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(٤)

وَتَقُولُ^(٥): (كَانَ زَيْدٌ أَنْتَ خَيْرٌ مِنْهُ) فَهَذَا عَلَى الْأَسْمِ الْمُبْتَدَأِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَاهُنَا فَضْلًا؛ لِأَنَّ الْفَضْلَ دُخُولُهُ كَخُرُوجِهِ فِي الْمَعْنَى إِلَّا بِمِقْدَارِ الْإِيذَانِ بِمُعْتَمَدِ الْفَائِدَةِ الَّتِي تَفْصِلُهُ مِنَ الصِّفَةِ، وَهَذَا لَوْ سَقَطَتْ فِيهِ (أَنْتَ) لَانْقِلَبَ الْمَعْنَى. وَكَذَلِكَ: (كُنْتُ يَوْمَئِذٍ أَنَا خَيْرٌ مِنْكَ)، وَ(كُنْتُ يَوْمَئِذٍ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ)، فَجَمِيعُ هَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالرَّفْعِ.

وَتَقُولُ: (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ)، وَ(مَا شَأْنُ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (هُوَ) فَضْلًا هَاهُنَا؛ لِأَنَّهَا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَالْفَضْلُ يُؤْذِنُ مَعْتَمَدَ الْفَائِدَةِ قَبْلَ التَّمَامِ، فَهَذَا كَالْحَالِ الَّتِي هِيَ فَضْلَةٌ فِي الْكَلَامِ.

* * *

= عين الذهب ٣٨٤، والنكت ٦٧٥/١. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٥٥، والإيضاح العضدي ١٤٠، وابن السيرافي ١٩٢/٢، والمحلى لابن شقير ٩٤، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١٣٦/١، واللسان (رود)، (نصر)، (منو).

(١) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في سيبويه ٣٩٤/٢، والتعليقة للفارسي ١٠٣/٢. (٢) بعده في الأصل: (يَتْلُوهُ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ فِي الْجُزْءِ الَّذِي يَلِيهِ: وَتَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ أَنْتَ خَيْرٌ مِنْهُ. فَرُغَ مِنْ تَعْلِيْقِهِ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ الرَّازِي رَحِمَ اللَّهُ مَنْ نَظَرَ فِيهِ، وَدَعَا لَهُ بِالْمَغْفَرَةِ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ بِمَدِينَةِ دِمَشْقَ حَرَسَهَا اللَّهُ تَعَالَى بِالْجَامِعِ الْمَعْمُورِ فِي نِصْفِ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَسِتَّمِائَةٍ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ).

(٣) ظهر الورقة (٧٣) فارغ، ليس فيه شيء.

(٤) الكلام من قوله: (الجزء الحادي والثلاثون) ليس في د.

(٥) قوله: (وتقول) ساقط من د.

بَابُ مَا يَمْتَنِعُ فِيهِ الْفَصْلُ^(*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِيْمَا يَمْتَنِعُ فِيهِ الْفَصْلُ مِمَّا لَا يَمْتَنِعُ.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ الْفَصْلُ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ فِي النَّكِرَةِ، وَلَا الْحَالِ، وَلَا الْمَفْعُولِ الَّذِي لَيْسَ بِخَبَرٍ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا أَظُنُّ أَحَدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ)؟ وَلِمَ لَا^(١) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (هُوَ)

فَصْلًا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَلَا: (مَا أَجْعَلُ أَحَدًا هُوَ أَفْضَلُ مِنْكَ)؟

وَمَا^(٢) نَظِيرُهُ مِنْ امْتِنَاعِ التَّأَكِيدِ بِهِ نَكِرَةً، وَمِنْ أَنَّ (كُلَّهُمْ)،

و (أَجْمَعِينَ) لَا يُؤَكِّدُ بِهِ نَكِرَةً؟

وَمَا وَجْهُ قِرَاءَةِ ابْنِ مَرْوَانَ^(٣): (هَوَلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) [هود: ٧٨]^(٤)؟ وَلِمَ

لَحْنَهُ أَبُو عَمْرٍو؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْفَصْلَ فِي الْحَالِ؟

وَلِمَ وَجَبَ فِي الْفَصْلِ أَنْ يَكُونَ حَرْفًا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ اسْمًا فِي هَذَا

الْمَوْقِعِ، اخْتَجَّ إِلَى خَبَرٍ، وَلَكَانَ لَا بُدَّ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ عَامِلٌ؟

(*) العنوان في الكتاب ٣٩٥/٢: « هذا باب لا تكون هو وأخواتها فيه فصلاً ولكن يكن بمنزلة اسم مبتدأ »

(١) في د: (ولم لما). (٢) في الأصل ود: (ولا ما).

(٣) هو محمد بن مروان المدني القارئ. ذكر عن أبي حاتم السجستاني أنه قال: ابن مروان قارئ أهل المدينة. قال ابن الجوزي: « قلت: إن كان هو محمد بن مروان بن الحكم بن أبي العاص فقد قال عنه أبو حاتم: مجهول وإلا فلا أعرفه ». وقد روى الداني عن الأصمعي أنه قال: قلت: لأبي عمرو بن العلاء إن عيسى بن عمر حدثنا قال: قرأ ابن مروان: (هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) قال: احتبى في لحنه. انظر ترجمته في غاية النهاية ٢/٢٦١. وهو في تفسير البحر المحيط ٥/٢٤٧: محمد بن مروان السدي صاحب التفسير.

(٤) قرأ الجمهور: أظهر بالرفع، وهن فصل وأظهر الخبر. وقرأ الحسن، وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مروان السدي: أظهر بالنصب. انظر المحتسب ١/٣٢٥، وتفسير البحر المحيط ٥/٢٤٧.

وَمَا نَظِيرُهَا مِنَ الْأَشْتِرَاكِ فِي الْأِسْمِ وَالْحَرْفِ؟

وَلِمَ [لا] ^(١) يَجُوزُ: (رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْكَ)، ولا: (أَظُنُّ رَجُلًا خَيْرًا مِنْكَ)؟
وَمَا فِي هَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ الْفَصْلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجُزْ فِي
الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ الْإِثْبَاتُ افْتَضَى أَلَّا يَجُوزَ فِي الْفَرْعِ الَّذِي هُوَ النَّفْيُ؛ لِأَنَّهُ
لِلإِثْبَانِ بِمُعْتَمَدِ الْفَائِدَةِ، وَهَذَا يَفْتَضِي أَنْ يَدْخُلَ فِيهَا ^(٢) هُوَ أَحَقُّ بِالتَّكْمِيلِ
وَالْتَحْقِيقِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْإِخْبَارُ بِالنَّكِرَةِ عَنِ النَّكِرَةِ؟

الْجَوَابُ

الَّذِي [وه] يَجُوزُ فِيهَا يَمْتَنِعُ فِيهِ الْفَصْلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي النَّكِرَةِ مِنَ
الْإِسْمِ وَالْخَبَرِ؛ لِأَنَّ الْفَصْلَ لِلإِثْبَانِ بِمُعْتَمَدِ الْفَائِدَةِ الَّذِي يَفْصِلُهَا مِنَ الصِّفَةِ،
وَهَذَا يَصْلُحُ فِي الْمَعْرِفَةِ دُونَ النَّكِرَةِ؛ لِأَنَّ النَّكِرَةَ لَا تَكُونُ صِفَةً لِلْمَعْرِفَةِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفَصْلُ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهَا نَكِرَةٌ، وَلَا فِي الْمَفْعُولِ الَّذِي
لَيْسَ بِخَبَرٍ؛ لِأَنَّهُ لِلْبَيَانِ، لَا لِلْفَائِدَةِ، وَلَا فِيهَا جَاءَ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ
بِمُعْتَمَدِ الْفَائِدَةِ، وَإِنَّمَا الْفَصْلُ لِلإِثْبَانِ بِمُعْتَمَدِ الْفَائِدَةِ.

وَتَقُولُ: (مَا أَظُنُّ أَحَدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ)، فَيَكُونُ (هُوَ) اسْمًا مُبْتَدَأً، وَلَا يَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ فَضْلًا هُنَا؛ لِأَجْلِ أَنَّ الْإِسْمَ نَكِرَةٌ، وَكَذَلِكَ: (مَا أَجْعَلُ أَحَدًا هُوَ أَفْضَلُ مِنْكَ).

وَنَظِيرُهُ مِنَ امْتِنَاعِ التَّأْكِيدِ بِـ (كُلِّهِمْ)، وَ (أَجْمَعِينَ) إِلَّا مَعْرِفَةً.

فَأَمَّا قِرَاءَةُ ابْنِ مَرْوَانَ: (هَوَاءٌ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) [هود: ٧٨] فَخَطَأٌ عِنْدَ
سَائِرِ النُّحَوِيِّينَ. وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ ^(٣): احْتَبَى ابْنُ مَرْوَانَ فِي لَحْنِهِ فِي
هَذِهِ الْقِرَاءَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْفَصْلَ فِي الْحَالِ، وَهِيَ فَضْلَةٌ فِي الْكَلَامِ، وَنَكِرَةٌ
أَيْضًا، فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ود، وكذا ما يقتضي السياق.

(٢) في الأصل ود: (في فيما).

(٣) انظر قوله في سيبويه ٣٩٦/٢ - ٣٩٧، وتفسير البحر المحيط ٢٤٧/٥.

وَالْفَصْلُ حَرْفٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ اسْمًا وَقَعَ بَيْنَ الْاسْمِ وَالْخَبَرِ لَوَجَبَ فِي الْخَبَرِ الرَّفْعُ، وَلَوَجَبَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ عَامِلٌ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ لَا يَخْلُو مِنْ عَامِلٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْحَرْفُ.

وَنَظِيرُ الْفَصْلِ فِي الْأَشْتِرَاكِ بَيْنَ الْاسْمِ وَالْحَرْفِ (مَا) إِذَا كَانَتْ صِلَةً، أَوْ نَفِيًّا فِي حَرْفٍ، وَإِذَا كَانَتْ اسْتِفْهَامًا أَوْ جَزَاءً فِيهِ اسْمٌ، وَكَذَلِكَ (هُوَ) إِذَا كَانَتْ مُبْتَدَأً وَتَأْكِيدًا فِيهِ اسْمٌ، وَإِذَا كَانَتْ فَضْلًا فِيهِ حَرْفٌ.

وَلَا يَجُوزُ: (رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْكَ)، وَلَا: (أَظُنُّ رَجُلًا خَيْرًا مِنْكَ)؛ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ^(١) بِالنَّكَرَةِ عَنِ النَّكَرَةِ بِمَا لَيْسَ فِيهِ فَائِدَةٌ، فَإِذَا نُفِيَ صَارَ فِيهِ فَائِدَةٌ، وَجَازَ. قَالَ^(٢): « وَهَذَا يُقَوِّي تَرْكَ الْفَصْلِ »، كَأَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجْزُ فِي الْأَصْلِ، وَهُوَ الْإِثْبَاتُ، اقْتَضَى أَلَّا يَجُوزَ فِي الْفَرْعِ، وَهُوَ النَّفْيُ، فَهَذَا مِقْدَارُ مَا احْتَجَّ بِهِ؛ وَوَجْهُ ذَلِكَ لِثَلَاثِ كُنُوفٍ دَعَوَى فِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجْزُ فِي الْإِثْبَاتِ لَمْ يَجْزُ فِي النَّفْيِ، مَعَ اخْتِلَافِ حَالِهَا فِي أَنَّهُ يُفِيدُ فِي النَّفْيِ، وَلَا يُفِيدُ فِي الْإِثْبَاتِ، فَوَجْهُ الْأَعْتِلَالِ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ [ظه ٧٥] مِنَ الْأَخْبَارِ مَا قَدْ اسْتَوْفَى شُرُوطَ الْقُوَّةِ جُعِلَ فِيهِ الْفَصْلُ؛ لِيَبْلُغَ بِهِ أَعْلَى مَرْتَبَةٍ، فَيَكُونُ قَدْ اسْتَوْفَى^(٣) شُرُوطَ الْقُوَّةِ بِإِجْرَائِهِ عَلَى الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ، وَبَلَغَ بِهِ أَعْلَى مَرْتَبَةٍ بِالْفَصْلِ الَّذِي يُؤْذَنُ بِمُعْتَمِدِ الْفَائِدَةِ، وَيُزِيلُ الْإِبْهَامَ فِي الصِّفَةِ، فَهَذَا وَجْهُ الْأَعْتِلَالِ لِهَذَا الَّذِي ذَكَرَ.



